





کتابخانه فیضی
للاهم احفظ المقتنی سلیمة
مستحق
مستحق

مدرسه فاضله معظمية
افند کتابی

سفر الارضها
الحمد لله على ما اوردنا من هذا السفر

سنة الحوزة سنة ١٢٤١
او غلوس سنة ١٢٤١
الاول سنة ١٢٤١
سنة الحوزة سنة ١٢٤١

سنة الحوزة سنة ١٢٤١
الاول سنة ١٢٤١
سنة الحوزة سنة ١٢٤١
سنة الحوزة سنة ١٢٤١

سنة الحوزة سنة ١٢٤١
١٢٤١

صلى الله عليه وسلم
افند كتابی
دیو بواسطه تحریر

١١٥٤
١١٤٨
١١٤٨
١١٤٨

و عیاله و صاحب
سید

کتابچه ای که

سجانه او تو
اقا سلیمان و هم
نصیر
افزون در

براده یاری ساز خباب و ویریلوب کشته ایکی افشانه ایلی صباغ ایچ قرینه

بی

کتابچه ای که
نصیر و ویریلوب کشته
ایلی صباغ ایچ قرینه

سجانه او تو

اقا سلیمان و هم

نصیر

افزون در

براده یاری ساز خباب و ویریلوب کشته ایکی افشانه ایلی صباغ ایچ قرینه

بی

کتابچه ای که

نصیر و ویریلوب کشته

ایلی صباغ ایچ قرینه

سجانه او تو

اقا سلیمان و هم

نصیر

افزون در

براده یاری ساز خباب و ویریلوب کشته ایکی افشانه ایلی صباغ ایچ قرینه

بی

کتابچه ای که

نصیر و ویریلوب کشته

ایلی صباغ ایچ قرینه

كتاب الطهارة	باب الميعة	باب التيمم	باب المع على الخفين
١٠	١١	١٢	١٣
باب الحيض	باب الاستنجاء	باب الاستبراء	باب الاذاسم
١٤	١٥	١٦	١٧
باب شروط الصلاة	باب صفة الصلاة	باب اذا امراد	باب الاستحسان
٢٠	٢١	٢٢	٢٣
باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها	باب الوتر والوترات	باب ادراكات	باب قضاء
٢٤	٢٥	٢٦	٢٧
باب صلاة المريض	باب سجود الكوفة	باب صلاة المسافر	باب الجمعة
٢٨	٢٩	٣٠	٣١
باب الكسوف	باب الاستسقاء	باب صلاة الخوف	باب صلاة الجفارة
٣٢	٣٣	٣٤	٣٥
باب صلاة في شهر	باب الزكاة	باب السائمة	باب زكاة البقر
٣٦	٣٧	٣٨	٣٩
باب زكاة المال	باب العاشر	باب الركاز	باب العشر
٤٠	٤١	٤٢	٤٣
باب صفة الفطر	باب الصوم	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	باب الاعتكاف
٤٤	٤٥	٤٦	٤٧
كتاب الحج	باب الايام	باب الميزان	باب التمتع
٤٨	٤٩	٥٠	٥١
باب الاضاح	باب الحج عن الغير	باب الهدى	كتاب النكاح
٥٢	٥٣	٥٤	٥٥
باب الرق	باب الكفارة	باب المهر	باب نكاح الرقيق
٥٦	٥٧	٥٨	٥٩
باب التيمم	باب الوضوء	كتاب الطلاق	باب الصريح
٦٠	٦١	٦٢	٦٣
باب الكفارات	باب النفقة	باب الامانة	باب المشقة
٦٤	٦٥	٦٦	٦٧

باب طلاق	باب الرجعة	باب الايلاء	باب الخلع
٦٨	٦٩	٧٠	٧١
باب الكفارة	باب اللعان	باب العنين	باب الصدقة
٧٢	٧٣	٧٤	٧٥
فصل في ثبوت	باب الخصامة	باب النفقة	كتاب العتق
٧٦	٧٧	٧٨	٧٩
باب الخلع	باب العتق على	باب المدبر	باب الاستيلاء
٨٠	٨١	٨٢	٨٣
باب العتق	باب العتق في	باب العتق في	باب العتق في
٨٤	٨٥	٨٦	٨٧
كتاب الحدود	باب الرطب	باب الشراة	باب حد الشرب
٨٨	٨٩	٩٠	٩١
باب القير	كتاب السرقة	باب كسبه	باب قطع الطريق
٩٢	٩٣	٩٤	٩٥
باب المغنم	فصل في كيفية	باب استيلاء	باب المستامن
٩٦	٩٧	٩٨	٩٩
باب العشر	فصل في الجزية	باب المرتد	باب البغاة
١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣
كتاب المغنم	كتاب الابن	كتاب المفقود	كتاب المفقود
١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧
كتاب الرق	فصل في امره	كتاب البيوع	فصل في بيعه
١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١
باب خيار البيع	باب البيع الفاسد	فصل في الفسوق	باب الاقالة
١١٢	١١٣	١١٤	١١٥
فصل في القرض	باب القرض	باب الربا	باب الحقوق
١١٦	١١٧	١١٨	١١٩
باب السلم	باب المقصرات	باب العتق	كتاب الكفارة
١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣

لاشعة

مصلح في
الاصول

كتاب الحوائج	كتاب القضا	مصلح في المجلس	كتاب القاصد	كتاب الشهاد
١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧
باب القول	باب الاختلاف	باب الشهادة	باب الزرع	كتاب الوكالة
١٩٨	١٩٩	٢٠٠	٢٠١	٢٠٢
باب القول	باب لا يعقد	باب الوكالة	باب الحصى	باب البيع
٢٠٣	٢٠٤	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٧
باب الخلف	مصلح في دفع	باب دعوى	باب دعوى	كتاب الاقرار
٢٠٨	٢٠٩	٢١٠	٢١١	٢١٢
باب الاستئذان	باب استئذان	كتاب الصلح	مصلح في دعوى	مصلح في الخارج
٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧
كتاب المضاربة	باب المضاربة	مصلح في التصرف	كتاب الايداع	كتاب العارية
٢١٨	٢١٩	٢٢٠	٢٢١	٢٢٢
كتاب الهبة	باب الهبة	مصلح في مسائل	كتاب الاحارة	باب ما يجوز
٢٢٣	٢٢٤	٢٢٥	٢٢٦	٢٢٧
باب الاحارة	باب الفاسد	باب منعه	باب منعه	كتاب الكاتب
٢٢٨	٢٢٩	٢٣٠	٢٣١	٢٣٢
باب ما يجوز	باب كتابة العبد	باب من الكاتب	كتاب الولا	مصلح في ولا
٢٣٣	٢٣٤	٢٣٥	٢٣٦	٢٣٧
كتاب الاكراه	كتاب الحجر	مصلح في بيع	كتاب المادون	كتاب العصب
٢٣٨	٢٣٩	٢٤٠	٢٤١	٢٤٢
باب غيب	كتاب الشفعة	باب طلب الشفعة	باب ما تبث	باب ما يطهر
٢٤٣	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٧
باب القسمة	كتاب المرونة	كتاب المفاة	كتاب الذبايح	كتاب الاصلحة
٢٤٨	٢٤٩	٢٥٠	٢٥١	٢٥٢
باب الاصلح	باب الاستبراء	مصلح في البيع	كتاب الاحارة	كتاب الاشارة
٢٥٣	٢٥٤	٢٥٥	٢٥٦	٢٥٧
كتاب العبد	كتاب الرهن	باب ما يجوز	باب الرهن	باب الرهن
٢٥٨	٢٥٩	٢٦٠	٢٦١	٢٦٢

تخليق
الشهر ١٩٥

مصلح في مسائل	كتاب الجنائز	مصلح في ما وجب	باب العقود	مصلح في الفعليين
٢٦٣	٢٦٤	٢٦٥	٢٦٦	٢٦٧
باب الشهادة	كتاب الدبايح	مصلح في الشجاج	مصلح في الخبز	باب ما يجوز
٢٦٨	٢٦٩	٢٧٠	٢٧١	٢٧٢
مصلح في الحايض	باب جنابة البهيم	باب جنابة المملوك	مصلح في الجنابة	مصلح في غضب
٢٧٣	٢٧٤	٢٧٥	٢٧٦	٢٧٧
باب العتق	كتاب المعاقل	كتاب الوصايا	باب الوصية	باب العتق
٢٧٨	٢٧٩	٢٨٠	٢٨١	٢٨٢
باب الوصية	باب الوصية	مصلح في وصايا	باب الوصية	مصلح في شهادة
٢٨٣	٢٨٤	٢٨٥	٢٨٦	٢٨٧
كتاب الخنثى	مصلح في شتى	كتاب الفرائض	مصلح في العصب	باب ورث
٢٨٨	٢٨٩	٢٩٠	٢٩١	٢٩٢
مصلح في الغرق	مصلح في المناخ	باب المناخ	باب المناخ	باب المناخ
٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧

روح المعاني

والمعنى
والمعنى
والمعنى

$$\frac{2}{2} \quad \frac{22}{2.2}$$

الحسن

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or name, with some red ink markings.

[Faint, illegible handwriting]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, with some red ink markings.

~~Handwritten text, possibly a signature or name, crossed out with red ink.~~

11/11/11

reist

21	208	226
21	208	226



بسم الله الرحمن الرحيم

حمد لك يا من شرفت صدورنا بأنواع الهدايا سابقا وتوسعت بصايرنا بتوحيده لا بصار
 لاحقا واقتضت علينا من شدة شرفك المظهر بجزائيقا واعذفت لدينا من بشار منحت
 القوية نهرافايقا وانمت نعمتك علينا حيث يسرت ابتداء قبض هذا الشرح المختصر بحاج
 وجسم مع الشريعة والدرة وبجميعه للجليلين في بكر وعمره بعد الاذن من صلي الله عليه وسلم
 عليه وعلى آله وصحبه الذين حازوا من مع فتح كشف قبض فضلك الوافي خفايقا
 وبعد فيقول فقير ذي اللطف الحق في بحر علمه الدين بن الشيخ علي السلام بجامع بني امية
 ثم المقيدين من الحجة الخفية لما يصب الجواهر في كل من خزان الاسرار وبداع الافكار في
 شرح تنوير الابصار وجامع البحار قدس في عشر مجلدات كجاءه فصرقت عنان العناية
 نحو الاختصار وسميته بالدر المختار في شرح تنوير الابصار الذي فاقت هذا الفن في
 الضبط والشمع والاختصار ولم يدرى لقد اجتمعت مروضة هذا العلم مفتحة الازهار
 سلسلة الامتاز من بحايه ثمرات الحقيقة من غرائب زخارف تدقيق تحرير الافكار
 شيخ شيخنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله الترمذي في عمدة المتلخرين الاخبار فاني
 اروي عن شيخنا الشيخ عبد النبي الخليلي عن المصطفى عن ابن نجيم المصري بسنده في صلاح
 المذهب في حقيقته بسنده في الشيخ المصطفى المختار عن جليل عن ابيه الراجح القهار كما هو
 مبسوط في اجاز انما يطرق صديقه عن الشيخ البحر الكاسر وما كان في الدهر والعسر
 لم اعني الامانده وما زاد عن نقله عن رواية لقائه مروما للاختصار وما تولى من الناظر فيه
 ان ينظر بعين الرضا ولا يستصاها وان يتلوا في تلاوة بقدر الاسكان او يصح ليصغ عنه
 عالم الاسرار والاصار ولم يدرى ان السلامة من هذا الخطر لا ممر على البشر ولا عزوفان
 للناس من خصائص الانسانية والخطا والاشعار الالهية واستغفر الله مستعذرا من
 حديد باب الاضغان ويرد عن جميل الاوصاف والوان الخلد من مقلد هلك
 وكفى للحسد ذما في سورة الفلق في اضطرابه بالقلق لله در الحسد ما اعد له من البصير
 فقا وما اتاكم كبد الحسد يا من ولا جاهل يزوي ولا يدبر والله در القابل
 ليقون وشركا من ظلم من عاش في الناس يوما غير محمود
 ان لا يسود سيد بلون وودود ح وحسود فيدح لان من زرع الحق حصه الحق فالحق

بسم

بفتح والكسر يصلح لكن يا من بعد الوقوف على حقيقة الحال والاطلاع على ما حذرنا من الحذر
 كصاحب البحر والنهر والضيق والمص وجدنا الميرجيم ومن مراده واسم مراده ومعه اقدار
 والزلزلة والاكل والكل والكمال والكمال مع تحقيقات شمسها البال وتلقبها من بحر
 الرجال وباب الله العصمة لكتاب عز كتابه والمص من اغثن قليل حط المسر
 في كثير صوابه ومع هذا فن انقضى كتابي هذا فهو الفقيه الماهر ومن ظن بما فيه من
 جلاء فيه كم تركه الاول للاخره ومن صله فقد حصل له الخطا والافلاحة البحر للكل
 بلا ساحل ولا لقطر غير ان مواويل بحسن عباراته ورمز اشاراته وتفتيح معاني
 وتحرير مباني وليس البحر كالهان وسقى به بعد التامل العنان في ما نظرت من حسن
 مروضة الاسماء ومع ما سمعت عن الحسن وسلي هذا ما نظرت ودع شيا من به وفي
 طلعة الشمس ما يهيك عن زحل هذا وقد اضحت اعراض المصنفين اعراض سهام المستنير
 الحار وناس يضاهيهم مروضة بآبهم تنهب فوادها ثم ترصها بالكساد
 اخا العلم لا يقبل بعب مصنف ولم يتفق زلة منه يعرف
 فكم افسد الراوي كلاما عسيلة وكم خرق الاقوال قوم وصحفا
 وكم ناسخ اصحى لمعنى مغشرا وحاد بشي لم يرده المصنف
 ما كان مضدى من هذا ان يدج ذكرى بن المحررين من المصنفين والمؤلفين بل المقصد
 من ابيد القريحة وحفظ القواعد الصحيحة مع رجاء الفقهاء ودعاء الاخوان وما عني
 من اعراض الحاسدين عنه حال حياتي فيستلحق بالقول ان شاء الله بعد وفاء كما قيل
 نرى القتي يكر فضل الفقيه نواميس خاتمة الاساذيب
 لج به الحرص على نكتة في حقه اعنه بما الذهب
 فهاك مؤلفا بهذا المهمات هذا الفن مظهر الدقائق استعملت الفكر فيها اذا ما الليل حين
 منجى بالروح الاقوال واوجز العبارة معتمدا في دفع الشك او الكلف الاشارة في عما طلفت
 في حكم او دليل الحسد من لا اطلع له ولا فهم عدو عن السبل ومن ما عيرت بعالمنا شرح
 عليه الصلوة واخر فاما درى ان ذلك لكلمة تدق عن نظره وتختفي وقد اشك في شيخنا البحر
 الشامي والبحر الطامي واحد شريانه وحسنه اوانه شيخ الاسلام الشيخ خير الدين الرملي
 اطال الله بقاءه امين قل لمن ير المعاصرين شيئا وري للاولى القديما
 ان ذلك القديم كان حديثا وسبق هذا الحديث قديما على ان المقصود والمراد ما
 اشك فيه شيخنا وركبتي وولي نعمتي سراس المحققين والمدققين والقادرين على الحق
 حفظه الله كعمل الدنيا امر ومقصدا وان مرادى صحة وفراغ
 لا يتلخ في علم الشريعة مبلغا يكون به في الخبان بلاغ
 فما الفوز الا في فهم مؤيد به العيش رغبوا والشرب بلاغ
 في مثل هذا قلنا من اولي النهي وحسن من الدنيا القدر بلاغ

قلم

وقد اجاد

من الفقه

الكتاب

على ما كان عليه
نظم الشعر

مقدمة حق علي بن حيدر علي ما ان صورته بجوه اوسمه ويعرف موضوعه وعنايته واسماده
 فالفقه لغة العلم بالشيء ثم يخص بعلم الشريعة وفقه بالكسر ففقه علم وفقه بالفتح ففقه صار
 فقها واصطلاحا عند الاصوليين العلم بالحكام الشرعية الفرعية عن ذاتها التفصيلية
 وعند الفقهاء حفظ الفروع واقله ثلاث وعندها الحقيقة المجمع بين العلم والعمل لقول
 الحسن البصري اما الفقيه المعرض عن الدنيا انما هو الذي في الاخرة البصير بصواب نفسه وموضوعه
 فعل الكلف ثوبا او سلبا واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وغايته الفوز
 بسعادة الدارين واما فضله فكثير شهرويه ما في الخلاصة وعبرها النظر في كتب اصحابنا
 من غير سماع افضل من قيام الليل وتعلم الفقه افضل من تعلق في الغزل وجميع الفقه لا بد
 منه وفي المنطق وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل ان يعرف بالشعر والخولان الاخرى الى السنة
 وتعلم الصبيان ولا الحساب لان اخر امره الى مساحلة الارضين ولا بالتبصر لان اخر امره
 الى التدبير والنقص بل يكون عليه في الحلال والحرام وما لا بد من الاحكام كما قيل
 • اذا ما اعتز به على علم • تعلم الفقه اولى باعتز به • فكم طيب يفوح من كوكبه
 • وكم طيب يطير ولا كاد • وقد مدحني الله تعالى بمسنة خير يقول ومن نزل الحكمة فقد
 اوتي خيرا كثيرا وقد سطر الحكمة دمرة ارباب التفسير بعلم الفروع الذي هو العلم الكبير ومن
 هنا قيل • وخير علوم علم فقه لانه • يكون الى كل العلوم بوسلا • الفقه
 • فان فقها واحدا متورعا • على الذي زهد بفضل واعتلا •
 • وهما ما خذا ان مما قيل لزاما محمد •
 • فقه فان الفقه افضل قايده • الى البر والتقوى واجل قاصده •
 • وكن مستفيدا كل يوم زيادة • من الفقه واستبح في بحر الفوائد •
 • فان فقها واحدا متورعا • اشد على الشيطان من الف عابده •
 ومن كلام علي بن ابي طالب رحمه الله وجهه ما الفضل الا اهل العلم انهم على الهدى لمن استهدى الى الله
 • وروى كل امرئ ما كان يحسنه • والجاهلون لا اهل العلم اعداء •
 • فتر تعلم ولا تحيل به ايدا • الناس موتى واهل العلم احياء •
 وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة • العلم يرفع المملوك الى مجالس الملوك • لولا العلم لهلك
 الامر • وانما العلم لا يراه • ولا يراه ليس لها عز • ان الامير هو الذي • يفتي امير عند
 عزله • ان زال سلطان الولاة • كان في سلطان فضله • واعلم ان تعلم العلم يكون
 فرض عين وهو بقدر ما يحتاج لديه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لغيره ومذود
 وهو الخير في الفقه وعلم القلب وخراما وهو علم الفلسفة والتبعية والتجريب والرسول
 الطبايبيند السحر والكهانة ودخل في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الخريف والموسيقيا
 ومكرها وهو اشعار المولد من هذه الغزل والمطالة وصاحا لا شعاع التي لا ينبغي فيها كذا
 في نواش من الاشياء والنظار ثم نقل مسألة الرباعيات ويحيطها ان الفقه هو ثمرة الخلد

فقه برهانية
بعض ما صدر في

وليس

وليس ثواب الفقه على من ثواب الحديث وفيها كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد
 الله تعالى به لانه اراد من عبيد الفقه اقامتهم على ارادته تعالى ثم يثبت الصدق
 من برهانية خبر الفقه في الدين وفيها كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيمة الا العلم لا يطلب
 من بني ان يطلب الزيادة منه وقيل سرب رذ في علم كيف يسأل عنه وفيها اذا سئل عن مذهبا
 ومذهبا مخالفا فلما وجوب ما ذهبا صوابا يحتمل الخطا ومذهب مخالفا يحتمل الصواب
 فاذا سئل عن معتقدا ومعتقدا معا قلنا وجوب الحق ما نحن عليه والباطل ما
 عليه خصوصنا وفيها العلوم علم ثلاثة تفصيلي وما الحق وهو علم النحو والاصول وعلم لا تفصيل
 ولا الحق وهو علم البيان والتفسير وعلم تفصيلي واخرق وهو علم الحديث والفقه وقد
 قالوا الفقه زرعه عبد الله ابن سعود رضي الله عنه وسقا علقه وحصد به ابراهيم النخعي
 وادسه حماد وطحنه ابو حنيفة ونحنه ابو يوسف وخبره محمد بن النضر الناصر ياكلون من
 خبره وقد نظم بعضهم فقالوا الفقه زرع ابن سعود وعلف مصفاة ثم ابراهيم دواس •
 • فمنا طاحنه يعقوب عليه • محمد بن ابي كل الناس • وقد ظهر علمه بصانعه كالمعين
 والمسودة والزيادات والنوادر حتى قيل انه صنف في العلوم الدينية تسعة وتسعة
 وتسعين كتابا ومن تلامذته الشافعي رضي الله عنه وزوج بام الشافعي وفوض اليه
 كتبه وما له فسيه صار الشافعي فقها ولقد انصف الشافعي حيث قال من اراد الفقه
 فليلم اصحاب ابي خ فان المعادة بنسرت لهم والله ما صرت فقها الا بكتب محمد بن الحسن
 قال اسمعيل بن ابراهيم ايت محمد في المنام فقلت له ما فعل الله بك قال غفر لي ثم قال
 لو اردت ان اعذبك ما جعلت هذا العلم فيك قلت له فابن ابويوسف قال فو قنا بدرجة
 قال ابو حنيفة قال هيهايت ذلك في اعلين كيف وقد صلى البحر بوضوء العشاء اربعين
 سنة وجمع حنسا وحنين حجة وراى ربه في المنام مائة مرة ولها قصة مشهورة وفي
 حجة لا خبره اسناد حجة الكعبة بالدخول ليل لاقام ابن العمرون على رجله البهي ووضع
 اليسر على ظهره حتى ختم نصف القرآن ثم ركع وسجد ثم قام على رجله اليسر ووضع
 اليمنى على ظهره حتى ختم القرآن فلما سلم بكى وناحى ربه وقال الهي ما عبدك هذا العبد
 الضعيف حتى عبادتك لكن عرفتك حتى عرفتك فب نقصان خدمتك كمال معرفته فنهف
 هاتق من جانب البيت بالبح قد عرفنا حق المعرفة وحسننا فاحسن الخدمة وقد غفرنا
 لك ولمن اتبعك من كان على مذهبك الى يوم القيمة وقيل لابي حنيفة ما بلغت قال
 ما بلغت بالا فاده وما استكف عن الاستفاضة وقال سائر ابن ابراهيم بن حنيفة بن عبد الله
 سرجوت ان لا يخاف وقال منه حنيفة من الخيرات ما اعدته • يوم القيمة في سريته
 الروح من بين البحر خير الورى ثم اعتقاد مذهب الغان • وعند عبد السلام
 ان ادم افتخر لي وانا افتخر برجل من امتي اسم الغان فكيفه البع هو سراج امتي وعنه
 عليه السلام ان سائر الانبياء يوم القيمة يفتخرون بي وانا افتخر باح من امتي فقلنا حتى و

نظم شعر

بعضه فقد بعضه كذا في القدمة شرح مقدمة في البت قال في الضياء المعنوي وقوله
ابن الجوزي ان موضوع تعصب الامة روى بطور مختلفة وروى الجرجاني في مناقبه بسنده
سهل ابن عبد الله الدستري ان قال لو كان في امة موسى وعيسى مثل ابي جح لما نهوا واما
ومناينة اكثر من ان تحصى وصف فيها سبط ابن الجوزي مجلد من كبيرين وسماه الا نصار لامة
امة الامصار وصف غيره اكثر من ذلك والحاصل ان ابا جح النعمان من اعظم معجزات المصطفى
بعد القرآن وحصل من مناقبه اشهر ما قد هب ما قال قوله الا اخذ بامام من الامة الا اعلم
وقد جعل الله الحكيم لا يصحابه واتباعه من امة الى هذه الايام الى ان يحكم بمذهبه عيسى دم
وهذا يدل على مرعته اخص من بين سائر العلماء العظام كيف لا وهو كالصديق رضي الله
تعالى عنه له اجره واخر من دون الفقه والفقه وضع احكامه على اصوله العظام الى الحشر
والقيام وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء الكرام من النصف بنات المجاهدة وكثير في
مدينة الشاهية كابرهم بن ادم وشقيق الخبي ومعرف الكرخي وابي زيد البساطي
وفضل بن عياض وداود الطائي والي حاصد الفائق وخلف ابن ابوت وعبد الله ابن
المبارك وكثير من الجراح والي بكر الوراق وغيرهم ممن لا يحصى بعد ان يستقيم فلو صرح
في شبهة ما اتبعوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه وقد قال الاستاذ ابو القاسم القشيري في
رسالته مع صلابته في مذهبه وقد قدم في هذه الطريقة سمعت الاستاذ ابي علي الدقوان
يقول ناخذت هذه الطريقة من ابي القاسم النضر بادي وقال ابو القاسم ناخذتها من
الشيء وهو اخذ من السري السقطي وهو من معرف الكرخي وهو من داود الطائي وهو اخذ
العلم والطريقة من ابي جح وكل منهم ثني عليه والرفقة فبالحال باجي الم يكن لك اسوة
حسنة في هؤلاء السادة الكبار كانوا امتهين في هذا الا فراد ولا يتفارق وهم امة هذه
الطريقة وارباب الشريعة والحقيقة ومن بعدهم في هذا الامر فليهم تبع وكل خالف مما عده
مردود ومبدع وبالجملة فليس اوج في زهره وورعه وعبادته وعلوه وفته بمشارك
ومما قاله ابن المبارك لقد نزل البلاد ومن عليها امام المسلمين ابو حنيفة
بالحكام وانا وفتحه كايان الزبور على صحيفة فاني المشرقين له نظير
ولا بالمغربين ولا بمكة بيت مشهور اسرها للبابي وصام نهاده لله حنيفة
من كالحنيفة في علاه امام الخليفة والخليفة رات العاين له سفا حاح
خلاف الحق مع حج ضعيفة وكيف يمكن ان يودي فقه له في الارض اثار شريفة
وقد قال ابن ادريس مالا صحيح النقل في حكم لطيفة بان الناس في فقه عيال
على فقه الامام ابي حنيفة فلغة ربنا اعلا درمل على من رد قول ابي حنيفة
وقد ثبت ان ثابا والدة الامام ادرك الامام على ابن ابي طالب فدعاه والذرية بالبركة
وصح ان ابا جح الحديث من سبعة من الصحابة كما بسط في لخرنية المقتي وادرك
بالسن نحو عشرين صحابيا كما بسط في اويل الضياء وقد ذكر العلامة شمس الدين محمد بن

سبعة من الصحابة

النضر

النضر بن عروب شاء الا يضار الحق في منظومه الا لبقية السمة بجواهر العقاب ودرر
القلادة ثمانية من الصحابة من روى عنهم الامام الاعظم اوج رضي الله عنهم اجمعين
معقدا مذهب عظيم الشأن ابو حنيفة العتي النعمان
التابع سابق الامة بالعلم والدين سراج الامة
جعا من اصحاب النبي ادركا انهم قد اتفقوا وسلكا
طريقة واضحة المنهاج سائلة من الضلال الداجي
وقد روى عن ابي جح ابن ابوت كذا عن عاصم
اعني ابا الطفيل ذابن وابنه وابن النيس العتي وواثله
عن ابن جح قد روى الامام ونبت عجر دهي التمام
فيل في السجدة لبي القضا وله سبعون سنة تاريخ خمسين ومائة قبل وبوم توفي ولد
الامام الشافعي قدس من مناقبه وقد قيل الحكمة في الحان الفقه لا يميزه انه سري صبا يلعب
في الطين فخره من السقوط فاجاب بان احذر ان السقوط فان في سقوط العا لم
سقوط العالم في قال لا يصحابه ان نوجه لكم دليل فقولوا به مكان كل ما يلحقه رواية
عنه وريحها وهذا منه غاية لحياطه وورعه وعلوه بان الاختلاف من اثار الرحمة فنهما
كان اكثر كانت الرحمة او فريلا لو اسيرم الفقه ان ما اتفق عليه اصحابنا في الروايات
الظاهرة يفتي به قطعا ولتختلف فيما الخلفا فيه ولا يصح كما في السراجة وغيرها ان يفتي
بقول الامام على الاطلاق ثم يقول الثاني ثم يقول الثالث ثم يقول فزولن ان زياد
وصح في الحادي القدسي قوة المدرك وفي وقت البحر وغيره متى كان في السلسلة قولان
مصححان جاز القضا والا فتا باحدهما وفي اول المضمرات اما العارضا لا فتا فقول له وعليه
الفتوى وبه يفتي وبه ناخذ وعليه الاعتبار وعليه يعمل اليوم وعليه عمل ايامه وهو الصحيح
والاصح ولا يظهر ولا يشبه الا اوجبا والمختار ويحتمل امارا ذكر في حاشية البرزوي
انه قال شيخنا الرمي في فتاويه وبعضه الفاظ اكد من بعض لفظ الفتوى اكد من لفظ
الصحيح والاصح والاشهد وغيرها لفظه يفتي اكد من الفتوى عليه والاصح اكد من الصحيح
والاصح اكد من الاحتياط انتهى فليست لكن في شرح المسئلة المحلى عند قوله لا يجوز من المصحف
الابتلاء في انما عرض امامان معتبران بجهارهما بالصحيح ولا في الاصح فالاصح بالصحيح
لانهم لا يتفقا على الصحيح ولا في المصنف او في المصنف ثم رات في رسالة اواب المفتين
اذ ادلت برواية في كتاب معتبر بالاصح والا في الاخرين ويحتمل انه ان يفتي بها ويحتمل انها
ايضا ايا شاء واذ ادلت بالصحيح او الماخوذ او بعين او عليه الفتوى لم يفتي بخلافه الا اذا
كان في الهداية متلا من الصحيح وفي الكافي في الحاشية للصحيح فغير ويحتمل ان لا يفتي عنه
والا يفتي ولا يصح انتهى فليحفظ وحاصل ما ذكره الشيخ فاسم في نفعه ما به لا يفتي
بين الفتوى والقاضي لان الفتوى مختصة بالحكم والقاضي ملزم به وان الحكم والقضا بالفتوى

المرحوم جمل وغيره للإجماع وان الحكم الملقق باطل بالإجماع وان الرجوع عن المذهب بعد العمل
باطل اتفاقا وهو المختار في المذهب وان الخلاف خاص بالقاضي المجتهد واما المذهب فله
ينفذ قضاءه بخلاف مذهب اصلا كما في القسبة قلت ولا سيما في زماننا فان السلطان يصر
في مشوره على مذهب عن القضاة لا لوال الصنفه فكيف بخلاف مذهب فيكون معرو لا
بالنسبة لغیر المذهب من مذهبه ولا ينفذ قضاؤه فيه وينقض كالبسط في قضاء الفسخ
والتم والمهر وغيرهما قال في البرهان وهذا صريح الحق الذي يعرض عليه بالتولد نفسه
امر الامر من صادف فضلا مجتهدا فيه نفذ امره كما في سائر الامور الخائفة وشرح السير
الكبير في حفظ وقد ذكره وان المجتهد المطلق قد نفذ واما المذهب فعلى سبع مرات مشهورة
واما نحن فقلنا اتبع ما يحوجه وما يحوجه كالواو في اجابته فان قلنا قد يحكون او لا
لا ترجح وقد يختلفون في المصحيح قلت يعمل ما عمل من اعتاد لقهر العرف
والحوال الناس وما هو الا عرف وما ظهر عليه القائل ما قوى وجهه ولا يحكون الوجود عن
بمن هذه الحقيقة لا لنا وعلى من لم يميز ان يرجح من بين ليرة دسمة فقال الله التوفيق والبر
بجاه الرسول كعب لا وقد سئل الله تعالى ابداء بيضه في الروضة المحروسة والبقعة المانوسة
تجاه وجه صاحب الرسالة وجازي الكمال والبالغة وجميعه الجليلين الصغار من الكمالين
رضي الله عنهم وعن سائر الصالحين اجمعين ووالله الدنيا ومقلدهم باحسان اليوم الذين تم بحاجه
الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفي الطيم والمقام والله الميسر للعالم **كتاب الطهارة**
قدت العبادات على غيرها اهم ما باشاها والصلوة تالية لليمان والطهارة متفاهما
وشريط بالمختص لا رتقها في كل الاركان وما قبل ذلك تكونها شرط لا يسقط اصلا
ولذا قال الطهرون يؤخر الصلوة وما اورده من ان النسبة كذلك مردود وكل ذلك اما النسبة
في القسبة وغيرهما من نوات عليه الحوم كقصة النملساة واما الطهارة في الظهيرة
وعينها من قطعت بداه ورحله وبوجه خراجه يصلي بالوضوء ولا يتم الا بصبه في
الاصبع واما ما قد الطهرون في الغيض وغيره انه يشبه عذها والية فتح رجوع الامام
وعليه الفتوى قلت وبظهر ان نقد الصلوة بلا طهر غير مكفر كصلوة لعير القبلة او مع
نوبختن وهو ظاهر المذهب كما في الخاتمة وفي سير الوهابية وفي كل من صلي بغير طهارة
مع العذر خلف في الروايات بسطر ثم هو مركب اصنافي ابتداء او خيرا ومفعول لفعل محذو
فان اريد العدد من على السكون وكسر تخلصا من الساكنين واصنافه لا يمنية وهل
يتوقف حله لقاعا على معر في مفر في الرجح نعم فالكتاب مصدر بمعنى الجمع لغه جعل شرعا
عنوا نالسا بالمستقلة بمعنى التكبوت والطهارة مصدر طهر بالفتح وضمت بمعنى النظافة
لغة ولذا اقرها وشرعا النظافة عن حدث وحدث ومنع نظرا لانواعها وهي كثيرة وكما
شبهة وحكمها استباحة ما لا يحل بدونها وبسببها اي سبب وبغيرها ما لا يحل فله في مكانا
ام غير كماله ومن المصنفين انها اي بالطهارة صاحب البحر قال بعد سرور الاقوال

بغيره

ونقل كلام الكمال الطاهر ان السبب هو الازالة في الغرض والنقل لكن بترك ارادة النقل
يسقط الوجوب ذكره الزيلعي في الظاهر وقال العلامة قاسم في نكتة الصحيح ان سبب وجوب
الطهارة وجوب الصلوة او ازالة ما لا يحل الا بها وقيل سببها الحدث في التكبوت وهو وصف
شرعي يحل في الاعضاء قبل الطهارة وما قبله انما هي شرعية قائمة بالاعضاء الى غاية
استعمال المني في تعريف بالحكم والخبر من الحقيقة وهو عين مستندة شرعا وقيل
بسببها القيام الى الصلوة ونسبا الى اهل الطاهر وفسادها ظاهر واعلم ان اثر الخلة في
نما يظهر في نحو المتألق بخوان وجب عليك طهارة فانت طالق دون الائمة للإجماع
على عدمها بالاحتراز عن الحدث ذكره في التوضيح وبه اندفع ما في السراج من اثبات الثمرة
من جهة الائمة بل وجوبها موسع بدخول الوقت كالصلوة فاذا اضاف الوقت صار الوجود
بها مصيفا وشرائطها ثلاثة عشر على ما في الاشتباه شرايط وجوبها تسعة وشرائطها
اربعة ونظما شيوخ شيخنا العلامة على المقدسي شارب نظم الكثر فقال
• شرط الوجوب العقل والاسلام • وقدره ما واحتلام • وحادث ونفي
• جفن وعدم • نقاسها وضيق وقت دلجم • وشرط صحة عموم البشرية •
• بماية الطهر بشرط في المرة • فقد نقاسها وجبها وان • زول كل مانع عن البدن •
• وجعلها بعضهم اربعة شرط وجودها الحس وجود الرزل والمزال عنه والمقدرة على
الازالة • وشرط وجودها الشرعي كون المني لم يشرع الاستحالة في مثله وشرط وجوبها
التكليف والحدث وشرط صحتها صدور المني من اهله في محله مع حافضها مانعه ونظما
فقال • تعلم شرط الوضوء منه • مقسمه في اربع وثمان • شرط وجود الحس منها ثلاثة •
• سلامة اعضاء وقدره امكن • لمسه الماء الفواح وهو ماء • وشرط وجود الشرع عرضها للمعان
فطلق ما مع طهارته ومع • ظهوره ايضا فربما • وشرط وجوب وهو اسلام بالغ •
مع الحدث التميز بالعقل باليمان • وشرط لصحح الوضوء زوال ما • بعد ايقان الماء من
ازالة • كشمع ومرص ثم لم يتخلل • الوضوء مناف يا عظيم الشأن •
• وزيد على هذا ايضا تاقط • مع الغسلات ليس لدى الثاني •
وصفها ارض للصلوة ووجب الطواف قبل ومس المصنف للقول بان المني من الملايكة
وسنة النوم ومندوب في نصف وثلاثين موضع ذكرتها في الخزان منها بعد ذلك وعينة
ومنهية وشعر وكل خمر وور بعد كل خطيته والخروج من خلاف العلماء • وكذا غسل
وسم • ذوالجنس والتهامة • وراي ويخبرها ولبها البزاة اتمت الى الصلوة وهي مدينة
اجزاء لجمع اهل السيرة الوضوء والغسل فرض بكه مع فرض الصلوة بتعليم جبريل عليه
السلام لم يبدل قط الا بوضوء وهو شرعية من قبلها بدليل هذا وضوء وضوء الانبياء في
قد تقرر في الاصول ان شرع من قبلنا شرع لنا اذ افضاه الله وسوله في غير الكتاب ولم يظهر
شيخه فساد زول الائمة بقهر الحكم الثابت وثاني لخلاف العلماء الذي هو سرجه كيف

وقد اشتملت على سيف وسبعين حكما مسبوطة في تيمم الصلوات فائدة الهداية وعلى جملة
امور كلها اشترطها رتب الوضوء والغسل ومطهرين الماء والمصعد وهكنا الغسل
والمسح وموجبتين الخوف والخيانة وسبب المرض والسكر ودليلين القليل في الوضوء والحد
في الغسل وكنايتين الغائط والملازمة وكرايتين نظهما الذنوب واتمام الشدة اي بموت
شبه الخوف من رادوم على الوضوء مات شهيدا ذكره في الجهرية وانما قال انما بالغيب
دون انتم ليعلم كل من امن الى يوم القيمة قاله في الضياء وكنايتي على ان في الآية السقانا
والتحقيق خلافة وافي في الوضوء بالالتصديق وفي الخيانة ما في الشككية للاشارة
الى ان الصلاة من الامور الالزمة والخيانة من الامور العارضة وصح بذلك الخوف في
الغسل والتيمم دون الوضوء ليعلم ان الوضوء سنة وفرض والخوف شرط للثاني لا للاول
فيكون الغسل والتيمم على التيمم عتقا والوضوء على الوضوء نورا كان الوضوء رتبة
غيره لا كان لا يرفع في دفع سلامته عما قال ان امره بالغسل القطعي بانه قد تقرر المسح
بالرجم وان امره بالغسل على المفسول وان احببته بالخصاء في شرح الملتقى والركوب
ما يكون رضيا اجلا اياهية واما الشرط فما يكون خارجا عن الرضا عنهم وهو ما قطع
لزمه حتى كلفه جاحد كاصل سمع الراس وقد يطلق على العمل وهو ما تقرر في الجهرية بقاوة
كالقدار لا يجتهد في الغرض فلا يفرج جاحد غسل الوجه اى سالة المامع المقاطر ولو
قطر في الغرض قلنا نظرا في الاصل مرة لان الاصل لا يقتضي التكرار وهو مشهور
من المواجهة واشتقاق التلويح من المزيد اذ كان اشهر في المعنى شايع كاشتقاق الرعد
من الارعاد واليم من التيم من سدا سطح جهته اى الموضي بقرينة المقام الى اسفل
ذوقه اى مبيت اسنانه السفلا طولا كان عليه شعى او علك عن قولهم من قصاص شعره
الجاري على الغالب الى المطرد لعم الاغم والاصلع ولا تزع وما بين يميني الا ذين عوضا
وح يميني غسل الباقي وما يظن منها الشقة عند انضمامها وما بين العذار والرجل ذن
لذخوله في الخلد ويدينى لا غسل باطن العينين والايمن والفر واصل شعر الحاجبين
والجبهة والشارب وقنهم ذاب الخرج وغسل الميدين اسقط لفظ فزادى لعدم تفيد الغرض
بالا فزاد والرجلين البائيتين المسلمين فان المجر وحسين والمستورين بالخف وطقتهما
المسح مرة لتمام مع المرتفين والكعبين على المذهب وما ذكره من ان الثابت بعبارة الشعر
غسل يد ورجل والاخرى بدلالة ومن البحث في الوى القرائين في ارجلكم خالى البحر
لا طائل لجنه بعدا بفقاد الاجماع على ذلك وسمع ربع التراسمة فوق الاذنين ولو اباضا
مطرا او مل باق بعد غسل على المشهور لا بعد مسح الا ان سقاطر ولو مدا صعا واسبعين
لم يجز الا ان يكون مع الكف او بالاهام والسبابة مع ما بينها او مياها ولو دخل راسه
الا فافا وخفها وخبرية وهو بحث اجزاء ولم يصح لما يستعمل وان نوى انفا على الصبيح
كفى البحر عن البدائع وغسل جميع الجبهة فرض يعنى على ايضا على المذهب المتصح المعنى

ثم يكره ان يكون وضوءا والاولى
الغسل في الغسل على عظمه عجا
ثم يكره ان يكون وضوءا والاولى
الغسل في الغسل على عظمه عجا
ثم يكره ان يكون وضوءا والاولى
الغسل في الغسل على عظمه عجا

وغيره
حذر زكاة
الشمس مبيت

به الرجوع اليه وما عدا هذه الرواية مرجوح عنه كما في البدائع ثم لا خلاف ان المسترسل
لا يجب غسله ولا مسحه بل ينسجها بالبرم غسل ما تحتها كما
في النهز وفي الرهان يجب غسل شرة لم يسترها الشعر كحاجب وشارب وعقبة في الخمار
ولا يعاد الوضوء ولا يخل بالخل بجلق سراسد وحيثه كالانوار الغسل للجل ولا الوضوء للجلق
حاجبه وشارب وقلم خضر وكسك جلده وكذا لو كان على اعضا وضوءه فحة كالوسيلة
وعلمها جلده سرفقه فوضاها وامر بالماء عليها ثم نزعها لا يلزم اعادة الغسل على ما تحتها وان
تالم بالززع على الاشبه لعدم البدلية بخلاف نزع الخف فصار كما لو مسح خفه ثم حته
او قشره فزوع في اعضائه شقا غسله ان قدروا لا مسحه ولا تركه ولو سده ولا
يقدر على الماء يتيم ولو قطع من الرق غسلا محل القطع ولو خلق له يدين ورجل فلو
يطش بهما غسلهما ولو باجدهما غنى الاصلية فيغسلها وكذا الزيادة ان بنت من محل
الغرض كاصبع وكف شرايين والا فاما حادى منها محل الغرض غسله وما لا فلا لكن يند
محتج وتحتها فاذا لا وجوب للوضوء ولا للغسل ولا لتقديمه وتجميعه بالان كل سنة مستقلة
بدليل وحكم وحكمه ما يوجب على فعله ويلازم على تركه وكثير ما يعر فون به لا نه تحط
مواقع انظارهم وعرفها التيمم بما ثبت بقوله عليه السلام او يفعله وليس بواجب
ولا مستحب لكنه تعريف لمطلقاتها والشرط في المؤكدة مواظبة مع تركه ولو حكما لكن شان
الشروط ان تذكر في التعاريف واورده عليه في البحر المباح بنا على ما هو المتصور من ان
الاصل في الاشياء الوقف الا ان الفقهاء كثير ما يفتون بان الاصل لا باحة والتعريف
بنا عليه البداية الثانية اى بنية عبادة لا بوضع الا بالطهارة لوضوء او رفع حدث او امثال
امر وصحوا بما تروونه من ليس بعبادة ويا تخم بتركها ويا تخم في الوضوء المأمورة وفي
الوضوء مسورة وبنيد عمر التيمم وبان وقتها عند غسل الرصد وفي الاشياء ينبغي
ان يكون عند غسل البدن للرغيف لئلا تواب السنن قلت لكن في الغصاتي ومحلها
قبل سائر السنن كما في التحفة فلا تن عندنا في غسل الوجه كما تقرر عند الشافعي انتهى
سبع سوا الات مشهورة نظمها العراقي فقال سبع سوا الات لذى الغم انت
تجلى كل عالم في المية حقيقه حكم محل من وشربها والقصد والكيفية
والبداءة بالمسح قولنا وتصل بكل ذكر لكن الوارد عندنا على السلام بسم الله العظيم والحق
على دين الاسلام قبل الاستسجاء وبعد الحال اكتشاف وفي محل نخاسة فيسبح بقلبه ولو شيا
ضمي في خلوه لا يحصل السنة بل المندوب واما الاكل فيحصل السنة في ما قبلها فاما
والميل بسم الله اوله واخره والبداءة بغسل الميدين الطاهرين ثلاثا قبل الاستسجاء
وقد الاستسقاء اتفاق ولذا لم يقل قبل ادخالها الا ثلاثا وهو اختصاص السنة بوقت
الجماعة لان مفاهيم الكتب بخلاف اكثر مفاهيم الفصوص كذا في النهز وفي من الحج المأمور
في الروايات اتفاقا ومنه اقول الصحابة قال وينبغي بقية بما يدرك بالراي لا ما لم يدرك

ورق الغسل اوان تلمس

عنفقه ما النسخ طوطا في الشدة
بقي شعره كسقط نزع انما
كالبدلة جذا فله حصة يعنى ذكره
ادوه ملق قوله شعره كسقط نزع

مظن
سنة

يجزى

به انتهى وفي القسائي عن حدود المنيّة المفهوم معتبر في نفي العقوبة كما في قوله تعالى
كلانهم عن ربه يومئذ لمحزون وأما اعتباره في الرواية فأكثري لا كالأكثرين في النسخين فانهم
مفضل الكف بين الكوع والكوسوع وأما البوع ففي الرجل قال
وعظم على الإيهام كوع وما على الخصرة الكوسوع والرسع في الوسط
وعظم على الإيهام رجل ملقب يوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط
ثم إن لم يكن دفع الإناه أدخل أصابع يديه من مفرجه وصلى على النبي لأجل التيامن ولو أدخل الكف
إن أراد الفصل صار الما مستعلا وإن أسرد الاعتراف لا وتولم بمكة الاعتراف بشئ
وبإيه بختان يتم وصلى لم يعد وهو سنة كان الفاحجة واجبة تنوب عن النقص وليس
عظمها الأصابع الذراعين والسواك سنة مؤكدة كما في الجوهرة عند المصنفه وقيل قلمها
وهو للوضوء عندنا إلا إذا سبه فندب الصلاة كما يندب لأصغار سن وتغير راحته وقراءة
قرآن وأقله ثلاث في الأعلى وثلاث في الأسفل بمائة ثلاثة ونذير أساكه بمساة
وكونه لسانا مستويا لا عقد في غلافه وطول شعره وسلك عرضا لا طولا ولا مضطجعا
فأنه يورث كبر النجاس ولا يقصه فأنه يورث الباسور ولا يمسه فأنه يورث العقم يغسله
والأفستك الشيطان به ولا يزاد على الشعر ولا الفاشطان يركب عليه ولا يضعه بل يصبه
والأخضر الجوز نهض في بكرة يؤخذ ويحجم بذي ستم ومن منافعه أنه شفا لما دون الموت
ومذكر للشهادة عنده وعند فقده أوفقد سنانة تقوم الحرفة الحنة أو الأصم مقامه
كما يقوم العلك مقامه للمرأة مع القدرة عليه وغسل الإغمى استيعابه ولذا عبر بالفصل
أو للاختصار بمائة ثلاثة والألف يلوغ الماء المار بماء وهما ستان مؤكدة شتمتان على
سنة خمسة الترتيب والتثنية والتجديد الماء وفعلها باليمنى والمباغلة فيها بالغفر وبجاذرة
المارة لغفر الصائم لإحتمال الفساد وسن تقديمها اعتبارا ووصاف الماء لأن لونه يترك بالبصر
وطعمه باللمح ومجربا بالذوق ولوعده ما يكفي للفصل مرة معهما وثلاثا بدونهما غسل مرة ولو
أخذ ما يفيض بعضه واستنشق باقيه لجزأه وعكسه لا وهل يدخل أصبعه في فمحه
وأفقه لا وفي نعم ففتاى وتخليل الحية لغیر الحرم بعد التثنية ويجعل ظهر كفه إلى
عقه وتخليل الأصابع اليدين بالتشيك والرجلين بخضر بده السور بادا بخضر رجلاه
اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلها فلو مضمضة فوض وثلاث الفصل المستوعب ولا عبرة
للعرفان ولو اكتفى بمرة أن اعتاده الخم والأول لو زاد لطاينة القدي ولقد وضوا على
الوضوء لا بأس به وحديث فقد تعدى ليجوز على الاعتقاد ولعل كراهتهم تكراره في مجلس
تزهية بل في القسائي عن بعض أئمة السراقة في الماء الجاري ما يزل لأنه غير مضجع فتأمل
وسمع كل أسد مرة مسوعة فلونكه وداوم عليه الخم وأذنيه معا ولو مائة لكن لو مر
عائنه فلا بد من ما جديد والترتيب المذكور في النص وعند الشافعي فرض وهو مطاوعة ليدل
والولا كسر الواو وغسل المتأخر وأصمحه قبل جفاف الأول ولا يجوز حتى لو نفي يانه فمضى عليه

لا بأس

لا بأس به ومثله الغسل والتميم وعند مالك فرض ومن السنن كذلك وترك الإسراف وترك لطم
الوجه بالماء وترك غسل فرجه الخارج ومسحه وبسبب مندوبا وأدبا وفضلة وهو ما فعله
السلام مرة وتركه أخرى وما أحبه السلف التيامن في اليدين والرجلين ولو سحبا إلا في اليدين
فيلغز أي عضون لا يجنب التيامن فيها وسع الروقة يظهر بديه لا الخلقوم لأنه بدعي
ومن أدبه عزيم لأن لما إذا ما أخر وأصلها في الفتح إلى يفت وعشرين وأصلها في الخاء إلى
يف وستين استقبال القبلة وذلك أعضائه في المرة الأولى وأدخل خضرة الملوحة صباح أذنه
عند سحها وتقديهما على الوقت لغیر المذود وهذه لك المسائل الثلاث المشتهة من قاعة
الغرض أفضل من النقل لأن الوضوء قبل الوقت مندوب وبعده فرض الثانية أثر المصنف مندوب
من أنضاره لو لبس ثلثة الإتيان بالسلام سنة أفضل من مرده لو لبس ونظير من قال
الغرض أفضل من تطوع عابد حتى ولو قد جأه بأكثر
إلا التطهر قبل وقت وأبداه للسلام كذلك أرا معسر وتجرى حاتمته
الواسع وشبهه الخوض وكذا الضيق إذا علم وصول الماء والافوض وعدم الاستعانة بغيره إلا بعد
وأما استعانة عليه السلام بالغيره فليعلم الجواز وعدم التكلم بكلام الناس إلا الحاجة تفرق وتكون
في مكان من تقع تحت راعن الماء المستعمل وعناية الكمال وحفظ ثيابه من التقاطر وهو أشمل
ولجمع بين بنية القلب وفعل اللسان هذه رتبة وسطى بين من سن التلقظ بالنية ومن كرهه لعدم
لغائه عن السلف والتسمية كأمه عند غسل كل عضو وكذا المسحوح والله عا بالوارعده أي
عند كل عضو وقد سواه ابن حبان وعنه عنه عليه السلام من طرق قال بحق الشافعية الرملة
فيعمل به في فضائل أعماله وإن أنكره النووي فإنه بشرط العمل بالحديث الضعيف عدم
شدة ضعفه وإن يدخل تحت أصل عام وإن لا يعقد سنة ذلك الحديث وأما الموضوع فلا
يجوز العمل به بحال ولا سرا وبالله إذا قرأ بنية الصلاة على النبي عليه السلام بعده أي
بعد الوضوء لكن في الزيلعي أي بعد كل عضو وإن يقول بعده أي الوضوء المهيأ لخصلي من
النواصير وأجعلني من السطرين وإن يشرب بعده من فضل وضوئه كما ذكره من استقبال القبلة
فأما أوقاعها وفيما عداها كرهه فإما تنزيها عن ابن عمر كما نكح على عهد النبي صلى الله عليه
وتنحش وتنشرب وتنحش قيام ورضع لسا في شربه ما شيا ومن الأداب تعاهد موقية
وكعبه وعرفونه والجصية وإطالت عمرته وتجيده وغسل رجليه بيسار وطمه عند ابتداء
الوضوء في الشتاء والتمسح بمندبل وعدم نفخ بديه وقراءة سورة القدر وصلاة ركعتين سنة
عبر وقت كراهته ومكرهه لطم الوجه أو عزه بالماء بغيرها والتفتير وكأسراف ومنه الزيادة
على الثلاث منه بخبرها ولو بالوجه والمملوك له أما الموقوف على من يظهره ومنه ما
المداير من حرام وثلاث المسح بما جدد أباها واحد مندوب ومسنون ومنه ما
الوضوء بفضل المرأة أو في موضع جليل لأن الوضوء حرمه أو في المسحوق إلا في أناه أو موضع
أعد ذلك والهاء الخامة والامتناع في الماء وينفخه خروج كل خارج نجس

وذكره صاحب الشرح في النسخ
أنه ينبغي أن لا يغسل الرجل
نفسه فقال أن يغسل الرجل
أنا أفضل من غسله
فأوردت أنها واحدة لأن ذلك
أنا أفضل من غسله
فأوردت أنها واحدة لأن ذلك

۲. قمر مفضاة

ایوانم

کلی

وسر على مركبته وشمالا في محل اوسرج واكاف ولو الدابة عريا فان حال الحيوط
 نقص والاولا ولو ان قاعدتا بل سقط ان الشبه حين سقط فلا ينقص به بقى كغير
 بقية اكثر ما قيل عنده واعنه لا ينقص كون الانبياء عليهم السلام وهل ينقص
 اعوامهم وشبههم ظاهر حكم الملبوس نعم وينقصه انما ومنه الغنى وجنود وسكى يدخل
 في شتمه تماثيل ولو اكل الحشنة وضيقه في ما يسمعه جبرانه بالغ ولو اراه سهوا
 يضاهى فلا يبطل وضوءه وان لم يصلها تها به بقى بصلى ولو حكا كالباقي بطهارة
 صفى ولو تها مستقلة فلا يبطل وضوءه في ضمن الغسل لكن مرجح في الحاشية والفتح والنهر
 النقص عقوبة له وعليه الجمهور كما في الدخايل لا شرفته صلاة كاملة ولو عند السلام
 عمدا فانها تبطل الوضوء لا الصلوة خلا كالزوف كخره في الشرب لبله ولو وضعه امامه او
 عاين ثم نهقه المؤتم ولو مسرعا فلا ينقص بجلاؤها بعد كلامه عمدا في الاعم ومن مسائل
 الامتحان لو شئ الى السج فبقية قبل قيامه للصلوة انتقض لا بعده لطلاتها بالقيام
 اليها ومباشرة فاحتمل بما سالفه من الفرجين ولو بين الرايتن والرجلين مع اختلاف الجناحين
 الماشي والمباشر ولو بل على العقد لا ينقصه مس ذكر كغيره قبله ندبا وامرارة
 وامر دكن يندب الخروج منه الحرف لاسباب الامام لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب سكروه
 مذهبه كما لا ينقص لو خرج من اذنه وبخوها كغيره وتديه بفتح وبخوه كصديده وامرارة
 وعين لا يوجب وان خرج به اى يوجب نقص لانه دليل الحج فذبح من بغيته سريدا وعشر
 باق فان استمر صارة عند حجتى والناس عنه غافلون كما ينقص وضوءه على بقطعة وابل
 الطرف الظاهر هو ان القطنة عالية او واحدة لراس الاحليل وان سقطت عنه لا وكذا الحكم
 في الدبر والفرج الداخ وان اقبل الطرف الداخ لا ينقص فلو سقطت فان شربة انتقض والا
 وكذا لو اقبل اصبعه في دبره ولم يعلم بان غيبها او ادخلها عند الاستنجاء وضوءه وضوء
 فروع يستحب للرجل ان يحسني اذنيه ربه الشيطان ويحيا كان لا ينقطع لانه قد مر ما يصل
 باستورى يخرج دبره ان اخله بده انتقض وان دخل بنفسه لا وكذا الخرج بعض الدودة دخلت
 ذكره مرسان الذي لا يخرج منه البول المتعاد بمنزلة الخرج الحشني غير المشكل فربما لا يخرج
 كالحج والشكل ينقص وضوءه بكل متكرر الوضوء كمن انكر الوضوء للصلوة نعم واغبر
 لا يشك في بعض وضوءه اعاد ما شك منه ولو خله له ولم يكن الشك عادة له والا
 ولو علم انه لم يغسل عضو او شك في عيبه غسل رجله اليسرى لانه اخر العمل ولو اغرق بالظاهرة
 وشك في الحدث او بالعكس اخذ باليقين ولو تيقنها او شك في السابق فهو متطهر ومثله
 التيمم ولو شك في نجاسة ما او ثوب او طهر في وعين لم يعتبر وما صدق الاشياء وفيه
 الغسل اربعة ما عدا العلى كافر وبالحمل المرفوض كما في الجهره وظاهره عدم شربة غسل في
 واغتر في المسنون كذا في العبر بعض عدم وضوءه تهايد وانها شرط في غسل السنته غسل كل من
 وكفى الشرب عبالا ان الجلس بشرط في الاعم وان غتره حتى تحت الدردن والى يد كفى في المغرب وغتره

الحج راسي الكارخ بنه

من الكبد في الية وح فالراس والعنق واليد والرجل خاضعة داخله معا شرا لا ذلك لا بد منه
فكل من سقى لانه طاعنا فالملك ويحيى يرضى عن كل ما يمكن من البدن بلا جرح مرقه كاذب
ومن شارب وجانب وشاوية وشعر راس ولو سلكه الى في فاطم وراهن الما لفة وخرج
خارج لا يكتم لا داخل لا باطن ولا تدخل اصبعها في قلبها يفتى لا يجزى غسل ما يخرج كغير
ولا يكتفى بخل بخص وبقا نعم ولا داخل قلته بل يندب هو الاصح قاله الكمال وعلا بالخرج فقط
الاشكال وفي المسعودي ان امكن فتح القلفة بلا مشقة يجب والا لا يكتفى بل اصل
صغيرتها اي شعر المرأة المصغور للخرج اما المتقرب فيقرب عن كل ما اتقا ولو لم يقبل اصلها
يجب نقضها مطلقا هو الصحيح ولو صرعا غسل راسها تركه وقيل تنجسه ولا تمنع نفسها عن روح
وسبي في التيم لا يكتفى بل صغيرة فيقضيها وجوبا ولو على اوزكيا لا مكان حلقه ولا تمنع الظهيرة
وتيم اي خذاب وبرعوث لم يصل لما تحت وجنا لو جرمه به يفتى ودرن ودرن عطف
تفسير وكذا دهن ودسومة وترب وطين ولو في طين مطلقا اي قومه او مدينا في الاصح
يخلو بخو يحقن ولا يمنع ما على ظفر صباع ولا طعام بين سانه او في سنة الحون به يفتى
وقيل ان صلبا منع وهو اصح ولو كان خاتمه ضيفا زبد وجره وجره كقوله ولو لم يكن شق
اذنه فدخل الما فادى القف عند مروره على اذنه لجره كسرة واذن دخلها الما والاشكال
ادخله ولو باصبعه ولا يتكف كنف ونحوه والمعتبر غلبة طهارة الوصول فروع شتى المقتضيه
اخرج من بدنه فلي شتم ثم تذكر فلو نفل لم يعد له من حجة شريعه عليه غسل وشه رجال لا بد منه
وان سراه والمرأة بين رجالا ورجالا وشا لخره لا بين سانه فقط واختلف في تركه بين
رجال ونساء او نساء لسلطان التيم ويقتى لها ان تيم وتقتى لخرها شرا عان الما وما
الاستسقاء فيترك مطلقا والفرق لا يفتى ويستسك كسفن الوضوء سوى القرب واداسوى استقبال
القلفة لا بد يكون غالبا مع كشف عورة وقالوا لو مكث في ما جارا وحوض كبير ومطر قد سر
الوضوء والغسل فقد كمل السنة البداهة غسل يديه وفرجه وان لم يكن بحيث استباحا
لحديث وجبت بدنه ان كان عليه جثث ليل تنشيع ثم يتوضأ اطلقه فانصرف الى الكمال فلا
يؤخر قديمه ولو في تجمع الماء لما ان القمط طهارة الماء المستعمل على انه لا يوصف الا شها
الا بعد شفا له عن كل البدن لا في الفضل بعضه واحص في الحاجة الى غسله ما اذا
كان بيده جثث ولعل القائلين بتاخير غسلهما انما استحبوه ليكون البدن والخبر باعضاء
الوضوء وقالوا الوضوء اوله لا ياتي به ثانيا لا لا يمتنع وضوء الفضل اتفاقا اما لو
توضأ بعد الغسل واختلف المجلس على مذهبتنا وفضل جنبها الصلوة بقول الشافعية فيسجد
ثم يفيض الماء على كل بدنه ثلاثا مستوعبا من الماء المهور في الشروع للوضوء والغسل
وهو ثمانية اطل وقيل المضمود عدم الاسراف وفي الجواهر لا اسراف في الماء لا بد من مضموع
وقيل ثمانية عن القسنا باديها يمكنها لا بين ثم لا يسير ثم راسه ثم على بقية بدنه مع ذلك باديها وقيل
يقب الراس وقيل باديها بالراس وهو الاصح وظاهر الرواية والاحاديث قال في الجوهري يصفق بيمين

فتح

ميراجي

كل ما فيه
استنجا

عن الغسل

عن

الدمر

الدمر ومع نقل لة عضو اخرى بشرط القاطر لا في الوضوء لما مر ان البدن كله
واحد وقضى الغسل عند خروجه من العوض والا فلا يفرض اتفاقا لانه في حكم ايا
منفصل من غيره هو صلب الرجل والمرأة وشعرها وبشرها واصفرها وغسلت فخرج منها سني است
منها عادت الغسل لا الصلوة والا لا يشهوه اي لذة ولو حكما كحلم ولم تذكر الدفن ليشمل سني
المرأة فان الدفن في غير ظاهر واما اسناده ليدان في قوله كالحلق من مائة في الآية فيجب في
الغسل فاستدل بها كالمساق في سنا لا في جلي غير مصيب تامل ولا بد ليش شرط عند خلوها
لثاني ولذا قالوا ان لم يخرج منه راس الذكر بها وشروطا ليوست وبقوله يفتى في صيف خاف
سرية واستحى كافي في التسقي وفي القسنا في واثنا تاريخا سنة معر بالموائل ويقول ليوست تاحذ
لانه ليس على المسلمين قلت ولا سيما في الشيا والسفر وفي الثانية خرج مني بعد البول وذكره شمس
لزم الغسل قال في قوله لانه وجد الشهوة وهو بعيد قولهم بعدم الغسل بخروجه بعد البول
وعيد المراح خفيفة وهي ما فوق الختان ادعى احترازا عن الجني يعني انه لم ينزل واذا لم ينزلها
في صورة الا في كافي في الجراح او يلاح قدرها من مغطى ولو لم يسقط فليتها قال في الاشهاد
ان يتعان به حكم ولم يترك في احد يسلي روي جامع خلة سني بخبره عليها اي الغسل والميعول
لو كانا مكلفين ورواها مكلفا فليها فقط دون المراهق لكن منع منه الصلوة حتى يغسل ويومر
ان عشر رايها وان وصله لم ينزل عنها بالاجماع يعني لو في رعية او اما في رعية فخرج في الزهر عدم
الوجوب الا في نزول ولا بد للمخفى الشك فانه غسل عليه بالاصح في قيل ودر كافي من جامع
الاجمعي ان كان الكلام في خفيفة وسيلين محققين وعيد سر وبه يستفاد خراج روية السكون والغي
عليه مينا او ميا وان لم يترك الا في كلام الا في اعل ايمدي وشك ايمدي او واد او كان ذكره
منشرا قبل اليوم فلا غسل عليه اتفاقا كالودي لكن في الجواهر لا اذا نام مغطيا او شق ايمدي او
تذكر حلقا فليها الغسل والناشر عند غاطر لا يفتى ان تذكر ولو مع اللذة والاشكال ولم ير على
راس الذكر بل اجماعا وكذا المرأة مثل الرجل على المذهب ولو وجد بين الزوجين ماء ولا يميز ولا تذكر
ولا نام قبلها غيرها اغتسلها او لم تحشفة او قد رها مغشوة بخبره ان وجد لذة الجماع وجب الغسل
والالا على الاصح والاعوط الوجوب وعيد انقطاع جنس ونفاس هذا وما قبله من اضافة الحكم
الى الشرط اي يجب عنده لا يكتفى بالصلوة او ارادة ما لا يخلو كالمرا عند مذي وودع
بل الوضوء ومن البول جمعا على الظاهر ولا عند احوال اصعب ونحوه كذكر غير ايمدي وذكر جنس
وبت وصبي لا شتي وما يصعب من يخرج في الدبر والغسل على الجناح ولا عند وطئ ميمة
او ميمة او صغيرة غير مشتهة طرصر مفضاة بالوطئ وان غابت الحشفة ولا يتحقق الوضوء فلا
يلزم الا غسل الذكر فست من عن النظم ويصح ان نظير الجرح طاهرة عنده قبله بل انزل الغسل
الشهوة اما به يخال عليه كالا غسل لوان عذرا ولم يزل عذرتها نعم فيكون البكارة فاسها
منع التعلق بين الا اذا حبكت لانه لها وقيد ما صلت قبل الغسل كذا في الوضوء ونظر
لان خروجه منها من فرجها الداخل شرط لوجوب الغسل على المعنى به ولم يوجد قاله الحلبي

وفي الجوهري كانت المرأة متى ما اغتسلت
في موضع واحد فاعترض الرجل الا يغسل
فان شقها من غير الا يغسل
عليها لا يغسل من غير الا يغسل
فان شقها من غير الا يغسل

منها يكون الا يغسل ما
عند ما يغسل الا يغسل

ويعلم في الشهر ما لم يبدل لأفواه قلوبهم ولا يسمعون به فلو كانت هذه
قبل غشائه إلا إذا غفل لم يأت أهله قال الحارثي ظاهر الأحكام مما يشهد به
المفسر من كلامه والتفسير كصنف لا كصنف في اللغة فانه من جهة ما بينه التفسير في التفسير
عن مجمع الفتاوى وفي السراج المستبانه لا يحدد كتب الشريعة بل كل ما يقع في القرآن
من قاعدة إذا اجتمع الخلاف والحكم وقد جوز أصحابنا كقولنا التفسير يجوز ولم يقبلوا
لا كقولنا تفسير القرآن ولو قيل به اعتبار الغالب كان حسنا قلت كذا يخالف ما قد تقدم من خروج
المفسر إذا صار محال لا يقرأ فيه بدفن كالمسلم وتبع الظاهر من مسند وجوز في إذا غفل ولا
باس تعليم القرآن والغفلة عن يهدي ويكره وضع المفسر تحت رأسه لا تحت القدم والمفسر
على الكتاب لا الكفاية ولو وضع المفسر تحت القدم في الكلام ثم الغفلة ثم الأخبار والمواظفة
ثم التفسير تكرر إذا به رجع عليه أية إلا أن التفسير في غفلة من كان لم يكره دخول الحلية
به والاحتراز أفضل بحوزة برائة العقل الجديد ولا يرى برائة العقل السخيل الاحتراز كقولنا
المسجد وكذا سب لا يبي في موضع يحمل بالمعظم ولا يجوز في شيء في كذا فيه فقه وفي كذا
الطبيخ ولو فقه اسم الله والرسول فيجوز نحو ليل فيه شيء ومحو بعض الكتاب بالبرق
يجوز وقد ورد الهوى في محو اسم الله بالبرق وعندنا عليه السلام القرآن أحب إلى الله
نكاح من السموات والأرض ومن دونهن يجوز قربان المرأة في بيت فيه معصية سوى طه أو
غيره كتب عليه الملك لله بكرة بسطه واسمها لا تعلقه للزينة ويغني أن لا يكره كلام الناس
مطلقا وقبل بكرة محو الحروف والأول واسع وعمامة في الجرح وتظاهره انقاص الكرامة بخروج
نقطته وحفظه على أول الزينة وأول عمل ما يكتب على الروح وحده والمواظفة كذا كذا يحرم
ما لم يلهيه جميع ما لم يلهيه مفسر صدمه قلبت أو أو الغاف لها أهله وهو حرم لطيف بكال
به حياء كل كلام يرفع الحرف مطلقا بما مطلق هو ما يشاء من عند الظاهر كما يشاء أو دونه وعنوان
وأما دونه وجميع مذات بحيث يتقاطر ويرد ويؤخذ كذا بقسم باعتبار ما يشاهد ولا يملك
من السما لم يولد لقائل المهران الله الذي أنزل الآية والنكوة والوسيلة في مقام الامتناع وما ذكر
بلا كراهة وعن الحسن بكرة وبما قصد تسميته بكرة كراهة وكراهة عند الشافعية طيبة وكراهة عند
الشافعية بالنجاسة ويزعم بما يقصد به منع لا بما ياصل بدوان منع لقائه لا ولا على طبعه لا ضدية
وانقلاص الثاني إلى طبعه المحبة ولا يصبر نبات أو معصية من يتجاوز أو لا يمتد بحوزة ما يقدر
من الكرم أو الكرامة بنفسه فانه يرفع الحرف وقبل كراهة وهو كذا يظهر كذا في الشريعة لا يكره
واعتمده التفسير في قولنا الاعتصام بجمع الحقيقة والحكمي كالأكرم وكذا أماء الله الوفاء والتعظيم
بلا استعراج وكذا أبعد التبر ولا يملك ما يملك طاهر العلية أما بكون لا من خارج بشرية
نبات أو طبع بما لا يقصد بالتعظيم وأما بغيره الحائط فلو صمد أو فحشا فانه ما لم يكره
كسبهم ولو ما فلو ما بنا لا وصادة فغير كراهة أو موافقة كذا في الشريعة أو ما لا
كسبها فلا يخرج فإن أطلق أكثر من الصفح كان الظاهر بالكل واللا أو هذا يعنى الملقى والملا في

وحصها

ويعلم في الشهر ما لم يبدل لأفواه قلوبهم ولا يسمعون به فلو كانت هذه
قبل غشائه إلا إذا غفل لم يأت أهله قال الحارثي ظاهر الأحكام مما يشهد به
المفسر من كلامه والتفسير كصنف لا كصنف في اللغة فانه من جهة ما بينه التفسير في التفسير
عن مجمع الفتاوى وفي السراج المستبانه لا يحدد كتب الشريعة بل كل ما يقع في القرآن
من قاعدة إذا اجتمع الخلاف والحكم وقد جوز أصحابنا كقولنا التفسير يجوز ولم يقبلوا
لا كقولنا تفسير القرآن ولو قيل به اعتبار الغالب كان حسنا قلت كذا يخالف ما قد تقدم من خروج
المفسر إذا صار محال لا يقرأ فيه بدفن كالمسلم وتبع الظاهر من مسند وجوز في إذا غفل ولا
باس تعليم القرآن والغفلة عن يهدي ويكره وضع المفسر تحت رأسه لا تحت القدم والمفسر
على الكتاب لا الكفاية ولو وضع المفسر تحت القدم في الكلام ثم الغفلة ثم الأخبار والمواظفة
ثم التفسير تكرر إذا به رجع عليه أية إلا أن التفسير في غفلة من كان لم يكره دخول الحلية
به والاحتراز أفضل بحوزة برائة العقل الجديد ولا يرى برائة العقل السخيل الاحتراز كقولنا
المسجد وكذا سب لا يبي في موضع يحمل بالمعظم ولا يجوز في شيء في كذا فيه فقه وفي كذا
الطبيخ ولو فقه اسم الله والرسول فيجوز نحو ليل فيه شيء ومحو بعض الكتاب بالبرق
يجوز وقد ورد الهوى في محو اسم الله بالبرق وعندنا عليه السلام القرآن أحب إلى الله
نكاح من السموات والأرض ومن دونهن يجوز قربان المرأة في بيت فيه معصية سوى طه أو
غيره كتب عليه الملك لله بكرة بسطه واسمها لا تعلقه للزينة ويغني أن لا يكره كلام الناس
مطلقا وقبل بكرة محو الحروف والأول واسع وعمامة في الجرح وتظاهره انقاص الكرامة بخروج
نقطته وحفظه على أول الزينة وأول عمل ما يكتب على الروح وحده والمواظفة كذا كذا يحرم
ما لم يلهيه جميع ما لم يلهيه مفسر صدمه قلبت أو أو الغاف لها أهله وهو حرم لطيف بكال
به حياء كل كلام يرفع الحرف مطلقا بما مطلق هو ما يشاء من عند الظاهر كما يشاء أو دونه وعنوان
وأما دونه وجميع مذات بحيث يتقاطر ويرد ويؤخذ كذا بقسم باعتبار ما يشاهد ولا يملك
من السما لم يولد لقائل المهران الله الذي أنزل الآية والنكوة والوسيلة في مقام الامتناع وما ذكر
بلا كراهة وعن الحسن بكرة وبما قصد تسميته بكرة كراهة وكراهة عند الشافعية طيبة وكراهة عند
الشافعية بالنجاسة ويزعم بما يقصد به منع لا بما ياصل بدوان منع لقائه لا ولا على طبعه لا ضدية
وانقلاص الثاني إلى طبعه المحبة ولا يصبر نبات أو معصية من يتجاوز أو لا يمتد بحوزة ما يقدر
من الكرم أو الكرامة بنفسه فانه يرفع الحرف وقبل كراهة وهو كذا يظهر كذا في الشريعة لا يكره
واعتمده التفسير في قولنا الاعتصام بجمع الحقيقة والحكمي كالأكرم وكذا أماء الله الوفاء والتعظيم
بلا استعراج وكذا أبعد التبر ولا يملك ما يملك طاهر العلية أما بكون لا من خارج بشرية
نبات أو طبع بما لا يقصد بالتعظيم وأما بغيره الحائط فلو صمد أو فحشا فانه ما لم يكره
كسبهم ولو ما فلو ما بنا لا وصادة فغير كراهة أو موافقة كذا في الشريعة أو ما لا
كسبها فلا يخرج فإن أطلق أكثر من الصفح كان الظاهر بالكل واللا أو هذا يعنى الملقى والملا في

في قوله

كراهة

بها

الحسن

دابة

في قوله

هذا اصح ما ينبغي به وان حال في المعنى المعنى على طهارة وهل يشترط الطهارة هل يكون الكفاية
شريعة بان يكون كذا هل في العمل بالسنة قبل ثم ويصل لا والاول اظهر لان ذبح الجوس
واما لك السنة عند ذبح وان صح الثاني صحح الزاهدي في الفينة والمجنى واقوه في الخريف
ما يخرج من دار الحرب كسجانيه ان علم دفعه طاهر فظاهر او يجنب نجس وان شك فعسله
افضل وشعر السنة عن الخنزير على المذهب وعظمها وعظمها وحاشيها على المشهور وحاشيها
وفرزها الخ لانه عن الدوسه كذا كمالا لا تحله الحياه حتى لا ينفخه واللحم لا ينجس وشعر الانسان
غير المنوف وعظمه وسننه مطلقا على المذهب واختلف في اذنه في البليغ نجسة وفي
الحاشية لا وفي الاشياء المنفصل عن الحي كسنة الا في حق صاحبه فظاهر وان كثر ويعسده
الماء بوقوع قدر الظل من جلده لا بالظفر ودم سمنه طاهر واعلم ان ليس اكله نجس العين
عند الامام وعليه الفتوى وان سرح بعضهم النجاسة كما بسط في الشرح فباع ووجز ويصن ويخ
حله مصل ولوا ولوا خرج حيا ولم يصب فدا الماء لا يفسد ما بالبركة الثوب بانقاصه ولا
بعضه ما لم يربقه ولا صلوة حمله ولو كسر وشطر الحلو ان شدة منه والاخران في نجاسة
خبر وطهارة شعره والسكن طاهر حاله في قول كل حال وكذا في نجاسة طاهرة مطلقا على الاصح
فمن وكذا في الوضوء لا استحالة في الطبيعة وبول ما كوال اللحم نجس نجاسة مختلفة وطهر محمد
ولا يشرب بوله اصلا لا لئلا وي ولا لعنه عند ابي حنيفة في المختلف في الدوى المحرم
فظاهر المذهب المصحح كما في رضاع الحركين نقل المصنفه وهما عن الحاروي وقيل برضا ابي
فيها الشفا ولم يعلم دوا آخر كما خص اللحم للعطشان وعليه الفتوى فصل في السراذ وقت
نجاسة ليست بحيوان ولو تحققت او قطرة بول ودم وذئب فارة لم ينجس طوشع فيه ما في
الفارة في بئرون العذرة الكثير على ما مر ولا عثر للعنق على المعتمد ونباتها او خارجها والو
فيها ولو فارة باسنة على المعتمد لا الشهيد المظلم والمسل المعنول اما الكافر فينجسها
مطلقا كسقط حيوان دوى مملأ من النفع او ينعش او ينعش ولو نعتج خارجها ثم وقع فيها
ذكره الوافي في نجسها الذي كان فيها وقت الوضوء ذكره ابن الكمال بعد اخراجها الى ان اعتقد
نجاسة او حرقه يستحسن فيخرج الماء الجدة لا يملأ نصف الدلو بظهر اكل شعاعا ولو سترح
بعضه ثم مراد في العذرة نجس قدر الباقي في العجيج خاصة وقد بالموت لا في الخارج حيا وليس
نجس العين ولا حدث او حدث لم ينجس شيء الا ان قداما فيعبر بسورة فان نجس نرج
اكلوا الا وهو الصحيح نعم سلب نرج عشرة في المشكوك لاجل الطهوية كما في الحاشية مراد
في المأثارية وعشرين في الفارة واربعين في سنور ودجاجة مخلاة كادى محدث ثم
هذا ان لم تكن الفارة هار من هوى لا الخنزير كلب ولا الشاة من سبع فان كان نرج كله
مطلقا كما في الموهبة لكن في الشهر عن المجنى الفتوى على خلافه لان في بولها نجسا وان تعد نرج
كلها لكونها نجسا تعدر ما بها وقت ابتدا الفرج فالحل للحيض بوضف ذلك يقول بطلين لها مصارة
الماء ينجس وقيل ينجس بما بين الينثانية وهذا السير وذاك لحوط فان خرج الحيوان غير منفرد

عصية

عين

ولا ينجس ولا يستعطف ان كان كادى وكذا سقطه مستحق وجدي وأزكبر نرج كله وان كادى
كجاسة وهرة نرج اربعون من الدلاء وحويا اليستين دبا وان كصفور وفارة مستحرون الى
ثلاثين كما مر بهذا نعم العين وغيرها بخلافه خصوص نرج وح حيث يهراق الماء كله ليخص
الابار بما تاجر وشهر قال المص في حواشيه للكنز ويجوز في الشف ونقل عن الفتية ان حكم
الكنز كالبرص عن الفوائد ان الحيا الطهور اكثر في الارض كالبرص عليه فالحق نرج والبرص
الكبير نرج من كادى يجر فاعلم هذا الخبر انما بدو ووسط وهو ذلك المبرق ان لم يكن
فما يصح صاعا وغيره ينجس به ويكفي هار اكثر الدلو ونرج ما وجد وان قل وجزاى بعضه
وعزبان قدر اللوب وما بين حانة وفارة في الحنة كفارة في الحكم كما انه ما بين دجاجة
وشاة كدجاجة فالحق بطريق الدلالة بالاصغر كما دخل الاقل في الاكثر كدانة مع هرة ونحوه
كفارة اتفاقا ونحو الفارة من كفارة والثالث الى الخمسة كفارة والمستثناة على الظاهر ويحكم بنجاستها
مغلظة من وقت الوقوع اعلم ولا في يوم وليلة ان لم ينجس وهذا في حق الوضوء والغسل
وما نجس به فطعم للكلاب وقيل يباع من شافى اما في حق غيره كغسل ثوب فينجس نجاسة
في الحال وهذا لو نظر عن حدث او غسل عن جث والالم لم ينجس اجماعا لوجهه ومنذ ثلاثة
ايام لم يلمها ان النجس او ينجس استحسانا وقال من وقت العلم فلا يجره شيء قبله قبل وبه
ينفي نرج وحيد في ثوبه سببا او بولا وما عاود من اخر احتلام وبول وبرصا ولو وجد في جنة
فارة منه فان لا نجس فيها العار مذ وضع القطن والا فثلاثة ايام لو منقحة او ناشفة والا
يوم وليلة ولا نرج في بول فارة في الاصح نجس ولا ينجس حمام وعصفور وكذا اسباع طير في
الاصح لسعد صوتها عند ولا يتقاطر بول كروسان وروسان نجس العنق عنها ويعرف بالبرص
كالو وفتا في نجس وقت الحلب قريب فورا قبل ان يفت وتلون والنجس بالعين اتفاق لان
ما ترون ذلك كذلك في العنق وغيره ولذا قال قبل القليل المعنوع عند الاستغناء بالناظر والكثير
بعكس وعليه اعتماد كما في الهداية وغيره لان اباح لا يقد رشا بالواي نرج البدين البير
والمالوعة بقدر ما لا يظهر للنجس ان ويعبر سور كبير اسم فاعلم ان اساراى على لا يخلط حله
بما به ضورادى مطلقا ولو جبا او كافر او امرأة نعم كبر سورها للرجل ككلمة الاستلذا
واستعمال ريق الغير وهو لا يجوز حتى وما لو لم يمتد الفرس في الاصح وشدة لا يدم
ظاهر لغيره فكل طاهر طهر بركه كراهة وشور خنزير وكل وسباع بهائم وسنة الهرة
البرية وشارب خنزيرها ولو شار بطولها لا يستوعب السنان فينجس لو بعد زما
وهرة فورا كدانة نجس مغلظة وسورة ودجاجة مخلاة وابل وبقر حائلة فالاحسن
نرج دجاجة ليعلم الا في البرق فسك واسباع طير لم يعلم من طهارة سفارها وسون كسوط طاهر
الصورة مكروه نرجها في الاصح ان وجد غيره والام كبروا صلا ككلمة لغيره وسور حمار اهلى ولو
ذكر في الاصح وبغلا حماره فلو نسا او بقره فظاهر كسول من حمار وحشي وبقره ولا عبرة
لعنبة الشدة لغيرهم على اكل ذئب ولدته شاة اعشار الالم وجواز الاكل يستلزم طهارة

فحشور

او ينجس

السورة كالا يتي وما فعله الموعظ الاشباة من تفصيل عدم الخلق قال شيخنا عزير مشكوة في ظهوره
لا في طهارته حتى لا يقع في ساء قليل اعتبر بالاجزاء وهل يظهر الجسد قولان فيضاد به وينقل
وتعلم ان جميع بينهما السجدة في صلاة واحدة لا في حالة واحدة فان فقد ما مطلقا وقع تقديم
ابهما في الاصح ولو تيمم وصلى ثم اسرق لزما عادة التيمم والصلاة لاحتمال ظهوره وتعد
التيمم على يده التيمم على المذهب الصحيح لا يجهل اذا رجع عن قول لا يجوز الاحتد به وحكم العرق
كسود في الحمار اذا وقع في الماء كما يشكك على المذهب كما في المصنف وفي المخطوطة عرق الحمار عرق
في الثوب والبدن وفي الحائض اذا طهر على الظاهر **باب التيمم** ثلث به ثاسيا بالكتاب وهو
من خصائص هذه الامة بلا ريب هولاء القصد وشرا القصد شرط القصد لا يشرط
المسح يظهر خراج الارض المتجذبة اذا اجتمعت فانها كالماء المسحول واستعمال حقيقة او حكما
لعم التيمم بالخر الاسلح نصفه نصفه هذه بقيد ان الصبرتين ركن وهو الاصح والحوط
اقامة التيمم خراج التيمم للتعليم فانه لا يعل به وتكره شأن الصبرتين والاستيعاب وشروطه
سنة السنة والسبع وكونه بثلاثة اصابع فاكتر والصدق كونه مطهر او قداما وسنة ثمانية
الضرب بباطن كفته واقبالها وادارها ونقصها وتفرج اصابعها وسنة قريب وكه وسنة
وهان في الشرط الاسلام نذرت وصنعت سنة الثمانية في بيت اخر وغير شرطه الاول
نقلت والاسلام بشرط عذ ضرب ودية وسبح وتيمم بعد سطهر
• وسنة سبي وطين وفرجن • ونفق ورت والاقبل دند بر
من يحسن بداهته تيمم عن استعمال الماء المطلق الكافي لطهارة الصلاة نفوت الى خلف لبعده
ولو بقي في المصرفة اربعة الا في ذراع وهو اربع وعشرون اسما وهي ست شعيرات تظهر
لطن وهي ست شعرات بغل او لمض يشد اليه بعد طهارة او قول واحد في مسلم ولو تجردت
او لم يجد من يوصيه فان وجد ولو باجر مثل وله ذلك لا يقيم في طاهر المذهب كما في البحر
ويجبه وفيه لا يجب على احد الزوجين ترضي صاحبا او يعهده وفي مملوك يجب ويرد هملت
الجنا ويحصد ولو في المصرا لم تكن له اجرة حمام ولا ما يدقه وما قيل انه في زماننا يتخل
بالعدة فمالم ياذن به المشرع نعم ان كان له مال غائب يلزمه الشرائع والا لا او خوف
عذوبته او تار على نفسه ولو من فاسق او حبس عزيم او ماله ولو امانه ثم انشا الخوف بسب
وعيد عدا عاد الصلاة والا لا ان سماوى وعطش ولو كلبا وريق العافلة حال او مالا
وكذا العجين والذبح كسبي وقيد ان الكال عطش دوابه بعد حفظ الصلاة لعدم الاناء
وفي السراج المصطرخه قهر وقيل ان قتل ربا لما يهدد وان المصطرخين بقود اودته
او عدم التظاهر يستخرج بها الماء ولو شاة وان نقص بالاداء وشدة تصفيق قدر قيمة
الماء كما لو وجد من يزيل اليد بالبر تيمم لعله الا عذر كل واحد حتى لو تيمم لعدم الماء مرض مرضا
يبيع التيمم لم يصل بذلك التيمم لان اختلاف الاسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالبرخصة
الاولى واصلا ولا وفي كان لم تكن حاسم العضولين فليحفظ مستويا وجب حتى لو ترك شعرة

ولا ما ينفذ اي لها عذبة
المقرب قربها فاعلموا

او ترة يحرق لم يحرق ويدب ينزع الخاتم والسوار ويحرق به ينفق مع مرقبة فيسحق لا قطع
بضربتين ولو من غيره او ما يقوم مقامهما في الخلاصة وغيرها لو حرق سريسا وادخل في موضع
الغبار ربة التيمم جاز والشرط وجود العقل منه ولو جنى او جابضا ظهرت لعادتها او فضا يظهر
من جنس الارض وان لم يكن عليه لقم اي عيار فلو لم يدخل بين اصابعه لم يحجب لصبرته ثاشنة
للتخلل وعن حجر يحتاج اليها نعم لو تيمم غيره يضرب ثلاثا للوجه واليمنى واليسرى فثبت في
وبه مطلقا يخرج عن التراب والا لانه تراب رقيق فلا يجوز بلوكه ولو مسحوا التراب من جيران
البحر ولا يجران الشبه للنبات يكونا شيئا رابثة في مقر البحر على ما سحره المص ولا ينطبق
كفنة وزجاج ومنزلة بالاحتراق الاسر ماد الحجر فحجر الحجر مدقوق ومغلول وحابل مطين
او محصن وان من طين غير مدهونة وطين غير مغلوب بما لكن لا ينبغي التيمم به قبل خوف
نوت وقت التراب يصير مثله بالضرورة ومعا دن في محالها فيجوز للتراب عليها وقتها الا شيئا
بان يستين اثر التراب بمد يد عليه وان لم يستين لم يحرك وكذا كمالا لا يجوز التيمم عليه كخطة
وجنوة فليحفظ والحكم للغالب لا لثقل تراب غيره كذهب وقضة ولو مسوكين وارض محترقة
فالو الخلة للتراب جاز والا لاشائته ومنه علم حكم المساوى وجاز قبل الوقت ولا كثر من فرضها
لغيره كالنفل لانه بدل مطلق عندنا الا ضروري وجزا خوف فوت الصلاة جازة اى كل كبيراتها
وان جنى او جابضا ولو حرق بالخرى ان امكنه الترضي بينهما ثم لم يمكن اعاد التيمم والا لا يغير
وفوت عيب فواع امام اوزد الشمس ولو كان بقي بنا عذر وسق حله بلا فرق بين
كونه اماما او لا في الاصح لان الشاخر خوف الفوت الى بدل فان الكسوف وسنن روات ولو سق
فخراف فواتها وحدها ولزوم وسلام ورده وان لم تجز الصلاة به قال البحر وكذا كمالا لا ينطبق له
الطهارة لما في المتيق وجاز لدخول مسجد مع وجود الماء ولو لم فيه وافر المص كن في الله الطاهر
ان مراد المتقي للبحر فسقط الدليل قلت وفي المسنة وشرحها بتمه لدخول مسجد وسنن مع
وجود الماء ليس بشئ بل هو عزم لانه ليس بعبادة بخلاف فواتها لكن في الغنثا في عن المختار
المختار جواز مع الماء لسجدة التلاوة لكن سجي بتقيده بالسفر لا بالمص ثم رأت في الشريعة
وشرحها ما يوجب كلام البحر قال وظاهر البحر وجاز له تسع مع وجود الماء وان لم يحجز
الصلاة به قلت بل لغيره بل اكثر لما مر منها الصابط لا يجوز لكل ما لا تشترط الطهارة له ولو
مع وجود الماء وما اما لا تشترط له فيشرط فقد الماء كتمه لمس مصحف فلا يجوز لواحد الماء
واما القرأة فان جازا كمالا او جنى كمالا ثانيا وقالوا لو تيمم لدخول مسجد او لقراءة ولو
من مصحف او مسأ وكثاثة او قلها او لزيادة قورا وعبادة مريض او دنيت او اذان
او اقامة او اسلام و اسلام ورده لم تجز الصلاة به عند العامة بخلاف صلاة جازة او
تلاوة قاروى الرمي قلت وظاهره انه يجوز له فعل ذلك لا يقيم نفوت جمعة ووقت
ولو شر القواني الى بدل وقيل تيمم نفوت قال الحلبي فالاحوط ان تيمم ويصلى ثم يبع
ويجب اى يفترض عليه ولو سربله قدر غلوة ثلاثا ثم ذراع من كل جانب ذكره الحلبي

المراد

اراد الله

وفي رواية اخرى عليه فانه لا يصح نفسه وقد ثبت بالاستقراء ان كل من قويا فربه دون
من امارته او لشدة عزمه ولا يفتقر على طهارة قربته لا يجب له سبب ان حيا ولا لا واصل فيهم
ومنه من يشاهد انهم اخبروا بالاعاد واللا واسترطلة اي التيمم في حق جواز الصلاة بيته
عبادة ولو صلاة شاذة او بغير تلاوة لا شك في الاصح مقصوده خرج دخول مسجد ومس
مبني لا يصح اي لا يصلح لهم قراءة القرآن للثب برون طهارة خرج السلام وسرده فلما تيمم
كانوا لا وضوءه لا يرضى بابل المنيه فابقوا بها لا يصح منه وضع تيمم بنية الوضوء يعني
ويجب له وجوبه رجاء في اخر الوقت المستحب ولو لم يؤخر وتيمم وصلى جاز لو بين وبين المأمول والا
لا يصل من ليس في العزم بالتييم ونسب الماني سجدته وهو ما ينبغي عادة ولا اعاده عليه ولو لم
فصل الما اعاد اتفاقا كما لو نسيه في عقبه وظهره او في مقدمه سركا او من خسر سابقا او نسي
ثوبه وصلى عيانا او في ثوب نجس ومع نجس ومعه ما يزيله او وضعا بما نجس واصل بخواتم
ذكر اعاد لجاءه ويطلبه وجوبا على الظاهر من سريته ممن هو معه فان سجد ولو لا ان كان تسلكه
تيمم بغير نجاسة وان لم يعطه الا بمن سلكه او نسي سريته ذلك فاضلا عن حاجته لا ييمم ولو عطا
بكثر يعني يمين فاحش وهو ضعف فتيمة في ذلك المكان وليس له ثمن ذلك تيمم واما للعطش فيجب
على القادر شرابه باصناف فتيمة احيا نفسه وانما يعتبر المثل في تسعة عشر موضعا كدورة
في الاشياء وقيل طلبه الما لا ييمم على الظاهر اي ظاهر الرواية عن اصحابنا لا مدول عادة كما في
البحر المنسوط وعليه يجب طلب الدلو والرسا وكذا الاستظهار لوقال له حتى استقى وان خرج
الوقت فلو كان في الصلاة ان ظن الا عطا قطع ولا الا لكن في الغتة في عين الخط ان ظن
اعطاء الماء والا لانه وجب الطلب والا لا والمحمور فاقد الماء والتراب الطهورين بان جالس
ويمكن نجس ولا يمكنه اخراج مطهر وكذا العاخر عنهما المرض يوجب عاقبه وقال لا يشبه
بالصليين وجوبا فيرفع ويسجدان وجد مكانا يابسا والابوي فاجل ثم يعيد كالصوم يفيق واليه
صح من وجبه اي الامام كان في العتق وفيه ايضا مقطوع البدن والرجلين اذا كان يوجب خراجه لصل
بغير طهارة ولا ييمم ولا يعيد على الاصح وهذا ظاهر ان بعد الصلاة بلا طهر غير مكفر فيلجئ وقد
مر وسعي في صلاة المريض فزوع المحوس بالتييم ان في المعاد واللا لاهل تيمم لبيعة المداوة
ان في السفر تيمم واللا الما السبل في الغلاة لا يمتنع التيمم مالم يكن كثير اضلع انه للوضوء ايضا ويشتر
ما للوضوء للثب والى مباح من حايض ونحوه وميت ولو لا عدمه فهو اولى ولو شتر كما ينبغي صرفه
للتي جاز تيمم جماعة من محل واحد جلية جاز تيمم من معد ما نزمه ولا يخاف العطش است
يخطبه بما عليه او يمسح على وجهه مع الرجوع وناقضه فاضل الاصل ولرغله فلو تيمم لجانبه
ثم انحرف صار بجذبا لاجبا فيوضاء ويخرج خفيه ثم يعده يمسح عليه مالم يبرأ مالم يقع في
عبادة صدور الشريعة بمعنى بعد كان مع العسر لسرا فانهم وقدرة ما ولو اباة في صلاة
كان لظهوره ولو مرة فضل عن حاجته كعطش ونحوه وعسل نجس مانع ولو نجاسة لان الشغل
بالحاجة وغيره الكافي كالحديث لاداة وكذا ان يفتقد كل ما يمتنع وجوده التيمم اذا وجد بعدة لامت

ما جاز

ما جاز لعدم بطلان الرواية فلو تيمم بطل تيمم من قبله او بطل بطل تيمم من قبله والحاصل ان كل جامع وجوب
التيمم يفتقر لوجوده التيمم وما لا يمتنع وجوده التيمم في الابد فلا يفتقر وجوده في ذلك التيمم
ولو قال وكذا الرواية اما باحادي التيمم كان اظهر واخصر وعبد فليحتمل بعد سبل شارفا فتقتر
الفتن فيلجئ ويحذرنا عن تيمم عن حدث وان لم يمتنع عن جنة على ما كان كسقط
لنفتن وانما ييممه وهو الرواية المعجزة عند المختار للفتن كما لو تيمم بغيره مالا يعلم به
كما في البحر وغيره واقره المع تيمم لو كان اكثر اي اكثر اعضاء الوضوء عددا وفي الغسل ساجدة تجز
او بجذري اعتبار الما لكثر وبكسب يغسل الصحيح ويمسح بالرجل وكذا ان استوبا غسل الصحيح
من اعضاء الوضوء ولا رواية في الغسل ومسح الباقي منها وهو الاصح لانه لا يحل فكان اولى وصح
في الغسل وغيره التيمم كما تيمم للرجل بيده وان وجد من يوضئه خلافا لهما ولا يجمع بينهما
اي تيمم وغسل كما لا يجمع بين جفن وجعل واستحاضة او نفاس ولا يمين نفاس واستحاضة
وجفن ولا شربة ولا شربة وعشر اخرج او فطرة ولا عشر مع خراج ولا ذرية وصوم او قضا
والاضمان وقطع البحر ولا يجلد مع رجم وفي ولا مهر ومثقة او حاد وضمان انضابها او
موتها من جنة ولا مهر مثل ونسبه ولا وصية وميراث وغيرهما ينبغي في محاله
ان شاء الله من به جمع سراس لا يستطيع معه سجدته يحوثا ولا غسله جبا في اليقين عن غرب
الرواية تيمم وافق قارى الهابة انه يسقط عنه فرض سجدة ولو عليه جيرة في مسجدا قولا من
وكذا يسقط عنه في مسجده ولو عليه جيرة ان لم يضره والاشقة اصل وجعل عاد مالم ذلك الضحك
كما في المحدث وهم حقيقة باب المسح على الخفين اخره لثبوتها بالسنة وهو لغة امر المبد
على الشيء وشريا اصابة البلية لحن مخصوص في زمن مخصوص والحن شرعا السائر
للكعبين فاكثر من جلد ونحوه شرط مسجدة ثلاثة امورا لا ولا كونه سائر محل فرض الغسل
القدم مع الكعب او يكون نقصانه اقل من الحزن المانع فيجوز على الرد بول ومسدود الا ان
يظهر قدر ثلاثة اصابع ويجوز مشايخ سهر قد ستر الكعبين بالمفاخرة والثاني كونه
مشغولا بالرجل ليمنع سراية الحزن فلو واسعا لمسح على الزايد ولم يقدم قدمه اليه لم يجز ولا
روية سجدته من اعلاه والثالث كونه مما يمكن متابعة المشي المعتاد منه فريضا فاكسر
فلم يجز على من سجد سراجا او خبثا او حذر وهو جاز في الغسل افضل الالهة فهو افضل
لم يفتي وجوبه على من ليس معه الا ما يكفيه اوصاف ثوب وقت او فوق عرفة بحر وسائر
الفتن ان اذ سرحه سقطت للفرجة ولم يزل الوضوء ليا وفيه بنية الغسل ينبغي ان يصير
انما يستة مشهودة فذكره مشدق وعلى سري الثاني كافر وفي التبعة ثبوتها بالاخص سبل
بالقوة وسراية اكثر من ثمانين منهم العشرة فمستاق وقيل بالكتاب وسرد باذنه مفعلا بالكعبين
اجماعا فانظر بطوار الحديث ظاهره عدم جواز لحدوده الوضوء لان يقال لما حصل له القرعة
بذلك صار كانه نجس لا يجب له وضوء ولا يبرم بقصوره واما ان النقي الشرعي يفتقر الى
اثبات عقل ثم ظاهره جواز مسح مغسل جمعة ونحوه وليس كذلك على ما في المسوط ولا بعد

مستأجر

الاجماع اعتبار الكثرة ولا عبرة بغيره يخرج عن عقيدته قوله وما رواه من النسخة ان العشرة من اصابع اليد
بينة في الحنفية اسان لم يكن اي من زوال عقيدته بنية لستة او ثمانية انما ينقض الاجماع كما يعلم
من الرجوع الى معنى بالنسبة وكذا العرفاني لكن باختصار حتى يتم بغيرهم ان حرق الاجماع
فذلك وينقض ايضا بسبل اكثر الرجل فيه لو دخل الماخذ ومحي غير واحد قبل لا ينقض وان
بلغ الما الركبة وهو الاظهر كما في البحر عن السراج لان استار القدم بالحنف يمنع من ان يحدث
في الرجل فلا يقع هذا غسل معتبر فلا يوجب بطلان المسح منه في غسلها ثانيا بعد المدة والفرع
كأنه من من نواضة الحرق وخروج الوقت بعد مسح مقيم بعد حدثه فانه قبل تمام يومه
وليلة فلو بعد نزع مسح ثلثا او اقام مسافر بعد مضي مدة مقيم نزع او الا بالان لا يصار فيها
ويحكم مسح جبهة حتى عيدها الكسر وخروج وقتها ووضع قدمه في وقتها كذا في
جريدة والبرهان كسبل الماخذ فيكون من نواضة الحرق بطلان المسح وهذا قولهما واليه رجح
الاجماع خلاصة وعليه لغوي شريحهم وقدما ان اللفظ الفوق اكد في الصحيح من تحت امر
والاصح والصحيح ثم انما يختلف مسح الحنف من وجوه ذكرها ثلثة عشر فقال في سيرة
الاصح ان المسح حتى يوم الاضحية ولو بدلهما باخرى او سقطت الغلبة لم يجب اعادة المسح بل يترك
ويجوز مسح جبهة رجل مرة او مع غسل الاخرى لاصح حنفيا بل حنفية ويجوز اي مسح مسحا
ولو شد في بلا وضوء وغسل فدا الحرج ويترك المسح كالفصل ان صر والبرهان وكذا في
مسحها مشروط بالبرهان عن مسح نفس الموضع فان قدر عليه فلا مسح عليه والحاصل لو تم غسل
الحمل ولو بما حار فان صر مسح فان صر مسح فان صر سقط اصله ومسح نحو مقصود وجرح
على كل غصاة مسح فزجتها في الاصح ان صر الماء او حارها ومنه ان صر غسل الا لا يمكنه ربطها
بنفسه ولا يجد من ربطها الكسر طرفة فعمل عليه دوا ووضوء على مشقوقه وحمل على الماخذ
ان قدر والاستسبر والارتك والمسح بطلان سقطها عن يده والا لا وان سقطت في الصلاة نشأ
وكذا الحكم لو سقط الدلو من موضعها ولم يسقط بجحى ويبقى بقية من الماء لم يضر ان الما
فان صر فلا تجزى الرجل والمرأة والمحدث والحيث في المسح عليها وعلى ثوبها سواء التقاطا
ولا يشترط في مسحها استسباب وتكرار في الاصح فيكي مسح اكثر من مرة بهيئته وكذا لا يشترط
فيها نية اتفاقا بخلاف الحنف في قول وما في مسح المني ورجع عنه المصنف في سيرة
الحنف يعنون فيه اكثر من واحد والافرية ثلاثة يجهن وقاسوا والا فاستصحابه هو افرة
السيلان وشريح على القول بان من الاحداث ما يفرضه من غير سبب الدم المذكور وعلى القول
بان من الاستسباب دم من دم خرج الاستصحابه ومنه ما رواه صغيرة والبرهان ومسك لا يلو
خرج النفس وسببها ابتداء ليدخل لكل الشجرة وكذا يورث الدم من الرحم وشريحه تقدم
نفسه الطهر ولو حارها وعدم نقصه عن اقله واذا نفع الدم وقت سيرة ثوبه او ثوبه
الصلاة ولو متبدا في الاصح لان يحصل الحيض والبرهان دم حيضه شقيق اقله ثلثة ايام
طالها الثلثة فالاحداث ابيان العدد والمقد وبالساعات الحادثة لا الاضحية ولو لم تكن

الاصح اعتبار الكثرة ولا عبرة بغيره يخرج عن عقيدته قوله وما رواه من النسخة ان العشرة من اصابع اليد
بينة في الحنفية اسان لم يكن اي من زوال عقيدته بنية لستة او ثمانية انما ينقض الاجماع كما يعلم
من الرجوع الى معنى بالنسبة وكذا العرفاني لكن باختصار حتى يتم بغيرهم ان حرق الاجماع
فذلك وينقض ايضا بسبل اكثر الرجل فيه لو دخل الماخذ ومحي غير واحد قبل لا ينقض وان
بلغ الما الركبة وهو الاظهر كما في البحر عن السراج لان استار القدم بالحنف يمنع من ان يحدث
في الرجل فلا يقع هذا غسل معتبر فلا يوجب بطلان المسح منه في غسلها ثانيا بعد المدة والفرع
كأنه من من نواضة الحرق وخروج الوقت بعد مسح مقيم بعد حدثه فانه قبل تمام يومه
وليلة فلو بعد نزع مسح ثلثا او اقام مسافر بعد مضي مدة مقيم نزع او الا بالان لا يصار فيها
ويحكم مسح جبهة حتى عيدها الكسر وخروج وقتها ووضع قدمه في وقتها كذا في
جريدة والبرهان كسبل الماخذ فيكون من نواضة الحرق بطلان المسح وهذا قولهما واليه رجح
الاجماع خلاصة وعليه لغوي شريحهم وقدما ان اللفظ الفوق اكد في الصحيح من تحت امر
والاصح والصحيح ثم انما يختلف مسح الحنف من وجوه ذكرها ثلثة عشر فقال في سيرة
الاصح ان المسح حتى يوم الاضحية ولو بدلهما باخرى او سقطت الغلبة لم يجب اعادة المسح بل يترك
ويجوز مسح جبهة رجل مرة او مع غسل الاخرى لاصح حنفيا بل حنفية ويجوز اي مسح مسحا
ولو شد في بلا وضوء وغسل فدا الحرج ويترك المسح كالفصل ان صر والبرهان وكذا في
مسحها مشروط بالبرهان عن مسح نفس الموضع فان قدر عليه فلا مسح عليه والحاصل لو تم غسل
الحمل ولو بما حار فان صر مسح فان صر مسح فان صر سقط اصله ومسح نحو مقصود وجرح
على كل غصاة مسح فزجتها في الاصح ان صر الماء او حارها ومنه ان صر غسل الا لا يمكنه ربطها
بنفسه ولا يجد من ربطها الكسر طرفة فعمل عليه دوا ووضوء على مشقوقه وحمل على الماخذ
ان قدر والاستسبر والارتك والمسح بطلان سقطها عن يده والا لا وان سقطت في الصلاة نشأ
وكذا الحكم لو سقط الدلو من موضعها ولم يسقط بجحى ويبقى بقية من الماء لم يضر ان الما
فان صر فلا تجزى الرجل والمرأة والمحدث والحيث في المسح عليها وعلى ثوبها سواء التقاطا
ولا يشترط في مسحها استسباب وتكرار في الاصح فيكي مسح اكثر من مرة بهيئته وكذا لا يشترط
فيها نية اتفاقا بخلاف الحنف في قول وما في مسح المني ورجع عنه المصنف في سيرة
الحنف يعنون فيه اكثر من واحد والافرية ثلاثة يجهن وقاسوا والا فاستصحابه هو افرة
السيلان وشريح على القول بان من الاحداث ما يفرضه من غير سبب الدم المذكور وعلى القول
بان من الاستسباب دم من دم خرج الاستصحابه ومنه ما رواه صغيرة والبرهان ومسك لا يلو
خرج النفس وسببها ابتداء ليدخل لكل الشجرة وكذا يورث الدم من الرحم وشريحه تقدم
نفسه الطهر ولو حارها وعدم نقصه عن اقله واذا نفع الدم وقت سيرة ثوبه او ثوبه
الصلاة ولو متبدا في الاصح لان يحصل الحيض والبرهان دم حيضه شقيق اقله ثلثة ايام
طالها الثلثة فالاحداث ابيان العدد والمقد وبالساعات الحادثة لا الاضحية ولو لم تكن

١٠٠ الفاسي والحفص

۲۰ خطا

مقتضى ملحقان بقدر الفس

شکوه

نصف ابن أبي قيس الغساني

الاشهر اليه اثنتي عشرة شهرا من قبل الهجرة وكانت قبل صلواته من قبل طلوع
الشمس وقبل غروبها شئ وان وجب ضرب بن عشر عليها بدلا بخمسة حديث مروا اولادكم بالصلاة
وهم بناسيع واضربوهم بناسيع فقلت والصوم كالحلوة على الصبيح كما في الصوم العتساف
معنا للامير الهدي وفضل الاغتصاف انه يوم بالصوم والصلاة ويمنع عن شرب الخمر والباقي الخمر
وترك الخمر ويمنع من كل ما يشبهه بدليل قطعي وانما عدا الجماعة اي تكاسفا ساق مجس حتى
يصل لا يجس حتى العدي حتى يمتد الحق ويصل يصرف حتى يسيل من الدم وعند الشافعي يقتل
صلوة واحدة جدا وقبل كثر او يحكم باسلام فاعلمنا من وطء اربعة ان يصلي في الوقت مع جماعة
موتاهما وكذا الوازن في الوقت او يحكم للملاوة او في السائمة صار مسلما لا يوصل في غير الوقت
او ينفرد او اماما او استدعا او في بقية العبادات لانها لا تخضع بشرعية ونظما صاحب الامر
فقال وكاف في الوقت صلى باقتدا **منها صلاة لا مفسدا**
او اذن ايضا معلنا او ركي **سواهما كان سجد ترك**
فصل لا بالصلاة مفترد **ولا الزكاة والصيام الحج سجد**
وهي عبادة بدنية مختصة فلا ينافي فيها اصلا اي لا ينافي كما صح في الحج والى بالمال كما صح في
الصوم بالعدة المعاني لانها مما يجوز اذن الشرع ولم يوجد سببها تراء في المعنى ثم الخطاب
ثم الوقت في الخبر الاول منه ان الفصل الاول والاخر من الوقت يفتل به الادا
والاصول الادا اجرة فالسبب هو الخبر الاخر ولو انما صح حتى على مجنون ومعلوم عليه
افاقا وصاحب ونفاظهما وصي بلغ ومزاد سلم وان صليا في اول الوقت وبعد خروجه يفتل
السبب في حمله ثلث الواجب نصفه الكمال وانه الاصل حتى يلزمهم القضاء في كامل هو
الصحيح وقت صلاة الخمر قد مر لانه لا خلاف في طرفيه واول من صلاه ادم واول الخمر
وجوبا وقد مر محرم الظهر لانه اولا ظهورا وبان ولا يخفى توقف وجوبا لاداء العلم
بالكيفية فلذا لم يقض غنا صلى الله عليه وسلم ان يغز صبيحة ليلة الاسرا ثم كان قبل البعثة
متعبا بشرع احد المختار عندنا لا يمكن ان يعجز بما ظهر له الكشف الصادق من شريعة
ابراهيم وعمره وصعقته في خراج من اول طلوع الخمر الثاني وهو البياض المنتشر المستطير
لا المستطيل في قبل طلوع دكا بالانغم غز مضر في اسم الشمس ووقت الظهر من زواله اي
ميل دكا عن كبد السما الى بلوغ الظل مثله وعنه مثله وهو قوله ما وزفر والاية الثلاثة قال
الطحاوي وينال وفي غير الزكوار وهو المختار وفي البرهان وهو الاظهر لسان جبريل وهو
نصف الباب وفي المصنف وعليه عمل الناس اليوم وبه يفتي سوى في يكون للاشياء قبل الزوال
ويختلف باختلاف الزمان والكان ولولم يجد ما يعز بقاءه وهي ستة اقسام وصف بقائه
من طرف اهبامه ووقت العصر منه الى قبل الغروب فلو عزت ثم عرفت هل يعود الوقت الظاهر
نعم وهي الوسطى على المذهب ووقت المغرب منها الى غروب الشفق وهو الخمر عندها وبه قالت
الثلاثة والمذهب حرج الامام كما في شروح الجمع وغيرها وكان هو المذهب ووقت

الحق ٢

الغشا والوتر منه الى الصبح ولكن لا يصح ان يقدم علم الوتر الى انسابا لوجوب الترتيب بها
فمن ان عند الامام وقاعدتها كبقا فان فيها اطلع الخمر قبل غروب الشفق في رتبة
الاشياء مكنت بها فيقدها ولا يوافقها فقد وقت الادا به ان في البرهان الكبير واختاره
الكمال وشعبان الشحنة في الفاذة فصحي فزعم المصنف المذهب وقيل لا يكلف بها لعدم سببها وبخبر
في الكفر والامر والحق وبافق البقال ووافقه الحلواني والمزني ورجح الشربلاني والحلي
واوسعها القول ومنع ما ذكره الكمال فقلت ولا يسا عود حديث الدجال لانه وان وجب اكثر من
ثلاثة ظهر مثلا قبل الزوال ليس كسبب لان المفقود منه العلامة لا الزمان واما فيها
فقد نص الامران والمصنف الميراث لا يند في الخبر باسفار والختم به هو المختار بحيث يزل رعين
اية ثم يعيده بظهوره لوفقه وقيل يخرج حد الان الغشا وهو موم الاخراج بمدة الغشا افضل
كرارة مطلقا وفي غير الخمر لا افضل لها انتظار فرغ الجماعة وتاجر ظهر الصيف بحيث يمشي في
الظل مطلقا كذا في الجمع وغيره اي بلا اشتراط شق خمر وحرارة بلد وقد جماعة وما في
الخمره وغيره اشتراط ذلك منطوقه وجمعة لظهور اصلا واستحقاق الزمان لانها خلفه
واخير عصر صيفا وشتا الوضوء للمواظبات لا تنفرد كما ان لا تخار العين فيها في الاصح واخير
عشا الى ثلث الليل بقية في الحاشية وغيرها بالثا مافي الصيف فيجب تحجلا فان اخرها
الما زاد على النصف كره لتقليل الجماعة اما اليه فيباح واخر العصر الى اصفر رداء فلو شرع
في قبل المغير فله اليه الا كره واخر المغرب الى اشتراك الخمر ان كثر بها كره اي المتأخير
لا الفعل لان ما مودس بحما الا بعدد كسفر وكون اكل واخير الزوال الى اخر الليل لوانت
بالاختيار والافضل اليوم فان افان فانه الافضل والمصنف يحج لظهور شتا لجمع
به الربيع وبالصيف الخريف وتقبل عصر وعشا يوم عيم وتقبل مغرب مطلقا واخبره قدر
دكتين بكرة نزلها واخير غيرهما فانه هذا في دار كبر شتا وها وتقبل غابا وقاتها مافي دارنا
فبرأي الحكم الاول وحكم الاذان كالحلوة وتجيلا واخيرا وكره تحجلا وكل ما لا يجوز
مكر ومضادة مطلقا ولو قضا او لجة او نافلة او على حادة وسجدة ملوذة وسهولا شكر
فيه مع شروق الا العوام فلا يعمون من صلها لانهم يتركونها والاولى الجار عند البعض اول
من الترك اصل كما في القينة وعمره واستواء الا يوم الجمعة على قول الثاني المصحح المعتمد
كذا في الاشياء ونقل الحلبي عن الحارث ان عليا القوي وعروب لا عصر يومه فلا يكره فله
لادابه كواجب بخلاف الخمر والاحاديث تعارضت فتاقت كما بسط صدر الشريعة وينفقد
نقل شريع فيها بكونها الخمر لا يفتقد الغرض وما هو ملحق به لوجب بعينه كوتر وسجدة
ملوذة وصلاة حارة ثلث الامة في كامل وحضرة الخازنة قبل لوسه كامله فلا يستادى
ناقصا فلو وجبتا لهما لم يكره فلهما اي تحجلا وفي القينة افضل ان لا يخرج الخازنة وضع
مع الكراهة فتطوع بداهتها ونذر اداءها وقدمه فيها وقضا تطوع بداهتها فافنده
لغيره ناقضا ثم ظاهر الرواية وجوب القطع والقضا كما كان في الخبر وفنه عن النغسة

الصلوة فيها على النبي صلى الله عليه وسلم افضل من قراءة القرآن وكان لا ينام من اركان الصلاة
فالاولى ترك ما كان يركن اليه او تركه فقلد ولو بجعة مسجد وكل ما كان وجبا لا يمتنع
بل اعتبره وهو ما ساقف وهو على صفة كذا ذكره في طرق وسجد في سهو والذي شرع
فيه في وقت سجد وكبره ثم افند ولو سنة الحج بعد صلاة فجر صلاة عصره ولو الجوع
يتم في الاكبر فضا فاسية ولو ترا ولا سجدة ثلاثه وصلاة جنازة وكذا الحكم من كراهة نقل
لغيره لا في وقت وجب بعينه بعد طلوع فجر سوى سنة لشغل الوقت به تعديرا حتى لو بوقت
نقلها كان سنة الحج بل يفتين وقبل صلاة مغرب لكرهه تأخيرها الا يسيروا وعند خروج
امام من الحجرة اوقام للصعود ان لم يكن له حجة لحظة ما وسجد فيها عشر الى تمام صلاة
بحول في فانية فانها لا تكسر وفيدها المص في الحجة بولحيد الزبيب والا فيكره وبه يحصل التوفيق
بين كلامي النهاية والصدور وكذا كرهه نطق عند اقامة صلاة مكتوبة في فانية اما
مذهب حنابلة اذا ثبت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة الا سنة حنابلة لم تجز فوات جماعة
ولو بادراك تشهد هان خاف تركها اصلا وما ذكر من الجبل مردود وكذا كرهه غير المكتوبة
عند صيق الوقت وقبل صلاة العيد من مطلقا وبعد ما بسجد لا يثبت في الاصح وغير
صلاة الحج بركة ومرددة وكذا بعد ما كبر وعند ما لغة الاخمين او احدهما او
الرجوع ووقت حضور طعام تأت نفسه الله وكذا كل ما يشغل بالله عن افعالها ويجز بحسبها
كأنما كان فهدا في ثلاثين وقتا وكذا كرهه في اماكن كفوف وكعبة وفي طريق
ومزلة ونجاسة ومقبرة ومغسل وحمام وبطن واد ومعاظن ابل وعظم وبقر سزا
في الكافي ومردد دواب واصطبل وطاحون وكلف وسطوحها ومسبل واد وارض مقصورة
او لعين او مزرعة او مكتوبة وصحرا بلا ستره لما مر وكرهه النوم قبل العشاء والكلالة
المباح بعدها وبعد طلوع الفجر الى ابد ثم لا يابس بمسجد لحاجة وقبل يكره الى طلوع ذك
وقبل الى ارتفاعها فضع ولا يجمع بين فرضين في وقت بعد رفق ومطوخلوفا للمشافعي
وما رواه بحمول على الجمع فضلا لوقتا فان جمع عند تقدم الفرض على وقت وحرم لو عكس
اي اخره عند وان صبح بطريق القضاء الحاج بركة ومرددة كاسجي ولا يابس بالتقليد
عند الضرورة لكن بشرط ان يلزم جميع ما يوجب ذلك الامام لما قدمناه ان الحكم المقتضى
باطل بالاجماع **باب الاذان** هو لغة الاعلام وشرا اعلام مخصوص لم يقل بدخل
الوقت ليعلم الفانية وبين بدو الخطيب على وجه مخصوص بالفاظ كذلك ان مخصوصة
سبعا بندا اذان جبريل ليلة الاسراء اقامته حين امامته عليه السلام ثم روي بعد الله
زيد ان الملك النازل من السماء في السنة الاولى من الهجرة وهل هو جبريل قبل وقيل
بعاد وجعل الوقت وهو سنة للرجال في مكان حال موكدة هي كالواجب في الحق الا انهم للفرع
لخص في وقتها ووقتها لانه سنة للصلاة حتى يبرده الى الوقت لا يسن لغيرها كعيد فقياد
اذان وقع بعينه قبله كالافاقه خلا في الثاني في الخبر يرفع تكبيرة في بداية وعن الثاني

المفتون

فحين يرفع راسه والعمام يصفونها ووضعه لكن في الطلبة معنى قوله عليه السلام لا اذان حرم
اي مقطوع المد فلا يقول الله لا استقام والحق شرعي ومقطوع حرمه الا في الوقت
فلا يفت بالرفع لا يفتن لعقوى فتادى الصوفية ولا يترجع فانه مكروه سلق ولا يفتن في
تتم كماله فانه لا يحل فعله وسماه كالتفت بالقران وبلا تغبر حن وقيل لا يابس في الخطيب
وبزجل فيه بسكينة بين كل كلمتين ويكره تركه تنديا عاده ويلفت فيه وكذا انها سطلت في
ان الحمل متسعا يمينا ويسارا فقط لا يستدبر القبله بصلاته وفتح ولو وجده ولو لولد لانه
سنة الاذان مطلقة ويستدبر في المنارة لومسعة ويحج رأسها ويقول نديا بعد فلاح
اذان في الصلاة حزم من القوم من ينادي وقت لوم ويجعل نديا اصبعه في صياحه اذانه فاذانه بدو
حن وبالحسن والافاقه كالاذان تمام لكن في الاقامة وكذا الامامة افضل منه فتح ولا يفتن
المقيم اصبعه في اذنه لانه الخفيف ويجز بضم الالف في كل وقت لم يفتن لم يفتن في الايام
ويجزي في وقت الصلاة بعد فلاحها من وعنده التلاوة في فادي ويسبق على الركاب القبله بها
ويكره تركه تنديا ولو قدم فيها موخر اعاد ما قدم فقط ولا يتكلم فيها اصلا ويكره سلام
فان تكلم استنفذ ويتوب بين الاذان والاقامة في الكل لكل بما تعارفه ويجلس بينهما
بعد رما يحضر الملائكة من اربع اوقات المذب الا في المغرب فذلك قايما قد ثلاث ايات
تصار ويكره الوصل لهما قايمة التسليم بعد الاذان حدث في مرسع الاخر سنة
في عشائيلة الاثنى ثم الجمعة ثم بعد عشر سنين احدث في كل الا العرب ثم فيها مرتين
وهو بدعة حسنة وسن ان لوزن ويعيم لغاية سرافا صوته لوجاعة او صلا لا يثبت
مفردا وكذا يسان لا في فوات لافاقه ويخبر فيه الباقي لوفى مجلس دفعه اولى يعيم
لكل ولا يسن ذلك فيما قبله لافاقه واداءه واداءه لوجاعة كجاعة صبيان وعبد ولا يسان
ايضا ظهر يوم الجمعة في مصر ولا ينام يفتن من الغوات في مسجد لان فيه نشو لسان
وتقليد ويكره قضاها فيه لان الشاخر بعينه فلا يظن بها براية ويجوز بل كراهته
اذان صم مراهق وعبد ولا يحل الا اذان كاجير خاص واعمي ولدته نوا وعراف ولما يستحو
قربا لمؤذنين اذ اذان عالم بالسنه والاقوات ولوعنه بحسب وكره اذان حن وافاقه
واقامته حن الا اذانه على المذهب اذ اذانه امرأة وخفق وفاسق ولو لما لك اذانه او في امامته
واذان من جاهل بقى وسكران ولو يباح كعقوه وصلى لا يعقل وقاعد الا اذانه لنفسه
وسركب الا المسافر وعباد اذ اذانه حن نديا وقيل وجوبا لافاقه مشر وعنه نكره في الجمعة
دون تكرارها وكذا اعباد اذ اذانه امرأة ومجنون ومعتوه وسكران وصلى لا يعقل لافاقته
لما مر ويجب استقبالها لموت مؤذن وغيبه وخبره وحصره ولا يفتن وزهاه للوضوء
حدث خلاصة لكن عرفت السراج يندب وحرم المص عدم صحت اذان مجنون ومعتوه وصلى
لا يعقل قلت وكافرو فاسق لعدم قبوله في الدنيا ثات وكره تركها معا لفساد
لو سجد كذا تركها لا يكره لمصنوع الوقت بخلاف فصل ولو جماعة في بيت بمصر او قرية

الاجابة

لما سجد فذكره تركها اذ ان الخليفة او من في مسجد بعد صلاة جماعة قبل بركه
ظلمها وترك الجماعة الا في جماعة مسجد على طريق فلا بأس بذلك جوهرة اقام غير من اذن
بعينه اي المؤذن لا يكون مطلقا وان بحضوره كره ان يلحقه وحشة كما كره مشيه في اقامته
ويجب وجوبا وقال الخولاني ندبا والواجب الاجابة بالقدم من سماع الاذان ولو جازيا لاحتج
ونفا وسام غلظة وفي صلاة وجازة وخارج واسترح وكل يعلم علم وتعلم خلق فرائد
بان يقول لسانه كقابلة ان سمع المسنون منه وهو ما كان عينا لا حق فيه ولو تركوا لاجل الاول
الا في الجليلين فيقول وفي الصلاة حين من الموم فيقول صدقت وبررت ويندب القيام عند
سماع الاذان بزاره ولم يذكر هل يستمر الى قراءة او يجلس ولو لم يجز حتى فرغ لم اره وينبغي
تذكر ان فضل الفضل ويدعو عند قرائته بالوسيلة لرسول الله ولو كان في المسجد حين سمع الله
عليه الاجابة ولو كان خارجا جازيا بالشيء بالقدم ولو اجاب باللسان لانه لا يكون محسوبا
وهذا بناء على ان الاجابة المطلوبة مقدمه لا لسانه كما هو قول الخولاني وعليه يفتق قراء
القرآن لو كان يقرأ بمنزله ويجب لو اذن سجدة كما ساقى ولو سجد لانه اجاب بالحضور
وهذا مستقر على قول الخولاني والظاهر هو وجوبها لسانه لظهور الامر في حديث اذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول كما بسط في البحر وافرقة المص وتواه في المنها فلو دعى المحيط وعذره بانه
على الاول لا يرد السلام ولا يسلم ولا يقرأ بل يقطعها ويجب ولا يستعمل بعين الاجابة قال
وينبغي ان لا يجيب لسانه اتفاقا في الاذان بين يدي الخطيب وان يجب مقدمه اتفاقا
في الاذان الاول يوم الجمعة لوجوب السجدة بالفض وفي المتأخر خاتمة انما يجاب اذ سجد وسئل
ظاهر الدين عن سماعه في ان من جهات ما اوجب عليه قال اجابة اذ ان سجدة بالفعل ويجب
الا قامة ندبا جاعا كما اذن ويقول عند قد قامت الصلاة اقامها الله واوامها وقيل لا يجزى
وبه حزم الشافعي ترفع صلى الله عليه وسلم بعد الاقامة او حضرا اماما بعدها لا بعد بها بزاره
ويطعن ان طلاق الفضل او وجد ما بعد قاطعا كما كل ان تصاد دخل المسجد والمؤذن يقيم وقد
الى قيام الامام في مصلاه رئيس المحلة لا ينظر ما لم يكن شيرا والوقت متسع بركه لانه ان
يؤذن في مسجد يركع ولا ية الاذان والاقامة لسانا في المسجد مطلقا وكذا الامامة لو عدل
الا فضل كون الامام هو المؤذن وهو ايضا انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه واقام صلى
الظهر وقد حققناه في الخزان باب شروط الصلاة وهي ثلاثة انواع شرط انعقاد
كسنة وتحرير وقت وخبطة وشروط دوام كطهارة وسرعة وارتقاء واستقبال قبله وشروط بقا
فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنته باندا الصلاة وهو القراءة فانه ركن في نفسه يشترط في
غيره لوجوده في كل الاركان تقديره والذبح المستحلف في الاقائم الشرط لعمدة العلامة للاركان
وشروطها ما سبق عليه الشئ ولا يدخل فيه هي ستة طهارة بدنه اي جسده لا يدخل في الطهارة
في الجسد دون البدن فلنحفظ من حدث بنوعه وقوسه لانه لا يغسل وجنته ما نكده ذلك وتوابعه
وكذا ما يجزى كركبته او بعد جالسا الى كسبي عليه يجلس ان لم يمسك بنفسه فيخضع والا لا يجزى

شذ

تقدمه في الاصح ومكانة اي موضع قدسية واحدهما لا يدفع الاخرى ويضع سجدة في
اتفاقا في الاصح لا موضع بدنه وركبته على الظاهر الا اذا جدد على كفة كاسي من الثاني الى
الحث لقوله تعالى وثباتك فظهر فيه ومكانة بالاولى لانها الزم والرابع شرعية ووجوب
عام ولو في الخلوة على الصحيح لا يفرض صحيح وله ليس لو شخص في عزلة صلاة وهي الرجل
ما تحت سرة الى ما تحت ركبتة وشروط الجسد واحد مسكبه ايضا وعن مالك هي القبل والذبح
فقط وما هو عورة مندوعة من الامة ولو خشي او دبره او سكتا وام ولدع ظهرها وبطنها
ما جنبها فبقي لها ولو اعتقرها مصلية ان استترت كاذرت تحت والا لا علت بعقبة ولا على الذية
قال ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فقلت بلا فتعجبني الف القليلة وورق العنق
كالحجيرة في الطلاق الدودي والحجة ولو خشي جميع بدنها حتى شعرها النازل في الاصح خلا
الوجه والكفين فظهر لكف عورة على المذهب والقدمين على المعتمد وصونها على الراجح ووزعها
على الرجوع وتجمع المرأة الشاب من كشف الوجه بين رجال لا لانه عورة بل لحرمة الفتنة كسه
وان من الشهوة لانه لفظ ولذا ثبت به حرمة المصاهرة كما بان في المظهر ولا يجوز النظر اليه
بشهوة كوجاهة فانه يحرم النظر الى وجهها ووجه الامر اذا شك في الشهوة اما بدنها فباح
ولو جاز كما اعتمد الكمال قال في النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع عدم المعوسة
وفي السباح لا عورة للصغير جدا ثم ما دام لم يشته فقل ودورتم تنظف العشر سنين كبالغ
وفي الاشياء يدخل على النساء خمسة عشر ويجمع حتى انعقادها كشف رجب عضو قد ادا
ركن بل صفة من عورة غليظة او ضيقة على المعتمد والغليظة قبل ودور وما حولها والخفيف
ماعد ذلك من الرجل والمراة ويجمع بالاجز الوفي عضو واحد والا فالقدر فان بلغ سرج
ادناها كان منع والشرط سرها عن غيره ولو كان مكان مظلم لاسرها عن نفسه به يعني
فلو سراها من زهدة لم تقصد وان كره وعاد مسان لا يصف ما تحتها ولا ينظر المصاف وتكلمه
ولو هو را وطنا بقي الى تمام صلاته او ما كذا في الاضافا ان وجد غيره وهل تكفيه الظلة في
في جمع الاخر بخلافه في الاضطر لا الاختيار يصل قاعدا كما في الصلاة وقيل ما اسر حبله
موسما يركع ويخود وهو افضل من صلاة قاعدا يركع ويسجد وقاما بما اورد او يركع ويخود لان
الستر اهم من اداء الاركان ولو ايج له ثوب ولو باعارة ثبت قدرته هو الاصح ولو وعد به ينظر
ما لم يخف فرت الوقت هو الاظهر كراحي ماء وثوب وطهارة سكان وهل يكونه الشئ يستر
منه يعني له ذلك ولو وجد ما يستره كاله يجلس ليس باصلي حله منه لم يدبغ فانه لا يستر
به في اتفاقا بل خارجا ذكره الوفاي واقام من دعه طاهر يدب صلاته فيه وجاز الاجابة
كأمر وحتم جمل ليس واستحسنه في الاسرار ورويه قالت الثلاثة لو كان دعه طاهر اصلي فيه
حقا ذا الراجح كالتكليف وهذا المجد ما يزيل به الخباثة ونقلها فيفتحه ليس اقل ثوبه
بخاسة والصابط ان من التلبس بلباس فان شاء واخيرا واختلفوا في الخاف ولو وجدت
الحرة البالغة سارتا لستر بدنها مع سرج سرها يجب سترها فلو تركت ستر راسها اعادت

مخلوق المهيمنة لا يملكه بعدد الرق فيقدر المصطفى قوله ولو كان يسترقل من ربح الراس لا
يجب على غيره لكن قوله ولو وجد الكلف ما يستور به بعض المودة وجبا سقاه ذكره لكل من ربح الحيلة
وان في الحقيقة وجوبه مطلقا فامل ويستقر القبل والذرا فلا فان وجد ما يستور احداهما قبل ستر الآخر
لا يفتقر في الركوع في السجدة وقبل القبل حكما في الجهر لا يجمع وفي المهر الظاهر الحاق في الركعة
والقيل في سجدته لا يوصل بالايما تعين ستر القبل ثم خذته ثم بطن المرأة وظهرها ثم الركبة ثم الباقي على
المسؤولا ان لم يكن الكلف السا في ما يزيل به نجاسة او يغطيها بعدة ميلا او يغطي صلي معا او عارا
حولا اعاده عليه بطريق لروها او الجهر عن غير ستر وسار بفعل العتاق في التيميم ثم هذا المشرع لان التيميم
الساكن وان لم يملكه تهنش في الحامس اليه بالاجماع وهي الارادة الترجمة لاحد المتساويين في الارادة
الصلوة لله تعالى على الخصوص لا مطلق التيميم في الاصح الا ترى ان من علم الكفر لا يكره ولو نواه
بغير المعبر فيها على القلب لا يرد في الارادة فلو عبره للذكر باللسان وان خالف القلب
لا يكره كلام لا يفتقر عن حضاره لغيره اصابت فيكفيل الشا محقق وهو على التقد
ان يعلم عند الارادة بدهائه بل انما على صلاة يصلي فلو لم يعلم الا بتأمل لم يجز والتلفظ
بها مستحب هو المختار ويكون لفظ الماضى ولو قارب لانه لا يغلب في الانشآت وقصم للحال
فتساقى وفي سنة بعض اخيه وسنة علماء ان لم ينقل عن المصطفى ولا الصحابة والتابعين بل
قبل بدعة وفي الحديث ان يقول اللهم في اريد صلاة كذا فيصيرها في وقتها متى وسبح في
الحج وجزان قد ينها على التكرير ولو قبل الوقت وفي المدايع يخرج من منزله يريد الجماعة فلما
انتهى الى الامام كبر ولم يحضره الميتحان ومفاده جواز تقدم الاقد ايضا فليحفظ ما لم يوجد
بها قاطعا من على غير لا في صلاة وهو كمال ما يمنع البناء بشرط الشافعي فترتها فتدب عندنا
ولا عبرة بنية متاخرة عنها على المذهب وجوز ذلك حتى الى الركوع وكفى مطلق بنية الصلوة وان
لم ينقل لله لنقل وسنة رابطة وسرا وحق على المعتمد ان يعينها بوقت الشروع واليقين لخط
ولا بد من اليقين عند البنية فلو جعل الغرضية لم يجز ولو علم ولم يميز الغرض من غيره است
نوى الغرض في الكلي حاز وكذا لو لم يميز الغرض قبل الغرض ان ظهر او غصرت فيه باليوم
او الوقت ولا هو الاصح ولو الغرض فضا لكنه يعين ظهر يوم كذا على المعتمد والاسهل سنة
اول ظهر عليه واخر ظهر وفي الغيبا في عن الميتة لا يشترط ذلك في الاصح وسبح في الركوع
ووجب انه وتر او ندرا وجوز تلاوة وكذا اشكر مخلوق سهو دون ايتين عود ركعاته لخصوها
ضمنا فلا يصح الخطا في عدد هدا ونوى المعتمد المتابعة لم يقل ايضا لانه لو نوى الاقد بالامام
او الشروع في صلاة الامام ولم يعين الصلاة مع في الاصح وان لم يعلم بها لمجمله بنفسه بقا
لصلاة الامام بخلاف ما لو نوى صلاة الامام وان انتظر تكبيرة في الاصح لعدم بنية الاقد الا
في جمعة وحارة وعبد على المختار لا يخصصها بالجماعة ولو نوى فرض الوقت مع بقائه
حاز الا في الجمعة لانها بدل لان يكون عنده في اعتقاده انها فرض الوقت كما هو رأي البعض
فقم ولو نوى ظهر الوقت فلو مع بقائه اي الوقت حاز ولو في الجمعة ولو مع عدمه با است

الشافعي

كان قد خرج وهو لا يعلمه لا يصح في الاصح ومثله ومن الوقت قال اولاد بنية ظهر التيميم لغيره
مطلقا لصحة الغضا بنية الاداء بعكسه هو المختار ومضى الجازمة فيقول الصلاة لله وسبح
ايضا الدعاء الميت لانه الرجب عليه فيقول صلى الله عليه واعيا للميت فان استنبت عليه الميت ذكره الم
يقول نويت اصلي مع الامام على من يصلي عليه الامام وافر في الاشياء بحث انه لو نوى الميت الذي
فان انما نوى لو عكسه لم يجز وان لا يصير يعين عدد الموتى الا اذا بان انهم اكثر لعدم بنية التيميم
والامام سوى صلاة فقط ولا يشترط لصحة الاقداسة امامة المعتمد بل ليل التراب عند
اقد احد به لاجله كما يجز في الاشياء لوام رجلا فلا يثبت في الايام احد ما لم يوا الامامة
وان ام الشاه فان اقدت به المرأة محاذة لرجل في غير صلاة حارة فلا بد لصحة صلاتها
من بنية امامتها ليل يلزم الفساد بالحقايات بلو التزام وان لم تقف محاذية لتختلف فيه فقيل
بشرط وقيل لا يجزاة لاجماع وكيفية وعيد على الاصح خلاصة واشاه وعليه وعليه لم يجز
احد امت صلاتها والا لا ونية استقبال القبلة ليست بشرط مطلقا على الراجح في قيل لو نوى
بناء الكعبة والمقام ومحراب سجدة لم يجز بغيره على المرحح كنية يقين الامام في صحة الاقد
فانما ليست بشرط فلو اتى به سقته زيد فاذا هو كبر اصح الا اذ اعني باسعد فان غيره الا اذ اعني
بمكان كالقيام في الحرب وشارة كهد الامام الذي هو زيد الا اذا اشار لصقة محضه
لهذا الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح وبكس يصح لان الشاب يدعي شيئا علمه وفي المجتبى
نوى ان لا يصلي الا خلف من هو على مذهب فاذا هو غيره لم يجز فائدة لما كان الاعتناء للبيعة
عند لم يحض نواب الصلاة في مسجد وعليه السلام بما كان في زمنه فليحفظ والسار على استقبال
القبلة حقيقة وشكا كعاجز والشرط حصوله لاطلب وهو شرط زائد لا يلا يسلط المعجز
حتى لو سجد للكعبة نفسها كغير فلكي وكذا الذي لبث قبلها بالوجه اصابه عنها بغير الحار
وعبره لكن في الجرحه ضعيف والاصح ان من بنية وبنها حال كالعاب وافر المصوقا ميلا
فالمراد بقول فلكي مكي يعين الكعبة وعبارة اي غير معا بنها اصابه جبهة بان يقي نفس من سطح
الوجه مسامحة للكعبة ولها بان يفرض من تلقا وجه مستقبل حقيقة في بعض البلاد خط على
سنة قامة الى الا في مار على الكعبة وحظ اخر يقطعه الى الزاويتين قائمتين بنية وتيسر مع
فهذا معنى التيامن والتباس في عبارة الدرر بقصر وتعرف بالدليل وهو في القوى والامام
محارب الصحابة والتابعين وفي المفاوز والبحار المحرم كالقلب والافق الاهل العالم بين
لوصاح به سمعه والمعتبر في القبلة العريضة لا يليا فتي من الارض السابقة الى العرش وقبلة القار
عنها المرض وان وجد موضعها عند الامام او خوف مال وكذا كل من سقط عنه الاركان جهة دوة
ولو مضطجعا بالما خوف روية عدو ولم يعد لا الطاعة بحسب لطافة ويجزى هو بذلك
المجود وبطل العفود عاجز عن معرفة القبلة عمار فان ظهر خطاه لم يعد لما مر وان علم
به فسلوة او قول سار به ولو في سجود سهو واستدار وبني حتى لو صلى كل ركعة جهة جاز
ولو بمكة او مسجد مظلم ولا يلزم نزع الواب ومسجد دار ولو اعني فسواه رجل ي ولم يقف الوصل

قام او قلا او ركع او سجدة او قنود الاخير بما اتي به بعده والقراءة او القعدة
على الاصح وان لم يتطهر فيصعد وده لا عن اختيار فكان وجوده كعدمه والناس عنه
غافلون فلو اني التزم ركعة تامة بنفسه لانه لم يترك ركعة وهي لا تقبل الرخص ولو
ركع او سجدة فقام فيه اجزاء لحصول الرفع والوضع بالاختيار ولها واجبات لانفسه
تركها ونقاد وجوبها في العمد والسهول لم يسجد له وان لم يجدها يكون فاسقا اشعا
وكذا كل صلاة اوتت مع كراهة التحريم تجب اعادةها والمختار ان يجزئ ولا يلزم الغرض
لا يترك وهي على ما ذكره اربعة عشر قراءة فالحكمة ان كان يسجد للسهو يترك اكثرها
لا اقلها لكن في الجنب يترك اية منها وهو في قلت وعليه فكل اية واجبة لكل تكبيرة
عبد وقيل يترك وان كل كتابا فيلحقه وصم اقص صورة كالكوش او ما قام
مقامها وهو ثلاث ايات فصار نحو ثمة نظير ثمة علس ويسير ثمة ادبر واستكبر وكذا لو كانت
الاية الواحدة بعد ثلاثا نصا اذ ذكره الحلبي في الاولين من الغرض وهل يتركه في الاخرين
المختار لا وفي جميع ركعات الفل لان كل شفع منه صلاة وكل الوتر اجبا طابا ولتين القراءة
في الاولين من الغرض على المذهب وتقدم الفاتحة على كل السورة وكذا ترك تكررها قبل
سورة الاولين ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع فيما تكرر ما فيها لا يتركه ففرض كاهن
في كل ركعة كالسجدة او في كل صلاة كعدد ركعاتها حتى لو سجد سجدة من الاولى فصلاها
ولبعد السلام قبل الكلام لكنه يشهد ثم يسجد للسهو ثم يشهد لا يسهل بالعود
الى الصلوة والندوة اما السهو فيترفع التشهد لا القعدة حتى لو سلم ثم سجد في رفعه
ثم انقضد بخلاف تلك السجدين وقيل الاركان اى تسكين الجوارح قدر تسبيحة
في الركوع والسجود وكذا في الرفع منها على ما اختاره الكمال لكن المشهور ان مكمل الغرض
واجب ومكمل الواجب ستة وعنده الثاني الاربعة فرض والقعود الاول ولو في نقل في الاصح
وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد وادب الاول غير الاخير لكن يرد عليه لو استخلف ساقا
سبعة لمحت مقيما فان القعود الاول فرض عليه وقد يجاب بان عارض التشهد اربع
وليسجد للسهو يترك بعضها كله وكذا في كل قعدة في الاصح اذ قد يترك عشر لكن ادرك
الامام في تشهد في المغرب وعلبه سهو وسجد معه وتشهد ثم ذكر سجود تلاوة فسجد معه
وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد معه ثم تقى الركعتين يشهد بين ووقع له كذلك قلت ومثل
التلاوة وذكر الصلوة فلو فرضنا ان ذكرها ايضا لم يرد اربع اخر لما لم ولو فرضنا بقية التلاوة
والصلوة لها ايضا يرد ستون ايضا ولو فرضنا ان ذكرها للامام ساجدا ولم يسجد معها فقف
القواعد ان يقضيها فليزاد اربع اخر فتدبر ولم ار منه شبه على ذلك والله اعلم واللفظ السلام
منين فالثاني واجب على الاصح برهان دون عليكم وتنفق قدوة بالاول قبل عليكم على المشهور
وعليه المشافهة خلافا للتكليف وقراءة حق التور وهو مطلق الدعاء وكذا تكبيرة حقنة
وتكبيرة ركوع الثالثة زلعي وتكبيرات العبد وكذا اخرها وتكبيرة ركوع ركعتي الثانية

كلفظ

كلفظ التكبير في افتتاح لكن الاشبه وجوبه في كل صلاة غير فليفتد من العجز والامام الاخير ان
للكاتبين اربعة وسبعون من الواجبات اثنان كل واحد في حقه فلو انهم العشر لا
تترك شفع اسواهم ركع اذ ذكر السورة ركعاتها فبما اعاد الركوع وسجد للسهو وترك
تكرير ركوع وتكبير سجود وترك فقود قيل ثمانية واربعه وكل زيادة تتخلل بين فرضين وايضا
المفتدى ومتابعة الامام يعني في المجتهد فيه لا في المقتوع بجنبه او بعدم سبيلته كقوة
الجزم وانما تنقصد بمخالفة في الغرض كما بسطناه في الخبرين قلت فبلغت اصولها نصف
واربعين وبالمسقط اكثر من مائة الفا اذا حدها بفتح ثلاثمائة وستين من ضرب خمسة قعدة
الغرض يشهد ها وترك نقص منه وزيادة فيه او عليه في ثمان وسبعين كاهن والتسبيح في
الحضر فيقصر بفتح اى واجب يستوجب ثلاثمائة وستين واجبا وسنناتها ترك السنة لا
يجب فساد ولا سهوا لاسا لوعامد غير مستحق وقالوا لاسا ادون من الكراهة
ثم على ما ذكره ثلاثة وعشرون دفع البدن للتحريم في الخلاصة ان اعتاد تركها ثم ونشر
الاصابع اى تركها بمجالها وان لا يباطا راسه عند التكبير فانه بدعة وجهر الامام بالتكبير بقدر
حاجته للاعلام بالدخول والانشغال وكذا التسبيح والسلام واما الموت والمغز فليسبح
نفسه والثنا والقعود والتمنية والتأمين وكونهن سرا ووضع يمينه على سواده وكونه
تحت السرة للرجل القول على رجليه بدعة من السنة وصفها تحت السرة وتحرق اجتماع الدم
في رومن الاصابع وتكبير الركوع وكذا الرفع منه بحيث يستوى قايما والتسبيح فيه ثلاثا
والصاف وكعبه واخذ ركبته بدي في الركوع ونفخ اصابعه للرجل ولا يندب القبض الا
هنا ولا الضم الا في السجود وتكبير السجود وكذا الضم لرفع منه بحيث يستوى قايما
وكذا تكبيره والتسبيح فيه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه في السجود فلا يلزم طهرها مكانها
عندنا جميع الا اذا سجد على كفة كاهن فان شراش رجله اليسرى في تشهد الرجل والخلصة بين
السجدين ووضع يديه فيها على خذبة كالتشهد للتلاوة وهذا مما اعقله اهل المسون
والشرح كما في امداد الفتاح المبرر لادب والصلوة على المن في القعدة الاخيرة وفرض التسبيح
قوله اللهم صل على محمد ولسنوه الى الشذوذ ومخالفة الاجماع والدعاء بما يستحيل سوا ذلك من العباد
ويعقبة تكبيرات الانشغال ان حق تكبيرة القنوت على قول التسبيح للامام والتكبير لغيره
وتجوز الوحدانية ويسرة للسلام ولها اداب تركه لا لوجوب اساءة واعتنا اكثر سنة
سنة الزوائد لكن فعله افضل نظره الى موضع سجوده حال قيامه والى ظهره يديه حال ركوعه
والى اربعة حال سجوده والى حجره حال قعوده والى منكبيه اليمين واليسر عند التسليم
الاولى والثانية تحصيل الخشوع وامساك منه عند التلاوة ولو باخذ شفته بسنة فان لم
يقد رعاها بظهوره اليقين وقيل اليقين لوقايما والافسار بدعتي اوكه لان المقطبة بلا
ضرورة مكروهة واخراج يمينه من كعبه عند التكبير للرجل الا لضرورة كبر ورفع ماعلا استطاع
لا بد اعذر منفسد فيجبته والقيام لا امام وموت حين قيل على الصلح خلافا لوفس

وتفصيله ان الله اكبر من ان يحيط به العقل والوجدان
منها اولها خبره من الاولين من الاولين
محمد كثر لشك في سبب ما في بعض النسخ
للصلاة وفيه نظر لا في المصنف ولا في المصنفين
يكون المصنفين في سبب ما في بعض النسخ
من الاولين من الاولين من الاولين
وسبب الاول من الاولين من الاولين
والصلاة وقال بعض النسخ في بعض النسخ
من النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
من النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
من النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

فقد عرفت على الصلاة ان كان الامام يقرب الحجاب والا فمقوم كصفته فيبقى المسند
الامام على الظاهر وان دخل من قدام قاموا حين يقع بصرهم عليه الا اذا قام الامام بنفسه في سجدة
فلا يقفوا حتى يتم اقامته طهرونه وسرع الامام في الصلاة من قبل قد قامت الصلاة ولو لم يكن
حق ايها الامام به اجماعا وهو قول الثاني والثالثة وهو عدل المذاهب كما في شرح المجمع
لمصنفه وفي الغيبة في معنى الخلاصة ان الاصح فزع لو لم يعلم ما في الصلاة من فرائض
وسنن اجزاء **فصل** واذا اراد التبرع فيها كبر لوقا في الدفء اى قال وجوبا لله
اكبر ولا يصير شرا بالابتداء فقط كالله ولا كبر فقط هو المختار فلو قال الله مع الامام
واكثر قبله او ادركه الامام سركا فقال الله قايما وكبر كماله يصح في الاصح كما لو فرغ من الله
قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام خلافا لما في الحديث اذ مدحوا الذين من
وتغيره كقولنا في الاصح ويشترط كونه قايما فلو جدد الامام كركعا فمكبر فبان ان في القيام
اقرع ولفظة تكبيرة الركوع فزع كبر غير عالم بتكبيره امله ان كبر رايه ان كبر قبله لم يجز
والاحاطة بغيره ولو اراد تكبيرة العجب او شاعفة المودع لم يصير شرا ويجوز قول القوله
عليه السلام الا اذا حزنم والا فامتنع من التكبير حزنم وصرف في الاذان وانما يصير شرا بالية
عند التكبير لوجه واحد ولا يجرها بل بها ولا يلزم العاجز عن النطق كحزنم واني تخيلت
لنا ان وكذا في حق القراءة هو الصحيح لقد ذكر الوجب فلا يلزم عزه الا بدليل فتكفي المسنة
لكن ينبغي ان يشترط فيها القيام وعدم تقديم القيام با مقام العجز ولم اره مخ في الاستثناء
في قاعة التابع تابع والمفتي بل روم في تكبيرة وتلية القراءة ورفع يديه قبل التكبير وقيل
بعد ما ساء ما به شئني اذنه هو المراد بالمحاذاة لانه لا يفتق الا بذلك ويستعمل بعد القبلة
وقيل عليه والمرة ولو انه كان في الجرح في المرح من السراج انها هنا كالرجل وفي عزه كالحجرة
ترفع بحيث يكون دوسا صاعها خذامتها وقيل كالرجل وضع شروعه ايضا كراهة العجز
بشيء وتبديل وتجدد وسائر كل العظيم الخاصة له تعالى ولو مشتركة كرحم وكريم في الاصح
وحضه الثاني باكثر وكبر مستكرا ومع وفاسر اذ في الخلاصة والكبار يشقوا ويحفظوا كما في شريع
بغير عزيمة اى لسان كان وحضه البرد على بالفا وسية لمزها بحيث لسان اهل الجنة العربية
والفارسية الدرية تشديد الراهق في وشرا عجزه وعلى هذا الخلاف والخطبة وجميع اذ كان
الصلاة واماما ذكره بقوله واسم اولي واسلم واسمى عند دمج او شروعه عظامه ورد سلا
ولم ار لو شئت عاتسا او قري بها عجزا فاعز اجماعا قبل القراءة بالبحر لان الاصح رجوعه
الى قوله ما وعلمه الفتوى قلت وحصل العجز الشروع كالقراءة لاسفله فيه ولا يستدعيه بل جله
في ان رجاءه كالتبعية يجوز اتفاقا فظاهره كالمقنن رجوعها اليه لاهو اليها فاحفظه فقد
اشبهه على كثير من القاصرين حتى الشرب لا في كل كسبة فتنبه لا يصح ان اذنها على الاصح وان
علمنا نذا ان ذكره الحادي واعتبر الزبلي المتعارف فزع فربا بالفارسية والوردية والاحتمال
ان قصه نقصد وان ذكر الاولين في البحر الشاذ لكن في النهي لا وجه ان لا يفتقد ولا يجزى

كانت

كانت ويجوز كتابة اية وايين بالفارسية لا اكثر وكنت بنفسه فحفظ بها ولو شرب
باجابة كقوله بحلة حرقلة والله عظمي واذكرها عند الرجوع لم يحفظوا في المهم فقط
فانه يجوز فيها في الاصح كما الله ووضع الرجل عينه على سبابة تحت سيرة اخذ ارسها بخبره
هو المختار وقصص المارة ولحق الكف على الكف تحت نديها كما فرغ من التكبير بل ارسا في الاصح
وهو سنة قيام ظاهره ان القاعدة لا يصح ولم اره شرا في مجمع الانهر المراد من القيام ماهو الا
لان القاعدة يفعل كذلك لانه قد فيه ذكر سنون يضع حاله الشاوي في القوت وكثيرات الجازمة
يسن في قيام بين سركوع ويجوز لعدم القرار ولا بين تكبيرات العيد لعدم المذكور ما لم يطل القيام
يضع سراج وقوله كأكبر سبحان الله ربنا وحل ثناؤه الا في الجازمة مفقضا عليه فلا يصح
وجبت وجهي الا في المناقاة ولا نقصد بقوله وانا اول المسلمين في الاصح الا اذا شرع الامام
في القراءة سواء كان مسبوقا او مديركا وسواء كان اماما يجر بالقراءة او كفاية لا ياتي بها في النهي
عن الصغرى اذ لو كان الامام في القيام بين ما لم يبدأ بالقراءة وقيل في الحفاضة بشي ولو ادركه كرها
ساجدا ان كبر رايه الله يدركه في وقتا استفتح بقوله بلفظ اعوذ على المذهب سري قيدا لا استفتح
بغيره كالتنبيه فلو تذكره بعد الفاتحة تركه ولو قيل انها تعود ويغني انيسا عنها ذكره
الحلي ولا يعود التليد اذ اقل استاذ حجة اى لا يسن في الحفظ فبقي به المسوق عند قيامه
لنقضاء ما فاتة لقراءة لا المتعدي لعمدها ويوجب الامام للقراءة عن تكبيرات العيد لقراءة بعدها
ولا يعود سمي غير الموتيم بلفظ البسيلة لا مطلق الذكر في ذنبه وضوء في اوله كل ركعة ولو جهر
لا تسن بين الفاتحة والسورة مطلقا وتوسيرة ولا كره اتفاقا وما صحح الزاهد من جهره بضعف
في الجهر وهي اية واحدة من القرآن كله اترك الفصل بين السورتين في العمل ببعض اية اجبا عا
وليس من الفاتحة ولا من كل سورة في الاصح فحرم على الجب ولم يجز الصلاة بها احتياطا ولم يكن
حاصدا بشبهة اختلاف مالك فيها وكما سمي من المصلي لو اماما او منفردا بالفاتحة وقرا بعدها
وجوبا سورة او ثلاث ايات ولو كانت اية او الايتان بعد ثلاث ايات فصار انتفت كراهة الجهر
ذكره الحلي ولا يفتق التزنية الا بالمسنون وامن عباد وضوء ماله ولا نقصد بمدع تشديده
او حذف بل يقصر مع احدها ويمدعها اى مع التشديد وحذف المارة وهذا ما عرفت
يجزى الامام من اكثوم وسفر ولو في السيرة اذا سمع ولومن مثله في تجرعه وعبد واما
حيث اذا امن الامام فاموا من العلق بمعلوم الواحد فلا يتوقف على سماعه منه بل يحصل بتمام
الفاتحة بدليل اذا كان الامام ولا الصالحين يقولوا امين ثم كما فرغ بكبره مع الاخطاط للوقوف ولا
يكوه وصل القراءة بتكبيره ولو في حرف او كلمة فامتنع حالة الحز ولا يماس به عند البعض منه الخط
ويضع يديه معهما على ركبتيه ويفرج اصابعه للفتن ويسن ان يلقو كعبه وينصب
ساقه ويسططه ويسوي راسه بغيره غير رافع ولا يمسك راسه ويضع فيه واقله ثلثا
فلو تركه او نقضه كره تنزيها وكوه يحرم ما طالة ركوع او قراءة لان ترك الجاهل من الحاج ان عرفه
والا فلا يماس ولو اراد به القرب الى الله لم يكره اتفاقا لكنه تاد وشمى مسئلة السرا

فيبقى العز و اعلم ان مما يفتي على ان يكون في الاركان انه لو رفع الامام راسه من ركوع
او سجود قبل ان يتم المأموم للسهوات الثلاث وجب متابعتها وكذا عكسه فيعود ولا يصح ذلك
مركوعين بخلاف سجدة او قامة ثالثة قبل تمام الركعة المشددة فانه لا يتابع بعد بل يتركه
ولو لم يتبعه جاز ولو سلم والموت في ادعية الشهد تابع لانها سنة والناس عنه غافلون ثم يرفع
رأسه من ركوعه سعيها في الولوجية لانه لا بد له ان لا يفتقد وهل يقع بجم أو يتحرك قولان
ويكتفى بالامام وقال فيمن سجد سرياً وتكفي بالجمعة بالموت وفضل الله لهم ربنا والله الحمد
ثم حذر الواو اللهم فقط ويجمع بينهما المستور على العقد فيسمع رافعا ويكمل مسويا ويقوم مستويا
لما لم يستأه او وجها ووضوئهم بركعة مع الركوع وسجد واضعاً ركبة اولاً ثم يركعها للركعة
ثم يركعها للركعة ثم وجهه مقدماً انفة لما بين يديه اعتباراً بالركعة باولها ضاماً
اصابع يديه لمؤخرة القبلة وبكسر مؤخرة وسجد بالقبلة اي على ماصلي يديه وجهته حذوها
طولاً من الصدغ الى الصدغ وعرضاً من اسفل الحاجبين الى تحت وضع اكثرها واجب وفيما
فرض بعضها وان قل بركه اقتصاره في السجود على احداهما ومنها الاكتفاء بالانف يسجد
حذر والمبصر رجوعه وعليه الفتوى كما ذكرناه في شرح الملتقى وفيه يفتري وضع اصابع
القدم ولو لوصلة نحو القبلة والام تحجز والناس عنه غافلون كما يكره نزعها بركوعها من
الاعوذ وان صح عندنا بشرط كونها على وجهتها وبكسرهما كما مر اما اذا كان الكوسر
على راسه فقط وسجد عليه مقصوداً ولم نصب الارض جهته ولا انفة على القول لا يصح
لعدم السجود على محله وبشرط طهارة المكان وان يسجد بجم الارض والناس عنه غافلون ولو
سجد على كذا وفاضل بين موضع لو كان البسوط عليه ذلك طاهر والا لكان بعد سجوده على
طاهر منقطع اتفاقاً وكذا الحكم كل متصل ولو بعضه مكففة في الاصح وتخله لو بعد ذلك ركعة
لكن صح الخلق انها تتخله وكذا بطل ذلك ان لم يكن ثمة تراب او حصاة او حذر او رداء
نزع والايكس ترغافاً لم يجز اذا لا بأس به فذكره نزلها وان خافه كان مباحاً ونزع
الزبل على ان لا يقع التراب عن وجهه بركه وعن عمامته لا ويصح الخلق عدم كراهة بسط الخروقة
ولو بسط القبايل جعل كفتي تحت قدميه وسجد على ذبله لا في اذن الوضوء وان
سجد للتراب على ظهره هل هو فيه احتراز لم اره متصل صلاة التي هو فيها جاز للضرورة
وان لم يصلها باصلي غيرها ولم يصل اصلاً وكان فرضه لا يقع بشرط في الكفاية كونه
ركبة الساجد على الارض وبشرط في التخيير سجود السجود عليه على الارض فالشرط خمسة
لكن نقل القس في الجواز ولو الثاني على ظهر الثالث وعلى غير ظهر المصلي بل على ظهر كل
ما كثر على غير الظهر كالخدين للعدول لو كان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين
بمقدار لبنتين مضمومتين جاز سجوده وان كثر لا الا لرجحة كما مر والمراد بسنة بخلاف
وهي ربع ذراع عرض ستة اصابع بمقدار ارتفاعها نصف ذراع شتى عشر اصابع ذكره
الحلي ويظهر عنده في غير رجحة وسابع بطنة عن تحذير كل عضو بنفسه

بخلاف

بخلاف الصفوف فان المقصود بانهم حتى كانوا جسد واحد ويستقبل بطرف اصابع يديه
القبلة ويكره ان لم يفعل ذلك كما يكره لو وضع قدماً ورفع لغيره لا عدو ولا صديق بل قدماً
كما مر والمرأة تتخفف لا بدت عندها وتلبس بطنها بغيرها لا بدت عندها ولا بدت عندها في الخمار انما
تطافها الرجل في خمسة وعشرين ثم يرفع راسه مكبراً ويكفي فيه مع الكراهة ان يما يطلق
عليه اسم الرفع كما صح في الحديث لمعلق الركبة بالادى كسائر الاركان بل لا يسجد على لوح
فترفع فليسجد بل يرفع اصلاً صح وفتح في الصلاة انه ان كان الى القعود فترجع والا لا
ويرجعه في الزم والمشي بسلامية ثم السجدة الصلاة يتم الرفع عند سجده وعليه الفتوى كاللوات
فتافاً يجمع ويجلس بين السجدة بين طيناً المار ويقع يديه على فخذه كالمشهد فيه المصل
وليس بينهما ذكر مسنون وكذا ليس بعد ركعة من الركوع دعا وكذا لا ياتي في ركوعه بغير السجود
على المذهب وما ورد بحمول على المنفل ويكره وسجد ثانية مطبياً ويكره للمؤخر على صدور
قدمه بلا اعتماد وهو استراحة ولو فعل لا بأس ويكره تقديم احدى رجليه عند المؤخر
والركعة الثانية كالاولى فيها غير ان لا ياتي بقا وتعود فيها اذ لم يشرع الامر ولا يسجد
وكذا يرفع يديه في سبع مواضع كما ورد على ان الصفا والمروة والصدغ والشيء لونه في الصلوة
كثيرة الانتاح وقنوت وعيد وحسنة في الحج اسلام الحجر والصفا والمروة وعرفات والحجرات ويجمع
على هذا الترتيب بالشرع فقصص صحيح وبالنظم لا ينال في سبع فوف ففتح عبد استلم الصفا
مع مره عرفات والحجرات والرفع يميناً اذ فيه كالتحريم في التلوة الاول واما في الاسلام
والرعي عند الجهرتين الاولى والوسطى فانه يرفع يمينه ويكفيها باليمين الحجر والكعبة
واما عند الصفا والمروة وعرفات ويرفعها كالدعا والرفع فيه وفي الاستسقاء مسجوداً فيسجد
يديه جاز صدره نحو السماء لانها قبله الدعاء يكون فيها رتبة والاشارة بسجدة لغيره
كبر ويكفي والمسح بعده على وجهه سنة في الاصح شرباً لونه وفي وتر البحر الدعاء اربعة
دعاء رتبة يفعل كما مر ودعاء رتبة يجعل كعبته لوجهه كما استقيت من الشيء ودعاء فقرع
بعقد الخضر والسفر ويحلق ويشتر بسم الله ودعاء الخيفة ما يفعله في نفسه وبعد فزاعة
من سجود الركعة الثانية يفتري الرجل رجله اليسرى فيجعلها بين يمينها ويجلس عليها
ويصيب رجله اليمنى ويوجه اصابعه في المصوبة نحو القبلة هو المستند في القرض والمنفل
ويضع يمينه على فخذه اليمنى ويساره على اليسرى وبسط اصابعه معرجة قليلاً جازعاً
اعطافاً عند ركبته ولا يماخذ الركبة وهو الاصح لمؤخرة القبلة ولا يشترط سبانه عند
الشهادة وعليه الفتوى كافي الولوجية والتجسس وعدة المفتي رعاة القنوت والعمد
ما صححه الشراح ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلي والبهني والياقاني وشيخ الاسلام
الحمد وغيرهم انه يشترط لغيره عليه السلام وسنوه فجور والامام كل وقت في ركوعه وسجده
غير الا اذا كان المفتي به عندنا لا يشترط باسط اصابعه كلها وفي الشرح نالته عن الامام العجيم
انه يشترط سجدة وحدها بركعة عند النبي وبعدها عند الاثنان والحزب بالجمع عما

في لا يشترط له خلاف الداية والرواية ويقولنا السبعة عما قيل بعد عند الاشارة
انهم وفي العلق عن الحق الاصح انها مستحبة وفي المحط سنة ويقراء الشهدان مسعود
وجوبا كما تجوز في الخبر لكن كلام غيره بعيد ندي وجرم شيخ الاسلام الجدان الخلفون
في الافضلية ونحوه في مجمع الانهر ويقصد بالفاظ الشهد معاينها مرادة على وجه
الافتناء كما ينبغي لله وسليم على نبه وعلى نفسه واوليائه لا الاضا عن ذلك ذكره
في المجتبى وظاهره ضمير على الحاضر من الاحكام تسلم الله وكان عليه السلام يقول
فيه اني رسول الله ولا يريد في الغرض على الشهد في العقدة الاولى اجماعا فان مراد عامدا
كرو فتجلى الاعادة واساها وجب عليه سجود السهو اذا قال اللهم صل على محمد فقط على المدة
المقبى به لخصوص الصلاة بل لتأخير القيام ولو فرغ الموقت قبل امامه سكنت اتفاقا واما
المسوق فيترسل ليرفع عند سلام امامه وقيل يجم وقيل يركب ركعة الشهاده والفق المقتضى
فيما بعد الاولين بالفاخرة فانما يستعمل على المظاهر ولو زاد لاسا به وهو خير بين قسوة
الفاخرة وصح الصبي وجوبها وتسبق ثلوثا وسكوت قد رواها وفي النهاية قد روي شيخنا
يكون سببا لسكوت على المذهب لم يثبت المجتبى عن علي بن مسعود وهو الصارون للمواظبة
عن الوجوب ويقع في العقدة الثاني الا فتراش كالاول والشهد انصرو على النبي صلى الله
عليه وسلم ومع زيادة في العالمين وتكرار تلك حميد مجيد وعدم كراهة التزم ولو استدا وندب
السيادة لان زيادة الاخبار بالرفع عن سلوكه لا بد منه افضل من ترك ذكره الوحي الثاني
وعنه وما نقل لا تستودون في الصلاة فكذلك قولهم سيد وفي باليا لحن ايضا والصلوات
بالواو وخض ابراهيم اسلامه علينا ولا نسما المسلمين اولان المطلوب صلاة يتخذ به
خليلنا وعلى الاخير فالشبه ظاهرا وراجع لا المحم والمشي به قد يكون ادى مثل مثل
نوده كشكاة وهي فرض على الامر في شعبان ثاني الهجرة مرة واحدة اتفاقا في الخبر فلو بان
في صلواته ثابت عن الغرض نهر جتنا وفي المجتبى لا يجب على النبي ان يصلي على نفسه ولخلف
الخطاوي والكرخي في وجوبها على السامع والمذكر كما ذكر صلى الله عليه وسلم
والمختار عند الخطاوي تكراره اى الوجوب كلما ذكر ولو اتحد المجلس في الامة لا لان
الامر يقضى التكرار بل لانه علق وجوبها بسبب تكراره وهو المذكور في تكراره ونصير
دنا بالترك فقط في لانا حق عبد كالتشبه بخلاف ذكره نقا والمذهب استحبابه اى
التكرار عليه القوي والمعتد من المذهب قول الخطاوي كذا ذكره الباقي في تعالما صححه
الخطاوي وعنه ورجحه في الخبر باجاءه الوعيد كرم وابعاد وشقاوي بخل وجفا انتم قال
فتكون فوضا في الخبر وواجبا كل ادى على الصحيح وخرا ما عند فتح التاريخا عن نحو وسنة
في الصلاة وسنخبة في كل اوقات الامكان ومكر وهما في صلاة غير تشهد اخبر فلهذا
استثنى في المهر من قول الخطاوي يا في تشهد اول وضعت صلاة عليه ليل يتسلسل بل حصه
في در الحار في غير المذكور حيث من ذكرت عنده فليحفظ وارجاع الاعضاء برفع الصوت

جبل

جبل واما في دعائه والدعاء يكون من الجهر والخاصة كذا اعتمدوا في كثير من الصلاة وخبر
انها قد وردت بكلمة التوحيد مع انها اعظم منها وافضل للحديث الاصبها في غيره عن ابن قال
صلى الله عليه وسلم من صلى على مرة واحدة فقبلت منه بمحا الله عنه ذنوب ثمانين سنة فغيد
المأمول بالقول ودعا بالعربية وحرم بغيرها من لغته وابويه واستاذ المؤمنين ويحرم
سؤال العاقبة مدا الدهر واخبر الدارين ودفع شرها واستجلاق العادة كنزول
المائدة قبل والشرعية والحق خرمه الدعاء بالمعزة للكان لان لكل المؤمنين كل ذنوبهم
يجزى بالادعية المذكورة في القرآن والمسته لا بما يشبه كلام الناس اضطرب فيه كلامهم وكما سبعا
المص والمختار كما قال الخطاوي ان ما هو في القرآن اولى للحديث لا يقصد وبالمثل في احد هما
ان استحال طلبه من الحق لا يقصد ولا يقصد لوقيل قد ذكر الشهد والائتم به ما لم يتذكر
سجدة فلا يقصد بسؤال المعفرة مطلقا ولو اعني ولعمرة وكذا الزوق ما لم يقصد بهما
وتجوز لاستعماله في الصلاة بخلافه انما يعلم عن يمينه ويساره حتى يرى بياض خده ولو عكس سلم
عن يمينه فقط ولو تلقا وجهه سلم عن يساره اخرى ولو نسي اليسار في به ما لم يستد بالقبلة
في الاصح وتقطع الخيرية بفسلته واحدة برهان وفي التاخر خاتمة ما شرع في الصلاة
سنة لكل واحد حكم المثنى فيجوز التحليل بسلام واحد كما يحصل بالمثنى وتنفيد الركعة
سجدة واحدة كما تشهد بسجدة بين مع الامام ان اتم الشهد كما هو ولا يخرج الموقت بغير سلام
لا امام بغيره وحده عن الافتاء بحرمها فلا يسلم ولو اتم قبل امامه فتكلم جاز وكسره
فلا يرضى نافق قصد صلاة الامام فقط كالخيرية مع الامام وقاله الافضل فيها بصله
فأبى السلام عليكم ورحمة الله هو السنة وصح الحدادى بكونه عليكم السلام وانه لا يفكر
عنا وبركاته وجعلنا النوى بدعة وسره للجلي وفي الحاوى اذ حزن وشن جعل الثاني
اخف من الاول حصه في الميتة بالامام وافرده المص ويؤى الامام بخطابه السلام على
من في يمينه ويساره ممن معه في صلواته ولو جانا وانسا اما سلام الشهد فيجوز لعدم
الخطاب والمخافة فيهما بل وانه عدد كالامان بالانبياء وقدم القوم لان المختار خواص
بني آدم وهم الانبياء افضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم الاقبا افضل من علوم الملائكة
والمراد بالانبياء من الملائكة فقط كالفسقة كما في الخبر عن الروضة وافرده المصقلت وفي
يجمع الامين انما المقصود من خواص البشر واساطرة افضل من خواص الملك واساطرة عند
المشايخ وهل تغني الحفظة لولان ويفارده كات السيات عند جماع وضله وصلة والمختار
ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه مما اثار الله عليه نعم في حاشية الاشياء كتبت في رق بلخرف
كثيرا في العقل وهو احد ما قيل في تولد نقا وكما مسطور في رق منشور وصح النبيا بورق
في تفسيره انها مكتوبة كل شيء حتى ائبته قلت وفي تفسيره لا يسأل بكتب المباح كانت السيات
ويجي يوم القيامة وفي تفسيره كذا في المعروف في الاخرين الاصح ان الكاوا ايضا كتبت اعما
الان كاتب الجين كالشاهد على كاتب السار وفي البرهان ان ملائكة الملل غير ملائكة

ومع الشيخ

فلان يلزمه

دوسری

التكملة - ٥٧

مستند

قد اقر سورة افضل من اية طويلة وفي سورة وبعض سورة العبرة للوكر وسبنا في الخراب
باب الامامة هي صفة وكبرى استحقاق تقوى عام على الانام وتحققته
في علم الكلام ونفسهم الوجدات فلما قدموه على صاحب المعجزات وبشرط كونهم مسلم
حرا ذكرا قاطرا بالغا لاها شبيها علويا معصوما وبكره تغلب الفاسق ويعزل بالافسنة
ويجب ان يدعى له بالصلاح وتضع سلطنة مستقلة للفرقة وكذا صبي وينبغي ان
يعرض امور التقليد على والي تابع له والسلطان في الرسم هو الولد وفي الحقيقة هو الولي
لعدم صحة اذمنة بقضا وجعته كافي الاشياء عن البرزانية وفيها لو طبع السلطان والولي يحتاج
الى تقليد جديد وتصرفي بصلوة المؤمنين بالامام بشرط عشرة شئها الموم الاقدا والحداد
مكانها وصلاتها وصلاحها امامة وعلم بمخاداة امرأة وعموم تقديمه عليه باشتغال الامة
وبحاله من اقامة وسفر وشراكة في الادكان وكونه مثله وودونه فيها وفي الشرايط كما بسط
في البحر قبل وشيها باريكوا مع الراكعين ومن حكمها نظام الامة ونقل الجاهل من العالم
هي افضل من الاذان عندنا خلاف للشافعي قاله العيني وقول غيره لولا الخوف لاذنت اى مع
الامامة افضل والجمع وقال بعضهم اخاف ان تركت الجماعة ان يعاقب الشافعي او فراسها
يعاقب الوج فاحتوت الامامة والجماعة سنة موكلة للرجال قال الراهدى زادوا بالتاكيد
الوجه الا في جمعة وبعد شرط وفي القرا وج سنة كفاية وفي وتر رمضان مسجدة على قول
وفي وتر غيره وتوقع على سبيل المذاهب مكرهة واستحقة ويكره تكرار الجماعة اذان واقامة
في مسجد محله لا في مسجد طريق او في مسجد الامام له ولا مؤذن واقامه الشان واحد مع
الامام ولو غير الامام او جيتا في مسجد او غيره وتضع امامة للجن اشاء وشي لوجه وعليه
الغاية اى عاتد مشايخنا وبجرم في الجمعة وغيره اقال في البحر وهو الرابع عند اهل المذهب
فتبين او جيت ثمة تظهر في الكلام بتوكيدها على الرجال العقلاء البالغين الاخر والمعادين على
الصلاة بالجماعة بالجماعة من غير جرح ولو فاته ندب عليها في مسجد اخر الا المسجد المحرم
ويحرم فلا يجب على من مضى وقت ومن مقطوع يد ورجل من خلاف او رجل فقط ذكره
الحذادى ومفلوج وشي كبير عاجز واعى وان وجد فايدا ولا على من حاله يده وبها مطر وعين
وبرد شديد وظلمة كذلك ورجح ليلا لانها اوعف على مالها ومن عزلم او ظالم ومدافعة احد
الاثنين وارادة سفر وقامة بمرض وحسن وطعام شوق نفسه ذكره الحذادى كذلك اشتغاله
بالفقه لا بغيره كذا جزم بالما قافي بها للمبني اى اذا اذنا وطلب بكاسلا فلو بعدد ويعز ولو
باخذ المالى عن جبهة عنده سنة ولا تغلب شهادة الاثنا بل بدعة الامام وعلم مراعاة والاخر
بالامة بتقديمها على الصالح الا ان العلم بالحكم الصلاة فقط صحة وصافا بشرط اجتناب المعاصي
الظاهرة وحفظ قدره وفرضه وطلب واجب وقيل سنة ثم الاحسن كونه وتخير في القراءة ثم الادب
اى الاكثر انما للشبهات والقوى انما المحرمات ثم الحسن اى الاقدم اسلاما وقدم شاب على
شيخ اسلم قالوا يقدم الاقدم ودعا وفي المهر عن الزاد وعليه يقاس سائر الفضل فيقال

يقدم

يقدم فديهم علما ويحرم وح نقلا يحتاج للفرقة ثم الاحسن خلفا بالعلم بالاناس ثم الاحسن
وجما اكثرهم بخلافه في الزاد ثم الصبح اى اسبهم وجما اكثرهم حسبا ثم الاثني عشر
شرا في المهران ثم الاحسن صوفا وفي الاشياء فيقول من الشل ثم الاحسن مروجة ثم الاكثر مالاً
الاكثر جاهاً ثم الاثني عشر ثوبا ثم الاكثر راساً والاكثر عصا ثم المقيم على السابق ثم الاصل
على المقيم ثم السليم عن حدث على سبب من جبانة فائدة لا يقدم احد في التواضع الا بمرج ومنه
السبق الى الدرس والافتاء والدعوى فان استورا في المهي ارفع بينهم انتم كلام الاشاء وفي الفصل
٣٣ من خطب التارخانية وفي طلب العلم يقدم السابق فان اختلفوا وتمد بينه فيها والا فرفع
كثيرهم معاك في الحرق والخرق اذا لم يعرف الاول ويجعل كآتهم مانوا معا انتهى وفي حاشي القرا
لاين وهان وقيل وان لم يكن الشيخ معلوم جاز ان يقدم من شاء واكثره شائخا على تقديم
الاسبق واول من استبان كثير فان استورا يرفع بين السابقين والآخر الى القوم فلو اختلفوا
اعتبر اكثرهم ولو لم يوافقوا في الاول اساءوا اليه ثم واعلم ان صاحب البيت وشي امام المسجد
الراب اولى بالامامة من غيره مطلقا الا ان يكون معه سلطان او قاض فيقدم عليه عموم فيهما
ومصر الحزادى يقدم الولي على الارب والستبر والمشايع حتى من المالك الماهر ولو لم يوافق
وهم له كاهون ان الكواهة لغضا ودينا ولا تهم حق بالامانة منكره له ذلك بتحريم الحديث
الحدادى ولا يقبل بعد صلاة من يقدم يوما وهم له كاهون وان هو لا ولا الكواهة عليهم
وبكره تفرقها امامة عبيد ولو معقباتها في عن الخلاصة ولعل ما قد مناه من تقديم البحر
اذ الكواهة تفرقها قينة واعراف ومثل تركان وكواد وعامى وفاسق واعى ويحرم الاعنى مير
الا ان يكون اى الفاسق اعلم القوم فهو اولى بمتدع اى صاحب بدعة وهي اعتقاد خلاف الموقوف
عن الوصول لا بما يندى بل بوضع شبهة وكل من كان منه قبلنا لا يكون بها حتى يخرج الدين يستولون
دانا واهل المناوسك رسول ويكرهون صفاته بعا وجواز زبده لكونه عن نابل وشبهه
بدليل قول شهادتهم الا الحظاسنة ومنهم كقرهم وان اكر بعض ماعلم من الدين ضرورة
كقرهم كقولهم جيم كالاجسام وانكاره محبة الصديق فلا يصح الاقدا به اصلا فليحفظ
وولد الزنا هذا ان وجد غيرهم والا فلا كراهة بغير بحثا وفي الشهر عن المحيط صلى خلف فاسق
او متدع نال فضل الجماعة وكذا انكره خلفا له وسعيد ومفلوج واربص شاع رصه وشاير
خمر واكل ربا ونام وعراى وتضعق ومن ام باجرة فتهنى في سزاين ملك ومخالف كشاف
لكن في وتر البحران يفتق المراعاة لم يكره او عدها لم يصح وان شك كره ويكره بما يتناول
الصلاة على القوم سزايد على قدر السنة في قرأته واذا كان معنى القوم ولا لا علاقة الامر بالجمعة
يمزج في الشرب لانه مظاهر حديث معاذ ان لا يزيد على صلاة اصغهم مطلقا ولذا قال الكمال
الافضل ضرورة وصحة عليه السلام في المعوذتين في المعجزين سمع بكاشي ويكره غيرهما
جماعة النساء ولو في القرا وج في غير صلاة جازة لانها لم تشرع بكورة فلو افروغوا بقوتهم
مفرغ لصحتهم ولو لمات فيها رجالا لانها لا تسقط العرض بصلواتها الا اذا استعملها الامام

الفارما

وجعلهم رجالا ونساء فنفذ صلاة الكل فان فلق نفق الامام وسطهم فلو تقدمت امة الا الحنفية
 فيقدم من كالمراة فينوسطهم الامام وتكون جماعتهم مجتمعة ويكره حضور من الجماعة
 ولو جمعة وعبد وعصا مطلقا ولو يجوز ابل على المذهب المفق به لعناد الزمان واستقر
 الكمال بحثا المجاز المتقانية كما ذكره امامنا الرجل من بيت ليس منهم رجل غيره ولا حرم منه
 كاخيه وزوجته وامته اما اذا كان من واحد من ذكرا وامه في المسجد لا يكره بحسب
 ويقف للوحد ولو صبيا اما الواحدة فتخرج كما ذابا اي مساويا اليقين اماما على المذهب ولا عبرة
 بالرأس بل بالقدم فلو صبيا فالاصح ما لم يقدم اكثر قدم الموت لا تقدم فلو وقف
 عن يساره كره اتفاقا وكذا يكره خلفه على الاصح لمخالفة السنة والراية ينفذ خلفه فلو توسط
 اشبه كره تنزيها وتحرما لو اكثر ولو قام واحل تحت الامام وخلفه صف كره لجماعا وصعب
 اي يصطهم الامام بان يامرهم بذلك قال الشافعي وينبغي ان يامرهم بحيث يتراصوا ويسدوا
 الخلل ويسوا مناكلهم ويقف وسطا وحيز صفوف الرجال ولها في غير جنازة ثم وثم
 ولو صلى على ردف المسجد ان وحده في صحته مكانا كره كفتامة في صف خلفه صف فيه فرجة
 قلت وبالكراهة ان يوضح الشافعية قال السبكي في بسط الكف في تمام الصف وهذا
 الفعل موقوف لغضلة الجماعة الذي هو الضعيف لا لاصل بركة الجماعة فتضعفها غير بركتها
 وبركاتها عود بركة الكمال منهم على الناقص انتهى ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني لاخر في
 الثاني لمقصيهم وفي الحديث من سد فرجة عقره وصح خياركم اليكم مناك في الصلاة
 وبهذا يعلم جرح من يمشك عند دخول داخل يجسد في الصف ويقف ان ربا كما بسط في البحر
 لكن نقل المص وغيره عن القسمة وغيرها ما يخالفه ثم نقل مقتضيه عدم القسمة في مسئلة من
 جدد من الصف فتاخر فيه ثم فرق فليجرح الرجال ظاهره بعم العبد ثم الصبيان ظاهره
 تقدمهم فلو واحد دخل في الصف ثم الخنا فانه المتساوون الصنفون الممكنة اثنى عشر لكن لا يلزم
 صحة كلها لمعاملتها الخنا فانها لا صرة واذا حادثة ولو بعض واحد وحده الزليج بالساق والكعب
 امرأة ولو امة مشبهة حال الكتب نسخ مطلقا وثان وسبع لو خففة او ماضيا الجرد ولا حائل
 بينهما اقدم وفراغ في غلظ اصبع او فرجة تسع رجلا في صلاة وان لم يتحد كنهها ظاهره يصلي
 عصم على الصحيح سراج فانه يصح نقله على المذهب بحج وسيجي مطلقا يخرج الجنازة مشرقة
 نحو اذلة المصلية لمصل ليس في صلاتها مكره لا مقصد فتخرج بغيره وان سقطت بعضها واد
 وتكاد كالحق في بعد فراغ الامام بخلاف المسوقين والمجازاة في الطروق والمخوف للجهة فلو
 اختلفت كافي جوف الكعبة ولبلة مظلة فلو فشا صندت صلاة لو مكثا ولا الا ان يوقى الامام
 وقت ثم وعده امامتها وان لم تكن حاضرة على الظاهر ولو يوقى امرأة معسنة او الفناء
 الا هذه علت سنة والاسوية صندت صلاتها كما لو اثنى اثنى جرح فلم يتاخر لوقفها فوض المقام
 فتح وشروط كونها عاقلة وتكونها في مكان واحد في ركن كامل فالشرط عشرة ومجازاة الامر
 الصحيح انتهى لا ينفذ على المذهب تضعف للموافاق الجوف ودرر الحمار من الفساد

لا في المرة غير معلول بالمشقة بل تركه فرض القيام كالحق في التمام ولا يصح اجتماع رجل
 بامر واحد وخفي وصي مطلقا ولو في جنازة فقل في الاصل وكذا لا يصح الاقفا بالحقين مطبق
 او منقطع في غير حالة افاقة او سكرانا ومعونه ذكره الطحاوي والظاهر بعد هذه ان
 قارن الوضوء للحديث وطرا عليه بعده وصح لو توضع على الانقطاع وصلى كذلك كذا يقصد
 من يخرج الدم وكافدة امرأة بمثلها وصبي بمثلها ومعدور بمثلها وذو عذرين بذى عذر
 لا عكس كذلك انفلت بذى سلس لان مع الامام حدث وبجاسته وما في الحق الاقفا بالمائل
 صحيح الا ثلثة الخنثى الشكل والضالدة والمستحاضة اي لاحتمال الخيض فلو انشئ صح ولا
 حافظ اية من القرآن بعين حافظ لها وهو الامي والامي باخرس لغدرة الامي على الخنثية وضع
 عكسا ولا مستور وعودة بعان فلو الما عريانا ولا يسي صلاة الامام ومما سئل جارية
 اتفاقا وكذا ذو جرح بمثلها ويصحج ولا قادر على ركوع وسجود يصاح عنها البنا القوي على
 الضعف ولا مقترض بمنفل وبمفترض فضا اخر لان اتحاد المصلين شرط عندنا وصح
 ان معاذ كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ففلا ويقوئ فضا ولا اذة بمنفل به ولا
 بمفترض ولا ينادى لان كل منهما مقترض فضا اخر الا اذا اندز احدهما عين مذكور الاخر
 للاتحاد ولا اذة بمجالت لان المذورة اقوى صح عكسا وبجالت وبمنفل ومصليا وكفى طلاق
 كذا ذرين ولو اشتهر كافي نافذة فافند ها صح الاقفا الا ان اسداها مفردون ولو صليا
 الظاهر ونوى كل امامة الاخر صحت لان نوبا الاقفا والفرق لا ينجي ولا الحق ومسبوق
 بمثلها لما تقررا الاقفا في موضع الافراد مفسدة كعكسه ولا ساقا في تحقيق بعد الوقت فيما
 يتغير بالسفر كالظهر سواء احرمت لمقيم بعد الوقت او فيه خراج فاقضى للمسافر بل ان احرمت
 في الوقت خرج صح وانه بقا اماما ما بعد الوقت فلا يتغير فوضه فيكون اقفا بمنفل
 في حق فعدة او فرة باقدا به في شفع اول او ثان ولا تأكل براك ولا ركب براك دارة
 اخرى فلو مع صح ولا غير التقية اي بالثقة على الاصح كافي البحر عن الخنثي وخر الخنثي في الخنثي
 انه بعد بدله جرده دايم احتما كالا مي فلا يوم الاشلة ولا تضع صلاة اذا امكنة الاقفا
 عن مجسده او تركه مجده او وحده قدر الغرض مما لا تشع فيه هذا هو الصحيح المختار في حكم
 الانتع وكذا من لا يقدر على التلطف بحرف من الحروف ولا يقدر على اخراج الفا لا يتكوار
 واعلم انه اذا اسند الاقفا باي وجه كان لا يصح شروعه في صلاة نفسه لا بقصد المشاورة
 وهي غير صلاة الاخر اذ على الصحيح يحيط وادعى في البحر امام المذهب قال المص كن كل المخلص
 يفيد ان هذا قول محمد خاصة قلت وقد ادعى فيها مر بعد الصحيح السراج بخلاف ان المذهب
 انقلاهم نقل قتال وح فالاشد ما في الزليج انه متى فسد لفقد شرط كظاهر بعد ذلك
 تنقذ اصلا وان اختلفت الصلاة بين تنقذ نقله غير مضمون ومثورة الانقضاء بالغير منه
 ويصح من الاقفا صف من النساء بل جرح قدر ذراع وارتفاع عن قدر قامت الرجل مفتاح
 السعادة وطول ثمنه بجعلته الذبحها الثورا ونهر بحر في السقف ولو ذوقا ولو في المسجد

مقترض صح
 غير الاقفا به اي بالثقة صح

اوله في ثلث في العترة او في مسجد كسجد الجسد القدس سبع صفتين الا ان الصلوات
ليصاح مطلقا كان في الطريق ثلثة وكذا اثنان عند الثاني لا واحد فانه لا يترك في الصلاة
صار وجوده كعدمه في حق من خلفه والحال لا يمنع الاقله ان لم يستحال امامه بسمع وزر
ولو من باب مشكك يمنع الوصول في الاصح ولم يختلف المكان حقيقة مسجد وجبت في الاصح فيه
ولا حكم عند اتصال الصفوف ولو اقدم من سطح داره المصلاة بالمسجد لم يجز الاختلاف مكانه
ويجوز غيرها واقره المصلي بكنهه في الشرب لا يذبح وتعل عن البرهان وغيره ان الصحيح اعتبار
الاشياء فقط قلت وفي الاشياء وقواهر الجواهر ومفتاح السعادة ان الاصح في النهي عن
الزاد اختيار جماعة من المتأخرين وضع اقتدامه على الامام مع جميعهم ولو مع نوصيهم في اجتماع
وعاشلهم مع ولو على خيرة وقائم بقاعد تركه ويسجد لانه عليه السلام صلى الله عليه وسلم
وهو قيام ولو بكونه بغيره كغيره وبه علم جواز رفع المودعين اصواتهم في جمعة وغيرها يعني
اصل الرفع اماما قاروا في زماننا فلا يسجد ان مضى اذ الصياح ملحق بالكلام فتح وقام
باحد بان بلغ حده الركوع على المصلي وكذا باعرج وغيره اولى وموسم بمكة الا ان لوني
الامام مضطضا والموتى قاعا او قايما هو المختار ومنقل بمقتضى في غير التراويح في الصحيح
خاتمة وكان لا ينافي على هبة مخصوصة في ركني وصفها الخاص بالخروج عن العدة فروع
مع اقتدا تنقل بمقتضى ومن يرى الوتر واجبا من براه ستة ومن اقدم في العصر وهو مقيم
بعد العزوب عن الحرم قبل الاتحاد واذا ظهر حدث امامه وكذا اكل مضى في راي مقتد
بطلت فيلزم اعادة التفتتها صلاة المومنين وصدا كما يلزم الامام لخارج القوم
اذا همهم وهو محدث اوجب اوقافه شرط او ركن وهل عليهم اعادة ان عد لا نعم
والا ندبه وقيل لا ينعقد باعتباره ولو زعم ان كان لم يقبل منه لان الصلوة دليل
الاسلام واخر عليه بالعد والممكن لسانه او كتابا ورسول على الاصح لمعينين والا لا يلزم
بجرح العراج وصح في جميع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه عن خطأ معقود عند كثر الشروح
مرجحة على الفتاوى واذا اخذت ابي وقادى باي بقصد صلاة الكمل للعدرة على العترة
بالاقتدا بالقارى سواء علم به او لا نواه ولا على المذهب واستخلف الامام في الاخيرين
ولو في التشهد ما بعده فصح لم يوجد بصحة بقصد صلواتهم لان كل ركعة صلاة فلا تخفى
عن القراءة ولو قد تم وصححت لوصلي كل من الامي والقارى ووجه في الصحيح بخلافه
حضور الامي بعد افتتاح القارى اذ لم يقصد به وصلي مفردا فانها بقصد في الاصح
لما علم ان المدرس من صلواتها كاملة مع الامام واللاحق من قامة الركعات او كثر
بعد اقتدائه بجذرو سبعة وسبق حدث وصلوة خوف ومقيم اتم بمساقا وكذا من سبق امامه
في ركوع وسجود فانه يعقب ركعة وحكمه كونه فلا ياتي بقراءة والاسهول ولا يغيره فيه
اقامة ويبدأ بقضاء ما عكس المسبوق ثم يتابعه ما مانا لمكثا وراكه والا فانه يعقب على
سالم فيه بلا فرة ما سبق به بان كان مسبوقا ليعز ولوعكس مع وان لم يترك الترتيب في المسبوق

من سبعة الامام بها وبعضها وهو مفرد حتى ياتي بعود وتقرأ وان اجمع الامام لعدم الاختلاف
بما كثرها مفتاح السعادة فيها يقضي اي بعد متابعتها لا امامة فلو قبلها فالظاهر الفساد
ويقضي ولو صلوة في حق قراءة واخرها في حق تشهد فذلك ركعة من غير جزياني بركعتين
بما تجزئ الكتاب وسورة معها وتشهد بينهما واربعة الرباعي بغيره فقط ولا يقصد مشيها
الا في اربع مقصد اخرها لا يجوز الاقتداء وان صاع استخلافه في حد ذاته لا حاله للفتضا
فلا استثنى اصلا كما زعمه في الاشياء نعم لو شئنا حل المسبوقين ففقد ملاحظا للفرق بين اقتدا
مع زانها باني بتكبيرات الشريفة لاجتماعها وتأملها لو كبر سوى استيقاف صلوة وقطعها بغير
مستأنفا وقاطعا لا وفي بخلافه المفرد كما يسجد وترها لوقام في قضاء ما سبق به وعلى
الامام سجدة تسهوا ولو قبل اقتداه بغيره ان يعود ويغني ان يصير حتى يفرغ من لا سهوا
على الامام ولو قام قبل السلام هل يعتد باذنه ان قبل يعود الامام قد والتشديد لا وان
يعداه نعم وكثر تحريمه الا بعد بكونه حدث وخروج وقت خروجه وعيد ومعذور ونمام
سنة سبع ومروءة ما بين يديه فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعد فيه صحته ولو لم يعد
كان عليه ان يسجد التسهوا في الخصلة استسجنا ان يذبح التسهوا لان الامام لو نذر كسجدة
صلية او تلاوة فريضه المنا بعة وهذا كله قبل بقصد ما قام اليه بسجدة امامه فليسجد
في صلته مطلقا وكذا في تلاوته وسهوان تابع ولا لا ولو سلم ساهيا بعد امامه يلزمه
التسهوا والا ولو قام امامه لحضامة فتابعه بعد العود بقصد والا لا يعقب في الخاتمة
بسجدة ولوطن الامام التسهوا فيجوز فتابعه بان ان لا سهوا في الاشياء الفساد لا اقتداه
في موضع الانفراد **باب** الاستخلاف اعلم ان الجواز المبني على ثلثة عشر شرطا كون
الحادث سماويا من بدنه غير موجب لغسل ولا نادر وجوه ولو ذكر كذا مع حدث او شئ
ولم يفعل شيئا او فعله لم يندبه ولم يتوخ بل بعدد كونه ولم يظهر حدثه المساقف
كفني له مسجد ولم تذكر فابتنه وهو ذو ترتيب ولم يتم المومنين في غير مكانه ولم
يستخلف الامام غير صالح لها سبق الامام حدث سماويا لا اختيارا له لصد فيه ولا
في سبب سخر حلة من شجرة وكثرة من يخرع طاس على الصحيح غير مانع لسانا كادتها
ولو بعد التشهد لما بقى بالسلام استخلف اي جاز له ذلك ولو في جنازة باشارة او جبر
لحجاب ولو لم يسوق وبشر ما صبح لبقا ركعة وباصبعين لو كثرين ويضع يده على ركبته
لترك ركوع وعلى جهته يسجد وعلى قد القراءة وعلى جهته ويساند يسجد وتلاوة او صد
لسهوا لم يجاوز الصفوف لوني الصلوات امام يتقدم في ثلثة السرة او موضع على المصلي المفرد
واما يخرج من المسجد والحياة او الدار لو كان يصلي فيه لانه على امامته ما لم يجاوز
هذا الحد ولم يتقدم احد ولو بقصد مقامه تاويا الامامة وان لم يجاوزه حتى لو نذر
فايته او تكلم بقصد صلاة القوم لانه صار مقتدا ولو كان الماء في المسجد لم يجز
للاستخلاف واستثنى ان افضل يخرج من الخلق وتعلن الاستئناف ان لم يكن تشهد

لنحوه وحديثه عن مسيد بن عمار حدثني عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
نفسه او ما وقع له ذلك ويجوز ان يستعمل اذا حضر عن قراءة قدر الموضع
لحديث ابي بكر الصديق رضي الله عنه لما احس بالنبى صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة فقرأ
النبى صلى الله عليه وسلم واتم الصلاة فلو لم يكن جازي المفضل بدائع وقال لا تعد ويعمل الخلفون
لو حصر بول وناط ولو عجز عن ركوع وسجود يستعمل كالقراءة لم اره لجل اى لاجل خجل
او حرق اعناده لا يستعمل اجماعا لوسى القراءة اصله لانه صار اصابا واصابه عطف على المنو
بذلك كراى بحس مانع من غير سبق حدة فلو منه فقط بنى وكشف عورته في الاستحباب
او المرأة ذراعها للوضوء اذا لم يضر فلو اضطر لم يفسد وقراء في صلاة الذهاب والرجوع
لا يفسد ركعتا حديث وشي بخلاف شيعي في الاصح او طلب الماء بالاشارة او شرا بالعاطان
للمنا في اوجاز ما الى اخر الا قد رصفين والنسبان او زخمة او كونه بيا لان الاستسقاء يمنع
البناء على المختار او مكث فداوكن وان لم يزل الا بعد سبق الحديث لا بعد ركوعهم ورجوعهم
واذا استسقاء للمنا توفى فركعتا سنية ونبي على ما مضى بذكره وبهم صلاة تامة وهو
اولى بتقليد الشئ ويعود الى مكانه ليحذر مكانه كسفره فانه يحذر وهذا ان فرغ خليفته
والاعاد الى مكانه لو بينهما ما منع الا قد كالتعدى اذ اسبقه الحديث واعلم ان نحمد
عملنا بها بعد جلوسه قد التمسد ولو بعد سبق حدة تمت تمام فزادها نعم بقاد
لنزل واجب السلام ولو وجد المناق بلا صفة قبل العقود بطلت اتفاقا ولو بعد
بطلت في السائل الاثنى عشر عنده وقال صحت ورجحه الكمال وفي الشرب لا لفة
والاظهر قولهما بالصحة في الاثنى عشرية وهي ما ذكره بقوله كاسطل لوفرع بالفا كاست
الدرر كان اول بقدره السليم على الماء واماسئلة مروية بالمؤلفي الموتيم بمجم الماء
فيها خلاف فزف فقط وتقلب نفلا ومضى مدة سيمان وجد ماء ولم يحث تلف سرجه من
برد ولا ينفق على الاصح كما مر في بابہ ونقل اى اية اى تذكره او حفظه بلا صنيع
ولكن ان الاى مقعد بانقارى على ما عليه الاكثر لكن في الظاهر صح الصحة قال الغيبة
وبناخذ وجود القارى سائر انقبع به الصلاة ومثله لو صلى بنجاسة فزجد
ما ينزلها واعتقت الامنة ولم تنفع نورا ونزع الماسح حنة الواحد بعلى يسير فلو
بكثير يتم اتفاقا وعذرة موم على الاركان وتذكر فائبة عليها وعلى امامه وهو صاحب
ترتيب الوقت ومنع وتقديم القارى ميا مطلقا وقبل الاضداد لو كان استعماله بعد
الشمس بالاجماع وهو الاصح كما في الكافي لانه على كثير وطلوع الشمس في الحجر وزوالها
في العبد ودخل وقت من الثلاثة على صلى العشاء ودخل وقت العصر بانى سنة
فقد تدا ان صار الظل مثله في الجمعة بخلاف الظهر فانها لا تسقط ووال عذرا الحدود
بان لم بعد في الوقت الثاني وكذا خرج وقت وسقوط جبرته عن بر واعلم ان
لا تغلب الصلاة في هذه المواضع العشر من نفلا اذ انطلت الا في ثلاث فبما اذا ذكر

فائبة او طلعت الشمس وخرج وقت الظهر في الجمعة كافي في الجهره في الجارى والموى اذا
على الاركان وشرا مسألة الموتيم بمجم كما قد منا والظاهر ان زوالها في العبد ودخل الوقت
المكر وهذه في الغضا كذلك ولم اره ولو استعمل الامام مسوقا ولا حقا ومقيا وهو سافر
صاح والمدرك اولى والوجهل الكمية فقد في كل ركعة لحيثا ولو مسوقا ركعتين فرضنا
العقد بنى ولو اشار له انه لم يقرأ في الاولين فرضت القراءة في الرابع فلو اتم المسبوق
صلاة الامام قدم مدركا للسلام ثم اوى بما يات بها فيمكن بقصد صلاة دون القوم الذين
تمام ركعاتها وكذا بقصد صلاة من حاله حاله للمنا في فظاها وكذا بقصد صلاة الامام
الحديث ان لم يفرغ فان فرغ بان فوضا ولم يفتش شئ لا بقصد في الاصح لما مر ان يكون بقصد
صلاة مسبوق عند الامام بمقتضى امامه وحده العبد اى بعد عقوده قدر التمسد
الى اذ اقتدر ركعة سجدة لتأكد انقراؤه ولو تكلم اماما وخرج من مسجده لا بقصد اتفاقا
لانها منبهة لا لافضدان ولذا يلزم المدركين السلام ويقومون في القبة بسلام
بخلاف المدرك فانه كالامام اتفاقا ولا خلاف في فساد صلاة من يجلس في السراج
انفسا وفي الظهيرة عروس وظاهر الحجر والنهر تاسيدا لا ولواحد الامام لاختصاصه
له في هذا المقام في ركوعه وسجوده وقضائه ونبي واعادها في المنا على سبيل الغرض ما لم يرفع
راسه منها مر بدلا لا اذا رفع راسه مر بدلا اذ كان فلا يبين بقصد ولو لم يرد
فروايتنا كما في الكافي وفي الجني وشاخر محمود با ولا يرفع مستوبا وبقصد ولو تذكر
المصلى في ركوعه وسجوده انه ترك سجدة صليتها ونلا وبه فانحط من ركوعه ولا يرفع او رفع
من سجوده فنجحة عقيب المذكرا عاها الى الركوع والسجود ندى بالسقوطه بالنسب وسجد
للسهو ولو لغيرها لآخر صلاة قضاه فقط ولو ام واحدا فقط فاحداث الامام اى وخرج
من المسجد ولا فهو على امامته كما مر فبقين الماموم للمامنة لو صلح لها اى امامة الامام بل بنية
لعدم المزاحمة ولا يصح كصبي فسدت صلاة القعدى اتفاقا دون الامام على الاصح لبقاء
الامام اماما والموتيم بلا امام هذا اذا لم يستعمله فان استعمله فضلة الامام المستعمل
كبرها با طلة اتفاقا ولو ام رجل سرجا فاحداثا وخرج من المسجد تحت صلاة الامام ونبي على
صلاته وفسدت صلاة القعدى لما مر اوجه رعان بمكث الى اتفاقا عزم بقضاء وبين لما مر

باب ما بعد الصلاة وما يكره فيها عقب العارض الاضطر اى بالاختيارى
يعقد صا التكلم هو النطق بخبرتين او حرف معتم مع وق امر او استقطع كليا او هرة او ساق
احمارا لا بقصد لانه صوت لاجاله عده وسهوه قبل عقوده قدر التمسد سبان وسوا كان نيا
او نايما واجاهلا او خطيا او مكرها هو المختار وحديث رفع عن امي الخطا لجل على رفع الاثم
وحديث ذى الدين منسوخ بخبر مسلم ان صلواتا لا يصلى فيها شئ من كلام الناس الا السلام
للتجليل اى للخروج من الصلاة قبل امامها على طين اكاملها فلا بقصد بخلاف السلام على انسان
للجنة وعلى طين انها سرجة مثلا او سلم فاما في غير حارة فانه بقصد ما مطلقا فان لم يقل عليكم

منه وعكسا وبزيادة حرف فكثر نحو الصراط الذين او يوصل حرف بكلمة نحو اياك نعبد او
يقف وانما لم يفسد وان غير المعنى به بزيادة الاستشهاد رب العالمين واياك
نعبد فكثر يفسد ولو لم يزد كلمة او يفسد حرفا او قد ما وبدل باخر نحو من ثمرة اذا اثمر
واستخضع بها جدينا انزجت بدل انجرت اياك بدل اواب لم يفسد ما لم يتغير
المعنى الا ما يشق تسمية كالضاد والظا فكثر لم يفسدها وكذا الكوثر وكلمة وحيح الباقا
الضاد ان غير المعنى نحو رب رب العالمين للاضافة كما لو بدل كلمة بكلمة وغير المعنى نحو است
النجار لحيات وتامد في المطولات ولا يفسدها نظره الى مكتوب وقصده ولو ستمها وان
كره ومروءا في الصلح او مسجد كبير موضع سجود في الاصح او مروءه بين يديه الى
حايطة القبلة في بيت ومسجد صغير فانه يفسد واحدة مطلقا ولو امرأة او مكبا او مروءه
اسفل من المكان امام المصلين لو كان يصلي عليها اي المكان بشرط محاذاة بعض اعضاء
المرء بعض اعضاءه وكذا اسط وسير وكل مرتفع دون قامة المار وقيل دون المسترة
كأن عز وجل لا ذكر وان اتم المار طرقت البزار لو يعلم المار ما عليه من الوزر لوقف اربعين
خريفا في ذلك المرء ولو لم يجل ولو سارده ترفع اذا سجد ويقودا قام ولو كان فوجرة
قلدا اسفل ان يمر على رقبته من لم يسدها لانه اسقط حرمته نفسه شينة وبغير زينة بدا يعي
الامام وكذا المقر في الصلح او نحوها ستره بقدره واعطى طولاً وظلماً اصبح لشد والناظر
بغيره دون ثلاثة اذ ع على هذا احد صاحبين لا بين عنيبه ولا بين افضل ولا بين الوضوء
ولا الخط وقيل بقي في الخط ولا في كالحرب ويدفعه هو رخصة فتتركه افضل بدا يعي
قال الباقي فلو ضرب به فمات لاشئ عليه عند الشافعي خلافا لما على ما يفهم من كتابنا بشيخ
او جهر بقرادة او استارة ولا يبراد عليها عندنا فتستأني لهما فانه يكره والمرأة
تصفق لا يطين على يطين ولو سجدت وصفت بكره وكسفت ستره الامام للكل
ولو عدم المروء والطريق جاز تركها وفعلها اولى وكسرة هذه نعم المتزينة التي
مر بها خلوف الاولى فالنار الدليل فان تهاطن المشوك والاصار في فتح مية
والافتقار به سد تحريم الذي نوبه اما رساله بل ليس بمعناه وكذا القباكم في
وراد ذكره الحلبي كشد ومنديل بوسله من كفته فلو من احدها لم يكره كالحالة عدد
وخارج صلاة في الاصح وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليدي في كم الفرجي المختار انه لا يكره
وعلى رسل الكم او سلك خلاف والاحوط انما في فتستأني وكسرة كفة اي رفعه ولو لم يركب
كشتمهم او بدل وعنه به ويجسد للمني لا الحاجة ولا باس به خارج صلاة وصلاة
في ثياب بدلة لبسها في بيته ومهنته اي خدمته ان لم يغيره والا لا واحد ردهم
وتخوه في بيته لم يمتنع من القرادة فلو سجدت يفسد وصلاة حاسدا اي كاشفا رأسه
للكاسل ولا باس به للذل واما اللهاة بها فكفر ولو سقطت فاعادتها افضل الا اذا
احتاجت لتكويرا وعمل كثير وصلاة مع مدافعة الاجنتين او احدها والرجح للمني

بعض شئ للمني عن كفة ولو جمعا وادخل اطرافه في اصوله قبل الصلاة اما قبلها
تفسد وقلب المصلي للمني الاستجوده التام فيرض مرة ونكرها اولى ورفعة الاصابع
في كفاها ولو شغل الصلاة او ما شيا اليها للمني ولا يكره خارجها الحاجة والتخضر وضع
اليدي على الحاصرة للمني ويكره خارجها تنزيها والاشقات بوجهها كلها وبعضه للمني
بغيره بكره تنزيها ويصدره نفسه كما صر وقيل قابله فاقصى حسنا تفسد بخوسيله
والعقد لا واقفاوه كالكذب للمني واقتراش الرجل ذراعية للمني وصلاته الى وجه
السان ككراهة استقباله فالاستقبال لومن المصلي فالكراهة عليه ولا فعلى المستقبل
ولو بعيدا ولا حائل وسر السلام بيده او براسه كما مر في اساس تكلم المصلي واجابته
راسه كالمطلب من شئ اوارى دهره وقيل اجده فاما ينعم او لا ما لو شغل تقدم
او دخل حال الصف فوضع له نور اشدت ذكره الحلبي وغيره خلافا لما مر عن البحر وكسرة التزيين
تنزيها للترك الجليلة المسنونة بغير عدد ولا يكره خارجها لانه عليه السلام كانت
جلوسه مع اصحابه بالترتيب وكذا عمر رضي الله عنه والتشاوب ولو اخرجها ذكره مسكين لانه
من الشيطان والاشيا محفوظون منه ونهض عليه للمني الاكمال خشوع وقام الامام في الحرب
لا سجود فيه وقدماء خارجا لا العبرة بالقدم مطلقا وان لم يشته حال الامام ان
على التشبه وان بالاشتهاء ولا اشتهاء فلا اشتهاء في نفي الكراهة وانفراد الامام على
الدكان للمني وقد لا ارتفاع بذراع ولا باس بما دونه وقيل ما يقع به الاشيا وهو الا وجه
ذكره الكمال وغيره عكسه في الاصح وهذا كله عند عدم العذر بحجة وعيد فلو قاموا
على الوتوف والامام على الارض او في المحراب يطق المكان لم يكره كالمكان معه بعض
القيم في الاصح وبسجرت العادة في جوامع المسلمين ومن العذر ارادة التعليم والتبليغ
كالبسط في البحر وقد من كراهة القيام في صفه خلف صف فيه فوجرة للمني وكذا القيام
مفردا وان لم يجد فرجة بل يجذب احدا من الصف ذكره بن الكمال لكن قالوا في زماننا
تركوا ولى فلذا قال في البحر يكره وحده الا اذا لم يجد فرجة ولبس ثوب به تماثيل
في مروح وان يكون فوق راسه وبين يديه او يحذا به عتبة او سيرة او محل سجوده تماثل
ولو في وسادة مضمومة لا مفر وشدة واختلف فيما اذا كان الثمان خلفه ولا ظهر
الكراهة ولا يكره لو كانت تحت قدسية او محل جلوسه لانها مهابة او في يده عسيرة
الشئ بدنه لانها مستورة بشيا به او على خامة بنفس عنيه مستبين قال في البحر ومفادة
كراهة المشي لا المستر بكيس او صرة او ثوب اخر واقرة المص او كانت صغيرة لا تبين
تفاصيل اعضاءها المناظر فاما وهي على الارض ذكره الحلبي او مقطوعة الراس او الوجه
المحيرة عضو لا تقيش بدونه او لغير ذي روح لا يكره لانها لا تعبد وحزنها بل يحضو
بغيرها به كالبسط الكمال واختلف المحذون في استماع صلاة مكة الرحمة بما على التقدير
نقناه عياض واشبه النوى وكسرة تنزيها عدا لاي والسورة والتبليغ باليد في الصلاة

مطلقا ولو قلنا ما اخرجها فلا يكره كعدده بقلبه او بغيره ما مله وعليه يحمل ما جاء من صلاة النبي
فروع لا بأس بالتجاءر للبيعة لغيره كما بسط في البحر لا يكره قبل حجة او عتق ان خاف الاذى
اذا امر بالاجابة لانه سنة لنا فلا يكره تركه الخبيثة البيضاء الخوف الاذى مطلقا ولو جعل
كثيرا على الاظهر ولكن صح الحلي الفساد ولا يكره صلاة المظهر قاعدا وقائما ولو سجد سجد
الا اذا حيف المظهر حذره ولا الى مصحف او سيف مطلقا او شمع او سراج او نار توقد لان
المحرم انما بعد الحذر لا لما راقبته فيه او على بساطه فيما شئت ان لم يسجد عليها لما مر فروع
يكره استعمال الصبا والاعتجار والثلثم والتميم وكل عمل قليل بلا عدد كغرض لعملة قبل الاذا
وتركة كل سنة او سجد وحل الطفل وما ورد في سجد حث ان في الصلاة لشغل
وسباح قطعها نحو قتل حية وندابة وفوز حذر وضباع ما قيمته درهم لها ولغيره وسجدة
لداقة الاخشين والخروج من الخلاف ان لم ينفذ فوف وقت واجامعة ويجوز لافاة مله بوف
وعزق وحرق لا لنداح ابوبه بلا استفاضة الا في المقل فان علم انه يصلي لا بأس
ان يجيبه وان لم يعلم لاجابه وكره تحريما استقبال القبلة بالفرج ولو في الخلعة بالمد
بيت النقوط وكذا استد بارها في الاصح ككره ما بلغ اسماء صلى الله عليه وسلم القبلة وكذا ذكره
مد رجليه في نوم وغيره اليها في عمدا لانه اساءة ارب قاله شيلا كبر اولى مصحف او شين لكن
الشريعة الا ان تكون على موضع مرتفع عن المحاذات فلا يكره قاله الكاكي وكذا كره عن
باب المسجد الا تحرف على متاعه به يعني وكره تحريما الوطى فوفه والمول والنقوط لانه
مسجد الى عتاق السما والمخاض طريقا بغير عدد وصرح في العينة بفسقه باعباره وادخل
بخاسر فيه وعليه فلا يجوز الاستسباح بذهن نجس فيه ولا نظيفة نجس ولا النول والقد
فيه ولو في اناه ويحرم ادخال صبيان ومجانين حيث غلب نجسهم والافكره وينبغي ادخاله
تعامدا بقلبه وخفف وصلاته فيهما الفضل لا يكره ما ذكره فوف بيت جعل فيه مسجد بل ولا فيه
لان ليس مسجد شرعا ولما اتخذ للصلاة حجارة او عود فهو مسجد في حق جواز الاقتدا
وان فضل الصفوف رفقا بالناس لا في حق غيره به يعني نهاية محل دخول البيت وحايض
كفتا مسجد وارباط ومدبرته ومساجد حياض واسواق لا فروع ولا ما من نفسه خلاصا
فانه يكره لانه لم يملأ لمصلي ويكره التكلف برقايق النفوس ويحرمها خصوصا في حداثه
القبلة قاله الحلي وفي نظر المجتبي وقيل يكره في المحراب دون السقف والمخاض انتهى
وظاهر ان المراد بالمحراب حداثه القبلة فليحفظ بخصوص وماد هب لوجاله الحلال
لا من الوقت فانه حرام وصن منزليه لو فعل النفس او الما من الاذا حيف طبع الظلمة
فلا يكره كافي والاذا كان الاحكام البناء او الوقت فعله مثله لقولهم انه بعد الوقت
كاكان وقامه في البحر فروع افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبا ثم الاداء
ثم الاعظم ثم الاقرب وسجد استادة لدرسا ولسماع الاخيار افضل اتفاقا والصحيح
ان ما للحق مسجد المدينة ملحق به في الفضيلة نعم تحرى الاول اولى وهو مائة في مائة ذراع

ذكره

ذكره صلاة على فشرح لبا ما للناسك ويحرم هذا السؤال ويكره الاعطاء وقيل ان تحفظ
الشاة صلاة او شغل الاما فيه ذكر ورفع صوت بذكر الا للتمتعة والوضوء الا فيما اعد
لان وعرض الاشجار لا لا تنفع كقفل تزككون المسجد وكل ونوم الا لمكثف وعزب ودخل
المحرم ونوم ومنع منه وكذا كل موز ولو لسانه وكل عقد الا لمكثف بشرط واكملهم المساح
ويكره في الظاهر بان يجلس لاجله لكن في النهار الاطلاق اوجه وتحصيص مكان لنفسه
وليس لما ذاعج غيره منه ولو مدرسا واذا ضاق فله صلى الله عليه وسلم ان يعرج القاع ولو سجد
لمرة او درس بل ولا لاهل المحلة منع من ليس منهم عن الصلاة فيه ولم يصب تولى وجعل
المسجد من واحد وعكسه لصلاة الدرس اذكر في المسجد غطية وقران فاستماع
الخطبة اولى ولا ينبغي الكتابة على جدران ولا بأس برمي عشر خفاش وحام لانتقال
باب الوتر والنوافل كل سنة نافلة ولا عكس هو فوف عملا ولو جاعل عتقاد او سنة
تكره هذا وفقوا من الروايات وعليه فلا يكره نعم فتكون اى لا يثبت الى الكفر جاحدة
وتذكره في البحر بقصد الله كعصكه بشرطه خلافا لها ولكنه يفتى ولا يصح قاعدا
ولا انما اتفاقا وهو ثلاث ركعات تسليمة كالمغرب حتى لو شئ المععود لا يعود ولو عاد
بلغ العتقاد كما سجد ولكنه يقرأ في كل ركعة منه فاتحة وسورة احباطا والسنة السورة
الذات وزيادة المعود بين لم يجزها الجمهور وكره قبل ركوع ثالثة رافعا يد كاهن
ثم يعيد وقيل كالداعي وقت فيه وليس الدعاء المشهور ويصلي على النبي به يعني رصح
الحل بالكره معنى الحق وملحق بمعنى لاحق ويحذف بدل مهلة تسرع فان قرأ بحجامة
شدت خاشية كانه لا كلمة مهلة مخافتا على الاصح مطلقا ولو اما الحرب جيز الدعاء
الحق وصرح الاقتدا فيه في غيره اولى ان لم يتحقق منه ما يفسدها في اعتقاده في الاصح
كما بسط في الحرب شافعي مثله لم يفضل بسلام لان فضله على الاصح فيها للاتخاذ
وان اختلف الاعتقاد ولذا استوى الوتر والوتر الواجب كما في العبد للمختلاف
واي في المأموم بقنوت الوتر ولو شافعي يفتى بعد الركوع لانه يجزئ فيه لا الحذر
لان منسوخ بل يفتى ساكتا على الاظهر مرسل يد ويد ولو شافعي اي القنوت ثم تذكره
في الركوع لا يفتى فيه لقنات محله ولا يعود الى القيام في الاصح لان فيه رفض الغرض
للرجع فان عاد للمد وقت ولم يعد الركوع لم تقصد صلاة الكونم ركوعا بعد قواة
تامة وسجد للمسهو وقت اول لزو اليعن محله سرج الامام قبل فروع المقدس من القنوت
تقصه وتامعه ولو لم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف قوت الركعة معه بخلاف الشهد لان
المخالفة فيما هو من الاركان او الشرائط مفسدة لا غير هانت في اولى او تاسه
سهو لم يفتى في ثالثة اما الشك انه في ثالثة او ثالثة كرهه مع العود في الاصح والفرد
ان الساعي وقت على ان موضع القنوت فلا يكره بخلاف المشايك ورج الحلي يكرهه
لها واما السجود يفتى مع امامه فقط ويصر مد كاله بادا ركوع ثالثة ولا يفتى

لغيره الاثنا والستون في كل فائدة خمس يبيع فيها الامام
 قنوت ويعود اول تكبير بعد سجدة تلاوة وسهوا ربعة لا يبيع زيادة تكبير بعد وخارج
 ومركز وقيام الخامسة وثمانية تفعل مطلقا للرفع للخرعة والمشا وتكبير السجدة والتمتع والبيع
 وقراءة اشهد وسلام وتكبيرين وسن مؤكدا ربيع قبل الظهر واربع قبل الجمعة
 واربع بعد صلاة فلو يبيع من لم يفت عن السنة والذو النور بها لا يخرج عنه بسلام
 ويعكس يخرج وركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء شرعت للعبادة لجبر
 الفضائل والقبيلة لقطع طبع الشيطان ويسبب ربيع قبل العصر وقبل العشاء وبعد صلاة
 بسلام وان شاء وكعبتين وكذا بعد الظهر لحديث الترمذي من حافظ على ربيع قبل الظهر
 واربع بعد صلاته على النار وست بعد المغرب ليكتب من الا وبيع بسلامة او غنم
 اثلاث والاول دوم واشن وهل تحميم الموكدة من المستحب ولودى الكلب بسلامة واحدة
 اخذ الكمال نعم وجوز اربعة ركعتين خفيفتين قبل المغرب وقرة في البحر والمص والسنة
 اكدها سنة الفخر اتفاقا ثم الاربع قبل الظهر في الاصح لحديث من تركها لم تنل شفا عني
 ثم الكلسا وقبل بريحها فلا يجوز صلاتها قاعدا ولا راكبا اتفاقا بلا عذر على الاصح
 ولا يجوز تركها العالم صار مجعها في الفجر بخلاف ما في السنة فله تركها للحاجة المماس الى
 فتره ويحتمل الكعبين على منكرها ونقصي اذا قامت معه بخلاف الباقي ولو صلى ركعتين تقوما
 مع ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو طالع اوصى اربع فوقع ركعتان بعد طلوعه ولا يجوز به
 عن ركعتي على الاصح بخلاف السنة ما وجب عليه رسول بنى عمدة صلاة وتكبر الزيادة
 على ربيع في نفل على ثمان ليل بسلامة لانه لم يرد ولا اضل فيها الارباع بسلامة وقاله
 الليل المشي افضل قبل ويهين ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى في
 الاربع قبل الظهر والجمعة وبعدها ولو صلى ناسيا فعليه السهو وقيل لا كذلك قال الشافعي
 ولا يستغفر اذا قام الى الثالثة منها لانها لتاكدها شبهت الغرضية في الواقى من دوائه
 الاربع يصلي على النبي ويستغفر ويعقود ولو نذر الان كل شفع صلاة وقيل لا ياتي
 في الكل وصح في القعدة وكثرة الركوع والسجود لرب من طول القيام كما في الجحني ورحمه
 في البحر لكن نظرية في الزهر من ثلاثة اوجه ونقل عن العراج ان هذا قول مجر وان مذهب
 الامام فضيلة القيام وصح في البديع قلت وهذا رايه يستحب الجحني مع الجحني فقط
 وهل طول قيام الاخرى افضل كالغارى لم اراه وليس بحجة رب المسجد وهي ركعتان اذا
 الغرض او غيره وكذا دخوله بنية نرض اوقا يوب عنها بلائمة وتكفي لكل يوم مرة ولا
 تسقط بالجلوس عند ناجر قلت وفي الضامن القنوت من لم يتمكن فيها حدث او غيره يعو
 نديا كلمات التسبيح اربعا ولو تكلم بين السنة والغرض لا يسقطها ولكن يسقط ثوابها
 وقيل تسقط وكذا كل عمل ياتي في الخيرة على الاصح فنية وفي الخلاصة ان شغل يبيع او كمل اعادها ولم
 ارشده لا سطل ولو شغلها ان خاف ذهاب حلاوة او بعضها شاد ولم يمسسها الا اذا

حاشي

في وقت الموت ولو اخرها الاخر الوقت لا يكون سنة وقيل تكون فروع الاسفار ليست
 افضل وقيل لا لذو السن وان بالمدة ودمه السنة وقيل لا لمراد النوا فل يتذكرها
 لا يصلها وقيل لا لترك السن ان راحا حقا ثم والاكثر والافضل في النفل غير الترابيح
 النفل في الاخرى شغل عنها والاصح فضيلة مكان اخضع واخضع وذوب ركعتان بعد
 الوضوء يعني قبل الحفاة كما في السر بلاية عن الواهب وذوب اربع فضا على في الفجر
 من بعد الطلوع الى الزوال ووقتها المختار بعد ربيع منها روي في الميتة اقلها ركعتان واكثرها
 اثني عشر واوسطها ثمان وهو افضلها كما في الذخاير الاشرفية لثبوتها بفعله وقوله
 على السلام واما اكثرها فيقول له فقط وهذا الوصل اكثر بسلام واحد ما لو فضل فكان زاد
 افضل كما افاده بن حجر في شرح البخاري ومن المندوبات ركعتان السفر والقعود منه
 وصلاة الليل واقلها على ما في المحررة ثمان ولو حصله اثلاثا فالأوسط افضل ولو انضافا
 فالأخير واجبا ليلية العبد في النصف والعشر الاخير من رمضان والاول من ذي الحجة
 كل عبادة نعم الليل او اكثره ومنها ركعتان الاستحابة واربع صلاة التسبيح ثلاثمائة تسبيح
 فضلتا عظم واربع صلاة الحاجة وقيل ركعتان وفي الحادي انها اثني عشر بسلام
 واحد وبسطناه في الخرائج ونفرض القراءة عملا في ركعتي الغرض مطلقا اما بقين الاولين فوجه
 على الشهور وكل النفل المفرد لان كل شفع صلاة لكنه لا يعم الرباعية الموكدة فبالكل الوقت
 لخصا ولو لم تغفل شفع فيه تكبيرة الاحرام او قيام الثالثة شروعا صحيحا قصدا الا اذا
 شرع متغلا وظل مفترضا ثم قطعها واقضى ما ويا ذلك الغرض بعد ذكره وتطوعا اخر
 او في صلاة طان او امي او امره او محدث يعني وانفد في الحال ما لو اختار المصلي ثم انفد
 لزوما القضا ولو عند غروب وطلوع واستوى على الظاهر وان اضده حرم لقوله تعالى
 ولا تسفلوا اعمالكم الا بعدوا ووجب قضاؤه ولو ساد به غير فعله كتميم راي ما ومصلحة
 او صابغة حاضت واعلم انما يجب على العبد بالتزامه لو كان ما يجب بالقول وهو الذبح وسجدة
 وما يجب بالفعل وهو الشروع في النوافل ويجمعها قوله

- من النوافل سبع تلزم بالشارع
 - اخذ ذلك مما قاله الشارع
 - صوم صلاة طواف حجة سابع
 - عكوفه عمرة اجرامه السابع
- ونفق ركعتين لو نوى اربعا غير موكدة على اختيار الحلي وعنه ويقضي في خلال الشفع
 الاول والثاني اي وشهد الاول ولا يفسد الكل اتفاقا والاصل ان كل شفع صلاة الا
 ما رضى اقتدا او نذر او تركه يعود اوله كبقية ركعتين لو ترك القراءة في شفعه وتركها
 في الاول فقط والثاني والاولى ركعتي الثاني واحدى ركعتي الاول والاول واحد
 الثاني لا غير لان الاول لما بطل لم يصح بناء الثاني عليه فنه تسع صور للركعتين ونفق
 اربعا في صورتين لو ترك القراءة في احدى كل شفع او في الثاني واحدى الاول وبصورة
 القراءة في الكل تبلغ ستة عشر لكن في ما اذا لم يعقد او فقد ولم يبق الثالثة او قام

ولم يقيد بها سجدة أو قنطرة من غير المتدخل وحكم موطن ولو في شدة كماله
فما لو نوى بها وقد قدر الشدة ثم انقضت لانه لم يشتر في الثاني او شرع في فرض
فما انما عليه فذكره انقلب فقل غير مضمون لا يشترع مسقطا لاملتنا اوصلي
او بما فكثر ولم يقيد بهما استحضانا لانه يقابل جعلها صلاة واحدة فبقي واجبة في كل
هي الغرض وفي الشرح صلى الله عليه وسلم ولم يقيد الا في اخرها مع خلاف الجهر وسجد المسهر
ولا يثنى ولا يتعوذ فليحفظ وينقل مع قدرته على القيام فاعدا لا مضطجعا لا بعدد اسبغ
وكذا ساء بعد المشرع بالركعة في الاصح كعكس سجدة في غير النبي عليه السلام على
المضغ لا بعدد ولا يصلي بعد صلاة مفروضة مثله في القراءة او في الجماعة ولا تقاد
عند توهم الفساد الذي وما نقل ان الامام ففرض صلاة عرفان مع بقول كان يصلي الجهر
والوتر اربع ثلثون فعدا في كل ففعله كما في التشهد على المختار وينقل المصنف
سرا خارج المصنف محل الغرض موصيا ولو سجد اربع ثلثون بالامام الى ان يسمع
توجهت دابة ولو لم يصح كثر عند اكثر ولو سجد اربع ثلثون بالامام به واذا افترق
المتفرق اربعة ثلثون في كل في عكسه لان الاول ادى كلهما واجب والثاني عكسه ولو افترقا
خارج المصنف دخل المصنف على الدابة بما يماز في كل لا يزل وعلمه الاكثر قاله الحلي
ولو صلى على دابة شق محل وهو يقدر على النزول بنفسه لا يجوز الصلاة عليها ان كان
واقفة الا ان تكون عبادات المحل على الارض بان ركعتي خشية واما الصلاة على المحل
ان كان طرف المحل على الدابة وهي تسير ولا تسير فهي صلاة على الدابة فيجوز في حال
العذر المذكور في التيمم لا في غيرها ومن العذر المطر وطين يغيب فيه الوجه وذهاب الوفا
ودابة لا يترك الا بعنا او عمن ولو جرحا لان قدره العذر لا يقتضي لو كان مع انه مذكور
شق محل واذا انزل لم يقدر تركب وجدها حارا لما يضا كما افاده في البحر فليحفظ وان لم
يكن طرف المحل على الدابة جاز لو واقفة لتقليلهم بانها كالسجدة هذه اكله في الغرض والواجب
بالواحد وسنة الجهر بشرط ايقاضها للقبلة ان امكنه والا فقدر الامكان لئلا يتجمل بسرها
الكان واما في النقل فيجوز على المحل والمحل مطلقا فزاد في الجماعة الاعلى دابة واحدة
ولو جمع بينية فرض ونقل ولو تجتهد ربح الغرض لقوة واطمأن الجهر والامة الثلاثة ولو نذر
ركعتين بغير ظهر زمانه بعدد الى اى يوسف كالنذر بغير قراءة او عى يانا او ركعة وكذا
نصف ركعة عند اى يوسف وهو المختار وهذه الثلاثة اى محمد ونذر عبادة في مكان
فاواها في قل من شره جاز لان المقصود القرية بخلاف الرق والثلثة ولو نذرت عبادة
كسوم وصلاة في غيرها كانت فيه يلزمها قضاءها لانه يمنع الاداء الا الوجوب ولو نذرتها
يوم حصصا الا لانه نذر بمعية التراب وسنة مؤكدة لمواظبة الخلق على الاشدن للرجال
والنساء اجماعا وفيه بعد صلاة الغشا الى الجهر قبل الوتر وبعد في الاصح فلو نذرت بغيرها وقام الامام
الى الوتر وتر معه ثم صلى ما فاتة وسجدة واحدة الى ثلث الليل ونصفه ولا نكره بعد

في الاصح ولا يفتى اذا فاتت صلاة واحدة في الاصح قلن قضاها كانت فقلن مسجدا
وليس بنوع كسنة مغرب وعشا والجماعة فيها سنة على الكفاية في الاصح فلو تركها
على مسجد اثم الوتر كبعضهم وكلما شرع بجماعة فالسجدة فيه افضل قاله الحلي
وفي عشرة ركعة حكمه مساواة الكل لكل بعشر تسليما فلو فعلها بسليمة فأت
فقد كل شفع صححت بركعة والاثاب عن شفع واحدة يبقى يجلس ثوبا بين كل اربعة
تدورها وكذا بين الخامسة والوتر ويجزى بين تسبيح وقرآن وسكون وصلاة فزاد
فيم تركه صلاة ركعتين بعد كل ركعتين والخم مرة سنة ومربع فضيلة وثلاثا افضل
ولا يترك الختم لكل القوم لكن في الاختيار الافضل في زماننا قد وما نقل علم وفاره
لص وغيره وفي الجني عن الامام لو نذر ثلثة اقسام او اية طويلة في الغرض فقد احسن
لو يسى فمناظرة بالترابح وفي فضائل رمضان للزاهد اثنى ابو الفضل الكرماني
والورى انه اذا قرأ في الترابح والجماعة واية وابن لا يكره ومن لم يكن عالما باهل زمانه
فهو جاهل وبما في الامام والقوم بالثاني كل شفع ويريد الامام على التشهد الا ان يسجل
القوم في اتي بالصلوات ركعتي بالمهمل صل على محمد لانه الغرض عند الشافعي وبترك الدعوات
يجتنب المنكرات هدر رمة القرآن وتركه يعوز وتسمية وطائفة وشيخ واسترحا وتكره
فانما الزيادة تأكيد حاشي قبل الاضغ مع القدوة للقيام كما ذكره تاجز القيام الى ركوع
الامام للتسبيح بالمتابعين ولو تركوا الجماعة في الغرض لم يصلوا الترابح جماعة لانها شرع
فصلية وحده يصليها معه ولو لم يصليها الترابح بالامام وصلوها مع غيره له ان
يصلي الوتر بعد بقى الوتر بها الكل هل يصلون الوتر بجماعة فليراجع ولا يصلي الوتر
ولا الصلوة بجماعة خارج رمضان اى يكره ذلك ولو على سبيل التداعي بان يقتدى
اربعة لو اجماع في الدور والاختلاف في صحة الاقتدا اذا لا مانع من زوال الاشياء عن
البرازية يكره الاقتدا في صلاة وراية وقد لا اذا اقال نذرت كذا ركعة
بهذا الامام بالجماعة انتهى قلت وتتم عبادة البرازية من الامام ولا ينبغي ان
تكتف كل هذا التكليف الامر بركوه وفي الترابعية لولم يوا الامامة لا كراهة على
الامام فليحفظ وفيه اى رمضان يصلي الوتر وقيامه بها وهل الافضل في الوتر الجماعة
ام المنزلة فصلا لكن نقل شارح الوهابية ما يقتضى ان المذهب الثاني
واقرة المص وغيره **باب ادراك الغرضية** شرع فيها اذ اخرج الناصفة
والنذرة والقضا فانه لا يلزمها شفع اتم اقيمت اى شرع في الغرضية في مصلاة
لا اقامه المؤذن ولا المشرع في مكان وهو في غيره يعطى بعد اجزاء الجماعة كالن
نذرت دابة وقادرها واذن صناع درهم من مالها وكان في الغرضية بجماعة وصاف
توحيها فقلص الامكان فضا به ويجب القطع بغير جماعة من او يجرى ولو دعاه احد اوبه
في الغرض لا يجبه الا ان يستغيث وفي النقل ان علم انه في الصلاة فذمها لا يحبه ولا يابعه

فما كان القعود مشروطا للتحلل وهذا قطع لا تحلل ويكتفى بتسليمه واحدة هو الاصح غاية
ويقتدى بالامام وهذا اذ لم يقيد الركعة الاولى بجمعة او قدها في غير باعية او بها
ولكن ضمن اليها ركعة اخرى وجوبها في اتم احراز للنفل والجمعة فان صلى ثلاثا منها في
الرباعية اتم منفرد اتم اقتدى بالامام مستغفلا وبذلك فضيلة الجماعة حاوية الاولى
العصر فلا يقتدى لكراهة النفل بعدد والشارع في نفل لا يقطع مطلقا وبغير ركعتين وكذا سنة
الظهر وسنة الجمعة اذا اقيمت وحظب الامام بينهما ادعيا على القول بالرجح لانها صلاة
واحدة وليس القطع الا كمال بل لا يطل خلافا لما رجح اكمال ركعة تحريما للمنفرد خروج من
لم يصل من مسجداً ان يندرج على الغالب والمراد دخول وقت اذن هذا ولا الا لمن
ينظم به امر جماعة اخرى او كان الخروج لمسجد جديد ولم يصلوا فيه الا ستاداه لدرسه
او لسماع الوعظ والخاصة ومن عرفه ان يعود منه والامن صلى الظهر والعشاء مرة
فلا يكره عز وجل ترك الجماعة الا عند الشروع في الاقامة فيكره الخلف للجمعة بلا عذر
بل يستدعي مستغفلا لما مر والامن صلى العشاء والعصر في وقتي مطلقا وان اقيمت
لكراهة النفل بعد الاولين وفي المنع احد المختارين السبعة والجمعة الامام بالاتباع
وفي المنع ينبغي ان يجزى جواز لان كراهة مكنته بلا صلة اشد قلت افاد العتسافي
اذ كراهة النفل باثبات تنزيهية وفي المصنفات لو اقتضى فيها لسانه واذا خاف فوت ركعة
الجمعة لا يستعجل سبها تركها كون الجماعة اكمل والا ما نرجح ادراك ركعة في ظاهر المذهب
وقيل التشهد واعتدوا المص والشرب لا يبيح للصحن لكن ضعفة في المنع لا يتركها بل
يصلها عند باب المسجد وحده مكانا والا تركها لان تركه المكروه مقدم على فعل
السنة ثم ما قيل فيمنع فيها ثم ينكر للبرنية او يتم بقطعها ويقضيها مرد بان در المنع
مقدم على جلب المصلحة ولا يقضيها الا بطريق السبغة لقضا فوضها قبل الزوال لا بعد
في الاصح لو ورد الخبر بقضائها في الوقت المهل يتخلل القياس فعنه عليه لا يقاس يتخلل
سنة الظهر وكذا الجمعة فانه ان خاف فوت ركعة يتركها ويقتدى بثمانيها على انها سنة
في وقتي الظهر قبل شفعة عند حجر وبه يفتي جرهره واما ما قيل العشاء فندوب
لا يقضي اصلا ولا يكون مصليا بجماعة اتفاقا من ادرك ركعة من ذوات الاربع لا منفرد
بعضها لكنه ادرك فضلها ولو بادراك التشهد اتفاقا لكن قوله دون المدرك لفوات الكبيرة
الاولى واللاحق كالدرك كونه متعاقبا وكذا امدة الثلث لا يكون مصليا بجماعة
على الاظهر وقال السجسي لاكثر حكم الكل وضعفة في البحر واذا امن فوت الوقت
تطلع ما شاء قبل فرض والا لابل يحرم التطوع لقعود الفرض وابقى بالسنة مطلقا ولو صلى
منفردا على الاصح لكونها مكملات واما في حقه عليه السلام فلزيادة الدرجان ثم قول الدرر
واذا فاته الجماعة بشكل بما مر فليدبر ولو اقتضى بامام ترك ركعة فوقف حتى رفع الامام
لم يدرك الوقت الركعة لان المشاكلة في جز من الركن شرط ولم توجد فيكون مسوقا في

بها بعد

بها بعد فراغ الامام بخلاف حاله لو ادرك في الصيام لم يركع معه فانه يصير مدركا لها فيكون
لا يخاف في ما قبل الفراغ ومع لم يدرك الركعة يجب المتابعة في السجدة وان لم يحسب له
ولا يقيد بتركها فلو لم يدرك الركعة ولم يتابع لكنه لم يركع في ركعة فصلاة ثمانية
وقد ترك واجبا من ركعتين ولو ركع قبل الامام فلهما امامة فيه صحيح ركوعه وكرهه انما
الامام قد فرض العزى والا لا يجزى ولو سجد الوقت مرتين والامام في الاولى لم يجزه سجدة عن
الثانية ونماه في الخلاصة **باب قضا الغوات** لم يقبل المتركات ظنا بالمسلم
خبر اذا التاجر بلا عذر كبير لا تزول بالقبض بالثوبه والجمع ومن العذر العذر وجوز
لقا بته موت الولد لانه عليه السلام اخرها يوم الخندق ثم لا وافق الوجع في وقتها وبالحج
فقط بالوقت يكون اذا عذنا وركعة عند الشافعي والاعادة فعل مثله في وقت الخلق غير
العناد لقولهم كل صلاة ادب مع كراهة التحريم بقادى وجوبها في الوقت واما بعده فبدا
والقبض فعل الواجب بعد وقتها واطلاقه على غير الواجب كالغنى قبل الظهور بحاز الترتيب
بين الفروض الخمسة والوتر اداء وقضا الا ان يعزى الجواز بقول المجتهد المشهور من ان من صلا
وبه ثبت الفرض الخمس وقضا الفرض والواجب والسنة فرض واجب وسنة نف ونشر
مرت جميع اوقات العز وقت القضا الا الثلاثة المنهية كما مر فلم يجز تفرع على الزوم
في من تذكر انه لم يتركه بوجوبه عذله الا استثنى من الزوم فلا يلزم الترتيب اذا ضاع الوقت
لمسبح حقيقة اذ ليس من الحكمة تقويت الوقتين لانه الغاية ولو لم يسع الوقت على الغوات
فلا يصح جواز الوقتين مجتبي وفيه من عليه العشاء حتى وقت الخبر فضلها وفسدة
يكرها الى الطلوع وفرضه الاجز او سبب الغاية لانه عذرا وقات سنة اعتقادية
لدخلها في حد التكرار المعقوف للخرج بخرج وقت السادسة على الاصح ولو سقرقة او قديمة
على المعتد لانه متى اختلف الترجيع صرح اطلاق المون بحج او ظن ظنا معتبرا الى يقط
لزم الترتيب ايضا بالنظر المعتبر من صلى الظهر اذكر الترتيب فانه ظهره فاذا قضى
الخبر ثم صلى العصر اذكر المظهر جاز العصر اذ لا فائده عليه في ظنه حال اذا
العصر وهو ظن معتبرا لانه مجتهد فيه وفي المجتبي من جهل فوضه الترتيب بلح بالناسي
واختاره جماعة من ائمة مجازي وعليه يخرج ما في الفينة صبي بلغ وقت المغرب صلى الظهر
مع تذكره جاز ولا يلزم الترتيب بهذا العذر ولا يعود لزوم الترتيب بعد سقوطه
بكثرتها الغوات يعود الغوات الى العلة بسبب القضا بعضها على العقد لان الساقط
لا يعود وكذا لا يعود الترتيب بعد سقوطه باقى المسقطات السابقة من الدنيا والضي
حتى لو خرج الوقت في خلل الوقتية لا يفسد وهو مود هو الاصح مجتبي وقضا اصل الصلاة
بترك الترتيب موثوق عند افسح سوا ظن وجوب الترتيب اولا فان كثرت وصار الغوات
مع الغاية ستظهر مجتبي بخرج وقت الخامسة التي هي سادسة الغوات لان دخول وقت
السادسة غير شرط لانه لو تركه في الزوم وادى في صلواته انقلب صحيحا بعد طلوع الشمس

والايمان لا يضرنا لا يظهر بحجتها بل بغيره فلو فيها يقال صلاة تفصح حشا واخرى تقصد حشا
ولومات وعليه صلوات ثابتة وادعى الكفاية بطلان صلاة نصف صاع من تركها لظن فاذ
حكم الوتر والصوم وانما يعطى من ثلث ماله ولولم يترك ما لا يستقرض وارثه نصف صاع مثله
وبدفعه لغيره ثم بدفعه للفقير للمواريث ثم ولم حتى يتم ولو قضاه وورثه باخره لم يجز لانها
عبادة بدنية بخلاف الحج لانه يقبل النيابة ولو ادعى الفقير اقل من نصف صاع لم يجز ولو اعطاه
اكثر جاز ولو ادعى عن صلته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم ويجوز تلخير الغوايات وان
وجبت على الفور لعدم السعي على الاعمال ولو في المعراج على الاصح وسجدة التلاوة والمذخر المعلوم
وقضا رمضان موسع وضيق الحلو في كذا في الجنتي وبعد ربنا الجليل في سلم ثمة ومكث
مدة فلا فضا عليه لان الخطا انما يلزم بالعلم او بدليله ولم يوجد كما لا يقضى مرتد ما فاته
زمنها ولا ما قبلها الا في الامور الباردة نصبر كالكا في الاصل وكذا يلزم باعادة فرض اداءه ثم
ارتد عنه وبات اعاسم في الوقت لانه جبط بالردة قال تعالى ومن يكن بالايان فقط جبط
عمله وضال الشافعي بدليل ثبت وهو كافر قلنا افادة عمليين وخبرين احباط العمل والخلود
في النار والاحباط بالردة والخلود بالموت عليها فليحفظ من رجع صبي احتم بعد صلاة
العشا واستيقظ بعد الفجر لزمه فضاها صلي في مرضه بالتميم والايما ما فاته في صحة صاع
ولا بعد لصاح كثرة الغوايات نونا وظهر عليه واخر وكذا الصوم لو من رمضان هـ
الاصح وينبغي ان لا يطلع غيره على قضائه لان التاخير بمعصية فلا يظهرها **باب**
سجود السهو من اضافة الحكم الى سببه واولاه بالغوايات لانه لا صلاح ما فاته وهو الشك
والنسيان واحده عند العقاب والظن الطرف الرابع والرمح الطرف المخرج يجب له بعد سلام واحد
عن يمينه فقط لان للعهود وبه يحصل التخليل وهو الاصح جرح عن الجنتي وعليه لو في تسليمين
سقط عنه السجود ولو سجد قبل السلام جاز ذكره تميز بها وعند مالك قبله في نقصان
وبعد في الزيادة فيعتبر القاف بالضاف والداد بالدا لسجدتان ويجب ايضا تشهد
وسلام لان سجود السهو يرفع المشقة دون العقدة لغويتها بخلاف الصلابة فانها ترتفعها وكذا
التلاوة على المختار وباقى بالصلوة على النبي والدعاء في العقود الاخير في المختار وقيل فيها
احيا ط اذا كان الوقت صلحا فلو طلعت الشمس في العجز او حمرت في القضا او وجد منه
ما يقطع البناء بعد السلام سقط عنه فتح وفي القنينة لو في النفل على فرض سهو منه لم يسجد
بترك متعلق يجب ويجب صا في صفة الصلاة سهوا فلا يسجد في العهد قبل الا في اربع ترك
العقدة الاولى وصالته على النبي وتفكره عمدا حتى يتغلب عن ركن وتاخير احدى سجدة في الركعة
الاولى الى اخر الصلاة نهروا نكروا لان تكراره محرم مشرع كركوع متعلق بترك واجب
قبل فراه الواجب لو جوب تقديمها ثم انما يتحقق الترك بالسجود فلو تذكر ولو بعد الوضوء من
الركوع عاد ثم عاد الركوع الا انه في تذكر الماخنة بعد السجدة ايضا وتاخير قيام الى
الثالثة بزيادة على التشهد بقدر ركن وقيل جرح في الزلعي الاصح وجوب بالعلم على جرح والتجرب

فيما

فيما جازت للامام وعكسه لكل مصل في الاصح والاصح تقدره بقدر ما يجوز به الصلاة في الفضل
وقيل بما به قاض خان يجب السهو بها اي بالجهر والخاصة مطلقا قل اكثر وهو ظاهر الرواية
واعتمد الحلو في على مفرد متعلق يجب ومقتد سهوا امامه ان يسجد امامه لو جوب
المتابعة لا سهوه اصلا والمسبق يسجد مع امامه مطلقا سواء كان السهو قبل الاقدا او بعد
ثم يقضى ما فاته ولو سهى فيه سجدة ثانيا وكذا اللحق لكنه يسجد في اخر صلاة ولو يسجد مع
امامه عاده والمقيم خلف المسافر كالسوق وقيل كاللحق سبي عن القعود الاول من
الغرض ولو عمدا اما النفل فيعود سالم بقيد بالسجدة ثم تذكره عاد اليه وتشهد ولا سهو
عليه في الاصح ما لم يستقم قائما في ظاهر المذهب وهو الاصح فتح والاى وان استقام
قائما لا يعود لا اشتغال بغيره في القيام وسجد السهو لترك الواجب فلو عاد الى القعود بعد
ذلك نقصد صلاة ركعتين الغرض للمالس بغيره وسجدة الزلعي وقيل لا يفسد لكنه يكون
سبا ويسجد لتاخير الواجب وهو الاشبه كما حقه الكمال وهو الحق في غير الموت واما
المخرج فيعود رخصا وان خاف نوت الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره
ان لولم بعد بطلت بخرقلت وفيه كلام والظاهر انها وجبة في الواجب فرض في الفرض نهروا
سبي عن القعود الاخير كله وبعضه عاد ويكنى كون كل الجليتين قدرا للتشهد ما لم يقيد بها
بسجدة لان ما دون الركعة محل الفرض وسجد السهو لتاخير القعود وان قيداها بسجدة
عامدا او ناسيا يحل فرضه فلو رفته الجهر عند سجدة وبقيته لان تمام الشئ باخيره
فلو سبقه المحدث قبل رفته نوضا وبني خلافا لا في يوسف حق قاله صلاة فسدت صلحتها
المحدث والمعرفة للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم حتى يسجد ولم يفسد صلواتهم ما لم يسجدوا السجود
وفيها يلغى اى مصل ترك القعود الاخير وقيل الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه وعلم سادسة
ولو في العصر والعجز ان شاء لا خصاص الكراهة والايام بالقصد ولا يسجد على الاصح
لان نقصان بالفساد لا يجبر وان تعدد الرابعة مثلا قدر التشهد ثم قام عاد وسلم
ولو سلم في صا صاع ثم الاصح ان القوم ينظر وينه فان عاد سعه وان عاد الخامسة ولو في العصر
وخامسة في المغرب وراية في الفجر يعني لتبصر الركعتان ليدفلا والضم هنا الكد والاعادة
لوقوع ولا باس باجماس في وقت كراهة على المعتمد وسجد السهو في الصورتين لنقصان
فرضه بتاخير السلام في الاولى فتركه في الثانية والركعتان لا يؤان عن السنة الزاوية في
الاصح لان المواظبة عليها انما كانت بجمعة متداه ولو اتقى به فيها صلواتها البصر وان افسد نفسه
به يعني نقابة ولو ترك القعود الاول في النفل سهوا وسجد ولم يفسد استحسانا لانه كما
شعر ركعتين شرع اربعا وقضا ان يعو وما لم يقيد الثالث بسجدة وقيل لا اذا فاصل
وتعني قرضا او دفلا وسبي فيهما فسجد له بعد السلام ثم ارادنا شفع له لم يكن له ذلك البناء
اي كبره مخيرا بل لا يبطل سجوده بل صرحه بخلاف المسافر اذا نوى الاقامة لانه لو لم يبين
بطلت ولو فعل ما ليس له من البناء صباه لبق الفجر عذره وبعد هو المشا سجود السهو على

صحة سادسة ط

المختار لبطانة بنو تميم في خلول الصلاة سلام من عليه سجود سويته من الصلاة خروجها
موقوفاً أن يسجد عادتها ولا على هذا فصح الاحتياط بسط وضوء بالهتفة وقصير
وضوءاً رابعية الإقامة أن يسجد السهو في السبيل الثلاث ولا يسجد لأكثر من المذكورة
كذا في عامة الكتب وهو غلط في الاحتياط والصواب أنه لا يسجد وضوء ولا يسجد سجدة واحدة
للسهو في الحقيقة وكذا بالنسبة لبطانة في حال الصلاة وتعماد في الحجر والمهر ويسجد
للسهو ولو مع سلامة نوايا بالقطع لأن نيته بتغيير المشرع لعموم لم يتحول عن القبلة أو يتكلم
بطلان التحريم ولو نسي السهو أو سجد صليته أو تلاوته بلونه ذلك ما دام في المسجد لم يقطع
الظهر بثلاث على سائر الركعتين نواهاً أي أنها أربعا ويسجد للسهو لأن السلام ساهياً لا يسجد لأنه
دعاً من وجه بخلاف ما لو سلم على ظن أن فرض الظهر ركعتان بأن ظن أنه سافر وأنها السجدة وكان
فرضه بد السلام فظن أن فرض الظهر ركعتان وكان في صلاة العشاء فظن أنها التراويح فسلم
وسلم فأكرأ عليه ركنا حيث سقط لأن سلامه عدو قيل لا يسجد حتى يقصد به خطاب آدمي
والسهو في صلاة العبد والجمعة والمكثورة والسقوط سواء المختار عند المتأخرين عليه في الأولين
للدفع القنينة كما في جمعة الحج وأثره المص وبخبرهم في الدرد وأذا شك في صلاة من لم يكن ذلك أو
الشك عادة لم يقبل من لم يشك في صلاة فطبعه بلوغه وعليه أكثر المشايخ يحرم من الخلاصة
كم صلى استأنف بعمل سافر وبالسلم قاعداً أو لا لأنه لا يملك العمل بحال ظناً كان
لظن الخرج والأخذ الأقل ليقينه وفقد في كل موضع لو وضع فعوده ولو واجبا لم يسهل
يصبر إذا فرض العهود أو وجبه وأعلم أنه إذا شك في ذلك الشك ففكر قدره إذا ركن ولم
يشغل حالة الشك بغرة ولا يتسبج ذكره في الاحتياط وجب عليه سجود السهو في جميع صور
الشك سواء عمل بالخرى أو على الأقل فتح لئلا يجزئ الركن لكن في السراج أنه يسجد للسهو في أحد
الأقل مطلقاً وفي غلبة الظن أن يتفكر قدر ركن فروع اجزء عدلاً ما دام صلى الظهر أربعا
وشك في صدقة وكذا أعاد احتياطاً ولو اختلف الإمام والقوم فلا إمام على يقين لم يعد ولا
أعاد يقولهم شك أنها ثانية الوز ثالثة فت وعد ثم صلى أخرى وقتها في الأصح شك
هكذا في الافتتاح أو لا واحد أو لا أو أصابه بخاسته أو لا أو سمع راساً ولا استقبل المكان ولمرة
والأول والخلف لو شك في ركع الحج وظاهر الرواية البناء على الأقل وعليه في الأشاء في قاعدة
اليقين لا يزول بالشك **باب صلاة المريض** من أضافه الفعل لفاعله وحده ومناسته
كونه عارضاً وبافتتاح سجود التلاوة ضرورة من بعد عليه القيام كل من حضر حتى وحده في الجملة
بالقيام ضرر به يعني قلبها أو قهراً في الغيبة أو حكى بأن خاف من زيادة أو بطور بريد بقاها
أو دوران راساً ووجد القيام لما شديداً أو كان صلى فيما سلس لولها وبعد عليه الصوم
كأن صلى قاعداً ولو مستنداً إلى وسادة أو إنسان فإنه يلزمه ذلك على المختار كمن شاء على المذهب
لأن المريض سقط عنه الأركان فالصلاة أولى وقال زفر كالشهادة قبل وبه يعني ركوع وسجود
وان قدر على بعض القيام ولو متكياً على عصا أو حائط قام ركوعاً بقدر ما يقدر ولو قد رآه

أو تكبره

أو تكبره على المذهب لأن البعض معتبر بالكل وان قدر ليس بعد رها شرطاً بل بعد السجود
كان لا القيام وما بالهجرة قاعداً وهو أفضل من الإيماء بما لقيه الأرض ويجعل سجوداً خفيفاً
من ركوعاً ركوعاً ولا يرفع إلى وجهه شيئا يسجد عليه فإنه يكره تحريكاً فإن فعل بالنسبة للمجرب كما
المعنى وهو يخفف برأسه يسجد أكثر ركوعاً مع على أنهما لا يسجدان لأن بين قوة الأرض
والاحتياط لا يصح لعدم الإيماء وان بعد العهود ولو حكماً أو ما استلحق على ظهره ورجله نحو
القبلة عزراً أنه ينصب ركبته كركبته مد الرجل إلى القبلة ويرفع رأسه يسير المصير وجهه إليها
أو على عتبة الأيمن والأيسر وجهها إليها والأول أفضل على المعتمد وان قدر أن الإمام برأسه
وكنه الغوات بأن سارت على يوم وليلة سقط القضاء وإن كان يعلم في ظاهر الرواية
وعليه المقرر كما في الظاهر به لأن جرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب وأما بسقوط الأركان
سقوط المشرط عند الفجر بالاولى ولا يصح في ظاهر الرواية ولو استسقى على مرضى أعداد
الركعات والسجرات لنفسه بل يحدده بالبركة الأداء ولو أداها بلفظ غير عزيمة ينبغي أن يجزيه
كذلك في القنينة ولم يوم بعينه وقلبه وحاجته خلافاً لفرز ورض لمريض في صلاة يتم بها
قد ركن على المعتمد ولو صلى قاعداً ركوع وسجود يصح متى ولو كان يصلي بالإيماء فصح لا يبيح إلا
أن يصح قبل أن يركع بالسجود كما لو كان يرى مصطحباً ثم قد ركن العهود ولم يقدّر
على الركوع والسجود فإنه يستأنف على المختار لأن حالة العهود أقوى فلم يجزئها على الضعيف
والمنقطع إلا تكا على شيء تكا وجداً راسع الأعيان التي تكا بالركعة ويدونه بكرة ولم العهود
بالركعة مطلقاً هو الأصح ذكره الكمال وفيه غيره صلى الفرض في ذلك جاز قاعداً بعد ركن
لغلبة الحجر راساً وقال الأصبغ لا يعتد وهو الأظهر هناك والمربوضة في الشك لا تنشط
في الأصح والمربوضة للجمعة الحجر أن كان اليمين بحركتها شديداً فكما السارة والأكثر لواقفة
ولزم استقبال القبلة عند الافتتاح وكما دارت ولو أم في فلكين مربوطين مع ولا لا
ومن جن أو غنى عليه ولو يرفع من سبع أو آدمي يوماً وليلة فحق الجسد وان سرت وقت صلاة
سأسته لا للحج ولو فاق في المدة فإن لا فاقته وقت معلوم فحق ولا لا ينزل بمطلة سبع أو خمس
أود الزمان القضاء وان طال لا يصنع العباد كالزمن ولو سقطت يداه ورجلاه من المرفق والكعب
وبوجه آخر صلى بغير طهارة ولا يتيم ولا يعيده هو الأصح وقد في السهم وقيل لأصله
عليه وقيل لمزعه غسل موضع القطع فروعاً يمكن التريق الصلاة بالإيماء
بل على أكثر الرما إذا ولا لا أمره الطبيب بالاستلقاء ليخرج الماسم عنه صلى بالإيماء لأن
حرمة الأعضاء كحرمة النفس مريض تحت ثياب نجسة وكلما بسط شئ نجس من ساعة صلى على
حاله وكذا لو لم يتنجس إلا أنه يلججه شقة يتحرك **باب سجود التلاوة** من أضافه
الحكم إلى سبب بل لا ريب أن أكثرها مع حق السجدة من أربع عشرة إلى أربع
في النصف الأول وعشر في الثاني منها أو في الحج أمثاله فضله لا يقرأها بالركوع
وخصه في المضافي ولحدوثي مالك سجود الفصل بشرط سماعها فالسبب التلاوة فإن لم يسمع

السماح كذا في الأصم والسماح شرط في حق غير الثاني ولو بالغا رتبة إذا اجاز وكسرت
الانعام أي لا فداها من تلاها فإنه سبب بوجوبها أيضا وإن لم يسمعها ولم يحضرها المتابعة
ولو تلاها الموت لم يسجد المصل على الصلاة ولا بعدها بخلاف الخارج لأن المخرج ثبت للمصلي
فلا بد من دخولهم حتى لو دخل معهم سقطت ولا يجب على من تلا في ركوعه وسجودا وشهد
لغيرها عن القراءة بشرط الصلاة المتقدمة خلا للتحريم ونيتة المصليين وبفسادها ما في
وتركها السجود أو به له ركوع مصل وإمام يرضى وراكب وهي سجدة بين تكبيرتين مستوئتين
تجراوين قباين مستجيبين بلا رفع يد وشهد وسلم وفيها تسبيح السجود في الأصح
على من كان متعلق يجب أهل الوجوب الصلاة لأنها من اجزائها إذا كان الأصم إذا نطقا
كالحب والسكران والمنايم فلا يجب على كافر وصبي ومجنون وحائض ونفسا فورا أو سموا
ليسوا أهلا لها ويجب تلاوتهم بعض المذكور خلا للمجنون المطلق فلا يجب تلاوته لعدم اهليته
ولو صغر جوفه فكان يوما وليلة أو أقل ثلثه تلاه أو سمع وإن كثرت تلاوته بل لم يسمع من سمعه
عليها حرمه حشر ولكن حرم الشرب على المخالف الرواية ونقل الوجوب بالسماح بالسماح
من المجنون عن الفتاوى الصغرى والمجهره قلت وبه جزم التمسك في الأصح لسمع الله من
الصد والطهر ومن كل نال حرقا ولا بالهوى ولا من الموت لو كان السماع في صلاة أي صلاة
الموت بخلاف الخارج كأم وهي على الترخي على المختار وبكره تأخيرها تنزيها وبكيفية أن يسجد
عدد ما عليه بل يتعين ويكون موديا وتسقط الجحيف والردة إن لم يكن صلاة تضيء الفور
لصبره وتأخرها ما في تأخيرها ونقصها مادام في حرية الصلاة ولو بعد السلام فتح هذه
النسبة هي الصواب وقولهم صلواته خطأ فالأصح لو كان في العناية أنه خطا استعمل وهو عند
الفقه الجازم صواب نادر ومن سمع من إمام ولو بالقراءة به فاقم به قبل أن يسجد الإمام لها
سجدة واحدة ولو لم يسمع من إمام ولا بالقراءة به فاقم به قبل أن يسجد الإمام لها
سجدة واحدة وكذا لو أتى به في ركعة أخرى على ما اقتضاه البرزوي وغيره وهو ظاهر الهداية
ولو تلاها في الصلاة سجدها فيها إلا خارجا لما مر في البدائع وإذا لم يسجد أتم فتلزم منه
التوبة إلا إذا صدقت بغير الجحيف فلو بسقط عنها السجدة ذكره في الخلاصة فيسجد لها
خارجها لأنها لما صدقت لم يسبق الأجر وتلاوة فلم تكن صلوة ولو بعد ما سجدها لم يعدها
ذكره في القنية وتحالفه ساق في الثانية تلاها في نفل فافسده قضاء دون السجدة إلا أن يجمل
على ما إذا كان بعد سجودها أو يوردي ركوع وسجود غير ركوع الصلاة وسجودها في الصلاة
وكذا في خارجها ينوب الركوع عنها في ظاهر المروي بترادفه أي للسكينة وتوردي ركوع
صلوة إذا كان الركوع على الفور من قراءة آية أو على الراجح وتوردي سجودها كذلك أي على
الفور وإن لم يورده بالإجماع ولو تلاها في ركوعه ولم يوردها الموت لم يجزه ويسجد إذا سلم
الإمام ويعيد القعدة ولو تركها صدقت صلاة كذا في القنية وينبغي جمل على الجهرية نعم
لو ركع وسجد لها فوراً تاب بلائمة ولو ركع لها فظن القوم أنه ركع من ركع سره

وسجد

وسجد لها ومن ركع وسجد سجدة اجزائه من ركع وسجد سجدة من صدقت صلاة لا إذا غفرت
ركعة نامة ولو سمع المصل السجدة من غيره لم يسجد فيها لأنه غير صلاة له يسجد بعدها
لسماعها من غير سجود ولو سجدها لم يجزه لأنها ناقصة للمصلي فلا تنادي بها التكليم وإعادة
السجود لما مر إلا إذا تلاها المصل غير الموت ولو بعد سماعها سراج دونها أي الصلاة لأن زيادة
مادون الركعة لا يفسد إلا إذا تابع المصل الثاني ففسد المتابعة غير ما مر ولا تجزئ عما سمع
تجسوس غيره وإن تلاها في غير الصلاة فسجد لها ثم دخل في الصلاة فتلاها فيها يسجد آخر
ولو لم يسجد ولا كفته وحده لأن الصلاة أقوى فستتبع غيرها وإن اختلف المجلس ولو لم يسجد
في الصلاة سقط في الأصح وأتم كأم ولو كورها في مجلس تكررت وفي مجلس واحد لا
تكرر ركعة واحدة وفعلها بعد الأولى أولى فيتم في البحر التأخير لحوط والأصل أن يسجد
على التداخل وفيها الحرج بشرط اتحاد الآية والمجلس وهو داخل في السبب بأن يجمل الكل
كلاهما واحدة فتكون الواحدة سببا في الثانية وهو الباقى تعالى وهو الباقى بالصادق لأن تركها مع وجود
سببها شائع لا تدخل في الحكم بأن يجعل كل تلاوة سببا لسجدة فذاطلت السجرات فأكفى
بواحدة لا بد الباقى بالعقوبة لأنها للزجر وهو يزجر بواحدة فيجوز المقصود والركوع يعني في
سبب العقوبة وإذا فالفرق بقوله فتوب الواحدة في داخل السبب بما فيها وعندها ولا
تنوب في داخل الحكم لأنها قبلها حتى لو زاد أخذ ثم زنا في المجلس هو تأنيبا وأسد التوب
فأبوابا وآياتا وانتقاله من بعض سجدة إلى بعض أخرى وسجد في نهر وأعرض بتوب المجلس
أو الآية فتجب سجدة أو سجدتان أخرى بخلاف سجد أو يسجد وبنت وسقنة سائرة وفعل قبل
كامل القنيتين وقيام وسر سلام وكذا إذا تلاها عليها لأن الصلاة تجمع الأماكن فلو لم يصل
تكرر كما تكرر ولو تامل المجلس سماع دون تال حتى لو كرهه راكبا نصلي وغلا به عن شكر على الفلا
لا لراكب لا تكرر في عكسه وهو يدل المجلس الثاني دون السماع على المعنى به وهذا يفيد
سبب السماع وأما الصلاة على الرسول فكذلك عند المتقدمين وقال المناهجون تكرار الأدبار
في حق العباد وأما العباس فالأصح أنه إن أراد على الثلاث لا يشتمل طهره وكبره ولا آية
سجدة وقراءة باقي السجدة لأن فيه قطع نظم القرآن وقنينة بالقية وإتباع النظم والتأليف
ما مودر بدائع ومفاده أن الكراهة تحريمية لا كرهية عكسه ولكن مذنب ضم آية أو آيتين
إليها قبلها أو بعدها للرفع وهم التفضل إذا تكلم من حيث أنه كلام الله في رتبة وأن كان لبعضها
زيادة فضيلة بأشياء على صفاته تعالى واستحسن أخفاها عن سماع غير منهي للسجود
ولختلف المتخبر في وجوبها على من غل بجل ولم يسمعها والربيع الوجوب بغير الزجر فتشاهد
عن كلامه بعد فقول سماعها لا بد بغيره من السمع أو لسمعها بغير سجدة من قوم من كل واحد منهم
خروا لم يسجد لأنه لم يسمعها من قال حاشية فقد أفاد أن اتحاد الثاني شرط منه ككل منهما في
الكا في قيل من قرأ أي السجدة كلها في سجود وسجد لكل منها كفاية الله الله وظاهره أنه يقرأها
ثم يسجد ويجعل أنه يسجد لكل بعد قرأتها وهو غير مذكور كأم وسجدة الشكل مستحبة به يعني

كما تكبر بعد الصلاة لان الجملية تعتقد ونهاسته وواجبة وكل صباح يودي اليه فمكره
يكبره الامام ان يقرأها في خاشعة ويخوضعة وبعد الا ان يكون بحث تودي بركوع الصلاة
او يسجد هاوولي على المنبر يسجد ويسجد السامعون **باب صلاة المسافر** من اضافة
الشي الى الشرط ويجعله ولا يخفى ان التلاوة عارض هو عبادة والسفر عارض سباح الاما عارض
فلذا الخ وسي به لانه يسفر عن اخلاق الرجال من خرج منه عمارة موضع فاقامة من جانب
خروجه وان لم يجاوز من الجانب الاخر وفي الخاشعة ان كان بين الفناء والمصر قل من غلوه وليس بينهما
منزعة تشترط مجاوزة والا فلا فاصلا ولو كان ومن طاف الدنيا بلا قصد لم يقصر مسيرة
ثلاثة ايام ولياليها من اضرابا من السنة ولا يشترط سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال ولا يعتبر
بالفراغ على المذهب بالسفر الواسط مع الاستراحات المعتادة حتى لو اسرع في فصل في يومين
فصر ولو لموضع طريقا من احداهما السفر والاخر اقل فصر في الاول لا الثاني صلى الغرض
الرابع ركعتين ويجزى بقول ابن عباس ان الله فرض على انسان بركعة صلاة المقيم اربعاً والسافر
ركعتين ولذا اعول المص عن قولهم فصر لان الركعتين ليستا فصر حقيقة عندنا بل هما تمام
فرضه والا فكل المس رحضة في حقه بل اضافة ولو كان عاصيا بسفره لان القبح المجاوز لا يعدم
المشعية حتى يدخل موضع مقامه ان سار مدة السفر والافنية يجزى بركعة الغرض لعدم استحباب
السفر او يوقى في الصلاة ان لم يخرج وقتها ولم يكن لاحقا فاقامة نصف شهر حقة
او حكمة في البراءة وعندها لو دخل الحاج الشام وعلم انه لا يخرج الا صبح الفاضلة
في نصف شوالا ثم لا تكتفي الا فاقامة موضع الا فاقامة احد صلح لها من مصر او قرية
او صحرا دارا وهو من اهل الاجنية فيصلي ركعتين ان تولى الا فاقامة في اقل امة اي من نصف
شهر او تولى فيه لكن في غير صلح كجرا وجريرة او تولى فيه لكن بموضعين متباعدتين فكله ومن
فلو دخل الحاج مكة ايام العشر لم يقم فيه لانه يخرج الى منى وعرفة فضا وكيفية الا فاقامة
في غير موضعها وبعد عودته من منى يصح كالقوي في منية باصداها او كان احدهما بها للوجه بحيث
تجبا لجمعة على ساكنة بلدة ولم ينو اى مدة الا فاقامة بل ترقب السفر عدا او بعده ولو بقي على
ذلك سبق الا ان يعلم تأخر القافلة نصف شهر لغيره وكذا يصلي ركعتين عسكروا دخل ارض
حربا او حاصرها من اهلها باذان فاذنهم واخا صرا اهل البقي في دارنا في غير مصر
مع منية الا فاقامة مدتها لا تزيد عن القار والفرار بخلاف اهل اجنية العرب وترك كان تؤمر
في المجازة فانها تصح في الاصح وببقي اذا كان عدهم من الماد والكلوا ما يكفيهم مدتها
لان الا فاقامة اصل الا اذا قصد موضعها من مدة السفر فيقصر وان نوا سفر او الا
ولو نوى غيرهم الا فاقامة معهم لم يصح والحاصل ان شرط الاتمام سنة السنة
والمدة والاستقلال الراي وترك السفر والتخاد الموضع وصلح جنة فيستان في فلو ان مسافر
ان تعد القعدة الاولى ثم فرضه ولكنه سأل عما اذا جاز السلاطه وترك واجب القصر
ووجب تكبيرة اقتراح النقل بالغرض وهذا لا يحمل كاحرره العتس في بعد ان فسر

اسماء باسم واسم النادر وما زاد نقل كصل الحجاز دعا وان لم يقصد بطل فرضه صار لكل
منه ترك القعدة المفروضة الا اذا نوى الا فاقامة قبل ان يقعد الثالثة بسجدة لكنه يعيد
القيام والركوع لو نوى عده فاعاد ركعتين عن الغرض ولو نوى في السجدة صادف فلا وصح
فقد المقيم بالمسافر في الوقت وبعده فاذا قام المقيم الى الاتمام لا يقرا ولا يسجد للمسهو
في الاصح لانه كاللحق والقصد تارة فرض عليه وقيل لافنية وندب للامام هذا
بخلاف الخاشعة وعندها ان العلم بحال الامام شرط لكن في خاشعة الهداية المصدي
الشرط العلم بحاله في الجملة لا في حال الابداء وفي شرح الارشاد ينبغي ان يجزى هم
بل شرط وعده الا بقصد سلامه ان يقول بعد التسليمين في الاصح بمو صلحكم فاني مسافر
لدفن توهم انه سعى ولو نوى الا فاقامة لا تتحققها بل بركعة صلاة المقيم لا يصير مقيما واما
اقتداء المسافر بالمقيم فيصالح في الوقت ويتم لا بعده فيها بغير لانه اقتداء المفترض
بالمتفعل في حق القعدة لو اذني في الاولين او القرأة في الآخرين وباتي المسافر
بالسنة ان كان في حال امن وفرادى لا بان كان في خوف وفرادى لا بان كان في خوف
لان تركه لا يوجب تخلف في السنة الحجاز والمغرب في تقدير الغرض اخر الوقت وهو قدر
ما يصح التحقيق فان كان المكلف في الغرض مسافرا وجب ركعتان والا فاربعة لان العتس في
السببية عند عدم الاداء قبله الوطن الاصل هو موطن ولادته واهله او موطنه
يطلب بمثله ان لم يبق له بالاول اهل فلو نوى لم يطل بل يتم فيها لا غير ويطل وطريق
الا فاقامة بمثله وبالوطن الاصل وبانها السفر والا اصل ان الشيء يطل بمثله وبما نوقته
لا بما دون ذلك ويذكر وطن السكنى وهو ما نوى فيها قل من نصف شهر لعدم فائدة وما صوره
الز المنعردة في البحر والمغربة المتبوع لانه الاصل لا التابع كأمارة وقاها ممرها
المحل وعنده غير مكاتب وحديث يرتق من الامير او بيت المال واجبر واسير وعزيم
وتنهد مع زوج ومولى وامير وصاحب لفت وشتر مرت قلت فعيد العتبة سلة حظ
في بحق البقية مع ما يحفظه للارتقاء في الحدي ووفاء المهر في المرأة وعدم كتابة العبد
وبه بان جواب حاد ثمة جنة كريد سنة ثمانين واللف ولا بد من علم التابع بنية المتبوع
فلو نوى المتبوع الا فاقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم على الاصح كما في المحيط وغيره
دفع المصنوع في في المصنوع عدا مولاة فلو لم يولد الا فاقامة ان اتهم صحت صلاتها
والا لا يصح على غير الاصح والقضاي حتى ايشا بالاداس سفر او حضر لانه بعد ما نوقر
لا يغير عينا للمريض بقية وبينة الصحة في مرضه بما قد فزوع سافر السلطان
فصر زوج المسافر ببلد صا مقيما على الاوجب طهرت الجانبين وبقي لعصدها يومين
تم في الاصح كصلى بلغ بخلافه كافر اسلم عده مشترك بين مقيم ومساوفا منها يا
فصر في نية المسافر ولا يقصر عليها القعود الاول ويتم احتياط ولا يتم بمقيم اصله
وهو ما بلغ قال لسانه من لم يذكر من ركعة فرض يوم وليلة فلو طالق فقاتلت

احد من عشرون والثانية ١٧ والثالثة ١٨ والرابعة ١٩ المطلقة لان الاول من
الوقت الثانية تركت والثالثة ليوم الجمعة والرابعة ليسا في **باب الجمعة** بتبليغ
المقيم وسكونها في موضع عين بكونها جازية لثبوتها بالدليل القطعي كما حققه الكمال وهو
فرض مستقل كدمن الظهر وليس بدلالة كآخره المباني مع اليسرى الذين يترشحون
وفي الخبر وقد اقيمت مرارا بعد صلاة الاربع بعد هابنية لخر ظهر حرق اعتقاد عدم
فرصة الجمعة وهو الاحتياط في زماننا وامان لا يخاف عليه معسرة منها فالاولى ان تكون
في بيته خفية وبشرط لصحتها سبعة اشيا الاول المصرو وهو ما لا يسع اكبر مساحة اهله
المكلمين بها وعليه فتوى اكثر الفقهاء بحجتي لظهور التوافق في الاحكام وظاهر المذهب
ان كل موضع له امر وقاض يقدر على اقامة الحد وكآخرناه فيها علقناه على المقتضى
وفي القسطنطيني اذن الحاكم بيت الجامع في الرستاق اذن بالجمعة اتفاقا على ما قاله الشرح
وان الفصل الحكم صار محججا عليه فيلحفظ وقتاوه بكسرها وهو ما حرمنا فصل به
اولا كآخره ابن الكمال وعنه لاجل مصالحه كدفن الموتى وكفن الخيل والمخار والمفتوى
تغيره بغيره في ذكره الولي والحق في السلطان ولومعنا امره فيجوز امرها باقامتها
الا قاتما او ما سورة باقامتها ولوعيد اولي على ناحية وان لم يجز التكملة واقتضيه
واختلف في الخطيب المحرم من جهة الامام الاعظم ومن جهة نايه هل يملك الاستفاضة في
الخطبة فقل لا مطلقا في ضرورة اولها الا ان يعرض اليه ذلك وقيل ان ضرورة جازية
والاولا وقيل نعم يجوز مطلقا بل ضرورة لا بد على من شرف القوافي لوقفة مكان الامر به
اذ نال لا يستحوذ في دلالة ولا ذلك القضا وهو الظاهر من عباراتهم في البدايع كل من ملك
الجمعة طلاقا فامته بغيره وفي النخبة في تعداد الجمعة لابن جرير اش انما بشرط الاذن لا قاتما
عندنا السجدة لا بشرط بعد ذلك بل الاذن مستحب لكل خطيب وعامة في الخبر
وما قبله الزبلي لا دليل له وما ذكره من خلاصة وعنه سره ابن الكمال في رسالة خاصة
برهن فيها على الجواز بلا شرط والخطب فيها وابدع وكثير من القواديع وفي صحيح الامير ان جازية
مطلقا في زماننا لا بد في واقع في تاريخ حسن وابعين واستقامة اذن عام وعليه الفتوى وفي السراجية
نوصي احد بعينه ان الخطيب لا يجوز الا اذا اهدى بمن له ولاية الجمعة بوجه ذلك لا بد من اذ القفل
بجماعة واقرب شيخ الاسلام مات الى مصر فخرج خلفته واصحاب الشريعة يفتون حاكم السياسة او
القاضي المأذون له في ذلك جاز لان تعيين امر العامة لهم اذن بذلك دلالة فلقاضي القضاة
بالشام ان يقبها وان يولي الخطيب بل اذن صريح ولا يقرر الماشا وقالوا يقبها امير البلد ثم الشرح
ثم القاضي ممن له ولاية قاضي القضاة ونصب العامة خطيبا بغيره مع وجود من ذكر امامه
عدمه فيجوز للصورة وجازية الجمعة بمعنى في الموسم فقط لوجود الخطبة وامر الجواز والعراق
وسكة ووجرد الاسواق والسكن وكذا كل ابيد نزلها الخليفة وعدم المقتيد بمبنى
للتخفيف لا يجوز لامر الموسم لتصور ولا بد على امور الحج حتى لو اذن الله جاز ولا

ولا بد من فوات الاستفاضة وتؤدي في مصر واحد موضع كثيرة مطلقا على المذهب وعلى القدر
شيخ الجمع للعين وامام شيخ التقدير دفع الحج وعلى الميرج فبالجمعة لمن سبق
تتمية ونفسد بالمعية كآخره في الخبر وفي الجمع الا نهزم بالطلب والاحوط سنة
لخر ظهر ادركت وقته لان وجوبه عليه باخر الوقت فنبه والثالث وقت الظهر
فقل الجمعة بحر وجه مطلقا ولولا حقا بعد زوم اوجرة على المذهب لان الوقت
شرط الابد لا بشرط الافتتاح والرابع الخطبة فيه فلو خطب قبله وصل فيه لم يصح
والخامس كونها قبلها لان شرط الشيء سابق عليه بخبره جماعة تفقد الجمعة منهم ولو
كانوا اصحابا او نيا ما فلو خطب وحده لم يجز على الاصح كما في الخبر عن الظهرية لان
الامر بالسعي ليس الا لاستماعة ولما مورجع وبخبر في الخلاصة بان يبقى حضور
واحد وكفت تحجده او تهليلة او بيشية الخطبة المنوطة مع الكراهة وقال لا بد
من ذكر طويل واقله قدر الشبهة الواجب بينها فلو جرد لعطاسة او نجسا لم تنب عنها
على المذهب كما في الشبهة على الذبيحة لكنه ذكر في الذبايح ان ينوب فتأمل وليس
خطبان خفيفتان وتكره ما دتهما على قدر سورة من طول المفضل بجلسته بينهما
بقدر ثلاث ايات على المذهب وتاكداسي على الاصح كتركه قران قدر ثلاث ايات
ويجوز بالثانية لا كالاولى ويبدأ بالقراءة ويندب ذكر الخلفاء الراشدين والغير
لا الله والسلطان وجوزوا القسطنطيني وبكره تحريما وضعه على اليس فيه وبكره تكلمه
بها الا الامر بمعروف لا يذمها ومن السنة جلوسه في محراب عن يمين المنبر وليس السوايق
وشركه السلام من خروجه الى دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوى على المنبر سلم
بحجتي وطهارة وسرعة وقابما وهل هو قائم مقام ركعتين الاصح لا ذكره الزبلي
لم يشترطها في الثواب ولو خطب جبا ثم اغتسل وصلى جاز ولو فصل باجني فان طال
بان رجع بيته فتعدى واجامع واعتسل استقبال خلاصة اى لزوما لبطون الخطبة
سراج لكن يسجي انه لا يشترط اتحاد الامام والخطيب والسادس الجماعة واقبلها ثلاثة
رجال ولوعنه الثلاثة الذين حضروا الخطبة سوى الامام بالفضل لا بد من الذكر
وهو الخطيب وثلاثة سواء بنصف فاسعوا الى ذكر الله فان نفروا قبل سجودهم وقالوا قبل التوبة
طلعت وان بقى ثلاثة رجال ولذا انى بالثا او نفروا بعد سجودهم اعدوا وادركوه
سركها او نفروا بعد الخطبة وصلى باخرين لا يطلوا وانما الجمعة والسابع الاذن العام
من الامام وهو يحصل بفتح ابواب الجامع للموازين كافي فلا يميز غلق باب القلعة اعدوا
اولا عدة قديمة لان الاذن العام مفقود لاهل وغلقه يمنع العدو لا المصلى نعم لوم يعلق
لكان لحسن كافي في مجمع الامير مع الشرح عبود المذاهب قال وهذا اولى مما في الخبر
والشيخ فليحفظ فلو دخل امير حشيا او قصره واغلق بابيه وصلى اجماعه لم تفقد الحج
ولو فحتمه واذ للناس بالدخول جاز ذكره فالامام في ذنبه ودينه الى العامة محتاج

فتبين من ترو عن الاحتياج وشروط لا فراصها شعبة تخفف بها اقامة مصر وما المتعلق
عنه فان كان يسمع المذبح عليه عند مجر وبه يفتي كذا في الملقى وقد سأل عن الولوية
تقديره بفرسخ ورج في البحر اعتبار عوده لبيته بلا كفة وصحة والحق بالمرضى المرحوم
والشيخ الفاني وحرية والاصح وجوبها على كسب ومبعض واجبر ويسقط من الآخر بحساب
لوعيدا والا لا ولواذي مولاه وجبت وقيل بخبر جوهرة ورج في البحر بخبره وذكره
بحققة وبلغ وعقل ذكرها الزبلي وغيره وليس خاصين ووجود بصير فيجب على الاعور
وقدره على المشي حرم في البحر بان سلامة احداهما كاف للوجوب لكن قال الشافعي وغيره
لا يجب على مفلول الرجل ولا سقوط عنها وعدم جنس وعدم خوف مغل شديد ووجمل
ولم يخوها ووافدها اي هذا الشرط وبعضها ان اختار العزيمة وصلوها وهو مكلف
بالعاقلة وقت فرصت الوقت لئلا يعود على موضع عدم النقص وفي البحر في افضل
الامرأة ويصلح للامانة فيها من صلح اماما لغيرها فان لم يفرغ من ربه وعنده من يثق
الجمعة بهم اي بحضوره بالطريق الاولى وحرم لمن لا عذر لصلوة الظهر فكلها امامها
فلا يكره غايه في يومها بمصر تكون سببا لقبول الجمعة وهو حرام فان فعلت بدم وسقي غير
اشباع للولوية ولو كان في المسجد لم يطل الا بالشرع وقد يقولون ان لا يخرج حاجته او مع
فراغ الامام ولم يبعها اصلا لم يطل في الاصح فالظنون به مقيد بامكان ادراكها بآب
انفصل عن باب داره والامام فيها ولو لم يدركها بعد المساء في الاصح انه لا يطل سراج
بظلمه لاصل الصلاة ولا ظهر من افدى به ولم يسع ادراكها ولا يلو فرق بين معذور
وعزير على المذهب وكثر تحريم المعذور وسببون ومساقوا وظهر بحجاجة في مصر قبل الجمعة
وبعدا لتقليل الحاجة وصورة المعارضة وافاد ان الساجد تغلق يوم الجمعة الا للحاج مع
وكذا اهل مصر فانه الجمعة فانهم يصلون الظهر بعين اذان ولا اقامة ولا حاجة ويستحب
للريض ما جازها الى فراغ الامام وكثره ان لم يوجع هو الصحيح ومن ادركها في شهيد ويجوز
سهو على القول به فيها بجمعة خلافا للحكم كآبم في العبد اتفاقا كما في عبد الفتح لكن في
السراج انه عند مجر لم يصمد ركالة ويتوى جمعة لا ظهر اتفاقا فلو نوى الظهر لم يبع اقداره
ثم الظاهر انه لا فرق بين المسافر وغيره من حيثنا واذ اخرج الامام من الحجرة ان كان والا فها
للمعذور شرح الجمع فلا صلاة ولا كلام الى تمامها وان كان فيها ذكر الظلة في الاصح حجة
قضا فائبة لم يسقط الترتيب بينها وبين الوضوء فانها لا تكرر سراج وغيره لفرضه صحة
الجمعة والا لا ولخرج وهو في السنة او بعد قتله للثلاثة الغل بتم في الاصح ويخفف القراءة
وكلامهم في الصلاة حرم فيها اي في الخطبة خلاصة وعزها فيحرم اكل وشرب وكلام ولو
سبحا او مد سلام وامر معروف بل يجب عليها ان يسبح ويسكت بل لا فرق بين قريب وبعد في
الاصح يحيط ولا يرد تخذير من خيف هلاكه لا يجب لحق ادم وهو محتاج اليه ولا انصات
لحق الله ومبناه على الساجدة وكان ابو يوسف ينظر في كتابه ويصحه والا يصح ان لا يسان بان يشير

واسه وبه عند مروة منكر والصواب ان يصل على النبي عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب
ثبوت ولا بد سلام به يفتي وكذا يجب الاستماع لسائر الخطب كالحاج وختم وعيد
على العقد وقال لا يأس بالكلام قبل الخطبة وبعد ها واذ جلس عند الثاني والخلاب
في كلام يتعلق بالآخرة اما غيره فيكره اجماعا وعلى هذا فالقرينة المتعارفة في زماننا تكرر
عنده لا عدها واما ما يعقله المؤذنون حال الخطبة من الترضي ويخبره فمكروه اتفاقا وقاما
في البحر والجمان المرق في بني عن الامر بالمعروف بمقتضى حديثه ثم يقول انفقوا رحمكم الله
فلما لا ان تجل على قولها فتنه ووجسعي اليها وترك بيع ولو مع السعي وفي المسجد اعظم
وشرا بالاذان الاول في الاصح وان لم يكن في زمن الرسول في زمن عثمان وافاد في البحر
صحة اطلاق الحرمة على المكروه بخبرها وثانها بين يديها اي الخطب افاد بوحدة الفعل
ان المؤذن ان كان اكثر من واحد لا يؤذن واحدا بعد واحد ولا يجتمعون كما في الخلا في التمر تاشي
ذكره الغنساني اذ جلس على المنبر فاذا اتم اتمت ويكره الفصل بالمدنية كونه المعنى لا يشرع
ان يصل على الخطيب لانهما كمن واحد فان فعل بان خطيبه يسان السلطان وصلى بالبحر
هو المختار لا يأس بالسفر يومها اذ اخرج من عمره في المصير فخرج وقت الظهر كذا في
الثانية لكن عبارة الظهيرة وغيرها بلفظ دخول بدل خروج وقال في شرح الميتة والصحيح
انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصلها ولا يكره قبل الزوال العزوي اذا دخل
المصير يومها ان نوى المكث بمدة ذلك اليوم بزمته الجمعة وان نوى الخروج من ذلك اليوم
قبل وقتها او بعده لا يلزمه لكن في النهار نوى الخروج بعده لزمته والا لا وفي شرح الميتة
ان نوى المكث الى وقتها لزمته وقيل لا كما لا يلزمه لو قدم مسافرا يومها على غير ان لا يخرج
يومها ولم يسأ الاقامة نصف شهر يخطب الامام بسيف في بلده فتحت به كذا والا لا كالمدينة
وفي الحديث القديس اذ افترغ المؤذنون قام الامام والسيف بشاره وهو سكي عليه وفي الخلا
ويكره ان يتكى على ثوبه وعصا فروع سبع المذا وهو باكل تركه ان خاف ثوب جمعة او مكوبة
لا حاجة رستا في سعي بريد الجمعة وخو يجردان معقم مقصوده الجمعة نال ثواب السعي اليها
وهذا يعلم ان من شمره في عبادة فالعبوة لا يغلب الا فضل خلق الشعر وقلم الظفر
بعدها لا بأس بالتحقق مالم يأت الامام في الخطبة ولم يؤذ احد الا ان لا يجرد الاوضة
امامة يتحقق اليها للضرورة ويكره التحق للوسائل بكل حال ويسأل عليها السلام عن ساعة الاجابة
فقال ما بين جلوس الامام الى ان يتم الصلاة وهو الصحيح وقيل وقت العصر والمذهب
الشافعي كما في التامر خاتمة وفيها سأل بعض المشايخ الميتة الجمعة افضل ام يومها فقال
يومها وذكر في الحكامات الاشياء ما اخفق يومها قراءه الكهف فيه ومن فتم عطية
على قوله يكره افراده بالصوم واقره ليلته بالقيام بقدرهم وفيه يجمع الارواح وشرا
القبور وما من الميت من عذاب القبر ولا يستجير فيه جرمه وفيه يرد اهل الجنة بهم مكانة ونحوه
باب العدين سمي بذلك لان الله فيه عوايد الاحسان ولعوده بالسور

غالباً أو تفادياً لا يستعمل في كل يوم فيه مرة ولذا قيل • عبد وعبد وعبد صرح بمجمعة •
وصالحين ولوم العيد والمجمعة • فلما اجتمعوا لم يلزم الا صلاة أحدهما وقيل في الأولى صلاة
الجمعة وقيل صلاة العيد كذا في الفتاوى عن الترمذي قلت قد راجعت الترمذي في صلاة
الحكمة عن العبد وبصغها لم ترض فبقته وشريع في الأولى من الحجرة بحسب صلاتها في الأصح على
من يجب عليها الجمعة بشرطها المتقدم سوى الخطيئة فإنها سنة بعدها وفي الغيبة صلاة
العبد في القرى تركه محرم أي لأنه اشتغال بما لا يصلح لأن المصطفى صلى الله عليه وسلم تقدم صلواته
على صلاة الجماعة إذا اجتمعت لأنه واجب على الجماعة كغاية وتقدم صلاة الجماعة على
الخطيئة وعلى سنة المغرب وغيرها والعبد على الكسوف لكن في البحر قبل الأذان عن الحللي المقتول
على تأخير الجماعة على السنة وأقره المصنف كانه لما كان بالصلوة لكن في آخر الأحكام ذكر
الاشياء ينبغي تقديم الجماعة والكسوف حتى على الغرض ما لم يضيّق وقتها فتأمل وتنبأ يوم
الغفل كله حلوا وترأوا فلو رويها قبل غيرها وصلاتها واستأجر واعتسأله ونظيره مما له
رجح لا لون وليس له حسن ثابت ولو غيرا بعض وأدأ فطرة صحت عطفه على كله لأن الكلام على قبل
الخروج ومن ثم أن بكلمة ثم خرج بعد الصلاة بجميع ما مرنا من الجبابة وهي
المصلح العام والواجب مطلق الوجه والخروج إليها والجماعة لصلوة العيد سنة وأما
وسمى المسجد الجامع هو الصحيح ولا بأس بأخرجه من غيرها لكن في الخلاصة لا بأس ببناء
دون غيرها ولا بأس بعوده مركبا ونذرت من طريق آخر وأضاهى بالباشنة وأكثرت
الصدقة والختم والتهنية بتقبل الله منها ومنكم ولا تنكروا ولا تكبروا في طريقتها ولا ينقل قبلها
مطلقا متعلقا بالتكبير والنقل كذا فزده المصنف على البحر لكن بعبقته في المهر ورجح بعبقته
بالجهر بشار في البرهان وقال الجهر بسنة كالأصلي وهو رواية عنه ووجهها ظاهر
قوله تعالى وتكلموا بالعدل وتكلموا بالله ووجه الأول أن رفع الصوت بالذكور يذبح فيفهم
على مورد الشرع انتهى وكذا لا ينقل بعدها في مصلحتها فأنكره عند العامة وأما
تنقل بعدها في البيت جاز بل يذبح تنقل بآربع وهذا الموضع لما العوام فلا يسمعون من
تكبيره ولا تنقل صلاة لقلعة رغبته في الخيرات بحرف في هامشه بخط لقلعة وكذا الصلاة رغبته
وبراة وقد كان عليا رضي الله عنه رأى رجلا يصلي بعد الصلاة فقبل ما عطفه يا مسير
المؤمنين فقال أخاف أن أدخل تحت الوعيد قال نعم أرايت الذي يركع عبد إذا صلى
ووقت ما من لا يقع قد روي فلو نفع قبله بل يكون نقلا محمدا إلى الزوال باستقاط
العامة فلما زالت الشمس وهو في أثناءها صدقت كافي الجمعة كذا في السراج وقد مناه في
الأشهر عشرين وصلى الإمام بهم ركعتين متبعا قبل الزوائد وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة
ولو زاد ثمانية إلى ستة عشر لأنه ما يؤمن إلا أن يصح من التكبير في ثمان يأكل ويؤاخذ
بين القرايين ويقرأ بالجمعة ولو أدرك الموت الإمام في القيام بعد ما كبر في الحائض
بأى نفسه لا بأس بوقوع ركعة بقراءة تكبير بل لا يتولى التكبير فلو لم يكبر حتى سركع

الإمام قبل أن يكبر الموت لا يكبر في القيام ولكن يكبر في الركوع على الصحيح لأن الركوع
حكم القيام فالإيمان بالواجب أو في من السقوط كالركوع الإمام قبل أن يكبر فإن الإمام يكبر
في الركوع ولا يعود إلى القيام ليكبر في طهارتها ولو عاد جني الفساد ويرفع يديه في
الركوع وإن لم يمسح بيمينه ذلك إلا إذا كبر كما كافر فلا يرفع يديه على الخمار لأن أحد
الركبتين سنة في محله وليس بين تكبيرة ذكروا ولا يرسل يديه وليست بين كل
تكبيرة بين ثلاث تسبيحات هذا يختلف بكثرة الزحام وقلة وتخطبه بعد ما خطبتين وهما
سنة فلا يخطب قبلها صرح وأما الترك السنة وما ليس في الجمعة ويكره ليس فيها ويكره والخطبة
ثمان إلى عشرة يبدأ بالتكبير في ثلاث خطبة جمعة واستسقا وكما وينبغي أن يكون خطبة
الكسوف وختم القرآن كذلك ولم أره يبدأ بالتكبير في خمس خطبة العبد وثلاث
خطبة الحج إلا أن التي بمكة وعرفة ويبدأ فيها بالتكبير ثم بالنية ثم بالخطبة كذا في خزانة
في السنة وسبحة أن يستفتح الأولى بسبع تكبيرات تقرأ في مناسبات والثانية بسبع
هو السنة وأن يكبر قبل نزول من المنبر أربع عشرة وإذا صعد عليه لا يجلس عندها معراج
وأما الناس فيها أحكام صدقة الفطر لئلا يؤذوا من لم يؤذوها وينبغي فعلهم في الجمعة التي
قبلها يخرجها في محالها ولم أره هكذا كل حكم أخرج إليه لأن الخطبة شرعت للقيام
والإصلي وحده إن قامت مع الإمام ولو لم يفتا اتفاقا في الأصح كما في نيم البحر وفيها
لغيره أي رجل أو مند صلاة واجبة عليه ولا قضاء عليه لو أمكنه الذهاب بالإمام فخرصل لأنها
تؤدى بمصر واحد بموضع كثيرة اتفاقا فان يخرج على رعاك الصلوة ولو خرج بعد ركعها
الزوال من العبد فقط من الثاني كالاول وتكون قضا الأداة كما سيجي في الأصح وحكي
الفتاوى في قولين وأحكامها أحكام الأصلي لكن شايخنا جاز تأخيرها إلى ثلث أيام التخربلا
عذر مع الكراهة وبه أي بالعذر بدونها فالعذر هنا في الكراهة وفي الفطر للصحة وكبر
بجهر اتفاقا في الطريق قبل وفي المصلح وعليه عمل الناس اليوم لا في البيت ويذبح تأخير أكله
عنها وإن لم يصح في الأصح ولو أكل لم يكره أي تحريما ويعلم الأصح وتكبير الشترق والخطبة
ووقوف الناس يوم عرفة في غير هاتين شيئا بالواقفين ليس بشيء هو تكبير في موضع الذي فتع
أنواع العبادة من فرض وواجب وسبب فتبني الإمامة وقيل بسبب ذلك كذا في مسكن قال
الماتاني لراجعه المشرف ذلك اليوم وسماع الوعد بل ووقوف وكشفه من جاز بركاهة
اتفاقا ويجب تكبير الشترق في الأصح لأمير مرة وإن زاد عليها يكون فضلا لا لصيق
صفته الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
والجواز أن الدعاء اسمعيل وفي القاموس أنه الأصح قال ومعناه مطيع الله عطف كل فريق
عبيد بلا فصل يمنع البناء أي جماعة وفتن فيها من عامه لقيام وقتها كالأصحية مستحبة
خرج جماعة النساء والعراة لا العبد في الأصح جوهره أوله من تخبر عرفة وخبره إلى عصر العيد
بأدخال الغاية حتى ثمان صلوات ووجهه على امام مقيم بمصر وعلى مقدمه سائر أوفروا

يسر عليه ما بهد واسمه بلقاءك واجعل ما خرج الميجر ما خرج عليه
وتوضع على بطنه سيفا وصدرا البلا يتفتح ويصير عنده الطبيب ويخرج من عنده الحاضر والناظر
والجلب ويعلم به جيرانه واقرباءه ويسرع في جهارة ويقرا عنه القرآن الى ان يرقع الى ان يرفع
الى العسل كافي المهتسا في مغزاة للشفق قلت وليس في الشفق الى العسل بل الى ان يرفع فقط وقطره
في البحر يرفع الروح وعبارة الزليقي وغيره نكرة القراءة عنده حتى يعسل وعلا المشرى نلادى
في امداد الفتح بقوله نثرها للقران عن نجاستها الميت يتجسد بالموت قبل نجاسته حيث وقيل
حدث وعليه ينبغي جوازها كقراءة الحديث ويوضع كمانا كاشير في الاصع على سر حجر وركب
الى سبع فقط فتح كلفه وعند موته في ثلاث الاثنية ولا في القبر وكثرة قراءة قرآن عنه الى ان
عسله عبارة الزليقي حتى يعسل وعبارة النهز قبل عسله ويستوردته الغليظة فقط على الظاهر
من الرواية ويصل مطلقا الغليظة والخضرة ويصح صحح الزليقي وغيره ويعسلها تحت خرقه السرة
بعد لقح خرقه مثلها على يد سحرمة المسس كالنظر ويجرد من ثيابها كمانا وعسله عليه السلام
في خمسة من خواصه ويوصى من يوم بالصلوة بلاصة خمسة واستان للخرج وقيل يعقلان في خمسة
وعليه العمل اليوم ولو كان حينا وواضعا ايضا وفيضا صلا انفاقا ختمها للطهارة كما في امداد الفتح
سقطا من شمس المقدسي وسيد ابو جهم وتيسر راسه ويصب عليه ما مغل في ليد وورق البنون
او خوص يصفه شكون الاثنان ان يسير والا فاقطع مغل ويغسل راسه ويغسله بالحصى ينفذ
بالقران ان وجد والا فبالصابون ويخوه هذا الوجها شعر حتى لو كان امرءا وليد لا يعقل
ويطبخ على سياره لبيد ابيمنه فيغسل حتى يصل الى الماء النقي منه ثم على عنبه كذلك ثم يجلل
مسندنا بالابن المفعول اليه ويمس بطنه وفقا وما خرج منه فيغسله ثم بعد احقاده فيحكه على
شعره لا يسير ويغسل وهذه غسله ثالثة فيحصل المسنون ويصير عليه الماء عند كل اجتماع
ثلاث مرات لما امر وان مراد عليها ونقص جازا ذالوجبة ولا بعدا غسله ولا وضوءه بالخارج
لان غسله ما وجب برفع الحدث بلقاء بالموت بل بغسله بالموت كسائر الحيوانات الدموية الا ان
المسلم يظهر بالفضل كوامته وقد حصل حجر وشعر يجمع وينشف في ثوب ويغسل الخوض وهو
يقع الحاء العطر المركب من الاشيا الصلبة غير عفران وورس نكرهاها للرجال وجعلها في الكفر
جعل على راسه ويحبه ندبا وكذا في راسه كوامته ولا يسير شعره أي نكره ذلك تحريما
ولا يقص ظفيرة الا المكسورة لا شعره ولا يفتن العطن على وجهه وفي مخارقه كد سدر
وقيل واذا نكح ونقص بده في جانبيه لا على صدره لانه من عمل الكفار ابن مالك وتيسر وجها
من غسلها ومنها لا من النظر اليها على الاصع منه وقالت الائمة الثلاثة يجوز ان عليها غسل
فاطمة رضي الله عنها هذا الجوز على بقا الوجهة لقوله عليها السلام على سبب ونسب فيقطع بالموت
الاسمي ونسب مع ان بعض الصحابة نكروا عليه شمع الحج للصبي وهي تمتع من ذلك ولو ذم
بشرط بقا الزوجة يتخلو في المولد والمدينة والمكانة فلا يغسلونه ولا يغسلون على المشهور
يجزي والغسل في الزوجة صلاحه غسل جالة الغسل كحال الموت فيمتنع من غسله لو بات قبل موته واذا

تعدت ثم السمت واستانه بشهوة نزل النكاح وجازها غسله لو سلم روحه الحسية فبات
فالسمت بعد غسل مساح اعتار الحيلة الحياة وجد سرس دمي واحد شقبة لا يغسل ولا
يعسل عليه بل يدفن الى ان يوجد اكثر من نصفه ولو لا راس ولا افضل ان يغسل الميت بمحانا
فان البقي الغسل الاخر جاز ان كان تمتع به ولا لا يغسله عليه وينبغي ان يكون حكم
الحمل والمضار كذلك سراج ولو غسل الميت بغير ربة اجزا الى اعلا راسه لا اسقاطا للعرض
عن ذمة الكفيلين وكذا قالوا لو وجد ميت في الماء فاد من غسله ثلاثا الا انما يغسل يجره
في المايعة الغسل ثلاثا فتح وتعليه بفيدانهم لوصوله عليه باعادة فله صاع وان لم يسقط
ويجوز عنهم فقدره في الاختيار لا يصل فيه غسل الملائكة لادوم عليه السلام وقالوا
لوايه هذه سنة موباكم فزوع لولم يدركه مسلم امكان ولا علامة فان في دارنا غسل واسط
عليه ولا الا اختلط موتا نكفرا ولا علامة اعتبر الاكثر فان استوا وغسلوا واختلف في
الصلوة عليهم ومحل دفنهم كدفن ذمية حلي من سلم قالوا ولا يحوط دفنها على حدة ويغسل
ظلمها للقبلة لان وجهه الولد نظرها ماتت بين رجال وهو بين شيا يحمي فان لم يكن
فالاخيبر بخرقه ويحم الخنثى المشكل لومرها والا فكله فيغسله الرجال والنساء يجمع لتقد
ما وصل عليه ثم وحدوه غسلوه وصلا ثانيا وقيل لا وليس في الكفن كما زار وقص وعادة
ونكره العامة للميت في الاصع يجزي واستحسنها المتأخرون والعلماء والاشراف ولا بأس بالزيادة
على الثلاثة ويحسن الكفن لحديث جنوا الكفن الموت فانهم يترأوا ويرون فيها غيرهم ويتفاجرون
بحسن كفانهم ظهيرة ولها درع اي قميص وازار وخمار ولها ذرة خرقه تربط بها يدها
ويطبخها وكذا يترأه الشمر ولها ذرة في الاصع ولها ثوبان وخمار وكبره اقل من ذلك وكفن الصغار
لها ما يوجد واقله ما يعم البدن وعند الشافعي ما يسترا العودة كالحل بسط اللقافة الا ان يمسح
الاشراف عليها وبعضه ويوضع على الاثار ويلفن بساوه ثم يعميه ثم اللقافة كذلك ليكون الايمن على
اليسر وهي ليس الدرع ويجعل سرها صغيرين على صدرها ثوبه اي الدرع والخمار وثوبه
اي الشعر تحت اللقافة ثم يغسل قامة ويعقد الكفن ان خيف ان يشاره وخشي مشكل كرامة
فيه اثم الكفن والحجم كالحل والبراق كالبالغ ومن لم يراق ان كفن في واحد جاز والسقط
يف ولا يكتن كالعضو من الميت وادعى ميتوش طري لم يتفق يكتن كالدلي لم يدفن مرة بعد
اخرى وان قصع كفن في ثوب واحد والى هنا صار المكفون احد عشر والثاني عشر الشهيد
ذكرها في الجني ولا بأس بالكفن بمرور وكان وفي الشياخ برور وعرف ومعه طواراة بكل
ما يجوز للسيد حال الحيوة ولصاحبها او ما كان يصلي فيه وكفن من لا مال له على من يجب
عليه نفقته وان فقد وادعى قدر ميراثهم والخلع في الزوج والفوى على وجوب كفتها
عليه عند الثاني وان تركت ما لا خاتمة ويحجر في الجواز الظاهر لا نكسوتها وان لم يكن
تمت من يجب عليه نفقته في بيت المال فان لم يكن بيت المال مجهورا ومنظرا افعلى السطين كفتها
فان لم يقدر واسا لو الناس له ثوبا فان فضل شيء مرد للمصدق ان علم والاكثر منه مثله

والا تصدق بجهنم وظاهره انهم لا يجب عليهم الاسود كفن الضرورة لا الكفاية ولو كان في مكان
ليس فيه الا واحد وذلك لولا ان يكون له كفاية لا يلزمه تكفنه به ولا يخرج الكفن على ملئت
المشروع والصلوة عليه صحتها كفاية بالاجماع ينكح شركها لانه انكح الاجماع فتبين
وعن وعجزه فانها فرض كفاية بشرطها سنة اسلام الميت وطهارة ماله بل عليه التراب
فيصلى على قبره بلا غسل وان صلى عليه او لا استحبنا وفي القينة الطهارة من النجاسة في قبره
وكدن ويمكن وستر العورة شرط في حق الميت والامام جميعا فلم يوجبها له بل طهارة والقوم بها اعد
ونكسها لانه لو لمات امرأة لسقط فرضها بولده وشروطها ايضا حضوره ووصفه وكونه امام
المصلي فلو تصاع على غائب ومجول على مخدات وموضوع خلفه لانه كالا امام من وجهه دون وجه
لصحتها على الصلوة النبي عليه السلام على النجاشي لغويته وحضوره وصحته لو وضعوا
الراس موضع الرجلين واسا وان تقردوا ولو لحظوا القبلة صح ان يخرجوا والامام في مقام
السعادة وكنهه شأن التكبيرات الاربعة فالاولى كمن ايضا لا شرط فلما لم يخرجنا الاخرى
عليها والقيام فخرج قاعا بل عذروا مستها ثلاثه التمجيد والتبارة والدعاء فيها ذكره الرازي
وعجزه وما فيها كمال من ان الدعاء كمن والتكبير الاول شرط سرده في البحر بضمهم بخلافه
وهي فرض على كل مسلم ما نكح اربع نكاح وقطاع طريق فلا يصلوا ولا يصلي عليهم اذا اقبلوا
في الحرب ولو بعد صلي عليهم لانه احد وقصاص وكذا اهل عصية مكافى بمصر لئلا يسلح
وحنان خلق غيرهم فحكمهم كالبغاة من قتل نفسه ولو بعد الفصل ويصلى عليه به بقى وان كان
اعظم وزرارة قاتل غيره ورجح الكمال قول الثاني بما في مسلم انه عليه السلام ان يوطئ قتل نفسه
فلما يصلى عليه لا يصلى على قاتل احد ابوابها ثمة والخصة في النهي بالبغاة وهي اربع تكبيرات
كل تكبيرة فائمة مقام ركعة يرفع يديه في الاولى فقط وقال ائمة بائع في كل ما يبنى بعدها وهو
سبحانك اللهم وسبحك ويصلى على النبي عليه السلام كما في المشرقة بعد الثانية لان تقديمها سنة
الدعاء ويدعو بعد الثالثة بدعاء الاخره ولما نزل في وقوفه في الاسلام مع ائمة الايمان لانه
سبق على الانقياد فكان دعاء في حال الحياة بالايمان والانقياد واما في حال الوفاة فالانقياد وهو
العمل غير موجود وسلم بلادها بعد اربعة تسليمين نوايا الميت مع القوم والكل لا تكبر
زلمي وعجزه لكن في البدائع العمل في زماننا على الجهر بالتسليم وفي جواهر الفتاوى يجهر
بوحدة ولا قراءة ولا تشهد فيها وعين الشافعي الفاححة في الاولى وعندنا يجوز بنية
الدعاء ويكره بنية القراءة لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام وافضل صغورها اخرها اظهارها
للتواضع ولو كبر امام جنته لم يبلغ لانه منسوخ بمثل الموت حتى يسلم معا اذا سلم به بقى
هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ نابعه وسوى الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في العبد ولا
يشغفر فيها لصبي ويجوز ومعه لعدم تكليفه بل يقول بعد دعا البائعين اللهم
اجعله لنا فرقا بيننا وبين اي سائق الى الخوض لئلا يما وهو دعاله ايضا بتقديمه في الخبر
لا سيما وقد قالوا ان الصلوة لا لا يوسل لها اثر في التعليم ولعله دخل بضم

القول الصحيح خبره وشافعا متفقا مقبول الشفاعة ويقوم الامام بدعاء الصلوة مطلقا
للرجل والمرأة لانه محل الايمان والشفاعة لاجله والمسوق بعض التكبيرات لا يكبر في
الحال بل ينظر تكبير الامام ليكره بعد الافتتاح لما مر ان كل تكبيرة ركعة والمسوق لا يكره
بما مر وقال ابو يوسف لا ينظر الى الحاضر في حال التسمية بل يكبر تكافا للترجمة لانه كما المذكور
ثم يكبر ان هاتما بعد الفراغ يسقا بلادا ان خشي رقع الميت على الاعناق وما في البحث من
ان المدرك يكبر لكل حال شاة شهر فلو جاز المسوق بعد تكبير الامام الرابعة فانت الصلاة
لقد ذكر الدخول في تكبيرة الامام وعندنا يوسف يدخل بقا الترجمة فاذا سلم الامام كبر ثلاثا
كافي الحاضر وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره واذا اجتمعت الخيارات فافوا الصلاة على كل
واحدة اولى من الجمع وتقديم الافضل افضل وان جمع جاز ثم ان شاء جعل الخيارات صفا واحد
وقام عند فضلهم وان شاء جعلها صفا مابلي القليلة ولعل خلف واحد بحيث يكن صدق
جنازة مما على الامام ليقوم بمجد ركنه وان جعلها درجته لاجل حصول المقصود وراى
الترتيب المهود خلفه حالة الحياة فقرب منها لا افضل فالأفضل الرجل مما يليه فالصبي
فالمخفى فالبالغة فالمرهقة والصبي لم يقدم على العبد والعبد على المرأة واما ترتيبهم
في قبر واحد للضرورة فيعكس هذا فيفضل مابلي القليلة فيجوز تقديمه في الصلاة عليه لعله
نحضره وانابه وهو امر المصطفى القاضى ثم صاحب الشرط ثم خليفة ثم خليفة القاضى
ثم امام الخي فبما هم وذلك لتقديم الولاء واجب وتقديم امام الخي مندوب فقط بطلان
يكون افضل من الولي والا فالولي والى كافي للبحثي وشرح الجمع لمصنفه وفي الدراية
امام المسجد الجامع اولى من امام الخي ام مسجد محلة فهو ثم الولي بترتيب عصوبة الانكاح
الا لا ب تقدم على الابن اتفاقا الا ان يكون عالما والاب جاهلا فالأسن اولى فان لم يكن
ولى فالزوج ثم الخيران وسوى العبد اولى من ابنة الخلقا ملكه والفتوى على بطلان الوصية بفضل
والصلوة عليه وله اى المولى ومثله كل من يقدم عليه من باب اولى لانه لغيره فيها لا حق
فيملك اباطاله الا اذا كان هناك من ليسا وبه فله اى ذلك المساوى ولو اوصفت المنع بشاركة
في الحق اما البعيد فليس له المنع فان صلى غيره اى الولي ممن ليس له حق التقديم على الولي ولم
يتبعنا لولى اعدا الولي ولو على قبره ان شاء لاجل حقه لا لاسقاط العرض ولذا قلنا ليس
صلى عليها ان يعيد مع الولي لان تكرارها غير مشروع والا اى وان صلى من لحق التقديم كفاية
او ابدا واما ما حى ومن ليس له حق التقديم وتابعدا لولى لا يعيد لانهم اولى بالصلوة منه
وان صلى هو اى الولي يحق بان لم يجز عليه لا يصل غيره بعده وان حضر من لم يقدم لكونها
حق اما لوصلى لولى بمحضرة السلطان مثلا اعاد السلطان كافي للبحثي وغيره وفيه حكم صلاة
منه لا ولاية له لعدم الصلاة اصلا فبقي على قبره مالم يترك وان دفن واهل عليه التراب
بعينه صلاة اوها بلا غسل او من لا ولاية له صلى على قبره استحسانا مالم يعلب على القبر
من غير تقدير هو الاصح وظاهره انه لو شك في نفيته صلى عليه لكن في المهر عن محمد لا كان

شهادة كل من يملكه شريكه في كل من يملكه شريكه
وكل من يملكه شريكه في كل من يملكه شريكه
وكل من يملكه شريكه في كل من يملكه شريكه
وكل من يملكه شريكه في كل من يملكه شريكه

ان يغفر الله اليه وصلى الله عليه وسلم ان يكتب في جنته وصدره **بسم الله الرحمن الرحيم**
فعل ثم شري في المنام فقال لما وصفت في القبر جاني ملائكة العذاب فلما راوا مكتوب
على جنتي بسم الله قالوا استمن من عذاب الله **باب الشهيد** فعيل بمعنى مفعول لان
مشهود له بالجنة او فاعل لان من عذبه فهو شاهد وهو كل مسلم طاهر فالحال
ان رأت ثلاثة ايام غسلت والا لا لعدم كونها حيا ولم يعد عليه السلام غسل خطيئته
بفعل الملائكة دليل قصته ادم قتل طالبا لعن جرحه اية ما يوجب العاصي ولم يجب
بنفس القتل ما بل فاصح حتى لو وجب المال بعرض كالصالح او قتل الابنية لا سقط
الشهادة ولم يرت فلارت غسل كاسي وكذا يكون شهيد الوفاة باع او حربي او قاطع
طريق ولو نسبيا او غير الله حارص فان مقولهم شهيد ما بالي الذي تفرقه لان الاصل فيه شهيد
احد ولم يكن كلهم قتل سلاح او وجد جرحا متسا في معركتهم المراد بالجرم اية علامة القتل
كخروج الدم من عينيه او ذنبه او صلصا في الامن افندا وذكره او دبره او صلصا جليدا في
منه ملاصق للمكفن ويزاد ان يغسل ما عليه عن كف السنة وينقش في الجمل ان يتم كلفه
المسنون ويغسل عليه بلا غسل ويدفن بدينه وشيابه بحيث يرملوهم بكلمهم ويغسل من واحد
فيلاد في مصر او قرية في اى موضع يجب فيه المدينة ولو في بيت المال كالمقول في جامع
وشارع ولم يعلم قاتله او علم ولم يجب العاصي فان وجب كان شهيدا كن قتل المصوص
ليلا في المصرا فان لا قسامة ولا دية في العلم بان قاتله المصوص غاية الامر ان عينه
لم تقم فليحفظ فان الناس عنه غافلون او قتل مجدا وقصاص او يغسل وكذا استغفر او
افتراس سبع اخرج وارث وذلك بان اكل او شرب او نام او تداوى ولو قليلا او اوى
خيمة او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل ويقدر على اديها او نقل من المعركة وهو يعقل
سوا وصلحها او مات على الايدي وكذا الوقام من مكانة الى مكان اخر يدافع للفرق وطى
الحلل او اوصى بامور الدنيا وان يامور الآخرة لا يصير مريضا عند مجيئه وهو الاصح جهره لانه
من احكام الاموات او باع او اشترى او تكلم بكلام كثير ولا فلاح وهذا كله اذا كان بعد انقضاء
الحرب ولو فيها اى في الحرب لا يصير مريضا شئ مما ذكر وكل ذلك في الشهيد الكامل والا فالمرث
شهادة الآخرة وكذا الحب ويحوى ومن تضاد العدو فاصاب نفسه والفرق والفرق والغريب
والمهدوم عليه والمبطون والمطعون والفسا والميت ليلة الجمعة وصلح ذات الحب ومن
مات وهو يطلب العلم وقد عدمه السوطي نحو ثلاثين **باب الصلاة في الكفنة**
في الباب زيادة على الترجمة وهو حسن يصح فرض ونفل فيها وفرضها ولو بلا ستره لانه
القبلة عندها هي العروة والهوى الى عنان السماء وان كره الثاني للمريز تركه المتعظم شرفا
او جماعة وان وصلح اختلفت ويحرمهم في النوح الى الكعبة الا اذا جعل قضاء الى وجه
امامه فلا يصح اقتداءه لقدم عليه ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل والجنس اسم
يكرهه في اربع ويصح لو تحلقوا حولها ولو كان بعضهم محرف اليها من امامه ان لم يكن في

وقصة خطبة وبعث ان يجامع اهل
جزيرة فبن ادم يغسل الى السجدة
كفاد ورسيد حاله الخفاة في بعد
عسل على السجدة حصول الخسل بفعل
المذكر كمن تغبر او سدا

جانبه ثم خضع حكما ولو قف مسامنا الوكن في جانب الامام وكان اقرب لم رد وينبغي العباد
اختياطا للرجح جهتها الامام وهذه صورة **باب الصلاة** وكذا لو اقدم من خارجها
امام فيها والباب مفتوح صح لانه كفاية في الجواب **باب الزكاة** فترانها
بالصلوة في اثنين وثمانين موضعا في التزويل وليل على قائل الاتصال بينها وفرضت في البيت
الثانية قبل فرض رمضان ولا يجب على الابناء اجماعا وهي لغة الطائفة والتمنا وسرعان
تمليك خرج الاباحة فلو اطعم بيما ناولا الزكاة لا تجزئه الا اذا دفع اليه المعلوم كالمكساة
بشرط ان يعقل القبض الا اذا حكم عليه بنفقةهم جرمال خرج المنفعة فلو اسكن فقيرا
داره ستة ناولا لا تجزئه عن الشارع وهو ربع عشر يضاب حتى يخرج النافلة والنفقة
من سبل فقير ولو مفرها غير هاشمي ولا مولاة اى معتق وهذا معنى قول الكثر تمليك
المال اى القنود الخراصة شرا مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه فلا يدفع لاصد وفرضه
الله تعالى بيان لاشترط الميت وشروط اقرضا عقل وبلوغ واسلام وخيرية والعلم به ولو حكما
ككونه في دارنا ونسبه اى سبب فقرضا ملك نصاب حتى يسبه للحو لانه عليه
تمام بالوقع صفة ملك خرج مال المكاتب قتل لانه خرج باشرط الحرية على المطلق يتصرف
الكامل ودخل ملكا بسبب جنبيه كغصب خطله اذا كان له غيره مفضل عديت في دينه
فان عن دين له مطالب من جهة العباد سوا كان الله كزكاة وخراج واللعن وكفالة او مولا
ولو صادق تزيعة المولى للفرق او نفقة لزمته بقضا او رضا بخلاف دين بذر وكفارة وحج
لعدم المطالب او يمنع الدين وجوب عشر وخراج وكفارة وقارة عن حاجة الاصلية لان
المشغول بها كالمعدوم وفرضه ابن ملك ما يدفع عنه الهلاك كتحقيق كذا او تقدير كدته
نام ولو تقدير بالعدرة على الاستمنا ولونابيه وفرضه على سبب بقوله فلا زكاة على مكاتب
لعدم ملك التام ولا في كسب مادون ولا في موهون بعد قبضة ولا في ائتماره التجارة
قبل قبضة ومدينون للعبد بقدر دية في الزايد ان بلغ نصا با وعرض الدين كالهلاك
عند مجر ورحم في البحر ولوله نصب صرف الدين لاسيدها فقنا ولو احنا سافر في اقلها زكاة
فان استوا كاربين شاة وحسن الجحيز ولا في ثياب البدن المحتاج اليها للمدفع الحر والبرد
ابن ملك واثاث المنزل ودور السكنى وهوها وكذا الكتب وان لم تكن لاهلها اذالم بنو القارة
عيران لاهلها اخذ الزكاة وان ساوت نصبا الا ان تكون عزيزة ورحم وتفسير او
تريد على التجنين منها هو المختار وكذلك الات المحترفين الا ما سبق اشرعنا كالفصول في
فقه الزكاة بخلاف ما لا يسي كهابون يساوى نصبا وان حال الحول وفي الاشياء الغنية
لا يكون عنها ككتب المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع له ولا في مال مفعود وحله بعد
سنتين وساقط في بحر استخراج بعدها ومعضوب لا يثبت عليه فلوله بنية يجب له ما في
الا في غيب السابعة فلا يجب وان كان الغاصب ينفق اخايتة ومدفون في بركة لى مكانه
ثم تذكره وكذا الدبعة عند غير معارفه بخلاف المدفون في خمر واختلف في المدفون

لعله عليه السلام حاتوار بعشر
اموالكم ففرضنا ايتين عشرين فخرج
العشرية خمسة دراهم

فلم يعمد الى الجزاء المالك بدينار لثلاث
وجوده العشر جلي

تدفع للفرق اى يموت او طلق او يتولد
ميتي

ففي زكاة فان لم يملك من العباد وجو
السلطان في الاموال انما حرة وفرضه وجو
للموكل في الاموال الباطنة بغير جدي

في كرم وارض مملوكة ودين كان حجارة المدبولين سين ولاينة عليه ثم صارت لها ان ترفع عند
 قوم وقده في مصرف الحاشية بما اذا حلف عليه عند القاضي ما قبله يجب لماس في وما عند
 مصادره اي يلزمه وصل اليه بعد سنين لعدم له والاصل فيه حديث على زكاة في مال
 الضار وهو ما لا يمكن الاستغناء به مع بناء الملك ولو كان الدين على مقي على مفسر ومفسر
 اي يحكمه بالفساد وعلى جاحد عليه بنية وعن محمد لا زكاة وهو الصحيح ذكره ابن مفلح
 وغيره لان البنية قد لا تقبل وتعلم به فاقضى سيجي ان المعنى به عدم القضا بعلم القاضي
 فوصل الى ملكه لزم زكاة ماضى وينفصل الدين في زكاة المال وسبب لزومها انما توجه
 الخطاب يعني قوله ان الزكاة وشروطه اي شرط اقتراض اداها بحلول الحول وهو
 في ملكه ومثنية المال كالدراهم والدينار لغيرها التجارة باصل الخلفة فتكون الزكاة كيف
 ما استكمها ولو للنفقة او للتوهم بقدها الا في اربعة اشياء في العوض ما صرحا ولا بد
 مقارنتها لعقد التجارة كما يحى اولها بان يشترى عينا بغير التجارة او يوردها الى التجارة بعوض
 فبغير التجارة بلائنه صرحا واستثنوا من اشترى البنية ما يشترى المضارب فانه يكون للتجارة
 مطلقا فانه لا يملك بملكها غيرها ولا يقع بنية التجارة فيما خرج من ارضه العشرة والخارجية
 او المستأجرة او المستعارة للتجارة المحقق بشرط صحته اياها بنية معاينة له اي لا د
 ولو كانت المقارنته حكما كالودع بلائنه ثم نوى والمال قائم في اليد لغيره ونوى عند الدفع
 للوكيل ثم دفع الوكيل بلائنه او دفعه للذي لم يدفعها للفقير حاز لان المعترضة الاخر
 ولذا قال هذا فلو لم يكن ثم نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل صح ولو دخل
 زكاة موكبه ضمن وكان سبورا الا اذا وكله الفقير والوكيل ان يدفع لولده الفقير
 وزوجه لالنفقة الا اذا قال ربهما ضمن حيث شئت ولو صدق بدراهم بنفسه
 اجز ان كان على نية الجوع وكانت دراهم الموكل قائمة ومقارنته بغير ما وجب كله
 او بعضه ولا يخرج عن العهدة بالقرن بل بالاد للفقير او يصدق بملكه الا اذا نوى نذر
 او واجبا لغيره ببيع ويضمن الزكاة ولو صدق ببيعة لا تسقط حصته عند الثاني خلافا لثالث
 واطلعه نعم العين والدين حتى لو بالفقير عن النصاب صح وسقط عنه واعلم ان الدين
 عن الدين والعين عن العين وعن الدين بخوف واد العين عن الدين وعن دين بغيره لا يجوز
 وجبة الجواز ان يعطى مديونة الفقير زكاة ثم ياخذها عن دينه ولو اشترى المدبوت
 مديرة واخذها لكونه ظفر بجنس حصه فان ما نفع دفعه للقاضي وجبة التكليف
 بها الصدق على فقير ثم هو يكتف منكون الثواب لهما وكذا في تعمير المسجد وتماثيه في
 حل الاشياء وافترضا عمري اي على التراخي وصححه السابق وغيره وقيل لوروى
 اي واجب على الفور وعليه الفتوى كما في شرح الوصاية فيما ثم يتاخرها بلا عدد
 وترد شهادته لان الامر بالصرف الى الفقير اعمه فزينة الفور وهي ان يدفع حاجته
 وهي محلة فليتحجب على الفور لم يحصل المقصود من الايجاب على وجه التمام

وفي زكاة الحول ليس بشرط الوجوه
 او لا وابل الوجوه الاداء
 بتقصير زكاة
 امر ذكره

وتما في البيع لا يبقى للتجارة ما ي عبد مثلا اشتراه لها فتوى بعد ذلك خدمته ثم ما نواه
 للخدمة لا يصير للتجارة وان نواه لها لم يبعده بغير ما فيه الزكاة والفرق ان التجارة عمل
 فلا تتم بغير دالينة بخلاف الاول فانه ترك العمل فيتم بها وما اشترى لها اي التجارة كان لها
 المقارنة البنية لعقد التجارة لا سورت ونواه لها لعدم العقد الا اذا تصرف فيها نواه
 فبني الزكاة لا يقرن البنية بالعمل الا الذهب والفضة والسائمة لما فيه الخاتمة لو ورث سائمة
 لزمه زكاةها بعد حول نوى والا وما ملكه بصفته كعتبة وصبة وكناح وطلع وصلى عن قود
 بقيد القود لان العبد للتجارة اذا قبله بعد حوا ودفع به كان المدفوع للتجارة الخاتمة وكذا
 كلما يورث به مال التجارة فانه يكون لها بلائنه كاهم ونواه لها كان لها عند الثاني والبيع
 ان لا يكون لها بدائع وفي اول الاشياء ولو قارنت البنية بالبيع بدل مال بالمال لا يقع على البيع
 لا زكاة في الباقي والظاهر وان ساءت الاتفاق الا ان تكون للتجارة والاصل انما عا
 الجبر والسوا لم ينمى بنية التجارة بشرط عدم المانع المودى الى السعي بشرط معاينتها
 لعقد التجارة وهو كسب المال بالمال بعقد شرا او اجارة او استقراض فلو نوى
 التجارة بعد العقد واشترى شيئا للخدمة نواه ان وجد ربحا بابه لا زكاة عليه
 كما لو نوى التجارة فيما خرج من ارضه كاهم وكما لو اشترى ارضا خراجية نواه التجارة وتحت
 ومنه ربحا وبذر للتجارة لا يكون للتجارة لقيام المانع **باب السائمة** هي
 لرابعة وشرا للكشفة بالرعي المباح ذكره الشافعي في اكثر العام المقصد الدر والنسل
 ذكره الزبيدي وشرا في الحظ والزبادة والسمن ليعم المذكور فقط لكن في البدائع لو اسامها
 للمح لا زكاة فيها كما لو اسامها للحلي والركوب ولو للتجارة ففيها زكاة والتجارة ولعلم تركوا
 ذلك لغيرهم بالحكمين فلو علمتها نصفه ولا تكون سائمة ولا زكاة فيها للشك في الحول
 وبطلان زكاة التجارة بمجملها بالموسم لان زكاة السوايم وزكاة التجارة مختلفا قدرا
 وسببا فلا يبيح حول احدهما على الاخرى فلو اشترى لها اي للتجارة ثم جعلها سائمة اعتبر
 او الحول من وقت الجعل للموسم كما لو باع السائمة في وسط الحول وصدقه يوم يجزها او غير
 جازها او ينفقه ولا نفقه عنده او يعرض ونوى بها التجارة فانه يستقبل حولها خروجه وفيها
 ليس في سوايم الوقف والمحل المسئلة زكاة لعدم المالك ولو في المواشي العبي ولا مقطوعة
 العوام لانها ليست سائمة نوا لابل بكسر الباء وتسكن مؤنثا لا واحد لها من لفظها والبنية
 اليها ارجح بجنى وهو ما يستبان منسوب الجنت لغيره ويزاب شاه وبما بين النصابين
 عفو وفيها اي الخنثى وعشرين بنت مخاض وهي التي طلعت في السنة الثانية سميت به لان امها تكون
 غالباً ما عاها جازها في وقت وتلائين الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طلعت
 في الثالثة لانا امها تكون ذات لبن لاحزى غالبا وفي ست واربعين الى ستين
 حقة بالكسر وهي التي طلعت في الرابعة وخمسة وستين الى خمس وسبعين
 حذوة بفتح الذال المعجمة وهي التي طلعت في الخامسة لانهما تجوز اي تقبل سنة اللبن وفي

فرد في لزوم التجارة
 عدم مال في المؤد الى الثاني فان ما خرج
 من ارضه العشرة او غير جبر
 والخدمة او الخواص فلو وجب فيه
 الزكاة ايضا لزوم البنية على
 قينة فلو كان في غير سنة
 بسائمة الجوز المقدر

عطف تفسير على الآية
 قوله ولعلم اني لول من يورث
 السائمة يقول في الذي يورث
 بالشرع في اكثر سنة
 قوله وادانته عند ما لا زكاة
 فانه يورثه من جازها
 قوله وقيل يوم الضريبة على الحول
 على حد من يورثه في ذلك اليوم
 بالحقه ولا يورثه من يورثه
 كانه لا يورثه الا من يورثه
 في هذه المدة لا من يورثه
 في غير هذه المدة الذي هو قول
 الرافضيين الذي هو قول حنبل

ست وسبعين الى اثنين بثلثون وفي احدى وتسعين حقان الى مائة وعشرين كذلك
على الله عليه وسلم لا يكره في بيعه ثم استئناف الغريضة عندنا فيخرج في كل خمس
خمس شاة مع الخمسين ثم في كل مائة وخمسين واربعتين بنت مخاض وحقان ثم في كل
مائة وخمسين ثلاث حقان ثم استئناف الغريضة بعد المائة والخمسين في كل خمس
شاة مع الثلاث حقان ثم في كل خمس وعشرين بنت مخاض مع الحقان ثم في ست وثلاثين
بنت لبون سبعين ثم في مائة وست وتسعين اربع حقان الى مائتين ثم استئناف الغريضة بعد المائتين
اذا كانت استئناف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين حتى يجب في كل خمسين حققة ولا تجزئ ذكر الابل
الا بالحققة للذوات مخلوق البقر والغنم فان المال يخرج **باب زكاة البقر** من البقر المكنون وهو الشتر
سمي به لان شتر الارض كالشتر لا ينثر الارض ويفرده بقرقة والشاة الوحيدة نقصا البقر والظاير
ولو شاة من وحشي واهلية مخلوق عكسه وحشي بقر وعزها فانه لا يعد في المضار
ثلاثون سائمة غير شريكة وفيها بيع لا يذبح امر وهو ذو سنة كاملة او شاة في
اربعين سنين وستين او سنة وفيما زاد على اربعين يحسب في ظاهر الرواية عن الامام
وعنه لاشي فاما ذوات الستين ففيها نصف ما في ثلاثين وهو ثوبان والشاة وعده المفقود
عن الشاة ببيعها القدر في كل ثلاثين ببيع وفي كل اربعين مسنة الا اذا اختلف
كائة وعشرين فيخبر بين اربع اشعة وثلاث سنات وهكذا **باب زكاة الغنم**
منشق من الضميمة لان ليس لها الالة الدفاع فكانت غنية لكل ظالم يضاهي الغنم ضانا او معز
فانما سوا في تكيل المضاي والاضحية والربا لا في اد الوجع والايامان اربعون وفيها شاة
نعم الذكور والانثى وفي مائة واخرى وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه ونسبة
الرابع مائة اربع شياه وما بينهما عفو ثم بعد بلوغها اربع مائة في كل مائة شاة الا غير نهاية
ويؤخذ في زكاتها اعي الغنم التي من الضان والمعز وهو ما تمت له سنة لا الجذع الا بالحققة وهو
ما اتي عليه اكثرها على الظاهر وعند جواز الجذع من الضان وهو قولهما والدليل بحججه ذكره
الكامل والشي من البقر ابن سنين ومن الابل بن خمس والجذع من البقر ابن سنة ومن الابل ابن
والجذع من البقر ابن سنة ومن الابل ابن اربع ولا شاة في جيل سائمة عندها وعده المفقود خائنة
وعزها ثم عند الامام هل لها مضاب مقدار الاصم لا لعدم المنفعة ولا في الغنم والجم
سائمة اجماعا ليست التجارة فلو لم يكن لها من العرض ولا في عوامل وعلة فانه كن الملو
للتجارة ولا في جيل بنتين ولد الشاة وفضل ولد الناقة وتحول بوزن سنود ولد البقرة
وصورة ان يموت كل كذا ويجمع الحول على ولادها الصغار الاستاكبير ولو واحد ويجب
ذلك الواحد ما لم يكن جديا فلزم الوسط وهذا كما سبقها ولو تعدد الوجع وجبا كذا
فقط ولا يكفل من الصغار خلافا للثاني ولا في عفر وهو ما بين المضاب في كل الاموال وضاه
بالسواميم ولا في هالك بعد وجوبها ومنع المسامحة في الاصم لتمامها بالعين لا بالذمة وان هلك
بعضها سقطت حظه ونصير فالحق الى العفو ولا شاة الى مضاب بلية ثم وفي تجزئ المستهلك

تدرك كذا كذا
تدرك كذا كذا
تدرك كذا كذا

وقد اختلفوا في
الاجزاء دون خمس
والاكثر من خمس
لان النصف والثلث
تقع على الذكر والذكر

تدرك كذا كذا
تدرك كذا كذا
تدرك كذا كذا

تدرك كذا كذا
تدرك كذا كذا
تدرك كذا كذا

تدرك كذا كذا
تدرك كذا كذا
تدرك كذا كذا

بعد الحول لوجه العدوى ومنه ما لو جسد عن العلف والمالح هناك فيضن ما يع
الغرض والاعارة واستبدال مال التجارة بمال التجارة بعد هلاكه وبغير مال التجارة والسابعة
بالسابعة المستهلكة وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر يخرج وفطره وتذوق وكفارة غير الاعاق
واقعة القيمة يوم الوجوب وقالوا يوم الاله وفي السوايم يوم الاداء الجعا هو الاصم ويقوم
في البلد الذي المال فيه ولو مفارقة في اقرب الامصار اليه فمع والمصدق لا ياخذ الا
الوسط وهو على الاذن وادى الا على ولو كره جديا فيخذ وان لم يجد المصدق وكذا ان وجد
فان يقد اتفاقا ما وجب من ذات سن دفع المالك الا في مع الفضل جبر على الساعي لانه دفع
بالقيمة او دفع الا على وسرد الفضل بل لا يجزئ في شرط الرضى هو الصحيح سراج او دفع
القيمة ولو دفع ثلاث شياه سمان عن اربع وسقط جازر المسفاد ولو بقيه اوارث وسط
للول بضم الى مضاب من جلته فيزكبه بحول الاصل ولو ادى زكاة نفقة ثم اشترى به سائمة
لا يضم ولو له مضابا لم يضم احدها كمن سائمة ومزكاة ولف درهم وورث الغاضمت
الى ثوبان حولا ورجع كل يضم الى اصله اخذ البغاة والسائر الجار زكاة الاموال الظاهرة
كالسوايم والعشر والخراج لا اعادة على اسرارها ان صرف المأخوذ في محله الا في ذكره
والا يصر فيه فاعلمهم ديانته فيما بينهم وبين الله اعادة غير الخراج لانهم مصارفه واختلف
في الاموال الباطنة في الولولجية وشرح الوهابية المعنى به عدم الاجز او في المبسوط الاصم
الصحة اذا سوى بالدفع لظلمة زماننا الصدقة عليهم لانهم بما علمهم ومن الشاة فقول الحق
البرج بالصيام للكمارة بيمينه ولو اخذها الساعي جبر لم يصح زكاة كونه بلا اختيار ولكن
بحجبه بالجنس ليدوي بنفسه لان الكراهة لا باقية الا في الشر وفي الجنس المعنى به سقوطها
في الاموال الظاهرة لا الباطنة ولو سخط السلطان المال المغصوب بماله ملكه فيجب الزكاة
فيه ولو رث عنه لان الخلط استهلكه اذ لم يمكن تميزه عند الخرج وانه ارفع اذ لم يخلوا
ماله عن غضب وهذا اذا كان له مال غير ما سخطه بالخلط منفضل عند بلوغه في دينه والا فلا زكاة
كالوكان الكل خبيثا كما في المهر من الخواشي السعدية وفي شرح الوهابية عن البراوية بما يحسن
اذا صدق بالخرام القطعي اما اذا اخذ من انسان مائة ومن اخر مائة وخططها ثم يصدق
لا يكون له بليس حرام بعينه بالمقطع لاسم له بالخلط ولا يخلو في مضاب زكاة السنين
والضبط صحيح لوجوه السبب وكذا يخلو عشر نمره او ثمره بعد الخرج قبل الادراك واختلف
فيه قبل النبات وطلوع الثمرة ولا يخلو كالحول وكذا يخلو خراج راسه وتمامه في الزهر وان
وصلت اليه المفقود قبل تمام الحول وامان اوارث ذلك لان المعبر بكونه مضر فاوقت المضر
البيت لا يدره ولو عرس في ارض الخراج كما قاله بيم الكرم كان عليه خراج الزرع يجمع الغاوى
ولا شاة في مال الصبي يخلو بفتح اللام وكذا شاة لمن يخلو بفتح الكسر ومن يضارى العرب
وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح وقع منهم كذلك ويؤخذ في زكاة السائمة الوسط لظهور
ولا الكرام ولا يؤخذ من تركته بغير وصية لفقد شرطها وهو الشاة وان وصى بها اعتمر من

ملا الى طرية السون فبقيته ومال تجارة
ملا فابره سائمة خارجة من الارض

الثالث الا ان يجزى الورثة وهو لها اى الزكاة ثم يخرج عن القبة لا تسمى وسعي المصنوع
 في العين ثلث اى ادى الزكاة اولاً بغيرها لان وقتها العمل بشاء **باب زكاة المال**
 الذهب المهور في حديثها ثلث اربع عشرة اموالكم فان المراد به غير السائمة لا است
 زكاتها غير مقدرة به نصاب الذهب عشرون مثقالاً والفضة مائتا درهم كل عشرة دراهم
 وزن سبعة مثاقيل والدينار عشرون قراطاً والدرهم اربعة عشر قراطاً والقرط ثمانين مثقالاً
 يكون الدرهم السبعين مثقالاً ومثقال مائة مثقالاً فيكون الدرهم ثلثة اسياع درهم
 وقيل بقي في كل بلد وزنهم واستحقاقه في سقرات السبع والعشر ذكراً وذكراً
 لا يمتها واللازم ههنا في مذهب كل منهما ومعلوم ولوتبرأ او طلقاً مطلقاً صاحب الاستعمال
 او الاول والتجمل والمفقة لانها خلفاً اثماً فمن كرها كيف كانا وفي عرض تجارة فيمنه نصاب
 الحلة صفة عرض وهو هنا باللس بغداد واما عدم صحة البنية في حق الارض الحرة فليقام
 المانع كما قد مثلاً لان الارض ليس من العرض فبنية من ذهب وورق اى فضة مضروبة فافاد
 ان القول ان يكون المسكوك غلوا بالعرف مع ما احدثها ان استويا فلو احدثها اروج
 تعين التقويم به ولو بلغ احداهما دون الاخر تعين ما يبلغ ولو بلغ باحدهما
 نصاباً وحسباً وبالآخر اقل قوتهما بالانفع لغیر سراج ربع عشرة جزء فلهذا لا يمتها
 بضم الحاء بحاله في كل اربعين درهماً وفي كل اربعة مثاقيل قراطان وما بين الخمس
 الى الخمس عفو وقال اما نراد بحاله وهي مسئلة الكسود وغالب الفضة والذهب فضة وزنه
 وما غلب غشته منها يقوم كالعرض وتشرط بنية البنية الا اذا كان بخلص من ما يبلغ نصاباً
 او اقل عنده ما يتم به او كانت اثماً سراجاً وبلغت نصاباً من ادى بقدر تجب سركانه
 فيجب والا فلا ويختلف في الغش المساوى والمختار لروىها احتياطاً خائفة ولذا لا يساع
 الاوزان واما الذهب المخلوط بفضة فان غلب الذهب فذهب والا فان بلغ الذهب
 والفضة نصابه وجب وشروط كل النصاب ولو ساعه في طرق الحول في الاصل لا ينفاد
 وفي الاصل لا يوجب فلا يضر بقضا نية من فلو حله كله بطل الحول واما الدين فلا يقطع
 الحول ولو مستغراً وفيه العرض للتجارة بضم الحاء في التمين لان لكل التجارة وضعا وجعلها
 بضم الذهب الى الفضة وتكونه بجمع الثانية قيمة وقال لا بالاجر اقله مائة درهم
 وعشرة دنانير قيمتها مائة واربعون تجب ستمه عنده وحسنة عندها فاهم ولا تجب
 الزكاة عندنا في نصاب مشترك من سائمة ومال تجارة وان صحت الخلطة فيه بالتخاذ
 اسباباً لاسامة التسعة التي يجمعها اوصى من يشيع وبيانه في شرح الجميع وان
 تعدد النصاب تجب اجاعاً وتراجعان بالحصص وبيانه في الحاوى فان بلغ نصاب احداهما
 نصاباً بركة دون الاخر ولو غلبه وبين ثمانين مثقالاً ثمانية اسياع لا تسمى عليه لانه مما
 لا يقسم خلافه للثاني سراج واعلم ان الدين عند الامام ثلاثون قروى ومتوسط وضعيف
 فيجب زكاتها ثم اذا تمت نصاباً وحال الحول لكن لا حوزاً بل عند قبض اربعين درهماً

قوله الفضة فضة نارية القدر المذكور فيها
 ان كانت مثقالاً فيجب زكاة ربع درهم
 وان كانت مثقالاً فيجب زكاة ربع درهم
 وان كانت مثقالاً فيجب زكاة ربع درهم

قوله اربعين درهماً فيجب زكاة ربع درهم
 وهو المهور في حديثها ثلث اربع عشرة اموالكم
 فان المراد به غير السائمة لا است زكاتها غير مقدرة به نصاب الذهب عشرون مثقالاً

قوله الفضة فضة نارية القدر المذكور فيها
 ان كانت مثقالاً فيجب زكاة ربع درهم
 وان كانت مثقالاً فيجب زكاة ربع درهم
 وان كانت مثقالاً فيجب زكاة ربع درهم

من الدين القوي كقرض وبدل مال تجارة ككل قبض اربعين درهماً بمره درهم وعند قبض
 ما بين منه لغيرها اى من بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط كمن سائمة وعبيد خدمته
 ورجلها ما هو مشغول بغيره الاصلية كطعام وشراب واملاؤه ويعتبر ما يقضى من الحول
 قبل القبض في الاصح وشبهه مال وورث دينا على رجل وعند قبض ما بين مع الحول
 بمره اى بعد القبض من دين ضعيف وهو بدل غير مال كجودية وبدل كتابه وخلع الا
 اذا كان عنده ما يضمنه الى الضعيف كامر ولوا براد الدين المدون بعد الحول فلا زكاة
 سواء كان الدين ثوباً ولا خائفة وقيله في المحيط بالمعسر ما لموسر فهو سهل ولا يلحظ
 بحر قال في النهز وهذا ظاهر في ان تقديره للطلوق وهو غير صحيح في الضعيف كما لا يخفى
 ويجب عليها اى المرأة زكاة نصف مهر من نقد مردود بعد مفق الحول من الف
 كانت قبضة مهر ثم ردت النصف لطلاق قبل الدخول فنزكى النكاح لما تقر ان النفقة
 لا تنقضي في الفسوخ والعقود وتسقط الزكاة عند موهوب له في نصاب مرجع فيه
 مطلقاً سواء رجع بقضا او غيره بعد الحول لورود الاستحقاق على عين الموهوب ولذا
 لا يرجع بعده لانه قد قبضه لانه لا زكاة على الواهب اتفاقاً لعدم الملك وهو من الخيل ونها
 ان يبدل لطفه قبل التمام يوم **باب العاشر** قيل هذا من تسمية الشيء باسمه
 بعض احوال ولا حاجة اليه بل العشر علم لما ياحظه العاشر مطلقاً ذكره سعدى اى علم
 جنس هو حرم مسلم بهد يعلم غزوة لولية اليهود على الاعمال غير هاشمى لما فيه من شبهة
 الزكاة فادرك على الحاشية من المصوص والقطع لان الحاشية بالحيارة نصه لاسام على الطوبى
 لسا فزين خرج الساعى فانه الذى يسمى في القابل لياخذ صدقة المواشى في اما كرها
 لياخذ الصدقات تعليب العبادة على غيرها من التجار بوزن بخار المار بى باسول الطاهرة
 والمباطنة عليه وما ورد من ذم العشار محمول على الاحتياط من انكر تمام الحول وقال لم
 التجارة او على دين محيط ومنقص النصاب لان ما ياحظه زكاة معراج وهو الحق بحجر
 ولذا اطلقه المصر وقال ادبت الى عاشر الحز وكان عاشر آخر محققاً وقال ادبت انا
 الى الفقير الى مصر لا بعد الخروج لما يأتى وحلف صدق في الكل بلا اخراج براه في الاصح
 لاشياء الخلق حتى لو اى على خلاف اسم ذلك العاشر وحلف صدق وعملت عدواً ولو
 ظهر كذب بعد سبعين اخذت منه الا في السوام والاموال الماطنة بعد اخر اجها من
 البلد لانها بالاخراج المحقق بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها للامام فيكون هو الزكاة
 والاول ينقلب فلا يباحها منه بقوله لقول عمر لا ينشأ على الناس متاعهم لكنه يحلف
 اذا تم وكل مال صدق فيه مسلم ما صدق فيه ذمى لان لهم مالنا الا في قوله
 ادبت انا الى فقير كعدم ولا يلة ذلك لا يصدق حرق في شئ الا في ام ولله وقوله لعلام
 يولد مثله لثقله هذا ولدى لنفد المالبية فان لم يولد عتق عليه وعشر لانه اقرب الموت
 فلا يصدق في حق غيره والا في العاشر اخر وعشر عاشر اخر ليل يودى الى

شرح الحاوى

[illegible]

في البحر

قولہ فاسرہو الذی ما یخلفہ فی الاقرار
 واصرارہ علی قیاس الیہ فی الایجاب
 فیہ کل اوتیہ فتویٰ حاکم
 شریف جہدک اوتیہ
 الکلیۃ بالضم ہو لیدیک لکری لست لکم
 جمیع ما یتذکر الیہ

سنة كالمشور عليه التعميم

لا يجوز له انما قاتل عن الغابة وعرضها لكن حرم الزيلعي جواز النطوع لانه فتح يحرم نفسه
مصر فاوان بان قاتل انه عبده او مكاتبه او جريحه ولو ساء ما اعادها المار وان كان غاصا
او كونه ذميا او ابنه او ابنة وامرته او هاشمي لا يعد لان في عاقبة وسعه حتى لو وقع ببلد
تحرل بجزان اخطا وكره اعطا فغيره بيا او اكثر الا اذا كان المدفوع الممدونا وكان صاحب
عيا لا يحث لوفقه عليهم ولا يحسن كراهه ولا يفضل بعد دية نصاب فلا يكره فتح وكره نقلها
الا الى قرانه بل في الظاهر لا تقتل صدقة الرجل وقرانه مجاور حتى يديهم ضد حاجتهم
او الحج او صلح او اروع او افق المسلمين او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى بلد علم وفي
المعراج المصدق على العالم الفقير افضل والى الزهاد او كانت مهجلة قبل تمام الحول فلا يكره جوار
ولا يجوز دفعها لاهل المدع لان مفوت المعرفة من جهة الداء بل في مفوت المعرفة من جهة الصدا
مجم الفنا والى كالا يجوز دفع مكره الرأى لولده متى من الزنا وكذا الذي نقاه اخشا ط
الا اذا كان الولد من ذات روح معروف فضولين واكل في الاشياء ولا يحل ان يسل شيئا من المهر
من له فوفد لومه بالفعل او بالقوة كالصحيح المكتوب وبما معطيه ان علم بحاله لا عاينه على الجرح
او سأل المكسرة او لا شغل له عن الكسب بالجماع او طبع العلم جاز لا يحث جاز فوفد فوفد دفع
ما يفتيه بوم عن السؤال واعشار حاله من حاجة وعيال والمعتري في الزكاة تقرا مسكنا
المال وفي الوصية مكان الموصى وفي الفطرة مكان المودى عند جرحه وهو الاصح لانه لا يمت
سروهم تبع لراسه دفع الزكاة الى اصبيان اقربا به بغير علمه او غير علمه او غير علمه او غير علمه
جاز لا اذا نض على الموقوفين ولو دفعها لاخته زوجها على تزويجها لم يبلغ نصابا وهو على غير
ولو طلق لم يمنع عن الاداء الجواز والاحراز ولو دفعها للمعلم الخليفة ان كان بحيث يعمل له
للمعلم بعهده صحيح والا لا ولو وضعها على كفيه فالتبها الفجر اجاز ولو سقط ما له فوفده
فغير فرضي به جاز ان كان يعرفه والمال قائم خلاصة باب صدقة الفطر من اضافة
لحكم بشرطه والفطر لفظ اسلامي والفطرة مولد بل قيل لحن وامرهما في السنة
التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليها السلام يجتنب قبل الفطر يومين يامر باخراجها
ذكرة السمعي يجب وحدث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه فذر للاجاء
على ان منكرها لا يكفر موسعا في القرعة اصحابا وهو الصحيح بخلاف المدعي مع علان الامر
باداها مطلق زكاة على قول كاهر ولومات فاذا ما واد جاز وقيل بمقتضى يوم الفطر
عينا بعده يكون قضاء واختاره الكمال في خبره ووجهه في مؤخر الصار على كل حال وسئل
مجتوا حتى لو لم يجزها ولها وجب الاداء بعد البلوغ ذي نصاب فاضل عن حاجة الاصلية
كدية وجوب عياله وان لم يتزوج كما روي بهذا النصاب حرم الصدقة كما روي ويجب لا يجز
ونفقة المحارم وانما بشرط التمكن لان جرحها بقدره ممكنة هي ما يجزى بعد التمكن من الفعل
فلا يشترط بقاها لبقا بالوجوب لانها شرط محض لا بقدره معينة هي ما يجب بعد
التمكن بصفة البسر فغيره من العسر الى البسر فيشرط بقاها لانها شرط في معنى العلة

هذا كله اريد انهم مشبهة في زكاة
وذلك المشبهة في الصفة
توكلوا معقود الفطرة من حرمة الله
بما لا دليل عليه فكيف تقدره لان
مفوت من الجرح المحرفة من حرمة
الصفة لا يحث

انما اذا نض على الموقوفين او نض على انما
فصل بالانشارة والسرور انما
لوم من النشارة والسرور انما
فصل بالانشارة والسرور انما
اولا فانظر على

فانما يشرها
نفي

لا يجوز له انما قاتل عن الغابة وعرضها لكن حرم الزيلعي جواز النطوع لانه فتح يحرم نفسه
مصر فاوان بان قاتل انه عبده او مكاتبه او جريحه ولو ساء ما اعادها المار وان كان غاصا
او كونه ذميا او ابنه او ابنة وامرته او هاشمي لا يعد لان في عاقبة وسعه حتى لو وقع ببلد
تحرل بجزان اخطا وكره اعطا فغيره بيا او اكثر الا اذا كان المدفوع الممدونا وكان صاحب
عيا لا يحث لوفقه عليهم ولا يحسن كراهه ولا يفضل بعد دية نصاب فلا يكره فتح وكره نقلها
الا الى قرانه بل في الظاهر لا تقتل صدقة الرجل وقرانه مجاور حتى يديهم ضد حاجتهم
او الحج او صلح او اروع او افق المسلمين او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى بلد علم وفي
المعراج المصدق على العالم الفقير افضل والى الزهاد او كانت مهجلة قبل تمام الحول فلا يكره جوار
ولا يجوز دفعها لاهل المدع لان مفوت المعرفة من جهة الداء بل في مفوت المعرفة من جهة الصدا
مجم الفنا والى كالا يجوز دفع مكره الرأى لولده متى من الزنا وكذا الذي نقاه اخشا ط
الا اذا كان الولد من ذات روح معروف فضولين واكل في الاشياء ولا يحل ان يسل شيئا من المهر
من له فوفد لومه بالفعل او بالقوة كالصحيح المكتوب وبما معطيه ان علم بحاله لا عاينه على الجرح
او سأل المكسرة او لا شغل له عن الكسب بالجماع او طبع العلم جاز لا يحث جاز فوفد فوفد دفع
ما يفتيه بوم عن السؤال واعشار حاله من حاجة وعيال والمعتري في الزكاة تقرا مسكنا
المال وفي الوصية مكان الموصى وفي الفطرة مكان المودى عند جرحه وهو الاصح لانه لا يمت
سروهم تبع لراسه دفع الزكاة الى اصبيان اقربا به بغير علمه او غير علمه او غير علمه او غير علمه
جاز لا اذا نض على الموقوفين ولو دفعها لاخته زوجها على تزويجها لم يبلغ نصابا وهو على غير
ولو طلق لم يمنع عن الاداء الجواز والاحراز ولو دفعها للمعلم الخليفة ان كان بحيث يعمل له
للمعلم بعهده صحيح والا لا ولو وضعها على كفيه فالتبها الفجر اجاز ولو سقط ما له فوفده
فغير فرضي به جاز ان كان يعرفه والمال قائم خلاصة باب صدقة الفطر من اضافة
لحكم بشرطه والفطر لفظ اسلامي والفطرة مولد بل قيل لحن وامرهما في السنة
التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليها السلام يجتنب قبل الفطر يومين يامر باخراجها
ذكرة السمعي يجب وحدث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه فذر للاجاء
على ان منكرها لا يكفر موسعا في القرعة اصحابا وهو الصحيح بخلاف المدعي مع علان الامر
باداها مطلق زكاة على قول كاهر ولومات فاذا ما واد جاز وقيل بمقتضى يوم الفطر
عينا بعده يكون قضاء واختاره الكمال في خبره ووجهه في مؤخر الصار على كل حال وسئل
مجتوا حتى لو لم يجزها ولها وجب الاداء بعد البلوغ ذي نصاب فاضل عن حاجة الاصلية
كدية وجوب عياله وان لم يتزوج كما روي بهذا النصاب حرم الصدقة كما روي ويجب لا يجز
ونفقة المحارم وانما بشرط التمكن لان جرحها بقدره ممكنة هي ما يجزى بعد التمكن من الفعل
فلا يشترط بقاها لبقا بالوجوب لانها شرط محض لا بقدره معينة هي ما يجب بعد
التمكن بصفة البسر فغيره من العسر الى البسر فيشرط بقاها لانها شرط في معنى العلة

تدريسي يروي عن جرحه في الزكاة

المرس يروي عن جرحه في الزكاة

فول وان جرك

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فقط
الانسان لا يفهم
شيئا بدون
مكتبي

جوفہ

قوله لا تلهيكم دياركم ولا أموالكم عن ذكر الله
عالم بغيره اه جليل

قوله ان يحل الرجوع على المستوف قال
في التمهيد سمعت من بعض اهل المواظبة ان
قوله المراجعة يجب بانها بالمراجعة
ولا بأس بآخيتها
حقيق

ایں اہم تصوفہ صوفیہ یوری الی الاوقار
کافی امداد الفتاۃ ۲

بشرب من ماء من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
ويشرب من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
والمسألة في شرب الماء من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
فان قال لا يكفي كذب باقصر ايام الشاق فان لم يجد الحنفية بالعقل حتى يصير مرض فافطر
في كفارة قولان فيه وفي البرازية اوصام عجز عن القيام صام وصلى فاعاد جمعا بين العبادتين
فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم وقد ذكرنا منها خمسة وهي الكراهة وخوف
هلاك او نقصان عقل ولو لم يطق اوجع شديدا وسقطت ساقا سفيها شربا ولو لم يطق
او ساهل او مرض امكانه او ضيقا على المظاهر خافت بخلية الظن على غشها او ولدها وقيد المهن
تبعه لان الكمال بما اذا تعبدت للاضجاع او مرض طاف الزيادة لمسه ويصح خاف المرض وخاف
خاف الضعف بخلية الظن بما ردة او عجزه او خاف طبعه حاذق مسلم مستورا وفاقوا في النهي
جواز التقبيل بالكلية وفيما ليس فيه بطلان إعادة قلت وفيه كلام لان عدم قطع المسلم كفارة
يتقرب بهم وفي الخبر عن الظاهر بل لو ان منع من انشال امر المولى اذا كان يخرجها عن اقامة
الغرض لا ينهيهما على اصل الحرية في الغرض الفطر يوم العذر لا المسافر كاسي وقصيرا لرواها
ما ذكره ابو داود وبلا ولا لا على الترمذي ولذا حاز القطع قبله بخلاف قضاء الصلاة ولو حادها
الثاني وقولهم لا على القضاء ولا فدية لما مر خلافا لثالثا وفيه كذا في الصوم لا يتوان بقوله
ولغيره معنى التبر لا افضل فيقتل ان لم يصبره فان شق عليه وعلى رفقته فافطر فضلوا فدية الحجة
فان ما نوافيا في ذلك العذر فلا يجزئهم الوصية في الفدية لعدم دركهم عدة من ايام
اخر لو ما نوافيا بعد سوا العذر وجبت الوصية بقدر دركهم عدة من ايام اخرجوا ما من فطر بعد
نحوها عليه بالا ولا في فدية الصوم وثبتت في الموت القضاء بالموت فلو فاته عشرة ايام فقد على
خمس فداها فقط بوصية من الثلث متعلق بقدر وهذا الولد وارث والا فمن اكل فبستاف
واذا لم يوص بغيره وليه جاز ان شاء الله ويكون الثواب للمولى اختيارا وان صام او صلى عند الموت
لا حديث لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن نعلم كذا يجوز لو تبرع عند وليه بكفارة
بين او قتل باطعام او كسوة بغير اعتقاد لما قبل من الزام الولد للميت بلا رضاه وفدية كسوة
وتركها في قضاء الغوايت الصوم يوم على المذهب وكذا الفطرة والاعتكاف والوجوب بغيره بكل
يوم كالفطرة ولو لم يجز والحاصل ان ما كان عبادة بدنية فان الوصي يتبعه عند عدمه عن كل واحد
كالفطرة والمالكية كالزكاة حتى جاز عند القدر والوجوب والمركب كالحج عنده جاز من مال الميت بحر
ولشيخنا في الصاخر عن الصوم للفطر بعدد وجوبه ولو في اول الشهر وبلا فقد فطره كالفطرة
لوموسر ولا في فقهنا الله هذا اذا كان الصوم اصلا بفسه وجوب ما دا برحق لو لم يدر الصوم
لكفارة بمن او قتل من جاز لم يجز الفدية لان الصوم هناك عن غيره ولو كان مسافرا فاته فدية
الا فانه لم يجب الا بيا ومنه فدية حتى لان استمرار الفطر في الحنفية وهل ياتي الا بيا في الفدية

بشرب من ماء من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
ويشرب من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
والمسألة في شرب الماء من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
فان قال لا يكفي كذب باقصر ايام الشاق فان لم يجد الحنفية بالعقل حتى يصير مرض فافطر
في كفارة قولان فيه وفي البرازية اوصام عجز عن القيام صام وصلى فاعاد جمعا بين العبادتين

قوله المشهور نعم واعنده الكمال ولزم نفل شرع فيه قصد كافي في الصلاة فلو شرع خطا
فا فطر او فورا فلا قضاء اما لو مضي ساعة لزمه القضاء لا بنفسه صار كانه نوى المعنى عليه
في هذه الساعة تجب فيه حتى اذا وقضا اي يجب تمامه فان فسد ولو لم يضره في الاصح
وجب القضاء الا في العبد من ايام الشرب في ايام الصوم ودينه صام بغير شرع ففطر
لاني اما الصلاة فلا يكون مصليا ما لم يسجد بالكلية المهي ولا يخطو الشارعي بفطر
لا عذر في روايته وهي الصحيحة وفي اخرى محل اشهد ان يكون من ياتيه القضاء واختارها
الكمال ومن تاج الشريعة وصدرها في الوفاة وشربها والضيافة عذر للمصنف والمصنف اذ
صاحبها لا يرضى بغيره وحضره وشاذا بتركه الا فطره فقط والالهو العبد من المذهب طهر
ولو حلف وجعل على الصام بطلا في امره ان لم يفسد فطر ولو كان صام بقضاء لا يجزئ على العبد
برازية وفي الخبر عن النجدة وغيره اذا كان قبل الزوال ايامه فلو الا للاحد ابو
العصر لا بعده وفي الاشياء دعاه احد لخرانه لا كرهه فطره لو صام بما عجز فطره صام ولا يقصر
المرة فلو الا ما في الروح الا عند عدم الضرر به ولو فطرها وجب القضاء باذنه او بعد البيوت
ولو صام العبد وما في حكمه بلا اذن المولى لم يجز وان فطره فقه باذنه او بعد العلق ولو نوى
مسافر الفطر ولم يتوفا قام ونوى الصوم في وقتها قبل الزوال مع مطلقا ويجزئ الصوم لو
كان في رمضان لزوال المرض كيجب على مقيم اتمام صوم يوم مبتدئ من رمضان ساو فبما في ذلك
يوم ولكن لا كفارة لو فطره منها للشبهة في اوله واخره الا اذا دخل مصره لثنيته فافطر
فانه يكثر ولو نوى الصيام الفطر لم يكن مغفرة كالمركب ولو نوى التكلم في صلته ولم يتكلم بشرح
الوصية قال وفيه خلاف الشافعي وقضى ايام عماده ولو كان الاثما سقر الشريعة امتداده
سوى يوم حدث الاثما في اول ليلة فلا يقضيه الا اذا علم ان لم يسه وفي الجفون ان لم يسوق
الشهر فقه ما مضى وان استوعب جميع ما يمكن انشا الصوم فيه على ما لا يقضي مطلقا للحرج
ولو نذر صوم الايام المنبهة او صوم هذه السنة صام مطلقا على المختار ووقوا بين المذنب والشرع
فيها فان نفس الشرع معصية ونفس النذر طاعة فقص ولكن انظر الايام المنبهة وجوبها بما
عن المعصية وقضاها استمالا للوجوب وان صامها خرج عن عهده مع الحرمة وهذا اذا نذر
الايام المنبهة فلو بعد ما لم يقض شيئا مما لم يدر بما في السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نكح
السنة وشرب الشاي ففطره كانه بنفسه استباحه وبعدد الوافط بوما جاز من المعصية
ولو لم يشرب الشاي بغير حرمته ولا يفتن ولا يخرجه صوم الحنفية في هذه الصورة واعلم
ان صيغة النذر تجزئ العين فلذا كانت ست صور ذكرها بقوله وان لم يؤت به للصوم
شيئا ونوى النذر فقط دون العين ونوى النذر ونوى ان لا يكون بمسكان في هذه الثلاثة
صور نذر فقط لعمارة بالصفة وان نوى العين وان لا يكون نذر كان في هذه الصورة
يتم فداها عا على تسع وعشرة كفارة يمين ان افطر لحشة وان نواها ونوى العين بلا
في المذنب كان في الصوم نذر او يمين حتى لو افطر في القضاء المذنب والكفارة للمسلم

بشرب من ماء من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق

بشرب من ماء من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
ويشرب من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
والمسألة في شرب الماء من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
فان قال لا يكفي كذب باقصر ايام الشاق فان لم يجد الحنفية بالعقل حتى يصير مرض فافطر
في كفارة قولان فيه وفي البرازية اوصام عجز عن القيام صام وصلى فاعاد جمعا بين العبادتين

بشرب من ماء من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
ويشرب من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
والمسألة في شرب الماء من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
فان قال لا يكفي كذب باقصر ايام الشاق فان لم يجد الحنفية بالعقل حتى يصير مرض فافطر
في كفارة قولان فيه وفي البرازية اوصام عجز عن القيام صام وصلى فاعاد جمعا بين العبادتين

بشرب من ماء من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
ويشرب من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
والمسألة في شرب الماء من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
فان قال لا يكفي كذب باقصر ايام الشاق فان لم يجد الحنفية بالعقل حتى يصير مرض فافطر
في كفارة قولان فيه وفي البرازية اوصام عجز عن القيام صام وصلى فاعاد جمعا بين العبادتين

بشرب من ماء من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
ويشرب من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
والمسألة في شرب الماء من غير ان يشاق او اغسل الشرب عند الشاق ويريق شربا من غير ان يشاق
فان قال لا يكفي كذب باقصر ايام الشاق فان لم يجد الحنفية بالعقل حتى يصير مرض فافطر
في كفارة قولان فيه وفي البرازية اوصام عجز عن القيام صام وصلى فاعاد جمعا بين العبادتين

فلا يكون الجواز هذا الجواب غاية الامر ان
النذر يقتضي البصر لحد واليمين لغيره
جوابي

رمضان

رمضان أي تسعة كفاية كما في البرهان وغيره لا قراها بعد الكفار على ما يفعله من العبادة
يسمي في غيره من الأديسة هو بمعنى غير الموكدة وشرط الصوم للصحة الأول اتفاق فقد على
الذهب فلونذر اعتكاف لم يصح وإن روي معها اليوم لعدم مجليته للصوم ما لو رويها اليوم
بمع الفرق لا ينجي بخلافه قالوا في ندره ليلة ونهارا فإنه يصح وإن لم يكن الليل بخلافه
لصوم لأنه أدخل نهارا وأعلم أن الشرط في الصوم مراعاة وجوده لا الحاحه والشرط قصد فلو
دأب اعتكاف شهر رمضان لم يدره وجهاه صوم رمضان عن صوم الاعتكاف لكن قالوا لو
سام قطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لانقضاء من أوله قطوعا فقد جعله واجبا
أن لم يفتك رمضان المعين ففرض شرعا غيره بصوم مقصود لعود شرطه إلى الكمال الأصلي
يجز في رمضان لغز ولا في ولجب سوى قصر رمضان الأول لأنه خلف عنه وتحقيقه في
الأصول في بحث الأمر قاله فغلا ساعة من الليل أو نهارا عند مجز وعوضا هو الرواية عن الإمام
الثالث على السليحية وببعض الساعات في عرف الفقهاء جزء من الزمان لا جزء من أربعة وعشرين
بقوله المجنون كذا في غزير الأذكار وغيره فلو شرع في نغلة ثم قطعها ليلانه نفسا أو
بغير شرطه الصوم على الظاهر من المذهب وما في بعض المعتبرات أنه يلزم بالشرع مفرغ
على الضعيف قاله المص وغيره وحرّم عليه أي على المعتكف اعتكافا واجبا ما التعل فله الخروج
أن منه لا يسطر كالمخرج الأحكام الإنسان طبيعة يكون وغايطه وعسل لو احتلم
ولا يمكن الاعتكاف في المسجد كذا في النهر أو شرعة كعبه وإذا ن لم يؤمنه وأب للمارة خارج
المسجد والجمعة وقت الزوال ومن بعد منزله أي معتكف يخرج من وقت بدركه ما مستباحكم
في ذلك سرية وبستر بعد ما رابعا وساعا على الحاقق ولو مكث أكثر لم يعتكف لأنه لم يحل له
وكره من غير الحاجة ما التزمه بلا ضرورة فلو خرج ولونا ساعا زمانية لأصلية كافر
لا بد فرسند بنفسه لا إذا اعتد بالردة واعتبر أكثر النهار قالوا وهو الاستحسان وبحسب
فيه الكمال وإن خرج بعد ريفيل وقوعه وهو ما لا يعتد به بعد ما مالما فيلج كالمخرج
وأهتد مسند منقطع للأثم لا البطول والالكان النسان أو لعدم الفتا كتحقيقه أكل
خلافه لما فضله الزليعي وغيره لكن في الشهر وغيره جعل عدم الفساد لأهتد به وطلوع جماعة
والخاص كرها الاستحسان وفي الماتر حاشية عن الحجة لشرط وقت التذكار يخرج لعادة من غير
وصلة حجارة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ وحض المعتكف بكل وقت وشرب ونوم وقد
احتجاج اليد لنفسه أو عياله فلو تجارة كره كبيع وكحاح ورجعة فلو خرج لأجلها فقد عدم
الضرورة وكره أي يخرجها لأنها محل طلاق فتمت بحج احضار مبيع منه كأكراه فيه سبابة بغير الاعتكاف
مطلق للمني وكذا أكله وشره لا العز سبابة وقد قد منه قبل الوتر لكن قال في الكمال
لا يكره الأكل والشرب والنوم فيه مطلقا ويحرم في الجحى وكره يخرجها صحتنا عقده فتره ولا
لحديث من صحت بها ويجب الصمت كما في غزير الأذكار عن زهير بن ريث رحمه الله ما راكم فغتم وأسك
فصل وتكلم لا يخرج وهو ما لا أتم فيه ومنه المباح عند الحاجة اليه عند عدمه وهو محل ما في

سواء كان غريباً أو مملوكاً أو لا حظي

يف وعشرون ونون جمع وهو كذا دلفه سميت بذلك لان آدم اجمع جوارا دلفه اليها اي اذ
والسبع وعند الائمة الثلاثة فهو من بين الصفا سمي به لانه جلس عليها دم صفة انه المروء
لا تجلس عليها المرأة وهي حوا ولد انت وسرى الجار لكل من حج وطواف الصفا ذى الوداع
لا فاق في عينها من الحلق والقصر والنشا الاحرام من المقات ومد الودع بعرفة الى العروة
ان وقت نهارا والمدة بالطواف من الحجر الاسود على الاشبه لمواظبة عليه وقيل فرض وقيل سنة
والتياسر فيه في الطواف في الاصح والشيء فيه ان ليس له عدد بمعية من ولود وطواف اخر
لزمه ما يشاء ولو شرع مستغلا فمضا فضل والطهارة فيه من الحاشية الحكمة على المذهب
قل والحقيقة من توب وبدن وسكان طواف والاكثر على سنة مؤكدة كافي في شرح لمبايعة الناس
وسر العوسنة وكشف ربح العصور فذكر في الصلاة يجب الدم وبذرية السعي بين الصفا
والعروة من الصفا ولود بالمررة لا يعتد بالمشط الاول في الاصح والشيء فيه في السعي لمن لم يزل
عدو كاه ودمج الشاة للقارن والمتنع وصلاة ركعتين بكرا اسبوع من اى طواف كان فلو
تركها اهل عليه دم قيل نعم بوضعي به والركبتين الا في بيان بين الرمي والحلق والدمج يوم نحر واما
الركبتين بين الطواف وبين الرمي والحلق فمستطاف قيل الرمي والحلق لا شئ عليه وبكره لما
يسمى ان الفرد لا ذبح عليه ويستحقه وفعل طواف الا فاضة اى الزيادة في يوم من ايام الحزوين
المولجات كون الطواف وسرا لمطعم وكون السعي بعد طواف معتد به ونوقيت الحلق بالمكان
والزمان وشرك المحذور كالحاج بعد الوقوف وليس الحظ ونقطة الرأس والوجه والاضافة
كلما يجب بتركه وهو واجب صرح بذلك في المتن ويستقيم في الجائزات وعبرها ستم اداب
كان يتوسع في النقطة ويحاذ على الطهارة وعلى صوت لسانه ويساند اذ يوسد ودايينه وكيفية
ويودع المسجد ركعتين ومعارف ويستعمل ويلبس دعاهم ويصدق بشئ عند خروجه
ويحج يوم النعيس فبقي حج عليا سلام في حجة الوداع او الاثنين والجمعة بعد التوبة
والاستحارة اى في اهل بشرى او كبرى وهل يسافر او يجزى وهل يرافقه فلهذا
اولا لان الاستحارة في الواجب والكروه لا محل لها وتامة في النهار واشهره يقول ودو
الفعل بفتح القاف وكسر عشرين وحج بكسر الجاء وفتح ع عند الشافعي ليس سنة
يوم الحج وعند مالك والحنابلة كل علة بالاية قلنا سبع كعب يشرك فيه ما وسرا لواحد
وفائدة التناقض لو فعل شيئا من افعال الحج خارجا بها لا يجزى به وانكره الاحرام لقلها
وان امن على نفسه من المحذور لشبهه بالركن كما هو اصلها فبقي التحريم والعمرة في العمر
عشر سنة مؤكدة على المذهب وصح في الجمهرة وجوبها قلنا المأمور في الاية الاتمام وذلك
بعد الشروع وبه نقول وهي احرام وطواف وسعي وحلق او تقصيرها لاحرام شرط ومعظم
الطواف ركعتين وعبرها واجبها وجوبها وبفعلها كفضل الحاج وعذرت في كل السنة وبذبت
في رمضان وكسرت حرمها يوم عرفة واربعة بعدها اى كره الشا بها الاحرام حرم
لزمه دم وان رضفها لا دواها فيها باحرام سابق كذا في فاية الحج فاعلم فيها ان كسرها

واذا تركه شيئا منها جاز حجه عليه
وهي اشارة الى
اما القائلون بفسطاطها طواف الصفا
كاسباة قبيل القارن
قوله على المذهب وقيل سنة لكن على القول
سنة ايضا يجب الكفارة قال الحنفية
لأنه كان في البحر حلق

تكره لمراده الضعيف فان حرم به
في شرح المتن عند قوله فصل واذا اراد
دخول مكة اى حلق

اذا تيمم بالمشط
سراج

سراج وعليه فاستن الخاتمة القادر منقطع فلا يتحقق يوم عرفه كما توجه في البحر والموافقة
الى المواضع التي لا يجازيها من مكة الاحرام حاشية في الحقيقة بفتح مكان على سنة
اسما من المدينة وعشر مراحل من مكة فسمي بالعوام لبار على برعها اى قال الجن في بعضها
وهو كذب وذات عرق بكسر فسكون على رجلين من مكة ويحججه على ثلاث مراحل بقرب
سراج وتكون على رجلين وفتح الرواء خطأ وسنة او ليس بالمخطأ الخ وتلك على رجلين
الصفا المذق والعرق والشاى العز الماسر بالمدينة بعرفة ما ياتي بالمحزى واليمنى لك ونشر
مرت ويجبها قوله عرق العراق بكسر الهمزة وفتح العين وريدى الجلفية يحرم المذق
لشام حجة اى من مرت بها ولاصل تحذرون فاستسئ
وكذا هي من مهابين عبر اهلها كالشاي بمو بمقاي اهل المدينة فهو ميقاة قاله النووي
الشافعي وعبره قالوا لومر بمقايين فالحرام من الابد افضل ولولجزة الى الثاني لا شئ عليه
على المذهب ولولم يهر بها تحزى واحرام اذا حاذاه احدها وبعدها افضل فان لم يكن بحيث
يجازى فعلى رجلين وحرم باحرام الاحرام عنها كل من اى لا فاق قصد دخول مكة بعنى
الحرم ولو لم يجزى بالحق الموضع من الحلق فليس وجده حل لمحاويرة بل الاحرام
فاذا دخل به التحزى باهله فله دخول مكة بل الاحرام وهو الجيلة لم يرد ذلك الا لما موسر
الحاج المخالفة لا يحرم التقدم الاحرام عليها بل هو الافضل ان في شهر الحج وامر على نفسه
وكل لا محل داخلها بعنى لكل من وجد في داخل المواقيت دخول مكة غير حرم مالم يرد
شكا الحج كالحاج وزها حقا انا امكة فهدا ميقاة لكل الذي من المواقيت والحرم المقات
لم مكة بعنى من داخل الحرم الحج الحرم وللمعة الحلق يتحقق نوع سفر والتعظيم افضل ونظم
حدود الحرم ابن الملقين فقال والحرم الحدود من اهل بيته بولته اميال اذا رقت ايقانه
وسبعة اميال عراق وضايف وجزة عشرة ثم تسع جوارته
فصل في الاحرام وصفة المفرد بالاجل ومن شاء الاحرام وهو شرط صحة النسك
لكبيرة الاقبات فالصلاة والحج لها تحريم وتحليل بخلاف الصوم والوكالة فالحج والتمتع
الاول لا يقضى مطلقا ولو منطلقا بخلاف الصلاة الثاني اى احرام الاحرام الحج او عمرة لا يخرج
عنه لا يعمل بالحرمان به وان اسند الا في القورات فعمل العمرة والا الاخصار فبذلج الهدي
نرضا وعشيرة حب وهو المظاهرة لا للطهارة فبذلجها فمحل في حواضن ونفاسا وصي
والنهم بعد العرق الما ليس بمسروع لا يذبح بخلاف حجة وعيد ذرة الزيلعي وعمر
لكن سوى في الكافي فيها وبين الاحرام وحج في النهار وشروط ليل السنة ان يحرم وهو
على طهارة وكذا الشبب لم يرد الاحرام حرالة طهارة وشاؤه وعائنه وطهارة ان اعاد
والا فليس حجة وحج واجبة واجازته لومعه ولا ماله مستحق وليس اذ اوسر السرة
للكربة وسرة على طهارة وليس ان يذبحه تحت عينه وليفه على كفيه الا سرة كان سرة او
خلاله او عقده اسلا لادم عليه حددين او غسل من ماهر من ابيض كفن الكفاية وهذا

قوله وعبره اى ايقاب سقط عنه ادم هذا خص
جما قبله فان قيل لا شئ عليه يحتمل انه شئ
عليه ما لا بان لا يلزمه الدم بجذارة الاول
ثم سقط لا احرام من الشاى هو نقص
عبارة البياض فالحق الاول عليها ولا يوجد
في وجود الدم ثم سقط من لوجهه وليس ه
يكون طاف جينا فانه لم يرد دم فانا اعاد
الطواف سقط حلق

عطف عام على خاص وفان ترطاه
المر من حلق
والخاتمة بالسكا المين وتحطت الوداع
من كمال العبد ونسبيل البراء فان كان اكل
المحدثين على التذكرة في المجموعه وحج
في طريق الطواف على سنة فاسخ من مكة
بسم موهن حلق
ما جانب العين

عطف عام على خاص وفان ترطاه
المر من حلق
والخاتمة بالسكا المين وتحطت الوداع
من كمال العبد ونسبيل البراء فان كان اكل
المحدثين على التذكرة في المجموعه وحج
في طريق الطواف على سنة فاسخ من مكة
بسم موهن حلق
ما جانب العين

حج شيع فيها التيمم حلق
بسمه يعنى ارساله كذا قول العلوي

اذا اراد وجوبه بالمشط
سراج

بأن التوبة والاعتذار العود كافي وليست بدنه ان كان عنده لا يؤمر بما سقى عنه هو لا يصح
 وصلى بعد ذلك شعاعا يعني ركعتين في غير وقت مكرره وخبرنا المسكونة وقال المفسرون
 بالجمع بلانه مطايع الجاهل اللهم في اريد الحج فيسقط في السبعين وطول مدة وقيل في الغفر
 ابراهيم واسماعيل بنات قبل ما وكذا المعتمر والقانون بخلاف الصلاة لان مدتها تسعة كذا في
 الهداية وقيل بقول كذا في الصلاة وعمره الزلي في كل عبادة وما في الهداية اول ثم في
 وتوصلت ناهيا بها بالية الحسان للاكل والافطاح الحج بمطلق التوبة ولو قبله لكن فيسقط
 مقاديرها بغير قصد به العظم كتسبح وتهليل ولو بالفارسية وان احسن التوسعة والتسبيح
 على المذهب وهي ليست اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد بك الحمد لله وتغنى بالقرآن بالغفر
 سبده وخبرك والملك لا شريك لك وسبدها فبها على لا في خلاها ولا تنفعها فبها فبها فبها
 اي تحرمها القولم لها فمر شرط والزيادة سنة ويكون سبدها بركها وبتركها رفع الصوت بها
 واذا لم يدا ما تشكك او شاك الهدى وقوله اي ربط قلادة على عنق بقدره نقل واخر المسبحة
 قلته في الحرم وفي احرام سابق وبخبر كجناية وبذر ومتمعة وقرآن وتوجه معها والحال انه
 يريد الحج وحيل العرة كذا في ذلك ينبغي نعم او بعينها ثم توجه وحلقها فلو بعده لربما للاحرام بالتسبيح
 بالمقات او تسبحة المعينة وقرآن وكان التسبيح والتوجه في شهره والام فيسقط تحريمها حتى في الحج
 وتوجه فيسقط الاحرام وان لم يحلقها استحسانا فعد احرام لان الاجابة كما تكون بكل ذكر
 تعظيها تكون بكل فعل تحقن بالاحرام ثم تحج الاحرام لا شرف على سنة اسك لا بد لواهم
 الاحرام حتى طاف سوطا واحدا صوف للعمرة ولو اطلق سنة الحج صرف الغرض ولو عين نقلا
 ففعل وان لم يكن حج الغرض شرب لامة عن الفتح ولو اشبه بها يخرج سائر ما لا يستبر
 او حلقها يوضع الحلق وبعينها لا تسبحة وقرآن ولم يحلقها كما في قلدها لا يكون محرما لعدم
 نقصانها بالنسك وبعد اي الاحرام بلا مهلة سبق الرقت في الجماع او ذكره بحضرة النساء
 والفسوق اي الخروج عن طاعة الله والجدال فانه من الحرم اشنع وقتل صيد البر لا البحر
 والاشارة اليه في الحاضر والدلالة عليه في الغاب وحل محرمها اي ان يعلم المحرم اما اذا
 علم فلا في الاصح والمطيب وان لم يقصده وبكره شمه وعلم الظفر وسر الوجه كله وبعضه
 كعنه وذوقه نعم في الحاشية لا يابس يوضع يديه على اذنه والراس بخلاف الميت وبقية البدن
 ولو حلق على راسه شيئا كان تعظيها لاحتل عدل وطبق ما لم يمد يوما ولبله فتكون صدقة
 وقالوا لو دخل تحت ستر الكعبة فاصاب راسه ووجهه كره والا فلا بأس به وعسل اسنود
 بخطين لا يطيب ويقبل لهوام بخلاف صابون ودلوله واشتاتان اتفاقا سار في الجمرة وسد
 وهو شكل وقصها اي الحجة وحلق راسه واذن شعيرة لا الشعر المتب في العنق
 فلو شق فيه عذونا وليس مختص وسراويل كل محمول على قدر بدن او بعضه كزودية و
 وقيل لو لم يدخل بنية في كسبه لم يحدنا الا ان يزره او يخله ويجوز ان يرتدي بقميص
 وحية ويلبث به في الحرم وغيره اتفاقا وعمامة وقلنسوة وخيشون الا لا يجد بقلنسوة

وذهبوا الى زيادة مثل البكوة
 والمجر على سديك والرخا الفير
 والعمل ليكرهه والرباب ليكره
 ان العيش عيش في الاضر
 فلو كان متسقا لا يمشي في عدم الحوزة
 هذه الحلة فلا خلاف من داخل الحرم
 صحيح والصلاة الى الحليل غير صحيحة
 فلو كان في اي حيز يحل حتى فيه
 والا كان من مكلفين في كفاية في اول
 الفصل
 حلي

قد دخل المسجد لا يرونه في الحرم
 عند طرفه اذنا وكذا قد لا يرونه
 حلي

قوله يحدوا القتب يعني ذمات جمع
 حيث يغطي راسه ووجهه ليطهر
 احرامه بموته لولا علمه الصلاة في
 السلام ذمات استأذنه فقطع
 بعملا الا ان ذلك والاحرام عمل
 فيكون لا فقطع حلقها
 حلي

يقطعها

يقطعها اسئل من الكعبين عند معقبة التراب فيجوز للمس الزمودة لا للحرثين وتوبا
 صبح بماله طيب كورين وهو الكركم وعصفور وهو زهر القرمز والاعتذار والبحث لا يفتح في
 الاصح لا سقى الاستحمام لحديث النبي انه عليه السلام دخل الحمام في الخفة والاستطالة
 وحل في البصر اسسا ووجهه ولو اصاب احداهما كره كما في سدها ان كسر لها في وسطه
 ومنطقة وسيف وسلاح ويحتم زلي عدم المنطقة والممس والجمال بغير مطب فليس
 الكحل مطب مرة او مرتين فغلبه صدقة ولو كسرا فغلبه دم يولجته ولا يسخننا وقصدا
 وخجامة وقلم صريره وحبر كسر وحل برباسه وبدنه لكن يرفق ان يصاب يسقط شعوه او ثوب
 فان في الواحدة يصعد في بيته وفي الثلث يكت من طعام غير اكاره واكثر الحرجم التلبية
 لما سقى على ولو نقلا وعلى سرقا او حطبا او ما اولى تركها جمع ركب او جمعا يشاة
 وكذا لو لم يقصم بعضا واستحرج دخل في السجدة التكبيرة في الاحرام كالكتبة في الصلاة
 سرقا استبان صوتها بلا جهر كباغله العليم واذا دخل مكة بدا المسجد الحرام
 بعد ما بان على امتعة داخل من باب السلام نهرا بدا سببا سواضه حاشيا بلا خطا
 حلاله البقعة ويسن الغسل للحزنا وهو النظافة فيجب الحايض ونفسا وجن شاهد
 الميت كبر ثلاثا ومعناه الله اكبر من الكعبة وحلل لا يقع نزع شوك ثم ادا بالاطواف
 لا بد من حبة الميت ما لم يخف فوت المكوبة وجماعتها والوزن او سنة سرائه فاستقبل الحجر
 مكبرا مهللا سرقا بديه كالصلاة واستسب كيفة وقبلة بلا صوت وعلى سبحة عليه قيل
 نعم بلا اذلا لا بد سنة وترك لا تحذا ولجب فان لم يقصد يضعها ثم يعطينها الواحد
 ولا يمكن ذلك بحسن في الحجر شيئا في يده ولوعصا ثم قبله في الشئ وان عجز عنها الى الاسلام
 والاساس استقبال مشير اليه باطن كيفة كانه واضعها عليه وكبر وهل وجد الله تعالى
 وصل على النبي عليه السلام ثم يقبل لعنه وفي بقية الوقع بالحج يجعل كيفة للسماء
 الاعتذار للحرثين فذلك كعبية وطاف بالميت طواف القدوم ومن هذا الطواف لا يافق لانه القاد
 واحدا المطايع عن ميسر مما على الميت تنصير الكعبة عن يساره لان الطائف كالمؤمن بها
 والاصح يقف عن يمين الامام ولو عكس اتجاه ما دام بمكة فلورج فغلب دم وكذا لو اشد
 من غير الحج كما في قولوا في جميع بدنه على جميع الحج كما في قولوا في غير ذلك تحت ابطه
 العين لم يقا طرفة على كفة اليسرى استبان سرا العظيم وخبر لان منه سنة اذ من
 الميت طواف من العرجة لم يجز كما سبق له احتياطا وبه في سبيل وسبيل وسبيل وسبيل
 فقط طواف ثامن مع عليه به فالصحيح انه لا يزمن تمام لا يسوع للشرع الا لا شرع
 فيه ملقرا بخلاف ما لوطن انه سابع الشرع وسقطا لا ملقرا بخلاف الحج واعلم ان مكان
 الطواف داخل المسجد ولو وسرا ستر من خارج لم يصير ورطعا با المسجد لا بالميت ولو
 خرج من داخل المسجد لم يكرهه مكتوبة او جرد بدنه من عابث وجاز فيها كل وقب
 وافنا وقرة لكن الذكر افضل منها وفي سنن التروى الذكر الماكوسر افضل

يقطعها
 رخصات
 الحجة

قد ذكرنا في فضل سبها اربعة اقسام
 حلي

في سبها اربعة اقسام
 حلي

دعا

عن أبي محمد السعد والركب إلى

قوله في بعض النسخ المتخويين وفي بعض المتأخرين علي

قول الا الاطام اى الوقت والمكان
المفق عليها وتركيها اى علم بها
من المقام حكي

يغالب اي سزا الصب كذا القاموس
و يبط لقصة هذا الجمع الامام اعظم
او ناسه والا صلو و حقا
والا حرام صوته
اي سجا بجم الخليل عليه السلام لا
ابراهيم لا غير الحاضا فيه بالبراه
اصدا باب يحرم حواشي و فيه كما
في نسخة عن النجاشي

قوله ولا يصلوا وحداناً اذ يعينه
المهتر وهو يقتضي امرين الاول صحة
صلاة العشرة وقت الظهر والحالة
صحة الشكلا ان يصلوا جماعة وكما
الامر بان يصلوا جماعة في كل صلاة
التي هي واجبات الامام وهو خلفه
مخبراً بآية واصحاب شرطه ولو لم يكن له
شرط ولا صاحب شرط صلوا كل واحد
بنفسه وقيل وانما هي في الصلاة فلهذا
ما في من الصلاة جماعة من هذه
الشرائط بشرط الجمع لا بالجماعة
حده

حلی
: ایضا العیون الامام ای بل

قد اذنت في صاحب الشمر وغيره عبارة التهم وقد وقع السؤال في شرفها على ليل الجعد وكانت من حال الو
ذلك ثم رايت في المصحف انها افضل ليال السنة اشهد ولام الله كثرى في فضلها على الدنيا طبعه لا على ليلة
القدر ثم انا في الجوهرة شاملا لليلة القدر كما هذه القصة الاسفاه فقال القصة حد القدر
قد اذنت بالاياء بعض المذكورات بعد ما لم يكن كرها وقد استوفى لها الفاضل ونهله السطر العبد الذي باها اليه
ابا ملاذاه افعاليه حيث قال في ذلك الفاضل في المراسك وهو لوني عمن المراسك اذ اذنت في تحت وعش
مكة وقبل من ذكره وهو المضاف مطلقا والمتمم بعد لوني عمن المراسك اذ اذنت في تحت وعش

دعا البراءة استجاب بكعبة • وعلزمز والموقنين كذا المحر
طوان وسعي مزين وميزم • مقام ومزار جارك بعشر

في الداء واللباب وعند سرية الكعبة وعند السدة والكرن الماني والخرموني في نصف
 الكرة الباردة واغربت الشمس على طريق المائمين من مدنة وحرمانا ثم اخرجت في المائز
 من السجى انا بيا مشيا وان كبر وهمل ويحجر ولي ساعة قساعة والردانة
 في نصف الكرة الباردة واللباب وعند سرية الكعبة وعند السدة والكرن الماني والخرموني في نصف
 الكرة الباردة واغربت الشمس على طريق المائمين من مدنة وحرمانا ثم اخرجت في المائز
 من السجى انا بيا مشيا وان كبر وهمل ويحجر ولي ساعة قساعة والردانة

[illegible][illegible]

عشرة ذي الحجة افضل من العشر الاخر من رمضان وصلى العزيم على اهل الموقف ثم وقف

بمؤلفة وقسمه من طبع الجبر الصالح الحسن ولما كان في سنة ثمان مائة
لاشئ من عياله وكبر وهلا وبى وصلى على المصطفى وعا واداً أسقى حياً في بيتي بمكة مكيلاً
والفالح بعل بحسن اشرف قدس ربه بحلولة شريف الصاري ورمي حجرة العبد من بعل
الوادي وبكره منزله من نواف سباحة كذا بمجتمعي اي برؤيا الاضباع ويكون بينهما حصة
ادع ولور وقت في شهر جمادى الاولى ان وقت يشهد بقر الجرة جاد والا لا وثلة شة

ادع بعيد وما دونه ثوب خمره وكبريكي ايم كل منها واطع لبيت باوها فلوركي
 بكنزتها ايسبع حاز لا لوركي باقل فالقيد باسبع لنع الفخ لا الزيادة وحاجت
 التي بكم ما كان من حسن الارض كالحر والمد والطر والقوى وكل ما يجوز به اليهم
 ولو كان من ثوب فيقوم مقام حاة واحدة لا يجوز نجف وعشر ولو كان وجا هر
 لا داعي ان اياها وجا هر وذهب ونفض لا يسمي ثارا الا ما وقع لانه

ليس من جنس الارض وما في ثروق الاشياء من عوارض بالخلق المذهب وبكره احدا
من عند الجبر لانها مردودة الحدوث من قبلته حمزة رقت خبرته وبكره انما يلقط حجر
واحد واكثره سبعين حجرا صغيرا وان اسرى متعجبين وقته من الجبر الى العجز
ومن من طلوع كان له والها ومباح لغز ومها وبكره الجبر ثم العد الى ما دمج ان شاء

قوله خذوا من ثمره يوم تخرجون الحقل والحدائق...
عنه وبما لا يخلو من ثمره يوم تخرجون الحقل والحدائق...
لا بد من ما لا يخلو من ثمره يوم تخرجون الحقل والحدائق...

لأنه مفروض بان يأخذ من كل شجرة في ذلك الزمان...
واجب ويجب على كل من يملك الحقل والحدائق...
جاء في قوله تعالى...
بان لوقت الواجب سبعة أيام...
قوله الطواف والاضطحا لان تكراهما لم يشرع...
الجزء من الخ وهو في الطواف في يوم الحز الاول...
له المنا بالحق السابق لوطاف قبل الحلق...
لان لا يخرج من الاحرام الا بالحق فان اخره عنها...
دم لترك الواجب وهذا عند الامكان...
لزمها دم والا لا شيء في وقتها للمري...
استانبا على ما في صحيح الخلف ثم بمالية الواسع...
مصلحة قد رزقنا العبرة بعد تمام كل شيء...
بعد يوم الحز الاول ليس بعده شيء...
ثم في ذلك ان مكث وهو واجب وان قدم...
على الزوال جازان وقت المي من الحز الغروب...
اطلوع ذكاه السعي من قبل طلوع الحز الرابع...
كله ركبا وكذا في الاولين اي الاولى والوسطى...
العبرة لانه يضر في الركاب اذ عليه واطلق...
الكل وعينه ولو قدم ثقله ففحينئذ منع...
لعرفه ان لم يامن لان امن وكذا يكره...
نظر الحاج الى مكة تزل ولو لم يسمع...
ثم اذا اسرا السفرة للصداى لوداع سبعة...
اهل مكة ومن في حكمهم فلا يجب...
طاف هاربا او طابا لم يجر لكن يكفي...
عن الصدر كالوطاف بنية الطوع في ايام الحز...
وقبل العتبة تعظيما للمكة ووضع صدره...
بها ولولم تلبس بغيره على رأسه مسوطين...
تحتها وبسكى وبسكى في الخلف حتى يخرج...
وسقط طواف القدوم عن من وقف بعرفة...
لانه سنة واسا ومن وقف بعرفة ساعدا...
اطلاق العقبان من زوال يومها الى عرفة...

قوله خذوا من ثمره يوم تخرجون الحقل والحدائق...
عنه وبما لا يخلو من ثمره يوم تخرجون الحقل والحدائق...
لا بد من ما لا يخلو من ثمره يوم تخرجون الحقل والحدائق...

وكذا

والآسقط ومنه تقدروا على ما في قوله...
التقصير يعتبر بالحيات...
قوله خذوا من ثمره يوم تخرجون الحقل والحدائق...

وكذا الوال على غير فرق وكذا غير فرق...
الاول بان لا يخلو من ثمره يوم تخرجون الحقل...
عنه اكنى بما شترهم ولم ار ما لو حيز فاحرموا...
الحز ان اجعل منها عرفة مع حيز لان الشرط...
لأنه لا يخرج من الاحرام الا بالحق فان اخره عنها...
دم لترك الواجب وهذا عند الامكان...
لزمها دم والا لا شيء في وقتها للمري...
استانبا على ما في صحيح الخلف ثم بمالية الواسع...
مصلحة قد رزقنا العبرة بعد تمام كل شيء...
بعد يوم الحز الاول ليس بعده شيء...
ثم في ذلك ان مكث وهو واجب وان قدم...
على الزوال جازان وقت المي من الحز الغروب...
اطلوع ذكاه السعي من قبل طلوع الحز الرابع...
كله ركبا وكذا في الاولين اي الاولى والوسطى...
العبرة لانه يضر في الركاب اذ عليه واطلق...
الكل وعينه ولو قدم ثقله ففحينئذ منع...
لعرفه ان لم يامن لان امن وكذا يكره...
نظر الحاج الى مكة تزل ولو لم يسمع...
ثم اذا اسرا السفرة للصداى لوداع سبعة...
اهل مكة ومن في حكمهم فلا يجب...
طاف هاربا او طابا لم يجر لكن يكفي...
عن الصدر كالوطاف بنية الطوع في ايام الحز...
وقبل العتبة تعظيما للمكة ووضع صدره...
بها ولولم تلبس بغيره على رأسه مسوطين...
تحتها وبسكى وبسكى في الخلف حتى يخرج...
وسقط طواف القدوم عن من وقف بعرفة...
لانه سنة واسا ومن وقف بعرفة ساعدا...
اطلاق العقبان من زوال يومها الى عرفة...

قوله خذوا من ثمره يوم تخرجون الحقل والحدائق...
عنه وبما لا يخلو من ثمره يوم تخرجون الحقل والحدائق...
لا بد من ما لا يخلو من ثمره يوم تخرجون الحقل والحدائق...

قوله او حذفتہ ہیں عند لا طلاق میں نہ
حناغ نہ بہتہ مع ان بعض الحناغیات
پیدا جب زمان انقضیٰ قلم او ضلالت
حکمان علیہ الذی فیما احد غفر لک
کافالہ فی التدریج الی

اولی

قوله او الذي الاول تكرر في نسخة اخرى
بل فيه ضمير من جهة تدفع عنه ضمير
اليه مع انه عائد الى الذي في قوله
حلق

قوله او الرمي الاول تكرار لخصوصه
بل فيه ضمير هو من جهة نذوقه وعنده المنة
اليه مع انه عائد الى الترمي في يوم
حلق

قوله فاقبل القتل ثم ادب القتل فقال
 فوقع القتل لا العور ثم دبر ليل
 فدخل صاحب الزور الى قومعه
 فلا يلقى على الدال ولم يقبل الدلول
 حبلى
 قوله باق على امره الى المذكور والاعا
 فلم يبدأ الشك واليه يطابق الخبر
 حبلى
 قوله ثم ادب العور الى فوق في الزمزم
 بين قتله اول صيد بين ما جده وهو
 ربه فدخل ما حاسبه رضى بصدقه
 حيث قال لا جلا في غير الاول كما في
 مسكيا
 حبلى
 قوله الصياد المذبح الى اولي قصيد لا طرفة
 ان البنية اوله من الصيد حبلى
 قوله وقيل الواحد وقيل القاتل تطهرى
 ويحمل القاتل في الآية على الواحد ولو كان
 ذلك الواحد هو القاتل حبلى فمضت
 صاعدا ثم انزل الى البحر الى ما مره وادركه
 ان رج هذا القول صيغة التخييل
 الا ان صاعدا معناه من البحر الى الشاطئ
 وانما من البحر الى الشاطئ هو القاتل صاعدا
 الواحد الذي ظهر ظاهر الآية
 حبلى
 قوله لم يكون اطعموا الى يكون الجمع
 في صورته القاتل والى ان لم يصف صاعدا
 كما حكم في صورة القاتل فكلما على

[illegible]

قولن لا نقبل شهادته ثم قال في الجواب وما دللنا
اعا لاصول الفروع ولا زوجة ائمة احمد
قولهم من لا نقبل شهادته لم اسم من
المذكورات لا نقبل منه شهادته
الاعتراك لشركه فيما هو من شهادته فانها
لا تقبل مع انه يجوز الدفع اليه بعد ما ظهر
وجه الاولية تامل حلتي
لغير ما بالغت في سابقه ومن قال بقبول
شهادته فانه احدث

قوله كقولهم وقرني كان عليه ان نكرها
بعد الاستثناء فانه انبى حلتي

قوله لو وقع التمسيد الصغير مع
انه مرجعه الغير فقبل التمسيد فان
حدث الحكم لا يخص التمسيد حلتي

قوله وقرني التمسيد السهم في الحرم او نكاح
التمسيد في الحرم واما اذا لم يمس الخليل
فاصاب التمسيد في الخليل كان موقوف
السهم في الحرم فانه لا يثبت عليه كما
في الجرح حلتي اريد الخراج
رجعتي

الاذا ضرب بالفتح زيادة قوله فلو
وذكر اذ ضرب احدث

قوله لا ي وحشي ليس نفسه المقبول
بل يقتيد به كما هو ظاهر حلتي

و بويولة كالم

كرب ديد كالم جناور جميع فافق كالم

ار حدين من المصلحة دفع الوجوه اعد
حكمة نسبه المصلحة وهي الخي الحباب
والص حبان للذكر منه واللائي
فرجا في سمع عبدنا

وذهب في الخبر لا يذبح ولا امر به واعاشته فلو وجد احد هائل للحدود لا للحرم على
الخيار ويجب فيه ذبح حلاله صيد الحرم وصدق بها ولا يخبره الصوم لانها عشرة ايام
للكفارة حتى لو كان الذابح محررا اجزاء الصوم وقيد بالذبح لانه لا شئ في دلالة الاثر
ومن دخل الحرم ولو حله لا واحرم ولو في الحل وفي يده حقيقته يعني الحارضة صيد وجاز
اي اطارته او اساله للحل ودبعية فبشأنه على وجه غيره وضع له لانه نسبيا لما به خرام
لا يجب ان كان الصيد في بيته لانه المأوى من ذلك وفي من احل الحج وفي كراهية جامع التفتاوي
شري عصا فيمن المصادر واعتقها جاز ان قال من اخذها في يد ولا يخرج عن ملكه باعتقاده
وقيل لا لانه نصيب للمالك انتهى قلت وحديث فيقيد الاطارة بالاباحة فتأمل وفي كراهية
مختارات المؤاخذ سبب دابة فاحذها اخر واصليها فلا يسيل له المالك عليها ان قال
عند تشييدها هي لمن اخذها وان قال لاحاجة اليها فله اخذها فالقول له يمينه انتهى
او قصده ولو انقص في يده بدليل اخذ المحقق فلو قد للحدث ولا يخرج عن ملكه بهذا
الارسال فله مساكاة في الحل ولما اخذه من انسان اخذ منه لانه لا يرسله عن الخيار فلو كان
جاءها كارتقيل حمام الحرم فلا شئ عليه لفعلة ما وجب عليه ولو اعاد مرد المبيع ان يوق
ولا فليس الجزاء لان حرمة الحرم والاحرام تمنع بيع الصيد ولو اخذ حلاله صيد فاحرم ضمن
مرسله مريدة الحكمة اتفاقا ومن الحقيقة عنده خلافها وقوله ما يستحان كما في البرهان
ولو اخذه الحرم لا يضمن مرسله اتفاقا لان الحرم لم يملكه ولا يباحه من اخذه والصيد لا يملك
الحرم بسبب اختياره كثيرا ودية بسبب جبري السبب الجبري في احد عشر مسألة مبسوط
فالايشاء فلذا قال تبع البحر عن المحيط كالارث وحمله في الاشياء بالاتفاق لكن في المنز
عن السراج انه لا يملك بالميراث وهو الظاهر فان قتله حرم اخر بالغ مسلم ضمنه جزاء ان الا
بالاخذ والمقاتل بالقتل وبيع اخذه على قاتله لانه قد عليه مكان بمعرض السقوط وهذا
ان كثر مال وان يصوم للذلة على ما اختاره الكمال لانه لم يعزم شيئا ولو كان القاتل صبي لم يرجع
على ربه ولو صبيما ونضرا نسا فلو جاز عليه لله تعالى ورجع الاخذ عليه بالقيمة لانه لم يرد حقوق
العباد دون حقوق الله تعالى وكل ما على المعز به دم بسبب جنابة على احرامه يعني بفعل
شئ من محظورات مطلقا اذ لو ترك واجبا من واجبات الحج او قطع نيات الحرم لم يتعد
الجزاء لانه ليس جنابة على الاحرام فعلى القارن ومنه متمتع ساق الهدي دمان وهكذا
الحكم في الصدقة فتشيع الجنابة على احرامه لا يباحه ولا يباحه الميثاق غير الحرم استثنى
منقطع فعليه دم واحد لا يذبح لئلا يبارك ولو قتل الحرمات صيد بعد الجزاء بعد
الفعل ولو حله لا لان صيد الحرم لا لا تحل المحل وبطل بيع محرم صيد وكذا اكل بقرة
وشراؤه ان اصطاده وهو محرم والا فليس فاسد فلو تفتن المشتري فخطب في يده
فعليه وعلى البايع الجزاء وفي الفاسد يضمن قيمته ايضا كما مر ولدت فليست بعد ما خرجت
من الحرم وما تاعز منها وان ادعى خيها اي الام ثم ولدت لم يجزه اي الولد

لعدم سببية الامنح وهي يجب ردها بعد ادائها الظاهر نعم فاقى مسلم بالغ يريد الحج
ولو نفل او العمة فلو لم يرد واحد منهما لا يجب عليه دم بجاوزة الميثاق وان وجب حج
او عمره ان اراد دخول مكة والحرم على ما مر وجاز وقت ظاهر ما في الشهر من المذبح اعتبار
الاسرارة عند الجباوزة ثم احرم لئلا يدم كان الم حرم فان عاد الى ميثاق ثم احرم وعاد
الى حال كونه محررا لم يشترع في نسك صفة محررا كطواف ولو شوطا وانما قال وبقي لان الشرط
عند الامام بتجديد البنية عند الميثاق بعد العود اليه خلا فالحالهما سقط دمه والافضل
عوده الا اذا خاف فوت الحج والاى وان لم يعد او عاد بعد شروعه لا يسقط الدم كمن يريد
الحج ومنع من فرغ من عمرته وصار ميكا وخرجا من الحرم واخر ما بالحج من الحل فان عليها دم بجاو
ميقات الحي بلو احرام وكذا لو احرما بعمره من الحرم وبالمودة كما مر يسقط الدم دخل كوفي اي
افاق البستان اي مكانا من الحل داخل الميثاق لحاجة قصدتها ولو عند الجباوزة على ما مر
مدرة الا في مئة ليست بشرط على المذهب له دخول مكة غير حرم ووقه البستان ولا شئ عليه لانه
الحق باهله كما مر وهذه حيلة لا فاقا فيريد دخول مكة بلا احرام ويجب على من دخل مكة بلا
احرام ان يكل مرة حجة او عمره فلو عاد فاحرم نسك اجزاء عن اخر دخوله ونما ساق الفتح وضعه
اي اجزاء عما مر به بالدخول لو احرما كما عليه من حجة اسلام وندوا وعمره منذورة لكن في
عامة ذلك لنداء المذبح في وقت لا بعد لصبر ورتبه دينيا بتجديد السنة جاوز الميثاق
بلا احرام فاحرم بعمره ثم اعتد بها معنى وقضى ولا دم عليه لئلا يترك لغيره بالاحرام منه
في النكاح مي ومن يحكم طواف لعمرة ولو شرط اي اقل اشواطها فاحرم بالحج وقضى وجوبا
بالحج لئلا يترك عن الجميع بينهما وعليه دم لاجل الرضى وحج وعمره لانه كفايت الحج حتى لو حج
في سنة سقطت العمرة ولو رضى فضاها فقط فلو انما صح واسا ورج وهو دم جبر وفي
الا فاقى دم شكر ومن احرم حج وحج ثم احرم يوم النحر باخر فان كان حذوق للاول والامم الاخر
في العام القابل بلام لا انها الاول والا يخلق الاول يقع دم قصر عمره بغير المرأة او لغيره
على احرامه بالنقص او التاخير ومن في بعمره المالحق فاحرم باخر ذبح الاصل ان الجميع بين
الحرين لعمرتين متكررة حتى ما فيلزم الدم لا يجتنب في ظاهر الرواية فلا يلزم افاق احرم
بالحج ثم احرم بعمره لزمها وصار قارنا مسيا كما مر ولا يعلت عمره بالوقوف قبل افعالها لانه
لم يشترع مرتبة على الحج الا بالتوجه الى معرفة فان طاف لمطواف القدوم ثم احرم بها ففعلها
ذبح وهو دم يجبر ويذب دفعتها لتاكده بطوافه فان دفعه ففعلها الشروع فيها واسراف
دمها لرفضها فاحل بعمره يوم النحر او في ثلاثة ايام بعده لزمته بالشرع لكن مع كراهية
القرين ودفعته وجوبا تخلصا من الامة وقضيت مع دم للرفض وان مضى عليها صح وعليه دم
لا ارتكاب الكراهية فهو دم جبر فاقى الحج اذا احرم بها وبها وجب الرضى لان الجميع بين احرامين
يجتنبون والعمرتين غير مشروعة ولما فاقى الحج في احرامه فيلزمه ان يجتنب عن احرام الحج
باضا الى العمرة ثم بعده يقضى ما احرم به لصحة الشرع ويدبح التحلل قبل او انه بالرفض

باب الاحصار هو لغة المنع وشراعه عن ركن اذا احصر بعد او مرض او موت
بحرم او هلكه نفقة حل لما يتخلل في بعت المفرد وما اوقعت فان لم يجد بقي محرما حتى يجد
او يتخلل بطواف وعن الثاني انه يقدم الدم بالطعام ويستصدق به فان لم يجد صام عن كل
نصف صاع يوما والمقادير دمين فلو بعت واحدا لم يتخلل عنه وعين يوم الذبح ليعمل
مق يتخلل ويذبح في الحرم ولو قيل يوم التخر خلا فلهما ولو لم يفصل ورجع الى اهله
بغير يتخلل وصبر محرما حتى زال الحرف فان ادرك الحج فيها ونمت والاختلال بالعمرة
لان التخلل بالزيج انما هو للصورة حتى لا يمتد احرامه فيشقى عليه زيلعي ويذبحه بحلل
ولو بالخلق ونقص هذا فاية القيمين فلو ظن ذبحه ففعل كالحلال فظن انه لم يذبح او ذبح
في حل لزمه من ما يجب ويجب عليه ان حل من حجه ولو نقل حجه بالشروع وعمرة بالتخلل
ان لم يحج من عامه وعلى المعتمر عمرة وعلى القارن حجة وعمران احدهما بالتخلل فان بعت
بزال الاحصار وقد رد على ادراك الهدى والحج معا فوجب وبأولها لا يقدر عليها الا بغيره الموجه
وهي باعية ولا احصار بعد ما وقف بعرفة للامن من الغوات والممنوع لو مكث من الركنين حجه
على الاصح والقاد وعلى احدهما لا اما على الوقوف فلتقام حجه به واما على الطواف فلتحلل به كما مر
باب الحج عن الغير الاصل ان كل من اتى بعبادة تعالى جعل ثوابها لغيره واما
لواها عند الفعل لنفسه لظاهر الادة واما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى الى
الاذا وهب له كما حققه الكمال واللام معنى على كافي ولم المصنعة ولقد افضح الزاهد
عن اعتزاله هنا والله الموفق للعبادة المالية كركا وكفاة تقبل النيابة عن المكلف مطلقا
عنه القدرة والجهز ولو التائب ذميا لان العمرة لبنة الموكل ولو عند دفع الموكل والدينية
كصلوة وصوم لا تقبلها مطلقا والمركبة منهما الحج الفرض تقبل النيابة عند العجز فقط
لكن بشرط دوام العجز الى الموت لا بد فوض العجز حتى يلزم الاعادة برؤول العذر
وبشرط بنية الحج عند اى عن الامر فيقول احرم عن فلان وليك عن فلان ولو نسي اسمه
فتوى عن الامر صريح وتكنى بنية القلب هذا اى بشرط دوام العجز الى الموت اذا كان العجز
كله ليس والمرضى يرجى تزواله اى يمكن وان لم يكن كذلك كالعمى والزمانه تسقط الفرض الحج
عند فلا اعاده مطلقا سوا استمر ذلك العذر به ام لا ولواج وهو حجه ثم عجز واستمر لم يجز
انقد شرطه وبشرط الامر برأى الحج عنه فلا يجوز ذبح الفرض بغيره اذ لا حج او حج
الوارث عن موثر لوجود الامر دلالة وبقي من الشرائط النفقة من مال الامر كلها او اكثرها
وحج المأمور بنفسه وتعيينه ذميه فان قال حج عنى فلان لا عجزه لم يجز حج غيره ولو
لم يقبل لا عجزه جاز واوصلها في الباب الى عشرين شرطا منها عدم اشتراط الاجرة فلو استاجر
رجلا بان قال استاجرتك على ان ذبح عنى بكذا المخرج حجه عنه وانما يقول امرتك ان حج عنى
بلا ذكرا حارة ولو انفق من مال نفسه او خلط النفقة بماله وحج وانفق كله او اكثره
جاز بزي من الضمان وشرط العجز المذكور للحج الفرض لا المقتل لا انتفاع به ويقع الحج

المفروض

المفروض عن الامر على الظاهر من المذهب وقيل عن المأمور بغيره ولا مرد ثواب النفقة
كحج المقتل لكنه يشترط لصحة النيابة اهلية المأمور بصحة الافعال ثم فرع عليه بقوله
فان حج الصورة بهيمة من لم يحج والمرأة ولوامته والعبد وعمره كالمراهق وغيرهم اولي بعد
لخلق ولوامه ذميا ويجوزنا لا يصح واذا مرض المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع
المال الى غيره للحج ذلك المعنى عن الميت الا اذا اذن له بذلك بان قيل له وقت الذبح اصنع
ما شئت فيجوز له ذلك مرض اوله لا نه صار وكذا مطلقا خرج المكلف الى الحج ومات في
الطريق واوصى بالحج عند ما يجب الوصية به اذا احره بعد وجوبه ما لو حج من عامه فلا
فان نشر المال او المكان فالامر عليه اى على ما شره والا فحج عنه من بلدته فاسا لا يستحق
فليحفظ فلو حج عنه الوصى من غيره لم يصح ان وفى برأى بالحج من بلده فله وان لم ينف
فمن حيث يبلغ استحسانا ولو وصى الميت او وادته ان يسرد المال من المأمور ما لم يحرم ثم ان
سرد الحياة منه فنفقة الزوج في ماله والا ففى مال الميت او وصى حج ففقد عنه رجل
لم يجزه وان امره الميت لا يذبح يحصل مقصوده وهو ثواب الاتفاق لكن لو حج عنه ابنه
ليجوز في التركة جاز ان لم يقل من مالى وكذا الواج لا ليرجع كالمدين اذا قضاه من ماله فنفه
ومن حج عن كل من امر به ومع عنه وصمن ماله لا يذبحها ولا يقدر على جعله من احدى
لعدم الاولوية ويبقى صحة القيمين لو اطلق الاحرام ولو ابهمه فان عين احدها صلب
الطواف والوقوف جاز لخلق ما لو اهل حج عن ابويه او غيرها من الاجانب جاز كونه مستترا
فحين بعد ذلك جاز لا بد متبرع بالثواب فله جعله لاحدها اوها وفي الحديث من حج عن ابويه
فقد نفق عنهما حجة وكان له فضل عشر حج وبعت من الابار ودم الاحصار لا عجز على الامر
في ماله ولو ميتا قيل من التثاقل من الكل ثم ان فاته لتقصير منه ضمن وان باق
سماوية لا ودم القرآن والتمتع والخيانة على الحاج ان اذن له الامر بالقرآن والتمتع والا
فيصير بخلافه فيضمنه ضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه فيعيد بماله نفسه واما
بعده فلا حصول المقصود وان مات المأمور وسقط نفقته في الطريق قبل وقوفه
حج من مؤلوا صه بثلث ما بقى من ماله فان لم يقف فنحن حيث يبلغ فان مات وسقط ثانيا حج
من ثلث الباقي بعدها هكذا مرة بعد اخرى الى ان لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فيقتل الوصية
قلت وظاهره انه لا يجوز في شرك المأمور فليراجع لامن حيث مات خلا فها وقولها
استحسان فروع يصير بخلاف القرآن والتمتع كما مر لا لا تحجز عن السنة الاولى وان عذرت
لانه لا يستحسان لا التقيد ولا افضل ان يعود اليه وعليه مرد ما فضل من النفقة وان شرطه
له فالشرط باطل الا ان يركب حجة الفضل من نفسه او يوصى الميت بملعين ولو اصره
ان يسرد المال من المأمور ما لم يحرم وكذا ان احرم وقد دفع اليه حج عند وصيه فاحرم
ثم مات الامر للوصى ان حج بنفسه الا ان امره بالدفع او يكون وارثا ولم يحجز البقية
ولو قال منعة وكذا بوه لم يصدق الا ان يكون امرا ظاهرا ولو قال حججت وكذا بوه صدقت

صدق بيننا اذا كان مديون الميت وقد امر بالانفاق ولا تقبل منهم ان كان يوم النحر
بالبلد الا اذا برهنا على اقراره **باب الهدى** هو في اللقطة والشرع ما يهدى
الى الحرم من النعم ليقر به فيه اذناه شاة وهو ابل بن خمس سنين وبقرا بن سنتين
وعن ابن سنان ولا يجب تقريظ بل يندب في دم الشكر ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في النعم
كما سيجي ففع اشترك سنة في بدنة شروت لقربة وان اختلفت اجناسها ويجوز الشاة
في الحج في كل شيء الا في طواف الركن جبا او حيا ايضا او حتى بعد الوقوف قبل الحلق كما ويجوز اكل
بل يندب كالاصح من هدي الطوق اذا بلغ الحرم والمقعة والقران فقط ولو اكل من غيرها
ضمن ما اكل وتعين يوم النحر وقته وهو الايام الثلاثة للذبح المشقة والقران فقط
فلم يجز قبله بل بعده وعليه دم وتعين الحرم لانه لكل لا يفقيره لكنه افضل وينصدق بخله
وخطا ما يزمانه ولم يعط الجزاء في الذابح سنة فان اعطاه ضمنه ما لو صدق عليه
جاز ولا يركبه مطلقا بل ضرورة فان اضطر الى الركوب ضمن ما نقص بركوبه وحمل ثمنه ونقد
بدل الفقرة اثره لانه فان اطعم منه عنا ضمن قيمته بسبوط ولا يخلط وينفع ضررها
بالماء المار ولو المذبح قربا والاحطه ونقد به ويقوم بدل الهدى واجب عظم او يغيب
بما يمنع الاضحية وصنع بالمبب ما شاء ولو كان العيب فقلوعا عنه وصنع فلا دية بدسه
وضرب به صخرة سنانا ليعلم انه هدي للقران ولا يعلم ولا يعلم منه عنا لعدم بلوغه حمله
ويقوله بدنة الطوق ومنه الذود والمقعة والقران فقط لان الاشهاد بالعبادة البوق
والسرى بغيرها حتى شهدوا بعد الوقوف بوقوفهم بعد وقته لا يقبل شهادتهم **والحج**
استحبابا حتى الشهود للحج الشديد ويقوله اي قبل وقته قبلت ان امكن التدابر
للبلاع اكثرهم والا لزم في اليوم الثاني او الثالث والرابع والوسطى والثالثة ولم يوم الا
فقد لقض ان رعى لكل بالترتيب حسن وان تقى الا وجاه السنة الترتيب نذر الحلف
حما مشا مشى من منزله وجوبا في الاصح حتى يطوف الغرض لانها الاركان ولو ركب في كل
اكثره لم يندم وفي اقله بحسبه ولو نذر المشى الى المسجد الحرام او مسجد المدينة او غيرها الا في عليه
اشترى حرمته ولو بالاذن له ان يحلها بل كراهة لعدم خلف وعده بقص شعرها او بعلم
ظفرها او عس طيب شبيها مع وهو اولى من التحليل بجماع وكذا لو نكح حرة محرمة بتفليل
الغرض ان لها حرم ولا تهي محصرة فلا تحلل الا بالهدى ولو اذن لامرته بتفليل ليس له
الرجوع ملكها منافعها وكذا الكاينة بخلاف الامة الا اذا اذن لامرته فليس لزوجها منعها
فروج حج الغنى افضل من حج الفقير حج الغرض اولى من طاعة الوالد بخلاف الفضل
بقا الوبا افضل من الفضل واختلف في الصدقة وحج في البرزاة افضل للحقيقة
في المال والبدن جميعا قال وبرا في البوح حين حج وعرف المشقة لوقفة الجمعة من برسمين
حجة ويعتق فيها كل فرد بلا واسطة ضاق وقت العشا والوقوف يدع الصلاة ويذهب
للعرفة للحج هل الحج كغير الكاينة ولا يكتفيها الا التوبة ولا قائل بسقوط الدين ولو حجت

الله اكدن صلاة وكفاة نعم الله المثل وتاجز الصلاة ويجوزها بسقط وهذا معنى التكفير
على القول به وحديث ابن مسحة انه عليه السلام استحب له حتى في الدماء والمظالم ضعيف يندب
دخول البيت اذا لم يشتمل على ايذاء نفسه او غيره وما يقوله العوام من العروة الوثقى والمعا
الذي في وسطها انه سمة الدنيا لا اصل له ولا يجوز شل الكسوة من بني شيعة بل من
الامام اربابيه وله لبسها ولو جنبا او حيا لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت
لا يقتل فيه بكرة الاستحبابا زمزم لا الاعتقال الحرم للمدينة عندنا ومكة افضل منها
على الزايم الا ما ضم اعضا طعمه فان افضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والكوس وديا
قبره مندوب بل قيل واجبة لمن له سعة وسيدا بالحج لو فرضا وبخير لو نفل ما لم يجر به
فيديا بزيارته لا محالة وليسو معديا بارة سيجله فقد اخبرنا صلاة فيديا من الف
في غيره الا المسجد الحرام وكذا مقبة القرب ولا تكوه المجاورة بالمدينة وكذا بمكة لم يبق
كتاب النكاح ليس للمعاودة شرعت من عدمه الى الان ثم ستم في الجنة لا النكاح
والامان هو عند الفقهاء عقد يفيد ملك المقعة اي طلاق استتاع الرجل من امرأة لم يمنع من
نكاحها مانع شرعي يخرج الذكر والحقة الشكل لحواد كودية والمجارس والحنية وانشان
الماء لاختلاف الجنس واجاز الحسن نكاح الحنية لشهود فيه فقد اخرج ما يفيد الحل
ضمن اكثر امة للسرى وعند اهل الاصول والمقعة حقيقة في الوطى مجاز في العقد
ثبت جافي لكتابا والسنة مجردا عن القران براد الوطى كما في ولا تنكحوا ما نكح اباكم ولا
فحرم منية الاب على الابن بخلاف حتى تنكح زوجا لا سادة اليها والمقود منها العقد
لا الوطى الاجاز او يكون واجبا عند الوقاة فان يقين الزنا لا به فرض نهايه وهذا
ان ملك المهر والنقعة والا فلا ثم بتركه بدائع ويكون سنة مؤكدة في الاصح فيا لم يتركه
ويشاي ان نوى تحصيلها ولو ادخل الاعتدال الى العدة على وطى ومهر ونقعة وسمح
في المهر وجوبه للمواطنة عليه والانكار على من رغب عنه ومكروه لوقوع الجور فان يقينه
حرم ويندب اعلاؤه وتقديم خطبه وكونه في مسجد يوم الجمعة لعامة مشيد وشهود عدول
والاستدانة والنظر اليها وكونها دونه سنا وحسبا وعزا او مالا فورة خلقا وادبا وورعا
وجا ولا يصل بكرة الزفاف المختار الا اذا لم يشتمل على مقعدة دنية وينقد تلبسا بايجاب
من اصحابها وقول من الاخر وشعا للمضى لان الماضي على التحقيق كزوجت نفسي او منوط
ملك ويقول الاخر زوجت وينقد ايضا بما اي لمطلقين وضع لحد حاله للمضى والاخر
للاستقبال والحال فالاول الامر كزوجتي او زوجتي نفسك او كوني امرأت فان لم يسر بايجاب
بل توكل ضمنين فاذا قال في المجلس زوجت او قبلت او با السمع والبرازية قام مقام
المطوفين وقيل هو بايجاب وتجه في الحجر والثاني المضاعف المبد وبهمة او نول او تاد
كزوجتي نفسك اذ لم ينو الاستقبال فكذا انا مفرقة وجبت خطبة لادم حريان
المساومة في النكاح او هل اعطيتها ان المجلس للنكاح وان الموعد فوعد ولو قال لها

يا عيسى فقال ليك انك قد علمت انك لا تقدر ان يكون لك ولد ولا ابنة
حاضر على انك لا تعلم انك لا تقدر ان يكون لك ولد ولا ابنة
بالاقران على انك لا تعلم انك لا تقدر ان يكون لك ولد ولا ابنة
ان كان محض من الشهود صح كما يصح بلفظ الجمل جعل الاقرار انشا وهو الاصح وخير ولا ينفذ
بزوجت نصفك في الاصح احتياطاً خائفة بل لا بد ان يصفى الى كل واحد او ما يعبر به عن الكل
ومن الظاهر والبطن على الاشياء خيرة ورجح في الطلاق خلافة فيحتاج للمفرق واذا وصل
الايجاب بالشبهة المهر كان من تمامه اي الايجاب فلو قبل الاخر قبله لم يصح لموقف اول
الكلام على آخره لو قيد ما يغير اوله ومن شرطه الايجاب والقبول اتحاد المجلس واحداً وان
لا يتخالف الايجاب للقبول قبلت النكاح لا المهر نعم يصح لخط كزادة قبلتها في المجلس وان
لا يكون مصافاً ولا معلقاً كما سيجي ولا المنكوحه مجهولة ولا يشترط العلم بمقتضى الايجاب والقبول
فيما يستوي فيه الجحد والهرول اذ لم يمتنع لينة به يفتي وانما يصح بلفظ تزويج ونكاح لا بينهما
صريح وما عداها كناية وهو كل لفظ وضع لتبديل عين كاملة فلا يصح بالشركة في الخلف
خرج الوصية غير المقيدة بالمال كصحة وتمليك وصدقة وعطية وسلم واستحابة وقرض
وصلم وصرف وكل ما تملك به الرقاب بشرط نية او توفيقه وفيهم الشهود المقصود ولا يصح بلفظ
اجارة برأى او ذى واعارة ووصية ورهن ووديعة ونحوها مما لا يفيد الملك لكن ثبت به الشبهة
فلا يجرد لها الاقل من المسمى ومما مثل وكذا ثبت بكل لفظ لا ينفذ به النكاح فليحفظ والفاظ
مفصلة يجوز ان تصدده لاعتق قد صحح برأى تحريف وتصحيف فلم يكن حصة
ولا بماز عدم العلاقة بل غلطاً فلا اعتبار به اصلاً لتلويح نعم لو اتفق قوم على النطق
بهذه الغلظة وصدرت عن قصد كان ذلك وصفاً جدياً فيصع به واما الطلاق فيقع بهما
فصفاً كما في اولى الاشياء ولا يتعاطى لغيره من الفروع بشرط سماع كل من العادين لفظ الآخر
ليتحقق برضاها وبشرط حضور شاهدين خرين او خريتين مكلفين سامين معا فوهما على
الاصح فاهمين انك نكاح على المذهب بغير مسلمين لنكاح مسلمة ولو فاسقين او مجذومين
في ذقت او مجننين او ابلجاً الزوجين او ابلجاً احدهما وان لم يثبت للنكاح بهما بالابتن ان ادعى الزوج
كما صح نكاح مسلم ذميه عند ما يزوج ولو كانا عنيين له بينهما وان لم يثبت بهما مع الكاوة والاصل
عندنا ان كل من ملك بقوله النكاح بولايته نفسه انفق بمحضه امر الابل سرجلا ان يزوج
صغيرته فزوجها عند سرجل والرائين والحال ان الابل حاضر جاز لا يجهل عاقداً حكماً
والالا ولورزوج ابنته بالغة العاقلة بمحض شاهد واحد جاز ان كانت ابنته حاضرة لانها
لأنها تحصل عاقدة بالالا الاصل ان الامر من حضر جعل مباشرتهم بما تقبل شهادة الماسود
اذ لم يذكروا عقد له ليشهد على فعل نفسه ولو زوج المولى عبده المبالغ بمحضته وواحد
لم يجز على الظاهر ولو اذن له فعقد بمحضته المولى وسرجل مع والفرق لا يجزى ولو قال سرجلا
لاخر تزويجتي ابنتك فقال لاخر تزويجت وقال نعم فبطلت النكاح لم يكن نكاحاً مالم يقل الموجب

بعد

بعد قبلت لان زوجتي استخيار وليس بعقد بخلاف زوجتي لان توكل غلط وكليها بالنكاح
في اسم ابها بغير حضورها لم يصح للجماعة وكذا لو غلط في اسم بنته الا اذا كانت حاضرة وانشأ
بها بغير ولادتها ان اسرد تزويج الكبرى فغلط فسمها باسم الصغرى مع الصغرى خائفة ولو
بلفظ سرجل النكاح اقوا للخطبة فزوجها الا بالاولى بمحضتهم مع فيجعل المتكلم فقط
خائفاً والباقي شهوداً به يفتي بفتح فزوج قال تزويجتي ابنتك على ان امرها بديك لم يكن له
الاثر لان مقتضى قبل النكاح وكله بان تزوجه فلا بد ان يكون في المهر لم ينفذ
فلم يعلم حتى دخل في الخيارات بين اجازته وضيحه ولها الاقل من المسمى ومما مثل لان الوقوف
كالفاسد تزويج بشهادة الله ورسوله لم يجز بل قيل بغير فصل في الحرمان
اسباب التحريم انواع ثمانية مصاهرة رضاع جميع ملكة شرك ادخال امه على حرة فهي سبعة دكوا
المص هذا الترتيب وفي التطبيق ثلاثا وتعلق حق العير بنكاح اوعده ذكرها في الرجعة حرم
على المزوج ذكرها كان او انشئ نكاح اصله وفرضه علواً ونزلاً وبنت احدى وابنتها ولو من
زنا وعمته وخالته فهذه السبعة مذكورة في ابنة حرمت عليكم امهاتكم وتدخل تحت جده وجدته
وخالتها الاشقاء وعزهن وامهاتهن امه وخالته ابنة خالها كبنيت عمه وعمته وخاله
وخالته لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وحرم بالمصاهرة بنت سزوجة الموطوءة ولم تزوجه
وجدانها مطلقاً بحجود العقد الصحيح وان لم يوطأ الزوجة لما تقر ان وطأ الامهات يحرم
النكاح ونكاح البنات يحرم الامهات ويدخل بنات الربيبه والربيب وفي الكشاف والسر
وتحريم كالدخول عند ابي ح وافرقة المص وزوجة اصله وفرضه مطلقاً ولو لم يوطأها ولا
واما بنت زوجته ابنة ابنة خالها وحرم الكل كما مر بغيره بنسباً ومصاهرة رضاعاً الا ما استثنى
في باب تزويج يقع منقطعاً فيقال يطلق امرأته طلقين ولها سنة لمن فاعتدت فتبكت صغيراً فافضعت
لحزمت عليه فتبكت اخر فدخل بها فافاضتها قبل نفوذ الاول لواحده امه ثلث الجواب لا يعود اليه
ابداً الصغير وتباحل له ابنة رضاعاً شرياً امه ابنة لاخواله ان علم انه وطأها تزويج بكون
تزوجها بنسباً وقالت ابنة فضتي ان صدفها بنت بلدهم والاشيئ وحرم ايضا بالنسب اصل
فرضه اسرد بالزنا الوطى الحرام واصل مسمى الشهوة ولو شتر على الراس بجابل لا يمنع الحرمة
واصل ماست وباطرة الى ذكره والمنظور الى فرجها المد والداخل ولو نظره من سرجل او ما فيه وفروا
مطلقاً والعبرة بالشهوة عند المس والمنظر لاسدها وحدها فيما تحرك الله او زيادته يفتي ونسب
امراً وتزويج تحرك قلباً او زيادة وفي الجوهره لا يشترط في النظر للفرج تحريك الله به
يفتي هذا اذ لم ينزل فلور اتزان مع مساً ونظر فلا حرة به يفتي ابن كمال وعزله وفي الخلاصة
وطأحت امرأته لا تحرم عليه امرأته لا تحرم المنظور الى فرجها الداخل اذا دام من مرة او مائة
لان المرء مثاله بالانكسار لاهو هذا اذا كانت حية مستهانة ولوما نسباً ولما عرفت ابنة
وصغيرة لم يشترط فلا يثبت الحرمة بها اصلاً كوطأ بر مطلقاً ولو افاضها لعدم شيق كونه
في الفرج مالم يجز منه بلفظ بين زنا ونكاح فلو تزويج صغيراً لا يشترط فدخل بها فطلقها

سراجها بالاجل

وانقضت عدتها ونزحت بالرجاء الاول الزوج يثبتها لعدم الاستبراء كذا في شرط الشهوة في
الذكر فلو جامع غير مراهق من زوجها لم ينجس ونجس ولا فرق فيما ذكر بين المس والنظر والشهوة بين
عمر والنسب وحظا واكرهه ولو ايقظ زوجته وايقظت هي جماعة امتدت يده بنيتها الشهوة او
يدها ابنته حرم الام ابدافتح قبل ام امرته في اي موضع كان على الصحيح جهره حرمت عليه لم يراه
ما لم يظهر بدو الشهوة ولو على العقم كما في حديث الذخيرة وفي المس لا ينجس ما لم يعلم الشهوة لان
الاصل في القبول الشهوة بخلاف المس والمعاينة كالقبول وكذا القرص والعرض شهوة ولو
لاجنبيه وتكفي الشهوة من احداهما ومراهق ويجوز وسكون كماله بزيادة وفي الحقيقة قبل السكبان
بنسب حرم وبحرمة المصاهرة لا يرفع الكناح حتى لا يجل لها الزوج باجرا لا بعد المشاهدة
وانقضت العدة والوطي بها لا يكون زنا وبعت منها دون تسع ليست بمشاهدة بريق وان اذنت
الشهوة وانكروها الوصل فهو مصدق لاهي لان يقوم اليها منفسا التي فيها نفقها لغيره كغير
اويأخذ ندها او يركب معها او ينسها على الفرج او يقبلها على العقم قال الخلدادي وفي الفقه يراى
الحاق الخدين بالعقم وفي الخلصة قيل له ما مضت بام امرته فقال جامعها تحت الحرمة ولا
يصدق بركب ولوها ولا يقبل الشهادة على الاقرار بالمس والقبول عن شهوة وكذا يقبل على
نفس المس والقبول بالنظر في ذكره او فرجها عن شهوة في المختار تجب لان الشهوة جارية
عليها في الجملة بالتشاور اثارا وحرم الجمع بين المحارم ككناح اي عقد صحيحا وعده ولو من طلاق
باين وحرم الجمع وطبا بملك ميم بين امرأتين ابنتها فرضت ذكرها لم يخل للآخرى بالحدث
مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور يصلح بخصمه الكتاب في الجمع بين امرأة وبنت
زوجها وامرأة ابنتها وامه ثم سبقتها لانه لو فرضت المرأة او امرأة الابن او السيدة ذكرها لم
يخلو عنكس وان تزوج بكناح صحيح اخذت امه فوطيها صحيح الكناح لكن لا يبطا واحدة
منهما حتى يجرم حل استمتاع احدهما عليه بسبب ما لان للعقد حكم الوطى حتى لو نكح مشرك
مغربية ثبت نسب اولادها منه لثبوت الوطى حكما ولو لم يكن وطى لامة له وطى المنكوة
ودواعي الوطى كالوطى ابن كمال وان تزوجها معا اي الاختين او من بمعناها او يعقدن
ونسى الكناح الاول فرق القاصي بينه وبينها ويكون طلاقا ولها نصف المهر يعني في مسئلة
النسب ان الحكم في تزوجها معا الطلاق وعدم وجوب المهر لا بالوطى كما في عامة الكتب ثبت
وهذا اذا كان مهرها متساويا وبين فدا وجبا وهو سمي في العقد وكانت الفرقة قبل الدخول
وارعى كل منهما انها الاولى ولا يثبت لها فان اختلف مهرها فان علما فكل ربع مهرها او اقل
نصف اقل المسمين وان لم يكن سمي فالواجب متعة واحدة لها بدل نصف المهر وان كانت
الفرقة بعد الدخول وجب اكل واحدة مهر كامل لفرقة بالادخول ومنه يعلم حكم دخول
بواحدة وكذا الحكم فيما جمعهما من المحارم في كناح وحرم كناح المولى منه والعبد سبته لان
المملوك متناهي المالكية نعم لو ضله المولى احتياطا كان حراما وحرم كناح الوثنية بالاجماع
وصح كناح كتابية وانكره نكحها مؤمنة بنى مرسى بكتاب منزل وان اعتقد وا

سكوت ولت الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذ **التاسع** **سكوت**
سكوت عند رؤية غيره شوقا زوجه حتى سال ما فيه رضا **الثاني** **سكوت**
لا يخدم مملوكا اذا خدمه بلا امره ولم ينهه حنث هذه الظواهر في
جامع القصولين وغيره وزدت ثلثا في اثنين من القنينة **الثاني** **سكوت**
بنيتها في تجهيزها اغنياء من متعة الاب وهو ساكت فليس له ان يزوج
الثاني **سكوت** انقضت الاقارب جهازها ما هو مباح فثبتت الاب لم يقصر الام
الثاني **سكوت** باع جارية وعليها حلى ولم يشرط ذلك المشتري لكن علم المشتري
بجارتها وذهب بها او لبايع ساكت كان سكوت بمنزلة التسليم فكان
الحلى لها كذا في الظاهر يبيح ثم ردت اخرى القراءة على الشيخ وهو
تتزل منزلة نطقه في الاصح وآخره على خلاف فيها سكوت المدعى عليه
ولا عذر به انكاره وقيل لا ويجوز وهي في قضاء الخلاصة صحيحة
وتلافي من غير انيت اخرى كبتها في الشرع من الشهادة سكوت المولى
عند سكوت عزالشاهد بتعديل **ثاني** **سكوت** **سكوت** الزاهن
عند قبض المهر من العيون المهدية كما في القنينة **سكوت** **سكوت** **سكوت** **سكوت**

قوله مذكرة في الاشياء التي القاعدة الثانية عشر التي لا يملكها رجل
 حيث قال وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق سكوت
 الكبر عند استئجار وليها قبل التزوج وبعده **الثانية** سكوتها عند قبض الزوج
الثالثة سكوتها اذا بلغت كبر **الرابعة** حلفت ان لا تزوج فزوجها ابوه
 فسكت حنتت **الخامسة** سكوت المتصدق عليه قبول لا الموهوب له **السادسة**
 سكوت المالك عند قبض الموهوب له وقبول او المتصدق عليه اذ **السابعة**
 سكوت الوكيل قبول ويرتد برده **الثامنة** سكوت المقر قبول ويرتد برده
التاسعة سكوت الموقوف اليه بقول التقيين وليرده **العاشر** سكوت
 الموقوف عليه قبول ويرتد برده وحمل لا **الحادية عشر** سكوت احد المتبايعين
 بيع التلجئة حتى قال صاحب بداهة اجعل بيعا صحيحا **الثانية عشر** سكوت
 القديم حين قسم ما له بين الغائبين وهذا **الثالثة عشر** سكوت المشتري
 بالخيار حين رأى الجيد يبيع ويشترى بسقط الخيار **الرابعة عشر** سكوت البائع
 الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذ **الخامسة عشر**
 كان البيع او فاسدا **السادسة عشر** سكوت الشفع حين علم بالبيع **السابعة عشر**
عشر سكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى اذ في التجارة **الثامنة عشر**
 لو حلف المولى لا ياذن له هتك حدث بظواهر الرواية **الثانية عشر** سكوت
 وانقياده عند بيعه وهذا ودفع حاشية اقرار برقة كان يعقل بخلاف سكوت
 عند اجازته او عرضه للبيع او تزويجه **الثالثة عشر** سكوت الزوج عند
 فسكت حنت لا يقال اخرج منها فاجازة يخرج فسكت **الرابعة عشر** سكوت الزوج عند
 ولادة المولود وتزويجه **الخامسة عشر** سكوت المولى عند ولادة امه ولده اذ
 به **الثاني والعشرون** السكوت قبل البيع عند الاحنا وبالعيب وضمان العيب
 كان المخبر عدلا لا لو كان فاسقا عنده وعندهما هتف وضمانا فاسقا **الثالث**
والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بزوج الولي على الخلاق **الرابع والعشرون**
 سكوت عند بيع زوجته او بغير عقار اقرار بانه ليس له ما **الخامس والعشرون**
 خلافا لما يشترط في كفاي فينظر المفتي **الخامس والعشرون** سكوت الزوج عند
 ففصح في كفاي زينا وهو ساكت بسقط دعواه **السادس والعشرون**
 احشرك العناء قال الاخر انا اشترى هذه الامة لنفسه فاحتت فسكت
 الشريك لا تكون لها **السادس والعشرون** سكوت الموكل حين قال له لو كملت
 معين اتى اريد شراءه لنفسه ففسد كان له **الثامن والعشرون**

المبيع لها وكذلك لا يبيعهم على الذهب بخر وفي المهر بخر منكم المقتولة لا لا تكفر احدا
 من اهل القبلة وان وقع الزمان في المباح لا يبيع ككاح عابدة كوكب لا كتاب لها ولا وطها
 بملك يمين والمجوسية والوثنية هذا ساقط من نسخ الشرح ثابت في نسخ المقت وهو عطف
 على عابدة كوكب وقوله والحرمة ينج او عمة ولو نجح عطف على ثمانية فتنه والامة ولو كانت
 ثمانية او مع طول الحرمة الاصل عندنا ان كل وطى يحل بملك يمين يحل بكاح وما لا خلاف وان كره
 نحرما في الحرمة وتزويها في الامة وحرمة على امته لا يبيع عكسه ولو ام ولد له في عدة حق ولو من
 يمين وهي لو ساجها اي الامة على حرمة لمبا الملك ولو تزوج اربعا من الامة او خمسة من الحر
 في عقد واحد صحيح ككاح الامة لطلون الحسن وصح ككاح اربع من الحر والامة لطلون الحرة لا اكثر
 وله الفسقة بما شاء من الامة فلو ام ولد له سيرة واسرا بشرى اخرى فلامه رجل حنف عليه
 الكفر ولو اسرا ففقت امراته اقل بنفسه لا يبيع لانه مشرع لكن لو ترك لزوجها لزوجها
 من سرة لا يملك سرة الله له بزاز به ونصفها للعبد ولو مديرا او يبيع عليه بركة فلا يحل له
 الفسقة فاصلا لا لا يملك الا الطلاق وصح ككاح جلي من ذنا الاصل من غيره اي الزنا الفسقة
 ولو من غيره او سدها الفسقة وان حرمت وطها ودوا حتى قطع منهل المسئلة الاولى ليل
 يبقى ما دزع غيره اذ الشريعة مند فروع لو تكلم الزاني حله وطها اتفاقا والولي
 له ولزنا المقتولة ولو زوج امته او ام ولد له الحامل بعد علمه قبل قراره به جاز وكان يثا
 ثم وصح ككاح الموطوءة بملك يمين ولا تبهرها زوجها بل سدها وجعلها على الصبي حرة
 او الموطوءة بزمانا جاز ككاح من دها تزويقه وله وطها بلا استبراء واما قوله ان الزانية
 لا يملك الا ان لم يفسخ مائة فانك امل اطاب لكم وفي اخره حظ الجني لا ينجح على الزوج تطبيق
 الفاسقة ولا عليها اشترج الفاجر الا اذا خاف ان لا يقيم حدود الله فلو سأل ان يتزوا فافا
 الوهابية ضعف ذكره المص وضع ككاح الموهومة الى حرمة والمستحيلة لها ولور على الحرمة
 عليها مهر المثل وبطل ككاح معة وموت وان جهلت المدة او طالت في الاصح وليس بين ما لو تكلم
 على ان يطلقها بعد شهر او لو لم يكن معها مدة معينة ولا باس بزوج المهرات عني وبحل
 له وطى امرأة ادعت عليه عند قاض انه تزوجها بكاح صحيح وهي في الحال انها محل
 الا لاشاء اى لا يشاء الكاح خلية عن الموانع ونقض القاضى بكاحها بيقظة اقامتها ولم يكن
 نفس الامر من وجها وكذا لا يحل له اذ هو ككاحها خلافا لهما وفي الشرع لا بد من المواعيد
 وقولها يعني ولو نطق بطلاقها ابتداء الزومع عليها بذلك نفذ وحلها التزوج بالحر بعد
 العدة وحل للشاهد ذود تزوجها وحرمت على الاول وعند الثاني لا يحل لها وعند محمد بن الاول
 حله بدخل الثاني وهو من فروع القضا بشهادة الزور كاسي وككاح لا يبيع تعليقه
 بالشرط كزوجان ان سري في لم ينفذ الكاح تعليقه بالخطوط في الدرس فيه نظر ولا ان
 الى المستقبل كزوجان عدا او بعد عدوى لم يبيع ولكن لا يبطل الكاح بالشرط الفاسد واما
 يبطل الشرط دونه يعني لو عد مع شرط فاسد لم يبطل الكاح بل الشرط بخلاف ما لو عد له

قال في البهر ولم يحكم ما اراد التزوج
 على امرأة اخرى فلا به رجل ويتيق
 ان لا يحل عليه الكفر لان في تزويجه
 الجمع من الشئ مستقته شدة
 رة بمعنى ثم ينه عن خلاف الحواشي
 ويتيق عدم اللوم
 منهم

قوله في الحرمة ما كانت ذات زوج
 او ثنية او نحوها ككافي
 قوله لا باس بزوج النكاح ما دونه
 بزوجها لا ينفذ بها انما رادون الجبل
 ويتيق ان لا يكون هذا الشرط لا زنا
 عليها ولها ان تطلب الميت عند
 ليله ما عرفت في باب القسم بحسب
 قوله خالته عن المانع تفرد بها
 محله دونها والموانع مثل كونها
 مشركة او حرة حلالا وزوجه
 الغير او معتدة

قوله في الخط المخرج والاطاء
 المقتاة ما يكونا معدوما بتفصح
 وجوده على سبيل الله
 قوله ما في الدار او في داره
 قوله في البيت
 قوله في الشارع

بالشرط الا ان يعلنه بشرط ما كان لا محالة فيكون صحيحا فينفذ للحال كالنكاح
 لانه فقال ابو هارون زوجها قبلك من فلان فكذلك فقال ان لم تكن زوجتها فلان فنقدت
 لانك فعلت ثم علم كذبها فنقدت لعلقه بموجود وكذا اذا وجد المعلق عليه في المجلس ذكره
 جوي نزاره وعمه المصباح لكن في النهي في كتاب الصرف في مسئلة التعليق برضى الاب
 ولحق الاطلاق فليتام المفق **باب الولي** هو لغة خلق العدو وعرفا المعارف بالله
 وشريا البالغ العاقل الوارث ولو فاسدا على المذهب ما لم يكن يتركها وخرج بخصوصه ووصي
 مطلقا على المذهب والولاية تنفيذ القول على العبر تحت باربع قربة وملك وولا وامانة
 شأوا او اوصيها نزعان ولاية يذهب على المكلف ولو بكر او ولاية اجازة على الصغيرة لو
 نيا وجعته ومروفة كما افاده بقوله وهو الولي ثم ما صحت نكاح صغير ونكاح
 ورفق لا مكلف فنقد نكاح حرة مكلفة بلا رضى والاصل ان كل من نصرت في المذهب
 في نفسه وما لا فلا دله اى الولي اذا كان عصبة ولو عزى محرم كان عمو في الاصح حائنه وخرج
 ذو الارحام والام والقاضي الاعراض في غير الكفو فيفسخه القاضي ويجوز عقد
 النكاح ما لم يسكت حتى تلدته ليل يضيع الولد وينبغي لحاق الحمل الظاهره ويقع في غير
 الكفو لعدم حوازه اصله وهو المختار للفقوى لفساد الزمان فلا تخل مطلقة ثلاثا كحسب
 غير كفو بلا رضى ولو بعد معرفته باه فلينفذ وبناعى الاول وهو ظاهر الرواية فرضى المصنف
 من الاول قبل العقد او بعده كالكل لسبوت كذا كولاية امان وتودد وتنحمة في الوقت
 استواء في الدرجة والا فلا قرب منهم الفسخ وان لم يكن لها وفي هو اى العقد صحيح نافذ
 مطلقا اتفاقا وقصبة اى ولا يحق الاعراض المهر ونحو مما يدل على الرضى رضا لالة
 ان كان عدم الكفاة ثابتا عند القاضي قبل محاصصة والالم يكن رضا كما لا يكون سكوت
 رضا ما لم تدوا ما يصدقه بان كفو فلا يسقط حق الباقين مبسوط ولا يجبر المبالغة البكر
 على النكاح لانقطاع الولاية بالبلوغ فان استاذنها هو اى الولي وهو السنة او وكيله ورسوله
 او زوجها ولها واجرها رسولها وقبول عدل فنسكت عن سره مخارة او حكمة غير سره
 او تبسمت او كت بلا صوت فلو بصوت لم يكن اذا ولا رد حتى لو رصبت بعده فنقد معراج
 وجزة كافي الوفاية والمتفق هنا نظر هو اذن اى لو كمل في الاول اذا اخذ الولي فلو نقد المزوج
 لم يكن سكوتها اذا اجازة في الثاني ان نقي النكاح لا لو بطل بموت ولو قالت بعد موت
 زوجي اى بامري واكون الورثة فالقول لها فترث ونقد ولو قالت بغير امرى كتد بلقي
 فوضيته فالقول لهم وقطاعه اولى منه رد قبل العقد لاصده ولو زوجها نفسه فنكوتها
 رد بعد العقد لقبله ولو استاذنها في معين فترث ثم زوجها منه فنسكت مع في الاصح بخلاف
 ما لو بلغها فترث ثم قالت رصبت لم يجز بطلان بالرد وانا استحسن التجرد عند الوفاة
 لان الغالب اظهر النية عند فحاشا السماع ولو استاذنها فنسكت فوكل من زوجها من
 سماء جاز ان عرف الزوج والمهر كما في العتقة واستشكل في الجبر بان ليس الموكل ان يوكل

لا اذن فقتضاه عدم الجواز وانها مستثناة ان علم بالزوج ان من هو لظهر الرتبة فيها
 ولو في ضمن العام كجبري او عبي لوجوه ولا لاهل لم تنقض لاهل العلم بالمهر وقيل بشرط
 وهو قول المتأخرين يخرج عن الرتبة وقوله المص وما صح في الدرر عن الكافي سرده النكاح
 وكذا اذا تزوجها الولي عندها اى بحضرتها فنسكت مع في الاصح ان علمت كجبري ان استاذنها
 غير الاول كجبري وولى بعد فلا عبرة لسكوتها بل لا بد من القول كالنكاح المبالغة لا فرق
 بينهما الا في السكوت لان رضاها يكون بالدلالة كما ذكره بقوله وما هو في معناه من فعل
 يدل على الرضا كطلب مهرها ونفقتها وتمكينها من الوصل ودخولها برضاها ظهريه وقوله
 المنيية والفتك سرورا ونحو ذلك بخلاف خدمته او قبول هديته من ذلت بكاسر رثها
 بوشة اى فطة او درودج وحقه وحصوله لخرجة او تقيس اى كبر كجبرية كقرب
 بجبري وعتة او طلاق وموت بعد خلوة قبل وطى او ذنا وهذه فقط بكونها ان لم يكون ولم
 تنجب ولا يثبت كموطاة بشبهة ونكاح فاسد قال النوح للبكر المبالغة بلحق النكاح
 فنسكت وقالت بل مردود النكاح ولا يثبت لها على ذلك ولم يكن دخلها طوقا في الاصح فالقول
 قولها ما يمينها على المفق به وقيل بينة على سكوتها لانه وجوده يقيم الشقين ولو برضا فيبينها
 اولى لان يبرهن على رضاها او اجازتها كما لو زوجها ابوها مثلا ثم اعادها بلوغها فقالت
 انا انا الفقة والنكاح لم يصح وهي مرهقة وقال الاب والزوج بل هي صغيرة فان القول لها
 ان ثبت ان سنها تسع وكذا الواو المالحق بوعده ولو برضا فيبينه البلوغ اولى على الاصح
 بخلاف قول الصغيرة سرودت حين بلغت ولينها الزوج فالقول له لا نكاحه زوال ملكه هذا
 لو اشتقا بعد زمان البلوغ ولو حاله البلوغ فالقول لها شرح وهابية فلينفذ فللول
 الا في سبانه انكاح الصغير والصغيرة جبرا ولو تباعا كعقوه ويجوز شهر ولو لم النكاح ولو
 يمين فاحش بقص مهرها وزه باده مهرها او زوجها بغير كفو ان كان الولي المراجع بنفسه
 يمين اما او جذا وكذا المولى وابن المجنونة لم يعرف منهما سوا الاختيار بجاشة ومنقا وان عرف
 لا يصح النكاح اتفاقا وكذا لو كان سكان فزوجها من فاسق او شريرا او فقيرا او ذى حرفة
 وشية لفظه ورسوا الاختيار فلا يعارضه شقيقه المظنونة بجر وان كان المزوج عيبها
 اى غير الاب وابيه ولو الام والقاضي او وكيل الاب لكن في التجربا الوعين الوكيل العقد ومع
 لا يصح النكاح من غير كفو وبغير فاحش اصلا وما في صدر الشريعة مع ولها اختيار وهم ولد
 كان من كفو وبغير المثال مع ولكن لهما اى لصغير وصغيرة ويلي بها اختيار المصنف ولو بعد
 الدخول بالبلوغ العلم بالنكاح بعدة لقصور الشقة وبغير عنه حيا للعق ولو بلغت
 وهو صغير فرق بغيره ايسا ووصيه بشرط القضا للمفسخ فيؤثر بان يقيم ويلزم كل المهر
 ثم العترة ان من قبلها ففسخ ولا ينقض عد دطلاق ولا يلحق باطلاق الا في السردة
 وان من قبله فطلاق لا يملك اوسدة او خيار عق وليس لافترقة منه ولا مهر عليه
 الا اذا اختار بنفسه بخيار عق وشرط لكل العتاة الاثمانية ونظما في النهر ففقال

لا تعتبر اذ لو لم يشرط عندنا بالبلوغ كما بالملك
 وعندنا في بكاره فلو كانت بكاره لا يجوز
 لاجدان بزوجها عنه لان البتة مشا فترثت
 البتة ببت الحد في الراي هو جود الحاشية
 ولا يعتبر اذ بها قبل البلوغ فوجسه لا ينظر
 وان كانت لمراجاة الاب والجدان بزوجها
 ولا يجوز ذلك لغيرها كما قال ابو هارون
 فنقد مع عمر وعنى والعدالة وبغيره
 ونحوهم فدوة ويحق المرفق ايجاع الحاشية
 رضى الله عنهم وروى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم امامة بنت عس وعصى في
 الحيا انما بلغت كذا فله الذي يلى
 كمنع العقار

فوق الكناشك جعنا فافنا
 فتح طولة وهذا الدر يحكيها
 تباين الدار مع نقصان مراكها
 فساد عقد وفقد الكفو فغيرها
 تقبل سبي واسلام الحارب او
 ارضاع صرتها قد عدد ارضها
 خيار عتق بلوغ سرده وكذا
 ملك لبعض تلك الفسخ بمجسها
 اما الطلاق بغير عتق وكذا
 البلاء ولما ذك بملوها
 فضا قاض في شرط الجميع خلا
 عتق وملك واسلام في فيها
 تقبل سبي مع الاياديا املى
 تباين مع شهاد العقل بدورها

وبطل خيار البكر بالسكوت لو تخارة عامة باصل النكاح ولو سالت عن قدر المهر قبل الخلوة
 او عن الزوج او سلمت على الشهود ولم يطل خيارها بحيث ولا يمتد الى المهر الجلس لانه كاشفنة
 ولو اجتمعت معه نقول اطلب الحقيق ثم بعد ان يجازي البلوغ لانه ديني وتشهد قابلية
 بلغت لان ضرورة احيا الحق وان جعلت به لتعرفه للصلم بخلاف خيار المصنفه فانه
 يمتد لشغلها بالمولى وخيار الصغير واليتيم اذا بلغ لا يطل بالسكوت بلا صريح مرضا او دلالة
 عليه كقبلة وليس ودفع مهر ولا يطل بقيامها عن المجلس لان وقتها العزم حتى لو جحد
 الرضى ولو ادعت تمكن كرها صدقت ومغاداة ان القول للمدعى الا كراه لو في حبس الوالى
 فليحفظ الوالى في النكاح لا المال العينة بنفسه وهو من يقبل بالمتى حتى العقدة بلا توسط
 اثني بيان لما قبله على ترتيب الارث والحجب فيقدم ابن المجنون على ابها لانه يحجب حجب
 نقصان بشرط حرية وتكليف واسلام في حق سلمة زيد الفزح وولاد سلم لعدم الولاية
 وكذا الاولاد في نكاح ولا مال المسلم على كافر الا بالسبب العام بان يكون المسلم سيدة
 كافرة او سلطانا او نائبا او شاهدا ولكافر ولاية على كافره اتفاقا فان لم يكن عصمة
 قالو لاية للام ثم لام الاب وفي الفتنة عكسه ثم البنت ثم البنت الابن ثم البنت البنت ثم البنت
 ابن الابن ثم البنت بنت البنت وهكذا ثم الجد الفاسد ثم الاخت لاب وام ثم الاخت لاب
 ثم ولدا الام المذكور لا ينفى سواهم ولا ولادهم ثم لذوى الارحام العمان ثم الاخوال ثم الخالان
 ثم بنات الاعمام وبهذا التقرب اولادهم ثم بنات المولات ثم السلطان ثم لقاض هو
 له عليه في مشورة ثم لقوا بان توفى له ذلك والا لا وليس للمولى من حيث هو وصى است
 بزوج البتيم مطلقا وان اوصى المبالاب بذلك على المذهب ثم لو كان قريبا او حاكما
 بملكه بالولاية كما لا يخفى فزوج ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا ممن لا تقبل
 شهادته كما في تعيين الحاكم وقرة المص وبه علم ان فعله حكم وان عرى عن الدعوى صغيرة
 زوجت نفسها ولاولى ولا حاكم ثمه توفى ونفذ باجارتها بعد بلوغها لان الجبر وهو الطاهر
 ولو تزوجها قبل ان تستويان قدم السابق فان لم يدر او وقع ما يبطل وللولي الابد
 الزوج بغيره الاقرب فلوزوج الابد حال قيام الاقرب توقف على اجازة ولو تحولت
 الولاية اليه لم تجز الاجازة بعد التحول فتهت في وظهريته مسافة العصر واختار

فان القاضى ولو من لا ولاية له فيهم
 من شرط اذن القاضي كايته السوء
 نقول من المحبط لان سبب الولد
 للقاضي كايته السوء حتى قبل السلطان
 فان القاضي خارج عن المكتبة حتى لا
 القاضى النكاح بانه حقيق ان نكاح
 مستحقا للفرقة
 بغير رضى راء
 عينا له لا يجيز
 بانه

فعله من لا تقبل بشهادته قال في البحر وما
 ذكرناه ان لا يصلح للفرع والزوج والفرقة
 اوله اى قولهم من لا تقبل بشهادته
 اعم به المذكور وان لا يفرده في مثل شهادته
 ان يملك لشركه فها هو من شركته فانها
 لا تقبل من يجوز الدفع اليه هذا
 ظهري في وجه الاوليه تامل جلي

في الملقى ما لم ينقل الكفو لم يلجأ به واعتمده المأقاف ونقل ان عليها الفتوى
 ومرة الخلاف فمن اخفى في المدينة هل تكون عينة مستطعة ولو زوجها الاقرب حيث
 هو جاز النكاح على الظاهر ظهريته وبنت للابعد من اوليا النسب شرح الوهابية لكن في
 الفتوى ان عن الغياث لولم تزوج الاقرب زوج القاضى عند فزوت الكفو التزوج بفصل
 الاقرب اى بائنا عن الزوج اجماعا خلاصة ولا يطل تزويجا السابق يعود الاقرب بخصوله
 بولاية تامة ودولى المجنونة والمجنون ولو عارضا في النكاح اما الصديق في المال فلا يبرن اتفاقا
 ابها وان سفل دون ابها كما مر ولاولى ان يامر الاب به ليصح اتفاقا ولو اقرق وصغيرا او
 صغيرة او اقرق وكل رجل وامرأة او مولى العبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار على العيز بخلاف
 مولى الامة حيث ينفذ اجماعا لان منافع بعضها ملكه لان يشهد الشهود على النكاح
 بان ينصب القاضي خصما عن الصغير حتى يكو تمام البينة عليها او يدرك الصغير او
 الصغيرة فيصدق اى الى المقر او يصدق الموكل والعبد عند فح وقال لا يصدق في ذلك
 وهذه المسئلة مخترجة من قولهم من ملك لا نشاء ملك الاقرب به ولها نظاير في حق المولى المجنون
 وتزويجه اكثر من واحدة لم اده ومنه الشافعي وجوزه في الصبي للحاجة **باب الكفاة**
 من كفاه ادا ساواه والمراد بها مساواة مخصوصة او كون المرأة ادى الكفاة معتبرة في ابد
 النكاح الزوجية والصحة من جانبها الى الرجل لان الشريعة تاي ان تكون فراشا للذى ولذا
 لا يضر من جانبها لان الزوج مستقر فلا ينفذ دأه الفراض وهذا عند الكل في الصحيح
 كافي الخنازية لكن في الظهريه وعندها عتده وعندنا تقتضى في جانبها ايضا والكفاة
 وفق الولي لاحقا فلوكنت رجلا ولم تقم حاله فاذا هو عتده لا خيارا له بل للولي ولو عتده
 رضاه ولم يعلم بعدم الكفاة ثم علوا لاحقا لاحدا لا اذا شرطوا الكفاة واخبرهم بها
 وقت العقد فزوجها على ذلك ثم ظهر انه غير كفو كان لهم الخيار ولو الجدة فليحفظ وتقتضى
 الكفاة للزوج النكاح خلافا للمالك نسباق فليس بعضهم كفوا لبعض وبقيته العرب بعضهم كفوا
 بعض واستثنى في الملقى بقا الحمدي بن باهلة لحسنهم والمخى للاطلاق قاله المص كالبحر
 والدهم والفتح والشربلية وبعضه اطلاق المص كالكثر والدمر غير كفوا لولها مسلم
 او حر او عتق وامها حرة الاصل ومن ابوه مسلم او حر غير كفوا لذات الوين وابوانهما كالا
 تمام النسب بالحد وفي الفتح ولا يبعد مكافاة مسلم بنفسه لمعق بنفسه وامامعق الوضع
 فلا يكا معققة الشريف وامرئ مسلم كفوا لم يبرد واما الكفاة بين الدينين فلا
 غير الا لفتنة وتعتبر في العرب والعجم ديانة اى تقوى فليس فاسق كفوا لمصالحه او فاسق
 بنت صالح معلنا كان او لا على الظاهر ومنه ما لا يبعد على المصنف ونفقة شهر لوعبر
 محررت والا فان يكسب كل يوم كفارتها لتطبيق الجاع وحرقة شيا حايك غير كفوا لمثل خطا
 ولا خطا طبراز وتاجر ولاهما لعالم وقاض واما اتباع الظلة فاحسن من الكل واما الوطاب
 فمن الحرف فصاحبها كفوا للتاجر لوعبر دية كوابه ودون ديس ونظر كفوا لبنت الامر المصنف

وجه حسن انما باهله من بين قبيلة العرب
 انهم ياكلون من الميتة والحجوان فكله ينفقون
 في لا يسلط فانهم مشهورون باكل الميت
 من بين العرب كذا في المهر حقيق
 وضع مرتبة سى ازا اولاد
 شتى صلا تفتق اولاد
 شتى غير كفوا لمصالحه
 الاسلام
 الشرى مرتبة سى ازا اولاد
 شتى

والكفاة اعتبارها عند ابتداء العقد فلا ينعزل عنها بعد فلو كان وقت كفوها في يوم
 وأما لو كان وباعها ثم صار تاجرا فان بقي عاها لم يكن كفوا والا لانها تحت المهر
 كفو العسيرة ولو كان العجى عالما وسلطانا وهو لا يصح فتح عن الشايع وادعى في الخراج نظام
 الرواية وافر المص كن في المهران من المصيب بذي المنصب والجاه فغير كفو للعلوية كما في
 الشايع وان بالعال كفو لان شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما جزم به البرازي
 وارتضاء الكمال وعينه والوجه فيه ظاهر ولذا قيل ان عايشة افضل من فاطمة رضي الله عنهما
 ذكره الهيثمي والحنفى كقولهم ان الشافعي ومن سبنا عن مذهبنا عن مذهبنا كما سبنا
 والقروى كقولهم في فلا عبرة بالبلد كما لا عبرة بالجمال خبيثة ولا بالعقل ولا بصواب
 البيع خلاف الشافعي لكن في المهر من المهرين في الحق ليس بكفو للعاقلة وكذا المصيب كفو
 بغنا امه او حرة نهر بالنسب الى المهر يعني المهر كفو بالنسبة الى المتفقة لان العادة
 ان الا ياتجول عن الابناء المهر لا المتفقة ذخيرة ولو نكحت باقل من مهرها فلولي العصة
 الاعتراض حتى يتم مهر مثلها او يفرق القاضي بينهما دفعا للعار ولو طلعها الزوج قبل تفرق
 الوكيل الدخول فلها نصف المسمى ولو فرق الوكيل بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده
 فلها المسمى وكذا لو مات احدهما قبل التفرق فليس للولي المطالبة لانها النكاح بالموت
 جواهر الفتاوى امره بتزويج امرأة فزوجها امتحاز وقال لا يصح وهو استحياس
 ملقى بها للصدية وفي شرح الطحاوي قولها احسن الفتوى واختاره ابو الليث وافر العور
 واجمعوا ان لو تزوجت الصغيرة او مولى لم يجز كما لو امره بمعيته او جرة او امته خالف
 او امره بتزويجها ولم يعين فزوجها غير كفو لم يجز اتفاقا ولو زوجها لما مودى كاح امرأة
 امرأتين في عقد واحد لا ينفذ للمخالفة وله ان يجبرها واحدها ولو في عقدين لزم
 الاول ولو توفقت للمثنى ولو امره بامرأتين في عقدة فزوج واحدة او اثنتين في عقدتين جاز الا
 اذا قال لا تزوجن الا امرأتين في عقدة او في عقدتين لم يجز المخالفة ولا يتوقف الايجاب على
 قبول غايه عن المجلس في سائر العقود من نكاح وبيع وغيرها بل يبطل الايجاب ولا يلحقه
 الاجارة اتفاقا ويؤثر في نكاح واحد بايجاب يقوم مقام القبول في ضمن صور كان
 وليا او وكلا من الجانبين او اصيلا من جانب وكلا او وليا من اخر او وليا من جانب
 وكلا من اخر كزوجت بنتي من موكل ليس ذلك الواحد بقصوى ولو من جانب وان كان
 على الجميع اذ قبوله غير معتبر بشرط ان لا يوافق الايجاب لا يتوقف على قبول غايه ونكاح عبد
 وامه يعتبر اذن السيد موقوف على الاجارة كنكاح الفضولي سمي في البيع لزوق عقوده
 كلها ان لها جرحا في العقد ولا يبطل ولا ينال العلم ان تزوج بنت عمه الصغيرة فلو كسيرة فلا
 بد من الاستيذان حتى لو تزوجها بلا استيذان فكنت او فسخت بالرضا لا يجوز عدها وفا
 ابو يوسف يجوز وكذا المولى المعق والحاكم والسلطان جهره يعني بخلاف الصغيرة كما في
 من نفسه فتكون اصيلا من جانب وليا من اخر كالموكل الذي وكلت ان يزوجه من ثقات له

ان يكون اصيلا من جانب وكلا من اخر بخلاف ما لو وكلت ان يزوجه من رجل فزوجها من
 نفسه لانها نصبتة مزوجا لا متزوجا وكلت ان يصرف في امرها وقالت ليرجع ففني من شدة
 البيع تزويجها من نفسه كما في الثانية والاصل ان الوكيل معرفة بالحجاب فلا يدخل تحت النكوة
 ولو اجاز من له الاجارة كنكاح الفضولي بعد موته لان الشرط قيام العقود له وحلها بغير
 فقط بخلاف اجارة بعت فانها يشترط قيام اربعة اشياء كما سيجي فروع الفضولي قبل
 الاجارة لا يملك نفق النكاح بخلاف البيع يشترط لزوم عقد الوكيل موافقة في المهر المسمى
 ويحكم رسول كوكيل **باب المهر** ومن اسماء الصدق والصدقة والخلة والعطية والعقر
 وفي استيلاء الجهره العقر في الحراره مهل المثل وفي الاما عشرة قيمة البكر ونصف عشرة قيمة النسي
 اقله عشرة دراهم لحديث البيهقي وعنده لا مهر اقل من عشرة دراهم وسواء لاقبل على العمل
 فضا ومن سبعة مثاقيل كما في الزكاة مضروبة كانت ولا ولد وبنا او عضا فقيمة عشرة وثلث
 العقد اما في صحتها بطلان قبل وطى فغير المص ويحب لعشرة ان اسمها او دونهما ويحب لاثني
 منها ان يسمي الاكثر ويتأكد عند وطى وخلوة صحت من الزوج او موت احدها وتزوج ثانيا في العدة
 او اذالة بكارتها بتزويج بخلاف اذا كانتا بدقة فانها يجب المص بطلاق قبل وطى ولو
 المص من الاجنبي فعل الاجنبي ايضا نصف مهر مثلها ان طلق قبل الدخول والا فكله مهر
 بخلاف يجب نصفه بطلاق قبل وطى وخلوة ولو كان نكحها بما قيمته خمسة كان لها نصفه
 ودرهمان ونصف وعاد المصنف الى ملك الزوج يجرد الطلاق اذ لم يكن سلطانا وان كان سلطانا
 طام يبطل ملكها من قبل لزوق عوده الى ملكه على القضاء والرضا فلهذا الاتفاق لعقته
 ان الزوج عبد المهر بعد طلاقها قبله الى قبل القضاء ونحو لعدم ملكه قبله ونقد تصرف
 المرأة قبله في اكل ملكها وعليها نصف قيمة الاصل يوم القبض لان زيادة المهر المنفصلة
 تنصف قبل القبض لا بعده ووجب مهر المثل في الشفاره وان تزوج بنته على ان يزوجه
 الاخر بنته مثله معاوضة بالعقد وهو مسمى عند خلوه عن المهر فاجبها مهر المثل
 فلم ين شفا وفي حذمة زوج خرسنة للامه لخره او امه لان فيه قلب الموضوع كذا
 قالوا ومفاده صحت تزويجها على ان يتخدم سيدها او وليها كقصة شعب مع موسى كصحة
 على خدمته عبده او امته او عبده العيز برضا مولاه او اخر برضا وفي اقليم القرآن للفر
 بالايقاع بالمال وبار وحمل بما جعل من القرآن السببية والتعليل لكن في المهر ينبغي ان
 يقع على قول المتأخرين ولها حادثة لو كان الزوج عبدا ما ذواني ذلك اما المهر فمست
 لها حرام لما في من الاهارة والاذلال وكذا استخداه منهن وكذا يجب المهر للمثل فيما اذا لم
 يسم مهرا ونفى ان وصى الزوج اموات احدها اذ لم يترضا على شيء يصلم مهرها ولا فذلك
 الشيء هو الواجب او سمي خمر او خنزيرا وهذا المثل وهو حرام وهذا العبد وهو حر لم يقد
 التسليم او دابة او ثوبا او دوا ولم يمين حبسها لم يفسد لهما لانه يجب مقعة لمقوضة
 هي من زوجت بلا مهر طلق قبل الوطى وهي دعي وخار وخلة لا شريد على نصفه

وهو باية والمشتري والمبيع والتمتع

فان عاها من شفا في امره فمهر المهر
 ذلك بالحيث ثم ان وقع عقد من قبلها
 اضلقت ذهب الشافعي الى طلاق نكاحه
 بمحوت قال ابو حنيفة العقد صحيح والواجب
 فيه مهر المثل لان الشفع ورد عليه من حيث
 انه ذكر فيه ما لا يصح مهر فيجوز العقد
 فيجب مهر المثل فيه كذا في سائر فقرات
 المختلف فيها اذا ذكر في العقد كذا
 الموضع كذا في صحتها واما في المهر
 فالعقد جائز ذكر في المصنف

اي نصف مهر المثل للزوج عينا ولا ينقص عن خمسة دراهم لو فقيرا وتعتبر المنة بما لها
كالمنفعة به يقضى ويستحب المنة لمن سواها اي المفوضة لاسم سمي لها مهر وطلقت في الزمان
فلا تستحق لها بل الموطوءة سمي لها مهر او لا فإلما طلقت أربع وما فرض بتراضيهما او بفرض
قاضي مهر المثل بعد العقد الخالي عن المهر او يزيد على ما سمي فانها تلزم بشرط قبولها
في المجلس وقبوله وفي الصغيرة ومعرفته قدرها وبقرار الزوجية على المظاهر وفي كفاي حدة
التكاح بزيادة الفارز ما لا ينافي على الظاهر وفي الخاتمة ولو هبته مهرها ثم تزوج بكذا من
المهر وقبلت مع ويحل على الزيادة وفي البراذية الاشهاد لا يصح بلا قصد الزيادة لا ينقص
لاختصاص التصفية بالمفوض في العقد بالنصب بل بحسب المنفعة في الاول ونصف الاصل
في الثاني وصح جعلها كله او بعضه قبل ولا يرد بالردح والخلوة متداخلة قوله
الا في كل لوطي بل ما منع حتى كره لاحدهما منع الوطى وطبق كوجوه ثلاث ذكرها في كل جعله
في الاسرار من الحسى وعليه فليس يطبق مثال مستقل وشري كإتمام الفرض ونقل ومنه
رأى فيفتيحين الملاح وقرن بالسكون عظم وعظم بفتحين عده وصغر ولو تزوج لامعا
مع الجماع ولا وجود ثالث معها ولو انما او اعني ان يكون المثل صغيرا لا يعقل بان لا
عالمون بينهما أو جونا أو معي عليها لكن في البراذية ان في السبل صحت لافي المهر وكذا
الا في الأصح أوصاؤه لحدتها فلا تمنع به يقضى سبغ والكاتب يمنع ان كان عقورا لمصلحة
وفي الفسخ وعندى ان كليه لا يمنع مطلقا وكان للزوجة والا يكن عقورا او كان له لا يمنع
وبني عدم صلاحية المكان كسجد وطريق وحمام وصحى وبيت باب مفتوح وما زاد المهر
وصوم الطوق والمذود والكفارات والمضايع بما منع لصحتها في الأصح اذا لا كفارة
في الاضاد ومفاد انه لو اكل ناسبا فاسل فخل بها ان يقع وكذا كلها سقط الكفارة من
في المانع صوم رمضان اذا وصلة العوض فقط كالوطى فيما يجي ولو كان الزوج مجبوا
او حضا او خشي ان ظهر حاله ولا فتكا حله موقوف وما في البحر والاشهاد ليس على ظاهره
وفيه وتكون العنة كرهض اوضع خلقته او كرهض في بوث النسب ولومن الجيوب وفي
تأكد المهر المسمى ومهر المثل بلا تسمية والمنفعة فالسكنى والعدة وخرقة تكاح اخنها وأربع
سواها في عدتها وخرقة تكاح لامة ومراعاة وقت الطلاق في حقها وكذا في وقوع طلاق
باين الخرج على المختار لا يمكن كالوطى في حق بقية الاحكام كالعزل والاحسان وحرث البئر
وطها للزول والرجعة والميراث وتزويجها كالابكار على المختار وعمره ذلك في كل طلاق
● وخلوة الزوج مثل الوطى في صور ● وعبره وبهذا العقد تحصيل
● تكبل مهر واعداد كذا النسب ● اتفاق سكتي ومنع الاخت معتبول
● وأربع وكذا قالوا لامة ولعدة ● راعوا زمان فراق فيه ترجل
● واوقعوا فيه تطبيقا اذا الحنا ● وقيل لا والصواب الاول العزل
● اما العاير فالاحسان بالاملى ● ورجعة وكذا التوثيق معتبول

فليس يطبق مثال مستقل بل هو واجب
كعدم الميراث وما يطبق شره
كما في الحضانة
تذكر كوجود ثالث عاقل اي لا المجنون
وتحويه كما سألته
باعتوض ولا ينافيه كونه شرعيا ايضا
دقق وجوه فتبين مصدر قولك امز رق
وهو الذي لا يستطيع جماعة لا رفقاء فذلك
الموضع كذا في المختار الصحيح
الاحكام الصغيرة عن ايدى صبي قلت
العقل والعقلاء بنصفين فيها يفتي
يخرج من قبل النساء وجماع النفاق
تسليم بالاشارة التي لرجال والملازمة
عقوله واختصم الى طرح في جارتين
فقال ابعد عنها فانه اصاب
الارض فهو عيب والاولى كذا
ومعنا بالصحيح هكذا كونه مع
بعض الخلوة بالزوجة المذكورة كالوطى في
بعض الاحكام كما يستجيب كذا

سقوط وطى واحلال لها وكذا ● تحريم بنت تكاح البكر مذول
كذلك العنى والتكفير ما شئت ● عبادة وكذا بالفضل تكميل
ولو تزوجا فقلت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالقول لها لا تخارعا سقوط نصف
المهر وان اكمل الوطى فلولم تمكنه في الخلوة فان بكرا صحت والا لا كان البكر انما لوطى كرها
كما يجنب الطرسوسى وقره المص ولو قال ان خلوت بك فانت طالق فله ما طلق ما لا يوجب
الشرط ورجب نصف المهر ولا عدة عليها بتراضيه وبحسب العدة في الكل اي كل انواع الخلوة
ولو فاسدة احتياطا اي سكتا نالوهم الشغل وقيل قابله العدو ولا تخارعة التراضى
وقاضى خان ان كان المانع شرعا كصوم تحت العدة وان كان حقيقيا كصوم وعرض مدنف
لا يجنب والمذهب الاول لا ينفذ في المانع وفي المجتبى الموت ايضا كالوطى في حق العدة
والمهر فقط حتى لو ماتت الام قبل دخولها طاعت بنتها فنقض الفوطى له وطلقت
قبل طهر رجوع عليها بصفة لعدم تعيين النفقة في العقد وان لم يقضه او قضت نصفه
فوقبت الكل في الصورة الاولى وما بقى وهو النصف في الثانية او وهبت عوض المهر كونه
او في الامة قبل العقد اربعة اراجح حصول المقصود كلها بالن على ان لا يخرجها منها لبلد
او لا يزوج عليها او يكبرها على الف ان اقامها وعلى العين ان يخرجها فان وفي مباشرتها في
الصورة الاولى واقامها في الثانية فلها الالف لرضاها بها والا لا تزوج ولم يقع مهر المثل لفقد
رضاها بفوت النفع لكن لا يزداد المهر في المسئلة الاخيرة على العين ولا ينقص عن الف لانفاقها
على ذلك ولو طلقها قبل الدخول تنصف المسمى في المسكتين سقوط الشرط وقال الشرطان
معيهما بنحو ما اذا تزوجها على الف ان كانت شحيحة وعلى العين ان كانت جميلة فانه يصح النكاح
انفاقا في الاصح لقلة الجهالة بخلاف ما لو ورد في المهر بين القلة والكثرة لمشورة والكفارة
فانها ان شيا لم يزل لاقول ولا مهر المثل لا يزداد على الاكثر ولا ينقص على الاقل فتج ولو شرط
البكارة فوجدها بغير الرمذ لكل دسر ورجح في البراذية صح ولو شرط وجها على هذا العقد وكذا
هذا الالف والالفين وعلى هذا العبد وعلى احد هذين أحدهما او كس حكم القاضي مهر المثل
فان مثل الاربع او فوقة فلها الاربع او مثل الاوكس ودونه فلها الاوكس ولا مهر المثل وفي
الطلاق قبل الدخول تحكم منعة المثل لانها الاصل حتى لو كان نصف الاوكس اقل من المنعة وجبة
المنعة ولو شرط وجها على فرس وعبد او ثوب هروى او فراش بيا وعد معلوم من نحو ما قالوا
في كل جنس له وسطا الوسط او بينه وكل ما لم يجز السلم في فالحال للزوج والا فله مهر وكذا
الحكم وهو لزوم الوسط في كل حيوان ذكر جنسه هو عند الفقهاء الموقوف على كثر من مختلفين في
الاحكام دون نوعه هو الموقوف على كثيرين متفقين فيها بخلاف مجهول الجنس كوث وداية لا نه
الوسط له ووسط العبد في زمانها الطيبى وان اضره العبد والحال ان احدهما حر والآخر
العبد عند الامام ان ساوى فلما ي عشرة دراهم والا فله العشرة لا يزوج بالسهمي وان
منع مهر المثل وعند الثاني لصا يمة الحر لو عيدا ورجح الكمال كالوطى استحق احدهما ويجب مهر

التوفيق كاح فاسد وهو الذي فقد شرطها من شرائط الصحة كشبهة بالوطى في الفحل
 لا بغيره كالحلوة لحمة بطها ولم يرد مهر المثل على المسمى لربها بالخط ولو كان دون المسمى
 مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد ولو لم يسم وجهه لزم بالما يبلغ ويثبت لكل واحد
 منها شئ واحد ولو بغير مختص من صاحبه دخل بها اولا في الاصح خروجا من العصة فلا يزوج
 بل يجب على القاضي التوفيق بينهما او يجب العدة بعد الوطى لا الخلو للطلاق لا للموت من وقت
 التوفيق او من اكد الزوج وان لم تعلم المرأة بالمناكحة في الاصح ويثبت للنسب احتياطا
 بلا دعوة وبغير مدة وهي ستة اشهر من الوطى فان كانت منذ الوطى اقل مدة الحمل بعين
 ستة اشهر فالكثير ثبت للنسب والا بان ولدت لافل من ستة اشهر لا يثبت وهذا قول حميد
 وبغيره وقالوا ابتداء المدة وقت العقد كالصحيح ووجهه في النهر بانه احوط وذكر
 من المصنفات الفاسدة احدى وعشرين ونظم منها العشرة التي في الخلاصة فقال

وفاسد من العقود عشر احادة وحكم هذا الاجر
 وجوب مهر المثل او مسمى او كله مع فقد المسمى
 والواجب الاكثر في الكتابة من الذي سماه او من قبته
 وفي النكاح المثل ان يكن دخل وخارج المذ والمالك اجل
 والصلم والغرض لكل نفقة امانة او كالصحيح حكمه
 ثم الحصة مفقودة يوم نفق وصح بعده لعبد افترض
 مضاربة وحكمها الامانة والمثل في البيع والا لقيمة

ولحمة مهر مثلها الشرع مهر مثلها الفتوى اي مراهرة تماثلها من قوم ايها الامان ان لم يكن

الا اذا شهد على الرجوع عند الادائها من الوطى ودواعيه من جمع والسفر بها ولو بعد
 وطى بخلوة وصحتها لان كل وطنية معقود عليها فاستلهم البعض لا يوجب تسليم الباقي لاختلاف
 ما بين النجيلة من المهر كلا وبعضا واخذ قدور ما يجعل مثلها عرفا به يعني لان المعروف كالنهر
 ان لم يجعل ويجعل كله فكما شرط لان الصريح يفوق الدلالة الا اذا جعل لاجل جهالة فاختار
 بغير جهالة لا لاجل لطلاق او موت فتصح للعرف بزيادة وعن الثاني لها سبعة ارجل
 كله وبغيره استحسننا ولو الجنية وفي النهر لو تزوجها على ما به على حكم الحلول على ان يجعل اربعين
 لها سبعة حتى يقبضه ولها النفقة بعد المنع ولها السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة
 وكذا زابرة اهلها بلا اذن ما لم يقبضه اي المثل فلا يخرج الا لحاجة او عليها او لزيارة ابويها
 كل جمعة مرة او لمائة كل سنة او لكونها قاطنة او غاسلة لافئها عدا ذلك وان كانا عاصيين
 والعقد جواز الحام بلا تزويج اشياء وبسبب وفي النفقة ويسا فيها بعد اداها كله موطلا او محلا
 اذا كان مامونا عليها والا لودى كله او لم يكن مامونا لاسا فيها وبغيره يعني كافي شروح الجمع
 ولتشاره في ملحق النصارى وفتح الفتاوى واعتمده المصنف في شئنا الرمي لكن في الشهر
 والذي عليه العمل في ديوانه لاسا فزواجها عليها وبغيره البرازي وغيره وفي المختار
 وعليه الفتوى وفي المصنف يعني بما يقع عنده من المصلحة ونفقتها فيها دون مدة اي السفر
 من مصر الى القرية وبالعكس ومن قرية لقرية لانه ليس بقرية وقته في المأثرة خاتمة بقرية
 بمكة الرجوع قبل الليل الى وطنه واطلعه في الكافي قاله وعليه الفتوى وان اختلفا في
 المهر في اصله حلف منكر التسمية فان نكل ثبت وان حلف بغيره المثل في المهر يحلف

الجماع وان اختلفا في قدره حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بمينه واي قام
 بنية قبل سوا شهد مهر المثل له او لها او لا وان اقاما البينة فبينهما مقدرة ان شهد
 لمهر المثل وبنيته مقدرة ان شهد مهر المثل لها لان البينات لا تثبت خلوق الظاهر وان
 كان مهر المثل بينهما مخالفا فان حلفا او برهنا فحق به وان برهن احدهما قبل برهانه لانه
 نور دعواه وفي الطلاق قبل الوطى حكم منعة المثل لو المسمى دينا وان عينا كسلة العبد
 والحاربه فلها المنعة بلا تحكيم الا ان يرضى الزوج نصف الحاربه وان اقام بنية قبلت فان
 اقاما عينا او لى ان شهد له المنعة وبنيته ان شهدت لها وان كانت المنعة بينهما مخالفا
 وان حلفا وجب منعة المثل وموت احداهما كفايتها في الحكم اصله وقدور لعدم سقوطه بموت
 احدهما وبعد موتها في القدر القول لورثة وفي الاختلاف في اصله القول منكر التسمية
 لم يقبض بشئ ما لم يبرهن على التسمية وقال لا يقبض بمهر المثل كالحياة وبغيره وهذا كله
 الا لم يسم بغيره فان سلمت ووقع الاختلاف في الحامتن الحياة وبعد هذا لا يحكم بمسهر
 المثل لانه لا يسم بغيره الا بعد تفصيل شى عاده بل يقال لها لا بد ان تقر بما يجعلت
 والا فثبت عليك بالمعاذ فينجيه ثم يجعل الباقي كاذرا وهذا اذا ادعى الزوج
 اتصال شئ الماهجر ولو ثبت الى امرته شيئا ولم يذكر حرة عند الدفع غير حرة المهر كقول

الا اذا

اشبع او حشاهم قال انه من المهر لم يقبل فبقيت له فلو عده هدية فلا ينقلب مهر فقالت هو اى
المعوت هدية وقال هو من المهر ومن الكسوة فالقول لى بمسند والمبينة لها فان خلف المهر
قام فلها ان تزده وترجع باقى المهر ذكره ابن الكمال ولو عودت منه ثم ادعاه عارية فلها ان تسترد
المعوض من يلقى في غير مهرها لكل كتاب وشاة حبة وسمن وعسل وما يلقى في شهر الحنظل وانه
لها بمبينة في المهر المخرجين ولهم شوى لان الظاهر يكذب وكذا قال الفقهاء المختار ان
لصدوق فيما لا يجب عليه كنف وملاة لا فيما يجب كحار ودرع يعنى ما لم يدع ان كسوة لان
الظاهر معه خطيب بنت رجل وبعث اليها اشياء ولم يزوجه ابوها فتابعت المهر بستر عينة
قا بما فقط وان تغير بالاستعمال وبقيت لها كالا نه معا وضد ولم يتم فجاز الاسترداد وكذا
يسترد ما بعثت هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك لان فيه معنى المحبة ولو ادعت انه
اى المعوت من المهر وقال هو ودية فان كان من جنس المهر فالقول لها وان كان من خلافه
فالقول له بشهادة الظاهر انفق رجل على عتدة العترة بشرط ان يترجها بعد عدها
ان تزوجه لا يرجع مطلقا وان ابنت فله الرجوع ان كان دفع وان اكلت معه فلا مطلقا
بحر عن العارية وفيها عن المتق حصر بئنه بجهاد وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها ولا لورثته
بعده ان سلمها ذلك في صحته بل يخص به وبه يفتى وكذا الواشنة لها في صغرها ولو للحيطة
والحيطة ان يشهد عند التسليم لها انما سلمه عارية والا حوط ان يشتر به منها ثم يترد
درر اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم فالزوج ان يسترده لا نه رشوة جهر بئنه ثم ادعى
ان ما دفع لها عارية وقالت هو غنمك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال
الاب وورثته بعد موته عارية فالعقدان القول للزوج ولها ان كان العرف مستمرا
الاب يدفع بثلث جهاد الاعارية واما ان كان حشر كما كسر والاشام فالقول للاب كما لو كان
اكثر مما يجزى بثلثها والام كالاب في تجهيزها وكذا اولى الصغيرة شرع الوهابية واستحسن
في المهر تعاقبها فان الاب ان من الاشراق لم يقبل قوله انه عارية ولو دفعت منه
تجهيزها لا بئنه اشياء من المتعة الاب بجهرته وعده وكان ساكتا وزفت الى الزوج فلبس
للأب ان يسترد ذلك من الجنب بل بان العرف به وكذا لو انفق الام في جهادها ما هو معاد
والاب ساكت لا تنفق الام وهما من المسائل السبع وثلاثين بل الثمان واربعين على ما في زواهر
المواهر الى السكون فيها كالنطق شرع لو زفت اليه بل اجهان بلين به فله مطالبة الاب
بالنقد فيه مراده في الجهر عن المتق الا اذا سكت طويلا فلا حضوته له لكن في المهر عن البرازية
الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في النكاح عنه مقصود نكح دمي وست من
ذمية واخرى حربية ثم يمتية اول مهر بان سكتا عنها ونفاه والحال ان اذا جاز
عندهم فوطئت او طقت قبله او مات عنها فلا مهر لها ولو اسلم او ثاها البنا لا انا امره
وما يدنون وثبتت بقية احكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح
ووقع الطلاق ونحوها كمدة ونسب وخيار بلوغ ولوا رث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة

هذا هو
الزوج
الذي
بالنقد

ثلاثا بنكاح محارم وان نكحها بغيره او بغيره عينا او مالا لم يفسد النكاح ولا يفسد المهر
فلها ذلك ففصل الخبر ونسب الخبر ولو طلقها قبل الدخول فلها نصف ولها في غيره عينة
الخبر ومهر المثل في الخبر اذا اخذ عينة العينة كاخذه عينة فزوج الوطى في دار الاسلام
لا يجزى عن حد ومهر الا في مسلمين حتى يكم بلا دن وطاوعته وابع امة قبل تسليم ويسقط
من الثمن ما قابل البكارة والا فلا تدفع جارية مع اخرى فاذا نكحها بكثرتها مهر المثل
لاب الصغيرة المطالبة بالمهر والزوج المطالبة بتسليمها ان نكحت الرجل قال البرازي لا يعتبر
السن فلو تسلمها فمهرت لم يلزمه طلبها خلع امرأة واخذها حبس الى ان ياتي بها او يعلم
موتها مهر مهر السن وقيل العلانية الموجب الى الطلاق فيجوز الرجوع ولا يتاحل الرجوع ولو
وهبة المهر على ان تزوجها فابى المهر باق نكحها اولا ولو وهبت لاحد وكنته بقضه صحيح
ولو احوالت به انسانا ثم وهبته للزوج لم يصح وهذه حيلة من مردان سب ولا يصح باب
نكاح الرقيق هو المملوك كذا او بعضا او القن المملوك كذا تزوق نكاح من وانه نكاح
ومدرام ولد على اجارة المولى فان اجارته فذو ان سر بطل فلامهر مالم يدخل فيطالب
بمهر المثل بعد عتقه ثم المرد بالمولى من له ولاية تزوج الامه كتاب وجد وقاضى وصى
وكاتب ومقارض ومثول واما العبد فلا يملك تزويجا الا من يملك اعنائه درر فانت
نكحها بالاذن فالمرء والنفقة عليهم على القن وعينه يسود سب الوجوب منه ويسقط ان
يؤتمن لغوات محل الاستيفاء ويبع في ثيها لا يباع عبدة كدبر بل يسعى ولومان مولاه لونه
حيلة ان قد زهر رقية كنه يباع في النفقة مكررا ان يجدد وفي المهر مرة ويطلب
بالاقي بعد عتقه الا اذا باع منها حائنه ولو تزوج المولى امته من عبده لا يجب المهر
في الاصح ولولحية وقال البرازي بل يسقط محل الخلق اذا لم تكن الامه ما دونه
مدبونة فان كانت بيع ايضا لا يثبت لها ثم ينقل للمولى مهر فلو باعته سيده بعد ارجوع
امرأة فالمرء برقبته يدور مع ماين ما دار كدين الاستهلال لكن للمرأة شفع البيع لو المهر
عليه لا نه دين فكانت كالغنيمة مع وقوله لعده طلعه ما رجعت اجارة للنكاح الموقوف
لاطلتها او فارقتها لا نه يستعمل المتاركة حتى لو اجاره بعد ذلك لا ينفذ بخلاف الغنم
واذنه لعده في النكاح ينطق جازره وفاسده فباع العبد مهر من نكحها فاسدا بعد
اذنه فوطئها خلة فالمرء ولورثى المولى الصحيح فقط تعقد به كما لو طعن على الفاسد مع
الصحيح ايضا نهرو ونكحها ثانيا صحيحا او نكح اخرى بعدها صحيحا وفق على اجارة لانها
الاذن مهمة وان نوى مراكا ولو مرتين مع لانها كل نكاح العبد وكذا التوكيل بالنكاح
مخلوق التوكيل به قان لا يثبت اول الفاسد فلا ينفى به به يفتى والتوكيل بنكاح فاسد
لا يملك الصحيح بخلاف البيع ابن ملك وفي الاشياء في قاعة الاصل في الكلام الحقيقة
الاذن في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد والنكاح لا واليمين على نكاح
وصلة وصوم وبيع ان كانت على الماضي يتناولان على المستقبل لا ولو زوج عدا

قوله الصبح مطلقا اي ما يسمي صبحا عند
 الصباح لذاته شرعا واما كالح المسمى
 بسمي صبحا لا مطلقا بل بالنسبة

المسلم

[illegible]

قلتم حديث فيروانه روى ان غيلانه
 الذي يسمي سلم وبنو عثرتو : مسامحه
 نحو الذي صلى عليه وسلم فاخار
 واهل قهره وكذا افروا الذي يسمي
 اخلاص فخره فاخار احداهما
 بخلاف الثاني انهما اخيرا
 اليه من نتائج ولهما اثنان في
 فاسدة لكاه لا تنقض لهم لان امرنا
 بتركهم وما رد بينوا فاذا اهلوا
 بحسب التوضيح وتجديد غيلانه وروى
 كان في التزوج بعد الفقرة كذا
 في والله اعلم صلى
 عليه وسلم
 قوله وظالمه ان كان غيلانه لا لا اهلوا
 وما ملكتم ارحامكم صلى

قوله ولا يجوز ان يراه الا ليس الزايد بالمولود
التبني لعدم وجوب التبني فيما ذكره
والا فلو كان كذلك لوجب التبني في
المبوس والفاكه لا في غيره من الاشجار
فقط بل في الاربعاء والاربعاء
المصادقة بالتبني ايضا حكي

ولهذا لا ينفكوا عن تفقروا وبلغوا ما يريدون
ولهذا لا ينفكوا عن تفقروا وبلغوا ما يريدون

من الرضعة وولد من صلبها اثنى اربعة وولد ولدها لالة وولد لها بن بنو بس
سنتين واكثر تحرم والا لاجهره وكذا يحرم لبن ميسة وولجها باميسه بانحما بها لبنة
بينهم ما وجد منها بخلاف وطنها وقرن يوجد التقدي لا لالة وتخلو طما اودوا اولبن
خرى ولبن شاة اذا غلب لبن المرأة وكذا اذا استويا لعدم الاولوية لهما احرجه وعلى حجر الحنة
في لبنه
حكي

الأجدة ولد

رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز

واحد ولد

رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز

وعدة ولد

رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز

وعدة ولد

رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز

رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز

رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز

رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز

رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز رضا عن اولئك رضا عن جد من الحق جائز

بالرأى مطلقا قبل وهو الاصح لا يحرم المخطوط بطعام مطلقا فان حساه حشوا وكذا الوجبة لان اسم الرضاع لا يقع عليه خبر ولا الاحتقان ولا افتقار في اذن وحليل وجابقة وامنة ولا بين رجل ومشكل الا اذا قال النساء انه لا يكون على غزائه الا المرأة والا لاجرة حرة ولا بين شاة وغيرها لعدم الكراهة ولو ارضعت الكبيرة ولو سبانه صغرته الصغيرة وكذا لو اوجره رجل في صغارها ابدان دخل بالام واللبن منه والاجاز تزوج الصغيرة ثانيا ولا مهر للكبيرة ان لم يوطأ لحي الفرقه منها وللصغيرة نصفه لعدم الدخول ورجع الزوج به على الكبيرة وكذا على الموجه ان تعدت الفساد بان تكون عاقله طاعة متيقظة عالمة بالنكاح وبإفساد الرضاع ولم تقصد دفع جوع او هلاكه والا لان النسب يشترط فيه التقدي والقول لها ان لم يظهر منها بعد الفساد معراج طلق ذات لبن فاعتدت وتزوجت بلغي تجلت وارضعت فحك من الاول لا من مبعين فلا يزول بالشك ويكون ربيعا لثاني حتى لا يكون اللبن من الثاني والوطى يشبهه كحلاد قبل وكذا الزنا والاولاد لا يفتح قال لزوجته هذه وضعتي ثم رجع عن قوله صدق لان الرضاع مما يجزى فلا يمنع التناظر فيه ولو ثبت عليه بان قال بعده هو حي كما قلت وهو هكذا احسن الثبات في الهابة وعبرها فوق جهما وان اقرت المرأة بذلك ثم اكدت نفسها وقالت لطحات وتزوجها كان تزوجا بان ان تكذب نفسها وان اصررت عليه لان الحرمة تلبس اليها قالوا وبه يفتى في جميع الوجوه بزازته ومضاهه انها لو اقرت بالثلاث من رجل لها تزوجا واقر بذلك جميعا ثم اكدت نفسها وقال الاحتقان ثم تزوجها جان وكذا الاقرا في النسب ليس يلزمه الامانة عليه فلو قال هذه لحي اواي وليس نسبها معروفان قال وهت صدق وان ثبت عليه فوق بينهما والرضاع حجة في المال وهو شهادة عدلين او عود وعدلين لكن لا تقع الفرقة لا بفراق القاضى لصفته حتى العبد وهل يتوقف ثبوته على دعوى المرأة الظاهر لا لصفته الحرمة الفرج وهي من حقوقه دعا في الشهادة بطلانها ولو شهد عنه هاد لان على الرضاع بينهما اوطاها فلذا وهي محجج ثم مات او غاب قبل الشهادة عند القاضي لايصح المقام معه ولا يقتل به بغير ولا التزوج بل جز وقيل لها التزوج وبانه سرح وهما بانه شريع تقضى القاضى بالتفريق برضاع بشهادة امرأة لم ينفذ مهر رجل ثدى تزوجته لم تحرم تزوج صغيرين فارضعت كلا امرأة وليهما من رجل لم ينفذ وان نفذنا الفساد لمرضه بالاختنة قبل الابن زوجة امه وقال تعدت الفساد عزم المهر ولو وطأه وقال ذلك لا للزوم لمجد فلم يلزم المهر

كتاب الطلاق هو لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة طلاقا في غيرها الطلاق فكذا كان انت مطلقه بالسكون كناية وشرايع فيها لئلا يحل في الحال بالابن او المال بالرجعي لمخطو خصوصا هو ما اشتمل على الطلاق فخرج الفسخ كذا علق وبلغ وسرورة فان رجع طلاق وهذا علم ان عبارة الكفر والعتق متفوتة طورا وتكسلا ليجز ابقا عهدها عند العامة لالطلاق لا يات كل وقيل قابله الكمال الاصح فخره اي مفعلا الاجابة كونه وكبر المذهب

قوله مفاه ان انت ربح ترك هذا الاصل فاحدى كائن الاصل في التنازع فافهم ان الحاجة الى التوالد والتنازل لم يلزم منه انه يخطو فالحق الحاجة بغير حاجة طلاقا فافهم ان الحاجة ليس يصحح كذا في الرجوع حكمه ايرضاها به

قوله مفاه ان انت ربح ترك هذا الاصل فاحدى كائن الاصل في التنازع فافهم ان الحاجة الى التوالد والتنازل لم يلزم منه انه يخطو فالحق الحاجة بغير حاجة طلاقا فافهم ان الحاجة ليس يصحح كذا في الرجوع حكمه ايرضاها به

الاولى كذا في الجرح وقولهم الاصل فيها مفاه ان الشارع تركه هذا الاصل فاحدى كائن الاصل في التنازع فافهم ان الحاجة الى التوالد والتنازل لم يلزم منه انه يخطو فالحق الحاجة بغير حاجة طلاقا فافهم ان الحاجة ليس يصحح كذا في الرجوع حكمه ايرضاها به

قوله مفاه ان انت ربح ترك هذا الاصل فاحدى كائن الاصل في التنازع فافهم ان الحاجة الى التوالد والتنازل لم يلزم منه انه يخطو فالحق الحاجة بغير حاجة طلاقا فافهم ان الحاجة ليس يصحح كذا في الرجوع حكمه ايرضاها به

قوله مفاه ان انت ربح ترك هذا الاصل فاحدى كائن الاصل في التنازع فافهم ان الحاجة الى التوالد والتنازل لم يلزم منه انه يخطو فالحق الحاجة بغير حاجة طلاقا فافهم ان الحاجة ليس يصحح كذا في الرجوع حكمه ايرضاها به

قوله مفاه ان انت ربح ترك هذا الاصل فاحدى كائن الاصل في التنازع فافهم ان الحاجة الى التوالد والتنازل لم يلزم منه انه يخطو فالحق الحاجة بغير حاجة طلاقا فافهم ان الحاجة ليس يصحح كذا في الرجوع حكمه ايرضاها به

عنينا مع

فوق كتب لاهوتيه صورته رجل تزوج
امراة في بلد بين اسم المرأة الاولى واسم
واسم الاخرى زينب وكتب كنفها وحي
اسم المرأة زينب وبعث اليها وقال
كل امرأة لك غيري وغير فلانة لم
تفارقك

أثبت طالق الطلاق وأثبت طالق طلاقاً بغير واحدة مرجحة أنه لم يثبت أو لوى في العدد
لا لوى يطلق واحدة وبالطلاق أخرى وقتها رجعت لودعها لا كقولها طالق اثنتان
طالق على واحدة وأثبت أن لا يصرح بمصد لا يجتمل التعدي فان في ثلاثاً طلاق لا يرد
حكمي وإذا كانت الثنات في الأمانة وكذا في مرة تقدمها واحدة جوهره لكن جزم في الجواب أنه سهو
الزينة المكون في المرة ومن الألفاظ المستعملة في معنى والحرام معنى وعلى الطلاق وعلى
الحرام يقع بلاية المدعى ولو لم يكن له امرأة يكون ميسراً فيمكن بالثبوت تصحيح الدعوى وكذا
على الطلاق من ذكر مدعى ولو قال طلاقاً على لا يقع ولو زاد ولجب والأزواج أوثق من أهل
يقع قال البراري المختار لا وقال الحلبي المختار نعم فلو قال طلقك الله بعد بغير تلبية قال الكمال
الحق نعم ولو قال لها كوفي طالقاً وأطلق أو باطلقة بالتدبير وقع وكذا إذا طالع بكسب اللوم ومنها
لا يترجمه وانت طالع بالكسر ولا توفت على التثنية كما لو تهيج به أو بالعق و من النه عن التصحيح الصحيح
عدم الوقوع بوجهين طلاقاً وبخوته وإذا أضاف الطلاق إليها كانت طالقاً أو لما يعبر به عنها
كالرفقة والعق والورع والمبدل والجسد الأطراف داخلية في الجسد دون البدن والعرق والوجه
والأذن وكذا الاست بخلاف البضع والدم والدم على المختار خلاصة وأضافه إلى أحد شاع منها
كسها وثلاثاً وقع لعدم ترجمه ولو قال نصفك إلا طالقاً واحدة ونصفك الأسفل اثنتان وقعت
بخاري وأفتى بعضهم بطلعه وبعضهم بثلاثاً علماً بالإضافة خلاصة وإذا قال الرخصة منك أو
لوصاً أو وضعت على الرأس والعنق أو الوجه وقال هذا العوض طالق لم يقع في الأصح لأنه لا
يحمل عبارة عن الكل بل عن البعض حتى لو لم يقع يده بل قال هذا الواسطان أو شاروا ما وقع في
الأصح ولو لوى تخصيص العضو ينبغي أن يدين بفتح كما يقع لو أضافه إلى اليد الأينية الجاه والرجل
والدم والشعر والأذن والساق والمخض والظهر والبطن واللسان والأذن والعرق والصدر
والأذن والسن والورق والعرق وكذا الثدي والدم جوهره لأنه لا يغير به عن الجلية فلو عبر
فوقه عنها وقع وكذا أكل مكان من أسباب الحرمة لا الجدل اتفاقاً وعجزه الطلقة ولو من الغف
جود تطلقه لعدم الترجي ولو سادت الأجزاء وقع أخرى وهكذا ما لم يقل نصف طلقة وثلاث
طلقة وسدس طلقة ثبوت الثلاث ولو بلاه أو فواحدة ولو قال طلقة ونصفها ثناتان على
المختار جوهره وكذا لو كان مكان السدس بها ثناتان على المختار وقيل واحدة فثبتت
وسيجب أن استثنى بعد التطلق لغير مجاز في أفعاله ويقع بقوله من واحدة اثنتان أو ما بين
واحدة إلى اثنتين واحدة ويقوله من واحدة أو ما بين واحدة إلى ثلاث ثنات الأصل فيما أصله
المظن دخولها في الأولى فقد عدا الإمام وفيما مرجحه الإباحة تحذ من ما في من مائة إلى ألف
الما بين اتفاقاً ويقع بثلاثة أضعاف طليقتين ثلاث وقيل ثنات وثلاثة أيضاً طلقة
أو نصف طليقتين طليقتان وقيل بضع ثلاث والأول أصح وبواحدة في اثنتين واحدة أن لم يرد
أو لوى العصب لا يكثر إلا بغيره إلا الإفراد وأن لوى اثنتين فتلوث لودعها لا بها وفي
غير الموطوعة واحدة لقوله واحدة واثنتين أنه لا يرد سن الثنتين محل وأن لوى مع اثنتين

فثلاث مطلقا ويقع بثنتين في ثنتين ولو بنية الضرب ثمان لما مر ولو نوى معنى الواو اربع وكذا
مر بوقوله من هنا الى الشام واحدة رجعية مالم يصعها بطول وكبر فبايه وانت طالق ثمان
او في مكة او في الدار والظل والشمس او ثوب كذا تجزى يقع الحال كقوله انت طالق مر بنية
او مصلية او وانت عريضة او انت تطلقين ويصدق في الكل ديانة لا نقضا لو قال غبت لا والله
او اذا البت او اذا مرضت ونحو ذلك فينطق به كقوله الى سنة او الى اربع اشهر او الى سنة او الى سنة
مكة تعليق وكذا في دخولك الدار او في لبسك ثوب كذا او في صلاتك ونحو ذلك لان الظروف
بشبه الشرط ولو قال لا ادخلك او لا تحببك تجزى ولو بالبا لعلق وفي حبصك وهي جافض حتى تجزى
وفي حبصك حتى تجزى وتظهر وفي ثلاثة ايام تجزى وفي ثلثة ايام تعليق سوى يوم عطلة
لان الشرط يقتضي المستقبل ويوم القيمة لغو وقيل تجزى وفي طالق بنية تحنة في دخولك
الدار ان رفع حنة تجزى وان نضبها تعلق وسال الكسائي محمد اعم قال لا امرح
فان رفق يا هند فالرفق ايمن وان تجزى يا هند فالرفق اشام
فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن تجزى اعمق واظلم
كم يقع فقال ان رفع ثلاثا فواحدة وان نضبها ثلاثا وفي المعنى وفيما علقنا على المنطق
ويقول انت طالق عدا وفي عديع عند طلوع الصبح ومع في الثاني سنة العصر في اخر النهار
نقضا وصدق فيما رايته ومثله انت طالق شعبان وفي شعبان وفي انت طالق اليوم عدا
او عدا اليوم اعبر اللفظ الاول ولو عطف بالواو يقع في الاول والاحد وفي الثاني ثمان كقوله
انت طالق بالليل والنهار واول النهار فاخره وعكسا والميوم وراس الشهر والاصل ان يقع
اضاف الطلاق لوقت كان ومستقبل بحرف عطف فان بدا بالكاين اتحدا وبالمستقبل بقده
وفي انت طالق اليوم واذا جاء عدا وانت طالق لا يلحقا عطف واحدة للحال واخرى في العدا
انت طالق واحدة او لا اومع موقى اومع موقى لغوا اما الاول فلفظ الشك واما الثاني فالاضافة
لحال منافية للابقاء او للوقوع كذا انت طالق قبل ان تزوجك او امس وقد نكحها اليوم ولو
نكحها قبل امس وقع الا لان الشاء في الماضي انشاء في الحال ولو قال امس اليوم تعدد
تجد وقبل بعكسه وانت طالق قبل ان اخلق او قبل ان تخلق او طلقك واناصي وانام
وتجنون وكان معهودا كان لغوا بخلاف قولنا انت حر قبل ان اشر بك وانت حرامس وقد
شتره اليوم فانه يفتق كالميق او في بعد شتره اشره لا زاره بحرية انت طالق قبل ان
تشرين او اكثر ومات قبل مضي شهرين لم تطلق لانها الشرط وان مات بعد طلقك
لاول مرة لا عند الموت وقابله انه لا يبرأ لها الا بالعدة قد تنقض شهرين ثلاثا
فانها انت طالق كل يوم وكل جمعة او راس كل شهر ولا سلة له يقع واحدة فان نواه كل يوم
وقال في كل يوم اومع او عدا وكل مضي يوم يقع ثلاث في ايام ثلاث والاصل ان يقع
ثلاث كلمة الظروف اتحد ولا تعدد وفي الخلاصة انت طالق مع كل يوم بنية واحدة وقع ثلاث
لحال قال الطوكا عدا طالق الان لا تطلق حتى يموت احدا فاطلق الاخرى لوجود شرطه

أي بعد مضي شهرين طلقه ولو جرد
مستند الى ان الوقت لا يقتصر على
الحديث

وروى عن ابي يوسف انه يقول في ديوان القاضيه وسامع الاهاديشه دون المصركه
وروى ابن رستم عن محمد انه يقول بالخطبة في الكل والعزيمة في ذلك كله ما قاله اليه
صنيفه وهو ان لا يعتمد عليه من غير تذكرو لان في الاعتماد عليه ضرب شبهه يمكن
التحذير عنه بالجملة في الخطبة فلا ينفذ اعتباره بالتصميم في الخطبة وما قد روي الا
بالاعتماد على الصورة لا على المعنى وبها قلت روات المصنفه وهذه فصلته
صحة وادارة على انصانه واما قالا هو المرضضة هكذا ذكره ثم قال الكتاب
بمو الخطبة والتذكير عزيمة وبلا حفظ مرضية والعزيمة نوع واحد وهو الذي يكون
مذكرا والمرضضة النوع ثلثة ما يكون بخط موقعا بيب وما يكون بخط معروف
غير موقعا بيب وما يكون بخط مجهول وذلك كله ثلاثة انواع في الحديث والصكوك
وديوان القاضيه اما ابو يوسف فمضى على في ديوان القاضيه اذا كانت تحت يده
لان عن التذير وعليه في الاهاديشه ان كان بهذه الشوط واما اذا لم يكن في يده
لم تجزى العلة في الديوان لان التذير في باب غالب لا تبطل بالخطبة وحقوق
الناس واما في باب الحديث فان العلة به جائز اذا كان خطا معروفا لا يخاف
عليه التبدل في غالب العادة ويؤمن فيه الخط بيبا لا يمين كالخط بيبه واما في
في الصكوك فلا تجزى العلة به لانه تحت يده الختم الا ان يكون في يده الشاهد وكذا
قول محمد فانه يجوز العلة به وان لم يكن في يده استحسانا توسعة على الناس انا
احاط علما بان خط كذا كذا في يده وكي تخرج اذ يبره على الاشياء
وانما شرائط او انما قاربة انواع منها ما يرجع الى الشاهد ومنها ما يرجع الى
نفس الشاهدة ومنها ما يرجع الى المجهول المشهود به فالاول البواع والحرية والصبر والنطق
والعلامة لكن هي شرط وجوب القبول على القاضيه لا يجوز ان لا يكون محروما
في فقه وان لا يجزى اشد هه لتبعض منها ولا يرفع عنه نفسه موقعا فلا تقبل
شهادة الضرع لاصل والاصل لغيره واهل الموضع لا يجوز ان لا يكون خفي
فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم والوكيل للمكول وان يكون عالما بالمشهود به وقت الاداء
فاكثر فلا يجوز له اعتماد على خطه من غير تذكرو عنه خلافا راسا واما ما تجزى
فوضعا فالاسود ان كان المشهود عليه مسلما او الذكور في الشهادة بالحدود
والقبضات وتقدم الدعوى وفيما كان في صفوق العباد ومواقف الدعوى
فيما يشترط فيها فان خلافا لم يقبل الا اذا وفق المدعى عند مكانه وقابل المراجعة
لشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكرانا الا بغير مسامة والاصالة في الشهادة

وروى عن ابي يوسف انه يقول في ديوان القاضيه وسامع الاهاديشه دون المصركه
وروى ابن رستم عن محمد انه يقول بالخطبة في الكل والعزيمة في ذلك كله ما قاله اليه
صنيفه وهو ان لا يعتمد عليه من غير تذكرو لان في الاعتماد عليه ضرب شبهه يمكن
التحذير عنه بالجملة في الخطبة فلا ينفذ اعتباره بالتصميم في الخطبة وما قد روي الا
بالاعتماد على الصورة لا على المعنى وبها قلت روات المصنفه وهذه فصلته
صحة وادارة على انصانه واما قالا هو المرضضة هكذا ذكره ثم قال الكتاب
بمو الخطبة والتذكير عزيمة وبلا حفظ مرضية والعزيمة نوع واحد وهو الذي يكون
مذكرا والمرضضة النوع ثلثة ما يكون بخط موقعا بيب وما يكون بخط معروف
غير موقعا بيب وما يكون بخط مجهول وذلك كله ثلاثة انواع في الحديث والصكوك
وديوان القاضيه اما ابو يوسف فمضى على في ديوان القاضيه اذا كانت تحت يده
لان عن التذير وعليه في الاهاديشه ان كان بهذه الشوط واما اذا لم يكن في يده
لم تجزى العلة في الديوان لان التذير في باب غالب لا تبطل بالخطبة وحقوق
الناس واما في باب الحديث فان العلة به جائز اذا كان خطا معروفا لا يخاف
عليه التبدل في غالب العادة ويؤمن فيه الخط بيبا لا يمين كالخط بيبه واما في
في الصكوك فلا تجزى العلة به لانه تحت يده الختم الا ان يكون في يده الشاهد وكذا
قول محمد فانه يجوز العلة به وان لم يكن في يده استحسانا توسعة على الناس انا
احاط علما بان خط كذا كذا في يده وكي تخرج اذ يبره على الاشياء
وانما شرائط او انما قاربة انواع منها ما يرجع الى الشاهد ومنها ما يرجع الى
نفس الشاهدة ومنها ما يرجع الى المجهول المشهود به فالاول البواع والحرية والصبر والنطق
والعلامة لكن هي شرط وجوب القبول على القاضيه لا يجوز ان لا يكون محروما
في فقه وان لا يجزى اشد هه لتبعض منها ولا يرفع عنه نفسه موقعا فلا تقبل
شهادة الضرع لاصل والاصل لغيره واهل الموضع لا يجوز ان لا يكون خفي
فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم والوكيل للمكول وان يكون عالما بالمشهود به وقت الاداء
فاكثر فلا يجوز له اعتماد على خطه من غير تذكرو عنه خلافا راسا واما ما تجزى
فوضعا فالاسود ان كان المشهود عليه مسلما او الذكور في الشهادة بالحدود
والقبضات وتقدم الدعوى وفيما كان في صفوق العباد ومواقف الدعوى
فيما يشترط فيها فان خلافا لم يقبل الا اذا وفق المدعى عند مكانه وقابل المراجعة
لشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكرانا الا بغير مسامة والاصالة في الشهادة

10

والاقتصار في قبوله بشروط الحكم في المكان
كان ان البيع والحلف والقبول والعدالة
غيره مما لا يكتفى به في قبوله بشروط
ما ليس بعلته على الاحتياط، وما
الاكتفاء بقبولته في حكمه وكان متناهيا
الى ما قبله بعد الزكاة في قبضه
عند الحكم في الزكاة في حاله
واما التناهي في قبوله في حكمه
الحكم كان ثابتا في حكمه في حكمه

ح حالات طلاق قبل دخول زبد شهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق مقصرا علم ان طريق
 طرق الحكم اربعة انقلاب والاقتصار والاستاد والبين فلا نقاب صرودة الملبس
 على علة كالمعلق والاقتصار غوث الحكم في الحال والاستاد بثبوت في الحال مستند الى ما قبله
 شرط بقاء الحمل الى المدة مكرزوم الركعة حين الحول مستند الوجود المضاد والبين ان يظهر في
 الحال تقدم الحكم كقولنا ان كان سريه في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيا تطلق ^{حين}
 القول فقدمت انت طالق ما لم تطلقك ومنع لو اطلقك ومنع ما لم تطلقك وسكت طلقك ^{الحال}
 سكونه وفي ان لم تطلقك لا تطلق بانسكون بل يمتد الكاح حتى يموت احداهما قبل
 الطلقة فتطلق قبل الموت لتحقيق الشرط ويكون قارا واما اذا بلاثة مثل ان عدله مثل
 من عندها وقد مر حكمها وان نوى لو ف والمشرط اعترفت بنية انفا وفي قولها انت طالق ما لم
 تطلقك انت طالق مع الوصل بقوله ما لم تطلقك طلقت بالبحجة الاحرة فقط استحسانا نافع
 فان لم تطلقك اليوم ثلاث فانت طالق ثلاثا تجلج ان يطلقت على الف ولا يقلل الزمان فان مضى
 اليوم لا تطلق به يبقى طائفة لان المطلق المقيد يدخل تحت المطلق انت طالق يوم تزوجك
 فكيف بالاحتياط بخلاف الامر بالمدا امرك ببدك يوم يقدم سريه يقدم ليلته فيخرج ولو لها
 في المغرب والاصل ان اليوم متى قرن بفعل يستوعب المدة يراد به الشراكه بالبدفانه
 مع جعله بدها يوما وشهر ومنى قرن بفعل لا يستوعب اياه مطلقا الوقت كاقام
 الطلاق فانه لو قال اطلقك شهر كان ذكر المدة لغوا وتطلق للحال اما سكت طالق ادور
 ليس بشي ولو نوى به الطلاق وتبين في المابين والحرام اي نامت باين وانا علك خزام
 لولا لان ابا بانه لا زالة الوصلة والعجم ولا زالة الحمل وهما مشتركان فضع الاضافة اليه
 حتى لو لم يقل منك او علك لم يقع بخلاف انت باين واخر حيث يقع الاخرى وان لم يقل
 مني لم يرحل امرها جاهد شرط فلوها باين ويقع بارك عن الزوجية بلية انت طالق تتبين
 مع عنق مولاك اياك فاعن سيدها طلقت تتبين وله الرجعة لوجود المطلق بعد الاعتاق
 لا بشرط ونقل بن الكمال ان كل ما مع اذا الخمين جنسين مختلفين يحمل لكل الشرط ولو علو
 بلية المحرم لعقتها وطلقاتها هي اعطيت الكذا لاجعة لها لتعلقها بشرط واحد وعدها
 في المسلمين ثلاث حبس احتياطا ولو كان الزوج مريضا لا ارت منه ولو عدها في ثلاث
 مسبوحت طالق هكذا اشهر الاصابع المشورة وقبع بعده بخلاف مثل هذا فانه ان
 لولا ثلاثا وعقن والافراصة لان الكاف للتشبيه في الذات ومثل التشبيه في الصفات ولذا
 قال ابو امامي في كايما بن جبريل لا مثل ايمان جبريل بن جبر وقبع المشورة لا المصونة الا بانه
 كلف والمعنى في الاشارة بالكف تشريك الاصابع ونقل العتاسي انه يصدق فضائفة الاثنا
 بالكف وهي واحدة ولو لم يقل هكذا يقع واحدة لعقد التشبيه ولو قال انت هكذا امير لم يقل
 طالق لانه ولو اشار بفقرها فالمصونة للعرف ولو كان روسها مني المحاطب فانه تشريعا
 نعم فلعبرة النساء وان صماعن نشر فاضع ابن كمال ومع بقوله انت طالق باين والستة وقال

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

هو ما قيل انه لا يقع لزول الالة في الموطوءة باطل محض مشاوة العقيدة عما تعرفون الصفة التي
قال فلانة طالق واسهر

A blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor creases and discoloration, particularly along the right edge. A small, dark rectangular label is visible in the top left corner, containing some faint, illegible text. The right edge of the page is bordered by a dark, possibly black, material, which appears to be the inner cover or binding of the book.

لداية بطلان امراته فلو انه واسمها غيره لا يطلق وقد كثر في زماننا قول الرجل انت طالق على
الاربعة مذاهب قال المصنف ينبغي ان يترجم بوقوعه فصار دينا ولو قال انت طالق في قول الغني
او قول القاضى او الملقى دينه قال سناء الدنيا وفساد العالم طلاق لم يطلق امراته بخلافه
المحلة والمدار والبيت وفي سناء القرية والمبلدة خلاف الثاني وكذا العتق قالت لزوجها طلق
فقال فقلت طلق فان قالت سزدني فقال فقلت طلق اخرى ولو قالت طلق طلق
طلق فقال طلق فواحدة ان لم يسوئ لثلاث ولو عطلت بالواو فثلاث ولو قالت طلق
نفسى فاجاز طلق اعتبارا بالانشاء كذا ابنت نفسي اذ نوى ولو قولها بخلاف الاول
وفي اخره لا يقع لانه لم يوضع الاخر اياه وفي البراءة قال بين اصحابنا من كان له امر
عليه حراما فليقتل هذا الامر ففعله واحد منهم فهو اقرا منه بجرمتها وقيل لا يفرق وسيل
ابو الليث عن قال جماعة كل من له امرأة مطلقة فليصنف بيده فمضغوا فقال طلق وقيل
ليس باقرار جماعة بخلافه في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرته طالوت
ثم تكلم الخائف طلق امراته لان كلمة من للتعميم والخالف لا يخرج نفسه عن العين فثبت
الكليات كتابه عند الفقه ما لم يوضع له اى الطلاق وحمله وغيره فالكليات لا تطلق
بها قضاء الابنية او دلالة الحال وهي حالة مذكرة الطلاق او الغيب فالحالات ثلاث عرض
وعقب ومذكرة والكليات ثلاث ما يجمل الرد او يصح للسب والا فلا يفتى بخروج الزوجي ولو
نفق بخبر استتري انتفى انطلق اعزى اعزى من العزوبة والعزوبة تجمل مردا ونحو طلاق
باين ومردا فكتبه بطله بصلح سببا ونحو اعتدى واستبى سرحك انت واحدة انت خيرة اختك
امرته ببدك سرحك فارقت لا يجمل الرد والسب في حالة الرضا اى غير الغيب والمذكرة تنوي
الاقسام الثلاثة تاثيرا على اية الاحتمال والقول له بيمينه في عدم البينة ويكنى تحليفها له في ماله
فان اذ يرفقه الحاكم فان كل فرق بينهما يجزى وفي الغيب يتوقف الاول ان نوى وقوعه والا
لا وفي مذكرة الطلاق يتوقف الاول فقط ويقع بالآخرين وان لم يسوئ مع الدلالة لا يصح
قضا في نفي البينة لانه اقوى كونها ظاهرة والبينة باطنة ولذا نقبل بيمينها على الدلالة لا على البينة
الا ان تقام على افرادها عارضة ثم في كل موضع تشتط البينة فلو السوال هل يقع بقول
نعم ان نوبت ولكم يقع بقول واحدة ولا يتعوض الا بشرط البينة تراضية فليخضع وقيل
بقوله اعتدى واستبى سرحك وانت واحدة وان نوى اكثر ولا عبرة باقرار واحدة في الواقع
ويقع بما عدا اى باقى الفاظ الكتابات المذكورة فلا يرد وفرع الرجعي بعض الكتابات يضره
انما من سوطك وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتحقق وانت طالق من امرته فلا
وهي مطلقة وانت طلق وعبر ذلك كما صرحوا به بخلافه فان نية الثلاث لا يقع في البين
بل ولا يقع به ولا امرته ببدك ما لم يطلق المرأة نفسها كباقي البائين ان لوها او التشتت
تفردت الطلاق مصدر لا يجمل بحصر العدد وثلاث ان نواه للمعدة الجفينة والمذموم في
الامنية التشتت قال اعتدى ثلاثا ونوى بالاول طلاقا وبالباقى حيفا صدق وقضا

بينة حقيقة كل واحد وان لم يسوئ اى بالباقى شيئا فثلاث لدلالة الحال بنية الاول حتى لو نوى
بالباقى فقط فثلاث اوبا لثالث فواحدة ولو لم يسوئ بالكل لم يقع واشتباها اربعة وعشرون
وكذا الكمال وسر لو نوى بالكل واحدة وباقى فثلاث ولو قال انت طالق اعتدى او
عطفه بواو واذا فان نوى واحدة فواحدة او اثنتين وقتا ولو لم يسوئ في الواو ثلثان وفي الباقى
قبل واحدة وقيل ثلثان طلاقها واحدة بعد الدخول لجعلها ثلاثا صح كما لو طلقها رجعا لمجمله
قبل الرجعة بائنا او ثلثا وكذا لو قال في العدة الزمت امر في ثلاث تطلقان بذلك التولية
والرهنما بطلت بثلث تلك المطلقة فهو كما قال فلو قال ان طلقك فهي باين او ثلاث ثم طلقها يقع
رجعا لان الوصف لا يسبق الموصوف كما مر فتذكر الصريح يلحق الصريح ويلحق الباقى بشرط العدة
والباين يلحق الصريح الصريح ما لا يحتاج الى بينة باين كان الواقع بها ورجعا فتح هذا الطلاق الثاني
ليظهرها وكذا الطلاق على مال يلحق الرجعي ويجب المال والباقى ولا يلزم المال خلاصة المعتبر
بينة الغيب لا المعنى على المشهور ولا يلحق الباقى الباقى اذا امكن جعله اخبارا عن الاوكليات باين
او بثلث بطلقة فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة في جعله اشارة بخلافه بثلث باخرى وانت
طالق باين وقال نويت البينة الكبرى لشدة رجحه على الاخبار فيجعل اشارة ولذا وقع المعلق قال لا اذا
كان الباقى معلقا بشرط او مضافا قبل ايجاد الخبر الباقى كقولها ان دخلت الدار فانت باين ناويا
ثم ابانها ثم دخلت باين باخرى لانه لا يصح اخبارا او شارة بالمضاف كانت باين غائما ابانها ثم جاد
الطريق اخرى ولو قال ان دخلت الدار فانت باين ثم قال ان كنت سريدا فانت باين ثم دخلت
الدار فانت باين ثم كنت تقع اخرى دجيرة وفي البراءة ان فقلت كذا لفلان الله على حرام ثم قال
كذلك لمارح ففعل احدهما باين وكذا لو نوى الثاني على الاشياء فيحفظ قيد بالقبول لانه لو ابانها
او لا ثم اضاف الباقى او علقه لم يصح تخييره بدائع ويستثنى ما في البراءة قال كل امرأة
له ماله لم يقع على المختلعة ولو قال ان فقلت كذا فامرته كذا لم يقع على معتدة الباقى ويصحب
الكل ما قيل **الحقوق** الجز لا باين مع مثله **الاذا** علقته من قبله **والحق** الصريح بعد لم يقع **والحق** الصريح بعد لم يقع
كل فرفه هي مخرج من كل وجه كاسلام وسرة مع لحاق وخيار بلوغ وعق لا يقع الطلاق في عدة
مطلقا وكل فرفه هي طلاق يقع الطلاق في عدتها على نحو ما بيناه فروع ايمان الحق الطلاق لمعتدة
الطلاق اما المعتدة للموطى فلا يلحقها خلاصة **وفي** القليلة زوج امرته من غير له كبر طلاقه
سرحك ان نوى طلقك ذهبي ونزوي يقع واحدة بلائمة ذهبي الى حرم يقع ان نوى خلاصته وكذا
اذهبي عتيق واشلي وصنعت الكاح وانت على كالمبتة او الحزيرة او حرام كالملا لا تستيب بالسرة
ولا يقع باربعة طرق عليك مفوضة وان نوى ما لم يقل طلاقى طريق شئت **باب نفوذ**
الطلاق لما ذكر ما يرد قد بنفسه منوعة ذكر ما يرد بغيره بانه وانواع ثلاثة نفوذ
وكيف وسر سائلة والفاظ النفوذ ثلثة تخير واخره وشية قالها اختارى وامرته
ببدك يسوئ نفوذ الطلاق لانها كتابية فلا يعاون بلائمة او طلق نفسك فلها ان تطلق في مجلس

عليها شافهة والخيار وان طلق يوما او اكثر ما لم يوقت وبمضي الوقت قبل علمها بالرفع
لنقد مجلسها حقيقة او كسبا بان اهل ما يقطع مجايد على الاعراض لا نه تمليك فينزل
على قولها في المجلس لا توكل فلم يقع رجوع حتى لو جرحها ثم حلف ان لا يطلعها فطلعت
لم بحث في الاصح لا تطلق بعده اي المجلس الا اذا سزا على قوله لطلق فنفسه والخيار من
ثبت او متى ما ثبت او اذا ثبتت او اذا ما ثبتت فلا يقيد بالمجلس ولم يقع رجوع
واما في طلق ضرره او قوله لا حتى طلق امرأتي وبيع رجوعه عنده ولم يقيد بالمجلس
او توكل بعض وفي طلق نفسه وضرره كان تمليكاً في حقها او توكل في حق ضررها جرحه او اذا
بالمسته فيضره تمليكاً او توكله والفرق بينهما في حصة الحكم في التمليك لا يرجع ولا يعزل
ولا يبطل مجزئ الزوج ويقيد بمجلس لا يعقل فيضع نفوقه المجزئ وصى لا يعقل
بخلاف التوكيل جرحه لو جرح بعد التوقيل لم يقع منه شيء في نسق ابتدأ بالبقاء عكس
القاعدة فيلخص وجوب الفدية وابطال القاعدة وتعدو المتمسكة ودعا الاب او غيره للمنفقة
بضع فضع المشاورة ودعا شهود للامانة على اختيارها الطلاق اذ لم يكن عند هاتين بدلت
سواهن عن مكانها ولا في الاصح خلاصة فيما رواه بهي ركنها لا يقطع المجلس ولو اقامه
او جامعاً مكره بطل تمكينا من الاختيار والملك لها كالتب وسير داتها كسير صاحتي لا يبعد
المجلس بحريه الملك ويندلس بسر الدابة لا صفة لها الا ان جميع سكنه او يكونا في تحمل
يقوده الجاني فانه كالسفيه وفي اختياري نفسه لا لصحة الملائم لعدم تنوع الاختيار
بخلاف انت باين وامر يدك لمن يرضى بوجه ان قالت لخرت نفسي او انا لخرت نفسي
بخلاف قوله طلق نفسك فقالت انا طالق وانا اطلق نفسي لم يقع لانه جرحه ما لم يمار
او يوافق الاشارة مع وذكر النفس والاختيار احد كلهما بها شرط صحة الوقوع بالاصح وبشرط
ذكرها متصلاً فان كان منفصلاً كان في المجلس لانها تملك فيها لانشاء والا لا ان يشارف
على اختيار النفس بضع وان خلا كل هاتين ذكر النفس مبرر وناحيه وقره الهنسي والمالك
لكن مره الكمال ونقله الاكل يقبل فالحق ضعفه من قولها اختاري اختارة او طلقته
او املك وقع لوقالات لخرت فان ذكر الاختيار كذكر النفس اذا تابه للوصة وكذا ذكر
الطليقة وتكون لفظ اختياري وقولها لخرت اي اوجي واها لي ولا رواج يقوم مقام
ذكر النفس والشرط ذكر كل في كلام احدها كاشتملا في تحيض اختياره بكلام الزوج كما
ظن ولو قالت لخرت نفسي وزوجي ونفسي لا لزوجه وقع وبان في الاختيار من عدم الوقوع
سهو نعم لو عكست لم يقع اعتبار المقدم وبطل امرها كما عرطفت با واورشاهما لاختياره
فاختارة او قالت لخرت نفسي باهلي ولو كررها اي لفظه لخرت ثلوثا بعطف اخره ففادت
لخرت او لخرت اختياري او لخرت الاولى والوسطى والاخرى بغير ملائمة من الزوج لانه
الكرار ثلوثا وقال يقع في لخرت الاولى الى اخره واحدة بابية واختاره الطحطاوي في قوله المقدم
وفي الحاشية العنسي وبه لما انتهى فقدا ان قولها هو المقضي به لا قولهم وبه نأخذ

من الألفاظ العجمية على اللفظة الشريفة المعنى تحشى الإشياء وولقات في جواب التحية المذكورة
طلعت نفسى واخرت نفسى بطلقة واخرت الطلقة الاولى بان واحدة في الالف نفوسه
بالسنة فادخلت عزمه امره بذكره في تليقة واخرى بطلقة فاختارت نفسها طلقت حبيبة
لنفسه اليها بالصرح والحيد البينة اذا قرن بالصرح صار جعبا ككسب قديحي وخلفها
المخلوقات لتطلى بنفسك اوحى تطلق بمعنى باينة كالوجع امرها بدها ولم يقل نفقت اليك
فطلق بنفسك حتى شئت فلم يقل طلقت كان بابا لان لفظة الطلاق تكمين في نفس الامر
فخرج قال لول جبر امرى في غم فخر ما لم يجبرها بخلاف تجربها بالخلاف قوله بانه قال لها انت
عاطق ان شئت واخرى ففعلت شئت واخرت وقع ثلثان قال لختارى اليوم وعذ اخذ
ولو واخرى عند بعد قال لختارى اليوم واخرت بذكره هذه الشهر حزين في نفسيهما
وان قال يوما او شهر من ساعة تحكم اليك منها من الغد ولم يتم ثلاثين يوما ولوجهه
لها من الشهر حزين في الليلة الاولى ويومها ولا يبطل الوت بالاعراض بل يعنى الوقت
على اول باب الامر انه هو كالاختيار الا في سنة الثلاث اعلم اذا قال لها ولو
مخيرة لانه كالمعنى من اذية امره بذكره انيما لك او فلك والساكن منى ثلاثا نفوسها
فقلت في مجلسها اخرت نفسى واحدة وفعلت نفسى واخرت امرها وانت على علم او معنى بان او
الساكن بان او طلاق وقعن وكذا القول اربها قبلتها خلاصة ومعنى ان نفقة البصيرة واعزله
طلاقا وامره بذكره بذكره على المختار خلاصة كمره بذكره وذكر امره بالذكر
وان لم يولدنا في واحدة ولو طلقت ثلاثا فقال لولت واحدة ولاد لاله حلف وتقبل شيئا
على الدلالة كامر ونحو المجلس وعليها وذكر النفس او ما يقوم مقامها شدة فلو جعل امرها
بيدها ولم تعلم بذلك وطلقت نفسها لم تطلق لعدم سر طه خائفة وكل لفظة يصلح الارتفاع
من يصلح الجواب منها وما لا يصلح للارتفاع من فلا يصلح الجواب منها فلو قالت ان طلاق او
طلقت نفسى وقع بخلاف تخوطلقت لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل لاختلاف اللفظ
الاختصاصه فان ليس من الفاظ الطلاق ويصلح جوابا عنها بديع لكن سر وديع عليه بغيرها
وقولها كامر فسر بروقى قولها في جواب طلقت نفسى واحدة واخرت نفسى بطلقة
بانت واحدة لما قرآن المعبر نفوس الروح لا باسقام ولا يدخل الليل في قوله امره بذكره
اليوم وبعد عند انهما تمكينا فان سردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم وكان امرها
بيدها بعد عند وطلقت ليلام بيع ولا تطلق الامر وديع الليل في امره بذكره اليوم
وعذ او ان سردته في يومها لم يبق في الغد لا نفوس واحد ولو قال امره بذكره اليوم وامره
بذكره علما فيها امره اذ خائفة ولم يذكر خلافا ولا يدخل الليل كالاجبي بنسبه طاهره امر
ان سرته ردها لكن في العادة ان سرته دخل قوله لا بعدد كالامر وان في المختار لا يبق في
الغد لكن في الواو لوجهه امره بذكره المراس الشهر فقلت اخرت زوجي بطلها في اليوم
ولها ان تختار ونفسها في الغد عند الامام ووجه في الدار بان معنى ذكر الوقت اعتر

و زوال الملك لا يبطل النكاح لان ما لم يوجد
الجزء باق لبقاء محله فيبقى النكاح
الزوال مادونه المثلث فانه قد تقدم ان
زوال الملك بالثلاث مبطل للنكاح فلو
طلقات بعد التعلق واحدة او اثنتين
قا نقصت عدتها ثم تزوجها فوجد الشرط
طلقات المثلث فيشمل ملك النكاح
وذلك لان ما لم يزل له بعد ان وجدت
الدار فانت حرة بغيره اشترا بغير
عقد ويحل اليه بعد وجود الشرط حلقا
اي معناه بعد الشرط في الملك او غير الملك
فان وجد في الملك يحل الجزاء اي يطل
اليه ويترتب عليه الجزاء ان وجد في
الملك يحل الجزاء اي يطل اليه ولا
يترتب عليه الجزاء لان عدم المحل
في النكاح

بدخول الدار ثم جاز الثلاث ثم نكحها بعد التحليل بطله التعلق فلا يقع بدخولها شي ولو كانت
تجوزا دونها لم يبطل فيقع المعلق كله ووقع بغيره بقية الاول وهي مسئلة الهدم الابد وتزويج
بين علق واحدة ثم بغير ثنتين ثم نكحها بعد زوج اخر فدخلت له رجعتا حلقا وبطل الشرط
لجاجة مردا بدخولها فلو كانت محل البركان كملت فلا نا او دخلت هذه الدار فانت حرة
بنا ناكما بسطناه فيما علقناه على الملق وسيجي مسئلة الكون بغيره فسر قال لو تزوجت
الامراة دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ففقت فدخلت له رجعتا قنية والمفاظ الشرط
علامات وجود الجزاء ان المكسورة فلو نكحها وقع المعلق بالمال بين التعلق فبدن وكذا لو وجد العاقل
الجزء في نكح • طلبة واسمية وبجاء مد • وبما وقد وبان وبالمشقة • بالخصاء
الملق واذا داماء وكل ولم تنكح كلها لا مضوية ولو مضت الاضام للمق وفي نكحها
كلها فانت طالق لو دخلت الدار فلق بدخولها ومن نحو من دخل منزل الدار فمق طالق فلو
دخلت واحدة مرارا طلقت بكل مرة لان الدخول اضيف الى الجاعة فان ادعوا كذا في الغاية
وهي عربية وحصله في الجراح المولدين وبما كملها نكح اي يستل الميم بطلان التعلق
اذا وجد الشرط مرة الا في كمالا فانه يخل بعد الثلاث لا مضاهيا عموم الاضام كقفا
كل عموم الاسما فلا يقع ان نكحها بعد زوج اخر الا اذا دخلت كلها على الزوج يحكم بزوجها
فانت كذا لدخولها على سبب الملك وهو غير مشاه ومن لطيف مسالها لو قال لموطنة كملها
طلقت فانت طالق فطلقتها واحدة تقع ثنتان وفي كملها وقع عليك طلاق يقع ثلاث نكح
الواقع لكنه لا يرد على الثلاث وزوال الملك من نكاح او يمين لا يبطل الميم فلو ابانها او
باعه ثم نكحها واشترى فوجد الشرط طلقت وعق لبقاء التعلق بقاء محله ويحل الميم بعد
وجود الشرط مطلقا لكن ان وجد في الملك طلقت وعق والا لاختصاص من علق الثلاث بدخول
الدار ان بطلتها واحده ثم بعد العدة تدخلها فخل الميم فينكحها فان اختلفا في وجود الشرط
اي شوته ليعم العددي فالقول له مع الميم لا ينكحها الطلاق ومفاده انه لو علق طلاقها
بعدم وصول نفقتها اياها فادعى الوصول وانكرت ان القول له وبجرم في النفقة لكن صح في
الخلاصة والبرائة ان القول لها وقوة في البحر والنهر وهو يقتضي تخصيص المتون لكن قال
المص ويحرم شيئا في فتواه بما بعده المتون والشرع لانها الموضوعة لنقل المذهب كالاختصاص
الا اذا برهنت فان المبينة تقبل على الشرط وان كان منسكنا لم ينج صهر من المبينة فمأز
كذا فثبت انها لم تنكح فبطلت منع وفي التبيين ان لم جامعك في جنتك فانت طالق
للسنة ثم قال جامعك ان حايضا فالقول له لا يملك الاثنا والا لا انتهى قلت فالمسألة
السابقة والايية ليست على طلاقها وما لا يعلم وجوده الاما صدقت في حق نفسها خاصة
استحسانا بوليين نهر ومراعاة كماله واختلاف كبح في الاصح كقولنا نحن فانت طالق
وفلانة وان كنت بغير عذاب الله فانت كذا او عبده حر فلو قالت حضرت والخير قائم فان
انفعل لم يقبل قولها بل يعلو وحدا في واجب طلقة هي فقط ان كتبها الزوج فان صدقها

او علم

او علم بوجود الخبز منها طلقا جميعا حادى وفي ان حضرت لا يقع مربية الدم لاحتفال الاستحسان
قانه استمر ثلثا رفع من حين سرات وكان بدعي فلو غير مدخولة فترجعت بالخبر في ثلاثة ايام
فلو ماتت فيها قارنها الزوج الاول دون الثاني ونصدق في حقها دون صهرها وفي ان حضرت
بخصته وبصهرها او ثلثها او سدسها لعدم تجزئها لا يقع حتى تظهر منها لان الحصة اسم لكل مال ثم
انما يقبل قولها ما لم ترجع بخصته اخرى حرة وفي ان صحت يوما فانت طالق تطلق حين عزت من
يوم صومها بخلاف ان صحت فانه يصدق بساعة قال لها ان ولدت علما فانت طالق واحدة وان
ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يبدل الاول ثلثه طلقة واحدة فانت ثنتان ثم
ان احتياط الاحتياط تقدم الجارية وصحت العدة بالثاني فلما لم يقع ربي لان الطلاق المقارن
لا يقع العدة لا يقع فان علم الاول فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج لانه منكر وان تحقق
ولا زعمها وقع الثلاث ولعند الاقرار ان ولدت علما وجا ربي ولا بد ان لا يقع ثلثان
فانت ثلاث ثمها وان ولدت غلامين وجارية فواحدة فانت ثلاث ثمها وهذا بخلاف ما لو قال
ان كان حملك علما فانت طالق واحدة وان كان جارية فثنتين فولدت علما وجارية لم تطلق
لان الحمل اسم لكل شئ يمكن اكل غلاما او جارية لم تطلق وكذا لو قال ان كان ماني بطنك علما
والسبيل بجائها العموم ما بخلاف ان كان في بطنك والمسئلة بجائها فانه يقع الثلاث لعدم اللفظ
لزوج علق طلاقها بجعلها لم تطلق حتى تلد اكثر من سنتين من وقت الميم قال ان ولدت ولدا
فانت طالق واحدة فولدت ولدا مبطلت وعققت قال لام ولده ان ولدت فانت حرة تنفق
بر العدة جوهره علق العناق او الطلاق ولو الثلاث بشئين حقيقة بنكر الشرط ولا كان
جاءه بذكر فانت كذا يقع المعلق ان وجد الشرط الثاني في الملك والا لا لشرط الملك حالة
لثالث والمسئلة رباعية علق الثلاث او العلق لامة بالوطى حيث بالقام لختا بين ولم يجز عليه
العق في المستلزم بالثب بعد بلوج لان الثب ليس لوطى وكذا لم يصبر به برهنا في الطلاق الرجعي
الا اذا خرج به او لم يثبت حقيقة او حكما بان حركه بنفسه فيصير مراحا بالحرمة الثانية ويحجب
العق لا الحد لا بخلاف الحد لا بطلان الجديدة في قولنا لامة ان نكحها اي فلان علق على هي حال
اذا نكح فلان عليها في عدة البائن لان الشرط مشاركتها في القسم ولم يوجد ولو نكح في عدة
الرجعي ولم يقبل عليك طلقت الجديدة فذكره مكين وقيد في المبرج بما اذا السرد رجعتا ولا
فلا ضم لها كما مر قال هانت طالق ان شاء الله مستقلة الاستفسار وسعالا وبجاء او علق
لسان واساك ثم افاضل مفيد لكيد وتكمل واحد او طلاق او بد كانت طالق باذنه او
ان شاء الله تصح الاستنابة اذ بره وخاتمة بخلاف الفاصل لكونها كانت طالق رجعا ان شاء الله
وبان لا يقع ولو قال رجعا اوبانيا يقع بنية البائن لا الرجعي فنية وقوة في المبرج بما يجب
لوزن شخص اذ نال منه وشيخ وضع استنابة الاصم خاتمة لا يقع الشك وان ماتت قبل قوله
اشاء الله وان ماتت يقع ولا يشترط فيه العقد ولا اللفظ فاما لفظ الطلاق وكتب
لاستنابة موصى وعكس ان الاستنابة الكتابية لم يقع عارية ولا العلم بعينه حتى لو ان الشبهة

كذلك

فلم يفتق ثمنان بانس طاق عشر
الاسحا الاثمانية الكسبعة اثنا
عشر المائتين اربعة طناها من الفس
في ثمان ففقع وهو المصلو
حلي

العدد

قوله في آياه الفتح جز عن ياول الغر
الفتح الاول فقط في آياه الفتح
جز

يجوز بيت فلان علفه وضع حتى العذحت كذا ان لم يخرج من هذا المنزل فكذا
فتد وان لم اذهب اليه الى المنزل فاحذر ما فترت عنده وان لم تحضر في الليلة من كذا
تسبها بوجهك فالتحار بخلاف لا اسكن فاعلق الباب وقد لا يجت في التحار وقلت
قال ابن النجدة والاصل انه متى عجز عن شرط الحث حث في العدمي لا الوجودي قال في الزهر
ومفاده الحث بمن حلف بيمين له اليوم دية فخرج لغيره فقدم بغيره خلا فاما يجت
في الجرح فدر **باب طلاق المريض** عنوانه لصلاته ويقال له الفارق او من ادرها
فدرو عليه فذه الى تمام عدتها وقد يكون الفراق منها كما سيجي من غالب حاله لصلته بمرض او
غيره بان صاه مرض عجز عن اقامته مصلحه خارج البيت هو الاصح كبحر الفقيه عن الايمان
الى المسجد وعجز السوف عن الايمان الى مكانه وفي حقه ان يعجز عن صلاحها داخله كافي البراءة
ومضاده انها لو قدرت على الخلع دون صعود السطح لم تكن مريضة قال في الزهر وهو
الظاهر قلت وفي اخرها صيا الجرحي المريض المعتبر المصنعي للمصير لصلته قاعدا والمقعد والمفلوج
والمسلول اذا طاول ولم يقعه في الفراش كالصحيح ثم مرض شيخ حد الطاول سنة انتهى
وفي الغنية المفلوج والمسلول والمقعد ما دام يزداد كالمريض واباد زجره اقرب منه وقدم
ليقتل من ضامن وزجره اربع على لوح من السفينة او اقرب سبع وبقي في فيه قاربا لطلاق
خبر من ولا يصح جرحه الا من الثلث فلوا بانها وهي من اهل الميراث علم باهليتها ام لا كانت
اسلمت او اعتقت ولم يعلم طابعها فلا فلو كره او رضى لم تثر ولو اكرهت على رضاها
او جابها منه مكرهه وشرهت وهو كذلك بذلك الحال ومات فيه فلو صح ثم مات في عدتها
لم تثر بذلك السبب مونه او غيره كان يقتل المريض او يموت بجهتها اخرى في العدة المدخلة
وسرته هي منه لاهومها المراضه باسقاطه وعند احد بعد العدة ما لم تزوج باخبر
وكذا اثر طالبه مرجحه او طلاق فقط طلقت باينا او ثلوثا لان الزوجي لا يزيل النكاح
حتى حل وطها او يتوارثان في العدة مطلقا وتكفي اهليتها للارث وقت الموت بخلاف الباين
وكذا اثر مبات قلت او طاعت ابن زوجها الجرحي بيمينته ومن لاعنها في مرضه ولا
منها مريض كذلك اي سرته لاهومها وان في صحة وبانته بالابلاء في مرضه او اباها في مرضه
ففع فوات اباها فارتدت فاسلمت فوات لاثرت لانه لا بد ان يكون المرض الذي طلقها
فيه مرض الموت فاذا اصح بين ان لم يكن مرض الموت ولا بد في الباين ان يستمر اهليتها للارث
من وقت الطلاق الى وقت الموت حتى لو كانت كتابية او معلومة وقت الطلاق ثم اسلمت ارتدت
لم تثر كالخرف لو طلقها مرجحيا ولم يعلمها فطاعت وقلت استنجي العدة منها او اباها ما لم
قد به لانها لو اباها نفسها فاجاز وشرهت على ايجازة في وقتة او اختلفت منه واختارت نفسها
ولوبلوع وعق وجب وعنه لم تثر لوصاها ولو كان الزوج محصوا مجبلا وفي صفا فقال
وشله حال نشو الطاعون اشبه او قايما بمصالحه خارج البيت مشكيا من المومحوا ومجسوا
بعضا من اوجه لاثرت الغلبة السلامة والحاصل لا تكون فارة لا بلسببها بالجناس وهو الطلاق

لانها

لانها ح كالمريضة وعند مالك اذا لم لها سته اشهر اذا علق المريض طلقها الباين بفعل اجبي
اي غير الزوجين ولو ولد هاسنا وبجي الوقت والحال ان التعلق والشرط في مرضه وعلى طلاقها
بفعل نفسه وبها في المرض والشرط فقط فيه او علق بفعلها ولا بد لها عده طبعيا او شرعا ككل وكذا
الزوج وبها في المرض او الشرط فيه فقط وشرته لغزوه ومنه ما في المدايع ان لم يطلق وان لم
تزوج علق فانت طالق ثلوثا فلم يفعل حتى مات وشرته ولو ماتت لم يبرئها وفي غيرها لا تثر وهو
ما اذا كانا في الصحة والتعلق فقط وبفعلها ولها سته بد وحاصلها ستة عشر لان التعلق اما
بجي وقت او بفعل اجبي او بفعلها وكل وجب على اربعة لان التعلق والشرط اما في الصحة
او المرض واحدها وقد علم حكمها قال لها في صحة ان شئت انا وقلان فانت طالق ثلوثا ثم
مرض فتا الزوج والاجبي الطلاق معا او شاد الزوج ثم الاجبي ثم مات الزوج لا تثر وان شاد
الاجبي والام الزوج وشرته كذا في الحائنة والفرق لا يجي ان يشية الاجبي الا صار الطلاق
على فله فقط فصادق اى المريض مرض الموت والزوج على ثلوث في الصحة وعلى معنى العدة
ثم اقرها بدين واعين او اوصى لها بتي قلها الاقل من اى حالها او اوصى ومن الميراث الميراث
وتعذر وقت اقراره وبه يفتى ولو مات بعد مصيها قلها جميع ما اقرا او اوصى عدا به ولو لم
يكن بمرض موته صرح اقراره او وصيته ولو كذبته لم ينع اقراره ثم جمع وفي العضول
ادعت عليه مريضا انه اباها لم يجد وحلفه القاضي فخلت ثم صدقته ومات ثمة لو صدقته قبل
موته لا لو بعد كمن طلق ثلوثا بمرها في مرضه ثم اوصى لها او اقرها فانها الاقل قال صحيح
لامرأته احد كما طلق ثم بين الطلاق في مرضه الذي مات فيه في احدها صار فاسرا
بالسبا ففترت سدا كافي ومفاده انه لو حلف صحيحا وحدث مريضا فينبذ في احدها صار فاسرا
ولم يره ثمر ولا يشترط علمه اى الزوج باهليتها اى المرأة لميراث فلو طلقها باينا في مرضه وتلكان
سيدها اعتقها قبله او كانت كتابية فاسلمت ولم يعلم بركان فاقتره ظهر برة بخلاف ما لو
قال لامرأته خرة عدا وقال الزوج استطلق ثلوثا بعد عدان علم بكلامه المولى كان فاسرا
ولا يعلم لاثرت كتابية ولو علقه بعنتها او بمرضها او بغيره وهو صحيح فاقتره حال مرضه فاسرا
على لكان فاسرا ولو باسرت المرأة سبب العدة وهي اى والحال انها مريضة وماتت قبل انقضاء
عدتها وشرتها الزوج كما اذا وقعت العدة بيمينها باجتها رها نفسها في خبار البلوغ في العدة او قبلها
او عطا وعنها ابن زوجها وهي مريضة لانها من قبلها وكذا لم يكن طلاقا بخلاف وقوع العدة
بينها بالحب والعنة واللعان فانه لا يبرئها على ما في الحائنة والفرق عن الجامع وجزم به في الكاف
قال في البحر حكاه هو المذهب لانها طلاق فكانت مضافة اليه وقبل فاقله الزيلعي هو الاول
فبرئها ولو اريدت ثم ماتت ان حلفت بد الخرب فان كانت الودة في المرض من وراثتها
استصحبنا ولا با ان اردت في الصحة لاسرتها بخلاف مردته فانها في معنى مرض موته فتزده مطلقا ولو
اردت معا فان اسلمت هي وشرته والا لا حائنة قال اخر امرأة تزوجها طالق ثلوثا ففك امرأته ثم
اخرى ثم مات الزوج طلقت الاخرى عند الزوج ولا يصير فارقا فله لان الموت معروف

وانصافه بالآخر من وقت الشرط وقت مستند سره شروع ابائها في مرضه ثم قالها ان تزوجوا
فانت طالق ثلاثا فترجها في العدة ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة مستقبله وقدرت
بفعلها فلم يكن فراؤها لها خيرا خاتمة لغيرها الا ان توفيت في مرضه فالقول لها
كقولها طلقين وهو بايم وقالوا في البقعة ولو لم يجز طلقها في المرض ومات بعد العدة فالقول
منها الميت لو ارث الزوج لصبر ورثها اجنبية بخلافه في العدة جامع المصنفين **باب الرجعة**
بالفعل وتكره بتعدي ولا يتعدى هي استدامة الملك القائم بلا عوض ما دامت في العدة اي عين العدة
حقيقة اذ لا رجعة في عدة الحلو ابن كمال وفي البراءة ادعى الوصي بعد الدخول وانكوت قبل الرجعة
لا في عكسه ويقع مع اكراه وهزل ولجب وخلافه يتعلّق باستدامة سرجهك ومرد ذلك
ومسكك بلائمة لا يرد معرج وبالفعل مع الكراهة بكل ما يوجب حرمة المصاهرة كسر الوصا اخذ
او نكاحا او غيرها او بغيرها ان صدقها هو او ورثته بعد موته جهره ورجعة المحرم بالغير
مزاينة وتصح بغير وجهها في العدة به بغير جهره وطهرها في الدبر على المعمد لا لا في الجوارح من
بشهوة ان لم يطلق باينا فان ابانها فلا وان ابانت اوقالت ابطلت رجعت اول الرجعة في العدة
بلا عوض ولو لم يجرى زيادة في المهر فولد ونجس الموصل بالرجعي ولا يباحل رجعة اخذ
وفي الصبر فيه لا يكون حاله حتى تنقضي العدة وتذهب اعلامها بها لا يباحل عير بعد العدة
تحت فرق وان دخل شئى وسدب الاشهاد بعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل وتذهب اعلامه
بلا ان منها عليها لتناهب وان قصد رجعتها لكرهتها بالفعل كما مر ادعاها بعد العدة فيها بان
قال كنت سرجهك في عدتك فصدقت صبح بالصدقة ولا لا يصح ولذا لو اقام بدنة بعد
العدة انه قال في عدتها قد سرجهتها وان قال قد جامعها وتقدم قبولها على نفق المهر التقبل
فليخفف كان رجعة لان الثابت بالبينة كالثابت بالهاينة وهذا من انجاس المسائل حيث لا يثبت اقرا
باقراره بل بالبينة كالقول فيها كنت سرجهك امس فانها تقع وان كذبت لمكدة الاشهاد في الحاك
بجوارح قولها سرجهك يريد الاشهاد فالتحجج له مصدق عدتها فانها لا تقع عند الامام فاجازتها
لانقضاء العدة حتى لو سكنت ثم اجابت بغير اتفاقا كما لو سكنت عن البين عن سعي العدة قال راج
الامة بعددها اي العدة سرجهتها فيها تصدق السيد وكذبت الامة ولا بينة او قالت مصدق عدتها
وانكر الزوج والمولى فالقول لها عند الامام لانها امينة فلو كذبت المولى وصدقته الامة فالقول
له اي المولى على الصحيح لظهور ملكه في البضع فلا يمكنه ابطاله قالت انقضت عدتي ثم قالت
لم تنقض كان لدا رجعة لاحبارها بكذبها في حق عليها شئى ثم انما تقتر المدة بالحيض لا بالسط
وله تخليفها ان مسئين الحاق ولو بالولادة لم يقبل الامة ولو حرة فتح وتنقطع الرجعة
ان اظهرت من الحيض الاحمر ثم الامة عشرة ايام مطلقا وان لم تغسل او بمعنى وقت صلاة ولا قل
لا تنقطع حتى تغسل ولو لم يوجع وجع المطلق لكن لا يفسد ولا تزوج احتياطاً او بمعنى جمع
وقت صلاة فتصير بنا في ذمتها فلو عاودها ولم يجاوز العشرة فلا رجعة واخى فتم عند علم الله
وتصل ولولا صلاة تامة في الاصح وفي الكتابية بحد الانقطاع ملق لعدم خطابها قلت ومما د

ان المجردة

دورة بدعرب يتحق
فقد في طهارة العلق
دورة طهارة العلق من العلق
بان قالان دخلت الدار فانت طالق
لكن تحت طهارة العلق من العلق
والزوج جاز وهو العدة لا يقع
عليها الطلاق عن وعندها يقع
وقا لا تظهر فيها اذا جاء مسكناً وتزوج
خذه المأنة لا ينقص عدد الطلاق
عن وعندها تنقضي الاصل فيه
ان الموت نيا فاعل الحكم فيطلى سائر
مصر فانت واردة موت حتى وقا لا
المعلق بالشرط ينزل عند وجوه من
غير قصصه فصار كما لو جنى

المجتمعي

ان المجردة والعزومة كذلك ولو اعسلت وسيد اقل من عوض تنقطع كذا في طهارة العلق
علم الوصول وسرعة عدل الانقطاع ولو نسبت عضو الانقطاع وكل واحد من المصنفين والاستساق
كما لا في لهما عضو واحد على الصحيح ههنا طالق حاملها كرايتها فراجعتها قبل الوضع جازية
بلا في اقل من سنة اشهر ومما عدا من وقت التكاثر رجعة السابقة وتوقف ظهور رجعتها
على الوضع لا ينافي رجعتها قبله فلا مساحة في كلام الوقاية كما تحت لوطلق من ولدت قبل الحلا
فالولدت بعده فلا رجعة لمعنى العدة منكرا ويجابها لان الشرع كذب يجعل الولد للفرش فقبل
من رجعت لم يتعلق باقر وحق العير ولو خلاها ثم انكوه اي الوصل ثم طلقها لا يملك الرجعة لا
الشرع لم يكذب ولو اقر به وانكوت قبل الرجعة ولو لم يجعلها فلا رجعة له لان الظاهر شاهد
ها ولو لم يجز فان طلقها فراجعتها والمستند بها الحاجات بولد لا قبل من حولين من حين الطلاق
رجعة السابقة لصبر ورثه مكدنا كما مر ولو قال اذا ولدت فانت طالق فولدت طفلة فاعتدت
ثم ولدت اخرين بطنين يعني بعد سنة اشهر ولو اكثر من عشر سنين مالم تقربا بقضاء العدة لان امتداد
الظن لا غاية له الا لا يباس فهو اي الولد الثاني رجعة اذ يجعل المعلق بوطي حادث في العدة
يجوز ما لو كانا بطن واحد في كل ولدت فانت طالق فولدت ثلاث بطون تقع الثلاث
والولد الثاني رجعة في الطلاق الاول كما مر وتطلق به ثانيا كالمولود الثالث فان رجعة في الثلاث
وتطلق به ثلاثا على كل واحد وتقتد الطلاق الثالث بالحيض لانها من ذوات الاقرا مالم تدخل
في سن الاياس فبالاشهر ولو كانا بطنين يقع ثشان بالاولين لا بالثالث لانقضاء العدة بربوع
والمطلقة الرجعية بمنزلة ويحرم ذلك في البين والوفاة كزوجها الحاضرة لا الغائب لفقد العدة
اذا كانت الرجعة مرجوة والا فلا تفعل ذكره سكني ولا يجزها من بينها ولولمادون سفر
لغير المطلق مالم يشهد على رجعتها فيقبل العدة وهذا اذا صرح بعدم رجعتها فلو لم يصرح
كان السفر رجعة ولا دفع وقره المص والطلاق الرجعي لا يجزم الوصل خلافه الشافعي فلو وطئ
لا عرق عليه لا يباح لكن تكو المخلوقة بها تمزجها ان لم يكن من قصد المراجعة والا لا يكره
القسم لها ان كان من قصد المراجعة والا لا قسم لها من المدايع قال وصاحبان لمضرب
أمره على ترك الزينة وهو شامل للطلقة رجعية ونكح مساندة بما دون الثلاث في العدة وبعد
بالاجماع ونقض غيره فيها الاشهاد بالنسب لا يوجب مطلقة من نكاح صحيح فاذا كانت حرة بالثلاث
لحرة وتعتنق لولمات ولو قبل الدخول وما في الشكوك باطل او سول كما مر حتى يطأها غيره ولو
الغير تمزجها مع مثله وقدره شمس الاسلام بعشر سنين او حيا او ميتا او ذبا لميتة
بنكاح نافذ خرج الفاسد والموقوف فلو نكحها بعد بلا اذن سده ووطئها قبل الاجازة لا يملكها
حتى يطأها بعدها ومن الطيف الحي ان تزوج لمولود مراهق بشاهدين فادى الوصل يملكها
يشمل النكاح ثم يتعدى لغيره فلا يظهر امرها لكن على رواية الحسن الملق بها ان لا يملكها لعدم
الكفاة اذها ولي ولا يملكها اتقا كما مر ونقض عدته كالمثل لا يملك يعني لا شرط الرجوع
بالنفس فلا يملكها وعلى المولى ولا يملك امة بعد طلقين او حرة بعد ثلاث وسرى نظيره

من فرق بينهما بظهورهما وان شئت وسببت ثم ملكها لم يحل لها والمشرط المتفق الزوج
الوطى في التحلل المتفق به فلو كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لم يحل له ولا لاحت وان افضاها
بزاوية فوطى مفضاة لا تحل الا اذا حلت ليعلم ان الوطى كان في قبلها كما لو تزوجت بحجر فانها
لا تحل حتى يحل لوجود الدخول كما حق بنيت النسب فتح فالاقصار على الوطى فصوره الا ان
يعم بالحقن والحكي والايلاج في تحلل البكارة محلها والموت عنها لا كما في المقيمة واستشكل
المص في النهي وكما في ضعيف لما في التبيين بشرط ان يكون الايلاج موجبا للعسل وهو المتفق
المتاين بل حال يمنع الحرة وكونه عن قوة نفسه فلا يحلها من لا يعقد عليه الا بمساعرة
الا اذا انقضت وعمل ولو في حصن ونفاس واحرام وان كان حراما وان لم يزل لان الشرط
الذوق لا الشبع قلت وفي الجني الصواب حلها بدخول الخسنة مطلقا لكن في شرح المشاورة
لان ملك لوطيها وهي بائنة لا يحلها للولد لعدم ذوق الحسني وينبغي ان يكون الوطى في
حالة الاغاك ذلك وكوه التزوج للثاني تحتها لحدت لعن المحلل والمحلل لم يشترط التحلل كالتزويج
على ان اهلك وان حلت الاول لعنته كالتحاح وبطلان الشرط فلا يجبر على الطلاق كما حققه
الكامل خلافا لما زعم البرازي ومن لطيف الحيل قوله ان تزويجك وجامعة او اسكك في
ثلاث مثله فانت باين ولو خافت ان لا يطلعها تقول زوجتك نفسي على ان امرى بك شرا لي
وتما في العادة اما اذا اصر ذلك لا يكره وكان الرجل ما جردا لعقد الاصلاح وتاوسل
اللعن اذا شرط الا جرد ذكره البرازي ثم هذا كله فرع صحة التكاك الاول حتى لو كان بلا وطى
بل عبارة المرأة وبلغت هبة او بجمعة فاسقين ثم طلقها ثلاثا واسرار حلها بلا زوج ورفع
لشأنه فيبقى به وبطلان التكاك اى في القيام والادان لا في المنقضى بزاوية وفيها
قال الزوج الثاني كان التكاك فاسدا اولم ادخل بها وكذا ثبته فالقول لها ولو قال
الزوج الاول ذلك فالقول له اى في حق نفسه والزوج الثاني يهدم بالدخول فلو لم يدخل
لم يهدم اتفاقا فنية ما دون التلوث ايضا اى كما يهدم التلوث اجماعا لا بداهة يهدم التلوث
فما دونها اولى خلافا لمحمد فمن طلق زوجها وعادت اليه بعد اخر عادت بثلاث زوجة وثلاث
لوامنه وعند محمد وباقي الامة بما بقى وهو الحق فتح واقرة المص كغيره ولو اجبرت مطلقة
الثلاث بمعنى عدس وعلة الزوج الثاني بعد دخولها والمدة محتملة له اى الاول ان يعددتها
ان غلب على ثلث صدقها واقل مدة عنده بحض شهران ولامة او يعون يوما ما لم تدع
السقط كالمزوجة ولو تزوجت بعد مدة تختمه ثم قالت لم تنقض عولي او ما تزوجت بالخرم بسنة
لان اقدامها على التزوج دليل الحلل وعن السرخسي لا يحل تزويجها حتى يستغفرها في البراءة
قالت طلق ثلاثا ثم ارادت تزويج نفسها لم يسرها ذلك اهتزت عليه ام كذبت نفسها سمعت
من زوجها ان طلقها ولا تقدر على عقد من نفسها الا بقله لها فتكده بدوا حق العشاء
ولا تغفل نفسها وقال لا وزجدي رفيع الامر للقاضي فان حلف ولا يئنه فالوطى عليه ان
قلته فلا شئ عليها والباين كالثلاث بزاوية وفيها شهد انه طلقها ثلاثا لها التزوج

بآخر التحليل لو عاها انتى قلت يعنى ديانة والصحيح عدم الجواز فنية وفيها لو لم يقدر هو
تخلص عنها ولو غاب سحرته وودت لها لا يحل لدخولها ويعد عنها جرده وقيل لا بثلاثة
الا برباعي وبه يفتى كما في المناظرية وشرح الوهابية عن المتقاضي والامة عليه كالمزوجة
عدس اى بعد طلاقه فلا نكاحا كان قبلها طلقة واحدة وانقضت عدتها وصدقتا المدة في ذلك
لا يعدد فان على المذهب المعنى بك ان لو لم تعدد مده وقيل يعدد فان ولو طلقها اثنين قبل
الدخول ثم قال كنه طلقها قبلها واحدة اخذ بالثلاث فنية **باب الايلاج** ما سببه
المبينة ما لا هو لوعة المبينة وشرا الحلف على تركه قريبا مديرة ولو ذميا والموت هو الدخول
لا يمكنه قربان امرئ الا بشئ مشق لموت لا المانع كمن تركه الحلف وشرا لمجلة المرأة كونه
مكرومة وقت تخمين الا بالبراهمة ان تزويجك فوالله لا اوتيك ولو زادت طالق ثم تزوجها
لأنه كفارة للقرآن ورفع ابن بقوله واهلية الزوج للعلاق وعند هذا المكافاة دفع المدة
التي بغير ما هو فنية وفايدته ونفع الطلاق ومن شئ يطمع عدم النقص عن المدة وحكمه ونفع
طلقه بائنة ان يوطئها ولو زوم الكفارة والمزا المعلق ان حلت بالقرابة والمدة اقلها الحرة واحدة
شهر والمدة شهران ولا حد لكثرها فلا بد من تحلف على اقل من الاقلين وسبب كاسب في
الرجوع والعاطف صريح وكفاية من الصريح لو قال والله وكل ما سبق قد بين اليقين لا اوتيك لغير
حايض ذكره سعدى لعدم اضافة النزع الى المبينة او والله لا اقربك او لا اجامعك لا امانة
لا اغسل منك عن حباية اربعة اشهر ولو حايض لمبينة المدة وان فرتك فعلج او نحو
ما يشق بخلاف فليصل صلاة واثنين مولى لعدم مشقتها بخلاف فليصلها ثمة ركعة
وقياسا ان يكون مولا بما تنتهية او اتباع ما تنجادة ولم يره اوقات طلاق او بعده
خروج الكفاية لا السك لا اتيك لا اعشك لا اقرب فاشك لا ادخل عليك ومن الموبد بخوف
تخرج المدة والدخول وتطلع الشمس من مغربها فان قربها في المدة ولو جردت ناحت وح في
الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزا وسقط الا بداهة لانها المبينة ولا يعبرها
بانت لواجدة بمضيها ولو ادعاه بعد مضيها لم يقبل قوله لا بيبنة وسقط الحلف لو كان موقفا
ولو عدلين ان يفتي الثانية بين ثبوتية وسقط الا بداهة لو كان موبدا وكانت طاهرة كالمزوجة
ورفع عليه فلو تخمها ثانيا وثالثا وصفت المدة بان يقر بان بانت باخرين والمدة من وقت
التزوج فان حكمها بعد زوج اخر لم تطلق لانها هذا الملك يتحول مالو بان بالايلاء عمادون
وامانها يتغير الطلاق ثم عادت بثلاث يقع بالايلاء خلافا لمحمد كالمزوجة فثلاثة المدة وان
بعد زوج اخر كغيرها للمبينة الحث والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين المدة
لتحقق المدة ولو سكث يوما اسراده مطلق الزمان اذا الساعة كذلك يجزئ ثم قال والله لا اقربك
شهرين لم يكن مولا قال بعد الشهرين الاولين ولا تنقض المدة لكن ان قالها تحت الكفارة
ولا تعددت او قال والله لا اقربك سنة لا يوما لم يكن مولا لمحال بل ان قربها وبقى من السنة
اربعة اشهر فاكتر صا مولا والا لا ولو حذفت سنة لم يكن مولا حتى يعقها فيصير مولا ولو زاد

بآخر

الانوما القربك بينكم لم يكن موليا ابدا لانه استثنى كل يوم يعزبها فيه فلم تصور منه ابدا او قال
وهو بالمصره واسلا دخل مكة وهي بها لا يكون موليا لانه يمكن ان يخرجها منها فاشطاعا الى
الطلقه سرجيا مع لبقه الزوجية ويبطل بمعنى العدة وتوالا من سبانه او الجنبه عليها بعدة في
الاباء ولم يصفه للملكه كما لا يصح لغوات محله ولو وطئها كغيرها اليقين في فابانها انما صفت
وهي في العدة بانه باخرى والاخاينة عجز عجزا حقيقيا لا حكيما كما حرام كونه باخرى وطئها
المرض باحدهما او صغرها او رقتها او جديا وعندها او سقاوة لا يقدر على قطعها في مدة الاباء
اذ لم يقدر على وطئها في السنين كما في البحر عن الغاية وقوله لا ينفق لم اره اعنيه فليجمع وكذا جديا
وتشوزها فنفقة نحو قوله بلسانه ثبتت اليها او راجعتك او بطلت الابلاء او مرجعتك عاقت وكذا
لان اذ اها بالمع فنيضها بالوعد فان قدر على الجماع في المدة فنفقة الوطئ في العرج لانه الاصل
فان وطئ في غيره كغيره لا يكون فنيا وسقاده اشتراط دوام العجز من وقت الاباء الى معنى مدته
وبصرح في الملق وفي الحاوي الى وهو صحيح ثم مرض لم يكن فنة الاجماع وبقي شرط ثالث
ذكره في البداية وهو قيام النكاح وقت الوطئ باللسان فلما بانها ثم قاي بلسانه في الاباء قال
لا امرأتك على حرام ونحو ذلك كانت معنى في الحرام ابدا ان نوى التحريم ولم يوثق وطئها ان
نواه وهدر ان نوى الكذب وذا ديانته واما قضاء فالق فتستفي وتطبيقه باينة ان نوى
الطلاق وتلوا ان نواها ويطيق بالطلاق باين وان لم يسه طلبة العرف ولذا لا يخلع به الا
الرجال ولولم يكن له امرأة او طلقته به المرأة كان ميسا كما لو ماتت او بابت لا الى عدة ثم وجد
الشرط لم تطلق امراته المنز وحبره بغير لصبر ودمها ميسا فلا تنقلب طلاقا وشكلا كانت معنى
في الحرام والحرام يلزمين وحرمته على وانت حرمته واحرام على ولم يقل على وانا عليل حرام
او حرمته اغنى عليك او انت على كالحمار والخنزير بانه ولو كان لما ربح نسوة والمسئلة بجاهها
وقع على كل واحدة منهن طلقه باينة وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان كما في الصريح وهو
الاظهر والاشبه ذكره الزيلعي والبرازي وعزها وقال الكمال الاشبه عدو الاول وبه حرم
صاحب البحر في فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى واقوه المصنف في شرحه من في المهر يجب ان يكون
معنى قول الزيلعي والمسئلة بجاهها معنى التحريم لا يفيد انت على حرام مخاطبا لواحده في المتن
بل يجب فيها ان لا يقع الا على مخاطبة اثنين قلت بعض يتخلف حلال الله وحلال المسلمين
فانذ بعم وبه يحصل التوفيق وهذا علم فليخلف نزوع انت على حرام العشرة يقع واحدة
طلقة واحدة ثم قال لها انت حرام وباتنين وقع واحدة كرهه مرتين ونوى بالاول طلاقا
وبالثاني ميسا مع قال ثلاث مرات حلال الله عليه حرام انما كذا ووجد الشرط وقع الثلاث
قال لها انت على حرام ونوى في احدها ثلاثا وفي الاخرى واحدة فكما نوى بغيري وقامه في
البرازية قال انت على حرام حجت بوطئ كل ولو قال والله لا افرجك ليجت الا بوطئها والفرق
لا يفتي وفي الجوهره كره الله لا افرجك ثلاثا في مجلس ان نوى النكاح لا يفرج ولا فالا بلاء
واحد والعين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الاباء والعين **باب الخلع** هو لغة الا اذا

يذهب
وهو حرمه بغيره
وانما
على طلاق واحد
بغيره
ولو قال
ولو قال
ولو قال
ولو قال

واستعمل

واستعمل في اذالة الزوجية بالصوم وفي غيره بالغرم وشرا كما في الجواز للملك النكاح خرج
به الخلع في النكاح الفاسد وبعد البينة والردة فانه لو كان في الفضل الموقوفة على قولها
خرج ما لو قال خلقتك فانها الطلاق فانه يقع باينا غير مسقط للحقوق لعدم توفيقه عليه بخلاف
خالفه قبل بلطف المعاملة او اختلق بالامر ولم يسم شيئا فقبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت
البذل سرته خائبة بلطف الخلع خرج الطلاق على مال فانه غير مسقط فخرج وشرا قوله وما في
مقاهه كبذل لفظ المارة فانه مسقط كما في لفظ البيع والشرا فانما كذلك كما صححه في الصغرى
خلافه لما بينه وفاد التعريف صحته خلع المطلقة سرجيا ولا بأس به عند الحاجة للشقاق بعد
الوفاق بما يصلح للمهر بغير عكس على لصحة الخلع بدون العشرة وبما في يدها وبطلن غنمها
ويجوز المعين انكاسها وشرحه كالطلاق وصفت ما ذكره بقوله هو عين في خائبة لانه
تخليق الطلاق بقوله للمال فلا يصح سرجيا عنه قبل قولها ولا يصح شرط الخسار له
ولا يقصر على المجلس ان مجلسه ويقصر قولها على مجلس عليها وفي جابها سماعا وصحة ما لم ينع
سرجيا قبل قوله وصح شرط الخائرها ولو اكثرت من ثلاثه ايام بحر ويقصر على المجلس كالمبيع
فانما بشرط في قولها عليها بمناه لانه ما وصته بخلاف طلاق وعقار وتدبير لانه
استفاة الاستفاة يصح مع الجمل وطرف العبد في العتاق على مال طهرتها في الطلاق والخلع
يكون بلفظ البيع والشرا والطلاق والمباراة كبعت نفسك او طلاقك او طلقك على كذا
او اتركك اي فارقتك وقيل المراد وحكمه ان الواقع به ولو لم يسم بالطلاق والصريح على
ما لا خلاف باين وثمرة فيما يوجب البذل كما في مجلسه والخلع هو من الكايات بغيره بما يعتبر فيها
من فرائض الطلاق لكن لو قضى يكونه شيئا فذلك لا يجهده فيه وقيل لا ضلها ثم قال
لم نؤمر بالطلاق فان ذكره لا لم يصدق فضا في الصور الاربع ولا يصدق في ما اذا وقع
بلطف الخلع والمباراة لانها كتمانان ولا ترة بخلاف لفظ بيع وطلاق وفيما اشارة الى شرط
البينة وهو ظاهر الواو اب الا ان المشايخ قالوا لا يشترط البينة ههنا لا بد بحكم غلبة الاستعمال
صار كالصريح كما في العتاق عن استغراق طلاق المحبط وكوله تحريما اصدق ويجوز به
عالمها علية ان شئت فان شئت لا ولو منه شورا يصور ولو كانت عطاها على الاوصية فخرج
وصح التسمي كراهة الزيادة وتغير الملق بلا بأس لغيرها انها تنهيه وبجمل التوفيق كراهة
الزوج عليه تطلق بل بالمال لان الزنا شرط للزوم المال وسقوطه ولو طلق بدينها قبل الدفع
او استحق قبلها قيمته او البذل قبلها ومثله لو شئت لان الخلع لا يقبل الا بغير علمها او طلقها بحر
او خيرا وبسته ويخوها مما ليس بمال وقع طلاق باين في الخلع سرجيا في غيره وقولها ثانيا فيها
بطلان البذل وهو المبره كما مر ولو سمت حلالا لكان الخلع فاذا هو خراج جمع بالمهر وان لم يعلم
والاشيئ انما يقع على ما في يدي اى الجسدية ولا يفتي في يدها لعدم التسمية وكذا عكسه
لكن لو كان في يده جهره لما قبلت فهي له علة ولا لا خائرها بقولها واش
شراذم من سارا وادهم سرودت عليه في الاول مهرها ان قبضته والا لا شيئا عليها جوهره

وقد يكون بلفظ الفاسد كما قال لامرأته
حتى مشتق من حريرى فقلت خريم
فقال الزوج حريرى فقلت خريم
وذكره في القرد

او قال
والواقع يدى بالخلع وبما الطلاق
على مال وهو ان يقول الزوج طلقك
او انت طالق وعلى ثمان المال او يقول
المرأة طلقني على كذا ويقول الزوج
طلقك عند الفراق بينهما انت
الطريق على مال بمنزلة الخلع في
الاحكام الا انك بدل الخلع
انما يطل في الطلاق باينة
عوض المطهر اذا بطل فبقه
رجعا كذا في المحظوظية والاشيئ
ورفع المهر

او تزوجه راجع في الثانية ولو في بعدها اقل كلها ولو سميت دارهم شأن دناءة لم يرد والبيت والصدوق
وبطن الحادية اذ لم تلد لاول مرة وبطن العتم وشجر كالبند فذكر المحدث كافي في الجرح والقبول
في الخلاصة وعينه بعد العلم فقال لو علم انه لا متاع في البيت او ان لا مهر لها عليه في طهرها مهر
لا يلزمها شيء لانها لم تطلع ولم يصير مهرها ولوطن ان عليها مهر ثم تذكر عمة ردت المهر فاختار
على عبد ابق لها على براتها من صفا لم يرد مهرها عليها تسليمه لان ذوقه والا فبقية لان لا يسلط بالشرط
الماسد كالنكاح قالت طلعت ثلثة بالثا على الف وطلعتها واحدة ورفع في الاول باينة بثلثة الى
ثلثة الاول ان طلعتها في مجلسه والا فحما فافتح وفي الثانية لو كان طلعتها ثنتين فذلك الاول
وفي الثانية ترجيحها لانها على الشرط وقال كذا لبا قال لها طلق نفسك ثلثة بالثا على الف
فطلعت نفسها واحدة لم يقع شيء لان لم يرض بالثبوتة الا بطل الاول فخلت ما مهرها بالثا
فبعثها اوفى وتولدها انت طالق بالثا على الف فقبلت في مجلسها الزم ان لم تكن مكرهه كالمهر
ولا سفيهة ولا مريضه كالحجج الاول لا ينفقون وتعلق وفي العزم الثاني رخصة قال لامرأته
احد كما طالق بالثا درهم والاخرى بمائة دينار فقبلت طلعتا بغير شيء انت طالق وعليك الف والاربع
مهر وعليك الف طلعت وعق مجانا وان لم يقبل لان قوله وعليك الف حجة بامته وقال ان قبلت
ولزم المالك ان الوالدين والوالدة في المهر فقبلت على الف فلم يقبل قالت فقبلت طالق
لبيمينه فخلت قوله بثلثة طلاق اس فالف فلم تقبل وقالت قبلت فالقول لها وكذا لو قال لعبد كذا
بقوله لعينه بعت منك هذا العبد بالف مرفق لم تقبل وقال المشتري قبلت فان القول للمشتري والمهر
ان الطلاق بمال يمين من حابيه وهي تدعى حشيه وهو ينكر ما البيع فافترقه به او قرارا للقبول
فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برهننا الحنابلة بنيتها اترجائنه ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر بيع
الطلاق باقراره والدعوى في المال بحالها فيكون القول لها الا ما تنكر وعكسه لا يقع كذا مكان
بزازية فتزويج انكر الخلع او ادعى شرط او استثنى وان ما قصده من دينه واختلفا في
الطوع واكرهه فالقول له ولو قالت كان بعيرك بدل القول لها ادعت المهر ونفقة العدة
وان طلعتها وادعى الخلع ولا بينة فالقول لها في المهر وفي النفقة خلع امرأته على عبد سمعت
فبينة على سمعها خلعك على عبيدي وفتح على قولها ولم يجب شيء بغير وسقط الخلع في نكاح
صحيح ولو لم يظلم بيع وشرا كما اعطاه العادي وعينه والبداهة اي الامر من الجانبين كلهم
ثابت وقبها لكل منهما على الاخر ما يتعلق بذلك النكاح حتى لو ابانها ثم تكلمها ثانيا بمهر آخر
فاختلف منه على مهرها برغم عن الثاني لا الاول ومثله المستعة بزازية وفيها اختلفت على
ان لا ادعى كل على صاحبه ثم ادعى ان كذا من القطن مع لاختصاص المرأة بمحور
النكاح الا نفقة العدة وسكناها فلو استعطان الاداء مضى عليها فنقط النفقة لا السكنى
لانها حق الشرع الا اذا ابرأت عن مودة السكنى بفتح وهو مستوف عن ما ذكرنا اذ النفقة
والسكنى لم يجبا وقتها بل بعدهما وقيل الطلاق على مال سقط المهر كالخلع والعقد لا ذكره
البرزاني ولا يبرأ برك الله ذكره البهسي شرط البراءة من نفقة الولدان وقتا وقتا

والقول له جعلها عليا لا يسقط به شيء في النكاح
وهو شرط المهر والنفقة وصحها المهر والنفقة
وفي البرزاني والاولى بغيره وعليه المهر والنفقة
المهر والنفقة لا يصح ومعه مودة في مهرها
بالثا وحدها ما بعد النفقة الا فيه فله
يسقط بالهدى مطلقا

كسنة

كسنة مع وزيم والا لا يجر وفيه من الشقي وعينه لو كان الولد رضعا مع وان لم يوقا وترصد
جرحا بجلد العظم ولو تزوجها وهربت او ماتت او مات الولد رجوع ببيعة نفقة الولد
والعدة الا اذا شرطت براتها ولها ما لم يسهل بسوسة الصبي الا اذا اختلفت عليها ابيز ولو طلقها
فصحيح كالطهر ولو خالفته على نفقة ولده شهر مثلا وهي معسرة فطالبة بالنفقة بغير عليها
وعلمه الاعتماد فتح وفيه لو اختلفت على ان تمسكه الى البلوغ صح في الاثنى لا الفلوس ولو تزوج
فانقضح اخذ الولد وان انفقا على شركة لا ترضى الولد وينقض الى مثل اسك ذلك المدة فيرجع
به على خلع الاب صبيته بما لها او مهرها طلق في الاصح كالمهر فقبلت في مهره ولم يلزم المال
لان تزويج وكذا الكبيرة الا اذا قبلت قبلها المال ولا يصح من الام ما لم تلزم المهر والنفقة
اصلا كالزواج المأثورة بذلك اي مالها او مهرها وهي غير رشيقة فانها تطلق ولا يلزم شيء لو كان
النفقة الطلاق يقع رجعا فيما شرح وصاينه فان خالفها الاب على مال صامالة اي ملو ما لا
لعدم وجوب المال عليه باصح والمال عليه كالخلع مع الاجبي فالاب اولى بالسقوط مهره لان لم يخل
بخت ولا يزا اب ومن قبل سقوطه ان يتجمل بدل الخلع على اجبي بقدر المهر ثم يجعل به
الزوج على له وللاية قبض ذلك منه بزازية وان شرطه اي الزوج الضمان عليها اي الصغيرة
فان قبلت وهي من اهله بان تقبل ان النكاح جالب والخلع سالب طلعت بثلثة لعدم اهلية المرأة
وان لم تقبل لم تقبل لم تطلق وان قيل الاب في الاصح زليج ولو لم يظن ان مع فتح قال الزوج فطلعت
طالعت فقبلت المرأة ولم يذكر اما لا طلعت لرجوعه والاجاب والقبول يترتب عن المهر المهر لو كان
عليه لا يكتفى عليه من المهر شيء ردت عليه ما ساق اليها من المهر المهر المهر ما ردت معاوضة فقبلت
بقدر الا مكان خلع المهر ببيعة بغير من الثلث لا بغير من الثلث فله الاقل من ارضه وبدل الخلع ان خرج
من الثلث والا فالاقل من ارضه والثلث ان ماتت في العدة ولو بعد ما او قبل الدخول فله ابد
ان خرج من الثلث وتمامه في الفضول من خلعها ببيعة بغير من المال بعد العتق ولو باذن
المولى بغيرها عن التبرع والامته وام الولد ان باذن المولى لزمها المال للمال فشاء الامته ولو
ام الولد والمهر ولو باذن فبعد العتق خلع الامته مولاها على رقيتها ان زوجها اخر اص
الخلع مجانا وان زوجها سكتا او عدا او مديرا اص وصارت امه للسيد فلا يبطل النكاح اما
المهر ولو سكتها بالبطل النكاح فقبل الخلع فكان في دفعه ابطاله اختيارا وشروطا قال
خلعتك على الف قاله ثلثة فقبلت طلعت ثلثة بالثا الاول لتعليقه بقولها في المتيق ان طالق
اربعا بالثا فقبلت طلعت ثلثة وان قبلت الثلث لم تطلق لتعليقه بقولها بالاربعة
انت طالق على رجلك الدار لوقف على القول وعلى ان تدخل الدار لوقف على الدخول قلت
فيطلب الفرق فان ان والفعل بمعنى المصدر فقدره قال خلعتك واحدة بالثا فانما
سالتك الثلث تلك ثلثها فالقول لها خلعها على ان سدا مهرها ولولدها ولا يجبي وعلى ان
نكح الولد عنه صح الخلع وبطل الشرط قاله اختلفت منك فقال لها طلقك ماتت وبطل
رجوع ولا يزاية لو قالت ابرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فطلعتا رجعا لكن في الزايات

قبل المسح ليس ثم رمان واما يوم نهي عن صومها وكذا كل هو مشروط فيه المتابع فان افطر بعد
كسوف ونكس يتناول خبثا اذا ابست او بغيره او وطها اي المظاهرة اما لو طهرها بالليل او طهرها بالليل
غير مغفول بغيره اتفاقا كالوطي في كفارة القتل فبما اى الشهرين متعلقا بالليل او طهرها بالليل
او ناسيا كما في التجار وغيره وتقيدها بنكاح الليل بالعود غلط نحو لكن في القهت في ما يتخالف فيه
الصوم لا الاطعام ان وطها في الخلوة لا طلاق البص في الاطعام وتقيدها في تحريم وصا
والعهد ولو سكتا او سكتى وكذا المخرج وعليه بالسعة على المعتمد لا يجزى الا الصوم المذكور
ولم ينقص لما فيها من معنى العبادة وليس للسبب منه عند ولو وصلت اعتق سببه عندنا واطم
ولو بامر لعدم اهلية التملك الا في الاحصاء ونقطع عن المولى قبل بدو وطها وجوبا فان عجز عن الصوم
لمرض لا يرجى برده وكبر اطعمه اى ملكه سكين وسكين ولا يجزى غير المراهق بل بالغ كالنظر
اى قدرا او صرفا ونجعة ذلك من غير النصوص اذ العطف المتعارفة وان اضراد الاباحة فقدم وعشا
او عداهم واعطاهم فبما العشا او عكسا واطعمهم عشا بن او عشا بن او عشا بن واطعمهم عشا
بشرط ادا في جنة شعير وذرة لا بركا جازا لاطعم واحد سكين يوما ليجد الحاجة ولو باحة
كل الطعام في يوم واحد نفعه اجر عن يومه ذلك فقد اتفاقا وكذا اذ ملكه الطعام
بدصا في يوم واحد على الاصح ذكره الى بلقي الفقد القعد حقيقة وحكا امر غيره ان يطعم
عنه عن ظهارة ففعل بغير ذلك صح وهل يرجع ان قال على ان ترجع رجوع وان سكت في الدين
يرجع اتفاقا وفي الكفارة والركعة لا يرجع على المذهب كما صحت الاباحة بشرط الشيع في
طعام الكفارات سوى القتل وفي العدة الصوم وجاز الجمع بين المدة وتتميل
دون الصدقات والعشر والضايط ان ما شرع بلفظ اطعام وطعام جاز فيه الاباحة
وما شرع بلفظ اشياء واذا شرع فيها التتميل حرر عبد بن عن ظهارة من امره او امراته
ولم يعين واحد الواحد صح عنها ومثله في الصيغة الصيام اربعة اشهر ولا اطعام مائة وعشرين
فتغير الاتجار والجنس بخلاف اختلافه الا ان يؤول بكل فلفظ وان حرر عنها مائة واحدة
او صام عنها شهرين صح عن واحد فبما وشروط التي كثر عنها دون الاخرى وعن ظهارة
وقيل لا يصح لما مر بالمعجز كرامة فقص عن الظهارة استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل اطعم
سكين سكين كل صاعا بدفعة واحدة عن ظهارة بن كما مر عن واحد كذا استخرج الشرح وشيخ
المن لم يصح اى ضمها خلافا لمحمد ورجحنا الحال وعن اقطار وظهارة صح عنها اتفاقا والاصل ان يثبت
التعين في الجنس المتحد سببه لغو وفي المختلف سببه مقيدة فتزوج المعبر في اليسار والفتنة
وقت التكفير اطعم مائة وعشرين لم يجز الا عن نصف الاطعام فبما على اثنين منهم عدا
او عشا ولو في يوم احز الزوم العدد مع المقدار ولم يجز اطعام فطعم ولا شعبات
باب اللعان هو مصدر لا عن كمال من اللعن وهو الطرد والامساك وسمى به لانه
لغته بنفسه قبلها والسبق من اسباب الترجيع وشرعا شهادتان اربعة كسوف الزنا موكلات
بالاعان معرونة شهادته باللعن وشهادتها بالعقب لا من يكثر من اللعن فكان الغضب

ادوع طاق بمتشهاداته مقام حد القذف في حدة وشهادتها مقام حد الزنا في حدة اى ادا
لوعنا سقطت حد القذف وعنها حد الزنا لان الاستشهاد بالله مملكة كالحد بلا شد شرطه
فيام الزوجة وكون الكفاح صحيحا لا فاسدا وسبب ذلك الرجل رفقة قدفا بوجوب الحد
الا بغيره خفت بذلك لانها هي المقدرة فتتم لها شرط الا احصان وسكنه شهادته موكلات
بالبين واللعن وحكمه حرمة الوطى والاستمتاع بعد التلوعين ولو قبل التفرق بينهما لم يثبت
المناقحة لان لا يجتمعان ابدا واحده من هو اهل الشهادته على المسلم فمن قدق بمعرج الزنا في
واحد اسلام من زوجة الحبة بنكاح صحيح ولو في عدة الرجعي العقيقة عن فعل الزنا ومنه بان
لم يوطأ حرما ولو مرة بشبهة ولا بنكاح فاسد ولا لها ولا لدارب وصلى الا اذا اشهادا على المسلم
فخرج عن بن وصغير ودخل لا على والفاسق لانها من اهل الاداء ومن نفي نسب اولاد منه او
من غيره وطالبته او طالبها الولد المنفى به اى بموجب القذف وهو الحد عند القاضي ولو بعد
الغنى والمقدام فان تقدم الزمان لا يثبت الحق في قذف وقصاص وحقوق عباد جرحه
والاضل لها الشر والحق ان باجرها لا عن جرح في اى ان اقر بقذفها وثبت قذفها بالبين
ولو تكركا بغيره لم يستحق ويسقط اللعان فان ابي جلس حتى يبلع عن او يكذب بنفسه في القذف
فان لا عن لا عنه بعده لانه المدعى فلو يدا لجعنها اعارت فلو فرق قبل الاعادة مع حصول
المقصود لختار والاجبت حتى لا عن او نصدقه فينقض به اللعان ولا يحد وان صدقته
وبعدا لانه ليس باقرار فصدقه ولا يثبت اللعن لانه حق الولد فلا يصدق في ابطاله ولو استغفا
جنسا وحمله في البحر على ما اذا لم يثبت المرأة واستشكل في الزجر جنسا بعد استماعه لعدم وجوب
عليها وان لم يصح الزوج شاهد الزفة وكفره وكان اهله للقذف اى بالاعانة او ناطقا
حد الا ان اللعان اذا سقط المعنى من جهة فلو القذف صحيحا واحدا ولا فلاح ولا لعان
وان صح شاهد الحال انها لم تضع ومن لا يجحد فاذنها فلو حد عليه كما لو قد فرها اجبت
ولا لعان لانه خلفه لكنه يعز جسمها لهذا الباب وهذا اضرب بما فهم ويعبر بالاحصاء
عند القذف فلو قد فرها وهي مترا وكافة شتم سلمت او عقت فلو حد ولا لعان بلقي ويسقط
اللعان بعد وجوبه بالطلاق المبين ثم لا يعود بزوجه بعده لان الساقط لا يعود وكذا يسقط
بزناها ووطها بشبهة وبروتها ولا يعود لو سلمت هذه ويسقط بموت شاهد القذف وعقبة
لا يسقط لو عصى الشاهد او فسق او ارتد ولو قال لو زوجة زينت وانت صبيته او بنوته وهو
الجنون معهود فلا لعان لانه لا يعز حمله بخلاف زينت وانت ذمية وامتا ومذا ربين
سنة وعمرها اقل حيث يتلوعنا لا قصاره فتح وصفتها ما نطق بالشعري به من كتاب وسنة
فان البغاة ولو اكثره بان بن بقرق الحاكم فيقربا من قبل قربة الذي وقع اللعان عنه ويؤف
وان لم يرحب بالفرقة شئ ولو شرا اهلية اللعان فان بما يرحم والجنون فوق والا لا ولو
لوعنا فتاب احدها وكل المتفرق فرق تارخاينة ومفاده انه اذا لم يكل ينظر فلو لم يعرف
الحاكم حتى عزى او مات استقبله الحاكم الثاني خلافا لمحمد لاختياره ولو اخطأ الحاكم ففرق بينهما بعد

وجود الأكثر من كل منهما مع ولو بعد الأقل أو مرة أو مرتين لا ولو فرق بعد لما نزل لما فيها
نقد لا ينجده فيه تاريخية وفيه في الجرح غير القاضى الخفى اما هو فلو ينقد وحرم وطبقها
بعد اللعان قبل التزويج لما مر ولها نفقة العدة وان قدف الزوج نوى الحاكم ونسبها
ابن الحقيقة باسمه بشرط صحة النكاح وكون العلوق في حال الجرح في اللعان حتى لو علق
امته وكفائية نفقت او اسلمت لا يثبت لعدم الملاعن واما شروط النفقة المذكورة في
البدائع وثاني وان الكذب بنفسه ولو دلالة بان مات الولد المنفى عن مال فادى استجد
لنفقة وله بعد ما كذب بنفسه ان يتكلمها حد ولا وكذا اذا قدف غيره فحد وصدقته او
وان لم يحد لزوال النفقة والحاصل ان له تزوجها اذا خرجا اولدهما عن اهلية اللعان ولا
لعان لو كانا اخرسين او احدهما وكذا لو طوا ذلك الخرس بعدة الى اللعان قبل التزويج ولو تزوج
ولا حد لدرته المشبهة مع فقد الركن وهو لفظ اشد ولذا لا تله عن بالكتابة كمال اللعان بنى
الحمل لعدم يثبته عند النفقة ولو يثبته لولا دلتها لا قبل المدة بصبر كانه قال ان كنت حاملا
فكذرا والنفقة لا يصح بغيره بالشروط وتلوعنا بقوله رينث وهذا الحمل من النفقة الميع
ولم ينف الحاكم للحمل لعدم الحكم عليه قبل ولادته وينبغي عليه السلام ولد حلالا لعلو الزوج
نوى الولد الحى عند التهنئة ويدتها سبعة ايام عادة وعند اشباع الة الولادة مع وبعد
لا لا قراه بدلالة ولو عاينا حاله علمه كماله ولادتها ولا عن صحتها في الموضع او لا
النفقة فقد تحقق للشايعي الولد ولم ينفق الملب فقوله فيما مر ونفى نسب ليس على خلاف
نوى اول المؤمنين واقر بالثاني حد ان لم يرجع لتكديسه بنفسه وان عكس لا عن ان لم يرجع بعد
بنفيه والنسب ثابت فيهما لانها من ماد واحد ولو جازت بثلاثة في بطن واحد نفي الثاني واقر
بالاول والثالث لا عن وهم بنوه ولو نفي الاول والثالث واقر بالثاني يحد وهم بنوه كونه اعم
تسمى مات ولد اللعان وله ولد فادعاه الملو عن ان ولد اللعان ذكرا ثبت نسبها اجماعا وان
انثى لاستغنائها بنسب ابي خلا فادعاه ابن ملك فتزوج الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام
كالسكوت لا استلحا ونسب ليس بنسب ومنه يسقط للشايعي ما او نعت الملب بالاقوال والنفقة
الحكم لم ينفق نسبيا بدا فلو ينفاه ولم يلو عن حتى قد نفى اجبني بالولد فحد فقد ثبت نسبة
الولد ولا يثبت بعد ذلك نفي نسب المؤمنين بمات لهما عن نومه وامد واخر لام فالارث
الثلاثا وسرد الادم السدس والخمسون الثلث والباقي رده عليهم وبه علم ان نفقة زوجته كونه
عصبته قال وصرحوا بنسبه بعد القطع في كل الاحكام لقيام فراشها الا في حكم الارث والنفقة
فقط حتى لا تضع دعوة غير الثاني وان صدقة الولد انتهى قلت قال البهني الا ان يكون ممن
يولد مثله مثله وادعاه بعد موت الملاعن فليحفظ **باب العنين** وعبره هو الذي لا ينفق
على الجماع فيصير جمعي مفعول وجعه عني وشترعا من لا ينفق على الجماع فرج زوجته يعني
لما منع من تكبير سن او سحر اذا لوقا لاجار لها المانع منها خاتمة اذا وجدت زوجا يحجبها او
مقتلع الذكر فقط وصغر جدا كذا ولو قصر لا يمكنه دخاله داخل الفرج فليس له الفرقة

بحر وقد نظر فيه ليجوب كالعنين الا في مسلمين المتاجل وحي الولد فرق الحاكم بطلبها لوجه الباعة
غير نفقا وتزونا وغير عالمة بحالها قبل النكاح وغير راضية به بعده بينهما في الحال ولو لم يزوج
لعدم فائدة التاحيز ولو جب بعد وصلة اليها مرة او صار عينا بعدة الى الوصول لا يفرق قصر
بعضها بالوطى مرة جاءت امرأة المحبوب بولد ولم يقل بحبه فادعاه ثبت نسبته ثم طلقها
الفرقة تاريخية ولو ولد بعد التزويج لا يستثنى نسبة لانزاله بالصحى والتزويج باق بحاله لبقا فيه
ولو كان عينا بطل التزويج لرواى عنه بثبوت نسبة كاي بطل التزويج بالبيتة على اقرارها
بالوصول قبل التزويج لانها لم تهنئ سقط نظرا لربلي ولو وجدته عينا هو من لا يصل الى النساء
مرض او كبر او سحر ويسمى المعقود وهابنة او حضا لا يثبت ذكوره فان انشتر في غير جرح عليه
فهو من عطف الخاص على العام لخطابه وان كان بالان الفقهيا يستأخرون في ذلك شهر اجل
نسبة لاشتمالها على الفصول الاربعة ولا عبرة بتبجيل غير قاضى البلدة لقربة بالاصلة على المذهب
وهي ثلثي اربع واربع وخمسون يوما وبعض يوم وقيل شريعة بالايام وهي اربع ايام عشر يوما
وقيل وبه ينفى ولو اجل في اثنا عشر يوما لايام اجماعا ومضان وايام حضاها وكذا في غير غيبة
لا مدة حضاها وغيبتها ومريضه ومريضها مطلقا به ينفى ولو لم ينفى ويوجب من وقت الحضاة مالم
يكن صبيا او مريضا او محرما فبعد طوطة ومحنة واخر امد لو مظاهرا لا ينفق على العلق اهل سنة وشهر
فان وطى مرة فيها ولو بايت بالتزويج من القاضى ان ابطاها بطلبها ينفق بالجمع فيجوز للمرأة الجود
كأمر ولو جودت بطلب ولها ومن نسبها القاضى ولو امة فللخيار كمالها لان الولد له وهو اى
هذا الخيار على التزويج لا الفوق ولو وجدته عينا او محجوبا ولم تخاصم زمانا لم يطل بها وكذا لو
خاصته ثم تركت مدة فلها المطالبة ولو اوصاها بغير ذلك الا ايام خاتمة كالمرقة في قاضى فليحفظ
وبعض السنة ولم تخاصم زمانا ربلي ولو ادعى الوطى وانكرته فان قالت امرأة نفقة والثقتان
لخوطه يكرهان قبول على جدا او يدخل في فرجها مع بيضة حيزت في مجلسها وان قالت هي بيت
او كانت ثيبا صدف مجلسه فان نكل في الابتداء اجل وفي الانتهاء حيزت كما يصدق لو وجدت ثيبا
وزعمت زوال عدتها بسبب الخنزير وطيه كاصبعه مثله لا يظاهر والاصل عدم ابتال الخنزير
معراج وان لم يظاهر له ولو دلالة بطلانها كالموحد منها دليل اعراض بان قامت من مجلسها او
افاها عنوان القاضى واقام القاضى قبل ان تختار شيئا به ينفى واقضت الاكاذم مع القاضى
لخاوت طلق او فرق القاضى تزويج الاولى وامرأة اخرى عالمة بحالها لاجار لها على المذهب
النفقة به جرح من المحيط خلافا للصحيح الحاشية ولا يتخير احد الزوجين بعيبا لآخر ولو فاضا
كخون وجذام وبرص ورتق وقرن وخالف الامية التلاوة في الحصة لوبا تزويج ولو قضى بار
مع ولو راضيا الى العنين وزوجته على النكاح ثانيا بعد التزويج صحح ولم يشرق امته وكذا
زوجته وهل يتخير المظاهر بنم لان التسليم للزوج عليها لا يمكن تدوينه من قبلت واذا البهني
انها لو تزوجت على نذر وسعى او قاذ على المهر والنفقة فبان بخلافه وعلى انه فلان بان
فلان فادعاه هو لغيره وان كان لها الخيار **باب العدة** هي لغة بالكسر الاحضا بالضم

العنف

لا يستعد للامور شرعا وتبين لمولم المرأة او ارجل عند وجود سبب وموافق تربية عشر سنة
 مذكورة في الخبر انما صارها يرجع الى ان من اشنع تكاثرها عليه لما بلغ من والده ككاح اخيرا
 وايضا سواها واصطلاحا تركض لمولم المرأة او الى الصغيرة عند ذلك الكاح فلا عدة لولمها
 او شبهة ككاح فاسد ومن فوطه لعين زوجها ويغني زيادة او شبهة ليشمل عدة ام ولد وسبب وكثير
 عند الكاح المتأكد بالسليم ويجوز بجره من موت او طلاق اي صحيحه فلا عدة بطلوه الزنا وشروطها
 العرفه وذكرها حرمان ثابتة بها كحرمة تزوج وخروج وصحة الطلاق فيها اي في العدة وحكمها حرمة
 ككاح اخنها وانما اعياها حبس واشهر ووضع حمل كما افاده بقوله وهي في حرة ولو كانت تحت
 مسلم يجزى لطلاق ولو وجبا او يقع بجميع اسبابه ومنه العرفه بتقبل ابن الزوج من بعد الدخول
 حقيقة او كما استدل في الشرح وجهم بان قوله الا في ان وطئت راجع لجميع ثلاث حصص كواحد
 لعدم جزي الحصة فالاولى لتعريف براءة الرحم والثانية لحرمة الكاح والثالثة لفضلها لحرمة
 كذا عدة ام ولد مات مولاها او اعتقها لان لها فراشا كالحرة سالم تكن حاملا او ابنتا او غيرها
 عليه ولو مات مولاها وزوجها ولم يدرك الاول تعتد بأربعة اشهر وعشرا وبأربعة اشهر وعشرا
 ولا تراث من زوجها لعدم تحقق حرمتها يوم موته ولا عدة على امه ومديره كان يطأها المدي
 الفرائس جهره وكذا موطوءة لبنته كمن فوطه لعين زوجها او ككاح فاسد كوفت في الموت والعرفه
 ينقل بالصورتين معا والعدة في حق من لم تحقق حرة او ام ولد لصغير بان لم تبلغ تسعا وكبر
 بان بلغت سن الاياس اذ بلغت بالسن وخبر بقوله ولم يحض الشابة الممتدة الطهر بان كانت
 ثم امتد طهرها فتعد بالحيض الى ان تبلغ حد الاياس جهره وما في شرح الوهبانية من
 انقضائها بسبعة اشهر عريب بخالف جميع الروايات فلا يفتي بكيف وفي ككاح المملوكة لو
 قبل الحنفى ما ذهب الامام الشافعي في كذا وجب ان يقول قال ابو حنيفة انهم لو وقع ما لم يكن بذلك
 نفذ بحر ومنه وقد نقله شيخنا الجيزي الرضائي في المسمى المنقذ فقال
 الممتدة طهرها بسبعة اشهر وقاعدة في مالكي يعيد سر
 ومن بعده لا وجه للفصل هكذا يقال بلا نقده عليه ينقل
 واما ممتدة الحيض فالحنفي به كما في حيز الفقه تقدير طهرها بثمانين فستة اشهر الاطهار وثلاثون
 حيز بثمانين اشهر باهلة لوفى العدة والا فلا الايام بحر وغيره ان وطئت في الكا وال
 حكاه كالخاوة ولو فاسده كاسر ولو لم ينفجها العدة لا المهر فنية والعدة للموت اربعة اشهر بالاص
 لوفى العدة كاسر وعشرا من الايام بشرط بقاء الكاح صحيحا الى الموت مطلقا وطئت او لا وصيرة
 او كما يتحقق مسلم ولو عدا فلم يخرج عنها الا لما طئت قلت وعكر كونه بمسرة الطهر كالموضع وهي
 واقعة الفتوى فلتر اجمع وفي حق استحقاق لطلاق او من غير حيز فان عدم الفري في امه
 لم يحض لطلاق او من غير حيز فان عدم الفري في امه لم يحض لطلاق او من غير حيز فان عدم الفري في امه
 ولو انما يكتبية او من ذنا بان تزوج حيا من ذنا فدخل بها ثم مات او طلقها بعد الوضوع
 الفتاوى وتبع جميع حيلها لان الحمل اسم لجميع ما في البطن وفي البحر يخرج اكثر الولد

كامل

كامل في كل الاحكام التي فيها للزوج لحياتها ولا عدة بغيره والراس وجميع الاصل
 فلا قياس بقطع ولا يثبت لشد من البانة لولا قل من سنين ثم باقية الاكثر وكذا كان زوجها
 الميت سعيها غير راق وولدت لاق من نصف حمل من مونة في الاصل لعمومية واولاد الاخلاق
 وعين حلت بعد موت البقي بان ولدت لنصف حمل فأكثر عدة الموت لاجماع لعدم حمل حين الموت
 ولا نسب في حالها اذ لا ما للمصبي نعم ينبغي بثبوت من المراهق لحياتها ولو مات في بطنها ينبغي ثبوت
 عدتها الى ان يزل او يعلف جدا لا يابس نهو فحق امرأة الفار من الطلاق المبين ان مات وهي
 في العدة بعد الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق احتياطا بان يترعى بعد اشهر وعشرا من
 وقت الموت منها ثلاث حصص من وقت الطلاق شتمني ومنه فصور لا لها ولم ترها لحياتها بعد
 بعدها بثلاث حصص حتى لو امتد طهرها بتلق عدتها حتى تبلغ الاياس فنج وقيد بالباين لان
 المطلقة الرجعي بالموت لاجماع والعدة بمن اعتقت في عدة وهي لعدة البان ولا الموت انتم
 كعدة حرة ولو اعتقت في احداهما اي البان او الموت كعدة امه لبقاء الكاح في الرجعي وذا
 الاخيرين وقد نقلت العدة سنا كامة صغيرة متكوكة طلقت رجعيها فتعد بشهر ونصف فاست
 لصبر حقيقتين فاعتقت بقصر ثلاثا فامتد طهرها لا يابس بقصر بالاشهر فاعدها بقصر بالحيف
 فأت زوجها بقصر اربعة اشهر وعشرا المية اعتدت بالاشهر ثم عادها على عادتها وحل
 من زوج اخر بطلت عدتها ومنه ككاحها واستأنفت بالحيض لان شرط الخليفة تحقق المايح
 الاصل وذلك بالجزم العام الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في العادة ولخاره في العدة ففتن
 المعبر اليه قال في البحر بعد حكمه ستة احوال مصححة وافر المصكح الاختار البهني ما اختاره الشهيد
 انها ان سرت قبل تمام الاشهر استأنفت لابعدها قلت وهو ما تقارده صدر الشريعة وسنوا
 والمباقي في اقره المص في باب الحيض وعليه ككاح حيا يز وبقته في المستقبل بالحيض كما في فلقلا
 وعندها وفي الجهره والجنتي انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح العدوى وهذا الصحيح
 اولى من تصحيح العدة وفي المهر انه يحدك الروايات وتماثل فيما علقته على الملق والصغيرة لو
 حاضت بعد تمام الاشهر لاستأنفت الا اذا حاضت في اثنا عشر فاستأنفت بالحيض كاستأنفت
 بالمشهور من حاضت حيضه او ثنتين ثم استخر اذن الجمع بين الاصل والمبدل والا يابس سته
 للموت وعندها حسن وحسن عند الجمهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى على حسن نه وفي
 عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم باياسها وعدة المتكوكة ككاحها فاسدا فلو
 في باطل وكذا موقوف قبل الاجارة اختيار لكن الصواب بثبوت العدة والمشر بحر والموطوءة
 بشبهة ومنه تزوج امرأة العزيز عالم بحالها كما ينبغي والموطوءة بشبهة ان نعم مع زوجها
 وتخرج بانه في العدة لقيام الكاح بينهما اما حرم الوطى حتى تلونه نفقتها وكسوتها بحر
 اذ لم تكن عالمة برأيتها كما ينبغي وقام الولد فلا عدة على مديرة ومعتقة غير الانية والخال
 فان عدتها بالاشهر والوضع للحيض الموت اي موت الواطي وعندها كعرفه وامارة لان عدة مولا
 تعرف براءة الرحم وهو بالحيض ولم يكف بحضته احتياطا ولا عدة لحيض طلقت منه لاجماعا واذ

لان من زوجية فاقية مقامها كالكاح
 تنقل ما

المعدة يشهد ولومن الطلاق وجب عدة اخرى ليجد السبب وتدخلت والمرء من الحيض منها
ويظهر ان ثمة المعدة الثانية ان ثمة الاولى وكذا بالاسهر او بها للمعدة وفاة فلو حذفت قوله
والمرء منها لغيرها وعم الحابل لو حبلت فعدتها للمعدة الوفاة فلا تغير الحبل كما في
البدائع وسد العدة بعد الطلاق وبعد الموت على العور وتنقض العدة ولو حبلت المرأة بها اي
اي بالطلاق والموت لانها اجل فلا يشترط العلم بمصنعه سواء اعترف بالطلاق او انكروا فلو طلق امرأته
ثم انكروا ثبت عليه بنية ونقض القاضي بالقرينة كان ادعته عليه في شوال ونقض به في المحرم
فالعدة من وقت الطلاق لامن العضا برأيه وفي الطلاق لهم من وقت البیان ولو شهد بطلانها
ثم بعد ايام عدلا فنقض بالقرينة فالعدة من وقت الشهادة لا العضا بخلاف ما لو طلقها ثم سار
زمانا ماض فانا نفقوا انهما من وقت الافتراق مطلقا فبما تهمة المواقعة لكن ان كذبته في الاستناد
او قالت لا ادري وجبت اعدة من وقت الافتراق وهما النفقة والسكنى وان صدقت فذلك انما هو
ان وطهر الرغد من ثبات اختيار ولا نفقة ولا سكنى لها بقول قوله على نفسها طاعة ومنها انما
اقام معها زمانا ان مطلقا منها تنقض عدتها لان منكرها في اول طلاق جهر الفتاوى
بابها واقام معها فان اشترط طلاقها فيما بين الناس تنقض والا وكذا لو طلقها فان بين الناس اشهر
على ذلك استلغى والا هو الصحيح وكذا لو كتم طلاقها لم تنقض بخلاف ما في قبيد وهما من وقت البين
والظهي وسد بها في النكاح الفاسد بعد الموقوف من القاضي بينهما ثم لو طهر احد حرمه وعزها وقيل
في العرجة لكونه بعد العدة لعدم الجذب بوعي للمعدة والمتاركة ان طهرها والحرم من الزوج على تركه
وطهرها بان يقول بلسان تركته وبخبره وعند الطلاق وانكار النكاح لم يحضرها والا لا لا يحضر
العرس لو مدخلته ولا فيكنى بفرق الايدان والخلوة في النكاح الفاسد لانها جارية العدة والطلاق
فبما لا يقص عدد الطلاق لانه فتح جوهرة فلا تعدد في بيت الزوج برأيه قالت مصنف عدت
والعدة تختمه وكذا في الزوج قبل طلاقها مع طهرها ولا تختمه المدة لان الامين انما يصدر فيما
لا يخالف الظاهر ثم لو اشهدوا فاعدتها المذكور ولو بالحيض فاعلمها جرة ستون يوما ولا تارة هو انما
تدفع السفقة كما في الرجعة وما لم يكن طلاقها معلق بولادتها فبعضه لذل حصة وعشرين فلان
كما في الحيض كحكما صحبا معدنة ولومن فاسد وطلقاتها قبل الوصل ولو حكما وجب عليه مهرها
وطهرها عدة سبعة لانها مقبوضة في بدة بالوطى الاول لبقا اشهر وهو العدة وهذه احدة السال
العشرة المبينة على ان الدخول في النكاح الاول ودخل في الثاني وقول سرف لا عدة عليها فحبل
للزواج ابطله المعري بطول وجزم بان القاضي المقلد اذا سأل عن مشهور ومذهب لا يفتي
حكما في الاصح كما لو ارشى الا ان بعض السلفاء على العمل بعين المشهور فيسوق فيسقيها
وهذا لم يقع بل الواقع خلافه فليحفظ ذمته عن جامل طلقها ذمى ومات عنها لم تعد عند
ايح اذا اعتقد ذلك لاسرها تركهم وما يعتقدون ولو كانت الذميمة حاملا لعدت
اتفاقا وقيد الولي لحيها اذا اعتقدوها والذميمة لو طلقها مسلم ومات عنها اعتد اتفاقا
لان المسلم يعتقدها وكذا الاعتد مسبية فترقت بقاين لدارين لان العدة حيث وجبت هناك

زجر

فشيخ

المعابد والحرفى بلحى بالجناد الا الحامل فله بيعع تزوجها الا لانها معدنة بل لان في طهرها ولان
كبرية خربت لينا سلمية او ذميمة او سائمة ثم سلمت وصارت ذميمة لانه لم يخلط بها الا
الحام وكذا الاعدة لو تزوج امرأة العير وطهرها عالما بذلك وفي نسخ المتن وطلقاتها ولا بد منه ويجوز
ولم يحد مع العلم بالخبر متلاذبا من ان لا يحرم على زوجها وفي شرح الرهبانية لو زنت
المرأة لا يقربها زوجها حتى تحض لا يحتمل علوقها من الزنا فلا يسقط ما به ونسخ غيره فليحفظ القولية
بما في ما اذا لم يعلم بختهم على الاول الى ان تنقض العدة ولا نفقة لعدتها على الاول لانها
حاصلة ناشئة خائبة قلت بعض لو عالة سارينة كما مر فتدبر فتزوج ادخلت مينة ونجها حصل
تقدي في العرجة نعم لاحتياجهما العز برأه الرجم وفي النهر جتان ظهر جملها نعم والا لا وفي
الغنية ولدت ثم طلقها ومضى بسبعة اشهر فنكحت اخر لم يصح اذ لم تحض بها ثلاث حيض كوايل
وان لم تكن حاصلة قبل الولادة لان من لا تحض لا يجلب وجبها طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها
واحدة ومضت عدتها فلو مضى منها اسفلوا عند الناس لم تقع الثلوث ولا تقع ولو حكم عليه برفع
الثلاث بالبنية بعد انكاره فلو برهن انه طلقها قبل ذلك بعدة طلقها لم يقبل بغيره
لجهره لغيرها نفقة ان زوجها الغائب مات او طلقها ثلاثا او اناها من كتمان على يد نفقة
بالطلاق ان اكبر لها ان اخرج فلما سار ان نفقة وتزوج وكذا الوفاة سررة لرجل طلق بغيره
وافضت عدته لا سار ان ينكحها وفيه عن كافي الحاكم لو نكحت في وقت موتته فتدبر وقت تنقيق
به لاحتياط وفيه عن المحقق كذا لمدة في مدة محتملة لم تستف نفقتها ولد نكاح اخبتها على محض
بقدر الامكان ولو ولدت اكثر من نصف حمل ثبت نسبها ولم يفسد نكاح اخبتها في الاصح
فتزوي لموات دون المعتدة **فصل في الحد** اجماع من باب احد وسد وفرد سروي بالحجم
وهو لغة كافي القاموس ترك الزينة للعدة وشربا ترك الزينة ونحوها المعتدة بائن او موت
تحد بضم الحاء وكسر هاء كما مر مكفلة مسلمة ولوامية مسكوبة بنكاح صحيح ودخل بها بدليل
فولدا اذا كانت معتدة بت او موت وان امرها بالطلاق او الميت بتركه لا يذبح الشرع اظهار
للمتأسف على فوات نفقة النكاح بترك الزينة او حرمها او امتشاط فيسبق الاستان والقيس وان
لم يكن لها كسب الا فيه والرهق ولو بلا طيب كزيت خالص والحلي والشا والبس المعصر والمزهر
ومصوغ بغيره او ورس الا بعد ترابح الجميع اذ الصرودات تبيع المظهورات ولا باس بأسود
وارنق ومصفر خلق لا يابح له لاحدا وعلى سبعة كافر وصغيرة وبخونة ومعدة عقوق
كمرت عن ام ولده ومعدة نكاح فاسد او وطى ببشعة او طلاق سرجي ويساح الحداء على قرابة
ثلاثة ايام فقط وللزواج سبعة لان الرتبة حرة فتح وبني على الزيادة على الثلاث اذا طلق الزوج
اولم تكن مربعة نهرو في التارخاينة ولا نفقة في لبس السود وهي عمدة الا الزوجة في حق
زوجها فتدبر في ثلاثة ايام قال في البحر وظاهره منها من السودا ناسفا على موت زوجها او في
وفي الشهر لو بلغت في العدة لزمها الحد فيما بين المعتدة والمعدة كانت عيني فتم معتدة عقوق
ونكاح فاسد واما الحد فخطيبا ذالم يخطبها غيره وترضى به فلو سكنت فقولان يحرم خطبها

مطل

بالكسر ونظم وصح المعربين كارد الساج او معقدة الوفاة لا المطلقة اجماعا لا فسادا
الى معاودة المطلق ومعاودة جواز المعقدة عتق وكفاح فاسد ووطئ بشبهه لكن في التمسك على المعقدة
ان بناء التعريض على الخروج ولا يخرج معقدة الرجعي وبان باي فورة كانت على ما في الظاهر
ولو احتمل على نفقة عدتها في الاصح اختيارا وعلى السكنى فلو لم يأتها ان تكفر في بيت الزوج
معراج ليرة او امت مائة فلو من فاسد مكلفه من بيتها اصلا لا ليل ولا لها ولا الى حين دار
فيها منازلة لغيره ولو باذنه لا يزوج الله بخلاف نحوامة لتقدم حق العدة ومعقدة موت يخرج
في الحد بين وسيت اكثر الليل في منزلها لان نفقة عليها فيحتاج الخروج حتى لو كان عند عا
كفانها صادرة كالمطلقة فلا يحل لها الخروج فتح وجوز في القينة خروجها الا صلح ما لا بد
لها من كراعتها ولا وكل لها طلق او مات وهي زائرة في غير مسكنها عادت المهور لزوج
عليها وتعتد ان اى معقدة طلاق دموت في بيت وبيت فيه ولا يخرجان عنه الا ان تجسج
او يهتد المغرل او تخاف اهتداما او تلفت لها الا لا تحذوا البيت ويحذو ذلك من الضرورات
فتخرج لا قرب موضع البو وفي الطلاق المحدث شاة الزوج ولو لم يكفرها اضيقها من الدار
اشترت من الاجاب بجنتي وظاهره وجوب الشر الوفاة او الكواجر واقره اخوه والمهر
قلت لكن الذي مر ان ينفق بجنتي المحتج استنوت من الاستنار فليخرج ولا بد من ستره فيهما في
الماين المبل بجنتي بالاجنية ومعناه ان الحامل يمنع الحلو المحرمه وان صاق المغرل عليها
اركان الزوج فاسفا لغيره وصاوى لان مكنتها واجب لا مكنته ومعاودة وجوب الحكم به ذكره
الكل وحسن ان يجعل القاضي بينهما امرأة نفقة تزوج من بيت المال بغير تجنص الجاسع
قادة على الحيلولة بينهما في الجنتي لا افضل الحيلولة بستر ولو فاسقا فبنا مرة قال ولها
ان يسكن بعد الثلاث في بيت اذا لم يلقيا النقا الا زواج ولم يكن فيه خوف شدة انه يوسل
شيخ الاسلام عن سريجين افترقا وكل منهما ستون سنة وبعدهما اول او يتعد عليها معا فتم
فيكفان في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلقيان النقا الا زواج هل له ذلك قال نعم واقره المهر
اباها او مات عنها في سفر ولو في مصر وليس بينهما وبين غيرها مدة سفر رجعت ولو بين مصر فمدة
وبين مفسدها قل مضت وان كانت تلك اى مدة السفر من كل جانب منها ولا يعبر في ممة
ومبصرة فان كانت في معارة جرت بين رجوع ومضى معها ولا في الصونين والعرة والنفقة
في منزل الزوج ولكن ان مرت بما يصلح للقامة في الجرح وغيره فزاد في المهر ويدين وبين مقصد
سفر وكانت في مصر فقرة تصلح للقامة تقصد ممة ان لم يجد محرمها اتفاقا وكذا ان وجدت
عند الامام ثم خرج بغيره ان كان وتشتغل المعقدة المطلقة بالبادية مع اهل الحلو في محنة او
خيمة مع زوجها ان قصرت بالكت في المكان الذي طلعتا به فلان يجوز لهما والا لا يسر
للزوج المسافرة بالمعدة ولو عن رجوع بغير مطلق الرجعي كالبان فيهم غير انها منع من معارة
زوجها في مدة سفر لقيام الزوجية بخلاف المبار في كافر تزوج طلب من القاضي ان يسكنها
بجوازها لا يجيبه وانما قصد في سكن المغارة ظهر به قلت ابن زوجها فلما السكنى لا النفقة

تارة ثانية

انما رخصته لا تمنع معقدة كفاح فاسدا من الخروج بجنتي قلت مر عن البرازة بخلافه لكن في
البدائع لم يشرها للخصين ما به ككتانية ويجوز ان وام ولد اعقبتها فليحفظ **فصل** في ثبوت
النسب اكثر مدة الحمل سنتان لغير عايشة كافر في الرضاع وعند الائمة النبوة اربع سنين ولا
سنة اشهر اجماعا ثبتت نسب ولد معقدة الرجعي ولو بالاشهر لا باسها بدائع وفاسد الكفاح في
ذلك كعصبة فتمتس في وان ولدت اكثر من سنتين ولو لعشر سن سنة فاكتر لاحتمال امتداد
صهرها وعولقتها في العدة ما لم ينفق بمضى العدة والمدة تخملة وكانت الولادة رجعت لوفى اكثر
منها واتحاما لعولقتها في العدة لا في الاقل للشك وان ثبت نسب كابت بلا دعة احتياطا
في ثبوتها جات بلا قلمها من وقت الطلاق لجواز وجوده وقت ولم ينفق بمضى كافر وان
انما لا يثبت النسب وقيل يثبت لصقوا للعولق في حال الطلاق وزعم في الجهره انه الصواب
الا يدعو له لا في القوم وهي شبهة عقدا ايضا والا اذا ولدت توأمين احدهما لاقل من سنتين
والاخر لاكثر والا اذا ملكها فثبت ان ولدت لاقل من ستة اشهر من يوم الشراء ولو لاكثر
من سنتين من وقت الطلاق وكا طلاق سار باسباب المودة بدائع لكن في العتساق في عن
شرح الطحاوي وان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر منهما وان لم تصدق المرأة في مربية
وعلى الاصل فصح ويثبت نسب ولد المطلقة ولو رجعا المرافعة المدخول بها وكذا عزم المدخولة
ان ولدت لاقل من الاقل غير المقررة بانقضاء عدتها وكذا المقررة ان ولدت لذلك من وقت
الانقضاء لم تدع حيلة فلما وعدت فكما لفته لاقل من ستة اشهر مطلقا لكون العولق في
العدة والا لا تكون بعدها لانها لصغر جاجيل سكنها كالا قرار بمعنى عدتها فلما رعت
حيلة فهي كغيره في بعض الاحكام لا اعتبارها بالمزوج ويثبت نسب ولو معقدة الموت لاقل منها
من وقت اعي الموت اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها اما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة
اشهر وعشرة ايام ثبت والا لا ولو اقرت بمضيها بعد اربعة وعشر اقرت لستة اشهر لم يثبت
واما الائمة فكما يصح لان عدة الموت بالاشهر لكل لا الحامل من رجل وان ولدت لاكثر منها
من وقت الايقت بدائع ولولها فكا لاكثر بجنتي وكذا المقررة بمضيها لولاقل من اقل مدته
من وقت الانقضاء ولاقل من اكثرها من وقت البيت المتيقن بكذبها والا لا يثبت لاحتمال حدوث
بعد الانقضاء وكنتها بالقابلة قبل ورجل او قبل طاهر وهل تكفي الشهادة بكونه كان ظاهرا
في الجرح نعم واقرار الزوج به بالجل ولو انكر قسيدة تكفي شهادة القابلة اجماعا
كاكفي في معقدة رجعي ولدت لاكثر من سنتين لا لاقل واصدق بعض الوترقة في حق
المزني وانما يثبت النسب في حق غيره حتى الناس كافة ان تم نصاب الشهادة بهم بان
شهد مع المزرع رجل اخر وكذا لو صدق المقر عليه او رثة وهم من اهل التصديق فثبت النسب
ولا ينفع الرجوع الا به نصابها لا بواحدة المكذبين وهل يشهد لفظ الشهادة ويجلو
الحكم الاصح لا نظر الشبهة الاقرار وشروط العدد ونظر الشبهة الشهادة ونقل الموعود
الرجعي ما يفيد اشتراط العدالة ثم قال فقول شيخنا وينبغي ان لا تشتط الصدالة

البيت بيان

ما لا يبقى قلت حينئذ كيف تشهد المدلة في المقر للمهم الا ان يقال لا يصلح السراية فتأمل
وايراجع ولو ولدت فاختلما في المدة فقالت المرأة تخفى منذ نصف حوله وادعى الاصل
فالمقول لها بله بيمين وقال لا تخلف وبه يفتى كما ينبغي في الفتوى وهو ان الولد ابنة لشهادة
الظاهر لها بالولادة من نكاح حملها لها على الصلوح قال ان نكحتها متى طلق فنكحها
فولدت لنصف حوله منذ نكحها لولدها بشبه احتياط المصنف والوطى حاله العقد ولو ولدت لا قبل
منه لم يثبت وكذا لاكثر ولو سويهم لكن بحث فيمن في الهوى واقره في الجهر ولو سويهم هل يجلد والظاهر
ولا يكون به حصا نهائية على طلاقها بولادتها لم تطلق لبشهادة امرأة بل بحجة تامة خلافا لما كان
ولو اقر المعلن مع ذلك الجليل او كان ظاهرا اطلقت بالولادة بلا شهادة لا فزاده بذلك وما كان
ولو ادعى كاموينا ان كان بها حمل فهو منى فشهدت امرأة طاهره بغير الغالبية بالولادة
فهي ام ولده اجماعا ان جازت به لا قبل من نصف حوله من وقت مقابلة وان لاكثر من ذلك لا
علوق بعد مقابلة فيه بالنسبة لان لو قال هذه حامل منى ثبت نسبها لستين حتى يفتيه
غاية قال المصنف هو ابن ومات المقر فقالت امه المروقة بجملة الاصل والاسلام وبانها
ام المصنف انا امرأة وهو ابنة ثبته استجنا فان جهلت خبرتها او لمعها لم تشره وفولدت
فقال وارثه انت ام ولد في هذا اتفاقا في الحكم كذلك لو لم يقل شيئا او كان صغيرا كما في
الجماعة وكنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها وقتها او قال وارثه كانت زوجة له وهي ابنة
لا تشره في الصور المذكورة وهل لها مهر المثل قبل نكاح ام من عبده فجاءت بولادتها
المولى لم يثبت نسب المروقة من نكاح وهو لا يقبل المصنف وعقود الولد وبغير الامه
ولده لا فزاده ببنوته وامومتها ولدت امه الموطوعة له ولد اوقف بثبوت نسبته على دعوى
لنصف فراشها كامة مشتركة بين اثنين استولدها ولحقه عبارة الدوا استولدها ثم جازت
لا يثبت النسب بدوهم بالخبر وطهرها كام ولد كابتها مولاها وسيجي الالمسلة وان الغرض على
اربع مراتب وقد كفوا بقيام الغرض بلا حرج كزوج المعز في بيمشقة بينهما سنة فولدت
لستين اشهر منذ تزوجها المصنف كرامة واستجنا ما دفعه لكن في الزهرا لا يقتصر على الثاني اول
لان على المسافة ليس من الكرامة عندنا لكن في عقايد الفقهاء ان جرم بالاول يتعالى
لنفى التخليل النسق بل يسيل عما يجي ان الكعبة كانت تترور واحدا من الاولياصل يجوز ان
به فقال حرق العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جاز عندنا السنة والادب بالجمعة
لانها اشروع الرسالة وادعائها يكفر فور فلا كرامة وتماص في شروح الوهابية من
السيرة عند تولد ومن لوى قال على سافنة يجوز جهول ثم بعض يكفر
واشبهتها في كل ما كان خارفا من النسق الخيروي ويسفر
ابن بصر هذا القول بغير محذورنا مؤمن بكرامة الاوليا غاب عن امرأة فتزوجت باح
وولدت اولاداً ثم جاء الزوج الاول فالاول والثاني على المذهب الذي مرجح الالام
وعليه الفتوى كما في الحاشية والجمهرة والكافي وغيرها وفي حاشية شرح المسائل ان الحاشية

وعليه

وعليه الفتوى ان يحمله الحال لكن في اخره دعوى الجمع حكى ابنا قولهم افنى بما اعتمد
البحر وعلم ان الملك بان المستحق من حقيقة فالولد للفراس الحقيقي وان كان فاسدا وتماثله
في الجدة تزوج كبحر امه فظلمتها خيرا فولدت لا قبل من نصف حوله منذ شرها الزهرا لا
الا المطلقة قبل الدعوى والمباينة تثبت من هذا طلعه لكن في الثانية ثبت ثبوت فاقول وفي الحاشية
مطلق بعد ان يكون لا قبل من نصف حوله منذ شرها في المستقلين وكذا لو اعتقها بعد الشرا
ولو اعياها فولدت لاكثر من الاقل مذبا عنها فادعاه هل يفتى لنصفه من المشرى قولان ما بين
ام ولده او اعتقها فولدت لدون ستمين لولده ولا تشره الا ان يدعيه ولو تزوجت في العدة
فولدت لستين من عتقها واموتته ونصف حوله فاكتر مذ زوجت وادعاه معا كان المولى اتفاقا
لكنها معتدة بخلاق ما لو تزوجت ام الولد بلا اذن فادعاه الزوج اتفاقا ولو تزوجت معتدة بان
فولدت لا قبل من ستمين مذ بانته ولا قبل من الاقل مذ تزوجت فالولد للاول لعسار نكاح الاخر
كوكا كثر منها مذ بانته نصف حوله منذ تزوجت فالولد للثاني ولو لا قبل من نصفه لم يلزم
الاول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو لا قبل منهما ولنفذه في عدة الجمع ان الاول لكنه
نقلها عن البنايع ان للثاني مغللو ان اقدمها على التزوج دليل انقضاء عدتها حق لو علم
بالعدة فالنكاح فاسد وولدها الاول ان امكن اثباته منه بان تد لا قبل من ستمين مذ
طلق او مات ولو نكح امرأة فجاءت بسقط ستمين المطلق فان لامر بعة اشهر ففسده الثاني وان
لا بدعوى لا يومها ففسده الاول وعند النكاح الكل من الجمع قلت وفي مجموع الفتاوى كبحر
مسئلة فولدت منذ لا يثبت النسب منذ ولا يجب العدة لان نكاح باطل ولا يعلم
الحاشية يقع الحاد وكسره مرتبة الولد ثبت لأم النسب ولو كانت ابنة ومحمسة او بعد الفتوة
الا ان يكون مرتبة مفتي اسلام لانها محبس او فاجره بخورا بضيغ الولد بركنا وغنا وسرة
وخاصة كما في الجهر والنهر بحثا قال المصنف الذي يظهر الحمل باطلا فتم كاهوه مذ هب المشافعي
ان الفاسقة بترك الصلاة لا حصانة لها وفي الفتية الام الحق بالولد ولو سيرة الميرة معونة
بالخبر رسالم بغير ذلك او غير ما مونة ذكره في الجبتي بان يخرج كل وقت وتترك الولد
ضايحا او تكون امه اقام ولدا ومدمرة او كسائبة ولدت ذلك الولد قبل الكتابة الاشتغال
بخدمته المولى لكن ان كان الولد سرقيا كان الحق به لانه للمولى الجبتي ومقروجه بغير محرم
الصغير وابنته تربيتا بجائنا والحال ان الاب معسر والعمة ثقيل ذلك المخرية بجائنا
ولا تنفقه عن اقل قبل لامه امانا فتسكك بجائنا او تدفعه للمعة على المذهب وهل يرجع الم
او العمة على الاب ان البسر فتم الجبتي والعمة ليست بقيد فيها انظر وفي السنة تزوجت
ام صغير توفى ابوه وامراته تربيتة بلا نفقة مقدرة وامر له وصيرت بيهها دفع اليها
البها بقا له وفي الحادى تزوجت باحني وطليت تربيتة بنفقة والزمان بغير محذور ولا
له فله ذلك ولا يجبر من لها الحصانة عليها الا اذا اقيمت لها بان لم ياخذ ثدى غيرها
او لم يكن للاب ولا للصغير مال به يفتى خاتبة وسيجي في النفقة واذا استقلت الام حقها

مرسدة انقطع لها البين فله
الحمل وليس لادب شيء ريثا حرج
الفرق فالحق باستنائه الدم
قالوا بما جاز ان يعالج اها ذلك
مادام من نطفة او علقه
او مضغه لم يخلو له مضغو
لان ليس رصم الادب وقدره
شدة المدة اربعة اشهر
فاضل في الساقط الولد

الاب من اخر اجسام من بلاد مصر ما بقيت حصانها فلو اخذ المطلق ولده منها لم تزوجها
حاذله ان يساقه الى ان يعود حتى امده في السراية ويتركه المص في شرفه بما اذا لم يكن
لزم ينقل الحق اليه بعد ما هو ظاهر وفي الحادي له اخر اجسام الى مكان يمكنها ان يفسر
ولدها كل يوم كما في جانبها فيلخصه قلت وفي السراية اذا سقطت حصانته الام واخذت
الاب لا يجزى على ان يرسله لها بل هي اذا ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك وافق شيخنا الرسل
بانه يساقه بعد تمام حصانها وبان عز الاب من العصابة كالاب وعزاه للحلاوة والملا
تخرج عجز بالولد ثم طلعتا فظالمته بوجه ان اخرجه باذنها لا يبرئ سرده وان عجز اذنها
لزمه كما لو خرج به مع امه ثم طلعها فظالمته بوجه ان اخرجه باذنها لا يبرئ سرده وان عجز اذنها
الانسان على عياله وشرفه على الطعام والكسوة والسكنى وعرفاه في الطعام ونفقة العيز
على العيز بسبب ثلاثة زوجية وقرابة وملك بدا بالاول المناسبة ما مر اولها اصل الولد
تجب الزوجه على كسوة صحيح فلو بان تساده وطلوه رجع بما اخذته من النفقة عجز على الزوج
لا يزوج الابن كل محسوس للنفقة عجزه لزمه نفقة كفت وقاض ووصى بطلوعه وعاد
ومقاتلة فاموا بدفع العذر ومضارب سافر بمال مضاربة ولا يبرئ الوهن لحسبه لشفقها
ولو صغير بدا في ماله لا على ابها الا اذا كان ضمنها كما مر في المهر لا يقدر على الوحي لان المانع
من قبله ولو فقيرا ولو كانت سلمة او كارة او صغيرة تطبق الوحي وتشتري الوحي
فيما دون الفرج حتى لو لم تكن كذلك كان المانع منها فلا نفقة كما لو كانا صغيرين فقيرة او
عنته موطوءة او كان الزوج صغيرا او كانت رتقا او قرنا مستعصمة او كبيرة لا نوطا
وكذا صغيرة فصل للخدمة او لا يستناس ان اسكنها في بيته عند الثاني واختاره في النفقة
منعت نفسها المهر دخل بها او لا ولو كانه مرحلا عند الثاني وعليه الفتوى كما في البحر والمهر
وارضاء بحسب الاشياء لانه منع حتى تستحق النفقة بعد حالها به يفتى ويجازى بعد
وسعه والمباقي دين الى الميسرة ولو موسرا وهي فقيرة لا يبرئ ان يعطها ما يكمل بل يندب
ولو هي في بيت ابها اذا لم يطل بها الزوج بالمفلة به يفتى وكذا اذا طلقها ولم تمنع او اشغ
او مرضت في بيت الزوج فان لها النفقة استحقاقا للقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم تيمم
نقلت او في منزلها بقيت ولغيرها ما صنعت وعليه الفتوى كما مره في الفتح وفي الحاشية
مرضت عند الزوج فانقلت لدارها ان لم يمكن نقلها فنفقة ونحوها فلها النفقة والا
لا كما لا يبرئ مداوتها لا نفقة لاحد عشرة مرتبة ومقبلة ابنة بعدة سوت ومكسوة فام
وعنده وامته لم يتوا وصغيرة لا نوطا وخارج من بيته عجز حتى وهي ناشرة حتى يعود ولو
سفره خلافا للشافعي والقول لها في عدم الشوز جميعها واستحقاقه المعروفة لا المسددة في
الاصح كالنوط قيد بالخروج لانها لو ما نفقة من الوحي لم تكن ناشرة وشمل الخروج المعنى كان
المزول لها نفقة من الدخول عليها حتى كالحاجة ما لم تكن سالمة النفقة ولو كان حية
شبهت كبت السلطان فامتنعت منه حتى ناشرة لعدم اعتبار الشهادة في زمانا بخلاف ما لو

مطلب
النفقة

خرجت من بيت العصب وابنة الذهب الينا والسفر مصا ووسع اجنبت نفقة لبقها فلما النفقة
وكذا لو اجرت نفسها لا رضاء صدى وزوجها شريف ولم يخرج وقيل تكون ناشرة ولو سلمت
نفسها بالبلد ونه النهار او عكس فلا نفقة لنقص التسليم قال في المجتبى وبعده في جواب
واقعة في زمانا لا يدرى من المحرمات التي تكون بالنهار في مصالحها وبالليل عند فلا
نفقة لها انتهى قال في المهر وجهه نظر ومجوسه ولو طلق الا اذا حبسها هو بدون له ولها
النفقة في الاصح جهره وكذا لو قدر على الوصول اليها في الحبس صرفته لحسبه مطلقا لكن
في اصح العذر ولو حبس في سجن السلطان فالصحيح سقوطها وفي البحر من مال الغنا
ولو وصف عليها العشاء تجلس معه عند المشايخ ومن ينفق لم ينفق اي لا يملكها الانتقال
صلا فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم بقدر ما يخرج وموصوفة كرها وحاجة
ولو نفلت لا يصح ولو لم يجرم لغوات الاحتباس ولو منعها نفقة المحصر خاصة لا نفقة السف
ولا انكر الشفت المرأة من الطعن والمحران كانت ممن لا يخدم وكانها عالة فقلها بايها
بطعام ميبا ولا بان كانت ممن يخدم نفسها وتقدر على ذلك لا يجب عليه ولا يجوز لها اخذ
الاجرة على ذلك لا يجوز عليها ديانة ولو شرفه لانه عليه الصلاة والسلام قسم الاعمال بين علي
وقاطعة فجعل اعمال الخارج على علي والدخل على فاطمة تبع انها سيدة لنا للعالمين بحر ونحو
عليه لمة الطعن وابنة شرب وطبخ ككوز وجرة وقدر ومعرفة وكذا اسرار اوقات البتة
وليد وطففة وما شئت به وشرب الوسخ كشط واشنان وما يمنع المضاع ومدان رجلها
ونساء في الجهره والبحر وفيه لجة القابلة على من اسأجها من زوجة او زوج ولو جاز
بلا استجار قبل عليه وقبل عليها ونقض لها الكسوة في كل نصف حتى يبرئ بعد الحاجة
خرا وزاد المروج الاتفاق عليها بنفسه ولو بعد فرض القاضي خاضعة الا ان يظهر القاضي
عدم اتفاقه فيفرض اي يقدر لها بطعام مع حضرة وامها يعطها ان شئت مظهرا ولم يكن
صاحب مائدة لان لها ان تاكل من طعامه ويتخذ ثوبا من ثوبه بل اذنه فان لم يعط جسده
ولا شقطة عند النفقة خلاصه وعندها وقوله في كل شهر على كل مدة تناسبه يوم للمحرور
وسنة الدهقان ولما دفع كل يوم كالمال الطلب كل يوم عند المساء اليوم الا في ولها الحق كقول
شفتة شهر فاكتر خرفا من عنته عند الثاني وبه يفتى بحر وفيه عليها دين لزوجها لمر
بليقا فاصا الا برضاها لسقوطه بالموت بخلاف سائر الديون وعجزت زها من زوجها
وهما اسكان فيد الاجر عليه ولو دخل بها في منزل كانت فيد باخر فطوبت من بعد سنة
نقلت لم اخرجت بان المنزل بالكر عليه الاجر فهو عليها لانها العاقبة لا يبرئ ومفهوم
لو سكت بعز اجازة في وقت او مال يتيم او بعد للاستقلال بالاجرة عليه فيلخصه ويقدر
بقدر الكفاية والرجح ولا يتقدر بدراهم وذا يبرئ كما في الاختار وعزاه المصلح شرح الجمع
لكن في البحر من المحيط لم يجزى ان شاء القاضي فريضها اضا او قوتها بالدرهم ثم يقدر
الدرهم وفيه لو قدرت على نفسها فلا يبرئها القاضي التاكل بما فرض لها قوتها بدين

الفرق انه يصرح بان رفقها للقاضي ليس التوب لان الزينة حقه وتزاد في المشاجرة
وسر والامانة بدنه برادى حرسه ولها فاقا وراشا اوجدها لانها بما تقتل عنها يا حرمها
ومنها ان طلبة ويختلف ذلك سببا ادا عاوا وحالا ولذا اختار وليس عليه حلفها بل غفرت عنها
يجب وفي البحر قد استفيد من هذا انه لو كان لها استعانة من قرض ونحوها لا ينفذ عن الزوج ذلك
ليجب عليه وقد رأت من يامر بها بقرش استعانة الدولة صياحه بغيرها عليها وذلك هو ما منع كسرا
استحق لكن قد من في المهر عند عن المتفق لو زنت اليه بلا جهان يلقى برفله مطالبة الاب بالتفدية
الاذا استكت انتهى عليه فلو سرت به اليه لا يحرم عليه الانتفاع به وفي عرفنا لم يمتون كثرة المهر
لكثرة الجهاد وقلته لقلته ولا شك ان المعروف كالشروط فيبقى العمل بما ركذا في المهر وفيه
عن قضاء البحر يقرر القاضي المتفق حكمه من ذلك نعم لان طلب التقرير بشرط دعوى فلا
تسقط بمعنى المدة ولو فرض لها كل يوم او كل شهر هل يكون قضا ما دام الاحتياج قلت نعم
الا ما ع ولذا قالوا الابن قبل العرض باطل وبعده يصح بما مضى ومن شهر يستقبل حتى لو سرت
في العقد ان النفقة يمتون من غير تقدير والكسوة الشا والصف لم يلزم فلما بعد
ذلك طلب التقرير فيها ولو حكم بموجب العقد ما كثر يرى ذلك فلفظي بقرير لعدم الدعوى ولذا
يقى ارجح الحق بقريرها درهم هل الشا في بعده ان يحكم بالتموين قال الشيخ فاسم في موجبات
الاحكام لا وعليه فلو حكم الشا في التامين ليس الحق الحكم بخلافه فليحفظ لوافقا بعد
العرض على ان تاكل معه تمونيا بطل العرض السابق لرضاها بذلك وفي السراجية فركسوتها
درهم ورجيت ونفى به هل لها ان ترجع وتطلب كسوة فاشا اجاب نعم وقالوا ما بين من النفقة
لها من نفقة بخري بخلاف اسراف وسرفه وهلاك ونفقة محرم وكسوة الا اذا تفرقت بالاشارة
المعتاد واستعملت معها اخرى فيفرض اخرى ويجب لحادها المملوكة لها على الظاهر ملكا تاما
والاشغل لم يجر حذمتها بالفعل فلو لم يكن في ملكها او لم يجدها لا نفقة له لان نفقة الخادم
بالالحذمة ولو جادها بخادم لم يقبل منها لارضها فلا يملك اخراج خادما بها ليزاد وعليه
بحجتها لوجه لا امتة جوهرة لعدم ملكها موصرا الامصار في الاصح والقول في العاصم
ولو سرتها ببيتها او خاينة ولو لم اولا ولا يكفنه خادم واحد فرض عليه لخدمته او اكثر
اتفاقا فتح وعن الثاني غنية سرت البعدهم كثر استجنت الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر
عن الغاية وبناخذ قال وفي السراجية ويفرض عليه نفقة خادما وان كانت من الاثر في
فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى ولا يفرق بينهما بغيره عنها بانواعها الثلاثة ولا يبعد
ايقاير لو غايبا عنها ولو موسر وجوزها الشا في اعصار الزوج وتبذرها بغيره ولو
به حتى لم ينفذ نعم لو امر شافيا نفقة به نقد اذ لم يرش الامر بالموسر ويجز وبعد الفرض
يا مرها القاضي بالاستدانة ليجل عليه وان ابى الزوج اما بدون الامر فيزوج عليها وعليه
ان صرح بانها عليها ونوت ولو انكرها فالحق له بغيره ويجب الادانة على من يجب
عليه نفقتها ونفقة الصغار لولا الزوج كاخ وعم ويجب الاخ ونحوه اذا اشنع لان

مطل

هذان العرف من بلعي واختار وسفح نفقة الاعسار ثم ايسر فاصدق ثم نفقة
يارد في السفيل او بالعكس وجب الاوسط كما صلت سزوجها على نفقة كل شهر على درهم
ثم قالت لا تكفيني سرت ولو قال الزوج لا اطبق ذلك فهو لادم فلو انقذت لبقائه بكل حال
الاذا انقضى سعى الطعام وعلم القاضي ان ما دون ذلك المصالح عليه بغيرها لم يفرض كتابتها
نقد المص من الخاينة وفي البحر عن الذخيرة الا ان يتعرف القاضي عن حاليه بالسؤال من
الناس فيوجب بقدره فذو في الظاهر تير صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزوج
يجب ان لم يلزمه لا نفقة مثلها وانفقته لا تصرفه الا بالانقضاء والرضا اي اصطلاهما على قدر
مدين اصافا او درهم فقبل ذلك لا يلزمه شي وبغير ترجع بما انفق ولو من مال نفسه بال
المرافق ولو اختلف في المدة فالقول له والبيته لها ولو انكرت انقذت فالقول لها بميزان ذخيرته
ويكون احدها وطلا فنها ولو سرجها ظهيره وخاينة واعتمد في البحر بخادم سقوطها بالاطلاق
لكن اعتمد المص في الجوهرة الفناوى والفتوى عدم سقوطها بالرجعي كذا يخذ الناس ذلك
حذلة واستجته بخشي الاشياء وبالاول ائتي شيئا لكن صح الشرب في شربها بالرهانية
ما يجتهد في البحر من عدم السقوط ولو بانها قال وهو الاصح وسره ما ذكره ابن النجدة فتايل
عند الفتوى لسقطه الموقوف لانها صلت الا اذا استدانته باقرافق فلا تسقط بمون وطلا
في الصحيح لما صرنا كاستدانة بنفسه وعادة ابن الجال الا اذا استدانته بعد فرض قاض ولو
بلا امره فليحرم ولا سرة النفقة والكسوة المحجلة بموت واطلاق بحمل الزوج او لونه ولو قايم
به ائتي سباع الفن ويسعى مدمر ومكانه لم يجر الماذون بالكنكاح وبدونه يطالب بعد
عشقة في نفقة سرجته الموقوفه اذا اجتمع عليه ما يجر عن ادايه ولم يقده ذخيره ولو تبت
المولى لامتة ولا نفقة ولده ولو زوجته حرة بل نفقة على ادم ولو سكاينة لبيته لادم ولو
سكاينة سعى لادم ونفقة على ابيه جوهرة مرة بعد اخرى او اجمع عليه نفقة اخرى بعد
ما اشتره من علم به او لم يعلم ثم علم فرضي بيع ثانيا وكذا المشتري الثالث وهم حرة لا دين
حادث قال الكمال وابن الكمال فاني الدرهم ربعا للمصدد سهو وتسقط بموته وقته في الاصح وسام
فدين غير هارة لعدم الجود ويسعى في الماذون ان لغزما استعاده ومفاده ان لها
استعاده ولو لنفقة كل يوم بحر قال وهل سباع في كفنها يبيتي ان قول الثاني المقي به نعم
كاسباع في كسوتها نفقة الامة المتكوجة ولو مدمرة او ام ولما الما الكتابة ككلمة امسا
تجب على الزوج ولو عبدا بالسوبة بان يدفعها اليه ولا يستجدها فلو استجدها المولى او اهله
بعد ما ارادوا بعد الطلاق لاصل نفقته المدة لا قبله اي ولم يكن بواها قبل الطلاق
سقطت بخلاف حرة نشرت فطلقت فعادت وفي البحر بخلافها قبل التوبة باحصل
ونفقات الزوجات المختلفة مختلفة بحالها وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن اهله سوى
مطله الذي لا يفرق الحياض وامته وام ولده واهله ولو ولدها من غيره بقدر حالها كطعام
وكسوة وبيت مفرد من داره لظن تزاد الاختار والعبيث ورافق ومفاده لو تكيف وطبقه ينفق

الاختيار كما حصل المقصود ههنا وفي الخبر عن الحاشية بشرط ان لا يكون في الدار
احد من اجزاء الزوج يورثها ونقل المص عن الملقط كفاية مع الاجلاس في النظر في كل
ذو جهة مطالب بيت من دار على جهة ولا يلزمه ايتاها بموتها وبماه باسكانها من غير ان
صالحين بحيث لا يستحق حش سراجا ومفاده ان البيت بلا جيران ليس سكا شريعا جريا في
ظاهرة وجوبها للبيت طالما من الجيران لا سيما اذا خشت على عقليها من سعة قلت لكن
نظر فيه الشر بنقله في جمار انما لا يجبر ان لا يجبر مسكن شرعي فتنبه ولا يعمها من الخروج
والدين في كل جهة ان لم يقدر على ايتاها على ما اختاره في الاختيار ولو ابرها رفا سلا واذا
فعلها نفاهه ولو كان او ان في الزوج فتح ولا يعمها من الدخول عليها في كل جهة وفي غير
من المحاذم في كل ستة لها الخروج ولهم الدخول ولهم ويخرج من الكسوة وفي نسخة من
البيوت لكن عبارة من سلا مسكن من الغراء عدا به يعني حاشية ويخرج من زيادة الالجاب
وعيا دهم والوليمة وان اذ كانا عاصين كما في باب المهر وفي الخبر لا يعمها من الزنا ولا
ولو تبرعا لا يجزي ولو قابله او سفلته لقدم حقه على ارض الكفاية ومن يحمل العلم الا انما
استغ زوجا من سواها ومن الحام لا النفس وان جاز بل تزين وكشف عورة احد قال المالكا
وعليه فلا خلاف في ستمن العلم بكشف بعضهم وكذا في الشر بنقله معنى الكمال ونقول في
بانواعها لزوجها الغائب مدة سفر صيرفة واستحسنه في الخبر ولو مفقودا وطفله ونسكه
زمن وانما مطلقا وابنة فقط فلا تقرض لمولود ولا خذ ولا يفتق عنه دية لا زوا
على الغائب في مال له من جنس حقه كبر وطعام اما خلافة فيفتقر للمبيع ولا يباع ما ان الغائب
اتفاقا عندا وعلى من يقره عند الامانة وعلى الدين ويبدأ بالاول ويقبل قول المودع في
الدفع للنفقة لا المديون الا بينة او اقرارها جريسي ولو انقضا بل تقرض من حشها بالزوج
والزوجية وبقرابة الولاد وكذا الحكم ثابت اذا علم قاض بذلك اي بمال وزوجية ونسب
علم باحدهما اوجب للاثرا بالآخر ولا يمين ولا بينة هنا لعدم الحضم ونقلها اي احذ منها
بما الصنة وجوب باقي الاصح ويجعلها معاملة مع الكفيل احتياطا وكذا كل احذ نفقة ظن
ذكو الصبر كما بن الكمال لكان اولى ان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة
مضت عندها فان حضر الزوج وسره ان اوفاهها النفقة طولبت هي وكفيل له ما اخذ
وكذا لو لم يهرن وتكلفت ولو اقرت طولبت فقط لا تقرض على غائب باقاة الزوجة
بينة على النكاح والنسب ولا تقرض بغيره ان لم يخلف ما لا قافت بينة ليعرض عليه وامر
بالاستدانة ولا يعفى به لانه قضا على الغائب وقال سرفن يعفى به اي بالنفقة لا بغيره
بالنكاح وعلى القضا اليوم على هذا الحاجة فيعفى به وهذا من الست التي يعفى بها يقول
زفر وعليه فلو غاب وله زوجة وصفا تقبل حشها على النكاح ان لم يكن عالما به ثم
يعرض لهم وامرهما بالاتفاق والاستدانة لفرج حرج مطلقا الزوجي والباين والباين
لا معصية فخر عنك ولو لم يقرن بعدم كفاة النفقة والسكنى والكسوة ان طالت الحدة

ولا استدان

ولا استدان النفقة المفروضة بمعنى اعادة على المختار بزيادة ولو ادعت استدادا المظهر لها النفقة
سالم يحكم بانقضاء ما سلم تدفع للحبل فلها النفقة الى سلقين مطلقا فلم مضت ثم بين ان
فلا يرجع عليها وان شرط لانه شرط باطل حرج ولو صلحها عن نفقة العدة ان بالاشهر
مع وان بالحيض لا للجملة لا تجب النفقة بانواعها المعتدة سوت مطلقا ولو حامله الا اذا كان
ام ولد وهي حامل من مولاه فلها النفقة من كل المال جهره ويجب السكنى فقط لعدته وفيه
معصية الا اذا اخرجت من بيته فلا سكنى لها في هذه العرفة فثبت في وكفاية كونه وتقبل بانه
لا يجزها من طعام وكسوة والفرقة ان السكنى حق الله فلا يسقط بحال والنفقة حق لا يسقط
بالفرقة بمعصية ويسقط النفقة برودتها بعد البت اي ان خرجت من بيته والا فلو جاز فثبت ان لا
انتهى لعدم حبسها بخلاف المرتدة حتى لو لم تخس فلها النفقة الا اذا لحقت بداء الحرب ثم عادت
واثبت سقوط العدة بالمحاق لا بد كما ثبت بخبر وهو يشير الى انه قد حكم بحاقها والا فتعود
نفقة ما بعد ما قبل فقط وتجب النفقة بانواعها على الحامل فقط بعم الا بغيره والحب الفقه الحرفان
نفقة المملوك على مالكة والغنى في مالها حاضر فلو غايبا فلا يجرى ارجح اذا شهد ان فرد
لا وانه ولو كانا فقيرين فالاب بكسوة وتكف وتنفق عليهم ولو لم تيسر انفق عليهم الغريب
ورجع على الاب اذا البسر ذخيرة ولو خاصته الام في نفقة من فوضها القاضي وامره بدفعها اليهم
مالم يثبت خيانتها فذفع لها صابحا وساما وامر من ينفق عليهم وضع صطحا عن نفقتهم ولو نيا
بغيره تدخل تحت التقدير وان لم تدخل طرحت ولو على ما لا يكتفيهم من ذب حرجا لوضاعت رخص
لنفقتهم دون حصتها وفي المنيه اب معسر وام موسرة لوزر الام بالاتفاق ويكون دينها على الاب
ولو ولي من الجدة الموسرة وفيها النفقة على الحرة لا ولادة من الامة ولا على العبد لا ولادة ولو
منزعة وعلى الكافر نفقة ولده المسلم كاجبي وكذا يجب لولده الكبير العاقر عن الكسب كاجبي
مطلقا ومن ومن بلغة العاقر بالكسب وطالب علم لا يتبرع لذلك كذا في الزيلعي والعيني وافق
ابو حامد بعد ما طلبت زمانا كما بسط في القينة ولذا اقيده في الخلاصة بذي مرشد لا
بساكنة اي الاب ولو فقيرا احدى ذلك كنفقه ابوب وعمر به يعني ما لم يكن معسر فليجوز
بالبت تجب على غيره بل يرجع عليه على الصحيح من المذهب الا لام موسرة بحرف
وعليه فلا بد من اصلاح المتون جهره فتزوج ولو لم يقدر الا على نفقة احد ابواب الام
اخر ولولده اب وطفله فالطفل الحق ويقبل بغيرها ايها وعليه نفقة زوجته ابية وام ولده
بل وترويجا وبسيرة ولولده زوجات طفليه نفقة واحدة يدفعها للاب بل يوزعها عليهم
وفي المختار والمليق ونفقة زوجة الامن على ابية ان كان صغيرا فقيرا او ذريته وفي واقعات
المختين اعدوا في ذدي ونجرا الاب على نفقة امرأة ابنة الغائب وولدها وكذا الام على بنية
الولد لم يرجع بها على الاب وكذا الاب على نفقة الام لم يرجع على زوج امه وكذا الاخ على
اولاد اخيه لم يرجع بها على الاب وكذا الام على نفقة الاب وكذا الام على نفقة الاب وكذا الام على نفقة
الاب وكذا الاخ على نفقة الاب وكذا الام على نفقة الاب وكذا الام على نفقة الاب وكذا الام على نفقة الاب

ذلك لا يقول الوصي بعد ما اتفق يقبل قول الوصي لا المنفعة عليه صغير انتهى وفيه قال
اتفق على وعلى عباي وأولادى ففضل قيل يرجع بلا شرط وقيل لا ولو فحق دينه بأمره ومع
بلا شرط وكذا كل ما كان مطاعا من جهة العباد كجارية ومومن ماله ثم ذكر أن الأمر من جهة
السلطان لمصادره لو قال لربل غلصني فوضع المأمور ما لا يخلص قيل يرجع وقيل لا في البيع
يربني وليس على المدا رصاعه فضايل ديانة الألفا نقيت فيجوز كالمرفق الحصة وكذا الظاهر
يجوز على ابقاء الجارية بزيادة ويستاجر الأب من تصرفه عندها لأن الحصة لها والمنفعة
عليه ولا يلزم الظاهر المكت عند الأم ما لم يشترط في العقد لاستاجر الأب أمه لو منكوحة
ولومن مال الصغير خلا فالذخيرة والمجني ومعددة رجعي وجاز في البائن في الأصح حرة
كاستيحا ومنكوحة لولده من غيرها وهي حق بأرضاع ولدها بعد العدة إذا لم يطلب زيادة
على ما تأخره الإجنبة ولودون لغير المثل بل الإجنبة المتفرقة أحق منها بربلي أي في
الأرضاع أما الجارية للحصة فلا كأم وللرضيع المنفعة والكسوة وللأم آخر الأرضع بار
عقد جارية وحكم الصلح كالاستيحا وفي كل موضع جاز الاستيحا ووجبت المنفعة لاشته
بموت الزوج بل تكون أسوة الغرماء لاشته لاشته وبقي على موسر ولو صغيرا يسار
الغفلة على الزوج ونجح الريلي والكمال اتفاق فاضل كسبه وفي الخلاصة المختار أن الكسوة
يدخل بوبه في نفقته وفي البني الفقير أن يسرق من أمه الموسر ما يكفيه إذا لم يوافق
ثم والأمر المنفعة لأصوله ولو أب أمه جارية الفقير لو فادى ابن على الكسب والنفقة لم
اليسار والنفقة لموعده بالسوية بين الأب والبن والبن وقيل كالأثر وبه قال الشافعي والمعتبر
فيما القرب والحرية فلوله بنت وابن ابن أوبنت بنت وأخ المنفعة على البنت أوبنتها
لأنه لا يعتبر لأثر إلا إذا استويا كجد وابن ابن ككارتها الأم حرج كوالده وولد فلي ولده
لترجيح بابت ومالك لا يدين وفي الحاشية لو أم وأب أب تكارتها وفي النفقة له أم وأب
أم فلي الأم ولولدهم وأب أم فلي أب الأم واستشكل في البيع بقوله لأم وعم تكارتها
قال ولولدهم وعم وأب أم هل تلون الأم فقط أم كالأثر احتمال ونجيب أيضا لكل ذي
رحم محرم صغيرا ونحو مطلقا ولو كانت الابن بالغة صحيحة أو كان الذكر بالغا لكن عاثر
عن الكسب بجوز ما تكم وعنه وفلم يزداد في المنفق والمختار أو لا يحسن الكسب جارية أو كونه
من ذوق البسوة وأطالب علم فتر حال من الجوع بحيث يحمل الصدقة ولولده منزل وخادم
على الصواب بدائع بعدد لأثر بقوله تكا وعلى الوارث مثل ذلك ولذا يجز عليه ثم فزع
على اعتبار لأثر بقوله فنفقة من أي فقير له لغوات منفق فاموسرات علمهن إحصا
ولواخرة منفرتين سندسها على الأخ لأم والباقي على الشقيق كارت وكذا لو كان مهن أو
ابن معسر لا يجهل كالميت ليصير وأورثه ولو كان سكاينة بنت فنفقة الأب على الاستفا
فقد لا ذم لها وعنده القعد أي المعسرين بغير المعسر وإن إحصا فيها يلزم الموسر من ثم
الكل كذا أم وأخوات منفرقات ولأم والشفقة موسر تان فالنفقة عليها أرباعا والمعتبر

فيما الرجم المحرم أهلية الأرض لا حصقة إذ لا يتحقق إلا بعد الموت فنفقة من الدخايل ويرحم
على الخالد لا نهجهم ولو استوا في المحرمية حكم وخالف من جهة الوارث للحال ما لم يكن معسرا فيجعل
كالميت وفي النفقة يجزى لا بعد إذا غاب الأقرب وفي السراج معسر له زوجة ولزوجة
أخ موسر أجبر أخوها على نفقتها ويرجع به على الرفح إذا أبصر انتهى وفي النفقة إنما
هي على من رجم كامل ولذا قال القهستاني في قولهم وابن العم فيه نظر لأن له نفقته بجرم وكذا
في ذي الرجم المحرم فانهم ولا نفقة بوجبة مع الاختلاف في دنيا الألف زوجة والأصول
والفرع علوا أو سفلوا الذميين لا المحرمين ولو استامين لا ينقطع الأرض ببيع الأب
له ولاية المصروف إلا الأم ولا نفقة أخاويه ولا القاضى لجماعه عن أمه كغيرها في المص
جماعا لا عقاره فيبيع عقار صغير ويجوز اتفاقا للنفقة له ولزوجة وأطفاله كما في المنه بحتا
بعد رجاء لا نفقة ولا في دين له سواها لمحا لمة دين النفقة لساير المدون من فضا لا
سروغ الأب كونه لواقف الوديعة على بوبه وزوجة وأطفاله بغير أمره مالك أو قاضا كذا
والأفلاخما أن السحنا ناكلا لا يرجع وكذا لو تخمرا له في المدفوع البه لا يوصل إليه
عز نفقة والأبوان لو انفقا ما عدهما الغائب من ماله على أنفسهما وهو من جبهة أي جبر
النفقة لا يضمنان لوجوب نفقة الولاد والزوجة قبل القضا لو ظفر بجنس حقه فله
خزفه ولذا قضت في مال الغائب بخلاف بقية الأقارب ولو قال الأب نفقة وانت موسر
وكذا الأب حكم الحال يوم الخصومة ولو برضا فبنته الابن خلاصة فنفقة غير الزوجة
مزاله الإيلي والصغير وضعت مدة أي مدة شهر فأكثر سقطت لمصولا لا استفا فيما مضى
وأما ما دون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فقير دنيا بالقضا إلا أن يستدين بغير الزوجة
بأمر قاض فلولم يستدين بالفعل فلا يرجع بل في الذخيرة لو كمل أطفاله من مسئلة الناس
فلا يرجع لأمرهم ولو أعطوا شيئا واستدان شيئا أو نفقة من ماله أخرجت بما زاد قانية
ونفق منها غدا في البحر المبسوط لكن نظروا في النهي بانه لا اثر لانفاقة مما استدان
حتى لو استدان ونفق من غيره وفيها استدان لم يسقط أي انتهى فلو مات الأب ومن
عليه النفقة بعدها أي الاستدانة المذكورة فهي أي النفقة دين ثابت في تركته في الصحيح
بحر نقل عن التبرازية في صحيح ما يجالعه ونقله المصنف عن الخلاصة قابلا ولولم يرجع حق
مات لم تأخذها من تركته هو الصحيح انتهى ملخصا فامل وفي البدائع الخمس من نفقة القرب
المحرم يضرب ولا يحسن لغواتها بمعنى الزمن فستدرك بالضرب وقوله في النهي بحتا ما لا يورث
الشهر لعدم سقوط ما ذكره كأم ولا يصح الأمر بالاستدانة ليرجع عليه بعد لمعدته
النفقة بانواعها المحلولة من نفقة وإن لم يحكمه كربة كونه بخلافه وفي النفقة نفقة البيع على
المابيع ما دام في بدنه هو الصحيح واستشكل في الخبر بانه لا ملك له بربة ولا نفقة فيلحق
أن يلزم المشتري فإن اشترى مني في كسبان قد ران كان صحيحا ولو عر عارف بضاعة
فيخرج نفسه كعين الشياجر والأكولة من رنا وأجارت لا يورثها أمه القاضى

بشيء وقال لا بعد القاضى وبه يفتى ان محله لا كدبر وام ولد لزم بالانفاق لا غير عبد
لا ينفق عليه مولاه اكل واحد من مال مولاه قدر كفايته بلا رضاء وان عجز عن الكسب
اولم باذن لبيته والا لا ياكل من لوقته عليه مولاه لا ياكل منه بل يكتفى بغيره حتى وفاته سا رعا
في عدا وداية في ايديها يجبران على نفقته نفقة المفصوب على العاصب ان سرده
الى مالكه فان طلب العاصب من القاضى الامر بالمنفقة او البيع لا يجيبه لانه مفصوب عليه
ولكن ان خاف القاضى على العبد الضائع باجماع القاضى لا العاصب واسلك القاضى ثمة لما كره
طلب المودع اوله الا ان اوله شريكى عبد غاب احداهما من القاضى الامر بالمنفقة على عبد
الوديعة ونحوها لا يجيبه لولا تاكلم المنفقة بل يخرجوه ويقف منه او يبيع منه ويحفظ منه لولاه
دفع المضرر والمنفقة على الاخر والراهن والمستقر والمكسوة فعلى المغير ونسقط بعقده ولم
نرنا ولم نر من المال خلاصة دابة مشتركة بين اثنين امتنع احدهما من الانفاق لغيره القاضى
لا يفسق شريكه مجرد وفيها ولو لم يبيع واما بالانفاق على ما يمد يده لا نقض على ما
الذهب للمرى عن تقديس الحيوان واصناعه المالدوع الثاني مجبر رجح الطحاوى والكمال وبه
فالت لائمة الثلاثة ولا يجبر في غير الحيوان وان كره تقيع المالك لم يكن لشريكه كامر
قلت وفي الجوهرة وان كان العبد مشتركاً فامتنع احدهما النفق الثاني ورجع عليه بقتل الم
شعاً للمجر من الخلاصة النفق الشريك على العبد في غيبة شريكه بلا اذن الشريك والقاضى
فهو مطروح وكذا النخل والزروع والوديعة والقطنة والدار المشتركة اذا استمرت **كتاب**
العقود ميزت الاسقاطات باسمها اختصاراً فاسقاط الحق عن العضا عفو وعما في الذمة ابرار
وعن المضع طلاق وعن الرق عتق وعنون بر لا بالاعتاق ليعم نحو استلاده وملك قريب
مولاة الخراج عن المملوكية من باب ضرب ومصدرة عتق وعتاق وشرا عبادة عن اسقاط
المولى حقته عن مملوك بوجه مخصوص يصير المملوك به اى بالاسقاط المذكور من الاخر وكذا
اللفظ الحال عليها وما ينفق بمقامه لملك قريب ويدخل في اشتري سلفها والخراب وصفته
ولجنته لكفارة وسباح بلانية لانه ليس بعبادة حتى يصح من الكافي ومندوب لوجهه لجله
عتق الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير وشرا وتب الظاهر نعم ومكروه لغلقه وخبر بل
كفى للشيطان ويصنع من حر مكلف ولو سكران او سكرها او خطيا او عريضا ولا يعامل به مملوك
كقولنا لغا صلب المالك والبايع المشتري اعتق عدي هذا واثار الى البيع عتق لاس من صبي
وسقوته ومدهوش ومبرم ومعنى عليه ومجنون ونائم كما لا يصح طلاقهم ولو اسدهم حالة
حر اذ اوقال واثري في دار الحرب فلو علم ذلك فالقول لبق ملكه ولو رويته ككاتب ونحو
عتق الخوا اذا ولدته لستة اشهر فاكثر ولو اقل فاصح ولو اوصافه المية كان مكنته والى
سببه كان اشتريته فانت حر مجنون ان مات سورق فانت حر لا يصح لان الموت ليس
سببا للملك ومن لطائف العقول قوله لاسان مات ابي فانت حرة ضاعها لاسانم كذا فقال
ان مات ابي فانت ساقية فانت لاب لم تطلق وان لم تطلق ظهر به وكان لا للملك

بنت

بنت مقارنا لها بالوت فامل هي بختلية سوا وصفه مكانت حر او عتق وعتق وعتق
او حرم ولو ذكر الحرة فقط كان كناية او حرم بغير حر كان وعتقتك او عتقتك انفق الاصح
وهذا سولاي وانا بنى يولاي او يامولان يخلون انا عتقك في الاصح وابحر او باعق
ولو قال اسرت الكذب او حرم من العمل دين الا اذا سماه به واسمه اذا ناداه بمزاده بالبحنة
كما انزاد او عكس بان سماه بانزاده ناداه بالعربية باحر عتق لعدم العملية كذا اسك خروجه
خر ونحوهما كما يعبر به عن البدن كما مر في الطلاق ولو اضا فخر شام كثلث عتق ذلك العذر
لغيره عند الامام كما سيجي ومن الصريح قوله لعبدك انت حرة ولا منه انت حر طائفة ومنه
او يملك نفسك فيعتق سلفا ولو سركذا ان توقف على القول فخرج ومنه المصد ونحو العتاق
عليك وعتقتك على فيعتق بلائمة ولو سركذا وجب له فيعتق لولا وجوبه لكفارة ظهريه وفي البيع
قوله لما عتق عبدك فاما براسنا ان نعم لم يعتق ولو سركذا من هذا العمل عتق قضا ولو عتق
قال باسالم فاجابه غام فقال انت حر ولائمة عتق المحب ولو قال عتقت سالما نقضه
وفي الجوهرة قاله لا يجنس العربية قل لعبدك انت قتال عتق قضا ولو قال اسرك واسر
بالا فانت لا يعتق والشون عتق لانه وصف لاشيئ وبكنايته ان نوى للاعتاق كذا سلك
في عليك ولا سبيل ولا سركذا خرجت من ملكي وخليت سبيلك وكفارة لاسنة قد اطلقتك وانت
عتق اول وجهه اطلق من فلانة وهي مطلقه يعتق وتطلق ان نوى بغيرها وفي الخلاصة قال العبد
انت غير مملوك لا يعتق وقاس عليه في البحر لا ملك لي عليك لكن نازعتني المهر ويبيع بغير هذا
ابن ابي نعيم للاصغر سنا من المالك والا كره كذا هذا ابي اوصى وهذه ابي وان لم يصح
لذلك ان سولم العتق لانهما صريح لا كناية ولذا اجابوا بالباخرها لنفسها فان صلح او حرم اشبه
في مولدهم وليس للمعا بلاب معروف بنت النيب ايضا ما لم يقل ابي من الزنا يعتق فقط وهذا
بشرط تصديقه فيما سوى دعوى النبوة قولان ولا نصير اسما ولد ولو قال لعبدك هذه
بنتي او لاسنة هذه ابنتي افتقر للينة وفي هذا خالي او عتي عتق واسي لاسالم بنون النسب يعتق
بباني وباني وباني ولا سلطان لي عليك ولا ب الفاظ الطلاق صريحة وكناية بخلون
عكس كما مر ان نوى قيد لاجرة لوقفه في المدا علو للينة كان نقلا من الكمال وكذا انفى
السلطان كما رجح ابن الكمال واقره في البحر وكذا انت مثل الحر يعتق به البينة ذكره ابن الكمال
وعنه الا في قوله اطلقتك ولو لعبدك ففتح امره يدك او اختارى فانت عتق مع البينة فهو
من كليات العتق ايضا ولا بدع بدائع ويتوقف على القول في المجلس وكذا اختار النقي او
امر عتق يدك وان لم يجتزئ للينة لانه تمليك كالطلاق ولا عتق بخواتم عتق حرام وان نوى
لكن يكفى بوضها ويصح ايضا بقوله عدي وجماري او جاري حر كما رجح ابن امرته وبهذه
او مجرد قال احد كاطاق طلقت امرأتك لا زوجي بين امرته وامته الحرة والميتة جوهرة ونحو
ويصح ايضا بملكه دى لحم حرم اى قريب حرم يتكلم به ولو شقضا فيعتق بقدره عنده
او حله كشر وسر وجهه اسد الحاصل منه ولو للمالك صبي او مجنون او كافرا في دارنا حتى لا عتق

وطقت لا بد بكل عين من سبب الحث في الاخرى بخلاف ما لو كانت الاولى بالبداهة العوض لا بد
تحت الحكم ليكذب به في الاخرى ومن ملك قريبه بسبب ما سعى رجل اخر عن غفلة بلا ضمان
علم الشريك بغرامة او اعلى الظاهر لان الحكم يدار على السبب والشريك ان يعقوب وليس
اما لو ملك مستولدا بالتكاح مع اخر فيضمن خطه شريكه لكونه ضمانا تملك فان استترى
نصفه اجبى ثم القريب باقية فلما ان يضمن المشتري موصرا وليس في العبد هذه ساقطة من نفع
الشيخ وان استترى نصف قريبه ممن يملكه كله لا يضمن لما بعد مطلقا كذا في العله وقيد
بملكه لا بد لو اشتراه من احد الشريكين لزمه الصمان اجماعا للشريك الذي لم يبيع لو المشتري
موصرا عدي من ثلاثة ورد واحد ونحوه اعقده اخر وموصرا في ضمن السكك الذي لم يبيع
ولم يجد ومدة ان شاء ثلث بتمت فشا ورجع بها على العبد لا معتقة لان المدبر ضمان بقاء
وهو الاصل وضمن المدبر معتقة ثلثه مدبرا لا ما عتقه المدبر من مثله فشا لمعتقة بتدبيره ونحو
ان قيمة المدبر ثلثا بتمت فشا والوكيلين العتق والمدبر ثلثا ثلثاه المدبر وما بقى للعقوب
لعتقه هكذا على ملكها لو قال هي ام ولد شريكي وانكر شريكي ولا بد من ثلثه يوما وثلاثة
بل حذمه يوما علما بقراره ونفعها في كسبه والا فلي الشكر وجاها موقوفه ولا فيزاد
ولدا الا ضرورة اسلام ام ولد المضري وقومها ما ثلث بتمت فشا فلو يضمن عتق اعقدها اشتري
بان ولدت فادعياه وصارت ام ولدها فاعتق احداهما لم يضمن وكذا لو ولدت فادعاه احداهما
ثبت نسب والامان ولا سعيه خلا فلهما وانما يضمن الجناية اجماعا فلو قربها الى سبع فاشترى
ضمن لا ضمان جناية لا عيب ولذا يضمن الصبي الحر بملكه بل على لو قال لعبد من عبده من ثلث
اعبد لياحد اخر فخرج واحد ودخل اخر فادعاه لولا احد اخر فادعاه حيا يومه بالبيان
وان مات بلا بيان عتق من ثبت ثلاثة اربعة نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني وعتق من
كل من غيره نصفه لثبوت بطريق القربى والضرورة فلم يبعد وان صدر ذلك المذكور
مرضاة وضاف الثلث عنهم ولم يجز وارثه وقيمتهم سواء تم الثلث بينهم كما بان من اجل عتق
سبعة اسهم كسها العتق لاختصاصه الى مخرج لدا نصف وربع واقله اربعه فقول بسبعة
نك المال وعتق من ثبت ثلثه من سبعة ويسعى في اربعة وعتق من كل من غيره سهما ويسعى
في خمسة فبلغ سهام السبعة اربعة عشر وسهام الوصايا سبعة لثبوتها من الثلث وان
طلق لسوء التلون كذلك ومهر من سوا قبل وعلى بقيد البقرة سقط ربع مهر من خريجه ولا بد
انما من ثلثه ومن دخلت لان بالاجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفها
بين الخارجه والثابتة سقط ربع كل ثم بالاجاب الثاني سقط الربع منصفها بين الثابتة
والداخله واما المهرات لمن ربع او ثمن فلا دخله نصفه لانه لا يراى اجماعا الا الثابتة
والنصف الاخر من الخارجه والثابتة نصفان لعدم المخرج وعلى كل من عتق الوفا لاجتماع
الا الطلاق لعدم الدخول والوطى والموت بيان في طلاق باين منهم كقوله لا امر بتدبيره كذا بان فولو
احداهما او ماتت كان مبينا للآخر فيقتل وكذا القتل لا الطلاق هل التهديد بالطلاق كالطلاق

كالعرض

كالعرض على البيع كالباع لم اوه كبيع ولو فاسد او موت ولو قبض العبد نفسه وتحرر ولو معلقا
وتدبر ولو مقيدا واستيلا وكذا كل تصرف لا يبيع الا في الملك ككتابة واجازة وانما يرفع
ورهن وهبة وصورة ولو عتق مسلمين ذكره ابن الكمال لان المساومة بيان هذه اولى بل يفتقر
بما يبيع في حق عتق منهم كقوله احد كآخر ففضل ما ذكره ابن الكمال لان المساومة بيان هذه اولى بل يفتقر
هذا عتق الاخر ثم ان قال لم اهن هذا الاول ايضا وكذا الطلاق بخلاف الاخر واختار ولو
جن احدهما فعين الجاني وعليه الدية دفعا للضرر ولو الجنية لا يكون الوطى وودع عينا باقية
وقال اهو بيان حبلى ولا وعليه الفتوى لعدم حله الا في الملك وكذا الموت لا يكون باقيا في الاجا
اقتضا فلو قال لفلان من احد كذا ابني او قال لفلان من احد كذا ام ولدي فاشترى احداهما لا يضمن
الباقي للعتق ولا للاستيلاء لان الاختار بيع في الحي والميت بخلاف الاثنا قال لامر ان كان
اول ولد لفلان ذكر فاشترى فلو ولد ذكر او انثى ولم يولد والا لشرقا المذكور كحال وعتق
نصف الام والابن لعتقها بتقديم الذكر ورفها بعكسه فتعق نصفها ونسبها في نصف
قيمتها شهد العتق احد حاكميكيه ولو امسك لعت عتدا في ح كونهما على عتق منهم لان يكون
شاهديهما في وصيته وسنها البدن في الصحة والعتق في المرض وطلاق منهم فقتل اجماعا والاصل
الطلاق المهر جرم الفرج اجماعا فيكون حق الله فلا تشترط له الدعوى بخلاف العتق المهر فلا
يجزى عنه لكن لم يجز ان يعق به فالجحفه كما قبل لو شهد ابيد مودة ابي المولى قال في صحة
لغنية احد كآخر على الاصح لشروع العتق بهما بالموت فصار كل ضمنا متعينا وصح ابن الكمال في
نزوع شهدا بعقدها لما ولا يبرق عتق ولوله عبد ان كل اسمه سالم ومجد فلا عتق شهادهما
لمعتقة سماها فنياسها او بطلاق احد من زوجة وسماها فنياسها لم يقبل الجاهل فتح ما
الحلف بالعتق قال ان دخلت الدار وكل مملوك في يومه خرعق من ليجيد دخوله ولولا
سوا ملكك بعد حلفه وقبله لان المعنى يوم ان دخلت فاعبه بملكه وقت دخوله ولذا لو لم يقل
يوست عتق من له وقت حلفه فقط كقوله كل عبد لي واملكه خرعق عتدا وبعد شهر عتق وقت
حلفه لان في واملكه الحال فلا يتنا ولا لا يستقبل حتى لو لم يملك شيئا يوم حلفه باي مئة ودر
بكل عبد لي واملكه خرعق بعد موت من كان له مملوك يوم قال هذا القول لا يكون مدبرا مطلقا
بل مقيدا من ملكه بعده ولكن ان مات عتقا من الثلث لتعلقه بالموت فيصير وصية المملوك
لا يتنا ولا يبيع لانه لا يبيع فلا يعق حلف حاربه من قال كل مملوك لي ذكر فهو حر ولو لم يقل ذكر
لدخول الحال فيعتق الحلف بها وكذا لفظ المملوك والعبد لا يتنا ولا يكتب والمشتك وبنا
المدر والمهر من المادون على الصواب ولو لولي الذكر او لم يولي المدرين وفيما كان
كلهم احرار لم يدين لدفع لحيال الخصيص بالثبوت لزوع حلف لا يعق بعده ككاتبه واشترى
قرضا واشترى العبد نفسه حدث ان بعثت فانت خرفا عتق فاسد عتق وصحبا لا ان حلت
دار فلان فانت خرفه فلو ان دخل عتق وفي ان كلبه لا ان عتق على نفسه ولو شهدنا
فلان انكلم باها جازت ان تجد ركنا ان ارجاعه عند جرحه واطلما الثاني باب العتق على حلف

بالضم وينفع المال اعن عبده على مال صحيح معلوم الجنس والعذر فقبل العبد كل المال في المجلس
 يوم مجلس عليه لو غاب اعن وان لم يولد لا نه معلق على القول لا الادا حتى لو سراد او عجز عن العمل
 واما لو علقه باداة كان لها ديت فانت حرصا وما دالة دلالة وهل يصح تردد في البحر
 لا مكاتب لا نه صريح في نقل الحق بالاداء وهو يخالف المكاتب في عشر من مسئلة ذكرها انفسه
 فقال فلا يوقوف عتقه على قبوله ولا يبطل برده والمولى سبعة قبل وجود شرط وهو الاداء
 ولو باعده ثم اشتراه هل يجب قبول ما باقى بلا خلاف وعق بالتحلية بحيث لو مده المال اخذ
 ولو ادى عنه غيره بغير عا او عجزه بالاداء فلا يلايق لان الشرط ادائه ولم يوجد كما ان عجز
 لو قيد بداهم فادانا بغيرا وكيس ايضا فدفع في كيس اسودا وبهذا الشهر فذفع في غيره واخط
 عننا البعض بطله وادى الباقي وكذا لو ابره او مات المولى واداه الى الورثة لعدم الشرط بل العبد
 بكسب الورثة كالومات العبد قبل الاداء فتركة مولاه بل له اخذ ما ظفر به او ما فضل عنده من كسبه
 ولوا دى من كسبه قبل ان يعلق عتق ورجع السيد بعتله عليه ونعلق ادائه بالمجلس ان علق بان وادى
 لا ولا يبعثه اولاده بخلاف المكاتب في الكل وهو اثم المال دين صحيح يبيع الكفيل به بخلاف
 بدل الكتابة فانه لا تنفع الكفالة به وهذه الموقنة عشرون ويزداد ما في الذخيرة لو علقه بالغ
 فاستقرضها ودفعها لمولاه عتق ورجع الغريم على المولى لان عزما ما المادون لعن بما لحي
 تتم ديونهم ولو استقرض العين فذفع احدتها واكل الاخرى فللغريم مطالبة المولى بها المدة
 بعقبة من بعده بدنية ولو قال انت حر بعد موتى بالغ ان قبل بعهده اى موته فاعتق مع ذلك
 وارث ووصى وقاض عند اشاع الوارث هو الاصح لان الميت ليس باهل للاعتاق عتق
 بالائف والولاء للميت والاولو لا يورثون لا يورثون بذلك ولو حرره على خدمته حقا كاعتق
 على ان يخدم سنة فقبل عتق في الحال وفي ان خدم سنة فانت حر لا يعلق الا بالشرط فلو
 خدعها قبل منها او عوضه عنها او قال ان خدمتني واولادى فانت بعين واولاده لا يعلق لان
 ان التعليق وعلى المعاضة وخدمة الخدمة المعروفة بين الناس مدته اما كانت فانت حلت
 او مات هو ولو حكا كسر ومولاه قبلها ولو خدم بعضا فنجسا به بحجب قيمته عليه فتؤخذ منه
 للورثة ومن تركته للمولى وعقد بجل قيمته خدمته وبه ناخذ حاوى وهل نفقه عباله
 لو دفع اعل مولاه في المدة كالموصوله بالخدمة او يكتب للانفاق حتى يستغنى ثم يخدم
 كالمصير في البحر الثاني والمص الا وكسب عبده سنة بعين بعتك نفسك هذا العين
 فهلك او استخف تحت قيمته وعند بجل قيمتها ولو قال رجل لمولى انه اعنك امك بالغ
 على ان تزوجنيها ان فعل العتق وابت الكناح عتقت بجانا ولا شئ لى على امره شرط
 المبدل على العتق في الطلاق لا الاعتاق ولو سراد لفظ عتق تسم لالف على قيمتها ومهرها اى
 شئها لقيمة الشرا فضا وكذا ان حب حصته ما سلم اى القيمة واستقصا حصته المهر فلو تكت
 القا بل حصته مهر مثلها من الالف مهرها فيكون لها في وجهه جميعه وتركه وما اصابها
 في الاولى هدر وفي الثانية لمولاه باعتبار نصفه الشرا وعدم عتق المولى امته على ان

ترجمه

ترجمه بنسبها من وجه فلها مهر مثلها وجزء الثاني اخذ بفعله عليه السلام في صفة فلكا كان
 السلام بخصوصه بالكناح بلامهم فان ابنت فليها السعاية قيمتها انفا فوكلا لو اعقت المرأة عبدا
 ان يكتبا فان فعل فلها مهرها فان ابنت فليها قيمته ولو كانت المقتنة على ذلك ام ولده فقبلت
 فان ابنت كسحا فلا شئ عليها خاتمة لعدم تقويم الولد فزع قال اعن عتق عتق عبد او انت حر
 فاعتق عبدا جديدا لا يعلق وفي ادلى يعلق لانه ادخال في ملكه فيكون مراضيا بالزيادة
 واما العتق اخراج لان كسب المولى باب التبدل هو لو غلبت الاعناق عن دبر وهو ما قصد
 الموت وشرعا فليق العتق بمطلق موته ولو معنى كان من الى مائة سنة وخرج بقيد الاطلاق
 المذهب المعتمد كاسيحي ومجوبة فليقتل بموت غيره فانه ليس بتدبير اصل بل تعليق بشرط كذا
 او شئ او ان مات او هلك او حدث في حادث فانت حر او عتق او معلق او مات حر برضى او انت
 مديروا ودرتلك سراد بعد موتى او لا او انت حر يوم اموت اريد به مطلق او ان لا يمتد فان
 تزوج النكاح رجع وكان مفيدا او ان مات الى مائة سنة مثلا وغلب موته قبلها هو المختار لان
 كالكاتبين لا محالة وفاد بالكان عدم الحصر حتى لو اوصى عبده لبسهم من مال يعلق بموته ولو يجر
 والمرة لا ينجى ذكرناه في شرح الملتقى في سر عتقه فانه يبيع على حاله كالمارة بعتق
 وهو لا يبطل بجنون ولا رجوع بخلاف الوصية برفقه لانه ان شتم جن فانت بطل ولا يقبل التبدل
 الرجوع عنه ويصح مع الاكراه بخلافه فالتدبير كوصية لا في هذه التلوات اشياء ويزاد مدبر
 السنية ومدبر قتل سيدة فلا يباع المدبر المطلق خلافا للشافعي فلو نفق بعتها بعتها بنفسه
 وهل يبطل التدبير قبل نفق نعم لو نفق بطلان بعه صار كالحر ولا يوجب ولا يرهص
 بشرط واقف الكتب الرهن باطل لان الوقت في يد مستميره اما نه فلا ياتي الا بالاشتيا
 بالرهص به بحر ولا يخرج من الملك الا بالاعتاق والكتابة بغير الحرة ويستفحق في باسه
 والحيلة لم يدبر التدبير على وجه بملك ببعده ان يدبره بمقتد كان مت وانت في ملكي او ان
 بعيت بعد موتى فانت حر ويستخرج المدبر ولو ساجر ويكسح والامة نوطا وتكسح حبرا
 والمولى الحق كسبه وارثه ومهر المدبرة لبقا ملكه في الجنة وبموتيه ولو حكا كسحا ندر مته
 اعن في اخر جزء من حياة المولى من ثلثة اى ثلث ماله يوم موته الا اذا قال في صحته
 انت حر ومدبر ومات بجهل لا يفتق نصفه من الكل ونصفه من الثلث حاوى وسعى بحسبة
 ان لم يخرج من الثلث وفي ثلثه لان عتقه من الثلث ان لم يترك غيره وله وارث مالم يخرج
 اى التدبير فان يكن وارث او كان واجاه عتق كله لانه وصية ولذا الوقل سيدة سعى
 في قيمته كمدبر السنية ولو قتلته ام الولد لاشئ عليها كاسيحي في المهرمة وسعى في كله اى كالمقيمة
 مدبر بجنون وهو ككاتب وقالا اخر مدبول لو المولى مديونا بجنون فلا بد من الشرا بكن فلا يخرج
 خيار ان العتق فان ضمن شركه فانت سعى في نصفه بخار وولد المدبرة يدبرها مطلقا
 مدبرا ما القيد فلا يبعثها وذكر المص في البيع الفاسدان ولد المدبر كايه فقال واما تدبير
 المحل فكعقته ولو ولدت المدبرة من سيدها فمهر ام ولده وطل التدبير لان من الثلث والا

وعندى يوسف يجوز بمقتضى المذهب لا فعد
 الخ عبد اسلم في عتق صبيته فاجيب من
 فافهم بان كان الى على السلام
 مهر صبيته
 جاز
 باب التدبير

ومن ان كان اقوى وينجح ويذهب وذهن المدبر المقيّد ان قال لانا مت من سرقى ورجعنى
اولا عشر سنين مثلا ما يقع غالباً وان مت وعشت اوكفنت وان مكنت وقطعت خلوا في الزمان
ورجعت لكمال اوانت خير بعد موتى وموت فلان عالم ميت فلان قبله صغيره مطلقا اوانت
خوب بعد موت فلان كما في الدرد والكنز وسرده في البحر بما في المبسوط وغيره من ان ليس تدبر
بل قبله حتى لو مات فلان فالقوى حتى عتق من كل المال ولو مات القوي ولا يطلع الغليل
ويحق المقيّد ان وجد الشريعة بان مات سفره او حرضه ذلك كعتق المدبر من المكنت لوجوه الا
لموت قال ان مت من مرضى هذا فهو حر فقتل لا يفتق بخلاف ما لو قال في مرضى فغزو
بين من وفي ولولاهم فقول صدعا او يعكس قال مجر هو مرضى واجد بجيشي وقيمة المدبر
المطلق تلك قيمته فبانه يفتق والمدبر المقيّد يعزم قتاده وفي الحاله يفتق فيها عنها صح
قال بعده انت خير منى منى شهر فبات بعد شهر عتق من كل المال في المجتبي ولولاه بعد
في الاصح شرح قال من يعز اعترفا غلاما بعد موتى ان شاد الله تعالى مع الايصا وفيه مخرج
بعد موتى ان شاد الله لم يعز لان الاول امر والاستغناء باطل والثاني ايجاب فصح الاستغناء
باب الاستغناء هو عتق طلب الولد من زوجته او امته وحضه العتق بالثاني اذا ولدت
ولو سقطت الامه ولو مدبرة من سيدها ولو باسدها في امته فخرجها باقراسه وبنيها انت
يشهد لئلا يسترى ولده بعد مائة ولو ساقلا كقولهم جملها اوما في بطنها منى كما سسر
في ثبوت النكاح وهذا قصدا اما دانه فيثبت بلا دعوى كاستلاد معنوه ويجوزون وهما
اولدت من زوج وزوجها ولو ساقلا كقولهم جملها اوما في بطنها منى كما سسر
او بعضا منى ام ولد من حين الملك فلو ملك ولدها من غيره فله بيعه وكذا الراسول لدها ملك
ثم استحققت او لحقت ثم ملكها فان عتق ام الولد يتكر الملك كالمحارم بخلاف المدبرة
والمسولة حكمها كالمدبرة وقد مر الا في ثلثة عشر مذكورة في فروع الاشياء والبيع
الفا من البحر منها انها تفتق بموت من كل مال المدبرة من ثلثه من غير سعاية والمدبرة
شقي ولو قضى بخوا زبها لم ينهه بل يتوقف على قضاء فاضل اخر امضا وابطالا وخبره
وينه في المدبرة كما مر وان ولدت بعده ولدا ثبت نسب بلا دعوى ان لم يحرم عليه بخو
نكاح او كتابة او وطى ابنة او المولى امها لم لو ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت الا دعوى
في المزوج فلا يثبت بل يفتق عليه بدعوى ولولا قل من ستة ثبت بلا دعوى عند النكاح
لنذبا سبها قبله بخروج قدسناه في نكاح المطهرة وثبوت النسب كعتق بغيره من
عز لو وقف على لعان لان الفرائض اربعة ضعيف لامة ومتوسط لامة ولولاهم حكمها ونفذ
للمكسوة فلا يفتق الا باللعان والاقوى للمعتدة فلا يفتق اصله لعدم اللعان الا اذا فقه
قاضي عن جرحي يرى ذلك فيلزم باللعان او نقلا وله الزمان وهو ساكت كما مر في اللعان لانه
دليل الرضا بخلافه يفتق بغيره في هاتين الصورتين اذا سلمت ام ولد المدعي منى اكا في
احد مدبرته مسكين عرض عليه الاسلام فان اسلم فمولى له ولا يست نظر للمعاين لان

المدعي والمدعي يوم القيمة اشده من حضرة المسلم في ثلث قيمتها فتد وعقت بعد ادائها القيمة
ان قد رها القاضى وهي مكاتبته في حال سعيها الا في صورتين بلا سعة الى الرق لو عجزت اذ لو
سرت لا عتدت ولو مات قبل سعيها رها ولدا ولدت في سعيها سعيها عليها ولا عتقت
يجانبا لانه ام ولد وكذا حكم المدبر فيسقي في ثلثي قيمته ولو اسلم المدعي عن الاسلام عليها
اسلم فيها والا امر ببيعها بخلها من يد اكا فزكوه مسكين وان ادعى ولامة مستزكة ولو مع
ابنة ثبتت نسبته وولدا فزكوا او مريضا او مكاتبته لانه عجز فله بيعها وهي ام ولده وضمن يوم
العلوق نصف قيمتها ونصف عتقها ولو عتقها الا في ثلثي قيمتها ولدا لا يذ علوق الا اصل وان
ادعاه معها او جعلها اسيرة وقد استويا وقت الدعوة لا العلوق وفي الاوصاف فهو بينهما
لأنه اسيرة قدم من العلوق في ملكه ولو نكح اب وام مسلم وحر وذى وكتا على ابن
وزى وعبد ومترد ومجوسى ثم لا يثبت نسب ولدان بلا دعوى لحرمة الوطى كما مر وهي ام
ولدها ان حصلت في ملكها لا لولاستر باجابه لانهما دعوى عتق فلولاه لها وبارعا احدهما
يعين نصف قيمته الولد لا العتق وعلى كل نصف عتقها ونقاصا الا اذا كان نصيب احدها اكثر
فأخذ منه الزيادة لان المهر بقدر الملك بخلاف الشقة والارث والولا فان ذلك لها سوية
وان كان احدها اكثر نصيبا من الآخر لعدم تجزئ النسب فيكون سوية لعدم الاولوية
وبقيع الارث والولا وورث الابن من كل ارن كامل وورث ابنته ارن
واحد وكذا الحكم عند الانام لو كثر ولوفسنا ونما في البحر وفيه لو مات احدها
او عتقها عتقت بلا شئ قلت فالعتق انما يجزى في العتق لا في ام الولد بل يفتق
بعضها بعتق كلها اتفاقا مجتبي فليفتق جارية بين رجلين ولدت فادعاهم احدها واعقد
الآخر وخرج المكلمات منهما معا فالدعوى ان لا يستنادها للعلوق خاتمة ادعى ولامة مكاتبته
وصدق المكاتب لزم النسب بقضاء كدعوى ولد جارية الاجنبي اما ولد مكاتبته فلا يشترط
نصفه فيها كما سيجي ولزم المدعي العتق وقيمة الولد يوم ولد وسقط الحد عنه الشبهة ولم يصح
ام ولده لعدم ملكه وان كذب المكاتب لم يثبت النسب بلحج على نفسه بالعقد ولدت منه جارية
غيره وقال عليها المولاها والولد ولدى صدقة المولى في الاحلال وكذا في الولد له
يثبت نسبته فان صدقة فيها جميعا يثبت والا لا وول الزبلى ولو صدقة في الولد يثبت
اي مع صدقة في الاحلال فلا مخالفة كما لا يخفى ولو ملكها او ملكه بعد كذبها اي
المولى ولو مكاتبته يوما من الدهر ثبت النسب ونصير ام ولده ان ملكها لبقا اقزاره ولا يستند
جارية لصلها يوما واحدا او اعراسه وقال طفت حلها في قلحة الشبهة ولاشبه الا ان
يصدق فيها وان ملكها يوما عتق عليه وان ملك امه لا نصير ام ولده لعدم ثبوت النسب وكذا
ذكره المصنف للمزبلى كعتق نقلها في نكاح الرقيق عن المدرس والخاتمة ان لو ملكها
بعد كذبها يوما ثبت النسب لبقا الاقزاره وقد ربح في الخاتمة ثوبا ماتت فولدت فلها لم
ام ولد وان ملك الولد عتق وفي الاشياء لولا كعتق لامة من الزنا عتقت ولو اختل لامة

فروع اسرار على امته ولا نصيرهم ولد بملكها لطفه ثم يترق بها اوقا بموسيتها في عرضها
 ان هناك ولدا وحيد يفتن من الكل ولا في الثلث وما في يد هالمولى اذا اذاعها بغير
 في الجحيم استحسن حين ان يترك لها الحقة وفتنص وتفتن ولا شئ للمدرك
الايمان ما سبب عدم تأثير الحزب والاكراه وقدم العناق لشاكلة للطلاق في الاستقام
 والمساواة لليمين لغة القوة وشرا عبادته عن عقد قوي به عن الحالف على الفعل والترك
 ففضل التعليق فانه يبين شرعا الا في جنس مذكورة في الاشياء فلو حلف لا يفعل خشي
 بطلاق وعناق وشروطها الاسلام والتكليف وامكان البر وحكمها البر والكفارة وكرها
 البغض المستعمل فيها وهل يكره الحلف بغير الله قيل نعم للمعنى وعاصمهم لا يذوقوا لاسيما
 في زماننا وجعلوا المعنى على الحلف بغير الله لا على وجوبه ليشته كقولهم بآب وكذا لا يمين
 وهي اى اليمين بالله لعدم تقبل العنوس والمعنوف عزمه لغة فيقع بها الطلاق ويحرم عيني
 فليحلف ولا يردحى يهودى لان كناية عن اليمين بالله وان لم يعقل وجد الكتاب يمين
 عمن يمينه في الاشرار والشارع وكيفية مطلقا لكن اثم الكاير يمينها نهران حلف على كناية
 عمدا ولو عزم فعل وزك كمال الله به حيزا لان في ماض كوا لله ما فعلت كذا عالما بفعله او كالكلام
 ما على الفعل لما يحلفه ووالله انه يكره عالما به عزمه وتقيدهم بالعقل والماضى يتناق
 واكثرى ويا حشرها فقلتمنا للتوبة وثانها لقول لا مواحدة فيها الا في ثلاث طلاق وعناق
 وذا اشياء فيقع الطلاق على غالب الظن اذا بين خلافة وقد اشتر عن المشافهة خلافة
 ان حلف كذا بانظمة صادقا في ماض واحال فالشارق بين العنوس والمعنوف في الكذب وما في
 المستقبل فالمستقبل وحده المشافهة بما جرى على اللسان بلا قصد مثل لا والله وعلى والله
 ولو لا ذلك قال ويرحم عفوته او تراضا وتادبا وكما للمعوجة على ما سئلا كقول الله
 لتايم لات في حال شيامة وتالها منعقة وهي حلفه على مستقبلات يمكنه فمخو والله لا اموت
 ولا تطلع الشمس من المغرب وهذا القسم في الكفارة لا يذوقوا وحفظوا ايمانكم ولا يقصود
 بحفظ الا في مستقبل فقط وعند الشافعي يمكن في العنوس ان حلف وفي اى الكفارة سرفع
 الاثم وان لم توجد منه القوة عنها سبها مع الكفارة سريحة ولو الحالف مكرها او مجبورا
 او ذاهبا او ناسبا او ساهبا بان حلف ان لا يفعل شئ سبى لحلف فيمكن سريانه فخره واخره
 اذا فعل المحلوف عليه يميني لحرف ثلاث من لم يزد حلفه اليمين في اليمين لا في الحلف
 فيحلف بفعل المحلوف عليه مكرها خلافا للشافعي وكذا يحلف لو فعله وهو معني عليه ويجوز
 فيكفر بالحلف كيف كان والعنيم بالله تعالى ولو رفع الهام ونصيرها او صدقها كما يستعمله الاثراك
 وكذا واسم الحلف انصاري وكذا اسم الله عند محمد ومحمد في البحر بخلاف ما يكره
 اللام الا اذا كسر الهاء وقصد اليمين او باسم اخر من اسم الله ولو شتر كما تقول الحلف ب
 ولا على المذهب كالحرف والرحيم والحليم والعليم وسالك يوم الدين والصلوات الخالب والحق
 سرفا لا سكر كما سبى وفي الجحيم لو نرى بغير الله غير اليمين دين او وصفت بحلف ما عرفنا

من صفاته تصانفة ذات لا يوصف بعندها معرفة الله وحله له وكبرياءه وملكوته وجبروته
 وعظمته وقدرته او صفته لعل يوصف بها وبغضها كما لعقب والرضا فان لا يثبت سببية على العرف
 فما يعرف الحلف به فيمين وما لا فلا لا يثبت بغير الله تعالى كالمبني والقران والكعبة قال الكمال
 ولا يميني ان الحلف بالقران الا ان متعارف فيكون يميننا واما الحلف بكلام الله فذو ربح العرف
 وقال العيني وعندى ان المعصية يمين لاسيما في زماننا وعند الثلاثة المعصية والقران
 وكلام الله يمين شراد احمد والسبي ايضا ولو نبراس لحداه فيمين لجماع الا امن المعصية الا ان
 يبراهمه بل لو نبراس من نبره يمينه كان يميننا ولو نبراس من كل اية فبها ومن الكتب لا يمين في حجة
 وكره البراءة قايما بعددها ويرى من الله ويرى من رسول الله ورسوله ولو نبراد والله يمينه
 منه فاربى من الله فاقسمه يمين واحدة ويرى من الاسلام وصومهم بهذا او الصلوة
 ومن المؤمنين او عبد الصليب يمين لا يكره وتعليق الكفر بشرط يمين وسبى انه ان اعتقد
 الكفر بغيره ولا يكفر وفي البحر عن الخلافة والتجريد وتعد الكفارة لتعدد اليمين والمجلس
 واليأس سوا ولو قال عبت بالثاني الاول ففي خلفه بالله لا يقبل وبجدة وعمره يقبل وبه
 معني لا يصل هو يهودى هو نصراني يمينان وكذا والله والله والله والله والرحمن في الاصح والتفق
 ان والله والرحمن يمينان بل وعطف واحدة وهذا معنى الخلف قالوا زى اخاف على من قال
 بيمين وحياتك وحيات رسلك ان يكفر وان اعتقد وجوب البر بيمين بكفر ولو لا ان العامة
 يقولونه ولا يعلمون لقلت انه شركه وعن ابن مسعود رضي الله عنه ان الحلف بالله كاذبا
 احب الي من ان حلف بغيره صادقا ولا يمين بيمينه لم يتعارف الحلف بامن صفاته تعا كرمه
 ولهم ورضائهم وعصبهم ومخاطبتهم وعلا بولعنه وشريعة ودينه وحلوه وصفته
 وسبحان الله ويجوز ذلك لعدم العرف والقسم ايضا بقوله لعمري انى بقاءه واجم الله اى
 يمين الله وعهد الله ووجه الله وسلطان الله ان نوى قدرته وميثاقه ودمته والقسم ايضا
 بقوله اقسم واحلف واعزله واسهله بلغة المضارع وكذا الماضى بالاولى كما قسمت وحلفت
 وعزمت واليت وشهدت واذا لم يقبل باهنا اذا علموا بشرط وعلى ذلك فان نوى بلغة المذتر
 توبة لزمته والا لزمته الكفارة ويستضع وعلى يمين وعهد وان لم يصف الى الله اذ علمته
 بشرط يجزى والقسم ايضا بقوله ان فعل كذا فهو يهودى ونصراني او فاشهد واعلى بالشر
 او شريك الكفار او كافر فيكفر بيمينه لو في المستقبل اما الماضى عالما بخلافه فعنوس واختلف
 في كفرة والاصح ان الحالف لم يكفر سواء علمه بما حلف وات ان كان عنده في اعتقاد انه
 يمين وان كان جاهلا او عنده انه يكفر في الحلف بالعنوس وبما شتره الشرط في المستقبل يكفر
 بيمينه كرضاء الكافر بخلاف الكفر فلا يصير مسلما بالتعلق لا يترك ما بسطة المعنى في قتادة
 وعلم يكفر بقوله الله يعلم ويعلم الله انه فعل كذا ولم يفعل كذا كما قالوا لاهدى
 لكفر نعم وقال الشافعي الاصح لا لا يذوقوا ترويج الكذب دون الكفر وكذا لو وطى المعصية
 قابله ذلك لانه لم يزوج كذبه لاهانة المعصية بجحيت وبها شهد الله لا اصل يستغفر بيه

ولا كفارة وكذا الشهدك واشهد ملائكتك لعدم العرف وفي التفسير ان فخذت كذا فلما اذ
السماء يكون بينا ولا يكون وفي فاما برى من الشفاعة ليس بيمين لان منكرها يستدعي لكان فخذت
فصل في وصايا هذا الكافر وما مضى في اليهود فبين ان اسرا به لقرينة لان اسرا للشوايب
وقوله من هذا مجزى قوله لاني لا وضعا الا اذا اسرا به اسم الله وحق الله والخيار في الاختيار انه
يمين للمعروف ولو باليمين اتفاقا بجر وحرمة وجرمة شهر الله وجرمة لا المال الله وحق الرسول
او اليمان او الصلوة وعذابه وثوابه ورضاه وبعثه الله وامانة لكن في الخائبة امانة الله بين
وفي الزمان نوى العبادات فليس بيمين وان فعله ففعله غضبا وسخطا وبعثه الله وهو سران او
سارق او شارب جزا وكل من لا يكون منهما لعدم التقاريف فلو غور هل يكون مينا ظاهر كلامه
فهم وظاهر كلامه الكمال لا وتمام في النهرو في الجرم اسباح للضرورة لا يكون مسخلة كدم وخبر
الا اذا اسرا الخائف بقوله حقا اسم الله تعالى فبين على المذهب كما صحح وفي الخائبة ومن خروفا والار
والباد والشاء ولان القسم وحرف التثنية وحرمة الاستفهام وقطع الف الوصل واليمين المكسورة واليمين
كقوله الله وهما عدم الله وقد فهم خروفا بجزا فيجوز اسم الله بالحركة الثلاث وعبره بغير الجز
والترم سريعا ايمن ولما لم يبق له بقوله الله بقية بنوع الحاض وجره الكون في سكنى كذا فاذان
اصحاب حرف التاكيد في القسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله الخلف بالعربية في الاثبات لا يكون الا بحرف
التاكيد وهو اللام والنون كقوله والله لا افعلن كذا والله لقد فعلت كذا سقروا بكلمة التوكيد وفي النفي
بحرف النفي حتى وقال والله فعلت كذا اليوم كانت ميمته على النفي وتكون لا مصغرة كانه قال لا افعلن كذا الاشياء
حذف حرف التوكيد في الاثبات لاصحاب العرب في الكلام الكلمة لا بعض الكلمة من الجز عن المحيط
وكفارة هذه اضافة للشرط لان السبب عندنا الخث تحرير رقية او اطعام عشرة مساكين
كأمر في الظهار وكسوتهم بما يصلح للوساط ويتفقد به فوق ثلاثة اشهر ويستمر عامة البعد
فلم يجر السراويل الا باعتبار قيمة الاطعام ولو ادى الكل جلة ومربها ولم يزل الا بعد تمامها
لزموم البينة لصحة التكفير وقع عنها واحد هو اعلاها بنية ولو ترك الكل عوقب بواحد هو
اذا ناهى فتمت لسقوط الغرض بالاذن وان عجز عنها كلها وقت الاداء عندنا حتى لو وهب
ماله وسلم ثم صام ثم رجع له بنية اجزاه الصوم مجتبي قلت وهذا يستثنى من قوله
الرجوع في البنية فسخ في الاصل صام ثلاثة ايام ولا يدخل الحيض بخلاف كفارة الغطر
وجوز الشافي للفرق واعبر الجرح عند الخث مسكين والشرط استمرار الجرح الى الفراغ
من الصوم فلو صام المسكر يومين ثم قيل فزاعه ولو باساعة المسكر ولو يموت مؤثرا مرسلا
لا يجوز له الصوم ويستأنف بالمال خائبة ولو صام ناسيا لم يزل على الصحيح مجتبي
ولو نسي كيف حلف بالله وبطلاق او بصوم لاشئ عليه الا اذا نذر كخائبة ولم يجر التكفير
ولو بالمال خلافا للشافعي قبل حث ولا يستره من الفقير لو فرض صدقة ومصرقتها مصر
الركعة في الاذنين الا في خلاف الشافعي ويقولون يعني كافر في بابها ولا كفارة بيمين
كأن وان حث مسلما بآية ايمانه لا ايمان لهم واما وان تكفى ايمانهم فيبقى الصورى كتحليف

الحاكم وهو ان الكفر بطلها اذا عرض بعدها ولو حلف مسلما ثم ارتد والعيان بالله ثم حث
فلا كفارة اصلا لما تقرنا لوصاف الرجعة المحل يستوى فيها الابتداء والبقاء كالحربة في الكفر
وكذا لو نذر ان كان بمأهوه فربما لا يلزم شي من حلف على مصصة لعدم الكلام مع اوبه او قيل
فلان وانما قل اليوم لان وجوب الخث لا ينافي الا في اليمين الموقفة اما المطلقة فحش في
الخث خائبة فيوصى بالكفارة بموت الخائف يكفر عن يمينه بهلاك المحلوف عليه غاية وجوب الخث
والتكفير لانه اهلون الامر من حاصدا ان المحلوف عليه ما فعل او ترك وكل منهما اما مصصة
وهي مسئلة المتن او واجب كحلفه ليعملين الظاهر اليوم وبره فرض وهو اولى من غيره
او غيره اولى من حلفه على تركه سر وجهه شهره ونحوه وحث اولى واستوى ان تحلف
لا بكل هذا الخث مثله ورد اولى وانه واخفوا ايماناكم تنقيد وجوبه ففتح مئى عشرة ومن حرم
اي على نفسه لانه لو قال ان اكلت هذا الطعام فهو على حرام فاكله لا كفارة خلاصه
واستشكله المصنف ولو حراما او ملكه عزه كقوله الجحرا وما قاله فلان على حرام فبين
ما لم يرد الا بخلافه ثم فعله باكل او نفقة ولو صدق او وهب لم يثبت بحكم العرف
سرا على كونه ليمية لما تقرنا بخبر الحلال بيمين ومنه قولها لزوجها انت على حرام او خرفه
على نفقته فلو طلقا وعنه في الجاه او كرها كقول مجتبي وفيه قال لمعزم كلامه على حرام
او كلام الفقهاء او اهل بغداد او اكل هذا الرغيف على حرام حث البعض وفي والله لا
تكمم اكله لم يثبت الا بكل سزا في الاشياء الا ان لم يمكن اكله في مجلس واحد وحلف
لا يكلم فلان فلا فانه لا يوزى احدها او لا يكلم اخره فلان ولما خ واحد وتمامه فيهما
قلت وبس عرف جواب حاد حلت بالطلاق ان اولاد سر وجهه لا يطعون بنية فطالع
واحد لم يثبت لكل واحد الله او حلال المسلمين على حرام سزا الكمال والحرام يلزم
ونحوه فهو على الطعام والشراب ولكن الفتوى في زماننا على انه يمين امراته بتقليعه ولو
لما كثر وجبها بالونية وان نوى ثلاثا فثلاث وان قال لم اوطأها قاله يصدق فضا اعلمه
الاستعمال ولذا لا يثبت به الا ارجال ظهر به وان لم يكن له امرأة وقت اليمين سواكم بعده
ام لا فبين فيكفر باكله او شر به لوعبته على آت وبالله على ما معنى مغفوس ولغو ولوله امرأة
وقتها ثابت بلوعة فاكل فلا كفارة لانها فيها المطلق وقدم في البلاد ومن يذره
مطلقا او معلقا بشرط وكان من جنسه واجب اي فرض كما يصحح به بقا البحر والمدر وهو
عبادة معقودة خرج الموضوع وتكفين الميت ووجد الشرط المعلق به لزوم التاخذ وحديث
من نذر رمي ففعله او فاما سمي كصوم وصلاة وصدقة ووقف واعكاف واعتاق رقبة
ويج ولو ما شيا فانها عبادات معقودة ومن جنسها واجب لوجب العتق في الكفارة والشو
الح على القادر من اهل مكة والبقعة الاحيرة في الصلاة وهي لبث كالا عكاف ووقف
مسجد المسلمين وجب على الامام من بيت المال والافضل المسلمين ففتح ولم يلزم التاخذ بالبلد
من جنسه فرض كعبادة مريض ونشيج خنزة ودخول مسجد ومسجد الرسول والا فحق

لان ليس من جنسها فرض مقصود وهذا هو الصواب كما في الدرر وفي البحر ثم اعلم ان هذا
يكون معصية لذاته فصح نذر صوم يوم النحر لا بد لعينه وان لا يكون واجبا عليه فيستل
النذر ولو نذر تحت الاسلام لم يلزمه شيء غيرها وان لا يكون التزمه اكثر مما عليه وانما
لعينه فلو نذر الصدق بالقران لا يملك الامانة لزومه المانة فقط خلاصة انتهى قلت وفيه
ما في نذر واهل الجاهل وان لا يكون مستحسنا فلو نذر صوم مسن واعتكاف لم يصح نذره
وفي القيمة نذر الصدق على الاغتيا لم يصح ما لم يتو انا السبيل ولو نذر التسبيحات وزيارات
لم يلزمه ولو نذر ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا التزمه وقيل لا ثم ان العلق فيه
تفصيل فان علقه بشرط يريده كان قد علم ما يشي من ربه في وجوبه ان وجد الشرط وان
علقه ما لم يره وكان ذلك مثله فصح وقيل نذره وكذا لم يلزمه على المذهب لا نذر على امر
بين معناه فصح ضرورة نذر مكلت بعين سريته في ملكه وفيه والابن ثم بالترك ولا يدخل
تحت الحكم فلا يجبره القاضي نذر ان يذبح ولله فطرية شاة لقصة الخليل الثاني والثالث في كذا
تفعله وانما لو كان يذبح نفسه او عبده او وجهه الشاة ولو يذبح ابنته او وجهه او امه لكان
اجماعا لانهم ليسوا اكسب ولو قال ان تربت من ربي هذا ذبح شاة او علق شاة او نذر
لا يلزمه شيء لان الذبح ليس من جنس فرض بل واجب كالاغتية فلا يصح الا اذا شرط وانما
يلزمه لان الصدقة من جنسها فرض وهي الزكاة فتصح ويجز في من الدرر تناقض مع
ولو قال لعل على نذري جزوا واضدق بمجد فصح سكتا نذر سبغ شاة جاز كذا في البحر المأثور
وجوبه لا يجز وفي القيمة ان ذبح هذه العلة فعلى كذا فذهب ثم عادت لا يلزم شيء نذر
لغيره يمكنه ان الصرف الى الغير غير ما المقرر في كتاب الصوم لان النذر غير العلق لا يجز
شيئ نذر ان يصدق بعشرة درهم من الخبز فتصدق بعينه جاز ان ساوى العشرة كقصة
ثم نذر صوم شهر معين لزمه شاة لكان ان افضل فيه يوما قضاء وجده وان قال شاة
بل لا لزوم استقبال لا بمعنىين ولو نذر صوم الا بد فاعلى لعدو فدى نذر ان يصدق بالقران
من ماله وهو يملك دونها لزمه ما يملك منها فقط هو المختار لانه فيما لم يملك لم يوجد النذر
في الملك ولا مضافا الى سبب فلم يصح كما لو قال مالي في المساكين صدقة ولا مال له لم يصح اتفاقا
نذر الصدقة بهذه الماية يوم كذا على نذر صدقة بما لا يملكه غيره فله قبل ذلك اليوم على فقره جاز
لما نذر وفاء قال على نذري ولم يزد عليه ولا شاة فله كفارة بمعين ولو نذر صياما بلا عدد
لزمه ثلاثة ايام ولو صدقة فاصلا عشرة مساكين كالفطرة فلو نذر ثلاثين خبز لزمه بقدر
عمره وصل تحفة ان شاة الله بطل بمسنة وكذا بطل به اي بالاستئنا المتصل كما تعلق بالقول
عبادة او معاملة لو بصفته الاضمار ولو بالامر والله كما عتقوا عدي بعد موافاة شاة
وبعد عدي هذا ان شاة الله لم يصح الاستئنا بخلاف المتعلق بالقلب كالنية كما مر في الصوم
باب الممين في الدخول والخروج والسكنى والابتنان ولو كونه وعينه ذلت
الاصل ان الايمان مبنية عند الشافعي على الحقيقة اللغوية وعن مالك على الاستعمال

القران

القران وعند احمد على النية وعندنا على العرف مالم يتو بما يجتله اللفظ فلا حث في لا يهدم بنا
بيت العنكوت الا بالنية فتصح الايمان مبنية على اللفظ لا على الاعراض ولو اغتاف على
غيره وحلف ان لا يشتري له شيئا بفلس واشترى له بداهم او اكثر شيئا لم يحنث من حلف لا يخرج
من الباب ولا يضربه سواها ولو غديته اليوم بالفخرج من السطح وضرب بعضا وعوى عليه
شتره بالف اشياء لم يحنث لان العبرة بعوم اللفظ لا في مسابح الحلف لا يشترط بعشرة حنث
بحد عشر بخلاف البيع اشياء لا يحنث بدخول الكعبة والمسجد والبيعة للمضاري والكفنية
للهود والمدهلين والظلة التي على الباب اذ لم يصلي للبيوتة يخرج في حلفه لا يدخل بيتا لانها
لم تعد للبيوتة وكذا لا يحنث في الصفة ولا يوان على المذهب لا نذيات فيه صيفا وان لم يكن
في مسافحة ولا يدخل اياها لم يحنث بدخولها خيرة لا يان فيها اصلا وفي هذه الدار
يحنث وان صادت صحرا اوبت فان اخرى بعد الانتهاء لان الدار اسم للعرصة والمنا وصف
والصفة انما تقتضي النكر لا العين الا اذا كانت شرط او داعية للممين كحلفه على هذا الربط
فتنذر بالوصف وان جعلت بعد الانتهاء بيتا او مسجدا او حراما اوبت او غلب عليها الماه
فصارت مبرا لا يحنث وان بيت دارا بعد ذلك كذا البيت فكذا بيتا اي لا يحنثم اوبت بيتا
اخر لم يقض الاول لزوا اسم البيت ولو هدم البيوتة ون الحيطان فخر حنث في العين لا
كالصوت في النكر لان الصفة تقتضي كاهر وعنده في البحر للبدائع لكن فيه نظري في المهر بان
لا يوجب صلح للبيوتة في هذه الدار لا نذر لشار ولم يسم بان قال هذه حنث بدخلها
على ان صفة كانت كذا المسجد فخر بقا به مسجدا الى يوم القيمة به يقضي ولو نذر بدخول حنث
فدخلها لم يحنث مالم يقل مسجد بني فلان فيحنث وكذلك الدار لا بد عقد بمسنة على الاضافة
وذلك موجود في الزيادة بدائع بحر ووصف لا يجلس لهذه الاسطوانة او الى هذا الحائط
فهو ما شئنا ولو نذر بغير هذه السقنة فنقضت ثم اعتدت بجنسها لم يحنث كالوصف لا يكتب
بهذا القلم ككسره ثم يراه يكتب به لان غير المعري لا يسمى قلم بل انشوا فان كسره فنقض
الاسم ومن قال بطلت العين والواقف على السطح اجل عند المتقدمين خلافا للمأثورين وقد
اكمل بحال الحث على سبط ليراسر وعدي على مقابله وقال ابن الكمال ان الخالف من بلاد العم
لا يحنث قال مسكين وعليه الفتوى وفي البحر اذ انذروا نذر في شجرة او حائط او حنث وعلى
قول المشايخين لا والظاهر قول المشايخين في الكل لا يسمى داخله فاما الحنث سر دبا او
قناة لا يفتنح بها اهل الدار قال وعم اطروقة المسجد فلو نذر مسكين فدخله لم يحنث لانه
ليس مسجد بدائع ولو قيد الدخول بالباب يحنث بالحادث ولو بقيا الا اذا عينت بالاشارة
بدائع والوقف بقدمه في طاق الباب اي عتبه التي يحنث لو اعلق الباب كان حارسا لا يحنث
وان كان بعكسه يحنث لو اعلق كان داخل حنث في حلفه لا يدخل ولو كان المحلوق عليه لم يخرج
العكس الحكم لكن في المجد حلف لا يخرج في شجرة حتى صار بحال لو سقط سقط في العرق ثم
لان الشجرة كبا الدار وهذا الحكم المذكور اذا كان الخائف واقفا بقدمه في طاق الباب ولو

بمعنى الخضب فلس بمعنى منقذ

صحة نذر دون يا خود غير بدنه صحت
او لو يذوق في الجوز صحت
او لو نذر درل انوار سراج
وكذا شجرة

السقنية

او اقل سار

او نذر صورة

بمعنى سر نكس الجوز
حزرا ولو
كذلك قوله فتاة
مدلر

وقد باجدي رجله على العتبة وادخل الاخرى فان اسوى الجانبان او كان الجانب الخارج
اسفل لم يحن وان كان الجانب الداخل اسفل حث زبلي وقيل لا يحن مطلقا هو الصحيح
ظهير لان الانفصال التام لا يكون الا بالمقدمين ودوام الكوب والمبس والسكنى كالاش
فيحن بمسكنة ساعة لا دوام الدخول والخروج والمزج والمطهر والضابط ان ما يمتد
فقد وانه حكم الابد او الا فلا وهذا هو الميم حال الدوام ما قبله فلا خلقا كل ركبت
فانت طالق او فغلي درهم ثم مركب ودوام لونه مطلقا ودرهم ولو كان مركبا لم يمتد في كل ساعة
بمكة التزول مطلقا ودرهم قلت في غرضنا لا يحن الا بابتداء الفعل في المفعول كلها وان لم ينزل
مال اسنادنا يحن حلف لا يسكن هذه الدار والبيت او المحلة يعني الحارة فخرج وبقي مشاهير
واهلها حتى لو بنى وتحدث واعتبر بغير نقل ما يقع به السكنى وهو رفق وعليه الفتوى قاله
العيني ولو لم يسكن او سجد على الاوجه فالكمال واقره في انه وهذا هو الميم في العربية
ولو لم يارسى برجز وجد بنفسه كما لو كان سكناه بغيره كالمركب المعلقة وظلت ولم يركب
الخروج ولو دخل ليل او غلق باب واشتغل بطلب دار اخرى او داره في اياما او كان له
امعة كثيرة فاشتغل بطلبها بنفسه وان امكنه ان يستكرى داره لم يحن ولو لم يحن
يدينه دين وعقد الشافعي يحن خروجه بنية الانتقال بخلاف المصنف والبلد والعربة فانه
يبر بنفسه فقط فخرج حلف لا يسكن فلان فساكن في عرسه داره في حجرة وهذا
في حجرة حث الا ان تكون دارا كبيرة ولو تفرقت اقسامها كما لو كان في حجرة حث
وان تفرقت اقسامها فلا يحن فاما ما قام بعد حث علمه او لا وان انتقل فزلا كما
لو نزل صغيرا وكذا لو سافر الحالف فثكن فلان مع اهله يحن لانه لم يسكن حقيقة
ولو قيد الساكنة بشهر حث بساعة لعدم امتدادها بخلاف الاقامة حث وفي خزانة الفتاوى
حلف لا يصرفها فصرها من غير قصد لا يحن وحث في لا يحن من المسجد داخل والخروج
فخارجا بامرته وبدونه بان دخل سكناها لا يحن سراجيا بالخروج في الاصح ومثله لا يدخل
انما واحكاما واذا لم يحن بدخوله بلا امره او زلقه او عثر او صوب سراج او
جمع دابة على الصحيح ظهير لا يحن بمسكنة عدم فعله على المذهب الصحيح فخرج
وعينه وفي البحر عن الظهيرية بدينى كسنة خالف في هذا ويدينى فافنى بالحقولها هذا
يقول في شجاع لانه اذن لثكن علت المعقد ولا يحن في قوله لا يخرج الا الى جارة
ان خرج اليها فاصدا عند انفصاله من باب داره مشى معها الى ما في الدجاج ان
خرجت الى المسجد فانت طالق فخرجت نريد المسجد ثم بدلتها فذهبت الى المسجد
فطلق ثم اتي امره لان الشرط في الخروج والذهاب والرواح والعبادة والزيادة
النية عند الانفصال لا الوصول الا في الاشياء فلو حلف لا يخرج او لا يذهب او لا يروح
مخرجها الى مكانه فخرج يريدها ثم رجع عنها فقد عثرها ام لا يحن اذا جاوز عثرها
مصره على قصد هان يدينى وبها مائة سفر والاحتج بغيره انفصاله فخرج ودينى حلف لا يخرج

مطلقة
مطلقة
وتدعى
مطلقة

حرف يخرج الى الم

يزيل بي

مع فادن العالم الى مكة فخرج مخرج جاوز النوبة بروفي لا يخرج من بغداد فخرج مع حجارة
والقارصا ج بعد اوجت وفي لا ياتنها لا يحن الا بالوصول كما في الفرق لا يحن كما لا يحن
الحن ان لا تاتي احدا من عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمرة حتى يعين العرس لانها
في العرس انها زجيره حلف ليا يحنه فلان ياتي منزله او جازة ليقبلا ولا فلولم يات
حتى مات احداهما حث في اخر جازة وكذا كل يمين مطلقة اما الموقفة فيغير اخره فان مات
قبل مضيه فلا يحن وتقول حث يفيد انه لو استرد حتى لا يحن لبطلة بيمينه بالبحر داره
كأن قد برحلف ليا يحنه فلان استطاع حتى استطاع الصحة لانه المتعارف فقع على دفع
المواضع كرض او سلطان وكذا جاز او شيئا ناخر بحثا وان لوى بها المدقة الحقيقة المتعارفة
لفعل صدق ديانة لا قضا على الاوجه فخرج لا يحن في الظاهر وقد اظهر الراعي اعترافه
هنا في الجحقي كما اظهره في القضية في موضعين من الفاظ التكفير لا يحن بغير اذن في اول ايات
او ايمري او يعلى ورضى شرطه البر لكل خروج اذن لا لفرق او فرق او فرق ولو لم يحن
مرة دين وتخل بيمينه بجزا صرة بلا اذن ولو قال كل خرجت فذا اذنت لك سقط اذنه ولو
نما بعد ذلك صح عند فحن وعليه الفتوى ولو لم يحن ولو الصير فحن حلف بالطلاق لا يحن اهل
بله كذا في رفع الامر للحاكم فحن رجل اذنه فحن اهل لا يحن بطلاق قوله الا ان اوجي
اذنك لا للعامة ولو لم يحن البعد صدق حلف لا يحن دار فلان سرة بيمينه السكنى
ليه عرفا ولو نساها او باعارة باعشاد عيول الجاز ومفناه كون محل الحقيقة فردا من افراد
الجاز او حلف لا يرضع فذمه في دار فلان حث بدخولها سلقا ولو جازها او راكبا لم يحن
الحقيقة متى كانت متعذرة او ممتنعة صير الى الجاز حتى لو اضبط ووضع فذمه لم يحن
واشرب لحث في قوله ان يخرج مثلا فانت طالق وان ضربت عبدك فعدى حر لم يحن
والضرب فعلى فوران فصدته المنع عن ذلك الفعل عرفا وصدار الامان عليه وهذه شهي
بمين الفور ففرد ابوح باظهارها ولم يحن احد وكذا في حلفه ان تغدب فكذا بعد قول
الطالب يقال تغدب حتى شرط للحث تغدب معه ذلك الطعام المدعو اليه وان ضم الى ان تغدب
اليوم او معلن فعدى حث بمطلق المعنى الزيادة على الجواب فحن بيمينه باو في طلوت
الاشياء ان للتراخي لا بقرينة الفور ومثله طلب جماعة فانت فقال ان لم تدخل معي البيت قد
بعد سكن شهر حث وفي البحر عن المحيط طول التشاخر لا يقطع الفور وكذا الوضائف
فوت الصلاة فثقت او اشتغلت بالوصول لصلوة المكتوبة واشتغلت بالصلوة المكتوبة لا
عذر شرعا وكذا امر فمركب العبد المادون والكتاب ليس له لواه في حق الميم لا يشرطين اذا
لم يكن دينه مستغرقا وقد نواه فحن حث لا يحن حلف لا يركب فائمين على ما ركبه الناس عرفا من فونو
وجاز فلو ركب ظهر انسان او بعيرا بقرعة او قيلة لا يحن استحسانا لا بالنية ظهره فحن
حنه بالمعنى في مصر والشام وبالفيل في الهند المتعارف فالملص ولوح على الدابة
سرها فحن حث لحلفه لا يركب برودا او بعكسه لان العرس اسم للقرى والبرودون للمعنى والمخل

مضى عرسه

أعترف

بهم هذا اليمين باليمين ولو باليمين واستحلت بكل حال ولو حلف لا يركب ولا يركب كبريا
 حث بكل مركب سفينة أو محلا أو دابة سوى الأدي وسبى ما لو حلف لا يركب جبرانا أو دابة
باب اليمين في الأكل والشرب والمبلى والكلام ثم الأكل اتصال ما يجتمع المصنع بعينه
 إلى الجوف كخبز وفاكهة مصنع أولاى وإن ابتلعه بلا مصنع والشرب اتصال ما يجتمع المصنع
 من المايعات إلى الجوف كما وعسل في حلقه لا ياكل بعينه حث ببلعها وفي لا ياكل عينا مثلا لا
 حث بمصه لأن المص نوع ثالث ولو عضه وأكل فشره حث بدواعي لكن في نهذا نقلنا مني
 حلف لا ياكل سكر الأبحث بمعروف عرفنا حث وأما الذوق فعمل اللحم لمجرد معرفة الطعم وسر
 إلى الحرف لم لا ياكل كل وشرب ذوق ولا عكس ولو تمتنع للصلاة لا يبحث ولو عني بالذوق
 الأكل لم يصدق إلا اللعل حلف لا ياكل من هذه الخلقة أو الكربة بتقيد حث بكل من غيرها
 بالمثل أي ما يخرج منها بلا تغير بصنعة جديدة فيخت بالعصير لا بالدبس المطبوخ ولا لوصل
 عضن منها شجرة أخرى وإن لم يكن الشجرة ثمرة تصرف بيمينه إلى غيرها فيخت إذا شرب ياكل
 وأكله ولو أكل من عين الخلقة لا يبحث وإن نواها لأن الحقيقة متجوزة ولو لغيره وفي الحلف لا
 أكل عينا لم يبحث بكل ما يخرج منها لأنه نوى حقيقة كلامه قال المصنوع الشجر ويثنى أن
 لا يصدق فضلا للعين الحجاز في الزاد في الزهر فإن قلت وسرق الكرم ما ياكل عرفا فيبقى حث اليمين
 لعينه قلت أهل العرف إنما يكون مطبوعا وفي الشاة يبحث بالتحف خاصة لا باللبس لأنها
 مأكولة فتعقد اليمين عليها ولا يبحث في حلقه لا ياكل من هذا البسر والربط أو اللبس
 ياكل رطب وتمر وشبارة لأن هذه صفات داعية إلى اليمين فتعقد به بخلاف لا ياكل هذا
 الصبي وهذا الشاب فكل بعد ما شاخ أو لا ياكل هذا الخيل فيقتين ولد الشاة فأكله
 بعد ما صار كبشا فانه يبحث لأنها غير داعية والأصل الحلف عليه إذا كان مصفقا داعية
 إلى اليمين فتعقد به في المعروف والمنكوف إذا زالت زلل اليمين وما لا يصلح داعية اعتد في المنك
 دون المعروف في المجتبى حلف لا ياكل هذا الجوز فبنا أو هذا الكافور فاسم لا يبحث لأنها صفة
 داعية وفي لا ياكل رطله فكل صبي حث وقيل لا ياكل ياكل صبي فكل بالغا لا يبعد
 البلوغ بدعي شابا وفي لا ياكل ثلثين فكل إلى خمسين فتشيع أو لا ياكل هذا العنب فصار
 سريعا هذا وما بعده معطوف على قوله من هذا البسر ما لا يبحث به أو لا ياكل هذا اللبن فكل
 جبنا أو لا ياكل من هذه البضعة فكل فواريجها كذا في نسخ الشرح وفي نسخ المتن فزحنا
 أو لا يذوق من هذا الخبز فصار خلة أو من زهر هذه الشجرة فاكل بعد ما صار ثورا أو من
 لم يبحث بخلاف حلقه لا ياكل تمر فاكل جبنا فانه يبحث لأنه ثمرة مفتت وإن ضم البس من
 السمن أو غيره بحر وفي الأصل فيما إذا حلف لا ياكل معينا فاكل بعضه أن كل شيء ياكل
 الرجل في مجلس أو يشر به في شربة فالخلف على كله ولا نفلي بعضه وكذا لا يبحث لو حلف
 لا ياكل يسرا فاكل رطبيا أو لا ياكل عينا فاكل رطبيا بخلاف يجوز ولون فان الاسم
 يتناول المرطب يفرز ولو حلف لا ياكل رطبيا أو يسرا أو حلف لا ياكل رطبيا ولا يسرا حث

وصل بمعنى غا
 بمرنة استلقى

شيز
 بوغذرت
 هو ذروا

ممنوع
 شتمت
 فارجح
 جوي
 بدم

بكل

بكم صلحتم
 مذهب
 بعضي
 خام
 ويوشع
 او شس

بكل المذهب بكسر النون لأكلة الحلف عليه وزيادة ولا حث بشرا كاست بكسر الكاف أي حث
 ويقال اعتقد بسرها رطب في حلقه لا يشترط رطبها لأن الشرايع على الحلق والمفلون تابع
 بخلاف حلقه على الأكل لو فقه شيئا فثبات ولا حث في حلقه لا ياكل حيا ياكل مرقه أو سمن إلا إذا
 نواها ولا في لا يركب دابة فركب كافر أو لا يجلس على وينجلس على حث مع تسميتها في القرآن
 لها وداية وواتاد العرف وما في التبيين من حث في لا يركب جونا بركوبا لا يركب في البحر
 بأن العرف العلي يخص عندنا كالعرف القولي والحر لا يركب الكبد والكبرن والديبة والقلب
 والحبال والخنزير لحم هذا في عرف أهل الكوفة أما في عرف فلا في البحر من الخلقة وعينها
 وسد علم النجى يعتبر عرفه قطعا وفي الحاشية الرأس والأكارع لحم في يمين الأكل لا في عين الشرا
 وفي لا ياكل من هذا الحمار يقع على كرايه ومن هذا الكلب لا يقع على صيده ولا يعلم البقر
 الجاموس ولا يبحث بكل التي هو الأصح ولا يبحث بشحم الظهر وهو اللحم السمين في حلقه لا ياكل
 شحم خاله فالهيا بالشحم البطن والأصعاقا فالأما في العظم أنما قاعف واليمين على شرا الشحم
 كمين على أكلة حكا وخلا فاسريلي ولا يبحث باليمين في حلقه لا ياكل ولا يشترط شحا أو الحيا لأنها
 ثالث ولا يبحث بجبر أو دقيق أو سويق في حلقه لا ياكل هذا البر لا بالقضم من عينا ومقتلة
 كالبيلة في عرفنا أما لو قمتها مائة فلا حث إلا باليمين ففي الجوز عن الكشت المسئلة على ثلاثة
 أوصا حرها أن يقول هذه الحظنة ويشترط بصرة وهي مسئلة المختصة الثالثة أن يقول هذه بلا
 ذكر حلقه فيبحث بأكلا كيف كان ولو نبتة أو جبرنا لثالث أن يقول حلقه فيبحث بأكلا ولو نبتة
 لا يجر الجوز ولو نبتة لم يبحث بالخارج وفي هذه الدقيق حث بما يجذب منه كالجوز ونحوه
 كصيدة وحلوى لا يفسد في الأصح كما في أكل عين الخلقة والحز ما اعتاده أهل سبله
 الحائف فالشاي والبر واليمين بالدرة والطير يجر الجوز الأزرق وبعض أهل القرى بالشعير
 فلو دخل هذا البر واستمر لا ياكل إلا الشعير لم يبحث إلا بالشعير لأن العرف الخاص معتبر
 ففي حلف لا ياكل من جبر فلهذا انصرف إلى الحانزة التي تضرب في التثور لأن يبحث
 وبعية الضرب ظهيرة ومنه الرقاق لا القطا برد الثريد أو بعد ما دقت وقتة لا يند
 لا يسمي جبرا وحث في لا ياكل طعاما من طعام فلان ياكل خلة أو سرة أو ملح أو لوبطعا
 نفسه لا لو أخذ من بيده أو ما به فاكل مسما جبرا وفي لا ياكل سمن فاكل سوبا ولا يند
 لأن يبحث لو عصر سمن حث ولا لا جبره وفي المدايع لا ياكل طعاما فاضر
 فاكل لحم يبحث والشوا والطبيخ يقان على اللحم المشوي والمطبوخ بالما هذا في عرفهم ما في
 عرفنا فاسم الطبيخ يقع على كل مطبوخ بالما ولو بودك أو زيت أو سمن كاقلة المعجن الجوز
 الزهر الطعام يعم ما ياكل على وجه التقطيع كخز وفاكهة لكن في عرفنا لا والراس يباح في
 مصره أي مصر الحالف اعتا للعرف والفائدة القناح والطبخ والسمن ونحوها لا الغصن
 والرمان والرطب خلافا لما خلا من عصر والعبرة للعرف فيبحث بكل ما بعد فاكهة عرفنا ذكوة
 المشمش وافر المص والحلوى ما ليس من جسد ما مضى فيبحث باكل خض وعسل وسكر لكن

الستفهم
 الغبسة

لا كان من جنس حاد
 فلهذا يجر الجوز
 فلهذا يجر الجوز

فيتم به الكلام والتحذير لا يكون إلا بالبيان فلا يثبت بأشياء وكما في الشرح وفي
 لا قول لم يثبت ليثبت ففرق بين القول والكلام لكن فعل المعنى بعد مثله في
 عن الجامع ان الكلام خلافا لابن سماعه والاشارة والافعال والاشارة تكون بالكاتب
 لا بالاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة
 لم انو الاشارة دين وفي لا بدعوه ولا غير يثبت بالكاتب ان الحزب في او اعلم ان فلان
 قدم ويحتمل يثبت بالصدق والكذب ولو قال بعد وعده وفعله بالصدق خاصته لا فافها
 الصاق الحزب بنفس القدم كحقيقته في بحث البيان الاصول وكذا ان كبت بعد وفلان
 كاسب في الباب لا في رسال الرشيد محمدا عن حلف لا يثبت في فلان قايما بالكاتب هل
 يثبت فقال نعم يا امير المؤمنين ان كان مثلك لا يحكم شرا فمن حين حلفه ولو عرفت
 فعل بايديته بخلاف ولا تعتكف ولا صومين شرا فان الغيبن البعد والفرق ان ذكر الوقت
 فيما يتا ولا لا بد لاجرا ما سره وفي لا يتا ولا ليد الميز يثبت حلف لا يحكم وفرا
 القرآن اوسع في الصلوة لا يثبت اتفاقا وان فعل ذلك خارجا عن حلف على الظاهر كما جرح في
 المبرور في الفتح عدمه مطلقا للعرف وعليه للبر والمشتق بل في المجرع التهذيب انه
 لا يثبت بقرارة الكتب في غير عرفنا انتهى وقوا في الشرح لادلة قايلا ولا عليك من
 اكثرية الصحيح ليعمل في اللغة العرف ويقاس عليها القياس مما لکن يعكس عليه ما في
 الفتح واما الشعر فيثبت به لانه كلام منظوم انتهى بغير المنظوم اولي فاما في اختلاف الالف
 القرآن اليوم يثبت بالقرارة في الصلوة او خارجها ولو في البسملة فان نوى ما في التلاوة
 والا لا لانهم لا يريدون به القرآن ولو حلف لا يمين سورة كذا وكتاب فلا في لا يثبت بالنظر
 فيه وفهمه وبه يثبت وقعات حلف لا يحكم فلان اليوم فعل الجديدين لقراءته اليوم بفعل
 لا يثبت ففهم فان نوى النهار بصدق لانه الحقيقة ولو قال ليلة اكلم فلان ما فكن فهو على الليل
 خاصة لعدم استعماله مغزاه في مطلق الوقت قال ان كتمته اي عمره والان يقدم ترتيبا وحو
 او الا ان ياذن او حتى ياذن فكذا اكلمه قبل قدمه او قبل ان يذبح ولو بعد ما لا يثبت
 لعملة القدم والاذن غايه لعدم الكمال وان مات زيدا قبلها سقط الحلف فياخير
 الحن لان لو قدمه فقال لا امر تطابق الا ان يقدم زيد لم تكن للغايرة بل للشرط لا في
 الطلاق كما لا يثبت المتأخر فلا تطلق بعد ومن لم يمتد كما لو قال لعنوه والله لا اكلم
 حتى ياذن في فلان وقال لعنوه والله لا افاد فكن حتى تقضي حتى او حلف ليو فيه
 اليوم ثبات فلان قبل الاذن او امرى من الدين فاليمين سا فطة والاصل ان الحالف
 اذا جعل ليمين غايه وقامت الغايه بطلت اليمين خلافا للتا في كتمته ما زال وما دام وسكان
 غايه منتهى اليمين بها فلو حلف لا يفعل كذا ما دام يجارى فيخرج منها ثم يرجع ففعل
 لا يثبت لانها ما اليمين وكذا لا ياكل هذا الطعام ما دام في ملك فلان في شاع فلان بعضه
 لا يثبت باكل باقية لانها ما اليمين ببيع لبعض وكذا لا افاد فكن حتى تقضي حتى

فعل

يعني اذا قال والله لا اكلم فلانا اليوم ففعل على اليمين
 وانما قال والله لا اكلم فلانا اليوم ففعل على اليمين
 واليمين انما هي فعل لا يفعل لا يفعل لا يفعل لا يفعل
 انوقت قال الله تعالى في يوم يذبحون ففعل على اليمين
 وانما قال والله لا اكلم فلانا اليوم ففعل على اليمين
 وكانا خلاف الظاهر فلا يصدق في اليمين

اليوم

اليوم وحتى اقدمت الى السلطان اليوم لا يثبت بمعنى اليوم بل بفارقت بعدة ولو قدم اليوم
 لا يثبت وان فارقت بعدة وكذا لو حلف ان يجره الى باب القامى ويحلف فاعترف الحلف
 ظهر شهود سقطت اليمين لتقيده من جهة المعنى بخلاف كاسب في باب اليمين في الضرب
 وفي حلفه لا يحكم عبدة اي عبد فلان او عرسا وصديقا ولا يدخل داه ولا يلبس ثوبه
 ولا ياكل طعاما ولا يركب دابة ان زالت اضافته وبيع او طلاق او عداوة وكل لم يثبت
 في العبد ويحتمل مما يملك كالدابة والاشارة اليه بهذا الا على المذهب لان العبد نساقط الاعشار
 عند الاحرام فكان كالنوب والداء وفي غيره اي في تحليم غير العبد من العرس والصدق لا لا
 لانها لا يحكم فتكون الداء مسكونا عنها العلم بانها كالعبد بالطريق الاولى فتقيده ان اشترى
 بهذا اربعين حنث لان الحر يجر لثامه ولا يشترى لم يمين لا يثبت وحنث بالحدود بان اشترى
 عبدا او تزوج بعد اليمين لا يحكم صاحب هذا الطيلسان مثلا فكل بعد ما يبعث لان الاثر
 للمعنى ولذا لو حلف المشتري لم يحنث الزمان واليمين ومنكوهها ستة اشهر من حين حلفه لانه
 الوسط وبها اي بالنية ما نوى فيها على الصحيح بدائع وعرفه الشهر وراس الشهر والنية منه ولو
 او لم ياذن ما دون النصف واخره اذ اعني خمسة عشر يوما فلو حلف ان يصوم اول يوم من اخر
 شهر واخر يوم من اول الشهر صام الخامس عشر والسادس عشر والصف من حين التمسك الى
 البسملة عند التثابيع وفي حلفه لا يكلم الدهر ولا يد هو العصر اي عدة حان الحالف عند علم ليلة
 ووهو مستكمل بدو وقا لا هو كالحق وغيرهما ان اذا لم يرد عن الامام شئ في مسئلة وجب
 الاثابة بقوله ما نرى في السراج ترفت الامام في اربعة عشر ليلة ونقل لا ادرى عن الائمة
 الا ربع بل عن النبي صلعم عن جبريل ايضا الامام ايام كثيرة والشهور والسوق والجمع والاذن
 والا حامين والدهود عشرة من كل نصف لانه اكثر ما يذكر لفظ الجمع في لا يكلمه لانه حنث
 سبعا ومنكوهها ثلثة لانه اقل الجمع مالم توصف بالكثره كما حلف لا يكلم عبدا او عبيد فلان
 او لا يركب دابة او لا يلبس ثيابا ففعل ثلثة منها حنث وان كان له ايام فلان اكثر من ثلثة
 من كل نصف والامان كالم اقل من ثلثة لا يحنث ويقع نية اكل ولو كانت بيمينه على راحة او
 اصغر قابله لغزته لا يحنث مالم يحكم اكل مالم يمينه لان المنع لمعنى فهو لا يفعلقت اليمين باعيانهم
 ولو لم يكن له الاغ واحد فان كان يعلم بحنث والا لا كما في الواقتات والمخ في المنز لا صدقا
 والزواج قلت وهي من المسائل الاويع التي يكون فيها الجمع لو حلف في الاشياء واما الاطعمة
 والاشياء والنساء فيقع على الواحد لجماعا لاضراف العرف للعبدان امكن والا فليحس ولو
 الكرم **باب اليمين في الطلاق والمطاق** الاصل فيان الولد المبت ولد في حق غيره
 لا في حق نفسه وان الاول اسم لغزده سابق والاخر لغزده لاحق والوسط لغزده بين العددين
 المتساويين وان المنصف لاجدها الا نصف بالجزء الثاني ولا كذلك الفعل لانه الفعل المتأخر
 الاول فلو قال اخر تزوج فالتق اخر زوجها فلو حلفت المتزوجتين لا يحنث لان الفعل الاخر
 وصفا للفعل وهو العقد وعقدوها هو الاخر ولعبد اشترى بغيره فاشترى عبدا علق لما سر

الحين

في قوله الكلام ما نرى ليس المراد ان المرئيين
 الفعل بالاولى بل انما هو واحد وان الذي تزوجها
 بالاولى لا يحنث لانها واحدة وانما هو واحد

[illegible]

لا مكان

[illegible]

وصليته وقد ان لا يوم احد الا انهم وصدق ديانته فقط ان نواه ان لا يوم احد وان اشهد
 قبل شروعه ان لا يوم احد لا يثبت مطلقا لا ديانته ولا فناءه ويصح الاعتقاد ولو في الجملة
 استحيانا كما لا يثبت لو اهتم في صلاة الحارة وسجدة الصلاة لعدم كمالها بخلاف النافذة فانه
 يثبت وان كانت للامامة في الوقت قبل منها عنها فتروى ان صليت فانت خرق فقلت صليت وانك
 الموتى لم يبق لا مكان للوقوف على ما يخرج قال ان شئت الصلوة ففعلتها ففعلتها ففعلتها
 على الاظهر ظهر به حلف ما اخر صلاوة عن وقتها وقد نام ففعلها استظهر الباقي عدم حثه
 لحديث فان ذلك وقتها اجتمع حدثان فالطهارة منها حلف ليعصين هذا اليوم خمس صلوات
 بالجماعة ويحاصر امرته ولا يغتسل بصل الحرج والظهر والعصر جماعة ثم يحاصرهم يغتسل
 عرفت وبصل المغرب والعشاء جماعة فلا يثبت حلف لا ينجح فعلى الصحيح منه فلا يثبت بالفساد
 ولا يثبت حتى يغتسل بعرفته عن الثالث اي يحلف او حتى يطوف اكثر الطواف المفروض عن الثاني
 وبرجتم في الزناج للصلاة عن عمر بن محمد العجلي الاطاري كان من كبار علماء تجارى ومات بها
 سنة سبعين وخمسمائة ولا يثبت في العمرة حتى يطوف اكثرها ان لبست من بعد ذلك فهو هذه
 اي صدقة اصدق به بمكة فهلك الروح ففعلنا بعد الحلف ففعلنا وشيخ فليس فهو هدف
 عند الامام ولما اصدق بغيره بمكة لا غير وشيخا مسك يوم حلف وبقي بقولها في ديارها
 لانها انما نقل من كافيه نفسها وقوله في الدار الرومية لغرضها من كان السن ووج
 نه حلف لا يلبس من غير ان يلبس بمكة منها لا يثبت عند الثاني وببرقي لانه لا يثبت الا
 عرفا كما لا يلبس ثوبا من شيع فلان فليس من شيع علامه لا يثبت اذا كان فلان يعمل سبه والا
 حثت لعين الجاهل كالحث بلبس حاتم ذهب ولو رجا بلا فقه عقد اولوا وزرجد او رجز
 ولو عزز مرصع عندها وببرقي في حلفه لا يلبس حلف المعروف لا يثبت بحاتم فضة بل حلف الجاهل
 الا اذا كان مصوغا على هيئة حاتم النساء بان كان له نص في حث هو الصحيح بلقي ولو كان
 موهبا ذهب يلقي حثه به نه كالحث وسوا حلف لا يلبس على الارض فليس على جال منفرد
 كحلف وحده وبساط او حصر او حلف لانام على هذا الفرس ففعل فورة اخر فقام عليه
 او لا يلبس على هذا السرب ففعل فورة اخر لا يثبت في الصور الثلاثة كالواخر الحث من
 الفرس المعروف ولو انكر الاخير بن حث مطلق للمهرم وما في العذرى من تنكير السرب حلف
 في الحجرة على المعروف بخلاف ما لو حلف لا شام على الواح هذا السرب او الواح هذه السفينة
 ففرس على ذلك فرائس يثبت لانه لم يثبت على الواح حث كذا في شيخ الشرح لكن يفيق القبيح
 باداة التشبيح كقولوا في الكلام واتحيزه عن مقالة العهدة ليعلم المرام كما لا يثبت على
 ذرعا او اقام وكذا هو الموجد في غالب فصح المتن بدارنا دمشق الشام ففعل ولو حلف على
 الفرس فقام بالكرة الملاة او حلف على السرب ببساط او حصر حث لانه لا يثبت انما وجابا
 عليها عرفا بخلاف ما لو حلف لا شام على الواح هذا السرب او الواح هذه السفينة
 فرس على ذلك فرائس فانه لا يثبت لانه لم يثبت على الواح حلف لا يثبت على الارض ففعلها

فذلك

9 القوم
ع

بغل

بغل وخفت وشمى على ايجار حث وان مشى على اسباط لا يثبت فرج ان تمت على ثوبك او ثوبك
 هكذا اعتبر اكثر بدنه **باب الميم في الضرب والقتل وغير ذلك مما ناسب ان ينحصر**
 بما لا شئ من الغسل والكسوة الاصل هنا ان ما شارك الميت فيه الحث يقع الميم فيه على
 الميتين الموت والحياة وما اخص بالجماعة وهو كل فعل بلد وبولم ويغمر ويسرك ثم
 ونفيل يقتدي بها ثم فرغ عليه فلو قال ان ضربك او كسوتك او كتمتلك او دخلت عليك او
 هتكك تقتدي كل منها بالحياة حتى لو علق بها طلاها او عتقا لم يثبت بفعلها في ميت
 بخلاف الغسل والحمل والمس والباس المتوب كلفه لا يغسله ولا يحمله لا يقتيد بالحياة
 يثبت في حلفه ولو بالفا ريسة لا يضرب بزوجته ولا شعرها او خنجرها او عصاها او قرصها ولو
 كان داخلها فالما صحيح في الخلصة والمقصود ليس بشرط في هذا في الضرب وقيل شرط على
 والا شجره وبرجتم في الحاشية والمسرحية واما الاعلام فشرط به بغيره فكنى جميعا بشرط
 اصابعه كل سوط واما قوله تعالى وخذ بيدك ضغانا اي خذ بيدك رجلا حضوضته لرحمة شروجه
 يوب عليه الصلوة والسلام فتح حلف ليعصين او ليعتقل فلان العشرة فهو على الكثرة
 والمالفة كلفه ليعصين حتى يموت او حتى يقتله او حتى يتركه لاجل اكلها ولو قال حتى
 يقتل عليا او حتى يقتل ابي بكر في الحقيقة ان لم يقتل زيد لكذا وهو اي ضرب
 ميت ان علم الحالف بموته حث والا لو قد قتلها عند ليعصين السمان حلف لا يقتل فلانا
 الكوفة فضر به بالسواد ومات بها حث كلفه لا يقتله يوم الجمعة فخرجه يوم الخميس ومات
 يوم الجمعة حث وبكسوة اي ضرب به بكوفة وموته بالسواد لا يثبت لان المعصية زمان الموت
 ومكانه بشرط كونه الضرب والحرج بعد الميمين ظهوره وفيها ان لم تأخذ حتى اضربك
 فهو على الاثبات ضربته او لان راسه لا يضرب ففعل التراجيح مالم يزل العودان رايتك فلم
 اضربك فزاد الحالف وهو مريض لا يقد على الضرب حث ان ليعتقل فلم اضربك ففعل من
 فخرم يمل لم يثبت بجر الشجر وما فورة ولو الى الموت بعيد وما دونه قريب ففعل ذلك في
 ليعصين دينا ولا يكلمه الى بعيدا والى قريب ولفظ العاجل والسريع كالقرب والاحل كالبعيد
 وهذا بلا شبهة وان تولى بعزب او بعيد مدة معينة فيها ضل تولى وبدين فيها ففعل
 عليه بجر حلف لا يكلمه مليا او طويلا ان تولى شيئا فذلك والا فلي شهر ويوم كذا في البحر عن
 الظهير وفي النهز عن السراج على شهر وكذا كذا يوما احد عشر والواحد وعشرون وبضعة
 عشر ثلثة عشر في حلفه ليعصين دينا اليوم لو قضاه بهزجه ما رده الفخار او روقا ما رده
 بيت المال او مستحقه للغير ويعتق المكاتب بدفعها لير لوقفناه رصاصة او سقوة وسطها
 غش لانها ليس من جنس الدارهم ولذا يجوز زهبا في صرفه ومسلم لم يجوز ونقل مسكين ان
 البهزجة اذا غلب غشها لم تؤخذ واما السقوة فاحذر احرام لانها تنقضها انتهى وهذه احاديث
 المسائل الغش التي جعلوا الزبوف فيها كالجداير المديون في حلفه لرب الدين لا يفتن مالك
 فخره فلم يجبه ودفع للقاضي ولو في موضع لا فاض له حث به بغيره ميتة المعنى وكذا هو

القوم

فوجوده فاعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تناله يده لو اسرده فقبضه واليكن كذلك لا يظهر فيه
وفيها حلف يجزئ في قضاء ما عليه فلان باع ما للمعاشي ببيع ولو رفع الامر لم يبره وكذا في
البيع ويجوز مما يحصل المقاصد فيه اي بالدين لان الدين تقضي بمشائها وهبته للدين
الدين منه اي من المدين ليس بقضاء لان الهبة استعاط لا مقاصد روح ولا حث لو كانت
اليمن موقوف لعدم اسكان البيع هبة الدين وامكان البر شرط البقاء كما هو شرط الابد
كما في مسألة الكوز وعليه لو حلف ليقضي دينه عند افقضا ما ليوم وحلف ليقضي فلانا
عند فوات اليوم او حلف لما يكن هذا العتيف عدا فأكله اليوم لم يجز زيلو حلف ليقضي
دين فلان فامر غير بالاداء او احاله فقبضه وان فقي عند شتر لا يظهر فيه وفيها
حلف لا يفارق عن عزمي استوفى ففقدت حرامه او يحفظه فليس بمفارق ولو نام او غفل
او شغل انسان بالكلوم او سجد عن الملائمة حتى هرب غريمه لم يجز ولو حلف بطلاقها ان
يعطيا كل يوم درهمها فوجبا يقع الباعد الغيوب او عند العشا قال ذالم يجز ليوما وليلة
عن دفع درهم لم يجز حلف لا يقضي دينه من غريمه درهمه دون درهم فقبض بعضه لا يجز
حتى يقضي كله فقبضا استرقا لوجود شرط الحث وهو قبض الكل بصفة التفرق لا يجز اذا
قبضه بقرين ضروري كان يقضيه كله بوزن لانه لا بعد تفرقا عرفا مادام في عمل الوزن
لا يخلو ما له على فلان الاجلته او الاجها فترد منه درهمه ثم اخذ الباقي كيف شاء لا يجز
ظهيره وهو الحيلة في عدم خضه في المسئلة الاولى كما لا يجز من قال ان كان في الامانة
او غير او سوى مائة فكذا يملكها اي المائة او بعضها لان عرضه في الحقيقة على المائة
وحث بالزيادة لوصافه الزكاة والا لا يجز لو قال امرته كذا ان كان له مال ولم يزوج
وضاع وود ولغير التجارة لم يجز خزانة اجل حلف لا يفعل كذا تركه على الابد لان الغفل
يفتني بصدرا سكر والكثرة في الشيء نعم فلو فعل المحل فعمله حث ولم يخلت بمسئله
وما في شرح الجميع من عدم سهو فلو فعله مرة اخرى لا يجز الا في كل ما لو فعله بوقت كذا
لا يفعل اليوم فمضى اليوم قبل الفعل لم يوجد ترك الفعل في اليوم كله وكذلك ان هلك الخائف
والمحلوف عليه لم يفتق العدم ولو جزم الخائف في يوم حث عند اخلافا لا يجز فتح ولو حلف
ليفعله بترجمة لان الكثرة في الاشياء تخص والواحد هو المتيقن ولو فعله بوقت فمضى قبل
الفعل حث ان بقي الامكان والا بان وقع المياس بوجه او يفتق المحل بطلت بمسئله كما في
مسئله الكوز لم يعل حلفه والاعلمة بكل داعي بهم يلقن اي مفسد دخل الحلة فقبض حلفه
بقام ولا يثبت بان يكون اليمن المطلقة بغير مقيدة بل لانه الحال ويثبت بغيره بغير
عليه واذا سقطت لا تقود ولو ترقى بلا عزل الى منصب اعلا فاليمين باقية لا زيادة يمكن
فتح ومن هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله كما لو حلف سرب الدين غريما واكتفى بامر
المكحول عند لا يجز من البلد الا بانه قد قيد بالخروج حال قيام الدين والكتفالة لان
لاذن انما يقع من له ولا يثبت المنع ولا يثبت المنع حال قيامه ومنها لو حلف لا يخرج امراته

٧ الزيادة
صح

جتن سم

الاباظة

الاباظة فقبضه بمجال قيام الزوجة بخلاف لا يخرج امرته من الدار لعدم دلالة التقيد زيلو
حلف ليهن فلانا فوجهه لم يعل يقبل وكذلك كل برعقد بزوج كعادته ووصيته واقراره
بخلاف البيع ويجز حث لا يبره بقول وكذا في طرف النبي والاصل ان عقود البتراءات بان
الايجاب فقط والمعاوضات بان الايجاب والقبول معا وحضرت الموهوب لم يبره في الحث
فلو وهب الخائف لغايب لم يجز اتفاقا ان ملك فليخلف لا يجز في حلفه لا يثبت سربا انتم
وسرده بخروجها سمين والممول عليها العرف فتح ويمين الشتم يقع على الشتم المقصود فلا يجز
لا يثبت طبيا لو جرد سجد وان دخلت لرابحة الى دما عذبة ويجز في حلفه لا يثبت سربا
وسرده بشرا ودرهما لا دهنهما للعرف حلف لا يبره بزوج فزوج فقبض فاجاز بالقبول حث
وبالفعل ومنه انك لا بدخله فالان سماعه لا يجز به بغير خائنه ولو زوج فقبض فتم حلف
لا يبره بزوج لا يجز بالقبول بغير اتفاقا لاستنادها لوقت العقد كل امرأة تدخل في كحا حتى
واضرب حلالا فكذا فاجاز بكاح فقبض الفعل لا يجز بخلاف كل عبد يدخل في ملكي فهو حر
فاجاز به الفعل حث اتفاقا لكثرة اسباب الملك عادية وفيها حلف لا يطلق فاجاز طلاق
فقبض قولوا او ففلا فهو كالكاح غير ان سوق المهر ليس باجازه لوجوبه قبل الطلاق قال
لاسرة العترة دخلت دار فلان فانت طالق فاجاز الزوج فدخلت طلقت وشبه في عدم
خضه باجازه طلاقا ما يكتسب الموثوق في التعلق من نحو قوله ان شريحت امرأة بنفسى
ولو كلى او قبضت او دخلت في كحا بوجدها سكرت زوجته طالق لان قوله ونفوتى الى
آخر غطت على قوله بنفسى وعامله شريحت وهو خاص بالقول وانما يشهد باب القبول
لنزاد واجزت بكاح فقبض ولو بالالفعل فلا يخلص له الا ان كان له المملوك المطلق المتروحة
فترفع الامر الى شافعي ليعتق اليمن المصافة وقد ساق التحقيق ان الاثبات في ذلك
حلف لا يدخل دار فلان استظم المملوكه والمتأجرة والمستعارة لان المراد بالسكن عرفا
ولا بد ان تكون سكناه لا بطريق التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارها وزوجها
ساكن بها لم يجز لان الدار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج نه عن الواضحة لا يجز في
حلفه ان لا مال له ولدين على مفلس بشد بد اللام اي محكوم بافلا سدا على متى عني
لان الدين ليس عملا بل وصف في الذمة لا يقود بقبضه حقيقة فزوج قال لعبيرو
وانه لتفعلن كذا فهو حالف فان لم يفعلها لمخاطبة حث مالم ينزل الاستحراق قال لعيزه
استمت عليك بالله ولم يقل عليك لتفعلن كذا فالحال هو المبتدئ مالم ينزل الاستفهام ولم
قال عليك عريدا لانه ان فعلت كذا فقال نعم فالحال الجب لا يدخل فلان داره فيمنه على
اليمن ان لم يعمل منه والافضل النبي والمنع جميعا اجزه داره ثم حلف انه لا يتركها بد
بقوله اخرج لا يدع ما له اليوم على غريمه فقد مد المعاشي وحلفه قبل له ان كنت فعلت
كذا فامر انك طالق فقال نعم وكان قد فعلت طلقت وفي الاشياء الفاعلة للمادة بغير
السؤال معاد في الجواب قال امرأة سرب طالق او عدها حرا وعليه الشئ لبيت الله فعل

قد علم حقيقة الزمان وهو الذي هو جبال وكيفية انما تترك في بيانها جديداً بدأ بيان البشيرة وهي ما يشبه المات وليس ثباتها
 ويومها ثباتها في النوع بشيرة في المحل وبشيرة في الفعل وبشيرة في العقد قال الامام اكبر عليه السلام انما هي بشيرة واقام عليه السلام
 بسقط الخدم فخره لا يرد على بسقط ايضا الاكراه خاصة ولا يسقط الخدم حتى يصيب البشيرة على الاكراه انتهى وصح وارتفع
 لقوله عليه السلام ادركه الحد وبالشهادة ما استطاع هذا حديث لا يثبت لانه ما يثبت له وانما اختلفوا
 في بشيرة البشيرة وحدها فخرجوا له بخبرها وانما اختلفوا في غيرها

سبعة فان كان هذا الوجه راجحاً حين وصفت الا اذا لم يكن المولود من ربي حتى يستفي
 ولوا دعت الجلب بها النساء وان قلن نعم حبسنا سنين ثم رجعنا اختياراً وان كان الحد
 فبعد الفاس لان من شرط وصايت احسان الوجه بسبعة الحرية والتكليف عقل وبلوغ والامانة
 والوطى وكونه بكاح صحيح حال الدخول وكونها بصفة الاحسان المدة ووقت الوطى فاحقة
 كل منها شرط لصيرورة الاخر بعضها فلو كان كذا امته والحرية عبد فلا احسان لان بطلان
 بعد العقد فيحصل الاحسان به لا بما قبله حتى لو سرق في ذي عيب لم يمسك ثم اسلم لا يرجع بل يجلد
 ونفي شرطه لغير ذكره ابن الكمال وهو ان لا يسقط احسانها بالارتداد فلما ارتد ثم اسلم
 لم يعد الا بالدخول بعده ولو بطل بجنون او عتداء بالاقاظة وقبل الوطى بعده واعلم
 انه لا يجب بقاء النكاح لبقائه اي الاحسان فلو كان في عمره مرة ثم طلق وبنى مجدداً ووزن
 وجه ونظم بعضهم الشرط فقال **• شروط الاحسان اثنتي عشرة •**
• فخذها عن النفس منها • بلوغ وعقل وحرية **• وسراها كونها سليماً •**
• وعقد صحيح ووطى باح • متى اختلف فلا سرهما

باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب لقيام الشبهة بالحدوث او رر الحدود
 بالشبهات ما استطاعت الشبهة ما يشبه الشيء الثابت وليس ثبات في نفس الامر
 وهي ثلاثة انواع شبهة حكمية في المحل وبشيرة اشتباه في الفعل وبشيرة في العقد وبشيرة
 دخول هذه في الاولين وبشيرة في الثانية فان ادعاه اي الشبهة وبرهن قبل برهانه وسقط
 الحد وكذا يسقط بغير مجرد دعواها الا في دعوى الاكراه خاصة فلا بد من البرهان لانه
 دعوى بفعل الغير فلو لم يثبت بغير احد بل وزم بشبهة المحل اي الملك ونسبى شبهة حكمية
 اما الثابت حكم الشرع بحد وان ظن حرمة كوطى امته ولده وولد ولده وان سفل
 ولو ولد معاً فتح حديث انت وما لك لا يملك ومعه الكاينات ووطى المايح الامة المبيعة
 ساله وان نوى بها ثلاثاً من القول غير الكاينات ووطى المايح الامة المبيعة
 وان زوج الامة اليهودية قبل تسليمها للمشرك ووجدها وكذا بعده في الفاسد ووطى الشرارة
 اي احاد الشريكين الجارية المشركة ووطى جارية مكاتبه وعنده المادون له وعليه دين
 بحيث عاينه ورقيته يذلي ووطى جارية من الغيبة بعد الاقرار بدانها او قبله
 ووطى جارية قبل الاستبراء التي فيها خمار للمشرك والتي هي اخته رضاعاً وزوجته
 حرمت بردها او مطاوعتها لا بد واجماعها لانها انتبهت لان من الامة من لم يحرم من غير
 ذلك كما لا يخفى على المتبحر فله عوى الحصر في سنته مواضع ممنوع ولا بد ايضاً بشبهة
 الفعل ونسبى شبهة اشتباه اي شبهة في حق من حصل لما يشاء ان ظن حله الغير له
 الظن وان لم يحصل له الظن ولو ادعاه لحدّها فقط لم يحد حتى يبرأ جميعاً بعلمها بالحد
 كوطى امته او بنته وان عليها ثمن ومعهدة الثلاث لوجلة وامته امراته ولا تسيدته ووطى
 المهرين الامة المهرونة في سرها يترك الحد وهي المختارة من يفي وفي الحداية المستعبر

لا بد بل زعم شبهة المحل وتسمى شبهة
 وهي تثبت في المحل بقيام دليل باق
 للحرية فانما انما انظرنا الى الدليل
 قطع النظر عما في كونه منافية للحرية
 ولا يوقف على ظن الجائز واعتقاده
 فلم يجد الجائز بهذه المبهة صحيح

لغيره كالمهرين وبسبب حكم الساترة والمقصود به ان المهرنة عليه كالمهرنة
 بهر ومعهدة الطلاق على حال وكذا المختلعة على الصحيح بدليل ومعهدة الاعناق والحال
 انها هي ام ولده والوطى ان ادعى النسيب ثبت في الاول شبهة المحل لا في الثانية اي
 شبهة الفعل لمختلعة منها الا في المطلقة ثلاثاً بشرطه بان لا يقل من سنين ولا اكثر
 لا بدعوى كما مر في باب وكذا المختلعة والمطلقة بموضع بالاولى نهاية والاقى وطر
 امرأة وقت اليه وقال الشافعي من زوجك ولم تكن كذلك معقد اجزئاً ثبتت نسبته
 والحد ايضاً بشبهة العقد اي عقد النكاح عدله اي الامام كوطى يحرم نكاحها وقال لان
 علم بالحرمة وحد وعليه الفتوى خلاصة لكن المهرج في جميع الشرع قول الامام كان الفتوى
 عليها ولي قاله قاسم في تفصيحه يكن في القضاة عن المهرنات على قولها الفتوى وحرمت
 في الفتح انها من شبهة المحل وبشبهة القلب كما مر او ووطى في نكاح بغير مهر ولا حد
 العقد وفي المحل تزوج مجرمها ونكوحته العزاة ومعهدة ووطى اخطاها بالحد لا بالحد
 وان ظنا الحرمة فكذلك عدله خلافاً لما ظهر ان تقسيمها ثلاثة اقسام قول الامام وحد ووطى
 امته وحده وسائر مجرمه سوى الولاد لعدم المسبوبة ويوطى امران وجعلت على امرائهن
 زوجته ولو هو انما لتبيغره بالسؤال اذا ادعاها فاجابة قالبة انما زوجك او انا فلا بد
 زوجته بواقفها لان الاخبار دليل شرعي حتى لو اجابته بالفعل او بنعم حدودية عطف
 على مهر محدود جاز للعقل سرق في مهر حتى ستمان وحد في بحر شبهة مائة لا يحد
 الحرف في الاولى والحرية في الثانية والاصل عند الامام ان الحد ووطى لا يقتام على ستمان
 الاحد العقوف ولا يحد بوطى بهيمة بل يعز وندج ثم تحرق ويكره الانتفاع بها جنة
 وبشيرة مجنونة وفي المهر الظاهر انه يطلب ندب القولهم بضمين بالقيمة لا يحد بوطى اجنبية
 وقت اليه وقيل خبر الواحد كاف في كل فعل فيه يقول النساء بحجر عرسك وعليه مهرها
 بذلك نفى عمر وبالمدة او بوطى وسر وقال ان فعل في الاحاب حد وان في عبده او اسنة
 او زوجة فلا حد اجماعاً بل يعز قال في الدرر من الخراف بالنار وهم الحداء والتكبير
 من محل فرغ من شاع الاجمار وفي الحاوي والجلد اصعب وفي الفتح يعز ويسجن حتى يموت
 او يوب ولو اعتاد اللواط قتلته الامام سياسة قلت وفي المهر عريان البحر المقييد بالامام
 بينهم ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة فتدفع في المهرمة الاستمناحرام ونية التفرير ولو
 سكن امراته وامته من العيب بذكره فانزله كره ولا شيء عليه ولا يكون اللواط في الجنة
 على الصحيح لانه لا استقباحا وسماها اجنبية والحد مفترضة عنها فتدفع في الاخبار جنة عقلت
 وجودها في الجنة وقيل سبعة فتوجد وقيل يخلق الله طائفة بضعها لا على كذا كود
 والاسفل كالاناث والصحيح الاول وفي البحر حرمتها اشد من الحرمة عقلاً وشرعاً وطناً
 لانها ليس بجرام طبعاً ونزول حرمة بتزوج وشرائها ونزولها وعدم الحد عندها لا تخفى بل
 للتقليد لان من مطهر على قول وفي المحل بكفر يستحلها عند الجمهو

مطل

لمجد وحده احد بن واقامها معا
 لم يبق ان ابريحيان تكون المصروف
 بان ذوق وشرب وسرق وزنا غير
 الكلوك يبيع حتى يبرأ من
 مجد الزنا ان ثا القاص لثوبنا اكلنا

[illegible]

ولا عوفي بعدة نعم وعني المندوف
عظمي ولذا انعم الله على الاميرة قال
الولاء انما لا يجنب فقال بل انت امر
شاهنا من القاضي وقضايا وكما
هو من اصل الشهادة ثوبت في الاميرة
والله اعلم بالصواب

ووجه الحديث في البداية تأويله
 النسخة لا والمحذوف في النسخة
 لم لا يأتى في نسخة فيتحقق
 في العلم في مخرجه
 لا يحد في قوله حنفية وأما
 يكون قاذفا كما في نسخة
 شرحه لا تحذف العلم وأما
 لوجه ما تحذف العلم وأما

لا اله الا الله وحده لا شريك له
الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن
القيوم ذو الجلال والإكرام
هو الذي خلق السموات والأرض وما بينهما
في ستة ايام ثم انزل عليه الكتاب
والله الغني العزيز
هو الذي جعل القرآن حكما ورحمة
للذين آمنوا ولعلهم يخشون

في الزمان بما يحق له من الحقوق والالتزامات
 في الكل لا في الغاية لكن في ما نحتاج إليه
 من الحكمة والكمالين وفيها الوفاء الذي
 وان شهادة أهل الدنياه لا تعافى بالقد
 يكلموا أو لا يكلموا أيا كان معاملة الدنياه

لها احكام المستعملين في الحرف
لغيرها والله اعلم
في القضاة

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint smudges, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding, with dark stitching or thread visible. The overall tone is warm and slightly yellowed.

او قاره بالزنا يكون معناه او اقام بنية على قاره بالزنا وقد حرم في الجرائم البنية
ذلك لا يقتصر اصله ولا يؤول عليها الا ان كان منكرا فقد رجع فتلحق البنية وان كان متصرا
لا تتم مع الاقرار الا في سبع مذكورة في الاشياء ليست هذه منها فلو ان غير المذمومة فتنه
حدا لم ينفذ يعني اذا لم تكن الشهادة بحجة متقدمة كما لا يخفى وان عجز عن البينة الجارية واستحال
لاختصاص اليهود في المعز بولي في قيام المجلس فان عجز عن ذلك لم يذهب لطلبهم بل يحرم وتيقن بعينه
اليهم من بصرهم ولو اقام اربعة فسا قانه كما قال دري لمخدر عن القاذق والمقدوق والشهود
يكتفي بحد واحد بنائيات بخلاف حد واحد ما اختلف جنسها كما بيناه وعلم طلاق ما اذا اختلف الحد
ام ينفذ بحد واحد في يوم ام ايام طلع كلهم ام بعضهم واما اذا اختلف القاذق الاستحسان فنفذ
الحق في المجلس فانهم في الاول ولا يثبت للثاني للحد وان اذق ففقد ففقد اخر حد حصد
الحد فان اذق الثاني لم يخل له بما دون الوقوع الا بيمين لها فتح وفي سنة الزنا لم يخل فنفذ حد
فقد لا يحد ثانيا لان المقصود هو اظهر اذ كذب ووقع الحد على الاول انتهى ومعناه ان الاول
قال له يا ابن الزانية وادعيتني فاحصد حد ثانيا كما لا يخفى وافاد فنفذ بالحدان العتير ينفذ
بعدد المقاطعة لا بانه ينفذ العتير في عين القاضي من رجل شرف واشرب لم يجره استحسانا ومن
يحد قيا على حد العتير في العتير فقلنا الاستسقاء للقاضي وهو مذموم للحد بالحد فنفذ الحد
بجواش السعدية **باب العتير** هو كونه التاديب مطلقا وقول القاسوس انه يطلق
على ضرب من حد غلط منه وشرا فانه يدون الحد اكثر من ستة وثلاثون سوطا واثنا عشر
لوا يضرب وجعل في الدبر على اربع مرات وكله على عدم تفويض الحكم مع انه يثبت
اطلاقها فان من كان من الشراف لو ضرب غيره فاداه لا يكتفى بقرينه بالاعلام وادى انه
بالضرب صواب ثم لا يفرق الضرب فيه وقيل يفرق بانه ان بلغ اقصاه يفرق والا
لا شريح وهما يسه ويكون به وبالحبس وبالصفق على العتق وفك الاذن وبالكلام العتير
القاضي له بوجه بعبوس ويستمع غير العتير مجتبي وفيه عن السرخسي لايحاح بالضعف لانه من اعلى
ما يكون من الاستحياء فيصان عنه أهل القبلة لا باخذمال في المذهب بخلافه من البرزانية
وقيل يجوز وسفاه ان يسكده منه ليزجر ثم يبيده له فان ايس من توبته صرف الى ما يجره
المجتي ان كان في ابتداء الاسلام ثم استخف والعنبر ليس فيه تقدر فهو مقوض الى سرفا القاذق
وعليه مشايخنا زيلي لان المقصود منها الجزا وحوال الناس فيه مختلفة ويكون العتير
بالقتل لمن وجد رجلا مع امرأة لا يخل له ولو اكرها فلها قلبه ودمه وهدوكذا الاسلام وبها
ان كان يعلم انه لا يجره صياح وضرب بمادون السلاح والا بالعلم انه يجره بما ذكره لا يكون
بالقتل وان كانت المرأة مطاردة فقلها كذا اعزاه النبي لمي الهندي والى ثم قال وفي سنة العتق
لو كان مع امرأته وهو يجر بها او مع محبته وهما مطاردان فقلها جميعا انتهى واتفق في الدرر قال
في العتير مقادير الفرق بين الاجنبية والزوجة والحرم مع الاجنبية لا يخل القتل بالشرط
المذكور من عدم الانشراح الزنور وفي غير هذا مطلقا انتهى وسره في النهز بما في البرزانية

يجوز
واما اذا قذف عتير فافترق
الاول وضرب اربعة عشر حدة وان كان عتير
له ثمانية اثنان اربعة عشر حدة وفيها يجره
ولو قذف لا يجره الا بيمينه فافترق
لها اربعة ولا يجره الا بيمينه فافترق
ما يجره من حد واحد الا بيمينه فافترق
الآخر

وعبرها

منه
بجميع الظاهر والظاهر

وعبرها من السرية بين الاجنبية وغيرها ويدل عليه تكثير الحد وان لمرة اتم ما في البنية مطلق
يخل على العتير بغيره كلامهم والاعتراف في الوهابية بالشرط المذكور مطلقا وهو الحق بلا شرط
لان ليس من الحد بل من الامر المعروف في المجتبى الاصل ان كل شخص من المسلمين يجره ان يخل بدينه
واما يمتنع خرفا من ان لا يصدق انه سزا وعلى هذا القياس ان كل من يظلم وضاع الطريق ويحسب
جميع الظلمة بادي في شئ له قيمة وجميع الكبار والاعوانة والسعاة يباح قتل الكل وشباب قتلهم انتهى
وافترق المتابع بوجوب قتل كل مؤذ وفي شرح الوهابية ويكون بالنفي عن البلد وبالجمم عليه
المعتدين وبالاخراج من الدار وبهدمها وكسرها وان اخرجها ولم يبق لها من يخل بها
ونفد كل مسلم حال مباشرة المعصية قتيلا واما بعد هذا فليس ذلك لعن الحاكم والزواج والولي
كما يسمي فرع من عليه العتير لوقال الرجل اقم على العتير فقله ثم دفع الحاكم فانه يجب به قتيلا وانه
المص ومثله في دعوى الحائنة لكن في الفتح ما يجب خفا للحد لا بغيره الا اماما فنفذ على
الدعوى الا ان يحكم فيه للمحافظة من بصره بعينه من وضرب المضروب ايضا بغيره ان كان لثانها
على القاضي ولم يسكا فاكسر وسيد له باقامة العتير بالبادي لانه اعظم قتيلا وفي مجمع الفتاوى
الحجازية بمثله في عتير موجب حد الاذن به ولما انشع بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبل والعن
اقبل لمن عني واصنع فاجره على اليد وصرح جليلة ولو في بيته بان يمدح من الخروج منه بغير
مع ضرب اذ الختير لزيادة تاديب وضرب اشده لانه خفف عدا فلا يخفف وصفا فانه حد
ان التوبة بالكتاب من حد الشرب لتوبة باجاء الصحابة لا بالقصاص لانه لا يجرى في الحدود ثم
انصف سيده باحتال صدق القاذق وعزير كل مرتكب منكرا او مؤذ مسلم بعينه من يقول او
فعل الا اذا كان الكذب ظاهرا كما طلب بحر ولو بغير العين او اشارة اليد لانه غيبة كما ياتي
في الخطوط ترك مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لاحد فيها العتير اشبه بغيره ثم ولده
وقد نفذ ومملوك ولوام ولده وكذا بقذف كافر وكل من ليس بمجسس زنا ويبلغ غايته
كما لو اصاب من اخيه بحر ما عجز جماع او اخذ السارق بعد جمعه المتاع قبل اخراجه وبعثا عدا
لا يبلغ غايته ويقذف في شتم مسلم فدايا فاسق الا ان يكون معلوم انفس كما كان في قوله
القاضي بعينه لان الشين قد لحقه هو بنفسه قبل قول القاذق فانه اراد القاذق ان يات
بالبيعة مجرد بالبيان سبب لايهم ولو قال بادي واسر اذ يات لستم لستم الحد بخلاف
الاول حتى لو بينوا شتمه بما يدين حق ابداء والعبد يثبت وكذا في جرح الشاهد وينبغي ان يسأل
القاضي عن سبب شتمه فان بين سياسات على كتمان اجنبية وعتاقها وخطوبها طلب منه
يعدده ولو قال هو ترك واجب سال القاضي للسؤال عما يحجب عليه قبل من الفرائض فان علم
ثم بعثها بئس فسق لما في المجتبى من ترك الاشتغال بالعتق لا يقبل شهادة الزور ما يحجب عليه
منه وعز الشاتم كما كافر وهل يكفر ان يقتل المسلم كافر انهم والا لا يعني شرح الوهابية والاعوانة
ليس كذا خلاصه وفي الثاني خاتمة قتل لا يجره ما لم يقل باكافؤ الله لا كافر باطلا عتوت
فيكون محملا يا ختير باسارق يا فاجر يا ختير يا خاسر يا سفسد باليد يا ختير يا ساجي يا عتوت

بالوحي وقيل بسايل فان عني ان من قدم لوط عليه السلام لا يعرفه وان اسراده يفعل علمه عن غيره
عندهما والصحيح انهم لو في غضب وهزل فخرج يارندون يامناق يارافقي يامستع يارهود
ياضري يابن الصفر في المص لا ان يكون لصا لصدق القابل كاهر والند المس بصداد الاخبار
كانت اوله فاسق ونحوه كذلك مالم يخرج فخرج الدعوى فنية يادورث هوس لا يفا على امر
او محمد يافطبان مراد في ديون بمعنى معوض يا شارب الحمر يا اكل الربا يا بن الحجة فذا ما الى
ان اذا شتم اصدع غير يطلب الولد كما ابن العاسق يا ابن الكافر واذ يعرض بقوله يا حجة لا يقال
الحجة في الحق من الزانية لكونها تجاهر به بالاجرة لا نقول لذلك الحق لم يجد فان الزنى
بالاجرة يسقط الحد عليه خلافا لما ابن كمال لكن صح في المصنعات لوجوب الحد فيه قال
المص وهو ظاهر يا ابن العاجزة انت ما ولى المصوص انت ما ولى الزواني يا من لعب بصبيان
يا حرام شرادة معناه المتولد من الوطى الحرام فيجمع حالة الحصن لا يفا في العرف لا يراد ذلك على مراد
ولذا لم نقل كثيرا ما يراد به الخادع اللئيم فلذا لا يجد فخرج او على نفسه بالدانة او عرف
بها لا يقتل مالم يستحل وسالغ في تغزيره او بلا عن جواهر الفتاوى وفيها فاسق تاب وقال
ان رجعت الى ذلك فاشهد واعلم انه سرافق فخرج لا يكون رافضا بل عاصيا ولو قال ان رجعت
كافر فخرج لغرمه كفارة يمين لا يعرفه يا حمار يا خنزير يا كلب يا قرد يا ثور يا بق يا شيطان
كذبه واستحسن في الهداية التغزير لو مخاطب من الاشراق ونعمنا الرابلي وغيره يا حمار يا كلب
يا بن الحمار يا بقره ليس كذلك ووجب الرابلي التغزير في ابن الحمار يا مواجر لا نعرفه بمعنى
المواجر بانها هو ابون الفارسية وفي الملتقط يعرفها يعرفها ووقى ولد الحرام نهر الصا
ان معنى تشبها الى بغلي اختيارى محرم شرعا وبعد عار عار يعرفه ولا الابن كمال يا حبيبة
يسكون الحصن يصحك عليه الناس ما بغتيا من يصحان على الناس وكذا يا مستحرة واختار
في الفتاوى التغزير فيها وقي يا ساجر يا مقامر وفي الملتقط واستحسن التغزير لو المقول له فيها
او علويا كالحالف ادعى سرقته على شخص ونحوه عن اشائها لا يعرفه كالحال ادعى الاخر يدعى لوجه
تكفيره ونحو المدعى عن اثبات ما ادعاه فانه لا شيء عليه اذ اصدرك الكلام على وجهه لا يكون
عنده حكم شرعي واما ان اصدرك على وجه المسبب والانتقام فانه يعرفه فتاوى الهداية بخلاف
دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت محذور وهو اي التغزير حق العبد غالب فيه فيجوز فيه
الابرا والعفو والتكفيل رابلي واليمين وحلفه بالله ما لم يكن هذا الحق الذي يدعى لا باس
ما قلت خلاصه والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين كما في حقوق العباد ويكون
ايضحي الله تعالى فلا عفو فيه الا اذا علم الامام ارتجاعا للفاعل ولا يمين كما لو ادعى عليه انه
قبل الخنة مثلا ويجوز اثباته بدمع شهيد به فيكون مدعيها شهدا لو معترضا وما في العتية
وعندها لو كان المدعى عليه ذامرة وكان اولها مدخل لوعظ استحيانا ولا يعرفه ان
يكون في حقوق الله فان حقوق العباد ليس للقاضي استقامتها فخرج وما في كراهة الظهور
رجل يعلى ويضر الناس بيه ولسانه فلا باس باعلام السلطان به ليتغزير بقدر انه من

باب الاخبار وان علة القاضي بذلك يكتفي بتغزيره نهرا قلت وفيه من الكفاية معزى البحر وغيره
للقاضي تغزير المتهم وان لم يثبت عليه وكل تغزير للسلطان يكتفي فيه بالعدل لانه في خوفه
تأديته فيها يعلمها ثقافا ويقبل فيها الجرح المجرم كما مر وعليه يكتفي من الحاضر في حق
اشان يعمل به في حفرق الله ومن افنى تغزير الكاتب فقد اخطا النبي لمخاطب في كفالة
العبي عن الثاني من مجمع الخبر ويشرب ويترك الصلاة لجسده واودبه شتم اخرج ومن القتل
والسرقه وضرب الناس احبسوا واخذه في السجن حتى يتوب لان شرفه على الناس وشرف الاول
على نفسه شتم مسلم ذميا عنده لا يتركك معصية فتقيد سبيل الشتم بالمسلم اتفاقا في
وفي الفتاوى قال يهودى او يهودى يا كافر يا شتم ان شق عليه ومقتضاه انه يعرفه لا يكتفاه لانه
يجر وافرده المص لكن نظره في النهي قلت ولعل وجهه ما مر في يافاسق فتأمل تغزير
المولى عبده والزواج سر وجبة ولو صغيرة لما سيجي على تركها الزينة الشرعية مع قدرتها على
وتركها على الحنانية وعلى الخرج من المنزل بعرض وترك الاجابة الى العرض لوطا هره من
نحو حيف ويحق بذلك ما لوضرب ولها الصغيرة عند تكاير وضرب جارية صغيرة ولا تعقد
وبعضها او شتمها ولو سيجي باخار او رعت عليها وضربت ثيابه او كتبه ليمسها اجنبيا وكشف
وجهها لتغزيرهم او كتبه او شتمها او اعطت مالم تجز العادة به بل اذنه والصابط لكل
معصية لاحد فيها فلا زوج والمولى التغزير وليس منه ما لو طليت نكحتها او كسوتها
لان لصاحب الحق مالا يجز ولا على ترك الصلاة لان السفعة لا تقود اليد بل اليها كذا
عقده المص تنع اللدسر على خلاف ما في الكنز والملتقى واستظهره في خطو الحق والادب
لان عليه وقد ساء ان لولى ضرب ابن سبع على الصلاة ويحق به الزوج مهر وفي الفتاوى
لداكراه طفله على تعليمه وان وادب وعلم لغرضه على الوالدان وللمصير بالقديم فيما فيه
ولده الصغر لا يمنع وجوب التغزير فيجزي بين الصبيان وهذا الوحي عهدا ما لو كانت
حق الله بان سزنا او سرق منع الصغر منه بجزي من حد او غير ذلك قدس عدد الا
امراة عورها ووجها بمنزل ما مر فانت لان تاديبه سباح فتقيد بشرط السلامة قال
المص وهذا ظهر انه لا يجب على الزوج ضرب زوجته اصلا ادعت على زوجها ضربا
فاحشا وثبت ذلك عليه عن تركه كالمصير المصير ضربا فاحشا فانه يعرفه ويعتد لو
ما شتمني وعن الثاني لوزاد القاضي على ما تفتت ففتت الدية في بيت المال
لقتله بفعل ما دون فيه وغير ما دون فينتص من رابلي شرع امر بدت لتقارق زوجها بخبر
على الاسلام وتغزير حصة وسبعين سوفا ولا تزوج بعينه به في الملتقط ويحل الى
مدعب الشافعي يعرفه سر لجة قدق بالقرين يعرفه حواي سزنا بالمرأة مئة بعد اختيار
على اخره وطحا امته وجبت فتقت فان سزنها فدية النقصان وان حلف خفقه
فد تغزير المدعى منه في الاشياء خذ امرأة انسان واخرجها و زوجها يجزي حتى
يتوب ويموت لسعيه في الارض بالغشامن لدعوه على اخر فلم يجده فاسل اهل

في وديعة ونهب اي اخذ قهرا واختلاس اي اختفاء لا شفاء لو كن وبش القود ولو كانت
الغنى في بيت مغفل في الاصح او كان الثوب غير الكفن وكذا لو سرقة من بيت فيه قسبر
او ميت لما ولدت زيادة القبور والتجهر وللاذن بدخوله عادة ولو اعتاد قطع سياسته
ومال عامة او مشرك وصهر مسجد واستار كعبة ومال وقف لعدم المالك بجره ومشلة يده
ولو دسب موجلا او سربا عليه او اوجر لصير ورثة شيكا اذا كان من جنسه ولو حكما بان كان
لدهم فوق دنايمز وبكسبه هو الاصح لان التقديس وحسن واحد حكما بجلو في العرض
ومن الحلي يقطع به مالم يقل اخذته رهنا وقضاء واطلق المشافعي اخذ خلاق الجسر
للمجافسة في المالة قال في المجتبى وهو اوسع فيعمل به عند الضرورة بخلاف سرقة من علم
اسما وعزله ولده الكبير وعزله لم مكاتبه وعزله عن غيره المادون المديون فانه يقطع لان
الاخذ لغيره ولو سرق من عزيم اسد الصغير لا كسر في شئ يقطع فيه ولم يتغير مال الوكيل العين
او السبب كالبيع قطع على ما في المجتبى او من ذى رحم محرم الارضاع فلو حرمت برضاع قطع كما في
هو اخر رضاعا فانه حرمت لسبب محرم رضاعا عيني سقطت كلامه الرابعي ولو المسروق ماله غيره
اي غير ذى الرحم بخلاف ماله اذا سرق من بيت غيره فانه يقطع اعتبار المحرم وعنده
ويخلاف مريضته صوابه مريضته بلا تاديب كالامطلقا سوا سرق من بيتها او بيت غيرها
فانه يقطع لما مر ولا يسرقه من زوجة وان شربها بعد القضا بالقطع حرمة وزوجها
ولو كان المسروق من حرز خاص له ولا يعد من سببه او عرسا وزوج سببه فلا يؤخذ بالمدفوع
عادة ولا من مكاتبه وختمه وصهره ومقيم وان لم يكن له حق فيه لا ذمباح الاصل فصار
شبهة غايه بجنا وحمام في وقت جرت العادة بدخوله وكذا بجرايت الحار والحنان المجتبى
وبت اذن في دخوله ولو اذن لمخصوصين فدخل غيرهم وسرق شيئا ان يقطع واعلم انه
لا يعتبر الحرز بالمحافظة وجود الحرز بالمكان لانه اقوى فلا يعتبر المحافظة في الحمام لانه
حرز ويعتبر في المسجد لانه ليس بحرزه يفتى شئ وكل مكان حرز النوع فهو حرز للنوع
كلها فيقطع بسرقة لولوه من اصل على المذهب وقبل حرز كل شئ معتبر بحرزه مثله والاول
هو المذهب عندنا المجتبى لكن جرم القهشاني بانه الثاني هو المذهب فثبته ولا يقطع فنان
هو من يسرق الدارهم بين اصابعه وحشاش بالغام منها الغلق الباب ما يفتح اذا قش حانوا
او باب دارتها واخذ البيت من احد فلو ضاحد وهو لا يعلم به قطع شئ ويقطع لو
سرق من السطح بضابا لانه حرز شرج وهما ينة او من المسجد اسراده كل مكان ليس
بحرزه نعم الطريق والصحي او رب المتاع عند اي حيث يراه ولو الحافظ دائما في الاصح
لا يقطع لو سرق صنف من اضافة ولو من بعض سور الدار ومن صدق مغفل لا يقطع
الحرز وسرق شئ ولم يجر من الدار شبهة عدم اخذ خلاق العصب وان من حرمة الدار المشعة
حلا الى حنجا او غار من اهل الحجرة على حجرة اخرى لانه كل حجرة حرز وثبت فدخلوا في كثر اية
في فصح المتن والشرح باو وصوابه لو او كان في الكثر شئ في الطريق سلغ بضابا ثم اخذ قطع لان

الوحي

الوحي جيلة بقاءه السارق فاعتبر الكل فعلا واحدا ولو لم ياحظه واحده غيره فهو مضيع لا
سارق او حمله على دابة فسادة واخرجه او على سب في عين كلب ووجهه لان سرقة يدان اليد
او القاعة في الما فاحضه بيجك السارق لما مر ولا يجر بكيك الخصب قوة جريه على الاصح لانه
الخصب بسببه يملح قطع في الكل لما ذكرنا وبشكل على الاجز ما قالو الوعلة على طار فطار الى منزل
السارق لم يقطع فلذا واعلم علم حزم الجوازي وغيره بعدم القطع وان تقب ثم ناوله من الخارج
الدار اذا دخل يده في بيت واخذ ولبس المص الطريف ولو وصف في البيت ثم خرج واخذ لم يقطع في
الصحيح شئ او طراى سرق صرة خارجة من نفس الكم فلو اخذ قطع وفي الحلي بعكسه وسرق من
مرعى او من قطار يفتح القاف لا يل على سرق واحد بعينه او حمله عليه لا يقطع لان السائق
والقائد والراعي لم يقصد والحفظ وان كان معها حافظ او شق الحبل سرق منه وسرق حوالقا
بضم الجيم فيه مشاع وسره يقطعها وان لم عليه او بعينه او دخل يده في صندوق غيره او في حبيه
او كفة فاحذ الما لقطع في الكل والاصل ان الحرز ان تمكن دخوله فتمك دخوله والا فادخال
اليده فيه ولاخذ منه فتزوع سرق سقطا مضموا لم يقطع ولو ملغوا او في سقطا اخر قطع
فخرج من حرز شاة لا تبلغ بضابا فتعجز اخرى لم يقطع سرق مالا من حرز فدخل اخر وحمل
السارق بماله قطع المحمول فقط سراج قال اناسا من هذا القول قطع ان اصاب نكوة
فزا بالسرقة وان نكوة ونصب الثوب لا يقطع لكونه علة لا اقرار بسر ولو وجد اذا قيل
علا فاقبل سرقة ومضاه اذ قلته واذا قيل فاقبل سرقة بعينه لا يقطع والمضاه يجرى الحرز
والاستقبالي فلا يقطع بالنكوة قلت وفي شرح الوصاية يفتى الفرق بين العالم والمجاهل لان
العوام لا يعرفون الا ان يقال يجعل شبهة الدار المحذ وفيه بعد للامام قتل السارق سياسته
في الارض بالفساد سر وهذا اذا عاد واما قتله بندا فليس من السياسة في شئ نهزت وقتنا
عن معني البحر في باب الوطى الموجب للموت من التقيد بالامام فهم انه ليس القاضى الحكم بالسياسة
فليحفظ باب كيفية القطع وابشادة بقطع بين السارق من زوجه هو مفصل الرشح وحسم
وجوبا وعند المشافعي لدا ففتح الا في حرمة شديدين فلا يقطع لان الحرز لا يمتلف ويحجز
ليوسط الامر ومن زينة وسوثة لاجرة حلال وكذا في حسم على السارق عندنا للتبديل لغيره
الحصن للمفوض في بيت المال وقيل على المتمد شرح وهما ينة قلت وفي قضاء الحانية هو الصحيح
لكن في قضاء الميزانية وقيل على المدعي وهو الاصح كالسارق ورجله اليسر من الكعبة اذا
عاد ثالثا لا وجس وعزله اضر بالضرب حتى يوب اي يظهر اماران الثوب شرج وهما ينة دارو
يقطع ثالثا ولو اصاب ان حسم على السياسة او شرج كمن سرق واهما اليسر مقطوعة او
شرا او اوصعات منها سواها سوى الالهام او رجلا يمين مقطوعة او شرا لم يقطع لانه اهلاك
بل يجسر لثوب ولا يفتح فاطع اليد اليسرى ولو عاد في الصحيح نهرا لا يقطع لانه اهلك
واخلط من جنسه ما هو حرمة منه وكذا لو قطع غير الحداد في الاصح ولو قطع احد قبل الامر
والقضا وحسب القصاص في العذر والدية في الخط وسقطا القطع عن السارق سوا قطع بمسند

الحداد

نبي
قائه
النفذ

التي ان فارس بالانفاق انتهى فذهب ولحق هذه القود من الحظ في الافاق والقفا ولا يسلم
لحد وصي واهراء وذي ومجنون ومعوه ومكاتب ووضع لهم قبل الخراج الحسن عذنا اذا
باشرو القتال او كانت المرأة بمصالح المرحى او نذا وى المرحى وذل الذي على الطوق ومفاد
جواز الاستعانة بالكاف عند الحاجة وقد اسفعا على الله عليهم باليهود على اليهود ورضع
هم ولا يسلم به السهم الا في الذي اذا دل فيراد على السهم لانه كالاجرة والبراد من قبل العجم
والعناق بكسر العين جمع عشق كرام قبل العرب والجهن الذي يود عوف وامر محمد والمغزو
عكس فاموس سوا انيسهم للمواصلة والبعل والحار لعدم الارهاب والحسن البنا في يقسم لوان
عذنا للقيم والمسلمين وابن السبيل وجاز صرته لصف واحد فتح وفي المسنة لوصفه للفا عين
لحاجتهم جاز وقد حقت في شرج الملق وقدم لقي ذى العرقى من بنى هاشم منهم اى
من الاصناف الثلاثة عليهم لجواز الصدقات لعينهم لاهم ولا حق لاغنيا بهم عندنا واما
المصر عن الجرح من اذ ما في الحادى فيبد ترجع العرف لاغنيا بهم نظرفيه في المم وذكور تعالى
للمترك باسمى اشد الكلام اذ اكله نفا وسهمه عليه الصلوة والسلام سقط بموته لانه
حكم على منشق وهو الرسالة كالمصطفى الذي كان صلى الله عليه وسلم يصطفي نفسه ومن رجع
دارهم باذن الامام او منعته اى قوة فاعا رجس ما اخذوا لانه غنيمه والا لانه اخذوا
لو دخل اربعة حسن ولو لانه لاقال الامام ما اصبح لا احسبه فلو لم يمتعه لم يجر الاجاز
ونوب للامام ان ينقل وقت القتال خثا ويحرض فيقول من قتل قتلا فله سلبه سماء فيناد
لقربه منه ويقول من اخذ شيئا فهو له وقد يكون يدفع مال وشرع بمال فالجرح ينفسه
واجب للامر به واخيار الادعى المعقود مندوب ولا يخالفه بغير اذوى بلا مال لانه ليس
مطردا لما تركه اولى بل يستعمل في المندوب يعرفه بالمص والذاعبر في الميسوط بالاستحسان
الامام لو قال من قتل قتلا فله سلبه اذ اقل هو استحسانا بخلاف ما لو قال منكم او قال من
قتله انا فلي سلبه فلا يستحقه الا اذ اعلم بعد ظهرته ويستحقه يستحق سهم اورضه قسم
الذى وغيره وذا اى التفتل انما يكون في مباح القتل فلا يستحقه يقتل امرأة ومجنون
وتوهمها لم يقابل وسباع القاتل مقاتلة الامام ليس بشرط في استحقاقه ما نقله وليس
في الوسع اسماع اكل وبع كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الوالى او غلب
ما لم يمتعه الثاني من كل قتال لا يكره في سياق الشرط وهو من بخلاف ان قلت
قتلوا ولو قال ان قتلت ذلك الفارس فلك كذا لم يبع وان قطعت راس او يلك القتلى فله
كذا مع ولو نقل السريرة في قطعة من الجيش من اربعة الى دعاية مأخوذة من السر وهو
ليلا ودر الربع وسبع العسكود ونها ظهم المنقل استحسانا ظهريه وجاز التفتل باكل او يند
منه لسريره لا لعسكود والعرق في الدرر ولا يسفل بعد الاخر اذهنا اى بدنا الامن لغرض
لجواز الصنف واحد كامر سلبه ما مع من مركبه وشبابه وسلبه وكذا ما على مركبه لا ما على
دابة اخرى والتفتل حكمه قطع حق الباقي لا الملك قبل الاخر اذ بدا الاسلام فلو قال

قتيل
مضى

الامام

الامام من اصاب جازية فبني له فاصابها مسلم فاستبرها لم يجلد وطبها ولا يبعها كالمواخذ
لانه واستبرها لم يجلد لاجتماع السلب للكل ان لم ينقل الحديث ليس لك من سلب قتيل الا ما
طابت به نفس امالك فخلا حديث السلب على التفتل قلت وفي معروضات المعنى ان السعود
وهو يجلد وطى الا ما المشترة من الغزاة الا ان حيث وقع الاستثناء في قسمهم بالوصف المشروع
فاجاب لا توجد في زماننا فتحة شرعية لكن في سنة ٤٠٠هـ وقع التفتل اكل فبدا عطا الخمر
لا يفتي شيئا انتهى فليحفظ **باب استيلاء الكفار على بعضهم بعضا وعلى موالنا اذا سبي**
كافرا اخر بعد الحرب واخذ مال ملكه لاستيلاءه على مباح ولو سبي اهل الحرب الممنون فان اذ سبي
لاهم احرار وملكها ما يتجره من ذلك السبي لكافرا ان علينا عليهم اعتبارا بساير ملكهم وان غلبوا
على موالنا ولو عيدا مومنا واخرزوها لاهم ملكوها لا لاستيلاءه على مباح لان الصحيح من
مدى اهل السنة ان الاصل في الاشيا التوقف والا باجدر اى المعتزلة بل لان المعية من جلة
الاحكام المشروعة وهم لم يخطبوا بها تبقى في حقهم ما لا يعز معصوم فيملكونه كالحققة ضنة
يبيع في شرهه ويفترض علينا اتباعهم فان اسلموا اقر ملكهم وان غلبنا عليهم اى بعد العز
بما رجع ما قبله فبني ملكها مجانا مطلقا من وجد ملكه قبل العتية بين المسلمين لا بين الكفار
خفية في الدرر فهو له مجانا بلا شيء وان وجده بعد ما فهو له بالعزيمة جبر المصرين بالعدا
ولو كان ملكه مثليا فلا سلبه عليه بعدها اذ لو اخذه اخذ بمثله فلا يفيد ولو قتلها اخذ مجانا
كاسر بالثمن الذى اشتراه به لو اشتراه منهم بخرى من الحدو والخرى جازى ديارا ويقعده العرف
لو اشتراه به بالقيمة لو اتهم منهم نراد في الدرر او ملكه بعقد فاسد لكن في الجرح شرهه بخبر
او شرهه ليس ما لملكه اخذة باتفاق الروايات وكذا لو شرهه بمثل اشترا او مثله قدرا ووصفا
معيج او فاسد لعدم القابلية فلو با قبل قدرا واروى وصفا فله اخذة لانه يفيد وليس ربا
لانه قدرا وان وصلته فقا عنة او قطع يده فاحذ مشر به ارثه او قفاها المشتري فياخذة على التقى
ان شاء لان الاوصاف لا يعلق بها شيء منه والقول للمشتري في مقداره اى الثمن بمسند عدم القوا
لان البعثة سليمة ولو شرهنا ثبينة المالك بغير خلافا للثاني من هروان يكون لا يبر والشرابان
ثانيا وشرهه اخر اخذة المشتري الاول من الثاني بتمه جبر لورود الاس على ملكه فكان الاخذة
لهم باخذ المالك القديم بالثمن ان شاء لتمامه عليه بهما وقبل اخذ الاول لا يخلو القديم
كيلا يضيع الثمن ولا يملكون خرنا ومدرنا وام ولدنا فمكا بتمه جبرهم من وجه فاحذ ما لملكه
لكن بعد العتية يودى قيمته من بيت المال وتملكه عليهم جميع ذلك القليلة لعدم العتية ولو ندمهم
دابة ملكوها لحق الاستيلاء اذ لا يد الجحوا وان ابن الهم من مسلم فاحذوه فمرا لا خلافا لهما
لظهوره على نفسه بالخروج من دارنا فلم ينحل ملكه بخلاف ما اذا انق المم بعد اريد
واخذوه ملكوه اتفاقا ولو ابقى ومعه قوس وشاع فاشري رجل ذلك ملكه ثم اخذ المالك
مجانا الما منهم لا يملكونه واخذ عتية بالثمن لانهم ملكوه وعق عبد مسلم وذي لا يجرى على
سيد يفرس يلعى شرهه مستان ههنا واخذوا درهم قامة لثمان الدارين مقام الاعتراف

الامر

كانوا استولوا عليه وادخلوه دارهم فاقبوا بينا وبينه بالمتان لا يوشرا جرحى لا يعق عليه اعداء
لما نفي استرا دة نهر كبد لهم سلمتة بجاننا هذا الى عسكرنا ثمة او عسكرنا على النسيج
وان لم يقبل المشري جرحا وظهر ما عليهم في هذه التسع صور لعق العبد بلا اعتاق ولا ولا
لاحد عليه لان هذا عتق حكيم دسر وفي الزيلقي لوقان الحرب لبعده اخذ ابيدانت جرحا لا يعق
عند ارجح لان هذا عتق بيا ندمتق بيا ندمتق **باب المستامن** اي الطالبه للما
هو من يدخل دار غيره بامان مسلم كان او حربا دخل مسلم دار الحرب بامان حرم تعرضه لغيره
من دم ومال وخرج منهم اذ المسلمون عند شروهم ظهور اخرج النيا شيا ملكه سكران ما
ينصديق به وجوبه بقاء لا يخرج لان لا تعرض عنهم شيئا رده عليهم وجوبا بخلاف الاسير
تعرضه وان اطلقوه طوعا لا بدعته من فهو كالمقصود فانه يجوز اخذ الماله وتسلل
استباحه الفرج لان لا يباح بالملك الا اذا وجد امرت الماسودة او ام ولد او مدينة لا
ما مكوون بخلاف الامنة ولم يظاهر اهل الحرب اذ لو وطوا فاجل هذه المشية فان اذ جرحى
بيع او فرض او عكسا او عصب احد صاحبها وجوبا اليه بفن لاحد شيئا لا زما ان
حكم الاسلام فيما معنى بل فيما يستقبل ويفنى المسلمون المعصومين زيلقي شرا الكمال وقره الدين
ايضا ديانة لا ايضا لان عدم وكذا الحكم جرحى في حربين فقل ذلك اي الادانة والعصب
استامن الما بيا جرحى جرحى مع مسلم الى العسكر فاقبى المسلم ان اسير وقال الجرحى كنت مستامن
فالقول الحربى الا اذا قامت قرينة تكفى في مكوون او مقلولا غلا بالظاهر جرحى وان جرحا الى
الحربان مسلمين ويحا كما نفي بينهما بالدين لو وقع جميعا للمرافقة واما العقب فلو لما مر
ملكه قتل احد المسلمين المستامين صاحبها او خطا بجرح الدية لسقوط العتق وانه كالجرحى
ماله فيها بعد الصيانة على العاقلة مع بنان الدارين والكتفارة اي في الخطا لاطلاق العتق
قتل احد الاسيرين الا جرحى فقط لما مر بلاء في الخطا ولا شئ في العتق لانه بالاحص
صار تعالى لهم شفق عصمة المعقولة لا المومة فلذا كبكة في الخطا قتل مسلم اسرا او مسلم
ثمة ولو ورثته مسلمون ثمة فيكون في الخطا فقط لعدم الاحراز بدارنا **فصل** في استيمات
الكان في لا يمكن حربى مستامن فينا سنة ليل يصير عينا لهم وعونا علينا وقل لمن قبل الاما
ان ائت سنة فينا في الجواز لو ثبت ما دونهما كشر وسهرين دسر لكن ينبغي ان لا يجرح
بقصير المدة جدا ففتح وضعتا عليك الجزية فان مكث سنة بعد فواته جرحى ظاهرا
المكون ان قول الامام له ذلك شرط لكونه ذميا فلو اقام سنة او سنتين قبل القول فليس
بذم صريح العتاق وقيل نعم وبجرحهم في الدسر قال في الفتح والاولا وجه ولا جزية
عليه في حق المكث الا بشرط اخذها منه فيه واذا صار ذميا جرحى العتاق منه وبين
المسلم ويضمن المسلم قيمة جرحه وخبره اذ الملعن ويجب الدية عليه اذا قتل خطا ويجب
كنا لا دى عنه ويحرم عتقه كالمسلم فتح وفيه لو مات المستامن في دارنا ورثته بمشة
وقف ما دلهم واخذوه بينة ولو من اهل الذمة فكيف ولا يقبل كتاب ملكهم واذا

استصحبى جرحا لا يسحب

استرا دة جرحى الى دار الحرب بعد الجرح فلو تجارة او قضا حاجته كما يفيد الاحلاق نهر متع كون عتق
لان لا يتقص ومفاده منع الذي ايعز كما يمنع كون وضع عليه الجرح بان الرثم به واخذ منه عند
حلول وقته لان جرح الارض كجرح الراس واصار لها اي المستامنة الكتابية روح مسلم
او ذى ليعتقها وان لم يدخل بها لا عكسا لان مكان علاقتها ولو نكحها هنا فظالم بمهرها فلها
منه من الرجوع تا رجائية فلو لم يدخل بها حتى معنى حول ينبغي ضروته ذميا على ما جرح الدسر
علم حكم الدين الحادث في دارنا فان رجع المستامن اليهم ولو لم يرد اوه حله لم يطلون امانه
فان تركه وولعته عند معصوم مسلم او ذى او ذميا عليها فاسرا وظهر اليها المهر ولا يعنى عليه
عليهم فاحذوه او قتلوه سقط دية وسلمه وما عصب منه واجرة عين اجرها السابق بده
وصا رماله كود بعينه وما عند شريكه ومضارب وما في بيته في دارنا فاقبوا واختلف في الرهن
ورجوع في الزمان للمهر من دية وفي السراج لو بيعت من باخل الودعة والقرض وحال السلم
اليها حتى وعلمه يوفى منه دية هنا ولو صارت وديته فان قتل او مات فقط بولو غلة
عليهم فدية وفرضه ووديعته لورثة لان نفسهم لم تصر لمعصومين فكذا ماله كالوظهر عليه
ماله لم جرحى هاله ثمة عرس او لاد وديته مع معصوم وغيره فاسلم هنا واصار ذميا
ثم ظهر باعلم حكمه في عدم بده وولاية ولوسى طفله اليها فهو مسلم وان سلم ثمة وحده
ها فظهر عليهم فظهره مسلم لا لحاد الدار وديته مع معصوم لانه بديه بحرية وعينه
وولعته عتقا مسلم لعدم اليابة فتح وللا ما حق اخذ دية مسلم لاولى لها صلا ودية
ستان من اسلمها من عاقلة فانه خطا تقتله نفعا معصومة وفي العتق ليل قضا صا والدية
صلى الا العتق نظر الحق العامة جرحى ومردا ومن وجب عليه فود التجا بيا جرحى لا يقتل لم يجبر
عند العتق الجرحى فيقتل لان من دخله فهو من البض ويمنى في الجنايات لا يصير دار الاسلام
دار حربا لا موروثة باجر الكمام اهل الشرك وباضا لها دار الحرب وان لا يوت
فيها مسلم او ذى احسا بالامان الاول على نفسه ودار الحرب نظير دار الاسلام باجواء
حكم اهل الاسلام فيها كجمعة وعيد وان بقي فيها كافرا صلى وان لم تنصل بدار الاسلام
دبر وهذا ثبت في نسخ المن ساقط من نسخ الشرح فكان تركه بجى بعينه وضوح
ما فيه **باب العشر والحراج** والحراج والجزية ارض العرب هي من حد الشام والكوفة
الى اقصى اليمن ومن اسلم هله طوعا او فتح عنوة ونسب بين جيشا والبصرة ايعز باع
الصبا بعشرين لانه بين المسلم وكذا انسان مسلم او كرمه كان ذميا فظهر في كتابنا من
هذا وجرحناه في شرح الملقى وسواد قري العراق وحد من العتق بفتح ففتح قرينة من
قري الكوفة المعقنة حلوان بن عمران بفتح فتكون قرينة بغداد وهو ان عرضا ومن اطلق
فتح فتكون فتنة قرينة شرقى دخله موقوف على العلوية وما قبل من الثقلية بفتح فتكون
غلط من العرب الى عباداة بالثبوت بفتح من صغير بفتح الجرحى المثل ولم يعباد ان قرينة
معصومين كوكا وبالا لام ثمان وعشرون يوما ونصف وعشر عشرة ايام سراج وما فتح عنوة ولم

معصومة ببيان

ور في باب العاشر شيئا من هذا
الكتبة

استصحبى جرحا لا يسحب

من جيشا الامانة سواء اقر اصله عليا ونقل اليه كذا او فتح صلى الله عليه وسلم اليه بالحق والكرام
وارض السواحل وكونه لاهلها يجوز بيعهم بها ونشرهم فيها هدية وعند الامية المثلثة وهو موافق
على المسلمين فلم يجز بيعهم فتح وجب الخراج في ارض الوقت لا المشتراة من بيت المال اذا وقعها
مشتريا فلا غش ولا خراج بشرط ان لا يملكه معزى البحر وكذا لو لم يوقعها كما ذكرته في شرح الملقو
والصبي والمجنون لو كانت الارض خراجية والعشر لوعشرته دسره وفي الزكاة وقالوا ان
المشام ومصر خراجية وفي الفتح الماخوذ الاذن من ارض مصر خراجية لاخراج الارض منها ليست
ملوكة للزراع كما ثبتت المال كين شيئا فلا وارث فصار بيت المال وعلى هذا فلا يصح بيع
الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال شيئا منها لانه كولي اليتيم فلا يجوز الا للضرورة والعاد
بالضرورة في البحر او رغب في العقار فيضع قيمته على قول الماخزين المعنى به قلت وسيجي
في باب الوصي جواز بيع عقار الصبي في سبع سنابل وافق مفتح دمشق فضل الله على بان
غالب ارضنا سلطانا لا يقرض ملكها فالت بيت المال فتكون في يد من يبيعها كالعامة
انتهى وفي النهي عن الوفاق لو اراد السلطان شراها لنفسه يامر غيره ببيعها ثم يشترها منه
لنفسه انتهى واذا لم يعرف الحال في المشتري بيت المال فالاصل الصحة ويتعرف صحة وقتا المشتراة
من بيت المال وان شرط الوافقين صحته وان لا يخرج على ارضها وموت اخاه دعي اذا
الامام او دفع له كالمخرجي واوليائه مسلم اعترف بقرينة ما قاله المشي يعطى حكمه وكل من
اي العشرة والخراجية ان سعى بما العشر اخذ منها العشر الا ان كان في التسعي جارا العشر الا ان كان
لا يبدد بالعشر وان سعى بما الخراج اخذ منه الخراج لان العا بالمال وهو اى الخراج يؤخذ منه
خراج مقاسمته ان كان الواجب بعض الخراج كالحبس ونحوه وخرج وطبقته ان كان الواجب
شيئا في الدمنة يتعلق بالتكميل من الانتفاع بالارض كما وضع عمر رضي الله عنه على السواحل
جرب هوسون ذراعا في ستين بذراعا كسري سبع قبضات وقيل في المعية كل بلدة عمرتهم
وعر قمصر المقدير بالعدان فتح وعلى الاول المعول بحر بيلعنا الماصعا من بر او شعيرة
عطفت على صاعا من لحد المقدور بلقي وجرب لوطية خمسة دراهم وجرى لكرم اهلها
مقابلة قد فيها صغفها ولما سواه مما ليس فيه تؤلف عمر كرعان ولستان هوكل ارض
يحوطها حابط وفيها اشجار متفرقة يمكن الزرع تحتها فلو لم يلقه اى مقصدا لا يمكن زرعها
ارضها فهو كرم طاقته وغاية الطاقه نصف الخراج لان التصفين الاضاف فلا يملك
في خراج المقاسمة ولا للموظف على مقدار ما وظفه عمر وان طاقته على الصحيح كافي ونقص
ما وظف عليها ان لم تطق بان لم يبلغ الخراج نصف الخراج الموظف فنقص في نصف الخراج
وجوبها وعندها لا طاقه وينبغي ان لا يزداد على النصف ولا ينقص عن النصف صدقة وفيه
عزس بارض الخراج كوما او شجر اقلية خراج الارض الى ان يعلم وكذا الوقيع الكرم ودرع
الحب فله خراج الكرم واذا اضع فله قدر ما يلق ولا يزيد على عشرة دراهم ولا ينقص عما كان
وكل ما يمكن الزرع تحت شجرة بستان وما لا يمكن فكرم وما لا شيئا التي على المساة فلا شيء فيها

انتهى

انتهى وفي زكاة الخاتبة قوم شروا وصيغتها كرم وارض شري احدها الكرم واخر الاراضى بزراد
فتم الخراج فلو معلوما فكما كان قبل الشرا والا كان جملة فان لم يعرف الكرم الاكروا فبقدر
المصن مزية خراجهم متفاوت فطلبوا التسوية ان لم يعلم قدره اشترى تركه على مكان ولا خراج
ان غلب المال على ارضه وانقطع الماء او اصاب الزرع افة سماوية كعرق وجرق وشدة برد الا اذا
بقى من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا اما اذا كانت الافة غير سماوية ويمكن الاعتناء بها كالك
فردة وساع وبجوها كالفام وفارودودة جمل وملك الخراج بعد الحصاد لا يسقط وقيل يسقط
ولو هلك بعضه ان فضل عن ما انفق شئ اخذ منه مقدارا بما يصح سراج وتماه في الشرا
بلا يملكه معزى البحر قال وكذا حكم الاحارة في الارض المستخر فان عطفا صاحبها كما است
ركان خراجها موطئا او اسلم صاحبها او اشترى مسلم من ذي ارض خراج يجب الخراج ولو
اشان من الزراعة او كان الخراج خراج مقاسمة لا يجب شئ سراج وقد علمت ان الماخوذ من
ارض مصر خراج لاخراج فيما يفعل الا ان من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك
واجاره على السكن في بلدة معينة بعمدة ويزرع الارض حرام بلا شبهة فهو في الشراة
معزى البحر حيث قال وتقدم ان مصر لان ليست خراجية بل بالاجرة فلا شيء على من لم يزرع ولم
يكن مستأجرا ولا جبر عليه بسما فافعلوا نظمة من الاضرب حرام خصوصا ان اراد الانتفاع
وقالوا لو زرع للاضرب قادرا على الاكل كنعفون فله خراج الاعلى وهذا يعلم ولا ينبغي تركه
لا يجزى الظلمة باع ارضها خراجية ان بقي من السنة مقدار ما يمكن المشتري من الزراعة فله خراج
والا فليس له المبيع عناءه ولا يؤخذ العشر من الخراج من ارض الخراج لانها لا يجتمعان خلافا لما في
ولا يترك الخراج في سنة لو موطئا والا بان كان خراج مقاسمة تكرر لملقته بالخراج حقيقة كالشرا
فان يتركه السلطان او ايا سيد الخراج لوب الارض او وهبها ولو بشراعة جازع عند الثاني وحل
له لو مصر فاذا انقضى بدينه وفي الجاوى من ترجع عليه لغيره المصروف خلوق المشهود ولو
ترك العشر لا يجوز اجماعا ويجزى بنفسه للمفق اسراج خلافا لما في قاعدة نظرة الامام موطئا
بالمصلحة من الاشياء معزى للزراة فثبت وفي المهر يعلم من قول الثاني حكم الانتفاع من
ارض بيت المال ان احصلها ان الزمة لبيت المال والخراج له وح فلا يصح بيعه ولا هبته
ولا وقفه لغيره لانه لا يملكه على احارة الماخوذ ومن الحوادث لو اقطعها السلطان لغيره
ولاده وقيل وعقيد على ان من مات منهم انتقل نصيبه الى اخيه ثم مات السلطان وانتقل
من اقطع لغيره من سلطان اخر هل يكون الاولاد له ام لا ومقتضى قواعدهم الكفا المقتضى
بموت المعلق فذبحه ولو اقطعها السلطان ارضها مواتا او ملكها السلطان انتم اقطعها لغيره
وقفها ولا رصاد من السلطان بالنسب بايقاف الميت وفي الاشياء قبل القول في الدين
افق العلامة قاسم بصحة احارة القطع وان لا تمام ان يجزى من شيا وفيه ابن نجيم
بغير الموان اما الموات فليس للامام اخراجه عنه لانه ملكه بالاحاطة **فصل في**
الجزية هي لغة الجزا لانها جرت عن القتل والجميع جرى على وعلى بوعان الموضوع

ش

خاصة انتهى واقروا المعصية لكن مرده شيخ الاسلام جواز مراده وجزم بانه منهم خطا كما بينه
فهم من الناحية المحلة وليس كذلك فقد صرح المترجم في شرح المصالح الصغير بعد ما نقل عن
المشافعي انهم يومرون بيع وورهم في اصابا المسلمين والخرج عنها وبالسكنى خارجا للمسلمين
فهم محلة خاصة نقلوا عن الشافعي والمراد بالبيع المذكور عن الاصطلاح ان يكون في المصر محلة
خاصة يسكنونها وهم فيها امنة عاصمتهم كسنة المسلمين فاما سكنها بهم وهم معهودون فلا
كذلك لكذا في فتاوى الاسكوي فليحفظ وينقص عهده بالعلية على موضع الحراب وبالحاوي ودار
الحرب زاد في الفتح او بالامتناع من قبول الجزية او بجعل نفسه طلبا للمسلمين بانه يفت
ليطلع على اخبارهم وهدموا قلوبهم بيموتهم لذلك لم ينقص عهده وعليه يجعل كلام المحقق
الذي في هذه الاربع صور كالمرتب في كل احكامها الا انه لو اسير واسترق ولم يفتقد ولا
يجوز على قول الامامة والمرد يجزى على الاسلام لا يعتنق عهده بقوله نفقت العهد بل يجرى
تجاولا لالامان للحرب فانه ينقص بالقول بغيره ولا يباين ان الجزية بدعي قولها كما مر ونزل
المعنى عن الواقعات قبله الا باعنا لادافا وهو قول الثلاثة لكن ضعفة في الفتح لا يراهم
وقتل مسلم واثنان مسلم عن دينه وقطع الطريق وسب النبي صلى الله عليه وسلم لان كفره المقارن
له لا ينجيه فالطاري لا يبرئه فلو من مسلم قتل كاسي ويؤذي الدين ويباعد على سب دين
الاسلام والنبي والقرآن حاوي وغيره قال العيني واخترى في السب ان يقتل النبي ونسبه
ابن الهمام قتل وبما في شيخنا الراسي وهو قول المشافعي ثم سرت في معروضات المفتي في
السعود انه وسر داس سلطان في العمل بقوله امتنا القايدين يقتله ان اظهر له معاده ويخرج ثم
افتى في بكر اليهودي قال المشافعي فيكم عيسى عليه السلام ولدنا بانه يقتل لسهل الدنيا
عليهم الصلاة والسلام انتهى قلت ولويده ان ابن كاذبا في احاديثه لا يهديه في الحرب
الواجب والمكافون باعائته لا تكون في احسن ما نصه والحق انه يقتل عندنا اذا اعلى بشتم على
السلام صرح به في سر الذخيرة حيث قال واستدل محمد بنان قتل المرأة اذا اعلنت بشتم الرسول
جاءوا ان عمر بن عدى لما سمع عصمات مروان تودى الرسول فقتلها بالبلد حتى اشد عليه
على ذلك انتهى فليحفظ ولويده من مال بالغ تغلبى وتغلبى لاسن طفلهم لاخراج ضعفه كانا
بالحكام ما يجب هذا الزكاة المعهودة بشنا لان الصلح وقع كذلك ولويده من موكله اعني
في الجزية والخراج كوفي القريش وحدث مولى القوم منهم بخصوص بالاخراج ومصر في الجزية والخراج
ومال تغلبى وهدنهم للاسلام وانما قبلها اذا وقع عدهم ان قاتنا الذين لا لادنا جهمه
وما اخذتهم بالخراج ومن تركه ذمي وما اخذه عاشر منهم ظهر به بصلحنا جهمه مصر في
تغورنا وبنا شقرة وجبر وكفايا العمل والمسلمين يجلس وبه يدخل طلبه العلم فتح والقضا والعدا
كلية قضاء وشهود شتمه ورقا سواصل ومزق القاتلة وذراهم اى ذراى كل من
ذكر مسكين واعتمده في البحر فالويل يعطون بعد موت ابائهم حالة الصغر لم اره واليهما
تمت مصاريف بيت المال ثلاثة فهذا مصر في جزية وخراج ومصر في زكاة وعشر في زكاة وعشر

وركان مرق السيرة في رابع وهي لعنة وشركة بله وارث ودية مقول بله ولى وصرفها العبد بغير
وفتس بله ولى وعلى الامام ان يجعل كل نوع بيتا يخصصه ولما ان يسرق من احد الصر فيلازى وعلى
بذل الخاصة والفقعة والفضل فان سرق كان الله عليه حيا ببيع وفي الحاوي المراد بالخاصة
حديثنا فظا القران ما بنا وما هو الحق اليوم ولا شى في بيت المال لان هلك ضعفة
ما به جوعته ومن مات ممن ذكر في نصف الحول حرم من العطا لانه صلة فلا تملك الا بالعتق
واهل العطا في زماننا القاضى والمفتى والمدرس صدر الشريعة ولومات في الحق وهدنهم
كما صرح في مراده بسبق المصر في قريته لانه وفي نقيه فيد ربا لوفاء له ومن يفتله ثم مات
او عزل قبل الحول قبل يجب رده ما بقى وقيل لا كالنفقة المحلة بزيلى والمودن والامام اذا كان
وقف ولم يستوفى حاجته ما تارة يسقط لانه لا صلة وكذلك القاضى وقيل لا يسقط لانه لا رتبة
وهذا ثابت في فنيح الشرح حافظ من نسخ المتن هنا وتمامه في الدرر وقوله في الوقف
المرد هو لعنة الرابع مطلقا وشرا الرابع عن دين الاسلام وكرها اخر كل الكفر على الشايع لا يباين
وهو يصدق محمد صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الحق تعالى على حقيقة ضرورة وهو فقط وهو
مع الاول قولان واكثر الحقيقة على الثاني والمحققون على الاول والاخر وشرا لاجر الاحكام
الدنيوية بعد الاتفاق على انه يقتل متى طلب به ان يته فان طوبى به فلم يبق فهو كضاد فانه المفسر
وفي النسخ من هذا الملقب كقول اردان لم يقتله للاستحسان فهو كقول الغناد والكفر لعنة المستر وشرا
تكريمه عليه السلام في شئ مما جاء به من الدين ضرورة والمفاضة تعرف في الفتاوى لا فرق بينا
مع انه لا يفتى بالكل شئ منها الا فيما اتفق المشايخ عليه كما سيجي قال في البحر وقد التفتت
ان لا افتى بشئ منها وشرا بسميتها العقل والعصى والطوع فلا يقع مرده يجنون ومعه وسور
وسعى لا يفتل وسكران ومكره عليها واما البلوغ والمذكورة فليس بشرط بدائع وفي الاشياء لا يقع
مرده السكران الا الزدة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يفتى عنه من اسر به عرض الحاكم
عليه الاسلام استجابا على المذهب بلوغ الدعوة وتكشف بيان الشهادة العرض ويجيب وجوبا
وقيل بدنا ثلثة ايام بعرض عليه الاسلام في كل يوم منها خاتمتان استعمل اى طلب المهمة
والاقتل من ساعته الا اذا رضى اسلامه وكذا لو ارد ثانيا لكنه يضرب وفي الثالثة يفتى
حتى يظهر عليه القوبة فان عاد كذلك تارتخاينة قلت لكن نقل في الزواهر عن الخرج ودالحايد معوا
البلخي ما يفيد قتله بله لوتة قتله فان اسلم فيها والاقتل حديث من بدل دينه فافكوه واسلوه
ان شيرا عن الادبان سوى الاسلام او عن ما انتقل اليه بعد نظفة بالشهادتين وتمامه في الفتح
ولو اني بها على وجه العادة لم ينفذ ما لم يبرأ من ذمة وكره تنزيها لما سرق قبل العرض بل هو
لان الكفر يسبق للدين فبدا سلام المرتد لان الكفار اسنان خمسة من بكر الصانع كالهرة من
بكر الوصا لانه كالمشوبة ومن يعرفها لكن بغيرها الوصل كالفلسفة ومن بكر الكحل كالمشوبة
ومن بكر الكحل لكن بغيره محرم رسالة المصطفى كالمشوبة فكيف في الاولين يقول الله لا اله الا
الثالث يقول بحر رسول الله وفي الرابع باحدا وفي الخامس بها مع التمرى عن كل دين يخالف دين

والإباحي كالزندق وفي المعص والمناق الذي يظن بالاسلام كان زندق الذي لا يدبر
يدبر وكذا من علم زندق في الباطن بعض الضرورات بحكمة الخبز وظهر اعتقاد حرمته وتما من
فيه وفيه يكفر السحر بطله وفتله اعتقد تحريما ولا يقتل انتهى لكن في خطب الخاتبة لوالاستد
للخبر والامتحان ولا يفتقه لا يكفر وح فالمستفي احد عشر رأيا علم ان كل مسلم ارتد فانه يقتل
ان لم ينسب الاجماع المرأة والحقت ومن اسلم منها نسبا والصبي اذا اسلم والمكوه على الاسلام
ثبتت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا سارا في الاشياء ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل واحد لم يثبت
ولو شهد نصرانيا على نصراني انه اسلم وهو ينكر لم يقتل شيئا وقيل يقتل ولو على نصرانية
قيل اتفاقا وتما في آخر كراهية الدهر ويحجج بالصبي من ولده المرتدة بنتا اذا لم يهرثا والسكران
اذا اسلم وكذا القبط لان اسلامه يحكي لا حقيقي وقيل في الخامسة وعبرها الكره بالخراب ما الذي
والمتان فلا يصح اسلامه انتهى لكن خطب المص في كتاب الاكراه على حجاب القياس وفي الاستحسان يصح
فليصطحق فالمستفي اربعة عشر شهيدا وعلى مسلم بالردة وهو مشكوك لا يشترط له لا تشكك في الشهادة
بل لان اكراهه قوبة ويصح يعني فيمنع القتل فقط وثبت بقية احكام المرتدة كحفظ عمل
ونظرون وقف وينونه زوجته لو ثبتا قبل زوجه والاقتل بالردة مسبة عليه السلام كما يشاهد
شرا في البحر وقد سارت من بطن في هذا المجلد واقره المص وح فالمستفي اربعة عشر وفي شرح الوفا
لشربلاني ما يكون كفر انفا فبطل العمل والنكاح فالاولاد والاولاد زنا وما فيه خلاف لومرفي
الاستغفار والتمن وتجدد النكاح ولا يترك المرتدة على ردة باعطاء الجزية ولا بما ان موته والامان
مؤبد ولا يجوز استرقاقه بعد الحاقه بالخراب بجلون المرتدة طامية والكفر ككلمة واحدة خلافه
لشافي فلو تضرع يهودي او عيسى ترك على حاله ولم يجبر على العودة وسرول ملك المرتدة عن ماله
سرو الامور فان اسلم عاد ملكه وان مات او قتل على ردة تدا ويحكم لمخافة ورثت كاسلمه
وارثة المسلم ولو زوجته بشرط العدة يلبي بعد قضاء دين اسلامه وكسيرة ردة هي بعد قضاء
وردة وقا لا ميراثا يفر كسيرة المرتدة وان حكم القاضي بجماعة عتق حذره من ثلث ماله
وام ولده من كل ماله وحل دينه وشتم ماله ويودي سكا بنات الورثة فالاولا المرتدة لا نه الحق
بذبح ويقتل ان لا يصح القضاء الا في ضمن دعوى حق العدة نهروا علم ان تصرفات المرتدة على ردة
اقسام فتتخذ منها اتفاقا ما لا يعتمد تمام ولا يبره وهي جنس الاستيلاء والطلاق وقبول الهبة
واستليم الشفعة والحج على عبده المأذون وبطلت منها اتفاقا ما يعتمد المنة وهي جنس النكاح والطلاق
والصدق والشهادة والارث ويتوقف منها اتفاقا ما يعتمد المساواة وهو الحاق وقعة وولاية
متعدية وهي التصرف على ولده الصغير ويتوقف منه عند الامام وسفد عند كل مكان
ما دلته مال جمال او عقد يتبرع كالمباينة والصرف والسلم والعتق والتدبير والتمكية والهبته والار
والاحارة والصلح عن قرار وفتن الدين لانه ساء له حكمته والوصية ربي ما تروقه ولا
في بطلانها واما الديات واستيلاء بعد التقاطه ولقطته فتبليغ عدم خبرها نهروا السلم
انذارا هلكة موت او قتل او حق بد الحارب وحكم لمخافة تطل ذلك كلمة فان اسلم قبل

الحكم

الحكم فكانت له مرتدة وكالوعاد بعد الموت الحقيقي يلبي وان حاة سلم بعده ومال يح وارتد
نقضا او رضا ولو ثبت المال لالانه في شهر وان هلك ماله اذا سار له لوارث عن ملكه لا يباح
ولو قبا الصبي القضا وله ولاد مديرة وام ولده وسكانه لانه لم يولد وان يخرج فانه يباع
ويقتل ما ترك من عبادة في الاسلام لان ترك الصلاة والصيام معصية والمعصية تنفي بعد
الردة وما ادى منها قبله بطل ولا يقتل من العبادات الا الحج لانه بالردة صار كالكافر الا بطل
فاذا اسلم وهو عتق فخلية الحج فقط مسلم اصاب مالا او شيئا يجب له القصاص وهذا السرقه
يعني الما لم يسرق الا لخدحانية واصلا انه يراخذ بحق العبد وامعهه فيه الفصيل والديه
خبر رندا واصابه وهو مرتد في دار الاسلام ختم حتى وجار بنا زمانا ثم جاز سلمه بولند بطله
والواصيه بعد ما ختم مرتدا واسلم لا يواخذ بشي من ذلك لان الحرف لا يواخذ بعد الاسلام بما كان
اصا به كونه محارب لنا احبرت بارتدا ويزوجها فلها التزوج باخر بعد العدة استحسانا
كما في الاخبار من فتنة يهرثا وتطلقه ثلثا وكذا لو لم يكن ثمة فانها يحجب طلاقها واكبر
سراها انتهى لاسان من فتنة يهرثا وتزوج مسبوط والمرتدة ولو صغيرة ويختفي بخر تحبس بذا ولا
تخالس ولو اتوا كل حقاق حتى سلم ولا تقتل خلافا للشافعي وان قتلها احد لا يقتل شيئا ولو ائمة
في الاصح وتحبس عند مولاهما الحذمة سوى الوسطي سوا طلب ذلك ام لا في الاصح ويؤلى صهرها
جما بين الحقتين وليس للمرتدة التزوج بغير سريتها يعني وعن الامام فشرق ولو في دار الاسلام
ولو اتى بغيره بعد ما سار الى ابا سار به وتكون فتنة الزوج بالاسلام ولا يحق وفي الفقه انها
في المسلمين فينشر بها من الامام او يهبها له لو مصرفا ويصح نكاحها لانها لا تقتل وان كان سارقا
لو تهرثا وبشرها زوجها المسلم لو مريضة وماتت في العدة كما في خلافه المرفق قلت وفي
الزواجر انه لا يرثها لو صحبته لانها لا تقتل فلم تكن فارة فتأمل ولدت امته فادعاه شهو
اسمه حرا برة في اسمها المسلمة مطلقا ولدت لافل من نصف حوله واكثر لاسلامه تبعا لاسمه
والمسلم يرث المرتدة ان مات المرتدة الحق بدارهم وكذا في امته النصرانية اي الكتابية
الا ان احادته لا اكثر من نصف حوله مرتد وكذا النصف لعلوه من ماله المرتد فيقبضه لغريب
للاسلام بالجبر عليه والميراث لا يرث المرتدة وان لم يخاله اي مع ماله وظهر عليه فهو اي ماله في
لا نفسه لان المرتدة لا يشرق فان رجع اي بعد ما خلى بلا سار سوي قضى لمخافة الا في ظاهر الرواية
وهو الوحيد فتح طلق ثانيا بجماله وظهر عليه فهو لوارثة لانه بالحقا القتل لوارثة كان ساركا
قدما رجعه ما سار له لم يزل فتنة بلا شئ وبعد ما بعتة ان شاء ولا يباحة لو مثليا لعدم الفائدة
وان قضى بغيره شخص مرتد حتى يدارم لانه ككاتبه الابن في دار المرتد مسلم فبدها والولا
كلها للاب الذي عار مسلم الحاصل الابن كالكاتب المرتد قتل رجل خطا فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل
كس الاسلام ان كان ولا في كسب الود بخر عن الحانية وكذا الوارث يرضع اما لو كان في الغيب
بالمباينة او بالبينه فانه في كسب الكسبين اتفاقا ظهر به واعلم ان حناية العبد والامنة فان كانت
والمرتدة كسبتهن في غير الردة تطلعت به عن داره والعبا ذلله ومات منها ولحق

حكم به في مسائل فوات من ضمن القاطع نصف الدية في سائر لوائه في المسلمين لان السرارية
حلت بحلوه غير معصوم فاهدوت قيد بالعدالة في الخطا على العاقلة وبعدنا بالحكم على العاقلة
لان ان عاقله او سلم هربنا ولم يلحق فمات منه بالسراية ضمن الدية كلها كونه معقودا وقت
السراية ايضا ارد القاطع قتل اموات ثم سوى الى النفس فهدد ولوعدا الفوات بحل العقود
ولو خطا فالدية على العاقلة في ثلاث سنين من يوم لعنوا عليهم خائبة ولا عاقلة لم يرد ولو اراد
مكابا ولحق والكتب ما لا واخذ بماله ولم يسلم فقتل فبدل مكانه لماله وما في من مال الورثة
لان الرد لا يشر في الكتاب بزوجان ارتدا ولحقا فقلت المرتبة ولدا وولدا لهما اى ذلك المولود
ولد فظهر عليهم جميعا فالولدان في كاصلهما والولد الاول لا يجبر بالضرب على الاسلام
وان جلت به ثمة لسعيته لا يوبى الا الثاني لعدم تبعه الحد على الظاهر فكذلك في وفيد
برديهما لا يومات مسلم عن امرأة حامل فارتدت ولحق فقلت هناك فظهر عليهم اى على
اهل تلك الدار فانه يسرق ويرت اباه لانهم سلم ولولم تكن ولدت حتى سبقت ثم ولدت في دار
الاسلام فهو مسلم بها لانه لم يرد ثم لا يرد اباه لوقته بدايه واذا اراد صبر على
صبر خلافه في الاخرى في تجليده في النار لعدم العفو عن الكفر بل هو كاسلامه فان دفع
اتفاقا فلا يرد ابوه الكافرين فزيع على الثاني ويجبر عليه بالضرب فزيع على الاول والعاقلة
المعينة وهو ان يسلم فانه ينجى وسراية وقيل الذي يعقل ان الاسلام سببا للحاجة وعين الحجة
من الطب والحلوم من المرافقة الطرسوس في انفع الرسايل فابا ولم يرد من قدره بالنسبة فقلت وقد
سرايت نقله ونؤيده انه عليه الصلوة والسلام عرض الاسلام على رضى الله وسند سبع سنين
وكان يفخر به حتى قال سفتكم الى الاسلام طرا غلوا ما بلغت اوان احلم
باب وسفتكم الى الاسلام فهددوا بصرام همنى واوان عزمى
ثم هل يقع فوضا قبل البلوغ ظاهر كلامهم نعم اتفاقا وفي الخبر المختار عندنا الماردي ان مخاطبة
بأد الايمان كالبالغ حتى لومات بعده بلا ايمان خلد في النار منه وفي شرح الوهبانية
بدرويش درويشان كثر بعينهم وصح ان لا كفر وهو المحذور
كذا قول شى لله قتل بكفره وايضا ضرايا ناضر ليس بكفره
ومن يستحل الرقص قالوا بكفره ولا سيما بالذليل هو وبزسر
ومن لوى قالوا سافنة يجوز جهول ثم بعض يكفره
واشابتها في كل ما كان خارقا عن الشئ الجمع بروى ويضمر

التمييز

كالحقيقة في الفسخ وانما لم ينفى كونه عن تاويل وان كان باطلا بخلق المسقط بلنا وسيل
كافر في باب الامانة والامام بصير اما ما يمر من بابا بعد من الاشراف والاعيان وان سبغ
يكن في رعيته خوفا من قهره وجبرونه فان بايع الناس الامام ولم ينفذ حكمه فيهم فهدد عن قهرهم
لا بصير اما ما فاذا صار اما ما تجاز لا يقول ان كان له قهر وعقبة لعوده بالقهر فلا ينفذ ولا
يغزله لا ينفذ خائبة وتما في كتب الكلام فاذا خرج جماعة مسلمون عن طاعته او طاعة
ناية الذي الناس في امان دسبر وغلبوا على ملكه دعا لهم اليه الى طاعته فكشف شبهتهم
استجابا فان تخبروا بجمعهم حل لنا قتلهم يدا حتى يفرق جمعهم ذلك الحكم يد على دليله وهو
الاجتماع والامتناع ومن دعا الامام الى ذلك اى قتلهم اقرضهم عليه حاجته لان طاعة الامام
فيما ليس بمصلحة فرض فكيف فيها هو طاعة بدايه لوقادرا والافرن بنية دسبر وفي البنى
لوقادرا لظلم السلطان ولا يمنع عنه لا ينفذ الناس معاونة السلطان ولا معاونة منهم ولو
طلبوا الموارد عتبا جيبوا اليها ان حيز المسلمين كافي اهل الحرب والا لا يجابوا بحر ولا يوحده
منهم شئ فلو اخذنا منهم رهونا واخذوا من رهونا ثم عذروا بنا وقتلوا رهونا لا يقتل
رهونهم ولكم يحسون الى ان يهلك اهل البنى ويؤبوا وكذلك اهل الشريعة اذا فصلوا
رهونا ذلك لا نفعل بهونهم ولكن يجبرون على الاسلام ويصبروا ذمة لنا ولو لم يصبر
فهددوا جبر على جبرهم اى اثم قتلوا وتبع مولاهم والا لا اهدم الحق والامام بالخيار في سيرهم
ان شاء قتلوا وان شاء جبرهم حتى يتوب اهل البنى فان تابوا حبسوا بغير حق بغير نوبة
سراج وبقا لهم بالمخيق والاعراق وعز ذلك كاهل الحرب وما لا يجوز قتلهم من اهل الحرب
كنا وشيوخ لا يجوز قتلهم منهم مالم يقاتلوا ولا يقتل عادل لمحمد مباشرة مالم يذنبه ولم
تسبهم ذرية ويجلس اموالهم الى ظهور نوبتهم فهدد عليهم ذبيح الكرام اولى لاننا نفع
وبقا على العبد نهر ونقاتل بسلامتهم وحصلهم عند الحاجة ولا ينفع بغيرها من اموالهم
مطلقا ولو عند الحاجة سراج ولوقال الماعني بقت والى السلاح من يده كف عنه ولوقال
كف عنى لانظر في امرى لعل نوب والى السلاح كف عنه ولوقال انا على دينك ومعه
السلاح لان وجود السلاح معه فزينة بغيره فقتل الفاء كف عنه والا لا ينفذ ولو قتل
بايع مثله فظهر عليهم فلا شئ فيه كونه مباح القتل فقتلوا اثم ايعز قتلنا شهيدا ولا يصلى
على نفاة بل يكفون ويدفون بدايه ويكره نقل ردهم الى الاقاي وكذلك روى اهل
الحرب لانها مثله وجوز به بعض المتأخرين لوقية كسر شوكرهم او فراق قتلنا فقتلهم في الجهاد
ولو غلبوا على مصر فقتل مصري مثله فظهر على المصر قتل بران لم يجز على اهل اى
المصر احكامهم وان جرى لا لا نقطاع ولا يرة الامام عنهم واذا قتل عادل باعيا ورتة مطلقا
وبالعكس اذا قال الماعني وقت قتلنا انا على باطل لا يرة اتفاقا لعدم الشهادة وان قال انا على
حق فالحج على الامام واصر على دعواه وسرته ما لو رجع بتطلد يانة فلا ارشاد بن كذا
وفي القتل ودخل باع ابا ما قتل عادل عمدا الزمة الدية كافي الناس لقضاء شبهة الامانة

جنازة

ويكون كما يبيع السلاح من أهل الفتنة ان علم لانه اعانته على المعصية وسبع ما يتخذ منه
كل جدي ويحويه بكونه لأهل الحرب لا لأهل البقي لعدم تقصيرهم لعلهم سلاحا قريبا من زوالهم
يخلو في أهل الحرب زبلي قلت وافاد كلامهم ان ما قامت المعصية بعينه بكونه بعيدا
والا فتعز بها نهر وفي الفتح سفل حكم قاضهم لوعاد لا والا لا ولو كنت قاضهم الى قاضينا
كما بان علم انه قضى لشهادته عادلين نفذوا والا لا **كتاب القبط** عفت مع
اللقطة بلجها لغير ضمتها الفوات النفس والمال وقدم القبط لخلقهم بالنفس وهي مقدمة
على المال هو لخلق ما لخلق قبل معنى مفعول ثم غلب على الولد المنسوب باعتبار المال
وشرعا اسم على مولود طرعا هله جرحا من العيلة او قرا راس من همة المربية بضعفهم ومجر
عالم القاطن فرض كفاية ان غلب على ظنه هلاكه لولم يرقه ولولم يعلم به غيره ففرض عين
ومثله رواية اعني في يرضى والامجد وبما فيه من الشفقة والاحبا وهو حرم مسلم
تعا للدار لا يجتهد سرقه على خصم وهو الملقط لسبق يده وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة
وسكنى ودوا ومهر اذا زوجه السلطان في بيت المال ان يرضى على القاطن وان كان له
مال او قرابة في ماله وعلى قرابته وادته ولو دته في بيت المال كفاية لان الحرزم بالعلم
وليس لاحدا حصة منه فترا وهل للامام الاعظم اخذه بالولاية العامة في الفتح لا واقره
المصنوع البحر وحر في النهر لكن لا ينبغي اخذه الا بموجب قلوب اخذه احد وصاحبه **كتاب القبط** لا
اذا رفعه باختياره لانه باطل حقه وهذا اذا اتحد الملقط فلو نفذ وترج احدهما كما لو زوجه
مسلم وكا فترشانا عا ففتى به المسلم لانه انفع للقبط خاتمة ولو استوبا فالراي للقاضي بغير
تختا وبنت نسبه من واحد بغير دعواه ولو غير الملقط استحبنا لوجا والا فيبينة خاتمة
ومن اثنين مسنوبين كولد امته مشتركة وعبارة المبتدأ دعاء اكثر من اثنين فغن الامامة
الحيضة ظاهرة في عدم قبول دعوى الزايد ولا يشترط اتحاد الامم نهركن في القهستان في
عن النظر ما يقيد شوته من الاكثر فليجبر ولوا دعته امرأة واحدة فلا يزوج فان صدقتها
زوجها او شهد لها القابلة او قامت بجدة ولو زوجه وامر ابنه على الولادة صححت دعوتها
والا لا لما فيه من تحمل النسب على الغير وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو زوجه
امرأتان واقامتا حدا هما كنبية فتضى ولي به وان اقامتا جميعا فهو ابهما خلا فالحال لكل
من الخاتمة وان ادعاه خارجا وصف احدهما علمته اي يجده لاثبوتها ووافق فهو
اذا لم يبارضا اقرى منها كبنته الاخر وسقطه واسلونه وحرية ولوا دعاهما اذ ان
والاخر ان يثبت فاذ هو خفي فلو مشكلا فتضى لهما والا فليق ادعى ان ابته ولو شهد المسلم
زنا به والذي مسلم ان قضى به المسلم تارة خاتمة وبنت نسبه من ذمي ولكن هو مسلم
استحبنا في نزع من يده قبل عقل الا ديان ما لم يبرهن مسلمين ان ابته فيكون كافرا
نهر ان لم يكن اي يوجد في مكان اهل الذمة كترتهم اوسعها وكنته والمسلمية رباعية
لان ما يجده مسلم في مكانا مسلم وكافر في مكانا غيرهم فكان او كان في مكانا او عكسه فظاهر

الاول
من المدة
الاول
سبعة
عشر

وحد بشير
مخ

الرواية اعشرا وكان لسبقه اخيرا رويت من عبد وهو حر وان ادعى انه ابنه من زوجته لانه
عند حجر وكلام الزبلي ظاهر في اختياره ولوا دعاه حر ان احدهما ان ابته من هذه المرأة والاخر
من الزينة فالذي يدعي من المرأة اولى بشوته من جابن زبلي فان وجد بعد مال هو له عدلا
بالظاهر ولو فوفد او تختا اذ ابته هو عليها الا ما كان يقرب نصرة الواحد وعينه اليه
بامر القاضي في ظاهر الرواية لانه مال ضايع ولو فتر القاضي ولوا الملقط مع ظهر به
لان قضاء في فضل جهته فيه نعم له بعد بلو عنه ان يوا الى من شاد مال لم يعمل عنه بيت المال
خاتمة وبدفعه في صرفه ويقيم هيئة وصرفته وليس له حصة فلو فضل فملك ضمن ولو علم
الختان انه ملقط ضمن فحيزه ولو فضل حيث شاد ويبنى منعه من مصر الى قرية بحر ولا
ينفذ الملقط عليه كراح وسبع وكذا اجازة في الاصح لان الولاية عليه في ماله ونفسه السلطان
لحديث السلطان في من لا ولي له شروع لوباع او كفل او ذبحا ككاتب او عرق او وهب
او صدق وسلم ثم قرأه عبد لولد لا يصدق في ابطال شيء من ذلك لانه منهم ونما في
الخاتمة ويجوز ان يسل كل قبط **كتاب القبط** هي بالفتح وتسكن اسم وضع للمال
الملقط عمن وشرعا ما يوجد ضايعا ابن كان في النار خاتمة عن المنهات مال يوجد
ولا يعرف مالكو وليس عياح كالخرف وفي المحيط دفع شيء ضايع للملقط على الغير لا
للملك وهذا نعم ما علم مالكو كالواقع من السكون ومنه ان اسان لا لقطة لانه لا يعرف
لم يذوق مالكو نذب دفعها لصاحبها ان اسن على نفسه تقربها والا فالترك ولي وفي
الابايع وان اخذها لنفسه حرم لانها كالغصب ووجب اي فرض فتح وعينه عند خرف
ضايها كما مر لان مال المسلم حرمه كالنفس فلو شرها حتى ضاعت اجته وهل يضمن ظاهر كلام
النه لا وظاهر كلام المصنف لما في الصبر فيه جارا بكل خطية انسان فلم يضمن حتى اكل
قال الابايع الصحيح انه يضمن انتهى وفي الفتح وعينه لور فيها ثم شردها كالكاف لم يضمن في
ظاهر الرواية وصح الملقط صبي وعبد لا يجنون ودهوش ومعتوه وسكران لعدم الخلف
منهم فان شهد عليه بانه اخذه ليرده على ربه ويكفيه ان يقول ان سمعته بانه يمشي
فدلو على وعرق اي يادى على حاجته وصدقا وفي الجامع الى ان علم ان صاحبه
لا يطالبها او انها تقصد ان يبقا كالاطعمة والخمار كانت امامة لم تقف بل ينفذ فلو لم يثبت
مع القن منته ولم يبرهنها ضمن ان انكر سربها اخذه للرد وقيل الثاني قوله بميمه وبه
ناخذ حواوي واوة المص وعينه ولوس الحرمان او قبيلة وكثيرة فلا فرق بين سكان ولقطة
فليقتع اراقع بها لو تفترا والا لا يصدق بها على فقير ولو على اصيل وقرعة وعرسه
الا ان اعرفنا الذي فانها توضع في بيت المال تارة خاتمة وفي الفتنة لورجى وجرود
المال وكذا لا يصدق فان جاء مالكو بعد الصدق حيز بين اجازة فذلك ولو بعد هلاكها
ولرأبها او قضيته والظاهر انه ليس الوصي والاب احازها نهر وفي الوهابية الصبي
كالبغ يضمن ان لم يشهد ثم لا يباي وصية الصدقة وضمانا في مالها لامل الصغير و

تصدق بامر القاضي في الاصح كما ان يصدق للقاضي او الامام لو فعل ذلك لا يصدق
بما لا يعز به ان يذبحه او يبيع المسكين وابها من لا يرجع على صاحب ولو لم يكن له
احدا من الفقير ولا شئ للفقير لكان او يبيع او يملك من الجمل اصله الا بالشرط كن ذره
فلكذا فلما جرحه بثلثة تارتخا بثلثة كاجارة فاسدة وتذب المتعاطي اليه بثلثة الصالة وتغري بها
ما لم يحن ضياعها فيجب وكره لو معها ما يوقع به عن نفسها كقرن ليقول كذا لم يارتخا بثلثة
ولو كان الاشتقاق في الصحيح ان ظن انها من المداوى وهو في الاشتقاق على المعنى واللفظ
مترجع لقصور ولا يثبت الا اذا قال له فاص انفق لم يرجع فلولم يذكر الرجوع لم يكن دينيا
في الاصح او يصدق للفقير بعد بلوغه كذا في الجميع اي يصدق على ان القاضي قال له
ذلك لا ما لا يثبت من الملك من غير سبب للفقير واثباته سبب للفقير او يصدق له وهو بعد
وان كان له انفع اجرها باذن الحاكم وانفق عليها منه كالمضال بخلاف الابن وسجي في ابيه
وان لم يكن باعها القاضي وحفظ عنها ولو الاشتقاق اصل امره لان ولا يثبت نظره اضرار
فلولم يكن ثمة نظره لم يصدق امره به ففتح مجتبا ولد منها من ربهما لياخذ الثقة فان
هلك بعد حبسه سقطت وثيقته لا ولا يصدقها الى مدعيها جبر اعلم ولا يثبت فان
بين علامته حل الدفع بالوجوب وكذا الجمل ان يصدق مطلقا بين الاول ولا يصدق كقول الاصح
البينية في الاصح نهاية النقط لفظه فصاعته منه ثم وجدها في يد غيره فلا يضمن
ببها بخلاف المودعة بجنتي ونوازل لكن في السراج الصحيح ان المأخوذة لا بد
اخذ عليه ديون ومطال جمل اديها وليس من عليه ذلك من معرفته فقلد الصدق
بقدرها من ماله وان استعرفت جميع ماله هذا مذهب اصحابنا لا يعلم منهم خلافا فمن
في يده عرض لا يعلم مسكنها اعتبار الديون بالاعيان وسبق فعل ذلك سقط عنه
المطالبة من اصحاب الديون في المعقبي بجنتي وفي العدة وجد لفظه وعرفها ولم يوردها
فانتفع بها لغيره ثم ايسر يجب عليه ان يصدق بمثله مائة في المادي حاز لوقفه بيع
مساعد ومركبه وحمل عنه الى اهله حطب وجد في المادي لم يفته فلفظ والا خلافا
لاخذه كسائر المباحات الاصلية دمر وفي الحادى عن ثمة مائة في بيت انسان ولم يورث
وارثه تركته كلفظ ما لم يكن كثيرا فليت المال بعد المحض عن ورثة سليل فان لم يجدهم
فله لو مصر فاحسنة اي يرجح تمام خلطها اهل العيزه لا يفتي بان ياحظه وان اخذه
طلب صاحب يرد عليه لانه كالمقطعة فان فرخ عنده وان كانت الام غريبة لا يعرف
لعزها لانه سلك العيزه وان الام لصاحب احسنة والعرب في كماله ولو لم يعلم ان يورث
غريبا لاشئ عليه ان شاد الله قتلت وان لم يملك الفرخ فان فقيرا اكله وان غنيا يصدق
به فتم اشتراؤه وهكذا كان يفعل الامام الخوفا يظهره وفي الوصاية من ثمة تحت الحاد
في عزها مصادرا لاس بالساو لم يعلم النبي صريحا او لانه وعليه الاعتقاد وفيها
واخذت نقاحا من الزهرا ربا • يجوز وكثيره وفي الجوز ينكر

كتاب

كتاب الايمان من استعصم الكف والوفاء والا باق انطلق الوفاق ثم اذا
خرج من الكمال ليدخل اليها من موجه ومستعصم ومودعة وصيد اخذه فخرج
ان خاف من الله ويحرم اخذه لنفسه وينبغي اخذه ان يورث عليه والا فلا عيب لما في الباع
حكم اخذه كلفظة فان ادعاها اخذ فداها من برهن واستوفى عند كقول ان شاذ لجواز ان يبيع
اخر ويحلف الحاكم ايضا بايد ما خرج عن ملكه ويصدق عليه بوجه وان لم يبرهن عطف على
ان يبرهن واقر العداة عنده او ذكر المولى علامته بعلينه دفع اليه كقول فان امكن المولى
بأية ما في جعله حلف ان لا يبرهن على اباة وعلى اقر المولى بذلك من يلهي فاست
طالت المدة اي مدة حتى المولى باعد القاضي ولو علم مكانه ليلابته من المولى بكثرة
الثقة وحفظ ثمة لصاحبه واسكت من ثمة وانفق عليه من اباة المولى بوجه ورجع وعلم
وقع باقي الثمن اليه ولا يملك المولى نقض بيعه اي بيع القاضي لانه ما راسخ حكمه لا ينفق
قلت لكن في مروضات المعنى ابو السعود ان صدرا من سلطاني يمنع القضاة عن اعطاء الاذن
بيع عبد العسكوت ورجح فلا يبيع بيع عبد السابية فلهم اخذها من مشربها ويرجع المشتري
بثمنه على الباع وما بعد الرعايا فان كان يفتن فاحش كذلك والا فلا رعايا الثمن وبذلك
وسرد الامر ايضا انتهى بالمعنى فيلحق فانه منهم ولو زعم المولى تدبيره او كسبه واستلاده
لم يصدق في نقضه الا ان يكون عنده ولد منها او يبرهن على ذلك منه ويختلف في الضال
فيلحقه الفضل وقيل تركه ولو عرف بيته فابصا ليا ولي ابن عبد ثاب به رجل وقال
لم احدع شيئا من المال صدق ولا شئ عليه ولكن ردة حذر لولا ان لا يرجعون درهما اليه
مدة سفر فاكثر وهوى والحال ان الراد ولو صيبا او عدا لكن الجمل لولا ان يبيع الجمل قد
به لا يذلل لسلطان ويخبر وخفي روى بتم وعاليه ومن استعان به كان وجدة فخذ
فقال نعم او كان في عياله وابن واحد الزوجين مطلقا يبيع وشريك نصف ورجها ولو لم
فالمشتري احد عشر رجوع درهما ففضل صلى فيما زاد عليها ولو لم يشرط استعانة ولو لم
امته ولها ولد يعقل الا باق يخلون من يربحها وان لم يبعها عند الثاني لثبوتها بالنسبة فلذا
عول عليها رباب المتون ان الشهادته اخذ لبرده والا لاشئ له ولراده من اقلها ان يبيع
يرضخ لباري الحاكم او يقر باصلها حيا به يفتي تارتخا بثلثة ويومن المصير بوضع ليا
بسطه كامر قائم ولذا فليجمل لاعتقها بموت وان ابق منه بعد اشهاد المتقدم لم يضمن
لا زاما حتى لو استعمله في حاجة نفسه ثم ابق ضمن ابن ملك عن القينة وفي الوصاية لو اكل
المولى باق قبل قوله بيمينه ويلزم مرده لرد قيمته ما لم يبين اباة وضمن لو ابق او مات
قبله مع تمكنه منه لانه غائب ولا يملك له في الوجهين خلافا للثاني في الثاني لان الاشهاد
عنده ليس بشرط فيه وفي النقطه ولا يخلل سر مكتوب بيمينه يدا وجعل عبد الرحمن على امره
لويثية مساوية للدين او اقل ولو اكثر من الدين فعليه بقرضه لا لسان ويجوز على صاحب
لان خفته بالقدار المضمون منه وجعل عبد اوصى بقرضه لا لسان ويجوز على صاحب

اي من مدة السفر
اي تجسبه لان العوض يجوز
على الموصي مائة من المقابلة

فان ارعى احد من المفقود حقاً من الحقوق لم ينفقت له دعواه ولم يقبل بينة ولم يكن وكيل القاضى ولا احد من
الورثة خصاً وان راي القاضى سماع البينة وحكم بذلك لم ينفذ حكمه لان الاختلاف في نفس القضاء
ذكره الزليقي كذا في الدرر فان قلت ان الجهد في نفس القضاء فينبغي ان يتوقف فذاه على ارضاء
اخر كما لو كان القاضى محمداً في حذف قلت احب عنه بان الجهد في نفس القضاء وهو ان البينة حلت
حجة من غير حقها او لا فان اراها القاضى حجة وقضى بها نفذ قضاءه كما لو قضى بشهادة المحدث في القضاة
انتهى كفى جعله الزليقي كتاباً
القضاء من باب الاختلاف في
نفس القضاء وقال ان الاصح
انه لا ينفذ الا بتفقد قاض حيز
ومنه المحقق ابن الهيثم
كفى ذكرهما من اختلافه ان القضاة
على النفاذ والحاصل ان في نقض القضاة
على القاضى ورايت وصحها في
باب المفقود رواية القضاة
وفي كتاب القضاء رواية عند
شيخ العاصم

الحذرة في الحال لان المتعة لم فاذا انقضت الحذرة رجع صاحبها على صاحب الرتبة او رجع
العبدية الى في الحبل وحبل ما دون مديون على من يستحق له الملك فان بقاءه بالرجوع
والباقي للعزما كما يجب جعل ابن جني خطا لا في بدا اخذ على من يصير له مقصور
على غاصد وهو موهوب على موهوب له وان رجع الوهاب بعد الرولان زوال الملك بالرجوع
تقصير منه وهو تركه المصروف وحصل عديم في ماله والا بنفقة كنفقة لقطعة كما مر
ولم يجسه لدين نفقة ولا يرجع القاضى حشنة اباقر ثانياً ولكن يجسه غير ذلك وقيل لا
لنفقة ويرجى في الهداية وانما في بخلاف النفقة والصلح وقد روي في السائر رخصة من
بسة اشهر في نفقة ثمانية مائة لئلا يمتد بها بعد ما يبعده القاضى كما مر في ابن عبد الله
الفقيه المشرى دفع الامر للقاضى لينص **كتاب المفقود** هو لغة المحدثين وهو شرعاً
غائب لم يدرا حتى هو يتوقع قدومه وبنت اودع المحدث المبلغ اي القفر جميعه بل وقع
الاستحرام تدل به دلالة لا وهو في حق نفسه حتى بالاستصحاب هذا هو الاصل في ذلك
ينكح عرسه غيره ولا يقسم ماله قلت وفي موهبات الفقيه ابو السعود انه ليس لامين بيت
المال تزعم من يد من يده حق امتنع عليه قبل ذهابه لما يبيح من الخزانة المقتنين ولا يبيع
اجارته ونصب القاضى من اي وكيل يأخذ حصة كفايته ودون ما مقرها ويحفظ ماله ويقر
عليه عند الحاجة فلوله وكيل فله حفظ ماله لا يغير داه الا بان الحكم لانه لعلها بان لا يكون
وصا تجلس لكتة اي هذا الوكيل المصوب ليس بحجتم فيما يدعي على المفقود من دين ودينه
وشركة في عقار او رقيق ونحوه لانه ليس مالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل باليقين من جهة
القاضى وان لا يملك المصوبة بالصلح ولو قضى بخصوصه لم ينفذ شراره الزليقي في القضاء
وتبعه اكمال الاستنفيد قاض اخر لكن في الخلاصة الضيق على انفاذ معنى لوالقاضي مجتمعا
نهر ولا يبيع القاضى ما لا يخاف شذاه في نفقة ولا في غيرها بخلاف ما يخاف شذاه
فان يبيعه القاضى ويحفظ ثمنه قلت لكن في موهبات الفقيه ابو السعود ان القضاء وانما
بيت المال في زماننا ما مودون بالبيع مطلقاً وان لم يخف شذاه فان ظهر حاله في
لان القضاء عز ما مودون ببيعهم لعم اد ابيع بغير فاحش فله حجة انتهى فيحفظ ويقر
على عرسه وقرينة ولاد اودع اصوله وفروعه ولا يقرق بينه وبينها ولو بعد ستمين
خلوفاً لملك وميت في حق غيره فلا يرث من غيره حتى لو مات رجل عن بنتين وان مفقود
وللمفقود بنتان وابنا والتركه في يدي البنتين واكمل مفترق بفقده لانه ولحقهما القاضى
لا يبيع لانه ان يحل المالك عن موضعه اي لا يترفع من يد البنتين خزانة المقتنين ولا يبيح
ما اوقع له اذ امان الموصى بل يوقف تحت الموت اقرانه في بلده على المذهب لانه القاضى
ولحقه ان يوقع نفقته للامام وطريق قبول البينة ان يجعل القاضى من يده المالك فعما
عنه او نصب عليه فيما تقبل عليه البينة نهر قلت وفي واقعات الفقيهين لقد رى اشد
معنى القينة انه انما يحكم بموته بقضاء لا نأخر محتمل فام ينفق اليه القضاة لا يكون حجة

فان ظهر

فان ظهر قبله قبل موت اقرانه عليه ذلك القسط وبعده يحكم بموته في حق ماله يوم علم
ذلك اي موت اقرانه فتعقد منه عرس الموت ويقسم ماله بين من يرثه لان يحكم بموته
في حق ماله غيره من حين فقده فيرثه الموقوف له الى حين يرث مورثه عند موته لما تقرر ان
الا يستصحب وهو ظاهر الحال حجة دافعة لا مشقة فلو كان مع المفقود وارث حجة
لم يقطع الوارث شأوان النفق فقدمه اعطى اقل التصديق ولو قف الباقي كالجمل وحلله
الغرض فلذا اخذ في القيد وروى غيره فرع ليس للقاضى تزويج استغاب ويجوز وعده
وله ان يكاتبها ويبيعها **كتاب الشركة** لا يخفى ما نسبتها للمفقود من حيث الامانة
بل يتحقق في ماله عند موت مورثه في بكرة مشكور في المعروف لغة الخلطة سمي بها
العقد لانها سمي وشرا عابرة عن عقد بين المتشاركين في الاصل والرجحمة وركبها
في شركة العين اختلافها وفي العقد اللفظ المحدثه وشرا جوارها كون الواحد قايلاً للشركة
ويشترى بان شركة ملك وهي ان يملك متعدد اي اثنان فاكتر عينا او حفظا كقوله في البيع
في دارهما فانما شركا كان في الحفظ مهنتان او با على ما هو الحق فلو وقع المديون لاحدهما
فلا يخرى الرجوع بصف ما اخذ في بيعه متافى الصلح وان من اجل الخصامه بما اخذه
ان يبيع المديون قد رخصته وبه سرب الدين حصته وبها ينه بارث اوسع او غيرهما
بأي سبب كان جبراً او اختياراً ولو متافقا كما لو اشترى شيئاً اشرك فيه اخر منية
وكل من شركا الملك اجبى في الاقتناع عن مصرف مضر فيها لصاحبه لعدم نفقته الوكالة
نفع له ببيع حصته ولو من غير شركه بالا اذ ان الا في صورة الظاهر لما يباعه بغيره بغير
وكنا ونسرع وشركه مشتركة مهنتان في تمامه في العمل الثلاثين من العادة ونحوه في تناو
او يتجيم وفيها بعد ودين ان البطنة كذلك لكن فيها بعد ورفيق اخر بعد جواز بيع
المنا والخرس المشترك في الارض المحككة ولو لاجبني فبذبه والاختلاف بلا صريح من احد
فلا يجوز بيعه الا باذن واحد من شريك الشركة في كل جهة بخلافه في مخارم وطاحون وعبد
ودار حيث يبيع ببيع حصته اتفاقاً كما يبيع المص في فئا وبشره الظاهر ان البيع ليس
بقيد بل المراد الاخراج عن الملك ولو بهت او وصية او اما الاقتناع ببيع شركه في بيع
وخادم وارض يتبع بالكل ان كانت الارض ينفعها الزرع والا لا يتخلط في المدة ونحوها
وتامة في الفصل ٣ من القبولين وشركة عقد اي واقعة بسبب عقد قايلاً للوكالة
وركتها اي ما هيها الايجاب والقبول ولو معنى كالودع له الما وقال الخراج مثلاً واشترى
والرجح بينا وشركها اي شركة العقد كون المفقود عليه قابلاً للوكالة فلا ينع في نباح
كاختلاف وعدم ما يقطعها كشرط داهم سماء من الربح لاجلها لانه لا يبيع غير
المسمى وحكمها الشركة في الربح وهي اربعة مفاوضة وعنان وتقبل وجوه وكل من
الاخرين يكون مفاوضة وعنان كما يبيح اما مفاوضة من الموقوف بمعنى المساواة في
كل شئ ان تضمنت وكالة وكفالة الوكالة بالجهول منها لا قصد ولسا واما لا

بحر

الرجح

تقع به الشركة وكذا ارجا كالحق الاول وبصرفا ودنيا لا يحق ان المتساوي في الضرر فيسقط
المتساوي في الدين واجازها ابو يوسف مع اختلاف الملة مع الكراهة فلا تقع مفاوضة
وان صححت عنانا بين عمرو وعبد ولو كانتا اموادا وصبي وبائع ومسلم وكذا لو عدم المساوي
واذا انها لا تقع بين صبيين لعدم هليتهما للكفالة ولا ما دونين لثقلها وتنها في كل موضع
لم تقع المفاوضة لفقد شرطها ولا بشرط ذلك في العانة كان عتانا كما ولا سيجع شرطه
كما سيجع ونفع المفاوضة بين حفي وشافعي وان تعاونا بصرافا في شركة التسمية لثقلها
ملة ولا ولاية الا لزام بالجملة ثابتة ولا تقع الا بلفظ المفاوضة وان لم يعرفها سراج
او بيان جميع مقتضاياتها لم يذكر النظم الا عبرة للعق لا السبق واذا صححت فما اشتره
احدهما يقع مشتركا لاطعام اهله وكسوتهم استحسانا لان المعلوم بدلالة الحال كالمشروط
بالقول واسرد بالمستثنى ما كان من حيحي ولو جارية للوطى باذن شريكه كالباقى والمبايع
مطالبة ايهاا شائتمهما اي اطعام والكسوة ويرجع الاخر عما دى على المشتري بعد رخصته
ان ادى من مال الشركة وكذا لو لم يرد احداهما تجارة واستقر ارض وعقب واستهلك وعالة
بمال باخر لم يرد الاخر ولو لم يرد باقره الا اذا اقر لمن لا تقبل شهادة له ولو بعدت
فيلزمه خاصة كهم وطلع وجانية وكل ما لا يقع الشركة فيه وقايدة الزوم انه اذا
ادعى على احدهما فله تحليف الاخر ولو ادعى على العايب له تحليف الحاضر على علمه ثم اذا
قدم لم تحليف الحصة ولو الحصة وبطلت ان وهب لاحدهما او ورث ما يقع فيه الشركة مما
يجي ووصل لم يرد ولو بعدت ارايم لغزوات المساواة بقاء وهي شرط كالابتداء لا ينقل
ما لا يقع فيه الشركة كعرض وعقد واذا بطلت عما ذكر صارت عتانا تاي تغلبها ولا يقع
مفاوضة وعنان ذكر فيها المال ولا فيها تقبل ووجه بعير المتدين والعلوس المناقعة والقر
والقرة اي ذهب وفضة لم يضر بها ان جرى مجرى النقود المتعامل بها والا فكل عرض ومحت لم يضر
هو المتاع بعير المتدين وجرى كفا موس ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرضه الاخر فمعدا
مفاوضة او عتانا وهذه حيلة لصحتها بالعروض وهذا اذا تساوبا ببيعة وان تعاونا باع مثا
الاقبل بقدر ما ثبت به الشركة ابن كمال فقول بصف عرض الاخر اتفاق ولا يقع بمال عايب
او من مفاوضة كانت ارضا ان تعذر المعنى على موجب الشركة واما عتانا بالقسمة فتقع ان
تضمنت وكالة فقط لسان شرطها فقع من اهل التوكيل كصبي ومعتوه يعقل البيع وان لم
يكن اهله للكفالة لكونها لا تنقضي الكفالة بل الوكالة ولذا تقع عاما وخاصا ومطلقا وق
ومع التفاضل في المال دون الرجوع وعكسه وبعض المال دون البعض وتجارات الجنس
كذا يفر من احدهما ودرهم من الاخر ويجوز الوصف بقبض وسود وان تفاوتت قيمتهما
والرجوع على ما شرطوا ومع عدم الخط لا يستند الشركة في الرجوع الى العقد لا المال فلم يشترط مساواة
واختار وخطب ويطلب لبا المشتري باليمن فقط لعدم تضمن الكفالة ويرجع على شريكه بحصة
مدا ان اوى من مال نفسه اي مع بقا مال الشركة والا فالشتر الحاصلة لبا ليس مستدينا

على مال الشركة بلا اذن بخر وتقبل الشركة بهلاك الما لين واحدهما قبل الشراء الهلاك
سالكه قبل الخط وعليها بعده وان اشترى احدهما بماله وهلك بعده ماله الاخر قبل ان يشترى
به شيئا فالمشتري بالبيع بينهما شركة عقد على ما شرطوا ورجع على شريكه بحصة منه اي من
التي انشأها الشركة وقت الشراء وان هلك الما احدهما ثم اشترى الاخر بماله فان صرحا بالوكالة
في عقد الشركة بان قال على ان ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مشتركا بخره وصدر شرعيه
فالمشتري مشتركة بينهما على ما شرطوا في اصل المال لا الرجوع لميرودتها شركة ملك لبا
الوكالة المصريح بها ويرجع بحصة منه والاى ان ذكر بخر الشركة ولم يتصادقا على الوكالة
فيها ابن كمال فهو لرجع اشتراه خاصة لان الشركة لما بطلت بطل ما فيها من الوكالة ونفسد
بشرطه واهم سماسة من الرجوع لاحدهما لقطع الشركة كامر لا لانه شرط لعدم فسادها
بالشروط وظاهر بطلان الشرط لا الشركة بخر وموقلت صرح صدر الشريعة وابن
كمال بفساد الشركة ويكون الرجوع على قدر المال ولكل من شريكي العانة والمفاوضة ان يبا
من بخره لا يحفظ المال ويضع اي يدفع المال مضاعفة بان يشترط الرجوع لرب المال
ويودع ويعبر ويضارب لانه دون الشركة ففقدتها ولو كل اجنبيا يبيع وشرا ولو نهاه
المفاوض الاخر صرح بنه بخر ويبيع بما عروها من خلاصة ويقعد ونسبة جزائية ويسافر
بالمال لرجل حل ولا هو الصحيح خلافه لا لاشاء وقيل ان لدخل ضمن والا لظن به لا يملك
الشريك الشركة الا باذن شريكه جهره ولا الوهن الا باذنه او يكون هو المعاق في موجب
الدين وح فبيع اقراه بالرهن والارتهان سراج ولا الكتابة والاذن بالتجارة وتزوج
الامة وهذا كله عتانا اما المفاوض فله كل ذلك ولو فاض ان باذن شريكه جاز ولا تنقذ
عتانا بخر ولا يجوز لها في عتانا ومفاوضة تزوج العبد ولا الاعنان ولو على مال ولا
الحصة اي اثوث ونحوه فلم يجر في حصة شريكه وجاز في نحوهم وخبر وفأهه ولا العرض
الا باذن شريكه انما يصح فيه سراج وفيه واذا قال لبا عمل برك فذلك تجارة الا العرض
والحصة وكذا كل ما كان اذنا فالمال او كان مملكا للمال بعرض لان الشركة وضعت
لاسترباح وتوابعه وما ليس كذلك لا ينظم عقدها وصح بيع شريك مفاوض من ماله
لما كانه وايضا تنفذ على المفاوضة اجماعا لا بيع اقراه بدى فلا ينفذ على المفاوضة
جزائية وفي الخلاصة اقر شريك الضان بجماعة بخر في حصة شريكه ولو باع احدهما
ليس للاخر اخذ منه ولا الخصومة فيما باعه او اذنه وهو اي الشريك امين في المال فقط
لونه يمينه في مقدار الرجوع والخسران والضاع والدفع لشريكه ولو ادعاه بعد موته
كافي في حصة لافي وكالة الولوية كل من حكم امر لا يملك استيفاءه ان فيها ايجال لبا
على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق انتهى لفظ هذا الصابط ويعين
بالعقدي وهذا حكم الامانات وفي الخاتمة التقييد بالمكان صحيح فلو حال لالتجاة وزخا زوم
بخره ومن حصة شريكه وفي الاشياء نهي احدهما شريكه عن الرجوع وعن بيع النسيئة

م

كما يصح الشريك عنانا او مفاضة بجزء من ماله على المذهب والقول بخلافه
غلط كافي وقف الحائنة وسيجي في الودعة خلافا للاشياء منوع في المحيط وقد وقع ما يشان
الاولى منها عن البيع منسبة فباع فاجبت بفعاده في حصته وتوفقه في حصته شريكه فان كان
فالبيع لها الثانية منها عن الاخراج فخرج شريكه فاجبت له غاصب حصته شريكه بالآخر
فيذبح ان لا يكون البيع على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشراكة من وفده وتفرغ على كونه ما
ما سئل قارى الهداية عن طلب محاسبة شريكه فاجاب لا يلزم بالتفصيل وشكها المضارر
والوصي والمتولي نهرا قال وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالمحاسبة الا الوصول الى سحت المحصر
واما نقل وتبني شركة صناعات واعمال وابدان اتفق صانعا ان خطاطان او خطاط وصانع
فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان على ان يتفقد الاعمال التي يمكن استحقاقها ومنه تعليم كتابة وقول
وقد نقل العقبة بخلاف شركة دالين وسبعين وشهود محاكم وقرا مجانس وقناز ووعا خط
وسوان لان التوكيل بالسؤال لا يقع فيه واشياء ويكون الكسب بينهما على ما شرطوا مطلقا
في البيع لا ليس ببيع بل بدفع ففهم تقويمه وكل ما تنقل احدهما يلزمهما وعلى هذا الاصل
فيما لم يكل واحد منهما بالكل ويطلب كل منهما بالآخر ويبرأ دفعها بالبيع المتبقي الى احد
والحاصل من الجرح على احدهما بينهما على الشرط ولو الآخر مرضيا او سافرا او امسح عمدا بلوغه
الشرط مطلق العمل لا على القابل الا ترى ان القصار لو استعان بغيره واستاجر استحق الاخر بانه
واما وجود هذا اربع وجوه شركة العقدان عقدان على ان يشترتا نوعا او اوانا او جرحهما اي يبيد
وجاهتهما ويبعا فافصل بالبيع بدفعان من ثمن ما اشترتا بالنسبة وما بقي بينهما او يكون كل منهما من
التفصيل والوجود عنانا ومفاضة ايضا بشرط السابق واذا اطلعت كانت عنانا وتضمن شريكه ان
التفصيل والوجود الوكالة لا اعتبارها في جميع انواع الشركة والكفالة ايضا اذا كانت مفاضة بشرطها
والبيع فيها على ما شرط من مناصفة الشري بفتح الراء ومثلا لثمة يكون البيع بقدر الملك ليلو
البيع مالم يصح بخلاف الممان كما هو في الدرر لا يصح البيع الا باحد ثلثة عملا وعلى التفصيل
في الشركة الفاسدة لا يقع شركة في الخطأ والجناس واصطبار واستقاء وسارها
كل جناسا من جناس وطلب معدن من كثر وطبع اخر من طين ساج لتفقيها الوكالة والتوكيل
في اخذ المباح لا يقع وما حصل احدهما فله وما حصله معا فلهما نصفين ان لم يعلم ما لكل
وما حصل احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله لما سأل بلغ عند حجر وعند بلوسد
لا يجاوز نصف ثمن ذلك قبل تقديمهم قول حجر لوزن باختياره نهر وعنايه والتسريح
في الشركة الفاسدة بعد المال والاعرة بشرط الفضل فلو كل المال لاحدهما فلو اخر مثله
كالودع دابة لرجل يجرها والآخر بينهما فالشركة فاسدة والرجح للمالك وللآخر اجر مثله
وكذلك السفينة والبيت ولو يبيع عليها البر فان رجح الرب البر والآخر اجر مثله الدابة ولو كان
بطل والآخر بغيره فالآخر بينهما على مثل ما اجر البطل والبيع نهر وسطل الشركة اي شركة العقد
بموت احدهما علم الآخر ولا لا نه عز الحكيم ولو كانا نصفين لجناسا فمردوا وتطل ايضا

بأنكارها

بأنكارها ويقول لا اعلم منك مع ويصح احدهما ولو لم اعرض لجناسه في المضاربة هو المختار
بشرطه بخلافه للزيلي ويوقف على علم الآخر لا نه عز الحكيم ويصح ما يطبقه فالرجح بعد
ذلك العمل بكتبة بصدق بريح حال المحزون ما ترجائية ولم يترك احدهما سال الاخر بعينه اذنه
فان اذن كل فدايا معا وجعل ضمن كل نصيب صاحبه وتقاضا او رجوع بالزيادة وان
اديا ستمعا فبكان الضمان على الثاني في علم با داصاحبها ولا كما لموردا الزكاة او الكفارة
اذا دفع للمغير بعد ادلا امر بنفسه لان فعل الامر عز الحكيم وفيه لا يشترط العلم خلافا
لها الشري احدا المتقا وضمن انما باذن الآخر صريحا فلا يكتفى بسكونه لسطاها فهي له لا للشركة
بل شري لصقن الاذن بالشرا للموطني الهبة اذ لا طريق لخلها الا بهما الحريمة وطى المشتركة وهما
الشاع فيما لا يقسم جائزه وقال لا يلزمه نصف الثمن والبيع والمسخي احد كل جناسا وعقرها لتفقي
المفاضة للكفالة ومن اشترى عبدا مثله فقال لباخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل البصير
لم يصح وان بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن حينه عند العلم به ولو قال
اشركني فيه فقال نعم ثم لعنه اخر وقال مثله واجب بغيره فان كان القابل عالما بمشاركته
الاول فله ربعه وان لم فله نصفه لكونه مظلوما بشركته في كماله بخرج العبد من ملك
الاول ما اشترى اليوم من انواع التجارة فبني بئى وبذلك فقال نعم ما شاء وفيها تفصيل
تكونه معلوما بعقد شركة فلهما اجمع فله ثلث الاجر ولا شئ للاخر **في بيع العقول**
لملكو الشركة برهن الوردية على المفاضة لم يقبل حتى يبرهنوا ان كان مع الحى في حياة
الميت برهنوا على الارث والحى على المفاضة فقه لم ينصفه بفتح تصرف احد الشريكين
في البلد والاخر في السفر وامرأة القسمة فقال دوا ليد قد استقرضت المفاضة القول لمان
للمال في يده شر واكمسافا عوا ثمرته ودفعوه لاحدهم ليحفظه فذسه في التراب ولم يحجبه
حلف فقط دفع لاحدهما الا فرضه نصفه وعقد الشركة في الكل فشري اربعة فطلب رب
المال حصته ان لم يصبر ليعصم اخذ المتاع بقيمة الوقت بينهما ساع على دابة في الطريق
سقطت فاشترى احدهما بغيره الاخر خوفا من هلاكه المتاع او يفضده بجمع حصته فبينة دابة
مشركة قال البيطارون لا بد من كفاها فكواها المحاصل بغيره دارين اثنين سكن احدهما
وحزبت ان حزبت فالسكنى ضمن طاحون مشتركة قال احدهما لصاحبه عرها فقال هذه
العارة تكفي لى لا ارضى بها رذل فغيرها لم يصح ببيع جواهر الفناوى وفي الشركة
مشركة انفق لاحدهما في عمارتها فليس بمطلوع ولو انفق على عبد مشترك او ادى خراج
كرم مشترك فهو منطلوع الكل من منع المص قلت والصابط ان كل من اجبر ان يقبل مع
شريكه اذا فعل احدهما بلا اذن فهو منطلوع والا لا ولا يجبر الشريك على العارة الا اذنه
وصى وناظر وضرة نقد وشمعة مكرى نهر ومرة قناة وبرود ولاف وسفينة بغير
وساطة لا يقسم اساسه فان كان الحايط يحتمل القسمة ويبني كل واحد في نصيب السرة
لم يجبر ولا اجبر وكذا كل لا يقسم كجوام وخان وطاحون وعماه في مفرقات فضا البحر
والعين والاشياء وفي غصبا لجناسي بريح بلوا ان شريكه فدفعت لشريكه نصف المبدد

محل

ليكون الورع بينهما قبل الميثاق لم يجز وبعبارة جاز وان اراد فله ان يقاسم فقلعة من نصيبه
الزراع نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان الورع في خمسة الاشياء المشتركة ازا
انهدم فاق احدها المتعار فان احتمل القسمة لاجبر وقسم ولا يجزئ ثم اجبر ليرجع وقام
في شركة المنظومة الجيدة فيها باع شريك شقصة لآخر ولو بلا اذن شريك فنانظر
فيما عدا الخلط والاختلاط جوز ذلك البيع والمعا على
ثم الشريك هنا لو باع حصته من ثمن واستاعا
ذلك منه الاجنبي وهكذا وكان ذا بغير اذن الشريك
فان يشا واضعوا الشريك او من اشترى منه على ما قدر ووا
وان يكن كل شريك اجبرا حصته حمام له من احسرا
فكان شخص منها فذا ذنا لذلك في تغييرها وبالسبا
فليرجع صاح المستاجر في ذال البناء على الشريك الاخر
قلت ظاهرة ان يرجع على الاذن يعني بجمع اكله ام بحصة فليرجع
ولو واحد من الشريكين سكن في الدار مدة مضت من الزمن
فليس للشريك ان يطالبه باجرة العكس ولا المطالبة
بانه يسكن بثلث الاول لكنه ان كان في المستقل
يطالب ان يهاى الشريك بيجاب فافهم ودع التشكيكا
كتاب الوقف مناسنة للشركة ادخال غيره معه في مال غير ان ملكه باق فيها
لا فيه هو الفاعل الجس وشرا عا حس الامن على حكم ملك الوقف والمصدق بالمنفعة ولو في
الجملة والاصح ان عند جاز غير لازم كالعارية وعند ما هو جسد على حكم ملك الله تعالى
وصرف منفعتها على من الحب ولو عينا فيلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه الفرض
ابن كمال وابن النخبة وسببا اذ ادة محبوب النفس في الدنيا بين الاحباب وفي الاخرة
بالثواب يعني المنة من اهلها لا بد من دليل يحتج به الكافي وقد يكون واجبا بالذم
فيصدق بها او يثبتها ولو وقفها على من لا يجوز له الزكاة جاز في الحكم وفي بذر فهدى
صفته وحكم ما في تعريفه وحكمه المال المستوفى وشركة الا لافاظ الخاصة كارضى هذه
صدقة موقوفة مودعة على المساكين ويخو من الالفاظ كوقوفة الله وعلى وجه الخبر اليقين
والكنى ابو يوسف بلفظ موقوفة فقط قال الشهيد ونحن نفهم به المعروف بشرطه شرط
سائر الشرعيات كحربة وتكليف وان يكون قربة في ذاته معلوما بخبر لا معلقا الا
بكان ولا مضافا ولا موقفا ولا بخبر شرط ولا ذكر مع شرطه وصرفه في غرضه
فان ذكره بطل وقفة بزازية وفي الفتح لو وقف المرتد فقتل او مات
او ارتد المسلم بطل وقفته ولا يصح وقف مسلم او ذمي على بيعة او جزي قبل او
بحسبى وجاز على ذى لانه قربة حتى لو قال على ان من اسلم من ولده او انتقل الى غير
النصرانية فلا شيء له لزم شرطه على المذهب والملك بطل عن الموقوف باحد امور

اربعة

اربعة اوقاف مسجد كاسي وبعبارة القاضى لانه تحت يده وصورته ان يسلم الى المولى
ثم يظهر الرجوع من الملقى مغرا للفتح المولى من قبل السلطان الحكيم وسيجي ان البينة
نقل بلا دعوى ثم هل القضا بالوقف قضا على الكافة فلا تسمع فيه دعوى ملك آخر ووقف
اخرام لا تسمع اننى ابو السعود مفتى الروم بالاول وبخبر في المنظومة الجيدة ورجح المع
صواب عن الجدل لابطال لكنه نقل بعده عن البحران العبد الثاني صح في الفوائد اليدوية
وبه انى للمص بالموت اذا علق به اى بموته كذا امت فقد وقفت دارى على كذا اذا لم يصح ان
كرهية تلزم من الثلث بالموت لا قبله قلت ولولا ردة وان ردود لكانت بعين كاشلين
فقول الميراثية ان اوث احكاما فلا دخل في عبادته فاعبروا الوارث بالنظر للصلة والوصية
وان ردوا بالنظر للغير وان لم تنفذ لورثة لانه لا يمكن له بل لغيره بعد فافهم وبقوله
وقفتها في حياتى وبعده فاقى مودعا فانه جاز عندهم لكن عند الامام ما دام حيا هو
بذم بالصدق بالصلة فعليه الوفا ولد الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث قلت
فى هذين الامرين لما يرجع ما دام حيا عينا او فقيرا بامر قاض او غيره شر بلاهة فقول
المدرس لو اوقف بعضه القاضى لوعبر من اجل موقوفه ولا يمت الوقف حتى يقضى قبل المولى
تسلم كل شئ بما يملك به في المسجد بالافران في غيره نصيب المولى وتسلم ما يابا بن كمال
وبغير ذلك لا يجوز وقف مشاع بعينهم خلافا للمثاني ويجعل الغرض جهة قربة لا تفضل هذا
سائر شرائطه الخاصة على قول محل لانه كالصدقة وجعلها ابو يوسف كالاعتاق واختلف
الرجوع والاضد بقوله المثاني لحوط واسهل بحرف المدرس وصدور الشريعة وبمعنى واقره
المعد واذا وقفة شهر او سنة بطل اتفاقا مدرسه عليه ولو وقف على رجل بعينه عاد بعد
موته لورثة الوقف به بغير فتح قلت وجزم في الحاشية بعين الموقت مطلقا فقله واقره
المشربلى فاذا اتم وزم لا يملك ولا يملك ولا يعار ولا يبرهن فيلزم شرط واقف الكتب الارض
كأمر في التدبير ولو سكنه المشتري والميراث ثم بان اذ وقف واضع لزم الجرم المثل فنبذ ولا
يقسم بل يثبتا بون الاعضاء فيقسم المشاع وبافنى قارى الهداية وغيرها اذا كانت العتمة بين
الواقف وشريكه الملك والواقف الاخر او ناطره ان اختلفت جهة وقفها قارى الهداية ولو
وقف نصف عقار كله فاقاضى بقسمه مع الوقف صدر شريعة وان كان بعد موت لورثة
ذلك غير القاضى الوقف من الملك ولهم سعيه باقى قارى الهداية واعتمه في المنظومة الجيدة
لا يوافق عليهم فله يقسم الوقف بين شخصه اجماعا مدرسه وكفى وخلصه وغيره الا ان
حقهم ليس في العين وبخبر ابن عجمي في تناوبه وفي تناوبه قارى الهداية هذا هو المذهب وبهم
جوز ذلك ولو سكن بعضهم ولم يجد الاخر موصفا بكنهه فليس له اجرة ولانما ان يقول انما
استعمله لانه الهابة انما تكون بعد المصونة فقله نعم لو استعمل كله احدهم بالعلية بلا
اذن الاخر لزمه اجر حصته شريكه ولو وقف على سكاها بخلاف الملك المشترك ولو عهد
الاحارة فقله قلت ولو بقبضه ملك وبعبارة وقف وباقى في الغف ومزول ملكه عن المسجد

مطلوب

مطلوب

مطلوب

والصلي بالنفل وبغيره جعلت سجدة عند الثاني بشرط محال الامام الصلاة فيه مجزا عنه
وقيل يكفي واحد وجعله في الثانية ظاهرا لرواية شريح اسرار اهل المحلة نفق المسجد وبناء
احكم من الاول ان الثاني من اهل المحلة لهم ذلك والا لابرارية واذا اجعلت تحت سراج
المسجد اي المسجد حارس المسجد القدوس ولوجعل لغيرها وجعل لوقت بيتا وجعل بابا للمسجد
الى طريق وعزل عن ملكه لا يكون سجدا ولدسبعه ويورث عنه خلافا لما كان وجعل وسطا واره
سجدا وادان للصلاة فيه حيث لا يكون سجدا الا اذا شرط الطريقين فيلحق في موضعين فلو ثبتا لولا
لا يضر لان من المصالح اما لو ثبت المسجد به ثم اراد المانع ولو قال عذبت ذلك لم يصدق ما ثبتا
فاذا كان هذا في الواقع فكيف بعينه يجب هدمه ولو على حد المسجد ولا يجوز اخذ الاجرة
منه لان يجعل شيئا منه مستقلا ولا سكنى بزيادة ولو جرد ما جرد واستغنى عنه يعني مسجد
عند الامام الثاني ابدأ في الساعة ويصدق حاورى القدوس وعاد الى الملك اى ملك المال
او ورثته عند المسجد وعن الثاني ينقل الى المسجد اخر باذن القاضي ومثله في الخلق المذكورين
المسجد وحصره مع الاستغناء عنها وكذا الرباط والبراد لم يتفق بهما فيصرف وقت المسجد والبراد
والبراد والخوص الى قرب مسجد ورباط او براد وحرفن اليه بغيره على قولها مدر وبنها وقد ثبت
على الفقهاء وسلمها المتولى ثم قال لوصية اعطى من غلبها فلا تكاد وفلا تكاد لم يصح لم يجرى
ملكه بالتجديد فلو قيل مع قلت لكن سيجي بغير الفنا ويؤيد بزيادة ان للوقت الرجوع في الشر
ولو سجدوا اتخذوا الوقت والجهد وقلم رسوم بعض الموقوف عليه بسبب خراب وقت احداهما
جاز للحاكم ان يصرف من فاضل الوقت الاخر الى المباح كشيء واحد وان اختلفت احداهما ان
بغير جرد مسجدين او رجل مسجد او مدرسته ووقت عليها او فاقا لا يجوز ذلك ولو
وقت القصار بغيره واكثر بغيره عبيد الخواص مع سجدتها تابعها للعقار وجاز وقت
الوقت على مصالح الرباط خلاصه ونفقت وجانبه في مال الوقت ولو قيل عدا لا تؤد فيه بزيادة
ليجب قيمته ليشترى بهاد كاصح وقت اشاع لغير جواز لا يجزئ منه للمنفعة المقتلة
ان يحكم بغيره وقت المشاع ويطلونه لاختلاف الترجيح واذا كان في المسئلة قولان يصح
جازا للقضاى الا فتا اجددها بغيره وكما صرح بغيره وقت كل منقول فصد فيه تعامل الناس
كفاس وقدوم بل ودهم ودنا بغير قلت بل وسرد الامر للقضاة بالحكم به كما في بيع وصاة
المفق الى السعد وبكل وهو زون فباع وبضع عنه مضاررة وبضاعة على هذا الوقت
كرا على شرط ان يرضى لمن لا بد له ليزرع لنفسه فاذا اذ كره اخذ مقاداره ثم اعرضه
لغيره وهكذا جاز خلاصه وبها وقت بغيره على ان ما خرج من ايها وسميها الفقهاء ان اعنا
ذلك مرجح ان يجوز وقد وجازة وشاها وصحفت وكتب لان التعامل بغيره بغيره
لحديث ما را المسلمون حسن فهو عند الله حسن بخلاف ما لم يوافق فيه كتاب وشاع وهذا
فوز بغيره وليا الفقهاء اختيار والحق في الجهر السيفية بالمشاع وفي البرازية جاز وقت
الاكسية على الفقهاء اقتضى المهم شيا ثم يردونها بعبده وفي المدر وقت مضمنا على

اهل مسجد للمرأة ان يحصون جازون وقت على المسجد جاز وبغيره ولا يكون محصورا على
هذا المسجد وبغيره حكم نقلت الاوقات من محالها للاقتضاها والفقهاء بذلك مبتلون
فان وقتها على مستحق وقتها لم يحزن نقلها وان على طلبة العلم وجعل مفردا في خزانة التفت
مكان كذا في جواز النقل ترددها من غلبة بعاره ثم ما هو اقرب لما ذكره كمال مسجد
ومدرس مد وستة يعطون بغيره كفايتهم ثم السراج والبشارة لك الاخر المصالح وعمارة في البحر
وان لم يشترطها لوقت لثبوت اقتضاء تقطع للمهاجرة ان لم يحزن ضمير بين فتح فان خيف كاتا
ويخطب وقراش قدوا فاعطوا المشروط لهم واما المناظر والكتات والجا في فان عملوا من الهاء
فلم يجره عليهم لا المشروط جاز في المهر وهو المخلو خلافا لما في الاشياء وفيها عن الزخيرة
لوصرف المناظر لهم مع الحاجة الى التغير ضمن وهي يرجع عليهم الظاهر لا لغيره بالوضع وما
تقطع العمارة يسقط سراسر فيها لوشروط الوقت تقديم العمارة ثم الفاضل للفقهاء والسكنى لزم
المناظر امساك قدر العمارة في كل سنة وان لم يحزمه لان الجواز ان يحرف حدث ولا غلبة بخلاف
ما اذا لم يشترط فيلحقه الفرق بين المشروط وعدمه وفي الموهبة لوزاد المستوى واقعا على اجر
المثل ضمن الكل لوقوع الاجارة له وفي شرحها للمشرى بل انه المحدث قول الله
وبدخل وقت المصالح فتم امام خطيب والمؤذن يصير
الشعار الى تقدم شرط ام لم يشترط بعد العمارة هي امام وخطيب ومدرس وقاد وقراش ومن
واظروا ومن ترب وقاديل وحصر وما وضو وكلفت تقبل المضاة فليس مباشر وشاهد وشاد
وجاب وجازن كتب من الشعار في تقدمهم في دفتر الحسابات ليس بشرى ويقع الاشياء في
بواب ومزلاق فالذي البحر ثقت ولا ردة في تقديم بواب ومن ملاق وخادم مطهرة انتهى
قلت انما يكون من الشعار لومدرس المدرسة كاهن امام مدرس الجامع فلا يلائم لا يعطى الغيبة
بخلاف المدرسة حيث تقفل اصلا وهل ياخذ البطالة كعبه رمضان لم اره ويصدق الحافنة
سطلانة القاضي واختلفوا فيها والاصح انه ياخذ لانها للوزارة اشياء من قاعدة العمارة
تحمي وسيجي بالوهاب فيلحقها ولو كان الموقوف دارا فعمارة على من لا سكنى ولو سجدوا
ماله لامن الخلقة اذ العزم بالعلم مدر ولم يرد في الاصح يعني انما تجب العمارة عليه لصف
التي وقتها الوقت ولو ان من لا السكنى او غير الفقهاء غير الحاكم اى غيرها الحاكم منها ومن
وعمرها بغيرها كعمارة الوقت ولم يرد في الاصح الا من من لا السكنى بل على ولا يجوز الا
على العمارة ولا تضع لاجارة من لا السكنى بالكتات والفاضي ثم ردها لغيره من لا السكنى جازة
للحقين فلا يجره على من لا الاستغناء لانه لا سكنى له فلو سكن هل تتركه لاجرة الظاهر لا الغلبة
الا ان احتج للعمارة فياخذها للموقوف لغيرها وهو المستوى يلحق ان يجبره القاضي على عمارتها
مما عليه من الاخر فان لم يفعل غضب وتولى لغيرها ولو شرط الوقت عليه لم يمتنع عليه
وهل يجبر على عمارتها الظاهر لا لغيره وفي النسخ لومجد القاضي من بيت جرها له وخطوط
ان يجبره من ان يعمرها ويردها لغيره الوقت قلت فلو هو الوارث لم اره وفي فتاوى

قاري الهداية وما يقيد استبداله وسرد عنه للورثة والفرا وصرف الحاكم أي المولى حاوي
نفسه أو ثمة أن تقدر إعادة عليه إلى عارته أن احتاج ولا يحفظه يحتاج إلا إذا خاف
صياحه فيبيعه ويمسك ثمة يحتاج حاوي ولا يقسم المتقن أو ثمة بين مستحق الوقف لأن
حقهم في النافع لا يمنع جعل المال من الطريق مسجد الصلوة ولم يضر بالمدين حاجته
لأنها للمسلمين كعكس أي يجوز عكسه وهو ما إذا جعل في المسجد من العقار أهل الأهل
في الجامع وجاز لكل أحد أن يمر به حتى الكافر إلا الجنب والمجانين والدواب يعلى كما جاز
جعل الإمام الطريق مسجد لا عكس لجواز الصلاة في الطريق لا المروء في المسجد تؤخذ
أرض فدا وحرارة تحت مسجد صاف على الناس بالمعينة كرها دسر وعاد به جعل الواقف
الولاية لنفسه جاز بالاجتماع وكذا الولى بشرطها لأحد الولاية لم ينعقد الشافى وهو ظاهر
المذهب نهى خلافا لما نقله المصنف لو صدق كان ولا فالحاكم فتاوى ابن نجيم وقارى الهداية
وسيجى وينزع وجوب الزيادة لو الواقف دسر فغيره بالاولى غير ما مولى ادعاه أو ظهر به
شك كشرى بحر ونحوه فتح أو كان يصرف ماله في النكاح نهى جاز وأن شرط عدم نزع أو أنه
لا يترفع فاض ولا سلطان لمحا الفتح حكم الشرع فيجعل كالوصى فلو ما مولى لم ينعقد توليته غيره
أشياء وجاز جعل على الوقف أو الولاية لنفسه عند الشافى وعليه الفتوى وجاز بشرط
الاستعداد به أرض أخرى أو شرط بيعه وبشرط رضا الخبز إذا شافا فاذ أصل صار
الثانية كالاولى في شرائطها وأن لم يذكرها ثم لا يستدل بها ثالثا لأنه حكم ثبت بشرط
والشرط وجد في الأولى والثانية وأما الاستعداد ولو لمساكن الابدون الشرط فلا
يملكه إلا القاصى دسر بشرط في البحر خروجه عن الانتفاع بالكلية وكون البدل عقارا
والمستبدل قاصى الجنة المفسر بذي العلم والعمل وفي الزمان المستبدل قاصى الجنة
فالمفسر بمطهره فلا يحتج بصياحه ولو بالذاهب والدناين وكذا لو شرط عدمه وهو
أحدى المسائل السبع التي تختلف فيها شرط الواقف كالسبط في الأشياء وزياد ابن المهر
في زواهره ثامنه وهي إذا نص الواقف ورأى الحاكم ضمها رافعا كالوصى ونحوها
لأنه الوسيل وفيها لا يجوز استبدال المعامل إلا في أربع قلت لكن في معروضات المعقن
أبو السعود أنه في ما قلته وسرد الأمر الشريف يمنع استبداله وأمر أن يصير بادن السلطان
تبع الترجيح صد والشرعية انتهى فليحفظ وفيها أيضا لو شرط الواقف العزل والنصب
وسائر التصرفات لم ينفذ من أولاده ولا يذللهم أحد من القضاة والأمر وأن الظهور
فصلهم لغنة الله هل يمكن مدخلهم فأجاب بأن في غلته وقد حوت هذه الوقفيات الشرع
هكذا فالمتولى لوسن الأمر لم يرضون على الدولة العلية على مقتضى الشرع ومن دونهم
يعرض بأربهم مع قضاء البلاد على الشرع من المواد لا يخالف القضاة المتولين ولا المتكرو
القضاء بهذا وسرد الأمر الشريف فالواقفون لو أرادوا أي فساد رصدها فساد
القضاة والأمر فاضلمهم اللغنة فتم المعلوم لما قلنا أن الشرط المخالف للشرع حرام

الملك لا يملك ما لا يملكه غيره

لعمري ما طالع انتهى فليحفظ على أرض ثم وقف البناء قدما بدونها أن الأرض مملوكة لا يصح
وقيل يصح وعليه الفتوى سبل قارى الهداية عن وقف البناء والفراس بلا أرض فأجاب بالفتوى
على صحة ذلك وزججه شارح الوهابية وأقره المصنفين بانهما يقولان فيتعين بالافتاء
أن موثوقه على ما عين البناء جاز بها الجماعا وأن الأرض لجهة أخرى فتختلف فيه والصحيح
الصحة كما في المنظومة المحبة وسبل ابن نجيم عن وقف الأشجار بلا أرض فأجاب يصح لو
الأرض وقفها ولو لم يجرز الواقف وسبل أيضا عن البناء والفرس في الأرض المحكى هل يجوز بيعه
ووقفه وهل يجوز وقف العين الموهوبة والمساخرة فأجاب نعم في البرائة لا يجرز وقف
البناء في أرض عارية وأجادة وأما حكم الزيادة في الأرض المحركة ففي المسئلة حانوت لوجلى في
أرض وقف فاقى صاحبها أن يستاجر الأرض بأرض المثل أن العماره لو رعت استاجر بأرض أكثر
ما يستاجر ما يرفع العماره بوجز لغيره ولا يترك في يده بذلك الآخر ومثله في البحر وقيل
عليه بأن لبارية مشاهرة تنفع عند راس الشهر ثم أن صنفه البناء لم يرفع وأن لم يرفع
ومثله القيم به في المستاجر فأن لم يرضى إلى أن يخلص ملكه يحيط بى لوجزارة مسانته
ومدة طويلة والظاهر أنه لا ينقل الزيادة دفعا للضرر عليه ولا يضر على الوقف لأن الزيادة
فما كانت سبب البناء لا الزيادة في نفس الأرض انتهى وأما وقف الاقطاعات في الزيادة
لأن كانت الأرض مواتا أو ملكا للإمام فاقطعها بمرجلا قال وأغلبا وقفا للأمر بمصرغا
هوا اقطاعات يجعلونها مشترية صورة من وكل بيت المال وفي الوهابية
ولو وقف السلطان من بيت مالنا لمصلحة عمت يجوز ويوجب
قلت وفي شرحها المبشر بل وكذا يصح أنه بذلك أن فتحت عتوة لأصلها الملك ما ملكها
قبل الفتح أطلق القاضي بيع الوقف غير المسجل لو أدت الواقف فباع مع تمكن حكما سلطان
الوقف لعدم تسجيله حتى لو باع الواقف أو بعضه أو زعم عنه ووقفه لجهة أخرى وحكم
بأنه في قبل الحكم بيزوم الأول مع الثاني لو نزع في محل الاجتهاد كالحقيقة المص ولحق به
شعبا الشيخ وقارى الهداية والمثله أبو السعود قلت لكن حمله في المهر القاضى للجهاد فراجع
ولو أطلق القاضي البيع لغيره أي غير الوارث لا يصح بعده لأنه إذا أطلق عاد إلى ملك الوارث
وبيع مال الغير لا يجوز دسر بغير طريق شرعى كما في العبادية باع القيم الوقف بالواقف
وسر به جاز قلت وأما السجل لو انقطع بثوته وأراد أولاد الواقف إبطال فقال الفتاوى
السعود في معروضاته قد منع القضية من استيعاب هذه الدعوى انتهى فليحفظ الوقف في
مرض موته كصية فيه من الثلث مع القبض فان خرج الوقف من الثلث أو إساءة الوارث
في الكل ولا يطل في الزيادة على الثلث ولو أجازا بعض جاز بقدره وبطل وقف من غير
ومر بى مدبون محيط بخلاف صحيح لو قيل الحرفان شرط وفادته من غلته مع وأن لم شرط
لوفى من الفاضل عن كتابه بلا شرط ولو وقفه على غيره فقلت لم يصح له إقامته فساد
أن نجيم قلت في محيط لأن غير المحيط يخرج في ثلث ما بق بعد الدين لولده وورثة والا ففى

كله فلو باعها القاضى ثم ظهر مال ثرى به ارض به لها وتما في الاسعار من باب وقف الميراث
الرهانية وان وقف المرحون فافكره بجز فان مات عن عين بنى لا يغير
والا فبطل وللغلة يميل علينا فليت مل قلت كمن في مخر وضات الحق الى السعد وسيل عن وقف
على ولاده وهرب من الديون هل يصح فاجاب لا يصح لا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم
وتسجيل الوقف بمقدار ما شغل بالدين انتهى فليحفظ الوقف على ثلاثة اوجه اما للفقير او
للعنيا ثم للفقير ويستوى فيه العريقان كرباط وخان ومقابر وسقايان وقناطر وتحوذ ان
كساحد وطاحون وطست لاحتياج الكل لذلك بخلاف الادوية فلم يجز لغيره ولا نعم وتضمير
في ذلك الاعيان بما للفقير فقرة فروع الوقف صحيح وابنه اخره من يده ووارثه يعلم خلافه
جاز الوقف ولا شتم دعوى وارثه فضا دسرو في الوهابية

ويطلب اوقاف اخر ما يستداه **فصل** في احوال الوقف في احواله فلم يرد القيم بل القاضى لا له ولا ولاية النظر للغير
وغايب وميت فلو اهل الارافق مدتها قبل اطلاق الزيادة للقيم وقبل بقية سنة مطلقا
اي بالسنة يعني في الدار وبثلاث سنين في الارض الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا ما يجاز
زمننا وموضعا وفي البرازية لو احتج لذلك بعقد عموما فيكون العقد الاول لا زلا ولا ناجز
والثاني لا لا نه مضان قلت لكن قال ابو جعفر الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو
بعقد ذكره الكرماني في الباب ٩ اوافره قد رد اخذ وسيجي في الاجارة ويوجر باجر
الثلث فلا يجز بالاقول ولو هو المستحق فادى الهدية لا ينقض سيرا واذا لم يرغب
فيها لا بالاقول اشياء فلو رخص اجرة بعد العقد لا ينسخ العقد للمزوم المضمون ولو زاده
على اجرة قبل عقد ثانيا به على الاصح في الاشياء لو زاده اجرة مثله في نفسه بلا زيادة
احد فلهو في منجها به يعني وما لم يفسح فله السعي وقيل لا يعقد به ثانيا كزيادة واحد
فتنقذ فانها لا تعتبر وسيجي في الاجارة والمستاجر الاول ولو من غيره اذا قبل الزيادة والموقوف
عليه الغلة او السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو عصب منه الوقف الابولية واذا كان
ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عاده لا لا حقة في الغلة لا العيين وهل
بملت السكنى من يفتي الربيع في الوهابية لا وفي شرحها للشرابي والتجريم والموقوف
اذا اجره الموقوف بدون اجر المثل لزم المستاجر لا الموقوف كما غلط فيه بعضهم تمامه اى تمام
اجر المثل كالب وكذا وصي خاتمه اجر مئزر صغيرة بدونه فانه يلزم المستاجر تمامه وليس
لكل منهما ولاية لخط والاسقاط في الاشياء عن الغلبة ان القاضى باجره بالاستحجار
المثل وعليه تسليم سر والسنين الماضية ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على دفع القاضى
لا عزاء عليه وانما هو على المستاجر واذا ظفر الناظر بمال الساكن فله اخذ القضاة منه وفيه
في مصر فدا نرى فليحفظ قلت وقد اجارة الموقوف لما في بعض الاشياء لو اجر الغاصب ما ساه
مضمونه من مال وقف او يتم فلي المستاجر المسكين كاجر المثل وعلى الغاصب ما في بعض الاشياء

لتاويل

لتاويل العقد انتهى فليحفظ يعني بالصفان في عصب عفا والوقف وعصب منافعه جاز لا ذرها
كالسكنى لان اواسكت الموقوف بلا اجرة على الساكن اجر المثل ولو عصبه لا يستقل
به يعني صيانة للوقف وكذا منافعه مال اليتيم دسره وكذا يعني بكل ما هو اشيع للوقف فيما نقله
العلمانية حاوى القدسي ومضى يعني بالقيمة شريها عفا اجر فيكون وقفا دلا الاول والى
نقل فيه الشهادة حسنة بدون الدعوى اربعة عشر على ما في الاشياء من الوقف لان حكم الصدقة
بالغلة وهو حق الله في الوقف على مضمين هل تغل بلا دعوى في الثانية ينبغي لا تغلقا
وفي شرح الوهابية الشرح حسن وهذا التقصيل هو المختار وفي الثانية رغبة ان هو حق الله
والالا بالدعوى فليحفظ قلت لكن بحث فيه ابن النجدة ووفق المصنفين لو كان مطلقا لثبوت
اصل الوقف لمال الفقير وابشرط الدعوى لثبوت الاستحقاق لما في الثانية لو كان بمسحة
مستحق ولم يدع لم يدفع لم يثنى من الغلة وتصرف كلها للفقير قلت ومفاده انه لو ادعى استحق
دفع انها لا تسمع منه على الفتوى به الابولية كما سر قدس في الاشياء لنا شاهد حسنة في عا واليه
لنا مدع حسنة الا في دعوى الموقوف عليها اصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى به
لا الابولية فاذا لم تسمع دعواه فالاجبى اولى انتهى وقد مر فقهه ويشترط في دعوى الوقف
بيان الوقف ولو الوقف قد مر في الصحيح بانه لا يكون اثباتا للمجهول وفي العماد به
يقبل وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة السامع الرجال والشهادة بالشبهة لا ثبات
اصله وان صرحوا به اى بالسمع في المختار ولو الوقف على معينين خطا للوقوف القومنة عن
الاستهلاك بخلاف غيره لا تقبل بالشبهة لا ثباتا بشرطه في الاصح دسره وغيرهما لكن في الجنب
المختار وقوله على شرائطه ابنا واعتمده في المخرج وافرقة النشر بلوى وقره في الفتح بقوله
يسلك بمنقطع الثبوت المجهولة شرائطه ومصادر ما كان عليه في دواوين القضاة انتهى
وجوابه ان ذلك للضرورة والمذمى اجره وسان المصنف كقولهم على المسجد كذا من اصله
لنوقف صحته الوقف عليه فقبل بالسمع وبعض مستحق وكذا بعض الورثة ولا ثالث
كافي الاشياء قلت وكذا لو ثبت اعساره في وجه احد الغنماء كما سيجي فتأمل وقالوا قبل
غلبة الافلاس بغلبة المذمى وكذا بعض الاوليا المتساوين بعت الاعتراض لكل كمال
وكذا الامانة والعقد وولاية المطالبة باذالة الصنم العام عن طريق المسلمين والبيع
عدم الخصم ثم انما يفتى احد الورثة خصما عن الكل لو في دعوى دين لا عين
ما لم يكن بيده فليحفظ بخصب خصما عن الكل اى اذا كان وقف بين حادثة وواقعة واحد
قد احدثه او كيلة الدعوى على واحد منهم او كيلة وقيل لا يفتى فلا يصح المقتضا
الا بغير رضاء في بد الخاضعين وهذا اى انصاب بعضهم اذا كان اصل الوقف ثابتا والا
فلا يفتى احد المستحقين خصما وتما في شرح الوهابية اشترى الموقوف بماله الوقف
دارا للوقف لا يثنى بالمنازلة الموقوفة ويجوز بيعها في الاصح لان للرفقة كلوا كثيرا
ولم يوجد عنها ما لم يكون والا تمام ولم يسرفوا وظيفتها من الوقف سقط لانه

مطلوب

كالمصلحة كالمعاشي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة كذا في الدرر قبل باب المرتد وغيرها قال المعر
 ثمة وظاهره ترجيح الاول لكثرة الثاني قلت قد جزم في البنية لبعض الفقهية بانه يورث
 بخلافه من رزق القاضي كذا في وقف الانشاء ومعظم المهر ولوعلى الامام دار وقت فلم يستوف
 الاجرة حتى مات ان اجرها المتولى سقط وان اجرها الامام لاعادة اخذ الامام الغلة وقت
 الادراك وذهب قبل تمام السنة لا يسترد منه غلة باق السنة نصا كالجيزة وموت القاض
 الخول ويجعل الامام غلة باق السنة لو فقيرا وكذا الحكم في طلبية العلم في المدارس ودرست
 ونظم ابن النخبة الغيبة المنقطعة للمعلوم المقضية للعلم وسنه

وما ليس بدنه مالم يزد على ثلاث شهور فهو يبيع ويصرف
 وقد اطلقوا لا يخذلهم مطلقا لما قد مضى والحكم في المشرق يبيع
 قلت وهذا كله في سكان المدرسة وفي غير نرض الحج وصلة الرحم اما فيها فلا يستحق
 العزل والمعلوم كما في شرح الوهبانية وفي المنظومة المحببة

لا يخفى استنابة الفقيه لا ولا المدرس بعد حصوله كذا في حكم سائر الارباب
 اولم يكن حكمه فذا من باب والموتى لولو في اجرا لكنه في حكمه ما ذكرنا
 من اى جهة تولد الوقف ما جردوا ذلك حيث ينبغي ومثله الوضو في تحت
 حكمها في ذا على ما يعرف بحسب التقليد والمذهب فليس كل الصرفات كذا في تلبس
 قلت لكن السيوطي رسالة سماها الصيانة في جواز الاستنابة ونقل الاجزاء على ذلك فليخفف
 ولاية نصب القيم على الوقف ثم اوصيه بقايم مقامه ولو جعله على امر الوقف فقط كان نصا
 في كل شيء خلافا للثاني ولو جعل النظر لرجل ثم جعل الخوصيا كايانا ظن ما لم يخصه وتماثل
 الاساق في لولو ووجد كتابا وقف في كل اسم متولد وتاريخ الثاني ما شاعرا بخر منوع طالب المتولية
 لا يوافق لا المشروط له النظر لانه مولى فتريد التنفيذ نهزم ثم اذا مات المشروط له بعد موت الواقف
 ولم يوص له احد في ولاية نصب القاضى اذ لا ولاية للمسيحى الا بولاية كاهن واما بصلح احد
 المتولية من اقرابا الواقف لا يجعل المتولى من الاحياء لا يراشق ومن قصده ليشية الواقف لهم
 امره المتولى فانه غير معارض في حياته وصحة ان كان المتوفى له بالشرط عام صا ولا يملك غيره
 الا اذا كان الواقف جعله المتوفى والعزل والا فان الوض في صحة لا يصح وان في مرض موته
 مع ويصح ان يكون له العزل والتفويض الى غيره كالامساك في اشارة قال وصالت عن ناطر معين
 بالشرط ثم من بعده للحاكم قبل اذا اوفى النظر لغيره ثم مات منتقل للحاكم فاجب ان يوفى في
 صحة وان في مرض موته لا يامام الفرض له باقيا لقيامه مقامه ومن واقف شرطه لرجل معين
 ثم من بعده للفقير ففرض عنه لغيره ثم مات منتقل للفقير فاجب بالاشغال وفيها للمواقف في انظر
 معلقا يرضى ولم يحكم غير له مدرسا وامام ولاها ولو لم يجعل ناطرا معين نصبا لغيره لم يملك
 الواقف ان يحدد لغيره ان ناطر نفسه من علم الواقف الواقف صرح ولا يابعد دارا ثم باعها
 المشتري ولو اقام بيتا او تزوجته شرعية قلت فيمنع البيع ولزم امر المثل في لولا في الملك لو اشترى

ولا يملك غيره
 موقوف على كذا
 بمرته اقا
 نه اشترى
 مالك اوله

على

على المعتمد بآذنه وغيرها وليس للمشتري حصة بالتمتع من الاستحقاق وهي احدى المسائل
 الصليح المستأنة من توليهم من سعى في نقصان ما تم من جهة منعه من ودعيه واعتمد في النفع
 والبراءة ان ادعى وقتا يحكموا بمرئيه قتل والا لا وهو تفصيل حسن اعقده المصنف بالاشغال
 لكن اعتمد الاول اخذ الكتاب بجملة الكفن وعينه وفي العمارة لا نقل عند الامام وهو مختار وصون
 الزيلعي قال وهو لخرط وفي دعوى المنظومة المحبة وهذا في وقف هو حق ابد ما لو كان على العباد
 لم يكن قلت وقد قدما بقولها سطلنا لبثت اصلها للمدلفق فذبر وفي فتاوى ابن حجر نعم
 دعواه وبنيته ويطلع البيع الباقي للمسيحى اولى من القوم بنصب الامام والمؤذن في المختار لا
 اذا عين القوم اصلهم من عتبة الباقي صاع الوقت قبل وجود الموقوف عليه موقوف على اولاد
 زيد وكذا ولدنا وعلى مكان صباه لنا مسجد اود رسته صم في الاصم ونصرف الغلة للفقير الى
 ان يولد لزيد ويبقى المسجد عماد يزداد في المهر ويغني انه لو وقف على يد رسته يدرس فيها المدرس
 مع طلبة يدرس في غيرها العذر المدرس فيها ان تصرف الموقوف له لا للمفقير كما يقع في الورق
 فزوع يهدم حدثت للفقير ارض الامام ارضا على ساقية لم يصر في خراجها كطفتها فاستغنى
 عنها لخرايب البلد فقلها وكيل الامام السابقة هي مكمل صلح اجاب بعض الشافعية بان الاوصاف
 على الملك ارضا على المالك يعني فضع وح يلزم الرصد عليها دارها كما كانت لما في الحاشي
 للموتى اذا حزن صرفت اوقافه في خوص اخر فقدره دار كبيرة فيها بون وقف بيتاها على عتبة
 فلان والمباقي على ذرية وعقبه على عقبه قال الواقف على العتقا صل يدخل وحده البيت
 في الثاني خلفت الافتا اخذ من خلق مذكورة في الماحزة لكن في الخامسة اوصى رجل بمال
 والفقير بمال والموصى لم يحتاج هل يعطى من نصيب الفقير الخلفوا والاصح نعم استاجر دارا
 موقوفة فيها اشجار ومثمرة هل لا اكل منها الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف لم ياكل لما في
 الحاشي عرس في المسجد اشجارا ثم ان عرس السبل لكل مسلم الاكل والاشغال لمصالح المسجد
 قولهم شرط الواقف كضر الشارع اى فالمفهوم بالدلالة وهو العمل بنحبه عليه جنة ونظف
 او شره لمن يعمل ولا اخيه سيمافيا يلزم بتركها تعطل الكل من النهو وفي الانشاء الجامعة في
 الاوقاف لها شعبة الاجرة اى في زمن الباشرة والحق للاعتناء وشية الصلة فلو ما اخرج لا تسترد
 وشية الصلة لقصص اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنى ابتداء ومما ذكره اعطانا فقير من
 وقف الفقير الا اذا وقف فقرا فربما لشعار ومنه يعلم حكم المرثا كثير من وقف الفقير لبعض
 الظاهر الفقير فليخفف ليس للمعاشي ان يقر ونظف في الوقف بعين شرط الواقف ولا يجعل المتولى الا
 الا المتولى على الوقف باجر مثله فتنبيه يجوز الزيادة من القاضى على معلوم الامام اذا كان
 يكتفه وكان عالما بتمامه ثم قال بعد وقتين والخطب يلحق بالامام لى هو امام الجمعة قلت
 واعتمد في المنظومة المحبة ونقل عن البسوط ان السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان
 جها الوقت ترى وشرايع فاعمل بامره وان غير شرط الواقف لان اصلها لبيت المال يصح
 تعليق التمر في الوظائف فلو قال القاضى ان مات فلان او شغرت وظففة كذا فقد فرق بين

على
 ان السبل لا يورثه الواقف
 الشرط الواقف ان يورثه
 قولهم

فما مضى من الماظر مجرد شك في السجدة حتى يتبين على حجة وكذا الوصي الناظر اذا
اجرا مناسا فغيره وما لا لوقف عليه لم يقم ولو في وقت في حجب الوقف حتى ضاع ضمن لا يبر
الاستدانة على الوقف الا اذا اجتمع اليها المصلحة الوقف كغيره وشما بدو فيجوز ان يضمن الوصي
ان القاضى فلو بعد عند يستدين بنفسه الثاني ان لا يسير جارة العين والصر من اجازتها
ولا استدانة القرض والشرافة وهل للمولى شراكتها في وقف فتمت ثم بعد المعارة ويكون
الرجوع على الوقف الجواب نعم او يارضى بدفعه منها وقف وكذاه ثم ملكها صارت وقفا على المصالح
على الاستحقاق وان خالف كتابا لوقف لكن في حق للمرة خاصة فلو اقر المشرطه للمربع والنظر
انه يستحقه فلان رد وصح ولو حصل لغيره لا يسيجى اخر الاقرار ولا يكون صرف الناظر لغيره يستحق
لا يدين اثباتا لشيء وسيجي في دعوى ثبوت اللب متى ذكرنا لوقف شرطين متعارضين
يعمل بالمتاخر منها عندنا لانه ناسخ الاول الوصف بعد العمل يرجع الى الاجز عندنا والى
الجيع عند الشافعية لولا الواو ولو ثبت في الاجز اتفاقا الكل في وقت الاشياء ونجاسة اتفاقا
التاسعة متى وقف حال صحته وقال على ان يضمننا الشرعية قسم على ذكرها وانما هم بالسوية هو
المتاخر والمفقد عن الاختيار كما حققه مفتي دمشق يحيى ابن المغيرة في الرسالة المرسلة على
العرفنة الشرعية ونحوه في فتاوى المصنف وفيها متى ثبت بطريق شرعي وقفته مكان وجب
نقص البيع ولا يتم على البايع مع عدم علمه بالموتى اجزائه ولو بين المشتري وعرضه في ذلك
لما استلزم معها بالانفع للوقف وفي النزاهة مع الجاهل انما يرجع بقيمة الشاة بقصة
ان سلم المشتري للبايع وان امسكه لم يرجع بشئ بخلاف ما لو استحق المبيع لو انقطع ثبوته
فما كان في دواوين القضاة اشيع والافن برهن على شئ يحكم له به والاصرر للمنفق ما لم يظهر
وجب بطلانه بطريق شرعي فيعود الملك واقفقا او ارشاه وليت المال فلو وقفه السلطان
عاجا جز ولو بجهة خاصة فظاهر كلامهم لا يصح لو شهد المتولى مع اخر وقف مكان كذا على
المسجد فظاهر كلامهم قبولها لا تترك المحاسبة في كل عام ويكتفى بالقاضى سنة بالايجال الو
معروفا بالامانة ولو متها بحجره على القيمين شيئا فشيئا ولا يجسد بل يهدده ولو اتهم
بجلبه قبلة قلت وقد بينا في الشركة ان الشريك والمضارب والوصي والمولى لا يلزم بالتفصيل
غرض فقتل البطل لا الوصول ليجتصم لادعى المتولى الدفع قبل قوله بل يمين لكن افقت
الملا ابو السعود ان ان الدفع من غلة الوقف في وقت كاداد واولاد اولاد قبل قوله وان
ادعى الدفع الى الاسام بالجامع والبواب ويحتمل لا يقبل قوله كالواستاجر شخص بالجامع
باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة المبلغ يقبل قوله قال المصنف وهو تفصيل في غاية الحسن
فيعمل به واعده ابنه في حاشية الاشياء قلت وسيجي في العادة معزيا لاجزائه لواجز القيم
عز لا تفصل الاجرة المنسوب في الاصح وهل يملك المورث مصارفة المستاجر على التعديل قبل
لغيره قال المصنف الذي ترجع عندي لليس المتولى اخذ زيادة على ما قررنا لوقف اصله وجب
صريحه ما يحصل من ثمنها وعاد به شرعية وعرفية لمصارفة الوقف الشرعية وعلم الحكام

الموتى

هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يلاحظ

مر

الموتى مرد الرشوة على الراسين عن الدعوى الشرعية الكل في وقت المصنف قلت لكن سيجي
في الوصايا ومرايا ان المتولى اجزائه غلة فقتله لوقف لغرض قرأته لم يستحق مدعيها
ولو وليا لصغيرا لا يثبت على فقره وقرأته مع بيان جهتها فاذا انقضت السنة من حين
الوقف عليه فتاوى بن جهم ومنها سبل عن شرط المسكن لزوجته فلا بد بعد وفاة ما كانت
عزبا فماتت وتزوجت وظلقت هل ينقطع حقها بالزوج اجاب نعم قلت وكذا الوقف على
امهات اولاده لامن تزوج او على بنى فلان لامن خرج حتى يخرج بعضهم ثم اوعى بنى فلان
من يعمل العلم فقتله بعضهم ثم اشتغل به فلاشئ لئلا الا ان يشترط انه لو عاد فله المخرج فخرانه
الطين وفي الوصاية فقتل بدخل ولد البنت بعد مضي سنين فله غلة الا في الماضي لو
سقط له وقف على نبيه ولم ولد واحد فله النصف والمباقي للفقير او على ولده للمكمل لا يبرد
مضان فجع المتولى الا قاله لو خير اجر بعض معين مع وحشاء بالسفود المستاجر عن الشر
لما اذن الناظر اذ الم يضر بالارض وليس له الحق الا باذن وبان لخير والاولاد ما كانت
وعزسه فله ما لم يوفه للوقف والمتولى بناء وعزسه للوقف ما لم يشهد انه لنفسه قبله ولو اجر
لا بد لم يجز خلافا لما كعبه اتفاقا وهذا الوصاية بنفسه فلو القاضى صح وكذا الوصي بخلاف
الوكيل وقت على اصحاب الحديث لا يدخل فيه الشافعي اذ لم يكن في طلب الحديث ويدخل
الحق في كان في طلبه ولا تراه اى يكونه يعمل بالمسئل ويقدم جزر الوصاية على القياس وجان
على هذا القبول والاكتمان لاعلى الصوفية والعيان هو الاصح ولو شرط المظفر لورثه فالارش
من اولاده فاستويا الشراكة في المنة ابو السعود معلل بان افضل التفصيل يتقضم الواحد
والثقل وهو ظاهر وفي المهر عن الاسعاف شرطه لا فضل اولاده فاستويا فلو ستم ولو
احدها اوسع والاخر علم باسور الوقف فهو اولى اذ من حاشية انتهى وكذا الوصاية لاد
كما في نفع الوصاية ولو ضمن القاضى القيمة لثمة اى باظر حصة هل الاصل ان يستقل بالمصرف
لم اره وافق الشيخ الاخ ان ضمن البس حاشية لم يستقل والا فله ذلك وهو حسن
نهر وفي فتاوى موبد مراده معنى الحاشية فغيرها ليس للمصرف بالمحقق ليس
للمتولى ان يستدين على الوقف للمعارة الا باذن القاضى مات المتولى والحياء يدعوت
لتسليم الغلة اليه في حاشية ولا يثبت لهم صدق بيمينهم لاسكارهم الضمان لا يجوز الرجوع
عن الوقف اذ كان مسجلا ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه المشروط كالمؤذن والاب
والعلم وان كان اوصى انتهى وفي جواهر الفتاوى شرط لنفسه مادام حياته لولده فلا
ما عاش ثم بعده للاعلاء لارشده من اولاده فانها تصرف لابن لا للواق لان الحاشية
تصرف لاقربا المكليات بمقتضى الوضع فكذلك مسال ثلاثة وقت عزى زيد وعمرو وبنه
فالمها لعمرو فقط وقت على ولدى وولد ولدى الكو وفاد الكو راجع لولد الكو فغيره
عكسه وقت على بنى زيد وعمرو لم يدخل بنو عمرو ولا زوايا لزيد تصرف اليه هذا هو
الصحيح قلت وقد مر ان الوصف بعد متاعطين الاجز عندنا وفي الريلق من باب

هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يلاحظ

راجع الى العارفين وقد نظر
 الى جميع شئ على حاشه
 فكان لما ذكره المولى
 المشهور
 هو الشيخ الفاضل الميرزا
 المولود له من جميع العارفين
 هو الشيخ الفاضل الميرزا
 السجاني ولا اذ اطلق
 فيقول له الميرزا الميرزا
 راجع اليه والى حاشه

البنية بالنظر الى اربعة تان متوقفة فاسمها بالنظر الى اربعة اوجه
 متباينة حركي سلم ^ب بيج مطلق والنظر الى اربعة مضمرة لانه
 تقوية واشتراك ودقيقة ومساوية في الخ

[illegible]

في قوله
الآن تكون تجارة عنده

الملك وحكمته نظام بقا الماش والعالم وصفتي صاح مكره حرام ولجب وشيئا كما واست
والاجماع والقباس فالاجاب هو ما يدور من كلام احد العاقلين والقول ما يدور من
من الاخر سواء كان بعث او استرثب الدال على التوافق فيه باقدا بالاشياء بالبيع
الشري ولذا لم يلزم بيع المكره وان افقد ولم ينعقد مع الميزل لعدم الرضا بحكمه مع هذا
وبرد على التعيين ما في التاخرانية لو خرجنا بتمام البيع لكن في الغرض لو كان معا
ينعقد كما قالوا في السلام وعلى الاول ما في الاشياء كقوله لا يجاب مبطل للدولة لا
عقود وطلاق على مال وسعي في الصلح وفي المنقولة المحسة

- وكل عقد بعد عقد جذا • فابطل الثاني لا نسدي
- فالصلح بعد الصلح باطلا • كذا النكاح ما عدا ميسرا
- منها الشراء بعد الشراء • كذا كفالة على ما صرحوا
- اذا المراد صلح في المحقق • منها اذا زادة التوافق

وهما عبارة عن كل عقدين بيان عن معنى التملك والتمليك ما صحت كعت واشترت او احل
كفنا رعين لم يفرق بينه وبين كعت يقول اشترى او احل ما صحت والآخر حال
لا يحتاج الاول اليه بخلاف الثاني فان نوى بالاجاب لمحال صلح على الاصح والاولا
ان استعملوه لمحال كاهل خرازم ككلامه وكابعد الان لمحتسب لمحال واما المحتسب
لاستقبال كماله لا يصح اصلا الا الامراذ دل على المحال كخذه بكذا فقال اخذت ورضيت
بطريق الاتصاف فيلحقه ونفع اضافته الى عضو نفع اضافته العنق المذكور وفيه والاولا
ويطعن وكل ما دل على معنى بعث واشترت يجوز فعلت ونعم وهاتين العنق وهاتين
فذلك وخبره قبول لكن في الولولجية ان يد البائع فقبل المشتري بنعم لم ينعقد لانه لم يرض
وبعكسه صح لا بدحوا وفي الغنية نعم بعد الاستتمام كعت بنعم كذا بيع ان نعت العنق
لان التردد دليل للمحقق ولو قال بعته فبلغه باقلا فقلعه غيره جاز فيلحقه ولا يتوقف شتر
العقد فيه اى البيع على قول غايه فلو قال بعث فلان الفايه فقلعه فقبل لم ينعقد اتفاقا
الا اذا كان كتابا او رسالة فيعتبر مجلس بلوغهما كما لا يتوقف في النكاح على الاظهر خلافا
لثاني فله الرجوع لانه عقد معا وضد بخلاف الخلع والعنق على ما لا حيث يتوقف اتفاقا
فلا يرجع لانه بمن نهيه واما الفصل في القاطع وهو التناول فاموس في حقيقته فليس حلا
للكرخي ولو القاطع من احد الجاسين على الاصح فتح وبه يفتي فيصن اذا لم يصح مقبوع القاطع
بعد الرضا فلو دفع المداوم واخذ البطاطخ والبائع يقول لا اعطها به لم ينعقد كما لو كان
بعد عقد فاسد خلاصه ويزا ربه وصرح في الجواب ان الاجاب والقبول بعد عقده فاسد لا
بهما البيع قبل تناوله الفاسد في بيع القاطع بالاولى وعليه فيجعل ما في الخلاصة وغيرها
على ذلك ونعم في الاشياء من القوايد اذا بطل المتضمن بطل المتضمن والمبني على
الفاسد فاسد وقيل لا بد في القاطع من الاعمال من الجاسين وعليه الاكثر

انما على ما لا يجوز
بمعنى فاسد في بيع
بمعنى فاسد في بيع

فاما العنقوسى ولتأخره البرارى واقفي به الخواص واكتفى انكر ما في تسليم البيع مع بيان التمن
فمنه شراية اقول وقد علمت المتفق به خروجا في شرح الملحق صحة الافالة والافارة والصرح
بالقاطع فيلحقه شتر من ما يصح به الانسان من البيع اذا احاسبه على ثمنها بعد استهلاكها
جاز استحسانا ببيع المرات التي يكتبها المدين على المال لا يصح بخلافه في بيع خطوط الامنة
لان مال الوقت قائم بتمه ولا كذلك هنا الاشياء فبينة ومفاده انه يجوز للمشتري بيع تحريمه
قبل فبقته من الشتر بخلاف الجدي بخلافه في الزهر واقفي المص بطلون بيع المحاكبة
لما في الاشياء مع الدين انما يجوز من المدين وفيها وفي الاشياء لا يجوز الاعتراض عن الحق
الجود وكفى الشفعة وعلى ذلك هذا لا يجوز الاعتراض على الوظائف بالاقواق وفيها في اخر
بعت نقار رضا العرف مع المنة المذهب عدم اعتبار العرف الخاص لكن افني كثير باعتبار
وعليه فيفتي بجواز النزول عن الوظائف بما له ولغيره من خطوط الحرايت فليس له بالحنون اخرا
والاجازتها لغيره ولو وقع اتفاقا في المص في بعين المتفق المص من الولولجية عمارة في ارض
بيعه فان بناه وشيخا لجاز وان كرايا او كرايا انا وهو عالم يمكن ذلك عمال ولا يفتي مال
المخير انتهى فليغير ما انتهى وسد كره في بيع الوفا وينعقد ايضا لفظا واحدا في بيع القاضى
كالوظائف فليغير ما انتهى وسد كره في بيع الوفا وينعقد ايضا لفظا واحدا في بيع القاضى
والرعي والاربعين طفلة وشراية منه فانه لو فرض شفته جعلت عبادة كعبارتين وبما
في الدرر وما لا يجب واحد قبل الاخر باعانا او مشتربا في المجلس لان خيار القبول
مستند على البيع بكل الثمن او تركه ليلزم بترين الصفة الا اذا اعاد الاجاب والقبول
اوضى الاخر وكان الثمن منقسما على البيع بالاجر الكيل وموسرون والا الاوان رضى الاخر
لعدم جواز البيع بالخصم ابتداء كخبره لوان في اربعين من كل كقول بعتهم كل واحد بما به وان لم
يكرو لفظا بعت عند اى يوسف وهجر وهو المختار كما في الشربلا ليد عن العرهان وما لم يفسد
بطل الاجاب ان مرجع الموجب قبل القبول او قام احدها وان لم يذهب عن مجلسه على الراجح
نهروا بن الكمال فان مجلس خيار الجيرة وكذا سائر التملكيات فتح واذا وجد لزم البيع بلا
خيار ولا لعب وروية خلافا للشافعي وحديثه محمود على تعرف الاقوال في الاحوال ثلاث قبل
قولها ونعمه وبعد احدها واطلاق المسايين في الاول بجاز الاول وفي الثاني بجاز الكون
وفي الثالث حقيقة فيقبل عليه وشتره لعمدة معروفة قد ربيع وعمن ووصف بمن كصرف
او شتر غير مشار اليه لا يشترط ذلك في شتر المدين لغير الجاهل بالاشارة ما لم يكن ربويا
فويل بحسبه او سلم اتفاقا او سلم مال سلم لومكلا او موسر واخلوا فكلها كما سيجي شتر
لو كان الثمن في صرة ولم يعرف ما فيها من خارج غير وبيعي خيار الكية لا خيار الروية لعدم
شتره في النقود فتح ومع من حال وهو الاصح صل وموكل على معلوم ليل يفتي اى
الشراء ولو باع موكله صرة لشتره بيقع ولو اختلفا في الاجل فالقول المناهضة لا في السلم
ولو في قدره فله على الأقل والبيعة بينهما المشتري ولو في مضيه فالقول والبيعة للمشتري

انما اضاف العقد الى البيع
لم يصح العقد اذ هو اذن رضى
البيع لا يلزم البيع بالخصم ابتداء
وانه لا يجوز فتح

الاحل بموت المديون فروع باع بمالهم احل بجل معلوما او مجهولا كبر وزوجا وصار مرقلا
سنة لما لفت من عن مبيع فقال اعط كل شهر ما مد فلان باع بزيادة عليه لفت من حله
بجوز ان اخل ببيع الما في الاخر كاشترط مطلقا وهي كثيرة الوقوع قلت وما بكثرة وتوسع
ما لو شري بقطع راجحة فكسدت بضر جديدة يجب قيمتها يوم البيع من الذهب لا غير لا يمكن
الحكام الحكم بثلث المبيع السلطان منها ولا يدفع قيمتها من القصة الجديدة لانها ما لم تخلصها
لجدها وسرورها سوا اجماعا اما بثلث غشيه ففيه الخلاف كما سيحكي في فصل العرض فثبته وارجاه
سعدى اضدى وهذا اذا بيع بثلث فلان يمين بثلثه فيجوز بثلثه وثلثه وثلثه وثلثه
لما فيه من ربا النساء كما سيحكي في باب الادلل ابتداءه من وقت التسليم ولو فيه خيار لم يسقط
الخيار عنه خاينه وللمشتري بثلثه من اجل ان سنة مكره احل سنة ثالثة من تسليم المبيع اليه
السلفه عن المشتري سنة الاحل المكره بخصه لا فائدة لتاجيل فلو معينة لولم يبيع المبيع من
التسليم لا اتفاقا لان المقصود منه والغرض المسمى قد ولا وصفه بغيره مطلقا الى غالب
نقد الملة على العقد صحيح فثاوي لا في المعارف وان اختلفت النفوذ سالية كدهم شري وبذره
فند العقد مع الاستواء في رولها الا اذا بين في المجلس لروا الجاهلة وصح بيع الطعام هو
في عرف المتقدمين اسم للمخطة وفيها كبر او جوا فاشك الجيم عوب كرات المجاورة اذا
كان بخلاف جند ولم يكن سراس مال سلم لشرطية معرضه كاسيحي وكان بجنس وهو ذنوب
صاع اذا لار باينه كاسيحي ومن المجازفة البيع بان اوجر لا يعرف قدره فيذنها وللمشتري الخيار
فيما هو وهذا الجمل الا انه القضاة والخيار الفت فان اختلفا لم يجر كبيع قدر ما يجل
هذا البيت ولو قدر ما يجل هذا الطشت جاز سراج وصح في ماسي صاع في بيع صبره كل صاع
بكذا مع الخيار والمشتري لفرق الصفقة عليه وسعي خيار التكتشف وصح في الكل ان يكتل في الخلف
لو اوال المفسد قبل فخره او سعي جلة فقر انها بل خيار لو عند العقد وبه لو بعد في المجلس
او بعد عندها وبقي فان سعي هل يلزم المبيع بلو سعي المايع المايع لهم مهر وفند في
الكل في بيع ثلثه بفتح فند في قطع العتم ونوب كل شاة او ذراع لعد وفند بكذا وان علم
عد العتم في المجلس لم ينفذ ببيعها عنده على الاصع ولورضا انفق بالمعاطي ونظره البيع
بالرقم سراج وكذا الحكم في كل معدود متفاوت كابل وعبد ويطبخ وكذا كل ما في تعديته
ضره كمصوغ او اندياع ولو سعي عدد العتم والذرع او جلة الممن مع اتفاقا والعنا بحد
كلية كل ان الافراد ان لم يعلم نهايتها فان لم يؤد الجها بالث فلا سقراق يمين وتعليق والا
فان لم يعلم في المجلس فعلى الواحد اتفاقا كاجارة وكفالة واقرار والا فان تفاوتت الافراد
كالعتم لم يبيع في ثلثه عنده والاصح في واحد عنده كالصبرة وبيعها في الكل بيمين
وفي الزهر عن الصيون والشر بزيادة عن الرهان والتمشاق عن المحيط وغيره ويقولون
يسير وان باع صبرة على انها ما يفتن بما يذرههم وهي اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل
بخصته ان شاء وفتح لتعرق الصفقة وكذا كل جمل وموسزون لثا بيمينه صبره وما شاة

ذرا بيمينه

المبايع لو وقع العقد على قدر معين وان باع المذروع مثله على ان مائة ذراع مثله اخذت المشتري
لاقل بكل الممن او شريه الا اذا اقبل المبيع او شاهدته فلو صار له لانتفاء الضمة مهر واخذ الاكثر
بوجاهة المبيع لان المذرع وصفه بيمينه عند المقدور والوصف لا يثبت شي من الممن
الا اذا كان مقصودا بالثا وكذا فاد بقره وان قال في بيع المذروع كل ذراع بدرهم
اخذ الاقل بيمينه لغيره رتبة اصلا بقره بذكر الممن او تركه لتعرق الصفقة وكذا اخذ
الاكثر بكذا ذراع بدرهم او فتح لدم صبر التزام المايد وفند ببيع عشرة اذرع من
مائة ذراع من دار او حمار وبيعها وان لم يبيع حلتها على الصحيح لانها تبايدها لا يند
بيع عشرة اسهم من مائة سهم اتفاقا لبيع السهم لا الذراع بل لو شرا صاعا على اثنين الا ذرع
في مكان لار وبيعها بيمينه او بيمينه في المجلس ولو بعد بيعه بيمينه بيمينه اشتري
عدا من يمين ثاها او غنما جرهه على ان يكتل افقضا او شرا صاعا لهما ولو اشتري رصا
على ان يكتل بيمينه فاد واحدة فيها لا يند بيمينه بيمينه كبايع عدلا من الثايب
ارغين واستحق واحد بعينه عند ولو بعينه جاز البيع خاينه ولو من ثمن كل من الغبي
بان قال كل ثوب مائة بكذا ونقص ثوب مع المبيع بقدرة لعدم الجاهلة وبغير فرق الصفقة
وان شرا ثوبا بيمينه الجاهلة المريد ولوردة الزايد او غزله هل يجل الما في خلافه اشتري
بزيادة ثاها بيمينه فلولم تفاوتت بيمينه لم يجل الزايدة ان لم يضره القطع وجاز بيع
ذراع منه سعي ثاها عشرة اذرع بكذا ذراع بدرهم اخذ عشرة في عشرة وزيادة نصف بلا
خلاف لا يند بيمينه واخذ بيمينه في ثمانية ونصف بخيار لتعرق الصفقة وقال بيمينه اخذ
في الاول بعشرة ونصف بالخيار في الثاني بثمانية ونصف به وهو عدل الا قول بيمينه
المع وغيره قلت لكن صح الغشاق وغيره قول الامام وعليه الممن فعليه البيع **فصل**
فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل الاصل ان مسائل هذا الفصل سنية على قاعدتين احدها
ما افاده بقوله كل ما كان في الدار من البنا يعني كل ما هو متاؤل اسم المبيع عرفا يدخل بل
ذكر وذكر الثانية بقوله او ينفصله تبعا لها دخل في بيعها يعني ان كل ما كان متصلا بالمبيع
انصل قرار وهو ما وضع لالان ينفصله البشر دخل تبعا وما لا فلا وما لم يكن من العامين
فان من حقوقه ومرافقة دخل بذكرها والا لا يدخل البنا والمناجيع المتصلة اغلاقا كعقبة
وكيلون ولومن قصته لا العقل لعدم انفصاله والسلم المفضل والسرير والدراج المتصلة والى
لواستفها سنية البكرة لا الدلو والجبل ما لم يقل بيمينه في بيعها ان الدلو وكذا بائنا كاي
في باب الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام القذو ولا القعاق وفي الحار كاذ ان شرا من المايعين
واهل القرى لا من الجاهلين ويدخل قلاذ تعرفا ويدخل والد البقرة الرضيع وفي الاثار
لا ينفصل الا لا ينفصل ويدخل ثايب عبد وجارية عسوة مثلها بيمينها او غيرها
لا حله الا ان سلها او قبضها وسكت وعماه في الصبر بيمينه ويدخل الشجر في بيع الارض بلا
ذكر فيه في المسكين في الذكر اولى سمنة كانت او لا صغيرة او كبيرة الا اليابسة

لا يباع على شتر في قطع فتح اذا كان موصوفا فيها كالمنا للعرار فلو فيها صفات تقطع ضمن الربيع
ان من اصلها تدخل وان من عصره لا بالمشترط وتما في شرح الوهابية وفي الغني
شتر كرم داخل الوتابة المصوبة في الارض وكذا الاعرة المدفونة في الارض التي عليها
الكرم المسماة بارض الخليل بركاب الكرم في النهر كلما دخل شيئا لا يقابل شيئا من الثمن
كالوصف وذكره المصنف في باب الاستحقاق قبل السلم ولا يدخل الزرع في بيع الارض بل
الا اذا ثبت ولا يفتى لم يدخل في الاصح شرح مجمع ولا المير في بيع الشجر دون الشتر
بالشرط ونعم بالشمعية ليعتد ان لا فرق وان هذا الشرط غير مفسد وحضه بالثمن انما ياتي
عليه السلام بالثمن للمبايع الا ان يشترط المبيع ولو لم يشرط المبيع بقطعه بالزرع والمير وسلم المبيع
الارض والشجر عند وجوب تسليمها فلو لم يتقدم الثمن لم يورثه بخاتمة وان لم يظهر صلوحه لان
ملك المشتري مشغول بملك المبيع فيجوز تسليمه فارضا كما اوصى بجعل لرحل عليه سرجيت
يجوز الورثة على قطع المير هو المختار من الرواية والوجيه وما في الفصولين باع ارضا بوا
الذرع فهو للمبايع باجر مثلها محمول على ما اذا رضى المشتري من ربيع من باع ثمرة باردة اما قبل
الظهور فلو يصح اتفاقا ظاهرا صلوحها والاصح في الاصح ولو سرب بعضها دون بعض الاصح
ظاهر المذهب وصححه السرخسي وافق الحلواني بالجزء لو الخارج اكثر من باقى ويقطعه المشتري
في الحال جبر عليه وان شرط تركها على الشجار فسد البيع كشرط القطع على المبيع حاوي
وقيل قابله بحد لا يفسد اذا انتهت الثمرة للسارق فكان شرطه بقبضه العقد وبغير
بحر عن الاسراء ولكن في الغنى في عن المصنفات انه على قولهما العقوى فينبغي قبله بالشرط
الترك لانه لو شرها مطلقا وتركها باذن المبيع طالب له الزيادة وان اعتبر انه يصدق
بما زاد في ذاتها وان بعد مانتها لم يصدق بشئ وان استاجر الشجر الى وقت الادراك
بطلت الاجارة وطابت الزيادة لبقا الاذن ولو استاجر الارض لترك الزرع فسد ثمنها
المدة ولم تقب الزيادة ملحقا بالزيادة الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل كاجراؤه
في شره والحيلة ان ياخذ الشجرة معاملة على ان لا يجره من العجز وان يشترى اصول
الوطنة كالمناجخ والشجار البطيخ والخيار يكون للحادث المشتري وفي الزرع الخيشيش
الموجود بعض الثمن ويستاجر الارض مدة معلومة يعلم فيها الادراك بباقي الثمن وفي الاجارة
الموجود ويجوز للمبايع ما يوجد فان خازن يرجع بقوله على ان متى جعت في الادراك
تكون ما دونها في الترك شئ ملحقا بما جاز ابراد العقد عليه بانزاده صح استثناءه منه
الا الوصية بالحد يصره انزادها دون استثناءها اشياء ثم فرع على هذه القاعدة بقوله
ففع استثناءه فغير من صبرة وشاة معينة من قطع وارطال معلومة من بيع ثمرة تجوز لغيره
لعملة ابراد العقد عليها ولو انتم على حسن النقل على الظاهر كصحة بيع برقي سبيل المير
لا احتمال الوارد باقلا وارزوسم في قشرها وجوز ولو ذوق في قشرها الاول وهو
الاعلى على المبيع اخر لاجل الا باع بما فيه وهل لاجل ان يرويه الوجه نعم فتح وانما بطل

بيع ما في ثمر ووطن وضرع من ثوى وجب للبائع لا يفسد بغيره وجره كجود وودع
على باع لانه من تمام التسليم واجرة وذن ثمن ونعده وقطع ثمره خارج قطعا من سفينه
على شتر الا اذا قبض المبيع الثمن ثم يبرده بعيبا لا يارة فترج ظاهرا بعد تقدر الطرف
ان الدارهم زوف سره لاجرة وان وحده البعض فيقوده من ثمن اجارة الثمن بغيره لانه لانه
باع العين بنفسه باذن ربه باع ثمره على المبيع وان سقى بينهما باع المالك بنفسه بغيره
وقامه في شرح الوهابية ما سلم الثمن اوله في بيع سلعة بدينار ودرهم ان اخبر المبيع
السلعة في بيع سلعة بمثلها او ثمن بمثلها سلعا ما لم يكن احدهما ربا كسلم وذن موصل
ثم التسليم يكون بالتخيل على وجه يمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وشرط في الاشارة
شرط ثالثا ان يقول خلت بينك وبين المبيع فلو لم يقبله او كان بعينه لم يصرفه الماسر
عنه خالفون فانهم يشترطون فريده ويقرون بالتسليم والقبض وهو لا يصح به القبض على الصحيح
وكذا الحصة والمصدرة خاتمة وتامة فبما علقناه على الملقى وحده اى المبيع الثمن زوقا لغير
لما سردا السلعة وجبها به لسقوط حقه بالتسليم وقال زوقا ذلك كالمير وجره صاحبها
واستقر واستحقا وكما لم يمتن سبيته قبض بدل دراهم الجهاد التي كانت له على زيد زوقا على
ظن انها جارية ثم علم بانها زيوف يرد لها ويسرد الجهاد ان كانت قايمة والا فلا يرد ولا يبرده
كما لو علم بذلك عند القبض وقال ابو يوسف يرد مثل الزوق وبوجه الجهاد كالوكات وصاحبها
واستقره اشترى شيئا ونقصه ومات مفسدا قبل نقض الثمن قال باع اسوة الغنماء وقال الشافعي
هو الحق بكالمير بفسده المشتري فان المبيع الحق به اتفاقا لانه قوله عليه السلام اقامات
المشتري مفسدا فوجب للمبايع متاعه بعينه فهو اسوة الغنماء من بيع المير فزوع باع
نصف الزرع بلا ارض ان باع الاكثر لرب الارض جان وبكسبه الا ان كان البذر من
الاكثر فينبغي ان يجره خاتمة باع شجرا او كرم ما مثرا لا يدخل الثمر ورح فبما الشجر الى الادراك
فلو في المشتري اعاد شجرة المبيع ان شاد بطل البيع او قطع المير جامع الفصولين قال في
النهر ولا فرق بظهر بين المشتري والمبايع **باب خیار الشرط** وحده تقدمه مع بائث
تقديمه بين في الدسر ثم الجارات بلغت سبعة عشر الثلاثة المبوب لها خيار نقيين
وعين ونقد وكسبة واستحقاق ونقير فضلى وكشف حال وخاتمة من ايجد وتولية ونوات
وصف موعوت فيه وتفرق صفقة بهلاك بعض بيع واجارة عقد الفضول وظهور البيع
مستاجر او موهونا اشياء من احكام المفسوخ قال ويضخ باقائه ويحال فتلقة لستة
عشر سببا واغلبها ذكره المصنف من ماسن الكتاب صح شرطه للمبايعين مسا ولا حدها
ولو روبا وعينها ولو بعد العقد لا قبله تاخر خاتمة في بيع كرا وبعبه ثلثة اوردوه ولو
فاسدا ولو اختلفا في شرطه فالقول لنا على الذهبة ثلاثة ايام واقل وفسدها خلافة
او بائد لا اكثر ففسد فكل شيئا خلافا لهما غير ان يجوز ان احراز من له الخيار في اشارة
فقطعت على الظاهر ومع شرطه ايضا في لازم يجتعل المفسخ كزارعة ومعاملة

والاجارة وتتمه وصلى على مال ولو بعينه عبدا وكاتبه وخلع ورهن وصق على مال لو بشرى لزوج
 ساهن وقت نحوها ككفالة وحالة وابراء وتسلم شفعة بعد الطلوع ووقف عند الثاني
 اشياء وقا له بزيادة في ستة عشر لا في تكاح وطلاق ويمين ونذر وصرف وسلم واقرار او
 الاقرار بعد قبيل اشياء وكفالة ووصية نهر في ستة عشر وقد كتبت عنيت ما نقله في النهر فقلت
 باي خيار المشروط في الاجارة • والبيع والابراء والكفالة •
 • والرهن والعقود والشفعة • والصلم والمخلع كذا • والعقبة •
 • والوقف والمحوالة الا قاله • لا المصروف والاقرار والوكالة •
 • ولا التكاح والطلاق والسلم • نذر واجازة فهذا يغتفر •
 فان اشترى شخص شيئا على نذر اشترى ان لم ينفذ عند ثلاث ايام ولا يصح مع استحسانا
 خلافا لزم فلو لم ينفذ في الثلاثه عند عقد بعد الوفاء فيه فيلحقه وان اشترى كذلك
 الى اربعة ايام لا يصح خلافا لمحمد فان نفذ في الثلاثه جازا لان جازا العقد يلحق بخيار
 الشرط فلو تركه القرض لكان اولى ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع جازا العقد اتفاقا
 فيهلك على المشتري بعبثه اي يد ليعلم المثل اذا قبضه باذن البائع يوم قبضه كالمقبوض على
 سوم المشترا فان بعد بيان النقص مضى بالقبضه بالقبضه ما بلغت نهر ولو بشرى المشتري
 عدم ضمانه بزيادة ولو في يد الوكيل ضمنه من ماله بلا رجوع الا اضره بالسوم خالصا وما على
 سوم النظير بغير مضى مطلقا وعلى سوم الرهن بالاقبل من قيمة ومن الدين وعلى سوم الغرض بقر
 ساومه وعلى سوم التكاح لانه يضمنه نهر ويخرج عن ملكه اي البائع مع جازا المشتري فنفذ
 بهلك في يده بالعين كغيره فيها ليعلم ان نفعه كغيره في يده فنفذ في السبعة ايام وعلى البائع
 فصح البيع واخذ نقصان العين لا المثل لثبوت الرضا حادى وتمت في الثانية ولو برى نقص
 كرض فان زال في المدة فهو على جازا والاولى العقد لم يفسد الرضا وان كان ولا يملك المشتري
 خلافا لهما ليعلم بغير سانية فلنا السانية هي التي لا يملك فيها لاحد ولا يعلق ملك والثاني
 موجودها ولا يملك اجماع البدلين والعود على موضوعه بالنقص بشرى قريبه ولا يخرج
 من ماله اي مبيع وثمن من ملك بايع ومشتري عن مالكه اتفاقا اذا كان الخيار فيها وابها فصح
 في المدة انفسخ البيع وابها اجاز بطل جازا فقط وهذا الخلاف يظهر ثمرته في عشر مسائل
 جمعها العيني في قولنا نحن غير كذا الخ من الامتد لو بشرى اجازا وهو روي في الكفاح
 والسعين من الاستبراء في المدة لا يعتبر استبراء من الحرم فلا يفتق حرمته من القربان
 لنكوحه المشتري فله مردها اذا انقضت بيع من الودية عند بايعه يملك على البائع
 لا ارتفاع الغرض بالردي لعدم الملك من الزوجه المشتري لو ولدت في المدة في يد البائع لم
 يضره وولد وفي يد المشتري لعدم العقد لان الولادة عيب دهرين كمال وفي البحر
 عن الحائضه اذا ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم تنفضه الولادة لا يبطل خياره
 واقره المصل من كسب للعبد في المدة فهو للبائع بعد الفسخ من من الفسخ لبيع

الامنة

الامنة فلا استبراء على البائع من المخرط لشره ذي من يتكلم بالخيار فاسلم احدها فهو البائع
 عيني وتتمه المصل لكن عبادة بن اكمال اسلم المشتري من الماذون لوابراه البائع عن النهر مع
 استحقاقا ولو بشرى جازا لا يملك على عدم التملك كل ذلك عند خلافا لهما قلت وسري على ذلك ساهل
 من التعليق كان ملكه فهو خسر فشره بخياره لم يفتق واستدانة السكتى باجارة او اعارة ليس
 بالخيار حتى وصيد شره بخياره فاحرم بطل البيع زوالا وبطل الجازا في المدة بعد الفسخ البائع
 والعقبة في بيع مسلمين لو تخير في المدة عند خلافا لهما فيبقى بان يفسر لهما لفظ شقذ ولفظ
 زوالا في المدة ولم اراه لاحد فيلحق اجاز من الماخيار ولو لوجبا مع ولو مع جعل صاحبها اجاز الا
 ان يكون الخيار لهما وصنع احدهما فليس للخيار اجازة لان المفسوخ لا يملكه الا احازة فان
 فسخ بالقول لا يصح الا اذا علم الاخر في المدة فلو لم يعلم لزم العقد والحيلة ان يستوفى بقبول
 بخياره الغيبة ويرفع الامر للمالك لم ينسب من يرد عليه عني فبقينا بالقول للصحة بالفضل بل على اتفاقا
 افاده بقوله لزم العقد بغيره ولا يملكه لوارث خياره رويته وتغيره ونفذ لان الاوصاف لا توارث واما
 خيار العيب واليمين وقراء الوصف المرفوض فيلحقه لوارثه فيها لا يشره رويته فيلحقه بغيره
 وان لم يعلم المصنوع او اعما والاعتاق ولو بعينه وتواضعه وكذا كل تصرف لا ينفذ ولا يملك الا ان الملك كسبا
 ولو بشرى تسليم في الاصح ونظر الى فسخ داخل بشبهة والقول لمكشور الشهوة فصح ومفاده انه لو بشرى
 بالخيار على ان يكره فوطها ليعلم ان يكره ام لا كان اجازة ولو وجدها ثوبا ولم يلبث فلما السرد
 بهذا العيب نهر وسجي في يده ولو لول البائع ذلك كان فسخا وطلب الشفعة وان لم يوافق فمراج
 بها اي يدا رجها خيارا المشروط فمروية وعيب مخرج من المشتري اذا كان الخيار له لا يرد دليل
 الاجارة ولو بشرى المشتري او البائع كما يفيد كلام الدرر وبه جزم المحدثي الخيار لغيره عاقبا
 كان او غيره بهنسي صح استحقاقا واثبت الخيار لهما فان اجاز لهما من التاب والمشتري ونقص
 مع ان واقعة الاخر فان اجاز احدهما وعكس الاخر فاسق اولى لعدم المخرج ولو كانا معا فافسخ
 حق في الاصح سري لان الخيار يفسخ والمفسوخ الاجاز واعترض بان الخيار لما في المبسوط لو تافقا
 ثم تراضيا على فسخ الفسخ وعلى اعارة العقد بغيرهما احاز ان فسخ الفسخ اجازة وبيع مخرج كونه
 اجازة لبيع ابدأ بايع عدي بن علي بن الخيار في احدهما ان فصل ثمن كل واحد منهما وعين الدار
 في الخيار فصح البيع للعلم بالبيع واليمين والاثنين ولا يفضل وعن فقط او فضل فقد لا يصح
 لهما لهما المبيع واليمين واحدهما وكذا لو كان الخيار للمشتري تناق ايضا الانواع الاربعة فصح
 وكذا بيع بشرى الخيار فضاء بلا شرط لم يجز ولو كلفه بشرى والخاتمة هذه نفذ على الوكيل
 والفرق ان الشرط لم ينفذ على الامر ونفذ على المامور بخلاف المبيع فصح وسجي في العفوق
 والوكالة فيلحقه وصح خيار العيين في القيمات لا في المثليات لعدم تفاوتها ولو للبائع في الاصح
 كما في لانه قد يترك قيمتها ويقتضه وكذا لا يرد فيه فينبغي بهذا الشرط فثبت الحاجة اليه في
 دون الاربعة لانه فسخ الحاجة بالثلاثة لوجوه جديدة وسري في وسط ومدة خيار الشرط ولا
 بشرط مع خيار شرط في الاصح فصح ولو بشرى شيئا على ان يها بالخيار فمضى احدها بالبيع

في خياره الشرط
 العقد بالبيع
 الا ان كان على

صريحاً أو دلالة لا يرد له الاخر بل بطل خياده خلافاً لها وكذا الخلق في خيار الروية والرد بغير
لاحدهما الرد بعد روية الاخر بل بطل خياده خلافاً لها الصبر المبيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع مبرماً وبطلت الروية المطلقة
استثنى وجعل بعداً من وجوب صفقة واحدة على الخيارين لهما للبايعين وفيها احدى دون الاخر فلا يفسد
الاخر اهـ اجازة او رد اخلافاً لهما جميع استثنى بعد شرط حذره او كتبها في ورقة كذلك فقهه بطلان
يوجد معدود في ما يطلق عليه اسم الكتابة والخبر احدى بكل التمسك ان شاء او تركه لغو ان الوصف
فيه ولو ادعى المشتري ان ليس كذلك لم يجز على الباقين حتى يعلم ذلك وكذا سائر الخيارات ولو ادعى
سبب ما فاته كاتباً او كاتباً ورجع بالتفاوت في الاصح بخلافه في شراءه على انها حامل وبطل
كذلك او بغيره كذا صاعاً او بكت كذا فادعاه لا يرد شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط انها حامل ولو شرط
حاز لا يرد وصف والمقول المنكر لو اختلف في شرط الخيار على الظاهر كما في دعوى الاصل والمعين والاجازة
والزيادة في اشتري جارية بالخيار فادعاه بغيرها بائناً المشتري فقال الباع ليس هي كذا بئناً فادعاه
للمشتري بميمته وجاز للمبايع وطهره ادعاه بغيرها بالمعاطي ففتح وكذا الرد في الروية فليخلف ولو
الباع عند رده كان يحسن ذلك لكنه استثنى عندك فالقول للمشتري لان الاصل عدم الحظر
والكتابة فكان الظاهر شاهداً له ولو اشترى من غير شرط كفتير وحذره وكان يحسن
ذلك ففسده في يد الباع سرده عليه المبيع المبيع قبل قبضه زبني قال ولو اشترى اخذه
بكل التمسك لما حاز الاوصاف لا يعلقها شيء من التمسك فروع باع وادعاه بما فيها من الجدة
والابواب والخشب والنخل فاذا لم يمس بها شيء من ذلك لا خيار للمشتري شرى داواً على انه
بناها حجر فاذا هو لبن او ارضاً على ان يشجرها كلها مثمرة فاذا واحدة منها لا تثمر او
تؤاخذ على انه مصبوع فاذا هو زعفران فشد ولو على انها بقللة مثلاً فاذا هو بقل جاز
وحذره بعكس جاز بل خيار بغيره لكونه على صفة جيز من المشروط فيحفظ الصابط
المبيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً مذكورة في الاشياء شرط انها مضمونة للمدعي
لا يفسد وان للربعة فشد بدائع ولو شرط جعلها ان المشتري من المشتري فشد وان من الباع
جاز لان جعلها غيب فذكره للبراء منه حتى لو كان في بلد يربعون في مشرا الاما للولاد فشد
ولو شرط انها ذات لبن جاز على الاكثر قلت والصابط للاوصاف ان كل وصف لا عرف فيه
فاشترطه جاز لا ما فيه غير الا لا يبرع فيه وفي الخاتمة في فضل المشروط المفسدة متى ما
ما يعرف الجبان اشترى العذر **خيار الروية** من اضافة المسبب الى السبب
وما قبل من اضافة الشيء الى شرطه ظاهر بل ينبغي ان له الرد قبل الروية هو يثبت في اربعة
مواضع الشر للمعاينة والاجازة والعتمة والصلح عن دعوى المال على شيء بميمته لان كلنا
معاً وضعت في دون القود وعقد ولا تنفع بالفتح خيار الروية ففتح مع الشر والمبيع
تمامه بابه والاشارة اليها المبيع او الى مكانه بشرط الجواز وليس كذلك في جازها ففتح
وفي حاشيته اخبره بالاصح الجواز وله اي للمشتري ان يرد ما اراد الا اذا حمل الباع المبيع
المشتري فلا يرد اذ اعاده الى الباع اشياء وان رضى بالقول فكتب اي قبل ان سرا

انذاره الآتي

لان خياره معلق بالروية بالنص ولا يوجد للعلاق قبل الشرط ولو شخه قبلها قبل الرد يصح
في الاصح بغير لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع مبرماً وبطلت الروية المطلقة
موقت بمدة هو الاصح عنه لا خلاف ان النص مالم يوجد مطلقاً وهو مبطل خيار الشرط مطلقاً
الرضا بعد الروية لا قبلها دسر فلهذا لاخذ بالشفعة ثم مرد الاول بالاول دسر من خيار الشرط
فليخلفه وليست له عليه علم الباع بالفتح حرق العذر ولا خيار الباع مالم يرد في الاصح وكفي
سروية ما يردن بالمقصود كوجه صيرة ورمق ووجه دابة تركب وكلها ايضا في الاصح وروية
ظاهر بطله مطلق وقال ذفر لا بد من شتره كله وهو المختار كما في اكثر المعيار في المص وادعاه
دار وقال ذفر لا بد من سروية داخل البيت وهو الصحيح وعليه الفتوى جهره وهذا الخلاف
سريان لا يبرهان وشكلا كرم والبتان وكفي جسد شاة لحم ونظر جميع جسد شاة فيته اللاد
والنسل مع ضرعها يظهر به وضرب بقرة حلوب وناقلة لانه المقصود جوهره وكفي دون مطعوم
شتموم الاخراج دار وجهته على المفتي بكامرا وروية دهن في زجاج لوجود الحابل وكفي روية
وكيل بنقن ووكيل بشر الاروية رسول المشتري وبئانه في المدره وضع عقد لاعي ولو لم يرد
كالصبر في اثني عشر مسئلة مذكورة في الاشياء وسقط خياره بغير سبع وشبهه وروية
بئنا يعرف بذلك ووصف عقار وشجر وعبد وكذا كل ما لا يبيع في مجلس وشبهه وذوق حداد ونظر
وكيله ولو الصبر بعد ذلك فلا خيار له هذا كلامه اذ وجدت المذكورات كشتم الاعمي وكذا روية
الصبر بوجاهة الصبره ونحوه قبل شرايه ولو بعدة ثبت له الخيار بها اي بالمذكورات لانها
سقطت كما غلط فيه بعضهم فيمنه خياره في جميع عمره على الصحيح مالم يوجد منه ما يدل على
الرضا من قول او فعل او منقبا وبذلك بعضه عنده ولو قبل الروية ولو ان كان له كذا روية
قبل الروية فزرها بطل لان فعله ما مره كفتير عيني ولو شرى بالخبر مسل فخرج المسلك
لم يرد خيار روية ولا عيب لان الاخراج بدخل عليه عيبا ظاهره من راي احد الوتين فاشترى
شهر راي الاخر فله ردها ان شاء لا رد الاخر وحده لفرق الصفقة ولو اشترى ما راي حال
كونه قاصدا لشرايه عند رويته فله رده لا لعقد شرايه فله خياره قبل الخيار وظهر به ووجه ظاهر
لانه لا يتامل المتامل المتبدد بخره قال المص ولعقود مدركه عولنا عليه عالمنا بئانه من قبله السابق
وقد اشترى فلولم يعلم به حيز لعدم الرضا دسر فلا خيار له الا ان تغير بغيره راي شيا
فرق الباع بعضها ثم اشترى الباقي ولا يرد فله الخيار وكذا لو كانا ملقوفين وثمرتهما متفاوت
لان بئنا يكون الادري بالاكثرة ولو سمي لكل واحد من الشيا عشرة لا خيار له لان التمسك
للمالم يختلف استويا في الاوصاف بخره والقول للمبايع بميمته اذ اختلف في القيمة هذا
لوملة قريبة وان بعدة فالقول للمشتري بغيره لظاهره في الظهيرة الشهر فافوقه بعد
وفي الفتح الشهر في مثل الدابة والمملوك قليل كان القول للمشتري بميمته لو اختلف في اصل
الروية لانه يكثر الروية وكذا لو انكر الباع كون الرد ومبعا في بيع ما ت اوفيه خيار
شرط او روية فالقول للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول للمبايع والعق ان المشتري

سوق بالبيع في الاول لا يجوز اشتريه عدل من مناع ولم يره وبيع اوليس من مناع
العقود او وهب وسلم سرده بخيار عيب او روية او شرط الاصل ان رد البعض بوجوب
تفريق الصفقة وهو بعد التمام جاز لا قبله بخيار الشرط والروية بمعناه تمامها بخيار
العيب بمقتضى قبل القبض لا بعده وعلى مود بخيار الروية قبل سقوطه عن الثاني لا بخيار شرط
وصححه فاقض خان وعينه فزوع شري شيا لم يره ليس للبايع مطالبة بالتمن قبل الروية
ولو تباعا عينا بعين فلها الخيار بمقتضى شري جارية بعد والف فقها ايضا شري جارية
الجارية بعد بخيار روية لم يسلل البيع في الجارية بحصة الالف ظهريه لما مره لا بخيار
في الدين ايراد بيع ضبيعة ولا يكون للمشتري خيار روية فالمجلة ان يقر بشرط
الانسان ثم بيع الثوب مع الضبيعة ثم المقر له سيقى الثوب المقر به في خيار المشتري
للمرور فترى الصفقة وهو لا يجوز الا في الصفقة ولو لمحة شري شيئين وباحدهما عيب
ان قبضهما لم يرد المبيع والا لا لما مره **باب خيار الف** هو لغة ما يحظر عند اصل
القطعة السليمة وشراها افاده بقوله من واحد بمشترى بما يقضى المثل ولو سيرة اجمع عند
الخيار لم يرد بهما ارباب المعرفه بكل تجارة وصيغة فالد المعرفه بكل البعث او رده مالم يقين
امساك كل واحد من فخرهما او احدهما وفي المحيط اوصى ووكل وعبد ما دون شري شيئا بال
وقته ثلاثة الا ان لم يره بعينه للاضرار بينهما وموكل وموكل بخيار الشرط والروية
اشياء وفي النهروين في الرجوع بالفقهاء كوارث شري من التركة وكفنا ووجد به عيبا ولو
تبرع بالكلين اجبى لا يرجع وهذه احدى ست مسائل لا يرجع فيها بالفقهاء مذكورة في
البرازية وكوفي شريها الملقى معنى القصة انه قد يرد بالمعيب ولا يرجع بالتمن كالا و
الاذا ابق من المشتري الى البايع في المدة ولم يثبت عنه فانه ليس بعيب ويختلف في النور
والاحسن ان عيب وليس للمشتري مطالبة البايع بالتمن قبل عوده من الاياق ابن ملك فنية
والبول في الفراش والسرقة الا ان سرق شيئا للكل من المولى او يسير الكفلس وقلبين ولو
سرق عند المشتري ايضا ففعل رجع برجع المثل لقطعه بالسرقين جميعا ولو رضى البايع
بأخذه رجع ثلاثة ارباع ثمنه بعين وكذا يختلف في اجمع التمين وقد روه مجتهد
سنيين او ان ياكل ويلبس وحده وتما في الجوهره فلولم ياكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا
ابن ملك وكثيرا لانها في الصغر لقصور عقل وصنعت مثانة عيب وفي اكبر لسواء اختيار
وذاي باطن عيبا حتى فقد اتحاد الحالة بان ثبت اباقة عند باعه ثم مشتريه كلوها
هجره او كبره لدارد لا بخيار السب وعند الاختلاف لا يكون عيبا حاد كما عدهم عند باعه
ثم عدهم مشتريه ان من نوعه لم يره والا لعين لئلا يوجه يول ثم يبع حتى رجع
بالفقهاء ثم يلف هل للبايع ان يسره الفقهاء لرؤا ذلك العيب بالبلوغ ينفق نعم
والجود هو القوة التي بها ادراك الكليات تلوج به علم تعريف العقل في القوة
المذكورة ومعدنه القلب وسعاده في الدماغ وهو لا يختلف بها لا بخيار سبب خلاصه

ما مر

ما مر ويختلف بعين وسعاده توف يوم والبلية ولا بد من معاودة عند المشتري في الاصح
والا فلا مرد الا في ثلاث ذنا للجارية والمولد من الزنا والولادة تقع قلت لكن في البرازية
الولادة ليست بجيب الا ان توجب نقصانا وعليها الفتوى واعتمده في النهروين الجليل عيب
في نبات ادم لا في اهلها والمجذام والبرص والعوى والحول والنصم والحرس والقروح والامراض
عيوب وكذا الادور وهو انتفاخ الانشيين والعين والحصى عيب واذا اشترى على ان يرضى فوجبه
فلا خيار له بهجره والخبر تثنى الغم والافرنين الابط وكذا تثنى الالف برزايه والسرنا
والمولد منه كلها عيب فيها لا فيه ولو امره في الاصح خلاصه الا ان يرضى الا في روية
يبيع العبد من المولى ويكون الزنا عادة له بان يتكرر اكثر من مرتين والمواظبة باعيب مطلقا
وبان يجازي لا بد دليل الامة وان باخر لافته وفيها شري حمارا فقلوه الحمار طابع فعب
والالا واما التفت بلبن صوت وتكسر شئ فان كثر سره لا ان قل برزايه والكف باقشاه وكذا
الوفض والاشترى الجرح بجنا عيب فيها ولو للمشتري ذنبا سراج وعدم الحصى ليست سبعة
عشر وعندها خمسة عشر وعرف بقولها ان انضم اليه نكول البايع قبل القبض وبعده
هو الصحيح ملحق ولا تنص في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني ولا استخاضه والسعال
القديم لا العقاد والدين الذي يطالب به في الحال لا الموصل لعقده فانه ليس بعيب كما نقله سكن
عن الذخيرة لكن عجم الكمال وعلمه بنفسه ولا به ومبراته والشعر والماء في العين وكذا كل
مرض فيها فهو عيب سراج كسل ومرض وكثرة دمع والتوول عيشة كثر يورث صفا واصله
سند بر على صور شئ جمعه تاليل قاموس وقيد بالكثر بعض شراح الحديث وكذا الكو
عب لوعن احوالا لا قطع الاصبع عيب والاصبعان عيبان والاصبعان عيب والاصبعان عيب
الكف عيب واحد والعصر وهو من يعمل بشاره فقط الا ان يعمل باليمن ايضا كمن الخطاب
رضي الله عنه والشيب وشرب الخمر جرحا وقار ان عديها وعدم ختانها لو كبير بلدين
وعدم نهق حمار وقلة اكل دواب وكذب ونهية وترك صلاة لكن في القصة تركها
في العبد لا يوجب الرد وفيها لو ظهر ان الدار مشومة ينفق ان يتمكن من الرد لان الناس
لا يرضون فيها وفي المنظومة المحبة والمحال عيب لوعلى الذوق او المشقة للحذ والعوب
كثيرة برانا اشد منها حدث عيب اخبر عند المشتري لعينه فضل البايع فلوله بعد القبض
يرجع بحصة في الثمن ووجب الارش واساقيله فلما اخذه او سرده بكل الثمن مطلقا ولو رضى
البايع على حد روية والمشتري على قدم فالحق للبايع والمبنة للمشتري ولا يرجع ما قبل
وموتة الا في بلد العقد جرح رجع بنفسه الا فيما استثنى ومنه ما لو شره ثلثة او اخطا
لقطعه ببلع او رضى به البايع جرحه ولما ارد رضى البايع الا لما عيب او زيادة
كان اشترى ثوبا فقطعه فاطلع على عيب قديم رجع به اي ببقائه لقد اراد
بالقطع فان قبله البايع كذلك له ذلك لانه اسقط حجة ولو اشترى بغيره فوجد
امعا فاسد لا يرجع لانه ما لم يمسس كالا يرجع لو ارجع المشتري الثوب كذا وبعضنا ووجهه

القطع لجواز رد مقتولا لا يحيط كما افاد بقوله فلو قطعها المشتري وضابطه وصيغته ما يصح
كان عيني اولت السوق ليعين او حزن الدقيق او عزها وبنيهم اطلع على عيب يرجع بنفسه
لاشتماع الرد بسبب الزيادة لغير الشئ لخصولا لوجوب انشا على الرد لا يفتى القاضي
برد وان كان كما يرجع لو باعته الى المتعسر في هذه المصود بعد روية العيب قبل الرضا
به صرحا او لانه او مات العبد المرد هلولة المبيع عند المشتري واعتقدا او دبرا واسو لولا
او وقف قبل عيبه او كان المبيع ملعا ما فاكلها وبغضه او اظهره بعد او مدبره او ام ولده
او ليس الثوب حتى تخرق فانه يرجع بالنقصان استحقاقا عندها وعليه الفقوى بحجوعها
برد ما بقي ويرجع بنفسه ما اكل وعليه الفقوى اختيارا ومقتضى لو كان في وعاء بين فله
سرد الباقي بحصة من الثمن انفاقا ابن كمال وابن ملك وسيجي قلت على ما في الاختيار
والهتاف في طرح القياس فينبغي ولو اعتقد على مال او كاشا وقتله او ابق واظهر بطله
او امراته او مكاشا او صفة تجتبي بعد اطلعه على عيب كذا ذكره المصنف في المصنف في الزمر
لكن ذكر في الجمع في المبيع قبل الروية وافر شرا حتى العيب فينبغي بعدية بالاولوية
فتنبه لا يرجع بشئ الا شتماع الرد بقله والاصل ان كل موضع للمبايع اخذ معا ليرجع
باخر احد من ملكه والاربع اختيارا وفيه الفقوى على قولهما في الاكل وافر الهتاف في شري
تخوض ويطبخ كجز وقتا فكمسه فزوجه فاسد يتبع به ولو علفا للدواب قلنا لم ينشأ ول
منشأ احد عليه يعيب بنفسه الا اذا رضى المايع به ولو علم بعيب قبل كسره فله رده وان لم
يتبع به اصله فلكل التمس لطلون البيع ولو وجد اكثر فاسدا حاز بحصة عندها من روى
المعيب لو كان سمننا فابا فاكله ثم اقر بايعد بوفوع فارة حين رجع بنفسه العيب عندها
وبه يفتى باع ما اشتراه فرد المشتري الثاني عليه يعيب رده على بايعد لورده عليه بنفسه
لان في بيع ما لم يجر به عيب اخر عنده فيرجع بالنقصان وهذا لو بعد قصده فلو قبله رده
مطلقا في غير العقار كالرد برونه او شرطه برونه وهذا اذا عا قبل اطلعه على العيب
فلو بعد فلا رد مطلقا بحجوعه في غير المتعدين لعدم تعينهما فله الرد مطلقا شئ الجمع
ولو رده برونه برونه فلا رد وان لم يجره مثله في الاصح لانه اقله ادعى عيبا موجبا
لنسخ او خط من بعد قصده المبيع لم يجبر المشتري على دفع الثمن للمبايع بل يبرهن المشتري
لاشتماع العيب ويحلف بايعد على نفيه ويدفع الثمن ان لم يكن شهود وان ادعى عيبه
شهوده دفع الثمن ان حلف بايعد ولو قال احضروني ثلثة ايام اجله ولو قال لا ثلثة
تخلفه ثم اقر بها تعقل خلافا لم يفتح وزم العيب بكونه اي المايع عن الخلف ادعى المشتري
ابا او نحوه مما يشترط لورده وجرد العيب عندها بكونه وسرقة وجوز لم يحلف بايعد
اذا انكر قيامه للحال حتى يبرهن المشتري انه قد ابق عنده فان برهن حلف بايعد عندها
بايعد ابق وما سرق وما حن فقط وفي الكبر بايعد ما ابق مبلغ يبلغ الرجال لاختلافه
صغرا وكبرا واعلم ان العيوب انما هي في كافي وعلم حكمه وظاهر كونه وصح واضع شرعية

او ناهية

او ناهية ونقص بالرد بلا يمين المتعسر فاذا لم يدع الرضا برونه ولا برونه الا الاصل ككذب
قول احد لا ولا شتم عند بايعد عدلين وما لا يبرهنه الا الشاكرين فيمكن قوله الواحدة ثم يجادل
المبايع عيني قلت وبين خامس ما لا ينظره الرجال والنساء في شرح فاضي خان شري جارية واراد
انها خشي حلف المايع استحق بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض للذكر خسر بكل المتعسر
الصفقة وان بعده خسر في القيمي لا في عينه لان تبعض القيمي عيب لا يبيح وان شري
ثلاثين فنقص احدها دون الاخر فتذكر حكم ما قبل قبضها فلو استحق او قبض احدها جز وهو ان
خيار العيب بعد روية العيب على التراضي على المعتمد وما في الحادى وعرب بخر فلو خاسم ثم ترك
ثم عاد وخاسم فلما لود ما لم يوجد مبطله كليل الرضا في وفي الخلاصة لولم يجد المايع حتى حكمه
هناك رجع بالنقصان واللبس والركوب والمدواة له وبه يفتى رضى المايع الذي بدا وبه فقط
ما لم يقصده برونه وكذا كل من عذر رضا بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارش ومنه العرض على
المبيع الا لدرهم او اوجدها برونه فافترضها على المبيع فليس برونه عرضا على خطا لينظر
اليكنا ام لا او عرصة على المتعسرين ليقوم ولو قال لما المايع استحق فالانهم لزم ولو قال لا لا كان
نقص عرض على المبيع ولا تقرر للملك برونه لا يكون رضا الركوب للرد على المايع او الشرا العلف
والسقي والحال ان المشتري لا بد له من اى ركوب ليجز او صعوبة وهى مفيدة للاخيرين والثلثة
استظهره البرجندى الثاني واعتد به المصنف بالدرهم والبر والشمى وغيرهم الاول ولو قال
المبايع ركبته لها حنك وقال المشتري بل لا رد لها فالقول للمشتري بحجوعه في الفسخ وجدها عيبا
الفسخ فحكمها فهو عذر لاختلاف بعد التقاض في عدد المبيع او احدا من متعدد ليقوع المثل على
تقدير الرد وفي عدد المقبوض فالقول للمشتري لانه قابض والقول للمبايع مطلقا قدرا او صفة
او قبض اطلو جاز ليرده بخيار شرطه او روية فقال المايع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في قبضه
ولو جاز ليرده بخيار عيب فالقول للمبايع كالو لاختلاف في طول المبيع وعرضه فغ اشترى
عبدى اى شئ من ينفع احدها ووجهه صفة واحدة وبض احدها ووجهه اوبال اخر عيبا
لم يعلم به لا بعد القبض احدها او ردها ولو قبضها ردها لم يبع بحصة سالما وصحوا ان المتعسر
بعد التمام كالو قبض كليا او جزيا او روى خفف ونحوه كزوجي ثوب الف احدها الاختار
بحسب لا يعمل بدونه ووجد ببعضه عيبا فان لم يرد كله واخره يعيب لانه كشي واحد
ولو في وعاءين على الاظهر عيبا وهو الاصح به ان اشترى جارية فوطها او قلها او سها
لشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد ما مطلقا ولو سها خلافا للشافعى ولحقه ولانها استوفى
ماها وهو خرقها ولو الرأى سرحان شيئا ردها وان بكر الاجر ورجع بالنقصان
ولا شتماع الرد في المنقولة المجبة لشرط بكارها فانت بيا لم يرد ما بل يرجع بايدين وها
نقصان هذا العيب وفي الحادى والمنطق الثبوت ليست عيب لا اذا شرط البكارة فزدها
لعدم المشروط لا اذا قبلها المايع لان الاشتماع لحد فاذا رضى برونه لا الاشتماع ويعود الرد
بالعيب لعدم بعد زوال العيب الحادث لعود المجموع برونه المايع رده المبيع مع النقصان على

سما وهو بينهما انصافا لا آتيا فلودفع برز القرا او مرة او دجا باللعن باللعن مناصفة
فلما رجع كل المالك لحدوثه من ملكه عليه قيمة الملعن واخرج مثل الحال عينين بغيره
دفع البعير كالايجني والابن ولولطفه والبيع في حجره ولو وهب لهما مع عيني وما في
الاشياء تحتمل نهر لا من يبيع انما لا يبق عنده فم يجوز لعدم المانع وهل يصير بغيره
ان قصته لنفسه وقصته ولم يشهد نعم وان اشهد لا كانه بقصه اعانة فلا ينوب عن
قصه الغنا لانه اقوى عنائه والا ابن من الغاصب فباعه المالك منه فانه يبيع بعد
لزم التسليم بخبره ولو باعه بتم عاد وسلمه بتم المبيع على القول بفساده ورجحنا
وقيل لا يتم على القول بطلونه وهو الاظهر من الرواية ولخارجه في الهداية وغيرها
وبه يفتي البجلي وغيره بخبر ابن الكمال وابن امرأة ولوقى وعاد ولو لم ينع على الاظهر لانه
بخبر ادبي والرق بمقتضى الجاني ولا حياة في الدين فلا يحمله الرق وشعر الخنزير ليجاسنة
عنه فينقل بغيره بن كمال وان جاز الاستماع به لغيره جوده الخنزير لو لم توجد بلان
جاز الشرا لصنوده وكره البيع فلا يوجب عنه ويفسد الماء على الصبي خلقا لم يخل
هذا في السوق اما المحرور فظاهر عنه وعن ابي يوسف بكه الخنزير لانه يفتي بالذلة
لم يلبس السلعة مثل هذا الخنزير ذكره الغنساني ونقل هذا في زمانهم واسما في زماننا
فلا حاشا للمدعي كالايجني وطلد ميتة قبل الدعي ولو بالعرض ولو بالتمن خياطل ولم يظفر
هنا اعتقاد على ما سبق قاله الوافي فيلحقه ويعدده اي الدعي ببيع الاجل لاشارة وشكر
وحية وينتفع به لطلبها ويصح لعينه الاكل ولو لم ياكل على الصحيح سراج لقوله تعالى
حرمت عليكم الميتة وهذا جنس واحد وفي الجمع ويختص ببيع الدهن المتخصص بالاستمتاع به
غير الاكل بطلون الدركه كما ينتفع بما لا يتخلل حياة منها كعصا وصوفها كما في العنارة
وفسد شرا ما باع بنفسه او بوكيله من الذي اشتراه ولو حكما كواحدة بالامل من هذين
الاول قبل فقد كل الثمن الا لصورته باع شيئا بعشرة ولم يفتن الثمن ثم اشتراه بعشرة
لم يخر وان رخص السعر للمراخلة للشافعي وشرا من لا يجوز شرا بده كانه واينه
كشرا بغيره فلا يجوز ايضا خلافا لهما في غير عده وسكانه ولا بد لعدم الجواز
من اتحاد جنس الثمن وكونه المبيع محالة فان تعلق بجنس الثمن او بقرينة ببيع جاز مطلقا كالشرا
باردا وبعد النقد والدراهم والدينار جنس واحد في ثمان مسائل منها هاتوفي قضاء دين
وشفعة واكراه ومضاربة ابتداء وانتهى وبقا وامتناع مرا بجهة وشرا شركة وشركة
وقيم متلفات واروش جبايات كالمسطله المصنوع من المعادنية وفي الخلاصة كل عرض ملك
بعقد يفسخ به لانه قبل قبضه لم يخر التصرف فيه قبل قبضه وضع المبيع فاعلم المالك
باع بعشرة ولم يقبضها ثم اشتراه مع شي اخر بعشرة فسد في الاول وجاز في الاخر ففسده
التمن على قيمتها ولا يشيع الفساد لانه طاري ومكان الاجتهاد وبيع ذب على ان يبره
بظروته ويظهر عنه بكل ظرف كذا رطله لان مقتضى العقد طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله

عزلان

بجوز شرط طرح وزن المظروف فانه يجوز كالعرف وقد وزنه ولو اختلفنا في نفس الظرف
وقد رده فالقول للمشتري بميزانه لانه قابض او منكر وضع بيع الطرقي وفي الشرط لانه
عن الخاتمة لا يبيع ومن قسمته الوهابية وليس لهم قال الامام تقاسم بدرب ولم ينفك
كذا البيع بذكر وفي معاينتها وارتضاء في العاقل الاشياء ومالك ارض يملك ببيعها لغيره
ثم لو فيه بنظر حد اي بين له طول وعرض ولا وجهه واذ لم يبين بقدر يعرض با بالاعمال
لا يبيع بمسبل الماء وهبته لجهالة اذ لا يدري قد رما يشغل من الماء وضع بيع حق المروضا
للارض باختلاف مقصود او وجهه في رواية وبذلك عامة المشايخ ثم وفي اخرى لا
ويصح ابوالثب وكذا بيع الشرب وظاهر الرواية فساده الاتباعا خاتمة وشرح وهابية
وسقطت في احياء الموات لا يبيع بيع حق التسلل وهبته سواء كان على الارض لجهالة محل
كامل وعلى السطح لانه حق التعلل وقد مر بطلانه ولا البيع بغير مؤهل الى الميرور وهو الاول
من الربيع فخل فيه الشمس بريح الحبل وهذا يبروز السلطان وينتوز الجوس يوم تخل في
الموت وعده البرجدي سبعة فاذا لم يبقا فالعقد فاسد بن كمال والمهر جاة هو اول يوم
من الخريف فخل فيه الشمس بريح الميزان وصوم النصارى وفطرهم وفطر اليهود وصومهم فكل
يكمل احدى هاتين ارج اذا لم يبدل المتعاقدان الميرور وما بعده فلو عرفه جاز بخلق فطر
النصارى بعد ما شرعوا في صومهم للعلم به وهو محسوز يوما والا فقدم الحاج والحصاد
لربيع والدياس للحب والعطاف للعب لانها تقدم وتساخر ولو باع مطلقا عتبا اي عن هذه
الاجازة اهل الحق الدين اما تاجيل المبيع او الثمن العين ففسد ولو لم يعلم شيئا اليها
ماح التيسير كالمكول الى هذه الاوقات لان لجهالة الميسرة محتملة في الدين والكفاية لا انفا
او اسقط المشتري الاجل في الصور المذكورة قبل حلوله وقيل فسخه وقيل لا فسخ حتى لو تفرقا
قبل الاسقاط ناكه الفسا ولا يستقل جاز انفا ابر كمال وابن ملك كجهالة فاحتمل كجواب
الربيع ومحيط بطول ولا يتقلب جاز وان ابطل الاجل عين او امر المسلم ببيع حرة او خنزير
او شرا بغيره اي وكل المسلم زما او امر المحرم بغيره اعي غير المحرم ببيع صيده يعنى مع ذلك
عند الامام مع اشده كراهة كما مع سامر لان العاقد يصرف باهلية وانفصال المثلث
الى الامام رجعي وقال لا نفع وهو الاظهر بشرط لا يدين عن البرهان ولا يبيع بشرط عطف
على الميرور يعني الاصل الجامع في فساد العقد بسبب شرط لا يقضى العقد ولا
بلو بعه وفيه نفع لاحدها وفيه نفع لبيع هو من اهل الاستحقاق للنفع بان يكون ادبا
فلو لم يكن كشرط ان لا يركب العاقد الميسرة لم يكن مفسدا كاسبيح ولم يخر العرف ولم يرد
الشرع بجوازه اما الوجري العرف ببيع مع شرط تشريكه او ورد الشرع ببيعه
شرط فساد كشرط ان يفسد البائع ويحيطه فيما شال لما لا يقضى العقد وفيه
نفع للمشتري او يستند بمثل ما في نفع البائع وانما قال شهر الما من الحيا سرا اذا
كان ثلثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام دسرا وبعتة فان اعتقه مع ان بعد

البيع

بمنه ولو لم يمتدعه والا لا يخرج من بيعه او يكره او يكاتبه او يسلطها ولا يخرج من
عن ملكه مثالا فانه يبيع بغيره ثم يبيع على الاصل بقوله وبيع البيع بغيره بغيره
العقد كشرط الملك للمشتري بشرط حبس المبيع لا يستفاد الثمن ولا يقضي ولا يقع فيه
لا يصد ولو جازيا ابن ملك فلو شرط ان يسكنها افلاذ وان يقرضه المبيع او المشتري كذا
فالاظهر الفساد ذكره اخبرنا به وظاهر الخبر ترجيح الصحة كشرط ان لا يبيع غير ابن الملك
بمركب الدابة للبيعة فانها ليست باهل المنفعة ولا يقضي لكن يلازمه كشرط ان يكون معلوم
وكيف حاله من ملك او غير العرف به كبيع نعل اعمى صوم سماه باسمه لو عني على ان
يجوز المبيع ويشترط ان يضع عليه الشراء وهو السير ومثله شتم الفقار استحقاقا
للقابل بالانكسار هذا ان اعلفه بملكه على وان يملكه ان يطل المبيع الا في بيعت ان يرضى
فلان ووقت خيار المشرط اشياء من الشرط والتعلق ويجز من مسائل شي واذا فتن
المبيع بوضعي غير ابن الملك باذن بايعه صرحا او لالة بان يقضي في مجلس العقد فخص
في البيع الفاسد وبه خرج الباطل وتقدم مع حكمه وح فلا حاجة لقول الهداية والفتاوى
وكل من عوضه ما كان افاده ابن الكمال لكن احب سعدى بانه لما كان الفاسد بغير الباطل
مجازا كما هو حق اخراجه بذلك فتنه ولم يهتد المبيع عنه ولم يكن فيه خيار شرط ملكه
الا في ثلث في بيع المأزول وفي غير الايمن ماله لطفه او يبعده كذلك فاسد لا يملكه
يستعمل في المقبوض في يد المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه ثبت كل احكام الملك
الا حصة لا يملكه كله ولا البسه ولا وطها ولا ان يترجها منه المبيع ولا يشق له
لوعقار الاشياء وفي الموهرة وشرح الجمع ولا شفقة بها فهي سادسة بمثل ان مثالا
والا يبيعه يعني بعده لوكه او بعد ورده يوم قبضته لان به يدخل في ضمانه فلا يقضي
زياده فبمنه كالمقبوض والقول فيها للمشتري انكاره الزيادة ويجب على كل واحد
منها شي قبل القبض ويكون استناعا عنه ابن ملك او بعده ما دام المبيع بحاله جوهرة
في يد المشتري اعداها للفساد لانه معصية يجب دفعها بخر ولذا لا يشترط فيه ضمانا
لان الواجب شرعا لا يحتاج للقبض وشره واذا اصر احداهما على اسكه وعلم به الغش
فله فسخه جبرا عليها احقا للشرع بزياده وكل مبيع فاسد رده المشتري على بايعه بهت
او صدقة او بيع او بوجه من الوجه كاعارة واجارة وعصب ووقع في يد بايعه فهو
مشاركه للبيع ويرى المشتري من ضمانه فتنه والاصل ان المستحق جهة اذا وصل الى
المستحق جهة اخرى اعتبر باصل جهة مستحقة ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا
وتما في جامع الفضولين فان باع اي باع المشتري المشتري فاسدا ساعا صحيحا باعنا
فلو فاسدا او خيار لم يمتنع الفسخ لعنه بايعه فلو لم تكن نقضا للاول ولا على وقاد
بعنه الا كراه فلو لم يمتنع كل تصرفات المشتري او وهبه وسلم واعتقه او كاتبه او
استولدها ولو لم يمتنع ردها مع عرفها اتفاقا سراج بعد قبضته ولو قبله لم يقضي بغيره

يعق

بمنه ولو لم يمتدعه والا لا يخرج من بيعه او يكره او يكاتبه او يسلطها ولا يخرج من
عن ملكه مثالا فانه يبيع بغيره ثم يبيع على الاصل بقوله وبيع البيع بغيره بغيره
العقد كشرط الملك للمشتري بشرط حبس المبيع لا يستفاد الثمن ولا يقضي ولا يقع فيه
لا يصد ولو جازيا ابن ملك فلو شرط ان يسكنها افلاذ وان يقرضه المبيع او المشتري كذا
فالاظهر الفساد ذكره اخبرنا به وظاهر الخبر ترجيح الصحة كشرط ان لا يبيع غير ابن الملك
بمركب الدابة للبيعة فانها ليست باهل المنفعة ولا يقضي لكن يلازمه كشرط ان يكون معلوم
وكيف حاله من ملك او غير العرف به كبيع نعل اعمى صوم سماه باسمه لو عني على ان
يجوز المبيع ويشترط ان يضع عليه الشراء وهو السير ومثله شتم الفقار استحقاقا
للقابل بالانكسار هذا ان اعلفه بملكه على وان يملكه ان يطل المبيع الا في بيعت ان يرضى
فلان ووقت خيار المشرط اشياء من الشرط والتعلق ويجز من مسائل شي واذا فتن
المبيع بوضعي غير ابن الملك باذن بايعه صرحا او لالة بان يقضي في مجلس العقد فخص
في البيع الفاسد وبه خرج الباطل وتقدم مع حكمه وح فلا حاجة لقول الهداية والفتاوى
وكل من عوضه ما كان افاده ابن الكمال لكن احب سعدى بانه لما كان الفاسد بغير الباطل
مجازا كما هو حق اخراجه بذلك فتنه ولم يهتد المبيع عنه ولم يكن فيه خيار شرط ملكه
الا في ثلث في بيع المأزول وفي غير الايمن ماله لطفه او يبعده كذلك فاسد لا يملكه
يستعمل في المقبوض في يد المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه ثبت كل احكام الملك
الا حصة لا يملكه كله ولا البسه ولا وطها ولا ان يترجها منه المبيع ولا يشق له
لوعقار الاشياء وفي الموهرة وشرح الجمع ولا شفقة بها فهي سادسة بمثل ان مثالا
والا يبيعه يعني بعده لوكه او بعد ورده يوم قبضته لان به يدخل في ضمانه فلا يقضي
زياده فبمنه كالمقبوض والقول فيها للمشتري انكاره الزيادة ويجب على كل واحد
منها شي قبل القبض ويكون استناعا عنه ابن ملك او بعده ما دام المبيع بحاله جوهرة
في يد المشتري اعداها للفساد لانه معصية يجب دفعها بخر ولذا لا يشترط فيه ضمانا
لان الواجب شرعا لا يحتاج للقبض وشره واذا اصر احداهما على اسكه وعلم به الغش
فله فسخه جبرا عليها احقا للشرع بزياده وكل مبيع فاسد رده المشتري على بايعه بهت
او صدقة او بيع او بوجه من الوجه كاعارة واجارة وعصب ووقع في يد بايعه فهو
مشاركه للبيع ويرى المشتري من ضمانه فتنه والاصل ان المستحق جهة اذا وصل الى
المستحق جهة اخرى اعتبر باصل جهة مستحقة ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا
وتما في جامع الفضولين فان باع اي باع المشتري المشتري فاسدا ساعا صحيحا باعنا
فلو فاسدا او خيار لم يمتنع الفسخ لعنه بايعه فلو لم تكن نقضا للاول ولا على وقاد
بعنه الا كراه فلو لم يمتنع كل تصرفات المشتري او وهبه وسلم واعتقه او كاتبه او
استولدها ولو لم يمتنع ردها مع عرفها اتفاقا سراج بعد قبضته ولو قبله لم يقضي بغيره

يعق

مع العتق البيع عند الاذان الاول الا اذا تباعا عتقا فلا بأس به لتقليل التمسك
بالاخلال بالبيع فاذا انتفى التمسك وقد حقق من لائحة عليه ذكره المصنوع وكذا التمسك
بفتحين وليسكن ان يزيد ولا يبريد الشراء او يمدحه بما ليس فيه لم يوجد ويجوز في
التكاح وغيره ثم النبي يجوز على ما اذا كانت السلفا بلغت قيمتها اما ان تبلغ لا يكره
لاشتاق الخراج عنه والسموم على سبوم غيره ولو زينا او استانا وذكر الاخ في الحديث ليس
فيما بل لو باده التمسك فهو وهذا الاتفاق على مبلغ التمسك والمهر والا لا يكره لانه
بيع من يزيد وقد باع عليه السلام فدعا وعلما بيع من يزيد وتلقى الطلب بمعنى المجلوب
والجالب وهذا اذا كان بغير باهل البلد وليس السعي على الواردين لعدم علمهم به فكبر
للضهر والعرض اما اذا اشتقا فلا يكره وكبر بيع الحاضر المادى وهذا في حالة الخطا وعرض
والالا كان فساد الضهر قبل الحاضر المالك والباقي المشتري والاصح كما في الجنبين انهما ليسا
والبايع لموافقة اخر الحديث دعوا الناس برزق بعضهم بعضا ولذى عدى بالولم لا يمن لا
يكره بيع من زيد لما روي في الدلالة ولا يفرق عن النبي ما لفته في المنع المعنى
عليه السلام من فرق بين ولد وولد داخ وخبر رواه ابن ماجه وعنه عيني وعن الثاني
فشاره مطلقا وبه قال سرفرو الائمة الثلاثة بين صغير غير بالغ روي رحمه الله منه في
محم من جهة الرحم لا الرضاع كما بن عم هو اخ رضاعا فانهم اذا كان التفرق باعقار ولا
ولو على مال او بيع من حلف بعتقه او كان المالك كافر لعدم مخاطبة بالشرع او معتق
ولو لاخر لطفه او مكاتب فلا بأس به او تعدد محارمه فله بيع ما سوى واحد غير الاقرب
والابوين والمخني بهما فتح او ينجح مستحق كخرجه مستحق وكوفع احدهما بالحيابة وسيد
بالدين او بالطلاق مال العتق وسره بعب لان الظفر في دفع الضرر عن العتق لا في العتق
بالعتق بخلاف الكبيرين والزوجهين فلا بأس به خلافا لاحد فالتمسك احد عشر وكما يكره
التفرق ببيع وغيره من اسباب الملك كصدقة ووصية بكرة لبشر الامن حرق ابن ملك
وبسببة في الميراث والفتايم جهره واعلم ان فسخ المكره وجب على كل واحد منهما ايضا
بحر وغيره لدفع الاخ ثم يجمع وفيه ويقع شرعا كافر مسلما او مسيحيا مع الاجازة على اخراج
عن ملكه وسبب في المنع فاق **فصل** في العتق وما سببه ظاهرة وذكره في الكفر
بعد الاستحقاق لانه من صورته هو من يشتغل بما لا يبيعه فالقائل لمن باه بالعتق وان
فصولي ينجس عليه الكفر فسخ واصطلاحا من يصرف في حق غيره مما تملكه الجنب بغير اذن
شرعي فضل خرج به بخلافه وروي كل يصرق صدره من تملكه كان كبيع وشتر وبيع
او اسقاطا كطلاق واعتاق وللمجبر اي لهذا التصرف من يقد على اجازة حاله
انفقد موقوف او لا يجزئه حاله العقد لا ينفقد اصلا بانه صبي باع مثله ثم بلغ
قبل اجازة ولله فاجازة لان له وفي مجزئه حاله العقد بخلاف ما لو طلق مثله
بلغ فاجازة بغيره لم يجز لانه وقت العقد لا يجزئه فيطلق فالم يقل او فقهه يضع الشا

لا اجازة

لا اجازة كما بسطه العمادى وقت بيع مال العتق لو العتق بالغاعا قتلوه لم يصحرا ويجوز ما لم
يقتد صلا كما في الزواهر من الجاهل وهذا اذا ما عدا على انه لما كره ما لو باه على
نفسه او باع من نفسه وشتر الخا ريد لما كره الكلف ارباع عرضا من غاصب عرض اخر
من فالباع باطل والحاصل ان بيعه سوفون الا في هذه الحسنة فباطل وقد الباع لا يكره
لغيره بقدر عليه لا اذا كان المشتري صبيا او مجنونا عليه فبوقف هذا الم بضعه الفضل
الى غيره فلو اضافه بان قال بيع هذا العبد لفلان فقال البايع بعت لفلان تركت
يزايد وغيرها ووقف بيع العبد والصبي المجنونين على اجازة المولى والمولى وكذا العتق
وفي المجازة وغيرها لا تنفقد اقرار العبد ولا عتقه وسبقته في الحجر ووقف بيع ماله
من فاسد عقل غير رشيد على اجازة القاضي وبيع المهر والمستاجر والارض في الزاوية
العتق على اجازة مرتين وستاجر وزارع بيع شئ رقتا اي بالكتاب عليه فاست
عليه المشتري في مجلس البيع بقدر الاصل قلت وفي مريحة الجحانة فاسد لغيره نصية
الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فخرهم مباشرة وعلى الضعيف لا وترك المص قول
الدمر وبيع البيع من غير مشربة لدخوله في بيع مال العتق وبيع المرد والبيع بما باع
فلان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم والبيع بمثل ما يبيع الناس به او بمثل ما اخذ به
فلان فان علم بالمجلس صحيح والاصح صحيح الشئ بقيمة فان بين في المجلس صحيح والاصح
واقي وبيع خيرا للمجلس كما ووقف بيع الغاصب على اجازة المالك يعني اذا باه لما كره
لنفسه على ما مر عن البايع ووقف ايضا بيع المالك المضروب على البيعة او اقرار الغاصب
وبيع ما في تسليمه صهر على تسليمه في المجلس وبيع الميراث لوارثه على اجازة البايع وبيع
الموثة المتركبة المستغرة على اجازة العتق او بيع احد الوكيلين او الوصيين او المظانين
اذا باع محضرة الاخر توقف على اجازة او بعه فباطل واوصله في الميراث ثلثين وثلاثين
وحكم اي بيع الفضولي لولد مجزئ حال وقوعه كما مر فاقول لا اجازة من المالك اذا كانت
البايع والمشتري والمبيع قائما بان لا يفتقر المبيع بحث بعد شيئا اخر لان اجازة كالمبيع
حكوا وكذا الشرط قيام التمسك ايضا لو كان عرضا معينا لانه مبيع من وجه فيكون ملكا للعتق
وعليه مثل المبيع لو مثليا والا فقيمة وغير العرض ملك للمجبر امانة في يده الفضولي ملحق
وكذا يشترط قيام صاحب المتاع ايضا فلا يجوز اجازة وارثه لطلابه بكونه وحكم
ايضا اخذ المالك التمسك او طلبه من المشتري ويكون اجازة عمدا به وهل المشتري الرجوع
على الفضولي بمثله لو هلك في يد مقل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم انه فضولي وقت
الا لا ان علم فيه واعتقه ابن السجدة واقره المص وخبره الزيلعي وابن ملك بانه امانة
مطلقا وقوله اسات شهر بلس ما صنعت احسنت واصبت على التجار فسخ وهبة التمسك من
المشتري والصدق عليه به اجازة لو المبيع قائما عمدا به وقوله لا اجزئ مرد له اي
لبيع الموقوف فلو اجازة بعده لم يجز لان الموقوف لا يجزئ بخلاف المستاجر وقال لا اجزئ

طريق

الدين في المناقصة وكذا في السلم صحت الاقالة في الباقي منها وعلى المشتري قيمة المصالح
ان يقيمها وتساوي ثلثها ولو هلك بطل لا في الصرف تقابل ما قبل العقد من بد المشتري
وتجز عن تسليمه وهناك البيع بعدها قبل القبض بطلت برأيه وان اشترى ارضا شجرة
تقطعتا وعبد ففقطت يده واخذ ارضها ثم تقابل صحت ولو سجد جميع الثمن ولا شيء
بالبيع من ارض الشجر والمبد ان عالما به يقطع المبد والشجر وقت الاقالة وان عجز عالم حيز
من الاخذ بجميع ثمنه او الزل في فيه وفيها شرا فاضا من روعة ثم حصده ثم تقابل صحت
في الارض حصتها ولو تقابل بعد ذلك لم يجز وفيها تقابل ثم علم ان المشتري كانت
وعلى المبيعه ردها واخذ ثمنها وفيها مونة الرد على المبيع مطلقا ونقص الاقالة ولو
تقابل المبيع ثم تقابلها هي الاقالة ارفقت وعاد المبيع الاقالة السلم فانها لا تقبل
الاقالة تكون السلم فيه دنيا سقط والمسا قبل لا يعود اشياء وفيها راس المال بعد الاقالة
كهو قبلها فلا يصرف فيه بعد هالك قبلها الا في مسئلتين لو اختلفا فيه بعد هالك فماله ولو
تفرقا قبل قبضه جاز الا في الصرف وفيها اختلف المتبايعان في الصحة والبطون فالقول
لمدعى المطلون وفي الصحة والنقد المدعى الصحة قلت الا في مسئلة اذا ادعى المشتري
بعد من ابعده باقل من الثمن قبل النقد وادعى المبيع الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه
النقد ولو عكس بخلاف البسط قيام المبيع الا اذا استهلك في بد المبيع غير المشتري ورث
معز بالخلاصة باع كرميا وسلمته فاكل مشتري ثمره لم يمس منه ثم تقابل ببيع **باب المراجعة**
والقوله ما بين الممنوع شيوع في الثمن ولم يذكر المساومة والوصفة لظهورها في المراجعة بعد
بيع وشرا بيع ما ملك من العروض ولو هبته وارث او وصية او عصب فانه اذا تمت ما قام
عليه وبفضل مونة وان لم تكن من جهة كاجر فصار ويحوز ثم باع المراجعة على تلك
القيمة جاز لمسوط والقوله مصدر ولي عيزه حصله والباوشر عا بعد بمقتضى الاول
ولو حكما يعني بقبضه وعيزه بها لانه الغالب وشروط صحته كونه العرض مثليا او قيميا
مملوكا للمشتري وكون الرجوع شيئا معلوما ولو فيها شرا اليه هذا الثوب لا تقتل الجاهل
حتى لو باعه بربح ده بارده اى العشرة باحد عشر لم يجز الا ان يعلم بالثمن في المجلس فيجوز
شرا جميع للقبض ويقسم المبيع الراس المال اجرا القصار والصحيح باي لون كان والطراز
بالكسر علم الثوب والقتل وحمل الطعام وسوق الغنم ولجزة الفضل والخياطة وكسوة
وطعام المبيع بلا صرف وسقي الزرع والكروم وكسحها وكري المساء والاناير وغيره لا يجز
وتخصيص الدار واجز المسار هو الدال على مكان السلعة وصاحبها المشرط في العقد
على ما جزم به في الدرر ورجح في البحر الاطلاق وضابطه كلما يريد في المبيع اوفى
قيمة بضم دسرر واعتمده ليعني وغيره عادة التجار بالضم ويقول قام على كذا
ولا يقول اشتريته لانه كذب وكذا اذا اقوم المورد ونحوه او باع برقة لوصافه
في الرق فتع بالضم بحر الطبخ والمعلم دسرر ولولعلم والشعر وفيه ما فيه قلدا

علاء

علاء في المسوط بعدم العرف والدلالة والراعى ولا نفقة نفسه ولا اجر عمل بنفسه
وتنطق به سطلوع وجعل الايق وكرايت الحفظ بخلاف اجرة الخزن فانها تقضي صاحبها
به وكان للعرف والا فلا فرق يظهر فتدبر وما يؤخذ في الطريق من الظلم الا اذا
جره العادة بصفه هذا هو الاصل كما عرفت فليكن الممول عليه كما يفيد كلامه فان
ظهر خيانتة في مراحته بافراه او رهاه على ذلك او ينكول عن اليمن اخذه المشتري بكل
اوردته لغوات الرضا ولو لخطا قدر الخيانة في التولية لتحقيق التولية ولو هلك المبيع او
استهلكه في المراجعة قبضه يرد له او حذر به ما يمنع منه من الرد لم يجمع الثمن للمشتري
خياره وقد مناه انه لو وجد المولى بالمبيع عيا ثم حدث اخر لم يرجع بالفتا شرا فانها
يجب على الثمن الاول بعد بيعه بربح فان سراج طرح ما ربح قبل ذلك وان استغرق الرجوع
ثم لم يربح طرح خلافها هو ارفق وقوله او لن يجر ولو بين ذلك اوباع بعين المثل وتخل
ثالث جاز اتفاقا فتح سراج اعيانها ان يبيع مراحته بعينه سيد شري من مكانها وما دونه
ولو استغرق في دينه لو قبضه فاعشار هذا العقد لتحقيق الشرا فغير المدون بالا وافي على ما شئت
لما دون لكسبه نفعا للمهمة وكذا اكل ما لا يقبل شهادته له كاصله وقدره ولو بين ذلك سراج
على شرا بنفسه من اكال ولو كان مصادرا بعد عشرة بالصف اشتري بها ثوبا وابعده من ذب
المال بمائة عشرة باع ثوبا بمائة وبالمال بائني عشرة ويصف لان نصف الرجوع ملكه وكذا
عكس كما سيجي في باب تحقيقه في النهر سراج مردها بلا بيان اى من غير بيان ان اشتراه
سليما اما بيان نفس الحب لربح فتعيب عنه بالقبض باقعة مساوية او بوضع المبيع وعلى
البيب ولم يبقها الوطى كقروض فاروق نال الثوب المشتري وقال ابو يوسف وزفر والثلث
لا بد من بيان قال ابو الليث وبناخذ ونجده الكمال واقره المص ويراجع بيان بالقبض
ولو يفعل عيزه بعينه امره وان لم ياخذ الارش وقد اخذه في الهداية وعيزها اتقاي فتح
وعلى الكركمكس بنشره وطيبه لصيرورة الاوصاف مقصودة بالاذن ولذا قال ولم ينفق
الوطى اشتراه بالفلسه وباع بربح مائة بلا بيان حيز المشتري فان تلف المبيع بتعيب
او تعيب فعلم بالاجل لزم كل الثمن حالا وكذا الحكم التولية في جميع ما مره وقال ابو جعفر
النجاشي والفتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والمؤجل بجر ومصدره في رجل اشترى اى باعه
قوله بما قام عليه وبما اشتراه به ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فشد البيع لهالة الثمن
وكذا الحكم المراجعة وخير المشتري بين اخذه وتركه لوعلم في المجلس والابطال واعلم
انه لا رد بعين فاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في ظاهر الرواية وبه افق
بعضهم مطلقا كما في الفتية ثم ردم وقال ويثيق الرد ونفقا بالناس وعليه كثر روايات
المضاربه وسيفي ثم ردم وقال ان عره اى غير المشتري المبيع او بالعكس او غيره
الدلال فله الرد والا لا يرد الا اذ اقوم المورد ونحوه او باع برقة لوصافه
قبل علمه بالعين غير مانع منه فيه مثل ما تقدمه ويرجع بكل الثمن على الصواب انتهى

على كبله لم يجر وان كان الثاني لعدم كبل الاول فلم يكن قابضا فتح ولو كان الكيل والميزان
تتماحرا المشرق فيه قبل كبله وورثه لجرانه قبل القبض فقبل الكيل اولى لا يجر الميزان
قبل درعه وان اشتره بشرط الا اذا اقر لكل ذراع متناه في خربته ما ذكره كوزون
والاصل ما مر وان الذراع وصف لا قدر فيكون كبله بشرط الا اذا كان معقودا او
ابن الكمال من الموزن ما يضره البعض لان الوزن فيه وصف وحاز المشرق في الثمن
هبة اوسع او غيرهما لوعينا اي مصادرا لولدنا فالمشرق فيه يملك من عبد الدين
ولو يعرض ولا يجوز من غيره من ملك قبل قبضه سواء تعين بالقبض ككيل او لا كقول
ابن المبرد رهم او بكر رجاوا اخذ بدلها شاة اخرى وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه كهم
واجرة وضمان مثقف وبدل قطع وعق حمال وموروث وموصى به والحاصل حراز المشرق
في الثمان والدينون كلها قبل قبضها عني سوى صرف وسلم فلا يجوز اخذ خلافه في جنس
لغزوات شرطه وضع الزيادة فيه ولو من غير جنسه في المجلس وبعد من المشتري او وارث
خلاصه ولغزاة ابن الملك او من اجبى ان في غير صرف وقبل المبيع في المجلس فلو بعد
خلاصه وجها لو ندم بعد ما نزل لجره وكان المبيع قابضا فلا يقص بعد هلاكه ولو كان على
المطهر بائنه ثم شره ثم شره في الخلاصة وكونه محلا للقبض في حق المشتري حقيقة
فلو باع بعد القبض او دبر او كانت او ماتت الشاة فزاد لم يجر لغزوات محل المبيع
خلاف ما لو باع او رهن وجعل الحديديا او ذبح الشاة لقيام الاسم والصورة وبعض
النافع صح الخط منه ولو بعد هلاكه المبيع وقبض الثمن والزيادة والخط بخلاف اصل
العقد بالاستناد بفعل خط الكل واشر لا يتحقق في توليه ومراعاة وشقعة واستحقاق
وهلاكه وحسن مبيع وفناء صرف لكن انما يظهر في الشقعة الخط فقط وضع الزيادة
في المبيع ولو لم المبيع ومفها ان في غير سلم زيلعي وقبل المشتري ويحق ايضا بالعقد فلو
هلك الزيادة قبل قبض سقط حصتها من الثمن وكذا لو زاد في الثمن عرضا فذلك قبل تسليمه
انقض العقد بقدره وفيه ولا بشرط للزيادة هنا قيام المبيع فقص بعد هلاكه بخلافه
في الثمن كالمروم المبيع من المبيع ان كان المبيع دينا وان عينا لا يبيع لانه اسقاط واستحقاق
العين لا يبيع بخلاف الدين ليرجع بما دفع في ذمته الاسقاط لا في ذمته الاستحقاق اتفاقا
ولو اطلقا فقولان واما الامر المضاف الى الثمن فمصحح ولو هبته او حط فخرج المشتري
بما دفع على ما ذكره السجستاني في ابي عبد الفتى بجر قال في النهر وهو المناسب للاطلاق
وفي النزاهة باعد على ان هبته الثمن كذا لا يبيع ولو على ان يحط من ثمنه كذا جاء في المحرر
الخط باصل العقد دون الهبة والاستحقاق لبايع او اشترا وشقعة يعلق بما وقع عليه
العقد ويتعلق بالزيادة ايضا لورده بغير رجوع المشتري بالكل ولو لم تأجيل كل دين
ان قبل الدين الا في سيع على ما في مديايات الاشياء بدلي صرف وسلم وعين عند اقاله
وبعد ها وما اخذ به الشفع ودين البيت والسابع القرض فلا يلزم تأجيله الا في ربيع اذا

قبل

على ما سبق لو كان فيما لم اوده قلت وبالاخر جزم الامام علا الدين السمرقندي في تحفته
للقضاة وبحثوا في غيره وفي كفاية الاشياء عن سوع الخامسة من فصل العرو ولا يجر
الميزان الا في ثلاث منها هذه وضابطها ان يكون في عقد يبيع نفسه الى الدافع كونه نعمة
واجارة فلو هلكا ثم استحقا رجوع على الدافع بما عتده ولا يرجع في عارته وهذا يكون العقب
نفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة كبايعوا عبدا او اخي وابني فذا ذلت لزم
ظهير او ابن العيز رجوعا عليه بل قد ورد ان كان الابن حرا ولا يقصد الصق وهذا ان اضافه
اليه وامر بما يعبه ومنه لو بى المشتري واستولدهم استحقا رجوع على البائع بقيمة المثل ولو له
ومن ما ياتي في باب الاستحقاق اشترى فانا عدا رهنه الثالثة اذا كان العرو بشرط
كالو وصدا امرأة على انها حرة ثم استحق رجوع على الحرة بقيمة الولد المستحق وسجي اخر
الدعوى منزع هل ينقل الرد بالقول الى الواو استظهر المص لا يضر بحكم بان الحق في
المجدة لا يورث قلت وفي حاشية الاشياء لابن المص وبه الحق شيخنا العلامة على المدة
مفتي مصر قلت وقد مناه في خيار الشرط مع ما للدمر لكن ذكر المص في شرح منظومه
المفتية ما يحالفه وما لا يورث خيار العيب ونقله عنه ابنه في كتابه معونة المفتي
في كتاب القرائين وابوه بما في بحث القول في الملك من الاشياء وقبل التسعة ان الواو
يرد بالعيب ويصير معزوا بخلاف الوصي فتأمل وقد ساعن الحاشية انه متى عاين ما يبيع في
بالبيان انشئ العرو ضد **مصل** في المشرق في المبيع والمثمن قبل القبض والزيادة
والخط لهما وتأجيل الدين صح بيع عقار لا ينجي هلاكه قبل قبضه من باعه لعدم القبض
لذرة هلاكه العقار حتى لو كان علوا وعلى شرطه ونحوه كان كمنقول **لو يبيع اتفاقا**
كما به واجارة وبيع منقول قبل قبضه ولو لم يبيع كاسي بخلاف عقده وتدبره وهذا
والصدق به والواضحة ورهنه واعارته من غير باعه فانه صحيح على قول مجر وهو الاصح والا
ان كل عضو ملك بعقد ينفخ بهلاكه قبل قبضه فالمشرق فيه غير جائز وما لا يجازي
عيني والمنقول لو وهب من البائع قبل قبضه فقبله المبيع انتقض المبيع ولو اعهده
قبل لم يبيع هذا البيع ولم ينتقض البيع الاول لان الهبة مجاز عن الاقالة بخلاف سعيه
فتدبر فانه باطل مطلقا جهره قلت وفي المواهب وقد بيع المنقول قبل قبضه انتهى
وفي الصحن يجهلها فتدبر اشتري مكيلا بشرط الكيل حرم اي كره حرم سعيه واكمله حتى
يكمل وقد صرحوا بفساده وانه لا يقال الاكمله انه اكل حراما لعدم التلازم كما سبقه
الكمال كونه اكل ملكه وشك الموزن والمعدود بشرط الوزن والمعد لا يحل الزيادة
وهي البائع بخلافه مجازة لان اكل المشتري وقد يقر لغير الدرهم والدليل لحوال المشرق
فيها بعد القبض قبل الوزن كبيع النعالي فانه لا يحتاج في الموزن ونات الى وزن المشتري
ثانيا لا يصارعا بالقبض بعد الوزن فيه وعليه الفتوى خلاصة وكل كحل من المبيع
يخصر اي المشتري بعد البيع لا قبله سلا او بعد قبضه فلو كحل بمضرة رجل فشره فاع

كان يجوز اوصيهم ما لم يكن بغيره بعد ثبوت اصل الدين عنده واحاطة على اخر فاجله المقرض
او احاطة على مدونه موجهة لان الحوالة مبرورة والواجب الوصية اوصى بان يعرض من
الغادره فلو ان سنة فيلزم من ثلثه ويسامح فيها نظر للموصى او اوصى بتاجيل فوضعه الذي
لم يحل بربو سنة فصحيح ويلزم والحاصل ان تاجيل الدين على ثلاثة اوجده باطل في بدله
صرفه وسلم وصحيح غير لازم في فرض وقاله وسفيع ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك واقره
المص وتقدم في المهر بان المحل المقرض بتاجيله باطل قلت ومن جيل تاجيل المقرض كفا لمتة
موجله في اخر عن الاصل لان الدين واحد مجرد ومنه منى خاصة فلتحفظ وفي جيل الاشياء
جيله تاجيل دين الميت ان يقر الوارث بان يضمن ما على الميت في حياته مؤجلا كذلك ويصدق
الطالب ان كان مؤجلا عليها ويقر الطالب بان الميت لم يترك شيئا والا لزم الوارث بالبيع
للمدين وهذا على ظاهر الرواية من ان الدين اذا اهل بموت المدين لا يحل على كنفه قلت
وسيجي آخر الكتاب انزل محل موته او اذ قبل حلوله ليس للمدين المراجعة لا بقدر ما مضى
من الايام وهو حرام المتأخرين **فصل في الفرض هو لغة ما نطق به لتفاد صناعه** وشرعا
ما نطق به من ثلث لغته وهو ان يضمن من قوله عقد مخصوص بلفظ المقرض ويحتمل
على دفع مال بمنزلة الجنس مثلي خرج القيمي لآخر ليرد مثله خرج بمحو وديعة وهبة
وصنع المقرض في مثلي هو كل ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك لا في غيره من القيمات
كحجران وحطب وعقار وكل متفاد وتقدر والمثل واعلم ان المقبوض بمقرض فاسد
كقبوض ببيع فاسد سواء يحرم الانتفاع به لا يبعد ثبوت الملك جامع للمقبولين فيصحيح
استقراض الدرهم والدينار وكذا كل ما ياكل او يوزن او يبعد متقابلا فيصحيح استقراض حوز
وتبيع ببيع وكاغ عدد او لحم وزنا وحزنا وعدا كما سيجي استقراض من الفلوس والايحة
والعدا في فكسدت فطيلد مثله كاسدة ولا يعزم قيمتها وكذا كل ما ياكل او يوزن لما مر انه
مصرفون مثله فلا عبرة بقلايه ورجحته ذكره في المبسوط من غير خلاف وحصل في المزارعة
وعزها قول الامام وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض وعند الثالث قيمتها في اخر يوم
زواجها وعليها الفتوى قال وكذا الخلاق اذا استقرض طعاما بالعراق فاختاره صاحب المقرض
بملكه فطيلد قيمته بالعراق يوم اقترضه عند الثاني وعند الثالث يوم اخضعها وليس عليها ان
يرجع معها الى العراق فباخذ طعامه ولو استقرض طعاما ببلد الطعام فيه رخص فطيلد
المقرض في بلد الطعام فيه تعالى فاختاره الطالب بمقتضى فليس له حبس المطلوب ولو هو
المطلوب بان يوفق له كقبول حتى يعطيه طعامه في البلد الذي اخذ منه استقرض شيئا من
الغواك كجلا او وزنا فطيلد قيمته حتى تقطع فانه يجز صاحب المقرض على باعيره الى محلي الحديث
الا ان يراضا على القيمة لعدم وجود تجلوت الفلوس اذ كسدت وتماه في صرف الحاجة
وملك المقرض المقرض بنفسه عنددها الى الامام ويجوز خلافه للثاني فلتدبر المثل ولو كان
خلافه لادنيا على انعقاد بلفظ المقرض وفيه تفصيحات وينبغي اعتقاد الانتقاد لادنية الملك

هذا هو الوجه في المقرض

الحال يجوز ان يشترط المقرض المقرض ولو كان بما من المقرض بداهم مقبوضة فلو تفرقا قبل
قبضه بطل لانه افتراق عن دين تارة فلتحفظ فرضه صياح مجزافا فستلكه المص لا يضمن
خلافه للثاني وكذا الخلاق لو باعها او اودعها وشهدا المعنوه ولو كان المقرض عبد المجزور
لا يباخذ بقبول الحق خلافه للثاني وهو كما لو دعيه سوا خاتمة وفيها استقرض من اخر درهم
قاتاه المقرض بها فقال المقرض انها في الما فالتقاها قال لا يحل لاني على المقرض وكذا الدين
والسلم بخلاف الشرع والوديعة فان بالانفا بعد قابضا والفرق ان له اعطاه غيره في الاول
لا الثاني وغراره لغرضه لرواية وفيها المقرض لا يتعلق بالخارج من الشروط فالتاسد منها لا يحل
ولكنه يلغوا شرط سر دشتي اخر فلو استقرض الدرهم المكسورة على ان يودي بمحكما كان باطلا
وكذا لو اقترضه طعاما لم يشترط سرده في مكان اخر وكان عليه مثل ما قبض وان قبضه اجد
بالشرط جاز ويجوز الدائن على قبول الاجود وقيل لا يجوز في الخلاصة المقرض بالشرط
هرام والشرط لغويان يعرض على ان يكتب به الى بلد كذا البوي في دينة وفي الاشياء كل فرض
جرم دفعا هرام فكمه المهر من سكنى المهر بونة باذن الواهب فزوج استقرض عشرة دراهم
وارسل عبده لاخذها فقال المقرض دفعته اليه واقر العبد به وقال دفعها الى مولاي
فانكروا المولى بقبول العبد العشرة فالقول له ولا شئ عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه
اقرانه قبضها بغيره وعنه من رجلا جازا واستقرضوا من رجل وامره بالبيع لاحدهم فذفع
ليس لمان يطلب منه الاحصية قلت ومعاذة صحة التوكيل بقبول المقرض لا بالاستقراض
فيه وفيها استقراض العين وسرنا يجوز وينبغي جواز في الحبرة بلا وزن سيل عليه
السلام عن خيرة بمتاعها الحبرة ان يكون ربا فقال ما راه المسلمون حثا فهو عند الله
حسن وما راه المسلمون فيجاء بمنزلة عند الله ببيع وفيها شئ الشئ اليسير بين غا لاجل الحاجة المقرض
يجوز ويكره واقره المص قلت وفي معروضات المفتي ابى السعود لو اذن زيد العشرة
بائني عشر او ثلثة عشر يطبق للمعاملة في زماننا بعد ان وسر الامر السلطاني وقوة
شيخ الاسلام بان لا تقطع العشرة باز يد من عشرين ونصف وبه على ذلك فلم يمتثل
ما ذا المزمع فاجاب يعز ويحسن الى ان تظهر توبة وضلاد فيقول وفي هذه الصورة
هل مرد ما اخذه من الزوج لصاحبه فاجاب ان حصل منه بالتواضع وسر الامر بعدم الرجوع
لكل الفضل ان الناس بالامر بالرجوع واقتنع من ذلك السلم حتى ان بعض القرى قد خرجت
بهذه الخصوص انتهى وبالله التوفيق **باب الربا** هو لغة مطلق الزيادة وشرعا فضل ولو حكا
فوقه بها النسبة والبيع الفاسد فكلها من الربا فيجبره عين الربا لو قاما لاسرده
لا بد بملك بالقبض فيه بحر خا عن عوض خرج مسئلة صرف في الجنس طلاقا فحبس بمصار
شرعي وهو اكبل والوزن فليس الدرهم والمد برابشر وطه ذلك الفضل لاحد المتأخرين
اي بايع او شتر فلشرط لغيرها فليس برابا بل بربا فاسدا في المعاد وضرة فليس الفضل
في الحبس برابا فلو شتر عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وسراة واثقاه وصعته اقدم

الربا ولم يفسد الشراء وهذا انصرها الكسرة لانها هبة مشاع لا ينقسم كما في المثلث عن الذخيرة
عن حجر وفيه صفة الجمع ان صحة الزيادة والحط قول الامام وان جمعا احاز الحط
ويحط هبة متداة ويحط كل المثلث وان بطل الزيادة قال ابن الملك والفرق بينهما اخفى
عندي قال وفي الخلاصة لو باع درهم واحد وثمانين حلة فباعها بدينار واحد
لان هبة مشاع لا ينقسم ولو باع قطعة لحم لجم اكثر وزنا فوهبها لفضل لم يجر لان هبة
مشاع ينقسم قلت وما قدسناه عن الذخيرة عن حجر صريح في عدم الفرق بينهما وعليه
فاكمل من الزيادة والحط والعقد صحيح عند محمد وكذا عند الامام سوى العقد فنفيد
لعدم التساوي فيلحفظ فان لم ار من منه على هذا وعلمنا على علة تحريم الزيادة القدر
المعهود بكل او وزن مع الجنس فان وجد احرم الفضل اى الزيادة والتساوي لانه التكرار
فلم يجر بيع في غير بغير منه متا ويا واحدها متا وان عدنا بكسر الدال من باب علم
ابن ملك حلا في غير موضع لعدم العلة فحق على اصل الامامة وان وجد احدها اى
القدر وحدها والجنس حل الفضل وحرم التساوي مع التساوي حتى لو باع عذرا بعبد
الى احل لم يجر لوجود الجنسية واستثنى في الجمع والدرر اسلام منقود في موزون كباره
يفيد اكثر ابواب السلم ونقل بن اكمال عن الفايه جواز اسلام الحط في الزيت قلت
ومفاده ان القدر بانفراده لا يجرم المشاخر في الجنس للحرر وقدم في السلم بغيره النسب
يتحقق بالجنس والقدر المتفق فنفيد ثم فرع على الاصل الاول بقوله حرم بيع كلى ووزن
بحسب متفاضلا ولو غير معلوم خلافا للشافعي كلى وحده ووزن ثم اختلف في
الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود كما بسطه اكمال وحل بيع ذلك
متما مثلا لا متفاضلا ولا متما مشروعي فان الشرعي لم يقدر المعيار بالذرة وما دون
نصف صاع كخفة بحفتين وثلاث وحسن ما لم يبلغ نصف الصاع وتفاضل شفاحين
وفلس بفلسين او اكثر باعيا متما لاجزها فكان اول ما في المهرانه قيد في الكل فلو كانا
غير متماينين واحدهما لم يجر اتفاقا ومرة بمرتين وبضعة ببضتين وجودة يجوز بين
وسيف بسيفين ودواة بدوايتين وانا باثقل منه ما لم يكن من احد النقيضين فتمنع
التفاضل ففتح وارة بارتين وذرة من ذهب وفضة مما لا يدخل تحت الوزن بمثلها
فجاز الفضل لفقد القدر وحرم المشاخر لوجود الجنس حتى لو اشترى كخفة برحمتي شتمو فحل
مطلقا لعدم العلة وحرم الكل بمحمد وصح كالتفاد الكمال وما علق المشاع على كونه كميلا
كبر وشعر وعمر وبلغ او وزن كذهب وفضة فهو كذلك لا يتغير ابدأ فلم يجر بيع خنطة
بخنطة وزنا كالوباع ذهباً بذهباً وفضة بفضة كيلة ولو مع التساوي لان الفهر
اخرى الفرق فلا يترك الا فرق بالادنى وما لم يتغير عليه حمل على الفرق وعن الثاني
اعتبار الفرق مطلقا ووجد الكمال وخرج عليه سعدى اذ في استقرار الدواهم
عدد او بيع الدقيق وزنا في زمانا يعني بمثل وفي الكافي الفتوى على عادة الناس صرح

واو المعن والمعتبر بعين الرأى في غير الصنف ومصوغ ذهب وفضة بلا شرط نقاب
حتى لو باع ربا بعينها وتفرقا قبل التفرق جاز خلافا للشافعي في بيع الطعام ولو احدى
ربا فان هو المثلث وعين قبل التفرق جاز والا لا لبيع ما ليس عند سراج ووجد ما لا
لا يفرق العاد ودره سوا الا في اربع سال وقت وبهم ومريض وفي القلب الرهن
اذا انكسر اشياء باع فلوسا بمثلها او بدراهم او دنانيرا فان نقد احداهما جاز وان تفرقا
بله فبعض احداهما لم يجر لما مر كما جاز بيع لحم بجوان ولو من جنسه لانه بيع الموزون
بما ليس بموزون فيجوز كيف ما كان بشرط العين اما سنة فلا بشرط محرم زيادة
الجناس ولو باع مذبوحة بجمية او مذبوحة جاز اتفاقا وكذا المسلمون ان تساويا
وزنا ابن ملك واسراده بالمسلومة المفضولة عن السقط ككروش واما حجر وكما جاز بيع
كرباس بقطن مطلقا كيف كان لا يخلو فيها جنسا كبيع قطن بغزل القطن في قول محمد
وهو الاصح حاوى وفي الفتية لا بأس بغزل قطن بنباب فطن يدابيد لانها ليس
بموزونين ولا جنسين وكذلك غزل كل جنس بنباب اذ لم توزن وكبيع رطل برطلا او بغير
متما مثلا كيلة لاوز نا خلافا للعين في الحال لا المال خلافا لها فلوبا عجم او موزنة
لم يجر اتفاقا ابن ملك وعقب بعث او بزيب متما كذلك وكذا كل مئة بجنس كسفن
ورمان يساع وطبا برطبا وبابيه كبيع برطبا وبسلولا بمثلها وبالباس وكذا بيع
بمزوز بمتقوع بمثلها وبالباس منها خلافا لمحمد بن علي وفي الفتاوى كل تفاوت
خلق كالرطل والبر والحيد والردي فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد
كالخنطة بالدقيق والخنطة بالمقلع بغيرها بفضة كاسبجي وكبيع لحم بمختلفة بعضها بغير
متفاضلا يدابيد ولبن بقر وعظم وحل وفي بفتحين روى المتر وحسن باعتبار العادة
بجل عتب وتحم بطن بالية بالفتح ما سميها العوام لينة او تلحم وحبر ولو من ربر براد
ولو منه وزيت مطبوخ بغير المطبوخ ودهن مرى بالسفنج بغير المرى منه متفاضلا
او وزنا كيف كان لا يخلو ان اجناسها فلو اجمد لم يجر متفاضلا الا في اللحم الطير لانه
لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجر بنعلي وفي الفتح لم ادجاج والاوز ووزن في
عادة مصر وفي المهر لعله في ذمة اما في زمانا فلا والحاصل ان الاختلاف باختلاف
الاصل والمقصود او ببطلان الصفة فيلحفظ جاز الاخير ولو الجزر لينة به يفتى
دررا عا ذالى بشرط السلم لحاجة الناس والاعراض المنع اذ فلما يقض من
جنس ماسى وفي الفتاوى في موزان الخرافة الاحسن ان يبيع خاتما مثلا من الخراف
بقدر ما يريد من الجزر ويجعل الجزر الموصوف بصفة معلومة متما حتى يصير دنانير
ذمة الخراف وبسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر وفيه معنى المهرات يجوز السلم في الجزر
وزنا وكذا اعدا وعليه الفتوى وسجي جواز استقراره ايضا وجاز بيع اللبن بالجنس
لا يخلو في المقاصد والاسم حاوى لا يجوز بيع البرد بفتح او سوتق هو المجر وثلايع دق

لا يثبتها فبأخذها وسدّها والفرق ما من الأصل وهذا إذا لم ينعما المقر له فلو ادّعى أنها
وكذا سائر الزوائد لئلا يثبت لها كذا ولو ادّعى المصنوع ولم يذكر النكول لا يثبت حكم
الافتراف عشتان في معنى العادة ومنع المتناقض أي المتناقض في الكلام دعوى المالك للمالك
او منفعة لما في الصغرى طلب نكاح الامة يمنع دعوى تملكها وكما يمنعها لنفسها بمنزلة
الاذا وثق وحل يثبت إمكان الترفيق خلاف مستحق في مقترقات القضا وقروع هذا
الأصل كشره سيجي في الدعوى ومنها ادعى على آخر أنه الحق وادعى عليه المنفعة فقال
الدعوى عليه ليس هو باج شيء من ماله المدعى عن شركة فما المدعى عليه يطلب ميراثه ان قال
هو اثنى لم يقبل المتناقض وان قال اني اثنى قبل ولا اصل ان المتناقض لا يمنع دعوى ما يجي
سبيد كالميت والطلاق وكذا الحرية فلو قال عبد لشره اشتريه فان عبد لم يرد فاشتره
معتدا على مخالفة فاذا هو حر اى ظهر حرا فان كان البايع حاضرا او غائبا عليه معروفه يرد
مكانه فلا شيء على العبد لوجه القابض والاربع المشتري على العبد بان يثبت خلاف المتناقض
ولو قال اشتري فقط انا عبيد فقط لا رجوع عليه انما قادس رجوع العبد على البايع
ان ظفر به بخلاف الوهن بان قال ارضني فاني عبد لم يمنع أصلا ولا الأصل ان المقر
لوجبا لضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة باع عقارا ثم رهنه ان وقف محكوم
بغيره قبل والا لان محرم الوقت لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق فتع واغتمه المعنى
للبيع على خلاف ما صوبه الزبلي وتقدم في الوقت وصحى آخر الكتاب اشتري شيئا ولم
ولم يقصد حتى ادّعى آخر أنه لا يمنع دعواه بدون حضور البايع والمشتري للقضا
عليها ولو وقع لي بجزء من ثمن رهن احداهما على المشتري باع من البايع ثم هو باع
من المشتري قبل ولزم البيع وتماه في الفسخ لأعبره بتاريخ الغيبة بل العبرة لتاريخ
الملك فلو قال المشتري عند الدعوى غابت عني هذه الدابة منذ سنة فقبل القضا بها
المشتري حين المشتري عليها البايع عن القضية فقال البايع لي بيتا انها كانت ملكا لي
منذ سنتين مثلا ويرهن على ذلك لا تدفع الخصومة بل يقضى بها المشتري لمسا
دعواه في ملك مطلق خال عن تاريخ من الطرفين العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع
على البايع عند الاستحقاق فلو استولد مشتريه يعلم غضب البايع اياها كان الولد
وفقا لانعدام الضرر ويرجع بالثمن وان اشرى بملكه المبيع للمشتري دسر
وفي الغيبة لو اقر بالملك للبائع ثم استحق من يده ورجع لم يبطل اقراره فلو وصل اليه
بسبب ما امر به تسليمه اليه بخلاف ما اذا لم يقر له بحمل بخلاف النص لا يحكم للقاضي
بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب قاضي كذا لان الخطأ يشهد بخلاف فلم يجز الاعتماد
على نفس السجل بل لا بد من الشهادة على مضمونه ليقضى المشتري عليه بالرجوع بالثمن كذا
الحكم فيما سوى نقل الشهادة والوكالة من محاضر ومجملات وصكوك لان المقصود بكل
منها الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها لا تحصل العلم للمقاضي ولذا لم
اسلامهم

اسلامهم

اسلامهم فلو المضمّن كما في الاربع في دعوى جن مجهول من دار صول على شيء معين واستحق
بعض الجواز دعواه فيما يبي ولو استحق كل سر وكل العوض لا يدخل المدعى في المشتري واستغنى
منه أي من جواب المسئلة امران احدهما صحة الصلح عن مجهول على معلوم لان جهالة الساقط
لا تقتضي الى المتنازع والثاني عدم اشتراط صحة الدعوى بصحة جهالة المدعى به حتى لو
به من لم يقبل ما لم يدع اقراره به ورجع المدعى عليه بحصة في دعوى كلها ان المشتري سمي
منها لغوات سلامة المبدل قبله بالمجهول لانه لو ادعى قدر انغولما كرهها لم يرجع مادام
في يده ذلك المقدار وان بقي أقل يرجع بحساب ما استحق منه فزع لوصالح من الدنا يبر
على دسارهم وقبض الدارهم فاستحققت بعد التفرق رجوع بالدنا يبر لان هذا الصلح في معنى
العرف فاذا استحق المبدل بطل الصلح فوجب الرجوع كدسارها فزوع اخر فلتنظر وفي
المظنونة المحببة مهمة منها لو استحقا ظهر المبيع له على باعده الرجوع
بالقر الذي له قد دفعا • الا اذا البايع هربا ادعى
بانه كان قدما اشتري • ذلك من ذا المشتري بلا صرا
لو اشتري خرازة وانفقا • شاعلى تهمرها وطلفقا
ذلك يسوي بعد اكامها • ثم استحق رجلها تما ميا
فالمشتري في ذلك ليس لجا • على الذي عذا التلك بايعا
ولا على المشتري مطلقا • هذا الذي كان عليها انفقا
وان مبيع مستحقا ظهرا • ثم تقضى القاضى على من اشتري
به فصالح الذي ادّعه • صلحا على شيء له اداه
يرجع في ذلك بكل الثمن • على الذي قد باعه فاستحق

وفي المنيه شوى دارا وبني فيها فاستحق رجوع بالثمن وقيمة البنا مبينا على البايع اذا سلم
النفق اليه يوم تسليمه وان لم يسلم وبالثمن لا غير كالمواستحق بجميع ثمنها الماتقوران
الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البايع بقيمة البنا مثلا ولو حفر
بيروا ونق البالوعة او رم من الدار شيئا ثم استحق لم يرجع بشئ على البايع لان الحكم
الرجوع بالقيمة لا بالنفقة كما في مسئلة الخرازة حتى لو كتب في الصك فاشترى المشتري
فيها من نفقة او رم فيها من مرمية فعلى البايع بفسد البيع ولو حفر بيروا وطواها يرجع
بقيمة الطي لا بقيمة الحفر فاذا اشترطه فسد وكذا الوحر ساقية ان قنطرا عليها يرجع
بقيمة بنا القنطرة لا بنفقة حفر الساقية وبالجملة فانما يرجع اذا بنى فيها او غرس ببيتية
ما يمكن نفقته وتسليمه الى البايع فلا يرجع بقيمة حص وطن وتماه والفصل لما سو
عشر من الفضولين وفيه شري كرسا فاستحق نصفه لدره الباقي ان لم يغير في يده ولم
ياكل من ثمنه ولو شري ارضين فاستحق احداهما ان قبل العقبين حيز المشتري وان يعلوه
لزمه غير المشتري بحصة من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد او البعرة لم يرجع بالثمن

مطل

استحق ثابا لغيره او ردة الجار لم يرجع بشئ وكل شئ يدخل في البيع ثما لا خصه له من
الغن وكما يجزئ المشتري فيه شبهة ولو استحق من ليد المشتري الاخر كان قضا على
جميع الباعة وكل ان يرجع على بائعه بالثمن بلا اعادة بينة لكن لا يرجع قبل ان يرجع
على المشتري عند بائع وقال ابو يوسف لانه يرجع قال لا تترى ان المشتري الثاني
لو ابر الاول من الثمن كان للاول الرجوع كما لو وجد العبد حرا فكل الرجوع قبله جائز لكن
في الفضولي ما يخالف فيه ولو اشترى عبدا فاعاقبه بما لا اخذه منه ثم استحق العبد لم
يرجع المشتري بالمال على المعلق ولو اشترى دارا وعبدا واخذت بالشفقة ثم استحق العبد
بطلت الشفعة وبأخذ البائع الدار من الشفعة لطلوع البيع **باب السلم** هو لغة
كالسلف وزنا ومعنى وشرا بيع اهل وهو المسلم فيه يعامل وهو رأس المال وركنه ان
البيع حتى يفقد بلفظ بيع في الاصح ويسمى صاحب الدار هو رب السلم والمسلم بكسر
اللام ويسمى الآخر المسلم المبيع والشفقة مثله المسلم فيه والثمن رأس المال وحكمه ثبوت
الملك المسلم اليه ولو با السلم في الثمن والمسلم فيه فيبلغ ونشره ببيع فيما يمكن منه
صفقة كجوده وسر دانه ومعرفة قدره ككيل وموزون وخرج بقوله يضمن الدارهم
والدائرا لانها امانة فلم يجز فيها السلم خلافا لما لك وعدوى متقارب لجوز ويهر
وفلس وكثيري وشمش وثمن ولين بكسر الباء واخر بملين معين بين صفقة ومكان
ضرب خالصه ودعى كسوب بين قدره طولا وعرضا وصفقة كقطع وكائن ومركبها
وصفقة كحل الشام او معرا وزيد وعمر وورقة او غلظة وزيدان بيع برخان المذبح
كلما نقل وزيدان فتمت والحبر كحل اخف وزيدان فتمت فلو بد من بيانه مع المذبح
لا يصح في عدوى متفاوت هو ما تفاوت ماله بقطع وقوع ودورمان فلم يجز عدوا
بلا ميمز وما جاز علاج اكيله ووزانها ببيع في سمن مبيع وما لم يقطع ردة وفي طرد
حين يوجد وزنا وضربا اي نوعا فبذلك لاعدد المتفاوت ولو ضا واحا وزنا وكلا
وفي الكارروايتان مجتبي لا في حيوان ما خلا فالشافي والخوافة كرويس وكابغ غلا
لمالك وجاز وزنا في سوابه ولا في خطب بالحزم ورسطة بالجرن الا اذا ضبط بما لا يور
الى نزاع وجاز وزنا فتح وجوه وخز الاصغار ولو شاع وزنا لا بد انما يعلم به ويقطع
لا يوجد في الاسواق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقليم دون اخر
لم يجز في المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق حزم رب السلم بين انتظار وجوده
والفصح واخذ رأس ماله ولم يوزع عظم وجاز اذا بين وصفه وموضعه
موزون معلوم وبه قالت الاميرة الثلاثة وعليه لقوى بحر وشرح صحيح لكن في الغش
ان يبيع في المنزوع بلا خلاف انما الخلاف في غير المنزوع فتنبه لكن صح غيره بالوقا
فتدبر ولو حكم بجوازه مع اتفاقا بزيادة وفي المعنى انه في غلته مثلي عندها ولا
مكالم وذراع محمول فتدبرها وجوز الثاني في الماقر بالمتعاقل فتح ورسيرة

بيها

عنها ومثلها معية الا اذا كانت النسبة لثمة او فدية لبيان الصفقة لا لعين
كبيع مرجح او بده بديارا فالمانع والمتقضي العرف فتح ولا في خطبة حديثه قبل حدوثها
لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت العقد في وقت الحيل شرط فتح وفي الموهمة
السلم في خطبة جديرة او في ردة حديثه لم يجز لانه لا يدري يكون في تلك السنة شئ ام لا
قلت وعليه فيما كتبت في وثيقة السلم من تولد جديد عليه مفسد لما قبل وجود الجديد
اما بعده فصحيح كالايجبي بشرط اي شرط وصحة التي تذكر في العقد سبعة بيان جبر
سرا وشر وسائر نوع كسقي او بعل وصعد كجيد او ردى وقد ركك ككيل لا يقضي ولا
بديسة واحل وقله في السلم شهر بيق وفي الحادي لا بأس بالسلم في نوع واحد على ان يكون
بعضه في وقت وبعضه في وقت اخر ويطلب الاجل بموت المدون ولذا اشترط دوام وجوده لتدوم
السلم منه من تركته حال ابطال الاجل بموت المدون ولذا اشترط دوام وجوده لتدوم
القدرة على تسليمه بموته وبيان قدر رأس المال ان تعلق العقد بمقدار وكما في كميل
وموزون عدوى غير متفاوت وكذا بالاشارة كما في مذروع وحيوان قلنا ربما لا يندرج
على تحصيل السلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال ان كان وقد ينفق بعضهم بمقدار فيه
معاينته ولا يستدل برب السلم في مجلس الرد فيفتح العقد في المردود وسقي في
غيره فلهزم جملة الثمن فيه فيما ياتي ابن ملك فوجب بيانه والسابع بيان مكان
الاصل المسلم فيه في حال البيع ومونه ومثل الثمن والاجرة والشفقة وعين مكان العقد
وبه قالت الثلاثة تركيب وفرض وتلاف وعقب قلنا هذه واجبة التسليم في الحال
بخلق الاول شرط الا يفي في مدة ككل محلها سوا قيد اي في الايفاء حتى لو اوفاه
في محلة منها برى وليس لمان مطالبه في محلة اخرى بزيادة وفيها قبله شرط جملة
المتولد بعد الايفاء في المكان المشروط لم يبيع لاجتماع لصفتين الاجارة والتقا
وما لاجل التمسك وكان وزنا وصفا ولو لا لاشترط فيه بيان مكان الايفاء باقتضا
ولو فيه بحث بناء في الاصح وصح ابن الكمال مكان العقد ولوعين فيما ذكر مكانا
نعم في الاصح فتح لا ينفذ سعوط خطر الطريق وبنى من الشرط بفتح سراسر
المال ولو عينا قبل الافتراق بآدمها وانما اوسارا فربما واكثر ولو دخل بخرج
الدارهم ان توارى عن السلم المبلغ وان بحث براه لا يصح الكفالة والحالة والاراء
برأس مال السلم بزيادة وهو شرط بقاءه على العينة لاشترط انعقاد بوصفها فينفذ
صحيحا ثم يبطل بالافتراق بلا يفتح ولو اتي السلم اليه بفتح سراسر المال اجبر عليه خلاصه
وبنى من الشرط كون سراسر المال مستقودا وعدم الحيا ووان لا يشمل البدلين احدا
على الربا وهو القدر المتفق والجنس لان حرية النسا يتحقق به وبغيرها العيني تما
للغاية سبعة عشر وشراء المص وغيره القدرة على تحصيل السلم فيه ثم نوع على الشرط
الثامن بقوله فان سلم ساق درهم في كن يقيم فتشدد يستون ففتنوا والفتن ثمانية

المكاييل والمكولات صاع ونصف عيني رجال كون المايين مقسومة ما بينه وبين عيني رجل على السلم
اليد وما بينه وبين عيني رجل على السلم واكثر فاعلى ذلك فاسلم في حصته الدين باطل لانه دين
يدين وضع في حصته النقد ولم يبيع العتق لانه طارح لو نقد الدين في مجلسه مع في
الكل ولو احدى ما دنا يراو على غير العاقد عند في الكل ولا يجوز التصرف للمسلم اليد
في ماس المال ولا يورب السلم في السلم فيه قبل قبضه ببيع وشركة ومرا بية ولو لم يبيع
ولو يمن عليه حتى لو وهبه منه كان اقالته اذا قبل وفي الصغرى اقالته بعض السلم جاز
ولا يجوز لرب السلم شراء من المسلم اليد برأس المال بعد الا اقالته في عقد السلم
العصم فلو كان فاسدا جاز الاستدال كسائر الدين قبل قبضه بحكم الا اقالته لقوله
عليه السلام لا تاخذ الاسلام اواراس مالك اى الاسلام حال قيام العقد او راس
مالك حال انقضا فاشيع الاستدال بخلاف بدل الصرف حيث يجوز الاستدال عنه
لكن بشرط قبضه في مجلس الا اقالته لجزا تصرفه في خلاف السلم ولو شرى المسلم اليد
في كوكرا او امر المشتري رب السلم بقبضه ففنا عما عليه لم ينع للزوم الكل مرتين ولم
يوجد وضع لو كان الكوكرا ففنا او امره بقبضه لانه اعادة الاستدال كاصح لو امر
المسلم اليد رب السلم بقبضه منه لم يتم لقبضه فاكفاه مرتين لولا ما منع امره الى السلم
اليد رب السلم ان يكمل المسلم فيه في ظرفه ككفاه من ظرفه اى وعاد رب السلم بقبضه ما
بغيره في قبضه ايضا بالتجلية او امر المشتري البايع بذلك ككفاه في ظرفه طرف البايع
لم يكن قبضه بخلاف ككفاه في ظرف المشتري بامره فانه قبض لان قبضه في العين
والاول في الذمة ككفاه العين المشتراة ثم ككفاه الدين المسلم فيه وجعلها في ظرف المشتري
قبض بامره لتبعية الدين للعين وعكسه وهو ككفاه الدين او لا يكون قبضا وخبراه
بين قبض البيع والمشاركة السلم اتمه في كوكرا ووثقت فتقايلا السلم فمات قبل
قبضها بحكم الا اقالته لبي عقد الا اقالته او ماتت فتقايلا مع قبضه المعقود عليه وهو
المسلم فيه وعليه قيمتها يوم القبض فمات في المسلفين لانه سبب القضاة كذا الحكم في
المقايضة بخلاف الشرا باليمن فيها لان الامة اصل في البيع والماصل جواز الا اقالته
في السلم قبل حلوله الحارة وبعده بخلاف البيع تقايلا البيع في عقد فائق بعد الا اقالته
من يد المشتري فان لم يقدر على تسليمه للبائع بطلت الا اقالته والبيع بحاله قبضه
والقول لدى الردة والتاجيل لانا في الوصف وهو الردة والاصل والاصل
ان من خرج كلوه بقبضه فالفعل لصاحبه بالاتفاق وان خرج حصة ووقع الاتفاق
على عقد واحد فالقول لدى العينة عندها وعنده المتكرو ولو اختلفا في مقدارها فانه
لصاحب البيع بمسبة لا تكاد الزيادة واي من قبل وان برهننا فحق بيينة المطلوب
لانها الزيادة وان اختلفا في مضمون القول المطلوب اى المسلم اليد بمسبة لانها
الاخر وان برهننا فبيينة المطلوب ولو اختلفا في السلم تخالفوا استسما نافع والاستسما

هو طلب عمل الصنعة باجل ذكر على سبيل الاستهلاك لا الاستعجال فانه لا يصير سلم
فتعسر شرائه جري فيه تقابل ام لا او قاله الاول الاستسما وبدونه اى الاجل فيما فيه
تقابل الناس كفت وقبضة وطست بمهلة وذكره في القرب باليمن المحرم وقد يقال لم يشترط
مع الاستسما ببيع الا اقالته على المصاع ثم فرع عليه بقوله فيجوز لصانع عمله على
والا يرجع الامر عنه ولو كان عدة لما لزم والمبيع هو العين لا العمل خلا للبردى فان
حاجه المصاع بمصنوع غيره او بمصنوع قبل العقد فاحظه مع ولو كان البيع عمله لما صح
ولا يبيع المبيع له اى لا يبرأ رضاه فبيع بيع المصاع لمصنوعه قبل روية امره ولو
تفنن له لما صح بيعه وله اى لا يبرأ رضاه وشركة بخيار الروية ومفادها نذ لا يبيع المصاع
بعد روية المصنوع له وهو الاصح منه ولم يبيع فيما لم يبرأ رضاه كالشروط الا باجل كامر
فان لم يبيع فشد ان ذكر الاجل على وجه الاستهلاك وان الاستسما كفى ان تفرغه عندا
كان صحيحا فروع السلم في الدس لا يجوز لما في اجارة جواهر الفتاوى واصل الدس
اجرة لا يجوز لانه ليس بمثل لان النار عتقت فيه ولذا لا يجوز السلم فيه فلا يجب في الذمة
حتى لو كان عينا جاز قلت وسيجي في الغصب ان الرب والفقر واليتم والخمر والاخر
والصابون والعصفر والسردين والحلوة والصبر وبزجول شيعر فبقي فليحفظ انتهى
باب التفرقات من ابوابها وغيره في الكفر بمسائل مستورة وفي الدور بمسائل شتى
واللعنى واحد اشترى ثوبا او ثوبا من خرق لاجل استئناس الصبي لا يبيع ولا يفتة له
ولا يضمن متلفه وقبل بجلالة يبيع ويضمن قبضه وفي اخرا حظر المحنى عن اى يوسف يجوز
بيع اللعبة وان لعب بها الصبيان وضع بيع الكلب ولو عفور والعهد والغبل والقرد
والسباع سائر انواعها حتى الحرة وكذا الطيور عتقت او لا سوى الخنزير وهو المختار لا يفتق
ويجدها كما قد مناه في البيع الفاسد والمتسخ بالقرء وان كان حراما لا يبيع بعد بل
بكره كبيع العصير شرح وهابية فروع لا يبيع اتخا كليا للحرف لصا وغيره فضلا
باس ومثله سائر سباع عيني وحاز افتناؤه لصده وحراسته ماشية وذرع لجاما كالحمار
بيع خر حرام كغيره وضع حبة فنية وادى القيمة التي اشترط لجواز البيع فليس ولو كانت
كسر فحز لا يجوز قبضه كالاجور بيع هوام الارض كالخنزير والقطا فقس والقنطرة والعقارة
والوزغ والغيب ولا هوام البحر كالسرطان وكلها فيه سوى سمك وجوز في القنطرة ماله
ثم كسقفور وجوز خر وحمل الماء لو حيا واطلق الحسن الجواز وجوز ابو الليث بيع الحمار
ان انتفع بها في الادوية والا لا واردة في المدايح بانه غير سديد لان الحرم شرعا
لا يجوز الانتفاع به للتداوى كالحز فلا تقع الحاجة الى شئ البيع ويجوز بيع دهن الخنزير
اى متخمس كما قد مناه في البيع الفاسد ويتفق به للاستسما في غير مسجد كامر والدنو
كالمسلم في بيع كعرق وسلم وبرا وغيره عا غير الحرم والخنزير وصية لم تمت حقة انظر اليه
بجوز حق او ذبح بجوس فانها خنزير وقد امرنا بتركهم وما يدسون ومع شراؤه اى

لخراج من الأكارل أن يرجع على الوفاء استحقاقا بشرى الكرم مع العلة وقبلة است
سرى الأكارل جاز البيع ولم يفت من الثمن وإن لم يرض لم يجز بيعه نقضه ورواه قال الفقهاء
فإن جاز ولا يفرده على قبلة ولم يفتقه لدره استحقاقا بخلاف جارية وخدمها عسا
فقال عرضها أربعة أن نفقت والاسرها عرضها على البيع سقط الرد قال أبو حنيفة إذا
وطئ رجل امته ثم زوجها مكانه فلم يزوج وطئها بلا استبراء وقال أبو يوسف استبيع
بقرها حتى يخلص خمسة كما لو اشتراها كما ينبغي في الخطر والكل من المشتق ما يبطل
بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به هنا أصلا من أحدهما أن كل مكان مباحولة مباح
يبطل بالشرط الفاسد كالبيع وبالأكل للقرض ثانيا أن كل مكان من التملكيات أو
المتبقيات كرجعة يبطل تعليقه بالشرط والأصح لكن في إسقاطات والتزامات يخلص
بما كان مطلقا يصح مطلقا وفي إطلاقات ولايات وبحر بضائع بالملوك بزازة لا
أربعة عشر على ما في الدرر والكنز واجارة الوفاء البيع أن علفه كلفة أن لا يبيع على
ما بيناه في البيع الفاسد والقسمه للشيء ما قسمته القبي ففقه بخلاف شرط وروية والإجابة
لا في قوله إذا جاز أسس الشرف فقد اجزئت دارى فيصع به بقى عمارة وقوله لغاصته
فزعها ولا فاجرتها كل شرب كذا جاز كما ينبغي في سفقات الاجارة مع انه فليق بعدم
والاجارة بالزى بقوله البكر اجزئت النكاح ان رضى امي يبطل للاجارة بزازة وكذا
كل ما لا يصح تعليقه بالشرط اذا انعقد موقوف لا يصح تعليق اجازته بالشرط بحسب
فقصها على البيع فصور الرجعة قال المصنف انما ذكرتها بهذا للكثرة وعبره قال شيخنا في
بحره وهو خطأ والصواب انها لا تبطل بالشرط اعتبارا لها باصلها وهو النكاح واحال
الكلام لكن نقضه في النهز ورفق بانها لا تنقض لشهود ومهر وله رجعة استة على خمرتها
بعد طلاقها وبطل بالشرط بخلاف النكاح والصلح عن مال مباح لدره وعبرها وفي النهز
الظاهر الاطلاق حتى لو كان عن سكوت أو تحار كان ندا في حق المنكر ولا يجوز تعليقه
والا برأى الدين لانه تملك من وجهه الا اذا كان الشرط سقارفا وعلقه بأمر كان بجان
اعطيت شريكى فقال ابرائلك وقد اعطاه صم وكذا بموته ويكون وصية ولو لوارثه على ما جرت
في النهز وعزل لو كبل ولا عتقان فانها ليسا مما يخلص به فلم يجز تعليقهما بالشرط وهذا
في احدى الروايتين كما تبطل في النهز والمصالح المانع الاعتقان بالندى والمرادة والمنا
ام المسافات لانها اجارة والافترار اذا علفه بجي العدا وموته فيجوز ويلزمه الحال
عيني والوقوف والرابع عشر التحكيم كقول المحكمين اذا اهل الشهر فاحكم بيننا لا يصح
معنى فلا يصح تعليقه ولا اضافته عند الثاني وعليه الفتوى كما في فضا الخاتمة وروى
ابطال الاجل في البرازية انه يبطل بالشرط الفاسد وكذا الحجر على ما في الاشياء وما
يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد لعدم المصا وضته المالية سبعة وعشرون على ما عله
المصنف تعالينى وزدت ثمانية القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والمخلع

والفق

والفق والرهن ولا يصح جعله وصيا على ان تزوج بفتح والوصية والشركة والمضاربة
وكذا القضا والامارة كوايتك كذا ما هو مباح وبطل الشرط فلهذا لا يخلص وهل
يشترط لصحة عزل كدرس ابد السطان ان يقول رجعت عن التباذ ففى بعضهم بذلك
واختار في النهز اطلاق العتقة وفي البرازية لو شرط عليا ان لا يرثنى ولا يشرب الخمر
ولا يمتثل قول احد ولا يسمع حصونة ن يسمع التقليد والشرط والكفالة والمحرر الا
اذا شرط في المحوالة الاعطاء من ثمن دار المحيل فنقض لعدم قدوة على الوفاء بالمعنى كما
غراه المصنف للبرازية ولجاب في النهز بان هذا من المحال وعد وليس الكلام فيه فليحس
والوكالة والاقلالة والكفالة الا اذا كان الفاسد ففسل العقد اى نفس المبدل ككفالة
على خمر فنقضه به وعليه يحل اطلاقهم كآخر رخصه ورواه العبد في التجارة ودعوة الولد
كفالة الولد متى ان رضى من احرافى والصلح عن دم العهد وكذا الا برأى عنه ولم يذكره كفا
بالصلح دسره وعن الجراحة التي فيها العقود والاكاف من القسم الاول وعن خاتمة عصف
وودعية وعارية اذا ضمنها رجل بشرط فيها حوالة وكفالة دسره والنب والحجر المأذون
نهر والغصب وامان العن اشياء وعقد الزمة وتعلق الرد بالعب وتعليقه بخلاف الشرط
وعزل العاقبة كمثلك شافلون فيعزل ويبطل الشرط لما ذكرنا انها كلها ليست بها وضته
سالية فلا تؤثر فيها الشرط الفاسد وبقى ما يجوز تعليقه بالشرط وهو تحقق بالاستسقاط
لخصه التي يخلص بها كطلاق وعتاق وبالاتزامات التي يخلص بها الحج وصلاة والتوكيل
كفقا وامارة عيني وزيلعي مراد في النهز الاذن في التجارة وتسليم الشفعة والاسلام وحز
لمص دخول الاسلام في القسم الاول لانه من الاقار ودخول الكوفة لانه ترك وصم
تعلق هبة وحوالة وكفالة واراعها على ما وصمنا في اضافته الى الزمان المستقبل الاجارة
وسمها والمزارة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضا والوصية والقضا
والامارة والطلاق والعناق والوقت ففى ربعة عشر وبقى العارية والاذن في التجارة
فيصان مضامين ايضا عمارة وما لا يقع اضافته الى المستقبل عشرة البيع والجاراة وشيخ
والقسمه والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال والابرا عن الدين لانها
تملكيات للحال فلا تضاف للاستقبال كما لا تعلق بالشرط لما فيه ومعنى القار وبقى الوكالة
على قول الثاني المقتضى به **باب الصرف** عتونه بالماب لا الكتاب لانه من انواع البيع هو
لغة الزيادة وشرايع الثمن بالبيع اى ما خلق للمبتعة ومنه المصوغ عتبا بجهن او غير
جس كد به بقتة ويشترط عدم التاجيل والتأجيل اى المشاوى وزنا والمقايير
بالبراييم لا بالتخليق قبل الافتراق وهو شرط بقاءه صحيحا على الصحيح ان الحد جسا
وان وصلية لاختلاف جودة وصياغة لماصر في الربا والابان لم يجز شرطه الفقهاء
لحرمة النسا فلو باع النقد من أحدهما بالآخر جازا وبطل وتضافه الى المجلس صم
والعوضان لا يمتنان حتى لو استقرضا فادبا قبل افتراقهما واسكنا اشار الى ذلك

العقد واما شرطها اجاز ويصدق الصرف بخيار الشرط والاصل لاخلد لهما بالبيع وبيع
مع اسقاطهما في المجلس لروا المانع ومع خيار روية وبيع في نصير في لاند فرع الشرط
الفا ليجي باصل العقد عند خلافا لهما من ظهر بعض الثمن زوفا فزده ينقص فيه
فقد لا يتصرف في ثمن الصرف قبل قبضه لوجوب حقه فلو باع وابتاع درهم اشتريا
قبل قبضها ثوبا مثله فند بيع الثوب والصرف بحاله باع امته بقدر الف درهم
مع طوق فضة في عتقها فتمت الف انما بين قيمتها المبيد انقسام الثمن على الثمن او اذ
جيش الطوق والا فالعبرة لوزن الطوق لا لقيمته فقدره مقابل له والمبا في الجارية
بالعين متعلق باع ونقد من الثمن الفا وابتاعها بالعين الف نقد والفاست اوباع
سيفا عليه خمسون ويخلص بلا صير فباعه مائة ونقد خمسين فانقد فتمت من الفضة
سواكث وقال خذ هذا من ثمنها غير الجواز وكذا القول هذا المجل حصته السيف لا في الجمل
ايضا لدخولها في بيعه بقاء ولو زاد خاصة فند البيع لا زالت الاحتمال فان افتراق من غير
قبض بطل في الحصة فقط ومع في السيف ان يخلص لانه كطوق الجارية وان لم يخلص لا يفسد
بطل اصلا والاصل ان يبيع بغيره كمن يفسد من جسد شرط زيادة
الثمن فلو مثله او اقل وجعل بطل ولو لم يفسد شرط التقابض فقط ومن باع انا فند
او ذهب ونقد بعض ثمنه في المجلس ثم افتراقه في قبض واشتركا في الاثنا لا يفسد
ولا خيار المشتري لغيره من قبله بعدم نقده بطلوا احد العدين قبل القبض فغير
لعدم صفة وان استحق بعضه اى الاثنا اخذ المشتري ما بقي بفسط او ورد لغيره بغير
صنعه قلت ومنه فخصص استحقاقا بالبيعة لا بالار فليحرم فان اجاز المشتري
قبل فتح الحاكم العقد جاز العقد اختلفوا في نفي بيعه اذا اظهر الاستحقاق وظاهر
الرواية انه لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح فتح وكان الثمن لم ياحظه البايع من الشتر
فيسلم له اذ لم يفتقر بعد الاجازة وبصير العاقدة وكلها المجزئة فتعلق احكام العقد
به دون المجزئة حتى يبطل العقد بمقارفة العاقدة دون المشتري جوهره ولو باع قطعه
بقرة فاستحق بعضها احد المشتري ما بقي بفسط ولا خيار لان التبعيض لا يفسدها وهذا
لو كان الاستحقاق بعد قبضها وان قبل قبضها بالخيار لتعرق الصفقة وكذا الدنيا والدر
جوهره ومع بيع درهمين ودينار درهم ودينارين بغير الجسد لخلو جسد وشتره
كرو وكوشعير كبرى وكوشعير وكذا ابيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار درهم
بيع درهم صحيح ودرهمين غلة يفتح فتشدد ما يورده بيت المال ويقتله بخار درهمين صحيحين
ودرهم غلة المساواة وزنا وعدم اعتبار الجودة ومع بيع من عليه عشرة دراهم من ثمن
هرا اى من دابة تضع بيعه منه دينارها اتفاقا وتقع المقاصد بغير العقد لا يورث
دين سقطا وبيع بعشرة مطلقا عن التقيد بدين عليها ن دفع البايع الدينار للمشتري
ونقصا العشرة الثمن بالعشرة الدين ايضا استحقاقا وما غلب ففقدت وذهب فضة وذهب

فلا

فلا يبيع بيع الخالص به ولا يبيع بعضه ببعض الا متبا وبنا وكذا الاصح الاستقراض
الا ونا كما مر في باب والغالب عليها الغش منها في حكم عروض اعتبار الغالب ببيع بعض
بالخالص ان كان الخالص اكثر من الغشوش ليكون قدره بمثله والزيادة بالغش كالمزج
مقاصلا وزنا وعدد بصرف الجسد لخلو بشرط التقابض قبل الافتراق في المجلس في
الصورتين لصير التميز وان كان الخالص مثله اى مثل المشوش او اقل منه ولا يورث
فلا يبيع البيع للربا في الاولين والاحتمال في الثالث وهو اى الغالب بالغش لا يبيع بالبيع
ان راجح لثمنه وراجح لثمنه بسلعة وان قبله البعض فكونه يتعلق العقد
بجسده زنا ان علم البايع بحاله والافصح جذا وضع المبيعة والاستقراض بما يروج
منه على ما يعرف فيما لا يفسد فيه فان راجح زنا فيه او عدد امية وبها بكل منهما والمتساوي
عنده وفضته وذهبه كغالب الفضة والذهب في شياع واستقراض فلم يجز الا بالو
الا ان اشار اليهما كما في الخلاصة واما في الصرف فكغالب غش نضع بالاعتبار
المداشترى شيئا به بالغش وهو نافع او بفلوس نافعة فكذلك قبل التسليم
للبايع بطل البيع كما لو انقطعت عن ايدي الناس فانه كالكساد وكذا الحكم الدرهم لو
كسدت او انقطعت بطل وصحاه بقيمة المبيع وبغيره فقا بالناس بخر وخافق وحده
لكساد ان شترك المعاملة بها في جميع البلاد فلوراجت في بعضها لم يبطل بل بخير البايع
لغيرها وجد الانقطاع عدم وجوده في السوق وان وجد في الصبابة وفي البيوت كذا
ذكره العيني وابن ملك بالعطف خلافا لما في نسخ المص وقد غره الهداية ولم رد فيها والله اعلم
وفي النزاهة لو راجت قبل فتح البايع عا جاز عدم انفساخ العقد بلا نسخ وعليه يقول
المص بطل البيع اى ثبت للبايع ولا يفسد ولا يفسد وان كان الكساد لا يفسد فتمت
قبل القبض فالبيع على حاله اجاعا ولا يفسد البايع وعكس لو غلب قيمتها وزادت فكذلك
البيع على حاله ولا يفسد المشتري وبطال بتقد ذلك العيار الذي كان وقع وقت البيع فتح
وقد يقول قبل التسليم لا يفسد لو باع ذلك دلال وكذا فوض في شاع العيز بزيادة درهم
معلومة واستوفاه فكسدت قبل دفعها اليه بامتناع لا يفسد البيع لان حق القبض لم يعم
وعز به ومع البيع بالفلوس النافعة وان لم يقين كالدراهم وبالكسادة لا يفسد بعضها
كسلع وتجب على المستقرض رد مثل فليس الرض اذا كسدت واوجب جديتها يوم
الكساد وعليه الفتوى بزيادة وفي المهر وناحية صاحب الهداية دلت لهما ظاهر في اختيار
قولها اشترى شيئا بفسد درهم مثله فلوس ومع بلابان عددها العلم به وعليه فلوس
شاع بفسد درهم وكذا اشترى درهم او ردية وكذا لو اشترى درهم فلوس ودرهمين
فلوس جاز عند الثاني وهو الاصح للفرق كافي ومن اعطى صريفا درهمين كبر فقال
اعطى به نصف درهم فلوسا بالنصف صفة نصف ونصف من الفضة صغير الاجتهاد
وتكون النصف الاجتهاد بمثله وما بقي بالفلوس ولو كور لفظ نصف بطل في الكل

والمدعى وهو الذي مكفول له والمدعى عليه وهو المدعى عليه وهو الذي مكفول عنه ويسمى بالإسفل
أيضا والنفق والمال المكفول به ومن لزمت المطالبة كنفيل ودليلها الإجماع وسنده
قوله عليه السلام الرقيم غارم وتركها أحوط مكتوب في التوراة الزعامه ملائمة واسط
بذام واخرها غارم محقق وكفالة النفس تنفقد بكفلة نفسه ونحوها مما يعبر
عن بذنه كالطلاق وقد مناهم لو تفرقا فواطلاق البدعي على الجملة وقع بذنه
الطلاق فكذا في الكفالة ففتح ويجوز شايح كلفلت بنصفه وربعه وشفقت بنصفه
أوعلى والى أوعذى أوأناه زعيم أي كنفيل أو كنفيل به أي بطلاق أو غيرهما وكفيل
بمعنى محمول بدائع وينفقد بقوله أناضامن حتى يجتبا أوصيقا بليقيا ويكون كنفيل
إلى الخاتمة ثانيا خاتمة وقيل لا تنفقد لعدم بيان المصهور سر أهون نفس وأمال كاتمة
في الخاتمة عن الثاني قال المص والظاهر أنه ليس المذهب لكن استغنائه في قضا
أنه لو قال الطالب بختت بالمال وقال الصامن أناضامن بنفسه لا يصح ثم قال
أنه إذا اعترف أنه ضمن بالنفس بواحدة بأفراة الخ فواجبة كالاتمقة في قوله
أناضامن وكفيل لمعرفة على المذهب خلاف الثاني لأنه لم يلزم المطالبة بل المعرفة
ولتختلف في أناضامن لو جحد لا بدعير به عن الجملة سراج وفي معرفة فلا ن على برزبه
أنه بدل عليه خاتمة ولا يلزم أن يكون كنفيل منه وإن كنفيل إلى ثلاثة أيام مثلا كانت
كفيلة بعد الثلاثة أيضا إذا سئل عما في الملقط وشيخ المجمع لو سئل لمحال سرا
وأما المدة لتأخير المطالبة ولو زاد وأما جحد برى بعد ذلك لم يصير كنفيل أصلا
في ظاهر الرواية وهي الجملة في كفالة لا تلزم دسرر وأشياء قلت ونقله في
لسان المحاكم عن أبي الليث وأن عليه العتوى ثم نقل عن الواقعات أن العتوى
أنه يصير كنفيل انتهى لكن نقوى الأول بأنه ظاهر المذهب فنقد ولا يطالب بالمكفول
به في الحال في ظاهر الرواية وبه يفتى وصححه في السراجية وفي البزاية كنفيل على
أنه متى أوكل طالب فلما حل شهر صحى ولما حل شهر بذ طلبة فإذا تم الشهر فطالب
لزم التسليم ولا أجل له ثانيا ثم قال كنفيل على أنه بالخيار عشرة أيام وأكثر صح بخلاف
البيع لأن مباحها على التسرع وإن شرط تسليمه في وقت بعينه أحضره فيه أن طلبة
كدين موجه حل فإنه يحضره فيها والأجيب المحاكم حين يظهر مطلقه ولو ظهر بغيره ابتدأ
بحسبه عيني فإن غاب أمهله مدة ذهابه وبه ولو دلل الحرب عيني وابن حنبل
ولو لم يعلم مكانه لا يطالب به لأنه عاجز أن يثبت ذلك بتصديق الطالب زلقى مراد في
البحر أو بينة أقامها الكفيل مستوعلا بما في القصة غاب المكفول فللداين ملازمة
الكفيل حتى يحضره وحيلة دفعه أن يدعى الكفيل عليه أن حفضك غايب عينية لا تدري
فينزل موضعها فإن برهن على ذلك تدفع عنه المضمومة ولو خلفها فأنه أخرجة
للتجارة معروفة أمر الكفيل بالذهاب إليه والأصل أنه لا بدري موضعها ثم في كل موضع

قلنا

قلنا ذهابه إليه للطالب لا يستوثق بكفيل من الكفيل للمالك بقية الأخر وبير الكفيل بالنفق
بموت المكفول به ولو عدا أرا ديه دفع توهم أن العبد مال فإذا نفق وتسلمه لزمه قيمته
وسيجي مال الكفيل بريقته وبموت الكفيل وقيل يطالب وأدته باحضاره سراج لا بموت
الطالب بل وأدته أو وصيد يطالب الكفيل وقيل يبرأ وبها يبرأ والمذهب الأول وبها
يدفعه إلى من كفل له حيث أوى في موضع يمكن لمخاضته سوا قبله الطالب أولا وأبدا لم
يقبل وقت التكفيل إذا دفعته الملك فأنابره وبها يسلمه مرة قال سلمته إليك بجهة
الكفالة أولا أن طلبه منه والأفلا بد أن يقول ذلك ولو شرط تسليمه في مجلس القاض
سليم فيه ولم يجز تسليمه في غيره به يفتى في زمانها لها وناس في عانة الحق ولو سلمه
عند الأمير أو شرط تسليمه عند أهل القاض تسليمه عند قاض آخر خارجا عن جرح ولو سلمه
في السجن لو سجن هذا القاضى أو سجن أمير البلد في هذا المصر جاز ابن مالك وكفا
بير الكفيل بتسليم المطلوب بنفسه لحصول المقصود وتسليم وكيل الكفيل لغيره
مقامه وسر سؤله إليه لأن رسوله إلى غيره كالأجنبي وفيه بشرط قبول الطالب وبشرط
أن يقول كل واحد من هؤلاء سلمت إليك عن الكفيل دسرر من كفالة أي يحكم الكفالة
عيني والألا يبرأ ابن كمال يخطئ فأن قال أنه لم أوافق أي أت به عفا فهو ضامن
لما عليه من المال ولم يوافق به مع مدته عليه فلو عجز المجلس أو مرض لم يلزمه المال
الألا عجز بموت المطلوب أو جونه كما أفاده بقوله وأما المطلوب في الصورة
المذكورة ضمن المال في الصورةين لأنه علق الكفالة بالمال بشرط متعارف فصح ولا
يبرأ عن كفالة النفس لعدم التثافي فلما برأه عنها فلم يوافق به لم يجز المال لنفقد شرطه
فيدم بموت المطلوب لأنه لو مات الطالب طلب وأدته ولو مات الكفيل طوب وأدته
دسرر فأن دفعه الوارث للطالب برى وإن لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على
الوارث يعني من شركة الميت عيني ولو اختلفا في الموافات وعدمها والقول للطالب أنه
شكرها ربح فالمال لازم على الكفيل خاتمة وفيها لو اختلف الطالب فلم يجزه الكفيل
نفس عنه القاضى ويكبل ولا يبعد ق الكفيل على الموافاة الأاجبة ادعى على آخرها
عيني أوأناة دينار ولم يدينها أجيعة أم رديته أم شريعة لتقع الدعوى فقال ليرحل المذكور
دعوى فأن كنفيل بنفسه وإن لم أوفك به عفا فقلبه أي فعلى المأبذة فلم يوافق الرجل
به عفا فقلبه المأبذة أي على بينة المدعى أم بالبينة أو بأقرار المدعى عليه ونعم الكفالة أن
لأنه إذا بين المستحق البيان بأصل الدعوى فبين صحة الكفالة بالنفس فترتب عليها
الثانية والقول أنه أي الكفيل في السان لأنه لا بدعى صحة الكفالة وكلام السراج
بعيد اشتراط أقرا المدعى عليه بالمال فليجبر لا يجبر المدعى عليه على إعطاء الكفيل بالنفق
في دعوى حدود أو نفق مطلقا وقال لا يجبر في نفق وحد ذوق وسرقة كقريب لأنه
حق ادعى والمراد بالجبر الملازمة لا الجبس ولو أعطى رضاه كنفيل في نفق وذوق

وسمى جازا نفاقا ابن كمال وظاهر كلامهم انها في حق قوله تعالى لا يجوز مهر فلت وسبى
انها لا تصح بنفس حدوده فليكن التوفيق ولا حبس فيها حتى يشهد شاهدان
مستوران او واحد عدل يعرف القاضي بالعدالة لان الخس للمهر مشروط وكذا نفق
المهر جاز لا يلزم احد احضار احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته لسماع دعوى
عليها الا في اربع كسب نفس وجماع قاص والاب في صورتي في الاشياء وفي حاشيتها لان
مهرها لا يحكمات العادة الاب يطالب باحضار طفله اذ تغيب فيها القاضي يأخذ بكفاله
باحضار المدعي وكذا المدعي عليها الا في اربع مكانه وما ذنبه ووصى وكفيل اذ لم يثبت
المدعي الوصاية والوكالة وفي شرح الجمع عن محمد اذ كان المدعي عليه معروفا لا يجبر
على الكفيل ولو كان غريبا لا يجبر اتفاقا بل حصة في اليمين فقط انتهى باب الاصل بمر
الكفيل الاكفيل النفس الا اذا قال الحق في قبله لا يوكل ولا يقيم انا وصيه ولا نوكف
انا متولي بيع مير الكفيل اشياء كما كفالة المال فتصح به ولو المال مجهول اذ كانت
ذلك المال دينا صحيحا الا اذا كان الدين مشتركا كما سيجي لان قسمه الدين قبل قبضه لا يجوز
ظهر به والا في مسئلة النفقة المفردة فتصح مع انها تسقط بموت وطلاق اشياء وكانه
اخذوا فيها بالاستحسان للحاجة لا بالقياس والا في بدل السعابة عنده بزازيه وكانه
الحق ببدل الكتابة والافه لا يسقط لانه لا يقبل التخيير فيلزم اي دين صحيح ولا يقع
الكفالة به واي دين ضعيف وتصح به والدين الصحيح هو ما لا يسقط الا بالاد
او لا يبرأ ولو حكما بفعل لم يبرأ منه سقوط الدين فيسقط دين المهر بها وعليها لا يبرأ
الزوج للاب الحكم ابن كمال فلا تصح بدل الكتابة لانه يسقط بدوهمما بالتخيير ولو
كفل وادى مرجع بمادى جري يعني لو كفل بامر وسبى فله ان يكفل متاعا يتبع
عنه طلق مثال المعلوم ومثل المجهول باريعة امثلة بمالك عليه وبما يدرك في
هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وبما يابى فلو تافى وكذا نفق الزوج لامرأة
الغير كفلت لك بالنفقة العا ما اتمت الزوجة حائنه وما عصل فلان فكل ما هنا
شرطية اي ان يابى فله ان يكفل ما اشترى به لا سيجي ان الكفالة بالبيع لا يجوز بشرط
في الكل القبول اي اولو دلالة بان يابى فله ان يكفل ما اشترى به ولو باع ثانيا لم يلزم
الكفيل الا في كل ما قبل يلزم الا في اذ اوعى عليه القهستان والشرا فلا يملكه ولو
رجع عنه الكفيل قبل البايعة صح بخلاف الكفالة بالذوب وبخلاف ما عصل الناس
ومن عصل من الناس واباعك وقتك ومن عصبته وقتك فانا كفيله فانه
باطل كونه ما عصل اهل هذه الدار فانا ضامن فانه باطل حتى يسمى امنا يابى
او علف بشرط صريح صلا لم اى موافق للكفالة باحد امور ثلاثة يكون شرطه للزوم
الحق بخلافه ان استحق البيع او جهلك المودع او عصلك كذا وقتك او قتل ابنك
او صيدك فعلى المديون رضى به الكفول جاز بخلاف ان اكلك سبع او شرط لامكان

الاستقفا

الاستقفا بخوان قدم زيد فعلى ما عليه عن الدين وهو سعي قوله وهو اي والحال است
زيد الكفول عنه او مضاربة ومودعه وغاصب جازت الكفالة المتقدمة بقدره ولو
لدا او شرطت بعده اى الاستقفا بخوان غاب زيد عن المصير فعلى وامثله كثيرة فله
جلية الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها ولا تقع ان علف بعير بسلام بخوان هبت
الزوج او جاز المهر لانه تعلين بالخضر فتقبل ولا يلزم المال وما في الهداية فهو كالحرة ابن
الكل يتم لو جعله اجلا صححت ولزم المال للحال فيلحفظ ولا يقع ايضا بجباله الكفول عنه
في تعليق واصافة لا تخيير ككفلت بمالك على فلان او فلان فتصح واليمين للمكفول
لانه لا صاحب الحق ولا يجهل الكفول له وبه مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا اعرف رجلا
لا باسمه جاز واي رجل في به وحلفا به هو سعي بزازيه وفي السراجية قال لصفية وهو
يخاف على دابة من الذيب ان اكل الذيب حمارك فانا ضامن فكله الذيب لم يضمن بخوانا
اي ثبت لك على الناس وعلى احد منهم فعلى مثال لاول ويخو ما يابى به احد من الناس
معين النفس او ما ذاب عليك الناس ولا احد منهم عليك فعلى مثال الثاني ولا تقع بنفس
حد وقصاص لان البناء لا يجزى في العقوبات ولا يجل دابة معينة ستاجرة له وخطبة
عبد معين مستاجر لها اى للخدمة لا يلزم تغير العهود عليه بخلاف غير المعين لوجوب
مطلق الفعل لا التسليم ولا بيع قبل قبضه وهو من واما بانه باعها فلان تسليمها صح في
الكل دمر ورجع الكمال فلوهلك المستاجر مثله لاشي عليه ككفيل النفس وصح ايضا لو
الكفول به ثمة كونه دينا صحيحا على المشتري الا ان يكون صبا بخر عليه فلا يلزم الكفيل
تجبا للاصل خائفة وكذا لو مضى او مقصوبا او مقصوبا على سوم الشرا يسمى الثمن والافه امانة
كأمر ومبعا فاسد وبطل صلح عن دم وخلع ومهر خائفة والاصل انها تقع بالايمان للمفوض
بنفسها لا بغيرها ولا بالامانات ولا تقع الكفالة بنوعها بل بقبول الطالب او بانه
ولو مضى ليا في مجلس العقد وحوزها الثاني بل بقبول وبه يفتى دمر بزازيه واختره
في البحر وبه قالت الاميرة الثلاثة لكن نقل المصنف عن الطرسوسي ان الفتوى على قولها
واختر الشيخ قاسم هذا حكم الانشاء ولو اجزى عنها بان قال اكفيل بما فلان على فلان
حال عينة الطالب او كفل وارث المديون المديون بامر بانه يقول المديون لوارثه كفل
عني بما عجل من الدين فكفل به مع عينة العزماء صح في الصورتين بل يقول اتفاقا استسنا
لانها وصية فلو قال لا اجزي لم يقع وبقي بيع صحيح وقي الفقه العينة واحدة وجوز
انها كفالة لكن مرده عليه توفيقها على المال ولو لمه مال غاب هل يوم الغيب بانتظاره
او يطالب الكفيل لم يره ويبقى على بده وصية ان ينتظر على انها كفالة وقدنا بامر
لان تبرع الوارث بضمائنه في غيبته لا يصح ودوى الحسن العينة ولو وصية بعد موته صح
سراج ولعله قول الثاني لانه مره في البرائة اخلف في الاضمار والانشاء فالقول بالخبر
ولا تقع بدس ساقط ولوس وارث عن ميت مفلس الا اذا كان به كفيل او رهن معراج

وكان الغنية كقولها منته
مناسبتهم في الاما صحيحة
الكتابة بتجده ايقاعا

اظهر انه مال فتعقد بعدد ابن ملك ولحقه دين بعد موته فتعقد الكفالة به بان جعل يبرأ
على الطريق فقلت بئس بعد موته لو لم يضمن المال في حال وفاته فقلت على عاقلة بشروط
الدين مستد الى وقت السبب وهو الحظر الثابت حال حياهم الذمة بجر وهذا عند وجهه
مطلقا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع بها جرح اجماعا ولا يقع كفالة الوكيل بالثمن الموكل
فيما وكل بغيره لا حق للبض يد بالاصالة فيصير ضمانا لنفسه ومفادها ان الوكيل وانما لا يبرأ
ضامهما الثمن من المشتري فيما باعاه لان القبض لهم ولذا لو ابراه عن الثمن مع وضمانه ولا يقع
كفالة المضارب لو لم يملك به اي بالثمن لما مر ولا ان الثمن امانة عندها فانها تعتبر
لحكم الشرع ولا يقع للتشريك بين في مشترك مطلقا ولو بارت لانه لو وضع الضمان مع التفرقة
يضع بصير ضمانا لنفسه ولو وضع حصته صاحبه يودي اليه الضمان الذي قبل قبضه وفي الاجور
لهم لو تبرع جاز كما لو كان صفتين ولا يقع الكفالة بالعهدة لاشتباه المراد بها ولا بالخلاص
اي بخلص مبيع سيحكي الحجة عنه نعم لو ضمن بخلصة ولو بشر ان قد رد ولا يبرأ الثمن كان
كالدرك عيني فانه متى ادى كفالة فاسرة رجع كصحة جميع المقبولين ثم قال
ونظيره لو كفل بديل الكفالة لم يقع فيرجع بما ادى اذ احسب انه مجبر على ذلك لضمانه
السابق واقرة المص فليحفظ ولو كفل بامر اى بامر المطلوب بشرط قوله على او على انه على
وهو غير صحيح وعد مجرى دين ابن ملك رجع عليه بما ادى ان ادى بما ضمنه والا بما ضمن
وان ادى رد ملكه الدين بالادان كان كالطالب وكما لو ملكه بهته وارث عيني وان
بغيره لا يرجع لغيره الا اذا اجاز في المجلس فيرجع عماده وحيلة الرجوع بل اقر ان
حبس الطالب الدين ولو كلف بقبضه ولو اوجب ولا يطالب كفلا اصلا بما قبل ان يود
الكفيل عنه لان تملكه بالادان نعم للكفيل اخذ رهن من الاصيل قبل ادائه خاسية فان
لو ذم الكفيل لازمه اي لازم هو الاصيل ايضا حتى يخلصه واذا احسب لم يحسبه هذا
اذ كفل بامر ولم يكن على الكفيل المطلوب دين مثله ولا فلا ملازمة ولا حصر بمرح
وفي الاشهاد اذ الكفيل يوجب برائتها للطالب الا اذا احال الكفيل على مدبونه وبشرط
براهة بعينه فقط وبرئ الكفيل باء الاصيل اجماعا الا اذا ابره عن على ادائه قبل الكفالة
فيبرأ فقط كما لو حلف بجر ولو ابرأ الطالب الاصيل واخر عنه اى احل بجر الكفيل
ثما للاصيل الا كفيل النفس كما مر وتاجر الدين عنه تبعاً للاصيل الا اذا صالح الكاتب
عن قتل العمد بما لم يملكه انما تم بجر الكاتب تاخرت مطالبة المصالح الى عنق الاصيل
ولم مطالبة الكفيل الا ان اشاه ولا تنكسر لعدم تبعته الاصل للفرع نعم لو كفل بالحد
موجلا تاجر عنها لا تاحل على الكفيل تاحل عليها وفيه بشرط يقول الاصيل الا سرا
والناجل لا الكفيل الا اذا وهباً وتصدق عليه بمرقلة وفي فتاوى ابن نجيم
احل على الكفيل تاحل عليها وعزاد للمعاوى القدسي فليحفظ وفي الفتية طالباً لغير
الكفيل فقال لما صرح حتى يحل الاصيل فقال لا تعلق له عليه انما تعلق عليك هل يبرأ

اجاب

اجاب نعم وقيل لا وهو المختار وادخل الدين الموصل على الكفيل بموته لا يحل على الاصيل
فلو اراه وارثه لم يرجع لو ان الكفالة بامر الا الى احد خلافاً لغيره كما لا يحل الموصل على الكفيل
انما اذا اهل على الاصيل به اي بموته ولو ما تاجر الطالب بمرصالح احد هارب المال
عن الف الدين على بضعة مثلاً بريا الا ان السبلة مرتبة فاذا شرط برائتها او راء الا
او سكت بريا واذا شرط براه الكفيل وحده كانت ضمنية للكفالة لا اسقاطا لاصل الدين
فيبراهو وحده عن حسناته دون الاصيل فيبقى عليها لانه فيرجع عليه الطالب بحسبانه
والكفيل بحسبانه لو ابراه ولو صالح على حبس اخر يرجع كما لا يملك كمر صالح الكفيل الطالب
على شيء لغيره عن الكفالة لم يقع الصلح ولا يجب للمال على الكفيل خاتمة وهو باطل قد
يعم الكفالة بالمال والمفنى بجر قال الطالب الكفيل رتب اليه المال الذي كفلت به
رجع الكفيل بالمال على المطلوب اذ كانت الكفالة بامر لا اقراه بالقبض ومفاده براه
المطلوب للطالب لا اقراه كالكفيل وفي قوله للكفيل رتب لا الى او ابراهك لا رجوع
كقوله انت في حل لانه ابراه لا اقراه بالقبض خلافاً لابي يوسف في الاول اى رتب فانه
جعل كالاول اى في حل وهو قول الامام واختاره في الهداية وهو اقرب لاحتمالين
فكان اوليهم عزياً للعناية واجمعوا انه لو كتبه في الصلح كان اقراراً بالقبض
عملاً بالعرف وهذا كله مع غيبة الطالب ومع حضرته يرجع اليه في البيان لمراده اتفاقاً
لان الجمل ومثل الكفالة للحوالد وبطلان بطلان البراهة من الكفالة بالشرط العسير
للاصيل ما لاختاره في الفسخ والمراج واقرة المصها وفي المتفرقات لكن في المنها ظاهر
الزلفي وغيره ترجيح الاطلاق عند كفالة المال لان كفالة النفس تفصيل مبسوط في
الحالية لا يسترد اصل ما ادى الى الكفيل بامر له دفعه الطالب واذ لم يعطه بطالبه
يعمل بغيره عن الاداء لو كفله بامر له والاحل لانه يحل بملك الاسترداد بجر واقرة المص
قدم قبله ما يحتاجه فيجبر وان رجع الكفيل به طاب له لانه بما ملكه حيث قبضه على وجه
الاقتضا فلو على وجه الرسالة فلو لم يضمنه امانة خلافاً للتأني وبند بمره على الاصيل
ان يفتي الدين بنفسه بمرصها بغيره بالتعين بخطه لا فيما لا يتعين كقوله فلا يندب
ولو مرده هل يطيب للاصيل الاشبه نعم ولو عيناً عنه امر الاصيل كقبضه مع العينة اى مع
العين بالرجح نسبتاً ليدفعها المستقرض باق يفتي دينه اختره اكلة الزا وهو مكره مذموم
شرعاً لما فيه من الاعراض عن مرة الا قراض ففعل الكفيل ذلك فالمسح للكفيل وزيادة الرجح
عليه لانه العاقلة ولا شيء على الامر لا ما ضمنه الخسران او توكيل بمجهول وذلك باطل كقول
عن رجل بما فاد لم اوافق له عليه او بما لم يملكه عارة الدين بمره بلا ضمير وفي الهداية
وهذا ما صار اريد به المستفصل لقوله اطال الله ثباتك فتاب الاصيل بغيره من الذي على الكفيل
اذ له على الاصيل كذا لم يقبل برهانه حتى يحضر الغائب فيفتي عليه فيلزمه تبعاً للاصيل
وان برهانه ان له على زبده الغائب كذا من المال وهو اى الحاضر كقوله فعلى بالمال

على الكفيل فقط ولو زاد امره ففيه عليه ما فلكفيل الموجه لان المكفول به هذا ما لا يملكه
 فامكن انشاءه بغيره ما تقدم وهذا حيلة اشأت الدين على الغائب ولو خاف الطالب
 من الشاهد يتواضع مع رجل ويدين عليه مثل هذه الكفالة فينزل الرجل بالكفالة ويدين
 الدين فيبرهن المدعي على الدين فيقضي به على الكفيل ولا يصل ثم يبر الكفيل فيني المال
 على الغائب وكذا الحال في الغيب والبيع كقالت بالذات فلكم من جميع كسفة
 فلا دعوى له بكتب شهادة في صلح كت فيه باع ملكه او باع بيعا باثنا فدا فانه تسليم
 ايضا كالرهن بالبيع عند الحاكم ففيها او لا لا يكون تسليمه كسفة شهادة في صلح ببيع
 مطلق عما ذكرنا وكسفة شهادة على اقرار العاقدين لا يجرى اذ لا يجرى اذ لا يجرى اذ لا يجرى
 الختم لا يقع اتفاقا باعتبار عاداتهم قال الكفيل فتمت لك اني شهر وقال الطالب هو حال
 فالقول للضامن لا يترك المطالبة وعكسه اي يحكم المذكور في قوله لك على ما في الخبر
 مثلا اذا قال الآخر وهو المرفق حالة لان المرفق ينكر الاجل والحيلة لمن عليه دين
 موصل وخاف الكذب او حوله بافراده ان يقول هو حال او موصل فان قال خالف
 انكره ولا يخرج عليه زبلي ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القفالة
 المبيع بالتمن اذ يجرى الاستحقاق لا ينتقض البيع على الظاهر كما مر ومع هذا يخرج
 اي الموقوف في كل سنة وهو ما عليه في الدائمة بقرينة قوله والرهن به اذ الرهن
 يخرج القاسمة باطل بغيره على خلاف ما اطلعت في البيع وتجزئة الزبلي الرهن في كل ما يجرى
 في الكفالة بجماع التوفيق مفقود بالذات لجواز الكفالة به دون الرهن وكذا التواب
 بغير حق كليات ضماناتها في المطالبة كالديون بل هو فها حتى لو اخذن من الايمان
 فله الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى صدر الشريعة واقره المص وابن الكمال وقد
 شمس لا يمت بما اذا امر به طائفا فلو مكرها في الامر لم يعتبر امره بالرجوع ذكره الاكل
 وقالوا من قام بتزويجها بالعدل اجر عليه فلا يفسق حيث عدل وهو ناد وروى وكالة
 البراءة قال لرجل خالص من مصادرة الوالي وقال الاسير ذلك فخلصه ببيع بلا شرط على
 الصحيح قلت وهذه تقع في ديار كثير وهو ان الضو باشي بملك رجلا ويحبسه فيقول
 لاخر خالصي فخلصه ببيع فيرجع بغير شرط الرجوع بل يجرى الامر فذلكم بخط المع
 على ما مشا فليحفظ والقسمه اي الضيب من النايبة وقبل هي النايبة الموقوفة وقيل
 ذلك وايما كان فالكفالة بها صحيحة صدر شريعة قال رجل لاخر اسلك هذا الطريق
 فانه امن فملك واحد ما لم يضمن ولو قال ان كان محرفا واخذ مالك فاقضاه من المسار
 بحالها ضمن هذا واراد على ما قدمه بقوله ولا تشع بجهالة المكفول عنه كما في الشرط لا يملك
 ولا يصل ان المعزور انما يرجع على الفارق اذا حصل العزوف ضمن المعاضة وصمن
 الفارصة السلطنة للعزوف فدا ودرر وتما في الاشياء ومرت في المراجعة فروع ضمان
 العزوف في الحقيقة هو ضمان الكفالة للكفيل منع الاصل من السفر لو كفا له حالة لخصه

مها

بها اذا اراد في الكفيل بالفسخ برده اليه كما في الصغرى لو بامره من قام عن غيره بوا
 من قام عن غيره بواجب بامره رجع بما دفعه وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه
 ويقضي دينا لا في مسائل امره بتعويض عن هبته وباطعام عن كفارة واداء زكاة
 ما له وان سب فلا تاغنى الفاني عن سب بملك المدفع المالك المدفع اليه مقابل
 بملك ما فان المأمور يرجع بلا شرط ولا فلو وتما في وكالة السراج وانكسر من الاشياء
 وفي المقتطع الكفيل للمختلعة بما لها على الزوج من الدين لا يبرأ بتجود السراج بينهما ثوب
 فان عن دليل لاصحان عليه ولو غاب عن صاحب الحانوت وقد ساءم واتفقا على ثمن
 فليدفع قيمة الثوب ولو طاف به الدلال ثم وضعه في حانوت فنهلك ضمن الدلال باتفاق
 ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام لا بد من موعود الموعود دلال معروف في يده ثوب
 ثمن لا بد من موعود فقال سر دت على الذي اخذت منه برا وكو قال الطائفة في مصر كذا
 فاذا اخذت ما في ذلك عشرة منجب لجر المثل لا يبرأ على عشرة ملتقط وانقبت بان
 ضمان الدلال والمصار الثمن للمبايع بالطل لا يبرأ ولا يبرأ بالآخر وذكر وان الوكيل لا يبيع
 ضمانه لا بد من موعود ما لم يضمنه فليجوز فائدة ذكر الطرسوسي في مولف لسان مصادرة
 السلطان لا يبرأ بالاموال لا يجوز الا لعمال بيت المال مستد لان عمره في بيده صادر
 باخره انتهي وذلك حين استعمله على التجرة ثم عطله واخذت اثني عشر الفاه دعاة للمعل
 فان سره والحكم ورايد بعمال بيت المال خدمته الذين يحبون الاموال ومن ذلك كسفة اذ ان
 في الاموال لان ذلك دليل على خيانتهم ويحكي كسفة الاوقاف ونظارها اذا توسعوا وتعا
 انواع اللهو وبنا الاسكن فلكم اخذ الاموال منهم وعزلم فان عرف خيانتهم في وقت
 معين سر المال اليه والا وضعت في بيت المال من مخرج وفي التخصيص وكفيل الحال
 موجه تاجر عن الاصيل ولو فرضا لان الدين واحد قلت وقد مناهنا حيلة تاجر
 الغرض وسيجي ان للديون السفر قبل حلول الدين وليس للدين منه ولكن ليسا فومه
 فاذا حل منه ليوفيه واستحق ابو يوسف اخذ كفيل شهر الاسراء طلب كفيل بالثقة
 سعر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط بقبلة الديون لكنه مع الفارق كما في شرح
 الوصاية للشر بن لاي لكن في المنظومة الجيدة

- لو قال مديوني مراده السفر • واحل الدين عليه ما استقر
- وطلب الكفيل قالوا بغيره • عليه عطا كفيل يعلم
- لو حبس الكفيل قالوا جازله • اذا اراد حبس من قدر كفه
- لا بد فذلك ان لا حيلة • حبس فليجاءه بفعله
- ثم الكفيل ان يمت قبل الاجل • لا شك ان الدين في الحال
- عليه فلو اورد ان اداه له • يرجع به من قبل التاجر ثم

باب كفالة الرجلين دين عليها لاخر بان اشترى ما منه عبدا بمائة وكفيل

كل من صاحبه بامره جاز ولم يرجع على شريكه الا بما اذنه او اذنه على النصف لرجحان
جهة الاصل على النية ولا بد من رجوع نصفه لادى الى الدور ودرر من كلفه عن رجل
يشي بالحقايق بان كان على رجل دين كفيل عنه رجلان كل واحد منهما بحصة من رجوع
ثم كفيل كل من الكفيلين عن صاحبه بامره بالجميع وهذه القود خالفنا الاول فادى
احدهما رجوع نصفه على شريكه كونه الكفيل كالفائدة هنا او يرجع ان شاء بالكل على الاصل
لكونه كفيل بالكل بامره وان ابر الطالب احدهما اخذ الطالب الكفيل الاخر بكماله كالفائدة
ولو افرق الفاضلان وعلمهما دين اخذ القرم ايا شاء منهما بكل الدين لم يقمها كالفائدة
كامر ولا يرجع على صاحبه حتى يردى اكثر من المصنف لما كانت عبديته كناية واحدة وكل
كل من العبدين عن صاحبه مع استينافه فادى احدهما رجوع على صاحبه نصفه لا سوا
ولو اعقن المولى احدهما والسلة بجملها مع واخذ ايا شاء منهما بحصة من لم يقف العقن
بالكفالة والاخر بالاصالة فان اخذ العقن رجوع على صاحبه كالفائدة وان اخذ الاخر لا
لاصالة واذا كف شخص عن عبده ما لا موصوفاً يكون لم يظهر في حق مولاه بل في حقه بعد
عقده كما لم يرد باقراره او استقراضه واستهلا له ودعيه فهو المالك المذكور حال ولا بد من
اي الحل والحلول على العبد وعدم مطالبته لغيره والكفيل غير مصر ويرجع بعد عقده لغيره
وكفيل مولاه ناجل كما مر ادعى شخص من عبده كفيل به رجل فمات العبد المكفول قبل استيفاء
فبرهن المدعى انه كان له ضمن الكفيل قيمة لخوازاها بالاعيان المعقونة كما مر ولو ادعى عبده
ما لا فكفيل بنفسه اي بنفس العبد من رجل فمات العبد برى الكفيل في المرو وكفيل عبده غير مدرك
مستغرق عن سيده بامره جاز لان الحق له فاذا اعقن فاداه او كفيل سيده عنه بامره فاداه
ولو بعد عقده لم يرجع واحد منهما على الاخر لا نقادها غير موجبة للرجوع لان كلا منهما
لا يستوجب دينا على الاخر فلا تقبل موجبة له بعد ذلك كما لو كفيل رجل عن رجل بغير امره
فبلغه فاجاز الكفالة لم تكن الكفالة موجبة للرجوع لما قلنا وقالوا فائدة كفاية المولى عن
عبد وجوبه مطالبته بابنا الدين من سائر امواله وفائدة كفاية العبد على مولاه تعقله
اي الدين برقته وهذا المصنف متفق شرعه والسابع علم **كتاب الحوالة** هي كفة النقل
وشرعا فنقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه وهل يرتجى البراءة من الدين المصح
نعم فتح المدينون محيل والدين المحتال له والمحال له ومنه خاسر وهو
حول فتح ومن قبله المحتال عليه والمحال عليه فالفرق بالصلة وقد تحزن من الاول
والمال محال له والحوالة شرط لصحتها رضى الكل بل خلاق الا في الاول وهو المحيل فلا
يشترط على المحتال رضى مولاه عن المواهب بل قال ابن الكمال انما شرطه القدر والرجوع
عليه فلا اختلاف في الرواية لكن استظهرنا ان ابداءها ان من المحيل شرط ضرورة
والا لا واسراده بالرضا القبول فان قبولها في مجلس الايجاب شرط الانشراح ورجوع
البائع لكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال وان يابيه ورضا الباقين لاحضارهما ووقه

المص

المص ونفع في الدين المعلوم لافي العين شراد في الجوهرة ولا في الحقوق انتهى وعرف ان حوالة
الحق في حصة من غنمه بحزبة لا نفع وكذا حوالة المستحق بمعلومه في الوقف فانظر
ثم قال بعد ووقفت وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر واما المعقودة في الجواز ما لم يوقف
في هذا الناظر ينبغي ان يقع كالحالة على المورع والا لا كما انها مطالبته انتهى ومقتضاها
بحق الضمنية وعندى فيه تردد ويرى المحيل من الدين والمطالبة جميعا بالقبول من المحتال
لحوالة فلا يرجع المحتال على المحيل الا بالقوى بالقصر ومدهلاك المال لان رتبة سيده
بسلامة حقه وعنده في الجواز ان لا يكون المحيل هو المحتال عليه ثانياً وهو باحد امرين ان
يحمي المحال عليه لحوالة ويجعل ولا يمتنع له اي المحيل او يحيل ويحتمل المحال عليه مقلداً
بغير عين ودين وكفيل وقالوا بها وان فلسد الحاكم ولو تخلفا قدياً في مونة مقلداً
في مونة قبل الاداء بعده فالقول للمحتال مع عبده على العمل لم يسدك بالاصل وهو العبرة
بالقبول وقيل القول للمحيل بمسند فتح طالب المحال عليه المحيل بما اي مثله ما حال به مدعيه
فتايد بامره فقال المحتال بما احلت بدين ثابت في عينك لم يقبل قوله بل ضمن المحيل
مثل الدين المحتال عليه لا تخاره وقوله لحوالة ليس اقرار بالدين لصحته بدونه وان قال
المحيل للمحتال احلتك على فلان بمعنى وكذلك لتفصيل فقال المحتال بل احلتك بدين
لديك فالقول للمحيل لانه منكر ولفظ الحوالة يستعمل في الوكالة احالة بما لا يمتنع من
حاله كونه ودعيه بان ادعى رجلا الفاشم حالها غير ممتنع فان هلكت الودعيه برك
المورع وعاد الدين على المحيل لان الحوالة مفقودة بها بخلاف المعقودة فانها
لا يبرأ لان مثله تجلده وتقع ايضا بدين خاص تضار الحوالة المفقودة ثلاثة اقسام وحكمها
ان لا يملك المحيل مطالبته المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للمحيل مع ان المحتال اسوة لغيره
المحيل بعد مونة بخلاف الحوالة المطلقة كما بسطه جزوه وعبره باع بشرط ان يحيل على المستر
بالتن عز عما ادعى المبيع بطل ولو باع بشرط ان يحيل بالتمن صح لانه شرطه بلام كشرط
الموردة بخلاف الاول اي المالك في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار ان شاء رجوع على المحتال
القابض واذا شاء رجوع على المحيل وكذا في كل موضع وسرد الاستحقاق بزيادة وفيها من
صوفاد الحوالة ما لو شرط فيها الاعطاء من الثمن دار المحيل مثله لغيره عن الوفاء
بالمقرض نعم لو اجاز اذ كان لو قبلها المحتال عليه بشرط الاعطاء من ثمن داره ولكن لا يبرأ
على البيع ولو باع بغيره على الاداء ولا يصح تاجيل عقدها فلو قال صفت بمالك على فلان
على ان احلتك به على فلان على شهر انصرف التاجيل الى الدين لانه لا يصح تاجيل عقد
لحوالة بجزء من الحصة وكهت السفينة بضم السين ونفعه وفتح التاوهي او ارض سقط
خطر الطريق فكانت حال الخطر للتوقيع على المستقرض فكان في معنى الحوالة وقالوا
اذ لم تكن السفينة مشروطة ولا مستأجرة فلا بأس بفتح في المهر والجزء صرف البراءة
ولو ان المستقرض وهب منه الزائد لم يجر لانه شاع بمجمل العتمة ولو ترك كل المحيل

عن الخصال بقصص دين الخوالم يصح ولو شرط الخصال العثمان على المجلد صحيح وبطلان
 اياها لان الخوالم بشرط عدم براءة المجلد كماله خاتمة وفيها عن الثاني لو غلبت
 عليه خصل الخصال وادعى تجرده المجلد لم يصدق وان برهن لانه المشهور عليه
 فلو طاهر وجد الخوالم ولا يثبت كان القول له وجعل تجرده نسخا فزع الاب او الوصي
 اذا الخصال ممال اليقيم فان كان خبر اليقيم بان كان الثاني اصلي صحيحا والاول
 كما في مضاربة للجوهرة قلت ومفادها عدم الجواز لو شاي او بقاها وبنزح في الخاتمة
 والوصلة لا يترشح اشتغال بما لا يبعد والمعقود انما شرعت للفاصلة **كتاب القضاة**
 لما كان اكثر المنازعات تقع في الدين والمبايعات اعقبها بما يقطعها هو بالمد وبغير
 الحكم وشرعا فصل الخصومات وقطع المنازعات وقيل غير ذلك كما بسط في المطولات
 واركانه ستة على ما نظره ابن القيس بقوله شعر

الطراف كل قضية حكيمة • ست يبلج بعدها التحقيق
 حكم ومحكوم به • ولد • ومحكوم عليه وحاكم وطرف
 اهله اهل الشهادة اي دايها على المسلمين كذا في الحواشي السعدية ويريد ان كان
 يجوز تقليده القضاة يحكم بين اهل الذمة ذكره الزيلعي في التحكم وشرط اهليتها بشرط
 اهليته فان كلامها من باب الولاية والشهادة اقوى لانها ملزمة على القاضي والقاضي
 ملزم على الخصم فلذا قيل حكم القاضي يفتق من حكم الشهادة ابن كمال والفاسق اهله يكون
 اهله كونه لا يقلد وجوبا وانما يقلده كمال شهادة به يفتق وقيل في القاعدة بما اذا
 غلب على ظنه صدقه فليحفظا ودره واستثنى الثاني الفاسق ذا الجاه والمروءة فانه يجب
 قبول شهادته بزاوية قال في النهي عليه فلا ياتم ايضا بوليته القضاة حيث كان كذلك الا
 ان يفرق بينهما انتهى قلت سيجي تضعيفه فراجع وفي معروضات المفتي في السعود لما وقع
 التساوي في قضاة زماننا في وجود العدالة ظاهر او مردا لا يرتفع في الافضل في العلم
 والديانة والعدالة والعدل ولا يقلل شهادته على عدوه اذا كانت دينوية ولو قضى القاضي
 بها لا ينفذ ذكره يعقوب باشا فله يصح نقضه وعليه لما شتر ان اهله اهل الشهادة
 قال المص وبارفتي مفتي مصر شيخ الاسلام امين الدين بن عبد العالي قال سجل العدو
 لا يقلل على عدوه ثم نقل عن شرح الوهابية انه لم ير نقلها عندنا ويطبق النفاذ لولا ان
 عدولا وقال ابن وهبان بخلافه ان يعلم لم يجز وان لشهادة العدو لم يحضر من الناس
 جاز انتهى قلت واعتمده القاضي محب الدين في منظومته فقال
 • ولو على عدو والقاضي حكم • ان كان عدلا صحيحا وانحرى
 • واختار بعض العلماء وقبلا • ان كان بالعلم فتصلي لن يقبلوا
 • وان يكن بمحض من الملا • وبشهادة العدو قسلا
 قلت لكن نقل في العمد العيني والزيلعي والمص وغيرهم عن مسئلة التقليد

من الخيارات

وان شهدوا ان كاتب عبده على الذي درهم السنة وقيمة الضم رجعا فالهوى بالخيار ان شاء قضت
 الشاهد في الضم وصرح هاتين في رجوع بالكتابة على المكاتب الاصلها واذا قضت بصدق بالفضل وان شأ
 الهوى اتبع المكاتب بالكتابة فاقى الوجهين فقتار قاضي العبد حتى وكان له مولاه وان عجز عنه الاداء
 برأه شاهدان عنه القيمان ووجب على الهوى رد ما افتره مترها وان قطع يد اشرافا بشرط انهما في رجعا
 غريبا ردية اليد ولو شهد بالقتل قطعا في رجعا بعد ان ادركه غريما ردية غريما صافيها الرما المعاقلة ولو شهد على القاتل
 بالصلح على مالي في رجعا فان كان ذلك قبل الدية او دورها لم يضمن شيئا وان كان اكثر ضمانا
 الفضل ولو شهد على والي القصاص بالدفن في رجعا لم يضمن شيئا وعندها قد روى عن ابو يوسف
 انهما يضمنان الدية وذكر الحصاص وان شهدا على العفو عن قتل المجرم او الخطا او الجراحة في رجعا
 بعد الحكم بالعفو ضمن الدية واذا شتر الجراحة وان شهدوا بالكتابة بالقتل في رجعا
 لم يضمنوا وان شهدوا ان هذا شفع هذه الدار التي بيعت فقتضى له بالتفعية في رجعا لم يضمنوا
 فان كان المشتري قريبا في رجعا فقتضى ان يضمن بناء ضمانا قيمة البند المشتري والنقصان لها
 في باب الرجوع عن الشهادة
 من جواهر الفقه

من الجائز عند الناصبي في هذا الباب والقاضي للحضرة ان من لم يجز شهادته لم يجز
 قضاؤه ومن لم يجز لقضائه لا يعتمد على كتابه انتهى وهو صريح او كما صرح فيما اعتمد
 المصنف كالاجتهاد فليعقد ورافق بحقق الشافعي المولى ومن حظه نقل انه لو فقه عليه
 ثم اثبت عدلته بطل قضاؤه فليعقد وفي شرح الوصاية للشهرستاني ثم انما ثبت
 العدلة بغيره فذوق وخرج وقتل ولا يخاصة نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت فيه
 الخاصة كشهادة وكيل فيما وكل به وصي وشريك فالناسق لا يصلح بقيا لان الفتوى
 من امور الدين والناسق لا يقبل قوله في الديانات ابن ملك نزل العيني واختاره كثير
 من المتأخرين وجرمهم به صاحب المجمع في مشيئة ولد في شمس عبادات بلعنه وهو قوله لا يمتنع
 الثلاثة ايضا وظهر ما في التمهيد انه لا يحل استخاره اتفاقا كما بسطه المصنف وقيل لم يصلح
 وبجرمهم في المكس لا يجهت حد في نسبة الخطأ والاخلاف في اشتراط اسلوه وعقوله
 وشروط بعضهم بتقطعه لآخرته وذكره ونسبته ونقطه فيقع افتا الاخرس لا فقاؤه ويكتفى
 بالاشارة عند الامن القاضي للزوم صفة مخصوصة كالحكمة والرأفة بعدد وكذا صفة
 واما الاطرش وهو من يسمع الصوت القوي فالاصح الصحة بخلاف الاصم ويعني القاضي
 ولو لم يجلس القضا هو الصحيح من لم يجازم اليه يظهر به ويستفيض واجد القاضي كالعمو
 يقول في حيفته على الاطلاق ثم يقول في يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن
 زياد وهو الاصح منه وسراحيب وعبارة النهج ثم يقول الحسن فثمة وصح في الخاوي
 اعتبار قوة المدرك والاول اضبط منه ولا يجز اذا لم يكن مجتهدا بل المتقدم خالف
 مذهبه لا ينفذ حكمه وينقض هو المختار للفتوى كما بسطه المصنف في فتاويه وعرضه وقد ساء
 اول الكتاب وسيجي وفي العتبات وعرضه اعلم ان كل موضع قالوا الراي فيه للقاضي فالمراد
 قاض لمصلحة الاجتهاد انتهى وفي الخلاصة وانما ينفذ القضا في المجتهد فيه اذا علم انه
 مجتهد فيه والا فلا واذا اختلفت مقتضيان في جواب حادثة اخذ بقول افعههما بعد ان
 يكون او دعاهما سراحيب وفي الملتقط واذا اختلف عليهما ولا راى لهجه شاور العلما
 ونظر احسن اقا ولبهم وقضى بما راه صوابا لا بعينه الا ان يكون غيره اقوى في الفقه
 ووجه الاجتهاد فيجوز ترك سراحيبه ثم قال وان لم يكن مجتهدا فقلبه تقليد ثم واسع
 رايهم فاذا فقه بخلافه لا ينفذ حكمه المصنف لفقاد القضا في ظاهر الرواية وفي رواية
 النوادر لا ينفذ في القرى وفي عقار لا في ولايته على الصحيح خلاصه وبه يفتي نرازي
 اخذ القضا بالرشوة للسلطان او لعموميه وهو عالم بها وبشفاعة جامع الفضولين وقاؤه
 ابن خنبة وارفتي هو واعوانه يعلمه بشر نيابة وحكم لا ينفذ حكمه ومنها لو حصل اليه
 سلطانا في كل شهر باجزة منه وبفوض اليه فقا حاجة فتاوى المصنف لكن في الفتح من
 قلد بواسطة الشفعة كمن قلده استجابة او مثله في البرازية بزيادة وان لم يحل الطلب
 بالشفعة ولو كان عدلا نفق باخذها او بعرضه وحضها لانها المظلم استحق العزل وجاز

وقيل سئل وعليه الفتوى ان الكمال والملك وفي الخلاصة عن المواد دلوق او ارد
او عني شمل او اصره فتوى على قضائه وما قضى في شفعه ونحوه باطل واعتدله في البحر
وفي الفتح انفقوا في الامرة والسلطنة على عدم الانعزال بالعنف لانها مبنية على العزم
والغلبة لكن في اول دعوى الحاشية الوالي كالفاضي فليحفظ وينبغي ان يكون موثوقا به
غيا فز وعقله وصلحه وقيمته وعلمه بالنسبة والا ثار وجوه الفقه والاجتهاد شرطا لا
لقدرة على ان يحوز خلو الزمن عنه بعد الاكثر من دفع تولية الصالحين كان يحكم بقوى
غيره لكن في اجماع الغزاة الملقى بغيره بالديانة والقاضي يفتى بالظاهر على ان الظاهر
لا يمكن القضا بالقوى ايضا فلا بد من كون الحاكم في الدماء والفرج عالما بأكبرية
الآخرين والكبريت الاخرين العالم فيما ذكر الملقى وهو عند الأصوليين المجتهد اذ
يحقها اقول المجتهد فليس بمقت وفنواه ليس بقوى بل هو نفل كلامه كما بسطه ابن الهمام
ولا يطلب القضا بقلبه ولا بسله بالنسبة في الخلاصة طالب الولاية لا بالولاية
عليه القضا او كانت التولية مشروطة له او ادعى ان العزل من القاضي الاول بمنزلة
منه قال واستحق الشافعية والمالكية طلب القضا لاجل الذكر لنشر العلم وبخلاف التقليد
الاود رواه الاولى به ولا يكون ظنا غليظا جارا عيدا لانه خليفة رسول الله وفي ظلال
اسم خليفة الله خلاف ما شرعنا وكرهه خيرا التقليد اماخذ القضا من خاف الخيف اى
اى الظلم والظفر يكون احدهما في التولية ان كان وان يقين له وامته لا يكون فتح ثم ان
اتخصر بفضيلته والا كفاية بجهل التقليد رخصة اى صاحب والفرق عنده عند العامة
بما روي في الاولي عدمه ويحرم على غير الادل الدخول فيه قطعاً من غير تردد في الحرمة
فتدب الاحكام الحسنة ويحوز تقليد القضا من السلطان العادل والخارج ولو كان
ذكره مسكين وغيره الا ان كان يمتنع عن القضا بالحق فيحرم ولو قد والى عليه كذا
وجب على المسلمين يقين وال واما المجتهد فتح ومن سلطان الخارج واهل البيت واذا
صححت التولية مع العزل واذا رفع قضا الملقى الى قاضى العدل بغتة وقيل لا ويحرم
الناصح فاذا تقلد طلب ديوان قاض فليد بغير السجلات ونظر في حال المحوسين في
سجن القاضي واما المحوس في سجن الوالى فعلى الامام النظر في احكامهم فمن لم يزد
ادبه ولا اطاعة ولا بيت احد في هذا الا رجلا مطلوب ايدم ونفقة من ليس له مال
بيت المال يخرج من ارضهم حتى اوقلت عليه بيتا الزمة الحسن ذكره مسكين الحق والادب
عليه بقدر ما يرى ثم بطلته بكنيل بنفسه فان اى نادى عليه شها ثم اطلعه وعمل في
الودائع وغلواش لوقف ببيتا واقرادى ايد ولم يعمل المولى بقول المعزول لا لثباته
الوعا وشها ده الفرد لا تقبل حضورها بغير نفسه وشره وبقا ده سردها ولو لم يحز
منه قلت لكن ائفى قارى الهداية يقولونها وتعد ابن بنجيم فتدب الا ان يعز دوايد
ان اى المعزول سلمها اى لارابع والغلات اليه فيقبل قوله فيها انها لزيد الا اهدا

في اليد

واليد بالافراد المعزول ثم اقر بسلم القاضي اليه فاقر القاضي بانها لاخر قبله الاول
ويعين المقر ببيتا او شله القاضي باقراره الثاني بسلمه من اقرله القاضي ويقضى في السجل
ويختار سجدا في وسط البلد ليسوا الناس وليست برقبلة مكاتب ومدرس بانه واخرة
المعزول على المدعى هو الاصح بجمع عن الغزاة وفي الحاشية على المعزول وهو الصحيح وكذا السلطان
والمدنى والعقبة اوفى داهه وياذن عموما ويرد هدية التكية للقليل ابن كمال وعلى ما يعطى
بل شط اعانة بخلاف الرشوة ابن ملك ولوتا ذى المهدي بالرد يعطيه مثل قيمتها خلاصة
لوقد رد الودع عدم معرفته او بعد مكانه وصنعها في بيت المال ومن خصوصية على السلا
ان هذا باه له تاتر خاتمة ومقادير ليس للامام قبول الهدية والا لم يكن حضوره
وبها يجوز للامام والمدنى والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدى الى العالم بعلمه بخلاف
القاضي الاسن اربع السلطان والباشا اشباه وجر وقرى بها يحرم ومن جرت عادة
ذلك بقدر عاداته ولا خصوصية لها سرور ورد اجابة دعوة خاصة وعلى ان لا يتخذها
صاحبها لولا حضور القاضي ولومن يحرم ومصاد وقيل هي كالهدي وفي السراج
وشرح الجميع ولا يجب دعوة خصم وغيره مصاد ولوعانة المهمة والشهد الحاشية ويعود
المريض ان لم يكن لها ولا عليها دعوى شرى ليعين البرهان ويسوى وجوب بين الطرفين
جوليا اى لا واسارة ونظر عن مسارة احدها والاستادة اليه ورفضه عليه
والصحيح في وجهه وكذا القسام له بالاولى وضيا فتدب نعم لو فضل ذلك معهما ما جاز
ولا يبرح في مجلس الحكم مطلقا ولو لغنها لذهاب بهما بهما ولا يلفه حجة وعن الثاني لا بأس
عنى ولا يقين الشاهد شهادة واستحسنته ابولوسف فيما لا يستفيد به زيادة علم والفرد
على قوله فيما يتعلق بالقضا لزيادة تجرته بزازيه وفي الولو المجتد حكي ان ابولوسف قد
سوته قال اللهم انك تعلم انى لم اسئل الى احد المحققين حتى بالقلب لافى خصوصية بصراف
مع الرشيد لم اسوينهما وفقتيت على الرشيد ثم بكى انتهى قلت ومفاده ان القاضي
يقضى على من ولاده وفي الملقى ويصح لمن ولاده عليه ويسجى فروع في الدعايع من حلة
القاضي انه لا يكلم احد المحققين بلسان لا يعرف الاخر وفي التاتر خاتمة والا حوط ان
يقول المحققين الحكم بينكما حتى اذا كان في التقليد ظل بصير حكما بتكليفه ففتى حتى ثم امره
السلطان بالاستئناف فيجوز من العلم لم يرد به بزازيه طلب المدنى عليه ببيتا السجل من
المدنى لم يعرضه على العلم اهل الصبح لم لا فاشع الزما للقاضي بذلك جواهر الفتاوى وفي الفتح
من يمكن اقامة الحق بلا ايفار صد وركان اولى هل يقبل فقص المضمون ان جلس للقضا لا الا ان
ولا ياخذ عايشها الا اذا اقر بلفظه مرجحا فتدب في الحسن هو مشرووع بقوله كما وينفوا
من الارض وحسن عليه السلام بالهمة في المسجد وحدث السجين على عرضى الله عنه بناء
من نصب فانما تفتقه المصوم حتى غير من مدروسا بحسبنا دفع الما وكسر وضع
التخسيس وهو المتكفل وفيه يقول على عرضى الله تعالى عنه وكرم وجهه

الارواح كسبا مكسبا • بنيت بعد ما تم بحسبنا • حصنا حصينا وامينا
كيتسا • صفته ان يكون موضع ليس به فراش ولا وسطا يصح في وفاءه انه لو جرح
له به منع منه ولا يمكن احدا ان يدخل عليه الا سيقاس الا اقامه وجبرانه لا يتصاحبه
للمشاورة ولا يكون عنده طوبى ومشاورة ان شئت لا تجلس معه لوعى الحاشية له
وهو الظاهر في الملتقى يمكن من وطى جازية لوفية خلوة ولا يخرج للجمعة ولا جماعة ولا
لج فرض بغيره اولى ولا لخصم حيازة ولو كان بكفيل زليقي في الخلاصة يخرج بكفيل
لجائزة اصوله وفروعه لا غيرهم وعليه الفتوى ولو مرض مرضا اعتناء ولم يجد من يحكمه
يخرج بكفيل والا لا يبرئى ولا يخرج لماله وكسب بل ولا يتكسب منه ولولد ديويت
اخرج لخاصته ثم يحبس خاينة ولا يضرب الجوس الا في ثلاث اذا انتفع عن كفارة الظهار
والانفاق على فدية او القسم بين نسائه بعد وعظها والضابط ما يقوت بالتأخير لا الى
خلف اشياء قلت ونزد ما في الوهانية وان فرضها دون فدية لها وتطيق باب
الحبس في الفتى ذكر ولا يعل الا اذا خاف فزاده فتقيد ويجوز لسجين المصوص وهل
يطيق الباب لراى فيه القاضى بزازيه ولا يجوز ولا يواجر وعن الثاني يوجه لقضائه ولا
بقام بين يدى صاحب الحق اهانة له ولو كان سبلا لا قاض فيها لازمة لبلوا ونهارا حتى
ياخذ حقه جزاءه الفتاوى وتعين مكانه اى مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق
للقاضى الا اذا طلب المدعى مكانا اخر فيحبسه لذلك فتية وافق المصنوعا القارى لظاهرة
بانه العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضى انتهى وفي الهيريقى ان لا يتجاوز حبس في مكان
المصوص ويخبره في البحر عن المحيط ويجعل للمساكين على حدة نبيتا للفتنة واذا تمت
للمدعى ولو انفا وهو سدس درهم ببيتة يحل حبسه بطلب المدعى لظهور المطلب بانكاره
والا يبيت ببيتة بل بافراد لم يحل حبسه بل بامر به بالاداء فان ادى حبسه وعكسه المبرح
وسوى بينهما في الكثرة والدمر واستحسنه الزليقي والاول مختار الهداية والوقاية والجمع
قال في البحر وهو المذهب عندنا انتهى قلت وفي مينة الفتى لو ثبت ببيتة حبس في اول
مرة وبلا فراجح حبس في الثانية والثالثة دون الاولى فليكن التوفيق ويحبس لمدونة
في كل دين هو بدل مال او ملتزم بعقد دسر وجمع وملتقى مثل العنق ولو لمصلحة كالاجرة
والعرض ولو لذى والمهر المحلل وما لم يزم كفالة ولو لملاذات او كفيل الكفيل وان كثر
بزازته لانه القرض بعقد كانه وهذا هو المعنى دخلا فالفتوى قاضى خان لتقدم المومن
والشروع على الفتاوى ويخرج فليحفظ نعم عده في الاختيار كبذل الخلع هنا حفظا فتية وراه
الفتاوى ان حبس ايضا في كل عين يقد على تسليمها كالمعين المعضوية لا حبس في غيره اى
غير ما ذكر وهو شاع صور بد الخلع ومغضوب ومثقف ودم عمد وعنف خط شريك
وارش خباية ونفقة قريب وروضة وموكل مرقط ظاهره ولو بعد طلاق وفي نفقات
البرائة ثبت المصار بالايثار هنا بخلاف سائر الديون ككفالة ابن جيم بان الفتوى له

ببيتة

ببيتة ما لم يثبت عنه مراجعه ولو اختلفا فقال الدين ليس بدل حال وقال الدين
ان من شاع قال القول الدين ما لم يبرهن رب الدين طر سوسى بحثا وقره في المهر فخرج
لا حبس في دين موكل وكذا لا يمنع من السفر قبل حل الاجل وان بعد وللسفر معه فاذا
حل وضعه منه حتى يوفيه بدائع وقد شاع في الكفالة ان ادعى الدين العقر او الاصل العسر
الا ان يبرهن عزمه على عتاه اى قدرته على الوفاء ولو باقراض او سمانى عزمه فيحبسه
ح بما راي ولو يوليا هو الصحيح بل في شهادات الملتقط قال ابو حازم ان كان العسر عروفا
بالعسر لمحبس وفي الثانية ولو فقه ظاهرا سال عنه عاجلا وقيل ببيتة على افلاسه
وخطي سبيله ثم وفي الفرائض قال الدين حلفه انما يعلم ان يعسر حابه القاضى فانه
حلف حبسه القاضى بطلبه وان سلك خلاه وقره المص وعزته قلت قد شاع ان اراى
لمن له ملك الاحتياذ فثبت ثم بعد حبسه بما يراه لو حاله يشكك عند القاضى ولا عمل بما
ظهر بحر واعتمد المص سال عنه احتياطا لا وجرا من جيران ويكفي عدل ببيتة دابن ولو
المستور فان وافق قوله رأى القاضى على به والا لا انفع الوسائل بحثا ولا يشترط حصة
للمصنوع ولا لفظ الشهادة الا اذا تنازعوا في المصار والاعسار فتشأن قلت لكنها بالاغت
لتنق وهو ليست بحجة ولذا لم يجز السوال انفع الوسائل فثبت فان لم يظهر له مال خلاه
لو كفيل الا في ثلاث مالا يقيم ووقف واذا كان الدين غائبا لا حبس ثانيا للاول
ولا لعزته حتى يثبت عزمه عتاه بزازيه وفي الفتية برهن الجوس على افلاسه فاراد
الدين اطلاقه قبل تفليسه فعلى القاضى التقاضيه حتى لا يعيده الدين ثانيا فصرح
احضر الجوس الدين وغاب ربه ربه يرد لطلب حبسه ان علمه وقدره اخذ او كفيل
وخلاه خاينة وفي الاشياء لا يجوز اطلاق الجوس الا برضا حضمه لا اذا ثبت اعساره
اراحضه الدين للقاضى في عتبه حضمه ولو قال من براد حبسه ما بيع عرضى وافق ديني
احل القاضى يومين او ثلاثة ايام ولا حبس لان التلوث موقوفة لا بل لا على ولو
لمعقد ربحية اى لبيعه ويقتضى الدين الذى عليه ولو بمن قليل بزازيه وسيجي تمامه
في البحر ولم يمنع عزمه عتاه على الظاهر فلازم منه نهارا لا ليلا الا ان يكلف فيه وليا جرح
المراة احصاة تلازمه من نزع لو اثار المطلوب الحبس والطالب الملازمة فمن
جرح الهداية بجرح الطالب لا لعزته وكفالة في البرائة لكفيل بالقبض والطلب ملازمة
لو امر قاض لومر اجمعة ولا يقبل رهانة على افلاسه قبل حبسه لقيامها على انفس
وصحبه عزمى سزاده وصحبه عزبه قبولها والمولى عليه سزاه فان علم اعساره قبلها والا
لا نهز فليحفظ ببيتة يسامره الحق من ببيتة اعساره بالقول لان المصار عارض والمصار
للاشياء لغيره لو من سب اعساره وشهد وانه تقدم لاثباتها امر اراضا فبحث واعتمد
في الهير في الفتية ان لم يبين مقدار ما ملك ثلث والا لم يمكن قبولها لانها كانت لمجور
وهو منكرو البتة متى قامت للمكسر لا تقبل وابدحس المومر لانه جرحا الظالم قلت

الحق في حبس الجوس

وسيجي في الجرائع ما له لدنيته عندها ويرتفع وج فلا يتألف حليبه فتيه ولا يجلس
 لما حق من تعقيد زوجته وولده اذا ادعى الفقر واذا اتفق بها لا ياتى بدلا مال ولا
 لزمت بعدد على امر حتى لو رقت على ساره حبس بطلها بل يجلس اذ ابرهت على ساره
 بطلها كالواقي ان يتفق عليها وعلى اصوله وفروعه تجلس احالهم بحرقته وعلى جبر
 لمحمد لو لم يرد وظهرت قصدهم لا لكن ما عمن الاشياء لا يضربها محسوسا لا في ثلاث
 بغيره فتا مل عند الفتوى وسيجي حبس الولي دين الصغرة لا يجلس اصل وان علوا في
 دين فروع بل يعقبي القاضي دينه من عين ماله او قيمته والصحيح عندها جميع عتار كقول
 محمد بن عيسى ولا يستحق قاض ناسا الا اذا اقرض اليه صرا كونه من شئت او دلالة كقولك
 قاضي القضاة والدلالة هنا الفتوى لان في الصحيح المذكور يملك الاستحقاق لا العزل
 وفي الدلالة يملكها كقوله ولي من حيث واستبدل واستحق من حيث فان قاضي القضاة
 الذي يصر فيهم مطلقا تغلب او غير لا يحلوق المأمور باقائه للجمعة فان يستحق سارا
 تفويض لاولد لالة ابن ملك وغيره وما ذكره من كونه من قول في البحر لا اصل له وانما
 هو منهم فبهم من بعض العبارات وقد مر في الجملة ناسب القاضي المعوض اليه لا يستحق
 لا العزل ناسب من الاصل وهو السلطان وح فلو يملك ان يعزل القاضي بغير تفويض منه
 العزل ايضا كوكيل وكل وكذا لا يعزل ايضا يعزله ولا يجمع السلطان بل يعزله ز يلع
 وعين وان ملك وغيره في الوكالة واعتمده في الدرر والملق وفي البرازة وعليه الفتوى
 في الاشياء وفي فتاوى المعز وهذا هو المعتمد في الذهاب لا ما ذكره ابن الغزالي في الفتنة
 للذهب ونايب غيره اي غير المعوض له ان يعقبي عنده او في عينته واجازة القاضي مع
 فتاوه لو اصل بل لو فتى فضولي وهو في غير رتبة واجازة جاز لان المقصود حصول رتبة
 قال ويرى علم دخول الفتوى في القضاة في الاشياء والنظومة المحبة لو فرض لعبد معوض
 لعز مع ولو حكم بنفسه لم يصح ولو عتق فتقى صح بخلاف صبي بلغ واذا رجع اليه حكمه
 خرج الحكم ودخل الملت والمزول والمخالف لرابه لا يتركوه في سياق الشرط فتق فاتهم
 اخر فتد اتفاقا في حكم نفسه قبل ذلك كذلك ان كان نقدة اي الزم الحكم والعمل بمقتضاه
 لو تجتهد فيه عالما باختلاف الفتاوى فلو لم يعلم لم يجز فتاوه ولا يعضد الثاني في
 ظاهر المذهب بل يعي وامن كمال لكن في الخلاصة ويعني بخلافه وكانه يتيسر التمسك
 بعد دعوى صحته من خصم على خصم حاضر والكان افتا فيكم بمذهبه لا غير مجز وسيجي في
 الكتاب وان اذا اذاب في حكم الاول لم يطلب شهود الاصل قال ويرى ان تناوب زمانا
 لا تعتبر لترك بما ذكر وقد تناوبوا في زماننا القضاة بالوجوب وهو عبارة عن المعنى المتعلق
 بما اضيف له في ظن القاضي شرعا ثم انه مقتضى به فاذا حكم حتى بموجب بيع المدركان فماذا
 لكم بطلان البيع ولو قال الموتى وحكم بمقتضاه لا يصح لان الشيء لا يتفق بطلان نفسه
 ان الحكم بالوجوب عمنهم لا ما عرى عن دليل الجمع والالتصاف لم يختلف في تناوب السلف كونه في

ان الحكم بالوجوب عمنهم لا ما عرى عن دليل الجمع والالتصاف لم يختلف في تناوب السلف كونه في

اوسنة مشهورة كتحليل بلا وعلى الفتنة حديث العسيلة المشهور واجازة لكل المتعة
 لاجماع الصحابة على ضاده وكسب ام ولد على الاظهر وقيل ينقد على الاصح ومن ذلك
 ما لو فتى بشاهد ويمين للمدعي مخالفة للحدث المشهور بالبينة على من ادعى واليمين على
 من انكر وبعضا من يمين الولي واحدا من اهل المحلة او بجدة كالحاق الفتنة او الموت
 او بجدة بيع عبد معق البعض ويسقط الدين بمضى سيقن او بجدة طلاق الدوسر
 ونفاذ النكاح كما مر في باب وقضاة عبد وصبي مطلقا وكذا على مسلم ابا ويخو ذلك
 كما انفق بين الزوجين بشهادة المرضعة لا ينقد في الكل وعدمها في الاشياء ينقد
 واربعين وذكر في الدرر لما ينقد سبع صور منها الوضعت المرأة بعد وفور رسيحي
 من خلا لما ذكره الموصي شرحا والاصل ان القضاة يصح في موضع الاختلاف لا الخلاف
 والفرق ان الاول دليل الثاني وهل يختلف الشافعي معتبرا لاصح نعم صدر الشريعة
 يوم الموت لا يدخل تحت القضاة بخلاف يوم القتل فلو برهن علمت ابيه في يوم كذا ثم
 المرأة ان ثبت نكحها بعد ذلك فتى بالنكاح ولو برهن على قتله فتد فبرهنت ان المقتول
 نكحها بعده لا يقتل وكذا جميع القود والمدانيات الا في مسئلة الزوجة التي معها ولد فانه
 يقبل بينهما بانه راجع ما حق لما فتى القاضي به من يوم القتل اشياء واستثنى محشر هاتين
 الاول مساييل منها او عبا ميراثا فلا يسبقها تاريخا برهن الوكيل على وكالة وحكم
 فادعى المطلوب بموت الطالب مع الدفع برهن ان شراه من ابيه مدسنة وبرهن
 ذواليد على مودة مدسنتين لم تسمع وقيل تسمع وسره ان القضاة بالبينة عبارة عن دفع
 النزاع والموت من حيث انه موت ليس بخلاف للنزاع ليرتفع باثباته بخلاف القتل فان
 حيث هو محل النزاع كالانجي وينقد القضاة بشهادة الزور وظاهرا وباطنا حيث كان محل
 قابلا والقاضي غير عالم بزدورهم في العهود كسب ونكاح والعقود كقالة وظلال لقول
 على رضي الله عنه لتلك المرأة شاهدك زوجك وقال لا وزفوا وثلاثة ظاهرا
 فقط وعليه الفتوى شربلا لينة عن البرهان بخلاف الاصل في المسئلة اي المطلقة عن ذكر
 سبب الملك فظاهرها فقط اجماع القرائم الاسباب حتى لو ذكر سببا معيا فعلى الخلاف ان
 كان سببا يمكن اشتاؤه والا لا ينقد اتفاقا كالأرث وكما لو كانت المرأة محربة بنجوة
 او سرده وكما لو علم القاضي بكتب الشهود حيث لا ينقد اصلا كالقضاة باليمين الكاذبة ولو
 وكساح الفتح فتى في مجتهد فيه بخلاف سارية اي مذهبه مجمع وابن كان لا ينقد مطلقا ناسا
 او عمدا عندها والائمة الثلاثة مجمع ووقاية وملتق وقيل بالنفاذ يفتى وفي فتح الوهابية
 للشربلا لينة فتى من ليس بمجتهد كالكيفية زمانا بخلاف مذهبه عمدا لا ينقد اتفاقا وكذا
 ناسا عندها ولو فتى السلطان بصحيح مذهب كزمانا تنقيد بخلاف كونه مفسرا لامة
 وقد عرفت بيت الوهابية فقلت ولو حكم القاضي بحكم مخالف لمذهبه ماع اصلا لا يضر
 قلت واما امر الامير بفتح صادف فتاوى مجتهدا في نفاذ امره كما قد سناه عن سائر الشافعية

ويشبه

وعبرها بالحنف لا يفتي على غائب ولا له ان لا يصح له ولا يفتي على المفقود لا يجوز لا يجوز
نايه اهل من يقوم مقام الغائب حقيقة كوكيله ووصيه ومتولى الوقت افا بالاشتراك
ان القاضى انما يحكم على الغائب والميت لا على الوكيل والوصى فيكفى في السجل انه حكم
على الميت وعلى الغائب بحضرة وكيلة وحجته وصيد جامع المفقولين وافاد بالكتاب
عدم الحصر فان لحد الورثة كذلك ينصب خصما عن الباقيين وكذا الحديث في الدين واجبي
بيده مال اليتيم وبعض الموقوف عليهم اى لو الوقف ثابتا كالحرف في بابها ونايه ستر عا كوصى
نصبه القاضى خرج السحر كما سيجى او حكا بان يكون ما يدعى على الغائب سببا لا محالة فلو
شرى امة ثم ادعى ان مولاهما من وجهها من فلان الغائب واسرا هانبعيا لزوج لم يقبل
لاحتمال ان طلعا ومنزل العيب ابن كمال لدى على الحاضرة مثاله كاذبا ادعى دارا في يد
رجل وبرهن المدعى على ان المداينة اشترى الدار من فلان الغائب تحم الحاكم على ذى
اليد الحاضرة كان ذلك حكا على الغائب ايضا حتى لو حضر وانكر لم يعتبر لان الشرا من
المالك سلب الملكية لا محالة وله صور كثيرة ذكر منها في المجتبى تسعا وعشرين ولو كان بائنا
على الغائب شرطا لما يدعى على الحاضرة كاذبا ادعى عبد على مولاه ان له علقه بطلاق تزوجه
وبرهن على التعلق بقبيلة مزيد لا يقبل في الاصل اذا كان هذا باطلا حتى الغائب فلم يكن
كما اذا علق طلاق امراته بدخول مزيد الدار يقبل لعدم ضرر الغائب ومن حلى اثبات
العق على الغائب ان يدعى المشهود عليه ان الشاهد بعد فلان فترهنه المدعى ان
مالكه الغائب اعنته تقبل ومن حلى الطلاق حلى الكفالة بمهرها معلقة بطلقة ودعى
كفالة بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يرفى تحلية ما في دعوى البرائة
ادعى عليها ان زوجها الغائب طلعتها وانقضت عدتها وتزوجها فانقرت بزوجه الغائب
واكتوت طلاقه فترهن عليها بالطلاق يقضى عليها انها زوجة الحاضر ولا يحتاج الى
اعادة البينة اذا حضر الغائب ولو فتى على الغائب بطلاقه لا ينفذ في الظاهر ولو اتيين
عن اصحابنا ذكره من لا خسر وفي باب خيار العيب وقيل لا ينفذ ويجوز غير واحد في البينة
والبرائة ويجمع الفتاوى وعليها الفتوى ورجح في المنع توقفه على امضاء قاضى اخر وقد
البحر والمعتد ان القضا على السحر لا يجوز الا بضرورة وهي في خمس مسائل اشترى الخا
فقارى اخفى المكفول لجلت ليو فثبت اليوم فقيب الدارين جعل امرها بدها ان لم ينقل
نفقتها فقبيل الخامسة اذا اراد الحضم فالماخرون ان القاضى نصب وكيلة في اكل
وهو قول الثاني حاشية قلت ونقل شرح الوهابية عن شرح ادب القاضى انه
قول اكل وان القاضى يحتم بنية مدة براها ثم ينصب الوكيل ولاية بيع التركة المسقوفة
بالدين للقاضى لا للورثة لعدم ملكهم حيث كان الدين لغيرهم يفرض القاضى مال الوقف
والغائب والفقير واليتيم من على موقوف حيث لا وصى ولا من يقبل مضارته ولا يستل
لشتره ولما اخذ المال من اب بندر ووضعه عند عدول فتية وكبت الصلة ندى بالحنف

حكم على السحر كسبب لا يقبل
حكم على السحر كسبب لا يقبل
حكم على السحر كسبب لا يقبل

مسألة
ضمان الاربعة
والوصى
الماتنقط
مال القرض

لا يقرض الاب ولو قاضيا لانه لا يفتي لولده ولا الوصى ولا الماتنقط فان اقرضوا ضمنوا
بغير هو عن التحصيل بخلاف القاضى ويستثنى اقرضهم الضرورة كحرق وتب فيجوز من
انفاقا بحرق ومن حبان الماتنقط الصدق قال لا يقرض اولى ولو فتى بالجور فالعسر
عليه في حاله لا يتعدى واقرض اى بالحد ولو حقا فالعلم على المفقود لا يدرى وفي
المخ مع بالمراسج قال بحرق لوقال دعوت الحق والحق عن القضا وفيه عن اب
يوسف اذا غلب جوده ورشوته سردت قضاياه وشهادته فزوع القضا مظهر
لاست وبتخص زمان وسكان وخصومة حتى لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى
بعد خمسة عشر سنة فسمعا لم ينفذ قلت فلا تسمع الآن بعدها الامار الا في الوقف
والاثر وجود عذر شرعى وبه افى المفتى ابو السعود فليحفظ امر السلطان انما
ينفذ اذا وفق الشريع والافلا اشياء من القاعدة الخامسة وقوا بدستى فلو امر قضاء
بختلف الشهود وجب على العلم ان يصحوه ويقولوا له لا تكلف قضاة ان الامر سليم
منه يتحفظ او يحفظ الحاكم قضايا اليه والى القاضى جائز ان لم يكن قاضى مولى
من السلطان الحاكم كالقاضى الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكفر بغير الجور
وفي الفصل الاول من جامع الفصولين القاضى يتاجر الحكم باثم ويعزل ويعزوف
لاشياء لا يجوز للقاضى تاجر الحكم بعد وجود شرطا لالا في ثلاث لوسية ولرا صلح
قارب واذا استعمل المدعى لا يصح رجوعه من قضائه الا في ثلاث لوبعدها وظهر خطاوه
او يتخلو مدعيه ضل القاضى حكم فلوزوج البينة من نفسه وابنه لم يجز الا في مستل
اذا ان الولي للقاضى يترجمها كان وكيلة واذا اعطى فقيرا من وقف الفقرا كان له
اعطا بغيره امر القاضى حكم الا في مسألة الوقف المذكورة فاهر فتوى فلو صرف لغيره
مع القاضى يحلف عزم الميت ولو اقر به المريض لا يقبل قول ابن القاضى انه حلف المحذرة
الاشاهد من اعتمد على امر القاضى الذى ليس بشرى لم يخرج عن العدة انتهى وقد
في الوقف عن المنظومة المحبة مع الميسر وان السلطان مخالفة شرط لو غلبه قرض
ومزارع وانه يعمل امره وان غاب الشرط فليحفظ قلت واجاب صغى ائدى انه متى
كان في الوقف سعة ولم يقصر في ادا خدمته لا يمنع قبلة وفي الوهابية مجلس الولي بد
الصغير حتى لو فيه او يظهر فقر الصغير قلت لكن قدم شارحا عن قاضى خان الحرس
والعد والمبايع والحقى في المجلس سوا ايضا بل بغيره هنا قال الشربللى قال والمبايع
البيع مع وجود اب او وصى وهي فائدة حسنة قلت وهي في القية ومتى باع فللقاضى
نفقه لو اصلح كما نفقه الشارح فغفرت له من صغير البصنة فقلت

- وينقض بيعا من اب او وصى • ولو وصلى والاصلح النفق بسطر
- ويجوز في دين على الطفل والد • وصلى وللثايب بعض نفقوا
- وفي الدين لم يجز اب ومكاتب • وعبد لمولاه كعكس ومعسر

نعم لو العبد مدوناً بجيش المولى بدنة لا نزلناه وكذا يجلس بين مكاتبه لا يفر من
جنس الكتابة في عتاق الوجاهة **قول**
وفي غير جنس الحق يجلس سيدا مكاتبه والعبد يتأخر **وفي حجرها**
ويجلس ذوا الكتب الصباح الحرد **على الدين** اذا بالكتب ما هو مصر
باب الحكيم مولعة جعل الحكم في مالك لعنك وعرفا لولاية الخصمين حاكما
يحكم بينهما وركنة لفظه الدال عليه مع قول الآخر ذلك وشرطه من جهة الحكم بالكسر
العقل لا الحرية والاسلام نفع تحكيم ذي زيا وشرطه من جهة الحكم بالفتح صلاحية
اللفظ كالم وشرطه الاهلية المذكورة وقتما الحكم ووقت الحكم جميعا فلو حكم عبد
ففق او صبيا فبلغ او ذيا فاسلم ثم حكم لا ينفذ حكمه كما هو الحكم في مقلد نفع اللام
مشددة بخلاف الشهادة وقد ساء انه لو استغنى العبد ثم عتق نفقته مع وعده سدا
افدى للمبتنى حكما رجلا معلوما اذ لو حكم اول من يدخل المسجد لم يجز اجماع المجادلة
لحكم بينهما بنية او اقار او نكول ورضينا بحكمه مع لوني غير عدد وفود ورسنة
على ما قلنا الاصل ان حكم الحكم بمنزلة الصلح وهذه لا يجوز بالصلح فلا يجوز بالتحكيم
ويغزو احدهما بقضه اى التحكيم بعد وقوعه كما يغزو احد العاقلين في مضاربة ويتركه
ووكالة بله التماس طالب فان حكم لهما ولا يسلط حكمه بل لهما لصدوره عن ولاية شرعية
ولا يتعدى حكمه الى غيرها الا في مسئلة ما لو حكم احد الشريكين وعثر بماله رجلا حكم بينهما
والزم للشريك الغائب لان حكمه كالصلح بجر فلو حكمه في عيب بيع فقتضى برده ليس للمبايع
سرد على ابعده لا برضا المبيع الاول والثاني والمشتري بحكمه فتحتم استغنى الثلاث
يفيد صحة التحكيم في كل المجتهدات حكمه يكون الكتابات رواجع وبيع المبيع المضافة الى
الملك وغير ذلك لكن هذا مما يعلم ويحكم وظاهر الهداية انه يجب بل لا يحل قتال وضع
اخباره باقرار احد الخصمين وبعد الة الشاهد حال ولا ية اى بقا تحكيمها لا يصح اخباره
حكمه لا نفضا ولا ية ولا يصح حكمه لا يوبه وولده ووجه حكم القاضي بخلاف حكمها
اى القاضي والحكم عليهم حيث يبيع كالشهادة حكما رطبين فلا بد من اجماعهما على الحكومة
وبعضى القاضي حكمه انه وافق مذهبه والا بطله لان حكمه لا يرفع خلافا وليس الحكم
تقرض الحكم لغيره وحكمه بالوقف لا يرفع للوقوف على الصلح خاتمة فلورفع الى موافق له
حكم ابتدا لم يرد بشرطه ولا يعضد لانه لم يقع معتبرا والحاصل انه كالقاضي لا في مسائل
عد في البحر منها سبعة عشر منها لو اردت ان يرفع فاذ اسلم احتاج التحكيم جديد بخلاف
القاضي ومنها لو رد الشهادة لم تهمه فغيره قبولها ويبقى ان لا يلجس ولم ارد وكذا
لم ارد حكمه قبوله الهدية ويبقى ان لا يجوز ان اهدى المبد وقت الحكم **باب كتاب القاضي**
الى القاضي وغيره امر بغيره قوله والمرأ نفقته الى القاضي بكتب الى القاضي في
كل حق به يفتى استسحنا غير عدد وفود للشبهة فان شهد واعلى خصم حاضر حكم

بالشهادة

بالشهادة بحكمه لا يحفظ وكتاب الحكم هو السجل الحكمى اى الجهة التي فيها حكم القاضي هذا
في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تقسط حقيقة وقايع الناس وان لم يكن الخصم حاضرا
لم يحكم لانه حكم على الغائب وكتب الشهادة الى قاض يكون الخصم في ولاية يحكم
القاضي المكتوب اليه بها على رايه وان كان مخالفا لراى الكات لا يثبت حكمه وهو
نقل الشهادة حقيقة وليسى الكتاب الحكمى وليس يسجل وقرأ الكتاب عليهم واعلمهم به
وخرج عندهم اى عند شهود الطريق وسلم الكتاب اليهم بعد كتابة عنوانه في باطنه
وهو ان يكتب فيها اسمه واسم المكتوب اليه وشهرتها فلو كان العنوان على ظاهره لم
ينقل قبل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر فيجوز به واكتفى الثاني باسم
يشهدهم انه كتاب وعليه الفتوى كما في لغزينة عن الكفاية وفي المتن وليس الخبر
كالبيان فاذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى جهة اوله ولا يقبله اى لا يبراه الا
بجواز الخصم وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لذي على شهادتهما
على فضل المسلم الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم اى الشهود بخلاف كتاب الامان
في دار الحرب حيث لا يحتاج الى ية لانه ليس يلزم وفي الاشياء لا يعمل بالخلاف الا في
مسئلة كتاب الامان ويحتمى به البراءات ودفتر باع وصراف وسمسار وجوزة محمد
لراو وقاض وشاهدان يفتى به قيل به يفتى ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين
القاضين كالشهادة على الشهادة على الظاهر وجوزها الثاني ان تبحث لا يعود
في يوبه وعليه الفتوى شر بثلاثة وسبيل الكتاب يموت الكتاب وعزله قيل
وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة واجازة الثاني واما بعد ما فلا يسلط
ويسلط بموت الكات وسردته وجوزة لعقد وعما به وقضية بعد عدالة لم يرد عن
الاهلية واجازة الثاني وكذا يموت المكتوب اليه وخروجه عن الاهلية الا اذا اجم
بعد تحقير المكتوب اليه بخلاف ما لو عزم ابتدا وجوزة الثاني وعليه العمل خلاصة
لا يسلط يموت الخصم اى ان كان لقيام واسرته او وصيه مقامه قلث وكذا
لا يسلط يموت شاهد الاصل كاسان متنافي ما به خلافا لما وقع في الخاتمة هنا
فانه يخالف لما ذكره بنفسه ثم فتنه واعلم ان الكتابة يعلمه كالفضا يعلمه
كافي الاصح بجر من جرزه وجوزها ومن لا فلا الا ان المعتمد عدم حكمه يعلمه في
سزمانا اشادة وفيها الامام يقضى يعلمه في حد قذف وتقررت قبل قبل الاما
فيد كما قد ساء في الحدود الخالصة بعد تكمنا وحكمه مطلقا غير انه يفر من بر اثر السكر
للهمزة وعن الامام ان علم القاضي في طلاق وعتاق وعصب يثبت الخلو لة على وجه
الحسنة لا القضا ولا يقبل كتاب القاضي من يحكم بل من قاض مولى من قبل الامام يحكم
اقامة الخوة وقيل من قاضى رستان الى قاضى مهر رستان واعتمده المص وال
كتب كتابا الى من يسلط اليه من قضاة المسلمين فوصل الى قاض ولى بعد كتابة هذا

المكتوب لا يقبل لعدم ولايته وقت الخطا بها والقوى فيها لو حصل الخطا المكتوب
 اليه ليس لثابتان قبل والمراد يقضي في غير ذلك وقد بان ان الموقف لها الخبر بخاري
 لم ينفذ يوم ولوازم امره وتصلح مائة لوقف وصية لثبتم وشاهدة فنفذ بغيره
 في النظر والشهادة في الاوقات ولو لم يكن شرط وقت جرحه قال وقد اقيمت بين
 شرط الشهادة في وقفه لفلان ثم لولده فثابت تركها انها شحني وظيفة الشهادة وفي
 الاشياء من الحكم الا في الخاضع في المسارعة كونهما بنية لا دسولة لباها حصر
 على السر ولو قضت في حد ولو دفع الى قاض اخر في جوارده فامضاء ليس
 لغيره باطل لخلق في سر مح عيني والخشي كالاشي جرح واعلم ان اذ وقع للقاضي
 حادثة او لولده فابعد عنه وقضى نائب القاض له ولولده جاز قضاؤه كالموقف للامام
 الذي قلده القضاء ولولده الامام سراج وفي البرازة كل من قبل شهادة له
 وعليه يصح قضاؤه له وعليه انتهى خلافا للمجاهر والمحقق فيبقى النائب
 بما شهدوا به عند الاصل وعكسه وهو قضا الاصل بما شهدوا به عند النائب فيكون
 للقاضي ان يقضي تلك الشهادة باختيار النائب وعكسه خلاصة فروع لا يقضي
 القاضي لمن لا يقبل شهادته لئلا اذ اورد عليه كتاب قاض لمن لا يقبل شهادته لئلا يكون
 قضاؤه به اشياء وفيها لا يقضي لنفسه ولا لولده الا في الوصية وحرو الشرائع في شره
 لوها بغير صحة قضا القاضي لام امرته ولا امره ابيد ولو في حياة امرته وابيه وان
 يقضي فيما هو تحت نظره من الاوقات وشرايين فقال

● ويقضي لام العرس حال حياتها ● وعمر سابه وهو حي محرر
 ● وبعد وفاة ان خلى عن نصيبه ● بميراث مقضي به فتصيرها
 ● ويقضي لوقف مستحق لورثته ● بوصف القضاء والعلم او كان ينظر

هذه مسائل شتى في معرفة وجا وشي في معرفة من يمنع صاحب سفل عليه
 علواي طبقة اخر من ان يتد اى يد في الوند في سفل وهو البيت النجى في او
 يقب كوة يفتح او يفتح المائدة وكذا بالعكس دعوى الجمع لارضى الاخر وهذا اعلى
 وهو القياس جرحه قال لكل فعل ما لا يصير ولو انهم السفل لا يصنع به لم يجز على البناء
 لعدم التعدي ولذي العلوان يبنى ثم يرجع بما انفق ان يبنى باذنه او اذنه قاض والا
 فقيمة البناء يوم بناه وما في العيني من اربعة مستطيلة اى سكة طويلة يشبع عنها
 سكة مثلها لكن غير نافذة الى المحل اخر يمنع اهل الاولى عن فتح باب للزور لا للاشفاء
 والرجع عني في القسوى الغير نافذة على الصحيح اذ لا حق لهم في المرو وتخلو
 النافذة وفي سائر مستطيلة لوق اى يفتح طرفها اى يمانية سبعة اعوجاجها
 بالمستطيلة لا يمنع لانها كساحة مشتركة في داخلها ما لو كانت مربعة فانها
 كسكة في سكة ولذا يمكنهم نصب البواب ابن كمال بهذه الصورة

الاشياء من الحكم الا في الخاضع في المسارعة كونهما بنية لا دسولة لباها حصر
 على السر ولو قضت في حد ولو دفع الى قاض اخر في جوارده فامضاء ليس
 لغيره باطل لخلق في سر مح عيني والخشي كالاشي جرح واعلم ان اذ وقع للقاضي
 حادثة او لولده فابعد عنه وقضى نائب القاض له ولولده جاز قضاؤه كالموقف للامام
 الذي قلده القضاء ولولده الامام سراج وفي البرازة كل من قبل شهادة له
 وعليه يصح قضاؤه له وعليه انتهى خلافا للمجاهر والمحقق فيبقى النائب
 بما شهدوا به عند الاصل وعكسه وهو قضا الاصل بما شهدوا به عند النائب فيكون
 للقاضي ان يقضي تلك الشهادة باختيار النائب وعكسه خلاصة فروع لا يقضي
 القاضي لمن لا يقبل شهادته لئلا اذ اورد عليه كتاب قاض لمن لا يقبل شهادته لئلا يكون
 قضاؤه به اشياء وفيها لا يقضي لنفسه ولا لولده الا في الوصية وحرو الشرائع في شره
 لوها بغير صحة قضا القاضي لام امرته ولا امره ابيد ولو في حياة امرته وابيه وان
 يقضي فيما هو تحت نظره من الاوقات وشرايين فقال

● ويقضي لام العرس حال حياتها ● وعمر سابه وهو حي محرر
 ● وبعد وفاة ان خلى عن نصيبه ● بميراث مقضي به فتصيرها
 ● ويقضي لوقف مستحق لورثته ● بوصف القضاء والعلم او كان ينظر

هذه مسائل شتى في معرفة وجا وشي في معرفة من يمنع صاحب سفل عليه
 علواي طبقة اخر من ان يتد اى يد في الوند في سفل وهو البيت النجى في او
 يقب كوة يفتح او يفتح المائدة وكذا بالعكس دعوى الجمع لارضى الاخر وهذا اعلى
 وهو القياس جرحه قال لكل فعل ما لا يصير ولو انهم السفل لا يصنع به لم يجز على البناء
 لعدم التعدي ولذي العلوان يبنى ثم يرجع بما انفق ان يبنى باذنه او اذنه قاض والا
 فقيمة البناء يوم بناه وما في العيني من اربعة مستطيلة اى سكة طويلة يشبع عنها
 سكة مثلها لكن غير نافذة الى المحل اخر يمنع اهل الاولى عن فتح باب للزور لا للاشفاء
 والرجع عني في القسوى الغير نافذة على الصحيح اذ لا حق لهم في المرو وتخلو
 النافذة وفي سائر مستطيلة لوق اى يفتح طرفها اى يمانية سبعة اعوجاجها
 بالمستطيلة لا يمنع لانها كساحة مشتركة في داخلها ما لو كانت مربعة فانها
 كسكة في سكة ولذا يمكنهم نصب البواب ابن كمال بهذه الصورة

مجلس
 محكمة التفتيش

والشيخ العلامة محمد باقر

عشرها ولو ادعى انها سوف لا يصدق ان كان البيان مقصودا وصدق لو ان موصولا
 انها به فالفضل في الموصول لا الموصول ولو اقر بيقين الجهاد لم يصدق مطلقا ولو موصولا
 اليه فيقض ولو اقر بيقين حصة او يقين الثمن او استوفى حصة صدق في دعواه الربا ولو
 بين موصولا والا لا لان وليدها مفسر فلا يجزئ الثاني بخلاف غيره لانه ظاهر
 ويقض فيجزي التاويل ان كانا اقر بدين ثم ادعى ان بعضه قرض وبعضه هبة وبارهن
 عليه قبل برهانه فثبت عن علو الدين وسيجي في الاقرار قال لا خير لك على القدر ثم رده
 المقر لانه صدق في محله فلا شيء للمقر لما لا يجزئ واقر ثانيا وكذا الحكم في كل ما يند
 الحق الواحد ومن ادعى على اخر ما لا يقال المدعى عليه ما كان لك على مني فثبت برهن المدعى
 على انه له عليه الف وبرهن المدعى عليه على الغضا اي الابقاء او الابرار ولو بعد القضاء بالحكم
 بالمال اذ الدفع بعد قضا القاض صحيح الا في المسئلة الخمسة كما سيبي قبل برهانه لا يمكن
 التوفيق لان غير الحق قد يقضي وبراهنه دفعا لمخضوة وسيجي في الاقرار انه لو برهن
 على قود المدعى انما سئل في الدعوى او شبهه كذبة او ليس عليه شيء صحيح الدفع
 الخ وكذا في الدبر قبل الاقرار في فضل الاستشهاد كما قبل لو ادعى القصاص على
 اخر فانكر المدعى عليه فبرهن المدعى على القصاص ثم برهن على العقو او على الصلح
 عنه على ما لو وكذا في دعوى الرق بان ادعى عبودية شخص فانكر فبرهن المدعى
 برهن العبد ان المدعى اعترفه قبل ان لم يصلح ولو ادعى الابقاء ثم صلح قبل برهانه
 الابقاء جرحه فبرهن ان له ادعاه ثم اقران عليه المنكر ثلثا تسقط عن المنكر ثلثا ثمة
 وقبل لا وعليه الفتوى ملغى ركانه لانه لما كان المدعى عليه حاصلا فثبتت غير مشغولة
 في دعوته فابن تقع المقاصد والدا علم وان شاد كلمة ولا اعرفك ونحوه كما رتبك لا يقبل
 لفقد التوفيق وقبل يقبل لان المحيضا والمحدرة قد تباد في الشغب على باب قيام باضالحهم
 ولا يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان ممن يعمل نفسه لا يقبل نعم لو ادعى اقرار المدعى عليه
 بالموصول او الاتصال صح دبره في اخر الدعوى لان المتناقض لا يمنع صحة الاقرار
 اربع عتده من فلو ان ثم جرحه صح لان الاقرار بالبيع بلا ثمن باطل اقرار سزا دينة
 ادعى على اخر ان ذابعه امتنه فقال لا خير لم ابها منك قد برهن المدعى على الشرا
 منه فوجب المدعى بها عيا و اسرودها فبرهن البائع ان ذابعتي بربا المدة
 من كل عيب بها لم يقبل بينا المبيع للتناقض وعن الثاني فقبل لا يمكن التوفيق
 بيع وكيله و ابراه عن العيب ومنه واقتر سم قد ادعت انه ينجها بك وطالبة بالمهر
 فانكر فبرهنت فادعى انه خلعها على المهر يقبل لاحتمال انه سز رصا ابوه وهو صغير
 ولم يعلم خلاصته بطل جميع صلح اي مكتوب كتب ان شاء الله في اخره وقال اخره
 فقط وهو استحسان سراج على قوله فبقي وانفقوا ان العرضة كفاصل السكوت وعلى
 اضرقة الكل في حمل عطف لراو وعطف بشرط واما الاستثناء بالا لغرائها فلا خلاف

الافتوائية

الافتوائية كذا ما نذرهم وجعلت في ديوان الادرها فلو ان استحقاقا واما الاستثناء
 بانشاء الله بعد جملتين استحقاقين فالهنا اتفاقا وبمدطلة ومن معلقين او طلاق معلق
 رعت معلق فالهنا عند الثالث وللآخر عند الثاني ولو بلا عطف او به بعد سكوت
 فلا خلاف اتفاقا وعطفه بعد سكوت لغو لا يجزئ بشد يد على نفسه وتعلمه في المحس
 مات ذمي فقال عرسا سلمت بعد موته وقالت ورثته فله صدق وانكها المحال كما يحكم
 المحال فمسئلة جريان ماء الطاحونة ثم المحال انما تصلح محجة للدفع لا للاستحسان
 كما في مسلم مات فقالت عرسا الدمية سلمت قبل موته فارثه وقالوا لعدة فالقول لهم
 لان الحادث بصفاء لا قربا وفاته فزع وقع الاختلاف في كونه الميت واسلمه فالقول
 المدعى الاسلام جرح قال المدعى بالفصح هذا ابن مودعي بالكسر الميت لا وارث له غيره دفعها
 ليه وجها كقولهم هذا ابن دابني فثبت بالوارث لانه لو اقر انه وصيه او وكيله او المشتري
 منه لم يذبحها فان اقر ثانيا بابن اخر لم يذبحه اقراره اذا كذبه الابن الاول لانه اقرار
 على الغير ويقين الثاني خذلان دفع الاول بلا قضا يلحق تركه فثبتت بين الودثة او
 لغزها بهبوه ولم يقولوا فاعلم كذا نسخ المتيقن والشرح وعبادة الدرر وغيره لا يعلم له وارث
 وعزما ولم يكملوا خلافة فالحال ما لم يكتفوا له ويلوم القاضى مدقة ثم يقضى ولو ثبت
 بالاقرار كقولنا اتفاقا ولو قال الشهود ذلك لا اتفاقا ادعى على اخر دار الغنمة ولا حجة
 الغائب او انا وبرهن عليه على ما ادعاه اخذ المدعى نصف المدعى مشاعا وترك باقية
 في يد ذمي اليد بلا كفيلا جدد واليد دعواه اولم يجزئ خلا فالحال ما لم يكتفوا استحقاق
 نها به ولا نقاد الميتة ولا القضا اذا حضر الغائب في الاصح لا نقاب احد الودثة
 خصما للميت حتى تقضى منها ديون ثم انما يكون خصما بشرط تسعة بسوطة في البحر
 والحق الفرق بين الدين والعين ومثله في العقار المنقول فيما ذكر في الاصح دبره ركن
 اعتمد في المشتق انه لو خذ منه اتفاقا ومثله في البحر قال واجمعوا انه لا يوجب لو ينفرا
 اوصى له بثلث ماله يقع ذلك على كل شيء لانه اخذ الميراث ولو قال مالي او ماله
 صدقة فهو على جنس مال الزكاة استحسانا وان لم يجز غيره اسلم منه قدر ثمنه
 فاذا ملك غيره نقد بقدرة في البحر قال ان ضلكت كذا فاما ملكك صدقة فخذله
 ان بيع ملكك من رجل ثوب في سديله ويقضه ولم يره ثم يعقل ذلك ثم يرد به بخار
 الروية فلا يلزمه شيء ولو قال الف درهم من مالي صدقة ان ضلكت كذا ففعل وهو
 ملك اقول لزمه بقدر ما ملك ولولم يكن له شيء لا يجب شيء وصح الايضا بل اعلم الوصي
 ضح نصرقة لا يبيع التوكيل بل اعلم وكيل والفرق ان تصرف الوصي خلافة والوكيل
 نائب فلو علم الوكيل بالتوكيل ولو من ميم او فاسق صح نصرقة ولا يثبت له الا بخار
 عدل او فاسق ان صدقة عناية او مسورين او فاسقين في الاصح كما خاذا السيد
 بخاثة عتده فلو باعه كان بخار اللعوا والشعير بالبيع والكبر بالبيع والمسلم الذي

لم يهاجر بالشرع وكذا الإخبار بغير طهر شرعاً وما ذون وقته شركة وعزل
 قاض وضولي وقت فني عشر بشرط منها أحد شرطى الشهادة لا لفظها بشرط سائر
 الشرط في الشاهد وقيل في البحر بالعدل القصدى وما إذا لم يصدقه ويكون الخبر
 غير المؤمل ورسوله فانه يعمل بخبر مطلقاً كما سيجي بأمره باع وأمينه وإن لم يقل
 جليل أمينا في بعض على الصحيح ولو لجلة عبد الدين العزما وأخذ المال فضاع ثمنه
 عند المقاضى واستحق العبد أو ضاع قبل تسليمه لم يضمن لأن أمين المقاضى كالمقاضى
 والمقاضى كالإمام وكل من لم يضمن بل ولا يجلف بخلاف نائب الناظر ورجع المشتري
 على العزما ليعده الرجوع على العاقلة ولو باعها لوصى لهم أى لأجل العزما بأمر المقاضى أو
 بلا أمره فاستحق العبد أو مات قبل القبض للعبد من الوصى وضااع الثمن رجع المشتري على
 الوصى لا لأن نفيه المقاضى عاقلة أمينة عن الميت فنرجع الحقوق اليه وهو يرجع
 على العزما لأنه عامل لهم ولو ظهر بعده الميت مال رجع العزما فيه بذنه هو الأصح أخرج
 القاضى الثلث للفقر ولم يعطهم إياها حتى هلك كان الملوكة من مالهم أى الفقراء والفقراء
 للورثة لما مر أمرك قاض عدل يرجع أو قطع في سرقة أو ضرب في صدقة ففى ما ذكره
 فعلة لوجوب طاعة والى الأمر ومنعه من جرحى بغير الجرح واستحقن في زمانا وفي العفو
 وبقيت الألف في كتاب المقاضى للضرورة وقيل يقبل لوعد لأعمالا وإن عد لأعمالا
 أن استغنى فاحسن فبشرط صدق والألف وكذا لا يقبل قوله لو كان فاسقا عالما
 كان أو جاهلا للثمة فالقضاة أربعة إلا أن يعاين بحجة أى سببا شرعيا صواب وهذا لأن
 عند الشهود فادعى ما كلفه فانه وقال أصاب كانت الدهن نجسة وأبكره المالك فالقول
 لأصاب لا تكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم النجاسة ولو قيل جرحا
 وقال قتلته لردته وقتلته أى لم يسمع قوله لبل ليرد أى في فتح باب العدوان فانه
 يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يهل بخلاف المال إقرارا زانية
 صدق قاض معزول بلا يمين قال لزيد أخذت منك الفاضلت بئى بالالف بكون
 ورفعت اليد وقال قضيت بغيرك في حق وادعى زيد أخذت ألفا وقطعه السيد
 ظملا وتركونهما أى لأخذ والقطع في وقت قضائه وكذا لو زعم فعله قبل التقليد أو
 بعد الخزل فى الأصح لأنه أسند فعلة إلى حالة معهودة منافية للضمان فيصدق إلا أن
 يبرهن زيدا على كونهما في غير قضائه فالقاضى يكون مبطلا صدر شرعيه شرع
 نقل في الأشياء عن بعض الشافعية إذا لم يكن للقاضى شيء في بيت المال فعلة
 أخذ عشر ما يتولى من أموال التامى والأوقاف وفي الحاشية للمولى في العشر في سبلة
 الطاحونة قلت لكن في التزانية كل ما يجب على المقاضى والمقضى لا يجعل لهم أخذ
 الأجرة كالتكاح صغير لأنه واجب عليه وكواب المقتى بالقول وأما بالتكاح فيجوز
 لها على قدر كسبها لأن الكسب لا تلتزمها وتامد في شرح الواسطة وفيها قال رحمه الله

١٥٥
 • وليس لها أجر وإن كان قايما • وإن لم يكن من بيت مال مقسوس
 • ورفض بعض الأندلس مقسوس • وفي غيرها فالقول الأول بغير
 • وجوب المقتى على كسب خطمه • على قدره إن ليس في الكسب بغير
كتاب الشهادات أخرها عن القضاء لأنها كالوسيلة وهو المقصود من الغنى فالحق
 وشراؤها صدقة لإثبات حق فتح قلت فاطلة فاعلم على الزور كحاز كاطلاق اليمين
 على الجورس بلفظ الشهادة في مجلس القاضى ولو بلا دعوى كما في عتق الأمة وسبب
 وجوبها طلب ذى الحق أو جرح ثبوت حقه بأن لم يعلم بها ولو لم يجرى وضاب فزنت
 لزمها أن يشهد بلا طلب فتح شرطها أحد وعشرون شرا بلا مكانها وأحد عشر شرط
 التحليل ثلثة العقل الكامل وقت العمل والبصر ومعاينة الشهود به لا يثبت بالسابع
 وشرايط الأربعة عشر عشرة عامة وسبعة خاصة منها الصب والولاية فليشرط
 الإسلام والمداوى عليه مسلما والمدة على التيميم بالسبع والبصر بين المداوى والمدعى عليه
 ومن الشرايط علم بقرابة ولاد أو زوجة أو عداوة دينية أو دفع معونه أو جرح معن
 كاسيحي وسكره لفظا شهد لا غير لقضيه معنى شاهدة وقسم وأخبار الحال فكان
 يقول أقيم بالله بعد اطلقت على لك وأنا أخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره
 فتعين حتى لو سار فيما أعلم بطل المشك وكبحها وجوب الحكم على المقاضى بموجبها بعد
 التزكية بمعنى افتراضه فورا الألف ثلاث قد منها فلو امتنع بعد وجود شرها بطلان
 لتزكيا الغرض واستحق العزل لفسده وعزله لا ركنها ما لا يجوز شرعا بلعى وكفى
 أن لم يبرأ لوجوب إيمان لم يفتقد افتراضه عليها بن ملك وأطلق الكافى كره واستظهر
 المصلح الأول ويجب أدائه بالطلب ولو حكا كثر لكن وجوبه بشرط سبعة مبسوطة في
 البحر وعزله منها عدالة قاض وثبوت مكانه وعلمه يقو ليد أو بكونه أسرع قولاً وطلب المدعى
 لو في حق العدان لم يوجد بدله أى دل الشاهد لأنها فرض كفاية يتعين لولم يكن إلا
 شاهدان للتحليل وأدرك ذلك الكتاب إذا تعين لكن لم أخذ الأجرة لا للشاهد حتى
 يركب بلا عدو لم يقتل ولم يقبل الحديث كبر الشهود وحوز الثاني الأكل مطلقا وفي
 جوازوه المص ويحب الأداة بالطلب والشهادة في حقوق الله تعالى وهي كثيرة عبد
 منها في الأشياء أربعة عشر قال متى أخر شاهد الحسية شهادة بلا عدو فشق قوله
 كطلاق امرأة أى بأنا وعشق أمة وتدين بها وكذا عتق عبد وتدينه شرعاً وهما
 وكذا الرضاع كما مر في ما به وهل يقبل جرح الشاهد حسيه الظاهر نعم كونه حقا
 أشاء فبلغ ثمانية عشر وليس لتامد جرحه الألف الوقف على الجرح فليحفظ
 وشراها في الحدود وأجرح حديث من ستر شرا فالألف الكتم لا التهم كحوا الأولى أن يقول
 الشاهد في السرقة أخذ أحمال الحق لاسرق سرعا للسرقة وبضابها لفرنا أربعة رجال
 ليس منهم ابن زوجها ولوعلق عتقه بالزنا وقم برجلين ولا عدو لو شهدا بعنف

وقال شارح من لا يخفى وقوله صدق قاضي
 أيضا والى كونه قولا لا يثبت فيه شيء
 أيضا وكذا البصر والقبضات وقوله لا يثبت فيه شيء
 شرح لوجوبها في غيرها من شرطها

قد قيل ثلثة العقل الكامل وقت العمل والبصر
 والقبضات وقوله لا يثبت فيه شيء
 والقبضات وقوله لا يثبت فيه شيء
 والقبضات وقوله لا يثبت فيه شيء

شهادة

بعض شهاداته في الحدود
 وفي الحدود في الحدود
 وفي الحدود في الحدود

بعض شهاداته في الحدود
 وفي الحدود في الحدود
 وفي الحدود في الحدود

ولا ية القاضي واصل الوقت قبل وشرا يصل على المختار كما عرفنا به واصل هو كل ما
 تعلق به صحة وتوقف عليه والاشارة على ان شرا يصل فله الشهادة بذلك اذا جاز بها بهر
 الاشياء من يثق الشاهد به من غير جماعة لا يصدقوا عليهم على الكذب بلا شرط عدالة او
 شهادة عدلين الا في الموت فيكون العدل ولو اني وهو المختار يسلط فيفتح وقدره شراح
 الوهابية بان لا يكون الخبر منهما كادوت وموصى له ومن في يده شئ سوى برقي علمه
 ويعبر عن نفسه والاشارة على ان الشهادة به انه لما وقع في قلبك ذلك ائتمركه والا لا
 عابن القاضي ذلك جاز له القضا به بزيادة اي اذا ادعاه المالك والا لا وان فسر الشاهد
 ان شهادته بالخاص مع او معاشرة المدرست على الصحيح الا في الوقت والموت اذا اقر
 فيها خبرنا من ثقب به نقبل على الاصح خلاصة مل في العربية عن الحاشية معنى المفسر
 ان يقولوا لا ناسخنا من الناس اما لو قال لم يغب في ذلك ولكنه اشهر عندنا جاز
 في اكل وصح شراح الوهابية وغيره **باب العقول وعنده** اي من يجب على القاضي
 قبول شهادته ومن لم يجب لغيره قبولها او لا يصح لغيره القاسم مثلا كحقيقة المعاشرة
 لمعقوب باشا وغيره نقبل من اهل الاهل اي اصحابه بدع لا يكون كبر وقد ويرفض
 ويخرج ويشبه ويقبل وكل منهم اثني عشر فقرة مضاروا اثنين وسبعين الا الخطا
 صنف من الروافض يرون الشهادة لشعيتهم وكل من حلف ان يخبر فريدهم لا يصدقهم بل
 لئمة الكذب ولم يبق لمدتهم ذكر يخرج ومن الذي لو عدل في دينهم جهره على مثله الا
 في خمس مسائل على ما في الاشياء وتقبل بالادلة قبل القضا وكذا بعدم ليعقوب
 كقود جحر وان اختلفا ملية كاليهود والنصارى والذين على المسلمين لا عكسه ولا
 مرتد على مثله في الاصح وتقبل منه على مسان متلب مع اتحاد الدلائل لاختلاف دارها
 يقطع الولاية كما يمنع التوارق وتقبل من عدو وسبب الدين لانها من الدين بخلاف الدين
 فانه لا با من من القول عليه كاستحي واما الصديق لصديقه فتقبل الا اذا كانت الصداقة
 متناهية بحيث يصرف كل في مال الاخر فتا والمص مفرقا بالعين الحكم ومن مرتك
 صغيرة بلا اصرار ان اجنب الكبار كلها وغلب صوابه على صفائه وجره وعبرها قال
 وهو معنى العدالة وفي الخلاصة كل فعل يرفع المروءة والكرم كبرية وآفة من الكمال
 قال ومضى ركب كبيرة سقطت عدالة ومن اقلعت لولعده والاولى به تاخذ بحجر
 ولا تستهزئ بشئ من الشرايع كغيره من كمال وخفي وقطع وولد الزنا ولو بالزنا خلافا
 للمالك وخفي كائني لوشكوه والا فلا اشكال وعيق لمعقبة وعكسه لائمه لما في الخلا
 شهدا بعد عقوبتها ان الثمن كذا عند اختلاف بايع ومشتريه تقبل الجرا لئلا يقع بائنا
 العتق ولا حذو وعقد ومن حرم رضاعا ومصاهرة الا اذا امتدت الحصة وخاصة
 على ما في الفتنة وفي الخزانة تخصم اليهود والذين على تقبل لوعده لا ومن كافر
 على عبد كافر مولد مسلم او على وكيل كافر موكلة مسلم لا يجوز عكسه لقيامها على

والاشارة
عليه

شهادة
كسرة

مسلم

مسلم قصد وفي الاوكسنا وتقبل على ذم ميت وصبي مسلم ان لم يكن عليه دين مسلم
 يتردى في الاشياء لا تقبل شهادة كافر على مسلم لا سيما كافر وضرة في مسلمين في الاشياء
 شهيد كافر ان على كافر او يوصى الى كافر ويحضر مسلم عليه حتى الميت وفي الميت شهيد
 ان الضمير في الميت فادعى على مسلم حتى وهذا استجنان ووجه في المدرس والتمالك
 السلطان الا اذا كان كافر اعوانا على الظلم فلا تقبل شهادته لغيره فلهم كرس القرية
 والمطاني والضمير في الكافر والمعتز في المراكب والعرف في جميع الايمان ومختصر قضاه العهد
 والوكلاء المتصلة والصكوك وصمان للميات كقضاة سوق الخاصين حتى حل لعن
 الشاهد لشهادته على باطل مع وجوه وفي الوهابية امر كبير ادعى فشهد له عدله ونوابه
 ورعا يام لا تقبل شهادة المزارع لولا في الارض وقيل اراد بالتمالك المحترقين اي بحرفة
 لا يتردد به وحرفة انا به واجلاده والا فلا ضرورة له لوديته فلا شهادة له لما عرف في
 حد العدل لا يقع وآفة المص لا تقبل من العجى اي لا يقضي بها ولو قضي مع وعم قوله
 مطلقا ما روى بعد الاداء قبل القضا وما جاز بالسماخ خلافا للثاني وافاد عدم قبول
 الاخرس مطلقا الاول ومزده ومملوك ولو كانتا او معضيا وصبي ومغفل ومجنون
 الا في حال المجتهد الا ان يتجلى في الرق والتميز وادى بعد الحرية ولو عتقه كاهر وتبعد
 المدع وكذا بعد اصدار اسلام ونوته فتن وطلاق زوجة لان المعتبر حال الاداء
 شرح مجله وفي البحر متى حكم به بطلان شهادته فله تقبل الا اربعة عبد
 وصبي واعى وكان على مسلم وادخل الكمال احمد الزوجين مع الاربعة سبو ومجدود
 في ذوق تمام الحد وقيل بالكثر وان تاب بتكذيبه بنفسه ففتح لان الرد من تمام
 الحد بالنقض والاستثناء مصرف للمال به وهو واولئك هم الفاسقون الا ان يجد كافر
 في القذف فيسلم فتقبل وان ضرب اكثر بعد الاسلام على الظاهر بخلاف عبد حدة
 فتنق لم تقبل او يقيم المحمود دينه على صدقة اربعة على زناه واشين على آواره
 به لو برهن فقل الحديث وفيه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحمود تقذف
 والمخوف بالكذب وشاهد الزور ولو عدل لا تقبل ابد لا تقبل لكن سيجي ترجيح قولها
 وسيجي في حادثة تقع في السجن وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب
 ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجة لمنع الشرع عما يستحي به السجن
 وملاعب الصبيان وحمامات النساء فكان التفسير مضافا اليهم لا الى الشرع بانه يتردد
 وشهادة لئكن في الحامى تقبل شهادة النساء وصدحن في القتل في الحمام بحكم الدية
 كبلانيد والدم انتهى فليدعه عند الفتوى وقد تناقش قبول شهادة المعلم في حوادث
 الصبيان والروضة لزوجهها وهواها وادعاهم الا في مسلمين في الاشياء ولو في
 عدة من ثلاث كما في الفتنة طلقا ثلثا وهي في العدة لم تجز شهادتها ولا شهادتها
 له ولو شهد لها ثم تزوجها بطلت خاتبة فليمنع الزوجية عند القضا لا التحمل اذا

قوله كرس

حصا صنفك ديسي

وفي المخطوطة وشرا به امر كبير ادعى فشهد له
 على ورواؤه ونوابه ورعا يام لا تقبل شهادته
 المزارع لولا في الارض وقيل اراد بالتمالك المحترقين اي بحرفة
 لا يتردد به وحرفة انا به واجلاده والا فلا ضرورة له لوديته فلا شهادة له لما عرف في
 حد العدل لا يقع وآفة المص لا تقبل من العجى اي لا يقضي بها ولو قضي مع وعم قوله
 مطلقا ما روى بعد الاداء قبل القضا وما جاز بالسماخ خلافا للثاني وافاد عدم قبول
 الاخرس مطلقا الاول ومزده ومملوك ولو كانتا او معضيا وصبي ومغفل ومجنون
 الا في حال المجتهد الا ان يتجلى في الرق والتميز وادى بعد الحرية ولو عتقه كاهر وتبعد
 المدع وكذا بعد اصدار اسلام ونوته فتن وطلاق زوجة لان المعتبر حال الاداء
 شرح مجله وفي البحر متى حكم به بطلان شهادته فله تقبل الا اربعة عبد
 وصبي واعى وكان على مسلم وادخل الكمال احمد الزوجين مع الاربعة سبو ومجدود
 في ذوق تمام الحد وقيل بالكثر وان تاب بتكذيبه بنفسه ففتح لان الرد من تمام
 الحد بالنقض والاستثناء مصرف للمال به وهو واولئك هم الفاسقون الا ان يجد كافر
 في القذف فيسلم فتقبل وان ضرب اكثر بعد الاسلام على الظاهر بخلاف عبد حدة
 فتنق لم تقبل او يقيم المحمود دينه على صدقة اربعة على زناه واشين على آواره
 به لو برهن فقل الحديث وفيه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحمود تقذف
 والمخوف بالكذب وشاهد الزور ولو عدل لا تقبل ابد لا تقبل لكن سيجي ترجيح قولها
 وسيجي في حادثة تقع في السجن وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب
 ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجة لمنع الشرع عما يستحي به السجن
 وملاعب الصبيان وحمامات النساء فكان التفسير مضافا اليهم لا الى الشرع بانه يتردد
 وشهادة لئكن في الحامى تقبل شهادة النساء وصدحن في القتل في الحمام بحكم الدية
 كبلانيد والدم انتهى فليدعه عند الفتوى وقد تناقش قبول شهادة المعلم في حوادث
 الصبيان والروضة لزوجهها وهواها وادعاهم الا في مسلمين في الاشياء ولو في
 عدة من ثلاث كما في الفتنة طلقا ثلثا وهي في العدة لم تجز شهادتها ولا شهادتها
 له ولو شهد لها ثم تزوجها بطلت خاتبة فليمنع الزوجية عند القضا لا التحمل اذا

شهادة
شهادة الشاهد

على ان اربعة جنة انما تقع بها
 القضا لا وقت الاداء والاصل

وكذا اهل السنة يشهدون بشيئ من مصلح
لو غير ثابتة في السنة ان طلب حقا
لنفسه لا يقبل وان كان منه شيئا يقبل
وكذا هو صحيح

وقيل لما دبر الالهة من هذه الازمنة
فاحسوا فيستوجب الاجرة على ما هو قار
شبهه في هذه الاجرة يكون كما يشهد
باجرة انما هي في الدنيا

والجنت هو الذي قد بان في الآخرة
في سبق وانما الذي في الآخرة في بعض
الكلية فليس في الدنيا في بعض
الارضية فهو على ما يشهد في الآخرة
في الرضا والرضا في الآخرة
بشهادة في الآخرة في الآخرة
الكلية في الآخرة في الآخرة
شهادة بانها في الآخرة في الآخرة
بشهادة بانها في الآخرة في الآخرة

وصاحب الكل
يكون في جوفه
يكون في جوفه
يكون في جوفه

وقال ابو حنيفة في الامانة عن قتادة من خرج
لقتال في ديار الامير فليس يهدل ولا يمشي
على صلاته ولا يمشي في دياره ولا يمشي
ولا يمشي في دياره ولا يمشي في دياره
ولا يمشي في دياره ولا يمشي في دياره
ولا يمشي في دياره ولا يمشي في دياره
ولا يمشي في دياره ولا يمشي في دياره

والفرع لاصله وان علا الا اذا شهد الجدل ان ابنه على ابيه اشياء قال وجاز على اصله
الا اذا شهد على ابيه لولده ولو بطلان صحتها والام في تكاثرها ومنها بعد ثمان وورق
لا يقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسئلة القاتل اذا شهد بعقوب في المقتول فيلحق
وبالعكس اللهم وسيد لعبد ومكاتبه والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما الا في الغش
من وجد في الاشياء للحظم ان يعطين في شهادة ثلاثة بريق وحده وشريكه وفي فتاوى
السني لو شهد بعض اهل القرية على بعض منهم بزيادة الخراج لا يقبل ما لم يكن
خراج كل ارض معينا او لاخراج للشاهد وكذا اهل قرية شهدوا على ضيعة انها من
قريتهم لا يقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل وكذا في وقت المدرسة انتهى فليحفظ والاجر
الخاص مستأجره مساهمة او مشاهرة والحادم والتابع والتلميذ الخاص الذي يمد
ضربا في ضربه بنفسه ونفعه بغيره وهو معنى قوله عليه السلام لا شهادة
للقاين باهل البيت اي الطالب معاشيتهم من المنفعة لاسن القناعة وسفاده فتول
شهادة المستاجر والاستاذ فليحفظ بالفتح من يعقل الردي يولي واما بالكلية فيلحق
في اعضائه وكل من حلقه فليحفظ بغيره ولو لم يشهد الخمر دفع صورته لغيره ويحفظ
بمدومته عليه يظهر عند القاضي كما في مدمن الخمر الشرب على اليهود كره الوافي والناجحة
في مصيبة غيره بما جرد من دفع صورته لغيره ولو لم يشهد الخمر دفع صورته لغيره ويحفظ
اضطرابها واشلاب صبرها واختارها كان كاشرب للتدوي وعدو بسبب الدنيا
جعلها من كمال عكس الفرع لاصله فليحفظ له لعل عليه واعتمد في الوهانية والمجته فتولها
ما لم يفسد بسببها فالواحد فليحفظ له لعل عليه وفي الاشياء في شمة قاعدة اذا
اجتمع الحرام والحلال ولو العداوة لا تقبل سوا شهد على عدوه او غيره
لانها فسق وهو لا يجزى وفي فتاوى المص لا تقبل شهادة الجاهل على العالم الا في
بترك ما يجب فعلم شرعا لا تقبل شهادة على مثله وعينه والمحكم بغيره على
ترك ذلك ثم قال والعالم يستخرج المعنى من التركيب كالجح وينيح ومحاذ في
كلية ويجعل فيه كثيرا واعتاد شتم اولاده وعينه لا من مصيبة كبيرة كترك
زكاة او حج على رتبة فورس او ترك جماعة او كل فرق شيع بلاء عذر
وخرج لغرضه قدوم امره وركوب بحر وليس خسر بولد في سوت او الى
قبله او شمس او قمر وطيف في سحرة وقاص وشتم للداية وفي بلادنا يتهمون باي
الدابة فتح وعينه وفي شرح الوهانية لا تقبل شهادة البخل لانه لا يجد يستقي
فيما يقرض من الناس فليحفظ زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الا في
من اهل العراق لقصصهم ونقل المص عن جواهر الفتاوى ولا من اتفق من مذهب
الحنيفة الى مذهب الشافعي قال وكذا بايع الاكفان والحطوب لغير الموت وكذا
الدلال والوكيل لو بان ان الكناح الموشهد انها امرت تقبل والحيلة ان يشهد

بالكناح

بالكناح ولا يذكي الوكالة بزيادة ويستعمل واعتمده قد رجم في واقعة وذكره
المص في اجارة مقيمة بغير البرائة ولا يصدق له لا يقبل شهادة الدالين والساكنين
والمحضين والوكالة المعلقة على اوباشهم ويحرم في فتاوى مؤيد زاده وفيها اخرج
من الوصاية بعد قبولها لم يحضر شهادة له لم يثبت ايدا وكذا الوكيل بعد اخرج من الوكالة
ان خاصم اخافا ولا تقبل لك عند ابي يوسف ومدمن الشرب لغير الخمر لان يعطيه منها
بترك الكبيرة فتد شهادته وما ذكره ابن الكمال غلط كما حذره في البحر قال وفي
عبر الخمر بشرط الايمان لان شربه صغيرة وانما قال على المص ليجز الشرب للتدوي
فلا يسقط العدالة لشبهة الاختلاف صدور الشريعة وان كان من لعب بالصدان
لعدم مروية وكذا في المال كما في الطود الا اذا امسكها لاسيما في نواح الان يخرج
حام غيره فلا يملكه للحرام عيني وعنايه والطود وكل هو شيع بين الناس كالطباير
والناسير وان لم يكن شيئا من الخمر او ضرب القصب فلا الا في الخش بان يرتصون
به خاينة لدخول في حد الكناح ويحرم من يعقل الناس لانه يجهم على كبره هداية
وعينه وكلام سعدى افندي بعيد نقد به الاجرة فتامل واما المص فليحفظ
وحشته فلا بأس به عند العامة عناية وتحمي العيني وغيره قال ولو شهد وعظ
وحكمة في برائتها فامهم من احازة في العرس كما حاز ضرب الدف فيه ومنهم من
احازه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا انتهى وفي البحر والمذهب حرمه مطلقا فانقطع
الاختلاف بل ظاهر الهداية انه كثيرة ولولفسه واثره المص قال ولا يقبل شهادة
من لسمع الفنا او يجلس مجلس القناض او يعنى او مجلس الخمر والشرب وان لم يسكو
لان اختلافهم وتركه الامر بالمعروف ويسقط عدالة او ترك ما يجب للفسق
ومراده من ترك كبيرة قال المص وغيره او يدل على الحرام بغير اذ لا يجرم او يلعب
بزر او طاب نطقا قاهرا ولا اما الشطرنج فلشبهة الاختلاف بشرط واحد
من ست فلذا قال او يقام بشرط خرج او ترك به الصلاة حتى يموت وقتها ويجلف
عليه كثيرا او يلعب به على الطريق او يذكر عليه شيئا او يداوم عليه ذكره سعد
افندي معنى الكناح والمعراج او ياكل الربا فيدوه بالمشرة ولا يجزى ان العشق بمخ
شرعا الا ان القاضي لا يثبت ذلك الا بعد ظهوره له فاكل سوا بحر فليحفظ او يول
او ياكل على الطريق وكذا كل ما يجلب بالمروعة ومنه كشف عورته يستقي من جانب
المبركة والناس حصون وقد كثر في زماننا فتح او يظهرت السلف لظهور فسقة
يجلون من تخفيف لانه فاسق مستور يسقط العدالة عيني قال المص وانما قيدنا
بالسلف بما تكلهمهم والا فالاولى ان يقال سب سلفه يسقط العدالة بسبب المسلم
وان لم يكن من السلف كما في السراج والهاية وفيها الفرق بين السلف والخلف ان السلف
الصالح الصدر الاول من التابعين منهم بوجاهة والخلف بالفتح من بعدهم في الخير

وهو الاستحسان ان المقام ولا يوجب الوصية
كان طاعة ولد من موقوف في حق الله غير هذه الشهادة
مؤنة التعيين لان شئ برأى من قضاء القريعة
كأن الولاية

قوله الثاني قد روي في وصية وول على الوصية
قد لا يرد بعد ائمة ما بين الميت و مديونية الوصية
على الوصية

و هو قوله عند القاضيه واشهد علم الوكلاء في صحيح
المطوية بالحق ورجع برهن على الوكلاء في صحيح
الوكلاء في صحيح له على المطلوب بالحق وشارعاً
وعليه بعد القضاة بالحق وكونه لا ينفصل في الولاية
ثم قال وانما شارة الوصية بحجة الميت على غيره
بعد ما احترمه القاضيه عن الوصية قبل الحضور
و بعد ما لا تقبل وكونه لا ينفصل الوصية بحجة الميت
بعد ما ادرت الورثة لا تقبل وولت المستور
على ان القاضيه انما عرفت الوصية بغيره وولته
بعض الورثة على الميت ان كان المنيشيد الوصية
لا يجوز اتفاقاً وانما بالحق فذلك عندنا وشهدنا
بشهادة الوصية على الميت قبل الحضور
بشهادة الوصية الكبر على الميت قبل الحضور
بشهادة الوصية الكبر على الميت قبل الحضور
لم تقبل وكونه لا ينفصل الوصية بحجة الميت
بشهادة الوصية الكبر على الميت قبل الحضور

قوله الرافعي بهيول في وجه الشرع كون الجرح
بشهادة الوصية الكبر على الميت قبل الحضور
بشهادة الوصية الكبر على الميت قبل الحضور
بشهادة الوصية الكبر على الميت قبل الحضور
بشهادة الوصية الكبر على الميت قبل الحضور

وبالسكون في الشرح وحينئذ العناية عن ان يوسف لا قبل شهادة من استصحبه
واقبل ما بين شهادتهم لانه لا يقتضيه دينا وان كان على باطل فلم يظهر منه بطلان المسألة
شهادة ان اباهما اوصى الميت فان ادعاه صحت شهادتهما استصحابا كإشهادة ما بين الميت
ومديونية الوصية لهما ووصيه لثالث على الايض وان انكره لان القاضيه لا يملك اجابة
احد على قوله الوصية على كالا تقبل لو شهد ان اباهما الفايب وكله يقضي ديونته
و ادعى الوكيل وانكره والفرق ان القاضيه لا يملك نصب الوكيل عن الغايب بخلاف الوصية
شهادة الوصية اي وصي الميت بحج الميت بعد ما عزل القاضيه عن الوصية ونصب غيره
او بعد ما ادرت الورثة لا تقبل شهادة الميت في مالها وعيظه خاصه ولا لغيره الوصية
محل الميت ولذا لا يملك عزل نفسه بل عزل قاض كان كالميت نفسه فاستوى خصامه
وعند بخلاف الوكيل فلذا قال ولو شهد الوكيل بعد عزله بالوكيل ان خاصه في مجلس
القاضيه ثم شهد بعد عزله لا تقبل اتفاقاً للمهمة والا قبلت لعدم اخلافه للثاني فحصل
كالوصي سراج وفي فسادة الزيل على كل حال صرحنا في جاذبة لا تقبل شهادته
فيما ومن كان يعرضه ان يصير خصماً ولم ينصب خصماً بعد تقبل وهذا ان الاصلوات
متفق عليها وتماه فيها فيدنا بمجلس القاضيه لانه لو خاصه في عزله ثم قبلت
عندها كالمشهد في غيره ما وكل فيها وعليه جامع الفتاوى وفي البرازية وكله
بالخصوصية عند القاضيه فخاصه المطلوب بالف درهم عند القاضيه ثم عزله ثم شهد
ان لم يملك على المطلوب ما بينه وبينه لا تقبل بخلاف ما لو وكله عند غيره القاضيه
وخاصه وتماه فيها كما قبلت عندها خلافه للثاني شهادة اثنين بدين على الميت
لرجلين ثم شهد المشهود لهما للشاهدين بدين على الميت لان كل فريق يشهد
بالدين في الذمة وهي تقبل حقوقاً شتى فلم يقع الشبهة في ذلك بخلاف الوصية
بغيره على كافي وصايا الجمع وشروطه وسيجيئ بمكة وكشهادة وصيين لوارث كبير على
اجنبي في غير مال الميت فانها مقبولة في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان على أفراد
الميت بشئ معين لوارث بالغ تقبل بزازية ولو شهدا في حالها على الميت لا خلافهما
ولو لم يصح لم يجز اتفاقاً وسيجيئ في الوصايا كما لا تقبل الشهادة على جرح بالفتح اي بشئ
يجز عن اثنان حتى بعد ثلثة والعدد فان تقبضت قبلت ولا لا تقبل بعد التثليل ولو
قبلت اي الشهادة بل الاخبار ولومن واحد على الجرح المجرى كذا اعقده المتصان
لما قرره صدر الشريعة وقره مناجسها وادخل تحت قولهم المدفع اسهل من الرمي
وذكر وجهه واطلق ابن الكمال ردّها لماعة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلام الوارد
وعزى مزاده الميل اليه وكذا القهستاني في حيث قال وفيه ان القاضيه لم يملك هذه
الشهادة ولكن ترك الشهود سراً وعلمنا فان عدلوا قبلها وعلى المصنفان وجعله
على قولهما لا قوله فتبين مثل ان يشهدوا على شهود المدعي على الجرح المعزى بانهم

الشرع في هذه المسألة اتفاقاً
شبهة

البيع الوقف بان يقول
المرءى يبيع ما كان له من
او غير ذلك حتى
ان انا وبنيت وبنيت
لما

✓✓✓

صلی علیہ و آلہ و سلم
پیغمبر موعود
پیغمبر بیان صمد

أن الملكة المطلقة بفيد الملكية في جميع
الزمان والملك بالسبب بفيد الملكية
في وقت النسب

وَلَوْ بِالْخُلُوفِ كَالْوَصْفِ فِي تَحْلِ الْمَيْتِ نَوْرٌ

هـ سوار كانت على الأمل أو الأمان
أركان المسمى هو البائع والمستري

ددرو في العقد لا تقبل مطلقا سواء كان المدعي اقل المالين او اكثرهما عنى نزاده ثم فزع
 على هذا الاصل بقوله فلوشهد واحد بشرا عيدا وكنا على الف واخر بالف وحسمابه
 سرده لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف باختلاف البذل فلم يتم العدد على كل
 واحد ومثله العقد بمال والصلح عن قود والرهن والمطعم ان ادعى العقد والقابل والراهن
 والمراة لف وشتر مريا ذم مقصودهم اثبات العقد كما وان ادعى الآخر كالولي لم يثبت
 الدين اذ مقصودهم المال فقبل على الاول ان ادعى الاكثر كاهم والاهابة كالمبيع لو في ور
 المدة للحاجة لاثبات العقد وكالدين بعدها ولو المدعي الموجر ولو المبتاع فدعوى عقد
 انما فاق وضع النكاح بالافل اي بالف مطلقا استحقاقا فلا فالحما ولو في صحة الشهادة
 المبرهنة اذ بان بقولات وشرك ميراث المدعي الا ان يشهدا بملكه عدمه ثم اورد
 اورد من يقوم مقامه كاستاجر ومستعير وغائب ومودع فينفق ذلك عن الخزان لا يدر
 عند الموت تغلب يد ملك بواسطة الصمان فاذا ثبت الملك ثبت الجر ضرورة ولا بدع
 الخ المذكور من بيان سبب التوراة وبيان انه لغو لا يبرهنا ولا هو ولا يجوز ذلك
 فظهرت وبقي شرط ثالث وهو قول الشاهد لا وارث ولا اظهره وارثه وادعاه وادعوه
 ان يترك الشاهد الميت والا فاطلة لعدم معانية السبب ذكرهما البراري وذكر اسم الميت
 ليس بشرط وشهدا بغيره حتى سوا قالا لا مذهب الا لا سرت لقيامها بحجول الشفع بيد
 الخي مخلوق ما لو شهد انها كانت ملكا وافر المدعي عليه بذلك واشهد شاهدان اسم
 اقرانه كان في يد المدعي دفع المدعي له معلوم الا اقرار وجهاته القرب لا بطل الافراد
 والاصل ان الشهادة بالملك المتفق مقبولة لا باليد المنفصلة لشفوع البطل الملكت
 براديه ولو اقرانه كان بيد المدعي بغير حق يكون اقراره باليد المتفق بغير جامع
 فضولين فروع شهدا بالضم وقال احدهما قضى حسمابه قبلت بالف اذا اذ شهد
 معه آخر ولا يشهد من علم حتى يقر المدعي به شهدا بسرقة بقره واختلفا في لزوم قطع
 خلافا لما واستظهر صدر السرقة قولها وهذا اذا لم يذكر المدعي لزوم ذكره لا ينفق ادعى
 المدوين الا يصلح متروقا وشهدا بطلقا واجله لم تقبل وهما شهادتيه في دين الخيانة
 كان عليه كذا فقبل الا اذا سالها المضم عن بقايا لان فقالا لا ندري وفي دين الميت
 لا تقبل مطلقا حتى بقولات وهو عليه بحر قلقت ويصالحه ما في معين الحكماء من ثبوت
 بحر ديان سببه وان لم بقولات وعليه من انتهى والاحتياط لا ينجي ادعى ملكا في
 الماضي وشهدا به في الحال لم تقبل ما لا يصح كالوشهدا بالماضي ايضا جامع الفضولين
الشهادة على الشهادة هي مقبولة وان كثرت استحسانا وكل حتى على الصحيح **لا في كل**
 وقود لسقوطها بالشبهة وجاز الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا بشرط تعدد حضور
 الاصل بموت امي موت الاصل وما نقله الهنسي عن قضاء الهابة فيه كلام فانه نقله
 عن الحاشية عنها وهو خطأ والصواب ما هنا او مرض وسقط واكتفى الثاني بعينه بحيث

ان المقصود بالزيادة مبرها وزلات
انما يكون بالاضافة مبرها في صورة الابداع
والاعادة وان قصد الاضافة على ملكه الا انه
ليس بمرجح بل نقصنا كذا الوان

باقیدی استحقاق به انسان از این جهت
 است و اقامت شاه صبر و شهادت از همه کانت
 لایب لایق فی الجمله برتر است و باقی بجز این
 فیقولان مات و ترک کرد این را

عبد بنور حتى لانهم لو شهدوا الميت بانها كانت في يده
وقت موته تقبل اجماعا ويكون له الدار والوارثه
لا في الكفاية
عمرى علم الله

قول ولا يشهدني علمي لا يشهدني بالحق
شاهد علمي بقضاء المديون فسمائة
لقد يكون شهادته اعانه على الظلم
اي فليخلف المدي حيث انكر وقضاه فسمائة
بحر الاله

ان كان في الشهادتين
نحو ان يكون
ان كان في الشهادتين
نحو ان يكون

يقولون ان يثبت باحد واستشهدت غير واحد في القسامة والسراية وعليه الفتوى
واقراء المصنوعون المرأة المحذرة لا يتخلفا الرجال وان خرجت الحاجة وجام فتية وانها لا
الشهادتين سلطان وامير وحمل يجوز لغيره ان من غير ما حكم المحضومة فمذكورة المص في الكفاية
وقوله عند الشهادة عند القاضي فيد لكل لا خلاف جواز الاشهاد الا اذا كان في شرط
عدو وضاب ولو سرجيل وامرأتين وما في الحادى غلط يجوز عن كل اصل ولو امرأة لا تقاير
وفي هذا وقاله خلاف القاضي وكيفيتها ان يقول لا اصل لها في الفرع ولو اريد بحس
اشهد على شهادتها في اشهد بكذا ويكن سكوت الفرع ولو سرده ارتد فتد ولا ينعى
ان يشهد على شهادة من ليس بعدل عدو حادى ويقول الفرع اشهد ان فلانا اشهد
على شهادته بكذا وقال الى اشهد على شهادته في بكذا هذا اوسط الصبراته وهذه
حسن شيات والا فصر ان يقول اشهد على شهادته في بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادته
بكذا وعليه فتوى السرخسي وغيره ابن كمال وهو الاصح كما في القسامة عن التزاهدى
ويكن يقدل الفرع لاصل ان عرف الفرع بالعدو لا الزم يقدل الكل كما يمكن
يقدل احد الشاهدين صاحبه في الاصح لان العدل لا يهتم بمثله وان سكت
الفرع عند نظر القاضي في حاله وكذا لو قال لا اعرف حاله على الصحيح شرب بلا ليه
وشرح المص وكذا لو قال ليس بعدل على ما في القسامة عن المحيط فتد ويتصل
شهادة الفرع بأموئهم عن الشهادة على الاظهر خلاصه وسيجي مشا ما يتخالف
وتجوز اصله عن اهليتها كفتى وخرس وعي وبانكار اصله الشهادة كقولهم ما لنا
شهادة اولم نشهدهم واشهدناهم وغلطنا ولو سئلوا فنسكتوا قبلت خلاصه شهادتنا
شهادة اثنين على فلا تد ثبت فلا في الغلانية وقال لا اخبرنا بامر فها واحد المدعى بامر
لم يعرفها انها في له هات شاهدين انها في فلا في ولو سقره ومثله الكتاب
الحكى وهو كتاب القاضي الى القاضي لانه كاشهادة على الشهادة فلو جاء المدعى رجل
لم يعرفه كلف اثبات انه هو ولو سئل الاحتمال التزوير ويجوز ويلزم مدعى الاشتراك البان
كما بسطه قاضى خان ولو قال ايها التيمية لم يخرج حتى ينسبها الى قدها كجدها ويكن
نسبها لزوجها والمقصود الاعلام اشهد على شهادته شهادتها عنهما لم يصح ايهم فله
ان يشهد على ذلك دسر واقراء المص هنا لكنه قد تم رجوع خلاصه من الخلاصه كما في
شهادته على شهادة مسلمين كما في كذا ولم يقل كذا شهادتهما على العضا كذا في كذا
وقيل شهادة رجل على شهادة ابيد وعلى قضاء ابيد في الصحيح دسر خلاصه الملقط
من ظن ان شهادته برؤوبان اقر على نفسه ولم يقع سهوا او غطا كآخره فان الحكم
ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفى عزير بالشبهة وعليه الفتوى سراج وغيره
فتد وجبته مجمع وفي الجرو ظاهر كلامهم ان للقاضي ان يستخيم وجهه اذا سراه
سياسة وقيل ان رجوع مصر ضارب اجماعا وان تابا لم يعز اجماعا وتقويين مدة

البدليل خاصة تد

نقطة

قوله لولى القاضي على الصحيح لو قال سقا ولو عدلا ومستويا لا يتقبل شهادته ابا
قلت وعن الثاني يتقبل ويه يفتى بغيره باب الرجوع عن الشهادة هو مات
يقول رجعت عما شهدت به ويخفى فلو انكروها لا يكون رجوعا ولا يرجع شرطه بغير القاضي
ولو غير الاول لا يفتح او يفتى به في حجب الحاجة كما قال عليه السلام السبيل
والعلانية بالعلانية فلو ادعى المشهود عليه رجوعها عند غيره ورضى او اذ يمينه
لا يتقبل لقضاء الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وقبضه اليها سلقى او رض
انها اقر رجوعها عند غير القاضي قبل جعل الشا للمال ابن مالك فان رجعا قبل الحكم
سقطت ولافتان وغيره ولو عن بعضه لانه فسق بفسد جميع الفضولين وبعده لم يصح لكم
مطلقا للرجوع بالقضا بخلاف ظهور الشاهد عدلا ومحدودا في ذلك فان القضا يتقبل
ما اخذ وتلقم الدية ولو قضاها ولا يضمن الشهود لما مر من الحكم اذا غلط فالعزم على المقتضى
لشرح حكمه وضمانه ما القضا للمشهد عليه بتسليمها بعد ما مع بقدر تعيين المباشرة لا يكفى
الى القضا فحسن المدعى المال ولا يفتى بخروجه وخلوصه وخزانة المقتضى وقيد في الوفا
واكثر والمدبر والمقتضى ما اذا فطن المال ليعود الى الاصل قبله وقيل ان المالكين كمالا
وان دنيا كمالا في واقعة القسامة والعبرة بقبول النفي لا من رجوع فان رجعا ضمن ليه
وان رجعا احدا لانه لم يضمن وان رجعا لغيره ضمن المص وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين
ضمنت الجميع وان رجعا فالصنف وان رجعت ثمان لسوة من رجل وعشرة لم يضمن فان رجعت
لغيره ضمن الجميع ربعا لثلاثة ارباع الضابط فان رجعا فالغرم بالاسدس وقال
عليه المصنف كالرجوع فقط ولا يضمن الرجوع في الكساح شهادتهم مثلها او اقل اذا الالة
بعض كذا الخلاف وان سزا عليه ضمنها لوى المدعية وهو المنكوح عنى زاده ولو شهدا باسل
الكساح باقل من مهر دخلها فلا ضمان على المعقد ليعذر المالك بين البضع والمال بخلاف ما لو
شهدا عليها بضع المهر وبعضه ثم رجعا ضمنها لهما لا تلا فها المهر وضمانا في البيع والشرا
ما نقص عن قيمة البيع ولو الشهادة على المبيع او سزا ولو الشهادة على المشتري لا تلا
بلا عوض ولو شهدا بالبيع ونفذ الثمن فلو في شهادة واحدة ضمنا القيمة ولو في
شهادتين ضمنا الثمن عيني ولو شهدا على المبيع بالبيع بالعين الى سنة وقيمة الف
فان شاء ضمن الشهود قيمته حاله وان شاء اخذ المشتري الى سنة واياما اخذ
الاخر وعامة في خزانة المقتضى وفي الطلاق قبل وطى وضلوة ضمنا نصف المالك
المسمى والمتعة ان لم يسم ولو شهدا ان طلقها ثلاثا واخر ان اطلقها واحدة قبل
ثم رجعا فضمنا نصف المهر على شهود الثلاث لا غير الحرة الفلانة ولو بدو وطى
او طلق فلا ضمان ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول واخر ان بالدخول ثم رجعا ضمن شهود
ثلاثة ارباع المهر شهود الطلاق وتبعا اختيار ولو شهدا بغير رجوع ضمنا القيمة لمكة مطلقا
ولو معسر لان ضمنا ان الاثبات والحق لعدم تحول الحق اليها بالضمنا فلا يجوز الالة

قوله في الاصل
او اقل في قوله
بشرها فهو اشرف
فقرير

وفي التذبير ضما ما بقصد وهو ثلث قيمته ولومات المولى من ثمن ثمن الثمن ولو منها بقية قيمة
وتامة في الجور في الكتاب بصفته كمالا وان شاء اتبع الكتاب ولا يفتقر حتى لو روى
ما علميا لهما وصداقا بالفضل والاولا مولاه ولو عجز عاد لمولاه وسرد بغيره على الشهادة وفي
الاستيلاء بصفته انقصان قيمتها بان تقوم قبة وام ولد لوجاز بغيره بصفته انما منها فان
المولى عتقت وعتقت بغيره قيمتها امته للموتة وتامة في العتق وفي القصاص الدية في مال
الشاهدين وورثاه ولم يقصها لعدم المباشرة ولو شهدا بالعمول بصفته لان القصاص ليس
بمال اختيار وضمن شهود الغرض بوجعهم لا ضافة للثمن لا لشهود الاصل بقولهم بعد
القصاص لشهد الغرض على شهادتنا او اشهدناهم وغلطنا وكذا لو قالوا رخصنا عنها اعد
انوارهم ولا الغرض لعدم رجوعهم ولا اعتبار بقول الغرض بعد الحكم كذا في الاصول او
غلطوا فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الغرض فقط وضمن التزكية ولو المديونية بالرجوع من
التزكية مع علمهم بكونهم عبدا اخلوا فاعلم اجمع الخطا فلا ضمانا بغيره وضمن شهود القليل
قيمة العن ونصف المهر او فضل الدخول لا لشهود الا لضمان لا بشرط بطلان التزكية
لانهما علة والشرط ولو وجدهم على الصحيح عيني قال وضمن شاهد الاضلاع لا للتزكية
علة والنقص سبب **كتاب الوكالة** مناسبة ان كل من الشاهد والوكيل ساع
في تحصيل مراد غيره التوكيل صحيح بالكتاب والسنة قال تعالى فابعثوا احدهم بامرهم
وكل عليا لسلام حكمهم بن حزام بشرى الضحية وعليها لاجماع وهو خاص وعام كانت
وكيل في كل شيء عم الكل حتى الطلاق قال الشهيد وبه يفتي وحصة ابوالثابت بغير طلاق
وعتاق ووقف واعتمده في الاشياء وحصة قاضي خان بالمعاوضات فلا يلى العتق والميراث
وهو المذهب كما في تنوير الانصار ورواه الجواهر وسيجي ان به يفتي واعتمده في الملتقط
فقال واما الهبات والعتاق فلا يكون وكيل عند ابي حنيفة فالحج وفي المشرق
بلا لينة ولو لم يكن الموكل صناعتا معروفة فالوكالة باطللة وهو اقامة الغير مقام
نفسه فيها او عجزا في تصرفه جاز بمعلوم فلو جعل ثمن الادنى وهو المخط من مملكته
الى التصرف نظرا الى اصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعرض النهي ان كان
فلا يصح توكيل بخون وصبي لا بفعل مطلقا وصبي يعقل بغيره من احوال طلاق وعتاق
وهبة وصدقة وصح بما ينفعه بلا اذن وليه كقول وهبة وصح بما تزددين صهر ونفع
بيع واحادة ان ما دونها لا يوقف على اجازة وليه كمالا بغيره بنفسه ولا يصح توكيل
عبد محجور وضع لوما ذونا او مكاتب او توفيق توكيل مرتد فان اسلم نفذ وان مات او
لحق او قتل لا اخل فاعلمها وصح توكيل مسلم ذميا ببيع خبز او خنزير وشعرها كالحمار في
البيع الفاسد ومحرم حله لا ببيع صيد وان اشترى عند الموكل معارض النهي كما قد منا فثبت
ذكر شرط الوكيل فقال اذا كان الوكيل يعقل العقد ولو صبيا او عبدا محجورا لا يفتي ان
الكلام لان في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل فلذا لم يقل ويقصده تبعا للكتن

ثم ذكر

ثم ذكر صابط الموكل فيه فقال بكل ما يباشره الموكل بنفسه لنفسه فمثل المخصوصة
فلذا قال بفتح بخصومة في حقوق العباد برضا الخصم وجازة بل رضاه وبه قالت
الشافعية وعليه فتوى ابى الليث وعمره واختاره العتاني وصححه في النهاية والاختار
للمعتزلة بقوله فيصنع الحاكم دسرا لان يكون الموكل برضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقوله
ان كان او غايا بسدة سفر او مر بدله ويكنى قولنا انا اريد السعر ان كان او محذرة
لم تخاطب الرضاة كما مر واجابنا ونفسا والحاكم بالمسجد اذا لم ير الطالب بالتأخير
او محجورا من غير حاكم هذه المخصوصة فلو منته فليس بعد رتبة رتبة او لا يحسن الدعوى
فانه لا يكون من الاعذار ان كان الموكل شريفا خاص من دونه بل الشريف وغيره سوا
وله الرجوع عن الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى لانه فتنه ولو اختلفا في كونها محذرة اى
من نأت الاشراف فالقول لها مطلقا ولو نسا فيرسل امينها ليجلها مع شاهدين محررة
المصروف من الاوساط فالقول لها لو يكن وان هي من الاساق فلا في الوجهين علاء بالخيار
بزيادة وصح بايمانها وكذا باستيفائها الا في حد وقوة بغية موكل من المجلس وحقوق
عقد لا بد من اضافة اى ذلك العقد الى الوكيل بيع واجارة وصح من اوارسقول به
ما دام حيا ولو غايبا ان لم يكن محجورا كالتسليم ببيع وقصد ونقص من ورجع
به عند استحقاقه وحضوره في عيب بلا فضل من حضور موكله وعبدية لانه العاقبة
حققة وحكاكين في المحررة لو حصرها فالعهد على اخذ الثمن لا العاقبة في الاعايل
ولو اضاف العقد الى الموكل تعلق الحق بالموكل انما قال ابن مالك فليخلف فقوله لا بد
فينا ما فيه ولذا قال ابن الكمال يكتفى بالاضافة الى نفسه فافهم وشرط الموكل عدم تعلق
الحقوق به اى بالوكيل لغوا بطل جهره والمالك يثبت الموكل ابتداء في الاصح **كتاب**
يعتق قرب الوكيل بشرائه ولا يفسد نكاح زوجته به ولكن هما ثانيا على الموكل
لو اشترى وكيلة قرب موكله وزوجته لان الموجب المعتق والفساد الملك المستقر وفي
كل عقد لا بد من اضافة الى موكله يعنى لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافه
الى نفسه لا يصح ابن كمال نكاح وطلعت وصلح عن دم محمدا وعن النكاح وعتق على مال
وكتابة وهبة وصدقة واعادة وابداع ورهن واقرار وشركة ومضاربة عيني
تعلق بموكله لانه لكونه فيها سفيرا لمصالح حتى لو اضافه لنفسه وقع النكاح له كان
كارسول فلا سلطانا عليه في النكاح بمهر وتسليم للزوجة والمشتري الا اعلن دفع الثمن
للموكل وان دفع له وصح نهي الوكيل استحقاقا ولا بطلان الوكيل ثانيا لعدم
الفايدة نعم يقع المقاصة بدين الوكيل لو وجدته ويضمنه لموكله بخلاف الوكيل البقيع
وصرفه عيني ومثله اى مثل الوكيل عبد ما دون الدين عليه مع مولاه فلا يملك دفع
دينه ولو يضمن صح استحسانا ما لم يكن عليه دين لانه لا يقر ما به رتبة دفع
التوكيل بالاستقرار من باطل لا الرسالة دسرا والتوكيل بغير الغرض صحيح فتنه

باب في البيع والشراء الأصل أنها ان عمت او علت او جعلت جملة من ميسرة
وعلى جملة النوع المصح كمنسحت وان فاحشة وهي جملة الجنس كذا تطلعت
وان مستوسقة بعد فان بين الثمن او الصفة كذا صحت والا لا وكله بشرائه فهو
او فزس او بفعل مع ما يتجمل حال الامر بل في فزاجه وان لم يسم ثمنه لانه من القسم الاول
وبشرائه او بعد حاز ان سمي للموكل ثمنه يخص نوعا او لا يحز او فزاجه كمنسحت فزاد في
المرزاة او قدرا كذا فغيره والا يسم ذلك لا يبيع والحق بينهما في الجنس وعيها ولو كان ثمنه
ثوب او دابة لا يبيع وان سمي ثمنه لجملة الفاحشة وبشرائه طعام وبين فزاده او دفع
ثمنه وقع في عرفنا على المعاد اليها للموكل من كل معلوم يمكن اكله بلا ادم حكمه مطبوخ ونحوه
وبه قالت القلوة وبه يعني عيني وعينه اعتبارا للعرف كافي اليقين وفي الوصية لانه
لخص بطعام يدخل كل معلوم ولود واه حلاوة كسكبين بزازيه ولو كان ثمنه بالبيع
ما دام البيع في يده لعلق الحقوق به ولو اراد ان يوصيه ذلك بعد موته موت الموكل
فان لم يكونا فلو كان ذلك اى الرد بالبيع وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسلمه فلو سلمه
الى الموكل اشترى منه الا باس لانها الزكاة بالتسليم بخلاف وكيل باع فاسد فله الفسخ
مطلقا حتى الفسخ فيه والوكيل حبس البيع بتم دفعه الوكيل من ماله والا بالاولى لانه
كالبايع ولو اشترى الوكيل بقد تم احله البايع كان للوكيل المطالبة به حاله وهي الحيلة
خلاصته ولو وصيه كل الثمن يرجع بكمه ولو بعضه يرجع بالباقي لانه حط بحجر
هلك البيع من يده قبل حبسه هلك من ماله موكله ولم يسقط الثمن لان يده كبده ولو هلك
بعد حبسه فهو كبيع فذلك بالثمن وعند الشافعي كرهن ولا اعتبار بمعارضة الموكل ولو
حاضرا كما اعتقه المصنف للمخبر خلافا للحنفي وابن مالك بل بمعارضة الوكيل ولو وصيه
في صرف وسلم فيقبل بمعارضة صاحبه قبل القبض لانه المعاقدة والمراد بالسلم
الاسلام لا قبول السلم لانه لا يجوز ابن كمال والرسول فيهما اى الصوفى والسلم لا يقدر
معارضة بل بمعارضة مرسله لان الوسالة في العقد لا القبض واستفدت صحة الوكيل
بهما وكل ثمن عشرة ارباع الحزم بدرهم فاشترى منه ثمنه بدرهم مما ساع منه عشرة
لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم خلافا لهما والثلاثة قلنا ان ما مور باس طال
مقدرة فينفذ الزايد على الوكيل ولو شري ما لا بأس وى ذلك وقع للموكل اجماعا
كغيره من وزن ولو وكله بشراى بعبية بخلاف الوكيل بالخطح اذا تزوجها لنفسه
مع منبه والفرق في الوان غير الموكل لا يشترى لنفسه ولا للموكل اخر بالاولى
عند غيبه حيث لم يكن له حال فادفع المصنف فلو اشترى بغيره المفقود او بخلاف ما سمي
الموكل لمن الثمن وقع الشراء للموكل بخلافه امره ويغفل في ضمن المحال لانه عيب
وان بشراى شي بغيره فاشترى للموكل الا اذا تزوجها للموكل وقت الشراء او شره بماله او
جماله للموكل ولو كان باقى الشئ حكم بالثمن اجماعا ولو تزوجها انما لم يحضره فزاد ثمنه

ذم

باب في البيع والشراء في البيع والشراء فذلك وقال موكله بل بشرائه فذلك فان كان العبد مملوكا وهو
حي قائم فالقول لها مور اجماعا مطلقا فذلك الثمن والا لا خياره من امره بكمه استثنائه
وان حيا والمحال ان الثمن مفقود فذلك الحكم والا يمين مفقودا فالقول للموكل لا يمين
يكون الرجوع عليه وان العبد غير معين وهو حي فذلك اى يكون له المأمور است
اليمين مفقودا لانه مدين والا فلا حزم للموكل خلافا لهما قاله ابنه هذا العبد مملوكا
الامر اذا اشترى ان عمره امره بالشراى اخذته وعمره ولو كان الكاره الامر انفسه لا تزوجه
بوكيله بقوله بغير لعنه والا ان يقول عمره لم امره به اى بالشراى فلا يأخذه عمره لانه
افترى المشتري او تدبره الا ان يسلمه المشتري اليه اى الى عمره ولان التسليم على وجه
البيع بيع بالتعاطى امره بشراى اثنين معينين او غير معينين اذا تزوجها للموكل كما يحجر
والحال انه لم يسم ثمنه فاشترى لها حدها بقدر قيمته او بزيادة يسيرة يتفان الناس فيها
فمن عن الامر والا لا ان ليس لوكيل الشراى بغيره فالحشر اجماعا بخلاف وكيل البيع كسما
سبيعي وكذا بشرائها بالثمن وفيها سوا فاشترى احداهما بنصفه او اقل مع ولو بالاكثري
ولو يسيرا لا يلزم الامر لان المشتري الثاني من المدينين شلما بولى من الالف قبل الخصومة
لحصول المقصود وجاز ان يبقى ما يشترى بمثلها لآخر ولو امره رجل بدونه بشر
شراى معين بدنه عليه وعينه او عين المايع مع ويصل المايع ويكيله بالقبض دلالة
فيما العزيم بالتسليم اليه بخلاف غير معين لان تركه للمجهول باطل ولذا قال
الا يمين فلا يلزم الامر ونفذ على المأمور فله عليه خلافا لهما وكذا الخلاف
لو امره ان يسلم ما عليه ويصرفه بناء على يقين المفقود في الوكالات عنده وعلم يقينا
في المعروضات عنده فلو امره اى امره رجل بدونه بالقبض فيما عليه امره بكمه
المال له وهو معلوم كاصح امره لو امره لآخر المستاجر بمدة ما استأجره بماعلة لا
وكذا الوامر بشره بعد بسوق المدة وينفق عليها مع اتفاقا للضرورة لانه لا يجزى الاخر
كل وقت فحفل المخبر كما هو في القبض قلت وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان
ان كان ذلك قبل وجوب الاخر لا يجوز بعد الوجوب قبل على الخلاف في الرجوع
ولو امره بشره بالثمن ودفع الالف فاشترى بعبية ذلك فقال الامر اشترى بنصفه
وقال المأمور بل بكمه صدق لانه امين وان كان بعبية نصفه فالقول للامر بل يمين
دبره وان قال شيئا لصدرا لشره بعبية قال صدق في الكل بغير الخطأ وتبهم المص
لكن حزم الوانى بانه تجزئ وصوابه بعد الخطأ وان لم يدفع الالف وعبية نصفه
فالقول للامر بل يمين قاله المصنف لانه امره كما مر قلت لكن في الاشياء القول للموكل
بعبية لانه لا يربح بانه بعبية فله وان كان بعبية الفايضا لانه ثم يبيع العقد بينهما
فيلزم المبيع المأمور وكذا الوامر بشره معين من غير بيان ثمن فقال المأمور اشترى
بكذا وان صدق ببايعه على الاظهر وقال الامر بنصفه بخلافه في الثمن وموجب

المختلف ولو اختلفا في مقداره أي الثمن فقال الأمر بترك بشرى به بما به وقال المأمور
بالتفان فالقول للأمر ببشرى فان ربهما قدم برهان المأمور لأنها أكثر اشياء ولو امره
ببشرى الحية فاشترى الوكيل فقال الأمر ليس هذا المشتري بائني فالقول له ببشرى
ويكون الوكيل مشتري لنفسه والاصل ان المشتري لم ينفذ على الأمر ينفذ على المأمور
ببشرى في البيع كما في خيار الشرط وعقود العبد عليه أي على الوكيل لزمه عقده على
موكله بنواخذ به خاتمة ولو امره عبد بشرى نفس الأمر من مولاه بكذا ووقع المبلغ
فقال الوكيل لسيده اشتريته لنفسه فباعه على هذا الوجه عتق على المال وولاه لسيده
وكان الوكيل سفيراً وان قال الوكيل اشتريته ولم يقل لنفسه فالعبد ملأ
المشتري والالف لسيده فيها لا يشترى عبده وعلى العبد الف أخرى في الصورة الأولى
بدل الاعتاق كما على المشتري الف مثلاً في الثانية لأن الأول مال المولى فلا يصح بدله
وشر العبد من سيده اعتاق فتلحق الحكم الشرائع فلا يقال فلو بشرى العبد
نفسه في العطاع الشرائع كما عتق في حصته إذا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل
آخر وبطل الشرائع في حصته شريكه بخلاف ما لو اشترى الأب ولده مع رجل آخر فانه
يبيع فيها بيع الخاضعين من حيث الاستحقاق والفرق انعقاد البيع في الثاني لا الأول
لأن الشرع جعله اعتاقاً ولذا بطل في حصته شريكه للزوم الجمع بين الحقيقة والحيان
قال العبد اشترى نفسه من مولاه فقال مولاه بعتي نفسك فلان فيقول أي باعته
على هذا الوجه فهو الأمر فلو وجد به عيباً ان علم به العبد فلا بد ان علم الوكيل كعلم
الموكل وان لم يعلم فالمراد للعبد لختيار وان لم يقل فلان عتق لانه ان يتصرف في آخر
فنفذ عليه وعليه الثمن فيها الزوال بحره بعقد بشرى مقتضياً باذن المولى ودرهم فشرع
الوكيل اذا خالف ان خلافاً في حيزه في الجنس كبيع بالف درهم فباعه بالف ومائة نقد ولو
بمائة دينار ولا وجه لاختلافه ودرهم **فصل** لا ينفذ وكيل البيع والمشتري والاعادة
والصرف والسلم ويخونها مع من شردها دته له للقيمة وجوزة بمثل القيمة الا من عبده
ومكاتبه الا اذا اطلق له الموكل كبيع من ثمن ثمن فيجوز بيعه كبيع بمثل القيمة اتفاقاً كما يجوز
عقده معهم باكثر من القيمة اتفاقاً اي ببيع لا بشرى به باكثر منها اتفاقاً كما لو باع باقل
منها بغير فاحش لا يجوز اتفاقاً وكذا ببيع عبده خلافاً لهما ان ملكه وعينه وفي
السراج لو صرح بهم جاز اجماعاً الا من نفسه وطفله وعبد غير المدون ومع بيعه بما
قل او اكثر وبالعرض وفضاه بالقيمة وبالمفود وببشرى بزاريه ولا يجوز في الصرف
كدينار بدينارين فاحش اجماعاً لانه بيع من وجه شرعي من وجه صيرورة ومع البيع
ان لا ينفذ بالبيع للمعاملة وان كان الحاجة لا يجوز كالملازمة ان دفعته فلا يجرى له البيع
لها ويتعين النقد به بغير خلاصة وكذا في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة كما افاده
المص وهذا ايضا ان باع بما يبيع الناس شيئاً فان طوّل المدة

والله ان المالك يبيع
والمناقص منقول
العبد والمكاتب لا يبيع
من نفسه الى ولده
مواضع الزمة مستثناة
الوكالاته منها موضع الزمة
بيح

لم يجز

بيح من ملكه ومتى عين الأمر شيئين الا في بيعه في المشتري بالبيع بالثمن
جانحاً بغير ثمن وقد ساء ان خالف الحيز في ذلك الجنس جاز ولا لا وانما يتغير زماناً
ويجوز لكن في البزارية الوكيل في عشرة ايام وكيل في العشرة وبعدها الاصح وكذا
الوكيل لكنه لا يملك الا بعد الاجل كما في ثوب البصير في زواجر الجواهر قال بعض
اوصي فلان او عليها ومعرفة وبيع منهم جاز بخلاف لا يبيع الا بشهود او لا يبيع
فلان به بغير ثمن وتبطل حكم واقتد الفتي دفع له مالا وقال اشترى زينة بمعرفة
فلان فذهب واشترى بلامعرفة فذلك الذي لم يضمن بخلاف لا يبيع الا بمعرفة فلان
فيلحقا وصح اخذه وهما وكذا في الثمن فلا ضمان عليه البضائع الوهن فيه او تولى المال
على الكفيل لان الجواز الشرعي ينافي الضمان ويقدر بشرائه بمثل القيمة وعين بغيره
به مفهوم وهذا اذا لم يكن شرعه معروفاً وان كان شرعه معروفاً من الناس كخز وطه
لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة ولو قلنا واحداً به بغير ثمن به وكذا يبيع عبده
فباع نصفه صح لاطلاق الوكيل وقال ان باع المالك قتل المصومة جاز ولا لا وهو
سليق وهذا به وظاهره ترجيح قولهما والمقتضى به خلاصة بغير قيد ان المال مخلوق به بغير
بالشركة والاجاز اتفاقاً فلو اجماع وفي الشرائع توقف على بشرى باقية قبل المصومة اتفاقاً
ولم يرد مع بيع على وكيله بالبيع ببشرى او بغيره فيها لا يحد مثله في هذه
المدة سرده الوكيل على الامر ولو باع بزاره فيها بحد لا يرد ولو لم يرد الوكيل الاصل في الوكالة
المخصوص وفي المضاربة العموم وفرع عليه بقوله فان باع الوكيل ثمنه فقال امرتك بغيره
وقال اختلفت صدق الامر وفي الاختلاف في المضاربة صدق المضارب على الاصل لا ينفذ
بصرف احد الوكيلين معاً كوكلكما بكذا واحدة ولو لا غير عبداً او صبياً او مات او جن الا
فيما اذا وكلهما على التوافق بخلاف الوصين كما سيجي في باب وفي خصوصية بشرى لآخر
لا يخرجه عن المعصية الا اذا انتهيا الى القبض فحق بيعهما جهره وعقوبتاهن وظلوا
بغيره لم يوصيا بخلاف معوض وغيره معين وتقليد بمشيئة ما أي الوكيلين فانه لم يخرجهما
علا بغيره فانه المص قلت وظاهره عطفت على لم يعوضا كما يعلم من العيني والدر
حق العبادة ولا علقا بمشيئة قد بر وفي تدبير سردين كود بغيره وعاربه ومعوض
ومبيع فاسد خلاصة بخلاف استرداها فلو قبض احدهما ضمن كله لعدم امره بغيره
شيئ منه وحده سراج وفي تسليم هبة بخلاف قبضها ولو لوليتها وقضا دين بخلاف
اقتضايه عيني وبخلاف الوصاية لاثنتين وكذا المضاربة والقضاء والتكليف والتولية على
الوقت فان هذه الستة كالوكالة فلا يفسد لاحدها الانقضاء بغير الا في مسئلة ما اذا شرط
الواقف المظولة والاسدال مع فلان فان الواقف الافراد دون فلان اشياء والوكيل
بقضاء الدين من ماله او مال موكله لا يبيع عليه اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين وهي
الفتوى كالمسألة العادية واعتمده المص قال وسفاده ان الوكيل يبيع عين من ماله

الموكل لو فاد به لا يجبر عليه ولا يجبر الوكيل بتجملات ولو بطلان على المصنف وعنف
وهذه من فلان ويبيع منه لكونه مبررا الا في مسائل اذا وكله ببيع عين ثم غاب
او ببيع من شرط فيه او بعده في الاصح او بخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه
اشياء خلافا لما افق به قاضي الهادي قلت وظاهر الاشياء ان الوكيل بالاجرة لا يجبر
ولا تنس مسئلة واقعة الفتوى وراجع تنوير المصباح فلعلمه وفيه في فروع الاشياء
الوكيل بغير رضا الخصم لا يجزى عند الامام الا ان يكون الموكل حاضرا مستقرا ومسا فزا
درضا المخذرة الوكيل لا يملك الا باذن امره بوجود الرضا الا اذا وكله في دفع زكاة فوكاله
وتم فذم الاجرة ولا يتوقف بخلافه على صحة التخييل والوكيل في دفع الدين
اذا وكل من في عياله مع ابن ملكه والا عند تقدير الحق من الموكل الاول له ان يوكله بغير
بل اجازة حصول المقصود ودرر المقويض انما به كاعلى براك كالا في الموكل الا
في طلاق وعناق لانها مما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه فثبت ان وكل الوكيل غيره بدونهما
بدون اذن وتوقيض ففعل الثاني بغيره او عينه فاجازة الوكيل الاول صحيح وتعلق
حقه بالعاقد على الصحيح الا فيما ليس بعقد حتى يعلق وعناق لتعلقها بالشرط فكان
الموكل بطلان الاول دون الثاني واما عن الدين فثبت وحضرة وقضا دين فلا
تكن المحضرة ابن ملك خلافا للحائية وان فعل اجنبي فاجازة الوكيل الاول جاز الا ان
شرا فانه ينفذ عليه ولا يتوقف متى وجد نفاذا وان وكل به اي بالامر والمقويض
فهو اي الثاني وكيل الامر فلا ينفذ بعزل موكله وموته وسبق لان يموت الاول
كأمر في القضاء وفي الجرح من الخلاصة والحائية لمعزله في قوله اضنع ما شئت لمرضا
بصنعه وعزله من صنعه بخلافه عمل براك قال المصنف فلو فعل القاضى اضنع ما شئت
فلم يعزل ناسبه بل تفويض العزل لصريحه لان النائب وكيل الوكيل واعلم ان الوكيل وكان
عامته مطلقا معوضته انما يملك المعاضات لا الطلاق والعناق والبرعات به ينفذ
المجاهر وتنوير المصباح قال لو حل فوضت اليك امر امر في صداره وكذا بالظواهر وتنفذ طلاقه
بالمجلس بخلاف قوله وكلت في امر امر في فلا يتقيد به درر من لا ولاية له على فلان غيره
لم يجز بغيره في حقه وح فاذا باع عبدا ومكاتب او ذبح او جرح عيني حال صغيره الحرس
المسلم او شري واحد منهم به او زوج صغيرة كذلك اى حرة مسلمة لم يجز لعدم الولاية
والولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه او الوصي بملك الا بصحة المصنف
اب الاب ثم الى وصيه ثم وصي وصيه ثم الى القاضى ثم الى من نصبه القاضى ثم وصي
وليس لوصي الام وصي الاخ ولا لغيره في ترك الام مع حضرة الاب او وصيه
او وصي وصيه والجد اب الاب وان لم يكن واحد ما ذكرنا فله ان يوصي الام المحضرة وله
بيع الموقوف لا الفقار ولا يشترى الا الطعام والكسوة لانها من جلة حفظ الصغير
خاتمة مبرور وصي القاضى كوصي الاب الا اذا فقد القاضى شوع تنقيد به وفي

الوكيل بالامر
الوكيل بالامر

الاب

الاب جميع لكل عادية وفي مقولات البحر القاضى وامته لا ترجع حقوق عقد باشره للقيم
اليها بخلاف وكيل وصي واب فلو ضمن القاضى وامته بمن ساء له للقيم بعد بلوغه صح
بجلا فمهم وفي الاشياء جاز الوكيل بكل ما عقده الوكيل لنفسه لا الوصي فلما انشترى مال للقيم
لنفسه لا لغيره بوكالة وجاز الوكيل بالوكيل **باب الوكالة بالخصومة والعرض**
وكيل الخصومة والقاضى ان اخذ الدين بالملك القيقق عند فروبه بقى لقضاء الزمان
واعتمد في البحر العرف ولا الصلح اجماعا بحر ورسول القاضى بملك القيقق بالخصومة اجماعا
بحر اسلمك او كن رسولا على ارسال وامته بقبضه لوكيل خلافا للزيلي ولا يملكها اي
الخصومة والقبض وكيل الملازمة كالا بملك الخصومة وكيل الصلح بحر وكيل بعض الدبر
بملكها اي الخصومة خلافا لها لوكيل الدائن ولو وكيل القاضى لا يملكها اتفاقا كوكيل فقير
العين اتفاقا واما وكيل صفة واحد شفعة ورجع حبة ورد يجب فيملكها مع القبض
اتفاقا ابن ملك امره بقبض دينه وان لا يقبضه لاجبا فقبضه لا درهم لم يجز بقبضه المذكور
على الامر لم يثبت له فله بغير وكيل ولا امر له الرجوع على الغريم بملكه وكذا لا يقبض درهما ذو
درهم بحر لم يكن الغريم بدنه على الا يغا ففقد عليه بالدين وقبضه الوكيل قضاع صبي
برهن المطلوب على الا يغا للموكل فلا يسئل المديون على الوكيل وانما يرجع على الموكل لا يثبت
لديه دخيرة الوكيل بالخصومة اذا اتي بالخصومة لا يجبر عليها في الاشياء لا يجبر الوكيل
اذ امتنع عن فعل ما وكل فيه لغيره الا في ثلاث كما مر بخلاف الفصل فانه يجزى عليها
للا التزام وكله بخصومة ما واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيله يمدى على
الموكل جاز هذا الوكيل فلو ثبت الوكيل للمال له ان يوكله ثم امره بالخصم المدفع لا يبيع
على الوكيل لانه ليس بوكيل فيه ودرر وصح قرار الوكيل بالخصومة لا يغيرها مطلقا بغير
الحدود والقصاص على موكله عند القاضى وذن غيره استسحانا وان اعزل الوكيل به
احم هذا الاقرار حتى لا يدفع المدا المال وان برهن بعده على الوكالة لتناقض درر وكذا
اذا استسحق الموكل اقره بان قال وكلتك بالخصومة غير جاز الاقرار مع الوكيل ولا استثنا
على الظاهر من رده فلما اقرعه اي القاضى لا يصح حتى به عن الوكالة فلا تسع خصومة
درر وصح التوكيل بالاقرار ولا يصير به اي بالوكيل مقربا وبطل توكيل الكفيل بالمال
للا بصيرة مالا لنفسه كالا لا يصح لوكله بقبضه اي الدين من نفسه واعبه لان الوكيل يتي
على نفسه بطلت الا اذا وكل المديون بامر نفسه بفتح ويبيع عمله قبل ابرائه بنفسه اشياء
او وكل المحال المجل بقبضه من المحال عليه او وكل المديون وكيل الطالب بالقبض لم
يبيع لاستحالة كونه قاضيا ومقضا فثبت بخلاف كفيل النفس والرسول ووكيل الامام
بيع القائم والوكيل بالتزويج حيث يبيع صانته لان كلا منهما صغير الوكيل بقبض الدين
اذ اكتمل صح وبطل الوكالة لان الكفالة اخرى للزومها ففصل ما سيجزى بخلاف العكس
فكذا كما سيجزى كفاية الوكيل بالقبض بطلت وكالته تعدت الكفالة او اخرت لما قلنا

لان الوكيل من يبيع دينه ولو حقه اصابا عاذا
نفسه قاربه وضمنه فاقدم المدين ولان
قبول قرضه لا يملكه لوكاله كونه عاذا
فصحها لا يقبل كونه مبرا لنفسه فصح
بالقبض موزم وهو زعيمه مديون الحق
موزم حتى ضمن قيمته للزما ووطايب
العبد ببيع الدين فلو وكل الطالب بقبض المال
عنه الصبي كان يخطف بالبيضاء كذا في القيد صح

ان يكون من كان عاذا نفسه اذا كان في حقه دين
فصحها لا يقبل كونه مبرا لنفسه فصح
بالقبض موزم وهو زعيمه مديون الحق
موزم حتى ضمن قيمته للزما ووطايب
العبد ببيع الدين فلو وكل الطالب بقبض المال
عنه الصبي كان يخطف بالبيضاء كذا في القيد صح

ولا يصح توكيل الوكيل بالقبض
بالقبض موزم وهو زعيمه مديون الحق
موزم حتى ضمن قيمته للزما ووطايب
العبد ببيع الدين فلو وكل الطالب بقبض المال
عنه الصبي كان يخطف بالبيضاء كذا في القيد صح

وكيل البيع انما هو المتعدي عن المشتري لم يجز لما رآه بصير عاملا لنفسه فان ادعى
الضمان رجح لبطلانه وبدونه لا يبرعه ادعى انه وكيل الغائب يقضي دينه فصدقه
الغريم امر بدفعه لعملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الا ايضا فان حضر الغائب فصدقه
في التوكيل فيها ونفت والامر الغريم بدفع الدين اليها الغائب ثانيا لفساد الاداء
بانكاره مع مبيد ورجع الغريم به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكام بان استهلكه فانه
تضمن مثله خلاصة وان ضاع لا علة بصدقه الا اذا كان قد ضمنه عند الدفع
لقد رما ياحذه الدائن ثانيا لاما اخذه الوكيل لانه امانة لا يجوز بها الكفالة زيلع وعمره
او قال له بقت منك على ان ابرأ من الدين فهو كالوقال لا يلحق عند اخذ مبر
بخت اخذ منك على ان ابرأ من مهربتي فان اخذته البت ثانيا رجح الحق على الاب وكذا
هذا ترازمه وكذا يضمنه اذ لم يصدقه على الوكالة يوم صوري السكون والتكليف ووقع له
ذلك على منعه الوكالة فهذه اسباب الرجوع عند الهلاك فان ادعى الوكيل هلكه او دفعه
لموكله صدق الوكيل بطلانه وفي الوجه المذكور كلها الغريم ليس له الاسترداد حتى يحضر
الغائب وان برهن انه ليس بوكيل او على اقراره بذلك او اذ استعمله فقبل لبعده في
نقض ما وجبه للغائب نعم لو برهن ان الطالب جحد الوكالة واخذ من المال فقبل بحسب
ولومات الموكل وورثه غريمه او وهب له اخذه قايما ولو هلك كضمة الا اذا صدق على وكالة
ولو اقر بالدين وانكر الوكالة حلف ما يعلم ان الدائن وكلمه عيني قال ان وكيل يقضي
المودعة فصدقه المودع لم يبره بالدفع اليه على المشهور خلافا لابن الشحنة ولو دفع له
ملك الاسترداد مطلقا لم يبره وكذا الحكم لو ادعى ثراها من المالك وصدقه المودع لم يبره
بالدفع لانه اقرار على العيز ولو ادعى انقضاءها بالارث او الوصية وصدقه امر بالدفع
اليه لانقضاءها على ملك الوارث اذ لم يكن على الميت دين مستغرق ولا بد من التلوم
فيهما لاحتمال ظهور وارث اخر ولو انكر موته او قال لا ادري لا يبره به ما لم يبرهن
ودعوى الا ايضا كوكالة فليس للمودع ميت ومدونه الدفع قبل ثبوت انه وصي ولو لا
وصي قد دفع لبعض الورثة سرا عن حصته فقط ولو وكيل يقضي مال فادعى الغريم ما يصدق
حق موكله كذا لو ابرأ واقراره بان ملك دفع الغريم المال ولو عفا الدائن الوكيل لان
جوابه تسليم ما لم يبرهن ولم تخلف الموكل لا الوكيل لان النيابة لا تحرم في الامن خلافا
لنظره ولو وكلمه عيب في امتداد ادعى البائع ان المشتري رضي بالعيب لم يبره عليه حتى يثبت
المشتري والعرف ان القضاء منقح لا يقبل النقص بخلاف ما مر خلافا لهما فلوردها
الوكيل على البائع بالعيب فحضر الموكل وصدقه على الرضا كانت له لا البائع اتفاقا في
الاصح لان القضاء لا عن دليل بل للجهل بالرضا ثم ظهر خلافا فلا ينفذ بالنهاية والمال
بالانفاق على اهل او بنا والقضالدين او الشراء والصدق عن زكاة ان اسسك ما دفع
اليه ونقد من ماله ثانيا الرجوع كذا قيد الخامسة في الاشياء حال قيامه لم يسكن

مستعرا

لغيره على بيع النقص استحسانا اذ لم يصف الى غيره فلو كانت وقت انفاقة مستهلكه ولو ظهر
الدين نفسه او اضاف العقد الى درهم نفسه ضمن فصار مشتريا لنفسه مستعرا بالاتفاق لا
الدرهم يتحقق في الوكالة نهاية وبشرائه في المشتري لو امره ان يقضي من مديونية الفارس فصدقه
فصدقه بالف ليرجع على المديون جاز استحسانا وصي انفق من ماله والحال ان مال المبتسم
غائب فهو اعم الوصي كالار منقطع الا ان يشهد انه فرض عليا وان يرجع عليه جاز
المفوضين وغيره وعمله في الخلاصة بان قول الوصي وان اعتبر في الاتفاق لكن لا يقبل في
الرجوع في مال المقيم الا بالبيعة فزوع الوكالة المحررة لا تدخل تحت الحكم وبسببه
في الدرهم مع التوكيل بالمسلم فلما ظن ان يسلم من رده في مزرعة وحصره وليس له ان يوكل
بمن يجعله على امانة على القرية فياخره بعد السلم ويستلم منه على ما قرره باطنا لانه
وكيل الواقف والوكالة امانة لا يصح بيعها وتماه في شرح الوهابية **باب عز الوكيل**
وكالة من العقود العبر اللازمة كالعارية فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم
بها بمقدودا وانما يصح في ضمن دعوى سمجة على علمه وبسببه في الدرهم فلو وكل العزل
بشيء ما لم يقبل به حق العبر كوكيل حضومة بطلت الخصم كاسبجي ولو الوكالة دوسرية
في طلاق وعناق على ما صححه المزاري وسبجي عن العيني خلافا لفتنه بشرط علم الوكيل
اي في القصدى المالكى فثبت وتقبل قبل العلم كالرسول ولو غرله قبل وجود الشرط
في المصلحة بباي بالشرط به يعني شرح وهبانية وبنت ذلك اي العزل بمشاهدة به
وبكاتب مكتوب بعزله وارسله رسولا حمير لاعدلا وغيره اتفاقا اخر او عدا صغيرا
او كبيره صدقه وكذا ذكره المص في فقرات القضاء اذا قال الرسول الموكل ارسلني المالك
لا يملك عزله اياك سخن وكالته ولو اخرجه فصولي بالعزل فلا بد من احداث شرط الشهادة عدد
كاخواتها المقدمة في الفقرات وقدنا ان من صدقه قبل ولو فاسقا اتفاقا ابن ملك
وفزع على عدم لزومها من الجاسين بقوله فلو وكل اي بالحضومة وبشر المدين لا الوكيل بكتاب
وطلاق وعناق وبيع ماله وبشرائه بغير عينة كامر في الاشياء عزله بنفسه بشرط
علم موكله وكذا بشرط علم السلطان بعزل قاض وامام نفسه ما والا لا كاسبجي في الجرم
وكلمه يقضي المدين ملك عزله ان يعبر بخصمته المديون وان وكله بخصمته لا يتعلق حصته
به كامر الا اذا علم به بالعزل المديون في بعزل ثم فزع عليه بقوله فلو دفع المديون دينه
اليه اي الوكيل قبل علمه اي المديون بعزله مبرا وبعده لا يدفعه لغيره وكيل ولو غرله
العدل الموكل ببيع الرهن بنفسه بخصمته المدين ان رضي به بالعزل مع والا لا يعلق
حقه به وكذا الوكالة بالحضومة بطلت المدعى عند عينة كامر وليس منه توكيل بطله
بطلها على الصحيح لانه لاحق لها فيه ولا قوله كذا عن اثنان فانت وكلي لعزله بكتاب
وكتلت فانت معزول عيني وتقول الوكيل بعد القول بخصمته الموكل لغت توكيلي
او انا برى من الوكالة ليس بعزل فحجود الموكل بقوله لم وكلت لا يكون عزلا الا ان يقول

الموكل الموكل بالمال لا يملك بشئ فقد عرفت بها ونك فاعزل من يملكه ذكر في الوصايا
ان يجوز عزل وحمل المصل على ما اذا وافقه الموكل على العزل لكن انما انقضت في
الخلاص الرواية وقدم الثاني وعلم بان يجوز ما عدا النكاح لانعقد في الرواية
لم ينعزل بالمجرد انشئ فليخلف وينعزل الموكل بلا عزل بنهاية الشئ الموكل فيه كما لو
وكله بقبض دين فقبضه بنفسه او وكله بنكاح فزوجه الموكل بزيادة ولو باع الموكل
او وكله بها ولم يعلم السابق فبيع الموكل او في عنده وعند ابي يوسف يشترط ان
يختار ان كافي الاختيار وعينه وينعزل بموت اهلها وجوزة مطلقا بالكلية ومستوفيا
سنة على الصحيح ودره وعنه هاكن في الشرع لا يملك عن المصبرات شهر وبه يفتي
وكذا في القهستاني والباقي ويحصل فاضحان في فصل فيما يفتي بالجهادات قول
ابن حنيفة وان عليه الفتوى فليخلف وبالحكم لم يجرى من ان لا يعود بعوده مسلما
على المذهب ولا باقية بغيره في شرح المجمع واعلم ان الوكالة اذا كانت لازمة لا تبطل
بهذه العوارض فلذا قال الا الوكالة اللازمة اذا وكل الرهن العدل والمهر من بيع الرهن
عند حصول الاصل فلا ينعزل بالعزل ولا بموت الموكل وجوزة كالوكيل بالامر باليد والوكيل
ببيع الوفا لا ينعزل بموت الموكل بخلاف الوكيل بالخصومة والطلاق بزيادة قلت والحاصل
كا في الجمران الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقة وحكما ولا بالخروج عن الاهلية
بمفهوم وردة ونما عداها من الملازمة لا تبطل بالتحقيق بل بالحكم وبالخروج عن الاهلية
قلت فاطلاق الدرهم فينظر وينعزل بافتراق احد الشريكين ولو توكيل ثالث بالقبض والاداء
يعلم الوكيل لانه عزله حكيم وينعزل بغير موكله لو مكاتبنا وبجدة اى موكله لوماذنا ذلك اى
علم ولا لانه عزله حكيم كما هو وهذا اذا كان وكيله في العقود والخصومة اما اذا كان وكلا
في قضاء دين واقتضاه بقبض ودقة فلا ينعزل بغيره بغيره ولو عزله المولى وكيل عبده
لما دون لم ينعزل وينعزل بغيره اى الموكل بنفسه فيما وكل فيه بغيره فاجوز الوكيل عن
النصر في بيعه والا كما لو طلقها واحدة والعدة باقية فالوكيل بتطليقها اخرى لبقا المحلول
ارتد الزوج والحق وقع طلاق وكيله ما بقيت العدة او تعود الوكالة اذا اعاد المهر
اى الموكل قديم ملكه كان وكله ببيع فباع موكله ثم رد عليه بما هو مبيع نبي على وكالة
او بغير اثره اى اثر ملكه كسيلة العدة بخلاف ما لو تجدد الملك فروع في المقتطع عزله
وكتب لا ينعزل ما لم يصله الكتاب وكل غايبا ثم عزله قبل قبوله صحيح وبعده لا دفع اليه
ثمرة ليدفعها الى انسان يصلحها فذفعها ونشئ لا يضمن الوكيل بالدفع ابراهما عليه
من الكل فضلا وما في الاخرة فلا الاقدار ما توهمن له عليه وفي الاشياء قال المدعيون
من حاكم بعلامة كذا او من اخذ اصبعك او قال لك كذا فادفع اليه لم يصح لانه وكيل المحرم
فلو دبر باليد في الوصاية قال
ومن قال اعط المال فاضه خضر فاعطاه لم يبرأ وبالمال يحبس

ويعاد بيع بالنقد او بغيره الخالد • • • • •
وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم • • • • •
ولو دفع الدلالة مال المبيع كي • • • • •
كتاب الدعوى لا يفتي مناسبتها للوكالة بالخصومة حتى لغة قول بقصره لانسائه
الاجاب حتى على غيره والمعا التاليف فلا تنون وجهها دعوى بفتح الواو وكفتوى وقفاؤ
دعوى لكن جزم في المصباح بكسرها ايضا فيها فحافظة على العا التاليف وشرا قول
مقبول عند القاضي بقصد به طلب حتى قبل غيره خرج الشهادة والاقرار ودفعه
دفع الخصم عن حق نفسه دخل دعوى دفع التعرض فسمع به يفتي بزيادة بخلاف دعوى
قطع النزاع فلا تسمع من اجابة وهذا اذا اريد الحق في التعريف الامر بالوجودى فلو
اريد ما يعم الوجودى والعديم لم يوجب لهذا العقد والمدعى من اذ اترك دعواه تركه
لا يبرر عليها والمدعى عليه بخلافه اى يبرر عليها فلو في البلدة قاضيا كل في محلة فالخيار
للمدعى عليه عند محرم به يفتي بزيادة ولو القضاة في المذهب الاربعة على الظاهر وبه
اقتت من راجح قال المص ولو الولاية لقاضين فاكتر على السوا فالعبارة للمدعى نعم لومر
السلطان باجابه المدعى عليه لزم اعتباره لعزله بالنسبة اليها كما مر اراقت وهذا المحل
فيما اذا كان كل قاض على محلة على حدة اما اذا كان في المصر حتى وشافى وماكى وحصل
في مجلس واحد والولاية واحدة فلا يفتي بان يقع الخلاف في اجابة المدعى لما انشئ
الحق كذا محط المص على هاشم البرازية فليخلف وركنها اجابة الحق الى النفس لواصله
كفى عليه كذا او اضافته الى من تاب المدعى مناه كوكيل ووصى عند النزاع متعلق
باضافة الحق واهلها العاقل المميز ولو وصيا لوماذنا في الخصومة والا لاشاء وشروطها
اى شرط جواز الدعوى مجلس القضا وحضور خصمه فلا يفتي على غايب وهل يحضر بغيره
الدعوى ان بالمصر او بجنت بيت بمنزلة نعم والا فحق بمرهنا ويخلف منه ومعلومة للمدعى
المدعى اذا لا يفتي بمجهول ولا يقال مدعى فيه وبه لا يفتي من الاختيار وشروطها ايضا
كونها ملزمة نشأ على الخصم بعد شئها والا كان عبثا وكوة المدعى عما يحمل الشئ
فدعوى ما يستحيل وجوده عقلا او عارة باطله كيقين الكذب في المستحيل العا وكذا
معروف بالحق او لا عظمة على اخراة اقرضا اياها دفعة واحدة او بعضها منها العالم
عدم سماعها بغيره جزم ابن القيس في الفواكه البدرية وحكما وجوب الجواب على الخصم
وهو المدعى عليه بلا او بغير حتى لو سكت كان انكارا فنتقم البينة عليه الا لا يكون
اخرى اختيارا وسحقا وبسبها تعلق البقا المقدر سقا على المعا ملات فلوكان ما يدعى
منقولا في يد الخصم ذكر المدعى انه في يد غيره حتى لاحتمال كونه موهوبا في يده او محبوسا
بالثمن في يده وطلب المدعى احضاره ان امكن فعلى الغريم احضاره ليشاء السيد
في الدعوى والشهادة والاستحسان وذكر المدعى قيمته ان تعدد احضارا لعين مات

كان في نقلها مؤنة وان قلت ان كان من الجائز ان يثبتها او يثبتها لانه من مقتضى
وان تعذر احصاها مع بقائها كحق وصيرة طعام وقطيع عظم بعث القاضي ابي
بشار اليها ولا تكن باقية اكثري في الدعوى بذكر القيمة وقالوا لو ادعى انه عصب منه
عين كذا ولم يذكر قيمتها لسمع فيجوز خصمه او يجزم على البيان دسر وان ملك ولم يدر
لو ادعى انما يختلف الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جلة كفى ذلك الا اذا
على الصحيح وتقبل بنية او يختلف خصمه على الكمية وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة
لانه لما ادعى العصب بلا بيان فلو لم يصر اذا بين قيمة الكل جلة بالاولى وقيل في
دعوى السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها نصابا فاما في غيرها فلا يشترط عدا
وهذا كذا في دعوى العين لا الدين فلو ادعى قيمة شئ مستهلك اشترط بيان جليله
في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بماذا يقضي واختلف في بيان المذكورة والافترقة
في الدابة بشرط ان يثبت ايضا واختاره في الاختيار بشرط الشهادة بالسن ايضا
وتما في العادة وفي دعوى الايداع لا بد من بيان مكان اى مكان الايداع سواء
كان لمحل الاول او في العصب ان لم يحل ومونة فلا بد لصحة الدعوى من بيان والا
جله لا وفي عصب غير الشئ بين قيمة يوم عصبه على الظاهر عادية وليس شرط
التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان العقار مستورا خلافا
الاذا عرف المشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها كالادعى من العقار
لان دعوى الدين حقيقة مجرد ولا بد من ذكر جلة بها الدار ثم المحلة ثم السكة فبذلك
بالاعتراف بالاحض فالاحض كافي للثبوت ويكتفى بذكر ثلاثة فلو ترك الرابع صح وان
ذكره وغلط فيه لانه لا ملق لان المدعى يختلف به ثم انما يثبت الخلط باقرار الشاهد فلو لم يقر
وذكر اسماء اصحابها الى الحدود واسماء اصحابهم ولا بد من ذكر الحد لكل منهم ان لم يكن
الرجل مشهورا والاكتفى باسمه لحصول المقصود وذكر انما في العقار في يده لم يصر خصمه
ويريد عليه بغير حق ان كان المدعى يقول لما امر ولا يثبت يده في العقار صا وقيما
لا بد من بينة او علم قاض لاحتمال تزويرها بخلاف المنقول لمعانية يده ثم هذا ليس على
اطلاق بل اذا ادعى العقار ملكا مطلقا اساق في دعوى العصب ودعوى الشر من ذي
اليد فلا يفتقر لبينة فان دعوى الفحل كاضع على ذي اليد يقع على غيره ايضا بزاوية
وذكر انما يثبت بنية لتوقف على طلبة لاحتمال هذه ارجس بالثبوت وبما استغنى عن
زيادة بغير حق فانهم ولو كان ما يدعيه دينيا كجلا او موزونا نداء او غيره ذكره
لان لا يعرف الا به ولا بد في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر
وسبب الوجوب فلو ادعى كبره دينيا عليه ولم يذكر سببا لم يسمع وان ذكر في السلم اجماله
لما لم يكن عينا وفي نحو قرض وعصب واستهلاك في مكان القرض ونحوه يجر
فليحفظ ويسأل القاضي المدعى عن الدعوى فيقول ان ادعى عليك كذا فاذن

بعد صحتها والا بقدر صحة لاسبال لعدم وجوب جوابه فان اقرضا او انكر فهو من
المدعى حتى عليه بلا طلب المدعى والا يبرهن حلقه الحاكم بعد طلبه اذ لا بد من طلبا العين
في جميع الدعاوى الا عند الثاني في اربع على ما في المزاينة قال واجمعوا على التحليف بلا
طلب في دعوى الدين على الميت فاذا قال المدعى عليه لا اقر ولا انكر لا يستجيب بل يجيب
لبقر او ينكر دسر وكذا لو لم يبرهن السكوت بلا اذ عند الثاني خلاصة قال في البحر
وبه اقيت لما ان الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالعصا انتهى ثم نقل عن المدايع
الاشياء ان انكاره فيستجيب فبذلك يتجلبف الحاكم لانها لو اصبحت على ان يجلبف عند غيره
قاضي ويكون بريئا منه باطل لان العين حق القاضي مع طلب الخصم ولا عبرة لغير
ولا لنكول عند غيره القاضي فلو دسر من عليه اى على حصة يقبل ولا يجلبف ثانيا عند قاض
بزاوية الا اذا كان حلفه الاول عند غيره فيكفي دسر ونقل المص عن القينة ان التحليف عن
القاضي فانه لم يكن باستخلافه لم يعتبر وكذا الواسط على ان المدعى لو حلف فالحق ضامن
للمالك وحلف اى المدعى لم يضمن الخصم لان فيه تغيير للشرع والعين لا ترد على مدع
لحديث البينة على المدعى وحدث الشاهد والعين ضعيف بل يرد ابن معين بل انكره
الراوى عيسى برهن المدعى على دعواه فطلب من القاضي ان يجلبف المدعى ان يحلف في
الدعوى او على ان المشهود صادقون او يحلفون في الشهادة لا يجيبه القاضي الى طلبه لان
الخصم لا يجلبف مرتين فكيف الشاهد لان لفظ اشهد عندنا بين ولا يكره العين لا نا
امرنا باكرام الشهود ولذا الوعلم الشاهد ان القاضي تجلبفه ويجعل بالمنسوخ لما لا يشاع
اداء الشهادة لانه لا يلزمه بزاوية وبينة الخارج في الملك المطلق وهو الذي لم يذكره
الحق من بينة ذي اليد لانه المدعى والبينة له بالحديث بخلاف القيد بسبب كساح ونساج
فالبينة لدى اليد اجاعا كما يجبي وقضى القاضي عليه بكونه مرة كوكوله في مجلس القاضي
حقيقة بقوله لا احلف او حكا كان سكوت وعلم ان من غير اذنه لحرس وطروش في العصب
سراج وعرض العين ثلثا ثم العضا الحوط وهل يشترط العضا على ثلث النكول خلافا
ولم ارضه ترجيحاً قاله المص قلت قدسنا ان يفترض القضا فورا الا في ثلاث فحق عليه
بالنكول ثم اراد ان يجلبف لابلقت اليد والعضا على حدة ماض دسر فلبقت طرق القضا
وعدها في الاشياء سبعاً بينة وقرار وبين وكول عنه وتحاشه وعلم قاض على المرح والشر
قوتة قاطعة كان ظهر من دواخالية انسان خايف يسكن متلوق بدم قد حفره لودا وادعاه
لحثة اخذ به اذ لا يمتري احداً نه قاله شك فيما ادعى عليه يلحق ان يرضى خصمه ولا يجلبف
تحرزا عن الوقوع في الحرام وان ارجح حصة الاصله ان اكدر به ان المدعى مطل حلف والا
بان عليه غلته انتهى انما يجلبف بزاوية وتقبل البينة لو اقامها المدعى وان قال قد
العين لا بينة في سراج خلافا لما في شرح الجمع عن المحيط بعد بين المدعى عليه كانه قبل
البينة بعد العضا بالنكول خاتمة عند العامة وهو الصحيح لقول شرح العاخرة

عنه في دعوى
الدين على الميت

أخرون ترد من البيئة العادلة ولأن الميمين كالحلف عن البيئة فاداسا الأصل انتهى حكم الحلف
كان لم يوجد أصلا حتى يظهر كذب باقامتها أي البيئة لو ادعاه أي المال بلا سبب لحلف
أي المدعي عليه ثم أقامها حتى بحث في بيته وعليه الفتوى طلاق الحائنة خلافا لإطلاق
المدرر وإن ادعاه بسبب لحلف أنه لا دين عليه ثم أقامها المدعي على السبب لا يظهر كذب
لجواز أنه وجد الغرض ثم وجد الأبرار والأبواب وعليه الفتوى فصولين وسراج وشتم وعزيم
ولا تحليف في نكاح أنكره هو أو هي ورجعة جرحها هو أو هي بعد عده وفي إبله أنكره
أحد بعد المدة أو استلاد بدعيه الأمانة ولا يثبت بثبوت باقراره ورق ونسب
بأن ادعى على مجهول أنه قته أو ابنه بالعكس ولا عتاة أو مولاة ادعاه الأعداء أو الأسفل
وحد ولعان والفتوى على أنه يحلف المنكوق الأشياء السبعة ومن عوها سته الحق أمسية
الولد بالنسب والرق والحاصل أن المدعي بالحلف في الحكم لا في الحدود ومنها أحد
قد قذف ولعان فله يمين أجماعا إلا إذا عفى حقا بأن علق عتق عبده بزنا نفسه فالعبد تحليف
فإن سئل بقت العتق لا الزنا وكذا يستحق المسارق لأجل المال فإن نكل ضمن ولم يقطع
وإن أقرها قطع وقالوا يستحلف في التعزير كما بسط في المدرر وفي العفصول ادعى نكاحها
لحيلة دفع يمينها أن تزوج فلا تحلف وفي الحائنة لا استحلاف في إحدى وثلاثين مسألة
التي أتت بحز في الاستحلاف لا الحلف وفرع على الأول بقوله فالوكيل والوصي والمنوف
وإن الصغير ملك الاستحلاف فله طلب يمين خصمه ولا يحلف أحد منهم إلا إذا ادعى عليه
العقد أو صم أو أقره على الأصل فيستحلف كوكيل بالبيع فإن أقره صحيح على الموكل
فكذلك كونه وفي الخلاصة كل موضع لو أقر له فإن أنكره يستحلف في ثلاث ذكورها وأصا
في أربع وثلاثين لما مر من الحائنة وشراسته أخرى في البحر وشراسته أربعة عشر في تنوير
البصائر حاشية الأشياء والنظائر وشراستها مسبعة أخرى في شرواها الحواهر على
الأشياء والنظائر لابن المص ولولا حاشية المقبول لسردتها كلها التحليف على فعل نفسه
يكون على الثبات أي القطع بأنه ليس كذلك والتحليف على فعل غيره يكون على العلم
أي لا يعلم أنه كذلك لعدم علمه بما فعله غيره ظاهر العلم إلا إذا كان فعل العنبر
شأنه يصل إليه أي بالحالف وفرع عليه بقوله فإن ادعى مشترى العبد سرقة العبد
أو أمانة وثبت ذلك بحلف البائع على الثبات مع أنه فعل العنبر وأما مع باعتار
وعبر تشبهه سلبا فزعم أن فعل نفسه تحلف على الثبات لأنها كد ولذا تعتبر مطلقا
بخلاف العكس مدرر عن الزبلي وفي شرح الجمع عنه هذا قال المنكر لا علم في ذلك
ولو ادعى العلم حلف على الثبات كمدوع ادعى بفضيرها وفرع على قوله وفعل غيره
على العلم بقوله وإذا ادعى بكون سبق الشراء على شرائه ولا يثبت تحليف خصمه وهو
بكون العلم أي لا يعلم أنه اشتراه قبله لما مر كذا إذا ادعى دين أو عتاة على وارث
إذا علم القاضي كونه ميراثا أو أقر به المدعي أو برهن الخصم عليه فيحلف على العلم ولو ادعاه

أي الدين

أي الدين والعين الواردة على غيره يحلف المدعي عليه على الثبات كوهوب وشرا مدرر
ويحلف جاحدا للعود أجماعا فإن نكل فإن كان في النفس حجب حتى يبرأ ويحلف وفيما
دونه فيقتض لأن الأطراف خلقت وقاية النفس كالمال فيجزي فيها الاستدلال خلافا لهما
قال المدعي في بيته حاضرة في المصير وطلب يمين خصمه لم يحلف خلافا لهما ولو حاضرة
بحكم الحكم لم يحلف اتفاقا ولو غائبة عن المصير حلف اتفاقا ابن ملك وقد رافق الحق الغية
بمدة السفر وأخذ القاضي في مسئلة المتن فيها لا يسقط بسببه كقوله في برون هروب
بحر فأخطئ من خصمه ولو وجبها والمال خفي في ظاهر المذهب عيني بغيره ثلاثة أيام
في الصحيح وعن الثاني إلى المجلس الثاني صح فإن امتنع من إعطاء ذلك الكفل لا ردة
عنده أو امتنع بمقدار مدة التكفل لا يغيب إلا أن يكون الخصم غريبا أي مسافرا
فلا ردة أو يكفل إلى أنها مجلس القاضي دفعا للضرر حتى لو علم وقت سفره يكفله السيد
وينظر في ذبه أو يستعجز بره ففاد لو أنكره المدعي برأيه قال لا يثبت في طلب يمينه
لخلفه القاضي ثم برهن على دعواه بعد اليمين قبل ذلك البرهان عند إمام شافعي وكذا
لو قال المدعي كل بيته أتى بها فهو شهود مدرر وقال إذا حلفت فانت من المال لحلف
ثم برهن على الحق قتل حائنه وسب جرم في السراج كالمزور لا يقبل قاله محمد في الحوادث
وعكس ابن الملك وكذا الحلاق لو قال لا دفع في ثم ادفع وقال الشاهد لأشهاد في
ثم شهد ولا يصح القبول لجواز النسيان ثم المذكور كافي المدرر وأقره المصير المدعي
الاتصال فانكر المدعي ذلك ولا يثبت له على مدعاه فطلب يمينه فقال المدعي أحصل
حق في الخصم ثم استحلف له ذلك فثبت واليمين بالله تعال حديث من كان حالفا لم يحلف
بالله أو ليدور وهو قول والده خزانة وظاهره أنه لو حلفه بغيره لم يكن يمينا ولم أسره
صريحا بحج لا يعلق وعقاق وإن ألح الخصم وعليه الفتوى تأخر حائنه وقيل إن مست
المضروبة فوض إلى القاضي استأعاض البعض فلو حلفه القاضي به فتكفل فحقق عليه بالمال
لم ينقد قضاؤه على قول الأكثر كذا في خزانة المشين وظاهره أنه مفرغ على قول الأكثر
أساعلى القول بالتحليف بهما فيعتبر بكونه ويقضي به والإفلا فائدة بحج واعتداه المص
قلت ولو حلف بالطلاق أنه لا مال عليه ثم برهن المدعي على المال أن شهد وألح السبب
كالا فتواض لا يفرق وإن شهد وألح قيام الدين يفرق لأن السبب لا يستلزم قيام
الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدق خلافه إلا في يوسف
كذا في شرح الوهابية للشربلاني وقد تقدم وبطلان ذكر أوصافه بغيره بعضهم
بما سبق وما لا خطر والاختيار فيه وفي صدقة القاضي ويحجب المظن كقوله تكرر اليمين
فلو حلف بالله ونكل عن التعليل لا يفتق عليه به أي بالنكول لأن المقصود الحلف
بالله وقد حصل زبلي لا يستحق على المسلم بزمان ولا مكان كذا في الحارثي وظاهره أنه يباح
ويستحلف اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي

انزل الانجيل على عيسى واليهوسى بالله الذي خلق المثل فخلق على كل يعتقدوه فلو انك
بالله كى كالمسلم الخبير والوثيق باهتة لا تدعيه وان عبد غيره وجزم ابن الكمال
بان الدهرية لا يتقد ونزلة قلت وعليه فمما لا يجعلون وينى تخلف الاخرى
يقول لما القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا فاذا اوجى رساى نعم صار
حالفوا وواهم ايضا كتب له ليحب بخله ان عرفة ولا يثابته ولو اعنى ايضا فابوه
او وصيه ومن نصبه القاضي شرح وهما سدا ولا يخلون في سوت عباداتهم كراهنه
دخولها بخر ويخلف القاضي في دعوى سب يرتفع على الحاصل اى على صورة انكار
المشكر وشكره يقول اى بالله ما ينكح كذا قائم وما ينكح كذا قائم وما يجب عليك رده
لوقا بما اوبده لوهالك وما يابن منك الان متعلق بالجميع مسكين في دعوى كذا
وسب وعصب وطلو في ذلك ونشر على السب اى بالله ما نكحت وما نكحت خلافا
لثا في نظره قدعى عليها ايضا لاختلاف طلاقه واثباته الا اذا ازم من الخلف على الحاصل
ترك النظر للمدعى فيخلف بالاجماع على السب اى على صورة دعوى المدعى كدعى شفعة
بالجواز ونفقة متونة والحكم لا يراها كونه شافيا لعدد حلقه على الحاصل في معتقده
فيضمر المدعى قلت ومفاده انه لا اعتبار بمذهب المدعى عليه واما مذهب المدعى فمبني
خلافه ولا وجه ان يسال القاضي هل يتقد ويوجب شفعة الجواز ولا وعنده المهر
وكذا اى يخلف على السب اجماعا في سب لا يرتفع بدفع بعد ثبوت كيد مسلم يدعى
على مولاة عتقه لعدم تكور رقة واما في الامة ولو مسلمة والعبد الكافر فليتكور رقة
بالحق حلف مولاها على الحاصل والحاصل اعتبار الحاصل الا لضرر مدعى وسب غير
متكور وضع ضد اليمين والصلح منه حديث ذبوا عن امرائكم باموالكم وقال الشهيد
الاخرى عن اليمين الصادقة ويجب قال في البحار ثبات بدليل جواز الخلف صادقا
ولا يخلف المشكر بعده ابدا لا في اسقط حقه وفيه ان هذا والصلح لان المدعى لو اسقط
اى اليمين ضد بان قال رب من الخلف او تركته عليها او هبته لا يصح ولد الخلف
مخلوق البراة عن المال لان الخلف للحاكم بزارته وكذا اذا اشترى يمينه لم يجز لعدم
دكن البيع دسر شرع استخلفه فمعه فقال حلفتي مرة ان عندك حاكم او محكم وبرهن
قبل والا فله تخلفه دسر قلت ولم ارسا لوقا ان قد حلفت بالطلاق في الاصل فمجر
باب التحالف لما قدم بين الواحد ذك وبين الاثنين اخلفا اى المتبايعان في قدر
تمن في وصفه او جسد او في مدد مسيح حكم لمن برهن لا في نرد عواه بالحق وان برهن
فلمثبت الزيادة اذ البينات للوثائق واذ الخلفا فيها اى التمن والمبيع جميعا قدم برهان
المبيع لو الاختلاف في التمن وبرهان المشتري لوقا المبيع نظر الاثبات الزيادة وان جاز في
الصود التلوث عن البينة فان رضي كل بمقالة الاخر فيها وان لم يرض واحدهما بدعى
الاخر بخلافه ما لم يكن فيه خیار فيفسخ من الخيار ويدعي يمين المشتري لانه المادى بالانكار وهذا

لوكان بيع عين بدين والا بان كان مفاضة او صرفا فهو محرم وقيل بقرع ابن ملك ونصير
على النقي في الابع وضخ القاضي البيع بطلسا حدها وطلها ولا يفسخ بالتحالف ولا يفسخ
احدها بل يفسخها بخر ومن نكل منها لزمه دعوى الاخر بالقضا اصد وقوله عليه السلام اذا
اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها بخلافه وازاد هذا كله لاختلاف في البدل مقصودا
فلو في ضمن شيء كاختلاف فيها في الرق فالقول للمشتري في ان الرق ولا يتخالف كالمو اختلاف في وصف
المبيع كقوله اشترى ثوبا على ان كانا وخاض وقال المبيع لم يشترط فالقول للمبيع ولا يتخالف
ظهيره وفيه باختلاف فيها في ثمن ومسح لانه لا يتخالف في غيرها لانه لا يتجمل به تمام العقد
مخرجا لشرطه ومن اوجار ومثان وفيه بعض ثمن والقول للمكوي يمينه وقال زر بن ابى شريك
ولا يتخالف اذا اختلفا بعد هلاك المبيع او خرجه عن ملكه ونصير بما لا يرد به وحلف المشتري
الا اذا استهلكه في يد المبيع غير المشتري وقال محمد والشافعي بخلافه ويفسخ على قيمة الهلاك
وهذا لو التمن دينا فلو ساقية بخلاف اجماع لان المبيع كل منهما ويرد مثل الهلاك او قيمته كما اختلفا
في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بان قال احدهما درهم والاخر ثوبين بخلافه لزم المشتري
القيمة سراج ولا يتخالف بعد هلاك بعضه او خرجه عن ملكه كعبد بن مات احدهما عند
المشتري بعد فسخها ثم اختلفا في قدر الثمن فيتحالفان عند ارجح الا ان يرضى المبيع بترك
حصته لهالك اصد فيتحالفان هذا على تخريج الجمهور وصرفه فيحتاج الى الاستئذان الى يمين
المشتري ولا في قدر بد كانه لعدم لزومها وقد راس مال بعد اقاله عقد السلم
بل القول للبعد والمسلم اليه ولا يعود السلم وان اختلفا اى المتبايعان في مقدار الثمن
بعد الاقالة ولا يثبت بخلافه وعاد البيع لو كان كل من المبيع والتمن مقبوضا ولم يرد المشتري
الى ابعده بحكم الاقالة وصره السب بحكم الاقالة لا يتخالف خلافا لجمهور وان اختلفا في الزيادة
في قدر الكهر وجسدته فحق لمن اقام البرهان وان برهنه فله ان اذا كان مهر المثل شاهد الفرق
بان كان كماله اقل وان كان شاهدا لها بان كان كمالها او اكثر فبينة اولى لاشاتها
خلاف الظاهر وان كان غير شاهد لكل منهما بان كان بينهما فله ان لا تستأ ويحجم المثل
على المصح وان جاز عن البرهان بخلافه ولم يفسخ النكاح لبعبة المهر بخلاف البيع وسدا
بينة لان اول التسلين عليه فيكون اول اليمين عليه ظهره ويحكم بالشدة اى يجعل
مهر مثلها حكما لسقوط اعتبار البينة بخلافه فيفضي بقوله لو كان كمالها اقل ويقولها
لو كمالها او اكثر ولو بينهما اى يثبتا عليه ويبيد ولو اختلفا اى الموهج والمستأجر في بدل
الاجارة او في قدر المدة قبل الاستيفاء للمنفعة بخلافه وازاد اوبد بين المستاجر لو اختلفا
في البدل والموهج لو في المدة وان برهنه فالبينة للموهج في البدل والمستأجر في المدة وبعد
لا والقول للمستاجر لانه متكور للزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء بعض من المنفعة
مخالفا وضخ العقد في الباقي والقول في الماضي للمستاجر لا نقادها ساعة فساعة فكل
جزء كعقد بخلاف البيع وان اختلفا في الزيادة ولو لم يكونا وسكاين او صغيرين والصغير

بجامع او ذمته مع سلم فام الكاح اولاً في بيت لهما واحد خزانة الاكل لان العبرة
للبذل للملك في متاع هو هنا ما كان في البيت ولو ذهبا او فضة فالقول لكل واحد منهما فيما
صلح له مع يمينه الا اذا كان كل منهما يفتل او يبيع ما يصلح للآخر فالقول لهما انهما
دسروا وعزها والقول لهما في الصالح لهما لانها وما في يدها في يده والقول لذي اليد بخلاف
ما يخصها لان ظاهرها اظهر من ظاهره وهو يد الاستعمال ولو اقاما بنية يقضي بينهما
لانها خازنة خاتمة والبيت للزوج الا ان يكون لهما بنية محر وهذا الوجهين فان مات احدهما
واختلف وارثه مع الحي في الشكل الصالح لهما فالقول قسماً للحي ولو رقيقاً وقال الشافعي وبالله
الكل بينهما وقال ابن ابي ليلى الكل له وقال الحسن المصري الكل لها وهي المسقة وعد في الخاتمة تسعة
اقوال ولو اوحدها حملوكا ولو ما دونها ومكانا وقالوا والشافعي هي كالمهر فالقول للآخر في الحياة
والحي في الموت لان يد المهر اقوى ولا يد الميت اعتقت لانه او الكاتبة والمدة واختارته
نفسها فمات في البيت قبل العقب فهو للرجل وما بعده قبل ان تختار نفسها فهو على ما وصفناه في
الطلاق ويجوز فيه طلعهما وصحت العدة فالشكل للزوج ولو رثته بعده لانها صارت اجنبية
لا يملكها ولما ذكرنا ان الشكل للزوج في الطلاق فكذلك الوارثة اما الوساو وهي في العدة فانما
لها كما لم يطلعها بدليل ارثها ولو اختلف المهر والمستاجر في متاع البيت فالقول للمستاجر بيمينه
وليس للموخر الا ما عليه من ثياب بدنه ولو اختلف السكا في عطار في الات لا سكة والاث
العطارين وهي في يدهما فهي بينهما لا ننظر ما يصلح لكل منهما وتما في السراج رجل معرو
بالقول والحاجة صار يده غلام وعلى عنقه بكرة وذلك بدارة فادعاه رجل عرف بالسراور
صاحب الدار فهو للرجل وبالسراور وكذا كاس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول الذي
على عنقه هو له وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل من اجل ان في سفينة بها دفين فادعاه
كل واحد السفينة وما فيها واحدها يعرف بيمين الدفين والاخر يعرف بان صلاحه فالدفين
الذي يعرف بيمينه والسفينة لمن يعرف ان صلاحه عملاً بالظاهر ولو فيها راكب واخر حملت
واخر يجذب واخر يمدحها وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة اثلاً ولا شيء للماد رجل يعود قفا
البل واخر راكب ان على الكل متاع الراكب فكلها له والقابدا جبره وان لاشي عليه فكل راكب
ما هو راكب والناقي للقابدا بخلاف البقر والغنم في خزانة الاكل **صل** في دفع الدعاوى لما قدم
من يكون خصماً ذكر من لا يكون قال ذواليد هذا الشيء الذي يقولوا كان او عقاراً او دعة
او اعرابية او اجرة او رهينة زيد الغائب وعصبة من من الغائب وبرهن عليه على ما ذكر
والعين قائمة لاهل الكه وقال الشهود تعرفه باسمه واسمها وبوجهه وشعره مع معرفته بوجهها
فلوطف لا يعرف فلانا وهو لا يعرف الا بالبرازية ان تقول لائمة على قول جبرائيل فليخطفه فقتل
حضورته الذي الملك المطلق لانه بدو له ليست يدحضونه وقال ابو يوسف ان عرف ذواليد
بالخيل لا تدفع وبريخ مطلق واختاره في المختار هذا كتاب الدعوى لان فيها اقوال خمسة
على كل بسطة في الدرر اولان صورها عيني وعينه قلت وفيه نظراً الحكم كذا **لست**

لو قال

لو قال وكلني صاحب جففة او سكني فيها زيد الغائب او سرقته منها او ربحته مسنة
واصل سنة فوجدته بجرا وهي في يدي فزارعة تراثة فالصواب واحد عشر قلنا لكن
الحق في البرازية المارة بالاحارة والودعة قال فلان في يد علي الحسن قال وقد خبرته
في شريح الملقى وان كان هالكا او قال الشهود او دعه من لا يعرفه او اقر ذواليد
ببد الحضوره كان قال ذواليد اشترية او اهبته من الغائب ولم يدع الملك المطلق
بل ادعى عليه الفعل بان قال المدعي غصبته مني او قال سرقته مني دينا له المعقول للسنة
عليه مكانه قال سرقته مني بخلاف غصب مني او غصبه مني فلان الغائب كما سيجي حيث
تدفع وهل تدفع بالصدر الصحيح لا بزازيه وقال ذواليد في الدفع او دعه
فلان برهن عليه لا تدفع في الكل لما قلنا قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال
في مجلسه انه ودية عدي او رهن من فلان تدفع مع البرهان على ما ذكر ولو برهن
المدعي على ما قلناه الا في مجلسه حضماً ويحكم عليه بسبق اقرار يبيع المدفع بزازيه
وان قال المدعي اشترية من فلان الغائب وقال ذواليد او دعه فلان ذلك اى
بنفسه فلو يوكيله لم تدفع بل بيمينه دفعت الحضوره وان لم يبرهن لشوا ففهم انه اصل
الملك للغائب الا اذا قال اشترية وكلني بيمينه وبرهن ولو صدقه في الشر لم يور
بالتسليم لئلا يكون قصداً على الغائب بافراده وهي يمينه ثم اقتصار الدرر وعزها
على دعوى الشيء فادعاه في فلان قال ولو ادعى انه له عصبه من فلان الغائب وبرهن
عليه وزعم ذواليد ان هذا الغائب او دعه عنده اذ صحت لشوا ففهم ان اليد لذلك الرجل
ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة لا تدفع بزعم ذواليد ادعاه ذلك الغائب
استحساناً بزازيه وفي شرح الوهابية للشربلاوي لو اتفقا على الملك لزيد وكل مدعى
الاحارة منه لم يكن الثاني حضماً للاول على الصحيح ولا المدعي برهن او شرا اما المشتري
فحضم الكل وزعم قال المدعي عليه لي دفع يميني الى المجلس الثاني صغرى المدعي تخلف
مدع الادعاء على النبات دسروا وله تخلف المدعي على العلم وتماله في البرازية وكل
شغل اسمة فبرهن ان ادعاهما قبل الدفع لا للعقب مالم يحضر الوالي بملك **باب دعوى**
الرجلين تقدم حجة خارج في ملك مطلق اى لم يذكر له سبب كامر على حجة ذى اليد
وان وقت احدهما فقط وقال ابو يوسف ذوالوقت الحق وثمرته فيما قال في دعاواه
هذا العبد في غاب عنى منذ شهر وقال ذواليد سنة سنة فعلى المدعي لان ما ذكره تاريخ
عقبه لا ملكه فلم يوجد التاريخ من الطرفين ففقه بدينه الخارج وقال ابو يوسف فعلى
الموخر ولو حاله الا نفر او يتبعى ان يعنى بقوله لا يد رفق واظهر كذا في جامع القبولين
واقره المص ولو برهن خارجاً على شيء فعلى برهنها فان برهننا في دعوى تكاح سقط
لنقد الرجوع لوجبة ولو سبقت ففقه برهنها وعلى كل نصف المهر وبرتان ميراث سزوج
واحد ولو ولد بنت لثب منها وتما في الخلاصة وهي لمن صدقة اذ لم تكن

لو قال

في يد من كذبه ولم يكن دخل من كذبه بها هذا اذا لم يورخا فان ارخا فاسبق اخوتها
فلو ارخا احدها فهي لمن صدقة اولي الميراثية قلت وعلى ما مر من الثاني ينبغي
اعتبار تاريخ احدها ولم ومن يد على هذا فتأمل وان الوقت لمن لا يجتمع له فهي لدوان
برهن الاخر فقل له ولربهن احدها وقل له ثم برهن الاخر لم يقبل له الا اذا ثبت
سبقة لان البرهان مع التاريخ اقوى منه بدونه كما لم يقبل برهان خارج على
ذي بدونه كما لا اذا ثبت سبقة اي انكاحه اسبق وان ذكر اسبب الملك بان
برهنا على شيء اسبق من ذي اليد فكل نصف نصف الثمن ان شاء او تركه انما جاز لتزويج
الصفقة عليه وان تركه احدها بعد ما قضى له ما لم يأخذ الاخر كله لا يفسخه بالقبض
فلو قبله فله وهو اي ما ادعى شيئا له السابق تاريخا ان ارخا فله البايع ما قبضه من الا
السراج وهو الذي يدان لم يورخا او ارخا احدها او استوى تاريخها وهو الذي وقت
ان وقت احدها فقط والحال ان لا بد لهما وان لم يوقتا فقدم ان لكل نصف نصف
والشرا الحق من هبة وصدقة ورهن ولو مع سبق وهذا لم يورخا فلو ارخا واخذ
الملك والاسبق الحق لقوته ولو ارخا احدها فقط فالورثة اولى ولو اختلف الملك
استويا وهذا فيما لا يتقسم اتفاقا واختلف الصحيح فيما يتقسم كالدار والاصحاب
الكل مدعي الشرا لان الاستحقاق من قبل الاشيوخ المقارن لا الطاري هبة الدهر والشرا
والمرسوا فيضف وترجع هي نصف القيمة وهو نصف الثمن او يفسخ لما مر هذا اذا لم
يورخا او ارخا واستوى تاريخها فان سبق تاريخ احدها كان الحق فيه بالشرا لانه
النكاح الحق من هبة او رهن او صدقة عمادة والمراد من النكاح المهر كخره ولا يخرج
فكون ملكا ملكا من كونه للاخر فقدم ورهن مع قبض الحق من هبة بلا عوض مع استحاقا
ولو به فهي الحق لانها بايع انتم والمبيع ولم يوجع اقوى من الرهن ولو العين معها استويا
مالم يورخا واحدها اسبق وان برهن خارجا على ملك مورخ او يدعي ملك مورخ من صدقة
ذي بد او برهن خارج على ملك مورخ وودعي ملك مورخ اقدم فالسابق الحق وان رخصا
على شرا سبق تاريخها او اختلف عيني وكل يدعي الشرا من رجل اخر او وقت احدها فقط
استويا ان تقدم البايع وان اتخذه فذلك الوقت الحق ثم لا بد من ذكر المدعي وشهوده فانه
ملك بايعا ان لم يكن المبيع في يد البايع ولو شهدوا به فقولان بزيادة فان برهنا خارج
على الملك وودعي على الشراء منه او برهنا على سبب ملك لا يتوكل كالتاج وما في معناه
كشعب لا يعاد وغزل قطن وحلب لبن وجز صوف ويخوها ولو عند بايعه دهر فذواليد
الحق من الخارج اذ ارخا في الخارج عليه فلو كعقب او دابة او اشارة ويخوها
برواته دسرا وكان سبيبا يتوكل كسبا وعزس ونسج خز وزرع وروثه او اشكل على اهل
الخبرة فهو للخارج لانه الاصل وانما عدلنا عنه بحيث نتاج وان برهن كل من الخارجين
او ذوي الايدي والخارج وذو اليد عيني على الشرا من الاخر بلا وقت سقطا وتركه

فقد اختلفت في الامام عبيد الله
فان قيل لو ارخا تاريخ احدها
او لم يكن انما تاريخها تاريخ
او لم يكن انما تاريخها تاريخ
او لم يكن انما تاريخها تاريخ
او لم يكن انما تاريخها تاريخ
او لم يكن انما تاريخها تاريخ
او لم يكن انما تاريخها تاريخ
او لم يكن انما تاريخها تاريخ

المال المدعي به في يد من معه وقال بغير يقين للخارج قلنا الاقدام على الشرا او ارخا
بالملك له ولو اثبتا فقصا تاريخا اتفاقا دسرا ولا يرجح زيادة عدد الشهود فانه ترجيح
عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم فرغ على هذا الاصل بقوله فلوا قام احد المديعين
شاهدين والاخر اربعة فيما سوا في ذلك وكذا لا ترجح زيادة العدد لان المعتبر اصل
العلة اذ لا احد للاعدلية دارق يدخر ادعى رجل نصفها واحدا كلها وبرهنا فلا ولد
برهنا والباقي للاخر بطريق التنازع وهو ان النصف سالم مدعي الكل بلا تنازع
ثم استوت ما زعمتها في النصف الاخر فخصف وقال انك لمدعي الكل بلا تنازع
العول لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين يقول ال ثلاثة واعلم ان
انواع القسمة اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو ثمان ميرات وديون ووصية
ومجاهة ودرهم مرسلة وسعاية وخانة مرفق ويطريق المنازعة عنده والعول
عندها وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب واذا اوصى برجل كل ماله او بعد بعينه والاخر
نصف ذلك بطريق العول عنده والمنازعة عندها وهو خمس كاسطة الزليق والعين
وتجامة في البحر والاصل عنده ان القسمة متى وجبت لحق ثابت في عين او ذمة شايبا
فولية او ميراث او لاحدها شايبا والاخر في الكل فمنازعة وعندها متى شايبا على الشروع
فولية ولا فمنازعة فليخصد ولو الدار في ايديهما فهي للثاني نصف لا بالقضا ونصف
به لا بخارج ولو في بد ثلاثة وادعى احدهم كلها واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنا فمقت
عنده بالمنازعة وعندها بالعول وببانه في الكافي ولو رخصا على تاج دابة في ايديها او
احدها او غيرها وارخا فقل لمن وافق سننها تاريخا بشهادة الظاهر فلولم يورخا فقل
لذي اليد وهما ان في ايديهما اوف بد ثالث وان لم يوافقها بان خالف واشكل فلهما ان كانت
في ايديهما او كانا خارجين فان في يد احدها قضى به اليه هو الاصح قلت وهذا اولى ما وقع
في الكنز والدمر والمقت فخصر برهن احد الخارجين على القسمة من زيد والاخر على الودي
منه استويا لانها بالجحد بغير خصا الناس لخراف بل بيان الا في اربع الشهادة والحدود
والعقاص والقتل كذا في شحنة المص وفي شحنة والعقل وعبارة الاشياء والدية وجنية
خلود ادعى على مجهول الحال اضرار لانه عنده فاكرو وقال انا اخر الاصل فالقوله له
لتمسكه بالاصل واللا ليس للثوب الحق من اخذ الكم والركب الحق من اخذ الخاتم ومن في
المسج من زريفة وذو حمله ممن علق كوزها لانه اكثر نصفا والمجاس على البسادة
والمصلى به سوا كماله وركب مسج كمن معه ثوب وطرفه مع اخر لاهد شيئا طرفة
الغير منسجة لانها ليست بثوب بخلاف جالس دار تنازع فيها حيث لا يقضي لهما
لاحتراقها في بدعنها وهما علم ان ليس في بدعنها عيني الحايط لم يجد وعنه
عليها ومصل به افضال ترجيح بان تتدخل افضال لثباته في لسان الاخر
ولو من خشف فبان تكون الحشمة مركبة في الاخرى له لانه على نهما نسما وكذا

عليه السلام
لا يجوز له في حقه
الاختصاص عليه
بالحق الا دعوى
العيب

سبب آخر اى سبب كان عيب كالوشر وجهها على انها حرة فولدت لدمي استحققت عزم فدية
ولده فان مات الولد قبل المضمونة فلا شيء على ابيه لعدم المنع كما مر وادته له لان امره انما
في حقه فغيره فان قبله ابوه وغيره الاب من دية حذر قيمته عزم الاب قيمة للشيخ
كالوكان حيا ولولم يقض شيئا لاشي عليه وان يقض اقل لزمه بقدره عيني ورجع بها في
بالقيمة في المودعين كما يرجع بينهما ولوها لكمة على ابيها وكذا الواسطة لها المشتري الثاني
لكن انما يرجع المشتري الاول على البائع الاول بالتمتع فقط كما في المواهب وغيرها لا بعقود
الذي اخذت المشتري للزوجة باستيفائها كما في باب المراجعة والاستحقاق مع مسامحة
التناقص وغالبها في مقرقات الغضا ويجوز في الاقرار فروع التناقص في موضع الخفاء
عفو لا تسمع الدعوى على عزم ميت الا اذا وهب جميع ماله لاجنبي وسلم له فانها تسمع عليه
لكونه شرايد لا يجوز للمدعي عليه لانكاد مع عليه بلحق الا في دعوى العيب ليرى من يتمكن
من الرد في الوصي اذا علم بالدين لا يتخلف مع المهران الا في ثلاث دعوى دين على ميت
واستحقاق بيع ودعوى ابن الاقرار لا يجامع الميتة الا في اربع وكالة ووصاية واثبات دين على
ميت واستحقاق عيني من مشتر ودعوى الابن لا يتخلف على مجهول الا في ثلث اقسامهم القاضي ومير
يقيم وموتى وقف في رهن مجهول ودعوى سرقة وعقب وخيانة مودع لا يتخلف المدعي اذا علم
المدعي عليه الا في مسئلة في دعوى الميراث وهو عينة يجب حفظها الشاهد قلت وهو ما لو
قال المضمون منه كانت قيمة ثوبى مائة وقال الغاصب لم ادر ولكنها لا تبلغ مائة صدق
بميتة الزم ببيانة فلولم يبين يتخلف على الزيادة ثم يتخلف المضمون منه ايضا ان قيمته
مائة ولو ظهر خير الغاصب بين اخذه او قيمته فليخذه **كتاب الاقرار**
مناسبة المدعي عليه ما شكروا وهو اقرب لقيمة الصدق هو لكمة الاثنان يقال
قوله الشئ اذا ثبت شرعا اختار يحيى عليه السلام من وحد الشئ من وحد صدق فلهما لانه لو كان
يكون دعوى الاقرار ثم فرع على كل من المشبهين فقال فلولم الاول وهو الاختار صحيح
اقراره بمال مملوك للعزة متى اقر بماله الغير لم يرد عليه الى المقر لانه اذا ملكه بركة
من الزمان لغناه على نفسه ولو كان انشا لما مع لعدم وجود الملك وفي الاشياء اقر
بجزء بعد ثمن شراء عتق عليه ولا يرجع بالتمتع او بوقفية دار ثم شراها او وثقها صارت
وقفا مؤاخذه لم يرد عليه ولا يصح اقراره بطلاق وعقار مكرها ولو كان انشا لصح لعدم
التخلف وصح اقراره لما دون تعين في بده والمسلم بخبر ويصح داره مشاعا والمرأة
تألو وجبة من غير شهود ولو كان انشا لما مع ولا تسمع دعواه عليه بانه اقر بشئ معين
بناء على الاقرار له بذلك بريق لانه اخبار بمجهول الكذب حتى لو اقر كان بالمجهول له
لان الاقرار ليس سببا للملك نعم لزم برضاه كان استأذنه وهو الاوصى براضيه
الا ان يقول في دعواه هو ملكي واقرى به او يقول عليه كذا وهكذا اقرته فنتسج
اجماعا لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب ثم لو انكر الاقرار هل يتخلف الفشوى

انه لا يتخلف على الاقرار بل على المال واما دعوى الاقرار في الدفع فتسمع عند العانة وللوجه
الثاني وهو ان الشئ لو رده المقر له اقراره ثم قبل لا يصح ولو كان لغيره والصح واما بعد القول
فلا يرتد ما ورد ولو اعاد المقر اقراره فصدقه لزمه لانه اقرارا بغير انكر اقراره الثاني
لا يتخلف ولا يقبل عليه بنية قال البديع والاشيب يقولها واعقدها بن السجدة وقره الشربلاط
والملك الثاني بنية بالاقرار لا يظهر في حق الزاوية المستهلكه فلا عليها المقر له ولو اخطا الملكها
او خرج مكنت بظان طابعا او عبد او صبي ومعه مائة درهم لم يرد اقراره كذا في اقراره بخبر
وفرد ولا انعد عقده وبالمعنى كبحون وسيجي السكان ومن المكره حتى معلوم وبمجهول
مع لان جهالة المقر له لا تقدر الا اذا بين سببا بنية الجاهل ببيع وامارة واما جهالة المقر
فتستعمل له على احدا الف درهم لجهالة المقر عليه لا اذا جمع بين نفسه وعنده فيصح
وكذا بنية جهالة المقر له ان تحت كذا من الناس على كذا او الا لا يخلو هذين على كذا
فيصح ولا يجزى على السان لجهالة المدعي بخبر ونقله فالرد لكن باختصار يحمل كالبينة عزم مراده
والمسألة ان ما جعل كشي وحق بدي بنية فكذلك وجوزة لا بما قيمته له كحصة حطمة
وحل مسنة وصبي حر لانه يرجع فلا يصح والقول بالمقر مع حلفه لانه المتكبر ان على
المقر له اكثر منه ولا يمينه ولا يصدق في اقل من درهم في حال ومن المصاب اى
نصاب الزكاة في الاصح لاختياره وقيل ان المقر غير انصاب السرقة وصح في مال
عظيم لو بنية من الذهب والفضة ومن خمس وعشرين من الاقل الى ان نصاب يوضح من
جنبه ومن قدر النصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلثة نصاب في الموالعظام ولو شر
بغير مال الزكاة اعتبر قيمتها كما مر في درهم ثلثة وفي درهم او دينار او ثوب كثيرة
عشرة لانها اسم الجمع وكذا درهم على المعتمد ولو حلفه لزمه مائة وفي درهم
او درهم عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد بالجمعة والبيع وكذا درهم او درهم او درهم او درهم
احد وعشرون لان نظيره بالواحد وعشرون فلو ثبتت بلا او واحد عشر اذ لا نظير له
فحمل على التكرار ومعها ثمانية واحد وعشرون وان رجع مع الواو سبعة الف ولو حلف بزيد
عشرة الاق ولو سدد سبعة مائة الف ولو سدد سبعة الف الف وهكذا يعتبر نظيره ايدا
ولو قال له على وله قبل فهو اقرار بدين لان على لا يجاب وقيل الضمان غالبا وصدق
ان وصل به وهو ربعة لانه يتحمل مجازا وان فضل لا يصدق لسفره بالسكوت عذرى
او صبي او في بيتي او كسبي او صدوق اقراره بالامانة علمه العرف جميع ماى او ما امكنته
اول من مالى او من دراهم كذا فهو حجة لا اقرار ولو عزم في مالى او في دراهم كان اقرارا
بالسرقة فلا بد لهجة الهبة من التسليم بخلاف الاقرار والاصل ان معنى اصاب في القوي الى
ملكه كان هبة ولا بد من اصاب معنى لانها اصابة نسبة لملك والى الارض التى حدودها
كذا المفضل فلا فانه هبة وان لم يقضه لانه في بده الا ان يكون مما جعل في القوي فيقتطع
فقتضه عزا للاضافة تقدير ايدى لاول المقر فلا يخفى من ولم يصفه لكن من المعلوم

كثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرا او ملكا ينفق الثاني فتراعى فيه شرط التملك
فراجعه قال في عليك الف فقال انزله او استقده او اطلق به او قضيت اياه او ابرأ من نفسه
او صدقت به على او هبته لي او اطلقت به على زيد ويحذف لك فهو اقول ولها لرجوع الضمير
اليها في كل ذلك عن مراده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد
الشهود بذلك لم يلزم شيء اما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق وبطل ضمير مثل اتفق الم والم والم
او ما استقرضت من احد سواك او عتقت او قبلك او بعدك لا يكون اقرا لعدم انفرادك الى
المذكور فكان كلاما مستبدا والاصل ان كل جوابا لا ابتدأ بجمل جوابا وما يصلح للمبدء الا انما
يصلح لمما يصلح اليه بالبرية المال بالشك لاختيار وهذا اذا كان الجواب مستقلا فلم يغير
مستقل كقولك نعم كان اقرا اسطلاحا لوقال اعطيت ثوب عدي هذا او افتح لي باب
داري هذه او حصص لي داري هذه او اسرج دابتي هذه او اعطيت سرجها ولجأها فقال
نعم كان اقرا لمنه بالعدم والدالة كافي قال للسر على عليك الف فقال على من هو اصرار
لديها وان قال نعم لا وقيل نعم لان الاقرار يحمل على العرف لا على دقائق العريضة كذا في المروءة
والفرق ان على جواب الاستفهام المنفي بالاثبات ونعم جواب بالنفي والايما بالثبوت من التاخير
ليس باقرار بمال وعق وطلاق وسبع وتكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء وتب وسلام
وكفر وامان كاف وشارة محرم لصيد والسبح راسد في رواية الحديث والطلاق في ان طالع
هكذا واثار ثلث اشارات الاشياء ونحو الثمن كطرفة لا يستعمل فلان اولها يظهر بمرأى
بدل عليه واثار خست عادية فيغير بطلان اشارات الناطق الا في سبع فليحفظ وانما في بدع
موجب وادعى المقر لمطلوب لزمه الدين حالا وعند الشافعي موجب بيمينه كاقراؤه بعد ذكرك
ان لم يجل وانما استأجره منه فلو يصدق في تاجيل واجارة لانه دعوى بلا حجة وحسب سعة
المقر له فيها بخلاف ما لو اقرا بالدرهم السود فذكره في صفحتها بمرن ما اقره فحقا لا
السود نوع والاحل عارض لثبوت بالشرط والقول للمقر في النوع والمذكور في العارض
كاقرا لكفيل بدعوى موصلة فان القول للمقر في كماله الموصل بلا شرط وشراؤه
امنه مستقيمة اقرار بالملك للمبايع كقوله في جراب وكذا الاستدعاء وقبول
الوديعة بخلاف الاعارة والاستيلاء والاستيجار ولو من وكل ككل ذلك اقرار بالملك ذي
اليد فبمع دعواه لنفسه ولغيره لو كالة او وصاية للثنا فحق بخلاف اقرار عن جميع الادعاء
ثم الدعوى بها لعدم الثنا فذكره في الدرر قبل الاقرار وصححه في الجامع خلافا لمقتضى
الوصاية ووفق شارحها الشرنبلالي بان ان قال بمعنى هذا كان اقرارا وان قال ببيع
لهذا لا يبره مسئلة كانه وختمه على صلح البيع فانه ليس باقرار لعدم ملكه ولا على مائة
ودره كلها درهم وكذا التكيل والموزون استحبنا في مائة وثوب ومائة وثوبان
يعتد المائة لانها مهمة وفي مائة وثلاثة وثوبان كلها ثياب خلافا للشافعي فلان الاقرار بان
بحرف العطف فاضرب التفسير اليها الاستواء في الحاجة اليه والاقراء به في اصطلاح

لزمه الدالة فقط والاصل ان ما يصلح طرفا ان اسكن نقله لزماه والاقراء المظنون فقط خلافا
لغيره وان لم يصلح لزم الاول فقط كقولك درهم في درهم درهم قلت وسفاده ان لو قال دابة
في خيمة لزماه ولو قال ثوب في درهم لزمه الثوب ولم ادره فيجوز له ثوبا لم يرد حلقته وقصده
جميعا وسيف حلقته وحماله ويصله ويحمله بجائيم بيت من بيت سور وسر العبدان والكس
ويجوز في فوضة او طعام في جرائق او في سفينة او ثوب في مدينا وفي ثوب يلزمه الطوفان
كما المظن وما قدمناه ومن فوضة مثلا لا يترنم الفوضة ويحويها ثوب في عشرة وطعام
في بيت فيلزم الطوفان فقط لما مر اذ العشرة لا تكون طرفا لو اعادة وبجسمة في
جسمة رعي رعي على والصرب جسمة لما مر لزمه في خمسة وعشرين وعشرة ان عمن
مع كافر في الطلاق ومن درهم في عشرة او ما بين درهم في عشرة تسعة لدخول الغاية الا
ضرورة اذا لا يوجد لما فوق الواحد بهونه بخلاف الثانية وما بين الحايطين فلذا قال
وفي له كخطبة التي كوشعير لزماه الا في الغاية الثانية ولو قال له على عشرة
درهم في عشرة دنانير يلزمه الدرهم وتسعة دنانير عند ابي حنيفة لما مر به في وفي له
من دار ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط لم يوجبها فقط لما مر وصح الاقرار بالحمل
الحمل ويجوز وقتئذ في وقت الاقرار بان يلد له ونصف حول لومر زوجة او ولد
مخرجين لو سبعة لثبوت نسبة ولولم يلد عرا دعي ويقد بادي مدة يقصود له عند
اهل الحنيفة من يعلو كفن في الجهره اقل مدة حمل الشاة اربعة اشهر واقبله المقتبة والدواب
سنتا اشهر وصح لما بين المقر سببا صالحا يقصود الحمل كالارث والوصية كقولك ما
ابوه نورته او اوصى له به فلان فيجوز الا لا كما في فان ولدته حيا لا قبل من نصف
حول مذكر فله ما اقروا ولدت حين فلها نصفين ولو ادها ذكر والاخر انثى
كذلك في الوصية بخلاف الميراث وان ولدت ميتا فبدر لورثة ذلك الموصي والمورث لعدم
اهلية الجنين وان قتره بما لا يقصود كصية او بيع او اقراض او ابرأ من سببا لغيره
ومحمل للمهم على السبب الصالح وبه قالت الثلاثة واما الاقرار للرضيع فانه صحيح وان
بين المقر سببا غير صالح منه حقيقة كالاقراض او بمن بيع لان هذا المقر محل لثبوت
الدين للمصير في الجملة اشياء اقترن بشي على انه بالخيار ثلاثة ايام لزمه بلا خيار
لان الاقرار بخيار فلا يقبل الخيار وان وصية صدقة المقر له في الخيار لم يعتبر بصدقة
الا اذا اقر بمقد بيع وقبيل الخيار لم ينعص باعتبار المقد اذا صدقة او مرن فلذا قال
الا ان كدية المقر له فلا يبيع لانه منكر والقول له كاقراؤه بدعوى سبب كفاية على انه
بالخيار في مدة ولو المدة طويلة او قصيرة فانه يبيع اذا صدقة لان الكفالة عقد
ايضا بخلاف امر لانها افعال لا تقبل الخيار زيلها الامر بكثرة الاقراء وحكما فانه
كما يكون باللسان يكون لسان فلذا قال للمصنك اكتب خطا اقراي واني على واكتب
بيع دارى او طلاق امرأتي صح كذا لم يكتب وحل للمصنك ان يشهد الا في صدق ونود خا

وقد ساء في الشهادات عدم اعتبار مشاهير الخلق اهل الورثة اقر بالدين المدعى على مورثه
وتجده الباؤون بلونه الدين كله يعني ان وفي ما ورثه به سبهان وشي جمع وقيل بخصه
واختاره ابو الليث دفعا للضمر ولوشهد هذا المرفوع اخزان الدين كان على الميت قبلت
وبهذا علم انه لا يحمل الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضا القاضي عليه باقراره فليحفظ
هذه الزيادة دسرا لشهد على الف في مجلس واسهد رجلين آخرين في مجلس اخر بلا ساء
السبب لزوم المال لان القارة كالواختلف السبب بخلاف ما لو اتخذ السبب والشهود واسهد
على صك واحد واقر عند الشهود ثم عند القاضي وبكسبه ما بين ملك والاصل ان المرفوع او
المسكون اعيد مع ما كان الثاني عين الاول او مسكنا فغير ولو سمي الشهود في موطن ايم
موطنين فيها ما لان ما لم يعلم بخاره وقيل واحد وتما في الخاتمة اقرتم ادعى المقر ان
في الاقرار بحلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يعني دسرا وكذا
الحكم بحري لو ادعى واشتد المقر فيحلف وان كانت الدعوى على ورثته المقر له فابمين عليهم بالنعم
انا لا نعلم ان كان كاذبا بصدر الشريعة **باب الاستثناء** وما في معناه في كونه سفيها
كالشرط ونحوه هو عندنا حكم بالباقي بعد اثبات اعتبار الحاصل من مجموع التركيب
وبقي باعتبار الاجزاء فالقائل بل على عشرة الاثبات لعدا رتا مبطونة وهي ما ذكرنا ونحفظ
وهي ان يقولوا ساء على سبعة وهذا معنى قولهم حكم بالباقي بعد اثبات اي بعد الاستثناء
وشهد فيه الاتصال بالمستثنى منه لا لضرورة كفتن وسعال واخذت فتم بيقين والعدا
بينهما لا يقتضي لانه للثبوت والتاكيد لقوله لك على الف درهم بافلون الا عشرة بخلاف لك
الف فاشهد والاكذبا ونحوه مما بعد فاصلا لان الاشهاد يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح
الاستثناء فمن استثناء بعض ما اقر به صح استثناءه ولو الاكثر عند الاكثر ولو لم يبق ولو
عما لا يقسم هذه العبد فلان الاثبات اثباته صح على المذهب والاستثناء المستغرق باطل
ولو فيما يقبل الرجوع كوصية لان استثناء الكل ليس يرجع بل هو استثناء فاسد هو الصحيح
جوهره وهذا ان كان الاستثناء بعين لفظ الصدارة ومساوية كما في وان بغيرها كعبدى
اخرا والاهولاء والاسلاما وغائما واستدوا وشككنا في طوالت الاهولاء او لا زينة وعمة
وهذه وهم كل صح الاستثناء وكذا انك ما لي لزيد الف الف والثلث الف صح فلا يستثنى شي اذا
الشرط اشهر البقا لا حقيقة حتى لو طلقها سا الاربع صح ووقع ثناء كاصح استثناء الكل
والورثين والمعدود الذي لا تقاوت احاده كالفلوس والجوز من الدراهم والدنانير ويكون
المستثنى القيمة استثنى في الذمة كانت كالتامين وان استغرقت القيمة جميع ما ورثه لا استثناء
بغير المساء وتختلف على ما لا مائة درهم لاستثناؤه بالمساء فيبطل لانه استثناء الكل بحرف
لكن في الحرمة وعنه على مائة درهم الا عشرة دنانير وفيها مائة او اكثر لا يرد شي بخبر
واذا استثنى عدد دين فيها حرف الشك كان الاقل نجيبا بخلافه على الف درهم الامانة درهم
او خمسين درهما فلو لم يستعانة وحسنه على الاصح بحرف وان كان المستثنى بحرف لا يثبت الاكثر

تخول على مائة درهم الاشياء او الاقلية او الاصلية لزمها حد وحسنه لوقوع الشك في الخرج
فيكم يخرج الاقل ولو وصل اقراره بان شاء الله وقولنا ان عليه بشرط على خط لا يجازي كما
ست فانه بخبر بطل اقراره بقى لو ادعى المشية هل يصدق له اقراره وقد ساء في الطلاق ان العبد
فليكن الاقرار كذلك لسحق حق العبد قال المص وصرح استثناء الميت من الدار ولا استثناء النسا
منها لدخوله فيها فكان وصفا واستثناء الوصف لا يجوز وان قال بناوها وعرضها لك حكما قال
لان العرض هي البقعة لا النسخ لو قال وارضاها لك كان له البناء ايضا لدخوله فيها الا اذا قال ساء
زيد والارض لهما وكذا قال واستثناء فض الخاتم وتخلت البستان وطوق الحارثية كانتا فيما مر
وان قال ملكت وعلى الغنم من عمن عدا ما هيصة الجحلة صفعة عدا وقوله موصولا باقرار حال
منها ذكره في الحاشية وليحفظ وعينه اي عين العبد وهو في يد المقر له فان سلم في المقر لورثه
الالف والا لا عملا بالصفة وان لم يعين العبد لورثه الا ان مطلقا وصل ام فصل وقوله وفيه
لغولا نه يرجع كقول من عمن خيرا وخيرا وما لقا وخر امانة او دم فيلونه مطلقا
وان وصل لانه يرجع الا اذا صدقة او اقام بينة فلا يلونه ولو قال لك على الف درهم خرام
اوربا مئتي لارثة مطلقا وصل ام فصل لاحتمال حله عند غيره ولو قال دورا او با صلا
لورثه ان كذب المقر له والابان صدقة لا يلزم والاقرار بالبيع تجب فيه هي ان يجئ الى است
تافي اسرا باطنه على خلاف ظاهره فانه على هذا التفصيل ان كذب لزم البيع والا لا ولو قال
تدعى الف درهم سريون ولم يذكر السبب فيقال كذا قال على الاصح بحرف ولو قال لك على الف
من ثمن متاع او قرص وهي سريون مثلا لم يصدق مطلقا لانه يرجع ولو قال من عصب
او ودعة الا انها سريون او بغيره صدق مطلقا وصل ام فصل وان قال استوف او
رصاص فان وصل صدق وان فصل لا لانها درهم مجازا وصدق بجميعه في عصبته
او ودعته ثوبا اذا جاء بمعيب ولا بينة وصدق في له على الف ولو من ثمن متاع مثلا
الا انه يفتقر كذا اي الدرهم وزن خمسة لا وزن سبعة مضطرا وان فصل بلا ضرورة
لا يصدق لصحة استثناء العبد ولا الوصف كالزينة ولو قال لاخر اخذت منك الف او دعة
فملكك في يدي بلا تعد وقال لاخر بل اخذتها من عصبتي المقر لاقراره بالاخذ
وهو سبب الضمان وفي قولنا انت اعطينيه ودعة وقال لاخر بل عصبتي مني لا يعين
بل القول له لانك اراه الضمان وفي هذا كان ودعة او فضال عندك فاحذرت منك
فقال المقر له بل هو لي اخذه المقر لو قاما ولا فقيمة الاقراره باليد له ثم بالاخذ منه وهو
سبب الضمان وصدق من قال اجرت فلا تفرس هذه او ثوب هذا او ثوبا وبسة واعرفه
او سكتة يعني ورده او حاطه فلا تفرس هذا كذا اقتضيه منه وقال فلا تفرس بل ذلك
فالقول للمقر استسما لان اليد في الاحارة ضرورية بخلاف الودعة هذا الف والذمة
فلا تفرس ولا ودعة فلا تفرس الا بالاول وعلى المقر الف مثله الثاني بخلاف في الفلان لابل
فلان فلا تفرس كذا يدع حيث لا يجب عليه الثاني شي لانه لم يقر باليد وهذا اذا كانت

معينة وان كانت غير معينة لربنا ايضا كقولنا نصبت فلان ناسا ثم درهم وما شئ دينار وكيفية
لا بل فلان انما كل واحد منهما كله ولو كانت بعينها ففي الاول وعليه الثاني مثلها ولو كانت
المقرلة واحدا لربنا كثرها قدرا وفضلها وصفا نحو ما دفعه لابل لقان والف درهم
جبار لابل بنزول او عكس ولو قال الدين الذي في فلان لفلان او الولد بعتي التي عند
فلان هي لفلان فهو اقرب له وحق القبض المقر ولكن لو سلم الى المقر له بعتي خلاصة لكن
مخالفة لما مر ان ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم واذا قال في الحايي القدسي
ولم يسلط على القبض فان قال واسمي في كتاب الدين عارية صم وان لم يتسلم يبيع قال
المص وهو المذكور في تمامه المعبر عن خلاصته فقال عند الفتوى **باب اقرار**
المريض يعني مرض الموت وحده من في طلاق المريض وسيجيء في الوصايا باقراره بدست
لا حتى نافذ من كل ماله باقراره ولو بعين فكذلك الا اذا علم تمكنها في مرضه فيقيد بالثالث
ذكره المص في مصنفه فلينظر واخر الاثر عند من الصحة مطلقا وما لزمه في مرضه
بسبب معروف بعينه او بمعانية فاقدم على ما اقرب في مرض موته ولو للمعرب ودعيته
وعند الشافعي اكل سوا والسبب المعروف ما ليس يتبرع ككناح شاهدهم المثل ما الزيادة
فياطلة وان جاز الكناح عناية وسبع مشاهد وثلاث كذلك اي شاهد والمريض ليس له ان
يقضي دين بعض الغرماء دون بعض ولو كان ذلك اعطاهم وانفاذ اجرة فلا يسلم لهما
الا في مستلطين اذا قضى ما استقرض في مرضه ونقد ممن ما استقرض في مرضه فلو عمل العتمة في البر
وقد علم ذلك اي ثبت كل منهما بالبرهان لا باقراره للمهمة بخلاف اعطاهم ويخونه وما اذا
لم يؤد حتى مات فان البايع اسوة للعمران في الثمن اذا لم تكن العين المبعة في يده اي يد
البايع فان كانت كان اولى واذا اقر المريض بدين ثم اقر بدين بخاصة وصل او فصل للاستقرا
ولو اقر بدين ثم بودعته بخاصة وبكسها لودعته اولى وبراؤه مدلوله وهو مدلوله
غير جازي اي لا يجوز ان كان اجيبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا سوا كان المريض
مدبوليا ولا للمهمة وجلة صحيحة ان يقول لاحق عليه كما افاده بقوله وقوله لم يكن
في على هذا المطلب بشئ يشمل الوارث وغيره صحيح فضلا لادبانه فترتفع به مطالبة الدنيا
لا مطالبة الاخرة حاوي الا المهر فلا يبيع على الصحيح بزيادة اي لظهور انه عليه غلبا بخلاف
اقرار البت في مرضها بان الشئ الغلابي ملك الى اوصي لاحق في يده وان كان عند
عارية فلا يبيع ولا يبيع دعوى زوجها فيها كالبسط في الاشياء فاليها غنم هذا الخبر
فانه من مفردات كتابي وان اقر المريض لوارثه بغيره او مع لجبي ايمن او دين بطل خلافا
لشافعي ولنا حديث لا وصية لوارث ولا اقرب له بدين الا ان يصدقه بعتي الورثة فلو
لم يكن وارث اخر او وصي الزوجية او ولي لم يبيح الوصية وما غيرها فلو اكل فرضا وبرا
فلا يحتاج لوصية شرعية بل بعتي وفي شره للموهبة اقرت وقت ولا وارث له فلو على خصته
عامة صح تصديق السلطان او ناسبه وكذا الورثة خلافا لما زعم الطرسوسي فلينظر ولو كان

ولا يضاف الدين الى المهر
الاصلية لان دينه في المهر
ورفع المهر الى الدين في المهر

قال شيخنا رحمه الله تعالى

قلت اقرار بعض ديننا وعقبنا ورهنه ونحو ذلك عليه اي على وارثه او عبد وحره
او مكاتبه لا يبيع لوفقه مولاه ولو فعله ثم برأته مات جازك ذلك لعدم مرض الموت
اختيارا ولو مات المقر له ثم المريض وورثة المقر له من ورثة المريض جاز اقراره كما قرره
لا حتى يجسد سيجي عن الصيرفة بخلاف افراد له اي لوارثه بودعته مستهلكه فانه
جاز بودعته ان يقول كانت عدي ودعته لهذا الوارث فاستهلكها جوهرة والحاصل
ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاثة مذكورة في الاشياء منها اقراره بالامانان كلها
ومنها الشئ كلاحق بل قبل اي وامي وهي الخيلة في ابر المريض وارثه ومنه هذا الشئ
الغلابي ملك الى اوصي كان عند عارية وهذا بحث لا فائدة وعما فيها فلينظر فانه
مهم اقترهه اي في مرض موته لوارثه بوضوح في الحال بشيعة الى الوارث فاذا مات برده
تراديه وفي الفتنة بضرقات المريض نافذة وانما تنقص بعد الموت والعبرة بكونه وارثا
وقت الموت لا وقت الاقرار فلو اقر لاحد مثله ولد له صم الاقرار لعدم ارثه الا
ان اسار وارثا وقت الموت بسبب جديد كالترويج وعقد المولاة فيجوز ان كان كونه بقوله
فلو اقرها اي لاجنبية ثم تزوجها بخلاف اقراره لاحد المحجوب بكونه اوين اذا لم يجد
باسلامه او بموت الابن فلا يبيع لان ارثه بسبب قديم لا جديد وبخلاف الهبة لها
في مرضه والوصية لها ثم تزوجها فلا يبيع لان الوصية تحل بعد الموت وهي ح و ارثه
فوقه انه كان له على بنته الميثة عشرة دراهم قد استوفيتها وله اي المقر ابن يتكذلك
مع افراد لان الميت ليس بوارث كالوارث لارثته في مرض موته بدين ثم مات قبله
وتركة منها كان وارثا صم الاقرار وقيل لا قاله بدين بدين صيرفة ولو اقر فيه
لوارثه ولا حتى بدين لم يبيع خلافا لمحمد عماديه وان اقر لاحد محجوب لئسب ثم اقر
بنوته وصدقه وهو من اهل الصدق بقت نسب يستند الوقت العلوق واذا ثبت بطل
اقراره لما مر ولم يثبت بان كذبه او عرف نسب صم الاقرار لعدم ثبوت النسب شرعا بل
مع بالنسب صم ولو اقر لمن ظن انها ثلثا يعني بانها هبة اي في مرض الموت فلها الاقل من
الارث والمدن وبدفع لها ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث حتى لا يصير شريكة في اعيان
التركة شرعية بل بعتي وهذا اذا كانت في العدة وظلها بسواها فان مضت العدة جاز
لعدم التهمة عزيمد وان ظلتها بسواها فلها البراءة بالغا ما بلغ ولا يبيع الاقربا
لانها وارثه اذ هو فار واهله اكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق وان اقر
لغلام محجوب بالنسب في مولده او في بطنه هو فيها في السن بحيث يولد مثله مثله
انما يثبت وصدقه الغلام لو عجز او لا لم يجز لصدقة كأمروح بقت نسب ولو
المقرضها واذا ثبت مشاركة الغلام الورثة فان انقضت هذه الشروط يواخذ المقر
من حيث استحقاق المال كالوارث باجرة غيره كأمروح بالنسب كذا في الشريعة في غير
الفتوى والرجل صم افراد اي المريض بالولد والوالدين قال في البرهان وان

عليه قال القديس وفيه نظر لقول الربيع لو اقر بالجد وابن الابن لا يصح لان فيه خلل بالنسب
على الغير بالشروط الثلاثة المتقدمة في الابن وضع بالروضة بشرط خلوها عن سرج
وعنده وظهور اى المقربين احتسابه واربع سواها صح بالموت من جهة العتاة ان لم يكن
ولادة ثانيا من جهة غيره اى غير المهر والمراة صح اقوارها بالوالدين والزوج والموت
الاصل ان اقوار الانسان على نفسه محبة لا على غيره قلت وما ذكره من صحة الاقوار بالام
كالا وهو المشهور الذى عليه الجمهور وقد ذكر الامام العتاي في فرائضه ان الاقوار
بالام لا يصح وكذا في صنو السراج لان الانساب للوالد بالامهات وفيه خلل للروضة على الغير
فلا يصح انتهى ولكن حتى صحة جميع الاصلية فكانت كالا لا يلحقها ولذا صح بالولادة
شهدت امرأة ولو قابله بغيرين الولد اما النسب فياقل شئ شئى ولو بعدة تجدد ولادته
في صحة ثامة كما مر في باب ثبوت النسب او صدقها الزوج ان كان لها زوج او كانت معتدة
من زوج مطلقا ان لم يكن كذلك اى مزرعة ولا معتدة او كانت مزرعة وارعتا من غير
فصار كالوادعاه منها لم يصدق في حقها الا بصدقها فقلت بولم يعرف لها زوج غيره
لم يرد في خبر ولا بد من تصديق هؤلاء الا في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه لما مر في كتابنا
ولو كان المقر لعبد الغير بشرط تصديق مولاه لان الحق له وضع المصدق من المقر
بعد موت المقر لبقا النسب والعدة بعد الموت الا تصديق الزوج بعد موتها مقرر لان قطع
التكاح بموته ولهذا السير لم يعللها بخلافه وعكسه وان اقر رجل بنسب فيه تخيل على غيره لم
يقبل من غيره ولا دكا في الدرر لفساده بالجد وابن الابن كما قال كالاخ والعلم والحد وان كان
لا يصح الاقوار في حق غيره الا بمرها من سنة اقوار اثنين كما مر في باب ثبوت النسب فليحفظ
وكذا الوصية المقر عليه والورثة وهم من اهل المصدين ويصح في حق نفسه حتى يلزمه
اى المقر الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تضاد قاعدا اى على ذلك الاقوار لان
اقوارها محبة عليها فان لم يكن له اى لهذا المقر وارث غيره مطلقا لا قسدا كدوى الارحام
ولا بعيد كدوى المواالاة عيني وعينه ورثه والالة لان نسبه لم يثبت فلو رايهم الوارث المهر
والمراد غير الزوجين لان وجودها غير مانع قال ابن الكمال ثم المقر ان يرجع عن اقواره
لا يرد وصته من وجه زبلى اى وان صدقة المقر له كافي المدايع لكن نقل المصنف عن شيوخ
السراجية ان بالمصدقين ثبت للنسب فلا ينفق الرجوع فليحصر عند الفتوى ومن مات بوه
فاقربا خ شاذة في الارث فليست بضع نصف المقر ولم يثبت نسبه لما تقر ان اقواره
مقبول في حق نفسه فقط قلت بولم اقر الاخ بابن هل يصح قال الشافعية لا لان ما ادعى
وجوده الى انما انتفى من اصله ولم يرد له لا يثبت صريحا وظاهر كلامهم نعم فليراجع وان
ترك شخص اثنين ولم يعلل على اية فاقربا خ بغير ابيه حشمتين منها فلا شئ للمقر لان
اقراره بغيره من المضيد ولا يخفى حشمتين بعد حلفه انه لا يعلم ان اياه فحين شطر الماينة
قاله الاكمل قلت وكذا الحكم لو اقر ان اياه فبعض كل الدين لكنه هنا جعل الحق العزيم

زبلى

زبلى **فصل في مسائل شتى اقربا خ الحرة المكنت بدين الاخر فكذلكها زوجها صح اقوارها في**
حقها ايضا عند اى ح فحقس المقرة وتلازم وان تقصر الزوج وهذه احدى المسائل المت
الخارجة من قاعدة الاقوار محبة قاصرة على المقر ولا يتعدى المعيزة وهي في الاشياء وينبغي
ان يخرج ايضا من كان في اجارة غيره فاقربا خ بدين فان له حصة وان تقصر المستاجر
وهي واقعة الفتوى ولم ترها صريحة وعندنا لا تصدق في حق الزوج فلا تحبس ولا تلازم
درر وينبغي ان يقول على قولها افتاد وقضا لان الغالب ان الاب يعلم الاقوار له ولبعض اقارب
القرى يصل بذلك الى منها بالحس عند عن زوجها كما وقفت عليه من ارجحين ان ثبتت بالقضا
كذا ذكره المصنف بوجه النسب اقربا خ بالرق لانساب وصدقها المقر له ولها زوج واكد منه
اى الزوج وكذا غيرها زوجها صح في حقها خاصة قوله على بعد الاقوار رفقته خلافا لمحمد
لا في حقه برده عليه انما خلافا كما حقه في الشر بولاية وهي الاولاد وفرع على حقه
بقوله فلا يبطال التكاح وعلى حق الاولاد بقوله واولاد حصلت قبل الاقوار وما في عليها وفيه
اخر لمصنفهم قبل اقوارها بالرق مجهول النسب خروجه ثم اقربا خ لانساة وصدقة
المقر له صح اقواره في حقه فقط دون ابطال العتق فان مات العتق برثه وارثه ان كان
له وارث يستغرق العتق والالا يثبت الكل والمباقي كافي وشر بولاية المقر له فان مات المقر
ثم العتق فارتد لعصمة المقر ولو جنى هذا العتق سعى في جناية لانه لا ما قتله ولو جنى
على جيب ارتد العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان جريده بالظاهر وهو يصلح للمدفع
لا لا يستحقاق قال رجل لاخرى عليك الف فقال في جوابه الصدوق والحق واليقين وانك
كفر له حقا ويخوه اكرر لفظ الحق والصدق كقول الحق الحق واحقا وخوة وقرن بها البر
كقول البرحق والحق بالحق فاقوار ولو قال الحق حق والصدق صدق او اليقين يقين لا يكون
اقوارا لانه كلام تام بخلاف ما مر لانه لا يصلح للبريد الخ لجا بان كانه قال ادعت الحق
الحق قال لا تمت باساقه يازاينه بالجونة بالبقاء وقال هذه الساقه فعلت كذا وباعها
فوجدتها واحدها اى من هذه العيوب لا شره لانه نذا او شتمه لا اخار بخلافه
هذه ساقه او هذه ابقه او هذه سزاينة او بخونة حيث لا ترد باجها لانه اخار وهو
لحقق الوصف وبخلاف باطاف او هذه المطلقة فعلت كذا حيث تطلق امراته لتحكم من
اشائه شرعيا لئلا يكون صادقا بخلاف الاول درر اقوار السكران بطريق
مخطور اى منفع محرم فتحجج في كل حق فلو اقر بقرود اقيم عليه الحد في سكره وفي
السرقة بضمن السرور كالبسطه سعدى افندى في باب حد الشرب الا يقبل الرجوع
كالرودة وحد الزنا وشرب الخمر وان سكر بطريق سماح كشره بكموا لا يعتبر له هو كالاغا
الا في سقوط القضا وقامه في احكامات الاشياء المقر له اكدنا المقر بطل اقواره
لما تقر دانه بتردد باردا الا في شئ على ما هنا بقاء الاشياء الاقوار بالحرية والنسب وولاء
العتاة والوقت في الاسعاف لو وقف على رجل فقبله ثم مرده لم يرد وان سرده

قبل القول أدت والطلوق والرق وكلها لا ترد ويزاد الميراث برأيه والكلح كما في
 منقولات قصا البحر وتامة ثم واستثنى ثم مسلكتين من الأبرار وهما الأبرار الكسول لا ترد
 وأبرار المدبون بعد قولنا برئى فإبراه لا يرتفع في عشرة فليحفظ وفي وكالة الوهامة
 ومتى صدق فيها ثم هده لا يرتد بالرد وهل يشترط لصحة الرد مجلس الأبرار مخلوق والظاهر
 أن ما فيه تملك مال من وجه يفيق الرد ولا فلا كإبطال شفعة وطلوق وعقار لا يفيق
 الرد وهذا ما يذهب إليه فليحفظ صالح أحد الورثة وأبرار أربابا وقال لم يبق من
 تركه إلى عند الوصي أو قبضت جميع ويحذف ذلك ثم ظهر في بدو وصية من التركة شيء لم يكن
 الصلح ويحققه شمع دعوى حصته منه على الأصح صلح التوارية ولا تناقض لحل قول
 لم يبق من شيء على ما بقى من على الأبرار الأيمان بطل وح فالوجه عدم صحة الميراث كإقرار
 ابن التهمة واعتماد الشر بلائى واستحقاقه على الصلح أو رجل عال في صلح واستهده عليه
 به ثم ادعى أن بعض هذا المال المقرب فرض وبعضه ربا عليه فإن أقام على ذلك بنية فقبل
 وإن كان متناقضا لأننا نعلم أنه مضطر إلى هذا الأفراد شرح وهما بنية قلش وخر
 شارحها الشر بلائى أنه لا يفيق بهذا الفرع لأنه لا عذر لمن أقر غايته أن يقال بانه يحل
 القول على قول أبي يوسف المختار للفقوى في هذه وبحوها انتهى قلت وبه جزم المص
 فبين أمر قدسرا أو بعد المدح من هنا إلى كتاب الصلح ثابت في نسخ المتن ساقط من
 نسخ الشرح أنه طلعها قبل الدخول لزمه مهر بالدخول ونصف بالاقرار أو المشروط
 له الربع أو بعضها أنه أي ربع الوقف يستحقه فلون دونه صحت وسقط حقه ولو كان
 الوقف مخلوفا ولو جعله لغيره أو أسقطه لأحد لم يصح ركبا الشر وطالبه النظر على
 هذا كما مر في الوقف وذكره في الأشباه ثم وهنا وفي الساقط لا يعود في لجة العصفور
 المرفوعة إلى القاضي لا يؤخذ سرافها بما كان فيها من أفراد وتناقض لما قدنا في القضا
 أنه لا يوضح بما فيها إلا إذا اقر بلفظه صريحا قال لم يبق من شيء على وفي ما علم وأجاب
 أو اظن لا شيء عليه خلافا للثاني في الأول قلنا هي للشك عرفا نعم لو قال قد علمت لزمه
 اتفاقا قال عصبنا القاسم فلان ثم قال كنا عشرة أنفس مثلوا دعى العاصم كذا في
 نسخ المتن وقد علمت سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه وأدعى الطالب كآخيه في
 الجمع وقال شراعى المعضوب منه أنه هو وحده عصبه لزمه الألف كلها والزمه في نفس
 قلنا هذا الضمير يسوى في الواحد والظاهر أنه بخير بقبوله دون غيره فيكون قوله كنا
 عشرة رجوعا فلا يصح نعم لو قال عصبنا كذا صحت اتفاقا لأنه لا يستعمل في الواحد
 قال رجل أوصى إلى ثلث ماله لزيد بل لعمري بل لعمري لعمري لعمري لعمري وليس لعمري
 شيء وقال ذر لكل ثلث وليس للابن شيء قلنا نفاذ الوصية في الثلث وقد استمر
 به للأول فاستحق فلم يصح رجوعه بعد ذلك للثاني بها بخلاف الدين لنفاذ من أكل
 أكل من الجميع فتروى أقرئى ثم ادعى الخطأ لم يقبل إلا إذا اقر بالطلاق بنا على افتنا

صالح أم

يترك بنية
ما قبضه من غيرها

المفق ثم تبين عدم الوقوع لم يقع يعني ديانة قنية أقل المكروه باطل إلا إذا اقر الساروة
 مكروها فاقى بعضهم بصحة ظهوره إلا في ريشي بحال وبالدين بعد الإبرار باطل ولو
 بهم بعد حبسها على الأشبه نعم لو ادعى دينا بسبب حادث بعد الإبرار العام لأنه اقرب
 لمزيد ذكره المص في فتاويه قلت ومفاده أنه لو اقر ببقاء الدين أيضا حكمه كالأول
 وهي واقعة الفتوى فمائل الفعل في المرض لحط من فعل الصحة إلا في مسئلة اسناد
 المناظر النظر لغيره بلا شرط فإنه صحيح في المرض لا في الصحة تامة وتامة في الأشباه في الإبرار
 اقربها مثل في ضعف موته • فبينة الإبرار من قبل تزد •
 واسناد سبع فيه الصحة اقبلن • وفي العيص من ثلث التراث يقدر •
 وليس بلا تشهد مقرأ بقده • ولو قال لا يتخير خلف بسطر •
 ومن قال ملكنا الذي كان فنيا • ومن قال هذا ملكنا فهو مظهر •
 ومن قال لا دعوى اليوم عندنا • فبما يدعى من بعد منها لشكر •
كتاب الصلح مناسبتنا أن نذكر المفق المحضومة المستدعية للصلح هو لغة
 من من المصالحات وشرا عاقد برقع النزاع ويقطع المحضومة سركته لا يحجب مطلقا
 والقبول فيما بينين اما فيما لا يتعين كالدراهم فيتم بلا قول غايه وسبجي وشروط العقل
 لا بالبيع والحريه فضع من صبي ما دون أن عرى صلح عن ضررين وضع من عبد ما دون
 ومكانت لوميد نفع بشرط أيضا كون المصالح عليه معلوما أن كان يحتاج إلى قبضته
 وكون المصالح عنه حقا يجوز الاعتناء عنه ولو كان غير مال كالقصاص والمهر •
 معلوما كان المصالح عنه ويجوز لا يصح لو المصالح عنه ما لا يجوز الاعتناء عنه وبه
 بقوله كمن شفعة وحذف وكفالة بنفس وقيل به الأول والثالث وكذا الثاني
 لو قيل الوقع للمحكم لاحدنا وشرب مطلقا وطلب الصلح كاف عن القول من المدعى عليه
 أن كان المدعى به مما لا يتعين بالتعيين كالدراهم والدنايز وطلب الصلح على ذلك
 لأنه إسقاط للعض وهو يتم بالسقط وإن كان مما لا يتعين بالتعيين فلا بد من قول
 المدعى عليه لا زكاليه بجر وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى وقوع الملك في مصالح علي
 وعنه لو مقر وهو صحيح مع أفراد أو سكوت أو انكار فلا أول حكمه كبيع أن وقع عن مال
 عمال وح فيجري فيه أحكام البيع كالشفعة والرد لعب وخار روية بشرط وبه
 جهالة المدل المصالح عليه لاجل المصالح عنه لأنه يسقط وتشرط القدرة على تسليم
 الدل وما استحق من المدعى المصالح عنه برة المدعى حصته من العوض إلى الدل أن
 كله تكلوا وان بعضا ففصلا وما استحق من الدل يرجع المدعى حصته من المدعى فذكرنا
 لأنه معاوضة وهذا حكمه وحكمه كجارة أن وقع الصلح عن مال بمنفعة كخدمة عبد
 وسكن دار بشرط الترتيب فيه أن اختبج اليد والألا يصح ثوب وسقط موت أحدهما
 وبه لا يحل في المدة وكذا لو وقع عن شفعة بمال أو بمنفعة عن جسر لحي أن كان لأنه

أقربها
مكروها

حكم الاجارة والاختيار ان الصلح يسكون وانكار معاوضة فحق المدعى وقد بين وضع
نزاع في حق الاختيار فلا شفعة في صلح عن دار مع احد هـ اى مع سكوت او انكار ليسكن
للتفيع ان يقوم مقام المدعى فيدلى بحجة فان كان المدعى بنية اقامتها للتفيع عليه واخذ
الدار بالشفقة لان باقاة البنية تبين ان الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له
جثة فخلت المدعى عليه فشكل شربلاية وجب في صلح وقع عليها باحدثها او باقرار لا يست
المدعى باحدثها عن المال فيواخذ منعه وما استحق من المدعى من المدعى حصته من العوض
ورجع بالمقصودة فبني فخصاص المستحق لخلو العوض عن الغرض وما استحق من المدل مرجع
الى الدعوى فكذلك وبعض هذا اذا لم يتبع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجوع بالمدعى
نفسه لا بالمدعى لان اقامته على المبيعة اقرار بالملكية عين وغيره وهؤلاء البذل كله
او بعضا قبل التسليم لى المدعى كاستحقاقه كذلك في الفصلين اى مع اقرار او مع
سكوت وانكار وهذا هو البذل مما تبين والى الميسر بل يرجع بمثلها عن صلح عن كذا
نسخ المتن والشرح وصوابه على بعض ما يدعيه اى عين يدعيها لحواره في الدين كما سيجي
فلو ادعى عليه دارا فخلها على بيت معلوم منها فلوس من غيرها مع تهستا في لم يصح لان
ما قصه من عين حقه وحيلة صحته ما ذكره بقوله لا يزاد شئ اخر كقولهم ودرهم في
البذل فبصر ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق به الا برأى عن دعوى السابق لكن ظاهر
الرواية الصحة مطلقا شربلاية وشئ عليه في الاختيار وعزاه في المعزومة للبرازية
وفي الجلية لتشيخ الاسلام وحصل ما في المتن رواية ابن سماعه وقولهم لا يرأى عن الاعية
باطل معناه بطل الا برأى عن دعوى الاعيان ولم يصح ملكا للمدعى عليه ولذا لوظف بثلث
الاعيان حلها اخذها لكن لا تسمع دعواه في الحكم واما الصلح على بعض الدين فصحيح
وبما عن دعوى السابق اى فضلا لاربابه فلذا لوظف به اخذته تهستا في وتما في احكام
الذي من الاشياء وقد حقت في شرح الملتقى وصح الصلح عن دعوى المال مطلقا
ولو باقرار ومنفعة وعن دعوى المنفعة ولو بمنفعة عن جسد اخر وعن دعوى الزوق
وكان عتقا على مال وبنت الولد باقرار والا لا الامنية دسر فلت ولا يعود بالبدنة
بريقا وكذا في كل موضع اقام بنية بعد الصلح لا تستحق المدعى لانه باخذ البذل
باختياره نزل بابها لم يخطئ ومن دعوى الزوج الكناح على غيره من وجه وكان خلعا
ولا يطيب ولو بسطلا وبجلها الزوج لعدم الدخول ولو ادعت المرأة فضالها لم يصح
وقايد ونفايه دسر وملقى وصحيح في الجحى والاختيار وصح الصلح في دسر الجاه
وان قتل العبد المادون له بعد لم يجز صلح عن نفسه لانه ليس من التجارة فلم يلزم لموت
لكن يسقط به القود ولو اخذ بالبدل بعد عتقه وان قتل عتقه لى المادون رجلا
عبد او صلحا المادون عنه جاز لان من تجارته والكتاب كالمير والصلح عن المعضوب
المالك على اكثر من قيمة قبل القضا بالقيمة جاز كصلح بعض فلا تقبل بنية الغاصب بعد

الصلح على اكثر من قيمة قبل القضا بالقيمة جاز كصلح بعض فلا تقبل بنية الغاصب بعد

اى الصلح على ان قيمة اقل مما يصلح عليه ولا يرجع الغاصب على المعضوب منه شئ لو صادقا
بعد انما اقل من جرد ولا عن سوسر عبد مشترك في صلح المورس الشريك على اكثر من نصف
قيمة لا يجوز لانه مقدر شرعا فقل الفصل اتفقا كما صلح في المسئلة الاولى على اكثر
من قيمة المعضوب بعد القضا بالقيمة فانه لا يجوز لان تقدير المفاضل كالشائع وكذا
لو صلح بعرض صحيح وان كانت قيمته اكثر من قيمة المعضوب تلف لعدم الربا وطع في الجانية
العهدة مطلقا ولو في نفس مع الاقرار باكثر من الدية والارض او باقل لعدم الربا وفي الخطا كذلك
لا يقع الزيادة لانه الدية في الخطا مقدرة حتى لو صلح بعرض يقدرها بغيرها صحيح كيف كان بشرط
الجس لا يكون دينا بدو وتعين المفاضل احدها بصيرة غيره كخمس اخره لو صلح على فم
منه فتلزم الدية في الخطا ويسقط القود لعدم ما يرجع اليها اختيار وكل شربلاية وعمر
بالصلح من دم عمدا وعلى بعض من يبيع على اخر من مكيل وموزون لزم بدلهما لو كمل لانه
استطاع وكان الوكيل سفيها الا ان يضمنه الوكيل فيواخذ بعضا كما لو وقع الصلح من
الوكيل عن مال عا عن اقراره فتلزم الوكيل لانه كبيع اساءة كان عن انكار لا يلزم الوكيل
مطلقا تجرد دسر صلح عنه فتلزم لولا ارجح ان ضمن المال واصاف الصلح الى مال او
قال على هذا وكذا وسلم المال صحيح وصار شربعا في الكل الا ان ضمن بامره عمرى سزاده
والا يسل في الصورة الرابعة فهو موقوف فان اجازته المدعى عليه جاز ولزمه البذل والايصال
والخلع في جميع ما ذكرنا من الاحكام الخمسة كالصلح ادعى وقفية ارض ولا يبيعه له بصلحه
الذكور لقطع المصونة جاز وطالب له البذل لو صادقا في دعواه وقيل فالبذل صاحب الاجابة
لا يطيب لانه بيع معنى وبيع الوقت لا يبيع كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا الكناح
بعد الكناح والحوالة بعد الحوالة والصلح بعد الشراء الاصل ان كل عقد اعيد فالثاني
باطل الا في ثلاث مذكورة في سورة الاشياء الكفالة والشراء والاجارة فلتزج اقام المدعى
عليه اجمعة بعد الصلح عن انكار ان المدعى قال قبله قبل الصلح ليس شئ فلان حق الصلح
ماض على الصحة ولو قال المدعى بعد ما كان في قبلة قبل المدعى عليه بطل الصلح جاز
قال المص وهو مقيد لاطلاق العادة ثم نقل عن دعوى البرازية انه لو ادعى الملك بجهة اخر
لم يسقط فغيره والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن الباطلة لا والفاسدة ما يمكن
تصحيحه اخر وجوز في الاشياء ان الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد لا في دعوى
بجهول الخائز فليخطئ وشل شرط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا فصح الصلح
مع بطلان الدعوى كما اعتمد صدر الشريعة اخر الباب وافرة ابن الكمال وغيره في باب
الاستحقاق كما مر من اجمعه وصح الصلح عن دعوى حق الشرب وحق الشفعة وحق وضع المذوق
على الاصل الاصل انه متى توجب اليقين نحو الشخص في حق كان فاقطع اليقين بدراهم
جاز حتى في دعوى التعزير يجزى بخلاف دعوى حد ونسب دسر الصلح ان كان بمعنى المعاوضة
بانه كان دينا بدو يتحقق بقتلها اى بفتح المضامين وان كان لا يمتنعها اى بالمعاوضة

لا يعمى استيفاء البعض واسقاط البعض فلا يصح اقله ولا نقصه لان الساقط لا يعود
قبي وصير فيه فليحفظ ولو صلح عن دعوى دار على سكتة من ماله اوصاع على راع
المصداق او صلح مع المودع بغير دعوى الملوكة لم يصح الصلح في الصور الثلاثة سراجة
قد يعدم دعوى الملوكة لانه لو ادعاه وصالحه قبل البين مع به بغير خاتبة وبعص الصلح
بعد حلف المدعي عليه دفعا للتراع باقائه البينة ولو سهرن الذي بعده على اصل الدعوى
لم تقبل الا في الوصي عن مال اليتيم على انكاره اذ اصالح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل
ولو دفع الصبي فاقامها فقبل ولو طلب بمسألة لا يخلط اشياء وقيل لا يجوز بالاولى في الاشياء
وبالثاني في السراجة وكماها في القنية مع عدم الاول فليس الصلح والابرا عن الدعوى
لا يكون اقرا بالادعوى عند المتقدمين وحالفهم المتأخرون والاول اصح برأيه بخلاف
طلب الصلح عن المال والابرا عن المال فانه اقرا اشياء صلح عن عيب اودين وظهوره
او زال العيب بطل الصلح ويرد ما اخذه اشياء **مسألة** في دعوى الدين
الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه من دين او عيب اخذ بعض حقه وحط بباقي
لاستراضة الربا وحقق الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن الف حال على ما به حالة
او على الف موجب وعن الف جباة على ما به شرط ولا يصح عن راعه على ذباير موجبة
لعدم الجنس فكان صرا فاهم بحجسنة او عن الف موجب على نصفه حاله الا في صلح
مولى مكاتب فيخبر بدينه او عن الف سواد على نصفه بصفة والاصل ان الاحتيا ان وجه
من الدين فاسقاط وان منهما فمما وضعت قال لغريمه او الى جسمانية عدا من الف
عليك على انك برى من النصف الباقي فقبل وادى فيه برى وان لم يود ذلك في القواعد
دنية كما كان لغوات التقيد بالشرط ووجوهها خمسة احدها هذا والثاني ان الوقت
بالعدل لم يعد لانه براسطوق والثالث وكذا الوصلح من دينة على نصفه يدفعه البطل
وهو برى مما فضل على ان لم يدفعه عدا فكل عليه كان الامر كالوجه الاول كما
قال لانه صرح بالتقيد والابع فان ابراه عن نصفه على ان يعطيه ما بقي عدا فهو برى
ادى الباقي في القواعد ولا بد لانه لا يبر الا بالاداء والخامس لو علق به صرح الشرط كان
الى كذا او اذا اوصى لا يصح الا براسطوق ان تقيد بالشرط صرح بما بطل لانه تمليك
وجه وان قال المدعيون لا يجوز سري الا في ذلك مما علق حتى نوحه عنى او يحط عنى فقبل المدان
التأخير والخط صرح لانه ليس بمكره عليه ولو اعلن ما قاله سراجة من عدم الكل للحال ولو
ادعى الفاء وحده فقال اقربى بها على ان لحظتها ما به جاز بخلاف على ان اعطيت
ما به لانه سرشوة ولو قال ان اقربت لي حطت لك منها ما به فاقربى الا في الاقوال الخط
يحتج الدين المشتركة بسبب متحد كمن مبيع بيع صفقة واحدة اودين مودون وقيمة
مستهلك مشتركة اذا جفت احدها شامته شاركة الاخرية ان اشاء وانع الغريم كما بان
وح فلوصالح احدهما عن نصيبه على ثوب اى على خلاف جنس الدين اخذ الشرط

و ادعى عليه الفاء فادعى القضا
او بغيره الا براه و صولح في رهن
عنه اصرها يقين ويرد بدل الصلح
من صلح البراءة سره
وفي الخلاصة ادعى مالا ونصالحه
في ظاهره ان لا يثنى عليه بطل الصلح
ويسترد البدل من شرطه وهو

الاخر

الاخر نصيبنا لان من له دين اصل الدين فلو حق له في الثوب ولو لم يصلح بل اشترى
نصفه شيئا فتمت شريكه الربيع لقصته النصف بالمقاصد وانع غريمه في جميع ما لم يلقه
في ذمته واذا ابراه احد الشريكين الغريم نصيبه لا يرجع لانه انما في الاقنين وكذا الحكم
ان كان للدينين على احدهما دين قبل وجوب دينها عليه حتى وقعت المقاصد بدنه السابق
لان قاض لا قابض ولو ابراه الشريك المديون عن البعض قسم الباقي على سهاه وشلا المقاضة
ولو ابراه نصيب مع عدا ثانيا والقبض والاستيجار نصيبه فنحن لا التزوج والصلح
عن جارية عند وجلة اختصاصه بما جفت ان يهدى الغريم قدر دينه ثم يبره ويبيع به
كفامن مئة مثله ثم يبره بملقط وغيره ومرة في الشركة صلح احدى سلم عن نصيبه
ما دفع من سراس المال فان اجارة الشريك الاخر نفذ عليها وان رده مرد لان قيمة الدين
قبل قبضه وان باطل نعم لو كانا شريكين معاوضة جاز مطلقا **مسألة** في التخرج
اخرجت الورثة احداهم عن الشركة وهي عرض وهي عقار مال اعطوه لما واخرجوه عن تركه
هي ذهب نصفه دفعوها له او على العكس ومن نقدين بها مع في كل صر فالجنس بخلاف
جند قل ما اعطوه او اكثر لكن بشرط التقاض فيما هو صرف وفي اخره عن نقدين وفي
باجد النقيدين لا يصح الا ان يكون ما اعطى به اكثر من حصته من ذلك الجنس بخلاف الزا
ولا بد من حضور النقيدين عند الصلح وعلية بقدر نصيبه شره لانه وجلا لية ولو يوز
جاز مطلقا لعدم الربا وكذا لو انكروا اشتره لانح ليس بدل بل تقطع المازع وبطل الصلح
ان اخرج احد الورثة وفي الشركة يكون بشرط ان تكون الدينون المقتضية لان
تمليك الدين غير من عليه الدين باطل ثم ذكر له خمسة خيلا فقال وصح لو شرطوا ابر
الغرماء مستد اى من حصته لانه تمليك الدين من عليه فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء او وضو
نصيب المصالح منه اى الدين بمرعاهم راحالهم حصته او افوضه قدر حصته منه
وصالحه عن غيره بما يصلح بدلا واحالهم بالعرض على الغرماء وتقبلوا الخالة وهذه
الحيل ابن كمال والاوجه ان يدفعه كفامن ثم اوجوه بقدر الدين ثم يجليهم على الغرماء
ابن ملك وفي صحة صلح عن شركة بمجولة اعيانها ولا دين فيها على مكمل او سوزون تتعلق
بصلح اختلاف والصحيح الصحة شرعي لعدم اعتبار شبهة الشهة وقال ابن كمال ان في
الشركة جنس بدل الصلح لم يجز والاحراز وان لم يدر فلي الاختلاف ولو الشركة مجولة
وهي غير مكمل او سوزون في بد البقية من الورثة صلح في الاصح لانها لا تقضى للمنازعة
لضامها في درهم حتى لو كانت في يد المصالح او بعضها لم يجز ما لم يعلم جميع ما في يد المصالح
الى التسليم ابن ملك وبطل الصلح والقسمة مع احاطة الدين بالشركة لان بعض الواد
الدين لا يرجع او يقين الجبى بشرط ابراه المبت او يوفى من مال اخر ولا يثبت ان يصلح
ويقيم قبل التقاض للدين في غير دين محط ولو قبل الصلح والقسمة صلح لان الشركة
لا تخلو عن قليل دين فلو وقع الكل بغير الورثة فوقف قدر الدين استحقاقا وقاس

لأنه لا يجوز أن يفتقر المصير بحرق ولو خسر أو اضر من الورثة فخصه بقسم من الباقي
على السواء كان ما أعطوه من مالهم غير الميراث وإن كان المعطي ما ورثه فقل قدر
ميراثهم بقسم بينهم وفيه المضاف بكونه عن النكاح فلو عن إقراره أو صلح أو صلح
عن بعض الأعيان صحيح ولو لم يذكر في صلح التجار في التركة دين أم لا فلا صلح صحيح
وكذا لو لم يذكره في الفتوى صفى بالصحة ويجعل على وجود شرطها يجمع الفتوى
والموصولة بملغ من التركة كوارث فيما قدمناه من مسئلة التجار صلحوا أي الورثة
أحدهم وخارج من بينهم ثم ظهر للدين أو عين لم يعلموها هل يكون ذلك داخل في الصلح
الذكر أو لأن أشهرها لا يلزم الكل والعولان حكاهما في الخامسة معهما لعدم
الدخول وقد ذكر في أول فتاواه أنه يقدم ما هو الأشهر فكان هو العقد كذا في البحر
قلت وفي المراجعة أنه الأصح ولا يطل الصلح وفي الوهابية
وفي مال طفل بالشهود فلم يجز • وما يدعي خصم ولا يتصور
• وضع على الأبراس كل غائب • ولو نزل لعب عنه صلح مبدور
• ومن قال أن تخلف فبقرا فلم يجز • ولو مدع كالأجنبي بصور
كتاب المضاربة هي لغة مفاعلة من الضرب في الأرض وهو السير فيها وشترعا
عقد شركة في الربح بمال من جانب رب المال وعمل من جانب المضارب وشركتها الإيجاب
والقبول وحكمها أنواع لأنها أيداع ابتداء ومن أجل الضمان أن يقرضه المال لأدائه
ثم بعد شركة عشان بالدرهم وبما الرقصة على أن يعمل والربح بينهما ثم يعمل المستقرض
فقط فإن هلك فالعرض عليه وتزكيل مع العمل لقصره بامر • وشركة أن ربح وعصب
أن خالف وإن أجاز رب المال بعده لصبر ورده غاصبا بالمخالفة وإجازه فاسدة إن
فصدت فلا ربح للمضارب بل لا أجر مثل عمله مطلقا ربح أو لا لأنه زيادة على المشرط
خلاف المجد والثلاثة الألف وصلى أخذ مال يبيع مضاربة فاسدة شرطه لنفسه عشرة
درهم فلا شيء له في مال القديم إذا عمل أشباه فهذا شقنا من أجر عمله والغاسدة
لا ضمان فيها أيضا كالمجتمعة لأنه أمين ودفع المال إلى آخر مع شرط الربح كله للمالك
بضاعة فيكون وكذا يتبرعا ومع شرطه للعامل فرض لفظة ضرره وشروطها أمور كون
رأس المال من الأثمان كالميراث وهو معلوم للعائد وكفت فيه الإشارة والقول
في قدره وصفت للمضارب بمسئد والبيعة للمالك وأما المضاربة بدني فإن على المضارب
لم يجز وإن على ثالث جاز وكذا لو قال اشترى عبد الله ثم بعه مضارب بتمه فضل جاز
كقول الغاسب واستودع أو مستضعف عمل بما في يد مضاربه بالصف جاز يجزى ويكون
رأس المال عينا لا دينا كما بسط في الدرهم وكذا يمسك إلى المضارب بمسئد بشرط جاز
الشركة لأن العمل فيها من الجانبين ويكون الربح بينهما شيئا يعادله عن قدره فصدت ولا
نصب كل منهما معلوما عند العقد ومن شرطها كون نصيب المضارب من الربح حق ولو شرط

قوله بغيره غير أنه لا يرد
لأنه ما يرد له

بشرطه

لأنه من رأس المال ومن الربح فصدت في الجلاء لكل شرطه موجب جهالة الربح أو يقطع
الشركة فصدت عنها ولا يطل الشرط ومع العقد اعتبارا بالوكالة ولو ادعى المضارب
فسادها فالقول لرب المال وبمسئد فالمضارب الأصل أن القول لدعي الصحة في العقود
لأنه إذا قال لرب المال شرطت لك ثلث الربح العشرة وقال المضارب الثلث فالقول
لرب المال ولو قيد فسادها لا ينعكس زيادة بديعها المضارب خائبة وفي الأمانة في إتيانها
فإنهم يملك المضارب في المعلقة التي لم تقصد بمكان أو زمان أو نوع البيع ولو فاسد فصدت
وسببه متعارفة والشرا والتكامل بها والسفر برا وبحرا ولو دفع للمال في طوله على الظاهر
والإضاع أي دفع المال بضاعة ولو لرب المال ولا تقصد المضارب كالجني وتملك الإضاع
والرهن والاحتياض والأمانة والأجارة والاستجارة فلو استأجر أرضا أيضا فبشرطها أو غيرها جاز
ظهيره والاحتياض أي يقول الحوالة بالثمن مطلقا على الأسر والأعسر لأن كل ذلك من
ضيق التجار لا يملك المضاربة والشركة والخط مال نفسه إلا إذا أوعى ربك إذا نفي
لا يضمن مثله ولا الأقرض والاستدانة وإن قيل أنه ذلك أي عمل ربك لأنها ليسا
من ضيق التجار فلم يدخل في التعميم مالم يضمن المالك عليها فحكمها وإذا استدان كانت
شركة ويحرم فوج فلو اشترى بمال المضاربة ثوبا وقصر بالماء أو حبل شراع المضاربة بمال
وقد قيل أنه ذلك فهو مطلق لأن لا يملك الاستدانة بهذه المقالة وإنما قال بالمال لأنه
وقصره بالثمن كالكسغ وإن صعدت لغيره فشرط بمأزاد البصغ ودخل في عمل ربك
كل الخط وإن كان له حصته فبمئة صبعة أن يبيع وخصته الثوب أبيض في ماله ولو لم يبق
أعمل ربك لم يكن شرطا بل غاصبا وإنما قال أحمر لما مر أن السواد نقض عند الامتياز
يدخل في العمل ربك بغير ولا يملك أيضا بما وزله وسلعته أو وقت أو يضمن عينه المالك
لأن المضاربة تفعل التقصد المقصد ولو بعد العقد مالم يضر المال عرضا لا يملك
فلا يملك شخصه كما يجزى فبذلك المقصد لأن عين المقصد لا يصير أصلا كمن يبيع الخال
وأما المقصد في الخلطة كسوق من مصر فإن صرح بالبيع صح ولا إلا فإن فعله يضمن بالمخالفة
وكان ذلك الشرط ولو لم يصر في يده حتى عاد الوفاق عادت المضاربة وكذا لو عاد في البيع
اعتبار الجيز بالكل ولا يملك ترويج من ماله ولا شرا من يبيع على رب المال بغيره
أو عين بخلاف الوكيل بالشرط فإنه يملك ذلك عند عدم الحرية المقيدة بالوكالة كاشترى
أبصا واستخدمها أو جازها ولا من يبيع عليه أي المضارب إذا كان في المال
ربح هو هنا أن تكون قيمة هذا العبد أكثر من كل رأس المال كما بسطه العيني فليحفظ فإن
فعل شرا من يبيع على واحد منهما وقع الشرط نفسه وإن لم يكن ربح كما ذكرنا في المضاربة
فإن ظهر الربح بزيادة قيمة العبد الشرا عتق مخطوم ولم يضمن للمالك لعقده لا يضمن
وسق العبد المقتنى في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يبيع على شريكه
أو الأب والوصي من يبيع على الصغير فبذلك على العاقد إذا لا نظير فيه للصغير والمادون

ح لا يعمل فيه الا في شئ من اعيان بعوض بعيت فان بقدر بطلت الامر وان ساق ولو سوما
قطعه وشرا به وكسوة ودكوبه يفتح الراد ما يركب ولو سوبا وكلما احتاجه عادة بالخر
في مالها لو صححت لا فائدة لانه لغير فلا تنقذ لم يستصنع ويكمل وشركه كافي وفي الاجز
خلاف وان على في الصرسا ولد فيه او اخذته دارا تنقذ في مالها كرواية على الظاهر
اما اذا نوى لا فائدة بعصر ولم يتخذه دارا فله النفقة ابن ملك ما لم يات به مالا لانه لم يتخير
بمالها ولو ساق في مالها او خلط باذن او بما لمن لو جيلن انفق بالحصة واذا قدم سوما على
جمع ويضمن الزائد على المعروف ولو انفق من ماله ليرجع في مالها لانه لم يهلك لم يرجع على
المالك وياخذ المالك قدر ما انفق المضارب من سراس المالك ان كان مده ربح فان استوفاه وقل
شئ من الربح اقتسماه على الشرط لانه ما انفق بحكم كالمالك وان لم يظهر ربح فله شئ
عليه اي المضارب ولو باع المتاع من الربح حسب ما انفق على المتاع من الحلول والجزء السمسار
والقصار والصباغ ونحوه مما اعتد به ويقول المايح قام على بكذا وكذا بضم الي سراس
المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة او حكما او اعتاده التجار كاجرة السمسار وهذا هو الاصل
نهاية لا يضمن ما انفق على نفسه لعدم الزيادة والمادة مضارب بالصف شري بالغير
برأي ثانيا وابعاد العين وشري بها عبدا فضا في يده قبل نقدها للمايح العبد عزم المضارب
نصف الربح ربحها وعزم المالك الباقي ويصير ربح العبد ملكا للمضارب خارجا عن المضاربة
كونه مضموما عليه ومال المضاربة اما ان يضمنها ستاف وياخذها ورأس المال جميع ما دفع
المالك وهو القان وحسماته ولكن ربح المضارب في بيع العبد على العين فقط لا يشترط بها
ولو بيع العبد بضعها بأربعة آلاف خصمها ثلثة الاف لان ربح المضارب والربح منها
نصف الالف بينهما لان سراس المال القان وحسماته ولو شري من ربحا المال بالصف شراء
رب المال بضعه سراج بضعه وكذا عكسه لانه ويكمله ومنه علم جواز شري المالك من الصك
وعكسه ولو شري بالغير عبدا فبقيته القان فقتل العبد ربحا حقا فتكون ثلثة ارباع القان على المالك
وربحه على المضارب على قدر ملكها والعبد يتحمل المالك ثلثة ايام والمضارب يوما لخروجه
عن المضاربة بالعدل ثلثا في كاهر ولو اخذ المالك الدفع والمضارب العبد فله ذلك ولو عزم
ايضا شري بالغير عبدا وهلك الثمن قبل النقد للمايح لم يضمن لانه امين بل وقبح
المالك للمضارب القان اخرى ثم وثم اي هلك دفع اخر الى غير نهاه ولو سراس المال جميع ما دفع
يتخلو لو كمل لان يده ثانيا يدا استغلا لانه مع القان فقال المالك دفعت الى القان
وربحت القان وقال المالك دفعت العين فالقول المضارب لان القول في مقدار المتبوض
للقايض ايضا ووضيفا كالزكوة اصلا ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح فالقول
لرب المال في مقدار الربح فقط لانه يستفاد من جهة وايها اقام بيته تقبل وان اقامها
فالمبيته بيته رب المال في دعواه الزيادة في سراس المال وبيته المضارب في دعواه الزيادة
في الربح فبدا الاختلاف في كونه في المقدار لانه لو كان في الصفقة فالقول لرب المال فلذا قال

معد الف فقال هو مضاربة بالصف وقد ربح القان وقال المالك هو بضاعة فالقول
للمالك لانه شكوكا وكذا القول المضارب هي فرض وقال سرب المالك هي بضاعة او دابة
او مضاربة فالقول لرب المال والبيته بيته المضارب لانه يدعي عليه التملك والمالك يتك
واما لو ادعى المالك الغرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لانه يتكروا الضمان
وايها اقام بيته بكت وان اقاما بيته فبيته رب المال اولى لانها اكثر اثباتا ولما اختلف
في النوع فان ادعى المضارب العموم والاطلاق وادعى المالك الخصوص فالقول للمضارب
لانه كما لا اصل ولو ادعى كل نزاعا فالقول للمالك والبيته المضارب فبيتها على صحة
تصرفه ويلزمها ثلث الضمان ولو وقت البيعتان فبقي بالمتأخرة والا فبيته المالك فزوع
دفع الوصي مال الصغير الى نفسه مضاربة جاز وفيه الطرسوسي بان لا يجعل الوصي لنفسه
من الربح اكثر مما يجعل لثالثه وتماه في شرح الوصاية ومنها مات المضارب ولم يوجد
مال المضاربة فيما خلف عاد دينا في شركة وفي الاختلاف دفع المضارب شئ للعائش كلف
عند ضمن لانه ليس من امور التجارة لكن صرح في جميع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا
قال وكذا الوصي لانها بقصد ان الاصلاح ويسعى اخر الوديعة وفيه لو شري بماله ساء
فقال انا اسك حتى اجد ربحا كثيرا واراد المالك بيعه فان في المال ربح اجر على بيعه
فعله باجر كما مر لان يقول المالك اعطيتك سراس المال وحصلت من الربح فخير المالك على
قبول ذلك وفي المزاينة دفع المبد الف نصفها حصته ونصفها مضاربة فبكت بضع حصته
الصفحة انتهى قلت والمفتي يراه لافان مطلقا لا في المضاربة لانها سائنة ولا في الحبة
لانها فاسدة وهي تملك بالقبض على المفتي به كما يسعي فلا ضمان فيها وبه ينعقد قول
الوصاية بيته وادعه عشر اعلى ان خمسة له هبة فاستهلك الحسن بجنس
كتاب الادعاء لا يخفى في اشتر كرمع ما قبله في الحكم وهو الامانة فهو لغة من البيع
اي التوك وشرا على تسليم الغير على حفظ ماله صريحا او دلالته كان انفق رجل فافقه ولا
بغيبه ما كرم ثم ترك ضمن لانه بهذا الاخذ التزم حفظه دلالته بحر والوديعة ما ترك عند
الامين وهي احض من الامانة كاحققة المص وغيره وركبها الايجاب صريحا كادعك
او كناية كقول الرجل اعطيت الف درهم واعطيت هذا الثوب مثله فقال اعطيتك كان وديعة
بحر لان الاعطاء يحتمل الحصة لكن الوديعة ادنى وهو متيقن فصار كناية او ضلوا كالوضع
نويه بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو ادعاء والقول من الموضع صريحا كتبتك او دلالته كما
لو سكت عند وضعه فانه يقول دلالته كوضع شياء في حمام عمري من الشاي وكقول لرب
الحان ابن اربطها فقال هناك كان ايدا عا حانية وهذا في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة
فتم بالايجاب وحده حتى لو قال للقاصب او دعيتك المفضوب براعي الضمان وان لم يقبل
اختياره وشروطه كون المال قابلا للاثبات المبد عليه فلو ادعى الابن او الطير في الهواء
لم يضمن وكون الموضع سكتا شرطه وجوب الحفظ عليه فلو ادعى صيدا فاستهلكها

[illegible]

لا فاضا عليه
الملك المفضل
المستحقان
في الملك المستحق
شبهنا في فقال
الملك المستحق
ولا والساوم

[illegible]

بعد جودها لانه لو جودها ثم احصىها فقال له ربهما دعها وديعة فان امكنه اخذها لم يضمن
لانه ابداع جديد والاخصها لانه لم يسم الراد اختيارا وقد يقول لما لكها لانه لو جودها
لغيره لم يضمن لانه من الحفظ فاذا تمت الشروط لم يربا بقراره الا بعد جودها ولم يرب
ولو جودها ثم ادعى ربهما بعد ذلك وصرهن عليه قبل وري كالوجهن انه ردها قبل
المجود وقال غلط في المجود او نسيت او ظننت ان دفعتها قبل ردها ولو ادعى هلاكها
قبل مجود حلف المالك ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان سكت لم يضمن وكذا العارية منها
ويضمن قيمتها يوم المجود ان علم والا فبموجب الابداع عمدا وبغيره مجود ثم اشترى
ثم يضمن خاتمة والمودع لها السر بها ولو لم يجرى دسر عند عدم نهي المالك وعدم الحرق
عليها بالافراج فلو نهاه او خاف فانه لم يضمن من السرقة ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وبها
اختار ولو ادعاشا مثله او قيمها لم يجر ان يدفع المودع الى احداهما خطفه في غيبه صاحبه
ولو دفع حل يضمن في الدسر ثم وفي البحر الاستحسان لا مكان هو المختار فان ادعى رجل
عند رجلين مما يضمن اقتسامه وحفظ كل نصف كمرتين ومستمعين ووصيين وعد
رهن وكلي شي ولو دفعه احدهما المصاحبة ضمن المدايع بخلاف ما لا يضمن لو خطفها
باذن الاخر ولو قال لا يدفع الى عيالك او احفظ في هذا البيت فذهبتها الى ما لا بد منه او
حفظها في بيت اخر من الدار فان كانت بيوت الدار مستورة في الحفظ او اخر لم يضمن والا
ضمن لان التقيد مفيد ولا يضمن مودع المودع يضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقة
وان قبلها لا ضمان ولو قال المالك هلك عند الثاني وقال بل ردها وهلك عندى لم يضمن
وفي الغيب منه يضمن لانه من تاجبه وفي الجحى القصار اذا غلط فوقع ثوب رجل اخر
فقطعه فكلها ضامن وعن مجد اصاب الوديعة شئ فامر المودع رجلا ليعالجها فخطف
ذلك فلهما يضمن من شاكله ان ضمن المصاحبة رجوع على الاول ان لم يعلم انها لغيره والا لم
يرجع انتهى بخلاف مودع الغاصب يضمن اياها اذا ضمن المودع رجوع على الغاصب وان علم
على الظاهر بغير خلاف لما نقله القسافي والمباقي والبرجكة وعزم فغيبه مع الف ادعى رجلا
كلها ان له او دفعه اياه فتكفل على الخلف لهما فهو لهما وعليه الف اخر بينهما ولو حلف لاحدهما
ولكل الاخر فاللف لمن تكلم وقم الى رجل الما وقال دفعها اليوم الى فلانة فلم يدفعها حتى
ضاعت لم يضمن اذ لا يلزم ذلك قالوا لما حمل الى الوديعة فقال ولم يفعل حتى مضى اليوم
وهلك لم يضمن لان الوجع عليه التخلية عمدا به قال رب الوديعة للمودع ادفع الوديعة
الى فلانة فقال دفعت وكذا في الدفع فلان وضاعت الوديعة صدقة المودع مع مسنة
لان امين سراج قال المودع ابتداء لا يرى كيف ذهبت لا يضمن على الاصح كما قال ذهب
ولا ادرى كيف ذهبت فان الغرق قوله بخلاف قوله لا ادرى اضاعت ام لم تضاع
اولا ادرى وضعها او دفنتها في دارى او موضع اخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان
الدفع لكنه قال سرق من مكان المدفون فيه لا يضمن وتما في العارية فروع

عدد المودع او الوصي على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه وعرضه دفع لم يضمن وان
خاف الخسران والمقيد ضمن وان خشي اخذ ما لم يكن له فهو عذر كما لو كان المار هو المقتد
لواضمان عمدا به خفف على الوديعة العفا وصرح الامر للحاكم ليبيعه ولو لم يرفع حتى قد
لا ضمان ولو انفق عليها بلا امر قاض هو متبرع فرائس مصحح الوديعة او الرهن فملك
القرابة لا ضمان لان له ولا به هذا الصنف صير فيه قال وكذا لو وضع السراج على المنارة
وبها اودع صكا وعرف ادا بعض الحق ومات الطالب وانكر الوارث الا داخل المودع
الملك ادا وفي الاشياء لا يبرأ مديون المبت يدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين ليس
للسيد اخذ وديعة العدا عامل لغيره امانته لا اجر له الا الوصي والناظر اذا عماله قلت
فلم يضمن لان لا اجر للناظر في المسقف اذا اقبل عليه المستحقون فيلحظ وفي الوصاية
ودافع الف مقرضا ومقرضا • ورجع القراض الشرط حاز ويجوز •
وان يدفع في المال قرضا وحققه • فراضا فترد المال قد قبل احذر •
وفي العكس بعد الرجوع فالقول قوله • كذلك في الاضلاع ما يتغير •
وان قال قد ضاعت من البيت وحده • يبيع ويستجلك فقد بقوس •
وتارك في قوم لاضرر صحيفة • فراحوا وراحت يضمن المتأخر •
وتارك لشرا الصوف صفاقت لم • يضمن وفرض القارب المكس بوثر •
اذا لم يسد الثقب من بعد علمه • ولم يعلم الملاك ما هي نفقة •
طالت في لوسده مرة ففتحته القادر واصفده لم يذكر وينبغي تفصيله كما مر في كتاب
العارية اخذها عن الوديعة لان منها تملكها وان اشتركا في الامانة ومحاسنها اليانة عن
الملك في اجابة المصطفي لانها لا تكون الاحتياج كالحرق فلذا كانت الصدقة بعشرة
والقرض بثمانية عشر هي لغة مشددة وتخفف اعارة الشئ قاموسا وشرا عليك المتاع
كما افا وباتملك لزوم الايجاب والقبول ولو فعل وحكمها كونها امانة وشروطها قائمة
الاستقرار للاقتناع وخلوها عن شرط العوض لانها بضر جارة وصح في العادة يجوز
اعارة المشاع واداعه ويبيع يبيع لان جهالة العين لا تنفي الجاهلية لعدم لزومها
وقالوا غلط الدابة على المستعير وكذا نفقة العدا ما كسوة فعلى العير وهذا اذا طلب
الاستعارة فلو قال المولى حذو واستخدم من غير ان يستعيره فنفقته على المولى ايضا
وديعة وقصص باعنيك لانه صريح والحقك ارضى اعطتها لانه صريح كما ان من اخلو
اسم المحل على الحال وصحتك بمعنى اعطيتك ثوبي وجاري هذه وحلتك على ابي هذه اذا
لم يرد به يمتك وحلتك الهبة لانه صريح فيفقد العادة بلانية والهبة هي الجاز وان
عدي وانحلتك دارى شهرها مجانا ودارى شدة لك خير سكتي تميز اى طريق السكتي
وذا رى لك عمري مفعول مطلق اى عمرتها للعمري سكتي عميرة بمعنى جعلت سكاهاك
سلة عمرك ولعدم لزومها يرجع المصير حتى شاء ولو موقفة او فيه ضمير ففضل وسبق الدين

في الاستعارة

المشكوك استعارته كوضع ولده وصار لا يأخذ الا ثديها فلما جرح المشكوك في العظام
في الاشياء وفيها شعرا للغة تلوم العارية فيها اذا استعار جدار غيره لوضع جدار
فوضعها ثم باع المعبر جدار ليس للمشترى رصفها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع فليس
وبالقول جرم في الخلوص والفرادة وعبرها واعقدت محبتها في تنوير المصاير ولم ينفذ
ابن المقفع كانه ارتضاه فيلحقه ولا يضمن بالخلوص من غير بعد وشرط الضمان باطل كما
عليه في الزهر خلافا للجوهرة ولا تخرج ولا تخرج لان الشيء لا يضمن ما فوقه كالودعة فان
قائما لا تخرج ولا تخرج بل ولا تخرج ولا تخرج العارية على المختار واما المستاجر فيخرج
ويودع ويأخذ ولا يخرج واما الزهر فكان لودعة وفي الوهبانية نظم سبع مسائل لا علم
فيها فليكن لغز بدون اذن سوا حق او كفاك ومالك امر لا يملكه بدون امر وكل مستعير فيخرج
• دكوبا ولبا فيها مضارب • وعمرته ايضا وقاض بوضر •
• ويستودع مستضع ومزارع • اذا لم يكن من عنده البدر سيد •
• وما للمساقي ان يساقى غيره • وان اذن المولى له ليس ينكر •
فان لجر المستعير او رهن فملكه ضمنه العبر البعدي ولا يرجع له المستعير على احد
لان الضمان ظهر انه اجر ملك نفسه ويصدق بالاجرة خلافا للثاني اوضح المستاجر
سكن عن المرتين وفي شرح الوهبانية الحاشية لا يملك المرتين ان يربهن فضمن وللمالك
الخيار ويرجع الثاني على الاول ورجع المستاجر على المستعير اذا لم يعلم بانه عارية في
يدوه دفعا للضرر الضرر وله ان يعير ما اختلف استعماله او لان لم يعين العبر بشفعة
وبعده ما لا يختلف ان عين وان اختلف لا للثبات وعزاه في شرح الجواهر للاختيار
وشكك اي كالمعار الموجه وهذا عند عدم الهوى فلو قال لا تدفع لغزك فدفع فملك
ضمنه مطلقا خلاصه من استعار رابة او استاجرها مطلقا بلا قصد يحل ما شاء
وبعده لم يحل ويركب عملا بالاطلاق ويا فعل اول اثنين مراد ضمن بعينه ان عطي
حق لو ليس او ترك بعينه لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كافي وان اطلق المهر والمهر
الاستفاد والوقت والنوع انتفع ما شاء اي وقت شاء لما وان فيه بوقت ونوع او
بها ضمن بالخلق الى شرط فقط لا الى مثل وحيزه وكذا قيد الاجارة بنوع او قدر مثل
العارية عارية التيقن والكيل والموزون والمحدد المقارب عند الاطلاق فوض ضروبة
استهلاك عنها يضمن المستعير مملوكها قبل الاستفاد لا في فرض حتى استعارها بعين
الميزان او وزن المكان كان عارية ولو اعارة فضعة تزيد ففرض ولو سبها باسطة فاما
ولفح عارية البهم ولا يضمن لان الرمي يجري مجرى الهلاك صيرت ولو اعارة ارضا للثبات
والغرس مع العلم بالمنفعة ولما ان يرجع متى شاء لما تقرر بانها غير لازمة ومكلفت فلعلمها الا
اذا كان فيه مضرة بالارض فليترك بالعقبة مقلوبين لئلا تلتف ارضه وان وقت العارية يرجع
فلكل فلعلمها ضمن العبر المستعير بانقص البناء والغرس بالغلة بان يقوم قايما الى المدة المضروبة

ونفسه

ونفسه المعية يوم الاستعداد جرح واذا استعارها لغيرها لم ينفذ منه قبل ان ينفذ الزرع
وفيها ولا ينفذ الزرع باجر المثل مراعاة المحققين ووقال المعبر اعطيتك البذر وكفلك ان كان
لم يثبت لم يجر لان بيع الزرع قبل بانه باطل وبعد بانه فيه كلام اشار الى الجواز في المعنى فيها
ومؤنة الرد على المستعير فلو كانت مؤنفة فاسكرها بعده فملك ضمنه لان مؤنة الرد عليه
فيها لا اذا استعارها لغيرها فتكون كالاجارة رهن الحاشية وكذا المعبر به بالجدية
مؤنة الرد عليه وكذا الموجه والغائب والمهين مؤنة الرد عليهم لحصول المنفعة لهم هذا هو
الاخراج باذن رب المال والا فمؤنة مستاجر ومستعار على الذي اخرجه اجارة البرازية بخلاف
شركة ومضاربة وهبة يضمن بالرجوع بخلاف وان رد المستعير لما تبعه مع عبده واخبره مست
لا يابو اوع عبد ربها مطلقا يقوم عليها الا في الاصح او اجرة اي شاة كغير ذلك
قبل ضمنه لاني لا في التسليم المتعارف بخلاف نفيس كغيره وبخلاف الردع الاجبي
اي بان كانت العارية مؤنفة فمقت مدتها ثم بعثها مع الاجبي لتعدي بالاساك بعد
لمدة والا فالاستعير ملك الا بداع فيما يملك عادة من الاجبي به يفيق زيلعي نفين
حل كلامهم على هذا وبخلاف رد ودية ومغصوب الى دار المالك فانه ليس بشليم واذا استعار
ارضا ايضا للزراعة يكت المستعير ان اطعمته ارضك لانه راعها فيتحقق لئلا يبع البنا ونحو
بعدها لما دون ملك الاعارة والمحجوز اذا استعار واستهلكه يضمن بعد الحق ولو اعاد عبد
محجوزا بعد المحجوزا مثله فاسمها ملكها ضمن الثاني للحال ولو استعار ذهابا ففقد صيا ففقد
الذهب منه اي من الصبي فان كان الصبي يضيض حفظ ما عليه من اللباس لم يضمن والا
ضمن لانه اعارة والمستعير يملكها وضعتها الى العارية بين يديه فنام ففقدت لم يضمن
لوانه جالس لانه لا يمد مضيقا لها وضمن لوانه مضيقا لتركه الحفظ ليس للاب اعارة سال
طفله لعدم البدل وكذا القاضى والوصى طلب شخص من رجل ثوبا عارية فقال اعطيتك
عذرا فلما كان الغد ذهب الطالب واخذه بعينه اذنه واستعمله فمات الثوب لا ضمان عليه
خاتمة ابن ابراهيم بن يوسف لكن في المجتبى وغيره انه يضمن خمره اذنه بما يجزئها ثم قال كذا
اعترضها الاستعارة ان العرف مستمر بين الناس ان الاب يدفع ذلك الجواز ملكا لا اعارة لئلا يعل
قوله انه اعارة لان الظاهر كذا وان لم يكن العرف كذلك اوتارة وتارة فالقول له به
يفق كذا لو كان اكثر مما يجزئها مثلا فان القول لما تقا والا لم وولى الصبي كالا في
ذكر وفيها بدعيه الاجبي بعد الموت لا يقبل الا بيمينه سرح وهبانية وتقدم في باب المهر
وفي الاشياء كل امين ادعى اضرار الامانة الى المستعير قبل قوله بيمينه كالمودع اذا ادعى
الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعنى من الاوكاد والفقر واستا
واما اذا ادعى الصرف الى وظيف المرتزة فلا يقبل قوله في حق ارباب الوظائف لكن
لا يضمن ما اكروه له بل يدفعه ثانيا من مال الوقت كما مضى في حاشية اخرى زاده قلت
وقدم في الوقف عن المولى الى السعود واستحسنه المص وقره انه فيلحفظ وسوكان

في حياة مستقيم او بعد موته الا في الوكيل بعض الدين اذا ادعى بعد موت المتكاح انه
ضيقه ودفع له في حياته لم يقبل قوله لا بدية بخلاف الوكيل بعض الدين كونه قد قال
فبعضها في حياته وهلكت واكثرت الورثة او قال دفعها اليه فانه يصدق لا بدية الصغار
عن نفسه بخلاف الوكيل بعض الدين لا بدية لوجوب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقوم
فلا يصدق وكالته ولو لم يجز فلت وظاهره انه لا يصدق لا في حق نفسه ولا في حق
الموكل وقد افق بعضهم انه يصدق في حق نفسه لا في حق الموكل وحمل عليه كلام الولي الجنية
فيما مل عند القوي فزوع اوصى بالعارية ليس للورثة الرجوع العارية كالاجارة تسخير
بمن احداهما مات وعليه دين وعنده ودعية بغير غيرها فالقرينة بينهم المصلحة استاجر بغير
الى مكة ففعل الذهاب وفي العارية على الذهاب والمجي لان ردها عليها استجارة لا لذهابها
فاسكنها في بيته فملكته ضمن لان عارها المذهب لا للمساكن استقر في ثوبها فاعني على الاثر
لم يقض لان عارية عن فاسفار ارض السني ويسكن واذا خرج فالسائلان فلما اجر مثلها
مقدار السكنى والبا المتسعة لان الاعارة تملك بلا عوض فكانت اعادة معنى وقد مدت
بجبال المدة وكذا الشرط الخارج على التسعير لجملة المدد والحيلة ان يوجره الارض سند
معلومة بيد معلوم ثم يامر باداء الخارج منه استعار ثوبا فوجد فيه خطا اصليما علم
رضي صاحبه قلت ولا يأمم بتركه الا في الغرارة لان اصله واجب بخلاف ما في الوهابية

- وسفر مري اصداد مستغبره • يجوز اذا سواه لا ياتر
- واي معبر ليس يملك اخذ ما • اعاد وفي غير الوهابية النصور
- وهل واهب لابن يجوز سر جوده • وهل مودع ما ضيع المال عمر

كتاب الهبة وجب المناسبة ظاهر هو لغة الفقهاء على العبر ولو غير مال وشترعا
تمليك العين بخلافه لا ان عدم العوض شرط فيه واما تمليك الدين
من غير من عليه الدين فان امره يقض صحت لرجوعها الهبة العين وسببها ارادة الخبز
للواهب فينوي كعوض ومجدة وحنثا واخرى قال الامام ابو منصور يجب على
المؤمن ان يعلم ولله الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والايما اذبح
الدنيا راس كل خطية نهايه وهي مندوبة وقبولها سنة قال عليه الصلاة والسلام
تهادوا وتحابوا وشربط صحتها في الواهب العقل والبصيرة والملك فلا تصح هبة صغير
ورقيق ولو مكاتب وشربط صحتها في الموهوب بان يكون مقبوضا غير مشاع مبيع
غير مشغول كما يستضعف وركبتها الواجب والقبول كما سيجي وحكمها بشوق الملك للموهوب
لغيره لزم فلا الرجوع والفتن وعدم صحة خيار الشرط فيها فلا شرط صحة ان
اخترها قبل قبضتها وكذا لو اراها صحيح الا بطل الشرط خلاصه وحكمها انها لا تقبل
بالشرط الفاسد منهية عند علي ان يقضه تقع وبطل الشرط ونفع ما يجاب
كوهت وتحتك واطمئنت هذا الطعام ولو ذلك على وجه المراج بخلاف اطمئنت

رضى فانه عادية لموتها واطعام لعلتها والاضافة الى ما اعجز به عن التكل كوهت لك
فوجها وجعلته لك لان الامر للملك بخلافه فانه ليس بهبة وكذا هي لك حلال لان
يكون قبل كلام بقيد الهبة خلاصه فاعترك هذا الشيء وحملك على عارية لاداءه باوبا بالحل
هبة كما وكسوك هذا الثوب وداري لك هبة او عري استكنها لان قولك استكنها مشورة لا تسخير
الفعل لا يصح تفسيره للرسم فقد اشار عليه في ملك بان يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل
لا لوقال هبة سكنى وسكنى هبة بل تكون عارية اخذا بالميقن وحاصل ان الفقهاء انما عن تلك
الرقية فبنت او المانع فعارية او اخذت لثمن فوارز وفي الجارية باسم ابن الا في الصحة
وتصح بقبول اي في حق الموهوب لما في حق الواهب فتصح بالايجاب وحده لا بدية حتى
لو حلت ان يهب عبده لفلان فوهب ولم يقبل برده وبكسكك حث بخلاف البيع وتصح بقبول
بل ان في المجلس فانه هذا كالمقبول فالحق بالمجلس وتعد به اي بعد المجلس بالاذن
وفي المحط لو كان امره بالعقب حين وهب لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بغيره والتك من
القبض كالتقيد فلو وهب لرجل ثيابا في قبضه وقبضه ودفع اليه الصند وق لم يكن
قبضا لعدم تمكنه من القبض وان مفتوحا كان قبضا لتمكنه منه فانه كالتقيد في البيع اختيار
وفي الدرر المختار صحة بالتقيد في صحيح الهبة لا فاسدها وفي الشف ثلاثة عشر
عقدا لا تصح بلا قبض ولو نهاه عن القبض لم يصح قبضه مطلقا ولو في المجلس لا است
الصريح اقوى من الدلالة ويتم الهبة بالقبض الكامل ولو الموهوب شاغل الملك الواهب
لا يشغول به ولا اصله الموهوب ان مشغولا ملك الواهب منع تمامها وان شاغولا
فلو وهب جزا بصفة طعام الواهب او دار فيها متاعا ودار فيها متاعا ودارية عليها
سرجه وسلمها كذلك لا تصح وبكسكك تقع في الطعام والمتاع والسراج فقط لا است
كل منها شاغل الملك الواهب لا يشغول به لان شغله بملك غيره واهبه لا يمنع تمامها
كرهن وصدقة لان القبض شرط تمامها وتماها في العارية وفي الاشياء هبة
المشغول لا يجوز الا اذا وهب لاب لطفه قلت وكذا الدار والمعاره والتي وهبتها
لزوجها على المذهب لان المرأة متاعها في يد الزوج فتصح التسليم وقد عرفت ببيت
الوهابية فقلت • ومن وهب للزوج دارا لها بها • متاع وهم من النفع المحرم •
وفي المهرمة وجبة هبة المشغول ان يودع الشاغل اوله عند الموهوب لئلا يسلبه الاد
ثلا فتصح لشغلها بالمتاع في يده في متعلق بتمت بخلافه مستوفى ومتاع لا يسبق
شغلها به بعد ان يقسم بيت وحام صغيرين لانها لا تتم بالقبض فيما يقسم ولو هبة
لشريكه او لاجنبي لعدم تصور القبض الكامل كما في عارية الكتب فكان هو المذهب وفي الصرفة
عن العتاق وقيل يجوز لشريكه وهو المختار فان قسمه وسلمه لصاحبه لزوج او لغيره
شاغلا لا يملكه فلا يتقيد بصدقة فيه فضمة وينفذ تصرف الواهب دبره لكن فيها عن المقوم
الهبة الفاسدة تعيد الملك بالعقب وبه يفتي ومنه في البرازة على خلاف ما سيجي في العادة

كذا هي حكم الجميع بها سقوطها بموت لما ان الجميع صلوات والعين العوض بشرط
ان يذكر لفظا يعلم الواهب انه عوض كل هبة فان قال خذ هذه عوض هبتك او بدلك
او قمعا بلها ونحو ذلك فقصده الواهب سقوط الرجوع ولو لم يذكر انه عوض
رجع كل هبة وكذا بشرط فيه شرط الهبة كقبض واقرار وعدم شفع ولو العوض
او يسيرا وفي بعض نسخ المتن بدل الهبة العقد وهو تخريف ولا يجوز للاب ان يعرض عما وهب
للمعسر من ماله ولو وهب العبد اتاخر ثم عوض فكل منهما الرجوع محرم ولا يصح تقويض
مسلم من ضرر ان عن هبة خيرا او خيرا اذا لا يصح تمسكا من المسلم بحرم بشرط ان لا يكون العوض
بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي لا يصح فله الرجوع في الباقي ولو الموهوب شيئين
ف عوضه احدهما عن الاخر كانا في عقدين صحيح والا لان الاختلاف العقد كاختلاف العين
والداراهم تعين في هبة ورجع بجنتي ووفق اللحظة يصلح عوضا عنها الحدود والحق وكذا لو
صنع بعض الثياب اولت بعض السويق ثم عوضه صحيحا بية ولو عوضه ولد احدا ريتان من ماله
وحد ذلك الولد بعد الهبة اشنع الرجوع وصح العوض من الجني وسقط حق الواهب في
الرجوع اذا قبضه كبدل الخلع ولو التقويض بعرض اذن الموهوب له ولا يرجع ولو اقره الا
اذا قال عوض عني على ان اضمن لعدم وجوب التقويض بخلاف قصدا الدين والاصل ان كل ما باع
به الانسان بالجلس والملازمة يكون الامر باءا بشرط الرجوع من غير اشتراط الضمان والاشارة
لا بشرط الضمان ظهريه وح فلو امر المديون برجل بقضاء دينه ببيع عليه وان لم يضمن لوجه
عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال انفق على ابني دارى او قال لا اسير بشرط فانه يرجع فيما
لا بشرط رجوع كماله خاتمة مع انه لا يطلب بهما بالجلس ولا ملازمة فتأمل وان استحق
نصف الهبة رجع بنصف العوض وعكسه لاما لم يرد ما بقي لا يصح عوضا ابتداء فكذا بقا كذا
تجيز يعلم العوض وطرده العوض العوض المشروط اما المشروط فادله كاسي في نزع المدل
على المدل نهائيه كالواسع في كل العوض حيث يرجع في كلها ان كانت قائمة لان كانت هاتكة
كالواسع العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع خلاصة وان استحق جميع الهبة كان له ان
يرجع في جميع العوض ان كان قابلا وبمثله ان العوض هاتكة وهو مثلي وبقيمة ان كانت
قيما غايه ولو عوض النصف رجع بما لم يعرض ولا بعض الشيوع لانه طارى في شيئين
في الجنتي لا بشرط في العوض ان يكون مشروطا في عقد الهبة اما اذا عوضه بعده فلا
ولم ارجع به غيره وفردع المذهب بطلان كافر فذهب والخراج الهبة عن ملك
الموهوب له ولو بهية الا ان رجع الثاني فله الرجوع سواء كان بقضاء او رضا لما سيجي
ان الرجوع فتح حتى لو عادت بسبب جديد بان يصدق بها الثالث على الثاني او باعها منه
لم يرجع الاول او باع بغيره رجع في الباقي لعدم المانع وقد اخرج بقوله بالكلية بان
يكون محررا عن ملكه من كل وجه ثم فرغ عليه بقوله فله الرجوع للموهوب له بالاشارة الموهوب
او بغير المصدق بها وصارت لها لا يمنع الرجوع وشك في صحة القرآن والمذبحي وفي

المنهاج

المنهاج وان وهب له شيئا فخلعه صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافا لما في الثاني كما لو اذن بها من غير بيع
فله الرجوع اتفاقا فرغ عبد عليه دين او جاز به خطا فوهب مولا له لغيره او لولي الخاتبة سقط
الدين والخاتبة ثم لو رجع صحيح استحسانا ولا يعود الدين والخاتبة عند تجزير ورواية عن
الامام كما لا يعود النكاح لو وهبها الزوجها ثم رجع خاتمة والزاي الزوجية وقت هذه الملو
لا مردة ثم نكحها رجوع ولو وهب لامرأة لا كعكسه نزع لا يصح هبة المولى لام ولده ولو في
مريضه ولا تنقلب وصية اذ لا يدلل على اموال او وصي لها بعد موت نفع لغيرها بموت فيسقط لها
كافي والقاق العزبة فلو وهب لذي رحم محرم منه ثوبا ولو ذميا واستان لا يرجع شي
وان وهب لمحم بل رجوع كاحد رضا ولو ان عمه لمحم بالمصاهرة كما في النساء والرباب
واحدة وهو عده لاجنبي او لعبد اجنبي رجوع ولو كان ابي العبد ومولاه اذ رجع محرم من الواهب
فله الرجوع فيها اتفاقا على الاصح لان الهبة لهما وقت فتح الرجوع بغير مخرج وهب لاجنبي
واجنبي ما لا يقسم فقصدها له الرجوع في خط الاجنبي لعدم المانع بغيره والهاء هلاك العين
الموهوبة ولو اذ عاهة اى هلاكه صدق بل جلت لا ينكر لرد فان قال الواهب في هذه
العين خلفا للمكر انها ليست هذه خلاصة كما يحلف الواهب ان الموهوب ليس باجنبي
اذا ادعى الاخر ذلك لا بدعي سبب النسب لا النسب خاتمة ولا يصح الرجوع الا براضهما
او بحكم الحاكم للاختلاف فيه فبعض يفتي بغيره بعد الفسخ لا قبله واذا رجع باحدهما بقضاء او رضا
كان صحيحا العقد الهبة من الاصل واعادة الملك القديم الهبة للواهب فله ان لا بشرط فيه بشرط
الواهب ومع الرجوع في التاخير ولو كان هبة لاصح منه والواهب بده على بغير مطلقا بقضاء
او رضا بخلاف الرد بالحب بعد الفسخ بغير رضا لان حق المشتري في وصف السلالة لا في الفسخ
فان فرقنا ثم مرادهم بالفسخ من الاصل ان لا يترتب على العقد اثر في المستقبل لا بطلان اثره
اصلا ولا الاعاد المنفصل الى ملك الواهب برجوعه فصول انفق الواهب والموهوب له على
الرجوع في موضع لا يصح رجوعه من المواضع الستة السابقة كالهبة لقراءة جاز هذا الاتفاق
منها جهره وفي الجنتي لا يجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض لانه هبة
ثم قال وكل شيء يفتي الحاكم اذا اخضع اليه فهذا حكمه ولو وهب لدين لطفه المديون
لم يرجع لانه غير مقبوض وفي الدرر مفتي بطلان الرجوع المانع ثم زال المانع عاد الرجوع
ثلث العين الموهوبة واستحقها استحق وصحت المستحق الموهوب له لم يرجع على الواهب مما
لا يرد عقد بغيره فلا يصح منه السلالة والاعارة كالهبة هنا لان قبض المستعير كان لنفسه
ولا عود لعدم العقد وتما في العادة واذا وقت الهبة بشرط العوض العين هبة ابتداء
ببشرط المقابل في العوضين وسقط العوض بالشيوع فيما يقسم بيع انها فترده بالقبض
وخيار الروية ولوخذ بالشفعة هذا اذا قال وهبتك على ان تعوضني كذا ما لو قال وهبتك
بكذا فهو بيع ابتداء وانها وقت العوض يكون معينا لا لا لو كان مجهولا بطل بشرطه فتكون
هبة ابتداء وانتهى فرغ وهب الواقف ارضا بشرط استبدالها بشرط عوض لم يرجع وان

كان كليم ذكوه انما صهي وفي الجمع واجاز مجرهما مال طفل بشرط عوض مساوود معناه
قلت فيحتاج على قولهما الى الفرق بين الوقف ومال الصغير **فصل** في مسائل متفرقة
وهنا من الاجلها او على ان يرد عليها او ينعيمها او يستولدها او وهب دارا على ان يرد
عليه شيئا منها ولو معينا كثلث الدار او ربعها وعلى ان يعوض في الهبة والصدقة شيئا عنها
صحيح الهبة وبطل الاستثناء في الصورة الاولى وبطل الشرط في الصورة الثانية لانه بعض
او محمول والهبة لا تقبل بالشرط ولا تنس ما من من اشترط معلومية العوض اعقوب الحائل
ثم وبطل ما صح ولو بغيره ثم وبطل ما صح لهما الحيل على ملكه فكان مشعلا به بخلاف الاول
كالاصح تطبيق الا برعن الدين بشرط محض كقول له ليدونك اذا جاء عدا وان كنت بفتح
الثا فانت برئ من الدين او ان كنت من مرضك هذا او ان كنت من مرضي هذا فانت في
حل من ميري فهو باطل لانه محاطرة وتطبيق الا بشرط كانه يكون نجيح كقول له ليدونك
ان كان في عليك دين امرتك عند صح وكذا ان كنت بضم فانت برئ منه او في حل جارك
وكان وصية خاتمة جاز العرفي للمعول ولورثته بعده لظن ان الشرط لا يجوز الوقف
لانها تطبيق بالخط وان لم يصح تكون عارية شتمني لحدث احمد وعمره من عمر عري فتوى
لمعمره بجانته ومجانية لا شتمني من ارب شيئا فهو سبيل المعراة بعث الى امراته متاعا هديا
اليها وبعث لها ايضا هديا عوضا الهبة صرح بالعرض والاشتماء لفرقا بعد الزفاف وادعى
الزوج انه عارية لاهبة وحلف وامر ادا لاسترداد وارادت هي الاسترداد ايضا سترده
منها ما اعطى اذ لاهبة فلا عوض ولو استهلك احداهما ما بقيت الاخر فنه لان من استهلك
العارية ضمنها خاتمة هبة الدين من علمه الدين وبراوه عندهم من غير قول اذ لم يرجع
انفساخ عقد صرف او سلم لكن يرتد بالرد في المجلس وغيره لما فيه من معنى الاستقاط وقيل
بتقيد المجلس كذا في العارية لكن في الضرعية لو لم يقبل ولم يرد حتى افتراقه بعد ايام
سرد لا يرتد في الصحيح لكن في الجعني الاصح ان الهبة تملك والابرا استقاط تملك الدين
من ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث حالات ووصية واذا سلطه اى سلطان المالك غير الدين
على نفسه اى الدين فيصح ومنه ما لو وهب من ابنتها ما على ابيه فالعقد الهبة للمستطاع
ويشترع على هذا الاصل لو فسخ دين غيره على ان يكون له لم يجز ولو كان وكيل بايع ضرعين
وليس منه ما اذا اقر الدين ان الدين لغاؤه وان اسلمه في كتاب الدين عارية تحت مسمى اقرده
كقوله اخبارنا انك تملكك فللمعنى لم يقصد بزاوية ومما في الاشياء من الحكم الدين وكذا لو اقر
الدين الذي على فلاقه لغاؤه بزاوية وغيرها قلت وهو مشكل لانه مع الاضافة لنفسه
يكون تملكه وتملك الدين من ليس عليه باطل فتأمل وفي الاشياء في قاعة بصرى الاما
سفرنا الصلح بالزاوية اصطلاح ان يكتب اسم احدهما في الدواة فالعطاء لمن كتب اسمه الخ والصدقة
كالهبة يجامع الشرع ولا يصح غير مقبوضة ولا في شاع بغيره ولا يرجع فيها ولو على غنى
لان المقصود منها الثواب لا العوض ولو اختلفا فقالوا الهبة والآخر صدقة فالقول للهاته

صورة ان تملك
قوله لك وان كنت
قوله فهو لي سر

من وقعة الى السلطان يسأله تملك ارض محدودة فامر السلطان بالوقف فقلت كانت
ملكاه هل يحتاج الى القول في المجلس القياس نعم لكن لما تعدد الوصول اليه اقيم السؤال
بالقصة مقام حضوره اعطت زوجها ما لا يسو له يسوع فظفر ببعض غرضاته ان كانت
وهنا واقرضته ليس لها ان تسترد من الخرم وان اعطته بصرف في ملكها فقلها
ذلك لا يرد في لانه ما لا يصرف فيه ففعل وكثر ذلك فبات الاب ان اعطاه هبة فاكل
والا فبهرات وتماشا في جواهر الفنا وبعث اليه هدية في انا هل يساح اكلها فيها كان
شرعا ويحرم مما لو حوله الى انا اخر ذهب لمدته والافان بينهما انفساخ يساح ايضا والا فلا
قربا الى الطعام وقرضهم على اخوته ليس لاهل خان حباله اهل خان اخر ولا اعطاه سائل وفاد
وهرة لغير رب المنزل ولا كلب ولولرب البيت الا ان ياتوا بالخزينة المحترقة لاذن عادة وتما
في المحبرة وفي الاشياء لاجرة على الصلوات الا في اربع شفعة ونفقة زوجة وعين موصى
بها وما وقف وقد خربت آيات الوهبانية على وفق ما في شرحها للشر بلان قلقت
● وهاهنا دين ليس يرجع مطلقا ● وبارادي نصف بيع المحرور
● على حجتها او تركه ظلم لها ● اذا وهبت ميرا ولم يوف بحجتها
● معلق تطبيق براء مهرها ● وانكاح اخرب لويرد فقطع
● وان فسخ الانسان مال مبيعها ● فابرا يؤخذ منه كالدين اظهر
● ومن دون ارض في البناء صحيجته ● وعندي فيه وقعة فيعبر

قلت وقد توفقي بقرعهم في كتاب الرهن بان رهن البناء دون الارض وعكسه لا يصح
لانه كاشايخ فتايله واشترت باظهر لما في العارية عن خواهر تزاد ان لا يرجع ولتقارب
المشاخ وبطلان اي تنكاح ضمنها لا يرد له لاجرا بطله فلا تحت فلينحفظ **كتاب**
الاجارة قد علم الهبة كونها تملك عين وهذه تملك منفعة هي لغة اسم الاجارة وهو ما
يستحق على كل الخيرة ولذا يدعى به يقال اعظم الله لجره وشرعا تملك مفع مقصود من
العين يعوض حتى لو استاجر ثيابا او اواثا ليحتملها او اواثا ليحتملها من يديه او اواثا
لا يملكها او عدا او داهلهم وغير ذلك لا يستعمل بل يظن الناس انه فالاجارة فاسدة
في الكل ولا اجاره لانها منفعة غير مقصودة من العين بزاوية وسيجي وكل ما صلح منها
اي بدلا في البيع صلح اجرة لانها بمنزلة المنفعة ولا ينكس كلها فلا يقال ما لا يجوز ثلثا لا يجوز
اجرة لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما سيجي وتنفق باعتراف هذه الدار شرعا
بكذا لان العارية يعوض لاجرة بخلاف العكس او وهبتك لاجرته ما فيها شرا بكذا
افاد ان ركنها الاجاب والقبول بشرط كون الاجرة والمنفعة معلومتين لانها لهما
الى المنازعة وعكها وقوع الملك في المدين ساعة ساعة وهل تنفقد بالتعاطي ظاهر
للخلاصة نعم ان علمت المدة وفي البرازية ان مضرت نعم والا لا ويعلم النفع ببيان المدة
كالسكنى والدراعة مدة كذا الى مدة كانت وان طالت ولو مضى كما عكها غدا ولو مضى بها اليوم

في البيع المبيوع في العار

ويشمل الاجارة ببيع خاوية ولم ترد في الاوقات على ثلاث سنين في الضاع وعلى سنة في بقية
كما عرف باب الخلية ان بعد عقود استقرت كل عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه
ناجز لا الباقي لانه مضى في فلتوى في سنة واحدة وفيها لو شرط الواقف مدة ببيع
الا اذا كانت اجارته اكثر انفع فوجرها القاضى لا المتولى لانه ولا يتد عامر قلت
وقد مضى في الوقت ان الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو بقعود وسيجيئ متا فليراجع
وليجفد فلو اجرها المتولى اكثر لم يصح الاجارة ونفسه في كل المدة لان العقد اذا عتد في
بعضه عند في كله فتاوى قارى الهداية وزججه المص على انفع الوسائل وافادنا
ما يقع كثيرا من اجرة كرم الوقت والقيم مساقاة فيستاجر ارضه الخالية من الاشجار يبيع
كثيرا ويسا على شجاره بسهم من الفسهم فالخطا ظاهر في الاجارة لا في المساقاة ففاده
فسا والمساقاة الاولى لان كلا منها عقد على حدة قلت وفيه واسرارة الفساد في باب
البيع القاسد بالفساد الفتوى المجمع عليه فيسرى كجح من حر وعبد مخلوق الضعيف المختار
فيقتصر على محله ولا يتعداه كجح من عدد ويد برقت بر وجعلوه ايضا من الفضا الطارى
فتنه ومن حوادث الروم وصي زيد باع ضيعة من شركته لزيد على انها ملكه ثم ظهر ان
بعضها وقت مسجد هل يبيع البيع في الباقي اجاب فريق منهم وفريق بلا والى بعضهم
رسالة لمخبري ترجيح الاول فتأمل وفي خواهر الفتاوى اجرة ضيعة وقفا ثلاث سنين
وكتب في الصلابة اجرة ثلاثين عقدا كل عقد عقيب الاجرة لا يقع الاجارة وهو الصحيح
وعليه الفتوى صيانة للوقوف ثم قال ولو وقف قاض يصح اجرة ويرتفع الخلاف
انتهى قلت وسيجيئ ان المتولى الوصى لواجرا بدون اجر المثل يلزم المستاجر تمام
اجر المثل وانه يعمل بالانفع للوقت وفي سلع الخاوية فيسحق عند العقد في البعض لمفسد
مقارن بعينه في الكل وتعلم النفع ايضا بيان العمل كالصناعة والصنع والخطا بما رفق
المجالة فيشترط في استيجار الدابة للركوب بيان الوقت والموضع فلو خلا عنها فتجرى
فاسدة بزاوية وتعلم ايضا بالاشارة كقتل هذا الطعام الى كذا واعلم ان الاجرة لا يلزم
بالعقد فلا يجب تسليمه بل ببيعها بشرط في الاجارة المجرة اما المصانفة فلا
تملك فيها الاجرة بشرط التجهيل اجماعا وقيل بحيل عقودا في كل الاحكام فيغنى
بروايته تملكها بشرط التجهيل للحاجة شرح وهماينة للشربلا في والاستسقا المنفعة
او يمكن منه الا في ثلاث مذكورة في الاشياء ثم فرع على هذا بقوله فيجب الاجر للدار
فثبت ولم تكن لوجود تمكن من الانتفاع وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة اما في الفاسد
فلا يجب الاجر بالحقبة الانتفاع وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقت فيجب
اجرة في الفاسدة بالتمكن كذا في الاشياء قلت وهل مال القيم والمعد
للاستغلال والمستاجر في البيع وفاد على ما افق به على الروم كذلك محل ترد
فليراجع ويقول ويسقط الاجر بالقبض بالخلولة بين المستاجر والعين لانه

حقيقة

حقيقة القرض لا تجرى في العار وهل يفسخ بالقبض قال في الهداية نعم خلوق العاقبة
ولو غصب في بعض المدة فحسبها الا اذا تمكن اخراج القاص من الدار مثلا بشقاعة او حمله
اشاء ولو انكر ذلك اعاد القرض الموجر وادعاه المستاجر ولا يثبت له حكم الحال كسئلة العار
ولا يقبل قول الساكن لانه فرد دخيرة ويقول ولا يعقب قرب الموجر لو كان اجرة لانه لم يملك
بالعقد والمراد من تمكن من الاستسقا تسليم المحل الى المستاجر بحيث لا مانع من الانتفاع
فولسليم العين الموجرة بعد مضي بعض المدة الموجرة فليس لاحدها الانتفاع من التسليم
والتسليم في باقي المدة اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب فيها لاحد فان كان فيها اى فاعين
الموجة وقت كذلك كبوت مكة ومعنى وجوبها من موسم فانه لا يغيبها بعد الموسم فلو لم
يسلم في الوقت الذي يرغب لاحد في قبض الباقي كافى في البيع كذا في البحر ولوسلم المفتاح فلم يعد
على الفتح لضعفه ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا الاشياء قلت وكذا لو غصب
المستاجر عن الفتح بهذا المفتاح لم يكن تسليمه لانه التخلي لم يقع فيه ولو اختلف حكمه
ولو به ههنا فينبذ الموجر دخيره وكذا البيع وقيل ان قال لما قبض المفتاح وافتح الباب
فهو تسليم والا كما سطره المص والموجر طلب الاجر للدار والارض كل يوم وللمدة كل يوم
عليها اذا طلعت ولو بين تعين والخطا وتجوها من الضايع اذا فتح وسلم فذلك قبل تسليم
يسقط الاجر وكذا كل من اعلم ان له الاخر كما فرغ وان لم يسلم تجوز ان وصله
عمل في بيت المستاجر نعم لو سرق بعد ما خاط بعضه وانهم ما ساء فلما لا يحسب على
الذهب تجوز ان كان ثوب خاطه الخياط باجر ففقدته رجل قبل ان يعقبه رب الثوب
فلا اجرة له بل له تعين المانق ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط هو المانق فقلبه
الاعادة كانه لم يعمل بخلاف فتق الا يفتى وهل الخياط اجر التفصيل بالخاطنة الاصح لا
اشياء لكن في حاشيتها معزى المضمرة المعنى نعم وقال المص ينبغي ان يحكم العرف
انتمى ثم راي في التارحانية معزى للكبرى ان الفتوى على الاول فتأمل ولا يخار طلب
الاجر للخنز في بيت المستاجر بعد اخراجه من الشور لان تمامه بذلك وباجرا بعضه
جوهره فان اخرج بعد ابعده اجرا بعضه فلما لاجر لتسليمه بالوضع في بيته
ولا عزم لعدم التقدي وقال ايضا من مثل دققة ولا اجر وان شأه منه الخبز واعطاه
الاجر ولو اخرج قبله لا اجر له ويعزم اتفاقا لقصوره بخر ودره وان لم يكن الخنز فيه
اي في بيت المستاجر سو كان في بيت الخاز او لا فاحرق او سرق فلا اجرة لعدم التسليم
حقيقة ولا ضمان لو سرق لانه في يده اما نه خلا فله هو مسئلة الاجر للخنز جوهره
وان اخرج الخنز واستسلم من يده قبل الاخراج فقلبه الضمان ثم المالك بالخيار فان ضمنه
بتمت خبونا فلما لاجر وان ضمنه فتمت دققة فلا اجر له للهداية قبل التسليم ولا يعفى الخط
والمخ والمطعم بعد الفرق الا اذا كان لاهل بيته جهره والاصل في ذلك العرف فانت
اشده اى الطعام الطباخ او اخره ولم يفتحه فهو ضمان للطعام ولو دخل تار فخنز

او يطلع بها فوضت منه شراره فاحترق البيت لم يقنع المادون ولا يقنع صاحب الدار ولا يخرج
من السكان لعدم المقدى جوهره وتضرب اللبن بعد الاقامة وقالوا بعد فترتها يحصل
بعضه على بعض ويقولون ما يقنع ابن كمال مغربا للعود وهذا اذا ضرب به في بيت المستاجر فان
غير ملكه فلا اجر حتى يعده سقوبا عنده وسر جاعدها وتبقى فروع اللبن على المادون والشرط
على المستاجر وادخال الخيل المنزل على الخيل لاصبه في الخيل او صعوده للفرقة الا بشرط
وايكاف دابة الخيل على الكاري وكذا الخيل والجرار والجرار على الكاري واشترط الورق عليه
بفسد هاترينه ومن كان له عمل اثر في العين كالصباغ والعصار حبسها لاجل الاجر وهل
المراد بالاشترط من مملوكة للعامل كالنشاء والفرار امر محرم ما يباين ويرى قولان اصحهما
الثاني ففاسل الثوب وكاسر المسك والطيب والطحان والحياط والحفاف وحاقق راسر العبد
لم يحبس العين بالاجر على الاصح محبى وهذا اذا كان حاله ان كان الاجر موقفا فلا ملكه حبسها
كعمل في بيت المستاجر لتسليمه كما يقنع بالقد ولو في بيت المستاجر غايه فان حبس فضاء فلا اجر
ولا ضمان لعدم المقد ومن لا اثر له كالحال على ظهر دابة والملح وغاسل الثوب على ظهره
لا يقنع محبى فليحفظ لا يحبس العين للاجرة فلو حبس من صفان العصب وسعى في ما يجر صاحب
الخيل ان شاء فمحبته فيها اي بدلهما شرعا محموله ولما لاجر وان شاع غير محموله ولا اجر محموله
واذا شرط عليه بفسد بان يقول له اعمل نفسك او يدك لا تستعمل غيره الا الظاهر فلا استعمال
غيره بشرط وعينه خلاصه وان اطلق كان له اي الخيل ان يستاجر غيره افاد بالاشترط ان لا يورد
لا حبس من الاول والثاني وبه صرح في الخلاصة وقد بشرط العمل لانه لو شرطه اليوم او غدا
فلم يفعل وطال مدة امره فترط حتى سرق لا يقنع واجاب شمس لائمة بالصفان كذا في الخلاصة
ولو لم يعل على ان يعمل اطلاق لا يقنع مستصقي فلان يستاجر غيره استاجر له في صفان يقنع
فما بين بقى فلما جره بحسبه لانه اوفى بعض المعقود عليه وقد يقول لو كان اي على محمول
اي الصا فدين ليكون الاجر مقبلا بل محموله ولا يكون معلوم من كلامه اي لكل الاجر ونقل ان
الكلام ان كانت المونة تقبل بنقصان عددهم بحسبه والا فكله استاجر رجلا لا يقنع قد اي
كتاب او زاد الى سريده ان سرده اي المكتوب والزاد لم يوت اي يزيد او عتبه لا يملك له لا يقنع
بعوده كالخياط اذا خاضه شفق وفي الخاتمة استاجر له بذهب لموضع كذا ويدعو فلان بالاجر
مسمى فذهب للموضع فلم يجد فلانا وجبا الاجر فان وقع القطع الى ورثته في صورت الموت
او من يملك لينا فاحترق في صورة عتبه وجبا الاجر بالذهب وهو نصف الاجر المسمى كذا في
الدرر والغير وتعد المص ولكن تقسم المحشون وعولوا على اكرم كل الاجر كذا في العتس
عن النهاية انه ان شرط الجي الجواب ففسد ولا فكله فليكن الموفيق فان وصوره ولم يور
اليه يجب لشيء لا تنفاد المعقود عليه وهو الاصيل واختلف فيما لو فترت مولى ارض الوقت
اجرها بغير اجر المثل بل من استاجرها اي مستاجر ارض الوقت لا المتوفى كما غلط فيه بعضهم
تمام اجر المثل على المتوفى كما في الجرح من الخوص وغيره وكذا حكم وصي واب كذا في جمع النفاذ

يقنع

يقنع بالصفان في غصب عقار الوقت وغصب منافع وكذا يقنع بكل ما هو انفع للوقت فيما
اختلف العلماء حتى تقضى الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا للموقف وصيا ته تلحق الله
بما حاقه في قدسي مات الاجر وعليه ديون متى فسخ العقد بعد تحجيل المبدل فالمستاجر لو اعين
في يده ولو بعد فاسد اشياء الحق بالمستاجر من غريبه حتى يستوفى الاجرة المحجلة الا انه
لا يسقط الدين بهلاكه اي بهلاك هذا المستاجر لانه ليس برهن من كل وجه بخلاف الرهن فانه
مضمون باقل من قيمته ومن الدين كاستحي في باب جمع فتاوى فزوع الزيادة في الاجرة
من المستاجر بضع في المدة بعدها واما الزيادة على المستاجر فان في الملك ولو لم يمل لم يقبل
كالورخص وان في الوقت فان الاجارة فاسدة لجرها الناظر لم يرض على الاول لكن
صحتها باجر المثل ولو ادعى رجل انهما يقنع فاحش فان اجبر القاضى فزوجة انها كذلك فسخ
وقبل الزيادة وان شهد او وقت العقد انها باجر المثل والا فان كانت اضطرار وقتا لم
وان كانت زيادة اجر المثل فالتحجر قبولها فيفسخ المولى فان امتنع فالتاخير حتى يتم بوجرها
من شره فان كانت دارا او حائزا او رضاء فارتد عنها على المستاجر فان قبلها فهو الحق وزنه
الزيادة من وقت قبولها فقط وان انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضطرر فلا بد من العريان
وان لم يقبلها اجرها المولى وان كانت من زرع لم يقنع اجارها المير صاحب الزرع لكن يقنع
الزيادة من وقتها وان كان بنى او غرس فان كان استاجرها مشاعرة فانها تخرج لغيره اذا
نزع الشهر ان لم يقبلها لا ينفذ له عند راس كل شهر والباقي فكله الناظر بغيره مستحق القلع
لوقت او يصير حتى يتخلص فتاؤه وان كانت المدة باقية لم تخرج لغيره وانما تقسم عليه
الزيادة كالزيادة وبها يزرع واما اذا زار اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد
فالمولى يهتجها وعليه الفتوى والم يقنع كان على المستاجر المسمى اشياء مغربا للمعقود
قلت وظاهر قوله والباقي فكله الناظر الى انه يملك له جهة الوقت فتراعى صاحبه وهذا
لو الارض تنقص بالقلع والاشترط رضاه كما في عامة الشروح منها الجواب والمخ فقول عليها
لانها الموضوع لتقل المذهب بخلاف بقول الفتاوى في فتاوى مؤيد زاده من الوقت
مغربا للمعقودين حانوت وقت بين فيه ساكنة بل اذن متولين ان لم يضره رفعه وان
ضر فهو المصنع ماله فليدفع الى ان يتخلص ماله من تحت الياتهم باخرة ولا يكون باوه
سائعا من جهة الاجارة لغيره اذ لا بد له على ذلك الباحث لا يملك رخصة ولو اضطر
يحملوا ذلك للوقت بمن لا يجاوز اقل القيمتين مغروعا وسببا فيه صرح ولو لم يرض
رفع الامر للقاضي ليفسخ العقد وليس للاجر ان يفسخ بحسبه وعليه الفتوى ويجوز غل
الاجرة او يكثر او ياكل مما يتاخر بين هذا الناس لا بما لا يتفق فتكون فاسدة فخره لغيره
صحيحة اساسا من الاول ومن غير باجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى بالمستاجر انتهى وفي
فتاوى الحائز في دية الاثبات مقدمة وهي التي شهدت اول ان الاجرة اجرة المثل
وقد اقبل بها القضا فلا تنقص قالوا وجب بغيره المذهب فليحفظ ما

الاجرة

باب في الاجارة وما يكون خلوها فيها اي في الاجارة ينعج احارة حائوت اي مكان ودان
لجاية ما جعل فيها الصرفة للمصارف ويكونان من يسكنها فلان يسكنها غير اجارة وغير
كاسبي ولان جعلها اي الحائوت والدار كل ما سرة ضد ويريد دوابه وكسبه حطس
وسبيجي بجواره ويتخذ الوعة ان لم يضر ويحجن ربحي اليد وان ضربه يفتي فيه غير ان
لا يسكن بالبناء الفاعل والمفعول حداد الوضار او حائنا من غير رضا الملك او اشتراكه
في عقد الاجارة لانه يوضع البناء فوق على الرضا ولو اختلفا في الاشراك فالقول
للموخر كالواكر اصل العقد وان اقاما البينة فالبينة بنية المساجر لاشانها الزيادة
خلوصه وفيها استاجر القصاره فله الحلافة ان اخذ ضررها ولو فعل ما ليس له من الاجرة
انهدم به البناء منه ولا اجر لانها لا يجهان ولذا يسكن نفسه واسكان غيره باجارة
وكذا كل ما لا يختلف بالتسجل بطل التعبد لانه غير مفيد بخلاف ما يختلف به كاسبي ولو
باكثر بقدره بالفضل الا في مستلكن اذا اجراها بخلاف الجنس واصلح فيها شيئا ولو اجرها
من المجر لا ينعج ونفسح الاجارة في الاصح بحر مغربا للحرمة وسيجي نصيب خلافة فنتبه
ويضع اجارة ارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على ان ازرع فيها ما اشتهى ولا ينعج
المنفعة والامني فاسد للجهالة وتقلب صحبة زرعها ويجب المسمى والمستاجر الشرب
والطريق ويزرع زرعين سبعة او ثمانية ولو لم يمكن الزراعة للحال لاختيارها السقي اذ كرى
ان امكنة الزراعة في مدة العقد جاز والالا وتامة في البينة اجراها وهي مشغولة بزرع
غيره ان كان الزرع حتى لا يجوز الاجارة لكن لو حصده وسلمها انقلت جازة ما لم يسم
الزرع فيحوز ولو لم يسم بالحد والتسليم به يفتي بزرعها لان بوجرها مصافة الى المستقبل
فيحوز مطلقا وان كان الزرع بعينه حق صحت لاسكان التسليم بجزءه على قلعه اذ راعى
فتاوى قارى الهداه وفي الوهانية تقع اجارة الدار بقوله لغيره ولو لم يسم بالترقيع وابتد
المدى من حين تسليمها وفي الاشياء استاجر مشغولا وفارغ صرح في الفايق فقد وسيجي
المشروعات وتقع اجارة ارض للبناء والعرض وسائر الاشغال كطبخ احر وخرق وسفلا
ومر حاقق لزوم الاجرة بالتسليم امكن زرعها ام لا بحر فان مضت المدد قلعه وسلمها
فارغة لعدم نهايتها الا ان يعزم لها المجر قيمته اي البناء والعرض فيكون البناء والعرض لهذا الارض لهذا
بها وبدونها فيضفن ما بينهما المختار وتسلمه بالنصب عطف على يعزم ان يفتقر لهما
قال في البحر وهذا الاستئمان لزوم القلع على المستاجر فاذا انه لم يزل القلع لورضى
الموخر يدفع البقية لكن ان كانت تقصير يملكها جريا على المستاجر والا فبعضه او يرضى
الموخر عطف على يعزم بتركه اي البناء والعرض فيكون البناء والعرض لهذا الارض لهذا
وهذا الترتيب ان باجر فاجارة والا فاجارة فلها ان يوجرها ثالثة ويقسمها الاجرة
قيمة الارض بل بناء على قيمة البناء لارض فياخذه كل حصته بحسبى وفي وقت البينة
في الدار المسئلة بل اذن القيم وزرع البناء بالوقف بجزءه على دفع قيمة الباقي الخ

معلق
اجارة
بالبناء
كأنه
معلق

باب في اجارة ارض وقدر عرسها اي متى تمت مدة الاجارة فليست اجارة استأجرها باجر
المثل اذ لم يكن في ذلك صهر بالوقف ولو اوفى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كذا
في القصة قال في البحر وهذا تعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي مشغولة ايضا في اوقاف
المصاف والوطية لعدم نهايتها كالشجر فتقلع بعد معنى المدد ثم المرد والوطية ما سقي اصله
في الارض ابدانها بقطر ورقه ويساع اوزهره واما اذا كان له نهاية معلومة كما في الخجل
والخز والمانجان فينبغي ان يكون كالزرع يترك باجر المثل الى نهايتها كذا حرره المص
في حاشي الكثر وقواه بما في معاملة الحائنة فليحفظ قلت بقولها نهاية معلومة
لكنها بعدة طويلة كالغيب فيكون كالشجر كافي فتاوى ابن الحلبي فليحفظ والزرع
يترك باجر المثل الى اذراكه عاية الحائنين لان له نهاية بخلاف موت احداهما قبل اذراكه
فانه يترك بالمسمى على حاله الى الحصاد وان انقضت الاجارة لان ابقاءه على ما كان اولى
ما راسا لمدة باقية اما بعدها فاجر المثل ليجوز بالمستاجر التسليم بترك اذراكه باجر
واما الغاصب فيؤمر بالقلع مطلقا نظرا لشم المرد بقولهم يترك الزرع باجرى بقضا او عقد
حتى لا يجبا لاجر لا باجدها كافي القينة فليحفظ بحر وتقع اجارة الدابة للمركوب والحمل والتم
للس لا تقع اجارة الدابة ليجبها اي لاجل ان يجعلها جنيته بين يديه ولا يركبها ولا يضع اياها
ايضا لاجل ان يربطها على باب داره ليرها الناس فيقولون ليس اولا لاجل ان يزين بيته او ما يوزن
بالنوب لما قدما ان هذه منفعة غير مقصودة من العين واذا اشدت فله اجر وكذا لو اشترى
بيتا يصلي فيه او طيبا للشم او كتابا او لوشعرا البقاء او مصفا شرج وهبانية وان لم يقدر
براكب لاس الناس او ركب من شاء وتبين اول ركب ولا يس ولولم يبين من يركبها فتد
للجالة وتقلب صحبة ركبها وان قيد ركبها ولا يس في الغرض ان اذا اعطيت ولا اجر عليه وان
يخلق حائوت ضد فله الحداد وتلحق بحيا الاجرا اذ سلم لانه سلم عين اذ لم يتجالت
حال الا بوجن الدار كافي الغاية لا ينعج العنان مجتمع ومثله في الحكم كل ما يختلف بالتسجل
كالنفساء وفيما لا يختلف به بطل تعقده بذكره بشرط سكنى واجلها ان يسكن غيره لما كان
التعبد غير مفيد وان سمي لوزا وقد سركر برجل مثله واخفى لاضرر كالمع والاصل ان
من استأجر منفعة مقدرة بالعقد فاستوفاهما او مثلها او دونها جاز ولو اكره لم يجز ومنه تجمل
وزن المرطنا لا يستقر في الاصح ولو اردت من يسكن نفسه وعطت الدابة ينعج العقد
ولا اعتبار بالشغل لان الاذى غير موزون وهذا ان كان الدابة يطبق حمل الاثنين والا فكل
كل حال كالمحمل الركب على عاقبة فانه ينعج الكل وان كان يعلق حملها لكونه في مكان واحد
وان كان الرديف صغيرا لا يسكنه ينعج بقدره كحمل شاة الخ ولو من ملك صاحبها
كولها المناقاة لعدم الاذن وليس المراد ان الرجل يوزن على سبال اهل الخيرة كم زيد
ولو سركر على موضع الخيل ضمن الكل لما مر كذا لو ليس ثابا كثيرة ولو ماليسا لما مر
بقدر ما زاد يجزى واذا هلك بعد بلوغ المقصد وجب جميع الاجر ولو كره بنفسه مع العين

بولد على موقعا بالخصيص ويستحق الاجر تسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استوجبر
شهر الحجة من شهر الرمي الغنم المسمى بالجرمى يتخلو ما لواخر المدة بان استاجر
الرجل شهر لثب يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا يجزم غيره ولا يبرى لغيره ويكون خاصا
وتحققه في الدسر وليس الخاص ان يعمل لغيره ولو عمل بنفسه من اجرة بقدر ما عمل فاول
النوازل وان هلك في المدة نصف الغنم او اكثر من نصفه فله الاجرة كاملة مادام برعى
منها شيئا لان العقد عليه تسليم نفسه جوهريه وظاهره التخليل بقاء الاجرة لو هلك كلها
وبه صرح في العادة ولا يضمن ما هلك في يده او بعلمه كتحريق الثوب من دقة الامة ان يرد
المتشاقصين كالمرور ثم فرغ على هذا الاصل بقوله فلا ضمان على من في صمضاع في يدها
او سرق ما عليه من الخلق لكونها اجرة وحد وكذا الا ضمان على حارس السوق وحافظ الخانات
ثم بعد الاجر بالقرود في العمل كان خطفه فارسا فدرهم او روميا فدرهمين وسرمانا
في الاول كذا يحط المصنف ولم يشرحه ويستفح قال شيخنا الرضى ومناه يجوز في اليوم
الاول دون الثاني كان خطفه اليوم فدرهم او غدا فنصفه وسكانه كان سكت هذه فدرهم
او هذه فدرهم والعامل كان سكت عطارا فدرهم او حادرا فدرهمين والساعة كان درهم
للكوفة فدرهم او البصرة فدرهمين والحل كان حلت شعيرا فدرهم او بر فدرهمين وكذا
لوجه بين ثلاثة اشياء ولو بين اربعة لم يجز كما في البيع ويجب اجر ما وجد الا ان يجزى الرما
يجب بخاططة في الاول ما سعى وفي العداجر المثل لا يزد على درهم ولو خاضه بعد فلا يزد
على نصف درهم وهذه خلافا لما بين المتأخرين او كانا عبادة للسر او كانوا في الدار
المساجرة واخرى بعض بوب الخيران او الدار الا ضمان عليه مطلقا سواء من ياذن رب
الدار والا ان يجازي وما يصعبه الناس في وضعه وايضا دار لا يوقد مثله في النور والكا
استاجرهما افضل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لا يضمن كذا في رد من
قطعه شاة تخاف على الماء فبذلك ان سبها لا يضمن ترك الحفظ بعد فلا يضمن كذا في
الودعة حالة الغريق وقال ان كان الراعي مشتركا ضمن ولو خط الغنم ان امسكه التمييز
لا يضمن والقول لدق بيمين الدواب انها لفلان وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخلل فانفرد
في قدر القيمة عاديه وليس للراعي ان يبنى على شيء منها بلا ان ذرها فان فعل فغلبت
ضمن وان تفرق فلا ضمان جوهريه ولا يبرى بعد استاجره لخطئه لشقته الا
بشرط ان الشرط املك عليك ام لك وكذا لو عرف بالسفر لان المعروف كالمشروط يتخلو
للموصى بجهته فانه ان سافر مطلقا لا مؤتمنه عليه ولو سافر المتأخر به فهلك ضمن
قيمته لانه غاصب ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر والضمن لا يجتمعان وعند المتأخر
لداجر المثل ولا يبرى من عتد او سعى مجررا جارا فدرهم لاجل عمله او ما
بعد الغرض صحيحا سحشا ولا يضمن غاصب عند ما اكل الفاسد من اجرة الدعاجر
العبد نفسه به لانه قد عتد اذ لا يضمن اتفاقا لاجر الغاصب لان الاجر

له المالك وجاز للعبد قبضها لاجر نفسه لالواجره المولى لا لو كالة العاقبة فلو وجد
مولاه فاقبته في يد اخوها لبقا ملكه كسرق بعد القطع استاجر عبد اشهرين شهر واحد
وشهر خمسة مع على الغريب المذكور حتى لو عمل في الاول فقط فله اربعة وبذلك حسمه اخلفا
الاخر والمتأخر في اياق العبد او مرضا وجرى ما الرضى حكم الحال فيكون القول من شه
للمالك ان يكون القول قول من شهده له الحال مع يمينه كما يحكم الحال لو باع شجرا فبخره واختلفا
في بيعه اى الثمر معها اى الشجر فالقول قول من في يده الثمر والاصل ان القول ان يشهده
الظاهر وفي الخلاصة انقطع ما الرضى سقط من الاجر بحسبه وما عادت ولو اختلفا في
قدر لا انقطاع فالقول للمتأخر ولو في نفسه حكم الحال والقول قول رالموت يمينه في
القبض والقيام والجرة والصقرة وكذا في الاجر وعنده وقال ابو يوسف ان كان الصانع مثلا
له فله الاجر الا الا وفصل اى وقال يحتمل ان كان الصانع معروفا بهذه الصفة بالاجر وقيام
حاله اى هذه الصفة كان القول قوله بشهادة الظاهر والا فلا وبه يفتى رالموت وهذا
بعد العمل لما قبله شيخنا الفاضل اخذ فروع فقيل الاجر في كل الصانع يمينه لا استاذ فاه
القيمة بيمينه الاستاذ اخذ رالموت ما لم يتعد قيمته هو عاديه وفي الاشياء اذنى قول
الحال وداخل الحرام وسكن المحدث للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب قلت
ما بالقيم على المعنى به قيمته وفيها الاجرة للارض كخراج على المحدث فان استاجر المزارع
فاصله المزارع اذ وجب منه لما قبل الاصطلاح وسقط ما بعده قلت وهو ما اعلمه
الولولحمة لكن خرم في الخاتمة رواية عدم سقوط شيء قلت قال اصل الفروع انه فله اربعة
ولم يثبت لزوم الاجر لانه قد زرع ولو عرفت قبل ان يزرع فلا اجر عليه **باب فتح**
الاجارة فتفتح بالقضاء او الرضا بخياره بشرط وروية كالباع خلوها بالشراعى وخياره
حاصل قبل العقد او بعده بعد القبض او قبله بقوت النفع به صفة عكسها بالاداء وانقطع
ما بالرجاء وانقطع ما بالاداء وكذا لو كانت شق مائة السباد فانقطع المظفر فلا اجر خاتمة
اى فان لم تنفع على الاصح كامر وفي الجهره لوجاه من الماء يزرع بعضها فالمتأخر بالخيار
ان شاء وضع الاجارة كلها او شارك وفيه بحسب ما روى منها وفي الولولحمة لو استاجر
بغير شرطها فانقطع ما بالزرع على وجهه لاجل الخيار وان انقطع قليلا فله ورجح منه
السقى فالاجر واجب وفي لسان الحكم استاجر حيا في قرية ففترع او رجلا سقط الاجر
وان تفرق بعض الناس لا يسقط الاجر او يحل علف على بقوت اى بالنفع بحيث يتنفع به في الجدة
كمرض العبد ودر الدابة اى حرجها وسقوطها يداد في البتين لو انقطع ما الروح والميت
ما يتنفع به بغير النطق فله من الاجرة بحسبه لبقاء بعض المعقود عليه فاذا استوفاه لزمته
حصته فان لم يحل السببه او زلزاله الموحى وانقطع بالحق سقط خاتمة زوال السبب وعكاه
الدار المستاجرة وتقييمها وصلاح الميزاب وما كان من البناء على رب الدار وكذا كل ما يحل
بالسكنى فان اى صاحبها ان يفعل كان للمتأخر ان يهيج منها الا ان يكون المتأخر

استأجرها وهي كذلك وقد رها لرضا به بالبيع وأصلح بئر الماء والماء الوعرة والنجس على
صاحب الدار لكن بلا جبر عليه لأنه لا يجبر على إصلاح ملكه فان فعله المستأجر فهو متبرع
ولم يخرج ان الجبرها خاصة الا اذا اذاعها كاهن وفي الجوهرة ولما لا ينفرد بالفتح بل يفتح
ولو استأجر دارين فنفقت او قبضت احدهما فله تركها لو عقد عليها صفة قلت وفي
حاشية الاشياء معزها نهاية اذا المذرة ظاهر لا ينفرد وان مشتهرا لا ينفرد وهو الاصح وسدد
عقد على بخار شرط لزوم ضرر لم يستحق بالعقد ان يبقى العقد كما في سكون ضرر مستحق لغيره
وموت عرس واختلافها استوجب طباخ الطبخ ولينها وبعد لزوم دين سوا كان ثابتهما
من الناس او بين يدي او اقرارا للحال لا مالا لغيره اى المستأجر لا يجبر بغيره الا اذا
كانت الاجرة المخلصة تستغرق قيمتها اشياء وبعد فلا يستأجره كان ليحرق وبعد فلا
خطا بعمل المالك لانه استأجره بعد الجحيط فتركه عليه وبعد بدلا من كونه دابة من سفر ولو
يضيف طرية فله نصف الاجر ان استويا صعوبة وسهولة ولا ينفرد به شرح وحاشية وعاشية
بالمكاري فان لم يسر بعدوا فيمكنه ارسال اجرة وفي المثل ولو هو من عذر في رواية الكرخ
دون رواية الاصل قلت وبالا في معنى ثم قال ولو استأجره كانا لعل الحاشية فتركه لعل
اخر بعد تركه ولو استأجره عا واثم اراد السفر انتهى وفي الهندس في سفر استأجره دار
لكن عذر دون سفر موجهها ولو اختلفا فالقول المستأجر فيجلب بانه عزم على السفر وفي
الاولوية تحمله عن صفة العزم عذروا ان لم يفسد حيث لم يمكنه ان يخطاها فيه
وفي الاشياء لا يلزم المكاري الذهاب بها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر تحمله وتخلله
ترك حياطة مستأجره بعد الجحيط لعل متعلق بترك في الصرح لا مكان الجمع وتخلل في ج بالمر
فانه ايضا ليس بعد دون الحق دين كاهن ولو قبضت بيعا الى انقضاء مدتها وهو المختار لكن
لو قبضت بجواره نفذ وتماس في شرح الوهبانية وفيه معزها لتمامه لوباع الاجر المستأجر
فان اراد المستأجر ان يبيع بيعه لا يملكه هو الصحيح ولو باع الراهن الوهن للزمن فنفذ
وتنفذ بلا حاجة الى التفتيح بموت احد عاقدين عندنا لا يجوز مطلقا عقدها لنفسه الا ان
كوت في طريق مكة ولا حاكم في الطريق فتبقى الامكة فيرجع الامر الى القاضي ليفصل الاصل
فيجرها لو امينا او يبيعها بالقيمة ويدفع لاجرة الاباب ان يبرهن على دفعها وقبل البينة
هنا بل خصم لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده اشياء وفي الحاشية استأجره دارا وحاشية
او ايضا شهر اشكن شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني ان معدا للاستقلال نعم والا لا
ينفي قلت فكذلك الوقت وبما اليبتم وكذا لو تفاضه المالك وطالبه بالاجر فاشكن لزمه
الاجر بسكاه بعده ولو سكن المستأجر بعد موت الموجه هل يلزمه اجر ذلك قبل ان يمضي
الاجارة وقبل هو كالمسئلة الاولى وينبغي ان لا يظهر الانشراح هنا عالم بطالبه الواو
بالفرغ او بالترام اجر اخر ولو بعد الاستقلال لانه فضل يجتهد فيه وهل يلزمه المسحوق
اخر المثل ظاهر القينة الثاني وتماه في شرح الوهبانية وفي المسئلة ما احدها والوزع

يقول

يقول في العقد بالمسمى حتى يدرك وبعد المدة باجر المثل وفي جامع الفصولين لو رضى الواو
ومو كسيرا بدار الاجارة ونفى به المأجر حاز ان يفي اي فيجوز الرضا بالرضا ان شاء عند
اي يجوزها بالمعاقلة في حاشية الاشياء المستأجر والمرتبين والمشتري حتى بالعين
من سائر العزما ولو العقد صحيحا ولو فاسدا فاسوة الغرماء فللمتخذ فان عقدها لغيره لا ينفذ
كوكيل اى بالاجارة واما الوكيل بالاستيجار اذا مات بطل الاجارة لان التوكيل بالاستيجار
اذا مات بطل الاجارة لان التوكيل بالاستيجار ولو كمل بشر المانع فصار كالتوكيل بشر الاعيان
فيصير مستأجر النفس ثم يصير موجرا للموكل فهو معنى فوكنا ان الوكيل بالاستيجار بمنزلة
المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة قلت وشك في شرح الجمع والفرار والعبادة ثم قل
المصنف قلت هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي من ان الملك يثبت التوكيل ثم ينقل الى الموكل واما
على ما نقله ابو طاهر من انه يثبت للموكل ابتداء بغيره في الكرخ وهو الاصح كما في البحر فلا
يستقيم والله اعلم انتهى قلت وحقه شيئا بانه عزيمت على ما ذكره الكرخي ايضا
لا تنافهم على عدم عتق قريب الوكيل لان ملكه عزيمت في الوجع للعق والنفاد الملك المستقر
ثم قال والحاصل ان الاصح ان الاجارة لا تنسخ بموت المستأجر والتعلق به مستقيم انتهى
واسد اعلم ورضي واب وجد وقاض ومثولي الوقت الا اذا كان مثولي وقت خاص به وجميع
غلت له كما في وقت الاشياء معزها لوهبانية قال واطلاق المثول بخلافه قلت وباطلاق
المثول انتهى قارب الهداية فكان هو المذهب العقيد بالمص في حاشية على الاشياء ولما
قال في الاشياء بعد اربع ورقة لا تنسخ الاجارة بموت موجر الوقت الا في سلبين ما
اذا اجرها الوقت ثم اردت مات بطلان الوقت سرته وفيها اذا العراضة ثم وقفها
على معين ثم مات تنسخ وفي وقت فتاوى ابن نجيم سبل اذا اجرها الناظر ثم مات فلما كان تنسخ
الاجارة في الوقت بموت الموجر والمستأجر كذا راية في عدة نسخ لكنه يخالف في الاجارة فتاوى
قارى الهداية فذهب فيها ايضا لا تنسخ بموت المثول ولو المصلحة لم يفرده فقه وفي السبق
الواقف لواجر الوقت نفسه ثم مات في الاستسجلا لا ينقل لانه اجر لغيره وشك في البراز
وفي السراجية وحكم عز القامى والمثول كالمثول فلا تنسخ وتنسخ ايضا بموت احد
ستأجرين او موجرين لخصصة اى خصصة الميت لو عقدها لنفسه فقط ونفت في خصصه الى غيره
وفي وقت الاشياء تخلفه المبدء باطله فلا يستأجره وفيه وهو المصير لم يفتح تخلفها على الاصح
فينفي المثول ان يذهب للقرينة مع المستأجر او غيره فيجلب بينه وبينها او يرسل ويكبل او يرسل
احدا لمال الوقت فللمتخذ قلت لكن نقل نجيبه ان المصنف في رواه لوجه اخر عن سوس فتاوى
قارى الهداية انه متى مضى مدة يمكن من الذهاب اليها والدخول فيها كان قاضا والا فلا
مسائل شرح اخرج صاحبنا في اصول فقهاء محسوف في ارض مستأجرة او مستأجرة
ارض من مال المعده ليجد التواقل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحماد قلت
وحاصله انه ان لم يكن لرجح الانشراح في الارض فيمنع ما عرقته في مكانه ينشئ الوضع

لا يملكه الرجوع عما عليه الفتوى فالدستور واحترق شيء من أرض غيره لم يضمن لأحد
لا مباشرة أن لم يضره الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لأنه يعلم أنها لا تستقر في أرضه
فإن كانت مباشرة وكذا كل موضع كان الواضع حين الوضع يراها في ذلك الموضع لا يضمن على كل
حال إذا تلف بذلك الموضع شيء سوا تلف به وهو في مكانه أو بعد سائر الأعداء بخلاف ما إذا
لم يكن للموضع فيه حق الوضع حيث يضمن الواضع إذا تلف به شيء وهو في مكانه وكذا بعد ما
لا يبرر كوضع حجرة في الطريق ثم آخر أخرى فقد حرقا فأنكسر تأضمن كل حجرة صاحبه وإن زلزل
بمنزله كرج وسيل لا يضمن الواضع هذا هو الأصل في هذه المسائل كالحققة في الحائنة ثم لم يرض
عليه بقوله فلو وضع حجرة في الطريق فاحرق بذلك شيء ضمن لقد به بالوضع وكذا يضمن في
كل موضع ليس له فيه حق المروءة إذا هبت به أي بالموضع الرجوع فلا ضمان لغيره فلو تضمنه
وكذا لو خرج السيل الجربوبه بغير حائنه ولو أخرج الحمار من الكفرة في مكانه ثم ضربه بمطوق
فخرج المشرا إلى الطريق واحرق شيئا ضمن ولو لم يضربه وخضعت لرجع إلى بيته سقى أرضه
سحبا لا يتحمله فقدق الما إلى أرض حايه فافسد ما ضمن لأنه مباشرة لا يضمن لغيره
خاطا أو صاع في حائنه من يطرح عليه العمل بالصف سوا المتخذ العمل لا يضمن كخاطا مع
فقد صاع استحقا لأنه شراكة الصانع كاستحقاق حمل الحمل عليه محله وراكبين إلى مسكة
ولم يحمل المعتاد ورويته أحب وكذا إذا لم ير الطراوة والمخاف وفي الولولجية ولو كادى
إلى مكة بلا سماء بغير عاينها جاز ويحمل المفقود عليه محله في ذمة الكادى والأصل أنه
وجها لها لا يضمن قلت ثانيا فعلا الحجاج من الإحارة للحمل والركوب إلى مكة بلا يضمن الإبل
مصحح والاعلم استأجر حمله محله مقدار من الزاد فأكمل منه مرد دعوته من زاد ونحوه قال
لغاصب داره فزغها ولا فاجر بها كل شهر بكذا فلم يفرغ وجب على الغاصب المسعى لأن سكوت
رضا إلا إذا انكسر الغاصب ملكه وإذا التبت ببينة لأنه إذا انكسر لم يكن راضيا بالإحارة أو
عطف على انكسره أي ملكه ولكن لم يرض بالآخر لأنه صرح بعدم الرضا في الأشارة السكوت
في الإحارة مرضى وقبول فلو قال للسكان اسكن بكذا ولا فانتقل وقال الراعي لأرضي المسعى
بل بكذا فشكت لزوم ما سمي بقى لو سكت ثم لما طالبت قال لم اسمع كلامك هل يصدق أن يسمي
نعم ولا لا علما بالظاهر للظاهر أنه لو سكر بعد قبضته قبل وقبل من غير موجبه وأما من
سجده فلا يجوز وأن تخلف ثالث به ينفق لزوم تحملك المالك وهل ينفق الأولى بالإحارة
للمالك الصحيح لا وحبانية قلت وصححه قاضي خان وغيره وفي المضمرات وعليه الفتوى
وقد منع عن الجرم معنى للموجرة الأصح نعم وأورد المصنف ونقلها عن الخلاصة ما يفيد
أن قبضته منه بعد ما استأجر بطلت والألا فليكن التوفيق فتأمل وهل تسقط الإحارة
سأدام في بدو الموجرة خلاف بسوط في شرح الوهانية وكذا باستحقاق عقار ففعل
الوكيل وضمن ولم يسلمها أي لم يسلم الوكيل العين الموجرة البتة إلى الموكل حتى مضت المدة
فلا يرجع على الوكيل لأنه أصيل في الحقوق ورجع الوكيل بالآخر على الآخر لأنها بتعدت

هذا هو الأصل في هذه المسائل

البيع فصار قابضا حكما وكذا الحكم أن شرط الوكيل لبيع الإجر ويقض الدار ومضت المدة
ولم يطلب الإجر الدار منه فإنه يرجع أيضا لصيرورة الأمر قابضا بقصد حاله يظهر
المشع فان طلب الأمر الدار والى الوكيل لبيع الإجر لا يرجع لأنه لما جسد الدار
بمضى لم يبق يد يد شابة فلم يضر الموكل قابضا حكما فلا يلزمه الآخر يستحق للقاضي
الآخر على كسب الوثائق والمحاضر والسجلات وقد ما يجوز لغيره كالمفني فإنه يستحق أجر
المثل على كتابة الفتوى لأن الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة باللسان ومع
هذا الكف أولى احتراز عن القفل والقيل وصانه لما لو جرد عن الاستدلال بتراهمه وتماه في
قضا الوهانية وفي الصيرفة حكم وطلب حجرة ليكتب شهادة ترحا وكذا المفني لو في المدة
غيره وقيل مطلقا لا كتابة ليست بواجبة عليه وهذا استأجر ليكتبه بعبوة الإبل النحر
جواز من قدرا كاعدا والخلا لا يكون الأعلى مالك العين بخلاف المشتري والموهوبة للمكاتب
العين وقيل بشرط حضور الإجر مع المشتري قولان ونصح الإحارة وشيئا والمزاد عند
والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والإصاوة والوصية والقضا والإمارة والطلب
والعتاق والوقف حال كون كل واحد مما ذكره منافا إلى الزمان المستقل كاجرة أو فاسد
شهر صاع بالإجارة لا يصح منافا للاستقبال كل ما كان تلكا للمحال مثل البيع وأجازته وشيئا
والشركة والهبة والكفاح والرحمة والصلح عن مال وأمر الدين وقدمت في بيعات البيوع طراد
أجر النقل في نفسه من غير أن يربط أحد طلبه في شيئا ومالم يبيع كان على المتأجر المسعى به بقوله
منع العقد بعد قبض الإبل فليحمل البدل فليحمل جسد البدل حتى يستوفى مال البدل صحيحا كان العقد
أو فاسدا الوهانية في بدو المتأجر فليحفظ استأجر مشغولا وفارغ صاع في القارض فقط
لا المشغول كما مر لكن حرر ويحتمل الأشارة أن الراعي صحت إحارة المشغول ونومر بالفريغ
والشك في مال من قبضه من غير قبضه فليحفظ استأجر شاة لأرضاع ولده وحده لم يجز
لعدم الفرق المتأجر فأيضا إذا أجز صحيحا جازت لو بعد قبضه في الأصح منه وقيل لا
وتقدم الكل والكل في الأشارة فزوع اعلم أن المقاطعة إذا وقعت بشرط الإحارة
فهي صحيحة لأن العبرة بالمعاق وقد مناه في الجهاد صحت استأجر فلم يبين الإحارة
والمدة استأجر شيئا ليشفع به خارج المصنف فاشفع به في المصنف كان نوب الزم الإجر
وإن كان دية لا سابقا ولم يركبها نوب الإجر إلا لعدوها الخطأ الكف في البعض أن الخطأ
في كل ورقة خير من شاة أخرة وأعطى أجر مثله وتركه عليه وأخذت العتمة وإن في
البعض إعطاءه بحسب من المسعى المصنف في باهراة أظهرت الرابطة في الكل استرد الإجر
في البعض بحسب أنه إن دلى على كذا فليكن كذا فذلك قد أجز المثل أن شيء لأحد من
ولن على كذا فليكن كذا فليكن كذا فليكن كذا فليكن كذا فليكن كذا فليكن كذا فليكن كذا
عشرة وعشرة وبين الحق فحق حصة وحصة كان لمرجع الإجر الكل في الأشارة وفيها
جاز استأجر طريق المروءة من المدة قلت وفي حاشيتها هذا قولها وهو المختار

شرح مجمع وفي الاختيار من دلنا على كذا جاز لان الاجر يتبعين بدلالة وفي الفاية وادى
لك اجارة هبة صحت غير لازمة فكل فتحها ولو بعد القبض فليحفظ وفي لزوم الاجارة
المضافة تفصيلا وان يدعى لزمها بان عليه الشئ وفي المحكي لا يجوز اجارة الشاوي
يجوز لو مستغما به كجداد وسقف ويدعى ومنه اجارة سائمة فكونه اجارة ارضها وفي الوعد
وفي الكلب والباري تولان والبناء كام القرى ارضها ليس لوجر
ولو دفع الدلال ثوب الشاوي بقلبه لوراح ليس محسب
ومن قال قصدي ان اسافر فامتنع خلفه او فاسال رفاقا لمذكر
ويستع من ترك التجارة ما اكترى ولو كان في بعض الطريق وموخر
لمضيقها لومات منها مسعين واطلق يعقوب وبالضعف يذكر
والجار ذي ضعف من الكل جاز ولو ان اجر المثل من ذلك اكثر
ومن مات مدبونا واجر عقاره نوقاه لبيتاخر المجلس احذر
كتاب المكاتب مناسبة للاجارة ان في كل منهما ملك الرقبة لشخص ومنفعة لغيره
الكاتب لغة من الكتب وهو جمع الخوف سمي به لان فيه ضم خربة البدل الى الحرية الرقبة ونحو
تحرير المملوك بداي من جهة البدل حاله لا يمتنع عند اداء البدل حتى لو اداه حاله حتى
حالا وركنها الايجاب والقول بلفظ الكتابة او ما يودي معناه بشرط كون البدل المذكور
فيها معلوما قدره وحسنه وكون الرقبة في الحال قابلا لا يكون مبيعا او موصولا لمبيعا بالحال وحكمها
في جانب العبد انتفا الخرج في الحال وبشأن الحرية في حق البدل لا الرقبة الا بالاداء او في جانب المولى
ثبوت ولا يمتنع المطالبة البدل في الحال ان كانت حالة والمالك في اليد اذا اقتضت وعوده للملك اذا
خرج كاتب قتل ولو القن صغيرا يعقل حاله اي تعدد كذا ومبيح اي مستطاع
على اشهر معلومة او قال جعلت عليك الفايق دية يحرم اولها كذا واجر كذا فان ادته فانه
واذ تجزئ ثقت وقيل العبد ذلك صحت وصار مكاتبيا لاطلاق قوله دية فكانت دية فالاثر المذهب
على الصحيح والمراد بالخبر ان لا يضر بالمسلمين بعد الحق فلو يضر فالافضل تركه ولو فعل جمع ولو
كان نصف عده جاز ونصفه الاخر ما دون له في التجارة ولو اراد منه ليلس ذلك كيلا يجل
على العبد حتى الحق ونما في التاخر اذ اذ اصبحت الكتابة خرج من يده ودون ملكه حتى
يودي كل البدل حدث في اداء المكاتب عده فاق عليه درهم ثم فرغ عليه بمولاه وعزم المولى العقر
ان وطى كاتبته خربة عليه وحيث عليها فانه يعزى ارشها وحيث على ولدها وانكف التومالها
بعقد الكتابة بصلها وكل منهما كالاجنبي نعم لاحد ولا يفرق على المولى للشبهة شتم ولو اعققت عتق
مجانا لا سقط حقه وفقدان كاتبته على خرب وخبر لعدم ماليتها وفي حق العلم فلو كانا ذميين
جاز او على قيمته اي قيمة نفس العبد لجملة القدر وعلى عين معينة لغيره عن تسليم ملك الغير
او على ما به وبادل بسيد عليه وصفا غير معين لجملة القدر فمنه في عقد الكتابة فاسد
في الكل لما ذكرنا فان ادى المكاتب الخمر عتق بالاداء وكذا الخمر لجملة في الجملة وسعى في

قيمة بالغة ما بلغت يعني قبل ان يترافعا لفاضي من كمال واعلم ان معنى سمي لا مسددة الكتابة
لوجه من الوجه لم يقص من المسمى لغيره عليه ولو كاتبته على مائة ونحوها كالم بطر العقد
لعدم ما بينهما اصلا عند ادائه فلا يفتق بالاداء الا اذا علقه بالشرط صرحا بفتق الشرط لا للعقد
ومع العقد على حيوان بين جنسه فقط اي لا يوزع وصفته وبودي الوسطا وقيمة وبغيره
قوله وصح ايضا من كافر كاتب كتابا في اسئلة على حصر لما لم يمتنع معلومة اي مقدرة
ليعلم البدل وان كان المولى والعبد اسلم فله قيمته الخمر وعتق بنفسها لتعلق عقد بادل الميراث
مع ذلك يسعي في قيمته كالم وصح ايضا على خدمته شها له اي للمولى او لغيره او حرمها او اداها
بين قدر الميعول والاجر بما رفع النزاع لمصالح لو كان والشرط لا يفتق الكتابة بشرط استنبتها
بالشكاح انما لانها سادلة بعزم مال وهو الضرف لان يكون الشرط في صلب العقد نفسه
لشبهتها انتهى لان في البدل هذا هو الاصل **باب ما يجوز للمكاتب ان يفعل وما لا يجوز**
لمكاتب البيع والشرا ولو بحايطة بسيرة والسفر وان شرط المولى عده وتزوج امته وكاتبته
عده والولادة اذ ادى الشافعي بعد عتقه ان اداه قبله او اداه بعد عتقه لا التزوج بغيره
مولاه ولا الهبة ولو بوعوض ولا التصديق الا بغير منهما ولا التكفل مطلقا ولو باذن شقيق لانه
تبرع ولا الاقراض واعتاق عبده ولو عمل وسبع نفسه منه وتزوج عبده لنفسه بالمهر والمنفعة
واب ورعي وقاض وامته في سريق صغير تحت حجرهم مكاتب فيما ذكره في خلاف مضارب وما دون
وشرك ولو مضافا على الاشبه لاخصاصه بغيرهم في التجارة ولو اشترى باه وامته مكاتب
عليه شحاله والمراد قواية الولاد ولو اشترى بغيره غير الولاد كالاخ والعلم لا يكاتب عليه
ولو اشترى ام ولد مع ولده منها وكذا لو شراه ثم شراه جوهرة لم يجز بيعها لبيعتها اولاد
ولكن لا تدخل في كتابة ثم فرغ عليه بقوله فلا يفتق بعتقه ولا يفتق بكتاحه لانه لم يملكها
لجواز لمان بطلها على النكاح وكذا الكتابة اذا اشترت بطلها غير ان لها بيعه مطلقا
لان الحرية لم يثبت من عبده مكاتبها فولدت ودخل في كتابتها وكسبه وقيمة لو قتل لها لان
تبعيتها ارجح مكاتب او ما دون تبع امته زعمت انها حرة باذن مولاهما متعلق ببيع فولدت
متر شتمت فلولد اسرق فليس له اجرة بالقيمة خلافا لمولاه لانه ولد للمولود وحضا
المعزول بالجماع الصحابة واستشككوا في بيعها ولو اشترى المكاتب امه شرا فاسدا
نوطها ثم ردها للفساد لشراها واشترى بها صحبا فاستحقت وجب عليها العقر في حاله
الكاتب في بيعتها للدخول في كتابته لان الاذن بالشرا ان بالوطى ولو وطى بها كاح بالاذن
احذر بالعقر من عتق اي بعد عتقه لعدم دخوله فيها كالم والمادون كالمكاتب
فيما في الفضل وان ادلت مكاتبته من سيدها فلها الحار ان شادت صفت على كتابتها
واخذ العقر منها وان شادت تجزئ نفسها وهي ام ولده ويثبت نسب بلا عقد يعقها

لأنها ملكة مربية ولو كانت تنص أم ولده أو مديرة مع وعقفت أم الولد بمجانا عن ماله
وسعى المديرة في ثلثي قيمته أن شاء أو سعى في ثلثي قيمته أن شاء أو في ثلثي المدة بموت سيده فقتر الميراث عن غيره ولو
سكنت مع فأن عجز مولى مديرا أو لاسعى في ثلثي قيمته أن شاء أو في ثلثي المدة بموت سيده فقتر الميراث عن غيره ولو
مصر لم يترك غيره وأن كان مات موسرا بحيث يخرج المديرة من الثلث عتق بالتدبير وسقط
عنه بدل الكتابة كالمولى عتق المولى مكاتبه فأنه يعتق بمجانا لقيام ملكه كاتبه على ألف مولى
ثم صالحة على نصفه حال أصح استحسانا مريض كاتبه بعدد على العين السنة فأنات الميراث
والحال أن قيمة المكاتب ألف درهم ولم يجر الوثبة التاجيل ولم يترك غيره أو في المكاتب ثلثي
البدل وعند عجز ثلثي القيمة حال أو المالك إلى أجل أو رد فبقا لقيام البدل مع العلم الوثبة فأن
في ثلثه وأن كاتبه على ألف السنة والحال أن قيمة الفان ولم يجر أو أدى ثلثي القيمة حال أو سعى
المالك أو رد فبقا اتفاقا لوقوع الحماة في القدر والتاجر فتشدد بالثبوت خرقا لمولى
عبد كاتبه عبد ثلثا الغالب على ألف درهم على أن أدت الفلك الفان حر كاتبه المولى
على هذا الشرط وقيل المولى ثم أدى الحر الفان عتق العبد بحكم الشرط وكذا لو لم يقل أن أدت
فأدى يعتق استحسانا لغزو بصرى الفصول في كل ما ليس بغير ولا يرجع الحر على العبد لأنه
منبرج وإذا بلغ العبد هذا الأمر فقتل صار مكاتباً إنما يحتاج لقوله لأجل لزوم البدل عليه
قال بعد حاضر لسيده كاتبه على نفسه وعن فلان الغائب لكاتبها فقتل العبد الحاضر
مع العقد استحسانا في الحاضر أصالة والغائب تبعاً وأما ما أدى بدل الكتابة عتقا جميعا
بل يرجع ويجوز المولى على القول للبدل من أحدهما ولا يطالب العبد الغائب بشئ لعدم انزاع
وقوله لكاتبه لغو لا يعتبر كرهه أياها ولو جرد سقط عن الحاضر صحته ولو حصر
الحاضر ومات أدى الغائب حصته حالاً أو الأمد قنوا ولو أربا الحاضر أو وهب عتقا جميعا
وأن كاتبه لا يمتنع نفسه وعن أبي بن معير بن لها وقبلت مع استحسانا المأمور أو أدى ممن
ذكر لم يرجع على الآخر لأنه متبرع ويجوز على القول إلى آخر ما مر من كاتبه نصف عبده
فأدى الكتابة عتق نصفه وسعى في بغيته قيمته وقال العبد كله مكاتب على ذلك المال وأنه
حاوي القديس **باب كتابة العبد المشرك** عبد لشركيين إذا ن أحدهما لصاحبه أن يكاتب
خط بالف ويقض بدل الكتابة فكاتب الشريك المادون ليعقد في خطه فقط عند الامام لا يجر
الكتابة عنده وليس لشريكه فسخ لأنه إذا قبض بعضه بعض الآخر فمجر فالفقير على
للفان لأن له بالقبض فيكون متبرعا ولو قبض الآخر عتق خط القابض أم بين شريكين
كاتبا ففقطها أحدهما فولدت قادمة الواطئ ثم وطئها الشريك الآخر فولدت قادمة الواطئ
الثاني صححت دعوى لقيام ملكها ظاهر أخلا فأن عتق بعد ذلك عتقت بعد ذلك حصلت
الكتابة كان لم يكن وحقيقته أم ولد للولد لولا المانع من الانتقال ووطئ سابق
لأول لشريكه نصف قيمتها ونصف غيرها وصن شريكه غيرها كالمال لوطئ أم ولدها فحققت
وقيمة الولد نصفه وهو أنه لا يمتنع لزمه الميراث من الشريكين دفع العتق إلى المكاتب معاً قبل العجز

لاختصاصها

لاختصاصها بمجانا فيها فإذا عجزت ترد لمولى وإن دبر الثاني ولم يطأها والمسئلة بمجانا فخرجت
المديرة وصن الأول لشريكه نصف قيمتها ونصف غيرها أو الولد للولد وفي أم ولده ولد
مجانا فخرجت لها أحدهما موسرا فخرجت ضمن المفق لشريكه نصف قيمتها ورجع المصانع به عليها
لأنه تارة السكت إذا ضمن المفق يرجع عنده لأعدهما فخرج عبد لرجلين ذره أحدهما فخرج
الأخر عنها أو عكس اعتق العبد أن شاء أو استسعى في الصورتين أو ضمن شريكه في الأول فقط **من المكاتب**
ومعجزة وموت المولى مكاتب فخرج عن أدبهم أن كان له مال سبل الماله بالهجرة
للمالك في السنة أيام لأنها مدة ضربت لأبلا الأعداء والأعجزة الحاكم في الحال فبقيت بطلان
أو فسخ مولاه برضاه ولو كانت الكتابة فاسدة فالقوله له الفسخ بغير رضاه ويملك الكتابة
فتبطل سطلها في الحاضرة والفاسدة وإن لم يرض المولى وعاد رده فبقيت أو ما في يده مولاه
والمكاتب إذا مات ولم يال بقى بالبدل لم يفسخ ولو أدى كتابته من ماله حكم بعتقه في آخر من
أخرها بته كما يحكم بعتق أولاده المولودين في كتابته لا قبلها والمالك من ماله مولاته ولو لم يترك
مالا وترك ولدا ولدى كتابته والأو فابت كتابته وسعى إلى أن كاتبا به على نحو ما سئل
فأدى أدى حكم بعتق أبيه قبل موته وبعقه نعا ولو ترك ولدا اشتد في كتابته أدى البدل
حالا أو رد إلى حاله فبقا وسويا بينهما وأما الأيون فبذل الفرق كاتبات وقالوا إذا نأها
عتقا والألا اشتري المكاتب أنه فأن عتق وقا ووثبة أنه لم يجر عن ابن جرير كما روينا
بره لو كان هو المكاتب وأبنته الكبري كاتبت كتابته وأبنته لصيرتة ما شئخص واحدة
ضرورة اتحاد العقد فأن ترك المكاتب ولدا من خوة أي معتقة وترك ذنبا من يدها فخرج
الولد فقط به بجاني على عاقلة أم ضرورة أن الأب لم يعتق بعد لم يكن ذلك العتق فخرج
لا يسه لعدم المناقاة ولا يرجع قيد بالدين لأن في الدين لا ياتي في العتق بالالحاق بالأم لا يمتنع
الوفاء في الحال ولو قضى به بالولا يقوم أم بعد خصوصتهم مع قوم الأب في ولاية فهو القضا
مما ذكره فخرج لأنه فضل بجته فيه وطاب لسيده وإن لم يكن مصرها للصدقة ما أدى الميراث
الصدقات فخرج لبدل الملك وأصل حديث بريرة هي لك صدقة والمأهولة كافي وأدب فخرج
فقير مات عن صدقة أدخلها وارثة العتق وكذا في ابن سبيل أخذها ثم وصل إلى الماله وهي في
بدن إلى الكافة وكيفية استغنى وهي في يده فأنها قطب لبدل فخرج باج لغنى أو هاشمي
عن زكاة أخذها لا يجل لأن الملك لم يتبدل فأن جنى عبد كاتبه سيده جاهلا بعتا
أو جنى مكاتب لم يقض به بجاني فخرج فأن شاء المولى دفع العبد وأدب لروا المانع
بالعجز وأن قضى به عليه حال كونه مكاتب فخرج بيع فيه لا انتقال الميراث من ربة إلى قيمة العتق
قيد بالعجز لأن جانيات المكاتب عليه في كسبه ولو لم يال من قيمة ومن الأرض وإن
تكررت قبل القضا فيلزم قيمة واحدة ولو لم يدهم فخرج ولو أقر بجانيه خطا لزمته في كسبه
بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه جنى عجز بطلت وإن مات السيد لم يفسخ الكتابة كاتبه الميراث
وأموها لولده وكامل الدين إذا مات الطالب ورثه المال إلى ورثته على محمد كامل

الذين تجلوا موت المطلوب خراب ذمتهم اذا كانت كاتبة وهو صحيح ولو في غيره لا يصح
 تاجلا لا من الثلث وان حرره اى كل الودعة في المجلس واحد عتق كما استحبنا ويجعل
 اما اقتضاه فان حرره بعضهم في المجلس والاخر في اخر لم ينفذ عتقه على الصحيح لانه لم يملك
 ولو عجز بعد موت المولى عاد سرقه مكاينة تحت امته طلقا فعتق فملكها لا يجعله انما طاعا
 حتى تنكح زوجا غيره وكذا المهر كالتفريق في مجلس كاتبة عتقها واحدة اى بعقد واحد وعجز كما
 لا يجره القاضى حتى يتبعها لانها كواحد يتخلو الودعة فان القاضى يجره بطلب احدهم بخير
 وفيه كاتبة بغيره بغير احدهم فزده المولى في الرق والقاضى ولم يعلم بكاتبة الاخر
 لم يصح فان غاب هذا المهر وودعه الاخر ثم عجز فليس الاخر بده في الرق فصرع
 اختلف المولى والكاتب في قدر البدل فالقول بالكاتب عندنا ولا يجلس الكاتب في دين
 موكدة في الكاتبة وفيما سوى دين الكاتبة قولان سراجة قلت وفي عتاق الوهابية
 وفي عتق جنس الحق يجلس سيدا • مكاينة والعهد فيها بخير •
 • ولا لا ولاد لزوجين حردا • لمولى ابهم ليس للام معتبر •
 • توفى وما روى فاما لميت • من الولد مع والحي سعى وتحضر •
 اى لم يكن معها ولد سعى وان كان استشهد على تحضره صغيرا كان ولدها او كبيرا
 وعندنا سعى مطلقا **كتاب المولا** هو عتقة المصرة والمجته مشتق من المولى وهو القرب
 وشترها عبارة عن التناصير بولا العتاقة او بولاد المولاة ذيلعى ومن اتاه الارث والعقل
 وولاية الانكاح وبهذا علم ان الولد ليس بنفس الميراث بل قرابة حكمته نقل سبب الارث
 ومسبب العتق على ملكه لا لاعتاق لان بالاستيلاء وارث القرب يحصل العتق بولا
 اعتاق واما حديث الولا لمن اعتق لجزى على الغالب من عتق اى حصل له عتق
 باعتاق ولومن وصية او بيع له ككاتبه وتدبر واستلاد او يملك قربة قولاه
 لسيده ولو امرأة او زنيا او متاجرا حتى تنفذ وصاياهم وتنفق ديونهم منه ولو شوط
 عدسة لمخالفة للشرع فينبطل ومن اعتق امته والحال ان سرورها من الغير فولدت
 لاقول من نصف حول مذهبعت لا ينفصل ولا الحقل الموجود عند العتق عن موالى الام
 ابدا وكذا الولد ولدين احدهما لاقول من ستة اشهر والاخر لاكثر منه وبهنا اقل
 من نصف حول ضرورة كونها توأمين فاذا ولدت بعد عتقها لاكثر من نصف حول بولاد
 لمولى الام ايضا بقدر نصيبه للاب لوقد فان عتق القن وهو الاب قبل موت
 الولد لا يضره بولاد ابنته الموالية لوال المانع هذا اذا لم تكن معتقة فلو معتقة
 فولدت لاكثر من نصف حول من العتق ولدون حولين من العتاق لا ينفصل لمولى
 الاب بخير لمولى موالاه او لم يكن له ذلك وفيه البخير لان ولاد الموالاة لا يكون
 في العرب لقوة الشاهم نكح معتقة ولو لولعى فولدت منه فولد ولدها المولاه
 لقوة ولاد العتاق حتى اعتبرت فيها الكفارة لاقى العجم وولاد

الموالاة والعق مقدم على الرق ومقدم على ذى الارحام موخر عن المعصية النسبية لانه
 عصية سببية فان مات المولى ثم العتق ولا وارث له يثنى فيرثه لاقرب عصية المولى
 المذكور ويستحقه في باب وليس للفا من الموالاة اما اعتق كافى الحرب المذكور
 في الدرر وغيره لكن قال العيني وغيره انه حديث منكول اصله ليس صحيحا لاجواب عنه
 في الغرر انتم فرغ على الاصل المذكور بقوله فلو مات العتق ولم يترك الا انه معتقة فلا
 يثنى لها اى لا يثب العتق ويوضع ماله في بيت المال هذا ظاهر الرواية وذكر الزيلعي فيها
 اليها بان ثبت العتق ترثت في سزما ثلث العتاق وبيت المال وكذا ما فضل عن قرص
 احمد الزوجين مرد عليه وكذا المال يكون للابن والبت رضعا كذا في فرايض
 المشارة وقره المص وغيره واذا ملك الذي عتق ولو سلمها واعتقه قولاه لانه
 المولى كالكاتب فيقارنونه عند عدم الحاجب كالمسلمين فلو سلمها لغيره ولا يعقل عنه وهذا
 يقع فساد القول بان الولا هو الميراث حق الانتفاع ولو اعتق حر في دار الحرب
 عتق حردا لا ينفق بغيره عتاقه الا ان يملك سبيله فاذا خله عتق حر ولا ولا له
 حتى لو خرجا اليها مسلمين لغيره خلا فالثاني وكان له ان يولى من شاء لانه لا ولا له
 لاحد عليه ولو دخل مسلم في دار الحرب فاشترى عبدا ثمة واعتقه بالقول عتق
 لا بخلية ولو كان العبد مسلما فاعتقه مسلم او حر في دار الاسلام قولاه له
 اى لعقته فزوج ادعيا ولا ميت وبه من كل اية اعتقه يفتى بالولاد والميراث لهما
 المولى يستحق الولا او لاحتى تنفذ وصاياهم وتنفق منه ديون الكفاة تعتبر
 في ولاد العتاق فقطقة التاجر كقوة لعقته العتاق ردون الدباغ الام اذا كانت حرة
 الاصل عتق عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولدها والاب اذا كان كذلك فلو عرسا
 لا ولا عليه مطلقا ولو عرسا لا ولا عليه لقوم الاب وميرث عتق الام وعصيته خلا
 للثاني **فصل في ولاد الموالاة** اسلم رجل مكلف على يد آخر وولاه اولى غيره الشرط
 كونه عتقا لاسلم على ماله وسيجي على ان سرية اذ مات ويعقل عنه اذ جنى مع هذا
 العقل وعقله عليه وارثه له وكذا الشرط الارث من الجائين ولو لولعى عاقل
 باذن ابيه او وصيه صحيح المانع كما لو لولعى العبد باذن سيده اخر فانه يصح ويكون
 وكيل عن سيده بعقد الموالاة واخر انة عن ذى الرحم لضعفه وله النقل عنه
 بخبره الى غيره ان لم يعقل عنه او عن ولده وان عقل عنه او عن ولده لا ينفصل
 للتاكيد ولا يولى معتق احدا للزوم ولا العتاقة امرأه والتم ولدت بحول النسبية
 المولود يثب عتقته وكذا الوارث بعقد الموالاة وانثاء ولولدها لان نكح
 في حق صغير لم يدربا بعقد الموالاة شرط ان يكون حرا مجهولا للاب بان لا يثبت
 الى غيره اما سببه غيره الميراث ينافى غاية الثاني ان لا يكون عرسا والثالث
 ان لا يكون له ولا عتاقه ولا ولا موالاة مع احد وقد عقل عنه والسراج

ان لا يكون عقل عنه بيت المال والخاسر لا يشترط العقل والارث واما الاسلام فليس
بشرط يجوز سؤلة المسلم الذي وعكسه والذي وان اسلم الاسفل لان الولاء كالوصية
كما بسطه في المدايع وفي الوهبانية
ومعنى عبد من ابيه ولا وده له وابوه بالمسئة يوحس
يعني اعتق عبده عن ابي المثل فالولاء له والآخر للاب ان شاء من غير ان يفرض من آخر
الابن وكذا الصدقات والدعوات لا يورثه وكل من يكون الاخر لهم من غير ان يفرض
من آخر الابن بمنزلة **كتاب الاكراه** هو لغة حمل الانسان على شيء يكرهه وشيئا
فعل بوجه من الكره فيجوز في الحمل معنى يصير به مد نوا الى الفعل الذي طلب منه
وهو نوا تام وهو المجرى بلفظ نفس او عضو او ضرب مبرح والافناض وهو غير
المجرى وشروطه اربعة امور فذرة الكره على ايقاع ما هدد به سلطانا او لصا او نحو
والثاني خوف الكره بالفتح ايقاعه اى ايقاع ما هدد به في الحال بغلبة ظنه ليعبر
عليه والثالث كون الشيء الكره به متلفا نفسا او عضوا او موجبا غاي عدم الرضا
وهذا اولى مراتبه وهو يختلف باختلاف الاشخاص فان الاشتراك يفرض بكماله
خشن والارذال سريما لا يفرض الا بالضرر المبرح ابن كمال والرابع كون الكره
مستقاعا بوجه عليه قبله اما الحق كبيع ماله او الحق شخص اخر كما تلوق مال الغير او الحق
الشخص كشرب الخمر والزنا فلو اكره بقتل او ضرب شديد متلف لا بسوطه او سوطين
الا على المذاكير والعين برازير او حلس او قديمه بدني بخلاف جنس يوم او قديمه او
ضرب غير شديد الذي جاد ودر حتى باع واشترى او اقترع او اخرج ففتح ما عقد
ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المتفصله وتفرض
بالعقد وسيجي ان يسترد وان تدان ولست الا بدى او اصى لان الاكراه المجرى
وعبر المجرى بعد ما ان الرضا والرضا بشرط لصحة هذه العقود وكذا الصحة الاقرار
فلذا صار لحق الفسخ والامضاء ثم ان تلك العقود نافذة عندنا وحيث يملك
المشتري ان يفسخ فبيع اعتاقه وكذا اكل تصرف لا يمكن نقضه ولزومه فتمت وقته لا يعتا
لو عسر ان يهدى لان له فذ بعقد فاسد فان يفسخ ثم اسلم المبيع طوعا وقد
للمدكورين نقد يعني لو لم لما من عقود الكره نافذة عندنا والمعلق على الرضا
والاجازة لزومه لانفاذه اذ اللزوم امر وسر الفناء كالحققة ابن كمال قلت
والضابط ان ما لا يصح مع الحزل يفسد فاسدا فلا يطالب وما يصح بيعه يفرض الحامل
كما سيح وان يفسخ الثمن مكرها لا يلزم واردة ان يبي في يده لفساد العقد لكنه بخلاف
المبيع الفاسد في اربع صور يجوز بالاجازة القولية والفعلية والثاني ان يفسخ
تصرف المشتري منه وان تدان ولست الا بدى والثالث تقتير القيمة وقت الاعتار
دون وقت القبض والرابع الثمن والمثمن اما ان في يد المكره

لاخذ باذن المشتري فلا ضمان لانه بعد بطلانها في الفاسد برازير امر السلطان اكره
وان لم يسبق عبده وامر غيره لا الا ان يعلم الما مورد لانه الحال ان لو لم يملك امره بقتله
ويقطع يده او يضربه ضربا يخاف على نفسه او تلفت عضوه منتهى الفتى وبديهي
وفي المزنا من الزوج سلطان زوجته فيحقق منها الا كراهة المحرم على قتل صيد
فان حتى قتل كان مباحا وعندها تدان لاشاء ولو اكره المبيع على البيع لا المشتري
وهذا المبيع في يده ضمن قيمة للمبيع بعينه بعقد فاسد والمبيع المكره لما ان يفرض
اما شاء من الكره بالكسر والمشتري فان ضمن الكره رجع على المشتري بقيمة واحدة
ثمن المشتري نفذ يعني جاز لما مكره ابعده ولا يفسد ما قبله لو ضمن المشتري لثا في
ثله لصيرورته ملكه فيجوز ما بعده لا ما قبله فيرجع المشتري الفاضل بالثمن على ابيه
بخلاف ما اذا احاز المالك احد الساعات حيث يجوز الجمع وبأخذ الثمن من المشتري
الاول لروا المانع بالاجازة فان اكره على اكل ميتة او دم او لحم خنزير او ضرب
خمر باكره غير مكره على محسوس او ضرب او قتل محسوس لا ضرورة في اكره غير مكره
لا يجد للشرب المشبهة وان اكره بمجرى يقتل او يقطع عضوا او ضرب مبرح ابن كمال الفعل
بل يرض فان صبر فقتل ثم اذا اراد به مغالبة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم
اجازة بالاكراه لا ياتم تخفيفه فيعذر بالجهل كالمجهل بالخطاب في اول الاسلام
وفي رد الحرب كما في المحصنة كما قد ساء في الحج وان اكره على الكفر بالله او بسبب
البي صلى الله عليه وسلم لم يجمع وقد وري يقطع او قتل رجس لما ان يظهر ما اكره به
على سانه ويورى وقلة مطهر بالايمان ثم ان وري لا يكره وبانت امره فضاء
لا وبانه وان خطر بانه القوية ولم يور كفو وبانت ديانته وقضا موازل وجلا لية
ويخرج لوصيه لكره الاخر وشك سائر حقوقه بقا كافنا وصوم وصلاة وقتل
صيد حرم او في احرام وكل ما ثبت فرضية بالكتاب اختيار ولم يرض الاخر
بغيرها بعز القطع والقتل يعني بغير المجرى ابن كمال اذا التكم بكلمة الكفر لا يجل ابا
ورخص له ان لا يملك ما لم يملك او يرضى او يقطع او يور لوصيه ابن كمال
وصح سرب المال المكره بالكسر لان الكره بالفتح كاللثة لا يرض فثمة او سدا وفتح
عضوه وما لا يستباح بحال لاختيار وبقاء في القتل العمد المكره بالكسر لو كانا على
ما في المبسوط خلافا لما في النهاية فقط لان القاتل كاللثة واوجب ان يرضى عليها
ونفاذ ان يورس عنها المشبهة ولو اكره على الزنا لا يرضى له لان فيه قتل النفس بغير
كتمه لا يجد استحقاقا ليعز المهر ولو طاعة لانها لا يسقطان جميعا شرع وبهانية
وفي حاشية المرأة يرضى لها الزنا بالاكراه المجرى لان انت الولد لا يتقطع فلم يكن
في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل لا يعز كتمه يسقط الحد في زناها لانه زناه
لان لم يكن المجرى مريضه لم يكن غير المجرى شبهة لدفع ظاهر عقابهم

ان حكم الواطئ حكم المرأة لعدم الولد فترخص بالجماع الا ان يفرق بكونها اشدر منه
من الزنا لانها لم تنج بطريق ما ولو يكون فخرها عقليا ولذا لا تكون في الحلية على الصحيح
المص ومع تحاشد وطلاقة وعقده لولا القول لا يابا لفعل كثير فربما ينكح او يرجع بعقده
العبد ونصف المسمى ان لم يعلو بذره وبمينة وظهاره ورجعته وابلاؤه وثمنه فبينه
اي في الابلاء بقول او فعل واسلامه ولو ذميا كما هو اطلاق كثير من المشايخ وما في
الحانية من التفصيل في قياس والاستحسان صحة مطلقا فيلخص بطلان قول من يرجع المشبه
كما في باب المرتد وتوكيد بطلاق وعقاق وما في الاشهاد من خلافه فقياس
والاستحسان وقوعه والاصل عندنا ان كل ما يقع مع الهرز يصح مع الاكراه لا يباح
مع الهرز لا يباح الفسخ وكل ما لا يباح الفسخ يوشى فيه الاكراه وعدها بالابتن
في خزانة العقدة ثمانية عشر وعدها في باب الطلاق نظما عشر بن لا يصح مع
الاكراه ابرأه مدونة او ابرأه عقدة بنفس او بالان المرأة لا تصح مع الهرز
وكذا الواكوه الشفيع على ان يسكت عن طلب الشفيعه فنكت لا تسقط شفيعه ولا رده
لجساره وقلة مطهر الايمان فلا تبين سرجته لانه لا يكره به والقول استحسانا
قلت وقد منعت النوازل خلافه فلعل قياس فاما سكره القاضى سرجه ليقول
بسرقة او قتل رجل بعد ليقول بقطع رجل بعد فاذن ذلك فقطعت يده او قتل
على ما ذكر ان كان المقر موصوفا بالصلاح انقص من القاضى وان منها بالسرقة
سعر وفاهما وبالقتل لا ينقص من القاضى استحسانا للشبهة خاتمة قيل له الا ان
شرب هذا الشراب او تباع كرمك فهو كراهه ان كان شربا لا يباح كالحل والافلا
فتنه قال وكذا الزنا وسائر المحرمات صادرة السلطان ولم يعين بيع ما له
فناعه صح لعدم قبضه والحيلة ان يقول من اين اعطى ولا مالى فاذا قال
الظالم لم يبع كذا فقد صار سكرها فيه بزاز به خونها الزوج بالضرر حتى وهت
مهرها لم يقع الحصة ان قدس الزوج على الضرب وان هدها بطلاق او تزوج عليها
او شتر فليس بأكراه خاتمة وفي جميع الفتاوى منع امرأة المبرصة عن المسير الى
ابويها الا ان تنب مهرها فوهب بعض المهر فالحيلة باطله لانها كالمكرهة قلت ولو
من جواب حادثة الفتوى وهي سرج بنته البكر من رجل فلما ارادة الرافض
منعها الاب الا ان يشهد عليها انها استوفت منه ميراثا منها فافتتحت ثم اذن لها
بالزفاف فلا يصح اقرارها لكونها في معنى المكرهة وبما في ابوالسعود مفتي الروم
قاله المص في شرح منظومه تحفة الاقران في بحث الهبة المكره باخذ المال
لا يضمن ما اخذه اذا اتوى الاخذ وقت الاخذ ان يرد على صاحبه والا يضمن وان اخذ
على المالك والمكره في الميتة فالقول المكره مع ميتة ولا يضمن بجنتي وميتة المكره على
الاخذ والدفع انما سبعة ما دام حاضرا عند المكره والالم محل الزوال القدره

والاجا

والاجا بالبعد منه وجهان شين انه لا عذر لاعوان الظلمة في الاخذ عند غيبته الامر ورسوله
فلينفذ فتزوج اكره على اكل طعام نفسه ان جاعا لا يرجع وان شربا رجع بقبضه
على المكره لحصول منفعة الاكل في الاول والثاني قال اهل الحرب لبني اخذوه
ان قلت لست بنى تركناك والا فلتناك لا يصح قول ذلك وان قيل لعن بنى ان قلت
هذا ليس بنى تركناك وان قلت بنى قتلناه وسعد لا تمنع المكذب على الانبيا
قال جري لرحل ان دفعت جارتك لاذني بها دفعت لك الف اسير لم يجل اقر بعقده
سكرها لم يعق في الاصح وهل الاكراه باخذ المال معتبر شرعا ظاهرا لعقده نعم وفي
الرواية وان يقبل المديون ان مراعى استبرأ فلا كراهه معنى مصور
وصح في الاستحسان سلامه مكره ولا قتل ان يرد بعد بحسب
كتاب الخلع هو لغة المنع مطلقا وشرعا منع من نفاذ تصرف قول لا يملك لان الفعل
يعد ولو عده لا يمكن سريه فلا يقبلوا الخلع عنه قلت شكل عليها لوفيق لمنع نفاذ فعله في
الحال بل بعد العلق كما صح به في البدايع اللهم الا ان يقال الاصل من ذلك لكتبة اخر لفسقة
انعام المانع فتأمل وبسبب صفه وجوبه ليعم القوي والضعيف كما في المعقود وحكمه كغير
كاتبه في الماذون ورق فلا يصح طلاقه صبي ومجنون مغلوب اي لا يفيق بحال واما
الذي يجهل ويغيب فحكمه كغيره بانه لا اعتنا فيها واقرارها نظرا لهما وصح طلاق عبيد
واقراره في حق نفسه فقط لاسيده فلو اقر بما لا يملكه لولعنه مولاه ولولعه ورجله
وقد اقيم في الحال لبقائه على اصل الحرية في ختمها ومن عقد عتدا بدور بين نفع وضرر
كاتبه في الماذون منهم من هؤلاء المجبورين وهو يعقده يعرف ان البيع سالب للملك والشر
جالب اجازة وليه اورد وان لم يعقده فباطل نهبا وان القبول اي هؤلاء المجبورين سواء
عقلوا او لا ودرر شيئا مقوما من مال او نفس ضمنوا اذا جرح في الفلح لكن عثمان العتد
العلق على ما ورد في الاشهاد الصبي المحجور هو اخذ بافائه يضمن ما القيد من المال للحا واذ
قتل فالدية على عاقلة الا في سبيل لو ائلت ما اقترضه وما اودع عنده بلا ذن وليه
وما اعبر له ما بيع منه بلا ذن ويستثنى من ادعاء ما اذا اودع صبي محجور مثله وهي
ملك غيره فللمالك ضمن الدافع او الاخذ ولا يخرج مكرهات بسعة هون بذر المال
وتقصير على خلاف مقتضى الشرع والعقل ودرر ولو في الحرة كان بصرفه في بنا المسج
وتحرق ذلك فيخرج عليه عندها وتماه في نواشيتي من الاشهاد وشوق ودين وعقده بل
يبيع مقت ما جرح يعلم الحيل الباطلة كقتل الرد لبتين من سرجها او سقطة على الاكراه
او طبيب جاهل ومكار فليس وعندها يحجر على الحر بالسفك والعقلة به اي يتولها
يلقى صيانة له والماله وعلى تولها المقتضى فيكون في احكامه لصغيره ثم هذا المخلوق في
منصرفات يباح الفسخ وسطها الهرز واما ما لا يباح ولا يبطله الهرز فلا يحجر عليه
بالاجماع فلذا قال الا في نكاح وطلاق وعقاق واستيلاء وتدمير وجوب سركاة

سبحان الله

ونظرة وبيع وعبادات وزوال ولايته ابيه وحده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاثبات
وفي صحة وصاياه بالقرن من الثلث فهو في هذه كتاب وفي كفارة كعبه اشياء والمحال
ان كل ما يستوي فيه الحزب والجذب من المحرور وما لا فلا الا باذنه القاضى خاتمة
فان بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ما لم يحق ببلغ خمس وعشرين سنة فصعق فخره
قبله اي قبل العقد المذكور من المدة وبعد تسليم اليه وجراحي لو منع منه بعد طلبه
ضمن وقيل طلبه لا ضمان كما يفيد كلامه الجبتي وغيره فالدينين وان لم يكن رشيد
وقالا لا يدفع حتى لو لم يرضه ولا يجوز نصرة فيه والرشد المذكور في قوله تعالى
فان انتم منهم رشدا هو كونه مصلحا في ماله فقط ولو فاسدا لم ينفعه بن عباس والقاضى
الحزبيون لبيع ماله له فيه وفقد درهم دينه من درهمه بمعنى بل امره وكذا لو كان
دنيا لم يروا دنا غيره لدرهم دينه وبالعكس استحسانا لا بخلافها في التمسك لا يبيع القاضى
عرضه ولا عقاره للدين خلافا لمها وبه يفتى اي يقولها ببيعها للدين متى احتسب
وصحى في نفعهم القدوري وبيع كل ما لا يحتاجه في الحال ولو اقره مالهم بعد
الديون مالم يكن ثابته ببيئته او علم قاض فخرهم الغرما كما استلزمه اذ لا يحرف
العقل كما اقلس ومعه عرض شراء فقيصه بالاذن من بايعه ولم يرد ثمنه فبايعه
اسوة للغير في ثمنه وان اقلس فقيص فقيصه او يبعده لكن بعينه اذ بايعه كان له اسوة
وبه يفتى بالثمن وقال الشافعي للبايع المفتح حجر القاضى عليه ثم رفع الى قاض
الغر فاطلعه واجاز ما صنع المحرور كذا في الخاتمة وهو ساقط من الدرهم والمخ
جاز اطلاقه وما صنع المحرور كذا في ماله من بيع او شراء قبل اطلاق الثاني وبعد
كان جازيا لان حجر الاول محرم منه فيوقف على مضى قاض اخر فروع
يبيع الحجر على الغائب لكن لا يبيع ماله لم يعلم خاتمة ولا يرتفع الحجر بالرشد بل
بالطلاق القاضى ولو ادعى الرشد وادعى حقه بقاء على السعة وبرهنا ينفى
تقديم بيئته بقاء السعة اشياء وفي الوهابية

ومن يدعى اقراره قبل الحجر • فمن يدعى وقتة فهو اجدر
ولو باع والقاضى اجاز وقال لا • نوذى فاذا داه من بعد الحجر

فصل ببيع الغلام بالاختلام والاحمال والازوال والاصل هو الاثران والحاربة بالاختلام
والخص والحمل ولم يذكر الاثران صريحا لانه قليا يعلم منها فان لم يوجد فيها شيء
فحتم يمت لكل منهما خمس عشرة سنة ببعق لعقار اعمار اهل زماننا واد في مدته
لدا اثني عشر سنة ولها تسع سنين هو المختار كافي احكام الصغار فان سراهقا
بان بلغها هذا السن فقال له فلنا صدق اذ لم يكن بينهما الظاهر كذا في قوله في العادة
فبعد اثني عشر سنة يشترط شرط اخر لصحة اقراره بالمزوج وهو ان يكون
مخالعا لمثله والا لا يقبل قوله شرح وهابية وهاج كتابه حكاما

لا يسلم بجوده المزوج بعد اقراره مع احتمال الجاهل فلا ينعق شتمه ولا يبيع وفي
الشرع فلا يقبل قوله المراهقين قد بلغنا مع تفسير كل بما ذا يلزم وفي
الشرع ان اقر بالمزوج فقبل اثني عشر سنة لا يقع البيئته وبعد نفع **كتاب الماذون**
لان لغة الاعلام وشرا ذلك الحجر اي في التجارة لان الحجر لا ينفك عن العبد الماذون
في غير باب التجارة ان كان واسقاط الحق المسقط هو المولى والماذون لو فحقا والمولى
لو صلبا وعند زفر والشافعي هو وكيل وانما يتم تصرف العبد لنفسه باهلية
فلا يتوقف بوقت ولا يتخصص بنوع تقرب على كونه اسقاطا ولا يرجع بالمعذرة
على سببه لشك الحجر فلما اذن لعبده تقرب على ذلك الحجر يوما او شهر او مادونا مطلقا
حتى يحجر عليه لان الاسقاطات لا تتوقف ولم يتخصص بنوع فاذا اذن في نوع علم انه
في الاذن عليها لا في ذلك الحجر لا وكيل ثم اعلم ان الاذن بالصرف النوعي اذن بالتجارة
وبالشخص استخفاف ونسبت الاذن دلالة فقيده سببه يبيع ملك اجبتي فلم يملك
مولاه لم يحجر حتى باذن بالنطق بتراديه ودر عن الخاتمة لكن سوى بينهما الزبلي وغيره
وخرزم بالتسوية ابن الكمال وصاحب الملقى وتجدد في الشرح فلا بد بان مالى التوفيق
والشرح اولى ما في كتب الفنا وفي المخطوط ويشترط ما اراد وسكت السيد ماذون
حجر البتداء الا اذا كان المولى قاضيا اشياء ولكن لا يكون ماذونا في بيع ذلك الشيء او ثوبا
فلا ينفذ على المولى بيع ذلك المتاع لانه يلزم ان يصير ماذونا قبل ان يصير ماذونا
وهو باطل قلت لكن قيده التمسك في معنى الماذونية بالبيع دون الشراء من مال
مولاه اي يصح فيه ايضا وعليه فيفتى الى الفرق والله الموفق ونسبت صريحا فلما اذن
مطلقا لا قيد صحيح كل تجارة منها جازعا اما لو قيد فقيده ناييم خلافا للشافعي فيبيع
ويشترى ولو يفتى فاحش خلافا لمها ويوكل بها ويرهن ويرهن ويعبر الثوب
والعامة لانه من عادة التجار ويصالح من قصاص وجب على عبده وبيعه من مولاه
يمثل العتمة واما باقل منها فلا وبيع مولاه منه يمثل العتمة او اقل ولو لم يمسك المبيع
فقيص ثمنه من العبد وسقط الثمن خلافا لما صحه شراح الجمع معنى المخطوط لو سلم
المبيع قبل قبضه لانه لا يجب له على عبده دين يخرج مجازا حتى لو كان الثمن عرضا لم
يسقط لقيته بالعقد وهذا كله لو الماذون مديونا والام يحجر بينهما نهاية ولو باع
المولى منه باكثر خط الزايد ووضعت العقد اي يور السيد بان يفعل واحد منها حتى
الغرما في كان من التجارة ويقبل الشهادة عليه اي على العبد الماذون حتى ما وان لم
يحجر مولاه ولو محجور لا يقتل يعني لا يقتل على مولاه بل عليه فواحدة به بعد الحق
ولو حضر معا فان الدعوى باستهلاكه مال او عصب فقيص على المولى وان باستهلاك
ودعة وصناعة على المحجور رتب على العبد وقيل على المولى ولو شهد واعلى
اقرارا لعبد حتى لم ينعق على المولى مطلقا وتماه في العادة وباخذ الاثر جارة

ومسافة ومراعاة ونسبة ويزاد ويوزع ويشارك عتاقا لا مفا و
ويستاجر ويوخر ولو نفسه ويغزو بديعة وعقب ودين ولو عليه دين لم يبرح ورجع ولو
والد سيد فان اقره لهم بالدين باطل عنده خلا فاهما درو لو يعين مع ان
مدونوا وهاهنا ويهدي طعاما ليسا بما لا بعد سواقا ومفاده انه لا يهدي من غير
الماكل اصله ابن كان او جرم ابن الشحنة والمجور لا يهدي شيئا وعن الثاني اذا رجع
قوت بوند فذا بعض سرفقا به للاكل معه فلان س مخلوق ما لو دفع اليه قوت شهر ولا
باس المرات ان تصدق من بيت سيدها او زوجها بالسير كعريف ونحوه ملحق ولو علم
عدم الرعي لم يجز ويصنف من بطونه وتجد الضيقة البصرة بقدر ماله ويحيط من الدين
قد ساجط التجار ويحاجي ويوجع الجحى ولا يزوج الاباذن ولا يسهري وان اذن له
ولا يزوج رقيقة وقال ابو يوسف بزوج الامة ولا يكتبه الا ان يجيره المولى ولا يرب
عليه ولا ياتيه البعض المولى ولا يبيع ماله الا ان يجيره المولى الح سامر ولا يغيره ولا يبيع
ولا يهب ولو يعوض ولا يكفل مطلقا بنفس او مال ولا يصالح عن قصاص وجب عليه
ولا يعفو عن القصاص ويصالح عن قصاص وجب على عبده خزانة الفقه وكل دين وجب
عليه تجارته او بما هو في معناها امثلة الاول كبيع وشرا واجارة واستجار وامثلة
الثاني عزم ودليعة وعقب وامانة مجدها عبارة المهر وعينه هاجد بلانتم فقه
وعقروا بوجع شترية بعد الاستحقاق كل ذلك ينقل برقبته كدين الاستهلاك والامر
ونفقة الزوجين باع فيه ولم يستعاضوا ايضا بيلي ومفاده ان زوجة لو اختارت
استعاضه النفقة كل يوم ان يكون لها ذلك ايضا جرم من النفقة بحصة مولاه او ان لا يخلو
ان يبدى بخله في بيع الكلب فانه لا يحتاج كحضور المولى لان العبد حضم فيه ويقسم
ثمنه بالخصص ويتعلق بكتب حصل قبل الدين او بعده ويتعلق بما وهب له وان لم يجز
مولاه هذا قيد للكتب والاشهاد لكن يشترط حضور العبد لانه الحضم في كسبه ثم
انما يدا بالكتب بعد عدمه يستوفى من الرقبة قلت وانما الكلب الحاصل قبل الاذن
فحق المولى قبل اخذه مطلقا قال شيخنا ومفاده انه لو اكتسب المجور شيئا او دعه
عند اخر وهلك في يد المودع للمولى فغنيمة لانه كودع العاصب فماله لا يتعلق الدين
بما اخذه مولاه منه قبل الدين وطولب المادون بما يفي من الدين شرا بعد كسبه وثمة
بعد عقده ولا يباع ثانيا لمولاه اخذ غلة مثله لو جرد دينة وما شرا للعرا مدين
لو كان المولى ياخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثله قبل حق الدين كان له ان ياخذ
بعد حقه استحقاقا لانه لو منع منها جرح عليه فيقتد بابا لاكتساب ويجوز تجره
ان علم هو نفسه لدفع الضرر عنه واكثر اهل سوقه ان كان الاذن شايها اما اذا علم
به اي الاذن الا العبد وحده كفي في جرحه عليه به فقط ولا يشترط مع ذلك علم اكثر
اهل سوقه لانها الضمير وفي البرازية باع عبده المادون ان لم يكن عليه دين

ما يجوروا علم اهل سوقه ببيعها لم لا يفتحه البيع ان عليه دين لانه لم يفتحه المشتري لغث
البيع وعلى العرا منتهى ان يكونهم حاله نعم الا اذا كان بالثمن وفاد او اروا العبد
واوى المولى وتما في السراجية ويموت سيده وجوزت عطفه ولحقه وكذا يجوز
المادون ولحقه ايضا بد الحرب مرتدا وان لم يعلم احد به لانه من حكام ويجوز
حكما باقية وان لم يعلم احد بخونه ولو عاد منه وافاق من جنونه لم يعد الاذن في
العقود زلعي وقهستاني وباستلادها بان ولدت منه فادعاه كان حراما لانه مالم
يصبح بخلافه لا يتجحر بالدين ويرضمن بهما قيمتهما فقط للعرا ولو عليها دين لم يحط اقراه
بنداء بعد جرحه ان سامعها مائة او عصب او دين عليه لاخر صحيح حتى يفتقنه منه
وقالا لا يصالح احاطا وبه ماله ورقبته لم يملك سيده ما بعد فلم يعق عبدا من كسبه
تجمر مولاه وقال لا يملكه فتقن وعليه قيمته موصرا ولو معسر اظهر ان يفتقن العبد
المفتقن ثم رجع على المولى ابن كمال ولو اشترى ذارحم محرم من المولى لم يعق ولو ملكه
فتقن ولو اثلث المولى ما في يده من الرقيق ضمن ولو ملكه لم يفتقن خلاها ما شاة على شوت
المملك وعدمه وان لم يحط دينة بماله ورقبته صحيح تجمره اجماعا وصح اعاقه حاله كون
المادون مدونوا ولو لم يحط ضمن المولى للعرا الا اقل من دينة وقيمتها وان شاة
يقول العبد بخله ديونهم وياتع احداهما لا يبر الاخر فهما ككفيل مع مكفول عنه
وطولب بما يفي من دينهم اذ لم تق به قيمته بعد عقده لسقوره في ذمته وصح تدبيره
ولا تجز وتجبر العرا لعقده الا ان من لختا واحدا لثمن ليس له الرجوع شرج
تكلمه في الحيابة ولو كان المادون مدبرا وام ولد لم يفتقن قيمتها لان حق العرا لم يفتق
برقبتهما ولو اعقده المولى باذن العرا فلم يفتقن مولاه زلعي والمادون ان اعاد
سيده ما قل من الديون وعينة المشتري فبده لان العرا اذا قدر وعلى العبد كان لهم
منع البيع كما ضمن العرا البايع فقيمة تقديره فان سره العبد عليه نصيب قبل العقب
مطلقا واختار سرورية او شرط او بعده بعضا رجع السيد بيمينه على العرا وعاد
معتقهم في العبد لزوال المانع وان سره بعد العقب لا يقصا فلا يسيل لهم على العبد
ولا للمولى على العينة لان الرد بالتراضي اقاله وهي بيع في حق غيرها وان فضل من دينهم
سرجوا به على العبد بعد الحرية كما هو وصفتا مشتركة عطف على البايع او احازوا
البيع واخذوا الثمن لا قيمة العبد وان اعاد السيد بعلمه بدينة يعقن مغرا لا سكر
كاسبي ليحقق المحاصصة ويسقط خيار المشتري لا العرا فلقطه سره البيع ان لم
يصل ثمنه اليهم لان قبضهم الثمن دليل الرضا للبيع الا اذا كان بحابة فاما رقع
او يسقط البيع ابن كمال وقال المصنف هذا اذا كان الدين حالا وكان البيع بلوط
المن ماله والتمن لا يفي بدينهم والا فالبيع نافذ لزوال المانع وان غاب
البايع وقد قبضه المشتري فالمشتري ليس بحصم لهم لو سكر اديته

قلت

قلت ولا يخفى ان ما هو متبع اتيه اذ ان فلا يصح باذن ولي الصغير كالغرض **كتاب**
العقب هو لغة اخذ الشيء مالا وعينه كل حجر على وجه العقب وشرفها الزاوية
بجدة ولو كما كجود دما اخذ قبل ان يحول اثبات بدسطة واعتبر الشافعي
اثبات اليد فقط ثمرة في الزاوية ثمرة بستان مقصوب لا يقين عند خلافه
يسرى في مال فلا يتحقق في ميتة وحر مقوم ولا يتحقق في غرض مسلم محترم فلا يتحقق
في مال حر قابل للتعلق فلا يتحقق في العاقرة خلافا لمحمد بن عازر ان مالكه احترمه
عن الوديعه واعلم ان الموقوف مقصود بالانكاف مع انه ليس بمولود اصله صريح
في البغايح فلو قال بلاذن من له الاذن كما علف ابن الكمال كان اولى لا يخفى
احترمه عن السرقة وفيه لابن الكمال كلام فاستخدام العبد ومجمل الالة عصب
الاثر بله المالك لا جلاسه على بساط اعدام ان لها فلا يقين مالم يملك بفعله وكذا
لو دخل دار انسان واحدا متاعا وحده فهو من اذن لم يحول ولم يحدد يقين مالم
يملك بفعله ويجوز من الدار حاشيه وحكما لا ثم علم ان مال العز وسرد العين قائم
والعزم هالكه فلغير من علم الاخران فلا اثر لانه خطأ وهو موقوف بالحدث المقصوب
بان عصبه وقيمته اكثر وكان الثاني اسلم من الاول فان العمان على الثاني كذا في
وقف الخامسة وفي عصبها عصب محلا فاستلزمه وليس لسن امة ضمن قيمة المحل
ورفعان الامم وفي كرهية من عدم حايط غيره ضمن نقصانه ولم يورع ما دونه
لان حايط المسجد وفي العينة تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه
فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امراته فانت وادعى انه كان باذنه وانكر
الوارد فالقول للزوج ويجوز رد عين المقصوب مالم يتغير تغيرا فاشا محبتي
في مكان عصبه لتفاوت القيمة باختلاف الاماكن وميراردها ولو تغير علم المالك
في البرازية عصبه وراهم انسان من كسبه ثم ردها عليه بلا عذر وكذا لو سلمه
الى محبته اخرى كهيته او ابياعا وشرا وكذا الواطعه فكل خلافه للمشافعي زبلي او
يجوز مثله ان هلك وهو شئ وانما انقطع المثل بان لا يوجد في السوق الذي يباع
فتبوا ان كان يرصد في البيوت ابنه كالقيمة يوم المقصومة اي وقت القضا وعندنا
وعندنا يوسف يوم العصب وعند محمد يوم الانقطاع ورجحنا الثاني وتجب القيمة
في النهي يوم عصبه اجماعا والمثل المحلول على جسد كمر مخلوط بشعره وشيخ
مخلوط بربيت وهو ذلك كمن جسد في يده فيقتب قيمته يوم عصبه وكذا كل موزون
يختلف بالصفة كقلمه وعدد درر ودس ذكره في الجواهر زاد المعن ورب وقطر
لان كلاهما يتفاوتان بالصفة ولا يصح السلم فيها ولا ثبت فينا في الائمة قلت
وفي الذخيرة واليهن فيمن في العمان شئ في غيره كاسلم وفي المحبتي السويق
فيمن لشاورة بالفق وقيل شئ في الاشياء الغنم والحم ولونسا والاخر فيمن

مطالع النصف من مال المرأة

تسمى لثاوت بالثقل وقيل متى وفي الاشياء اللحم واللحم ولونا والاجر فسمى في حاشيتها
لأن المعنى هنا وفيها يجب التفسير معنى المفضولين وغيره وكذا الصابون والسرير وال
والابرة والعصفور والصرم والجلد والدهن المتخض وكذا الحفنة وكل مكيل وموزون
مشرف على الهلاك مضمون بعمية في ذلك الوقت كسيفته موقورة اخذت في القرة والى
الملاح ما فيها من مكيل وموزون وبينها ساعة كما في المجتبي وفي الصيرفة صب
ماء في حفنة فاصدها ونزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل صبها الى ان شغلها
فلو نقلها لكان ضمن المثل لانه عصب وهو مثل بخلاف ما لو صب الماء في الموضع الذي
فيه الحفنة بعينه نقل انتهى والحاصل كما في الدرر وغيرها ان كل ما يوجد لم يشرف
الاسواق بل تفاوتت بقدرة فهو مثلي وليس كذلك فقيمته في الحفظ فان ادعى هلاكه
مرتبطه بوجوب دار العين لانه الموجب الاصل وسرد المثلي والقيمة مخلف على اراج
حسب حتى يعلم الحاكم ان لوقتي لظهوره لا يظهره ثم تحقق الحاكم عليه بالبدل من مشر
وقية ولو ادعى الغاصب هلاكه عند صاحب بعد الرد وعكس المالك اى ادعى الهلاك عند
الغاصب واقام البرهان فبرهان الغاصب انه سرده وهلك عند المالك اولى خلافا
لثان ملحق ولو اختلفا في القيمة وبرهان القيمة لهماك ربيعي ولو في نفس الغصوب فالقول
للاصناف انما يتحقق فيما ينقل فلو اخذ عقارا وهلك في يده باقته سماوية كفتلته
سبل لم يضمن خلافا للمجد ويقول قاتل الثلاثة ويربغني في الوقت ذكره العيني
وذكرهما الدين في فتاوى الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة بالصفار
وان الفتوى في غصب منافع الوقت بالصفان وفي قرايد صاحب المحيط اشترى
دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للصغير لزمه اجر المثل صيانة لمال
الوقت والصغير وفي اجارة النقص انما لا يتحقق الغصب عندها في العقار في
حكم الصفان اما فيما سواه ذلك فيتحقق الا ترى انه يتحقق في الرد فكذا استحقاق
الاجرة انتهى فلينظر قبل قابله لا يستر وشى وعاد الدين في فضولها والاصح انه
اى العقار يضمن بالبيع والشيك وكذا باليجرد في العقار وبردية وبالرجوع عن
الشهادة بعد المضا في الاشياء العقارية لا يضمن الا في سابل وعد هذه الثلاثة
واذا انقص العقار بسكها ونزاعته ضمن النقصان بالاجماع فتعطي ما زاد العجز
وصحبه في المجتبى وعن الثاني مثل بزره وفي الصيرفة هو المختار ولو نبت لقلعه ونما
في المجتبى كما يضمن اتفاقا في النقلي ما نقص بقلعه كما في قطع الاشجار ولو قطعها رجل
اخر اودم البنا ضمن هولا الغاصب كالوعف عبد واجره ينقص هذه الاجارة
بالاستعمال وهذا ساقط من نسخ الشرح لدخوله تحت قوله وان استعمله ففصله استقلال
او لغير المستعار ونقص ضمن النقصان ويصدق بما بين من القلة والاجرة خلافا لادى
يوسف كذا في الملتقى لكن نقل المعنى عن البرازية ان المعنى يصدق بكل القلة في

الصحيح كالوصف في الغصوب والردية بان ماعه ورجح فيها ان كان ذلك متعينا بالاشياء
او بالشرائها وهم الردية والغصب ونقدتها بعين يصدق برجح حصل فيها اذا كانا
جائعين بالاشارة وان كانا هاما لا يتعين فعلى رتبة اوجه فان اشار اليها ونقدتها
فكذلك يصدق وان اشار اليها ونقدتها غيرها او اشار الى غيرها ونقدتها او اطلق ولم
ونقدتها لاسبق في الصور الثلاثة عند الكرخي قبل ويربغني والمختار انه لا يحل مطلقا
كذا في الملتقى ولو بعد الضمان وهو الصحيح كما في فتاوى النوازل واختار بعضهم الفتوى
على قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على قولهما وعند يوسف لا يصدق
شيئ منه كما لو اختلف المجلس ذكره الزيلعي فلينظر فان غصب وغيره الغصب فقال اسمه
واعظم منافعه اى اكثر مفاصده اختار عن دراهم فسبكها بلا ضرب فانه وان زال اسمه
لكن سقى اعظم منافعه ولذا لا يقطع حق المالك عند كافي المحيط وغيره فلم يكن روال
الاسم معنى عن اعظم منافعه كما ظنه من لا يحصر وغيره او اختلف الغصوب بملك الغاصب
حين يتبع امتارته كاختلاف بربيعها ويكن يخرج كبره شعيرة ضمنه وملكه بل لا يحل
التفريق قبل ادائها اى رضا مالكه باء او ابر او اثنين فاض والقياس جلد وهو رواية
فالرغيب طاعا لمضغته حتى صار مستهلكا بقلعه خلافا في رواية وخرا على المعتمد
حيثما المادة الفساح كدخ شاة التوبن بدل الاضافة اى شاة عزيزه ذكره ابن سلطان
وطيها واشها وحسن سرا وشرعه وجعل جدي سيفا وصفرانية والبنا على ساحة بالهم
خشنة عظيمة ثبتت بالهند وقيمة اعمالنا اكثر منها اى من فيه المساحة يملكها الباقي
بالقيمة وكذا الوعف ارضا فبني عليها او عرس واستلعت دجاجة لولوة او دخل
البرق سراسه في قدرا او اوج فضيلة وكثير في بيت الموضع ولم يمكن اخراجه الا بهدم
الحداد وسقط ديناره في بحيرة عزيزه ولم يخرج الا بفسادها وبخلاف ذلك يضمن مثله
الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر لا يشد بزال بالاختلاف كما في هذه القاعدة من
الاشياء ثم قال ولو ابتلع لولوة قات لا يشق بطنه لان حرمة الادى اعظم من حرمة المالك
وفيها في سركته وحرمة الشافية قياسا على الشق لاخراج الولد قلت وقدنا في الجنا
عن الفتح انه يشق ايضا فلا خلاف وفي تفسير البصائر انه الاصح فلينظر في لو كانت
قيمة الساحة والناسوا فان اصطحا على شيء جاز وان تارعا باع البنا عليها ويقسم
الغنم بينهما على قدر ما لم يشرب لولته عن البرازية بى لو اضراد الغاصب نقص البنا و
الساحة هل ذلك ان قفى عليه بالقيمة لا يحل وقله فلان لتضييع المال فلا فائدة
وتمامه في المجتبى وان ضرب الحجر من درهما ودنار او انا لم يملك وهو ملك محانا
خلافا لهما فان ذبح شاة غيره وبخوها مما يוכל طرحها المالك عليه واخذ منها اولها
وصنع نقصانها وكذا الحكم لرفع مدها او قطع طرف دابة عزيزة مأكولة كذا في الملتقى
قبل ونقد غير سديد صاف قلت قوله عزيز سديد غير سديد لثبوت الخسار

في غير المأكولة انما تكن اذ الحشا وسرهما اخذها لا يفتنه شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف
عن العمادة فيلحفظ بخلاف طرف العبد فان في الارض او حرقا او خرقا فاحشا وهو ما
نوت بعض العيين وبعض منعه لأكمله فلو كان ضمن كلبا وفي حرقا ليس لنفسه ولم يورث
شيئا من النفع ضمن النقصان مع اخذ عينه ليس غير لقيام العيين من كل وجه ما لم يجز فيه
صنعة او يكون ربوا كما يسطر الزيلعي قلت ومنه يعلم جواب حادثة وهي عفتت خاصة
فقتة بموة بالذهب فزالتموها ففخرها ما لكتة بين نفسيهما بموهة واخذها بلا شيء لانه
تابع مستهلك ولو كان مكان العقب شيئا بوزنها فقتة فلا يرد له شيئا ولا يرجع بالنقصان
للزوم الربا فاعتنته فقل من صرح به فالشيء ما كان يضمن له فقتة بنا او عرس في ارض غيره بغير اذنه
اخرى القلع والرد لو فقتة المساحة اكثر كما هو للمالك ان يضمن له فقتة بنا او عرس ونحو
اخرى القلع في سجن القلع فتقوم بدونهما ومع احدهما سجن القلع فيضمن الفضل
ان نقصت الارض به اي بالقلع ولو زرعها بغير العرف فانه اقسموا الغلة ايضا فا
او ارباعا اعتبروا الا فالخارج للزراعة وعليه الجرمش الارض واما في الوقت فيجب
الحصة الاخر بكل حال فصولين عفتت نوبا فصنعة لا عبرة للالوان بل الحقيقة الزيادة
والنقصان اوسوقا فله سهمين والمالك يجز ان شاء ضمنه فقتة فقتة ايض ومثل
السوق غير في المسوق بالقيمة لغيره بالقلع فام يتي شيئا وسماه هنا مثلا لقيام القيمة
مقامه كذا في الاختار وقد هنا قولين عن المجتبى وان شاء اخذ المصوغ او الملوقة وغير
ما زاد الصنع وغرم السهم لانه مثل وقت انضاله بملكه والبصع لم يبق شيئا لصله بملكه
لاسترجاع الماء مجتبى رد غاصب الغاصب المصوب على الغاصب الاول بغير اعتناء
كالهالك المصوب في يد غاصب الغاصب وادى القيمة الى الغاصب فان يبر ايضا
لقيام القيمة مقام العين اذا كان ضمنه القيمة معروفا بقتاده او بدينه او بدين المالك
لا باقرار الغاصب الا في نفسه وغاصبه عماد به عفتت شيئا غير عفتت خرمه فاد
المالك ان اخذ بعض الضمان من الاول وبعضه من الثاني ليرد ذلك سر ليعيد والمالك يلحق
في تضمين اهما شاشا واذا اختار تضمين احدهما لم يملك تركه وتضمين الآخر وقيل
بملك عمادة الاجارة لا يلحق الا بالواق فلو اختلف مال غيره بعد ما فقال المالك اجرة
او وصيت لم يبر ادمن الضمان اشياء معز بالبرازية لكن نقل المصنف عن العمادة ان الاجارة
تلحق الا فاعمال المصنف قال وعليه فتلقى الاتفاق لانه من جملة الاعمال فيلحفظ كسر
الغاصب الخشب كسرا فاحشا لا يملكه ولو كسره الموهوب لم يقطع الرجوع اشياء بها
اخرها الغاصب وسرد اجرتها الى المالك فقلب له لان اخذ الاجارة فزوع استعار
منشأرا فانقطع في النشر فوصله بل اذنا ما لكتها فقطع حقه وعلى المستعير فقتة كسرا
شرح وهما شدة ركب دا وعينه لاطفا حريق وقع في البلد فانهم شي تركونه لم يضمن
لان ضرر الحريق عام فكان لكل دفعه جهره لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا

على من
شئ من
في ارضه
او بقتله

على
او على الغاصب
او على الموهوب
او على المالك

في الغزو وفيما اذا سقط توبه في بيت غيره وحاق لواعظ اخذ حقه فتراوهم فبالحرب
شئ على ثلاثة اوجان الارض للحاق فقله فقتة ولد نسوة وان ساحة فله فقتة حقه
وان رقتا فلكذلك ولا يكره لولا ارض مسبعة لان الحاق لا يدري باي ارض يموت لا يجوز
المصرف في مال غيره بلا اذنه ولا ولاية الا في سبيل مذكورة في الاشياء عفتت حمارة
فيمنها جحشها فأكمله الذيب ضمنه كما في سعاية الوهبانية
وغاصب شي كيف يضمن غيره ● وليس له فقل بما يتغير
وغاصب شئ هل له من شئ ● وهل شئ من طاهر لا يظهر
محل غيب شجرة ما عفتت وضمن فقتة لما ملكه ملكه عندنا ملكا مستندا الى وقت الغيب
فلم يملك له الاكتساب لا الاولاد ملتي والقول له يمينه لو اختلفت في فقتة ان لم يبرهن
المالك على الزيادة فان برهن او برها فللمالك ولا تشمل يمينه الغاصب لقيامه على نفي الزيادة
هو الصحيح زيلعي ونقل المصنف عن النجاشي ان الغاصب والمودع المتدعي لا يعرف
فقتة لكن علت انها اقل مما يقوله فالقول للغاصب بيمينه ويجز على السان فان لم يبين
حلف على الزيادة فان سكت لزمته ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها شئ ان ظهر
المصوب فللغاصب اخذه ودفع فقتة او سرده واخذ القيمة وهي من خولص كما في القلعة
فان ظهر المصوب وهي اي فقتة اكثر ما ضمن او مثله او دونه على الاصع غناه فالأول ترك قوله
وهي اكثر وقد ضمن بقوله اخذه المالك وسرد عفتت او بغير الضمان ولا خيار للغاصب ولو فقتة
اقل للزوم باقراره ذكره الرازي نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب وروية تجزى ولو
ضمن يقول المالك او برهان او يكتول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك لرضاه حيث ادعى
هذا المقدار فقط وان باع الغاصب المصوب فقتة المالك فقتة بيعه وان حرر المصوب
لان تحرير المشتري من الغاصب نافذ في الاصع غناه بضم ضمنه لان الملك الناقص يكتل لفاذ
البيع لا العتق وزايد المصوب مطلقا متصلة كسهم وحسن او سفلة كدروية امانته
لا تضمن الا بالعتق او بالبيع بعد طلب المالك لانها امانة ولو طلب المصلحة لا يضمن وما
نقصته الحارة بالولادة مضمون ويحرم تولد لها بيمينه او بيمينه ان وفاءه والا ينسقط
بحسب ادلومات والولد وفاكي هو الصحيح اخيار زنى بامته مقصودة اي عفتت فاد
حاملات بالولادة ضمن فقتة يوم علت بخلاف الحرة لانها لا تضمن بالغصب في فقتة
المغصب بعد فاد الرد ولو سردها محجومة فقتة لا يضمن وكذا لو زنت عتده فزدها لخلد
فقتة به بملتي ولو زنى بها واستولدها بيت للرب والولد يرقى ودرر ويخلو في ساقع الغصب
استوفاه او عطلها فانها لا تضمن عندنا لو وجد في بعض الموق وساقع الغصب غير مضمونة
الحل لكن لا يلازم ما ياتي من علف حمز المسلم الى مع انه احضر فقتة الا في ثلاث فيجب
اخر المثل على اختيار المتأخر ان يكون المصوب وقفا للمسكين ولو استغل او مال
بيمين الا في مسئلة سكت امر مع روحها في داره بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر علمها كذا

على
زوايا الغصب

على
محتاج الموهوب

في الاشياء معربا لوصايا القديسة قلت ويستوفى ايضا سكوت شريك المقيم فقد نقل المعنى وعبره
عن القديسة انه لا شيء عليه وكذا الاجنبي بلا عقد وقيل دار المقيم كالوقت انتهى قلت ويمكن
حول كلا المعنيين على قول المتقدمين بعدم جبرته واما على القول المعتمد انها كالوقت فيجب ان يكون
على الشريك والزوج تكون سكوت المرأة ولجنة عليه وهو غاصب لدار المقيم فلهذا لا يجوز
افتقار ابن بختيم وساقى الصبر فية من المتفصل للمقيم بقدر على المنع فلو اجر ولا فعلها غير
ظاهر وعليه فهو عليه لا عليها كما افاده في شؤن المصاير ثم نقل عن الحاشية ان مسئلة الدار
كمسئلة الارض وان الحاضر اذا سكن فيها اذا كان لا يضرها فلا يباين يسكن قد وشريكه
قالوا وعليه الفتوى او معدا اي اعد صاحب الدار مستغلا بانه له ذلك واشترطه لذلك قبل
اوله بانه سمين على الولد وفي الاشياء لا يضر الدار بعد له باجارتها بل بناها واشترطها
له ولا باعدا والمبايع بالنسبة للشرطي ونشرط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر
وان لا يكون المستعمل مشهورا بالنسبة للشرطي ونشرط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر
لا ينكره ولا اخر مدع قاله شيخنا ومثبت رب الدار وسقط الاعذار ولو بين لنفسه
ثم اراد ان بعده فان كان يسانده ويحتر الناس صار ذكره المصلح في المعدل لا يستغفل
فلا ضمان فيه اذا سكن بناه على ملك كيف سكن احد الشركاء في الملك ولو لم يقيم على ما مر عن
القديسة فليدفع ما في الوقت اذا سكن احداهما بالثبته بلا اذن لزم الاجر او عقد كبيت الرحمن
اذا سكنه المزمع ثم بان للغير بعد الاجارة فلا شيء عليه بل لواجب الغاصب احداهما فلي
المستأجر المسمى لا اجر المثل ولا لزم الغاصب الاجر بل يرد ما قبضه المالك اشياء وقبضه
الشرطية ولا يضر ما لو عطل المستعمل هل يصح الاجرة كما لو سكن ويجوز في حزم السلم وخبرته
بان اسلم وهما في بدها اذا تلفها مسلم او ذمي فلا ضمان وصح المثلف المسلم فيهما لا شيء
للغير في حقنا فبهي حكما لو كانا ذمي والمثلف غير الاحكام واما مورد يرى ذلك عقوبة فلا
ولا الرق خلافا للمحدثين ولا ضمان في ميتة ودم اصله بخلاف ما لو اشترها المحدث
اي الزمي وشربها فلا ضمان ولا ضمان لانه فعله بتسليط باعه بخلاف عصبه مجتهد فيها المثل
ذمي حرم ذمي ثم اسلموا احدهما لا شيء عليه الا في سر دابة عليه فية المثلف عصب حرم مسلم
لخلافه عالا فية لم يخطئ ولم يسر لا فية له وشتمس او عصب جلد ميتة فذوقه بماله
فية لم يتراب وشتمس اخذها المالك بمجانا ولكن لو تلفها ضمن لا لولا تلف في شرج الوهانة
يعتبر فية مدبوغا واعتمده في المثلث ولو ظلمها بذى فية كالمع الكثير والمثلث لمكده ولا شيء
عليه لما كد خلافا لهما ولورد به بذي فية كقرعة وعصب الجلد احده المالك وورد ما زاد
الدينق والمفاصص حتى ياخذ حقة ولو لم يلد له لا يضمن كالوتلف ولا ضمان بان لا وف
الميتة ولو لم يلد ولا بان لا وف معزوك النسيئة عمدا ولو لم يلد يضمن لان ولا لانه المحاجة
ثابتة وضمن بكسر الهمزة الله وهو لو اكل من اكل فية حشا ميتا صالحا
لعين الله وضمن القديسة لا المثل باءا في سكر وشتمس ينجي بانه في الاشرية وصع بيها

كلها

كلها وقال لا يضمن ولا يصح بيعها وعليه الفتوى ملتق ودرر وزيل وغيره وافق المصنف
الغرض من اد في حقل الخلاصة والمصاير والذوق الذي يباح حرمه في العرس لم يضمن اتفاقا
كالامه للميتة ويحرمها كلبش فطرح وحماطة طيارة وربك سقايل وعقد حنث يجب
فيها غير صالحة لهذه الامور ولو غصب ام ولد فملك لا يضمن خلق في موت المذنب بقوم
المدرسون ام الولد وقال لا يضمنها لقومها حل فية عبد غير او رباط دابة او فتح باب
اصطبل او تقصص طائره فذهبت هذه المذكورات اوسى الى سلطان بمن يوزيه والحال
انه لا يدفع بل يدفع الى السلطان اوسى بمن يباين الفسق ولا يمتنع منها وقال السلطان
قد يعزيم وقد لا يعزيم فقال انه وحده كثيرا فعزيم السلطان شيئا لا يضمن في هذه المذكورات
ولو عزم السلطان الميتة بمثل هذه السعابة ضمن وكذا يضمن لو سعى بعين عن عقد
زجر الدار الى الساعي هوية يفتي وعزيم ولو الساعي عبد اطول بعد عقد ولو مان الساعي
فلمسح به ان ياخذ فة والخسرة من تركته هو الصحيح حرم الفتاوى ونقل المعنى انه
لومات الشكوى عليه بسقوط من سطح لحرقه عزيم الشاكي دية لومات بالضرر لا بدور
وتدبر في باب السرقة امر شخص عبد غيره بالامان او قال له اقبل ففعل ففعل ذلك
وجب عليه قيمته ولو قال له ائت مال مولك فالتف لا يضمن الامر والفرق ان يامر بالان
والقتل صار غاصبا لانه استعمل في ذلك الفعل وامر به بالان لا يضره غاصبا للمالك
بل للبعد وهو قائم لم يلف وانما التفت بفعل العبد واعلم ان الامر لا ضمان عليه بالامر
الا في ستة اذ كان الامر سلطانا او ابا او سيدا او الما مورصدا او عبدا امره بالان
غير سيده واذا امره بجبر باب في حائط العيز عزم الحافر ورجع على الامر اشياء واستعمل
عبد الغير لنفسه بان ارسله في حاجته وان لم يعلم انه عبد وقال ذلك العبد الذي استعمل
الآخر ضمن قيمته فان هلك العبد عذابه وفيها حال حل الى اخره وقال في اخره فاستعملني في
عمل فاستعمله فملك شتم ظهرا نذعه صفة علم ولم يعلم هذا اذا استعمله في عمل نفسه
ولو استعمله لغيره اي في عمل غيره لا ضمان لانه لا يصير به غاصبا كقوله ليد او الشجرة
وانشأ المشتمل لتاكله انت فقط للمؤمن الامر ولو قال لتاكله انت وانا ضمن فية كماله
استعمله كله في نفسه غلام جاء الى وضاد وقال اعقد في فقصه فصد امعنا فغيره
بالاولى فمات من ذلك ضمن فية العبد عاقلة العضاة وكذلك الحكم في الصبي يجب دية
على عاقلة العضاة عذابه فزع عصبه عدا ومعد ما الى صار غاصبا للمالك ايضا
بل قالوا يضمن ثابته بغيره لغيره ان عليه بخلاف الحري عذابه وفي الوهانة
● ولو نسي الحرفات يضمن نقصها ● ولو نسي القرآن او شاة يذكر
● ولو علم الدلال فية تسعة ● تقوم للسلطان انفق بحسر
● ومثل احد فردتين يسلم ال ● يقية والمجوع منه يحضر
قلت وعن ابي يوسف لا يضمن الا الحقة التي اتلفها وفي البرازية هو المختار والقرية البشرية في

عقوبة
بغير حق

لومات
السائل

عقوبة
خلاف

وذكر ما يفيد ان السلطان ليس بقيد وان يفي القبول بتعيين القاضى ايضا سيما في استدلال
وقف وما لا يتم فليحفظ **كتاب الشفعة** مناسبة تملك مال الغير بعينه رصدا
هي لغة الضم وشرعا تملك الشفعة جبر على المشتري بما قام عليه بمثل دولته والا
وسبها اتصال ملك الشفع بالمشتري مشترك او حاد وشرطها ان يكون المحل عقارا
سفلوكان او علوا وان لم يكن طريقا في السفل لان الحق بالعقار بما له من حق القرار
قلت واما ما جزم به ابن الكمال في اول باب ما هي فيه من ان البناء اذا بيع مع حق القرار
يلحق بالعقار فزده شيخنا الرملي وافق بعد ما تبعنا لغيره في غير هذا فليحفظ وكرهنا
اخذ الشفع من احد المتعاقدين عند وجود سببها وشرطها وحكمها جواز الطلب
عند تحقق السبب ولو بعد سنتين وصفتها ان الاخذ بها بمقتضى شرط امتدأ ثبت بها
بما ثبت بالشركا لرد بخلافه وروية وعيب تحمله لاعليه بعد البيع ولو فاسدا انقطع
في حق المالك كما في او بخلاف المشتري وشفق بالاشهاد في مجلسه بالطلب المباشرة
فله تطلعه وملك بالاخذ بالتراضى او بقضا القاضى عطف على الاخذ لثبوت ملك
الشفع بمجرد الحكم قبل الاخذ كما حرره مثلا حشره بقدر رر وس الشفعة لا للملك خلافا
لشافعي في القليل متعلق بغيره في نفس البيع ثم ان لم يكن واسم له في حق البيع وهو الذي
قاسم وبقيت له شركة في حق العقار كالشرب والطريق خاصين ثم شرط ذلك بقوله
كشرب ثم صغر لا يجزى فيه السفن وطريق لا يشق فلو عامين لاشقة بسببها
بما شرب ثم شرط بين قوم شق اراضيه من بيعت ارض منها فلكل اهل الشرب
الشفقة فلو اخرجها عاملا والمسئلة بحالها فالشفقة للمعاد الملاقى فقط ثم جار ملاقى
ولو دما او ما دونها او مكاتبا به في سكة اخرى وظاهر راداه لظهورها فلو بابه في ملك
السكة فهو خيط كاهر وواضع جذع على حائط وشريك في خشية عليه جار ولو في
نفس الجدار وشريك ملق قلت لكن قال المص ولو كان بعض الجيران شريكا في الجدار
لا تقدم على غيره من الجيران لان الشركة في البناء لا بد من الارض لا يستحق
بها الشفعة وفي شرح الجمع وكذا الجار المقابل في السكة العرة المافرة الشفعة بخلاف
المافرة اسقط بعضهم حق من الشفعة بعد القضا فلو قبله فليخذ الكل لروا
المرأحة ليس لمن بقي احد نصيب التارك لانه بالرضا قطع كل حق واحد منهم في نصيب
الاخر ولحق ولو كان بعضهم غائبا يقضى بالشفقة بين الحاضرين في الجمع لا لاحتلال عدم
طلب فلا يوجب بالشك وكذا لو كان الشريك غائبا فطلب الحاضر يقضى له بالشفقة كلها
ثم اذا حضر وطلب يقضى له بها فلو مثل الاول فحق له بنصفه ولو توفد فكله ولو دونه
منعه خلاصه اسقط الشفع الشفعة قبل الشرا لم ينع لم ينع شرطه وهو البيع
امراد الشفع اخذ البعض وشريك الباقي لم يملك ذلك جبر على المشتري لغيره في الشفعة
ولو حصل بعض الشفعة نصيب البعض لم ينع وسقط حق من الاعراض ويقسم بين

الشفقة بل لو طلب احد الشريكين النصف بانه سبعة فقط بطلت شفقة اذا شرط
جمعها ان يطلب لكل كاسط الزملي فليحفظ وضع بيع دور سكة فحق الشفعة فيها
وعليه القوي اشياء قلت ومفاد صحة احادتها بالاولى وقد قدمنا فليحفظ لكنه
بكرة وشفقة في الخضر وفيها ويصح الطلب من وكيل الشرا ان لم يعلم الى موكله
وان سلم لا وبطلت هو المتجار ولا شفقة في الوقت ولا بد من اذ لا يجزاه شرح
جمع وخاتمة خلافا للخلاصة والبرازية ولعل لاساقلة قاله المص قلت وعمل شيخنا
الرملي الاول على الاخذ به والثاني على اخذه بنفسه اذا بيع في المجلس فحق الشفعة
يبنى على صحة البيع انتهى ففقد ان ما لا يملك من الوقت بحال لشفقة فيه وما يملك
بحال فحق الشفعة اذا بيع اما اذا بيع بجواره او كان بعض البيع ملكا وبعضه وقف
وبيع الملك فلا شفقة للوقت ولما علم **باب طلب الشفعة** وبطلها الشفع في
مجلس علم من مشتر او رسول او عدل او عدد بالبيع وان امتد المجلس كالبحر هو
الارض ودرر وعليه التوق خلافا لما في جوارها لعتاوى انه على الفور وعليه القوي لم ينع
بقوم طلب كطلبت الشفعة ونحوه كانا طالها واطلها وهو يسمى طلب المباشرة اي
المباشرة والاشهاد فيه ليس بلازم بل الحافه الجرد ثم يشهد على البائع للعقار في
يد افعلى الشري وان لم يكن ذابلا بذا ملك او عند العقار فقال اشري فلان هذه
الدار انا شفعتها وقد كنت طلبة الشفعة واطلها لان فاشهد واعليه وهو طلب
اشهاده ويسمى طلب تقرير وهذا الطلب لا بد منه حتى لو تمكن ولو كتاب او رسول
ولم يشهد بطلت شفقة وان لم يتمكن منه لا تسل ولو اشهد في طلب المباشرة عند احد
هؤلاء كناه وقام مقام الطلين ثم بعد هذا الطلين يطلب عند قاض فيقول
اشري فلان دارك انا شفعتها دارك انا لوقا سبب كذا في الملقى لثبوت الشركة
في نفس البيع ثم يسلم الدار الى هذا لوقتها المشتري وطلب الخصومة لا يتوقف
عليه وهو يسمى طلب تملك وخصومة ويتأخره مطلقا بعد وبعينه شرا او كثر له
الشفقة حتى يسقطها لمسا به بريق وهو ظاهر المذهب وقيل بغير يقول مجدات
اخره شرا بلا عذر بطلت كذا في الملقى يعني دفعا للمصير قلنا دفعه رفعه للقاضي
ليامره بالاخذ او الترك فاذا طلب الشفع سأل القاضي الخصم عن ملكية الشفع
لما شفقه به فان اقرها اى ملكية ما شفقه به او تكفل الخلف على العلم او بر من الشفع
انها ملكه سأل عن الشرا هل اشترى ام لا فان اقر به او تكفل عن اليقين على الحاصل في
شفقة الخلف او على السبب في شفقة الجوار خلافا لشافعي كما في كتاب الدعوى ووجه
الشفقة قضى له بها هذا اذا لم ينكر المشتري طلب الشفع الشفعة فان انكر فالقول
لبيمين كال وان لم يحضر البين وقت الدعوى واذا قضى لزمه احصاءه والمشتري
حسب الدار بعض ثم فلو قبل الشفع اذ البين فاحرم لم يطل شفقة والمخصم

الشفيع المشتري مطلقا البايع قبل التسليم الاول بملكه والثاني بملكه ان كان كل واحد من
الشفيع عليه حتى يحمي المشتري لانه المالك ويصير بخصومه ولو سلم المشتري لا يشترط
خصوم البايع لزوال الملك والمبدع ان كان ويعتقد القاضي بالشفعة والعقد الفاعل
التمن عند الاستحقاق على البايع قبل تسليم البيع الى المشتري والمهدة على المشتري
لويعدده لما للشفيع خيار الوية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه دون خيار الشرط
والاجل واختار وفي الاشياء الشفعية بيع في كل الاحكام الا ضمان العزو والخبر وان اختلف
الشفيع والمشتري في التمن والدار مقبوضة والتمن مفقود صدق المشتري بجميعه لا ينكر
ولا يتخالفان وان رهاها للشفيع لحق لا يثبت عليه ملزمة ادعى المشتري ببراءة وادعى البايع
ان منه بلاء فثبت القول للمدعي البايع وسع قبضة المشتري ولو مكسا فثبت قبضة القول للمشتري
وقبله يتخالفان واي كل اعتبر قوله صاحبه وان حلفا فصح البيع وبأخذ الشفيع بها
قال البايع ملتي وخط البعض يظهر وفي حق الشفيع فباخذ بالباقي وكذا هب البعض الا ان
كانت بعد القبض اشياء وحدها كل والزبادة لا فباخذ به بكل المسمى ولو خط البعض
ثم النصف لو أخذ بالنصف الاخر ولو علم انه يشتره بالف فسلم ثم خط البايع ما به فله
الشفعة كالو باعه بالف فسلم ثم شره البايع لجارية او متاعا فثبت وفي الشرع بملك
ولو حاكم كالخبر في حق المسلم ان كان باخذ بملكه وفي الشرع بالقبض بالقيمة في بيع عقار
بغير باخذ الشفيع كل من العقارين بقيمة الاخر وفي الشرع بملك بملك بملك او
طلب الشفعة في الحال واخذ بعد الاجل ولم يتجمل ما على المشتري لو اخذ بملك ولو سكت
فلم يطلب في الحال وصبر حتى يطلب عند حلول الاجل بطلت شفيعته خلافا لابي يوسف
وبأخذ بملك الخبر بقيمة الخبر وان كان البايع والمشتري والشفيع دينا لا بد ان يكون
البايع ايضا دينا والايعد البايع فلا تفت الشفعة ان كان مغزا بالميسر وبأخذ
بقيمة المامر لو كان الشفيع مسلما لمعدن بملكها ثم قيمة الخبر هنا فاقامة مقام الدار
لا مقام الخبر ولذا لا يحرم بملكها بخلاف المرو على العاشر وقطرب معرفة قيمة الخبر
والخبر بالرجوع الى ذي السلم فاسق تاب ولو اختلف فيه فالقول للمشتري عنه وبأخذ
الشفيع بالتمن وقيمة البناء والعرض مستحق القلع كما مر في الغصب قلت واما لو دهنها
بالوان كثيرة او طولها بجبر كثير جبر الشفيع بين تركها واخذها واعطاه ما اراد البايع
فيها لمعدر نفقة ولا قيمة لنفسه بخلاف الباوي الزاهدي وسيجي لو بين المشتري
او عرس او كلت الشفيع المشتري فلعنهما وعن الثاني ان شأنا اخذ بالتمن وقيمة البناء والارض
او تركه وبقا الشافعي ومالك قلنا بين فيها لعنهما فيه حق اخرى ولذا تقدم عليه
فيقضية كاي قبض الشفيع جميع نقر فانه اي المشتري حتى الوقت والمجد والمغيرة والهة
ذليق ونزاهدي واما الزرع فلا يقع استحقاقا لانه نهية معلومة وسيجي بالآخرة وفي حق
الشفيع بالتمن فقط ان اخذ بالشفعة ثم نفي او عرس ثم استحققت ولا يرجع بغيره المنا

والعربي على احد لانه ليس بعزو بخلاف المشتري وبأخذ بكل التمن ان خربت وجبة
الشجر بلفعل احد والاصل ان التمن يتقابل الاصل لا الوصف وهذا اذا لم يمتد
من نقص او خرب فلو بقي واخذ المشتري لانفسه لمن الارض حيث لم يكن يتعادلون
لنفسه حصص من التمن فيقسم التمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص اليوم
زليق قلت فلو لم ياخذ المشتري كان هلك بعد انقضاء لم يسقط شيء من التمن لعدم
حجتها اذ هو من التواضع والتواضع لا يبقا لها شيء من التمن وبأخذ بالشفعة تحولت
الى الشفيع فعد هلك ما دخل تعاقل البعض ولا يسقط بمثل شيء من التمن فالشفيع
بخلاف ما اذا تلف بعض الارض بغير وجه يسقط من التمن بصفة لان الغالب من الاصل لم يلو
واخذ بصفة العرص من التمن ان نقص المشتري المنا لانه قصد التلاقي وفي الاول لا فانه
ويقسم التمن على قيمة الارض والساويوم العقد بخلاف انهدامة كامر لمعقود بالحس ونقص
الايجي كقبضة اي المشتري والنقص بالكسر المفقود اي المشتري وليس للشفيع اخذ لزوال
الشفيع بانفسه وبأخذ بغيرها استحقاقا لانفسه ان اتبع ارضا وتخلو وبرا او اتمر بعد
الشر في بدو وان حصد المشتري فليس للشفيع اخذ لما هو هلك بافء سماوية وقد
اشترها بغيرها سقطت حصص من التمن في الاول اي شرها بغيرها وبكل التمن في الباقي خذ
بعد القبض قضى بالشفعة للشفيع ليس لغيره كما شرع وهما به ليعمل الصفقة البية
بخلاف ما قبل القضاء الطلب في البيع فاسد وقت انقطاع حق البايع اتفاقا وفي حصة
بعض شرط ولا يسوع فيها وقت التقاض وفي بيع فضولي وبخيار بايع وقت البيع
اتفاقا بخبر عند الثاني ووقت الاجارة عند الثالث وبخيار مشتري وقت البيع اتفاقا بخبر
من لم ير والشفعة بالخبر ان كانا في مثل طلبها عند حاكم براه بقول له هل تعتقد وبجواب
ان قال نعم اعتقد ذلك حكم له بها والايقله لا يحكم منه وبزاد فزوع اخر الشفيع
ايجاد الطلب يكون القاضي لاسرها فهو معدود وكذا لو طلب من القاضي احضاره فاشع
بخلاف سبب اليهودي كما ياتي شرى ارضا بما ترفع تراها وباعها بما تهم اخذها
الشفيع بالشفعة اخذها بخبرين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشر قبل رفع
التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه وهما سواء ولو كسها كانت فالحجاب لا تتفاوت
ونقل المشتري ارفع ما كسبت فيها فهو ملك حاي الزاهدي وفيه شرى دارا الى الحيا
فليس للشفيع ان يعجل التمن وبأخذها بالشفعة لانه ملكها ببيع فاسد انتهى قلت
انه لا شفعة فيها بيع فاسد ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ منها
وتجره وجه وفي الميسر الهبة بشرط العرض اما بنت الملك للموهوب لدا فشر
الكل فلو وهب دارا على عوض الف درهم ففقد احد العوضين دون الاخر ثم سلم الشفيع
الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض والاخر كان لما ياخذ الدار بالشفعة **باب**
ما ثبت في ذمها ولا ثبت لثابت قصد الا في عقار ملك بعض خرج الهبة هو مال

خرج المهر وان لم يكن يعتبر خلافا للشاقي كرجي اي بيت الرجي مع الرجاهاية وحمام وغير
ونهر وبنت صغير لا يمكن فيه لا في عرض بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما بعده من
عطف الخاص على العام وفلان خلافا لما لك وما يتحل اذا ساقصدا ولو مع حق القرآن
لما فيها من الكمال بخلافه المنقول كما افاده شيخنا الرمي ولا في ارض وصدة وهذه لا
مشروط ودار فتمت وجعلت الجرة او بدل خلع او علق او صلح عن دم عدا وهر بران
بيعها اي الماد مال لان معنى البيع تابع فيه واوجباها في حصة المال او دار بيعت بخيار
التابع ولم يسقط خياره فان سقط وجب ان طلب عند سقوط الخيار في الصحيح وقبل
عند البيع او بيعت الدار بفساد او لم يسقط شيئا فان سقط حتى يفسد كان بين المشتري
فيما ثبت الشفعة كما مر ورد بخيار سرورية او شرط او بيع بقبض متعلق بالآخر فقط
خلافا لما زعمه المصنف بعد ما سلمت اي اذا بيع وسقطت الشفعة ثم مر البيع بخيار
سرورية او شرط كيف كان او بيع بقبض فلا شفعة لانه شفع لا بيع بخلاف الرد ببيع
القبض بلا قبض او باقائه فان لما الشفعة لان الرد ببيع بلا قبض والا قائه بمفولة بغيره
او ثبتت الشفعة للعهد المادون المستوفى بالدين احاطة الدين برقبة وكسب ليس بشرط
ان كان في بيع سيده وثبت لسيده في بيعه با على ان الاخذ بالشفعة غير ان الشرا
وشرا احدهما من الآخر يجوز وثبت لمن شترى اصله او وكالته او اشترى له بالوكالة وقوله
انه لو كان المشتري الموكل بالشرا شريكا ولدا شريكا اخذها الشفعة ولو هو شريكا
واللدا واحد فلا شفعة للحاد مع وجوده لا شفعة لمن باع اصله او وكالته او بيع له بالوكالة
بالبيع او ضمن الدرك والاصل ان الشفعة بتطل بائنها والربعة عنها لا فيها
ما يبطلها يبطلها ترك طلب الموانبة تركه بان لا يطلب في مجلس اخر فيه بالبيع ان كان
وتقدم ترجمه وترك طلب الاشهاد عند عقار اودي بدلا الاشهاد وعند طلب
الموانبة لانه غير لازم مع العدة كما مر ويبطلها تسليمها بعد البيع علم بالسقوط
ولا فقط لا قبله كما مر ولو تسليمها من اب ووصى خلافا لحد فيما بيع قيمة او اقل ملحق الوكيل
يبطلها اذا سلم الشفعة او اقل على الموكل بتسليمه الشفعة صح لو كان التسليم او الاقرار عند
التأخير والام ببيع لكنه يخرج من الخصومة وسكون من يملك التسليم تسليم ويبطلها
صلح منها على عوض اي غير المشفع لما ياق وعليه رد لان سرشوة ويبطلها بيع شفعته
بمال ولا يلزم المال وكذا الكفالة بخلاف القود لو صالح على اخذ نصف الدار ببيع الثمن
صح ولو صالح على اخذ بيت بمحصن من الثمن لا يلزم له الثمن عند الاخذ ولا تسقط شفعته
وببطلها موت الشفع قبل الاخذ بعد الطلب او قبله ولا يورث خلافا للشاقي
ولومات بعد الفضا لم تبطل لا يبطلها موت المشتري لبقاء المستحق ويبطلها بيع ما بشفعة
به قبل القضا بالشفعة مطلقا علم ببيعها ام لا وكذا الوصل ما بشفعة به مبيحا او مقبرة
او وقتا مبيحا ودرر لو باع بشرط الخيار لنفسه لا تبطل لبقاء السب ويبطلها شرا

الشفعة

الشفعة من المشتري قلت دونها ومثلا اخذها منه بالشفعة بالعقد الاول او الثاني بخلاف
ما لو اشترها ابتداء حيث لا شفعة لمن دونه وكذا يبطلها ان استاجرها او سادها بها او
الحادة ملحق او طلب منه ان يولي عقد الشرا وضمن الدرك مستدرك بما انما يقتل في الكل
لدايل الاعراض زيل في الشفعة انها بيعت بالشفعة ثم علم انها بيعت باقل او بمر او بغير
او عدد او مقارب قيمة الف او اكثر فلها الشفعة ولو بان انها بيعت بدنا بمر او بغير
فيمنها الف فلا شفعة والمفرق بينهما ان هذا يبي وذلك مثلي بزما يسهل عليه وان كثر ولو علم
ان المشتري يريد تسليم ثم بان انه بكر فلها الشفعة ولو علم ان المشتري هو مع غيره كان له
اخذ نصيب غيره لعدم التسليم في حقه ولو لم يشر النصيب فسلم ثم بلغه شرا الكل فلا شفعة
في الكل وفي عكس بان اخرا شرا الكل فسلم ثم ظهر شرا النصيب فلا شفعة له على الظاهر
لان التسليم في الكل تسليم في كل بخاصة بخلاف عكس ثم شرع في الخيل وان باع رجل
عقارا الا ذراعا مثلا في جانب هذا الشفع فلا شفعة لعدم الاضال والقول بان نص ذراعا
سهو وكذا لا شفعة لو وهب هذا العقد والمشتري وقصد وان اشاع سها منه ثم اشاع
بقية الشفعة للحاد في السهم الاول فقط والمباقي للمشتري لا شريك وجعلت كل ان للمشتري
الذراع او السهم بكل الثمن الا درهما ثم الباقي للمباقي وليس له تخليفه بانه ما اردت بطلان
شفعتي ولم تخليفه بانه ان البيع الاول مكان تخلفه مود مزاو معزا للوجيز واست
اشاعه بمن كثير ثم دفع ثوبا عند فاشفعة بالثمن لا بالقوب فلا يرعب فيه وهذه حيلة
نعم الشريك والحاد لهما نصيب البايع ان يبرهن كل الثمن اذا استحق المثل فالأول بيع دراهم
الثمن بدنا لا يبطل الصرف اذا استحق وجعلت اخرى احسن واسهل وهي المتعارفة
في الامصار فذكرها بقوله وكذا لو اشترى دراهم معلومة بوزن واشارة مع قبضة فلو
اشترى بها وجعل قدرها وضع الفلوس بعد القبض في المجلس لان جهالة الثمن تمنع
الشفعة ودرر قلت ونحوه في المنعرات وينبغي ان الشفع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس
وهي كذا ان ياخذ بالدرهم وقيمتها كما لو اشترى دراهم او بعرض او عقار للشفعة اخذها
بقيمة كما مر قاله المصنف ثم نقل عن مقطعات الظهورية ما يوافقه قلت ووافقه
في تنويز البصائر ووافقه شيخنا لكن نقبه ابنه في مزاهر الجواهر بانها بخلاف الاول
وما في المتن والشرح مقدم على الفتاوى كما مر مراد انتهى وقد ساء ان لا شفعة فيما
بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ بالبيع ونحوه وجب
والداع علم بتركه الحيلة لا سقاط الشفعة بعد ثبوتها واما قوله للشفعة اشترى مني
فذكره البرازي واما الحيلة لدفع ثبوتها ابتداء فغن ان يوسف لم يكره وعند محمد كره ويقع
بقول ان يوسف في الشفعة فيدره في السر اجتهاد اذ كان الحاد غير محتاج اليه واستحسنه
مخشي الاشياء وبضده وهو الكراهة في الزكاة والمج وانه السجوة جهره ولا حيلة
مرحومة في كلامه لا سقاط الحيلة بترائه قال وطلبها كثيرا فلم يجدها اذا اشترى

جماعة عتاد والمبايع واحد بقدره الاخذ بالشفعة بتعدد ان يأخذ نصيب
 بعضهم ويترك الباقي وبالعكس وهو ما اذا تعدد المبايع واتحد المشتري بتعدد الاخذ بها
 بل يأخذ الكل ويترك لان فيه تفرق الصفقة على المشتري بخلاف الاول لقيام الشفعين
 مقام احدهم فلم تفرق الصفقة بل افرق بين كونه قبل القبض او بعده سمي لكل
 بعض ثمتا او سمي لكل جملة لان العبرة بالاتحاد بالصفقة لا بالاتحاد بالثمن واعلم انه
 لو طلب الحصص فهو على شفعة ولو اشترى دارين او قرنين بمصرين صفقة اخذها شفعين
 معا وتركها لا احدهما ولو احدهما بالمشقة والاخرى بالمعرب شرح جميعه وبان العبرة
 في هذا اي بالعدد والاتحاد العاقد لعل حقوق العقد بدون المالك فلو وكل واحد
 جماعة فللشفيع اخذ نصيب بعضهم اشترى نصف دار وعين مقسوم فقام المشتري
 بالمبايع اخذ الشفعين نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمة وان وقع في غير جانب على الاصح
 وليس له اي الشفعين بقصتها مطلقا سواء قسم حكم او رضا على الاصح لانها من تمام العقر
 حتى لو قام اشترك كان للشفيع النصف كما ذكره بقوله بخلاف ما اذا باع احد الشريكين
 نصيبه من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع بقصته
 كقصته بعد وجبة كما لو اشترى اثنان دارا وهما شفعيان ثم جاء شفعين ثالث بعد ما اقلد
 بقصتا او غيرهما فله اي للشفيع ان ينقص القسمة ضرورة ضرورة النصف ثلثا شرح
 وهما بانه اخلف الحار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها الشفعين الذي هو
 الحار فالقول للمشتري لا يترك استحقات الشفعة والحار بخلافه اي تخلف المشتري
 على العلم عند في يوسف ويقف كالواكر المشتري طلب المواتبة فانه يجلف على العلم
 وان انكر المشتري طلب الاسناد عند لقا به حلفت المشتري على المبائات لا يخطئ به
 علما دون الاول حاوي الراعي ولو برهنه فحينئذ الشفعين الحق وقال ابو يوسف بانه
 المشتري مزروع باع ما في احارة الغير وهو شفعين فان اجماع البيع اخذها بالشفعة
 ولا بطلت الاحارة ان ردها شري لطفه والاب شفيع لما للشفعة والوصي كالاب
 قلت لكن في شرح المحج ما يخالفه فتدبر لو كانت دار الشفعين ملاصقة لبعض البصع
 كان له الشفعة فيما لا صفة فقط ولو فيه تفرق الصفقة الاربعاء من الشفعين
 يبطلها تمام مطلقا لا بانه ان لم يعلم بها اذا بصغ المشتري الباقي الشفعين خيران
 شاء اعطاه ما زاد البصع او ترك اخرا بجا طلبه كونه القاضى لا يراها فهو معدوم
 يهودي سمع بالمبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا قلت لو اخذ منه ان اليهودي اذا
 طلب حصصه من القاضى اخذها يوم سبعة فانه يكلفه الحضور ولا يكون سبعة عذرا و
 واقعة الفتوى قال المصنف وهي واقعات الحاي ادعى الشفعين على المشتري انه اخذ
 لا بطلها بخلاف وفي الوهابية خلافة قلت وسنذكره لان ابن المصنف في حاشية للاشياء
 ادره بما لا مزيد عليه فليخفف تعليق ابطالها بالشرط جائز له دعوى في رتبة الدار

وشفعة فيها يقول هذه الدار داري وانا ادعيها فان وصلت الى والا فانا على شفيع
 فيها استولى الشفعين عليها بلا قضا ان اعتمد على قول عالم لا يكون ظاهرا والا كان ظاهرا
 على عدد الروس العقل والشفعة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيها لكل في الاشياء
 لا شفعة لم تدر عناية صبي شفيع لا ولي له لا بطل شفعة وان نصب القاضى فيها بطلها
 جازها شري كرها ولا شفيع غائب فامثرت الاشجار فاكلها المشتري ثم اى الشفعين واخره
 ان الاشجار وقت القبض مثمرة سقط بقدره والا لا لانه لا حصصه لمن الثمن حرمه
 مقرها لو اقلد الحاي وفي الوهابية • وبأخذ فيما اشترى لصغيره •
 • اب ووصى للمبلوغ بوحشر • وليس له تفرق دارين بقصتا •
 • ولو عجز جارا والتفرق احدهم • وما ضر اسقاط التخليل سقطا •
 • وتخلية في النكاح لا تملك انكر **كتاب القسمة** مناسبتة ان احد
 الشريكين اذا اراد الاقراض باع فجب الشفعة وقيم هي لغة اسم للاقسام كالقدرة
 لا القدرة او شرعيا جميع نصيب شايخ لذي سكان سبعين وسبها طلب الشريكا وبعضهم
 لا تنفع بملكه على وجه الخصوص فلو لم يوجد طلبهم لا يقع القسمة وسبها هو الفصل
 الذي يحصل به الاقراض والتبديل بين الانصاف كليل وذرع وشربها عدم توث الشفعة
 بالقسمة ولذا لا يقسم نحو حايط وحمام وحكيم يقين نصيب كل من الشريكا على حدة
 وتسمى مطلقا على معنى الاقراض وهو اخذ عين حقة وعلى معنى المبادلة وهي اخذ
 عوض حقة والا فراض هو الغالب في المثل وما في حكمة وهو العددي المتقارب فان
 معنى الاقراض غالب فيها ايضا ابن كمال عن الكافي والمبادلة غالبية في غيره ان غير المثل
 وهو القيمي اذا انقرض هذا الاصل فياخذ الشريك حصصه بقية صاحبه في الاول
 في المثل لعدم التفاوت لا الثاني اي القيمي لتفاوت في الخاتمة ميكل او مسزوت
 بين حاضر وغائب او بالغ وصغير فاحد الحاضر والمبايع نصيب نفدت القسمة ان
 سلم خط الاخرين والا لا كصيرة بين دهقان وزراع امره الدهقان بقسمها ان ذ
 بما اقرضه الدهقان اولاه ذلك الباقي عليها وان يحط نفسه اولاه فله ذلك على
 الدهقان خاصة كذا نقله بعض المشايخ انتهى يلخصه وان اجبر عليها اي على صفة غير
 المثل في مخرج الجنس منه فقط سوى سرقته خسر المصنف عند طلب المصنف فغير لما فيها
 من معنى الاقراض على ان المبادلة قد يجري فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما في الشفعة
 وبيع ملك المديون لو فادته وشعب قاسم يبرق من بيت المال ليسم بلا اخذ الج
 منهم وهو لو وجب وما في بعض الشفع واجب غلط وان نصب باجر المثل صح لانها ليست
 بقصص حقيقة فاذله اخذ الاجرة عليها وان لم يجز على القضا ذكره الخنزاد وهو على
 عدد الروس مطلقا لا الانصاف خلافا لما عتد بالقاسم لان لجرة الكمال والوزان بقدر
 الانصاف اجماعا وكذا سائر المود كاجرة الراعي والحمل والحفظ وغيرها شرح مجمع الزوائد

المحقق ان لم يكن للقسمه وان كان لها على الخلق لكن ذكره في الهداية بلفظ فضل وتمايزها
على تميز القاسم يجب كونه عدلا مساويا لهما ولا يعين واحدهما على الاخر
ولا يشترك القاسم خرف نواظيرهم وصحت برضا الشراكه الا اذا كان فيهم صغيرا ويجوز
ان يابسه او غاب او وكيل عنه لعدم لزومها الا باجازه القاضي او الغائب او الصغير
ان يبلغ او وليه هذا لو رثته ولو شركا بطلت منه المفق وعندها وقسم نقل يدعون
او ثبوتهم او ملكه مطلقا او شره صدر الشريفة فلا فرق في المقي بين شر وارث وملك
مطلق قلت ومن المقي البناء لا شجار حيث لم يتبدل المنفعة بالقسمه وان تبدلت
فلا جبر فانه شينا وعقار يدعون شره او ملكه مطلقا فان ادعوا انه ميراث عن زيد
لا يقسم حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته وقالا يقسم باعتراضهم كما في الصور الاخر
ولان برهان ان العقار معهما حتى يبرهنانه لهما اتفاقا في الاصح لانه يحتمل انه
معهما باجابه او عارة فتكون قسمه حفظ والعقار محفوظ بنفسه ولو برهان على الموت
وعدد الورثة وهو اعم العقار قلت قال شيخنا وكذا المقول بالاول معهما وفيهم
صغيرا وغائب قسم بينهم ونصب قاض لها نظرا للغائب والصغير ولا بد من البينة على
اصل الميراث عنده ايضا خلوها كما هو فان برهن واحد لا يقسم الا بد من حصول
اشقين ولو احدهما صغيرا او موصى له او كان اى الشراكه شرعين اى شركا غير الارث
وغاب احدهم لان في الشر لا يصلح الحاضرين عن الغائب لثبوت الارث او كان في صورة
الارث العقار ويقسم مع الوارث الطفل والغائب وكان شئ من لا يقسم للزوم الغنا
على الطفل والغائب بل يقسم حاضريهما وقسم المال المشترك بطلب احدهم ان انتفع
كل حصصه بعد القسمه وطلب ذي الكثر ان لم ينتفع الاخر لثبوت حصته وفي الحاشية
يقسم بطلب كل وعليه الفتوى لكن المتون على الاول فقلها المول وان تقرر الكل لم
يقسم الارضاهم بل لا يعود على موضوعه بالنقص في المجتري جازون لها يعملون في طلب
احدها القسمه ان لم يكن لكل ان يعمل فيه بعد القسمه ما كان يعمل فيه قبلها قسم والا
وقسم عروضا لحد حصتها للجنسان بعضهما في بعض لو توغما معاوضة لا يمتنع افترقا
التراضي ونزجير القاضي ولا الرقيق وحده ليجتنب التفاوت في الادوي وقالا يقسم لو ذكروا
فقط او انا فقط كما يقسم الاجل ورضيق الختم ولا الجواهر لخص تفاوتها والحام والمير
والري والكتب وكلها في قسمه من الارضاهم لما هو ابراد احدها البيع والى الاخر في حجب
بيع نصيبه خلا فاما لك وفي الجواهر لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمها ياه
ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم وكذا لو كان كتابا ذا اجلدا كثيرة ولو شرعا ان يقوم
الكتبه واجد كل بعضها بالقسمه بالراضين جاز والاول في الترخاوية دارا وصاوية
بين اثنين لا يمكن قسمتها فشاخر ايه فقال احدها الاكوى ولا انتفع وقال الاخر اريد ان
انتفع بالمها ياه ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فاعلق القادود

مشرك

مشرك او دار وصيعة او دار وصاوية قسم كل واحدهما منفردة مطلقا ولو تملكت اوق
مملكتين او مصرين مسكين اذا كانت كلها في مصر واحد اولا وقالوا ان الكل في مصر واحد
فيه القاضي وان في مصرين فقولهما كقولهم وصورا لقاسم ما يقسمه على قرطاس ليرفعها
وتعدل على سها الم القسمه ويذره ويقوم البناء ويعزل كل نصيب بطريقه وشربه ويلت
الا نصيبا بالاول والثاني والثالث وهم جرا ويكتب اسامهم ويقرب قلب القلوب فمن
خرج اسمه ولا فله السهم الاول ومن خرج فاشا فله السهم الثاني الى ان ينتهي الى الاخر
واعلم ان المداهم لا تدخل في القسمه كعقار ومقول الارضاهم فلو كان ارض وسنا
قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث يرد من العرصه بمقابلته البناء فان بقي فضل ولا يمكن
التسوية مرد الفضل دراهم الضرورة واستحسنه في الاختيار قسم ولا حادهم مسيل ما د
الطريق في ملك الاخر والحال انه لم يشترط في القسمه صرف عنه ان اسكن والا فتنه القسم
الاجزاء واستوفت فلو اختلفوا فقال بعضهم ابقوا مشتركا كما كان ان اسكن افراد كل فضل
كالسطح الزيلعي اختلفوا في مقدار عرض الطريق جعل عرضها قدر عرض باب الدامر
بطولته اى ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه ان فوق الباب لا يقيادونه لانه
قد رطول الباب من هو مشترك والبناء على هو مشترك لا يجوز الارضه المشتركة اجلا ليه
ولو شرطوا ان يكون الطريق في قسمه المار على التفاوت جاز وان وصليته كان سهاهم في المار
مستأجرة وذلك لان القسمه على التفاوت بالراضين في غير الاموال الربو جارية لثبوت
البين بالاكوار لا بليس نوز في اللعب بالسريجة على الصحيح بل بالقيان والميزان لا بد
سفل ايه اى فوزه ولو مشترك كان وسفل الجرد مشترك والعلو لاخر وعلو الجرد مشترك والسفل
لاخر قوم كل واحد من ذلك على حدة وقسم بالقيمة عند محي وبه يفتي اكثر بعض الشراكه بعد
القسمه استيفاء نصيبه وشهد القاسمان بالاستيفاء لحده فيقول وان قسمها باجر في الاصح
ابن ملك ولو شهد قاسم واحد لا بد من ولوا دعي احدهم ان نصيبه شيا وقع في يد
صاحبه غلطا وقد كان اقرب بالاستيفاء ولم يقر به ذكره البرجدي لم يصدق الا ببرهان
او اقرب الخضم او تكوله فلو قال لا يتجه لعت ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الامين ثم
ظهر غلظه وان قال بقضه فاحذر شره بعضه وانكر شريكه ذلك حلف لانه منكر وان قال
قل افراده بالاستيفاء اصابع من ذلك كذا الى كذا ولم يسلم الى وكذا به شريكه تخالف
وتفتق القسمه كاختلاف في قدر المبيع ولو اقسما دارا واصاب كلا طائفة فادعى كلا
احدهما بيا في يد الاخر انه من نصيبه وانكر الاخر فقله البينة لا بد من وان افادها بالغير
بينة المدعى لا خارج وان كان قبل الاشهاد على البين تخالفا وفتحت وكذا لو اختلفا
في الحدود وان استحق بعض سبعين من نصيبه لا تنتفع القسمه اتفاقا على الصحيح وفي
استحقاق بعض شايع في الكل فتنتع اتفاقا وفي استحقاق بعض شايع من نصيبه
لا تنتفع جبر خلوها للثاني بل المستحق منه يرجع حصته ذلك في نصيب شريكه

ان شاء ونفع القسمة دفعا لصرف المشتق فلت يقر بها احتمال الخ وهو ان يسبق
بعض من نصيب كل واحد فان كان شايها صحت واذا كان معينا فنسبوا فقاموا
فالعبرة لذلك الرايد كما عرفت الم يعرفها بالذكور ظهر دين في التركة الموصولة ففتح
الا اذا قصوه اي الذين او بالقرابة او بغيرها او بغيرها اي من التركة ما يقر به كروا
المانع ولو ظهر عن فاحش لا يدخل تحت القول في القسمة فان كان مقضا طلعت اتفاقا
لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي لطلعت ايضا في الاصح
لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نفعها خلافا لتصحیح الخلاصة قلت فلو
كالكثر فتمسك كان اولي وشيخ دعواه ذلك اي ما ذكر من القين الفاحش ان لم يفسر
بالاستيفاء وان اقر به لا شيع دعوى الغلط والغبن للتناقص الا اذا ادعى الغصب فتمسك
وتماهى في الحاشية ادعى احد المتقاسمين التركة دينا في التركة صح دعواه لانه لا تناقض
لتعلق الدين بالمعنى والقسمة بالصورة ولو ادعى عينا باي سبب كان لا شيع للتناقص
الاقسام على القسمة اعترافا بالشركية وفي الحاشية اقتسموا دارا او ارضا ثم ادعى احدهم
في قسم الاخر شيئا او خلاصه ثم ادعى عليه تسليمه فثبتت شجرة في نصيب احدهما
مستلثة في نصيب الاخر ليس له ان يجبره على قطعها به يبقى لانه استحق الشجرة باعضائها
اختيارا عن احدهما اي احد الشريكين بعينه ان الاخر في عقار مشترك بينهما فطلب شريكه
سرع بانه قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الثاني فيها ونعت والاهدم البناء وحكم
الغرس كذلك براديه القسمة تقبل النقص فلو اقتسموا واخذوا حصصهم ثم راضوا على الاكثر
بينهم صح وعادت الشركة في عقار او غيره لان قسمة التراضي سادته ويصح فتحها
ومبا دلتها بالتراضي بزيادة المبتوض بالقسمة الفاسدة كقسمة على شرط هت او صدقة
او بيع من المقتوم او غيره يثبت الملك فيه ويصح جواز التصرف فيه لقابضه ويصح
بالقسمة كالمقبوض بالشر الفاسد فان يقيد الملك بغيره في باب وقيل لا يثبت جرم بالقبول
في الاشياء وبالاول في البرازيه والفتنة ولو تمها في سكنى دار واحدة يسكن هذا
بعضا وذا بعضا وهذا شهر او شهر او دارين يسكن كل دارا وفي حذمة عبد حلال
هذا يوما وهذا يوما او عبد بن حذمة هذا وهذا والاخر الاخر او في غلة دار او دارين
كذلك صح التباين في الجوه الستة استحقا اتفاقا والاصح ان القاضى يهلج بينهما جبرا
بطلب احدهما ولا يخل بموت احدهما ولا بموتهما ولو طلب احدهما القسمة فيما يقسم بطلت
ولو اتفاقا على ان ينفق كل عبد على من يجده جاز استحقا بخلاف الكسوة وما زاد في
نوته احدهما في الدار الواحدة مشترك لافي الدارين ويجوز في عبد ودار على السكنى
وكذا في كل تخلف المنفعة ملحق وتماهى فيما علقته عليه ولو تمها في غلة عبد وفي غلة
عبدتين او تمها في غلة بطل وبطلين او في كسوة بطل وبطلين او في ثمة شجرة او في
نبت شاة لا يبيع في المسائل الثمان وحيلة الثمار ويجوز ان يشتري حصة شريكه ثم يبيع

كلها

القسمة

كلها بعد معنى مؤنة او ينفع بالدين بمقدار معلوم استمر انما النصيب كما ان فرض المتاع
ما من فروع التراضيات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان لحفظ الانفس فلي
مقدار الروس ولا يدخل صبيان ونساء فلو عزم السلطان قسمة تقسم على هذا ولو خيف العرق
فالتقوا على القسمة فالتقوا بعد الروس لانها لحفظ الانفس المشتركة اذا اهدم فان احدها
العارفة ان احتمال القسمة لا يجبر وقسم والابن ثم اجرة ليرجع بما التفتق لولم يرضى والا
قضية البناء وقت البناء المقرن في ملكه وان نصير جاره في ظاهر الرواية لكل في الاشياء وفي الجحش
وبه يبقى وفي السراجية الفتوى على المنع فالالمعوف قد خلت الفتا ويبقى ان يعول
على ظاهر الرواية انتهى قلت ومرف في متفرقات العضا في الوهابية وشريحها
● ولوزع الانسان اراداره ● فليس بخارج منه لو نصير
● وحيد له لخل واحد ● ولا يخل فيه قبل ليس بغير ● وما لشرط ان يعل حظه
● وقيل التعلق جائز فيغير ● ومنوع قسم عند منع مشاركة
● من الدم قاض موخر فيغير ● وسبق في المختار قاض باذنه
ونعم نفعنا في قبيل يجبر ● وحذ متفقا بالاذن من الحكم ● وحذ قسمة الا وهذا المجر
باب الميراث من سببها ظاهرة هي لفظة مناعة من الزرع وشرا عقد على الزرع ببعض
الخارج واذا كانا اربعة ارض وبذر وعمل ويقر ولا قسم عند الامام لانها كقضية الطمان وعندها
نعم وبه يبقى الحاجة وقاسا على المناصرة بشرط تحايد صلاحية الارض للزرع ولهذه العاقد
وذكر المدعى امددة متعارفة ففقدت بما لا يتبين فيها منها وبما لا يعيش اليها احدها غالبا
وقيل في بلادنا تقسم بلبيان مدة ونوع على اول زرع واحد وعليه الفتوى بجني ويزاذه واوه
المصر وذكروا بذكر وقيل بحكم العرف وذكروا جسد لا قدره لعله باعلام الارض بشرط في الاختار
وذكر قسط العالم الاخر ولو بباطل خط رب البذر وسكتا عن خط العالم جاز استحقا وبشرط التحلية
بين الارض ولو لمع البذر والعامل وبشرط الشركة في الخارج ثم فرع على الاخر بقوله فبطل ان شرط
لاحدهما فقران مسماة او ما يخرج من موضع معين او رفع رب البذر بذكره او رفع الخراج الموظف
وتنصيف الباقي بعد دفعه بخلاف شرط دفع خراج القاسمة كثلث او ربع او شرط دفع العشر الاخر
او لاحدهما لا يشاع فلا يردى الم قطع الشركة او شرط البين لاحدهما ولحق الاخر اي يطل لقطع
الشركة فيما هو المقصود او شرط تنصيف الحب والبن لعين رب البذر لانه خلاف مقتضى العقد او
شرط تنصيف البن والحب لاحدهما العقد الشركة في المقصود وان شرط تنصيف الحب والبن
لصاحب البذر كاهو مقتضى العقد ولم يتعرض للبن حتى وحس البن لرب البذر وقيل بينهما بشا
الحب كذا فالصحيح للمصدر وغيره لكن اعين صاحب الملقى الثاني حيث قدمه فقال والبن شيئا وبها
وقيل لرب البذر قلت وفي شرح الوهابية عن الفتنة المزاج باربع لا يستحق من البن شيئا وبها
يستحق النصف وكذا اصحت لو كان الارض والبذر لزيد والبق والعل الاخر والارض له والبق
لاخر والعل له والبق الاخر في هذه الثلاثة جائزة وبطلت في اربعة اوجه لو كان الارض والبق

يكون ولو دفع رطله انتهى جزارها على ان يقوم عليها حتى يخرج برزها ويكون بينهما فمقار
جاذبية مودة والرطبة لصاحبها ولو سطر الشريكة فيها اي في الرطبة فشدت لشريكتها
الشريكة فيها لا يتوكله ونفع في الكرم والشجر والرطاب المأد منها جميع المقبول
واصول المادحجان والمخل وحضها الشاخي بالكرم والمخل لوفية الى الشجر المذكور
ثمرة غير مدركة يعني تريد بالهمل وان مدركة فذلقتها لا تقسم كما مر ادعى لعدم
الحاجة دفع ارضا بغير مددة معلومة للبوس وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح
لاشراط الشريكة فيها هو موجود قبل الشريكة فكان كقفس الطمان ففقد والتمز والتمز
لرب الارض بقا الارض والوفاي فيه عرسه يوم الفرس واخر مثل علة وحيلة الجوان
بيع نصف الفرس نصف الارض ويساخر رب الارض العامل ثلاث سنين مثله
قليل ليعمل في نصيبه صدور بعد ذهب الريح بغيره رجل والعقبا في كرم قبلت منها
شجرة فهي لصاحب الكرم لا لا فدية للمواة وكذا الووقت خروجة في رص غيره فثبت
المؤنة لا تبت الا بعد ذهاب جها ونطل المسافة كما مر رعة بموت احدها ومضى مدته
والتمز في هذا في صورتي الموت ومضى المدة فان مات العامل بقوم ورثته عليه ان شاء
حتى يدرك التمر وان كرم المذافع اي رب الارض وان ارادوا القلع لم يجبروا على
العمل وان مات المذافع يقوم العامل كما كان وان كرم ورثة المذافع دفعها للمضمر وان
ماتا والمخا في ذلك لورثة العامل كما وان لم تمت احدها بل نفقت مدتها الى المسافة
فلقدار العامل ان شاء عمل على كان ونقشخ بالعدركا لمراد في كاف الاجارات ومنه
كون العامل عاجزا عن العمل وكونه سارفا يحتاج على ثمره وسعفه منه دفعا للضرر
فروع ما قبل الادراك كسقي وتلقيح وحفظ فقل العامل وما بعد كذا وحفظ فقلها
ولو شرط على العامل شدت اتفاقا ملحق والاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك
فعلى العامل وبه كصاحبها كما بعد العتمة فليحفظ دفع كرمه معاملة بالنصف
ثم مراد احدها على النصف ان مراد رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع يعتم وان مراد
العامل جاز لانه اسقاط دفع الشجر لشرية مسافة لم يجز فلو اجزله لانه شريك في بيع
العمل لشفته وفي الوهابية وما لسا ان يباقي غيره وان اذن المولى ليس يكون
واي شاء دون ذبح جعلها واين المسا في المزارع يكسر
كتاب الذبايح مناسبتها للزراعة كونها التوافق في الحال للاشتغال بالنبات والمحرم
في الماء الذبيحة اسم ما يذبح كالذبح بالكسر واما الفتح فقطع الاوداج حرم حيوان
من شاة الذبح خرج السمك والحرا فيملون بلا ذكاة ودخل المتروية والنطيحة وكل
ما لم يذك ذكاشريعا اختياريا كان او اضطراريا وذكاة الضرورة حرج وطعن وانها
دم في اي موضع وقع من البدن وذكاة الاختيار ذبح بين الحلق واللبة بالفتح المختار
الصدر وعروق الحلقوم كد وسطه واعلاه والسفله وهو مجرى النفس على الصحيح

والمرى هو مجرى الطعام والشراب والودجان مجرى الدم وحل المذبح بقطع اي ثلث منها
والذكاة حكم النكل وحل يحن قطع اكثر كل منها خلا فان صح النكاري قطع كل حلقوم ومرى
واكثر ورج وسبحا لا يحن من الحياة قد ما سبق في المذبح وحل الذبح بكل ما افرق
الاوداج اسر دبالا واداج كل الاربعة ثعلبا او امهرا الدم اي اساله ولو نارا او لمطة اي
نشره عقب او مرده هي حجر اسيف كالسكين يذبح بها الاسنة وظفر اقبين ولو كان اسنود
حل عندنا مع الكواهة لما فيه من الضرر بالحران كذبحه شفرة كليله ونذبا جارا شفرته
قل الاضطجاع وكره بعده كالحرج عليها الى المذبح وذبحها من فقاها ان نفقت حتى
تقطع العروق والالم يخل موتها بلا ذكاة والتخف يفتح فتكون بلوغ السكين التضاع وهو
عرق اسيف في خوف عظم الرقبة وكره كل يغذب بلا ذكاة مثل قطع الراس والسلك
قل ان يزد اي تسكن من الاضطراب وهو تفسير بالذبح كما لا يخفى وكره ترك التوجه الى
القبلة للحقة المستدرة وشرك كون الذبايح سلبا حلالا خارج الحرم ان كان صيدا
فصد الحرم لا تحلل الزكاة في الحرم مطلقا او كتابا ذبا او حرسا الا اذا سمع منه عند
الذبح ذكر المسبح ففعل ذبيحتها ولو الذبايح مجنوننا او امرأة او صبيا ليعمل العتمة والذبح
ويقدرا او اقلق او حرس لا يخل ذبيحة غير كتابي من وثني ويحسى ومريد وحتى وجبر
لوا يود مسينا ولو ابوجبر باحلت اشياء لانه صار كمرته فذبح بخلاف يهودى
البحرسي نصر لانه يفر على ما انتقل اليه عندنا بغيره ذلك عند الذبح حتى ولو تجبر
يهودى لا يخل كتابا نه والمتولد بين مشرك وكفاي كتابي لا يذبح وتارك تسمية
تحملا خلافا للشافعي كما ذكرتها ناسيا حل خلافا لما كان وان ذكر سمع الله غيره
فان وصل بلا عطف كره لقوله لسم الله اللهم تقبل من فلان او معنى ومنه لسم الله
محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون مبتدأ لكن يكره الوصل صورة ولو بالجر
او النصب حرم دبره مثل هذا اذا عرف الحيوان والاصدا لا يعتبر الاعراب بل يحرم
مطلقا بالهطف لعدم العرف شربلي كما افاده بقوله وان عطف حرمة نحو لسم
الله واسم فلان او فلان لانه اصل به لعن الله قال عليه الصلاة والسلام موطان
لا اذكر فيها عند العطاس وعند الذبح فان فضل صورة ومعنى كالدعا قبل الاضطجاع
والدعا قبل التسمية او بعد الذبح لا بأس به لعدم القرآن اصلا والشرط في التسمية
هو الذكر الخالص عن مشرب الدعا وغيره فلا يخل بقوله اللهم اغفر لي لانه دعا وسوا
تخلو في الجهر لند او سبعا لانه مرديا به التسمية فانه يخل ولو عطس عند الذبح فقال
الحمد لله لا يخل في الاضطجاع لعدم قصد التسمية فخلو في الخطبة حش مجزئ قلت
يلحق حله على ما اذا نوى والا لا يوفق بينه وبين ما مر في الجملة فتأمل والسبح
ان يقول لسم الله الله اكبر بلا واو وكره بها لانه يقطع فوز التسمية كما عاين الرطل
للحوا في وقال قبله والمند اول المقول عن النبي صلى الله عليه وسلم بالواو ولو سمي ولم

يحضره السبع مع بخله من ما لو قصد بها البقرة في استئداء الفعل ونوى بها العمل الخ فانه لا يصح
 فلا يحل كالوقال الله اكبر واسراده متابعه المؤذن فانه لا يصح شرا في الصلاة
 بزاوية وفيها وتشرط التسمية من المباح حال الذبح أو الرمي لصيد أو الأرسال أو حال
 وضع الخد بدحا أو الوحش إذا لم يقصد عن طبعه كما سيجي والمعتبر الذبح عقب التسمية
 قبل تدل المجلس حتى لو اوضح شايئا أحداها نوى الأخرى فذبحهما ذبيحة واحدة
 بتسمية واحدة فلا يتخلو في ما لو ذبحهما على المتفاوت لأن الفعل يتعدد فتعدد التسمية
 ذكره الربيع في الصيد ولو سمي الذابح ثم اشتغل بأكل أو شرب ثم ذبح إن طال أو قطع
 الغور حرم والألا وجد الطول ما استكثره الناظر وإذا حد الشفرة ينقطع الغور بزاوية
 وحسب بالمحاذي الأولى في أسفل العنق وكره ذبحها والحكم في عنق وبقي عكسه فذبح
 وكره تحزها لترك الستة وسفحه مالك ولابد من ذبح صيد مستأنس لأنه ذكاة الأصغر
 انما صار إليها عند الجزع عن ذكاة الاختيار وكفى خروج نعم كقوله نعم وتوحش فيخرج
 كصيد أو نقد ذبحه كان يزدى في يرا ونذا وصال حتى لو قتله المصول عليه مذبذبة كان
 حل وفي النهاية بقره نصرت ولادتها فادخل سرها يده وذبح الولد حل وإن خرج
 في غير محل الذبح أن لم يقدر على ذبحه حل وإن قد راقت ونقل المصان من المقدور
 ما لو أدرك صيد حيا أو شرف ثوره على الهلاك وضاق الوقت على الذبح أو لم يجد الذابح
 الذبح فخرج صيد حل في رواية وفي منظومة النسق قوله ان الجنين مفرد يحكمه
 لم يترك ذكاة امه • تحذف المصان وقالان لم تحلقه أكل لقوله عليه الصلاة والسلام
 ذكاة الجنين ذكاة امه وحمله الامام على المشبهة أي ذكاة امه بدليل انه وقرى بالنصب
 وليس في ذبح الام اضاعة الولد لعدم النطق بموته ولا يحل ذؤاب بصيد بنا به
 فخرج نحو المعبر والحمل بصد تحلقه أو ظفيرة فخرج نحو الحامدة من سبع يان الذي
 ناب والسبع على تحلقه منتهى خارج قابل عادة أو طير يان الذي تحلب ولا تحشر ان
 هي صغار ذؤاب الأرض واحدها حشرة والحشر الأهلبي بخلاف الوحشة فانها ولبنها حل
 أو البعل الذي أسد حارة فلو اهدى بقرة أكل تقا فلو نرسا وتكاه وتحلب وعندها هو
 الشافعي تحل وقيل ان اباح رجوع عن حريمه قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى عادة
 ولا بأس بلبسها على الأوجه والنعيم والغلب لأن لها ما أورد عند التذرية تحل والسباع
 بريه وجريه والعقاب لا يقع الذي يأكل الحيف لأنه يلحق بالحيث قاله المص ثم قال
 والجثث ما استسحقه الطباع السليمة والقداف بوزن عزاب المشرجه عند فان
 فاموس والغنل والضب وما روى من اكله محمول على الاستدأ والبرقع وان عرس والرم
 واللعان هو طائر يرد في الهمة شيئا الرحمة وكلها من سباع البهايم وقيل الخفاش لأنه
 ذؤاب ولا يحل حيوان ما لا السمك الذي مات بافة ولو متولدا في ماء يحسن ولو
 طافية بحروجه وهبائه غير الطافي على وجه الماء الذي مات خفعا فله وهو ما بطنه

وقد اكل الجنين من أصله
 ما صدق في كونه من أصله
 المذكور في كونه من أصله
 لا يخلو من أصله
 كما يولد من ماء كونه من أصله

من نوى فلو ظهر من نوى فليس بطافي فيكون كما لو كان في بطن الطافي وما مات بحل الماء
 أوردته ودر بطنه فبنا والقاسي فوفه بافة تهيأته والألحيت سمك أسود والمارماهي
 سمك في صورة الحية وأمردها بالذكور الحفا وخلاف في حيدر وحل الجراد كن مات خفعا فله
 بخلاف السمك والنوع السمك بلا ذكاة حيث أكلت لثامستان السمك والمخراذ ودمان
 الكبد والطحال كسر الطاء وحل عزاب النزع الذي يأكل الحيد الأرب والعقن هو عزاب
 يجمع بين أكل الحب والحيف والأصلح حله معها أي مع الذكاة وذبح ما لا يؤكل بظهره
 ويحميه وحلده تقدم في الطهارة ترجيح خلافه إلا الأولى والخبر كما مر ذبح شاة
 مريضة فتحركت أو خرج الدم حلت والألا أن لم يدر حيا ثم بعد الذبح وإن علم
 حيا نه حل مطلقا وإن لم يتحرك ولم يخرج الدم وهذا باقي في متحقة ومترتبة ونظيمة
 والتي نقر الذب بطنها فذكاة هذه الأشياء تحل وإن كانت حيا بها خفيفة وعليه الفتوى
 لقوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من غير فضل وسيجي في القينة ذبح شاة لم يدر حيا ثم وقت الذبح
 ولم يتحرك ولم يخرج الدم أن فحقت فأها لا تؤكل وإن ضمت أكلت وإن فحقت عنها لا تؤكل
 وإن ضمتها أكلت وإن مدت رحلها لا تؤكل وإن فضتها أكلت وإن نام شعرها لا تؤكل وإن
 قام أكلت لأن الحيوان يستريح بالموت ففتح وعين ومدر حل ونوم شعر علامة الموت
 لأنه استرخاء ومقابلها حركات تنقص الحي فذل على حيا نه وهذا كذا إذا لم تعلم الحياة
 وإن علك حيا نه وإن قتلت وقت الذبح أكلت مطلقا لحال زيل في سمكة في سمكة
 فإن كانت المظروفة مصحجة حلت بعين المظروفة والظروف لموت البلوعة بسبب حادثة
 ولا تكن مصحجة حل الظروف لا المظروفة كالمظروفة من درها الاسترخاء عذرة جوهره
 وقد عثر المص عبارة شدة إلى ما سمعته ولو وجد فيها ذرة ملكها حل لا ولو خافا أو
 دينار أصغر وبالأ وهو لفظة ذبح لعدوم الأمير ونحوه كواحد من العظام يحرم لأنه أهل
 به لعنه الله ولو وصلية ذكر اسم الله تعالى ولو ذبح للصيف لا يحرم لأنه سنة الخيل وأكرم
 الصيف كرام الله والفارق أنه ان قدمها ليأكل منها كان الذبح لله والمنفعة للصيف والله
 أو المرجح وإن لم يقدمها ليأكل منها لم بدفعها لعنه كان لتفطيم عن الله فنجيم وهل يكون
 قولان بزاوية وشرح وهبائه قلت وفي صيد الميت أنه يكره ولا يكون إلا لا أنسى الظن
 بالمسلم أنه يتقرب إلى الأذى بهذا الخبر ونحوه في شرح الوهبانية عن الذخيرة ونظرة فقال
 • وفاعله جهنم وهم قال كافر • وفضل واسمحل ليس بكفر •
 العضو يعني الجزء المنفصل من الحي حقيقة وحكما لأنه مطلق فصرف الكاسل كاحققة
 في تنوير البصائر قلت لكن ظاهر المتن التعميم بدليل الاستثنا فتأمل كسنة كالأذن
 المقطوعة والنسب الساقطة إلا في حق صاحبه فظاهر وإن كثرة أشاء من الطهارة وهو
 المختار كما في تنوير البصائر إلا من مذبح قبل موته فيحل أكله ومن الحيوان المأكول
 لأن ما بقي من الحياة غير معتبر أصلا بزاوية قلت لكن يكره كما مر وحذرنا في الطهارة

قول الوهبانية وقد حلت لهم البغداد وانما من الخلل قطعوا الكراهة تذكر
وان تركت كل فوق عنقها **●** نتاج لغير اس كلب فينظر
فان اكلت لها فكلب جميعها **●** وان اكلت بشا هذا الواس ستر
ويوكل باقها وان اكلت لها **●** وذا فاضلها والصباح بخير
وان اشكلت فاذبح فان كوشها يد **●** ففتر والافهوك فبظر وفتر
معاباتها واي شاة دون ذبح يحلها **●** ومن ذا الذي يحيى ولادم ينهر
كتاب الاضحية من ذكر الخاص بعد العام في لغة اسم ما ذبح ايام الاضحية تسعة اشهر
باسم وقته وشرا ذبح حيوان مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص وشرا بغير الاسان
والاقامة واللباد الذي يتلق به وجوب صدقة الفطر كما لا الذكورة فيجب على
الانثى خاتمة وسها الوقت وهو ايام النحر وقبل الراس وقدمه في الماتر خاتمة وركبها
ذبح ما يجوز ذبح من النعم لا غير فيكون ذبح ذباجة ودين لا تشبه بالبحر
بزاريه وحكمها الخروج عن عهدة الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله في الغفر
مع صحة النية لا ان يذبحها ففقط الفضة اى اذ ذبح من النعم غلا لا اعتقاد
بقدره ممكنة لا بمسرة كما مر في الفطرة دليل وجوب صدقة بغيرها او بغيرها الوضوء
امام على غير مسلم بغير مصر او قرية او اذ ذبح عني فلا يجب على حاج مسافر فاما اصل
سكة فتلزمهم وان حجوا وقبل ان يلزم الحرم سراج موسى لبار الفطرة عن نفسه لا عن
طفله على الظاهر بخلاف الفطرة شاة بالرفع بدل من ضمير يجب او فاعلا وسبع رية
على الابل والبقر سميت به لضعفها ولولا لدها اقل من سبع لم يجز عن احد ويجزى
عمادون سبعة بالاولى جز نصف على الفريضة يوم النحر الى اخر ايامه وهي ثلاثة افضا
اولها ويصفي عن ولده الصغير من ماله صحبة في الهداة وقيل لا صحبة في الكافي
قال وليس للاب ان يقطع من ماله طفله ورجح ابن التيمية قلت وهو المعتمد لما
في متن مواهب الرحمن من انه اصح ما يفتى به وعلمه في البرهان بان كان المقصود
الاتلاف فالاب لا يملكه في مال ولده كالنق والصدق بالجمع قال الصبي
لا يجهل صدقة الفطوع وغراه المبسوط فيحفظ ثم فرع على القول الاول بقوله
واكل من الطفل واخر له قد رجحنا وما يقيد بديل بما يتفق الصغير بعينه
كثوب ويخف لا بما يستهلك كخبر ونحوه ابن قال وكذا الحد والوصي وضع اشراك
سنة في بدنة شربت لا مائة استحقا واذ ائلا اشراك قبل المشراب ويعظم
الحرم وزنا لاجرا فالاب اذا ضم معدن الاكارع والمجد صرنا للجنس لخالق حسنة
اول وقتها بعد الصلاة ان ذبح في مصر اى بعد اسبق صلاة عبد ولو قبل الخطبة
لكن بعدها حب وبعد معنى وقتها ولم يصلوا العذر ويجوز في العذر وبعده قبل
الصلاة لان الصلوة في العذر تقع قضا لا اذ ذبح وعينه وبعد صلوة

في يوم النحر ان ذبح في غيره واخره قبل عز وريوم الثالث وجوزة الشافعي في السرايع
والعنه كان الاضحية لا مكان من عليه تحيلة مصرى اراد العجيل ان يجزى الخارج العر
فبضحيها اذا طلع النحر يجزى والمعتبر آخر وقتها للمنفرد وصدقه والولادة والموت فتلو
كان عينا في اول ايام فقيرا في اخرها لا يجب عليه وان ولد في اليوم الاخير يجب عليه
وان مات قبله لا يجب عليه شين ان الامام صلى بغير صلاة نفاذ الصلوة دون الفضة
لان من العلم ان قال لا بعد الصلاة الا الامام وحده فكان لاجرتها فيه مساعا
زليق وفي الجني انما نقاد قبل التفرق لا بعده وفي البرازية بلده فيها فتنة فلم
يصلوا وضحي بعد طلوع النحر في الجحان في النحر وقيل لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجزى
في بقية ايام قت وقد ساند النحر والريعي وعينه وبه جزم في المواهب فتنبه
كالوشيد في اليوم العبد عند الامام فضلي ثم ضحي اثم بان اذ ذبح في اخر ايام الصلاة
والفضية لا بد لا يمكن التفرع عن مثل هذا الخطا فيحكم بالحوار صيانة لجميع المسلمين يلقو
وكرر نثرها بالذبح ليلة الاحد والخط ولوركت الفضة ومفت ايامها بصدق بها
جزة ما ذبح فاعلى بصدق لعنه ولو فقيرا ولو ذبحها بصدق لمجها ولو بغيرها بصدق
بنيمة النقصان ايضا ولا ياكل المأذون منها فان اكل بصدق ببيعة ما اكل وقبض عطف
عليه شرها لها لوجوبها عليه بذلك حتى يمنع عليه بغيرها بصدق ببيعة ما اكل شرها
ولا تعلقها بدنة شرها او لا فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزى فيها وصح المذبح ذو
سنة اشهر من الضان ان كان بحيث لو طوط بالثياب لا يمكن التفرع من بعد وضع الشئ
نضاعا من الثلاثة والنش هو ابن جنس من الابل وهو لبن من البقر والموس وجوز
من الشاة والمفر والمولد بين الابل والوحش يتبع الام فالملص ويضحي بالحب
والخصى والشولا اى المجنونة اذ لم يغيرها من السوم والريعي وان منها لا يجوز الضحية
بها والحرب بالسمنة فلم يهرزولة لم يجز لان الحرب في اللحم ينقص لابلها والعور والبصا
انهرزولة التي لا ينج في عظامها والعرج التي لا تمشي الى المشك اى المذبح والمريضة
الذين مرضها ومقطوع اكثر الاذن والذنب والعين اى التي ذهب اكثر بوزعها
فاطلن القطع على الذهاب بجازا وانما يعرف بتقرب العلف واكثر الالبية لان لاكثر
حكم الكل بقا وذهابا فيبقى بقا الاكثر وعليه الفتوى مجتبي ولا يلزمها التي لا اسنان
لها ويكفي بقا الاكثر وقيل ما تقتل به والسكا التي لا اذن لها حلقه فلو لها اذن
صغيرة طلقها جزان نزيلها والجذا مقطوعة سر وسر وعها وباسها ولا يجوز ما سقطت
الانثى ولا المصربة اظها وهما التي عوليت حتى انقطع لبنها ولا التي لا البية لها
مجتبي ولا الخنثى لان لحمها لا يفيض شح وهبانية وعماه فيه ولا الجلالة التي تاكل
العذرة ولا تاكل عجزها ولو اشترها سليمة ثم تقيت بغير مائع كما مر فقله فامة
عجزها مقامها ان كان عينا وان تغير اجزاء ذلك وكذا لو كانت بعينة وقت الشرا

لعدم وجوبها عليه بخلاف الفتي ولا يصرفها من اضطرابها عند الذبح وكذا لو ماتت فعلى
 الفتي غيرها لا الفقير ولو وصلت أو سوت فشرى أخرى فظهرت فعلى العتي أحداهما وعلى
 الفقير كلاهما شئ وإن مات أحد سبعة المشتركين في المدينة وقال الودعة أن يجوز
 عنه وعنكم صرح عن الكل استحبابا لفقد القرية من الكل ولو ذبحها بلا أدن الودعة
 لم تجزهم لأن بعضها لم يقع قرية وإن كان شريك السنة نصرانيا أو مريدا اللهم لا يجزى عن
 واحد منهم لما لم يأكل من لحم الأضحية ولو كمل عينا وبذخر ونذبه أن لا ينقص الصدقة
 من الثلث ونذبه تركه لذى عيال توسعة عليهم وإن بذبح سيده أن علم ذلك ولا يعلمه فله
 نفسه وأمر غيره بالذبح كيلا يجعلها ميتة وكره ذبح الكفائي وصدق بجلدها أو بعجل
 منه نحو غزال وجواب وفرة وسفرة ودلوا ويتبدل بما ينفع به بأقيا مما لا يستهلك
 كل لحم ونحوه كدرهم فانه يبيع اللحم والمجدة أي بمسهلك أو درهم تصدق بمنه
 ومغادر صحة البيع مع أكثره وعن الثاني باطل لأنه كالوقف مجتبي ولا يعطى
 آخر الخار منها لا تكسب ويكره جزؤها قبل الذبح ليقع به لأنه العزم أقامة
 القرية بجميع اجزائها بخلاف ما بعده حصول المقصود بجنتي ويكره الانشغال بها قبله
 كما في الصوف ومنهم من أجازها للفتى لوجوبها في الذمة فلا تمنع زبلي فلو غلط أثنان
 فذبح كل شاة صاحب يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله غلط قال ابن الكمال صح استحباب
 بلا عزم ويجوز أن وإن نشأ ضمن كل صاحب قيمة لحمه وصدق بها قلت وفي أوائل القارة
 الأولى من الأشباه لو شرها جنية الأضحية فذبحها غيره بلا أدن فإن أخذها مذبوحة ولم
 يفعه أخرى أنه وإن ضمنه لا يجزى وهذا إذا ذبحها عن نفسه أما إذا ذبحها عن مالك فلا
 ضمان عليها انتهى فراجع كاتبع لوصفي شاة الغنم أن ضمنه قيمتها جنية لظهور أنه
 ملكها بالضممان من وقت الغنم لا الودعة فإن ضمنها لأن سبب ضمانه هذا ما لا يذبح
 والمالك يثبت بعد تمام السبب وهو الذبح في غير ملكه قلت ويظهر أن العادية
 كالودعة والمريهونة كالمقصود لكونها مضمونة بالدين وكذا المشتركة فليراجع فروع
 كونه أضحية عليه السلام سودا نذر عشر أضيحة لزمه ثلثان لحي الأمر بها خائس
 والأصح وجوب الكل لا يجابه ما به من جنسها إيجاب شرح وهبانية قلت ومغادره
 لزوم المذبح من جنسها وأجبا اعتقادي أو اصطلاحى قاله المصنف فليحفظ غيره بين
 رجلين ضحيتها جاز بخلاف العتق لصحة شتمه الغنم لا الرقيق صحتي ثلثين فالأضحية
 كلها وقيل الزايد لحم ولا فضل الأكثر قيمة فإن استويا فالأكثر لها فإن استويا
 فأطبها ولو ضحى بالكل فأكمل فرضا كان الصلاة فاة الغرض منها ما يتعلق عليه
 الاسم فإذا أطولها يقع الكل فرضا جنتي أمر به رجلا بذبحها فقال تركت التسمية عدا
 لزوم قيمتها البشرية الأمر بها أخرى ويعفى ويصدق ولا يأكل إلا أيام التجرية
 ولا تصدق بقيمتها على الفجر خائنة وفيها إيراد الضحية فوضع يده مع يد العصاب

في الذبح

في الذبح وأعاد على الذبح سمي كل وجوبا فلو تركها أحدهما أو ظن أن تسمية أحدهما تكفي
 حرمت وهو يصنع لغزا يقال أي شاة لا تحل بالتسمية مرة بل لابد أن يسمى عليها ومرفق
 وقد نظمت شيخنا الخير الرسل فقال
 أي ذبح لابد للحل فيه • إن عني بذكر ذى التنزيه
 فاجب عنه بالقرض فانا • لا تراه نثرا ولا سرقه
 فقلت في الجواب
 حذرها بانظما كبقية • من فقده مرويه عن فقهاء
 هي شاة في ذبحها اشتراك • ن فتكرار الذكر شريكاً زويه
 وفي الوهانية وشرها قال • ولو ذبحها شاة سعاتهم واحد
 اخطبهم الله فالشاة تنحر • وإن بشرتها ثلثا ثلاثة
 وانكسر فالتركيب بالزبح يذكر • وكل بشر الشاة للعران شري • يصح شاة العكر والعوة بخير
 ولو قال سوا فغير صح لا • إذا كان في قرنا عينا يغير
 بنين من نذر العشر الرمو • وتصحيح الإيجاب الجميع محرر
 وعن ميت بالامر الزم صدقا • والأكل منها وهذا المحبر
 ومن مال لطفل فالصحيح سقوطها • وعن أبيه في حق وهو اظهر
 وواهب شاة راجع بعد ذبحها • فيجزي من ضحى عليها ويوجز
كتاب النحر والامامة مناسبتة ظاهرة والمطرفة المنع والحبس وشرعا
 مانع من استعماله شرعا والمختور ضد المباح والمباح ما اجزى المكلفين فله وتركه
 بلا استحقاق ثواب وعقاب نعم بحسب عليه حسابا يسير الخيارات كل مكروه أو كراهة
 تحريم حرام أي كالحرمان في العقوبة بالنار حرام عند محمد وأما المكروه كراهة تنزيه
 فالأكل أقرب اتفاقا وعندها وهو الصحيح المختار ومثله البدعة والشبهة التي
 الحرام أقرب فال مكروه يحرم ما نسبته إلى الحرام كنسبة الواجب إلى العرف فثبت بما ثبت
 به الواجب فينظر بظن الشك وبأنه يتركها بما يترك الواجب ومثله السنة
 المؤكدة وفي الزبلي في بحث حرمة الخل القريب من الحرام ما يتعلق به بخوردون
 استحقاق العقوبة بالثار بل العقاب ترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق به عقوبة
 النار ولكن يتعلق بالحرامان عن شفاعته النبي المختار الحديث من ترك سنتي لم يسئل
 شفاعتي فترك السنة المؤكدة قريب من الحرام وليس بحرام انتهى

والأكل للعدا والشرب للعطش ولومن حرام أوميتة أو ما عجز وإن ضمنه فرض خباب
 عليه بحكم الحديث ولكن مقدرا ما يقع الإنسان المخلوك عن نفسه وما حور عليه وهو

مقدار ما يمكن من الصلاة قائما ومن حقوقة مفاد جواز تقبيل الأكل بحيث يضعف
عن الغرض لكنه لم يجز كما في المتن وغيره قلت وفي المتن العريض بقدر ما ينبغي
به الهلاك ويمكن مع الصلاة قائما انتهى فذهب وبما أحسنه الشيع لمزيد قوله
وحرمان غيره في الحائض بغيره وهو ما فوقه أي الشيع وهو أكل طعام غلب على طهارة الزا
معدته وكذا في الشرب فنهى أن لا ان يقصد قومه صوم الغدا ولو لا يستحي منه أو
يؤذ ذلك ولا يجوز الوضوء لتقبل الأكل حتى يضعف عن أداء العبادة ولا بأس بأنواع
الغواكر وتركه أفضل واتخاذ الأظفحة سرق وكذا وضع الخبز فوق الحاجة يسته الأكل
المعملة أوله والحل له أخره وعسل اليديين قبله وبعدد وبسبب الشاي قبله وبالشوخ
بعده مطلق وكذا لحم الأمانة أي الحمار الأهلية خلافا لما لك ولبنها ولبن الحلالة التي تأكل
العذرة ولحم الرمكة أي الفرس وولول الأبل وأجازه لورسف للدواوي وكذا لحمها أي لحم
الحلولة والمكة وتجس الحلولة حتى يذهب ثمن لحمها وقد بثلثة أيام لها حاشية
وأربعة لثاة وعشرة لأبل وبقرة على الأظهر ولو أكلت نجاسة وعجزها حتى لم ينشأ لحم
حلت كالأكل جدي عذى لم ينشأ لحمه لأن لحمه لا يتغير وما عذى به يصير مستهلكا
لا يسبق للمشرك ولو سعى ما يؤول لحمه فخرج من ساعته حل أكله وبكره زبلي وصيد
شرح الوهبانية وكذا الأكل والشرب والأدهان والتطيب من أانه ذهب ونقصه للزهر
والمرأة لا خلوق الحديث وكذا يكره الأكل بمعلقة الفضة والذهب ولا فيخال عليها وما
اشبه ذلك من الاستعمال كالمعدة ومراة وقلم ودواء ونحوها يعني إذا استعملت ابتداء
فيما صنعت لم يجب منعها عن الناس ولا فلا كراهة حتى لو نقل الطعام من أانه الذهب
إلى موضع آخر أو صبأ الماء والدهن في كفة لا على رأس ابتداء ثم استعماله لا بأس به يجزى
وعينه وهو ما حرره في الدرر فليحفظ واستثنى العتقاني وغيره استعمال البيضة ولو
والساعدان منها في الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للبدن وأما العيزه فجلا وان
تحتة من ذهب ونقصه وسرر كذلك وفرش عليه من دساج ونحوه فلا بأس به بل فعله
السلف خلاصه حتى أباح الوضوء الدساج واليوم عليه كما يأتي ويكره الأكل في
نحاس أو صفر ولا فضل الخرف قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ أو أوى بيته خرفا زارته
الملائكة أخيرا لا يكره ما ذكر من أن أراضا من زجاج وبلور وعقيق خلوة للشاقي وحل
الشرب من أناده مفضض أي رقيق بفضة والركوب على سرج مفضض والجلوس على كرسي
مفضض ولكن بشرط أن يبقى أي يحتج موضع الفضة بغير قيل ويد وطرس سرج ونحوه
وكذا الأنا المصنوب بذهب أو فضة والكرسي المصنوب بهما وحلية امرأة ومصحفهما
كالوجه أي التفضيض في بصل سيف وسكين أو في ثمنها أو لحام أو كواب ولم ينع
بده موضع الذهب والفضة وكذا كتابة الثوب بذهب أو فضة وفيها تحجب لئلا يفسد
المفضض والمجابر والركاب وعن الثاني يكره الأكل والخلاف في المفضض ما المظلي فلا

بأس به
نحوه لا ينبغي معلوم

بأس به بالإجماع لما فرق بين لحام وركاب وعينه لأن الظلمة مستهلك لا يتجمل فلا غيرة
لأنه عيني وعينه وقبيل قول كاف ولو جوسا قال اشترى اللحم من كافي فمحل أو قال
اشترى منه من محوس فمحم ولا يبرده بقول الواحد وأصله أن جن الكافي مقبول بالإجماع
في العاصيات لا في الدنيايات وعليه بمحل قول الكثر وقبيل قول الكافي في الحل والحزبة بغير
الماصلين في ضمن العاصيات لا مطلقا للحل والحزبة كما لو جوسا قال اشترى اللحم من كافي فمحل أو قال
ولواثني والصبي في الهدية سواء اجزى بهذا المولى عزه أو نفسه والأذن سوكان بالجماعة
أو بدخل الدار مثله وقبيله في السراج بما إذا غلب على ربه صدقهم فلو شرب صغيره
صاويون وأشان لا بأس ببيعهم ولو نحو زبيب وحلوى لا ينبغي بيعه لأن الظاهر كذا به
ونماه فيه وقبيل قول الماسق والكافي والعبد في العاصيات ككثرة وقوله كما أن العبد
أب وكل فلان في بيع كذا فيجوز الشرا منه أن غلب على الرأى صدقة كافر وسبغى آخر الخط
وشروط العدة في الدنيايات هي التي بين العبد وأرب الكافر عن نجاسة الماء فبذلك
ولا يوضأ أن اجزى به مسلم عدل منزحها بعقد خرمته ولو بعد الأمانة ويجزى
في جزأ الماسق نجاسة الماء وخبر المستور يتم بغير الباطن ولو أراق الماء فبذلك
بما إذا غلب على ربه صدقة ولو ضاقتهم فيها إذا غلب على ربه كذا به كان فهو لحوط وفي
المجهره ويتم بعد الوضوء لحوط قلت وأما الكافي إذا غلب صدقة فارقتة أحب
نهائي وخلاصة وخامسة قلت لكن لو تم قبل أراقتة لم يجز بينهم بخلاف خبر
الماسق لصلح حصة منزلا في الجملة بخلاف الكافي ولو اجزى عدل بظاهره وعدل
بنجاسته حكم بظاهره بخلاف الذبيحة وتغير العلية في أو ان طاهرة ونجسة وذكية
ومنية فان لا غلب ظاهر يجزى وبالعكس والوالا لا يفسد وفي الشاي يجزى
مطلقا دحما وليمة ونمة لعب أو غنا فقد وكل لو المكوف في المنزل ولو على المائدة
لا ينبغي أن يقعد بل يجزى معرض لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين
فإن قدر على المنع فضل والأي قد صبر لم يكن ممن يقعد به فان كان مقعدا لم يقعد
على المنع خرج ولم يقعد لأن فيه شين الدين والمحكي عن الإمام كان قبل أن يصير مقعدا
به وإن علم أولا بالغيب لا يصح صلا سوكان ممن يقعد به أو لا لأن حق الدعوة إنما
يلزم بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت المسئلة أن الملاءهي كلها حرام وعظ
عليهم بلا أدنهم لا تكافؤ المكوف قال ابن مسعود صوت اللهو والغنا بيت النفاق في القلب
كأبيت الماء الشات قلت وفي البرازية استماع الملاءهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كواي
حرام لقوله عليه السلام استماع الملاءهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كواي
بالنعة فصرحوا بالرجوع من داخل لا طهارة كذا بالنية لا شكر فالواجب كل الواجب أن
يجنب كل ما يسمع لما روى أنه عليه السلام أدخل أصبعه في أذنه عند سماعه وأشبع
الرب لو فيها ذكر القنن يكره انتهى وتخلط الذب كافي الاختيار ولا يستحلان كافي النهاية

الشيء والمصلحة كل ما فعل بحسب كونه وما فعل لمصلحة لا غنى فيه في المحرمات القيمة المكرهه
ما كان بعينه العريضة **فصل في النظر** والنظر السر ونظر الرجل من الرجل ومن غلام بلغ حجب
الشهوة بجني وتوامر صبيح الوجه وقدم في الصلاة والاولى تنكير الرجل لثلاثه من ان الشاهد
عين الاول وكذا الكلام فيما بعد فثبت في قلت وقرينة المقام تكفي قد سر من نقل عنه
الراهدى انه لو نظر لعورة غيره باذن لم يأت بآثم قلت وفيه نظر ظاهر لفظ الراهدى
نظر لعورة غيره وعي غير باذن لم يأت بآثم انتهى فليحفظ سوى ما بين سرته الى تحت ركبته فالرؤية
عودة لا السر من عرسه وامته الخلو له وطهرها فخرج المحرمات والمكائنه والمشركه وسكر
العز ومجرمة بضاع او مصاهرة فحكمها كالاجنبية بجني ويشكل بالمقضاة فانه لا يحل وطهرها
وينظر اليها فثبت في قلت وقد يجاب بانه اعلى في غيرها بشهوة وغيرها والاولى تركه لا
يورث النسيان ومن مجرمه من لا يحل له تكاها اذ يثبت او سبب ولو نزل الى الرأيه
والصدر والساق والعصيان من شهوته وشهوتها ايضا ذكره في الهداية فمن قصر على الاول
قد قصر ابن كمال والا لا الى الظهر والطن خلافا للشافعي والحنفي واصل قوله تعالى ولا
يدين زينتهن الا لبعولتهن الاية وتلك المذكورات مواضع الزينة بخلاف الظهر وبخو
وحكماته غيره ولو مدبرة او ام ولد كذلك فينظر اليها كغيره وما حل نظره مما مر من ذكرنا
حل المسألة اذا من الشهوة على نفسه وعليها لا يرد عليه السلام كان يقول راس فاطمه وقال
عليه السلام من قبل رجل احدكم ما قبل عتبة الجنة وان لم يامن ذلك او شئ فلا يحل له
المس والنظر كشف الخفافين لا من سلطان والمحتجب الا من اجنبية فلا يحل مس وجهها
وكفها وان امن من الشهوة لانه اغلظ ولذا ثبت به حرمة المصاهرة وهذا في الشابة
اما الجوز التي لا تنهى فلا بأس بمصاحبتها ومس يدها ان امن وسبقها المس والنظر
حاز سفره بها ويخلو اذا امن عليها وعليها والا لا في الاشياء المحلوة بالاجنبية حرام
الا لما زمت مدبونة هربت ودخلت خزنة او كانت عجوزا شرها او حيايل والمحلوة بالحر
مباحة الا الاخت رضاءا والصهرة الشابة وفي الشر بليلة مغربا للجوهرة ولا يكفر
الاجنبية الا يجوز اعطت او سلمت فثبتتها ويرد اللام عليها والا لا انتهى وما ان انقل
لا في نقل الفتشاني ويحكمها بما لا يحتاج اليه زيادة فتبينه ولمس ذلك اي ما حل نظره
ان اسرار الشر وان خاف شهوته للصنورة وقيل لا في زماننا وبجرم في الاختار وامة
بلغت حد الشهوة لا تقرب على البيع في انار واحد لسر ما بين السر والركبة لان طهرها
وبطنها عورة وينظر من الاجنبية ولو كافة بجني الى وجهها وكفها فقط للصنورة قبل
والقدم وقبل والزواج اذا اجرت نفسها بخزانة وعدها كالاجنبي معها فينظر لوجهها
وكفها نعم يدخل عليها بلا اذنها اجماعا ولا بأس فيها اجماعا خلاصه وعند الشافعي
وما لك ينظر لمجرمة فان خاف الشهوة او شك امتنع نظره الى وجهها فحل النظر بقيد بعد
الشهوة والاحرام وهذا في زمانهم لما في زماننا فمع من الشابة فتشاني وعنه الا

النظر

النظر لا المس الحاجة كقاض وشاهد يحكم ويشهد عليها ونشر مرتب لا العمل الشهادة
في الاصح وكذا امر بدكها ولو عن شهوة بلبا النسبة لا فيها الشهوة ونشرها ومداها
في نظر الطبيب في موضع مرضها بقدر الضرورة اذا الضرورة تنقد ريقها وكذا نظر قابله
وخزان وينبغي ان يعلم امرأة تدوبا لان نظر الجني الى الجني اخفا ونظر المرأة المسلمة من المرأة
كالرجل من الرجل وقيل كالرجل المجردة والاول اصح سراج وكذا انظر المرأة من الرجل كمنظر الرجل
لرجل ان امت شهوتها فلولم تامن او خافت او شك حرم استحبابا كالرجل هو الصحيح في
الفيلسوف ان زانية معنى بالمصنرات والذانية كالرجل الاجنبى في الاصح فلا تنظر الى بدن
المسلمة بجني وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الافضال لا يجوز بعده ولو بعد الموت
كشعر عانة وشعر راسها وعظم ذراع حرة ميتة وساقها وقائمة طفر رجلها دون يدها
بجني وفيه النظر الى ملو الاجنبية بشهوة حرام وفي الاختار ووصل الشعر بشعر
الادى حرام سوا كان شعرها او شعر غيره القول صلى الله عليه وسلم لعن امة الواصلة
والموصله والواشمة والمستوشمة والواشرة والمستوشرة والمماصدة والمتمصدة للماصصة
التي تنشق الشعر من الوجه والمتمصدة التي يفعل بها ذلك والحصى والجبوب والحنث
والنظر الى الاجنبية كالحلل وقيل لا بأس بجبوب جفن ماؤه في الكبري ان من جوزة
فمن قلة الحرمة والدماية وحاز عن ليد عن امته بعذر اذنها وعن عرسه به اي باذن
حرة او مولى امة وقيل يجوز بدونه لفساد الزمان ذكره ابن سلطان **باب الاستبراء**
وعنه من ملك استمتع امة بنوع من انواع الملك كشرا وامرث وسعى او دفع بجبانة
وضم يبع بعد العقب ونحوها وقيدت بالاستمتاع ليخرج شرا الزوجة كاسيحي ولو
بكرا او مشرب من امرأة او عبد ولو عبده ككاتبه وما دونه لو مستقر فبالدين والا
لا استبرا ومن مجرمها غير مجرمها كليله نعتن عليها ومن مالصى ولو طفله حرم عليه
وطهرها وكذا ادوا عية في الاصح لاحفال وتوعها في غير ملكه بظهورها حتى يشربها
بجيفة فممن يحرم وشهر في ذات شهر وهي صغيرة وابسة ومقطعة جفن ولو
حاصت فين بطل الاستبراء بالامام ولو ارتفع جفنها بان صارت ممدة الظهر وهي من
تحض استبراء بشهرين وخمسة ايام عند مجرى وبه يفتى والمخاصمة يدعيها من اول الشهر
عشرة ايام برجدي وعنه فليحفظ وبوضع الحبل في الحامل ولا يعتد بجفنة ملكها فيها
ولا التي بعد الملك قبل ففتها ولا ولادة حصلت كذلك اي بعد ملكها قبل ففتها كالا يعتد
بالجاسل من ذلك اي من جفنة ونحوها بعد البيع قبل اجازة بيع فضوى وان كانت في يد
المشتري ولا يعتد ايضا بالحاصل بعد العقب في الشرا فاسد قبل ان يشترها بشر
لانفساد الملك ويجب بشر فليحفظ بشر من امة مشركه بينهما تمام ملكه لان ويجزى
بجفنة حاضتها وهي بحسبة او مكاتبه بان اشترى امة بحسبة او مسلمة وكانها بعد الشرا
قولا الاستبراء كانت ثم اسلمت المحسبة او تجرت المكاتبه او حوزها بعد الملك ولا يجب

عند عدم الاقنية اي في دار الاسلام خايبه وسره المعصومة اي اذا لم يبعها العاصم خايبه
والشجرة وفك الموهنة لعدم استحقاق الملك ولو قال البيع قبل القبض لا استبرأ على المبيع
كالوابعها بخيار وقبضت ثم ابطع بخياره لعدم خروجها عن ملكه وكذا لو باع مديون او
ولده وقبضت ان لم يطلها المشتري وكذا لو طلقها الزوج قبل الدخول ان كان زوجها بعد
الاستبراء وان قبله فاختار وجوبه من بلقي قلت وفي الجارية شري معتدة العيز وقبضها
ثم مضت عدتها لم يسرها لعدم حل وطبها للمبايع وقت وجود السبب ولا بأس بحيلة
استبراء الاستبراء اذا علم ان المبيع لم يغيرها في طهرها ذلك والا لا يفعلها به يقين وهي اذا
لم تكن تحت حرة او ابيع اما ان يتكلمها وبعضها ثم يشترها فيحل له الحال لانه بالبيع لا يبيع
ثم اذا اشترى فوجبه لا يجب ايعز ونقل في الدرر عن ظهر الدين اشتراط وطئها
قبل الشراء وذكر وجهه وان كانت تحت حرة فالحيلة ان يتكلمها المبيع اي زوجها ممن
سبق به كما سبق قبل الشراء وان يتكلمها المشتري قبل قبضتها فلو بعده لم يسقط من موطئ
به ليس تحت حرة او زوجها بشرط ان يكون اخرها سيدها او سيده يطلقها متى نشاء
ان خاف ان لا يطلقها ثم يشترى الامنة ويقبض او يقبض فيطلق الزوج قبل الدخول
بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقيل المسئلة التي اخذ ابو يوسف عليها ما شئت
العدوهم ان زبدة حلفت الوشيد ان لا يشترى عليها خادبة ولا يشترتها فقال
يشترى نصفها ويوهب له نصفها ملتقطا او بكاتبها المشتري بعد الشراء والقبض كما يبيده
اطلاقهم وعليه فطلب الفرق بين الكاتبة والاشكاح بعد القبض وقد نقل المصنف عن
شيخه بحثا كما سنده لكن في الشرب لا دلالة عن المواهب النصير بتقيد الكاتبة بكونها قبل
القبض فليحذر قلت ثم وقفت على البرهان شرح مواهب الرحمن فلم ازل العبد المفقود
فندبرتم بضع برضاها يجوز له الوطئ بلا استبراء لولا ملكه بالكاتبة ثم تحده بالخير
لكن لم يحد ذلك حقيقة فلم يوجد سببا لاستبراء وهذه اسهل الخيل تاخرها بين
لما شان لا يجتمعان كما اختان ام لا فليها فلو قبل او وطئ احدهما يحل له وطئها ونفيها
دون الاخرى بشهوة الشهوة في القليلة لا تقترب من المس والنظر ان كان حرم
عليه وكذلك يحرم عليه الدواعي كالنظر والتقبيل حتى يحرم فرج احدهما عليه ولو غير
فعله كالاستبراء كذا عليها ان كان ملكه ولو لبعضها ما ي سبب كان او كاح صحيح لانا
الا بالدخول وعق ولو لبعضها او كاتبة لانها تحرم فرجها بخلاف ندم وورهن واجارة
قلت والمسحبة لا تسمى حرة حتى تحضن على المحرمة كما سبقت في شرح الملقى وكذا
تحرما في نساق فيقبل الرجل ثم الرجل ويده او شامت وكذا يقبل المرأة المرأة عند
لغا او دواعي فيه وهذا نوع شهوة واما على وجه البرهان عند الكل خايبه وفي
الاختار عن بعضهم لا بأس به اذا قصد البراءة من الشهوة فتقبل وجهه فقبضه ويحرم وكذا
معانقته في ازار واحد وقال ابو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعانقة في ازار واحد ولو كان

عليه بعض اوجبة جان بلا كراهة بالاجماع وصح في الهداية وعليه المتون وفي الخاقان
ان القليلة على وجه المرأة دون الشهوة جاز بالاجماع كالمصاحفة اي كالمختار المصاحفة لانه
سنة قديمة متواترة لقوله عليه السلام من صالح اخاه المسلم وحركه به ثارت ذنوبه ولله
المصنوع بالدرر والكثرة والوقاية والثفاية والمجمع والملقى وغيرها بعد جوارها مطلقا
والوعد العسر وقولهم انه بدعة اي صاحبة حسنة كما افاده النووي في اذكاره وغيره في
غيره وعليه يحل ما نقله عنه شارح المجمع من انها بعد الخمر والعصر ليس بشئ نوفيها فاقبل
وفي القليلة السنة في المصاحفة بكتلة يدب ومما فيهما علقته على الملقى ولا يجوز للرجل
مصاحفة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من الغرائز قال عليه الصلاة والسلام
لا يقضي الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا يقض المرأة الى المرأة في الثوب الواحد واذا بلغ
المني والصبية عشر سنين يجب التزويق بينهما بين احدهما واخذ واحد او ابيد في المصحف
لقوله عليه الصلاة والسلام وفروا بينهم في المصاحف وهي باعشر وفي التقا اذا بلغوا
سكنا في الجنتي وفيه الغلام اذا بلغ حد الشهوة كالمحل والكافرة كالمسلمة عن ابي حنيفة
صاحب الحمام ان ينظر الى العودة وحجته الحان وقيل في خان الكبيرة ان
يجتنب نفسه فعل والا لم يفعل الا ان لا يمكنه التكاح او شر الجارية والظاهر في الكبير
انه يجتنب ويكفي قطع الاكثر ولا بأس بتقبيل يد الحاكم المدين والسلطان العادل وقيل
وسرور ونقل المصنف عن الجامع لا بأس بتقبيل يد الحاكم المدين والسلطان العادل وقيل
سنة بخي وتقبيل راسه اي العالم احره كافي البرازية ولا رخصة فيه اي في تقبيل
يد الغيرها اي لغير عادل وعادل هو المختار بخي وفي المحيط ان تقبيل اسلمة واكثر
جاز وان لبس الدنيا كره طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدومه ويمكن من قبضته
احاده وقيل لا رخص فيه كما يكره تقبيل المرأة ثم اخرى او حدها عند اللقاء او الوداع
كما في القليلة مقدا للقبيل قال وما يفعل الجاهل من تقبيل يد نفسه اذا التقى غيره فهو
مكروه فلا رخصة فيه واما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكروه بالاجماع وكذا ما يفعل
من قبيل الارض بين يدي العدا والعطف الحرام والمفاعل والراضي به اغنان لانه يشبه
عبادة الوثن وهل يكفر ان على وجه العادة او التقبيل كفو وان على وجه الحق لا
انما تركها للكبرية وفي الملتقط التواضع لغيره حرام وفي الوهابية يجوز تقبيل يد
القيام تقبيل اللقائم كما يجوز التقبيل وللقاري بين يدي العالم وسبحي نظا فائدة
قبيل التقبيل على حسنة او جارية القبلة المودة المودة على الحد وقبلة الرحمة لوالديه على
الراس وقبلة الشفقة لاحد على الجبهة وقبلة الشهوة لامرأة او امرأة على المم وقبلة
الحبة المؤمنة على اليد وسراده بعضهم قبلة الدابة للخمر الاسود جوهره قلت ونقل
في الحج تقبيل عتبة الكعبة وفي القليلة في باب ما يتعلق بالمقاربتين المصحف قبل بدعة
لكن سري عن غيرهم في اسد عتبة ان كان باخذ المصحف كل عذوة ويقبل ويقبضه

في وقتئذ يفرحون ويكفون وكان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويستمع على وجهه
وأما قبل الخبز فخرج الشافعية أنه بدعة مباحة وقيل حسنة وقالوا بكونه دوسر لا
ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في بحث الوليمة وقواعد الأمان
وجاء لا تقطعوا الخبز بالسكين وكرهوه فإن الله كرمه **فصل في بيع كره بيع العذرة**
رجع الإدمي حاله لا يكره بل يبيع بيع السرفين أي الزبل خلافا للشافعي وصححه
مخلوطة بزباب أو ما دغلب عليها في الصحيح كاصح الانتفاع بمخلوطها أي العذرة
بلها حاله على ما صحح الزيلعي وعينه خلافا للصحيح الهداية فقد اختلف الصحيح
وفي المتن أن الانتفاع كالبيع أي في الحكم فافهم وجاء أخذ الدين على كافر من من
لمعه بعد خلافاً من على المسلم لبطالة الأداة وكل ذي ما يبيع فهو زعنده خلافاً
لها وعلى هذا الروايات مسلم وترك من خرب باعه مسلم لا يجل لورثة كما بسطه الزيلعي
وفي الأشباه الحزمة تنقل مع العلم للأوراث إلا إذا علم سريته قلت وعرف في البيع
المفسد لكن في الجني مان وكس حرام فالمرات حللتم رزقه قال لا تأخذ بهذه
الرواية وهو حرام مطلقاً على الورثة فتنه وجاء تحلية مصحف لما فيه من تعظيمه
نقش المسجد ونقطة أي أظهر أعياه وبه يحصل الترفيع خاصة خصوصاً المجر
فيستحسن وعلى هذا لا بأس بكاتبه أسامي السور وعدا لأي وعلامات الوقت وكذا
فهو بدعة حسنة دسره وفيه لا بأس بكونه لخيار وعوها في مصحف وتفسير
وفقه ونكره في كتب نجوم وأرب وبكره بصغير مصحف وكاتبه بقلم دقيق يعني نثرها
ولا يجوز لغيره شيء في كاعده فقد ونحوه في كتب الطب يجوز وجاز دخول الذي
مسجداً مطلقاً وكرهه مالك مطلقاً وكرهه محمد والشافعي وأحمد في المسجد الحرام قلت
الشيء تكوي لا تخليق وقد جوزوا عبور عابر السيل جنباً وحقق لا يقرئوا لا يجزوا
ولا يعمر وأعراف بعد حج عامهم عام تسع حين أصر الصديق ونادى على هذه السورة
سراً وقال لا لا يجع بعد علمنا هذا اشتدرك ولا يظن عربان سرور الشيطان وغيره
فلنحفظ قلت ولا تنس ما مر في باب الجزية وجزا عبادته بالأجماع وفي عبادة الجوس
فولان وجزا عبادة فاسق على الأصح لا دسمل والعبادة من حقوق المسلمين وجاء
حضا إليها لم حتى الهرة وأما حضا الإدمي فحرام قيل والغرس وقدره بالمنفعة والأخرام
وأما الخمر على الخيل فمتشأن في الحفنة للداوى ولول الرجل بطاهر لا يجنس وكذا كونه
أولاً يجوز الأبطال وجوزة في النهاية بحرم إذا أجزه طبيب مسلم أن فيه شفاؤه
فيما حرم عليكم من الحزمة عند العلم بالشفا دل عليه جواز أساغدة اللقمة الحرة وجواز
شربه لا زالت العطش انتهى وقد ساءه وجاء سرفق القاضي من بيت المال لويت المال
حلالاً لجمع بحق والالم يجل وعبر بالرزق لينه تقديره بقدر ما يكفيه وأهل في كل

زمان ولو عينا في الأصح وهذا بلا شرط ولونه كالأجرة لحرام لأن القضا حادثة فلم
يسأرا الطاعات قلت وهل يجوز فيه كلام المتأخرين بحرمه وجزا سفر الأمة وأم الولد
والكائنات والبغضة بلا حرم هذا في زمانهم ما في زماننا فلا تلبس أهل الفساد وتب
من كان وجازاً شراً ما لا بد للصغير منه وسعيه يبيع ما لا بد للصغير منه لاخ وعنه وأم
ولم يقط هو في حرمه أي كنفهم والألا وجزا أجزا له لانه فقطل في حرمها وكذا الملقط
على الأصح كذا أعزاه المص شرح المجمع ولم أره فيه وبأن متشامناً فيه فنبه وكذا عه
الثاني خلافاً للثالث ولواجر الصغير نفسه لم يجر إلا إذا فرغ العمل لخصه بغيره فيجب
وبه حارة أب وجد وقاض ولودون أجر المثل في الصحيح كما علم من الدرر فتبصر
وجاز بيع صغير عت من يعلم أنه يتجزه حراً لأن المعصية لا تقوم بعينه بل بعد تغيره
وقيل بكونه لأعانة على المعصية ونقل المص عن السراج والمشكلات أن قوله ممن أي من
كافر الماسع من المسلم فيكونه ومثله في الجوهرة والباقي وعنه جاز الهنائي في
الطائفة أنه يكره بالاتفاق بخلاف بيع امرء من يلو به وسع سلاح من أهل القبلة
لأن المعصية تقوم بعينه ثم الكراهة في مسألة الأمر مخرجها في بيع الحاشية
وعنه وأعمده المص على خلاف ما في الزيلعي والعيني وإن أقره المص في باب الباعة قلت
وقد شامة معزاً للنهر ما قامت المعصية بعينه بكونه بيعه تحميماً ولا فتنها فلم يحفظ
وقد جاء جاز بغير كسبه وحمل خمر ذي نفسه أو دابة بأجر لا عصفها لقيام المعصية
بعينه وجاء أجزا بت سود الكوفة أي قراها لا بغيره على الأصح وأما الأصناف
فترى غير الكوفة فلا يمكن أن يظهر شعاع الإسلام فيها وقض سواد الكوفة لأن
أهلها أهل الأمة ليتخذ بيت ناراً ويكنسه أوبعة أو يباع فيها الخمر وقال لا ينبغي ذلك
أعانة على المعصية وبه قالت الثلاثة زيلعي وجاز بيع بانيوت مكة وأرضها بلكراهة
قال الشافعي وبه يفتي عيني وتدمر في الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره
بيع أرضها كتبها وبه يعمل وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيعها
وأجزاها لكن في الزيلعي وعينه بكونه أجزاها وفي آخر الفصل الخامس من التا رضانية
وأجزا الوهبانية قال الأوج أكره أجزا بيوث مكة في أيام الموسم وكان يفتي لهم
أن يقرأوا عليهم في دورهم لقوله تعالى سوا العاكف فيه والباد ورضيها في غير أيام
الموسم انتهى قلت وهذا يظهر الفرق والتوقيت وهكذا كان ينادي عمر بن الخطاب
رمي الله عنه أيام الموسم ويقول يا أهل مكة لا تتخذوا البيوتكم أبواباً للقرى المأوى
حيث شاء ثم يتلو الآية فلم يحفظ وجاء في العبد حراً عن الجزية والآلة وهو
المسلم في الفساق وقوله هدية تاجر وأجزا دعونه واستعاذته استجنانا
وكره كسوته أي قول هدية العبد ثوباً وأهله في التقوى لعدم الضرورة واستخدام الخي
الاطلاق وقيل بل دخول على الحرم لوسنة خمسة عشر وكره إقراض أي إعطاء

لكن وعينه دراهم او بر الحرف هكذا لو لم يبد بشرط لياخذ شرفا منه ذلك ما شاء
لانه فرض جرفعا وهو بقا ساله فلما اودعه لم يكره لانه لو هلك لم يضمنه وكذا لو شرط ذلك
فقال لا اقاضي ثم اقرضه بكره انفاقا فثبت في بشرطه لانه وكره تحريم الله بالكره وكذا
الشرط بغير اوله وبهمل ولا يفتح الا نادرا واما الشافعي وابو يوسف في رواية
ونظما شارح الوصاية فقال **ولا باس بالشرط** وهي رواية
عن الجرح قاضي الشرق والغرب **نوش** وهذا اذا لم يقام ولم يداوم ولم يتخلل واجب
والاحرام بالاجماع وكره كل هؤلاء علماء الاسلام كل هؤلاء المفسرين حرام الاثلاثه ملائمة
اهله وادب لهونه وضابطه لغوسه وكره جعل الفل طوق له راية في عنق العبد
يعلم بياقة وفي زمانه لا باس به لظنية الاياق خصوصا في السودان وهو المختار كما في
شرح الجمع للعيني بخلاف القيد فان حلاله ككره قوله في دعائه بمقعد العصر
من عرشك ولو يتقدم العين عن ابي يوسف لا باس به وبه اخذ ابو الهيثم للشرع والاحوط
الامتناع لكونه جنبا واحدا فيما يخالف القطعي اذا لم يشابه انما ثبت بالقطعي هداية ونه
الماترانية مغزا بالنسبة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا ينبغي لاحد ان يدعو الله لانه والله
المادون فيه المأمور به ما استغنى من قوله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها
وكذا لا يصلي احد على احد الا على النبي صلى الله عليه وسلم وكره قوله بحق رسلك وابشراك
وابشراك او بحق النبي لانه لاحق المخلوق على الخالق ولو قال لا خير بحق الله او با لله
ان يفعل كذا لا يلزم ذلك وان كان الاولي فعلة دسرو في المختارات قال ابن المبرك
سال بوجه الله او بحق الله يعني ان لا يعطيه شيئا لانه عظم ما هو الله وفيها قول القائل
ولا يعمل بموجبه ثياب بقراته كمن يصلي ويعصى فزع هل يكره رفع الصوت بالذكور
والدعائم وعمامة شيل جنابان البرازية وكره احتكاك رقوق البشر كقن وعقب ولو
والهياكل كمن وقت في بلد يصير بآهله لحدب الحالب من رقوق والمحتكم ملعون فان لم
يصير لم يكره ومثله تلقى الحلب ويجب ان يامر القاضى ببيع ما فضل عن قوته وثوب
اهله فان لم يبيع لم يخالف امر القاضى ثمرة بما راد راد عالمه وباع القاضى عليه طعامه
ورافا على الصحيح وفي السراج لو خاف الامام على اهل بلد الهلاك اخذ الطعام من
المحتكرين وفزع عليهم فاذا واحد واسعة ردوا مثله وهذا المصنوع بل المصنوعة ومن
اضطر الى عذبه وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه ونقله الى بلع عن الاختيار وانه
ولا يكون محتكرا بحسب غلة ارضه بلا خلاف في محطوبه من بلد اخر جلة فالشافعي وعند محمد
ان كان يجب منه عادة كره وهو المختار ملحق ولا يصح حاكم لقوله عليه السلام
فان الله هو المعطي القاضى الباسط الرزاق الا اذا تعدى الارباب عن القية تعديا
فاختار فليس بمشورة اهل الراي وقال مالك على الراي التسعة عام الفلا وفي
الاختتام ثم اذا سخر وخاف البائع ضربا لامام لو نقص لا يحمل المشتري وحيلته

ان يقول

ان يقول له يعني بما يجب ولو اوصل على سبيل الخبز والخبز انما اقصا رجوع المشتري
بالنقصان في الخبز لا بالخبر الشهرة سعرد عادة بخلاف الخبز قلت واذا كان السعير
في القوتين لا يعتبر وبه صرح العتاني وغيره لكنه اذا سعى ادياب غير القوتين وظلوا
على العانة فيسعر عليهم الحكم بنا على ما قال ابو يوسف يعني ان يجوز ذكره القضا فان
ابو يوسف يعتبر حقيقة الضرر كما هو في قوله بكره اساءة الحمامات ولو في رجها ان كان
يضر بالناس ينظر او جلب والاحتياط ان يقدر بها ثم يشترها او توب له مجتنب
فان كان يعطرها فوق السطح سلطانا على عورات المسلمين ويكسر حاجات الناس ويصد
تلك الحمامات عن روضه وضع الشد المنع فان لم يمنع بذلك ذبحها الى الحمامات المحبب وصح
في الوصاية لوجوب التفرغ وبذبح الحمامات ولم يقيد بما هو اهلها عند عادتهم واما
الاستيناف فباح كشره اعصابه ليعقها ان قال من اخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه
باعتاقه قيل بكره لانه يقتضي المالك جامع الفتاوى وفي المختارات سب وائت وقال
محمد بن احمد هالم ياخذها من اخذها ومرفق الحج وجاز سركوب الثور وتحميد والكواب
على الجبر بل جحد وضرب الدابة اشد من الذي وظلم الذي اشد من المسلم ولا باس
بالمسابقة في الرمي والعرس والبغل والحر كذا في الملتقى والجمع واقوه المص هذا خلافا
لما ذكره في مسائل شتى فتنه والابل وعلى الاقدام لانه من اسباب الجهاد فكان مندوبا
وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام اي الجعل اما بوزن فيباح في كل الملاعب كسما
بان حل الجعل وطاف لانه يصير مستحقا لكره البرجندى وغيره وعلة البرازية
بانه لا يستحق بالشرط شيء لعدم العقد واليقين انتهى ومفاده لزومه بالعقد كما يقول
الشافعية فيصير ان شرط المال في السابقه من جانب واحد وحرم لشرطه فيها من
الجانبين لانه يصير قارا الا اذا اؤخذت بالثا محلا بينهما بعرض كقولهم سبهما يتوهم
ان يسبقهما والاول لم يجز ثم اذا سبقهما اخذ منهما وان سبقا لم يعطهما وفيما بينهما ايها
سبق اخذ من صاحبه وكذا الحكم في المتفقة فاذا شرط لمن معد الصوامع وان شرطه
لكل على صاحبه لا دسر ويجتنب والمصارعة ليست ببذعة الا للثمن فيكره رجدي
واما السابق بل جمل فيجوز في كل شيء كما ياتي وعدا الشافعية السابقة بالاقوام
والعمر والسفر والسفن والسباحة والهلجان والسند ورمي الحج والشاة باليد
والشاة والوقوف على الرجل ومعرفة ماسده من زوج اوفوه والله بالحق وكذا
يجل كل لعب خطو لحدب ثقلب سلامة كرمي لرام وصيد خبيثة ويجل السفرج عليهم
ح وحديث حديثا عن ابن اسير انك لم يدع حلسماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا
يقين كذبه بقصد العزبة لا للخير بل ومما يقين كذبه لكن بقصد ضرب الامثال
والمواعظ وتعليم بحر الشجاعة على السنة اربعين او حوامات ذكره ابن حجر وسيج
فلم اظاهرة الا للجهاد في دار الحرب فيستحب لوفير شاربه واظفاده يوم الجمعة وقوله

بعد الصلاة افضل الا اذا اقره اليه تاجير فاحتسب فكره لان من كان ظنه طويل كان رزقه
ضيقا وفي الحديث من ظلم اظفاره يوم الجمعة عاده الله من البلياء الى الجملة الاخرى
وزيادة ثلاثة ايام وروى عنه عليه السلام من ظلم اظفاره فحالفه الله فحالفه الله فحالفه الله
يعني كقول علي رضي الله عنه نظم فقلوا اظفاركم بسنة وادب فيها خاوسا يساهها وادب
وساير وتماه في مفتاح السعادة وفي شرح الفريز روى انه صلى الله عليه وسلم ما سمع
البنمي الخضر ثم خضر البصري الى الابهام وختم بابها بالبنمي وذكر له ان اظفار
في الاجاب جهاد جها ولم يثبت في اصابع الرجل ثقل ولا في ثقلها كتحملها قلت
وفي المواهب اللدنية قال الحافظ ابن حجر انه يسبح كيف ما احتاج المسلم والمسلم يثبت
في كيفية شئ ولا في ثقبين يوم لم يسمع النبي عليه السلام وما يعبري عن النظم في ذلك
للانام على شئ لا ينحرف قال شيخنا انه باطل ويسبح خلق عانته وتكفيل بدنه بالانصاف
في كل اسبوع مرة ولا افضل يوم الجمعة وحاز في كل خمسة عشر ركعة تركه وراوا الاربعين
بحسب وفيه خلق الشارب بدنه وقيل سنة ولا باس نفس الشيب واخذ اطراف الخبيثة
والسنة فيها البقية وفيه قطعت شعور سها اثنت ولعلت مراد في العزاة وانه
باذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولذا اجتمع للرجل قطع خبيثة والعنق
والوشة الشيب بالرجال انتهى قلت وما خلق راسه في الوهابية قال نطقا
وقد قل خلق الرأس في كل جمعة • • • • • بحسب وبعض الجواز يعبر
رجل يعلم علم الصلاة او يحول ليعلم الناس واخر ليعلم • • • • • فالاول افضل لانه متعد
وروي مذاكرة العلم ساعة خير من اجابة اليلة ولذا خرج لطلب العلم الشرعي سلا
ذن والمدة لم يلحقها وتماه في الدرر واذا كان الرجل يصوم ويصلي ويصبر الناس
بدنه ولسانه فذكره بما فيه ليس بغيبه حتى لو اجبر السلطان ذلك ليجز ولا اسم
تلقه وقالوا ان علم ان اياه بقدر علمه ولو كانت ولا لا كيلة تقع العدة
تامة في الدرر وكذا لا اثم عليه لو ترك سواي خبيثة على وجه الاحكام ليكون غيبه
فما الغيبه ان يذكر على وجه الغيب برب الب واثاب اهل قرية فلسطين غيبه لانه
يريد به ظلم بل بعضهم وهو مجهول خائبة فراح غيبه مجهول وتظاهر بيقين ولساهه
السوا عقاد اخذ برامنه وشكوى خلاصة الحكم شرح وجهاه وكما تكون الغيبه
للسان صريحان كما ايضا بالغل والعرض والكتابة وبالحركة وبالرزم وبغيره الميقين
الاشارة باليد وكلما فهم من المقصود فهو داخل في الغيبه وهو حرام ومن ذلك
قالت عائشة رضي الله عنها دخلت علينا امرأة فلما دلت ايمان بيدي اصره فقا
ليد السلام اغتبتها ومن ذلك المحاكم كان عيشي متعجبا او كما عيشي فهو غيبه بل
في لاية اعظم في التصور والمقبر ومن الغيبه ان يقول بعض من مرنا اليوم او بعض
رايانا ان كان الخطاب بينهم شخصا معينا لان المحذور يقتضيه ومن مانه لهم ولما

قال لهم عنه ما زعمنا في شرح الشريعة وفيها الغيبة ان نصف اخاك حال كونه غائبا
 يوصف بكبره اذا سمع عن امره قال عليه السلام انذرهم ما الغيبة قالوا الله ورسوله
 اعلم قال ذكرك اخاك ما يكره قيل انزلت الا كان في اخي ما قال قال ان كان فيه ما تقول
 اغتبتك وان لم يكن فيه فقد بهت واذ لم تبلغك بكيفية المذم والاشرب ما كان كلفا اغتابة
 به وصلة الرحم واجبة ولو كانت بسلام وتحيية وهدية ومعاناة وبجاسة وسكالة ولطمة
 واحسان ويروم غلبا ليزيد جبال يروا فتراها كجمعة او شهر ولا يرد حاجتهم لانه
 من القطيعة في الحديث ان الله يصل من وصل رحمه ويقطع من قطعها وفي الحديث
 صلة الرحم تزيد في العمر وتماه في الدور ويسلم المسلم على اهل الذمة لونه حاجة الله والا
 كره هو الصحيح فأكبره السلم صاحبه الذي كذا نسخ الشرح واكثر التوق بلطف ويسلم
 فاولها هكذا ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الاخصن الاسلام فاتهم وفي شرح
 البخاري للمصنف في الحديث ان الاسلام حين قال تطعم الطعام وتقرأ السلام على من
 عرفت ومن لم تعرف قال وهذا التعميم مخصوص بالمسلمين فلا تسلم ابتداء على كل فلو لم
 لا بد واليهود ولا النصارى بالسلام وكذا يحض منه الفاسق دليل اخر وامان اشك
 فيه فالاصل فيه البقاء على العموم حتى يثبت المخصوص ويمكن ان يقال ان الحديث كان في
 ابتداء الاسلام لمصلحة التالف ثم ورد البني انتهى فليحفظ ولو سلم يهودا ونصارى
 ويحس على سلم فلا بأس بالرد ولكن لا يزيد على قوله وعليك كما في الحاشية ولو سلم
 الذي يجبل كغيره لا يجبل الكافر وكفر ولو قال المحسوس يا اسدنا يجبل كغيره كما في الاشباه
 وفيها لوقال لذي طحال انه شاة ان نوى بقلبه لعنه يسلم ويورد في الجزية دليل
 لا بأس به ولا يجبر دسلام السائل لانه ليس للجنة ولا من يسلم وقت الخطية
 خائنه وفيها واذا انى دار انسان يجب ان يساق في قبل السلام ثم اذا دخل يسلم اولاً
 ثم يتكلم ولو في فساد يسلم اولاً ثم يتكلم ولو قال السلام عليك يا زيد لم يسقط رد غيره
 ولو قال يا فلان او اشار لعن سقط وشرط في الرد جوابا لطاس اسماعه فلو اصم
 يرد بحريك شفيتها انتهى قلت وفي المبني ويسقط عن البابتي وصبي يعقل لانه من
 اهل اقامة العرض في الجدة دليل اخر ذبيحة وقيل لا وفي الجنب ويسقط اسرد
 المحموز وفي سرد الشاة والصبي والجنون قولان وظاهر الناجية ترجيح عدم
 السقوط ويسلم على الواحد بلطف الحاجة وكذا الرد ولا يزيد الرد على وبركاته ورد
 السلام وشتمت المعاطن على الفور ويجبر رد جواب كتاب النجدة كود السلام ولو قال
 لا خرا فلانا السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام على الفاسق ولو علنا والا لا كما
 يكره على عاجز عن الرد حقيقة كما كمالا ورشعا كصلى وقارى ولم سلم لا يسقط الجواب انتهى
 وقد مشا في باب ما بعد الصلاة ذكر اهت في ثيف وعشرين موضعاً وانه لا يجبر دسلام
 عليكم يجبر التعم ولو رد ولم يرد احد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فرع

بكونه اعطى سائر المسجد الا اذ لم يتخطى رقاب الناس في المختار كما في الاختيار ومقر
مواهب الرحمن لان عليا صدق نجاة في الصلاة فمحصاه الله بقوله ولينزلن الزكاة
وعمر كرمون لعب الاسماء الى عبد الله وعبد الرحمن وعبد القيسم يعني بشيد
وعمرهما من الاسماء المشتركة وسراد في حقنا غير ما يراه في حق الله لكن التسمية بمنزلة
في زماننا اوله لان العوام يصغرونها عند النكاح في السراجية وفيها ومن كان اسمه
يحرر الاساس بان يكون ابا القاسم لان قوله عليه السلام سموا باسمي لا تكونوا يكسبون قد
منع لان عليا رضي الله عنه كنى ابنه محمدا بن الحنفية ابا القاسم وبكره ان يدعو الرجل
اباه وان تدعى المرأة زوجها باسمه انتهى لفظه وفيها بكونه الكلام في المسجد وحلف
المنارة وفي الخلافة وفي حالة الجماع وسراد ابو الميثاق في البستان وعند قراءة القرآن
وسراد في المنيق سعاد المحمدي وعند المذكر فاطمة عند الغنا الذي يسمونه وحده
للربية فضل على سائر الاسن وهو لسان اهل الجنة تعلمها او علم غيره فهو ما جاز
وفي الحديث اجمع العرب ثلاث لا في عربي والقرآن عربي ولسان اهل الجنة في الجنة
عربي وفيها طين القبول لا بكونه في المختار وقيل بكونه وقال البردوي لو احتج الكتاب
كله بذهب الاثر ولا يمتن لاساس به ذكره المص في الخز باب الوصية للاقارب وقد ساء
في الجنازة بكونه معنى الموت لفض اوصيق عيش الاخرون الوقوع في معصية اي وبكونه
لخوف الدنيا لا الدين حديث فظن الارض خير لكم من ظمها خلاصة لاساس ليس
اللولو وكذا الساب كذا في شرح الوهاب بنت معز بالهيئة وقاس عليه الطرسوسية في الام
كما قوت وزمرد ونازعه ابن وهان بان يحتاج الى نقل صحيح وجرم في الجوهرية بجرم
اللولو فقلت وحمل المص ما في المنيق على قوله وما في الجوهرية على قولها قال وقد رجحا
قولهما في الكافي قولها اقرب الى عرف ديارنا فيفق به ثم قال المص وعليه فالعقد في
الذهب حرمة لبس اللولو ونحوه على الرجال لانه من حلي النساء وبكونه للول لاس
الحكم والسرار للصبي ولا لاس شق اذن الميت والمطلعي استحقاقا مملقة
قلت وهل يجوز الخزام في الانثى لم اراه وبكونه للذكر والابن الكتابية بالعلم
المختص من الذهب والفضة ومن دواه كذلك سراجية ثم قال لاساس بتقريب السلام
بذهب وفضة ولا لاس لسراج وجام ونشر من الذهب عند ابي حنيفة لاني يوسف
جارية لزيد قال بكر وكفى بكر ببيع حل لعم وسراوها وطها ليقول قول بكر ان اكبر
صدقة كاهن وان اكبر ما كذب لا يقبل قوله ولا يشترى منه ولولم يجزه ان ذلك
لعينه فلا لاس بشرائه منه كاحل وطى من شرفت المي وقال النسا هي امراتك وحل لكاح
من قالت طلقني شروحي واقضت عدلي او كنت امرا لفلان واعققت ان وقع في قلبه
صدقه ونما في الخاتمة قلت وحاصل ما نعتي احببت بامر محتمل فان ثقت او وقع
في قلبه صدقها لاسان بن زوجها وان بامر مستنكر لا لاس يستنصرها فزوع كتب

ما قول

ما قول الشافعي كتب جواب ابني حنيفة واذا كتب المنيق يدن يكتب ولا يصدق قضا ليعقوب
الشافعي يحتمل الترجيح بالقرآن والاذان بالصوت الطب طيبا ان لم يزد فيها الحروف وان
سراد كونه والمسبعة وقول احسن ان لسكونه لحسن واذن تلك القراءة يحتمل عليه الكفر
المنظرة في العلم لفرة الحق عبادة ولا حد ثلاثة حرام لعم رسول واظهار علمه ونيل دينا
او مال او يقول المذكر على المنابر للوعظ والاعتقاد سنة الانبياء والمرسلين ولباسه
وسال ويقول عامر من ضلالة اليهود والنصارى قراءة القرآن بقراءة معروفة وشادة
دفعه واحدة مكر وهذه كما في الحاروي القدسي سيجب للرجل حجاب شعره ولحية ولو في
حرب في الاصح والاصح انه عليه السلام لم يقبله وبكونه بالسواد وقيل لاجمع الفتاوى
واكمل ما منع المص الكتب التي لا يتبع بها محي عنها عنها اسم الله وسلا لكتة ورسلته
الباقي ولا لاس بان لم يلق في ماء حار كما في اودن وهو لحسن كما في الانبياء القصص
المكروه ان يتحدث بهم بالمس لاصل معروف او يعظمهم بما لا يعظمه او يزيد وينقص
في اصله ما التزمين بالعبادات اللطيفة المرفقة والشرح لغوايده فذا الحسن الافضل
سأراكة اهل الجنة في اعطى النابية لكن في زماننا اكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن
نفسه فحسن وان اعطى فلسط من عجز ليس الذي الحق ان ياخذ عجز جنس حقه وجوز
الشافعي وهو الاوسع مع علم طلب من الصبيان اتمان الحيرة فحجها وشري بعضها واخذ
بعضها له ذلك لانه تملك لمن الا بالاس بولي المتكوفة بما ساء الامنة دون عكسه
وحدا لا يفتية له لاس بالانقاع به ولولده فقه وعنى يصدق به لاس بالجماع
في بيت فيه مصحف للبلوي لا تركب مسلمة على سراج الحديث هذا للول للطلوي ولولحاجة
عزوا وجع او مقصد ديني او دنوي لا بد لها منه فلا لاس به نعتي بالقرآن ولم يخرج
بالحاجة عن قدر هو الصحيح في العربية مستحسن ذكر الله من طلوع البحر والطلوع الشمس
اول من قراءة القرآن وسنحت القراءة عند الطلوع او الغروب لاس بالامام عقب الصلاة
بقراءة اية الكوسى وخزانيم البقرة والاخفا افضل لقراءة الفاتحة بعد الصلاة جهز الله
بدعة قال استاذنا لكتها مستحسنة العادة والاثر الرشوة لاثمك بالفتن لاس بالرشوة
اذا خاف على دينه والبنى عليه السلام كان يعطي الشعر لمن يخاف لسانه وكفى بسهم
المولقة من الصدقات دليل على مثاله جمع اهل المحلة للامام حسن ومن السحت ما
يؤخذ على كل صاحب كلع وكلا وما رعا دن وما ياخذ غار لغزو وشاعر لشعر وشجرة
وهكواتي قال في سنن الناس من يشتري لهو الحديث واصحاب جميع المعازي وقواد
وكاهن ومقامر واسمهم وفروعة كثيرة قيل لا يجنب ونحوه جاز له لولد في كل شئمة
لا يوجب الحد وشركه افضل كره قول الصائم المقطوع اذا اسئل اصابعه حتى انظر فانه
نفاق او حق من له اطفال وما د قيل لا يوصى بنقل من صلى وقصد برأى سب
الناس لا يعاقب تلك الصلاة ولا ثياب بها قيل هذا في الفرائض وعمه الزاهد في

التواضع لقولهم الربا لا يدخل الغرايق عموماً الرجل على حبسه عموماً مرة بكرة بكرة المرات
 سودا الرجل وسوداه صرب روجه على ترك الصلاة على الاظهر لا يجب على الزوج تظليل
 الفاحشة لا يجوز الوضوء من الخياض المعدة للشرب في الصباح ويمتنع من الوضوء منه
 وفيه وجه لا يحد ان ما قد وانه حاز والا لا الكذب مباح لا يحيا حقه ودفن العالم عن
 نفسه والمرد العريق لان عين الكذب حرام قال وهو الحق قال قتيل الحرام صوت الكوا
 في الوهابية والمصلح حاز الكذب او دفع ظالم واهل لم يرضى والقتال لم يظفر
 ويكره في الحام تغير خادام ومن شاء تنويراً فقالوا اسود
 ودينق معاً والمروور يجمع ومن علم الاصل في ذنبه ويوزر
 ومن قام اجلاً لا للشخص خاز وفي غير اهل العلم بعض يقول
 وجوز نقل الميت البعض مطلقاً وعن بعضهم ما قوت سليلين يحظر
 والزوجة السمين لا فوق شهما ومن ذكرها العقوبة التي يحظر
 ويكره ان تستل لا سقاط حلقاً وجاز بعد حيث لا يتصور
 وان اسقطت بيتا في المسطرة لوالده عن عاقلي الامم يحضر
 وفي يوم عاشوراء يكره تحليم ولا يابس بالمعاد خطا ويوجر
 وبعضهم المختار في الكحل جاز لغير رسول الله فهو المعتبر
 وضرب عبيد الغير جاز بامر وما جاز في الاجراء والاب يامر
 وانثوب من ذكر القرآن استماعه وقالوا ثواب الطفل لطفل يحضر
 ودرست باقي الذكر اولى من الصلاة فنفلا ودرس العلم اولى وانظر
 وقد كرهوا اهدا علم ونحوه لاعلام ختم المدرسين يقول
كتاب الجواهر لعل مناسبة ان فيه ما يكره وما لا يكره الجواهر نواعات
 حاسة وشماسة والمراد هنا الشماسة وهي مواتا لطلان الانتفاع به واحاوه جنا او
 غرسا وكرب اوسق اذا احس سلم او ذى رضاء غير مستفيع بها وليست بمملوكه وسلم ولا
 لدمي خلق مملوكه لم يكن مواتا فلولم يعرف مالها لقطعة بغيري فيها الامام ولو ظهر مالها
 ترد اليه ويضمن نقصانها اي نفقت بالزرع وهي بعبدة من القرية اذا صاح من اقصى العام
 وهو جهورى الصوت بزانة لا يسمع بها صوت ملكها عنداى يوسف وهو المختار كما في المختار
 وغيره واعتبر بحد عدم ارتفاع اهل القرية بدو به قالت الثلاثة قتلت وهذا ظاهر
 الرواية وبه يفتى كافي تركاة الكبرى ذكره القهستاني وكذا في البرجدي عن المصورية
 عن قاضي خان ان الفتوى على قول محمد فالعجب من الشربلا في كيف لم يذكر ذلك فليحفظ
 ان اذن لالامام في ذلك وقال لا يملكها بل اذنه وهذا لو سلم فلماذا مباشر الا اذن
 اتفاقاً ولو مستاناً لم يملكها اصلاً اتفاقاً قهستاني ولو تركها بعد الاجا وزرعها غيره
 قالوا الحق في الاعص ولولها ارضامية ثم احاط الاجا بها لانه من اربعة نفر

على المساقف تعين طريق الاول في الارض الرابعة ومن حجاز رضاء اى منع غيره منها وضع
 علامة من حجاز وغيره ثم ههنا ثلاث سنين دفعت الى غيره وقبلها هو الحق وان لم يملكها
 لانه انما يملكها بالاجا والتعريف لا بمجرد التخصير ولو كرمها او ضرب عليها النساء او سقلها غيرها
 او نذرها فهو اجا ولا يجوز اجا ما قوت من العاصر بل يترك مرغى لهم ومطرحا لمصداق
 لتعلق حقهم به فلم يكن مواتا وكذا لو كان مختطاً واعلم انه ليس للامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين
 عند من المعادن الظاهرة وهي ما كان جرمها الذي اودع الله في خواهر الارض بارزاً
 كالمعادن الملح والكحل والقار والنفط والابار التي يسقي منها الماء ذيلق يعنى التي
 لم تملك بالاستنباط والسعي فلو قطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لقطعها حكم بل
 القطع وغيره سواء فلو منعهم المقطع كان بمنعهم متدياً وكان لما اخذه ما كالا لا منه
 بالمنع بالالاخذ وكفى عن المنع وصرح عن مداومة العمل بلائشة اقطاعه بالصحة وبغير
 معه في حكم الاملاية المستقره ذكره العلامة قاسم في رسالته احكام اجارة اقطاع
 الجدي وخبرهم بمر التافع وهي التي يترج الما منها بالعبير كبير العطن وهي التي يترج الما منها
 باليد والعطن سائح الابرجد البير اربعون ذراعاً من كل جانب وقال ان للمنافع فتون
 وفي الشربلا في عن شرح الجمع لوعن البير فوق اربعين ذراعاً عليها انتهى لكن نسب
 القهستاني في غيرهم ثم قال ويقتضى بقول الامام وعزاه للثقة ثم قال وقيل التقدير في بئر
 وعن بما ذكر من اراضيهم لصلاتها وفي ارضها راحة فيزاد لبل يتقبل الما الى الشافى
 وعزاه للمهداية وعزاه البرجدي للكا في لفظه اذا احفرها في موات باذن الامام
 فلو في غير موات او في بلاد اذن امام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المص وعبارة
 القهستاني وفيه سري الى انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحريم ولو حفر في ملكه فله
 من الحريم ما شاء والى ان الما لو غلب على ارض تركها المملوكه وامانوا او اغفوا لم يحجز
 اجاوها فلو تركها الما بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريمها لعارض حاز اجاوها وعزاه
 للمصنفات وخبرهم العين خمسة اذرع من كل جانب كافي الحديث والذراع هو
 المكسرة وهو ستة قبضة وكان ذراع الملك اى ملك الاكاسرة سبع قبضات فكسرت
 قبضة ويمتنع غيره من الحفر وغيره فيه كسرت ملكه فلو حفر فلولا ردمه ونفيه وقام
 في المدرس ولو حفر الثاني بئر في منتهى حريم البير الاولى باذن الامام فذهب ماء
 البير الاولى ويحول الى الثاني ملائشي عليه لانه غير متقد والماتحت لارض لا يملك
 فلو حفره كمن بين حانوتها بحيث حانوت غيره فكسدت الحانوت الاولى بسببه فانه
 لا شيء عليه مدرس وزيلق وفيه لو هدم جدار غيره فلصاحبه ان يواخذه بقيمة لا يبا
 الجدار وهو الصحيح والى ان الثاني الحريم من الجوانب الثلاثة دون جانب الاولى
 لسبق ملكه الاول منه وللقناة هي بحري الماتحت لارض حريم بقدر ما يصلح لالفا
 الطين ونحوه وعن محمد كالبير ولو ظهر الماء فكالمين وفي الاختار ونحوه لراى الامام

أي لو بادن والافلاستول ذكره المبرجدي وحريم شجر بعرس في الأرض الموت خستادوع
 من كل جانب فليس لعينه أن يفرس فيه ويحرق ما الضع عود وحلة والفرات البدر بالموت
 إذا لم يكن ذلك حريما لعالم وإن كان حريما أوصا دعوده لم يحرق الحياوة لأنه ليس بموت
 والنهر في ملن العيز لا حريم له إلا بجران وقال الأديسة النهر لشبه ولقي طنة وقدره محمد
 بقدر عرس النهر من كل جانب وهو أرفق ملقي وقدره أبو يوسف بنصف بطن النهر وعلى الفوق
 نهتا في مغربا للكرمان وفيه مغربا للاختار والحوض على هذا الاختلاف وفيه مغربا للكفارة
 ولو كان النهر صغيرا يحتاج إلى كربة في كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه مغربا للكرمان أن
 الخلو في نهر مملوكة له سنة فأدعة بلزقها أرض لعيز صلب النهر فالسنة له عند
 ولصاحب الأرض بعده وفيه مغربا للتممة الصحيح أن له حريم باتفاق بعد ما يحتاج إليه
 لالفا الطين ونحوه انتهى قلت ومن نقل الاتفاق أيضا الشرا فلا عن الاتفاق
 وشرح الجميع **فصل** الشرب لغة تعذيب الماء وشرا نوبة الانتفاع بالماء سقسما
 للزراعة والدواب والشقة شرب بني آدم والمهائم بالشفاء ولكل حصتها في كل ما
 مالم يجوز ما أوجب ولكل سقى أرض من بحر ونهر عظيم كدجلة والفرات ونحوهما
 الملك بالاختيار ولا اختار لأن نهرها لا يمنع نهر غيره وتكمل شق نهر سقى أرض منها أو
 الرعي أن لم يضر بالعامة لأن الانتفاع بالماء إنما يجوز إذا لم يضر أحد كالانتفاع
 بشمس وزمر وهو الأسقى دوابه أن يخفف بحربا لنهر كبرتها ولا سقى أرضه ونحوه
 ونهره ونصب دواب ونحوها من نهر غيره وفنائه وبوره الأبادنة لأن الحق له شوق
 على أنه ولا سقى شجرا ونحوه في داره حلا المبحرارة وأما في الأصق قبل
 لا الأبادنة والمحز في كوز وجب بمهلة مضمومة الحاسبة لا يتفع به الأبادنة صاحبه
 للملك بأجراره ولو كانت البير والحوض والنهر في ملك رجل فلما لم يمنع مرير الشقة
 من الدخول في ملكه إذا كان يجد ما يقربه فان لم يجد يقال له أي لصاحب الدبر
 ونحوه أما أن يخرج الماء البير أو يتركه لما أخذ الماء بشرط أن لا يكسر صفته أي جانب
 النهر ونحوه لأن له حق الشقة لحدت أحمد المسلمون شركا في ثلاث في المساء
 والكلا والنار وحكم الكلا حكم الماء يقال للمالك أما أن يقطع ويندفع إليه ولا
 يتركه لما أخذ قد ربما يرد بلقي ولو منع الماء وهو يخاف على نفسه ودابة العطر
 كان له أن يقال له بالسلاح لا شمره حتى أصابه عند وإن كان محز في الأولى فاستله
 بعين السلاح إذا كان منه فضل عن حاجته للملك بالأجرار فصار نظير الطعام وقيل
 في البير ونحوها الأولى أن يقال بعين سلاح لأنه لا تركب معصية وكان كالنهر
 كافي وكري نهر آخر غير مملوكة من بيت المال فإنه لم يكن عمدة أي في بيت المال
 شئ يجبر الناس على كريبه أن اشفعوا عند دفعا للنهر وكري النهر المملوك على الد
 ويجبر من أبي منهم على ذلك وقيل في الخاص لا يجبر وهل يرجعون أن يأمر القاضي

نعم ومونة كرى البئر المشتركة عليهم من اعلاه فاذا جازوا الأرض وحل منهم يرى
 مؤنة الكرى وقال عليهم كريب من أولها إلى آخره بالحصص كما يشرون في استخفاف
 الشقة ولا كرى على أهل الشقة ويقع دعوى الشرب بعين أرض استخافا وإذا
 كان لرجل أرض ولاخر فيها نهر فاراد ب الأرض أن لا يجري النهر في أرضه لم يكن له
 ذلك ويتركه على حاله وإن لم يكن في يده ولم يكن جاريا فيها أي في الأرض فعليه المان
 أن هذا النهر له وإنه قد كان له مجراه في هذا النهر يسوقه لسيق أرضه وعلى هذا
 المص في نهره على سطح أو المنزلة أو الممشا كل ذلك في داره غير حكم الاختلاف
 فيه نظيره في الشرب بلقي نهر بين قوم أحقهم في الشرب فهو بينهم على فليس
 أراضيهم لأن المقصود بخلاف اختلافهم في الطريق فأنهم يستوتون في ملك رعية
 بلا اعتبار سعة الدار وصفتها لأن المقصود الاستطراق وليس لأحد من الشركاء في
 النهر أن يثقل منه نهر أو يثقل عليه رعي الأرضي وضع في ملكه ولا يضر نهر
 ولا يمارر وقاية أو دابة كنعودة أو حرسا أو فطرة أو يوسع في النهر أو يوسع بالإيام
 والحال أنه قد كانت المصنعة بالكوى بكسر الكاف جمع كوة بفتحها الثقب لأن القديم
 يترك على قدمه لظهور الحق فيه أو يسوق نصيبه إلى أرض له أخرى ليس له من أي من
 النهر شرب بل أرضهم يتعلق بالجميع ولهم نقض بعد الإحارة ولورثتهم من بعدهم
 وليس للأعلى سكر النهر بل أرضهم وإن لم يشرب أرضه بدون ملقي كطريق مشتركة
 أسرار لحدهم أن يفتح فيه بابا إلى دار أخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار التي مفتحة
 في هذا الطريق بخلاف ما إذا كان ساكن الدارين وأحدا جث لا يمنع لأن المادة لا تزل
 ولورث الشرب ولو صمى بالانتفاع به أما الأبا يبيع بعد فاطم ولو لا بيع الشرب وكذا
 لو حب ولا يوجر ولا يصدق به لأنه ليس بمال مستقر في ظاهر الرواية وعلى الفوق
 كما سيجي ولا يوصى بذلك أي يبيعه وأخذه ولا يبيع الما بدل خلع وصلى عن دم
 عمد ومهر وكفاح وإن صحت هذه العقود لأنها لا تطل بالشرط الفاسدة لأن الشرب
 لا يملك لسبب ما حق لومات وعليه دين لم يبيع الشرب بل أرض فلولم يكن لها أرض
 قبل يجمع إنما في كل نوبة في حوض فيباع الما إلى أن ينفق دينه وقيل ينظر الإمام لأرض
 لا شرب لها فيفقه إليها فيبيعها رضاءها فينظر لعامة الأرض بلو شرب ولعيتها
 معه فيصرف تفاوت ما بينهما الدين الميت وتامة في الرابقي ولا يضمن من ملأ أرضه
 ما فخر أرض جاره أو عرفت لأنه يبيع غير متعدد وهذا إذا سقاها سقا معتادا
 فيجمل أرضه عادة ولا يضمن وعليه الفوق وفي الذخيرة وهذا إذا سقى في نوبة مقدار
 وأما إذا سقى في غير نوبة أو زاد على حصة يضمن على ما قال اسمعيل الكراهة في
 ولا يضمن من سقى أرضه ونهره من شرب غيره بغير إذنه في رواية الأصل وعليه الفوق
 وبها ينظر وإن كان من الخلاصة لما مره غير مستقوم ولو صدق بنزله فحسن لمقا الما

الحرام وينبخلون العلف المضروب فان الدابة اذا سمن به انعدم وصارت اخر قسافي
فانه تكرر ذلك منه لاضمانه وادبه لادامه بالضرر والجنس ان راي الامام ذلك
خائنه ونماه في شرح الوهبانية قال وجوز بعض مشايخ البيع الشرب لمقام اهل
القياس بتركه بالتعامل ونوقض بان تعامل اهل بلدة واحدة وافق المشايخ بغيره
ذكره في جزاهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بغيره بعد فليخفف قلت وفي الهداية وشرحه
من البيع الفاسد انه يضمن بالانلاق فلوسق ارض نفسه بما غيره ضمنه وبه جزم في الهداية
هذا فانهم قلت وقد مر ما عليه الفتوى فكتب وفي الوهبانية نظم
وساق لشرب الغير ليس بضامن • وضمن بعض وما مر اظهر
وما جوزه واخذ التراب الذي على • جوابه نهدون اذن يعقرو
ولو حفرها وانها والقوا سترابه • فلو في خرهم ليس بالنقل يوم
كتاب الاشربة هي جمع شراب والشراب لغة كل ما يبع يشرب واصطلاحا ما سكر
والجزم منها اربعة انواع الاول الخمر وهي التي بكسر فتشديد من ماء العنب اذا غلظ
واشتد وفقد اي دمي بالزبد اي الرغوة ولم يشربها قد ذمه وبه قالت الثلاثة
وبه اخذ ابو حفص الكبير وهو الاظهر كما في الشريعة في الواجب وباق ما يفنده
وقد تطلق الخمر على غير ما ذكر مجازا ثم شرع في احكامها العشرة فقال وحرم قتلها
وكثيرها بالاجماع لعينها اي لذاتها وفي قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية عشرة دل على
على حرمتها ببسوطه في الجنتي وغيره وهي نجاسة عظيمة كالبول ويكره مسقطها
وسقط سقوطها في حق المسلم لا ما لغيره في الامتع وحرم الانتفاع بها ولو سقي دوار
او طين او نظر للمشي وفي دواءه دهن او طعام او غير ذلك لا للتخليل والحق عشرين
بقدر الضرورة فلو نزل فسكر جنتي ولا يجوز سكرها بخير مسلم ان الذي حرم شرابها
حرم سكرها وبحد شاربه وان لم يسكر منها وبحد شاربه غير ما ان سكر ولا يوشقها
الطبع الا انه لا يحد فيه ما لم يسكر منه لاختصاص الحد بالتي ذكره الزلي واستظهره المعرو
وضعت ما في الفتنة والمجتهي ثم نقل عن ابن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب الفتنة
بما قاله الفقهاء عدم ما لم يعضده نقل من غيره انتهى وفيه كلام لان الشبهة ولا يجوز بها
الذوق على المعتمد فالله المص قلت ولو اختلفان او اختلفا في احليل نهايه ويجوز تخليلها
ولو يطرح شرابها خلافا للشافعي والثاني الطلاق بالكسرة وهو العصب يقطع حتى يذهب
اقل من ثلثه ويصير سكر او صوب المص ان هذا يسمى بالمادق واما الطلاق فما ذكره قوله
وقيل ما طبع من ماء العنب حتى يذهب ثلثا بغير ثلثه وصار سكر او هو العصب
كما جرى عليه صاحب المحيط وغيره يعني في التسمية لافي الحكم لان حل هذا المثلث يسمى
بالطلاق على ما في المحيط ثابت بشرب كاد العجاجة رضى الله عنهم كما في الشريعة له قال
وسمي بالطلاق لقوله عمر رضي الله عنه ما شابه هذا بطلا العبر وهو القطران الذي

بطلوه

بطلوه العبر الحبان ونجاسته اي الطلاق على التفسير الاول كما قال المص كالخمر يعني
والثالث السكر فيجوزين وهو الذي من ماء الرطب ان اشتد وقوى بالزبد والرابع يبيع
الزبيب وهو الذي من ماء الذبيب بشرط ان يقذف بالزبد بعد الغليان والكل اي الثلاثة
الذكورة حرام اذا غلظ واشتد والالم يحرم اتفاقا وان قذف حرم اتفاقا ونظاهر كلامه
كيفية التوق انه اختار ههنا قولهما فالله البرجدي نعم قال القهستاني وترك القند
ههنا لانه اعتمد على السابق انتهى فتنبه ولم يبين حكم نجاسة السكر والشفيع ومعاد
كلامه انها خفيفة هو خمرنا والسر حتى واختار في الهداية انها غليظة وحرمتها دون
حرمة الخمر فلا يكفي مسقطها لان حرمتها بالاجتهاد والحلول فيها اربعة انواع الاول
نبذ البتر والزبيب ان طبع اذ في طبعته بجل شرابه وان اشتد وهذا اذا شرب منه
بلا هو وطرب فلو شرب للهو فقليله وكثيره كرام وما لم يسكر فلو شرب ما يغلب على طبعه
انه يسكر فيجزم والثاني الخليطان من الزبيب والبتر اذا طبع اذ في طبعته وان اشتد بجل
بلا هو والثالث نبذ العسل والبن والبر والشعير والذرة بجل سوا طبع اولاه
هو وطرب والرابع المثلث العقيق وان اشتد وهو ما طبع من ماء العنب حتى يذهب ثلثه
وسبق ثلثه اذا اعتد به استمر الطعام والمداوى والقوى على طاعة الله ولو للهو
لا بجل اجماعا حتى وصح بيع غير الخمر كما مر وسفاده صحة بيع الخشنة والاذيون قلت
وقد سئل ابن نجيم عن بيع الخشنة هل يجوز فكت لا يجوز فيجوز على ان مراده بعدم
البراز عدم الحل قال المص وتضمن هذه الاشربة بالقيمة لا بالمثل لمنعا عن ملك
عنده وان حاز فله بخلاف الصليب حيث تضمن قيمته صلبا لانه مال مستقوم في
حقه وقد امرنا بتركهم وما يدنون زبلي وحرمتها محمد اي الاشربة المتخذة من العسل
والبن وتحوها قال المص مطلقا قليلا وكثيرا وبه يفتي ذكره الزليقي وغيره
واختاره شارح الوهبانية وذكر انه مروى عن الكل ونظيره فقال شعير
وفي عصرنا فاختير جد واتفقوا • طلاقا لمن من سكر الخبيث
وعن كلهم يروى وافق محمد • يتجر لم ما ذق وهو المحذور
قلت وفي طلاق الزمانية وقال محمد ما سكر كثيره فقليله حرام وهو نجس ايضا
ولو سكر منها الخمار في زماننا ان يجزأ في الملتقى ووقع طلاق من سكر منها
تابع للحرمة والكل حرام عند مجمر وبه يعني والخلاف انما هو عند ضد التقوى لمها عند
فقد التلي حرام اجماعا انتهى ونماه فيما علقته عليه زاد القهستاني ان لبن الابل
اذا اشتد لم يجل عند مجمر خلافا لها والسكر منه حرام بلا خلاف والحد والطلاق
على الخلاف وكذا لبن الرماة اي الغرسة اذا اشتد لم يجل وصح في الهداية حله وفي
الخزانة انه يكره تخمر ما عند عامة المشايخ على قوله وحل الانشاء انما البند
في الداجع داء وهي القرع والخمر حرة حضرا والمزفت المطلى بالزفت اي

الفتور والنعوت الحشنة المنقورة وما ورد من النهي فشرب وكره شرب ورد في الخبر أي عكره
والأنت لا بدور في لذة فيه لغير الحشر وقيل بكثرة كاهر ولكن لا يحد شارب عندنا بل
سكرو به يجدوا عواجرهم أكل البعج والحشيشة هي ورق القنب والأقنوع لا زعفران
للعقل ويصدق عن ذكره وعن الصلاة لكونه حرمة الحشر فإن أكل شيئا من ذلك لأحد
عليه وإن سكرته لم يقدح بمادون الحد كذا في الحرمة وكذا يحرم جورة الطب لكونه دون
حرمة الحشيشة قاله المصنف ونقل عن الجامع وغيره أن من قالا بجل البعج والحشيشة فهو
زندق مشدق بل قال بجم الدين الزاهد أنه بكفر وسباح قتله ونقل شيخنا النجاشي
الفرقي الشافعي في شربه على منظومة أبيه البدر المصطفى بالكبار والصغار عن ابن
جرير المكي أنه صرح بتحريم جورة الطب بأجماع الأئمة الأربعة وأنها مسكرة ثم قال
شيخنا النجاشي والحق الذي حدث وكان حدوده بدمشق في سنة خمس عشرة بعد الألف
بعض شاربها أنه لا يسكر وإن سلم فإنه مفتر وهو حرام لحديث أحمد عن أم سلمة قالت
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل سكر ومفتر قال وليس من الكبار تناولهم
الحمة والزمن ومع نهي ولي الأمر عنه حرم قطعها على أن استعمال مثلها ربما اضرب بالبدن
نعم الأصغر عليه كبره كسائر الصغار انتهى جرويه وفي الأشباه في قاعدة الأصل الإباحة
أو الموقوف وبظهور أثره فيما اشكل حاله كالجوانب الشكل أمه والنيات المجهول ستمت
انتهى قلت فيهم من حكم النبات الذي شاع في زماننا السمي بالنخن فنبته وقد ذكره
شيخنا النجاشي في حديثه الخافد بالقرم والمصل بالاولى فندبر ومن جسد من جرمه
الحشيشة شاح الوهابية في الخطر ونظم وقال

- وافقوا بتحريم الحشيش وحرمة • وتطبيق محقق لزجر وفردوا
- لباعه التاديب والنسق المتقوا • وزندقة للسفيل وخرروا

كتاب الصيد على ما سبقت له من بيانها ما يورث السرور وهو صياح بخمسة عشر
شرطا مبسوطة في العناية وسنقرها في أثناء المسائل الاحكام في غير الحرم او
الذين كما هو ظاهر او حرمة على ما في الأشباه قال المصنف وإنما أوردته بقوله والا فالصغير
عندى المحتل اتحاد حرمة لا يرفع من الاكتساب وكل أنواع الكسب في الإباحة سواء
على المذهب الصحيح كما في البرازية وعبرها نصب شيكك الصيد ملك ما تغفل بها بخلاف
ما إذا نصبا للحقاق فإنه لا يملك ما تغفل بها وإن وجد المنقش وغيره خائما أو دسائلا
معتريا بغيره بالاسلام لا يملكه ويجب نقره إذا علم أن أسباب الملك ثلاثة نافع كبيع
وهبة وخلافه كارت وأصالة وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد وحكما بالتمتية
كف شيكك الصيد للحقاق على المساح الخال عن مالكه فلا يتولى في مفازة على حطب
غيره لم يملكه ولم يملك المنقش ما يجده بغيره وتام التفرغ في المطولات ويجوز
الصيد بكل ذي ناب ويحلب نعد ما في الدجاج من كلب وباز ويحجمها بشرطه فابلية

المعلم

المعلم ويشترط كونه ليس بخمس العين ثم فرغ على ما مهد من الأصل فلا يجوز الصيد
بدب وأسد لعدم فائليتهما التعليم فانها لا يعملان للغير الأسد لعلوه والدب لحشاشته
والخن بعضهم باليد للحدادة لحشاشتها ولا يجوز لغيره ستمتية عليه فلا يجوز أكله
على القول بخمس ستمتية إلا أن يقال إن الضرس فيه فنبته وبه يدفع قول القهستاني
أن الكلب بخمس العين عند بعضهم والخنزير ليس بخمس العين عند أبي حنيفة في الجزية
وعنه فتأمل بشرط علمها ذي ناب ويحلب وإذا بترك الأكل أما الشرب من الصيد
فلا يصح فتمت في وسبقي ثلاثا في الكلب ويحرم وبالرجوع إذا دعوت في المأوى ويحرم
وشربه جرحها في أي موضع منه على الظاهر وبه يفتى وعن الثاني بجل لإجرح وبه
قال المشافعي ولشرب أرسل مسلم أو كافي وبشرط التسمية عند الأرسال ولو حنكها
فالشرب عدم تركها على حيوان مشتمع أي قادر على الاستماع بقوامها وجناحه متحرك
فالمذنب وقع في الشك وسقط في الميراث واستأنس لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذا قال
بشكل لأن الكلام في صيد الأكل وإن حل صيده غير كاسبيعي أو عجمي لحل الانتفاع بالجلد
فلا كافي فتأمل ويشترط أن لا يشرك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده وكل صيده يعلم وكل
يجوز أن لم يرسل ولم يسم عليه ويشترط أن لا يقول وقفته بعد إرساله ليكون الأسف
معناه فالأرسال بخلاف ما إذا أهد واستخفى كالقيد أي كما يكن القيد على وجه الجمل لا الاستراحة
وللقيد خصال خمسة ينبغي لكل عاقل العمل بها بصفة المص فان أكل منه المأوى أكل لأن
تعليمه ليس بترك أكله وإن أكل الكلب ويحرم لا يؤكل مطلقا عندنا كأكلمه متى أي كالأوك
الصيد الذي أكل الكلب منه بعد تركه للأكل ثلاث مرات لأنه علامة للجمل وكذا لا يؤكل
ما صاده بعدة حتى يتعلم ثانيا بترك الأكل ثلاثا أو ما صاده قبله لوق في ملكه فانت
ما ألقته من الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقا لقوات الجمل وفيه اشكال ذكره القهستاني
كصغر فاصحبه فكذلك حيا ثم رجع إليه فأرسله فصاده لم يؤكل لترك ما صاده معلما
فيكون كالكلب إذا أكل ولو اخذ الصاد الصيد من الكلب وقع منه بصفة والقها
إليه فأكلها أو حنك الكلب منه وأكلها كالمأوى كالأوك شرب الكلب من دمه لا من غايه
عليه ولو نهش الصيد فقطع منه بصفة فأكلها ثم أدركه فقتله ولم يأكل منه لا يؤكل
لأكلمه حالة الاصطاد ولو ألقى ما نهش واشبع الصيد فقتله ولم يأكل منه حتى أخذه
صاحبه ثم أكل ما بقي حل لا ينع لو أكل من نفس الصيد لم ينع كالمأوى أدركه المرسل
أو الرامي المصيد حيا بجهة فوق ما في الذبوح ركاه وجوبا بشرط جلده بالرمي
التسمية ولو حنكها كالمأوى بشرط الحرج ليحقق بحق الذكاة ويشترط أن لا يقدح عن طليق
غاب الصيد منها فلا يسميه فأدام في طليق يجل وإن قدح عن طليق ثم أصابه
لاحتال لموته بسبب الحرج وبشرط في الحاشية جلده أن لا يتوارى عن بصره وفيه كلام
مبسوط في الرمي وغيره فان أدركه الرامي أو المرسل جاز كذاه فلو تركها حرم

وسبغ والحياة المعتبرة هنا ما يكون فوق ذكاة الذبائح بان يعيش لربنا وروى اكثر من جمع
اما مقدارها وهو ما لا يتوهم بقاؤه كافي الملتقى فلا يعتبر هنا حتى لو وقع في ماله
لم يحرم والمعتبر في المقدرة والحرمان كطبخه وموقوده وما اكل السبع والريضة مطلق
الحياة وان قلت كما اشترنا اليه وعليه الفتوى وتقدم في الذبايح فان تركها اى
الزكاة عند ما مع القدرة عليها فان حرم وكذا يحرم لو عجز عن الذكاة في ظاهر الرواية
وعن ابي حنيفة وابي يوسف يحل وهو قول الشافعي قال المص وفي سني ومنه الوقاية اشارة
الى حله والظاهر ما سمعته انتهى قلت وجه الظاهر ان العجز عن الذكاة في مثل
هذا لا يحل الحرام او ارسل محسوسا فخره وسلم فانزجر او قتله بعرضه بغير قصد
وهو سهم لا يربح لدمه لا صابته بعرضه ولو لو اسد حدة فاصاب بجلده حل او سدت
تفعله ذات حدة لتفعله بالثقل لا بالجلد ولو كانت خفيفة بها حدة حل لتفعله بالجرح
ولو لم يجز به لا يترك مطلقا بشرط في الجرح الا اذا ما وقيل لا يملك في تمامه فيما علف
عليه ورمى صيدا فوقع في ما لا يحتمل قتله بالما يجرى ولو الطير ما يما فوقع فيه
فان انقضت حرمه فخره وسلم لا يحل مطلقا او وقع على سطح او جبل فنزى منه الى
الارض حرم في المسائل كلها لان الاختار عن مثل هذا ممكن فان وقع على الارض ابتداء
اذ الاختار عنه غير ممكن فيحل او ارسل مسلم عليه فخره وسلم اعزاه بصاحبه محسوسا
فانزجر اذ الرجز دون الارسال والفعل يرفع بما هو نوبة او مثله كسفن الحديث
اولم يرسل احد فخره وسلم فانزجره اذ الرجز ارسل احكا او اخذ غير ما ارسل اليه
لان عرضه اخذ كل صيد يمكن منه حتى لو ارسله على صود كثيرة بشمية واحدة
فتقل اكل اكل الكل اكل في الوجه المذكورة لما ذكرنا كصيد ربي فقطع عصومته فانه
يركل لا العصفور خلا للشافعي ولنا قولنا عليه السلام ما بين من الحي فهو ميت ولو
قتله ولم يشبه فان احتل الشاة اكل العضو ايضا والا لا يملك وان قطعته الرامي
اثنا واكثره مع عجزه او قطع نصف راسه واكثره او فقه نصفين اكل كله لا ي
في هذه الصور لا يمكن حياة فوق حياة الذبوح فلم يتناول الحديث المذكور بخلاف
ما لو اكثره مع راسه لا سكان المذكور وحرم صيد محسوس ووثني ومريته ومحسوس
بجلاوت كافي لان ذكاة الاضطرار كذكاة الاختار وان رمى صيدا فلم يتخذ فرما
اخر فتقل فهو للثاني وحل وان اخذ الاول بان اعزجه عن حين الاستماع وفيه
من الحياة ما يعيش فالصيد الاول وحرم لقد رتب على ذكاة الاختار وضار قاتلا
له فيحرم وضمن الثاني للاول فقيمة كلها وقت الذكاة غير ما نقصه جراحته وحل
اصطبا ما يترك الجرح وما لا يترك الجرح لفتق حله وشعره او ريشه او لدغ شره
وكذا شره لا يعلق في الضروف في الغنية يجوز ذبح الهرة واكتب النفع ما والاول
ذبح الكلب اذا اخذته حرارة الموت وبه يظهر لحم غير نجس العين لا يضر ولا يضر

اصلا وحلده وقبل يظهر جلده والجرح وهذا اصح ما ينبغي به كما في الشريعة عن الواهب
ومر في الطهارة اخذ الطير ليل مساح والا لا يعلم قتله فانه يكره تعليم الما باليد ليل ليل
سبع الصابيد حسن انشا وعينه سم الاهليلج كمرس وشاة فترى اليه فاصاب صيدا لم يحل بخلاف
ما اذا سمع حسن اسد او خنزير فترى اليه او ارسل عليه فاذا هو صيد حلال الا اكل
حل ولو لم يعلم ان الحرس صيدا وعينه لم يحل جرحه لانه اذا اجتمع المبيع والمحم
غلب المحرم ربي طيبا فاصاب فتره او ظفقت فانت ان اوماه اكل بوجود الجرح
والالا والعبرة بحالة الرمي فحل الصيد مردة اذا رمى مسلما الا بالسهل ووجه المحرم
عليه اذا رمى محرم لا باجره وسبغ قبل كتاب الدييات فترى لو ان ما انما يغفل
اخذ صيدا فتقله ولا يدري ارسل انسان او لا لا يترك لوقوع الشك في الارسال
ولا ما حدة بدونه وان كان مرسله فهو مال العز فلا يجوز شتاولا لما اذا كان صاحبه
ذليل قلت وقد وقع في عصرنا حادثات الفتوى وهي ان رجلا وجد شاة مذبوحة
بستانه هل يحل له اكلها ام لا ومقتضى ما ذكرناه انه لا يحل لوقوع الشك ان الذابح
يحل ذكاة ام لا وهل سمي الله تعالى عليها ام لا لكن في الخلاصة من اللفظة فانه اصابوا
بغير ايدى بها في طريق البادية ان لم يكن قربا من الماء ووقع في القلب ان صاحبه فعل ذلك
اباحة للناس لا بأس بالاصد والا لكان الثابت بالدلالة كالثابت بالصرح انتهى فقد
ايح اكلها بالشرط المذكور فسلم ان العلم يكون الذابح اهله للذكاة ليس بشرط قاله المحقق
ينفرد بين حادثات الفتوى واللفظة بان الذابح في الاول غير المالك قطعا وفي الثاني يحتمل
وسرقت بقطعة نفقة سرق شاة فدفعها بشمية فوجد صاحبه هل تترك الاصح لا كره بشمية
على الحرم القطعي بلا تملك ولا اذن شرعي انتهى فيجوز وفي الوهابية قال نظم
● ومات لا تقبله كليا فانه ● خبث حرام نفعه مستعذر
● وتمليك عصفور ولو اجره اجر ● واعتاقه بعض الامة ينكر
● وان لقمه مع عجزه جاز اخذه ● كقشر ليمان رماه المقتشر وفي
● معانيها ● واي حلال لا يحل اصطياده ● صيودا وما صيدت ولا هي تنف
كتاب الرهن مناسبته ان يكل من الرهن والصيد سبب التحصيل الما هو لفته
حسب الشيء او شرعا يحسب شئ مالى اى حله محسوسا لان الحاسن هو المهرين يمكن
استغناؤه اى اخذه منه كذا وبعضه كان كان قيمة المهرين اقل من الدين كالدن كان
الاستغناء لان العين لا يمكن استغناؤه من الرهن الا اذا صار ذبا حكا كما سبغ حنيفة
وهو دين واجب ظاهرا وباطنا او ظاهرا فقط كقن عبد او غل وجره او جرها او حكا
كالاعيان المضمونة بالمثل والقيمة كاسبي وسفقد باجبار وقول كالموت غير لازم
سلمه والرجوع عنه كافي للفتة فاذا سلمه ويقضه المهرين حال كونه محمولا لا يشترط كونه على
شجر مغرغا لا مشغولا لا بجنى الرهن لشجر بدون الشرع من الاشياء ولو حكا بان الفصل

في الحديث اذا عي الرهن فهو بما فيه قالوا معناه اذا اشتبهت بقيمة بعد هلكه بان قال
كل لا ادري كم كانت قيمة ضمن بما فيه من الدين كذا ذكره المصنف اول الباب **باب ما**
يجوز ارجاؤه وما لا يجوز لا يبيع رهن مشاع لعدم كونه مائرا كما مر مطلقا مقارنا
او طاريا من شريكه وعينه يقسم ولا يبيع بقسم ولا يبيع بغيره انما فاسد بغيره بالقيمة
وجوده الشافعي وفي الاشهاد ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة المشاع والمشتور والمشتور
بعينه والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده المدير يبيع رهنها ولا رهنها وفيها الخلقة في جواز
رهن المشاع ان يبيعه المصنف بالخيار ثم رهنه المصنف ثم يبيع البيع قال المصنف وفيه
نظر ولعله مفرغ على الضعيف في الشروع الطاري قلت بل ولا عليه لانه بالخيار لا يخلو
ما سبق في ملكه او يعود للملك وعلى كل يكون رهن المشاع ابتدا كالمسقط في تنوير البصائر وفيه
قلت والخلقة الصحيحة ما في حيل منه العتيق امره رهن نصف داره مشاعا يبيع نصفها
من طالب الرهن ويقتض من العتيق على ان المشتري بالخيار ويقتض الدار ثم يبيع البيع
بحكم الخيار فيق في يده بمنزلة الرهن بالعتق واعقده ابن المصنف في ذواهر الجواهر وفيها
الشروع الثابت ضرورية لا يضر ما في الولو للخلقة ولو جاء بثوبين وقال اخذ احداهما
والاخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما يصير رهن بالدين لان احدهما ليس باولى
من الاخر فليشع الرهن فيها بالصورة فلا يضره ولا رهن ثمرة على حبل دونه ولا رهن
ارض او تحلل او ساد وبها وكذا عكسها كرهن الشجر لا الثمر والارض لا الفحل والاصل
ان المرهون متى فصل بغير المرهون خلقة لا يجوز الانتفاع بغير المرهون وحده دبر
وعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولو رهن الشجر بما صنعه او الدار بما فيها جاز
ملحق لانه اتصال بمجاورة وفي الغيبة رهن دار والحيطان مشتركة بينه وبين الجيران
صح في العريضة ولا يضر اتصال السفن بالحيطان المشتركة لكونه نفعا ولا رهن الخمر
والمدبر والمكاتب وام الولد والوقف ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن
ير فقال ولا بالامانات كوديعة وامانة ولا بالبدن وحقوق استحقاق المبيع فالرهن
به باطل بخلاف الكفالة لما مر ولا يضمن مضمونة بغيرها اي بغير مثل او قيمة مثل
المبيع في يد المبيع فانه مضمون بالعتق فاذا هلك ذهب بالعتق ولا بالكفالة بالنفس
ولا بالعصا من مطلقا في نفس وما رهنها بخلاف الخاتمة بخلاف الامكان استغنا الاشتر
الرهن ولا بالشفقة وباجرة الناحية والمضنة وبالعتق الحاق والمديون
ولذا لم يبيع الرهن في هذه الصور فلما رهن اخذه فلو هلك عند المتهن قبل الطلب
محامنا اذا حكم له على من قبض باذن المالك صدق شرعيه وان كان مال ولا رهن
خبرنا وارجاؤه من مسلم او ذمي للمسلم لا يجوز للمسلم ان رهن خبرنا او رهنها من مسلم
او ذمي ولا يضمن لما للمسلم رهنها حال كونه ذميا وفي عكسها الصمان لتعقها عندهم
لا عندنا وصرح الرهن بعين مضمونة بنفسها اي بالمثل وبالقيمة كالمضروب وبدل الخلع

والمر

والمر وبدل الصلح عن دم عند اعلم ان الاعيان عين غير مضمونة اصلها كالامانات وعين
غير مضمونة ولكنها تشبه المضمونة كبيع في يد المبيع وعين مضمونة بنفسها كالمضروب
ويجوز وتامة في الدرر وضع بالدين ولو موعود بان رهن البعوضة كذا كالف مثله فلو
رفع له البعوض واشتد لاجرا شاة فاذا هلك هذا الرهن في يد المتهن كان مضمونا عليه
بما وعد من الدين فيسلم الالف للرهن جبرا اذا كان الدين مساويا للقيمة او اقل اما
اذا كان اكثر فهو مضمون بالقيمة هذا اذا سمى قدر الدين فان لم يسمه بان رهنه على ان
يعطيه شيئا فذلك في يده هل يضمن خلاف بين الامامين مذكور في البرازية وغيرها
والاصح انه غير مضمون وقد تقدم ان المقبوض على سوم الرهن اذ لم يبين المقدار
غير مضمون في الاصح وضع برأس مال السلم وضمن الصرف والمسلم فيه فان هلك
الرهن في المجلس ثم الصرف والسلم وصار المتهن مستوفيا حقا خلافا للثلاثة ثمة
وان افرقا قبل فقد وهلك بطلان السلم والصرف واما السلم فيه فصح مطلقا
فان هلك الرهن ثم العقد وصار عوضا السلم فيه ولو لم يهلك ولكن تقاسمنا
السلم وبالسلم فيه رهن فهو رهن برأس المال استحسانا لانه بدل مقام مقامه
وان هلك الرهن بعد البيع المذكور هلك برأى السلم فيه فيلزم رب السلم
دفع مثل السلم فيه لبقا الرهن حكما الى ان يهلك وللاب ان رهن دين كاي
عليه عبد الطفلة لان له ابداعه فهذا اولى لهلاكه مضمونا والوديعة امانا والوصي
كذلك وقال ابو يوسف لا يملك ذلك ثم اذا هلك ضمنا قدر الدين للصغير لا الفضل
لان امانته وقال التمر تاشي بغير الوصي القيمة لان للاب ان ينفع بمال الصبي بخلاف
الوصي لكن جزم في الذخيرة وغيرها بالتسوية بينهما ولما اي للاب رهن ماله عند
ولده الصغير يدين له اي للصغير عليه اي على الاب ويجسد لاجل اهل الصغير
بخلاف الوصي فانه لا يملك ذلك سررا وكذا عكسها فلا رهن متاع طفلين
نفسه لانه لو فرض شفقتة جعل كتمهين وعبارتين كسرا به مال طفله بخلاف الوصي
لا يملك حصص فلا يتولى طرفي العقد في رهنه ولا يبيع وتامة في الرهن يبيع
بمن عبد او خول او ذكيا ان ظهر العبد حرا والخل جزء والذكية مبيعة وضع بدل سلم
عن انكاره ان اقر بعد ذلك ان لا دين عليه والاصل ما مر ان وجوب الدين ظاهر
بكل صحة الرهن والكفيل وضع رهن الحجرين والمكيل والموزون فان رهن المذكور
بخلاف جنسه هلك بغيره وهو ظاهر وان يجنسه وهلك هلك بملكه وزنا او كيلة لا قيمة
خلافها من الدين ولا عبره بالجدود عند المقابلة بالمجلس ثم ان تساوا باظهاره وان
الدين ازيد فالزيد في ذمة الراهن وان الرهن ازيد فالزيد امانة دبره وصدره شرعية
باع عبدا على ان رهن المشتري بالعتق شيئا بعينه او يعطى كقوله كذا كذا بعتك صم ولا
يجوز المشتري على الوفا لما مر من غير لازم والبيع تسوية لغوات الوصف المرغوب

الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن المشروط برهنا لم يحصل المقصود وان
قال المشتري لبايعه وقد اعطاه شيئا غير مسجعه اسك هذا حتى اعطيتك الثمن
فهو رهن لتلفظه بما يفيد الرهن والمعمرة للمعا في خلافا للثاني والثالثة ولو كان ذلك
الشيء الذي قاله المشتري اسكه هو البيع الذي اشتره بعينه لو بعد قبضه لان
يصلح ان يكون رهنا بتمتة ولو قبله لا يكون رهنا لان محيوس بالثمن كما ضربت لو
كان البيع مما يقصد بمكته كالحكم وحده فابطا المشتري وخاف البايع تلفه جاز
بيعه وشراوه ولو باعه باراد يصدق به لان فيه شبهة رهن سرهنا عند رجليه
بدن لكل منهما صحيح وكله رهن من كل منهما ولو غير شرعي فان نهيا فكل واحد
منهما في نوبته كالمعدل في حق الآخر هذا لوما لا يتجوز وان ما يتجوز ففي كل رجل
فلودفع لملكه ضمن عنده خلافا لاصل مسئلة الوديعه زلي و لو هلك ضمن كل
حصة يتجوز الاستيفاء فان تفرق بين احدهما فكل رهن للآخر لما من كل العين رهن
في يد كل منهما بلا تفرق وان رهنا رجلا رهنا واحدا بدنه عليهما صحيح بكل الدين ولو
الاستيفاء لكل الدين اذ لا يشوب ولو رهن عديدين بالقبض لا باخذ احدهما بقضا حصة
لحسب الكل لكل الدين كالباع في يد البايع فان سمي لكل واحد منهما شيئا من الدين
ان بعض احدهما اذا ارى ماسي لم يتجوز البيع للعقد بتفصيل الثمن في الرهن
لا البيع هو الاصح ويصل بنية كل منهما الى من رجليه على رجل انه اى رجل واحد رهنه
هذا الشيء كعقد مثله عنده وقبضه لا يستحالة كونه كله رهنا لهذا او كله رهنا لذلك
في ان واحد ولا يمكن تنصيفه للمزوم الشيوخ فترتوا وح فذلك اما ان اذ الباطل
لا حكم له هذا اذ لم يورثا فان ارثا كان صاحب المتاريج الاقدم اولى وكذا اذا كان
الرهن في يد احدهما كان ذوا اليد الحق لقرينة تسعة ولو مات رهنه اى رهن المصدق
وكالحال ان الرهن معهما اى في ايديهما اولا اى وليس العبد معهما فان الحكم واحد
زليق بفرهن كل كذلك كما وصفتا كان في يد كل واحد منهما نصفه اى العبد رهنا بحصة
استحالة لا انتزاعه بالموت استيفاء الشايح بقبضه اخذ عاتقه المديون لتكون رهنا
عنده لم تكرر رهنا واذا هلك فذلك هلاك المهرن قال وهذا ظاهر اذ رهن المهرن
بتركه رهنا عا د به ومفاده ان رهنه بتركه كان رهنا ولا عليه يحمل اخلاف
المسابقة وغيره كما افاده المص وفي المحكي لربا لما لمسك مال المديون رهنا بلا اذنه
وهو اذ السير فله اخذه مكان حصة فضا عن دينه واقوه المص دفع توبين فضا حصة
ايها شئت رهنا بكذا فاحدها لم يكن واحد منهما رهنا قبل ان يتخار احدهما سرجية
فزوج عقب الرهن كهلكه الا اذا غضب في حال انتفاع ممرته بان رهن امره بدفعه
للا لال فذ دفعه فذلك لم يقم حمى وضع المعصم الرهن في صدوقه ووضع عليه فضا
ما المشتري فاضب الماعلى المعصم فذلك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يقضي شيئا

فمنه الا حلق الرهن بعينه سلطه بيع الرهن وما من المهرن بعد بلو محضه ورثته
الراهن غيبه منقطعة فزج المهرن امره للقاضي لبيعه بدنه بلقي ان يجوز ولو لم
ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز كذا في مقترقات بيع المهرن في الذخيرة للمهرن
بيع ثمة الرهن وان خاف تلفها لان له ولا لانه ليس له البيع ويمكن رفعه الى القاضي
حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي وكان بماله يقصد قبل ان يرفع جاز
لما ان يبيعه **باب الرهن** يوضع على يد عدل سمي به لعدالة في زعم الراهن
والمهرن اذا اوضعا الرهن على يد عدل صحيح وبتم قبضه ولا ياخذ احدهما منه ومن
لورفعه الى احدهما لتعلق حقهما به فلودفعه فذلك ضمن لعديه واخذ منه بتمته وجعلها
عنده او عند غيره وليس المعدل جعليها رهنا في يده لئلا يصير قاضيا وبقيضا وهل
للمعدل الرجوع بمسبوط في المطولان واذا هلك هلك من ضمان المهرن فان وكل الراهن
المهرن او وكل المعدل وغيرهما يبيعه عند حلول الاصل صحيح تركه لو الوكيل اهلا لذلك
اي البيع عند التوكيل والا يكن اهلا لذلك عند التوكيل لا يفتح الوكالة وح فلو وكل يبيعه
صغير لا يفتل فضا بعد بلو عند لم يصح خلافا لهما فان شرطت الوكالة في عقد الرهن لم
يغزول بعزله ولا يموت الراهن ولا المهرن لزمهما بل زوم العقد حتى تخالف الوكالة المفردة
من وجوه احدها هذا والثاني ان الوكيل هنا يجبر على البيع عند الانتفاع وكذا لو شرطت
بعد الرهن في الاصل وزلي على خلاف ظاهر الرواية وان صحها قاضي خان وغيره على نقله
القبض في وعينه ففقه بخلاف الوكالة المفردة والثالث انه يملك بيع الولد والارث والبيع
اذا ما بخلاف جنس الدين كان له ان يهرنه الى جسد اى الدين بخلاف الوكالة المفردة و
لخاص اذ كان عبدا وقتله بعد خطا فذفع بالجناية كان له بيعه بخلاف المفردة متعلق بالبيع
ولم يبيعه بغيره ورثته اى ورثة الراهن كما كان له حال حياته البيع بغيره بغيره اى حضرت
الراهن وبطلت الوكالة بموت الوكيل مطلقا وعن الثاني ان وصية بطلبه لكنه خلاف جواب
الاصل ولو اوصى الى اخر يبيعه لم يصح الا اذا كان مشروطا له ذلك في الوكالة ولا يملك
راهن كالمهرن بعد بغيره رها الاخر فان حل الاصل وغاب الراهن اجزا الوكيل على بيعه كما هو
في الوكيل بالمضونة اذا غاب موكله و باها فانه يجبر عليها بان يجيبه اياها لبيع فان لم
بعد ذلك باع القاضي دفعا للمهرن وان باعه المعدل فالثمن سرهن كالمهرن فذلك لهلكه
فان اوقف عنه بعد المهرن فاستحق الرهن وضمن فان كان البيع هاكا في يد
المشتري ضمن المستحق الراهن ان شاء لانه غاصب وح صحيح البيع والعقد لم يفسد بغيانه
او ضمن المستحق المعدل لعديه بالبيع ثم هو اى المعدل بضمن الراهن وصحها ايضا او
ضمن المهرن بتمته اى اذ ما له وهو اى الثمن له اى المعدل لانه لا بد ملكه وبيع المهرن
على رهنه بدنه ضرورة بطلان قبضه وان كان الرهن قائما في يد المشتري
اخذه المستحق من مشتريه ورجع هو اى المشتري على المعدل بتمته لانه العاقد ثم يرجع هو

اي العدل على الراهن به اي يمتد وادرج عليه صحيح القبض وسلم المتين المرتهن او رجع
العدل على المرتهن بتمتد ثم رجع هو اي المرتهن على الراهن به اي يدسبته وادرج في ذلك
والوقاية وان شرطت الوكالة بعد الرهن رجع العدل على الراهن فقط سواء قبض المرتهن
تمتد او لا فان هلك الرهن عند المرتهن فاستحق الرهن وضمن الراهن قيمة هلك الرهن
بدنية وان ضمن المرتهن القيمة يرجع على الراهن بقيمة التي تضمنها الضمير وبدنية
لانقاذ قبضه شرع في الولول الحقة ذهبت عين دائر المرتهن بسقط ربح الدين وسقط
باب التصرف في الرهن وبالحاثة عليه وجانبه اي الرهن على غيره نوقف سبع
الراهن رهن على اجازة مرتهن او فساد دينة فان وجد احدهما نقض فساد رهنه رهنه في
صورة الاجازة فان لم يجز المرتهن البيع وفتح سبعة لا يفتح بفتح في الاصح وادرج
موقوفه المستشري بالخيار ان شاء صبر الى ذلك الرهن او دفع الامر الى القاضي لفتح
البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه
الراهن ايضا من رجل اخر قبل ان يجز المرتهن البيع فالثاني موقوف ايضا على
اجازته اذا الموقوف لا يمنع نوقف الثاني فابهما اجازة لزم ذلك وبطل الاخر
ولو باعه الراهن ثم اخبره او رهنه او وهبه من غيره فاجاز المرتهن الاجازة
او الرهن او الهبة جاز البيع الاول لمصول المنع يجوز حقه للثمن على ما نفق
وفي محله بخر دون غيره من هذه العقود المذكورة اذا لم تنفع المرتهن فيها كالتكليف
اجازته اسقاطا لمصلحة فزال المانع فينفذ البيع وفي الاشياء باع الراهن الرهن من
زيد ثم باعه من المرتهن انفتح الاول وصح اعتاقه وتدينه واستيلاده اي تنفذ
اعتاق الراهن رهنه فان كان غنيا وكان دينة اي المرتهن حالا اخذ المرتهن دينة
من الراهن وان موقفا اخذ قيمته للرهن بدله الى زمان حلوله فاذا حل استوفى
حقه لو من جنسه وسره الفضل وان كان الراهن ميسرا ففي القرض سقي الصدف في الاقل
من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنيا وفي التدبير والاستيلاد وسقي كل في
كل الدين بلا رجوع لان كسب الميسر وام الولد ملك المولى واذا التفت الراهن
الرهن لحكمه ما اذا اعتقه غنيا كاهم الراهن اذا التفت اجبني اي غير الراهن
فالمرتهن بضمه اي التفت قيمته يوم هلك فتكون القيمة رهنه عنده كاهم وما ضاعه
على المرتهن فتغير قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق ذيلعي وباعاره
اي المرتهن الرهن من رهنه يجز من ضمانته ضمانها عارية فلو هلك الرهن
في يد الراهن هلك ضمانا حتى لو كان اعطاه به كفيل لم يلزم الكفيل شي لخروج
من الرهن نعم لو كان الراهن اخذ بعينه رهنه المرتهن جاز ضمان الكفيل تارخا فيه
فان عاد قبضه عاد ضمانه والمرتهن استرداده منه الى يده فلو مات الراهن قبل ذلك
اي قبل الاسترداد فالمرتهن لحق به من سائر الغرماء لبقا حكم الرهن ولو اعاده واوعد

احدها

احدها اجبنا باذن الاخر سقط ضمانه وكل واحد منهما ان يعبده رهنه كما كان يخلون
الاجارة والبيع والهبة والرهن من المرتهن او من اجبني اذا باشرها احدهما باذن الاخر
حتى يخرج عن الرهن ثم لا يعود الا بعد مبدء لانها عقود لازمة بخلاف العارية وبطلان
وبيع المرتهن من الراهن لعدم لوفيهما بقى لومات الراهن قبل رهنه ثانيا فالمرتهن استوفى
الغرماء ولو اذن الراهن المرتهن في استعماله واعاره للعقل فهلك الرهن قبل ان يفتح
العقل او بعد الفراغ منه هلك بالدين لبقا عقد الرهن ولو هلك في حالة العمل والاستعمال
هلك امانة لشئ به العارية ولو اختلفا في وقت اي وقت هلكه فقال المرتهن هلك
في حالة العمل وقال الراهن في غيرهما فالقول للمرتهن لانه سكنر والبيعة للراهن لانهما
اتفقا على نزوال يد الرهن فلا يصدق الراهن في عوده الا بجهة برزانه وفيها اذن المرتهن
في ليس ثوب الرهن يوما فجاهد المرتهن مخزقا وقال تخرق في ليس ذلك اليوم وقال الراهن
ما لمسته فيه ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان اقر الراهن بالسرقة ولكن قال تخرق
قبل لسا وبعده فالقول للمرتهن في قدر ما عاين الضمان فزوج رهن الا من سال
طفله شيا يدين على نفسه جاز فلو الرهن قيمته اكثر من الدين فهلك ضمن الاب قدر
دون الزيادة بخلاف الوصي فانه يضمن قيمته والفرق ان للاب ان يفتح بمال الصغير
عند الحاجة ولا كذلك الوصي ولو ادرك الابن ومات الاب ليس للاب اخذ قبضا
الدين ويرجع الابن في مال الاب ان كان رهنه لنفسه لانه معطى كغير الرهن ولو رهن
شيئا ثم اقر الراهن لغيره لا يصدق في حق المرتهن ويوم قبضا الدين وسره الى المقر
ولو رهن دار بعينه فاجاز صاحبها جاز وبيته الراهن على قيمة الرهن او وضع استعاره
شي لم يرهه في رهنه ما شاء اذا اطلق ولم يقبده بشئ وان قبضه بقدر وجن او رهن
اولا فنقد به وح فان خالف ما قبضه به الميراث ضمن الميراث المستعير والمرتهن لعدد
كل منهما الا اذا خالف الميراث بان عين له اكثر من قيمة رهنه باقل من ذلك لمن يضمن الخالفة
الخير فان ضمن الميراث المستعير ثم عقد الرهن لنفسه بالضمان وان ضمن المرتهن رجع
بما ضمن وبالدن على الراهن كما هو في الاستحقاق فان وافق وهلك عند المرتهن صادر
المرتهن مستوفيا لدينه ويجب مثله اي مثل الدين للميراث المستعير وهو الراهن
لغناه ودينه به ان كان كله مضمونا والا يكن كله مضمونا ضمن قدر المضمون والساق
امانة وكذا لو قبض في ذمته من الدين بحسبه ويجب مثله للميراث ولو افترقه اي الرهن
الميراث اجبر المرتهن على القول ثم يرجع الميراث على الراهن لانه غير متمتع بالتحصيل ملكه
بخلق الاجبني بما ادى ان ساوى الدين القيمة وان الدين اريد فالرايد تبرع وان
اقل فلا جبر دسر لكن استشكله الراعي وعينه واقره المصنف فلا يبيع عليه في نفسه
مع كمال تبعته للسرقة فسر ولو هلك الرهن المستعار مع الراهن قبل رهنه او بعد
فله لم يضمن وان استجدده او ركبته ويحوز لك من قبل لانه من خالف ثم عاد الى الوفاء

فلا يعين خلوها فالتأخير لكن في الشرط بل عن المحاربة المستاجر والمستعير اذا اختلفت
عادى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى انتهى لو اختلفا فالقول للمراهن
لا يترك الا بما جاز له ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فالقول للمعبر به باختلاف
في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرهين في قدر الدين وقيمة الرهن شرع تكمل
ولو مات مستعير مسلما مدونا فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المعبر لا يملك
ولو اراد المعبر بيعه وادى الراهن المبيع بغير رضاه ان كان به اى بالرهن وقفا لا
يباع الا برضاه ولو مات المعبر مسلما وعليه دين امر الراهن بقضاء دين نفسه وبهر الرهن
ليصل لكل ذي حق حقه وان عجز الفقير فالرهن على حاله كما لو كان المعبر جارا ولو رقت
اى ورثة المعبر اخذه اى الرهن بعد قضاء دينه كورث فان طلب غرضا المعبر من ورثة
بعده فان به وقايح ولا فلا يباع الا برضاه المرتهن كما مر لما مر واعلم ان خباية الراهن
على الرهن كله او بعضا مضمونة بخباية المرتهن عليه ويسقط من دينه اى دين المرتهن
بقدرها اى الخباية لانه لا يملك غيره فلو رقت خبايته واذا لم يزل الدين يسقط
بقدره ولو لم يبق الا لا يوفى بالرهن وهذا لو ادين من جنس الضمان واللام يسقط
شئ والخباية على المرتهن والمرتهن ان يستوفي دينه لكن لو اوعر عينه يسقط نصف دينه
عنده فتهتاف ويرجى وجباية الرهن عليها على الراهن او المرتهن وعلى ما لها هدر
اى اجل اذا كانت الخباية غير موحدة للخصاص في النفس دون الاطراف اذ لا يفرق بين
طريقه وعبد وان كانت موحدة للخصاص في نفس من يسقط منه ويبطل حايته وعبادة
النفسا في ونزع الجميع ويبطل الرهن بخباية اى الرهن بخباية اى الرهن على اى
الراهن او على ابن المرتهن فانها معتبرة في الصحيح حتى يدفعها او يهدى وان كانت على
المال فيباع كالوجه على الاجبى اذ هو اجبى لثبات الاملاك ذيل على ولو رهن عبد اساق
لغا بالموصل فترجع قيمته الى ما في فقتله رجل وعثر من مائة وهل الاجل فالمرتهن
بقيتها اى المائة فصالحه ولا يرجع على الراهن بشئ كونه بلا قتل ولا اصل ان نقصان
السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين باقيا وبدا المرتهن
يد الاستيفاء فيستوفى اكل من الابد ولو اباعه اى العبد المذكور بما به امر الراهن
فرض المائة فصالحه ويرجع بغيرها لانه لما كان الدين باقيا وقدا ان بيعه بمائة
كان الباقي في ذمته كانه استرده وابعده بنفسه ولو قتل عبد قيمته مائة فدفع به
افتكه الراهن وجوب اكل الدين وهو الالف لقيام الثاني مقام الاول لها ودما
وقال مجمران شاء افتكه بدينه او تركه على المرتهن بدينه وهو المختار كما في الشرط بل
عن المواهب فان جنى ترك النزع اوى الرهن خطا فداء المرتهن لا يملكه ولم يرجع
على الراهن شئ ولا يملك ان يدفعه الى الخباية لانه لا يملك التملك فان اى المرتهن
من الغدا دفعا الراهن ان شاء او فداءه وسقط الدين بكل منهما لو اقل من قيمة الرهن

ان قيل ان الرهن اذا كان على
الدين لا يملكه الراهن الا
بطلب الدين

او مساويا ولو اكثر سقط قيمة قدر العبد فقط ولا يسقط الباقي من الدين ولو استهلك
سقطت قيمته فداء المرتهن فان اى باعه الراهن او فداءه ولو قتل ولذا رهن انسانا
او استهلك مالا دفعا الراهن وخبر عن الرهن او فداءه بنى رهنه مع امه وابيها
فهدر ويصير كأنه هلك بالذمة سماوية ونماه في الخباية مات الراهن باع وصبره بانه
مرتهنه وقضى دينه لقيامه بمقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وامره ببيع
لان نظره عام وهذا لو ورثته صفارا فلو كانا راحل في الميت في المال كان عليهم تخلفه
جوهه فروع رهن الرهن بعض التركة لدين على الميت عند عزم من غرضه ان يوفى على رهن
البقية ولم يرد فان تقضى دينه قبل الرد نفذ ولو اتحد العزم جاز بيع دينه واذا ادين
دين الميت على اخراجا دسر وفي معنى المفتى للمصل لا يطل الرهن بموت الراهن ولا بموته
ولا بموتهما وسبق الرهن عند الورثة **فصل** في مسائل متفرقة رهن عسيرة قيمته عشرة
بعضة فقتل ثم تخلف وهو يساوى العشرة فهو رهن بعضه فكان ثلثه لمقتضى الزيادة والنقصان
العشرة لا القيمة على ما افاد ابن الكمال وعليه فان انقص شئ من قدره سقط قدره والا فلا
لمورهن شاة فتمت عشرة بعضه هذا قيد ولا بد منه لانه لو كان قيمتها اكثر من الدين يكون الخلف
ايضا بعضا مائة بحسب قيمته فانت بلا نزع بدفع جلدوها عا لا قيمة له فلو لم يثبت للمرهين
حق حبسه بما زاد دماغه وهل يبطل الرهن قولان وهو اى الجسد يساوى درهما فهو رهن
به بخلاف ما اذا ماتت انشاء المبيعة قبل القبض فبيع جلدها حيث لا يعود البيع بقدره على
المشهور والفرق ان الرهن يقر بالهلاك والبيع قبل القبض يفسخ به ولو ادين عبد الرهن
العبد بالرهن ثم عاد يعود الدين في الرهن خلوها لان الرهن كما لو ادين العبد والدين والنقص
والسر والارش ويجوز ذلك للمراهن لقوله من ملكه وهو رهن مع الاصل بطلان خلاف ما هو
بدل عن المنفعة كالنكاح والاجرة وكذا الهبة والصدقة فانها غير اخلية في الرهن وتكون
للمراهن الاصل ان كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه الحكم الرهن وما لا فلا يجمع الفداء
واذا هلك النما المذكور هلك مجازا لانه لم يدخل تحت العقد معقودا واذا بقى النما اى ولو
حكم بان اكل بالاذن فانه لا يسقط حصته ما اكلمه فنرجع به على الراهن كما اذا هلك
الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما فتهتافى كذا ذكره بقوله بعد هلاك الاصل
فك حصته من الدين لانه صار معقودا بالتمكك والتبع بقيامه شئ اذا كان معقودا
وج يقسم الدين على قيمته يوم التمكك وقيمة الاصل يوم القبض ويسقط من الدين
حصته الاصل وفك النما بحصته كما لو كان العين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة
وقيمة النما يوم الفك خمسة فثلثا العشرة حصته الاصل فيسقط ثلث العشرة حصته
النما فيفك به ولو ادين الراهن للمرتهن في اكل الزوايا اى اكل زوايد الرهن بات
قال له مهما زاده فكلها ظاهره يعم اكل ثمنها وبه اتفق المفتى قال الا ان يوجد
نقل يخص حصته الاكل فببيع فلا ضمان عليه اى على المرتهن لانه لا يملك المالك

بالا

والأطراف يجوز تعليقها بالشروط والخطوط والتمليك ولا يسقط شيء من الدين قال
الحرمي رحمه الله وأما ما أحاط السكنى للمهرين فرفع سكتاه وخلو بعضه لا يسقط
شيء من الدين لأنه لما أحاط السكنى أخذ حكم العارية حتى لو أرا دسعه كان ذلك
المصنوع ولو رهن شاة فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا
لو أذن له في ثمرة البستان فصار أكله كاكل الراهن ثم نقل عن التهذيب أنه يكره للمهرين
أن يتفقد بالرهن وإن أذن له الراهن قال المصنف عليه جعل ما عين من أصل من أنه لا يخل
للمهرين ذلك ولو بالاذن لأنه سر باقتل وتعليقه مفيد أنها تخيمه فتأمل وإن لم يملك
الراهن الرهن لم يبق عند المهرين على حاله حتى هلك الرهن في يد المهرين قسم الدين على ثلثي
الثاني الزيادة التي أكلها المهرين وعلى قيمة الأصل في أصاب الأصل سقط وما أصاب
الزيادة أخذه المهرين من الراهن كافي الهدية والكافي والخائبة وغيرها وفي الجواهر الأصل
أن الاتفاق بأذن الراهن كالاتفاق الرهن بنفسه لتسلطه وفيها ما أحاط للمهرين بنفسه
هل للمهرين أن يوجوه قال لا فلو أوجوه ومضت المدة فالجدة له الراهن قال لأنه لا يجره
بلاذنه وإن باذنه فلهما لك وبطل الرهن وفيها سرهن كوما وتسلم المهرين ثم دفعه
لبسيفه ويقوم بمصالحه لا يسلط الرهن رهن كوما وأما ثمرة ثم باع الكوم فقبض المهرين
الثلث أن ثمرة حصل بعد البيع فلم يشرى وإن قبله فللراهن أن يفضي دين المهرين ولا
يكون رهنا ويجعل البيع رجوعا عن الإباحة فإنها تقبل الرجوع كما مر وفيها زرع المهرين
أرض الرهن أن يبيع للأشفاق لا يبيع شيء وإن لم يبيع له نقصان الأرض وضمان المهرين
لومن قاة مملوكة فليحفظ زرعها الراهن أو غرسها بأذن المهرين يعني أن يزرعها ولا
الرهن تنبيه استحق الرهن ليس للمهرين طلب غرة مقام استحق بعضهم أن يشاء يسلط الرهن
فيما بقي وإن مغرورا بقي فيما بقي ويجعل بكل الدين لكن ملكه بحسنة آخره أو له لغرضه ثم
رهنا متبرع وبطلت الإجارة ولو أرتين ثم آخره من رهنه فالأجارة باطلة إن الرهن
سقط الدين كذا قاله فان عاد سقط بحساب نفسه لأن الإبا عيب حدث فيه ثم لما
فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصدية فقال والزيادة في الرهن يقع ونقص
قيمتها يوم القبض أيضا وفي الدين لا يقع خلا للثاني والأصل أن الاتفاق باصل العقد
أنما يقبض إذا كانت الزيادة في مفعوله وعليه والزيادة في الدين ليست منها فان
رهن نسخ المقت والشرح بالعامع أنه في شرحه على أنه إنما عطفها بالاول وبالبا
لغيرها مسألة مستقلة لا فرع للذي في نفسه عبد بالتف دفعه عبد الرهن وكان
الاول وقيمة كل من العبد من الف فالاول رهن حتى يبرده الى الراهن والمهرين في الآخر
أمين حتى يجعل مكان الاول بالغيرد الاول الى الراهن ثم يصير الثاني مضمونا لرا
المهرين الراهن عن الدين أو عهد منه ثم هلك الرهن في يد المهرين هلك بعينه استحق
لسقوط الدين إذا امتنع من صاحب فيه رهن غاصا بالمنع ولو قبض المهرين رهنه كله

أو بعضه

أو بعضه من رهنه أو غيره كسقوط أو شرى المهرين بالدين عينا أو صالح عنه أي عن دينه على
شيء لأنه استيفاء وأحال الراهن مرته به دينه على آخره هلك رهنه بعد أي في يد المهرين
هلك بالدين ورده ما قبض الخ من أي في صورة إيفاء رهنه أو سقوط أو شرى أو صلح
وبطلت الحوالة وهلك الرهن بالدين لأنه في معنى الأبرار بطريق الإهداء ومغادره عدم
الصالح وإن الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن ولا يفتني أن لا ينقل الحوالة في قدر الزيادة فهنا
وكذا أي كاهلك الرهن بالدين في الصور المذكورة يهلك به أيضا ونقصا فاعلى أن لا يرس
عليه ثم هلك الرهن بالدين لتوهم رهن الدين بقضا دينها على قيامه فتكون المطالبة ببقاء
تخلو الأبرار فانه يسقط الدين أصلا كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن
الفاقد كافي العارية قال وذكر الكوفي أن المتعوض بحكم الرهن الفاسد ينقل به
الضمان وفيها أيضا وفي كل موضع كان الرهن ما لا المقابل به معناه إلا أنه قد يعبر
شرايط الجواز كرهن المشاع بفقد الرهن لو جرد بشرط الانفاد لكن يفقد الفاسد
كأنفاد من السبوع وفي كل موضع لم يكن للرهن كذا أي لم يكن ما لا يمكن المقابل به
معناه لا يفقد الرهن أصلا وح فاذا هلك هلك بعينه شرايط تخلو في الفاسد فانه يهلك
بالاقل من قيمة ومن الدين ولو مات ولم يرضه المهرين الحق في كافي الرهن الصحيح فرغ
رهن الرهن باطل كخرجه في العارية مغريا للوهانية وفي معانيها قال

• وإي رهن لا يبرام انفكاكه • ويجنب لومات بالوت يشطو

كتاب الخانات

مناسبة أن الرهن لصيانة المال وحكم الخانة لصيانة النفس
والمال وسيلة للنفس فقدم ثم الخانة لقلة اسم لما يكتب من الشر وشرا اسم
لفعل محرم حل مال أو نفس وخض الفقه الغصب والسرقة مما حل مال والخانة مما حل
نفس وأطراف القتل الذي ينقل به الأحكام لا يستمن ثور دابة وكفارة وأنم وحرمان
أرض خمسة والأقوات كسيرة كرمه وصلب وقيل حرق الأول عمد وهو أن يعبد ضربه
أي ضربا لا يدرى في أي موضع من جسده بالنزق الأجر مثل سلاح وشقل ومن جديد
جرحه ويحد من خشب وزجاج وحجر وأجرة في مقتل برهان ولطية وقوله وأر عطف
على تحد لأنها أشق الخلد وتعمل على الزكاة حتى لو وصفت في المذبح فاحرق العروق أكل
يعني أن سالها الدم والألأكا في الكفارة قلت وفي شرح الوهبانية كتاب الزكاة
به القود والأقولة انتهى وفي البرهان وفي حديث غيره كاستسخر واستأن أظهرها
أن عمد وفي الحديث وأما الشور يكن للقود فإن لم يكن في ذنوبه معين المفق للص الأرة
إذا أصابت المقتل فينبى الموت والأقولة انتهى فليحفظ وقالوا والثالثة ضربه فضيحا
بما لا تطعمه البينة كخشب عظيم عمد وموجب الأثم فإن حرمة أشد من حرمة الجراكمة
لجواز كرهه تخلو القتل وموجب القود عينا فلا يصير بالالا بالترافى فيقع صلحا
ولو عمل الدية وأكثر من كان عن الخاق لا الكفارة لا كبرية محضة وفي الكفارة

مع العادة فلا يسلط بها قلت لكن في الحاشية لو قتل مملوكا او ولده المملوك لعينه عدا كان عليه الكفارة ولان في شهيد وعوان يعقد صريه لعينه عدا كذا في ما لا يعرف الا بالحق والحق
 ونحوه كغيره عدا خلافا لعينه ونحوه لانه والكفارة ودية سقطت على العاقلة في
 تفسير ذلك لا القود لشيء به بالمخاطفة نظر الالة الا ان يتكرومه فلا مام قتله سياسة لانه
 وهو اي شيء العهد فيما دون النفس من الاطراف عدا موجب للعصا من فليس فيما دون
 النفس شهيد عدا ولا لث خطأ وهو نزاع لانه اما خطا في ظن الفاعل كان يرى شخصا
 ظنه صيدا او حريا او مرتبوا فاذا هو مسلم او خطا في نفس الفعل كان يرى غرضا او صيدا
 فاصاب رميا او رمي غرضا فاصابه ثم رجعه عنه ونجا وزعنه الى ما وسره فاصار رجلا او فقه
 رجلا فاصابه بغيره او اسره بغيره فاصابه عتق عتقه ولو عتقه فقتل قطعا او اسره رجلا
 فاصابه حيا فانه رجوع السهم فاصاب الرجل فهو خطا لانه لخطا في اصابة الحايض ورجوعه
 سببا آخر والحكم ببقاء الاثر اسبابا من كمال عن الخطا قال وكذا لو سقط من يده خشية او
 لينة فقتل رجلا يتحقق الخطا في الفعل ولا قصد فيه فكلهم صدر الشرع فيه ما فيه وفي
 الوهبانية وقاصد شخص ان اصاب خلافا **ادخلوا في القتل فيه معد**
وقاصد شخص حاله النوم ان يمت **فيقتل ان ابني وامانه نهر**
 والراجح ما جرى مجراه بجري الخطا كما تم انقلب على رجل فقتله لانه معدود كالحمل وموجب
 ان موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا او جري مجراه الكفارة والدية على العاقلة
 والاشم دون اثم القتل اذ الكفارة تؤدى بالاثم لتركه العزيمة والحاشية قتل سبب كما في
 البعير وواضع الحجر في غير ملكه بعينه ان من السلطان ابن كمال وكذا واضع خشية على قارة
 الطريق ونحو ذلك الا اذا شئ على البعير ونحوه بعد عليه بالحجر ونحوه دسر وموجب الدية
 على العاقلة لا الكفارة ولا اثم القتل بل اثم الحفر والوضع في غير ملكه دسر وكل ذلك موجب
 حرمان الارث لو لم يمانى سكتا من كمال الاهداء القتل بسبب لعدم قتله والحق الشافعي
 بالخطا في احكامه **فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب** في القود في العاصم بقتل كل مجنون
 المدم بالنظر لعاقلة دسر ويستضع عند قوله ولو قتل الفاعل اجنبى على التاسع عدا وهو
 المسلم والذي لا التماسن والحرب بشرط كون الفاعل سكتا لما تقرر ان النفس لصى ويجنون
 عدا في البوز اذ حكم عليه بقود لجن قتل فقه الولي انقلب دية من مجنون ويقتل قتل في فاقلة
 فان جن بعد ان سقطا سقط وان غير سقط قتل عند الوقت عدا لا تؤدى قتل خسته عدا
 ويقتل في نكاحه سقط القود انتهى بشرط انتفاء الشبهة لولاد او ملك واعلم بقوله اقل
 فقتله بينهما كما يجب فيقتل الحر بالحر وبالعبد عدا الوقت كما هو خلافه في الشافعي ولنا اطلاق
 تعدد النفس بالنفس فانه ما سمح لقوله تعدد الحر بالحر الاية كما رواه السيوطي في الدر المنثور
 عن الحسن بن عمار بن عباس على انه يخص بالذكور فلا يثنى ما عدا كيف ولو دل لوجب
 بقتل الذكور بالانثى ولا قابل به قتل ولا الحر بالعبد وسره بدخله بالاولى ولا في الفتح الباق

نظرا حذرا

خذوا يدى هذا الغزال فانه **دما في السهم بقتله على عدا**
 ولا تقتلوا بنى انا عدا **ولم ابرأ فقتل بالعبد**
 فاجاب بعض الحنفية سراد علي **خذوا يدى من ارام قتل لمخطه** **ولم يمتن بطش الله في قاتل العدا**
وقود واد جبرا وان كنت عدا **ليعلم ان الحر يقتل بالعبد**
 والمسلم بالذي خلا فانه لاها بستان بل هو عتله قياسا المساواة لا سيما ان القاتل
 عدا به ويجزى دسر وعينه عدا قال المصنفين ان يقول على الاستحسان فقتلهم بالعبد
 في الاصل سائل مضبوط لبيت هذه منها وقد اقتصرت على خسر في منه على القياس انتهى
 فتعذر المصنف رحمه الله على عدا قتل وبعضه عامة المتون حتى الملقى ويقتل العاقلة
 بالمجنون والبالغ لصى والصحيح بالاعى والزمن وناقص الاطراف والرجل بالمرأة بالاجماع
 والفرع باصله وان علا لا يعكس خلافا لما لك فيما اذا جرح ابنه زكيا لا يقتل الاصل ولا
 علو مطلقا ولو ان ثامن قبل الام في نفس واطراف بغير عدا وان سفلوا القول عليه السلام
 لانفاذ الولد بولده وهو وصف مطلق بالحرية فتعذر لمن علا منهم سباب احيايه
 فلا يكون سببا لاقتلهم وح فتح الدية في مال الاب في ثلاث سنين لان هذا عدا
 والعاقلة لا تقتل العدا وقال الشافعي حجة حاله كيد الصلح زبلي وخجره ويجزى
 العاقلة وفي الملقى ولا قصاص على شريك الاب والولوى والمجنى والصلى والمجنون وكل
 من لا يجب لقصاص بقتله لما تقرر من عدم تجزى القصاص فلا يقتل العايد عدا خلوة
 للشافعي برهان ولاسد لعده اى بعد نفسه وبديده وكاتبه وعبد ولده هذا داخل
 تحت قولهم ومن ملك قصاص على ابيه سقط كما يجب وكابعد ملك بعضه لان القصاص لا يجزى
 ولا بعد الرهن حتى يتبع العاقلة ان وقال مجمل لا تؤد وان اخيرا جرحه وعليه جعل في الدية
 معزا للكا في كافي المصنفين في الشرع لامية عن الظهيرة انه اوفى الى العقبين ولو اختلفا
 فلهما العتمة تكون سرهما سكتا ولو قتل عدا لاجارة فالقود للوحر واما السبع اذا قتل
 في يد باعده بقتل النفس فان اراح الشترى السبع فالقود له وان سره فلكايع القود قتل
 العتمة خمره ولا يملك كذا ابنه وعده شترى لولده فقتل عدا حاجة لعقد العدا لانه
 شرط في قتل عن وفا وادرت وسيد وان اجتمعا لاخلاق الصحابة في موته حرا
 او رقيقا فاشترى الولي فان رفع القود فان لم يدع وارثا غير سيدة سوا تركه وفا ولا
 او ترك وارثا ولا وفا فاد سيدة ليعينه وفي اولى العود الاربع خلان مجر وسقط قود
 قد ورثه على ابيه اى اصله لان الفرع لا يستوجب القود على اصله بصورة المسئلة
 فيما اذا قتل الاب ابا مائة مثلا ولا وارثا لغيره فان مات المرأة فان ابنها سيدة
 القود الواجب على ابيه سقط لما كونا واما لغيره صد الشرع فتؤثر فيه لان ابنه
 لا ارث عند ارح وان اتخذ الحكم كالايجزى وفي الجهره لوعنى الجرح او وارثه قتل

وغيره من غير ذنوب الا قتل فاقلة واحدة
 عدا بقتل من لا يطلع الصبي به وطش
 وانه يقتل من يظنوا احد جماعة قتلهم
 عدا ويقتل من اى يقتله بغيره رايشي
 المال ان عطف وتوهم عند الامم الاكظم
 ودر على القود
 قال الزهرى وحذا فاقض منتم جميعا الذود
 على كل منتم جرحه بقتل منتم جميعا الذود
 الا في الدية الشارحة او يدين بالاساس
 صرح حله لقصاص عداهم الجرم تخفى
 في حقه

موت مع استحقاق لا تفقد السبب لها لا فود يقتل مسلم مسلما ظنه مشركا بين الصبيان
لما رآه من الخطا وبما أعاده يسبين موجب بقوله بل القاتل عليه كفارة ودبته
قالوا هذا اذا اختلطوا فان كان في صف المشركين لا يجب شيء لسقوط عمنه قال
عليه الصلاة والسلام من كثرة سواد قوم فهو منهم قلت فاذا كان مكثرا سوادهم
وان لم يترى بهم فكيف بمن ترى قاله الزاهد قال المصنف في مباح قتل كنية
فبعض الاقدام على قتله ثم اذا تبين انه جنى فلا شيء على القاتل وانما علم ولا ينادى الا
بالسيف وان قتل بغيره خلافا للشافعي وفي الدرر عن الكافي المراد بالسيف السلاح
قلت وبصريح في جرح الضمير حيث قال والتخصيص باسم العدد ولا يمنع الحواف
عنه به الا ترى ان الحقنا الرمح والخنجر بالسيف في قوله عليه السلام لا فود الا بالسيف
فما في السراجه من له فود قاتل بالسيف فلو القاه في بئر او قتل بغيره اخبر
عزرو كان مستوفيا يحمل على ان مراده بالسيف السلاح والله اعلم ولا في العتوه العزوة
شفيا للصدور اذا سلم ملك الصلح بالاولى لا العفو مجازا بقطع يده اي يده المقتولة
وتبين لانه ابطال حقه ولا يملك وتفيد الصلح بقدر الدية او اكثر منه وان وقع باقرانه
لم يصح الصلح وتجب الدية كاملة لانه انظر للعتوه والقاضي كالا ب في جميع ما ذكرنا في
الاصح كمن قتل الا في التحاكم قتل الصلح لا العفو لانه ضرر العامة والوصي كالا ب
يصلح عن القتل فقط بقدر الدية ولله العود في الاطراف استحقاقا لا يسلط به اسلك
الاموال والصبي كالعتوه فيما ذكرنا وللكار العود قبل كبر الصغار خلافا لهما والاصم
ان كل ما لا يجزئ اذا وجد سببه كاملا ثبت لكل على الكمال كولاية انتكاح وامان الا
اذا كان الكبر اجنبا عن الصغر فلا يملك العود حتى يبلغ الصغر اجماعا وعليه يفتي
ولو قتل القاتل اجنبا وجب انقصا عليه في القتل العمد لا يحمون الدم بالنظر
لقاتله كاهر والدية على عاقلة اي القاتل في الخطا ولو قال ولي القتل بعد القتل اي
بعد القتل اي بعد قتل الاجنبي كنت امرته بقتله ولا يثبت له على عاقلة لا يصدق
وقتل الاجنبي دهر بخلاف من جفيرا في دار رجل فان فيها شخص فقال رب الدار
كنت امرته بالخرف صدق بجنتي يعني لا يملك استغناءه للمال فيصدق بخلاف الاول
لفوان المحل بالقتل كما هو القاعده وظاهره الحق الولي يسقط راسا كالموت القاتل
حقا فلو استوفاه بعض الاوليا لم يضمن شيئا وفي الجنتي والدرر من بين اثنين
منفي احدهما وقلنا الاخر ان علم ان عفو بعضهم يسقط حقه بقاء ولا فلا والدية في
ماله بخلاف مسك رجل يقتل عمدا فقتل ولي القتل للمسك فغلبه العود لانه لا يشك
على الناس جرح انسانا ومات المجرور فاقام اوليا المقتول ميتة ان مات بسبب الجرح
واقام الضارب ميتة ان برى من الجراحة ومات بعد مدة فميتة ولي المقتول اولى كذا
في بعض الحكماء مفر بالحقاوي اقام اوليا المقتول الميتة على ان جرحه زيد وقلنا وقا

زيد الميتة على ان المقتول قال انه زيد لم يجز حتى ولم يقتل قبلة زيد اولى كذا في القتل
مصر بالجمع الفتاوى قال المجرور لم يجز حتى فلان ثم مات المجرور ليس بوزن الدية
على الجراح هذه السبب مطلقا وقلنا المجرور معروف عند القاضي والناس قبلت
قته وفي الدرر عن المسعودي لو عني المجرور او لا وليا بعد الجرح قبل الموت جاز
العفو استحقاقا وفي الوهابية جرح قال قتل فلان ومات فنهض وارثه على اخرائه
قتله لم يسمع لان حق المورث وقد اكدهم ولو قال جرحي فلان ومات فنهض ابنه
على ان اخرائه جرحه حفظا قبلت لقيامها على جرحه لانه لا يرث سقاء سماحي مات ان دله
الميت حتى اكلم ولم يعلم به فمات لا نقص ولا دية لكن يجزى ويعز ولو اخره السم
اجازا واجبا لدية على عاقلة وان دفعه في شربة فشرب ومات منه كالا ولا يترى
باختياره لان الدفع خدعه فلا يلزم الا العزير والاستغناء خاتمة وان قتل بغيره
الميت ما يعمل به في الطعن بقوله ان اصا به الحد الحوبد واظهره او جرحه اجماعا كالتفكير
عن الجنتي ولا يصح حده بقتله بظنه ولم يجز حده لا يقص في رواية الطحاوي
وظاهر الرواية انه يقص بل جرح في حديد ونحاس وذهب ونحوها وغرارة الدرر
للقاضي خان لكن نقل المصنف عن الخلاصة ان الاصح اعتبار الجرح عند الامام لو جرح
العود وعليه جرح ابن الكمال وفي الجنتي ضرب بسيف في عنقه فخرق السيف العمد
وقتل فلا فود عندنا في جرح كالحق والتفريق خلافا لهما والشافعي ولو ادخل شيئا فمات
فنهض عا لم يضمن شيئا وقالنا يجب الدية ولو دفن شيئا عن حجر فمات به بجنتي بخلاف
قتله بما لا تضر السوط كما سيجي وفيه لو اعتاد الحق قتل سباسة ولا يقبل
توبته لو بعد مسكه كالمسحوق وفيه يقطر حلا وطوره فقام اسد اوسع قتلته فلا
تود فيه ولا دية ويعزير ويضرب ويحبس الى ان يموت فزاد في البرازية وعن الامام
عليه الدية ولو لم يقطر شيئا والقاه في الشمس او ألحق مات عاقلة الميتة لدية عنه
الجرح ولو ساج ساعة ثم عرق فلا دية لانه عرق بجرحه وفي الاول عرق بطرحة في الما
قطع عنقه وبقي من الحلقوم قليل وقته الروح فقتله اخر فلا فود فيه بل لا يترى حكم
الميت ولو قتل وهو في حالة التزاع قتل به الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه كذا في
الحاشية وفي البرازية شق بطنه بجده وقطع اخر عنقه ان توهم بقاؤه جازع الشد
قتل قاتل العنق والاقتل الشاق وعزير الما قطع ومن جرح رجلا عمدا فمات فزاد
ومات يقصر الا اذا وجد ما يقطع كجر الرقبة والمبرمة وقدما ان لو عني المجرور
او الاوليا قبل موته مع استحقاقا وان مات شخص يقتل بنفسه وخبره واسد وحة
ضمن زيد ثلث الدية في ماله ان كان القتل عمدا والا فلي عاقلة لان قتل الاسد
والحية حبس واحد لانه هدر في الدارين وفصل زيد يعتبر في الدارين وفصل ففته
حدر في الدنيا لا المعقب حتى ياتي بالاخاء فماتت ثلاثة اجناس ومفاده ان

يعتبر في المقول الكيفية بكونه قتل جنس اخر غير جنس فعل الاسد والحيية وان لا يرد
على الثالث لم يقدّر قاتله لان قتل الكل جنس واحد من كمال ويجب قتل من شهده
سيفا على المسلمين يعني في الحال كما مضى عليه ابن الكمال حيث عتبه عبارة الوقتة فقال
ويجب دفع من شهده سيفا على المسلمين ولو يقتله ان لم يمكن دفع ضرره الا بضرر
في الكفاية اي لانه من باب دفع الصائل صرح به الشافعي وغيره وباقي ما يورد ولا
شي يقتله بخلاف الجمل الصائل ولا يقتل من شهده سيفا على رجل ليله او نهارا في مصر
او غيره او شهده على الملاء في مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه وان شهده المجنون
على غيره سيفا فقتله المشهور عليه عندنا في الديعة في مال ومثل الصبي والدابة الصائبة و
الشافعي لا يضمن في الكل لانه دفع الشر ولو ضرر من الشاه فاصرفه وكف عنه على وجه لا يرد
ضرره ثانيا فقتله الاخر المشهور عليه او غيره وكذا عتبه ابن الكمال تبع الكافي والكفاية
قتل القاتل لانه بالضرر عادة عتبه فقتل فخر بن ماسادام شاه السيف لضرره
والا فلا يخطف ومن دخل عليه بغيره ليل فخرج السرقة من بيته فاعتقه دبا ليعتقه
فلا شيء عليه لقوله عليه السلام قاتل دون مالك وكذا لو قتله قبل الاخذ اذا قصد اخذ
ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل صدر شرعية وفي الصغرى قصد ماله من عشرة او اكثر
لقتله وان اقل قاتله ولا يقتله وهل يقبل قوله ان كان ردان ببيتة نعم والافاضة
المقول معروف بالسرقه والشر لم يقص استحقاقا والديعة في ماله لورثة المقول
بما روي هذا اذ لم يعلم انه لو صاح عليه طرح ماله وان علم ذلك فقتله مع ذلك
ويجب عليه القصاص لقتله بغير حق كالمعتوب منه اذا قتل الغاصب فانه يجب
الغور لعدوته على دفعه بالاستئذان والقاضي باح الدم النجاء الى الحرم لم يقتل
فيه خلافا للشافعي ولم يخرج عنه للقتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب حتى يصغر
فيخرج من الحرم ثم يقتل خارجا واما فيما دون النفس فيقتل منه في الحرم اجماعا
ولو انشا القتل في الحرم قتل فيه اجماعا سرية ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره
المص في الحج ولو قال اقلني فقتله بسيف فلا قصاص ويجب الدية في ماله في الصحيح
لان الاماحة لا تجزى في النفس وسقوط الغور لشبهة الاذن وكذا لو قال اقل اخي او
ابني او ابنتي فقتله استحقاقا كافي البرائة عن الكفاية وفيها عن الواقعات
لوانه صغيرا يقتل وفي الخامسة يقتل دمي بنفسه او بالف فقتله يقتل وفي اقل
او عليه دية لانه وفي قطع يده يقتل وفي شتم ابني فشيخ لا شيء عليه فان مات
فعلما لدية وقيل لا يجب عليه لدية ايضا وصححه ابن الاسود كافي للمادة واستظهر
الطرسوسي لكن سرده ابن وهبان قال لو قال اقل عدوي او قطع يده فقتله فلا قصاص
عليه اجماعا كقوله قطع يدي ورجلي وان سرى لنفسه ومات لان الاطراف كالاموات
فقتل الامر ولو قال اقله على ان تعطيني هذا الثوب او هذه الدار فقتل يجب

ادش

ارشاد البدل لا القود وبطل الصالح بزيادة فروع هبة القصاص لعين القاتل لا يجوز لانه
لا يجزى حبه التملك عفوا لولي عن القاتل افضل من الصلح والصلح افضل من القصاص
وكذا عفو المخرج توبة القاتل لا يقع حتى يسلم نفسه القود وهبانه الامام شرا شفا
القصاص بالحدود عند الاصوليين ويزق القضا انشاء وفيها في فاعلة الحدود قد راي الشافعي
القصاص بالحدود الا في سبع يجوز القصاص عليه في القصاص دون الحد القصاص يورث
والحد لا يبيع عفو القصاص بالحد التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوى
القتل ويثبت باشارة اخر من فكتابه بخلاف الحد يجوز الشفاعة في القصاص بالحد
السابعة لا بد في القصاص من الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف انتهى وفي القصة
نظر في باب دار رجل فقفا الرجل عتبه لا يضمن ان لم يمكن تحته من غير فقفا وان امكن
ضمن وقال الشافعي لا يضمن فيها ولو اخرج من راسه فزناه محرم فقفا لا يضمن اجماعا
في الخلاف فمن نظر من خارجها والدية اعلم **باب القود** فيها دون النفس وهو
في كل ما يمكن فيه رعايته حفظ المائنة وح فقاد قاطع اليد عدا من الفصل فلا قطع
من نصف ساعد او ساق او من قصبة انف لم يقد لا شاع حفظ المائنة وهي الاصل في
جزيان القصاص وان كانت يده اكبر منها لا يحا والمفغة وكذا الحكم في الرجل والمارة ولا
وكذا عين ضربت فزال ضوعها وهي قائمة غير متحقة فيجعل على وجهه فتنزيط وقيل
تسبب امرأة محبة ولو قتل لا قصاص لا بقدر المائنة في الجاني فقاد العيني ويسرى
القاذي زاهما افضل منه وشرك اعبي وعن الثاني لا قود في من عين حولا وكذا هو ايضا
في كل شئ يراعى ويحتمل فيها المائنة كوجبة ولا قود في عظم السن وان تقارنا
طولا او كبرا الما من فتعلق ان قتلته وقيل يرد الى الموضع اصل السن ويسقط ما سواه
لقدور المائنة اذ بما قصدها به وبه اخذ صاحب الكافي قال المهر وفي الجاني وبه
ينفي كما يرد لان بيتا وبان كسرت وفي الجاني وبوجوه فان لم تحت يقتل وقيل
بوجوه الصبي فلو مات في الحول راء وقال ابو يوسف في حكومة عدل وكذا الخلق اذا
احل في تخريبه فلم يسقط فقد ابي يوسف يجب حكومة عدل لانه اي اخر القلاع والطبيب
انتهى ويستحقه وتوخذ الثنية بالثنية والنياب بالناب ولا يؤخذ الا على الاسفل
ولا الاسفل بالا على الجاني والحاصل انه لا يؤخذ عضو الا بمثل ولا قود عندنا في طرف رجل
وامرأة وطرفي خروعد في طرفي عدس لعدو المائنة بدليل الخلاف فيهم وفيهم
والا طراف كالاموال قتل هذا هو المشهور لكن في الواقعات لو قتل المرأة يد رجل
كان له القود لان الشافعي يسيق بالكمال اذا رضي حبل الحن فلا في من خروعد ولا بمن عتبه
واقود القربى والرحمة وطرف السلم والكاوسيان للسا في الارش وقال الشافعي كل من
يقتل به يقطع به ومن لا فلا ولا قطع يده من نصف الساعد لانه لا في يده يرب فلو لم يرب
فان سار به يقتل ولا يقطع اليد او السارية ابن كمال ولسان وكذا لو من اصلها يرب

شرح وهابية واقوه المصلا لا يفتقر وينسب قلت لكن خرم قاضي خان بلورم القضا
وحصل في المحيط يوم الامام ونفسه قال انوح ان قطع الذكر ذكره من اصله ومن الحنفية
افتقر عند اذ لم معلوم واقوه في الشربلا لينة فليحفظ الا ان يقطع كل الشقة فيفتقر
ولو يعضها لا يوسجى بالقطع بعض الكا ويحب القصاص في الشقة اذ استقصاها بالقطع
لا مكان المائل واللا مستقصا لا يفتقر بجني وجوهه وفي الشا الخرس وصبي لا يتكلم حكومة
عدل وان كان القاطع اسفل او ناقص الاصابع او كان رأس الشا أكبر من المشيخ حيز الجني
عليه بين القود واخذ الارض وعلى هذا في السن وسائر الاطراف التي تقاد اذا كانت
طرق الضارب والقاطع معينا يتخير الجني عليه بين اخذ اللب والارش كما قال
سرهان الدين هذا لو انشلا ينفع بها فلم ينفع بها لم تكن بحل القود فله دية
كاملة بلا خيار وعليه الفتوى بجني وفيه لا يقطع الصحيحة بالمشلا ويسقط القود
بموت القاتل لغوات المحل تكن بحل القود فله دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى
بجني وفيه وبعض الاوليا ويصلحهم عن مال ولو قليلا ويجب حاله عند الاطلاق ويصلح
احدهم وعقودهم ومن بقي من الورثة حصته من الدية ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح
وقيل على العاقلة ملتي امر القاتل وسيد العبد القاتل رجل بالصلح عن دمه
الذي اشتركا فيه على الف ففعل المامور بالصلح عن دمه فاللف على الحر والسيد
الامر بنصفان لانه مقابل بالقود وهو عليها سوية فله ذلك ويقتل جميع
بفردان جرح كل واحد جرحا مهلكا لان زهوق الروح يتحقق بالمشاكة لانه
غير متجزئ في الاطراف كما سيجي والا لا كما في تصحيح العلامة قاسم وفي الجني انما
يقتلون اذا وجد من كل جرح يصلح لزهوق الروح فاما اذا كانوا انظارا او معز
او معنيين باسائك واحد فلا يؤد عليهم والاولى ان يعرف الجميع بلام العهد فانه لو قتل
فردا جميع احدهم ابوه او مجنون سقط القود فمتساوي ويقتل فردا جميع الكفاية الباقيين
خلا للشا فاني ان حفر ولهم فان حفر ولي واحد قتل له ويسقط عندنا حق البقية
لموت القاتل حقت انتم لغوات المحل كما قطع رحلة فاكثرت رجل او رجل او قلعا
مسند ويحذر ذلك مما دون النفس جرحه بان اخذ اسكينا وامرها على يده حتى
انفصلت فلا يقصص عندنا على واحد منهما وانهم لا يقدم الماملة لان الشرط
في الاطراف المساواة في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة
في العصة فقط دهر وضمتا او ضمنا او سوية وان قطع واحد يعني رجل
قلها قطع عينة ودية بينهما ان حفر معا وان حفر احدهما وقطع له فلا حفر
عليه على القاطع نصف الدية لما مر ان الاطراف ليست كالنفس ولو قضي بالقصاص
بينهما ثم على احدهما قتل استغف الدية فلا حفر القود وعند محمد لا الارض ويقاد عند
ان يقتل عند خلا فانز ولوا فزحط او عمال لم ينفذ اقارده على مولاه بل يكون

في دية ان لا يفتقر كما نقله المصنف عن الجهرية قال وفيها كلام الزبيبي بطلان اقارده
بالخطا اصله يعني لا في حق ولا في حق سيده ويخو في احكام العبد من الاشياء
سجلان موجب الدفع او لعدا انتي فتامله لكن علله الفتا في بان اقار بالدية
على العاقلة انتي فتدبره اذ قد اجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه الصلاة والسلام
لا تنقل العواقل عدا ولا عدا ولا صلحا ولا عدا فاحق لو اقر بالخطا لم يكن
اقارده اقرا را على العاقلة اى لا ان يصد قوه وكذا فوزه العنت في المعاقلة فتدبر
سرى رجله عدا ففقد السهم منه الاخر فاما ما يقصص للاول لا ينفذ والثاني الدية
على عاقلة لا يخطا وفقت حجة عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على اخذ دفعها عن نفسه
فوفت على ثالث فلسفة اى الثالث فهلك فعلى من الدية هكذا اسبل اوجبة حفرة
جاعة فقال لا يضمن الاول لان الجنية لم تقصر الثاني وكذلك لا يضمن الثاني والثالث
وكثر وااما الاخر فان سقطت مع سقوطها فورا من غير مهلة فعلى المدافع الدية لونه
الحالة والالسة فورا لا يضمن واقفا عليه ايضا فاستصوب جميعا وهذه من مائة
رضي الله عنه صر فيه ويجمع الشاوي قال المصنف وهذا التفصيل اجبت في حادثة
الفتوى وهي ان كلما عقورا وقع على اخر فالقاء على الثاني والثالث على الثالث والله
علم نزوع التي حجة او عقوبا في الطريق فله عت رجله ضمن الا اذا تحولت ثم
لذخعة وضع سيفا في الطريق ففقر انسان ومات وكسر السيف فدية على راس السيف
وفدية على العاثر ثور ونطوخ سيرة للبرعي فيقطع ثور غيره فقات ان اشهر عليه ضمن والا
لا وقال البديع لاصمان لان الاشهاد انما يكون في الحائط لا في الحيوان ناجية واعلم
اذا اشترك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كما جني شارك الاب في قتل ابنته وكما جني
شارك الزوج في قتل زوجته ولدها ولدها معها ولد وكما مد مع محط وعاقل مع مجنون وبالف
مع صغير وشريك حجة وسليم كما في الثانية فلا تؤد على احدهما اى لا يقصص على واحد
منهما فيما ذكره دخل رجل بدينه فزى رجله مع امراته واحارته فقتل عليه ذلك ولا
نصاص عليه هذا ساقط من نسخ المقر ثابت في نسخ الشرح مغرا لشرح الوهابية
وقد حقت في باب التفرير نزوع صي مجنون قال له رجل شد فزى فاد شد ها فزى
فمات فدية على عاقلة الامر وكذا الواعظ صبا عصى لوسلاح او امره بجمل شى او
حطب ويحذر ذلك بلا اذن وليه فمات ولو اعطاه السلاح ولم يقل اسكه ففولان
صبي على جابط صاح به رجل فوقع فمات ان صاح به فقال لا تنفع فوقع لا يضمن ولو ق
قع فوقع ضمن به يعني وقيل لا يضمن مطلقا ناجية **صل** في النطقين قطع يد رجل
ثم قتل احده بالامر من اى بالقطع والقتل ولو كانا عديين او كانا خطاين او كانا
مختلطين انما احدهما عمد والاخر مختل بينهما برء ولا يؤخذ بالامر من في اكل لانه
لا في خطاين لم يجمل بينهما برء فانها يتدخلون فتحب فيها دية واحدة وان مختل

في دية

مره لم يرد خطره كما عرفت فالحاصل ان القطع اما عدوا وخطا والقيل كذلك صارا رتبة
اما ان يكون بينهما راء ولا صرا ومثلية وقد علم حكم كل منها كمن ضرب مائة سوطا
من تسعين ولم يبق اثرا في اثني عشرة ومات من عشرة وفيه دية واحدة لا يملكها من
تسعين لم يبق عشرة الا في حق العنز وكذا كل جراحة اذ لم يمت ولم يبق لها اثر عند الجرح
اي يوسف في مثله حكومت عدل وعن محمد بن جابر الطيب وممن الادوية دهر وصد رتبة
وهو دية وغيرها ويحب حكومت عدل مع دية النفس في مائة سوطا جرحته وبقى اثرها
بالاخراج لبقا الاثر ووجوب الارش باعتبار الارش صديا وعرضا وفي جراحه العنا و
رجل جرح رجله فخرج الجرح عن الكعب يجب على الجراح النفقة والمداواة وغيرها
رجل جرح رجله فخرج الجرح عن الكعب فداواة المصروب ونفقة على
الذي جرحه فان اثنى قال المص والظاهر ان مخرج على قول محمد قلت وقد سنا بعضنا
لمحتي عن ابي يوسف نحوه وسحقه في الشجاج ومن قطع اي عدا او خطا بدل ما ياتي
ويصريح في البرهان كما في الشريعة لکن في العتبات عن شرح الطحاوي ان الدية
على العاقلة في الخطا ومن ظن انها على القاطع في الخطا فقد اخطا وكذا الوجه اخرج
نفعا عن قطعها ونجته او جرحته فأتت منه ضمن قاطعه الدية في ما خلا فاما قلت
انه عن القطع وهو غير القتل ولو عفا عن الحناية او عن القطع وما يحدث منه عفو
عن النفس فلا يضمن شيئا وح الخطا يعتبر من ثلث ماله فان خرج من الثلث فيها
والا فاعلى العاقلة ثلث الدية كما في شرح الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطا
قطعا ومفادا ان عفو الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكره العتبات في العدم من كل مقتول
حق الوثبة بالدية لا بالعود لانه ليس بمال والشجة مثله اي مثل القطع حكما وخلافا
قطعت امرأة بد رجل عدا اي اخطا لما ياتي فلو اطلق كاسق وكالمقتى وعنده
كان اولى فتمثل فتمثلها المقطوع بد على بد ختم مات فلولم يمت من السراية فمهرها
الارش ولو عدا اجماعا يجب عند ابي حنيفة مهر مثلها والدية في مالها ان معدت وتقع
المقاصد من المهر والدية ان دنا وباو الاثر والفضل وعلى عاقلة ان اخطات في فعل
بدو ولا يتقصان لان الدية على العاقلة في الخطا بخلاف العدم فان الدية عليها
والمهر على الزوج فيقاسمان قلت وقال صاحب الدرر ينبغي ان تقع المقاصد في
الخطا ايضا لانها عليها دون العاقلة على القول المختار في الدية لكنه ليس على اطلاقه
بل في العدم ولعله اطلقه لاحالة الخطا في الخطا وان لم يمت على اليد وما يحدث منها او
على الحناية ختمات منه وجب لها في العدم المثل ولا شيء عليها لرضاها بالسقوط ولو
خطا رفع عن العاقلة مهر مثلها والمال في وصية لهم اي العاقلة فان خرج من الثلث
سقط والاسقط ثلث المال فقط ولو سقطت بدو فاقض لرفقات المقطوع الاول
قبل الثاني قبل الثاني به السراية وعن ابي يوسف لا يورث لانه لما اقدم على القطع

فقد ابراه عدا سرا وظهر الشك من الكمال فيقتل نفقة نول ابي يوسف قال المص ولو ما
القتل منه فدية على عاقلة النفس لخطا فلهما قلت هذا اذا استوفى نفسه بل حكم
الحاكم واما الحاكم والجحام والحقان والقصاص والبراع فلا يقيده تعليم بشرط السلامة
كالاجرة وتماه في الدرر والاصل ان الواجب لا يقيده بصفة السلامة والمباح يقيده
وهو ضرب الاب ابنة تاديا والام والوصي ومن ضرب الاب والوصي والعلم بان
الاب تعليمات لاضمان فضرب التاديب مقيده لا مباح وضرب التعليم لانه واجب
ويجوز في الضرب المعتاد اما غيره فيوجب الضمان في الكل وتماه في الاشياء وان قطع
ولي القتل يد القاتل وبعد ذلك عفا عن القتل ضمن القاطع دية ليد لا استوفى
غيره فكتن لا يقض للمشهد وقال لا شيء عليه وضمان الصبي امان من ضرب اباه او
ادبته لا للتاديب عليهما اي على الاب والوصي لان التاديب يحصل بالزوج والقرين
وقال لا يضمن لومعنا او اما غير المعتاد ففيه الضمان انما في الضرب معصيا او عدا
فغير اذ ان اب ومولاه لعل ونشر مرتب فالضمان على المعلم اجماعا وان الضرب باذنها
لا ضمان على المعلم اجماعا قبل هذا رجوع عن ابي حنيفة في قولها وكذا يضمن زوج امرأة ضرت
تاديا لان تاديبها للمولى كذا غرا المص لشرح الجمع للبعين قلت وهو في الاشياء
وعرضا كما قد سنا وفي ديات المجتبي الزوج والوصي كالأب تفصلا وخلافا فظلم الله
والكفارة وقبل رجوع الامام الى قولها وتماه ثمة فزوج ضرب امرأة فاقضاها فان
كانت تسلم بولها ففقد ثلث الدية والا فكل الدية وان اقض بكونها فاقضاها
فان مطا وعرضا ولا شيء وان سكرته ففقد الحد وارش الا ففرضا وفي
قطع الجحام لحام عينة وكان غير حاذق فبعث فقبل نصف الدية اشياء وفي الغيبة
يحد عن صديقه سقطت من سطح فانفع سراسها فقال كثير من الجراحين ان شققتم سراسها
تموت وقال واحد منهم ان لم تشوهه اليوم تموت وانا الشقة وابرها ففقد فانت بعد
يوم او يومين هل يضمن قتال سراسها قال لا اذا كان الشق باذن فكان الشق
معتادا ولم يكن فاحشا خارج الرسم فقل له فلو قال ان مات فانما من هل يضمن
قال لا انتهى قلت انما لم يعتبر شرط الضمان لما نقر ان شرطه على الامين باطل
على ما عليه الفتوى وادعوا اعلم **باب الشهادة في القتل** واعتدالة اي حالته
القتل العود يثبت للودنة اسفا بطريق الخلافة من غير سبق ملك الموت لان شرعية
العود تشق في الصد وروى ذلك التاد والميت ليس باهل له وقوله قد فقد جعلنا لوليه
سلطانا نص منه وقال لا بطريق الارث كالواثقل ما لا وثره الخلافة ما عاده بقوله
فلا نصير احدكم ايا احد الوثيرة خفما عن البقية في استفا القصاص خلافا لما والا اصل
ان كل ما يملكه الوثيرة بطريق الوثيرة فاحد هم خفم عن الباقي وقاب مقام الكل في الخوف
وما يملكه الوثيرة لا بطريق الوثيرة لا يصير احد هم خفما عن الباقي فخرج عليه قوله

فلو اقام حجة بمقتضى ابي محمد مع غيبة اجتهاد سريه لا تقدر اجماعا حتى يحضر الغائب
لكنه يحبس لانصار ومهمها فان حضر الغائب بعد هاتين التقتلات القاتل وقال لا يوجد
وفي القتل الخطا والمدن لا يحتاج الى اعادة البينة بالاجماع لما مر فلو رهن القاتل
على عفو الغائب فالخاضع حتم لا تقدر به ما لا وسقط العود وكذا لو قتل عبدها على
والحال ان السدين احدهما غائب فهو على المنفصل السابق ولو اجترأ وليا فودعه
احدهما الثالث فهو اي اخذها عفو للعصا من متهما على زعمهما وهي رابعة فالاول
ان صدقتهما اي المخبرين القاتل والاشك الشريك فلا شئ لهما اي الشريك على مقتضى
ولهما ثلث الدية والثاني ان كذبهما فلا شئ للمخبرين ولاحيتهما ثلث الدية والثالث ان
صدقتهما القاتل وحده فكل منهما ثلث الدية والرابع ان صدقتهما الاخ فقط فله ثلث الدية
اقراره ارتد بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلث الدية ولكنه بصرف ذلك الحاخخير
استحسانا وهو الاصح زيلعي لانصار ومقتضى ما اقر به القاتل وان شهد ان
ضربه بشئ حاج فلم يزل صاحب فراش حتى مات بقتل لان الثالث بالبينه كالثالث
معابنة ولا يحتاج الشاهد ان يقول ان مات من جراحتة نزاد وان اختلف شاهدان
في الزمان او في المكان او في الله وقال احدهما قتله بعضا وقال الاخر لم ادر بماذا قتله
او شهد احدهما على معابنة القتل والاخر على اقرار القاتل به بطلت لان القتل لا يتكرر وكذا
بطل الشهادة لو كل المصاب في كل واحد منهما ليقضي القاضي لكذب احد الفريقين
ولا اولوية ولو لكل احد الفريقين دون الاخر قبل اكمل منهما لعدم المعارض وامت
شهادته بقتله وقال لاجلنا الله يجب الدية في ماله في ثلاث سنين شر بلائية استحقاق
حمله على الادنى وهو الدية وكانت في ماله لان الاصل في الفعل العمد وان اقر كل واحد
منهما اي من الرجلين انه قتله وقال الولي قتلتهما جميعا فلهما عدا ما اقرها ولو كان مكان
الاقرار والمسئلة بمجالها شهادة لقتل شهدا فان لان التكذيب بقتل وشق الشاهد
يبطل شهادته اما فسق المقر لا يبطل الاقرار ولو قال الولي في صورة الاقرار السابق
ليس له ان يقتل واحد منهما لان صدقته بانفراد كل بقتله وحده اقرار بان الاخر
لم يقتل بخلاف قوله قتلتهما لا بدعوى القتل بلا تصديق فيقتلهما ما اقرها زيلعي
ولو اقر رجل بان قتله وقامت البينة على اخرا نه قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له ثلث
قتل المقر دون المشهود عليه لان فيه تكذيب البعض موجب كافر ولو قال الولي لاحد
المقرين صدقت قتلته وحده كان له قتله لصدقا وتما على وجوب القتل عليه وحده
كالوقال ذلك لاحد المشهود عليها كان له قتله لعدم تكذيب شهود عليه وبما كذب
الاخرين وكذا حكم الخطا في كل ما ذكره الزيلعي شهدا على رجل بقتله خطا وحكم بالدية
على العاقلة في المشهود بقتل حيها ضمن العاقلة التي تقتله لدية بلاحق او المشهود
ورجعوا الى المشهود عليه على الولي لتمككهم المعهود الذي في بدلولي والشهادة على القتل

العقد في هذا الحكم كالحظا فاجابا بحجة الورثة بين نصين الولي الدية والشهود الا
الرجوع فلا يرجع للمشهود على الولي لانهم اوجبوا له القود وهو ليس مال ولا يرجع
كالخطا ولو شهد على اقراره اي اقرار القاتل بالخطا او اعدتم جابا او شهدا على
شهادتهما في الخطا وقضى بالدية على العاقلة شتم جابا لم يضمن اذ لم يظن كذبهما في
شهادتهما وضمن الولي الدية في الصورين للعاقلة اذ ظهر انه اخذها منهم بعزق والعزق
الذي في حق الخطا والضمن لا الوصول وح يجب الدية في ماله وسقط القود للشبهة بردة
المرمي اليه قبل الوصول وقال لا شئ عليه لا يجب الدية المرمي اليه باسلامه بالاجماع
ويجب الفدية بقتله بعد الرمي قبل الاصابة ويجب الجزا على محرم روى صيدا لخل
فوصل لا على خلافه فخرم فوصل ولا يضمن من روى بقتله عليه برحم فخرج شاهدا
فوصل وحل صيد سرماه مسلم فنجس فوصل لا يجل ما دام بحوس فاسلم فوصل
لما عرفت ان العترة حالة الرمي لغزاي حان لومات بحجته فقبل نصف الدية
ولو عاش فالدية فقتل خنان قطع الخشعة باذن ابي اي انسان يقطع نصف
ان يجب نصف الدية ويقطع سراسر عشرها فقتل جين خرج راسه فقتله العترة
ي شئ يجب بالثلاثة دية وثلاثة اخماسها فقتل دية الاسنان اشياء **كتاب**
الديات الدية في الشرع اسم المال الذي هو بدل النفس لا تسمية للمفعول بالمصدر
لان من المفعولات الشرعية والادش اسم للواجب فيما دون النفس دية شية العمد
ما من الا بال ارباعا من بنت محاض وبنت لون وحنة في الجدة ما دخال العاتية وهي
الدية المطلقة لا غير والدية في الخطا ارباعا منها ومن ابن محاض او الف دينار من الذهب
او عشرة الاف درهم من الورق وقال الشافعي اثنا عشر الفا وقال لا منها ومن المقر ما بنا
بقره ومن الغنم الفا شاة ومن الخيل ما بنا حلة كل حلة ثوبان اذار ورد اهو المختار
وكفارتهما اي الخطا وشبه العمد عتق مومن فان تجر عنه صام شهرين ولا الاطعام فيها
اذ لم يرد به السفر والمقادير توقيفية وصح اعتناق رضيع احد ابويه مسلم لانه مسلم
شبه الاخرين ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما روى ذلك
عن علي بن موفقا ومرونا والدمي والمسانن والمسلم في الدية سواء خلافا للشافعي ومج في
الجرهرة ان لا دية في المسانن واقره في الشربلية لكن بالتسوية جرم في الاختار ومج
الزيلعي وفي النفس حبة المسند وهو قوله الا في الدية والالف وما روى ودية وقيل في
ارنته حكومة على الصحيح والمذكر والخشعة والمعل والشهم والدوق والسهم والنصر
واللسان ان منع المظن افاد ان في لسان الاخرس حكومة جهره وهذا ساقط من تسامح
الشرح فقتله اوسع ادا اكثر الحروف والاصمت الدية على عدد حروف الحجا الفاشنة
والعشرين او حروف اللسان الستة عشر بضمها فان اصابا لسانه بمرته وتما في شق
الوهابية وغيرها لم تطلق فلم تبت وتوصل ستة فان مات فيها روى بقتله نصف الدية

وهي التي يخرج الدماغ ولم يذكرها في الموت بعد ما عاده فتكون قلة لا شيئا فاعلم بالاستقرار
حسب الأثرانها لا تزيد على العشر ويجب في الموضحة نصف عشر الدية أي لو عثر أصابع
والأصابع الحكومية لا نجلد نقص رتبة من غيره فتهسا في عن النجزة وفي الهاتمة عشرها وفي
المقتلة عشر ونصف عشر وفي الأمانة والنجاة ثلثها فان نفذت النجاة فثلثها لا نجلد إذا
نفذت صارت جانيقتين فيجب في كل ثلثها وفي الحارصة والدامنة والباصعة والتماحة
والسحابة الحكومية عدل وليس فيها ريش من قدر من جهة السهم ولا يمكن إهدارها فوجب فيها
حكومة عدل وهي أي حكومة العدل ان ينظر كم مقدار هذه النجزة من الموضحة فيجب بقدر ذلك
من نصف عشر الدية قال الكوفي ومحمد بن شيخ الإسلام وقيل قاله الطحاوي يومئذ المشهور
بعد بلا هذا الاثر ثم بعد فقد رالتفاوت بين العيقتين في الحرم الدية وفي العدد من القيمة
فان نقص الحارصة قيمتها أخذ عشر دية وكذا في النصف والثلث هو أي هذا التفاوت هو أي
حكومة العدل به يعني كما في الوقاية والتقية والملق والدمر والحماية وغيرهم بحرم به
في الجمع وفي الحارصة انما يستقيم قول الكوفي والنجاة في وجهه ورأسه فيبقى به ولو لم
غيرها وانعسر على المفتي بقول الطحاوي مطلقا لانه يسرا حتى ويخو في الحارصة
بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليمن النفقة وجره الطبيب والادوية الى ان يرا
ولا نفاص في جميع الشجاج الا في الموضحة عدا وما لا توجد فيه يسوى العود والحطاية لكن ظاهر
المذهب وجوب القصاص فيما قبل الموضحة ايضا ذكره في الأصل وهو الأصح ودرر ونجته
رأس الكال وعينها الاسكان المساواة بان يسر عوزها بمسار ثم بنحو حدية بقدره فيقطع
واسق في الشربلية السحابة فلا تقاد اجاعا كالانود فيما بعدها كالحاشية والمقتلة
بالاجاع وغيره الجهره فليحفظ ثم قال في الجنبى ولا توجد في جلد راس وبدن ولحم خد
ويطن وظهر ولا في لظمة وكرة ووجاه وفي سلع جلد الوجه كالألية وفي كل اصابع
اليد الواحدة نصف دية ولو لمع الكف لانه تبع للاصابع ومع نصف ساعد نصف دية
لكف وحكومة عدل نصف الساعد وكذا الساق وفي قطع كف وفيها اصبع او اصبعان
عشرها وحسنها كف ونشر برب ولا شيء في الكف عدل بل ح كالركان في الكف ثلاث
اصابع فانه لا شيء في الكف بالاجاع اذ لا يكثر حكم الكف وفي جواهر الفتاوى ضرب
بدرجل ويرى الا انه لا يقلل به الى قتاه فيقدر النقصان بوجه من جملة الدية
ان نقص اثنتان فثلث الدية وهكذا وراقه المص ولو قطع مفصل من اصبع فمثل
الباقي وقطع الاصابع فمثل الكف لونه دية المقطوع فقط وسقط القصاص فافهم
وان خالف المدرس ذكره الشربلية وسبجي مشاد في الاصبع الزائدة وعن الصبي
وذكره ولسانه ان لم تعلم صحة بنظر في العين وحركة في الذكر وكلام في اللسان حكومة
عدل فان علت الصحة فكيف في خطا او عدا اذا ثبت ببينة او باقرار الحافى وامت
انكروا وقال الاعرف صحة حكومة العدل جهره ودرر ارض موصية اذهب

ويجوز حكومة عدل كشارب ولحية عدل الصحيح ولا شيء في الحية كوسج على ذقن شعرات
معدودة ولو على حده ايضا ولكنه غير متصل بحكومة عدل ولو متصلا فكل الدية وشعر
الراس كذلك أي اذا حلق ولم يبت كذا سروي عن علي رضي الله عنه وعند الشافعي فيها حكم
عدل واعلم انه لا نفاص في الشعر مطلقا ولو مات قبل تمام السنة ولم يبت فلا شيء
كشعر صدر وساعر وساة والعينين والحاجبين والرجلين والاذنين والاغصين
أي الخصى وندى المرأة وحليتها والالبطين اذا استاصلها ولا لحكومة عدل وكذا
فروج المرأة من الحاجبين الدية وفي ندى الرجل حكومة عدل وفي كل واحد من هذه
الاشياء المزدوجة نصف الدية وفي اشعار العين الاربع جمع شفرة بعظم الشين ونفق
الجفن والحدب الدية اذا قلعا ولم يبت وفي احواها ريعها ولو قطع جفون اشعارها
فدية واحدة لانها كشي واحد وفي جفن لا شعر عليه حكومة عدل لكن المعتمد في كرامة
كاملة جفنا او شعره وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرها وما فيها مفصل
ففي احدها ثلث دية الاصبع ونصف دية الاصبع لو فيها مفصلان كالا بهام
وفي كل سن يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جهره حسن من الاصل او حسن
دينارا او حسما نة درهم لقوله عليه السلام في كل سن خمس من الاصل يعني نصف عشر دية
لوجها ونصف عشر قيمته لو عدا فان قلت تزيد دية الانسان كلها على دية الشجر
ثلاثة اخماسها قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنقص على خلاف القياس كما في الغاية
وفي الغاية وليس في البدن ما يجيب بقوته اكثر من قدر الدية سوى الانسان وقد توجد
نواخذ اربعة فتكون اسنانه ستا وثلاثة ثمن ذكره العتسائي قلت وح فلكو سيج دية
وحسب دية ولغيره اما دية ونصف او ثلاثة اخماس او اربعة اخماس وعلت ان الدية
على النصف فنصير ونجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفقه بضرب ضارب كيد شلت
وعين ذهب صوها وصلب يقطع ماؤه وكذا الوسلين بولدا واحديه ولو زالت الجروية
فله شيء عليه ولو بقي اثر الضربة فحكومة عدل ونجب حكومة عدل بالوقع عضو ذهب
نفقه ان لم يكن فيه جرح كالبه المشلول او ارضه كاملا ان كان فيه جرح كالاذن والمشاخنة
هو الطرش وسبجي بالوصفة فالنجم في اخر هذا الفصل **فصل في الشجاج**
وتختص الشجة بما يكون بالوجه والراس لغة وما يكون بغيرها كالحجزة أي شتى جراحة
وفيها حكومة عدل تجبى ومسكن وهي أي الشجاج عشرة الحارصة مهملة وهي التي تسمى
المهدة أي تخدش والدامنة مهملة التي تظهر الدم كالدمع والاشيلة والدار التي
تشله والباصعة التي تبضع الجلد أي تقطعه والمتلخخة التي تأخذ في اللحم والسمحاق
التي تصل الى السمحاق أي جلدة سر قبة بين اللحم وعظم الراس والموضحة توضع العظم
أي تظهره والحاشية التي تشتم العظم أي تكسره والمقتلة التي تنقل بعد الكسر والامة
التي تصل الى الدماغ وهي جلدة التي فيها الدماغ وبعدها الدامنة يعني معجمة

معد

عقله او شعوره اسبق لذاته لدخوله في الكل من قطع اصبعه اثلث اليد وان ذهبت
سبعة اشهر ونقصه لانه على لانه كان عضوا مختلفا يتصل بالعقل لعوده بفعله للكل ولا
يؤثر ان ذهبت عينا على الذمة لم يتصلها فالهوا لا يقطع اصبعه مثل جاره خلاها ولا
اصبعه يقطع مفصلة الاعلى فمثل ما بين من الاصابع بل ذمة الفصل والحكومة يتبعها ولا يفر
بكره نصف سن سنة او اصفوا او اجربا فيها بل كل ذمة السن اذا فأت منفعة المصنع
والا فلو عايرى فالذمة ايضا لا تكون عدل بل هي فقول المدرس ولا فلا شئ فيه ما فيه
ثم الاصل ان الجارية متى وقعت على رجلين متباينين حقيقة فارش احدهما لا يمنع فؤد
الاخر متى وقعت على رجل واحد بل يمنع القوم ويجب الارش على
من افاد سنة بعد مفعول ثم ثبت بعد ذلك لستين الخطاح وسقط القود للمشتهة وفي
المتقى وثبت في اقتصاص السن والموضحة حولها وكذا لو ضرب سنة فتمركت لكن في الحلة
الكبير الذي لا يرجى بانه لا يوجب به بغير قلت وقد يوفى بما نقله المص وغيره عن
النهاية الصحيح لاجل المانع لغيره لانه لا يستل ان بانه نادرا وقلها قوت اي سردها
صاحبها الى مكانها وثبت عليها التمس لعدم عود العرو كما لو كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام
ان عادت الى حالها الاولى في المنفعة والحال لا شئ عليه كما لو ثبت وكذا الاذن اذا الصفا
فالبحث يجب الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه دسرا لا اذا اقلعت السن فثبت اخرى
فان يسقط الارش عنده كس الصغيرة خلاها ولوثبت معوجة حكومة عدل
ولوثبت الى النصف فعليه نصف الارش ولا شئ في ظفر بنت كان او التمس شجرة او الخبز
خرج حاصل ذلك بضرب ولم يبق له اثر فانه لا شئ فيه وقال ابو يوسف عليه رضى الالم
حكومة عدل وقال محمد قدما لخدمة من المنفعة الى ان يبرأ من الجرة الطبيب وممن دوا وفي
شرح الطحاوي ضربه قول ابو يوسف رضى الالم باجرة الطبيب والمداواة فعليه لاخلو في
قاله المص وغيره قلت وقد قدمناه نحوه عن المجتبى وذكرنا عندها روايات فثبت
ولا يباذرح الا بعد ربه خلا فالشافي وعبد الصمي والمجتهون والمعوية خطا بخلاف
السكرات والمعنى عليه وعلى عاقلة الذمة ان يلع نصف العشر فاكثر ولم يكن من العجز
والا فنفى ماله دسرا ولا كفارة ولا حرمان ارض خلا فالشافي ولوحن بعد القتل قبل
لا تمامه فيما علقته على المتلقى صعب ضرب سن صبي فانزعتها ينظر لموع المصروب ان يبلغ
ولم يثبت فعلى عاقلة الذمة ولو من العجز نفى ماله دسرا وسقطت في المعاقلة صعبة
حكومة العدل لا تتجمل المعاقلة مطلقا على الصحيح كما في تنوير البصائر معزيا
للتاخرانية **فصل** في الجنين ضرب بطن امرأة حرة حامل خرج الامه والبهمة في يدها
حكما قلت على الشرط حرة الجنين دون امه كانت علقته من سبدها ومن المعزوف وقتها العزة
على المعاقلة كما في الدرر عن الزيلعي فالجنين من المص كيف لم يذكره وان كانت المودة كتابة
او محسنة او زوجته فالتقت جنيها استخرج وجب على العاقلة عزة عزة اشهر او

وهذه

وهذه اولها دسرا الديات نصف عشر الذمة اي ذمة الرجل والجنين ذكرها وعشر ذمة
المرأة لو اشئ وكل منهما حرة ما تدرهم في سنة قال الشافعي في ثلاث سنين كالمذمة وقال
مالك في ماله ولنا فعلى عليها الصلاة والسلام فان الفتى جارات فذمة كاملة وان العنة
متا فأت الام فذمة في الام وعرة في الجنين لما عقران الفعل بتعدد بتعدد اثره وصرح
في الذخيرة بتعدد العزة لومتين فاكثر انتهى قلت وظاهره بتعدد الذمة ولماره فليراجع
فان ماتت فالفتى ميتا فذمة فقط قال الشافعي في ذمة وان الفتى جارات بعد ما ماتت
يجب عليه ديتان كما اذا الفتى جارات وما تدر ما يجب فيه من عزة وذمة لو روت عنه وترث
امه ولا يرث صا ربه منها فلو ضرب بطن امرأة فالفتى ميتا فعلى عاقلة الاربعه
ولا يرث منها لانه قاتل وقبحين الامه الرقيق الذكر نصف عشر قيمته لوجا وعشر قيمته
لو اشئ لما عقران ذمة الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة الاثني لزيادة قيمة الذكر غالسا
وفندا شارة الى انه اذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكر او انثى فلا شئ عليه كما اذا التي يلازم
لا انما يجب القيمة اذا نفع هذا الروح ولا ينفع من غير سلس ذخيرة في مال الضارب حالا
ولو الفتى جارات وقد نفقته الولادة فعليه قيمة الجنين لانقصانها لقيمة فاديه والا
فعليه تمام ذلك المجتبى وقال ابو يوسف فيه نفقته كالمهية وقال الشافعي فيه عشر قيمة
الام صدر شرعية ولا يجزئ انها للمولى فان حرة الى الجنين سبده بعد ضرب بطن
الامه فالفتى جارات فذمة قيمته جارات للمولى لاديه وان مات بعد الحق لان العنة حالة
الضرب وعند الثلثة نه تجب ذمة وهو سر وايرة عنه ولا كفارة في الجنين عندنا وجوبا بل ندبا
زيلعي ان وقع ميتا وان خرج جيا حرة مات فعليه الكفارة كذا صرح به في الحاروي القدسي
وهو مفهوم من كلامهم ليعبر بهم لوجوب الذمة في ثبوت الكفارة فيه كالا يجزئ فليحفظ
وما استبان بعض خطا كظفر وشعر كتمام عمادة كومن الاحكام وعرة ونفا س كافر في بابه
ونحن العزة عاقلة امرأة حرة في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة نفى ماله في سنة واحدة
صدر شرعية ولم تأثم ما لم يستين بعض خلقة وم في الخطر نظرا اسقطت ميتا عدا بدوا
او فعل كضربها بطنها بلا اذن سردها فان اذن ولم تتعد لاعرة لعدم التعدي ولو امرت
امرأة ففعلت لا تضمن لما موصرة واما المولود اذا فعلته نفسها حتى اسقطت فلا شئ
عليها لاستحالة الدن على مملوكه ما لم يستحق فنجب للمولى العزة لانه معذور
وفي الوافات شررت دوا والسقطه عدا فان الفتى جارات فعليه الذمة والكفارة
وان ميتا فالعزة ولا ترث في الجاهل ونجب في جنين البهية ما نفقت الامه فان نفقت
وان لم تنقص الامه لا يجب فيه شئ سر لجهه شرع في البزازة ضرب بطن امرأة بالسيف
فقطع البطن ووقع احد الولدين جيا محروما بالسيف والاخر ميتا وبه جراحة السيف
ومات ايضا بقص لاصل الزوجة لانه عدو على عاقلة ذمة الولد الى اذ ماتت
ونجب عزة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب

خطا **باب ما يجب في الطريق وغيره** لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه
تسببا فقال الخرج الطريق العامة كنفها هوب الخلاء او ميذا او وشتا كرج وضعت
ومر علو وعرض طاقه ونحوها عيني او كانا جازا احدا ان لم يضر العامة ولم يضر
فان ضرر لم يجل كاسيحي وكل احد من اهل المحصورة ولو ذمبا ستمبا سدا ومطالبة بنفسه
ورفعه بعده اي بعد النساو كان فيه ضررا ولا وقيل انما يقض بخصوصه اذا لم
يكن له مثل ذلك والا كان يقتل زيلعي **هذا كله** اذا بين لنفسه بغير اذن الامام سزا
الصغار ولم يكن للمطالب مثله وان بين المسلمين مسجد ونحوه او بين اذن الامام لا
يقض وان كان يضر العامة لا يجوز احدا ان يقول عليه السلام لا ضرر ولا ضرار
ولا اسلام والقعود في الطريق ليس بشرط يجوز ان يضر باحد ولا على هذا الفصل
السابق وهذا في النافذ وفي غير النافذ لا يجوز ان يضر باحد مطلقا اضرهم ولا الا
بأذنتهم لانهم كالمالك الخاص بهم ثم الاصل فيما جعله الله ان يجعل يدنا في طريقين العامة
وقدما في طريق الخاصة برحدي فان مات احد من الناس بسقوطها عليه فديته
على عاقلة اي عاقلة الخرج لتسبب كاذبة لعاقلة لو خرج يري طريق او وضع حجر
او ترابا او طينا ملقى فتلف به انسان لانه سبب فان تلف به اي واحد من المذكورات
بهية ضمن في ماله ان لم ياذن به الامام فان اذن الامام في ذلك او مات
واقع في طريق خروعا وعطشا او مالا صفة به يقي خلافا لمحج ولسقط الميزان
فاصاب ما كان في الداخل رجلا فقتله فلا ضمان اصلا لكونه في ملكه فلم يكن
تعديا وان اصاب الخارج او وسطه بزان به فالضمان على واضعه لتعديده ولو مستاجر
او مستعير او غاصبا ولا يبطل الضمان بالبيع لبقا فضله وهو الموجب للضمانات
فخلو الحائط المابل كالمسطح الزيلعي ولو اصابه الطريق من الميزان وعلم
ذلك وجب على واضعه النصف وهذا النصف ولو لم يعلم اي طريق منها اصابه
ضمن النصف استحسانا زيلعي ومن خرج ومنعه اخر فقط به رجل ضمن لان فعله
الاولى انتفع بفعل الثاني فمن جعل على ظهره او راسه شيئا في الطريق فسقط على اخر
او دخل حصرا وقد بل وحصاة في مسجد غيره اي جعل فيه حصي او بوارى ابن كمال
او جلس فيه لا للصلاة ولولفران او تعلم فقط به احد كما عني ضمن خلافا لهما لا يضمن
من سقط منه ردا للصلوة او اذ دخل هذه الاشياء في مسجد حياي محلة لان تدبير
المسجد لاهله ونحوهم ففعل العير صباح يتقيد بالسلطة او جلس فيه للصلاة
الحاصل ان الجالس للصلاة في مجلس حياي وغيره لا يضمن ويعبر الصلاة يضمن مطلقا
خلافا لهما واستظهر في الشريعة لية معزاي للزيلعي وغيره قولهما او قد حققته في
شرح الملتقى وفيه لو استاجر ليلتي او يحضر ليلتي فتاحا نوبة او دارة فتلف به شيء
ان قيل فانه ضمن الاجير وان بعده نعلي الامر كوا كان في غير فانيه والى الاجير ان علم فاعلى كواجره

بالسنة

بالسنة وسط الطريق لفساد الامر ولو قال الامر هو فاني وليس لي حق الحفر فقل
الاجير فاسا اي لعلمه بفساد الامر فاعزه وعلى المستاجر استحسانا انتي قلت وقد
قدم خر وغيره القياس هنا وظاهره ترجيح سبما على ان صاحب الملتقى من تقديمه لا في
فناحل ومن حفر بالوعة في طريق باهر السلطان او في ملكه او وضع خشية بها اي
الطريق او فظرة بلا اذن الامام وكذا كل ما فعل في طريق العامة ففقد رجل المروور
عليها لم يضمن لان الاضافة للبشر او من النسب وبهذا بين ان المشب انما يضمن
في حفر البر ووضع الحجر اذا لم يتعد الواقع المروور كذا في المجتبى وفيه خسر في
طريق مكة او غيره من الضياع لم يضمن بخلاف الامصار قلت ومهذا عرف است
المراد بالطريق في الكتب الطرق في الامصار دون الضياع والعماري لانه لا يمكن
العدول عنه في الامصار غالبا دون العماري ولو استاجر رجل ربعة لحفر بركة
لوقعت البئر عليهم جميعا من حفرهم فان احدثهم فقل كل من الثلاثة الباقية ربح المدينة
من حفرهم ويسقط ربحها لان البئر واقع بفعلهم فقدمت من جانبته وجانبته اهاه يسقط
ما قابل ففعل جانبته وعبرها سزا في الحفرة وهذا هو البئر في الطريق فلو ملك المستاجر
فيلقي ان لا يجب شي لان الفعل باح فاجتري غير يضمنون انتي قلت وبوجه مستح
حادثه هي ان رجلا لم يكرم وارضته تارة تكون مملوكة وعليها الخراج كما في بيت
المال وتارة تكون للموقف وتارة في يده مدة طويلة يورثي خراجها ويملك الانتفاع
بها بغيره وغيره فبستاجر هذا الرجل جماعة يحفرون له بئر البئر فيه اشجار العنب
وعينه فسقط على احد هم هل لورثة مطالبته بدنة قال المص والحكم فيها وشبهها
عدم وجوب شي على المستاجر وكذا على الاخر كما يفيد كلام المحرر ويجعل اطلاق
القناوي على ما وقع مقيدا بالاتحاد الحكم والحاشية والله اعلم **فصل في الحائط**
المابل مال حايط الطريق العامة ضمن ربه اي صاحبه ما تلف من نفس انسان
او حيوان او مال ان طالب ربه حقة او حكا كالواقف والقيم ولو حايط المسجد
فضمن عاقلة الواقف وكالقيم الولي والراهن والمكاتب والاعد المتاجر وكذا احد
الشركاء ولو اوردته استحسانا فغير في الظاهر لو مات ربه عن ابن فقط ودين مسغوق
صح الاشهاد على الابن وان لم يملك الدار برحدي وغيره بنفسه مكلف مسلم وذي
يعني من اهل الطلب فيشرط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصومة سزا ليلي
خر والمكاتب وان لم يشهد ولا يرضع الطلب قبل البيل لعدم التقيد والحال ان لم ينفقه
وهو يملك بنفسه في مدة يقدر على بنفسه فيها لان دفع الضرر العام واجب ثم
ما تلف من النفوس فقل العاقلة ومن الاسوال فعليه لان العاقلة لا تقبل المال
والاضمان الا بالاشهاد على ثلاثة اشياء على التقدم المدة وعلى الهلاكة بالسقوط عليه
وعلى كون الهلاك ملكا له اي من وقت الاشهاد الى وقت السقوط ولذا قال ولو تقدم

الامن لا يملك نفسه من يسكنها باجارة او اعادة او الى المهرتين او المودع لا يعقد بعد العلم
قد رتب على التصرف روح فلو سقط بعد التقدم لمن ذكر والتفت شيئا فلا ضمان أصلا ولا على
ساكن ولا مالكا كالخروج الحايض عن ملكه ببيع وعينه كهيئة حاوي قدس وكذا لو خرج
مطبقا او اردو وحكي وحكم بالخافه ثم عاد فاق غايته بعد الاستهاد ولو قبل العقب لزاد
وكاهية بالبيع وان عاد ملكه بعده حاوي وخافه بخلاف نحو الخناج لبقا فعله كما مر
وان مال الى دار انسان من مالك وساكن باجارة او غيره فالاضافة لا بد في ملائمة
تستل في الطلب اليه لان الحق لم يصبح تاجيدا وراوه منها اي من الخاية وان مال الى الطريق
فاحلها للقاضي ومن طلب العقب لا يبرأ لا بد من حق العامة ونصرف القاضي في حق العامة
ناقد فيما يفهم لا فيما يصح فخيرته بخلاف تاجيل من بالدار ولو مال بعض الطريق
وبعض الدار فأي طلب صح الطلب لا بد اذ صح الاستهاد في البعض صح في الكل برجند
فأبى ما يلزم ابتدأ ضمن بالطلب كما في اشراج الخناج ويخبره كبراب لعهده به حايض
بين خمسة شهد على احد ثم سقط على رجل ضمن عاقلة ضمن الدية اي ضمن مالك به
من نفس او مال لم تكن من اصل صبر ما فعت الحكم دار بين ثلاثة حتى اعدم فيها
بما اوبى حايضا فخطب به رجل ضمن للمني الدية لعهده في الثلثين وقد حصل الثلث
بعلة واحدة فبقيت بالخصم وقال ايضا فالان التفت شيئا من معتبر وهذا الاستهاد
على الحايض اشهادا على النفس بالكسر ما يقع من الحد اروح فلو وقع الحايض على الطريق
بعد الاستهاد فقتل انسان بنفسه فمات ضمن لان النفس ملكه فقتل بعد عليه وان عثر
رجل يقتل مات بسقوطها اي الحايض لا يضمنه لان تعريفه لا يلا الاله بخلاف
الخناج حيث ضمن سبه القتل الثاني ايضا لمعا جانية فلو لم تفرغ الطريق عن القتل
ايضا بوبده انه لو باع الحايض او النفس بربى ولو باع الخناج لا زال ملعي ولا يبيع الاستهاد
قتل ان يهين الحايض لا يندم البعدى ابتداء وانها وتقتل فيه شهادة رجل وامرأتين
لان شهادة على التقدم لا على القتل مسرور حايض بعض صحيح وبعضه واه فاشهد
عليه فسقط كل وقتل انسانا ضمنه الا ان يكون الحايض طويله ضمن ما اصاب
الواهي فقط لا نه حكاطين فالاشهاد يبيع في الواهي لاني الصحيح حايضا احدهما
ما بل والاخر صحيح فاشهد على المايل فسقط الصحيح فالتفت شيئا كان هدر خاينه
سجيد مال حايضا فالاشهاد عن من بناه والدية على عاقلة من بناه وحايض الوقت على
المساكين على عاقلة الواقف وحايض العبد للتاجر على عاقلة مولاه ولو مستقرا استجلا
قال ولي القتل اذا جاز عذ عفوت عن القصاص لا يبيع لانه عمليك دل عليه مسئلة
الاصل جارية قتلت رجلا عدا فزنا بها ولي القتل قبل ان يقتل لا يجد لانها صاد
مملوكة ولو الجنية باب جناية البهية والجناية عليها الاصل ان المهرور في
طريق المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه ضمن الراكب في طريق

العامة

العامة ما وطيت دابة وما اصاب بيدها او رجلها او رأسها او كدت بها او وضعت
بيدها او صدقت فلو جازت المذكورات في السير فملكك لم يضمن بها الا في الرطب وهو
راكب لا نه باشرة لقتله بقتله بغير الميراث ولو جازت في ملك غيره باذنه فهو كملكك فلا يضمن
كاذن الم يكن صاحبها معها تستل في الراكب باذنه ضمن مالك مطلقا لعهده لا يضمن الراكب
ما نفتح رجلها او ذنبها سارية خلا فالتفت في اعطى انسان عمارت او باليت في
الطريق سارية او واقعة لاجل ذلك بعض الدواب لا يفعلة لاوقفا فلو وقعها لغيره
فالت ضمن لعهده بايقافه الا في موضع اذن الامام بايقافها فلا يضمن ومنه سواد
الدواب وما باب المسجد فكل الطريق الا ان اعد الامام لها موضعا فان اصاب بيدها او
رجلها لخصاة او نواة او اثار غبار او حجر اصغر من نقا عينا او اضد ثوبا لم يضمن لعهده
امكان الاحتراز عنه ولو الحجر كبير ضمن لساكنه وضمن السابق والقائد ما عثره الراكب ونجح
في الدهر منه مطرد ومنعكس والراكب عليه الكفارة في الرطب كما مر لعلها اي لا على سابق وقائد
ولو كان سابق وراكب لم يضمن السابق على الصحيح خلا لما جزم به القس او غيره لان الاثبات
الى الماشر او الى من التفت كما مر اي اذا كان سببا لا يعمل بانفراده الا كما هنا اساق سبب
يعمل بانفراده فيشتركان كما ياتي في مسئلة خسر الدابة باذنه ركبها فيليحفظ وضمن عاقلة
كل قارس او راحل دابة الاخران اصطفا ما وما تاسر فوقع على القفاد ولو كانا خريين ليسا
من العجم ولا عابدين ولا وقع على وجههما ولو كانا عابدين او وقع على الوجهين من كمال هدر
دمهما في العبد والمظاشر لئلا يبره وعبرها ولو كانا من العجم فالدية في مالهم كما مر مرارا ولو كانا
عابدين فعلى كل نصف الدية ولو وقع احدهما على وجهه هدر دمه فقط ولو احدهما خرا والآخر
عبد فعلى عاقلة الحر قيمة العبد في الخطا ويضمنها في العبد كالوئاجد رجلان جلا فاقطع
نقطا وما شاعلى القفا هدر دمهما الموت كل بقوه نفسه فان وقع على الوجه وجب
دية كل واحد منهما على عاقلة الاخر لموت كل بقوه صاحبه فان تقاسم فوقع احدهما على القفا
والاخر على الوجه فدية الواقع على الوجه على عاقلة الاخر لموت بقوه صاحبه وهدر دم
من وقع على القفا لموت بقوه نفسه ولو قطع انسان الحبل بينهما فوقع كل منهما على
القفا فماتت دية منهما على عاقلة القاطع لتسببه بالقطع وعلى سابق دابة وقع ادائها
الهاكسرح ويخبره على رجل فمات وقائد قطار بالكسر قطار الابل وطى بعينه سرجله
الدية وان كان معه سابق ضمنا لاستواءهما في التسبب لكن ضمان النفس على العاقلة
وضمان المايل في ماله هذا لو السابق من جانب من الابل فلو توسطها واخذ بزمام واحد
ضمن ما خلفه وضمانا مقدمه وراكب وسطها يضمنه فقط مالم يخذ بزمام ما خلفه فان
قتل بعمر ربط على قطار سائر لم يلزم قايده رجلا سفعول قتل ضمن عاقلة القايده الدية
ورجوا بها على عاقلة الرباط لانه دية لا خسران كما توهم صد الشبهة فلو ربط والقطار
واقف ضمنها عاقلة القايده بلا مرجع لعوده بلا اذن ومن رسل مهمة او كليا ملحق

وكان عليها سابقا لها فاصابت في نورها حين لا نه الحامل لها وان لم يمشي عليها فاصابت
في نورها حين حكا وان تراخي انقطع السوق فالمراد بالسوق المشي عليها والمراد بالمال
الكلب يربى وان ارسله فاسافة ولا اودابه اوكلها ولم يكن سابقا له وانفقت دابة يربى
واصابت حالها واوبسائها واوبلة لاضمان في الكل لتولده عليه السلام العجا حاراي المنفعة
هدركا لو حجت الدابة به اي بالركب ولو سكون ولم يقدر الركب على بردها فانه لا يضمن
كالمنفعة لان لا يبيع بغيرها فلا يضاف سبها اليه حتى تلفت انسانا فدمه هدر وعاده مكر
ضرب دابة عليها ركب او يحنها بعد اذ ان الركب فتح او ضربت بدها يحنها اخرى
عنه الطاعن او غرت فصدمة وقتله ضمن هو اي المناحن لا الركب وقال ابو يوسف يضمن
تصفين كالركن موقفا دابة على الطريق لخدمة في الايقاف ايضا وكما لو كان دابة ووضعت
احدا في نورها فدمه عليها ولو لم يفتح المناحن فدمه هدر ولو لقت الركب فقتله فدمه
على عاقلة المناحن ثم المناحن انما يضمن لو اوعى نور الخنزير والا فالضمان على الركب انقطع
ان الركب يدره ويزاينه وضمن في فقي عين وجاجة او شاة فصاك او غيره ما نقصها لانها
وقد عينها بخير سبها ان شاء تركها على العاقى وضمت قيمتها واسكنها وضمت النقصان
زلمى وفي عين بقوة جراد وجرسه اي المدة فابدأ الاضافة عدم اعتبار الاعاء للحم
في الحكم الا في ابن كمال وحمار وبقل ورس ربع القيمة لان افاقة العمل بها انما يمكن باربع
اعين عنها هاوعنا استعمالها فصار كانهما ذات اعين اربع وقال الشافعي كانهما
والعرف ما قد شاة لكن يرد عليها انه لو فقا عيني حمار مثلا انه يضمن نصف قيمته
وليس كذلك كما قال اولي التمسك بما روى انه عدم فقي في عين الدابة بربع القيمة
والنقيبة المعين لانه لو قطع اذنها او ذنبها يضمن نقصانها وكذا لسان الثور والحمار
وقيل جميع القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى اي لو عثر كوك
وان ما كولا خبز كما في العينين لكن في العرف ان اسكده لا يضمنه شاة عند فح وعليه
الفتوى وعمرها كقطعها فترفع نقل المص على الدور لطلب ياكل عنب الكرم فاشهد عليه
فيه فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما اشهد عليه فيما يخاف تلف ثماره
كالجارية المايل ونطح الثور وعقر كلب عقره يضمن اذا لم يحفظه انتهى قال المص ويضمن
حل المتلف في قول الرابي وان تلف الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم ليلته لا لاله
والا فلا كالجارية المايل انتهى على الاذى ينصل المتوفيق قلت وقد وقع الاستفتاء عن
الخل بضعه في بستانه ينجح في اكل عنب الناس وثواكلهم هل يضمن ربه بالخل ما لفته
الخل من العنب ويخونه ام لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى مكان اخر ام لا وجوابه انه لا يضمن
ربه شاة مطلقا اشهد واعليه ام لا اخذ من مسئلة الكلب بل ولى وكذا ذكره المص
في معية لكن رأيت في فتاويه انما فني بالضمان في مسئلة الخل فراجع عند الفتوى
واما تحمله من ملكه فلا يؤمر بذلك على ما هو ظاهر المذهب واما جواب المشايخ فيبقى ان

يوم يربى لها اذا كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى وفي الصيرفة حمارا كل خطفة
انسان فلم يصب حتى اكل العجيج ضامنا دخل عينا او ثورا او فرسا او حمارا في نزع اوكرم
ان سابقا ضمن ما تلف والا لا وقبل يضمن وتما فيه في البازية **باب حجية الميراث والحجامة**
اعلم ان جنابات الميراث لا توجب الادعاء واحد للمجالة والافقية واحدة ولو فذ القن
ثم حتى كمال اوله ثم ولم يتخل في الميراث وحته فانه لا يجب الاقية واحدة ويستفح حتى عبد
نظا المقتيد بالخطا هنا انما يقيد في النفس لانه يجهه يقض واما فيما دونها فلا يقيد
لا سوا خطابه وعمره فيما دونها ثم انما ثبت الخطا بالمينة او افراد مولاه وعلم القاضي لا
بافواه اصلا بداع قلت لكن قولنا وعلم القاضي على غير المعنى به فانه لا يعمل بعلم القاضي
في سائر اشياء شبيهة لعدم الاشياء وتقدم قدم مولاه ان شاء بها فملكه ولها وان شاء
فداه ما دونه حاله لكن الرابح الاصل هو الدفع على الصحيح ولذا سقط الواجب بموت خلا
موت الحر كما ذكره المص وغيره لكن في الميراث ليلية عن السراج والمجورة من البرد وروى
الصحيح انه العدا حتى لو اختاره ولم يقدر عليه داه حتى وحد ولا يراه سلاك العبد وعله
الزلي وغيره بان اختار اصل حقه فظل حقه في العبد عند فح ان ينفى ومقاده ان الاصل
عنده العدا لا الدفع واذا شارح الجمع في تقليل الامان ان الواجب احدها وانما اختار
احدها يضمن لكنه قدم ان الدفع هو الاصل وان لم يفس في لفظ الكتاب دلالة عليه فان فداه
يجبى بعد فني كالا والى حكمه فان جنى جانيين دفعه بهما الى وليهما او فداه باسرها فان
وهبه المولى او باعه او عتقه ودره او اسودها عتق عالم بها بالخيار ضمن من قيمته
والاقل من الارش وان علم بها عتق الارش فقط احدا عتقه عالم بها بالخيار ضمن من قيمته
زبد او رميا او شجيرة فعقل العبد ذلك كما يصير فاد بقله ان مرضت فانت طالق ثلاثا
فان قطع عبد يد حرمه ودفع اليه فاعتقه فانت من السريرة فالعبد صلح بها الى الخلية
لان عتقه دليل تصحيح الصلح وان لم يعتقه وتدرى برده على سيده فيقتل او يعق ليللا
الصلح فان جنى ما دون مديون خطا فاعتقه سيده بلا علم ما عزم لرب الدين الاقل من قيمة
ومن دية وعزم لوليهما الاقل منها اي القيمة ومن الارش ولو اتلفه اي العبد الحاف اجنبى
فقيمة واحدة لمولاه لا غير فان ولدت سادونة مديونة بيعت مع ولدها في الدين ان
كانت الولاد بعد لحوق الدين فلو ولدت ثم جنىها الدين لم يعلق حتى العزما بالولد مجالا
اكتسبها فان جنت فولدت لم يدفع الولد له اي لولى الخلية لتعلقها بدمه المولى لانها
تخلو في الدين عبد لرجل دعه رجلان سيده حرة فقتل العبد المتق وليه اي وفي
الزاعم عتقه خطا فلا شيء للحر عليه لان بغيره عتقه اقرا لا يسخن العبد بل الدية
لكنه لا يصدق على العاقلة لا بحجة فان قال معق وقد معروف لرجل قتل احاطت
يخاطب به مولاه الذم عتقه خطا قبل عتق فقال الاخ الذي هو المولى لا بل بعده
صدق الاول لانه منكر الضمان وان قال لها قطعت يدك وانت امي وقالت

من خلق صيا على دابة وقال اسكن الى فسقط الصبي ولم يكن منه تيسير فأتى كان على
عاقلة من خلقه دابة اي دابة الصبي كان الصبي ممن ركب مثله ولا يركب وتماشه في
الحانية كصبي اودع عبدا فقتله اي قتل الصبي العبد المودع ضمن عاقلة الصبي فتمت
فان اودع طعاما بل اذن ولبيد وليس ما دونه في التجارة فأكلم من يضمن لانه سقط
عليه وقال ابو يوسف والمشافعي يضمنون وكذا الواووع عبد محجور ما لا فاستهلكه ضمنه
عقبة وعند ابو يوسف والمشافعي في الحال وكذا الخلاف لو اقرضوا ولو كان
باذن او ما ذونا ضمن بالايجاع كالمستهلك الصبي مال الغير يلو ودعة ضمن للحال قلت
وهذا كملد الصبي عاقلا والا فلا يضمن بالايجاع وتماشه في الغاية والمشرى لبلد
ومسكين على خلاف ما في الملقني والهداية والزليحي فليحفظ **باب القسامة** هي لغة
بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وشراعي اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدد مخصوص
على شخص مخصوص على وجه مخصوص سمي بانه ميت خرو لو ذميا او مجنونا بشرى بل لانه
يخرج او ان ضرب وخفق او خرج دم من اذنه او عينه وجد في الحلة او وجد دونه او
اكثره من اي جانب كان او نصفه مع راسه والنصف وان ورد في البدن لكن لو كثر حكمه كحكم
حتى لو وجد اقل من نصفه ولو مع راسه لا يلا يورى لشكوار القسامة في قتل واحد
وهو غير بشرى وعلم يعلم قاتله اذ لو علم كان هو الخضم وسقطت القسامة وادعى
القتل على اهلها اي الحلة كلهم وادعى على بعضهم حلف خمسة رجال منهم بخيارهم
الولي بالله تعالى ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا بان يحلف كل منهم ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا
لا يحلف الولي وقال الشافعي ان كان ثمة لو ان استخلفوا لا يبايعة خمسة يمينان اهل
الحلة فكلوه ثم يقضي بالدية على المدعي عليه ويقضي ماله باليهود لو ادعوى بالهدم
ثم يقضي على اهلها بالدية لا مطلقا بل ان وقت الدعوى يقتل عدوان وقت الدعوى
فعلى اي يقضي بالدية على عواقلهم كما في شرح المجمع معنى اللدخيرة والحانية ونقل ابن الكا
عن المبسوط ان ظاهر الرواية القسامة على اهل الحلة والدية على مواقلهم اي في ثلاث
سنين وكذا قيمة الفن لوخذ في ثلاث سنين بشرى بل لانه وان لم يسم العدد كور الحلف عليهم
خمس يمينان وان لم يسم العدد واراد الولي تكواره لا ومن كل منهم جنس حتى يحلف على الوجه
المذكور هنا هذا في دعو القتل العدا في الخطا يقضي بالدية على عاقلته ولا يبايعة
مضرا بالحانية ولو اقر على نفسه وبعده قبل اقراره ولو على غيره فصدقه الولي سقط الخطا
على اهل الحلة ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثره
لانه ليس بقتل لان القتل عرفا هو قات الحياة بسبب مباشرة الخي وان مات خفا فميت
والغرامة تنفع بقتل العبد وليس دم من قتل وان فته اودره او ذكره لانه الدم يخرج منها
عادة بلا فعل احد بخلاف الاذن والعين او نصف متاى ولا قسامة في نصف ميت شق
طولا او اقل منه اي من نصفه ولو مع الراس لما او على رقبته اي الميت حيث مقتونه

لان

لان الظاهر انه مات بها برأيه وما تم خلفه كغيره اي وجد سقطت تام الحلق به اسيد
الضرب وجبت القسامة والدية وفي الظاهر بما يجادل فيه فان ادعى الولي على واحد
من غيرهم كان ابراسه لاهل الحلة وسقطت القسامة عنهم وان ادعى الولي على معين
منهم لا يسقط وقيل تسقط قتل على دابة معها سابق او قايدها وراكب فدية على عاقلة
دون اهل الحلة لانه في يده فصار كانه في داره ولو اجمع فيها سابق وقايدها وراكب فدية
عليهم جميعا وان لم تكن ملكا لهم علم بدمهم وقيل القسامة والدية على ماله الدابة كالدابة
وقيل لا يجب على السابق الا اذا كان يسوقها تخفيا وبجرم في الجوهرة وان لم يكن معها احد
فالدية والقسامة على اهل الحلة التي فيها القتل على الدابة وان مرت دابة عليها قتل بين
فريقين او قتل بين قتل اقرها لما روى انه عليه السلام امر في قتل بين فريقين بابت
بذرع فوجد الى احدهما اقرب بشير نقض عليهم بالقسامة ولو استويا اضلهما وقيد
الدية اتفاقا في قتلها بشرط سماع الصوت منهم هكذا اعبارة الزليحي وعبارة الدرر
منه وعبارة الدرر يجدى نقل عن الكافي لا يسمعون صوته لانه حلة العوف فينسوت
الى المتقصر في النضرة والا بان يكون في موضع لا يسمع منه الصوت لا يكونهم بغيره فلا
ينسوت الى المتقصر فلا يحصلون قاتلين تقديره ويراعى حال المكان الذي وجد فيه القتل
فان حملوا كالحج القسامة على المالك والدية على عاقلته وكذا الموقوف على ارباب معلومين
لان العبرة للملك والولاية كما افاده النص مستند للولولجبة والبرائة قلت وسجي الصريح
بر في المتن بقا للذمير وعجزها وح فلا عبرة للقراب الا اذا وجد في مكان مباح لملك
لاحد ولا يلا ولا فعل ذي الملك واليد والمرد بالولاية واليد المخصوص ولو لجامعة مخصوص
فلو اقامته المسلمين فلا قسامة ولا دية على احد بداع لكن سيجي وجوبها في بيت المال
فقال والمرد باليد ايضا البد المحقة واما الاراضى التي لها مالك اخذها والظلمة
فينبغي ان القتل فيها هد لانه ليس على القاصب دية فتمت في عن الكرماني فليحذر وان
ساحا الحنة في ايدي المسلمين يجب الدية في بيت المال كما ذكرنا اذا كان بحال
يسمع منه الصوت يجب عليه العوف كذا في الولولجبة وفيها لو وجد قتل في ارض
وحل الى جانب قرية ليس صاحب الارض منها اي من اهل القرية فهي عليه على رب
الارض لا على اهلها اي القرية لان العبرة للملك والولاية انتهى قلت فهذا
نصيح في ان القراب بما يبعثر اذ اوجد في ارض مباحة لا مملوكة ولا موقوف فذا
لان ند برة لا رابة وسيجي مقتضا قتلته وان وجد في دار ائمة فعليه القسامة
ولو عاقلة حصونا دخلوا في القسامة ايضا خلافا لابي يوسف ملقني والدية على عاقلة
ان ثبت انها بالحق كما سيجي وكان له عاقلة ولا فدية وهي اي الدية والقسامة على
اهل الخطية الذين خط لهم الامام اول الفتح ولو يقر منهم واحد دون السكيات
والمشرى بالايجاع وان وجد في دار بين قوم لبعض اكثر منى على عدد الروس

كلشقة وان بيعت ولم يقف حتى وجد منها قتل فعلى عاقلة المايح وفي البيع بخار
على عاقلة ذي اليد خلو فالحما ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود انها اى الدار الذي
فيها قتل لدى اليد وهو القتل كما سيجي ولا يكتفى بحمد اليد حتى لو كان به لمرته عاقلة
ولا بنفسه دور معللا بان لا يمكن الايجاب على الورثة للورثة لكن فيبحث لما يقرر
ان الدية للمقتول حتى يقضى منها ديونه وان لم ٢ ثم الورثة يخلفونه فيكون
الايجاب على الورثة للبيت لا للورثة كذا قيل قلت وقد يقال لما كان هو لنفسه لا يدور
فغيره بالاولى لقوة الشبهة فتأمل وان وجد في القتل فالقسامة والدية دربر
على من فيها من الركاب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالدابة وكذا المجلة حكم كالملا
وفي سجد المجلة وشارعها الخاص باهلها كما افاده ابن الكمال مستندا للبدائع وقد حققه
ملاح خسر وافرقة المص على اهلها وسوق مملوك على الملاك وعندنا يوسف على السكان
وفي غيره اى غير المملوك والشارع الاعظم هو المناقذ والمسيح الجامع وكل مكان
يكون الصريف فيه لعامة المسلمين لا لو احد منهم ولا لجماعة بخصوص لا قسامة ولا دية
على احد من كمال واعا الدية على بيت المال لان العنم بالغنم ثم انما تجب الدية فيما ذكر على
بيت المال اذا كان نائبا اى بعيدا عن المجلة ولا يمكن نائبا بل قريبا منها فعلى
اقرب المجلة الدية والقسامة لانه محفوظ يحفظ اهل المجلة فتكون القسامة
والدية على اهل المجلة وكذا في السوق النابجا اذا كان من يسكنها في الليالي او كانت
لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه لمرته صيانة ذلك الموضع
فيوصف بالنقص فيجب عليه موجب النقص كما في العناية معرنا للمناية قلت
وبه افنى المرحوم ابو السعود مفتي الروم واعتمد المص وان خلعه عنه الموت لانه
مصرح به في غالب الفتاوى والشرح فليحفظ ويهدد انه يوجد في قرية او وسط
الغداة اذا كان بمنزلة المالا محبسا كما سيجي اذ لا يد واحد وقل اذا كان موضع ابيعات
ما في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال لانه في ايدي المسلمين ابن كمال
وفي نه صغير هو ما يستحق به الشفعة على اهل لا خصاصهم به ولو كانت البرية
مملوكة او قفا لاحد كما وسجي وكانت قرية من القرية او الاضية او الغضا
يجب لسمع منها الصوت تجب على المالك اذى اليد او على اهل القرية او اقرب
الاجنبية من يلى ولو محبسا بالشهد او بالجزيرة او مر بوطا او ملقى على الشط فعلى
اقرب المراضع اليه من القرى والامصار نزلا في الثانية ولا اراضى واقرة المراضا
كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه ولا لا كما مر وان التقي قوم بالسيف فاحلوا
اى يفرقوا عن قتل فعلى اهل المجلة لان حفظها عليهم لان يدعى الولي على اوليك
او يدعى على بعض معين منهم فلم يكن على اهل المجلة شئ ولا على اهلها حتى يبرهن
لان يجر لا يثبت الحق وبر اهل المجلة لان قوله حجة عليه ويستغل على صيغة اسم

المقتول قال قتله زيد حلف بالدماء قتله ولا عرفت له قاتله غير زيد ولا يقبل قوله
في حق من يزعم انه قتله وبطل شهادته بعض اهل المجلة يتدل غيرهم خلو فالحما او يقتل
غيرهم خلو فالحما او يقتل واحد منهم بعينه المهمة ومن جرح في حق مقتله شئ في قاتله
حتى مات فالدية والقسامة على ذلك الخي خلا فالاي يوسف فلو بعد جرح برقيق مجلد
اخرا لاهله فكذلك قاتل لم يضمن الحامل عندنا يوسف وفي قياس قولنا في حق يضمن
وفي رجلين بلو ثالث واحد حدهما قتلوا ضمن الاخر لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه
دية عندنا يوسف خلافا لمحمد وفي قتل قرية لامة كره الحلف عليها ويدي عاقلة او
اي يوسف القسامة على العاقلة ايضا قال المتأخرون والمرأة تدعى في التحلل مع العاقلة
في هذه المسئلة كذا في الملقى وهو الاصح ذكره الزيلعي وان وجد قتل في دار نفسه فالدية
على عاقلة ورثته عندنا في وعندهما ووزن لا شئ في قتل المدكور وبه يقضى كذا
ذكره ملاح خسر وشعاعا لما صدر من الشريعة وشعاعا المص وخالفهم ابن الكمال فقال لهما
ان الدار في يده حين وجد الحبح فيجعل كانه قتل نفسه فيكون هدا ولان القسامة
انما تجب بظهور القتل وحال ظهور الدار ورثته فدية على عاقلة لا يقال العاقلة انما
يجعلون ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة لان الايجاب
ليس للورثة بل للمقتول حتى يقضى منه ديونه ونسقه وصاياه ثم يخلعه الوارث فيه وهو
نظير الصبي والمعقوه ان قتل اياه تجب الدية على عاقلة وتكون ميراثه قتلته ولو وجد
في رضى موثوقة او دار كذلك يعني موثوقة على ارباب معلومة فالقسامة والدية على ارباب
لان تدبيره اليهم وان كانت الارض والدار موثوقة على المسجد فهو كالموجود في ارض
المسجد زيلعي وروى وسر لحيه وغيرهما وقد قدماه قلت والتقيد يكون الارباب الموقوف
عليهم معلومين ليخرج غير المعلومين كالوكان وقفا على الفقراء والمساكين فان الظاهر
الدية تكون في بيت المال لان يكون من جملة ما اعد لمصالح المسلمين فاشبه بالجامع
فالدماء جشا ولو وجد في معسكوف في فلاة غير مملوكة ففي الحجة والعساط على من يسكن
وفي خارجها اى الحجة والعساط ان كانوا اى ساكنوا خارجا قاتل فعلى قبيلة وجد
فيها ولو بين القبيلتين كان حكمه كما مر بين القريتين ولو نزلا لاجلة لثلاثين فعلى كل العسكر
ولو كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية ملقى ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر
مملوكة فعلى المالك بالاجماع لانهم سكان ولا يبرأ جوار المالك والقسامة والدية دربر
في الملقى خلافا لاي يوسف قتلته وفيها لو وجد في قرية لا تاسم لم يكن على الايام قسامة و
على عاقلة لانهم ليسوا من اهل اليمن ولو كان فيهم مدرك فقتله لانه من اهل اليمن ولو
لجئة فروع لوجوده في داره ومعه فعلى عاقلة ولو في دار ذي حلف حشوت
ويدي من ماله ولو قاتلوا فعلى العاقلة ولو مر رجل في مجلة فاصابه سهم او حجر ولو
بدر من ابن ومات منه فعلى اهل المجلة القسامة والدية سر لحيه وفي الثانية وجد

جمعة أو دابة مقولة فلا شيء فيها وإن وجد مكاتب ومدبر أو أم ولد قتلوا في محلة فالتسا
والقيمة على عواقلهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فهدر الأمد بولنا
فقيمة على مولاه موطنة ولو وجد المولى قتيلا في دار مولاه فهدر الأمد بولنا فقيمة على مولاه
المولى ولو وجد المولى قتيلا في دار أبيه وأمه والمرأة في دار زوجها فالتقسامة والدية
على العاقلة ولا تجرم من الميراث **كتاب العاقلة** هي جمع معقولة بفتح فسكون فضم
وهي الدابة وتسمى عقلا لأنها تعقل الدما من أن تسفك أي تمسكه ومنه العقول
لا يمتنع القبايح والعاقلة أهل الديوان وهم العسكر وعند الشافعي أهل العشيرة وهم
العصاة لمن هو منهم فيجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل خرج من انقلاب ما لا يصلح
أو شبهة لقتل الأب ابنه عدا فدية في ماله كما في الجنابات فتؤخذ من عطاياهم أو من
أرضهم والعرق بين العقيقة والورق أن الورق ما يفرق في بيت المال بقدر الحاجة
شاهرة أو ما يمتد والعطايا ما يفرق كل سنة لا بقدر الحاجة بل بصبره وعناية في أمر
الدين في ثلاث سنين من وقت القضاء وكذا ما يجب في مال القاتل عدا ما كان قتل
الأب ابنه يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي يجب حالاً فإن خرجت العطايا
في أكثر من ثلاث أو أقل تؤخذ من حصول المقصود وإن لم يكن القاتل من أهل
الديوان فعاقلة قبيلة وأقارب وكل من يتناصرون به تنوير الصابر ونقسم الدية
عليهم في ثلاث سنين ولا يؤخذ في كل سنة إلا درهم أو درهمين وثلاث ولم ترد على كل
واحد من كل الدية في ثلاث سنين على أربعة على الأصح ثم السنين بمعنى العطايا فتشاد
فليحفظ فإن لم تشع القبيلة لذلك فضم إليهم أقرب القبائل شيئا على ترتيب العصابات
والقاتل عندنا كأحد ولو القاتل امرأة أو صبيا أو مجنوناً فبشاركتهم على الصحيح ولو لم
معاقلة المعتق قبيلة سيده ويعقل عن مولى المولات مولاه وقبيلة مولاه وأعلم
أنه لا تعقل عاقلة جناية عبد ولا عدا وإن سقط فؤده بشبهة أو قتلها بغير عدا كما هو ولا
حالزم بصلح أو اعتراف ولا مادون نصف عشر الدية لقوله عليه السلام لا تعقل العواقل
عبد ولا عدا ولا صلحا ولا عرافا ولا مادون أرض الموشحة بل الجاني إلا أن يصدقه
في أفراد أو تقوم حجة وإنما قلت البينة هنا مع الأقارب أي أنها لا تقترب منها لأنها
ثبت بالمرئيات باقي المدعي عليه وهو الجواب على العاقلة ولو صادف القاتل ولو لم
المقتول على أن قاضي ماله كذا قضى بالدية على عاقلة بالبينه وكذا هي العاقلة فلا شيء عليها
أي على العاقلة لأن تصادفها ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله لا حصه لأن تصادفها حجة
في حقها زليعي وأعلم أن الخضم في ذلك هو الجاني لأن الحق عليه ولو كان صبيا فالحق
خاتمة قلت يؤخذ من قوله الخضم هو الجاني جواب جاذبة الفتوى وهو أن صبا
فقد عمن صبوية فمات فأراد ولها تخلف العاقلة على أن فعل الصبي والجواب
أنه لا تخلف لأن ذلك فرع صحة الدعوى وهي غير متوجهة على العاقلة وبني هنا

شي

شي وهو أن العاقلة لو أقر أو أقبل الجاني هل يصح أفرادهم بالنسبة إليهم حتى يقتلهم
بالدية أم لا فإن قلنا نعم يعني أن تجري الحلف الظهور فائدة قال المصنف في غير ذلك
جنى على نفسه عيبا خطا فهو على ما قلنا يعني إذا قتلته العاقلة لا تخلف أطراف العدا
وقال الشافعي لا تخلف النفس أيضا ولا يدخل صبي أو امرأة ويجنون في العاقلة إذا أخطأوا
يعني لو القاتل غيرهم والافضلون على الصحيح كما هو ولا يعقل كافر عن مسلم ولا يعكس
لعدم التناصر والكفار يتعاضدون فيما بينهم وإن اختلفت ملتهم لأن الكفر كليل ولا يبره
يعني أن تناصروا ولا في ماله في ثلاث سنين كالمسلم كالمسلم في الجني وإذا لم يكن القاتل غلاما
كلقيط وحرق أسلم فالدية في بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى دسروا زانية
وجعل الزليعي وجوبها في ماله رواية شاذة قلت وظاهر ما في الجني عن خوازم
من أن تناصروهم قد انعدم وبنت المال قد اهدم برجح وجوبها في ماله فيؤدى في كل سنة
ثلاثة دراهم وأربعة كما نقله في الجني عن الناطق قال وهذا حسن لا بد من حفظه وقوله
المصنف فيحفظ فتدبر وقع في كثير من المواضع أنها في ثلاث سنين فافهم وهذا إذا كان القاتل
مسلم فلو ذاب في ماله أجماعا بزازة ومن لم يدر ذلك معروف مطلقا ولو وجد أو مجرم بزاز
وكفر لا يعول بيت المال وهو الصحيح كالمسلم في الخاتمة ولا عاقلة للمجرم وبجرم في الدين
قال المصنف لعدم تناصروهم وقيل لهم عواقل لأنهم يتناصرون كالأصناف والصادق والصفار
والسراجين فاهل محلة القاتل وصنفته عاقلة وكذلك طلبة العلم قلت وبني الحلواني
وعبره خاتمة ترد في الجني والحاصل أن التناصر أصل في هذا الباب ومعنى التناصر إذا
ضربا مرقا مواضع في كفايته وتمايمه فيه في تنوير الصابر مع باقي الخاتمة والحق أن التناصر
يهم بالجرم منهم عاقلة الخ فليحفظ وأقره المفتي في تكن حرق شيخا الجاني أو ابن
التناصر متفق لأن لفظة الحد والبعض وتسمى كل واحد المكروه لصاحبه فدية قلت وحش
لأنه لا تناصر فالدية في ماله أو بيت المال والله تعالى أعلم **كتاب الوصايا**
يعم الوصية والايضا يقال وصى إلى فلو أني جعله وصيا والأهم منه الوصية ويجوز في
أب مستقل وأوصى لفلان بمعنى ملكه بطريق الوصية في حق تملك مضاف إلى ما بعد الموت
عنا كان أو دينا قلت يعني بطريق التبرع يخرج عن الأقارب بالدين فإنه نافذ من
كل المال كالمسبي والابن فيه وجوب الحجة بقضاء ماله وهي على ما في الجني أربعة أقسام واجبة
بالزكاة والكفارات وقضية الصيام والصلاة التي وطئها ومباحة لغنى ومكروهة
لأهل فسوق ولا تستحب ولا يحب الوالدون والأقربون لأنه إبرة البقرة مفسوخة بآية
الناسيها هو سبب التبرعات وشرايطها كون الموصي أهلا للتملك فلم يخرج من صغير
وسكاتب إلا إذا أضاق لعقده كالمسبي وعدم استخراة بالدين المقدم على الوصية كالمسبي
وكون الموصي رجلا أو فتاه خفيفا أو فقيرا ليشمل الحق للموصي له فافهم فإنه يسقط
أراد الشرايط وكونه غير وارث وقت الموت ولا قاتل وهل يشترط كونه معلوما قلت

فهم كذا كونه ابن سلطان وغيره في الباب الاق وكون الموصي به قابلا للتعلق بمدونة الموت
بمقد من العقود مالا او نفعا موجودا في الحال ام بعد وما وان يكون بمقدار الثلث وركبها
اوصيت بكه الغلق وما يخرج من المالا فافاد السجدة فيها وفي المدايع ركنها الايمان
وقال ذكر الايجاب فقط والمرد بالقبول ما يصح والصحيح والملا لانه بان يموت الموصي
لم يعد موت الموصي بلا قبوله كما ينبغي وحكمه كونه الموصي به ملكا جديدا للموصي لكان في الح
فيلزم استبرأ الحارثة الموصي بها ويجوز بالثلث للاجتناب عنده علم المانع وان لم يجز
الوارث ذلك لا الزيادة عليها لان اجتناب ورثته بعد موته فلا تعتبر حاله حال حياته
اصل بعد وفاته وهم كبار يعني يعتبر كونه وارثا وغير وارث وقت الموت لا وقت الو
على عكس قول الميراث للوارث ونبت بالقبول ولو عند عني ورثته واستغناهم بحصصهم
كرتبه اي كاذب تركها بلا احدهما اي غنا واستغنا لان حصة وصدة ولو خسر
عن الدين لشخص من العبد وصحت بالكل عند عدم ورثته ولو حكما كسما من عدم
الزاحم والمملوك بثلث ماله اتفاقا وتكون وصية بالعق فان خرج من الثلث فيها والار
في بقية بقية وان فضل من الثلث شيء فهو له او يداينها او دواهم مرسلة لا تصح في
الاصح كما لا تصح بعين من اعيان ماله وصحت لكانت نفسها والمذمومة والام ولد له
استحسانا لا لكانت وارثه وصحت للخل وبه كقولنا اوصيت بثلثي جاري او دابة
هذه لفلان ثم انما يقع ان ولد الخل لا قبل من ستة اشهر لزوج الحامل جيا ولو ميتا
وهي معتد حين الوصية فلا قبل من سنتين دليل بثبوت نسبها بغير وجهه ولا فرق
بين الارث وغيره من الحيوانات فلو اوصى لما في بطن دابة فلان ليسفوق عليها صمدية
الخل للارثي ستة اشهر وللغير احد عشر سنة والارثي للخل والحارثة والارثي ستة اشهر
اشهر وللغير ستة اشهر وللغير احد عشر سنة والارثي للخل والحارثة والارثي ستة اشهر
للاستفان وفيها اعققت الوصية وعليه الموت وفي النهاية من وقت موت الموصي
وفي الكافي ما يبعد انه من الاول ان كان له ومن الثاني ان كان له من ثلث في الكفر ولا
تصح الوصية للخل لعدم قبضته ولا ولاية لاحد عليه ليقبض عنه ذليعي وغيره فلو
صلح ابو الخل عنه بما اوصى له لم يجز لانه لا ولاية للاب على الجنين ولو لم يجز قلت
وسبيل جواب حادثة الفتوى وهو انه ليس للموصي ولو اختار النصف فيما وقع للخل سبل
قالوا للخل لا يلى ولا يولى عليه وصحت بالامة الاحكام لما تقرر ان كل ما يصح افراد
بالعقد صح استثناءه وما لا فلا ومن المسلم الذي وبالعكس لآخر في داره
فقد بدا لان المستامن كاذم كما افاده المنادى بثلثي قلت وبه صرح الحدادى
والزليعي وغيرهما وسبيل الثاني وصا الذي ولا ولاية له ولا ولاية له لانه لا يملك
كامل الاجازة ورثته لم يولد عليه اسلام لا وصية لوارث الا ان يجزها الورثة يعني
عند وجود وارث اخر كما يبعد اخر الحديث وسحقه وهم كبار عقلا فلم يجز الاجازة صغير

ويجوز

يكون واجازة الميراث كابتدا وصية ولو اجاز البعض ورد البعض جاز اجازة لانها
سبب اهله للعقوبة ولم يكن له وارث سواء كافي الحاشية اي سوى الموصي لما لقاتل الاولاد
عنى الوصى لزوجته او هي له ولم يكن ثمة وارث اخر يقع الوصية ان كان له وارث في الحجة
وصت لزوجها بالنصف كان له الكل قلت وانما قيدوا بالزوجين لان غيرهما لا يجتاز
في الوصية لانه يرث الكل يرد ارحم وقد قدسنا في الاقرار من غير الشرط لانه وفي الفتاوى
لم يزل الوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا امرته فان لم يتركها السدنة
لها لان لها الثلث بلا اجازة ففي الثلثان فلها ربعها وهو سدس الكل ولو كان مكانها
زوج فان لم يجز فلها الثلث والباقي للموصي له ولا من صبي غير ميمر اصل ولوى وجوه الجني
لما في الفتاوى وكذا لا تصح من ميمر لا في جيمره وارثه فبقي استحسانا وعليه يحمل
اجازة عمر حتى يصير الوصية بافع يعني المراه وان وصليته مات بعد الادراك
واضافها كان ادركت فتلقى لفلان لم يجز لمقصود ولاية فلا يملكه تجزى او تعليقا كافي
الطلاق بخلاف العبد كما افاده بقوله ولا من عبد ومكاتب وان ترك المكاتب وفاد وتيل
منها يصح في صورة ترك الوفاة دهره الا اذا اضافها كل منهما عبارة الدرد رصافها
في الحق فتصح لزوال المانع وهو حق المولى ولا من يعقل الانسان بالاشارة الا اذا
سدت عقله حتى صار له اشارة معهودة فهو لآخر من رد الازد سنة وقيل ان
سدت لموته جاز اقاربه بالاشارة والاشهاد عليه كان كآخر من قالوا وعليه الفتوى
دهره وسبيل في سبيل شئ وانما يصح قبولها بعد موته لان اوان ثبوت حكمها بعد
الموت فبطل قبولها او رد هاجله وانما تملك بالقبول الا اذا مات موصيه ثم هو بلا
قبول فهو اى مال الموصي به لو رثته بلا قبول استحسانا كما مر وكذا الوصى الجني يدخل
في ملكه بلا قبول استحسانا لعدم من يلى عليه ليقبل عنه كما مر وانه اى للموصي الرجوع
عنها بقول صريح او فضل يقطع حق المالك عن الموصي به بما يمنع تسليم الية كلت
ساقية كما عرف في الغصب او قبل يرد في الموصي به بما يمنع تسليم الية كلت
السوق الموصي به لبيعي والبيعي في الدار الموصي بها بخلاف بحصصها وعدم بنائها
لا تضر في البايع وتصرف عطف على بقول صريح وعطف ابن كالتعا للدسرس
باو عليه فهو اصل ثالث فيكون فضل بقدر رجوعه عنها كما يقيد به الدسرس بقدر
يزيل ملكه فانه رجوع عاد لملكه ثانيا املا كما يصح والجهة وكذا اذا غلطه بعينه بحيث
لا يمكن تمييزه لا يكون راجعا بعزل ثوب اوصى به لا تضر في النفع واعلم ان التعبير
بعد موت الموصي لا يضر اصلا ولا يجزها دسرس وكذا زوقا وفي الجمع به يعني وقته
في العيني ثم نقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع وفي السراحيه وعليه الفتوى
واقره المص وكذا لا يكون راجعا بقوله كل وصية اوصيت بها فخرم وديا واخرتها
تخلو في قوله تركتها بخلاف قوله كل وصية اوصيتها فهي باطلة والذي اوصيت

بـ نريد قولهم واوعلون وارت كل ذلك يرجع عن الاول وتكون لوارثه بالاجازة
ولو كان فلان الاخر ميتا وقتها فالاولى من الوصيتين بحالها بطلان الثانية ولو
حيا وقتها فانت قبل الوصي بطلت الاولى بالرجوع والثانية بالموت وبطلت الثانية
ووصيته لمن نكحها بعدها اي بعد الهبة والوصية لما نكحها بعد الوصية لا بد من
الموصي لوارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية بخلاف الاقرار لا بد من
كون القبول وارثا او غير وارث يوم الاقرار فلو اقر لها فتكفي فانت جاز وبطل
اقراره ووصيته لانت كافر او عبدا او مكاتب ان اسلم واعقب بعد ذلك
القيام النبوة بعد الاقرار بموت شهامة الاثبات وهبة مقعد ومفوض واستل
ومسلوك بدعة السل وهو خروج في الوية من كل ماله ان طال مدت سسنة
ولم ينجح موته منه ولا بطل رجف موته فمن ثلثت لانها اراض من سسنة
لا قاتلة قبل وصي الموت ان لا يخرج الخواص بنفسه وعلمه عقد في التحريم بزازيه
والخيار انما كان الغالب من الموت وان لم يكن صاحب فراش فانت في عن هبة
الذخيرة واذا اجمع الوصايا قدم الغرض وان اخره وان شئت وقت قره ما قدم
اذا ضاق الثلث عنها قال الزليقي كفارة قتل وظهار ويمن مقدمة على الفطرة
لوجوبها بالكتاب دون الفطرة والظفر على الاضحية لوجوبها اجماعا دون الاضحية
وفي القهستاني عن الظهيرية عن الامام الطرسوسي سدا بكفارة قتل ثم يمين ثم ظهار
ثم افطار ثم الذر ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم العشرة على الخارج وفي المرحدي
ايح اخرا ان حج النفل افضل من الصدقة اوصى حج اى حجة الاسلام اجمع عنه
سرايا فلولم تبلغ النفقة من بلده فعاد رجل انا اجمع عنده هذا المال ماشيا لا يجزيه
فانت في طريقه ووصى بالحق عنه حج من بلده ركبوا وقال من حيث مات استسما
هذابة وتجنتي وملتي قلت ومفاده ان قوله قياس وعليه المتون فكان القياس
هنا هو المعتمد فانهم ان بلغ نفقتا ذلك والاف من حيث تبلغ ومن لا وطن له من حيث
مان اجماعا اوصى بان يشترى بكل ماله بعد بيعه عن الوصي ولم يجز الوصية
بطلت كذا اذا اوصى بان يشترى ليعبد بالف درهم وشرا لاف على الثلث وقال
يشترى بكل الثلث في المسلمين يجمع مريض اوصى بوصايا ثم برى من مرضه ذلك
وعاش سنين ثم مرض فوصاها باقية ان لم يقل ان من مرضي هذا فقد اوصى
بكذا كذا في الثانية اوصى بوصية ثم جن ان اطق الجنون حتى بلغ ستة اشهر
بطلت والا لا وكذا لو اوصى ثم اخذ بالوسواس فصار مغموما حتى مات بطلت خاتمة
اوصى بان يعارجه من فلان او بان يسقي عنه الماشي في الموسم وفي سبيل
المهنة باطل في قول اى ح خاتمة كذا لو اوصى بهذا البن لدواب فلان قام

الوصية بالخلة ولو قال بعلمها دواب فلان جاز ولو اوصى بان يشترى على فرس فلان
كل شهر كذا جاز وبطل بيعها ولو اوصى بسكنى داره لرجل ولا مال لساها جاز
وليس سكنها ما دام حيا وليس للوارث بيع ثلثها وقال ابو يوسف لذك ولان
يتاسم الورثة ايضا ويعز الثالث للوصية خاتمة ولو اوصى بقطعة لرجل وبخلة لآخر
او اوصى بالخمسة معينة لرجل وبخلة لآخر او اوصى بخطة في سبيلها لرجل وبالبكر
لاخر جازت الوصية لهما وعلى الوصي لهما ان يدعس ويسبق الشاة اوصى بثلث ماله
لبنت المقدس جاز ذلك ويشق في عمارة بيت المقدس وفي سراجيه وبحرقا لو وهذا
يقيد جواز النفقة من وقف المسجد على قتادله وسرجه وان يشترى بذلك الورث
والنقط للقاءه بل في رمضان خاتمة وفي الجنتي اوصى بثلث ماله للكنيسة جاز وبصرف
لنفق الكنيسة لا غير وكذا المسجد وللقدس وفي الوصية لنفق الكنيسة جاز لغريم وفي
الخاتمة اوصى بعد بخلهم المسجد ولو ذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الوصي ولو اوصى
بثلث ماله لعمال البر لا يصرف ثلثه لساها لساها لان اصله على السلطان اوصى
بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة ايام فالوصية باطله كافي الثانية عن ابي
البلخي وفيها عن ابي جعفر اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته ويطلع الذين يحضرون
الغزيرة جاز من الثلث ويحل لمن طال مقامه واساقته لمن بطل ولو فضل طعام ان كثير
بضمنه والا لا انتهى قلت وحل المصا الاول على طعام يتجمع له النماجات بقيد
ثلاثة ايام فتكون وصيته لمن فطلت والثاني على ما كان لغيرهم فروع اوصى
بان يصلي عليه فلان او يحمل بعد موته الى بلد اخر او يكفن في ثوب كذا او يطعن
بشره او يضرب على بشره فنته او لمن يعر عند بشره بشي معين فنته باطله سراجيه
وسحققة اوصى بثلث ماله لله فنته باطله وقال محمد يصرق لوجوه البر قال
اوصيت لفلان بالف وهو عشر مالى لم يكن له الا الالف وفي اوصيت لى جميع ما
في هذا الكيس وهو الف فاذا اعيد الفات مودنا يبر وجواهر ككله ان يخرج من
الثلث بجنتي قال لم يورثه اذا امت فانت برى من ديني عليك صحت وصيته ولو قال
ان من لا يبر الخياطرة يدخل الجنون في الوصية للمرضى وفي الوصية للعلماء يدخل
المكحولون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو اوصى للعقل بصرف للعلماء الزايدة
لانهم هم العقل في الحقيقة فنته واعلم ان الوصية في يد الوصي او ورثته
بمقتضى الوديعه سراجيه باب الوصية بثلث ماله اذا اوصى بثلث ماله لزيد
ولاخر بثلث ماله ولم يجز فثلث لهما نصفين اتفاقا وان اوصى بثلث ماله لزيد
ولاخر سدس ماله فالثلث بينهما اتفقا اتفاقا وان اوصى لاجلها جميع ماله ولاخر
بثلث ماله ولم يجز الوصية ذلك فثلث بينهما نصفان لان الوصية باكثر من الثلث
اذ لم يجز يقع باطله فتملك كانه اوصى بكل الثلث فصف وقال ادا عا

لأن الماطل وانما على الثلثة فاضربا لكل من الثلثين يحصل أربعة تجعل ثلث المال
ولا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث عند إخراج الماز بالاضرب بالمصطلح من الحساب
سهام الوصية اثنان فاضرب نصف كل في الثلث يكن سدسا فكل سدس المال وعندها
أربعة كما قدمناه الألف ثلاث مسائل وهي الحياة بالسعاية والدراهم المسئلة والمطلقة
عز المقيدة بثلث أو نصف أو نحوها ومن صور ذلك أن يوصي لرجل بألف درهم مثلا
أو بحاشية سبع ألف درهم أو يوصي بعقد قيمة ألف درهم وهي ثلث ماله ولا يخ
يثلث ماله ولم يخز فالثلث بينهما ألتا اجماعا ويمثل نصيب ابنة صحت لابن أولاد
بضميمة لاوله ابن مويود وان لم يكن له ابن صحت عنه ابنه وجوهه نزل في شرح
التكلمة وصار كما لو وصي بنصيب ابن لو كان انتهى وفي المجتبى ولو وصي بمثل نصيب ابن لو
كان قبل المصنف انتهى ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه فنبهه وله في الصورة الأولى
ثلث ان اوصي مع ابنتين ونصف مع ابن واحد ان اجاز وشملهم البنات والاصل ان يوصي
اوصي بمثل نصيب الورثة نزل مثله على سهام الورثة مجتبى ويجوز اوسهم من ماله
فالبيان ان الورثة يقال لهم اعطوه ما شئتم ثم التسوية بين المزد والسهم عرفوا وما
اصل الرواية بخلافه وان قال سدس ماله ثم قال ثلثه له واجاز وله ثلث
ان حقت الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول السدس في الثلث مقدما كما كانت
او موخر اخذا بالميتقين وهذا اندفع سوال صدور الشريعة واشكال ابن الكمال وفي
سدس ماله مكره السدس لان المعرفة قد اعتدت معرفة وثلث درهم وعينه او
ثياب متفوفة ولو خذته فكل الدراهم وعينه ان هلك ثلثه فله جميع ما بقي من الاول
اي الدراهم والغنم ان خرج من ثلث ما بقي جميع اصناف ماله اخرجت وثلث الباقي
في الاخرين اي الثياب والعبيد وان خرج الباقي من ثلث كل المال وكا الاول كل متحد
جنس ككيل وموزون وثياب مخففة وضابطه ما يقسم جيرا بألف ولد دين من
جنس الالف وعين فان خرج الالف من ثلث العين دفع اليه ولا يخرج ثلث الباقي
يدفع له وكما خرج شئ من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه وهو الالف
وبثلثه نريد وعمر وهو اوصى وميت نريد كله اي كل الثلث والاصل ان الميت
او المعدوم لا يستحق شيئا فلا يرزاهم غيره وصار كما لو اوصى نريد وجدا وهذا اذا
خرج المزارع من الاصل ما اذا خرج المزارع بعد صحتة لا يجاب بيمين حصة ولا يسلم
للاخر كل الثلث لثبوت الشركة كما لو قال ثلث مالي لفلان وفلان ابن عبد الله مات
وهو فقير فوات الموصي وفلان ابن عبد الله عني كان لفلان نصف الثلث وكذا الورثة
احدهما قبل الموصي وفروعه كثيرة واصله المول عليه ان يمتي دخل في الوصية ثم خرج
لفقد شرط لا يوجب الزيادة في حق الاخر ومضى لم يدخل في الوصية لفقد الاهلية
كان الكل للاخر ذكره الزبلي وقيل العبرة لوقت موت الموصي والميتشرك كلام الدرر

بما لكنا في حيث قال اوله ولولد بكر فوات ولده قبل موت الموصي لم يكن قول الزبلي
فيها من ابا اذا خرج المزارع بعد صحتة لا يجاب الخ صريح في اعتبار حالة لا يجاب وقيل
فيها روايتان ولو قال ابن نريد وعمر وهو ميت لزيد نصفه لان كلمة من نريد بنفسه
حتى لو قال ثلثه من نريد وسكت فله نصف ايضا وثلثه وهو اوصى فقير وقت
وصيته له ثلث ماله عند موته سواء اكتسب بعد الوصية او قبلها لما نزل ان الوصية
لا يجاب بعد الموت اذ لم يكن الموصي بعينه او نزع ما عا امان اوصى بعين او نزع
من ماله ثلثه عني فهلك قبل موته بطلت لمعلقها بالعين فيقتل بفواتها وان اكتسب
غيرها ولو لم يكن له غنم عند الوصية فاستفادها اي الغنم ثم مات تحت في الصحيح
لان تعليقها بالنوع كعلقها بالمال ولو قال له ثلثه من مالي وليس له غنم يعطى قيمة الثلثة
بخلق قوله له ثلثة من عني ولا غنم له يعني لاشاة له فانها بطل وكذا لو يصفها لماله
ولا غنم له وقيل نفع وكذا الحكم في كل نوع من انواع المال كالغرف والنوب ونحوها
زبلي وبثلثة لاهيات اولاده وهن ثلاث وللغرف والمساكين لهن اى ايهات الاولاد
لورثة اسهم من خمسة وسهم للغرف واسهم للمساكين وعند مجتبى قسم اسبابا لان لفظ
للفقر والمساكين جمع وقلنا ثلثا اي الجفينة بطل الحصة وبثلثة نريد والمساكين
نريد نصفه ولهم نصفه وعند مجتبى ثلثا كما مر ولو اوصى بثلثة نريد وللغرف والمساكين
قسم ثلثا عند الامام وايضا فاعند ابو يوسف واخا ساعد مجتبى اختيار ولو اوصى للمساكين
كان له الصرف الى مسكين واحد وقال مجتبى لا شئ عني ماله لا يجوز صرف ماله للمساكين
لا قل من اثنين عنده والخلاف فيما اذا لم يشتر الى المساكين فلو اشار الجماعة وقال
ثلث مالي لهذه المساكين لم يجز صرفه لواحد اتفاقا ولو اوصى لفقير بلع فاعطى غيره
جاز عند ابو يوسف وعليه الفتوى خلاصه وشربلا لميت وبما نزل لرجل بمائة لآخر فقال
لاخر شئ كنت معها لثالث كل مائة لثلاثي نصيبها فامكنت المساواة فكل ثلثا
المائة ولو اربع مائة مثلا له وبما سئل لآخر فقال لاخر فقال اشركك معها لنصف
ما كل منهما لتقاوت نصيبهما فيها وي كلامهما وثلث ماله لرجل ثم قال لاخر اشركك
اوا دخلتك معه فالثالث بينهما ما ذكرنا وان قال لورثة لفلان على دين تصد فوه
فانه تصدق رجوا الى الثلث استسحنا بخلق قوله كل من ادعى على شيئا فاعطوه
لا يخلو في الشرع الا ان يقول ان راى الوصي ان يعطيه فيجوز من الثلث ويصير
وصية ولو قال ما ادعى فلان من مال فهو صادق فان سبق منه دعوى في شئ
معلوم فهو له والا لا يجزى فان اوصى بوصيا مع ذلك اى مع قوله لورثة لفلان
على دين تصد فوه عزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة وقيل لكل من
اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما شئتم وما بقي من الثلث فللوصايا والمدين وان كان
مقدوما على الحقين الا انه محمول وطريق تقسيمه ما ذكره في لفظ الورثة بثلثي ما اقره وللموصي

لم يترك ما اوتوه وما بقى لهم ويختلف كل على العلم لو ادعى الزيادة قلت بنى لو
كانت الوصايا دون الثلث هل يغزل الثلث كله ام بقدر الوصايا لم اراه ونرى ايضا
هل يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث راجع ابن الكمال ولا يجنبى وادعى اوقافه
لنصف الوصية وبطل وصية الوارث والقاتل لانهما من اهل الوصية على ما مر ولذا
نصح باجازه الورثة بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه ولا يجنبى حيث لا يصح
في حق الاجنبى ايضا لانه اقرار بعقد سابق بينهما فاذا اقر بعضه لم يباية صهره قبل
هذا اذا صار قافان انكر احداهما شركة الاخر صح اقراره في حصته الاجنبى
عند محمد وعندهما تبطل في الكل لما قلنا زيلعي ولوا وصى بنشاب متقا وتزجيد وروى
وردى ثلثة اشقيس لكل منهم ثوب فضاع منها ثوب ولم يدرك وهو والوارث يقول
لكل منهم هلك حقه بطلت الوصية لجهالة المستحق كوصية لاحد هذين الرجلين الا
ان سألوا وبيدوا ما بقى منها فنقد صحيحه لزوال مانع وهو الحج فقتسم لدى
المعد ولدى الودى ثلثان ولدى الوسط ثلث كل واحد منهما لان التسوية بقدر الامكان
وتلوا وصى احد الشريكين بيت معين من دار مشتركة وقسم ووقع في حصة فهو للوصى
والا يوقع في حقه فله مثل ذرعه من صدر الشريعة وعنه لوجوب القسمة فلو قال فقم
فتم فاذا وقع الحج لكان اول والاقرار بيت معين من دار مشتركة مثلها الى مثل الوصية
في الحكم المذكور وبالف عين اى معين بان كانت ودعية عند الموصى من مال اخر فاجاز
رب المال الوصية بعد موت الموصى ووقعه البصير ولد المص بعد الاجازة لان اجازته
تبرع فله ان يمتنع من التسليم واما بعد الدفع فلا يرجع له شرح نكته بخلاف
ما اذا وصى بالزيادة على الثلث او لقاتله او لوارثه فاجازتها الورثة حيث لا يكون
لهم المنع بعد الاجازة بل يجبرون على التسليم لما بقى من الاجازة لم يملكه من قبل
الموصى عندنا وعند الشافعى من قبل الجحيز ولو اقر احد الاثنين بعد القسمة بوصية
اسم بالثلث صح اقراره في ثلث نصيبه لان نصيبه استحقاقا لانه اقر بثلث شايخ
في كل التركة وهي معها فيكون مقر بثلث مائة وثلث مائة بخلاف ما لو اقر
احدهما دين على ايهما جرت يلزمه كله لتقديم الدين على الميراث وبأية قولت بعد
موت الموصى ولد او كلاهما يجزى ان من الثلث فلهما للموصى له والا يجزى اخذ الثلث
منها ثم لان التسع لا يراحم الاصل وقالوا لا ياخذ منها على السواء اذا اولدت قبل
القسمة وقبول الموصى له فلو بعد ما فهو للموصى له لانه تمامه وكذا لو بعد القول وقبل
القسمة على ما ذكر القدورى ولو قبل موت الموصى فلو ورثة والكتب كالزاد في ذكوب
الحق في الرض يعتبر حال العقد في تصرف محقر هو الذى اوجب حكمه في الحال
فان كان في العينة من كل ماله والا من ثلثه والمراد الصرف الذى هو انشا ويكون فيه
معنى الشراء حتى ان الاقرار بالدين في الرض ينفذ من كل المال والكتاب فيه ينفذ بقدر

مما مثل من كل المال والمضاف للموتة وهو ما اوجب حكمه بعد موتة كانت خرب بعد
موت او هذا الزيد بعد موت من الثلث وان كان في العينة وعرض من سبب العينة والنفذ
والتمسك والسلول اذا اطلق ولم ينفذ في الغرض كالصحيح يجنبى ثم رزق حلالا
سنة وفي الرض يعتبر المبيع لصلته قاعدة اعتاثة ونجاسة ووقفة وصناعة
كل ذلك حكم حكم وصية فيعتبر من الثلث قدما في الوقف ان وقف المريض المدبون يجنب
باطل فليحفظ والتجيز ويزاخم اصحاب الوصايا في الضرب ولم يسع العبدان لغير عقد
لان المنع لحكمه فيسقط بالاجازة فان حالي خسر وصاق الثلث عنهما فهي الحجابة
الحق وبالعكس فان خسرنا استويا وقا لا اعتا اولى فلهما ووصية بان يوقع عنده
المائة بعد لا ينفذ الوصية بما بقى ان ذلك درهم لان القرية تقاوت وتقاوت قيمة العبد
بخلاف الحج وقالوا اسوا وبطل الوصية بغير عهده بان وصى بان يوقع الورثة عهده
بعد موتة بالدين فان فدى الورثة العبد لا تبطل وكان الغدا في اموالهم بالترام ولو
أوصى بثلثه اى ثلث ماله ليكره عهده فان لم يكن من الوارث وبكون المثلث اعتق هذا
العبد فادعى بغير عهده في العينة ينفذ من كل المال وادعى الوارث عهده في الرض ينفذ
من الثلث ويقدم على بغير القول للوارث مع البين لانه يكره استحقاق بكونه لاشئ لزيد
كذا نصح الحق والشرح قلت صوابه ليكره لانه المذكور ولا غاية الا ان القوم مثلوا
بغيره بغيره المص ولا ونسبه ثانيا واما علم الان فيفضل من ثلثة شئ من قيمة العبد
او تقدم حجة على دعواه فان الموصى له حضم لانه ثبت حقه وكذا العبد ولو ادعى رجل
دينا على الميت وادعى العبد عتقا في العينة ولا مال لغيره فصدقتهما الوارث سعى في
قيمتهم وتنفذ الى العقيم وقال لا يوقع ولا يسقى في شئ وعلى هذا الخلاف لو ترك ابنا والفت
درهم فادعاهما رجل دينا واخر ودعية وصدقتهما الابن فاللف بينهما نصفان وقالوا
الودعية اقوى قلت وعكس في الهدية فقال عهده الودعية اقوى وعندهما سوا والاعم
ما ذكرنا في الكافي وقامه في الشريعة فليحفظ **باب الوصية للمراة قارب وغيرهم**
جاء من لصق به وقال من يسكن في حكمة ويحجم مسجد المحلة وهو استحقاق وقال الشافعى
الحاج الى اربعين دار من كل جانب وصهره كل ذى رحم محرم من عرسه كاباها واعمامها ولغير
واخواتها وغيرهم بشرط موتة وهي متكو حية او معتدة من رضى فلو من ابن لا يستحق
وان ورثت منه قال الحلواني هذا في عرفهم واما في عرفنا فيحصر بابواها عتاه وغيره
واقرة العتس في قلت لكن جزم في البرهان وغيره بالاول واقرة في الشريعة له
تعلق عن العتس ان قول الهدية وغيره انه عليه السلام لما تزوج صفية صوابه جورية
بنت الحارث قلت فليحفظ هذه القابضة وحقة روح كل ذى كذا الشيعي قلت
الموافق لعامة الكتب ذات رحم محرم من كازواج نباته وعماه كذا كل ذى رحم من
ازواجه قبل هذا في عرفهم وفي عرفنا الصهر بالمرأة واما والحقن زوج المحرم

خوب الرتبة من الثلث سلمت اليه اي الموصل له اي لاصل الوصية ولا يخرج من
الثلث بقصم الدار ثلثا في مسئلة الوصية بالسكنى اما في الوصية بالقلعة فلا يخرج
على الظاهر كافي ونهايا العبد يخدمهم اذ ان يكون له مال غير العبد والدار ولا
فخذه العبد وقصم الدار بقدر ثلث جميع المال كما افاده صدر الشريعة وليس للورثة
بيع ما في ايديهم من ثلثها على الظاهر بشرط حصص في سكنى كل ما يظهر مال اخر او يخرج
ما في يدهم من اجزائهم في باقية البيع بنهاية تسعوا عنه وعن ابن يوسف لهم ذلك وليس
للموصل له بالخذمة والسكنى ان يوجر العبد والدار لان المنفعة ليست بمال على اصلها
فاذا ملكها بعض كان مملوكا اكثر مما ملكه يعني وهو لا يجوز ولا للموصل له بالقلعة سكنى
اي العبد وسكناها اي الدار في الاصح ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح
الرهانية لان حقهم في المنفعة لا العين وقد عطلت الفرق بينهما ولا يخرج الموصل له
العبد الموصل بخدمته من الكوفة مثلا الا اذا كان ذلك مكانا واحدا في موضع اخر
ان يخرج من الثلث والا فلا يخرج الا باذن الورثة لسبق حقهم فيه ويجوز ان يوصى
في حياة الموصل بطلت الوصية وبعد موته يعود العبد والدار الى الورثة اي ورثة
الموصل بحكم الملك ولو اقله الورثة ضمنين فتمت ليشتر في بها عدا يقوم مقام الاول
ولهذا يمنع الميراث من الثلث اكثر من الثلث كذا ذكره المصنف في الوهن ولو اوصى
بهذا العبد لفلان ونحوه من الاجز وهو يخرج من الثلث صح وتامة في الدرر وفي
الشريعة لثلاثة وثلاثة اذ لم يطق الخذمة على الموصل له بالرتبة الى ان يدرك الخذمة
فصير كالكبير وثققة الكبير عن من له الخذمة وان ابا الانفاق عليه رده الى من هو
كالمستقيم مع المعبر فان جنى فالعدا على من له الخذمة ولو افادة صاحب الرتبة
او بدفعه وتطلت الوصية بثمره لثلاثة فوات والحال ان فيه ثمة لهذه الثمرة فقط
وان شراد بدله هذه الثمرة وما يستقبل كافي الوصية بعلته لثلاثة فوات لهذه وما
يجوز ضم ابداء الاول وان لم يكن فيه اي لسان والمسلطة بحالها ثمة حتى الوصية
تمت كالوصية بالقلعة في تناولها الثمرة المندومة ما عاش الموصل له زليقي وفي الفتا
السقي والخراج وما فيه اصلاح اللسان على صاحب القلعة كل ما يحصل من ريع الارض
وكرايتها واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة قلت وظاهره دخول ثمن الجود
ونحوه في القلعة فيجوز وصيرت عليه وولدها ولها لما بقي في وقت موته سواء ابا
اولا لان المندوم منها لا يستحق بشئ من العقود فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بدليل
صحته المسافة اوصى بجعل داره مسجدا ولم يخرج من الثلث وماروا بجعل مسجدا
لنزال المانع باجائهم وان لم يجزها بجعل ثلثها مسجدا رعاية لحاجات الورثة والوصية
ويظهر تركه في سبيل الله بطلت لان وقت المفقول باطل عنده فكذا الوصية وعندها
يجوز ان دسر قال المصنف في نظر لان الوصية تقع حيث لا يصح الوقت في مواضع

كثرة

كثرة كالوصية بالقلعة والصوف ونحو ذلك كما مر اوصى بشئ للسجد بخر الوصية لانه
لا يملك وجنهما محمد قال المصنف ويقول محمد في مولا ناصح البحر الا ان يقول الموصل بغير
عليه بنحو اتفاقا قال اوصيت بثلثي مالي لفلان او فلان بطلت عند ابي حليم الوصية له
وعند ابي يوسف لهما ان يصطليا على اخذ الثلث وعند محمد بن حنبل الورثة فابهما شاقا اعطوا
مسألة في وصايا الذمي وغيره ذي حول داره بعبدا وكنيسة او بيت تار في صحته فان بقي
ميراث لانه كوقت لم يسجل واماعدها فلا نه معصية وليس هو كالميراث لانهم يسكنون ويدفون
موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك لورث قطعا قال المصنف وغيره لانه لم يصير محررا خالصا له
وان اوصى بالذمي ان يبنى داره بعبدا وكنيسة ليعين فهو جائز من الثلث ويجعل ثلثا وان
اوصى بداره ان يبنى كنيسة او بعة في القرى فلو في المصالح بخر اتفاقا لقوم غير مسلمين صحته
عنده لا عند العامة لانه معصية ولو انهم يتكلمون وما يدعون تقع الوصية حتى مستان
لا وارت لهنا بكل مال له مسلم او ذمي كذا في الوقاية ولا عبرة بمن ثمة لانهم موات في حقنا
ولو اوصى بنصف مثلا نفذ وبرد باقية لورثته لا اذ نال لانه مستحق له في دارنا وكذا لو اوصى
لست من مثله ولو اعتق عبده عند الموت او دبره نفذ من الكل لما قلنا ولو اوصى لمسلم او ذمي
جازه على الاظهر ذليقي وصاحب الطوى اذا كان لا يفي فهو بمنزلة المرتد فتكون موقوفة عنده نافذة
بين الامكان على ظاهر الاسلام وان كان يفي فهو بمنزلة المرتد فتكون موقوفة عنده نافذة
عندها شرح المجمع والمرتدة والوصية كذمية في الاصح لانها لا تقبل الوصية المطلقة كقول
هذا القدر من مالي اثلث مالي وصية لا تحل للفقير لانها صادقة وهي على الفقه حرام وان
عميت كقولها ياكل منها الفقير والمغني لان اكل المغني منها اثم يصح بطريق التملك والتملك
اثر يصح للمغني والمغني لا معين ولا يخصص ولو وصفت الوصية به اي بالمغني كقولها هذا القدر
من مالي وصية لزيد وهو غني او بغيره غنيا محصورين حلت لهم بصحة تملكهم وكذا الحكم
في الوقت كما حره مناجحة وفي جامع الفضل ان الموقوف على الوقت كالوصى لزوج
اوصى بثلث ماله للصلوات جاز للموصي صرفه للورثة لو احتاجين يعني لغير قرابة الاولاد
من يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين فانها يجوز لكل ورثة والاولاد
يعني لو احتاجين حاضرين بالقرابة لاضين فلو منهم صغيرا وغايبا وحاضرا غيرهم من الاجز
اوصى بكفارة صلواته لرجل معين لم يجز لغيره به يعني لغش الزمان اوصى له لصلواته
وثلث ماله ديون على المعسرين فتزكها للموصي هم عن الغدنة لم يجز ولا بد من التقيد
بشم التصديق عليهم ولو امر ان يصدق بالثلث فوات تغيب غايب ثلثها مثلا واستهلكه
فتزك صدقة عليه وهو غير مجزى للحصول مقصود بعد الموت بخلاف الدين اكل من القينة
وفي الجواهر اوصى لرجل بعقار وراثت فتمت التركة والموصي له في البلد وقيل علم بالقسمة ولم
يطلب شئ بعد سنين ادعى شئ ولا يبطل بالتأخير ان لم يكن سرد الوصية اوصى بدار فباعها
بعد موته قبل القبض مع الجواز السقي في الموصل به قبل قبضه وقت صبغة على ولدها وحلت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الملفوظ

المثلثات وغيرها ليحفظ وفي وصايا السواج لو لم يعلم القاضي ان الميت وصا بقصة
 له وصا بغيره حضر الوصي فارد المثلث في الوصية فله ذلك وصعب القاضي الاخر لا يخرج
 الاول الا بشرا كفته وتجهره والخصومة في حقوقه وشرا حاشية الطفل والاهتمام واعتاد
 عبد معين وسرد وربعة وتنفيد وصية معينين شراد في شرح الوصية عشرة اخرى
 منها رد معضوب وشتر شرافا سد وقسمه كيلي ووزني وملك بين وقضاي بين
 نقد وسبع ما يجان لمعة وجمع اموال الصابغة وقال ابو يوسف ينز كل المشرق في جمع
 الاسر ولوص على الافراد والاجتماع اتبع اتفاقا شرح وصاينة وان مات احدها
 فان اوصى الى الحيا والى اخر فله المشرق في التركة وحده ولا يحتاج الى نصب القاضي
 وصا والايوصي ضم القاضي المتعبره دهر في الاشياء مات احدها اقام القاضي
 الاخر مقامه اوضح البياخر لا تطل الوصية الا اذا اوصى لهان بقصد فاشته حيث
 شأ انتهى ونما في شرح الوصاينة وهل من شرط ان يكون يوسف قولان وعند
 المشرق ينز دون الوصي كافرته في فيما علقته على المتق وباني ووصي الوصي سواء
 البني في المال وفي مال موصيه وقاب وصي في الترتين خلافا للمشافعي وضع قسمته اي
 الوصي حال كونه نايابا عن ورثته كجاريب وصافير الموصي له الثلث ولا رجوع
 للورثة عليه اي الموصي له ان ضاع قسمه معه اي الوصي لصحة قسمته وما مضى
 عن الموصي له الغايب والحاضر بلا دانه معهم اي الورثة ولو صار ارباعي فلا تقع ح
 فيرجع الموصي له بثلث ما بقى من المال ان ضاع قسمه لانه كالشريك معه اي اوضع
 الموصي ولا يضمن الوصي لانه امين وضع قسمته القاضي واخره بقسط الموصي له ان
 غاب الموصي له فلا شيء ان هلك في يد القاضي وامسكه وهذا في الكل والموزون
 لانه اقربان وفي غيرها لا يجوز لانه مبادله كالبائع وسبع مال الغنر لا يجوز فكذلك القصة
 وان فاسهم الموصي في الوصية حجج عن الميت بثلث ما بقى ان هلك المال في يده
 او في يد من دفع اليه حجج خلافا لها وقد قرر في المناسك ولو اقربان الميت شتان مال
 الحج فضاع بعد موته لا يحج عنه بثلث باق لانه عنه فاذا هلك بطل وضع بيع الوصي
 عبد من التركة ببيعة الغنم لا للغير لان لغيره لم يعلق حقهم بالماله وضع وصي باع ما اوصى
 ببيعه ويتصدق ثمنه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه اي ضاع عنه لانه لعاقدا فالعقد
 عليه ورجع الوصي في التركة كلها وقال المجدي في الثلث قلنا انه غفر وركان دينه حق
 لو هلك التركة او لم تنفذ فلا يرجع وفي المتق انه يرجع على من تصدق عليهم لان غنمه
 لهم فخره عليهم لا يرجع في مال الطفل وصي باع ما اصابه اي الطفل من التركة وهلك
 ثمنه معه فاستحق المال المبيع والطفل يرجع على الورثة بحسبه لان نقاض القسمه باع
 ما اصابه وضع لحياته بال المبيع لو خيرا ما يكون الثاني اعلى ولو منته لم يجز
 منه وضع بعده وشراؤه من اجنبي ما يتعاقبان الناس لا بما لا يتعاقبان وهو الفاجر

لان ولاية نظرية فلو باع بركان فاسد حتى يملك المشتري بالقبض فبستانى وهذا
اذ تابع الوصى للصغير مع الاجبى وان باع الوصى او اشترى مالا للقيم من نفسه فان
كان وصى القاضى لا يجوز ذلك مطلقا لانه وكيله وان كان وصى الاب جاز يستتر ما
منعت طاهرة للصغير وصى قدر المصنف زيادة وانقصا وقال لا يجوز مطلقا وبمع الارب
مال صغير من نفسه جاز بمثل القيمة وبما يتعارف فيه وهو اليسر والا لا وهذا كله في المنقو
اما العقار فيصح ولو زاد الوصى على كفن مثله في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع
التشليم وح ضمن ما دفع من مال الميت ولو الجنية وفيها لو دفع المال الى القيم قبل ظهور
سريته بعد لا ذراك فضاء ضمن لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع اليه وجاز بيع الوصى
على الكبير القاب في غير العقار لالدين او حرق هلاكه ذكره عزى مزاد معزى بالحيث
قلت وفي الزبلى والقى فى الاصح لانه ناد وجاز بيعه عقار صغير من اجبى
لا من نفسه بضعف قيمة والقيمة الصغيرة ودين الميت او وصية مرسلة لانقاذ لها
الا هذا ويكون غلته لا تزيد على موصته وحرق خرابه او نقصا نذا وكونه في بد تغلب
دره واسباه ملحفا قلت وهذا لو باع وصيا لامن قبل ام اواح فانها لا يمكن بيع
العقار مطلقا ولا شرا غيرهما وكسوة ولو باع ابا فان محمدا عند الناس ومسد
الحال يجوز ان الكمال ولا يجوز الوصى في ماله الى القيم لنفسه فان فعل بصدق بالرجوع وجاز
تواجز من ماله للقيم للقيم وتامة في الدرر قلت وفي الاشياء لا يملك الوصى بيع شئ
باقل من ثمن المثل الا في مسئلة الوصية ببيع عبده من فلاة وفيها في الكلام في اجر المثل
للمولى اجر مثله محله فلول يعمل لا اجر له واما وصى الميت فلا اجر له على الصحيح وهذا
اذا عين القاضى للمولى اجرا فان لم يعين وسعى فيه سنة فلا شئ وغراه للقيمة في الوقت
ثم ذكر ما يجادل فيه فافهم واما وصى القاضى فان نصبه باجر مثله جاز انتهى وفي القصة في
معزى بالخير لو كان وصفا او كانا باع حصصه الصغير كما هو وكذا الكبار على ما مر من
التفصيل للتخيرة لو كانا وصفا وكبارا باع حصصه الصغير كما هو وكذا الكبار على ما مر من
التفصيل ونقل عن المعاديين في بيعه للعقار وفاء اخلاق المشايخ وجرده صاحب الهدايا
لان فيه استيفار ملكه مع دفع الحاجة ولو اعجز الوصى الصنف لم يوفى مثقل وعلى الفقهاء
وتمامه فيما علقته على الملقى ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا شئ من وكنت ان لا فلا
الا ان يكون المقر او ثا يبيع في حصصه ولو اقر الوصى بدين لاخر ثم ادعى انه للصغير لا يبيع
دره ووصى بالطفل احق بماله من غيره وان لم يكن وصيه فليجد كما تقر في الحر وفي
الميت ليس للجد بيع العقار والعروض لقضا الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصى فان له
ذلك واعد علم **مسألة** في شهادة الاوصيا وطلبت شهادة الوصيين لو ارست
صغير بمال مطلقا وكبر بمال الميت وصحت شهادتهما بغيره اى بغير مال الميت لانقطاع
ولا يمتاعه فلا تمتح كشهادة رجلين لآخرين بدين الف على ميت وشهادة الآخرين لاوى
بمثله بخلاف شهادة كل فريق بوصية الف وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا

وقد تقدم في الشهادات او شهادته الاولين بعد والآخرين بثلث ماله والدراهم المرسلة
لا يشأ للشركة فبطل ويصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين آخر كالعبد وشهد
المشهود لهما للشاهدين بالوصية بعين آخر لا شركة فلا تهمه زبلى شهد الوصيان
ان الميت اوصى الى زيد فبطلت لاشأتهما لا يمتنع ما عدا وصى بضم القاضى لهما ثالثا
وجزا لا اقرارها باخر فيمنع نصرته جاز وبه كما تقر الا ان يدعى زيد اى يدعى
ان وصى معها فقبل شهادتهما استحسانا لانها اسقطا مونة القيين عنه وكذا انما
الميت اذا شهد ان اباها اوصى الى رجل لجرها فبطلت نصيبا حافظة للتركه وهذا هو الصحيح
ولو يدعى قبل استجسا نا بخلاف شهادتهما بان اباها وكل زيد بعض ديون بالكونه
حيث لا تقبل مطلقا ادعى زيد الكالة ام لا لان القاضى لا يملك نصيب الوكيل عن الخ
بطلها ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصى تقع على الميت لا له ولم بعد العزل وان لم يجر
ملقى وصى نفذ الوصية من مال نفسه وجع مطلقا وعليه الفتوى درر كوكيل ادعى
القيم من ماله فان له ان يرجع وكذا الوصى اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما ينفق
عليه من مال نفسه فانه يرجع اذا اشهد على ذلك في العزلة وبما شرط الاشهاد لان
نزل الوصى في حق الاتفاق بقبل لا في حق الرجوع بلا اشهاد انتهى فليحفظ قلت
لكن في القيمة والمخالصة والحاسة لدا يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف الاولين **مسألة**
ما يبيده فقيده او قضى دين الميت الثابت شرعا او كفنه او ادى خراج القيم وعشره
من مال نفسه واشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير او كفن الوارث الميت
او قضى دينه من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون منقوعا ولو كفن الوصى الميت من مال
نفسه قبل قوله فيه قبل هو مستدرك بقوله او كفنه ولو باع الوصى شئ من مال
القيم ثم طلب منه باكثر مما باع يرجع القاضى فيه الى اهل البصرة والامانة ان العبرة
اشان منهم انه باع بعمته وان قيمته ذلك لا يلتفت القاضى الى من يزيد وان كان في
الزيادة يشترى باكثر وفي السوق باقل لا يتحقق بيع الوصى لذلك اى لاجل تلك
الزيادة بل يرجع الى اهل البصرة فان اجمع رجلان منهم على شئ بوجه يعقونهما عند
مخروكى قول واحد في ذلك عندهما كما في التركة وعلى هذا يتم الوقت اذا اجر مستغل
الوقت ثم جاء اجر يزيد في الاكل في الدرر معزى بالحاشية شروع بقتل
قول الوصى فيما بعده من الاتفاق بلا يذية الا في ثنى عشرة مسئلة على ما في الاشياء
ادعى قضا دين الميت او ادعى قضاءه من ماله بعد بيع التركة قبل بيع ثمنها او ان
القيم استهلك مالا اخر دفع ضامه او اذن له بخارة تركه ديون فقضاها عنه
او ادعى خراج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة او جعل عبده الابن او فدا عبده
الحافى او اذن له في حريمه او على ربيعة الذين ماتوا او الاتفاق عليه مما في ذمة
وكذا من مال نفسه حال غيبته ماله وامر الرجوع او انه زوج القيم امراه ورفع

مهرها من ماله وعي مئة اجر ورجل شتم ادعى ان كان مضاربا والاصل ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا ينصب القاضى وصيا في سبعة مواضع مبسوط في الاشياء منها اذا كان لم يدين او عليه لتفويض وصيته وشراء في الزواهر موضعين اخرين اشترى الاب من طفله شيئا فوجده مبيعاً ينصب القاضى وصيا ليرده عليه واذا اشترى لاشياء حق صغير ابوه غايب عنه منقطعة بنصب والا فلا وعرضاها مجمع الفتاوى وصى القاضى كوصى الميت الا في ثمان ليس لوصى القاضى الشراء لنفسه ولا ان يبيع من لا يتقبل شهادته له ولا ان يقبض الا باذن مبتدء من القاضى ولا ان يورث الصغير لعل ما لا ان يحصل وصيا عند عودته ولو خصصه القاضى شخص ولو نهاه عن بعض التصرفات صح نهيه ولم يورث له ولو عذله لا يخلو وصى الميت في ذلك كله وفي الخيانة وصى القاضى كوصى كوصى لواله وصية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق في الفتاوى الصغرى بغيره في مرضه انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجابة الا في تبرعه في المنافع فينفذ من الكل بان اجرا قبل من اجر المثل لا بها بطل موته فلا اصرا على الورثة وفي جباية لملك لهم لكن في العادة انهما من الثلث فلهذا روايتان باع ماله المتيقن اوصيته والمشتري مفلس بوجله ثلثة ايام فان نفذوا لا ينفذ فلو انكر المشتري وقد يقضى برفع الوصى الامر للحاكم فيقول ان كان بينكما بيع فقد ضحيتك قبل الوصاية ثم امر دعوى بنفسه لم يجز الا عند الحاكم دفع للتيقن ماله بعد بلوغه واشهد التيقن على نفسه انه لم يبق له من تركه والده لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا في يد الموصى من تركه ابى وبرهن تسمع الوصى الاكل والكرتوب بعد الحاجة قال نعم ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف ولدا ان ينفق في تعليم القرآن والادب ان تاهل لذلك والا فلينفق عليه بعد ما تعلم القراءة الواقية في الصلاة بخفى وفي جعل الموصى مشرفا لم يصرف به وند وقيل المشرف ان يصرف وفيه للاسقاط طرفة اتفاقا لا ماله على الاكثر وفيه يملك الاب لا الجد عند عدم الوصى ما يملكه الوصى يملك الاب شتمه ما لم يشرك بينه وبين الصغير بخلاف الوصى يملك الاب والجد بيع ماله احد طفله للاخر بخلاف الوصى ولو باع الاب والجد ماله الصغير من اجنى بمثل قيمته جازا ان لم يكن فاسدا لراى ولو فاسده فان باع عقاره لم يجز وفي المنقول روايتان ولو اشترى لطفله ثوبا او طعاما واشهد انه يرجع به عليه يرجع به لولده ماله والا لا لوجوبها عليه وبمثل لو اشترى له دارا او عبدا يرجع سواء كان له مالا او لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن ابى يوسف وهو حسن يجب حفظه **كتاب الخلق** لما ذكر من خلق وجوده ذكرى نادر الوجود هو ذوق فيج وذكرى ومن عرى عن الاثنين جميعا فان نال من الذكر فغلام وان نال من الانثى فانثى وان نال منها فالحكم للاسبق وان استويا فشكل ولا تلتزم اكثره خلافا لما قبل البلوغ فان بلغ وخرجت لحبها او واصل الى امرأة او احلتم

لا يحلتم الرجل فرجل وان ظهر له تدى ولين او حاض او جلى او سكن وطقة فامرأة وان لم يظهر له علامة اصلا او تقاربت العلومات فشكل لعدم المهر وعن الحسن ان عقد الصلحة فان ضلع الرجل زيد على ضلع المرأة بواحد ذكره الزبيلى وح فينخذ في امره بما هو الا حوط في كل الاحكام قلت لكن قدما انه لا يجب الفصل بالاج فيه وان لا يتعلق التحريم بالمدة فبقية تنفق بين صف الرجل والنساء اذا بلغ حد الشهوة يتابع له امة بتحت من ماله لتكون امته وشبهه وبكره ان يجتهد رجل وامرأة احتياطا ولا ضرر له لان الختان عند ناسته وان لم يكن له مال فمن بيت المال شتم شاع او بزوج امرأة ختانه لتحت لانه ان ذكر اصح التكاح وان انفى فنظر الحنفى ان شتم بطلها وقد ان خلاها احتياطا وبكره له ليس الحبر والحلى ولا يخلو به غير تحريم وان قبله رجل لم يمت حرية المصاهرة ولا ينافى بغير تحريم لاحتمال انه امرأة وان قال نادر رجل وامرأة لا عبر به في الصحيح لانه دعوى بلا دليل وقيل بعينه لانه لا يقف عليه غيره لكن في المتن بعد تفقرا شكك لا يقبل وقيل يقبل قلت وبه يحصل التوفيق ويصعب ما نقله القضاة عن شرح المفرايض للسيد وغيره الا ان يحمل على هذا فتدبر ولومات قبل ظهور حاله لم يغسل وبجسم بالصفيد لتغذوا الغسل ولا يحضر حال كونه مراهما غسلت ذكرا وانثى ونوب تنجيسة فتره وبوضع الرجل بقرب الامام شتمه شتم المرأة اذا صلى عليهم رعاية الحق التوفيق وتقام فروع في الحكم من الاشياء بل عدى فيه تالف بجلد سيف ولد المورث اقل المضيفين بعنى اسوة الخالين به بعنى كاستحقاقه وقالوا نصف المضيفين فلو مات ابوه وترك مائة انا واحدا لم سهمان والختى سهم وعبد ابى يوسف ثلثة من سبعة وعند محمد خمسة من اثني عشر وعند ابى حنيفة من ثلثة لانه الاقل وهو متيقن به فيقتصر عليه لان المال لا يجب بالشك حتى لو كان الاقل بغيره ذكرا وانثى كزوج وام وشقيقة هي ختى فلهذا المسدس على انه عصبة لانه اقل ولو قد رانى كان له المصنف وعالت الى ثمانية ولو كان نحر وما على ابو القدر برين فلا شىء له كزوج وام ولولدها وشقيق ختى فلا شىء له لانه عصبة ولو قد رانى كان له المصنف وعالت الى تسعة ولو ما عده ولولده ختى قدر اثني وكان المالك للمهر والمعلم **مسائل** جمع شتمت بمعنى متفرقة ختى قدر اثني وكان المالك للمهر والمعلم **مسائل** جمع شتمت بمعنى متفرقة وهو من داب المصنف كندرك ماله لا يذكر فيها كان بحق ذكره فيه قلت وقد الحق غلبها بمجالها والله الحمد عرق مدمن من الخمر خارج تجنس هذه صغرى في شتمها كلام قد وعذرك به في اول نواقض الوضوء وكل خارج تجنس ينقض الوضوء هذه مقدمة كبرى وهي مسلمة عندنا فينبغي ان عرق مدمن الخمر ينقض الوضوء لكنه يحتاج لاشياء الصغرى وحاصلها ما في البخاري لا يشترطه لان التنجس مغريا للجنس عرق الدجاجة الخلاله تجنس قال وعليه ففرق مدمن الخمر تجنس له ولا شىء قال وما اسمع من كان كقول الكتاب والخمر قال ابن القزويني ينقض الوضوء وهو فرع غريب وتخريج ظاهر

فدبره بعت وبكت بالحكم لقاضي تلك الماحدة ليامره بالسليم وقيل لا يبيع ومثله
أكثر والمثلث قضى القاضي بدينه في حادثة ثم قال رجعت عن قضاءي أريد إلى غير ذلك
أو رقت في تكليس الشهود أو أبطلت حكمي ونحو ذلك لا يقتصر قول القاضي في كل ذلك بقوله
حق العزم به وهو المدعى والقضاء ما من أن كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة
إلا في ثلاث مرات في القضاء لو بعد أو بخلاف مذهبنا وظاهره إذا حال الشهود
قضت وانكر القاضي والقول له به يعني قال ما بين العزم في الفواكه المدبره سزا
في البرازة خلافا لمحمد بن زياد في البيع ما لم يتفذه قاض آخر لا يكون القول قوله في أنه
لم يقض لآخر قضاء الثاني في حال المص وهو قد حسن لم اقف عليه لعزمه صاحب
البحر شرط نفاذ القضاء في الجتهادات من حقوق العباد أن يصير الحكم في حادثة بان
يتقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعي فلو برهن بحق على آخر
عند قاض نقض به برهانه بدون منازعة ومخاصمة شرعية وتراجع بينهما لم يتقدم قضاؤه
لفقد شرطه وهو الداعي بخصوصية شرعية وكان افتاء الحكم مذهبنا لا غير كما قد ساء
في القضاء فإداه بقوله فلو وقع المية إلى الحق فضا ما لي بلا دعوى لم ينفذ البس
وعلى الحق بمقتضى مذهبنا لعدم تقدم ما يتقدم من ذلك لخروج قضاء المالك من خارج التور
لعدم تقدم المضمومة الشرعية التي هي شرط انعقاد القضاء في العباد إذا رتبنا للقاضي
في حكم القاضي الأول لم يطلب شهود الأصل مرفا للقضاء بارتباطه في حكم الأول
فأفاد أنه إذا لم يثبت فيه لا يقرض له قال في الفواكه المدبره قال في قضاء العدل
القول لا ينفذ ويجعل على السرا بخلاف قضاء غيره يعني إذا ثبت وجه ضاده بظنية
فلما في نقضه إذا ترتب بيع القاضي على بيع باطل أو فاسد لا ينفذ في أول البيع
الخلاصة والبرازة والبرجينا لوما ثم سأل رجلا عن شيء فافتر به وهو يرونه ويسمعونه
كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الإقرار وإن سمعوا كلامه ولم يروه
لا يجوز شهادتهم لأن النعمة تشبه فتنع الشهادة إذا علموا أن ليس فيه غيره بأن دخلوا
البيت ثم خرجوا وجلسوا على باب ولا مسلك ليغيره ثم دخل رجل فسمعوا الأزاره ولم يروه
وقته باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو مائة أو مائة أو غيرها من آثاره حاضر يعلم به ثم
ادعى لأن مثلا أنه ملكه لا يسمع دعواه كذا أطلق في أكثر والمثلث وجعل سكوت
كالإفصاح قطعا للتزوير والخيل وكذا الوضن المذكور وقاضي الثمن وقالوا فيمن تزوجه
لأجهان أن سكوتهم عن طلب الجهاث عند الرفاف رضئ فلا يملك طلب الجهاث بعد
سكوتهم كما مر في باب المهر بخلاف الأجنبي فإن سكوتهم ولو جاز أن يكون رضا الأذلة
الحار وقت البيع والسليم ويصرف المشتري فيه زرعاً وبنات لا يسمع دعواه على ما عليه
الفقوى قطعا للاطلاع بالسادة وبخلاف ما إذا باع العتقولى ملك رجل والمالك ساكت
حتى لا يكون سكوتهم رضاه عندنا خلافاً لما في البرازة لآخر الفصل الخامس

عشر

عشر وعينه باع صبيته ثم ادعى أنها وقفت عليه مسجد كذا أو كنت وقفتها وأراد تخليد
المدعى عليه ليس له ذلك اتفاقا للتناقص وإن أقام بدينه نقيل على الأصح لا للمدعى الدعوى
بل لعتول المينة في الوقت بلا دعوى خلافا لما صوبه الزلمي وقد حققناه في الوقت
وباب الاستحقاق وهبت مهر الزوجها فماتت وطالبت ورثتها بمهرها وقالوا كانت
المينة في مرض موتها وقال بل في الصبي فالقول للورثة هذا ما اعتمد في الحائنة تبعها
لرواية الجامع الصغير بعد نقله لما في فتاوى النسق أن القول للزوج فقال والاعتقاد
على تلك الرواية لأنهم بقا دقوا على وجوب المهر واختلفوا في سقوط القول للمكره
قلت وأقره في تنوير البصائر واعتمد شيخنا على خلاف ما جزم به في المثلث كالنكاحين
أن القول للزوج وإن جزم به شراح كالزلمي وإن سلطان بأنه الاستحسان فثبت
قلت واستظهره ابن الهمام في آخر المهر فقال وجه الظاهر أن الورثة لم يكن لهم حق
بل لها وهم يدعون لأنفسهم والزوج يكون بالقول له وكلها بطلانها لا يملك عزها لا يبرهن
من جهته وكلت كذا على أن متى عن تلك فانت وكلية فظروا أن يقول عزله عن ذلك
ثم عزله لأن متى لعموم الاوقات وأما كمالا فله عوم الاضلال فلو قال كل عزله فانت
وكلي يقول في عزله رجعت عن الوكالة المعلقة وعزله عن الوكالة المجردة الحاصلة من
كل ما يغزل قصص بدل الصلح شرط أن كان دينا بدنياً بأن صالح عملي داهم عن دنا بئر
وعز شئ آخر في الذمة ولا يمكن دينا بدنياً لا بشرط بقصد لأن الصلح إذا دفع على عين
تتمين لا يبقى دينا في الذمة فجاز الافتراق عند قال المدعى لا بدنية في مبرهن ولو بعد ذلك
حقيقه جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلبه لبيته إذا طلفت فانت برى من المال الد
لعلك واصلت ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال خائفاً وقال الشاهد لا شهادة في
شهادته نقيل لأنك التوضي بالثبات المذكور كقولنا ليس عند فلان شهادة ثم جاء
شهادته وقال لا حجة لي على فلان ثم أتى بها بالحجة فانتها نقيل لما خلتا بخلاف ما إذا قال
ليس لي حق وأدعى حقاً لم يسمع للتناقص الإمام الذي ولاده الخليفة أن يقطع من
الانقطاع انساناً من طريق الحادة أن لم يصير بالمادة لأن الأسماء ولاية ذلك فكذا
نائبه صا دره السلطان ولم يعين بيع ماله ولوعنة فكهو لأن باخذ العين طوعاً أو ماله
سبب المصا برة مع بعد لا نغير مكره كما مر في الأكوام كالدين إذا جحد الدين ضاع ماله بقضاء
مع أجهال عتقها زوجها أو غيره بالضرب حتى وهبت مهرها لم يبيع أن قدر على الضرب لأنها
مكره عليه وإن أكرهها على الخلع ومع الطلاق ولا يسقط المالك لأن طلاق المكره واقع
ولا يلزم المالك ما خلتا ولو طالت انساناً على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يبيع قالوا وهو
للخيلة قلت أما نتم بقوله فيعلم جلتها إلا أن يقال أنه يتمكن للحال من مطالبته برفضه
المن لا يشترط قوله أخذ ببراءة ملكه أو بالوعة فمنعها حائط جاره نحو ذلك
لم يجز ومقاده أنه يوم بالرفق دفعا للزاد أن يسقط الحائط منه لم يصح لعدم

تقدري اذ هو في ملكه كان نسباً ومرد في لحر الاجارة انه لو سقي ارضه سبعا لاحتجبه
 فتدري لماره ضمن عمر دارس وجته بما له باذنها فالجارة لها والسفقة دين عليها للصحة
 امرها ولو عمر لنفسه بلا اذنها فالجارة له ويكون غاصبا للعرضة فيوم بالترقيم بطلبها
 ولها بلا اذنها فالجارة لها وهو مستطوع في البت فلا يرجع له ولو اختلفا في الاذن وعنده ردا
 بينة فالقول لشكره بمسيرة وفي ان الجارة لها اولد فالقول له لانه هو المملك كما افاده شيخنا
 وتقدم في الغصب قال هذه رصيعتي ثم اعترف بالحط وصدقته في خطابه فلما ان تزوجها
 ان لم يثبت عليه بان قال افاده لا يثبت لا بالقول بقوله هو حق او صدق او كما قلت
 واستد عليه بذلك شهودا او ما في معنى ذلك من الثبات للفظ الدلالة على الثبات النفسي
 يكون تكرار اقاروه بذلك ثباتا خلافاً في مسوط في المسوط وحاصل ان التكرار لا يثبت به
 الاصرار ولو اخذ ذلك رجل عزيمة فترغبتا من يده لم يثبت لانه سبب وكذا اذا دل
 السارق على ما عجزه او اسلك هارباً من عدوه حتى قتله عدوه لما قلنا في بده مالاً لثباته
 سلطان ادفع هذا المال والا تصد الى او قطع يدك او اضربك خمسين دفعه لم يثبت
 المانع لانه مكره قال تركت دعواي على فلان فوفقت امرى في الاخر لا اشيع دعواه بعد
 اي بعد هذا القول ذكره في القنية الاجارة على الافعال على الصحيح فلو غصب عينا لاسان
 فاجاز المالك عصبه اجازته وح غير الغاصب عن الغاصب لو انتفع به فاعه بالحق لا يبر
 عن الغاصب ما لم يحفظ وتما في العلية وضع مبطول في الصحر المصيد حمار وحش وسحر
 عليه بما في اليوم الثاني قد اتفقا اذ لو وجد ميتاً من ساعته لم يحل زبلي ووجد الحمار
 بحراً حيا لم يملك لان الشرط ان يذبح انسان او يخرج حماره ولا فهو كما ان الطليعة كره تحريما
 وقيل بمنزها والا اول وجب من الشاة سبع الحمار الحضة والغدة والمثانة والمرارة والدم
 المسفوح والذكو لاخر الوارد في كراهة ذلك وجعها بعضهم في بيت فقال
 • فقل ذكر ولا ثبات مثانة • كذلك دم شحم المرارة والقدر
 وقال غيره
 • اذا ما ذكيت شاة فكلها • سوى سبع ففهن الوبال
 • يقا شحم خاشم عيين • ودال شحم مما وذا
 للفاطر اراض مال الغائب والطفل والمفظة بشرط تقدمت في القضا تجلوت
 الاب والوصي والمفظة الا اذا استند حاجت شاع بمقدرة فافترسته اولى ذيل
 قال ان كان الله يعذب المشركين فامرته طالق لا تطلق باهرا لان من المشركين من لا
 يعذب كذا في الحاشية وظاهر توجيهه ان المراد بهذا المعنى من يصدق عليه المشرك في الجملة
 بان يكون مشركاً في عمره ثم يثبت له بالحق او اطفال المشركين فانهم مشركون شرعاً واذا
 ثبت ان المعنى لا يعذب وهي سائلة حريته لم يصدق في الموجبة الكلية القائمة كل مشرك
 يعذب قالها المعنى وقد اورد هذا المفسر على غير هذا الوجهين وهما فقال

• وهل قال لا يدخل الدار كافر • ولكنها بالمؤمنين تعبر
 قال ومغناه ان الكفار لما يرون المار يؤمنون بالله ورسوله ولا ينعمهم قاله فلذلك
 ينعمهم بما هم لما راوا باسنا ولغير البيت معنى اخر وهو ان عمارا حاذتها القايون بامر
 وهم مؤمنون في البيت سولان قال ابن الشحنة وعنده ان هذا ما يكره التلفظ به
 ولا ينبغي ان يدون واسطر ولا يقبل تاويل قاله انتهى قلت هذا معنى وضوح وجهه
 كثر فيه فكيف الاول فلا تغفل ثم رأت شيخنا قال قد قضى بقله على نفسه بالاكثر
 وانه ما كان ينبغي لما ان يدونه والله التوفيق صبي خشفته ظاهرة بحيث لو سراه
 انسان طلعته محققاً ولا تقطع جلده ذكره الا بشد بد المترك على حاله كشخ اسلم
 وقال اهل النظر لا يطق الحثان ترك ايضا ولو خشن ولم تقطع جلده كلها ينظر
 فان قطع اكثر من النصف كان خثانا وان قطع النصف فمادونه لا يكون خثانا
 بعينه لعدم الحثان حقيقة وحكما والاصل ان الحثان سنة كما جاز في الخبر وهو
 من شعائر الاسلام وحضا يصح فلو اجتمع اهل بلدة على تركه جاز بهم الاسام فلا
 يترك الا لعذر وعذر شيخنا لا يطقه ظاهر ووقته غير معلوم وقيل سبع سنين كذا
 في المتن وقيل عشر وقيل افضاء اثنا عشر وقيل العبرة لطافة وهو الاشبه وقال
 ابو حامد لا علم في بوقته ولم يرد عنها هبة شئ فكذا اختلف المشايخ وخثان المرأة للسنة
 لا مكره للرجال وقيل سنة وقد جمع الاسويطي من ولد نحو ثامن الاينيا فقال
 • وفي الرسل يحقون لعمره خلقة • ثمان وتسع طيوان اكارم
 • وهم مكرها شيت ادرلس يوسف • وخطلة عيسى وموسى وادم
 • ولوح شعيب سام لوط وصالح • سليمان يحيى هود ليس خاتم
 ويجزى كذا الصغرى وبط فرجة وغيره من المداواة المصلحة ويجوز قصد الهالك وكما
 وكل علاج فيه سبعة لها وجاز قتل ما يضر منها ككل عقور وهره فخره وبذبحها
 اي الهرة ذبحا ولا يضرها لانه لا يفيد ولا يجرها وفي المسبق يكره احراق جراد وقلة
 وعقرب ولا ماس باحراق حطب فيها بل والقائمة ليس باب وجازت المسابقة
 بالفرس والابل والارجل والرمي ليراض للجهاد وحرم شرط الجعل من الجاسين الا اذا
 دخل محللا بشرطه كامر في الخطر لا يجر من احد الجاسين استغنا ولا يجوز الاث
 في غير هذه الاربعة كايض الجعل اما بالاصل فيجز في كل شئ وتما في الزبلي
 ولا يصلي على غير الاربعة ولا على غير الملوكة الا بطريق البيع وهو يجوز الرجوع على ان
 قوله ان زبلي قلت وفي الدجيرة انه يكره وجوزه السويطي تعالى استغنا لا فيمكن
 التوفيق وبالله التوفيق ويسحب الرضى للمعجزة وكذا من اختلف في سؤنه كذا
 الرزين ولثان وقيل يقال صلى الله على الانبياء وعليه وسلم كافي شرح المقدمة
 للقرماني والترحم للمتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخبار وكذا يجوز

عكسه وهو الترحم للصبي والمترضى للثمين ومن بعدهم على الراجح ذكره القرافي وقال
الزيلي الاولى ان يدعو للصبي بالترضى والثمين بالرحمة ولين بعدهم بالمعزة والتجارت
والاعطاء باسم التبرؤ والمهرجان لا يجوز اي الهدايا باسم هذين اليومين حرام وان
قصده تعظيمه المشركون بكفر قال ابو جعفر الكبير لو ان رجلا عبد الله خمسين سنة ثم اهداه
لمشرك يوم التبرؤ يصنفه بريد تعظيم يومه فقد كفر وحط عمله انتهى ولو اهداه لمسلم
ولم يرد تعظيم اليوم بل جرى على عادة الناس لا يكفر ويبنى ان يفعل قبله وبعده نيتا
للتشبه ولو شري فيه ما لم يشتره ان امراد تعظيمه كعزو ان امراد الاكل والشرب والتمتع
لا يكفر ببلقي ولا باس بليس القلاء لس غير جبر وكواس عليه بره فوق اربع اصابع
سراجه وضع ان حرم لبسها ويندب لبس السواد وارسال ذنب النخامة بين كفتيه الى
وسط الظهر وقيل لموضع الخلوس وقيل شمر ويكره اي الرجل كاهن في باب الكراهية لبس العمامة
والمرغف لقول ابن عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصفر وقالوا يا ابا
الاحرف انها ذى الشيطان ويستحب الخيل واباح الله الزينة بقوله قل من حرم زينة الله
وخرج دم وعلمه برذايقته الف دينار زيلج وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ لجاهل
ولو لو في شافق الخط والذين اولوا العلم رجاء فالاربع هوانه فمن يضعها لله في حرمهم وهم
اولوا الامر على الاصح وورثة الابناء بلا خلاف اخفقت لاجل القرن للنساء ولجاري حاد
في الاصح ويكره بالسواد وقيل لا ورم في الخطر كاجوز ان ياكل يثكما في الصحيح لما روى
انه عليه السلام اكل متكبا جميع الفتاوى اخذته الزلزلة في بيته ففر الى القضا
لا يكره بل يستحب لغيره النبي صلى الله عليه وسلم عن الحايط المابل واذا خرج
من بلده بها الطاعون فان علم ان كل بقدر الله تعالى فلا بأس بان يخرج ويدخل
وان كان عنده انه لو خرج بها ولو دخل تبلى بركه له ذلك فلا يدخل ولا يخرج
صيانة لا اعتقاده وعليه حمل النبي في الحديث جميع الفتاوى فقيده في بلده لبس
فيها بغيره افقده منه بريد ان يفر وليس له ذلك بزازيه وغيرها فحق المديون الذين
الموصل قبل الحلول او مات قبل موته فاخذ من تركته لا يأخذ من المراجعة التي حوت
بينهما لا يتقدم ما معنى من الايام وهو جواب المتأخرين فيه ودية فحق المرحوم ابو
السعود افقده معنى الروم وعمله بالرفق الجاهلين وقد قدمته قبل فضل القرض وزرع
في آخر الكثرة يبنى لحاظ القرآن في كل اربعين يوما ان يتخير **كتاب الفرائض** على علم باصول
من فقه وحساب لغير حق كل من التركة والحقوق ههنا خمسة بالاستقرا لان الحق
اما الميت او عليا ولا الاول والآخر والثاني اما ان يتعلق بالذمة وهو الدين المطلق
او لا وهو المتعلق بالعين والثالث اما اختياري وهو الوصية او اضطراري وهو
الميراث وسبب فرائض لان الله تعالى شتمه بفسقه واوصى وصيها وصيها وصيها بقتل
ولذا سماه عليه الصلاة والسلام نصف العلم لشوته بالنص لا غير واساغه في الفضل

وبالقياس

وبالقياس اخرى وقيل لتعلقه بالموت وعينه بالحياة او بالضروري وعينه بالاختياري وهل
ارت الحن من الخيام من الميت المعقد اثنا في شرح وهما يديدا من تركه الميت الحائنة
تعلق حق الغير بعينها كالرهن والعقد الحاق والمادون والمدينون والمبيع المحروس بالتمتع
والمالا راسا جرة وانما قدمت على التكفين لتعلقها بالمال قبل ضرورية تركه بغيره بغير
التكفين من غير تكفين ولا يذ بر كفن السنة او قدر ما كان لبسه في حياته ولو هلك
كفته فلو قبل فشيخة كفن مرة بعد اخرى وكله من ماله ثم تقدم ديونه التي
لها مطالب من جهة العباد يقدم دين الصحة على دين المرض لان جمل لبسه والافسان
كالمسئلة السيد واما دين الله فان اوصى به وجب تنفيذه من ثلث الباقي والا لا يتم تقدم
وصية ولو مطلقة على الصحيح خلافا لما اختاره في الاختيار من ثلث الباقي بعد تجهزه
وديونه وانما قدمت في الالة اهميا ما لكونها مغلظة التعريض راعا لما ساقضه
الباقي بعد ذلك بين ورثة اي الذين ثبت اربهم بالكتاب والسنة كقولهم عليه الصلاة
والسلام اطعموا الخدات السدس والاربعاء كعمل الجدة كالا وبان الابن كالا وبسبح
الارث ولو لم يصح بريق وقيل لا يورث وانما هو لقاري من ولد صيرفة باخذ
ثلاثة برحم وكناح صحيح ولا يورث بفساد ولا باطل اجماعا وولا والمستحقون
للمركبة عشرة اصناف مرتبة كما افاده بقوله في ذى القروض اي السهام المقدرة
وهم اثنا عشر عشرة من الثلث ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنان من السب
وهما الزوجان ثم بالعصبات الى الجنس فيستوي فيه الواحد والجمع وجمعهم للازدواج
النسب لانها اقوى ثم بالعلق ونواثي وهو العصبة السبيبة ثم عصبة الذكور لانه
لبس للنساء من الولاء الا ما اعتقن ثم الرد على ذى القروض النسبية بقدر حقوقهم ثم
ذوى الارحام ثم بعدهم مولى الموالاة كما مر في كتاب الولاء ولد الباقي بعد فرض احد
الزوجين ذكره السيد ثم المقر له بسب على غيره لم يثبت فلو ثبت بان صدقة المقر عليه
او قرع قبل اقاربه او شهد رجل اخر ثبت اسمه حقيقة وزاخم الودثة وان رجع
المقر وكذا لو صدقة المقر له قبل رجوعه وعامد في شرح السراجية سيما روح الشروح
وقد خصصت فيما علقته عليها ثم بعدهم الموصولة بما زاد على الثلث ولو بالكل وانما قدم
عليه المقر له لانه نوع فزاة بخلاف الموصولة ثم بوضع في بيت المال لا ارثا بل شيئا
للمسلمين وموافقة على ما هنا اربعة الرق ولونا فضا مكاتب وكذا بعض عندي في
وقال لاهو خرفث ويحب وقال الشافعي لارث بل يورث وقال احمد يورث ولو يورث
ويحب بقدر ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر الشافعية مسئلة يورث فيها الرقيق
مع روق كل صورتها مستان حتى عليه فليحق بد الحرب فاسرق ومات رقيقا مسراة
تلك الخيانة فذمة لورثته ولم اره لا يمتا فنجبره والقتل الموجب للعدو او الكفارة
وان سقطا بحرية الالة على عامر وعند الشافعي لارث القاتل مطلقا ولو مات

القاتل قبل القتل ورثة المقتول لجماعا واختلاف الملقين اسلما وكذا وقال احمد
اذا اسلم الكافر قبل شتمه التركة ورثه واما المرتد فورث عندنا خلافا لما قلنا في قلنا
وذكرنا في ثمة مسئلة يورث فيها الكافر صورته كما في مات عن زوجة حامله ووقفنا
ميراث الحمل فاسلمت ثم ولدت ورث الولد ولم يرصصها لامتنا والربع اختلاق الدار
فيما بين الكفار عندنا خلافا للشافعية كحي وذي او حكا كسما من وذي وكبريين
من دارين تخلفين كترى وهذا في انقطاع العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين قلنا
وبقي من الموانع جهالة تاريخ المولى كالفري والحرق والهدى والقتل كما سيجي ومنها جها
الوارث وذلك في جنس مالا او اكثر بمسولة في البحثي منها ارضعت صبيها مع ولدها
ومات وحمل ولدها فلا توارث وكذا لو اشتب ولد مسلم من ولد نصراني عندنا الظهور وكبر
فهما مسلمان ولا يثان من ابويهما شرد في الميتة لان يصطفا فلها ان باخذ الميراث بينهما
بن ذوى الفروض مقدما للزوجة لانها اصل الولد اذ منها تولد الا لا يقال فيفرض للزوجة
فصاعدا الثمن مع ولد الولد وان سفل والربع لها عند عدمها فلزوجات حالنا في الربع
ولد الثمن مع الولد والربع للزوج فانكز كالولد عجز جلا فانكز ككاح ميتة ورثها ولم يكن
في بيت واصل منها ولا دخل بها فانهم يقتسمون ميراث زوج واحد لعدم الابولية مع احداهما
الولاد وولد الابن والنصف لغيره عند عدمها فلزوج حالنا النصف والربع والاولاد والجدات
احوال الغرض المطلق وهو السدس وذلك مع ولد الابن والعصبة المطلق عند عدمها
والغرض والمقتصب مع البنت الابن قلت وفي الاشياء الجدة كالاب الا في ثلاثة
عشر مسئلة جنس في الغرائض وابيها في غيرها واذ ابن الص في زواجر اخرى من الفضولين
ضمن الابهم صبيبة تاوى رجع لشرط والا لا ولو في غيره او وصيا رجع مطلقا انتهى
فقولنا ووليا غيره بعم الجدة رجع كالزوي بخلاف الاب والام ثلاثة احوال السدس مع
احدها او مع اثنين من الاخوة او من الاخوات فصاعدا من اى جهة كان ولو تخلفا
والثالث عندهم عدمهم وثالث الباقي مع الاب واحد الزوجين والسدس للزوجة مطلقا كام ام
او ام ب فصاعدا يشتركن فيه اذ ان كانتا ابنتا اى صبيحتان فان الفاسدة من ذوى الارحام
سبيح متخافان في الدرجة لان الغري تخجبا للبعد مطلقا كاسيحي والسدس لبنت الابن فانكز
مع البنت الواحدة كحكمة الثلثين والسدس للاخت لاب الواحدة مع الاخت لابون كحكمة الثلثين
والسدس للوليد من ولد الام والثالث لاثنتين فصاعدا من ولد الام ذكورهم كانا ثم وثالث
الثالث للام عند عدم من لها معها السدس كامل ولها الثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين كما قد
وذلك في زوجه والابون وام فلها الربع او زوج والابون فلها السدس وسبب ثلثا دام
قولنا وورث ابواه فلاما الثلث وثلثان لكل اثنين فصاعدا مما فرضه النصف وهو خمسة
البنت وبنت الابن والاخت لابون والاخت لاب والزوج الا الزوج لانه لا ينفرد فصل
في العصبات النسبية ثلاثة عصبة بنفسه وعصبة بغيره وعصبة مع غيره بخبر

العصبة

العصبة بنفسه وهو كل ذكر لا يكون عصبة بنفسها بل بغيرها او مع غيرها لم يدخل
في نسبته الى الميت انتهى فان دخلت لم يكن عصبة كولد الام فان ذوى فرض وكان
الام وابن الميت فانها من ذوى الارحام ما ابقت الغرائض اى حبسها وعندها لا يورث
جميع المال بحجة واحدة ثم العصباء انفسهم اربعة اصناف جزء الميت ثم اصله ثم جوده
اسم ثم جزء جوده ويقدم الاقرب فالاقرب منهم بهذا الترتيب فيقدم جزء الميت كالابن
ثم ابنته وان سفل ثم اصله الاب ويكون مع البنت فاكثر عصبة وذاهم كأم ثم أخ ثم الجد
العصبة وهو اب الاب وان عليه واما اب الام فقاسد من ذوى الارحام ثم جزء ابية الاخ
لابون ثم لاب ثم ابنة الاب وان سفل تاجرا للاخوة عن الجد وان علا قول ابي ح وهو
التجرا للمنفوق خلافا لهما والشافعية قبل وعليها المنفوق ثم جزء جوده العلم لابون ثم الاب ثم
ابنة لابون ثم لاب وان سفل ثم عم الجدة ثم ابنة كذلك وان سفل واسماها اربعة شوة ثم جوده
ثم اخوة ثم عمومة وبعد ترتيبهم بقراب الدرجة عند التفاوت لاب كالحجج بقوة القوابة
لمكانه لابون من العصباء ولو اتى كالتشقيق مع الميت يقدم على الاخ والاب مقدما
على من كان له اب لبقوله عليه السلام ان لعان ابن الام يتوارثون دون بن الوالدة والحاصل
عند الاستواء في الدرجة يقدم ذوى الغرائض وعند التفاوت فيها يقدم الاعلى ثم شرع
في العصبية بغيره فقال وصية عصبة بغيره البنات لابون وبنات الابن بابن الابن واست
سفلوا والاخوات لابون اولاب باخترن فمن اربع ذوات النصف والثلثين بصرف عصبة
باخترن ولو حكا كان ابن ابن ابني يعصب من مثله او فوطه ثم شرع في العصبية مع غيره
فقال ومع غيره الاخوات مع البنات ابنيات الابن لقول الغرضين اصلوا الاخوات
مع البنات عصباء والمراد من الجمع هنا الجنس وعصبة ولد الزنا وولد الملاعة مولى
الام المراد بالمولى ما يعم المفق والمعصبة ليع ما كانت الام حرة الاصل كما بسطه العلامة
قاسم لانه لاب لهما ويغترقان في مسئلة واحدة وهي ان ولد الزنا يرث من توارث ميراث
الاخ لابون ويختم العصباء بالعصبة السببية اى المفق ثم عصبة بنفسه على الترتيب
المستقدم لقوله عليه السلام الولد لعمه كحكمة الثلث والابن المفق اب مولاة وابن مولاة
فالكل لابن وقال ابو يوسف للاب السدس وترك جده اى جدمولاه فاحاه فهو الجدة
على الترتيب المتقدم وقال ابنها كالميراث وليس هنا عصبة بغيره ولا مع غيره لقوله عليه
ليس للثامن الولد الا ما اعقن الحديث وهو وان كان فتم شذوذ لكنه تأكيد بكلام كبار
الصحابية فصاعدا بمنزلة المشهور كما بسطه السيد وقره المصنوع ثم شرع في الحب فقال ولا يحرم
سنة من الورثة بحال البنت الاب والام والابن والبنت اى الابوان والولدان والزوجان
وفرن برؤن بحال ويحجبون بحال الجدة بحال الغري وهم غيرهم هو السنة سواء كانوا عصباء
او ذوى فروض هو سبي على اصلين احدهما انه يحجب الاقرب ممن سواه لانه لما مرانه
بقدم الاقرب فالاقرب اتحاد في السبب لانه الثاني من اولي شخص مصححان لابن

المص وغيره قلت ويجوز في الاختيار ان هذا هو من الراوي فراجع قلت وفي الاشياء
التي يرد عليها في زماننا الفسائدت المال وقد سماه في الولاء ثم مسائل الرداءة فقام
لان المردود عليها ما نصف او اكثر وعلى كل ما ان يكون سي لا يرد عليها ولا يكون ولا
ان المردود على المردود عليهم لثنتين او اثنتين او جنتين فثبت المسئلة من عدد رؤسهم
استد اقطعا للقطوع والثاني ان كان المردود عليه جنتين او ثلثة لا اكثر بالاستقرا
فمن عدد رؤسهم فمن اثنتين لو سدسان وثلثة لو ثلث وسدس واربعة لو نصف وسدس
وخمسة كثلثين وسدس تقصر المسافة والثالث ان كان مع الاول اى الجنتين الواحد
من لا يرد عليه وهو الزوجان اعطى من لا يرد عليه فرضه من اقل خارجة وقسم الباقي على
روس من يرد عليه كزوج ثلاث بنات فهي من اربعة للزوج واحد بنى ثلثة وهي تستقيم
عليهن فلا حاجة الى الضرب وان لم يستقم فان وقع رؤسهم اى رؤس من يرد عليهم كزوج
وست بنات ضرب وقعها وهو ثمان اثنان في الخرج فخرج من لا يرد عليه وهو ثمانية تبلغ
ثمانية فللزوج اثنان والبنات ستة ولا يوافق بل باين ضرب كل عدد رؤسهم فيه اى
الخرج المذكور كزوج وثمان بنات فالخرج هنا اربعة للزوج واحد بنى ثلثة بنات في خمسة
فاضرب الاربعة في خمسة تبلغ عشرين كان للزوج واحد اضر به في المصروب يكن خمسة
فهو له والمباقي ثلثة اضر بها في المصروب تبلغ خمسة عشر فكل بنت ثلثة والاربع لو كان مع
الثاني اى الجنتين فقط لا اكثر هنا يحكم الاستقرا اذ لا يرد مع اربع طوائف اصلا بالاستقرا
الفل هذا لكنه اقضاه فيهما مرثا على الجنتين والا فزاد بالثاني بعضه لاكله فقام له
من لا يرد عليه فاقسم الباقي من الخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه اذ استقام
كزوج واحد واربعة جوات وست اخوات لام فخرج من لا يرد عليه اربعة للزوج واحد بنى
ثلثة تستقيم على سهم الجوات وسهمى الاخوات لكنه مشكوك على احدى كل فريق كما سيجي واذ لم
يستقم ضرب جميع مسئلة من يرد عليه في الخرج من لا يرد عليه فالبلغ الحاصل بهذا الضرب
الخرج فرض الزوجين كان رابع زوجان وتسع بنات وست جوات فخرج من لا يرد عليه
ثمانية للزوجان البنين واحد بنى سبعة لا تستقيم على مسئلة من يرد عليه وهي خمسة
لان الزوجين ثلثان وسدس فاضرب خمسة في الثمانية تبلغ اربعين فهي خرج فرض
الزوجين ثم ضرب سهم من لا يرد عليه وهو سهم الزوجات في خمسة مسئلة من يرد عليه
يكن خمسة فيخرج الزوجات من الاربعين واضرب سهم كل فريق من يرد عليه وهي
اربعة للبنات وسهم للجوات فيما بقي اى في السبعة المابقية من الخرج فرض من لا يرد عليه يكن
للبنات ثمانية وعشرين والجوات سبعة فاستقام فرض كل فريق لكنه ينكر على احدى كل
فريق فصح بالاصول السبعة الالية في باب الخارج تقع من الف واربعائة واربعين
وتقع الاولى من ثمانية واربعين ولولا اخشنة الاطالة لا وسعت الكلام **باب ثورث ذوي**
الارحام هو كل قريب ليس بذويهم ولا عصبه فهو قسم ثالث وكثير مع ذويهم ولا عصبه

الزوجين لعدم الرد عليها فاخذ المصرد جميع المال بالقرابة ويجوز فيه الامد كترية
العصبات فلهن اربعة اصناف جزء الميت ثم اصله ثم جزء ابويه ثم جزء جدية او جدية
تقدم جزء الميت وهو اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلوا ثم اصله وهم الجد
الفاقد والحقات المفاسد وان علوا ثم جزء ابويه وهم اولاد الاخوات لابوين اولاد
واولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة لابوين اولاد فان نزلوا وتقدم الجد عليهم
خلو فالهم ما ثم جزء جدية او جدية وهم الاخوات الخلات والحقات والاعمام لام وبنات
الاعمام واولاد هؤلاء ثم عمات الابا والامهات ولخواتهم وحالاتهم واعمام الابا لام واعمام
الامهات كلهم را ولا ذ هؤلاء وان بعدوا بالعلو والسفل وتقدم الاقرب في كل صنف وان
استووا في درجة واتحدت الجهة وتقدم ولد الارث فلو اختلفت فلقا بنات الاب والبنات والبنات
الام الثلث وعند الاستواء فان اختلفت صفة الاصول في المذكورة او الاثنية اعتبر اداة الفروع
اتفاقا واما اذا اختلفت الفروع والاصول كبنات ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر محض ذلك
الاصول وقسم المال على اول بطن اختلفت بالذكرى والاثنى وهو البطن الثاني
وهو ابن بنت وابن بنت بنت محض اعتبر صفة الاصول في البطن الثاني في سكتنا تقسم عليهم
اثلاثا واعطى كل واحد من الفروع نصيب اصله فيكون ثلثا لبنت اى البنت نصيب
ايبها وثلث لابن بنت البنت لانه نصيب امه وعمامه في السراجه وشروعها وما اعتبر
الفروع فقط لكن قول محمدا بن الرواسين عن ابي ج في جميع ذى الارحام وعليه الفتوى
كذا في شرح السراجه لمصنفها وفي المتن ويقول محمد بن عيسى سئل عن ترك بنت
شقيقة وابن بنت شقيقة كيف تقسم فاجبت بانهم قد شرطوا عد الفروع في الاصول
في نصير المشقة كشتقتين فيقسم المال بينهما نصفان ثم يقسم نصف الشقيقة بين اولاد
البنات **فصل في الفرق والحرق وغيرهم ولا فوارث بين الفرق والحرق الا اذا علم ترتيب**
الموت فيرون الماخر فلو جعل عينا اعطى كل بالعتق ووقف المشكوك فيه حتى يتبين
او يصطلي شئ جمع قلت واقرة المص لكن نقل شيخنا عن ضوا السراج سفي الجبل انه
لو مات احداهما ولم يدر ايهما هو جعل كلهما ما استامحا للتحقق المقارض بينهما وهو
مخالف لما في رد بربره اذ لم يعلم ترتيبهم يقسم ما لكل منهما على ورثة الا اذا علم ترتيب
بالشك والكا في رث بالنسب والسبب كالمسلم ولو اجمع لم يترتبة لو تفرقا في
شخصين حجب احدهما الاخر فانه يرث بالحب وان لم يحجب احدهما الاخر يرث بالنسب
عدنا كما قدمناه ولا يرون بالحب يستحقون عذرهم لا يستحقونها كزوج محرم امه
لان الكناح الفاسد لا يوجب الموارث بين المسلمين فلا يوجب بين المحرم كذا في الخبر
قال وكل كناح لو اسلم يترأ عليه ثوابا ولا فلا انتهى وصح في الظهيرة ويرث
ولد الزنا واللعان بجهة الام فقط لما قدمنا في العصبات انه لا يار لها ووقف المحل
خط ابن واحد وبنت واحدة ايها كان اكثر وعليه الفتوى لانه الغالب وكفولوا

احتياطا كاللتركة ابوين وبنات وزوجة جلي فانه المسئلة من اربعة وعشرين ان فرض
 الحمل ذكرا ويقول السبعة وعشرين ان فرض انثى لان للثنتين الثلثان قلت هذا على كون
 الحمل من الميت ولا فضل كثيره كاللتركة زوجا واما جلي فكل زوج النصف واللام الثلث
 والحمل ان قدر ذكر السدس لانه عصبة فيقدر انثى لغير فرض لما النصف ويقول الثمانية
 كالاخي قلت ولم ارها لو كان على احد التقديرين ثلث وعلى الاخر لآلهم ولغيرهم لا
 فان قدر ذكرهم لم يولد شيء فيبقى ان يقدر انثى ويقول السبعة احتياطا وفي الوصاية
 وصاحلة ان تات بآب فلم ترث • وان ولدت بنتا لآلها الثلث بقدر •
فصل في المناصب مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة صحت المسئلة الاولى
 واعطيت سهام كل وارث سهم الثانية الا اذا اختلفوا كان مات عن عشرة بين ثم مات
 احد هم عنهم فان استقام نصيب الميت الثاني على تركته فيها ونفت وان لم يستقم فان
 كانت بين سهامه ومسئلة موافقة ضربت وفق الصحيح في كل الصحيح الاول والا
 يكن بينهما موافقة بل سانية ضرب كل الثاني في كل الاول يحصل صحيح المسلتين
 فيضرب سهام ورثة الميت الاول في المضروب اى في الصحيح الثاني او في وقفته
 وسهام ورثة الميت الثاني في كل ما في يده او في وقفته من الصحيح الاول وان كان
 فيهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الاول في الثاني او وقفته ونصيبه من
 الثاني فيما في يده الميت الثاني او وقفته ولو مات ثالث قبل القسمة حصل المبلغ الثالث
 مقام الاول جعل الثالثة مقام الثانية في العمل وهكذا كل مات واحد تقدم مقام
 الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاول الى الابد انتهى وهذا علم العمل فلا تعقل
باب الخراج العروض المذكورة في القرآن مؤعان الاول النصف والخرج كل كسريه
 كالربع من اربعة الا النصف فانه من اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية والسدس
 من ستة على التقييف والتقصيف فتقول ثلثة الثمن وضعفه ضعفا وتقول النصف
 ونصف ونصف نصفه قلت واحضر الكل ان تقول الربع والثلث ونصف كل وضعفه
 فاذا جاز في المسئلة من هذه العروض احد يخرج كل فرض منفرد سمي لا النصف كما هو
 واذا جاز ثلث او ثلثون وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجا لمخرجه فذلك العدد
 ايضا يكون مخرجا للضعفه واضعافه كالسنة مخرج للسدس والضعفه والنصف
 فاذا اختلف النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني اى ثلثة الاخر او بعضها فالأ
 كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وشقيقين واختين لأم وأم
 فمن سنة لتركها من ضرب اثنين في ثلثة او اختلف الربع من النوع الاول بكل الثاني
 او بعضها فاذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر فمن اثني عشر لتركها من ضرب
 الاربعة في ثلثة لموافقة الستة بالنصف واختلف الثمن من النوع الاول ببعض الثاني
 واما بكله فغير مفسود الا على رأي ابن مسعود او في الوصايا فليحفظ من اربعة وعشرين

كروحة وبقيتين وأم لتركها من ضرب الثمانية في ثلثة لما قد سام من موافقة الستة
 بالنصف ولا يجتمع اكثر من اربع فروض في مسئلة واحدة ولا يجتمع من اصحابها
 اكثر من خمس طوايف ولا ينكسر على اكثر من اربع فروع واذا انكسر سهام فروع عليهم ضرب
 عددهم في اصل المسئلة وعولها ان كانت عايلة كامراة واخرون للمرأة الربع يبقى لهما
 ثلثة لا تسقيم ولا توافق فاضرب اثنين في اربعة فضع من ثمانية وان وافق سهاهم
 عددهم وفق عددهم في اصل المسئلة وعولها كامراة وست اخوة فلم يولد ثلثة لموافقتهم
 بالثلث فاضرب اثنين في اربعة فضع من ثمانية ايضا فان انكسر سهام فروعين او اكثر وعددهم
 رؤسهم متماثلة ضربت احدا للاعداد في اصل المسئلة وعولها كل ثلث ثبات وثلاثة
 اعام فتكفي باحدا المتماثلين فاضرب ثلاثة في اصل المسئلة لكن تسعة منها تضع
 وان انكسر على ثلثة فروع او اربع فاطلب المشاكلة اولاً بين السهام والاعداد
 ثم بين الاعداد والاعداد ثم افعل كافعلت في الفروعين في الماخلة والمخالطة والموا
 والبنية فاحصل يسمى جزء السهم فاضرب في اصل المسئلة اشارة اليه بقوله وان
 دخل بعض الاعداد في بعض كاربعة زوجات وثلاث حداث واثني عشر عاضرت
 اكثر الاعداد ليدخلها في اصل المسئلة وهو اثنا عشر تكن مائة واربعة واربعين
 منها تضع وان وافق بعضها بعضا كاربعة زوجات وخمسة عشر حدة وثمان عشرة
 بنا وستة اعام ضربت وفق احوها اى احدا لاعداد في جميع الاخر والخارج في الثالث
 ان وافق والا في جميعهم الرابع كذلك ثم المجموع وهو جزء السهم وهو في مسئلة مائة
 وثمانون في اصل المسئلة وهوها اربعة وعشرون يحصل اربعة الاف وثلثمائة
 وعشرون منها تضع وان سالت اعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم كامراتين وعشر
 ثبات وست حداث وسبعة اعام ضربت احدها احد الاعداد في جميع الثاني والحاصل
 في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع يحصل جزء السهم وهوها مائتان
 وعشرة لموافق رؤس البنات والحداث لسهامهم بالنصف فاضربها في اصل المسئلة
 وهوها اربعة وعشرون يحصل خمسة الاف واربعون ومنها تسقيم وان اردت
 معرفة التماثل والتداخل والتوافق والبيان بين العددين هذه مقدمة يحتاج اليها
 في تقسيم التركة فمثلا العددين كون احدهما مسا والآخر كثر لانه وثلاثة وتداخل
 العددين المختلفين احد امرين على ما هنا اما ان بعدا قلها الاكثر اى يفتسا ويكون
 اكثر العددين مفتسا على الاقل فسميه صحيحه بلاكسر قسمته الستة على ثلثة او اثنين
 وتوافق العددين ان لا بعدا لى لا يفتي قلها الاكثر لكن بعدا عدد ثالث كالثمانية
 مع العشرين بعدا اربعة فتوافقان بالربع وتبين العددين ان لا بعد العددين
 المختلفين معا عدد ثالث اصلا كالسبعة مع العشرة وان اردت معرفة التوافق والتا
 بين العددين المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الجانبين مرار حتى اتفقا في درجة

